

﴿ فهرست الجزء الثانى من شرحى الامامين الحطاب والمواق على مختصر أبي الضياء سيدى خليل رحمهم الله ﴾

وعنفة

٧ فصل يجب بفرض قيام الح

١ > وجبقضاءفائتةمطلقاالخ

١٤ > في جودالسهو

٠٠ ، في سجود التلاوة

٢٦ ، في بيان حكم النافلة

٨١ ، في بيان حكم صلاة الجاعة

١٣٥ ، في الاستفلاني

١٣٩ ، في أحكام صلاة السفر

١٥٨ ، في الجعة

١٨٥ ، في حكم صلاة الخوف

١٨٩ ، في أحكام صلاة العبد

١٩٩ ، في صلاة الكسوف والخسوف

٥٠٠ ، في صلاة الاستسقاء

٧٠٧ كتاب الجنائز

١٥٥ كتاب الزكاة

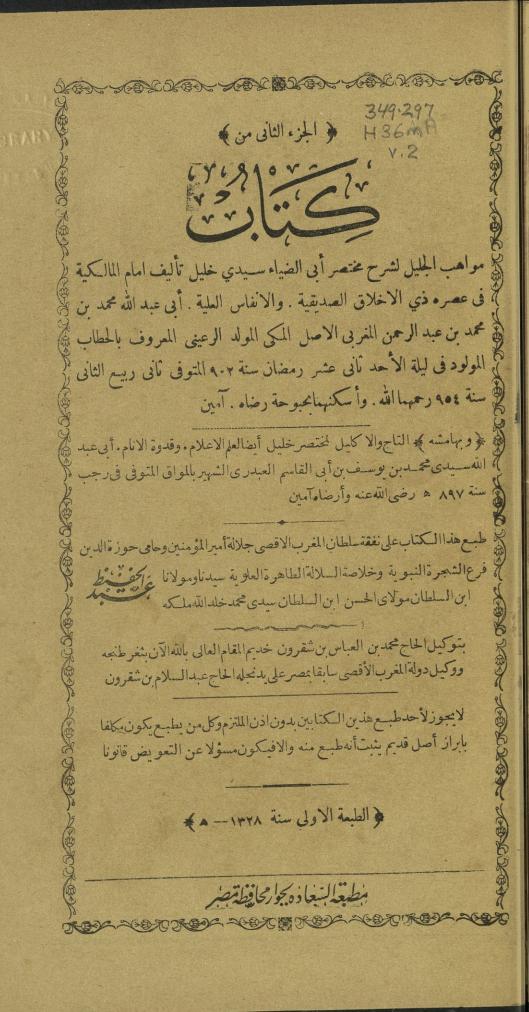
٣٤٧ فصل ومصرفهافقير ومسكين الخ

٣٦٤ فصل في زكاة الفطر

٣٧٧ كتاب الصيام

وه بابق الاعتكاف

ودع كتابالحج



ش يحمل أن بريد بقوله بفرص في الصلاة المفروضة و محتمل أن بريد في الفرض من قراءة الصلاة والأول هو المتبادر للفهم وسواء كان اماما أومنفر دا أوماً مو ما قال الن عرف قرق الاحراء والقراءة الفرض ومدتم الله أموم فرض قادر في الفرض ثم قال الله خمى وابن رشد الماجزعن في السورة بركع اثر الفائحة (قلت) لان قيام السورة لقراء تها فرض كوضوء النفل لاسنة كا طلقوه والاجلس وقراً ها انهى وقال في التوضيح التكم على فرائض المسلاة واختلف في القيام للفائحة هل هو لاجلها أوفرض مستقل وتظهر فائدة الخلاف اذا مجزعن الفائحة وقدر عليه وأيضا فلا يحب القيام وقال البرزلي من فرائض الصلاة القيام والمنابي وانظر كلام صاحب الطراز في في في في القيام وقال البرزلي من فرائض الصلاة القيام والمنابي ومنداخلاف ما تقدم وقال الجزولي في فول الرسالة وكل سهو قدا عترض ابن الفخار وغير على أن فول الرسالة وكل سهو قدا عترض ابن الفخار وغير على الأموم اذا كبروهو و اكع لا يحمله عنه الامام الى ان قال وكند الشافر والمام المنابي وهذا خلاف منده مالله الشهد الأول حتى ركع الامام وقام هو و ركع معهمن غير وقي في شرح الرسالة عن ابن الفخاز وكذلك لو وهذا خلاف منده مالله انهى وقال الشيخ روق في شرح الرسالة عن ابن الفخاز وكذلك لو وهذا خلاف منده مالله المام النالمام النالي أولى لئلا يخرج من كلام الموقود ركع المام الفراد كلام المؤلف على المام النالي أولى لئلا يغرج من كلام المورود كعتا الفجر المنهى وحمل كلام المؤلف على الاحمال الثاني أولى لئلا يغرج من كلامه الوترود كعتا الفجر النه كورك كلام المؤلف على الاحمال الثاني أولى لئلا يغرج من كلامه الوترود كعتا الفجر النائم عناله المورد كورك كورك كلام المؤلف على الله كلام المؤلف على المؤلف على المنابق المنابق

* int (صب بغرص قيام) ان عرفة قيام الاحرام والقراءة الغسرمن فرمن يعض الشبوخ والوتر وركعتي الفجر لقولها لانصلاان فيالحجرقال والقسام للسورة لقارئها فرض كوضوء النافلة الالمشقة أوظوفه بهفهاأ وقبلضرر كالثم كووجري) بن شاس لوقدر على الغيام لكن للحوق مشقة فادحة تلحقه بحكم العاجز بن سقطعنه انظرفي الصمام عندقوله وعرض ابن مسلمة مشقة القدام عجز ابنعبدالحكوخوف عوده علة وعدم علا خروج الرج بالقيام ابن عرفة الأوجز مشقة الاحة التسمم انتهى انظر قوله في خروج الرج استشكه سند لانه حينتذ سلس معفوعنه فلابترك لاجله (ثم استناد) قال مالك أن عجز عن القيام فأحب الى أن يصلى متوكنا على عصى ان قدر ابن رشد لا نه لماسقط عنه القيام وجازله أن يصلى جالسا صارقيامه نافلة فجاز أن يعتمد فيه كايعتمد في النافلة (٣) وسيأتي في الصيام من لوت كلف الصلاة قائمالقدر

الاانه عشقة وتعب فليصل جالسا ودين الله يسر (لالجنب وحائض ولهما أماد في الوقت) ابن عرفة العاجز عن القيام يستند فهاالالحائض أوجنب بن القاسم فان فعل أعاد في الوقت الشيخ ان كانت ثيابهم طاهرة فلاشئ عليه انتهى انظر هذا كلهمع قول ابن رشدقيامه نافلة ونص المدونة صلاته حالسا مسكأحب الىمن المضطجع ولا دستند لحائض ولاجنب (ئے جلوس كذلك) ابن عرفةان عجز عن القيام مستنداجلس ومن المدونة جاوسه ممسكا أحسالىمن اضطجاعه ابن يونسفان ضطجع أعادا بن بشيرأ بدا وتربع) من المدونة يصلى من لا يقدر على القيام متربعاوحكى ابن عبدالحكم ان الاولى أن يعلس في موضع القيام كجاوسه في وضع الجلوس واستعسنه المتأخرون لانه أقسرب اللتواضع وفي الموطأأن ابن عمرأنكر على الذيرآه تربع فقاللهانك تفعل ذلك فقال ابن عمراني

قال ابن عرفة اثر كلامه السابق قلت والوتر وركعتا الفجر بعض شيوخ شيوخنا لقولها لايصليان في الحجر كالفرض قال في المدونة وللسافر ان يتنفل على الأرض ليلاونهارا ويصلىفىالسفرالذي يقصرفي مثله على دابته أينمانوجهت بهالوتر وركعتي الفجر والنافلة نتهى ابن ناجي أقام بعض التونسيين من هناأن الوتر يصلى جالساا ختيارا وأقام بعضهم عكسهمن قولهالايصلي فى الكعبة الفريضة ولاالوتر ولاركعتي الفجر وهوضعيف لانه يلزم عليه أن الفجر لايصلى جالسالانه قرنه بالفريضة والوتر ولم يختلفوا فى ذلك انتهى وقال فى شرح الرسالة واختلفت فتوى المتأخرين من القرويين في المسئلة فافتي الشيخ أبوعبد الله مجمد بن الرماح بجواز ذلك وافتي غيره بالمنع وهو الأقرب أخله ابالاحتياط لقول أبي حنيفة بوجو به انتهى (فرع) يسقط عن المريض من أركان الصلاة ماعجز عنه وكذلك يسقط من أركان الصلاة ماأ كره الشخص على تركه فالالقاضى عياض فى قواعده وتتغير أحكام هذه الصاوات المفر وضة وصور هابعشرة أسباب لصلاة الجمعة بالقصر والجهر ولصلاة الخوف في جاعة يتفريق صلاتها ولصلاة المسايف كمفها أمكنهو بالتقصير فيالسفرو بعذرالمرضالمانعمن استيفاءأركانهافيفعلماقدرعليهو بعذر الاكراه والمنع فيفعل مافدرعليه وبالجع للسافر يجدّنه السبر فجمع أول الوقت أو وسطه أو آخره بحسب سيره والجع ليلة المطر للعشاءين قب ل مغيب الشفق والجع للحاج بعرفة بين الظهر والعصر أول الزوال وبمز دلفة بين العشاء بن بعد مغيب الشفق والجع للمريض يحاف أن يغلب على عقله أول الوقت فان كان الجع أرفق مه فوسطه انتهى قال القباب قوله و بعذر الا كر اه هذا كاقال ان من منعه وقهره على فعل الصلاة من له قدرة وقهر فانه يكون ذلك عندرايسقط عنه مالم يقدر على الاتيان بهمن قيامأو ركوع أوسجو دويف عل سائر ما يقدر عليه من احرام وقراءة واعاء كما يفعل المريض مايقدر عليه ويسقط عنه ماسواه انتهى (قلت) ويدل لذلك صلاة المسايفة والله أعلم (فرع) قال في الجلاب ويستحب للصلى جالسااذا دنامن ركوعه أن يقوم فيقر أمحو الشلاثين آية تم يركع قائماالنامساني والأصلفي ذلكماأخر جهمسلمعن عائشة أنهاقالت كان رسول اللهصلي اللهعليه وسلميصلي جالسافيقرأوهو جالس فاذابق من قراءته ماكون ثلاثين آنةأو أربعين قامفقرأها وهوقائع تمركع تم سيجد تم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك قال الأبهري فاستحب له مالك ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام قال بعض المتأخرين ولأن فعل الركوع من القيام أولى من فعله من الجاوسانتهي ص ﴿ ثُم استنادلا لجنب وحائض ولهما أعاد بوقت ثم جلوس ﴾ شماذ كرهمن النرتيب ببن الاستناد والجلوس هو الذي ذكره ابن شاس وابن الحاجب وذكر ابن ناجي في شرح الرسالة والشيخ زروق أن ابن رشدذ كرفي سماع أشهب أن ذلك على جهة الاستحباب فانظره والله أعلم وقوله ولهيأعاد بوقت انظر ماالمرا دبالوقت هل الضروري أوالمختسار والظاهر الضروري لانهقال في التوضيح قال في التنبيهات ذهب أكثر شيو خناالي ان علمة الاعادة كون المصلي باشر تعاسة في أثوابها فكان كالمصلى عليها نتهى والله أعلم ص وتربع كالمتنفل وشقال في الجواهر

أشقكى ابن بشيرفعول فى المشهو رعلى فعل ابن عمر وابن عمر اغاتر بعمن علة الباجى التربع ضربان أحده النيخالف بين رجليه فيضع رجله البسرى أعت ركبته العنى قال الجزولي كجه الوسع الباجى الضرب المنافى أن يتربع و يثني رجله العنى عند التيه العنى و يشبه أن تكون هذه التي عاب عليه ابن عمر (كالمتنفل) ابن بشير المشهور

قى المذهب فيمن لايقدر على القيام وفى المتنفل جالساأن يتربع فى موضع القيام (وغير جلسته بين سجدتيه) من المدونة قال مالك المصلى جالسااذا دشهد فى الركعتين عبرقبل أن يقرأ ونوى به القيام الشالثة يريد بعدان يرجع متر بعان قدر قال مالك و جاهسه فى موضع الجاوس كحياس القائم ابن يونس ويركع متر بعاويضع بديه على كبتيه (ولوسقط قادر بز وال عاد بطلت والا كره) اللخمى لايتكئ المصلى على حائط فان فعل وكان الاتكاء خفيفالم تفسد صلاته وان كان كثير الو زال الحائط لسقط المصلى المكان كمن ترك القيام فان كان عامد اغير جاهل أبيطل صلاته ان كان فى فرض فان كان سهوا أعاد تلك الركعة (ثم ندب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر) من المدونة قال مالك من لم يقدر على المربع فعلى قدر طاقته من الجاوس فان لم يقدر وعلى جنبه الأيمن المواز ان لم يقدر على جنبه الأيمن والمن فعل على جنبه الأيمن القيام كانت صلاته كلها فائم ويومى برأسه فى المدونة و يجعل رجليه مما يلى القبلة اذا صلى على ظهره * ابن يونس فان فعل خلاف ما يؤمن به أساء ولا شئ عليه على جنبه (وأوما عاجز الاعن القيام) ابن القاسم ان لم يقدر الاعلى القيام كانت صلاته كلها فائم ويومى بالسجود أخفض من الركوع (ومع الجاوس أوما ألى السجود منه) ابن القاسم وان قدر على القيام والجاوس معا ولم يقدر على الركوع (ع) قام وأوما لركوع ومديد به الى ركبتيه في إعائم و مجلس و يسجدان قدر على القيام والجاوس معا ولم يقدر على الموضود على المواون ومع الجاوس أوما ألى المعود منه ألى المعلى و معالى والموسمة والموسمة

وركيه ناصباغد به والمشهور أن يتربع في موضع القيام ص وولوسقط فادر بزوال محاديطات وركيه ناصباغد به والمشهور أن يتربع في موضع القيام ص وولوسقط فادر بزوال محاديطات في هذا ان فعله متعمدا قال اللخمى ولوفعله سهوا بطلت ركعته التى فعل فيها ذلك نقيله ابن عرفة وابن فرحون في شرحه وقال قال أبوالحسن الصغير ولم أرأ حداحكى هذا فانظر ها نتهى وظاهر كلام ابن فرحون في الالغياز ان الذي أن كره أبوالحسن التفريق بين العمد والسهو وليس كذلك وانما أن كر الشيخ أبوالحسن ماوقع في كلام اللخمى وهو قوله وقد يقال مجزئه للاختلاف في القيام في اللاختيلاف في القيام في اللاختيلاف في القيام اللاختيلاف في القيام اللاختيلاف في القيام اللاختيلاف في القيام اللاختيلاف في الله على اللاختيلاف في المحدود الله في الله على الله وفي العمد والسهو وفي العمد والسهو وفي الله مي والله أعلى المدونة ولا يتوكن في المكتوبة على عصى أو حائط ولا بأس به والنافلة ابن ناجى لفظا بن يونس واللخمى لا يعجبنى وهو ظاهر في الحكر اهة ومحله حيث يكون في النافلة ابن ناجى لفظا بن يونس واللخمى لا يعجبنى وهو ظاهر في الحكر اهة ومحله حيث يكون في النافلة ابن ناجى لفظا بن يونس واللخمى لا يعجبنى وهو ظاهر في الحكر اهة ومحله حيث يكون في النافلة ابن ناجى لفظا بن يونس واللخمى لا يعجبنى وهو ظاهر في الحراهة ومحله حيث يكون في المالة المنافلة على الله المه والمنافلة على الله المنافلة على المالة والمنافلة على المنافلة على النافلة على المنافلة والمنافلة على المنافلة على المنافلة على المنافلة على المنافلة على المنافلة المنافلة على المنافلة المنافلة على المنافلة على المنافلة على المنافلة على المنافلة على المنافلة المنافلة على المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة على المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافل

قدر والاأومأ بالسجود جالسا (وهل محب فيه الوسع و مجزى انسجد على أنفه تأو بلان / اللخمي عن المدونة اذاصلي قاعًا معمل عاءه للسجو دأخفض من اعامه للركوع فهذا ببين لك أن ليس عليه أن بأتي مغالة قدرته ومن المدونة قال ابن القاسم من بجهته قروح لايستطيع أن يضعها على الأرض وهو بقدر أن يضع أنفه فلموجى ولا يسجدعلي أنفه قال أشهب وانسجدعلي أنفه أجزأه ابن بونس قسل قول

أشهب خلاف وقول ابن القاسم أحسن لان فرض هذا الاعاء فهو كن سجدل كعته فلا يجز به قاله بعض شيو خناو حكاه عن ابن القصار وقال غيره من شيو خناقول أشهب وفاق لان الاعاء ليس له حديتهي اليه وهولواً وما حتى قارب الارض بأنفه لأجز أه باتفاق فليس زيادته بالسجو دعلي أنفه بالذي يبطل اعاء وأيضا فان الاعاء انماهو رخصة للضرورة فلوارا د تعمل الضرورة وسجد على جبته وأنفه لاجز أه كجنب أسح له التيم لبردوغيره فتركه واغتسل فقو لهم انه وفاق أولى (وهل يوى بيديه أو يضعه ماعلى الارض وهو المختار كسير عمامته وسجو د تأويلان) والمخمى إذا أوما للسجود من الجلوس جعل بديه على الارض فادار فع جعله ماعلى ركبتيه عياض هذا هو الآتى على قول المدونة يضع الموحى الركوع بديه على ركبتيه وعلى ابطال صلاة من لم يرفع بديه بين سجدته وأماعلى ظاهر قول المدونة في الجالس يوى ونظهر هو رأسه ولم يذكر المدين فلا يلزمه وضع بديه على الارض وهذا هو الآتى أيضا على ابطال سجود من يجبه تمقر وصعلى أنفه انظر قبل هذا عند قوله ورفع مومى وان قدر على المكل وان سجد لا ينهض أثمر كعه ثم جلس) ابن بشير ان قدر على القيام فان ركع وسجد لم يقدر على المه والمورفع مومى والسجود فرض وله حق السبق في الحال وعز اابن عرفة هذا المخمى والتونسي و يسقط عنه القيام في باقى الدكل والسبق في الحال وعز اابن عرفة هذا المخمى والتونسي و يسقط عنه القيام في باقى الدكل والسبق في الحال وعز اابن عرفة هذا المخمى والتونسي

وانخف معدورانتقل للاعلى ش لانه الرال العدر عنه وجدان يأتى بالاصل وهذاهو

المذهب وخرج قول بانه سندى ولاقائل بانه بقهاعلى ما كان عليه فان فعل لم تصير صلاته وهذا

لاشك فيه واعمانهت عليه لتوقف بعض الناس فيه قائلامن نص على ذلك ومثل هذا الايحتاج الى

نص والله أعلم وانظر الجو اهر فانه فرع في هذه المسئلة (فرع) قال في رسم يوصي لمكاتبه من سماع

عيسى وسئل عن الرجل بعرض له المرض فيصلى قاعدا ثم يذهب ذلك عنه وهو في الوقت هل معمد

الصلاة قال لا بعد الصلاة ص ﴿ وَانْ عَجْزِعَنْ فَاتَّحَةً قَاتُمَا جَلَسَ ﴾ ش قال ابن الحاجب ولو

عجزعن الفاتحة قائما فالمشهورالجاوس قال ابن عبدالسلام انظركيف صورة هذه المسئلة والذي

منبغى فى ذلك الله ان قدر على شئ من القيام أتى به سواء كان مقدار تسكبيرة الاح ام خاصة أوفوق

فالثلان المطاوب اعماهو القياممع القراءة فاذا مجزعن بعض القيام أوالقراءة أي بقدر مانطيق

وسقط عنهمابقي انتهى وقال ابن فرحون يعنى اداعجزعن اتمام الفاتحة قائما ولم يعجز عنهافي حال

القاسم من افتتح الصلاة من عدرجالساعم وعاتمقاعا ولوافتحهاقاء اثمعرض

ومرض أتم جالسا وأجزأه (وان عجز عن فاتحة قاعًا جلس) * اللخمي وابن رشدالعاجزعن قيام السورة يركع اثرالفاتحة ابن بشيران عجز عن

القمام لكال أمالقرآن فقتضى الروايات انه ينتقل

الى الجلوس (وان لم تقدر لاعلى نبة أومع اعاء بطرف تقال وغيره لانص ومقتضى

المذهب الوجوب) ابن

حبيب من أعجزه قراءة لسانه أجزأته بقلبه اين

وشدمن عجز عن حركات لسانه أجز أته صلاته دون

أن محرك لسانها سنسر

ان عجز عن جيع الحركات ولمسق لهسوى

النية بالقلب فلانص فها

في المنهب والاحتماط

فها مذهب الشافعي ان عليه القصد الى المسلاة

بقلبه لان روح الصلاة

القصد ومقصودها مالة

تعصل للقلب ونعوهادا

للازري ابن عرفة قول المازري ومن تبعه قصور

لنقل ابن رشد روى معن

سقطالصلاةعن المكتوف

العاجز عن الاعاء وغيره

الجاوس لدوخةأوغيرها فالمشهورانه بأتى بقدر مايطيق ويسقط عنه القيام للباقي والأتي بهفي حال الجلوس (تنبيه) وظاهر كلام المؤلف أنه يسقط عنه القيام جلة حتى لتكبيرة الاحرام وليس كذلك الاأن يكون كلامهمقيدا بمااذاقام لم يقدر بعدذاك على الجلوس قاله صاحب التوضيح والقول الشاذيصلى قائماير يدولايقرؤهافاذا كانفي الاخيرة جلس ليقرأهاوالقول الاولمبني على ان الفاتعةواجبةفي كلركعةوالثاني بحنرج على انهاانما تعجب في ركعة وهوغير منصوص انهي كلام ابن فرحون وانظر التوضيح قال ابن عرفة والقادر على فيام الفاتحة دون قراءتها يجلس ابن بشير على القول بوجوب الفاتحة في كل ركعة أوجلها يقوم قدرما بمكنه سوا، في ركعة أوفي أفلها وفي غيرها يجلس ليقرأ ابن عبدالسلام قول ابن الحاجب فان عجز عن الفاتحة قائما فالمشهور الجاوس فى تصور ه نظر وينبغي ان عجز عن بعض القيام أوالقراءة سقط (قلت) قد صور ه اللخمي وغيره ومن مجز عن بعض قيام الفاتحة جلس لتمامه ولم يسقط انتهى والله أعلم (قلت) ظاهر كلام ابن عرفةأنه فهمان معنى كلام ابن الحاجب وابن بشيرانه عجزعن قراءة الفاتحة في حال القيام أوقراءة شئ ويقدرعلى القيام قدر قراءتها وعلى قراءتها في حال الجاوس فحكمه أن يجلس على القول بانها فرض في كل ركعة وأماعلى القول بانها فرض في ركعة فينبغي أن نقوم قدرما عكنه الافي ركعة واحدة فيجلس ليأتى بأم القرآن وأمامن قدرأن يقرأبهض الفاتعة قائما ثم ككمل بقمتها في حال الجلوس فانه بلزمه أن بأتى عاقد رعليه في حال القيام ثم يأتى بالباقي حالسا بل ان قدر على أن نهض بعدفراغ الفاتحة للقيام فيجب عليه القيام ليأتى بالركوع وهذا هوالمفهوم من كلام ابن عبد السلام المتقدم وكالرمابن فرحون ومن كالرم المصنف في التوضيح ومن آخر كالرمابن عرفة ومن كالرمه في الجواهر فانه قال لماتكام على مسئلة ماآ ذاخف المريض لحالة أعلى من حالته الأولى فاذاو جدالقاعد

خفة في أثناء القراءة فليبادرالي القيام وان خف بعدفراغهالزمه القيام للهوي الي الركو عولا

يعتبر الطمأنينةانتهي وأماعبارةابن بشيرفأوله امشكل وآخرها يقتضي ماقاله ابن عرفة فانه قال ان

قدرعلى القيام لكن عجز عن تطويل القراءة في الصبح والظهر فيصلي بأم القرآن والقصار من

السورأو بأمالقرآن خاصةفان عجزعن القيام لكالأم القرآن فههنا مقتضي الروايات انهينتقل

الى الجاوس وهذا ظاهر على القول بان أم القرآن فرض في كل ركعة وأماعلى القول بانها فرض في

وفي المدونة من تعت الهدم لايستطيع الصلاة يقضى انتهى انظر هذا فوضوعه عند الغيراذ الم يحدماء ولامتيم افانظر ان كان متوضئا

هليكون كذلك (وجاز قدح عين أدى لجلوس لااستلقاء فيعيد أبداو صحح عدره أيضا) ابن الحاج من قدح ماء بعينيه لصداع جاز وللرئية خلاف وقال اللخمي والمازري انجلس قادح ماءعينيه جازفان استلقى فقها يعيدأ بداونص المدونة كره مالك أن ينزع الماء من عينيه فيؤ حربالاضطجاع على ظهره فيصلى على ذلك اليومين وتعوهما * ابن القاسم ومن فعل ذلك أعاد أبدا وقال أشهب له أن يقدح عينيه ويصلى مستلقيا وروى ابن وهبعن مالك التسهيل في ذلك قاله أبو اسعاق والاشبه أن يجوز لكذلك لان التداوى جائز فاذا جازله أن يتداوى جازله أن ينتقل من القيام (٦) الى الاضطجاع كايجوزله أن يتداوى بالفصد و ينتقل من غسل الى

مسهموضع العرق ومايليه وركعة فينبغى أن يقوم مقدارما عكنه الافي ركعة واحدة فانه يجلس ليأتي بأم القرآن لكن اختلف المذهب هل القيام مقصود بنفسه أومقصو دللقراءة فاذالم عكن الاتبان عاسقط وكذا يجرى الامران قلناان القراءة فرض في الجل فيختلف في الاقل على ما بيناه انتهى فأول كلامه بدل على انه انما عجزعن قراءة جميع الفاتحة في حال قيامه ويقدر على قراءة بعضها وآخر ميدل على انه عاجز عن قراءة شئ منها في حال القيام ويرجح هذا الاخير قول اللخمي وان كان يقدر على القيام دون القراءة صلى جالساانتهى ص ﴿ وجاز قدح عين أدى لجالوس لااستلقاء ﴾ ش قال في نوازل ابن الحاجب مسئلة قال القاضي أبوعبد الله اذا كان به وجع في عينه فأر ادأن يقدحه ليزول الوجع ويصلى على تلك الحال فذلك جائز له بلااختلاف واذالم يكن به وجع وأرا دقدح عينيه ليعود اليه بصره لاغبيرفهذه مسئلة الاختلاف انتهى وقال في القو انين من به رمد لا يبرأ الابالاضطجاع صلى مضطجعا واختلف في قادح الماء من عينيم انتهى وفال أشهب انه جائز قال ابن ناجي والفتوى عندنابافر يقية بقول أشهب انتهى ص ﴿ ولمر يض سترنجس بطاهر ﴾ ش وقال اس ناجى فيشرح الرسالة والمدونة ونصمافي شرح المدونة وبجزى عليها أذافرش ثو باعلى حرير ولاأعرف فيه نصالاهم المنه هب ولااجزاء وأجراء الغزالي على ماذكرناه في كتاب الوسيط قال أبوالعباس الاسانى وان كان أسفل أمله نجاسة فنزعه و وقف عليه جاز كظهر حصير نقله في الذخيرة وبه الفتوى ولاأعرف غيره وعليه صلاة الناس على الجنازة انهى وقد تقدم هذا الفرع للشيخ أعنى قوله أو كانتأسفل نعل فلعها والله أعلم ص ﴿ ولمنتفل جاوس ولوفى أثنائها ﴾ ش قال ابن الحاجب عنلاف العكس قال ابن عبد السلام يعنى ان من ابتدأ الصلاة جالساجاز له القيام في بقيتها بلا خلاف ثم انشاء الجاوس بعدان قام جرى ذلك على ما تقدم انتهى يعنى في مسئلة من ابتدأها قامًا وانظراذا افتتعهاقا أعاثم شاءالجلوس وقلناله ذلك فحلس تمشاءالقيام والظاهرأن له ذلك من باب أحرى فتأمله وقالابن فرحون وأماالعكس وهواذا صلىجالسائم شاءالقيام فله ذلك بلاخلاف لانهانتقلمن الأدنى الى الاعلى انتهى وانظر اذا التزم الجلوس هل له القيام أولا والظاهر ان له ذلك قال في المدونة ومن افتتح الناف لمة جالسا ثم شاء القيام أوافتحها قائما ثم شاء الجلوس فذلك له ابن ناجي أما المسئلة الأولى فالاتفاق على ماذكره وأماالثانية فاختلف فيهاعلى ثلاثة أقوال المشهور ماد كره وقال أشهب لا يجلس لغير عذر وقيل ان نوى القيام لزمه والافلاونص أبوعمر ان على ان

ممالابدمن ربطه * ابن حبيب كره مالك لن بقدح عمنيه فيقرأر بعين يوماأو أقل على ظهره ولوكان اليوم ونعوه لمأر بذلك بأساولو كان بصلى حالسا ويومى في الاربعين يومالم أر بذلك بأسا انتهى من ابن يونس (وللريض ستر نعس بطاهر ليصلي كالمعيم على الارجح) من المدونة قال مالك لا بأس أن يصلى المريض على فراش نعس اذابسط عليه ثو باطاهرا كشفا * ابن يونس قال بعض شيوخنا انمار خص في هذا للريض خاصة وقال بعضهم بل ذلك جائزالصحيح لانبينهوبين النجاسة حائلا طاهرا كالحصيراذا كانعوضعه نحاسة والسقف أذاصلي عوضع طاهر وتحرك منه موضع النجسان ذلك

لايضر ولان ماصلى عليه طاهر فكذلك هذا * ابن يونس وهو الصواب ابن أبي يحيى (ولتنفل جلوس) ابن عرفة للقادر على القيام الجاوس في النفل (واوفى أثنائها) ابن القاسم من قر أفي صلاته قراءة طويلة ونواها في نفسه فأدركه كسل وملالة فترك القراءةوركع لاشئ عليه * ابن رشدام بوجب عليه اتمام السورة التي نوى اذالم يوجب ذلك على نفسه بالندر هذا على أصله فيمن افتح نافلة قائمًا على أن يمهاقا ثماله أن يمهاجالسا وهذاه والأظهر خلافالاشهب * ابن يونس حكى لناعن أبي عمر ان انه اذا افتتح النافلة على أن يصليها قائما ولا يجلس ان ذلك لا يلزمه بالنية والدخول فيه بخلاف الاعتكاف وصوم اليوم لان هذالا يتجزأ فيلزمه بالدخول فيهوالقراءة تتجزأولهاذا افتنح القراءة في الصلاة مع أم القرآن بسورة طويلة أن لايتمها ففارق صوم اليوم والاعتكاف من افتتح سورة طو يلة فانه لا يلزمه أن يمها أنهى (تنبيمه) قال ابن الحاجب ولا بأس به في النافلة للقادر قال ابن عبد السلام لا بأس بالجلوس في النافلة ويستلزم جواز الاستنادمن باب الاولى وهذا واللهأعلى غيرالسنن المؤكدة كالوتر والخسوف وأنظراذا أداهاالصميح جالسااختيارا انتهي وذكر ابن فرحون وزاد واالعيدين وانظر كلام ابن عرفة وابن ناجي في الوتر والفجر (قلت) وفيد صرح في كتاب الصلاة الأول من المدونة قبل ترجة صلاة المريض مجواز الاتكاء في النافلة على عصى أوحائط وقال ابن عرفة وللقادر جاوسه في النفل قال ابن حبيب ومداحدي رجليه ان عيى وركوعه اعماء عالساوقا عماواستناد مقاعًا خففه في المختصر ور وي أشهب لا بأس به فالفرض والنفلمن ضعف ولابن رشدعنه كراهته انقصرت وفياع ثه بالسجو دجالسا الشيخ ثالثها يكره لابن حبيب وعيسي وابن القاسم انتهى (فرع) قال ابن بشـيرأخبرصلي الله عليه وسلمان صلاة الجالس على النصف من صلاة القائم لكن اختلف المذهب هل انحطاط الاحر يختص بالقادر لانه تارك لحظه في القيام أو يع العاجز والقادر العموم الحديث انتهى واقتصر على الأول بن عبد البرفي كأفيه والله أعلم وذكره في النوادرعن ابن حبيب واقتصر عليه (فرع) قال في الرسم الاول من سماع أشهب وسئل عن المعلى في الحمل أين يضع بديه فقال على ركبتيه أو فذيه قيل أه عالمصلى على الدابة قال مثل ذلك قال ابن رشد يريدانه يضع يديه هلى ركبتيه أوفخذ يه اذاركع وادآتشهدوأمافي سائر الصلاة فلاخير في أن تكون بداه على ركبتيه يدل على ذلك قوله في المدونة فاذار فعرأسهمن الركوع رفع يديهمن ركبتيه انتهى وفى المدونة فى أوائل الصلاة الأول قال ابن القاسم قال لى مالك وعبد العزيز لم أسمع من عبد العزيز غيرهذه من تنف لفي المحمل فقيامه تربع ويركع متر بعاو يضع يديه على ركبتيه فاذا رفع رأسه من ركوعه قال مالك يرفع يديه عن ركبتيه ولا أحفظ رفع بديه عن كبتيه عن عبدالعزيز ثم قال اذاهوي للسجود شي رجليه وأومأ بالسجودفان لم يقدر أن يثني رجليه أومأمتر بعاانتهي ص ﴿ ان لم يدخل على الاتمام ﴾ ش اما بأن نوي أن بحلس أونوى القيام ولم يلتزمه وكان رجمه الله تعالى جرى على كلام اللخمي من انه اذا التزم القيام لايجلس واذا نوى الجلوس أولاجلس وان نوى القيام ولم يلتزمه فقولان شهر المصنف قول ابن القاسم وهوخلاف ظاهر كلامابن الحاجب من ان الخلاف أعمر وضعف ابن عرفة كلام اللخمي ونصه وفي جواز جلوس مبتدئه قائما اختمارا قولان لهما ولاشهب وفي بقاء خلافهمالوا بتدأها ناويا قيامهاقولانلابن رشدمع أبي عمران وبعض شيوخ عبدالحق قائلايصير بالنية كنذر كقولهافي لغومانوى من سورة طويلة ولزومها اللخمي ان نوى تمامها جالسا أوالتزمة قائما جاز جاوسه ولزم قيامه وان نواه ولم يلتزمه فقولاها والأول أحسن لان الاحرام لا يوجب لزوم القيام اذله الاحرام على انهبالخيار في الجاوس والقيام انتهى (قلت) مفهوم قوله ان نوا مفقولان هما قصر قول أشهب على ناوى القيام وهوعام فيه وفي غيرناو يهوهو مقتضي استدلاله على تصوير الاول وقال فأول قوله وآخره متنافيان والخلاف فيلزوم مانوي كالخلاف فيلزوم الطلاق بالنية انتهي فتأمسل كلام ابن

﴿ فصل وجب قضاء فائتة مطلقا ﴾

عرفة فانه جيد قلق والله أعلم وانظر كلام ابن رشد في سماع موسى من كتاب الصلاة والله تعالى أعلم

ش قال في المدونة في باب صلاة النافلة ومن ذكر صلاة بقيت عليه فلايتنفل قبلها وليبدأ بهاالاأن يكون في بقية من وقتها ابن ناجى يؤخذ منه أن قضاء المنسيات على الفور كاقال ابن رشد في الاجوبة

(ان لم يدخل على الأعام) ماتقدم هو الذي سنغي أن تكون به الفتوي وهو بين وانظر أيضا قد يستمحب أن يتم النافلة جالسا اذا أقمت علمه الصلاة وهو في النافلة وكسفاك أيضا اذا كان مسبوقا في الاشفاع في رمضان (لااضطرع) الث الاقوال قول الامرى له الاضطجاع في النفسل وعبارةعبدالوهاباني فروقه قال مالك لابتنفل أحدمض طجعا وتنفل قائما وفي كلاالموضعين وجد النفل على خالاف القيام ثم بين الفرق وسمع ابن القاسم للصلى في المجل مدرجليه * ان رشدقد حاءللقادرأن يصلى النافلة مضطجعا فكذاهذا ابن حبيب وللتنفل حالسامد رجليه ان عي وكره مالك اعاءهالسجود

و فصل وجب قضاء فائتة و فصل وجب قضاء الفوائت و ابن رشد لا ينبغى واجب و ابن رشد لا ينبغى و يترك قضاء فوائته فان فعل لحقه الحرج من ناحية تأخير قضاء الفوائت مع القدرة عليها لامن ناحية قيامه و يصلى وتر يومه و يصلى وتر يومه و يصلى وتر يومه

انه لايتنفل ولاقيام رمضان الاوترليله وفجر يومه (قلت) وقال ابن المربي يجوزله أن يتنفل ولايخس نفسهمن الفضلة انتهى وقال الشيخ أبوالحسن الصغير ونص لفظهمن الاجو بقمن عليه صاوات أمر أن يصلي متى قدر ووجد السبيل الى ذلك من ليل أونهار دون أن يضيع مالا بدله منه من حوائج دنياه ولا يجوزله أن يشتغل في أوقات الفراغ بالنافلة وانما يجوزله أن يصلى قبل تمام ماعليه من المنسيات الصلوات المسنونة وماخف من النوافل المرغب فيها كركعتي الغبجر وركعتي الشفع المتصل بوتره لخفة ذلك ولماروي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح يوم الوادى قال وأماما كثرمن النوافل المرغب فيها كقيام رمضان فلاانتهى والله أعلم وقال الشيج زر وق فى شرح الارشاد واختلف فى تنغله فقيل لا يعيم وقيل هو مأثوم من وجه مأجور من وجه وكانشيخنا القورى فتى بانه كان يترك النفل للغرض فلايتنفسل وان كان للبطالة فتنفله أولى ولم أعرف من أين أتى به انتهى والقول الثاني هو اختيار ابن رشد في نو ازله والله أعلم (فرع) من الشرح المذكوراذا كثرن عليه الفوائت ولم يعصرها فانه يتعرى قدرها و يحتاط لدين مه فيصلي مايرفع الشك عنمه وشك بلاعلامة وسوسة فلايقضى كإبغعله العجائز والجهال وقال شيخنا المنوسي نصعليه فى الذخيرة انه لايقفى الابغالب ظر أوشك مؤثر في النفس هذامعني ماسمعت منه ورأيت من يجعل في موضع كل نافلة فريضة لاحتمال الخلل في فرائضه وهذا خلاف السنةانتهي انظر كلامه في الكتاب المسمى وقال الشيخ زروق في الشرح المذكور قال بعضهم وليتوقأ وقات النهى حيث يكون اتيانه بها للشك فيهاوهو واضح انتهى وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة قوله وكيفها تيسراه يعني من القلة والكثرة مالم يحرج لحد النفر يط والاحدفي ذلك بليجتهد بقدر استطاعته قال ابن رشدمع التكسب لعياله ونعوه لاكما قال ابن العربي عن أبي محمد صالحان قضى فى كل بوم يومين لم يكن ، فرطا و يذكر خسافامامع كل صلاة صلاة كاتقول العامة فعل لايساوى بصلة ومرف لم يقدر الاهلى ذلك فسلا يدعه لان بعض الشرأهون من بعض وقد منعوده من التنفل مطلقا وكان بعض الشيوخ يفتي بأنهان كان يترك الجيع فلا يترك النافلة وان كان يفعل الفرض فلابتنفل ابن الحاجب ويعتبر في الفوائت براءة الذمة فان شك أوقع أعداد انحيط بجهات الشكولاخليل قوله فان شكأي في الاتيان أوفي الاعيان أوفي الترتيب وبيان ذلك واسع فانظره (تنبيه) الشك الذي لا يستندلعلامة لغولانه وسوسة فلاقضاء الالشك عليه دليل وقد أولع كثيرمن المنتمين للصلاح بقضاء الفوائت لعدم تعقق الفوات أوظنه أوشك فيهو يسعونه صلاة العمرو يرونها كالاو يريد بعضهم بذلك انه لايصلي نافلة أصلابل يجعل في محل كل نافلة فائتة لماعسى ان يكون من نقص أوتقصيراً وجهل وذلك بعيد عن حال السلف وفيه هجر ان المندو بات وتعلق بمالا أجرله وقدسمعت شخناأباعبدالله محمدبن يوسف السنوسي ثم التامساني بذكران النهيءن ذلك منصوص فنقته عليه فقال نص عليه القرافي في الذخيرة ولم أقف عليه نعم رأيت لسيدي أبي عبد الله البلالي في اختصار الاحياء عكسه فانظر ذلك فانهمهم والعمل بالعلم خير كله وعكسه عكسه انتهى (تنبيه) قال الشيح زورق في شرح الرسالة أيضافي قوله صلاها على نعو ما فاتشه وظاهر كلامه أنه يقنتفى الصبع ويعتبرطول القراءة وقصرها كالحواضر وكل ذلك خفيف بخلاف الاقامة انتهى وفي الصلاة الثاني من المدونة في باب من ذكر صلاة نسيها وان ذكر صلوات كثيرة صلاها على قدر طاقته كاوجبت عليه وذهب في حوائجه فاذافر غصلي أيضاحتي يتم مابق عليه و يصلى صلاة الليل

أيضاقال في المدونة و يصلي فوائته على قدر طاقته وابن أبيءى قال أبومجدصالح أقلمالاسمى به مفرطا أن يقضى يومين في يوم وابن العربي تو بقمن فرط في صلاته أن يقضها ولا تععل مع كل صلاة صلاة ولانقطع النوافل لاجلها واغايشتغلها ليلاونهار ويقدمهاعلى فضول معاشه وأخبار دنياه ولايقدم علما شيأ الاضرورة المعاش ولا يشتغل بأموره الزائدةعلى حاجته حتى اذاجاءوقت الصلاة أقبل على القضاء للفوائت وترك النوافل فهـ ندامأنوم (مطلقا) المازرى قالسعنون يقضى الحربي يسلم اتركه ببلد الحرب خلافا لابن عبدالحكم * ابن رشد تقفى المستحاضة ماتركة مدة استعاضتها خلافا لابن شعبان وظاهر رواية ابن القاسم عماض روىعن مالك قولة شاذة سقوط فضاءتاركهاعدا ولاتصح عنه ولاعن غيره (ومع ذكرترتيب حاضرتين شرطا) ابن عرفة ترتيب مالم يخرج وقته كنهاريتي بومه واجب قبل فعلهما فان كس ناسيا أعاد في الوقت فان لم يعدحتي خرج الوقت فلااعادة

على المشهور به ابن رشدوسوا عكان ترك الاعادة في الوقت عدا أوجهلا بالحرك أو ببقاء الوقت أونسياناوان نكس جاهلاوجبت اعادته أبدااتفاقا (والفوائت في أنفسها) ابن رشد يجب على مذهب مالك ترتيب الفوائت في القضاء الاول قالاول قان ترك الترتيب ناسيافلا اعادة عليه وان تركه عامدا أوجاهلا بالصواب مثل أن يكون نسى الظهر والعصر فيذكر ذلك بعد أيام فيصلى العصر وهو ذاكر للظهر فالآتى على قول ابن القاسم انه لااعادة عليه لانه اذاصلاها فقد خرج وقتها وكانه وضعها في موضعها وقدقال في المدونة فيمن نسى صاوات يسيرة فصلى قبلها ما هو في وقته جاهلا أوعامد النه لااعادة عليه الوقت انتهى أنظر مسئلة تعم بها البلوى فيمن نسى صاوات كثيرة ثمر جع على نفسه وأخذ في قضاء فو ائته شيأشيا وقد تطلع عليه الشمس وعليه صبح بومه أو تغرب بالنسبة لمن فرط في صاوات كثيرة ثم رجع على نفسه وأخذ في قضاء فو ائته شيأشيا وقد تطلع عليه الشمس وعليه صبح بومه أو تغرب بالشمس وعليه صلاة يومه أو ينام عن العشاء بن فيد تيقظ وقد بقي قدر (ه) ما يصلى الصبح هل يستحسن أن يترك الناس

وماهم البوم عليه انهم نغيبون نظيرهم عن الفوائت القدعة ويبدؤن بقضاءهذه الفائمة القريبة ويقدمونهاعلى الفوائت الكثيرة القدعة فان الذمة تبرأ بذلك على المشهور ور عا ان لم يقدموهاعلى لفوائت القدعة يتكاسلوا عن الاشتغال عوضها بشئمن فوائتهم القدعة وانظر آخرالعواصم من القواصم فانه برشم هاذا المأخذ ومن نعوهماحكاه عياض ان القابسي وابن اللباداختلفا فهابأخيده بنوعبيد من الزكوات وكان إبن اللباديفتي بأنها تجزى وانكان بنوعبيد لايقرون بالزكاة المفروضة لاناان قلنالا تجزى لم يؤد

في النهار و يجهر وصلاة النهارفي الليل ويسرابن ناجي أراد بقوله و دهب في حوائد اي الضرورية وظاهرهاأن القضاءعلى الفورولا يجوز تأخيرهامع القدرة وهوكذلك على المشهور وقيسل على النراخي وقيل يلزمه ان يقضى يومين في يوم ولا يكون مفرطا قاله أبومجد صالح وحكاه التادلى وعوام القير وانعندنا بأجعهم يقولون من قضى صلاة لا يكون مفرطا فلعلهم سمعوهمن مشختهم وافتى شيخنار جه الله تمالى بتيمم من عليه فوائت لعدم الماءسواء قلنا النالقضاء على الفور أوعلى التراخي كاليائس من الماءفانه يتدم عندالزوال انتهى وقدنص في التوضيح في كتاب الظهار علىمن ضيع الصلاة وهوقادر على القيام أوهلي ادائها بالماء ثم عجز عن القيام أوعن استعمال الماء أنه يصلبها على حاله ولا بلزمه قضاؤها بعدذاك ونصه من ضيع صلاة وهو قادر على القيام فأرادأن يقضيها حال عجزه عنمه فانه يؤديها جالساولا يلزمه قضاؤها ان قدرع لى القيام أوفرط في الصلاة مع امكان ادائها بالماءتم قضاها بالتيمم لعدم الماء فانه لايلز مهقضاؤها ثانية عندوجو دالماءانتهي ذكرهذا فى قول ابن الحاجب وشرط صحته بالعجز عن العتق وقت الاداء والله أعلم وقوله فأر ادليس على ظاهره بل يجب عليه قضاؤها على ذلك الحال ويكون داخلافي قول المؤلف مطلقا والله أعلم مع تذاوله الكثيرة واليسيرة والقضاء فيجيع الاوقات ومن تركها عامداأ وغيرعامد والمستعاضة والحربي (مسئلة) لوآجر نفسه ثم أقرأن عليه منسيات بجب تقديمها على الحضرية قال المشذالي في كتاب الملاة الثانى عن الوانوغي قال شيخنالا يقبل قوله لقولهافي الغصب والرهن واللقطة المشذالي مسئلة الرهن من رهن عبدائم أقرانه لغيره ومسئلة الغصب من باع عبدائم أقرانه لغيره ومسئلة اللقطةمن باع عبداثم أقرانه كان أعتقه فانه لايقبل الجيع والجامع تعلق حق الغير فلايسقط بمجرد اقرارهالتهمة في ذلك انهى ص ﴿ والفوائت في أنفسها ﴾ ش أي و وجب مع الذكر ترتيب الفوائت في أنفسها لكنه ليس بشرط قال ابن غازي فلايلز ممن عدمه العدم فلايعيدهاأصلا ذاكرا كانأوناسياعلى مامشي عليه المصنف اذبالفر اغمنها خرج وقنهاانهي وذكرفي الشامل

(۲ - حطاب نى) الناس شيأفلائن يؤدوا بتأويل خيرمن تركها عامدين قال الشيخ أبو هجد بن أبي زيدوكنت أستحب ذلك الى أن أحدث بنوعبيد في الزكاة أمن الخرمن صرفها للنصارى انظره في المدارك (ويسيرهامع حاضرة وان خرج وقتها) من المدونة قال مالك من ذكر صاوات يسيرة في وقت صلاة بدأ بهن وان فات وقت الحاضرة خلافالا شهب وابن وهب (وهل أربع أوخس خلاف) عبارة المدونة ان ذكر أربع صلوات فأدنى بدأ بهن فان لم يذكر هن حق صلى فليصل ماذكر ويعيد التى صلى ان كان في وقتها وان ذكر خسس صلوات فأكثر بدأ بالحاضرة من على ماذكر بعد ذلك ولا يعيد الحاضرة وان كان في وقتها وكذلك لو ذكر هن بعد ماصلى الحاضرة به ابن يونس لا خسلاف في يسارة الاربع والا شبه بنظاه رالمدونة أن الخس من الكثير به الثلقين الخس من اليسير جلة العدد الذي لم يكن عليه سواه أو كان بقية بقيت عليه من فو اثت قضاها وعز اهذا ابن عرفة لعبد الحق (فان خالف في السير جلة العدد الذي لم يكن عليه سواه أو كان بقية بقيت عليه من فو اثت قضاها وعز اهذا ابن عرفة لعبد الحق (فان خالف في المناف

ولوعدا أعاد وقت الضرورة) تقدم أنه ان نكس الحاضرتين عدا أعاد أبدا وسهو اأعاد وقت وتقدم انه ان نكس الفوائت في أنفسها انه لا اعادة علمه أصلاعدا كان منه أوسهوا اذبالفراغ منها خرج وقنها وتقدم نصها ان قدم الحاضرة على المنسسة اليسيرة لا اعادة علمه الا في المنسبة السيرة وفي اعادة علمه المنافرة المنافرة المنسبة السيرة وفي اعادة المنافرة المنظم وري أوالا ختياري روايتا اللخمي ولم يحك ابن رشد غير الاول وفي اعادة المنه واعاده و بعد قضاء التي ذكر وفي اعادة المنه وقد كان يقول و يعيد ون هم في الوقت * ابن يونس الاول أبين (وان ذكر اليسير في صلاة ولوجعة قطع فذ) ابن عرفة لوذكر اليسير في صلاة ولوجعة قطع فذ) ابن عرفة الوذكر اليسير في صلاة ولوجعة قطع فان المن المنافر والمنافرة ولوجعة والمنافرة وله ولوجعة بعد هذا ولا المازري عند المنافرة والمنافرة ول

فيه خلافاوالله أعلم ص ﴿ قطع فله ﴿ ش أى على جهة الوجوب لكنه ليس بشرطلانه لولم يقطع لصحت صلاته على المشهور قاله في التوضيح وهذا هو الذي اختاره ابن ناجى وذكر عن المغربي جل المدونة على ان القطع مستحب فتأمله قال ابن ناجى قال أبوابراهيم ومعنى قطع أى بغير سلام وقال بعده أصل المذهب ان النية كافية في القطع ص ﴿ وامام ﴾ ش قال سند على القول بأنهم يستخلفون يقطع في أى موضع ذكر وعلى القول بأنهم يقطعون معه فيكون حكمه على ماتقدم في الفيد في قال بن فرحون يفارق الامام الفدم ن جهة أنه يقطع مطلقا والفذ يعلمها نافلة على ماقد مناه انهى وهو مخالف لكلام صاحب الطراز ص ﴿ وكل فذ بعد شفع من المغرب كثلاث من غيرها ﴾ شأى يكمل بنية الفريضة كاصر حيه سند عن صاحب النكت وقال ابن يونس يكبلها يريدولا يجعلها نافلة على ما قدمنا من ولا يجعلها نافلة على المؤسنة الفريضة كاصر حيه سند عن صاحب النكت وقال ابن يونس يكبلها يريدولا يجعلها نافلة عالى في الموضيح و يكون كمن ذكر بعد ان سلم والله أعلم وقال ابن يونس يكبلها يريدولا يجعلها نافلة عالى في الموضيح و يكون كمن ذكر بعد ان سلم والله أعلم

اختيار ابن القاسم في الرباعية أن يقطع بعد ثلاث ليؤثرذ كرالمنسية في منع الاكال أن يقطع في الصبح بعدر كعة ليؤثر أيضاد كر (وامام ومأمومه) من المدونة قال مالك ان ذكر الامام صلاة نسها فليقطع

ويعامهم فيقطعون * ابن يونس ولم يستخلف هنالا تهاصلاة تصع على قول بعض الناس و تجرى المأمومين فاد افطعها فقداً فسد عليهم و يعدما كان فيه مع الوقت) من المدونة قال مالك وان ذكر صلاة وهو خلف اما تمادى معه فاداسلم الامام سلم عهم عمامانسى و يعدما كان فيه مع الامام في المام الأأن يكون صلى قبلها صلاة فيدرك و قتها أو وقت التى صلى مع الامام فيعيد شاجيعا بعد الفائنة مثل أن يذكر الصبح وهو مع الامام في العصر فانه اداسلم الامام صلى الصبح ثم أعاد الظهر والعصر قال مالك و كذلك اذاذكر صلاة وهو خلف امام في المغرب و العملة المسلم على والمنطق المسلمة و في المغرب و العشاء في دلك الليل كله و كذلك لو ذلك الغرب و العسر انه نسى الظهر فليها دمعه فاذا فرع صلى الظهر ثم أعاد العصر (ولوجعة) ابن القاسم من نسى صلاة الصبح وم الجعة فلم نذكر حتى صلى الجعة صلى الجعة أربعا بها بن المواز الوقت في ذلك النهار كله انظر قبل هذا عند قوله أعاد الظهر بن اللاصفر البهوقال ابن عرفة دهف تقى الدين هذا و اجعه فيه بها بن رشد فاوذكر الصبح وهو في الجعة مع ما المنام خرح ان أيقن انه بدرك من الجعة ركعة بعد صلاة الصبح وان لم يوقن ذلك تمادى مع الامام وأعاد ظهر اأربعالان الجعة ما يند كن المناه المنافرة و وقت الظهر قائم بعد وجمله ابن رشدا لما يعدو وما مواحد على المنافر و المناه و في في الدين الحام و في ضلاة الجمعة ومقتضى ما لابن عرفة المقوى المناه و المناه و في في الدين و نقل هذا المرزلي في نوازل بن الحامة الصبح أثناء الخطبة فانه العرام و وسلها وأما أثناء صلاة المعرادي و في المام و المناه و الم

المغرب) المازرى ان ذكر المنسية وهو على شفع فان كان على أربع فقد كملت صلاته وصار كالذاكر بعد الفراغ وان كان على ركعتين في صلاة الصبح فقد كلت صلاته أيضا وانكان في الثلاثية أوالر باعية سلم * الطليط لي الفذاذاذكر صلاة نسهاوهو في صلاة المغربانذكرهاقبلأن يعقدالركعة الاولى قطع والاتمادي وانأعادالمغرب بعدصلاة المنسية فحسن ورجح ابن عرفة هذاوانظر ان كان تذكر في قيام الثالثة هل يرجع للجاوس و يسلم (كثلاث من غيرها) المازرى ان ذكر المنسبة بعد أن عقد ثلاث ركعات فان كأن في المغرب فقد كملت صلاته وان كأن في الرباعية فروايتان وقد تقدم نص المدونة ان ذكر هابعد ماصلي ثلاثا أتمها أربعا وقال ابن القاسم أحب الى أن يقطع انظره عندقوله وشفع ان ركع انتهى وهذا كله اذاذكر هافي فرض فان ذكرهافي نافلة فقتضي قول خليل في صلاة ان ذلك أعم أن تكون نافلة أوفريضة فيقطع النافلة ان لم يركع فان ركع شفعها وهذا هو مقتضى الفقه «قال في المدونة وفدكان مالك يقول قبل ذلك يقطع النافلة مطلقا بحلاف الفريضة ووجها بن يونس هذا القول ولكن القول الآخرهوالذي رجع اليه (وانجهل عين منسية مطلقا صلى خسا) المازري أكثر الناس في هذا ومداره على اعتبار تحصيل اليقين ببراءة الذمة فيوقع من الصاوات أعداداعلى رتب ما يعيط بحميع حالات الشكولة فن ذلك لونسى صلاة لابدرى أى الصاوات المسهى فانه يصلى الجس صاوات لان كل صلاة من الجس بمكن أن تكون هي المنسية فصار حالات الشك خسافو جب أن يصلى خساليستوفي جميع أحوال الشك (وان علمهادون يومها صلاها ناوياله) المازري وأما ان علم عين الصلاة ونسى يومها فانه يصلم اغير ملتف لعد الايام لان الصلاة لا تختلف باختلاف الا يام (وان نسى صلاة وثانيتها صلى ستاوندب تقديم ظهر) تقدم انه اذا ترك الترتيب في الفوائت متعمدا أوجاهلا فالصواب انهلااعادة عليه اذبالفراغ منهاخرج وقتها فعلى هندا بخمس صلوات تبرأ الذمة فهذا النفريع هوعلى القول الآخر *وقدقال ابن رشدقال في المدونة من نسى صلوات يسيرة فصلى قبلها ماهو في وقته جاهلا أومتعمد النه لااعادة عليه الافي الوقت قال فيلزم على هذا فيمن ذكر صلاتين لا يدرى أيتهما قبل صاحبتها (١١) مثل أن بذكر الظهر والعصر من يومين

ص ﴿ وانجهل عين منسية مطلقاصلي خسا وان علمها دون يومها صلاها ناوياله وان نسى انه ليس عليه أن يصلى الا صلاة وثانينها صلاة وثانينها صلاة وثانينها صلاقت منسية مطلقا من الشها أورا بعنها أو خامستها كذلك يثنى بالمنسى وصلى الخس مرتين في سادستها وحادية عشرتها

خاصة وأماعلى القول انعليه اعادة الصلاة التي صلى وأن خرج وقنها بأتى قو هم انه يصلى ثلاث صلوات ظهر ابين عصرين أوعصر ابين ظهرين *المازري ومن هذا البابلونسى صلاة وثانيتها ولايدرى ماهافانه يصلى الجس صلوات على رتبتها في الشريعة ويبدأ بالصح تم يعيدها أذافر غمن الجس فالصلاة والتى تليها حاصلة في هذا الترتيب كيفاقدرت و باعادة الصبح يتحقق اتيانه عانسي لانا نجوز أن تكون المنسبة العمة مم الصبح فلولم يعدالصبه لم يتحقق براءة الذمة * ابن بشير وقيل يبدأ بالظهر وهذا على الخلاف فيابين الفجر وطلوع الشمس هل هومن الليل أومن النهار ان قلناانه من الليل بدأبالظهر والابدأبالصبح الشبح المعروف عن مالك ان الصبح من صلاة النهار * ابن عرفة بدؤه بالصبح أولىمن الظهر بإلمازرى انماذكرناهذه المسائل ليكدالطالب فيهافهمه فيكتسب منكده لفهمه فيها انتباها وتيقظا فياسواهامن المعانى الفقهية وغيرها ممايط العه (وفي ثالثتها أورادمتها أوخامستها كذلك يثني بالمنسي) * المازري لو كان نسى صلاة و ثالثتها ولا يدريهما أيضافانه يصلى أيضاست صلوات يبدأ بالصبح ثم ثالثتها وهي العصر ثم الثالثة من هذه وهي العشاء ثم الثالثة من هذه وهي الظهر ثم الثالثة من هذه وهي المغرب ثم يعيد الصبح لماقدمناه من جوازأن تكون المنسية المغرب وثالثتها الصبح فلولا الاعادة لم تتحقق براءة الذمة ولوكان نسى صلاة ورابعتها فانماعليه ست صلوات أيضا يصلى الصبح ثم رابعتها وهي المغرب ثم رابعة هذه الرابعة وهي الظهر ثم رابعة هذه الرابعة وهى العشاء ثمر ابعة هذه الرابعة ثم يصلى الصبح للعله التي ذكر نالجواز أن تكون المنسية العصر ولوكان نسى صلاة وخامستها فأنهليس عليهأ كثرمن هذاالعدد وهىست صلوات ويعيدما بدأبه فيصلى الصبح وخامستها وهي العشاء تم خامسة هذه الخامسة وهي المغرب مح خامسة هذه الخامسة وهي العصر ثم خامسة هذه الخامسة وهي الظهر ثم يعيد الصبح لجواز أن تكون المنسبة العشاء وخامستها الصبح (وصلى الجس مرتين في سادستها وحادية عشرتها) المازري لوكان نسى صلاة وسادستها أوحادية عشرتها أوسادس عشرتها على هنده النسبة وهيأن تكون الصلاة الثانية بعد حصول الجس فانه يصلى عشر صاوات يصلى كل واحدة من الجس و يعيدها فيصلى صعبن وظهر بن وعصر بن ومغر بين وعشاء بن وانما كان هذا هكذا لانه اذا كانت الثانية بعد عد دله خس كالسادسة والحادية عشر والسادسة عشر فان الصلاة الثانية مثل الاولى سواه فالسادسة من الصبح صبح ومن الظهر ظهر فصار محصول السؤ ال انه نسى صلاته من المنه من المنه من المنه المنه المنه المنه في منه مثل تلك الصلاة من و متنه عليه صلاة و من وهذا واضع بها بن عرفة قوله يصلى كل واحدة من الجس و يعيدها غير انه نسى مثل تلك الصلاة من وم آخر صارعليه صلاة و من وهذا واضع بها بن عرفة قوله يصلى كل واحدة من الجس و يعيدها غير الزم لحصول المطلوب اعادة الجس بعد فعلها نسقا وهذا أحسن الانتقال المنة فيه من يوم آخر مرة فقط وفيا قاله تنتقل خساانتهى فانظر أنت ما يقتضي ملفي المدونة وأماعلى قتضى مافى المدونة فبصلاتين تبرأ ذمته الانه بالواء المابعة صلايات المناه و المناه على غير مافى المدونة وأماعلى قتضى مافى المدونة فبصلاتين تبرأ ذمته الانه بالواء عن الواحدة خرج وقتها فلا يعتاج الاعادتها وقد أشار ابن عبد السلام الهذا المناه وأن عادة التى فعلت أو الامسكل الأن ابن عرفة بعقبه فانظر ممع المقدمات و انظر أيضا عند قوله في تصرى ومن المناه عند المناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه و مناه والمناه وال

وفى صلاتين من يومين معينتين لا يدرى السابقة صلاهما وأعاد المتبدأة ومع الشكفى القصر أعاد الركل حضرية سفرية وثلاثا كذلك سبعا وأربعا وثلاث عشرة وخسا احدى وعشرين وصلى فى ثلاثة من تبة من يوم لا يعلم الاولى سبعا وأربعا ثمانيا وخساتسعا ﴿ ش اعلم ان الصاوات المنسية لا تخلو اما أن تكون واحدة أو أكثر فان كانت واحدة فلا يخلو اما أن تكون واحدة أو أكثر فان كانت واحدة فلا يخلو اما أن تكون معلومة أو يحمولة في صلاة الليل أوفى صلاة

وسفر يتان عيد لان صلاة الحضر لا تجزى عن صلاة أسفر اذا خرج وقتها كا لا تجزى صلاة السفر عن صلاة الحضر اذا خرج وقتها فامالم مدر كسف

وجبتاعلية أوجبعلية أن يصلهماللحضر والسفر حتى بأتى على شكه و يوقن أن قد صلاها كاوجبتاعليه وأماقوله انه يعيدها يعد المدال السفر ان كان بدأ بالحضر من أجسل الرتبة فهو على خلاف أصله في المدونة لانه قال فيها فيمن تعمد وصلى وقتية وهو ذا يرلفائتة انه لا يعيده الافي الوقت فأحرى أن لا يعيده له ابن يونس قال أصبغ يصلى ظهر احضريا و يعيده سفريا مع عصراحضريا ويعيده سفريا مع عصراحضريا ويعيده سفريا مع عصراحضريا ويعيده سفريا مع عصراحضريا ويعيده سفريا معمد المعللة المعيدة أقوال (وثلاثا كذلك سبعا وأربعائلات عمرة وخسا احدى وعشرين) ابن رشد على القول ان من نسى صلاتين من يومين معينين لا يدرى السابقة انه يصلى عشرة وخسا احدى وعشرين) ابن رشد على القول ان من نسى صلاتين من يومين معينين لا يدرى السابقة انه يصلى ويعتم بها وكوذكر أربع صاوات سعاوظهر اوعصر الومغر بالايدرى أينهن قبل صاحبها لوجب عليه أن يصلى ثلاث عصرة مبالو وحب عليه أن يصلى المسبح أن يصلى المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة وان شعبت المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة وعددها في المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة وعددها في المنافقة والمنافقة والمنافقة

النهار أوفهمامعا وعلى كل حال فاما أن كون يومهامعلوما أو مجهولافي الاسبوع أومشكوكا فى بعض الاسبوع وعلى كل حال فانه يصلى في الجهولة في صلاة الليل صلاتين وفي الجهولة من صلاة النهار ثلاث صلوات وفي الجهولة في اللسل والنهار خس صلوات ولا يعتبر تعيينها لبومهافي الاسبوعوا غاالمعتبر في الفوائت تبقن براءة الذمة فان شك أوقع عدد الحيط محالات الشكوك قاله ابن الحاجب قال في التوضيح مقتضى كلامه أنه لا يكتنى بالظن وهو الاصل لان الصلاة في الدمة سقين فلاتبرأ الدمة منها الاسقين ﴿ قُولُهُ فَانْ شُكَّأًى فِي الاتبِيانَ أُوفِي الاعيانَ أُوف الترتيب انتهى فقوله عين منسية مطلقا يعني سواءعلم بومهاأ وجهله في يومين أوفى ثلاثة أوفى الاسبوع كلهءلى المنصوص ومحتمل أن رمد ، قوله مطلقاأي جهل عنها في الجس واحترز به ممالوجهل عينها من صلاة الليل أومن صلاة النهار كاتقدم وقال الشار حسواء كانت صلاة حضر أوصلاة سفروان كانت الصلاة المنسمة معاومة بعينها فلا بخياو اما أن يكون يومهامع الوماأ بضاأ ومجهولا فان كان الموممعلوماصلاهاناويام االقضاء عنهوانكان مجهولاصلاهاناوياله وهذامعني قولهوانعلمها دون يومهاصلاهاو بالهوسكتعن الاول لوضوحهوان كان المنسى أكثرمن صلاة فلا مخلواماأن مكوين صلاتين اوا كثرفان كان صلاتين فلا مخاواماأن تكو نامعمنتين أولافان لم تكو نامعمنتين فلا يخلواما أن يعرف مرتبة احدى الصلاتين من الاخرى أولا بعرف ذلك فان كان بعرف فلا يخلواما أن مكونا من يوم أوأ كثرفان كانتامن يوم فهي اما ثانيتها أوثالثها أورابعتها أوخامستهاوان لم يكونا من ومفالثانية امايماثلتها وهي سادستها وحادية عشرتها وسادسة عشرتها وحادية عشر ينها وسادسة عشر ينهاوحادية ثلاثنها والافهى قسمة لثانيتها أوثالثتهاأورا يعتهاأ وخامستها وضايطذلك كإقال ابن عرفة وهوأن تقسم عدد المعطوف على خس فان انقسم فهى اما خامستها أوالممائلة خامستها وانبق واحدفهي تماثلتهاوان بقى أكثرمن واحدفهي السمية للبقية يعني فهي المائلة لواحدمن البقيةو يعنى باليقية ثانيتها وثالثتهاورا يعتهامثال ذلك صلاة وسايعتها فعددا لمعطو فةسبعة اقسمه على خسة يبقى اثنان فهي مماثلة لثانيتها ولوقيل صلاة وثامنتها لكان عدد المعطوف ثمانية ففاضل القسمة ثلاثة فهي الماثلة لثالثها ورابعتها ولوقسل صلاة وعاشرتها فعدد المعطوفة وهي عشرة منقسمة على خسة فهي الماثلة لخامسها ولوقيل صلاة وحادية عشرتها فعدد المعطوفة احدعشر ففاضل قسمته على خسة واحدفهي مماثلم افيصلى الجس مرتين في الم ثلتين وقال ابن عرفة عن المازرى يصلى ظهرين وعصرين ومغريان وعشاء بن وصحين واختار انه يصلى الجس ثم يعسدها قالوهذاأولي لانتقال النيةفيهمن يوم لآخر مرة فقط وفي الأولى تنتقل خساهناهو المفهوممن كلام المصنف وفي غيرالم اللتان يصلى ستصلوات ببدأ بالظهر استعبابالأنهاأ ولصلاة بدأبها جر بل علمه الصلاة والسلام وقال أبو الطاهر وقيل ببدأ بالصبح لأنها أول النهار وأى صلاة بدأ بها أعادها واذا بدأ بصلاة يثني بالنسي ففي صلاة وثانيتها يثني بثالثة الصلاة التي بدأبها ويثلث بثالثة التي ثني بهاوعلى هذا القياس وهومعني قوله وان نسي صلاة وثانيتها صلى ستا وندب تقديم ظهر وفى ثالثها أورابعتها أوخامستها كذلك ثني بالمنسى وصلى الجس مرتين في سادستها وحادية عشرتهار مدوماثلة ثانيتهاوهي سابعتها وماثلة ثالثتهاوهي ثامنتها ومماثلة رابعتها وهي تاسعتها وماثلة خامستهاوهي عاشرتها يعلى فى ذلك ستانتني المنسية وكذافى ثانية عشرتها وثائث عشرتها ورابع عشرتها وخامسة عشرتهاو يصلي الخس مرتين في سادستهاو حادية عشرتها وسادسة

عشرتها وحادية عشرينها وسادسة عشرينها وقال البساطى في شرح قول المصنف وصلى الجس مرتين في سادستها وحادية عشرتها يعنى انه اذاذ كرا به نسى صلاة وسادستها أوسابعتها أو عاشرتها أو حادية عشرتها فانه يصلى في الكل عشر صاوات انتهى و دنا الذى قاله غير ظاهر والصواب ما قدمناه * وان كان لا يعرف نسبتها الصلاة الثانية فلا يخلوا ما أن يكون يعلم انهما من يوم واحد أو يومين أولا يعرف ذلك فان كان يعلم أنهما من يوم واحد ولكن لا يدري أهى صبح وظهر أوصبح وعصراً وطهر وعصراً وظهر ومغرب أوطهر وعشاء أوعصر ومغرب أوصبح وعصراً وصبح وعشاء أوظهر وعصراً وظهر ومغرب أوظهر وعشاء أومي وعشاء أوظهر وعصراً وظهر ومغرب أوطهر وعشاء أومي وعشاء أوظهر وعصراً وظهر ومغرب أوطهر وعشاء أومي وعشاء أومي خس صاوات بدأ بالعشاء وان كانتا من يومين أولا يعرف ذلك في ملى الجس من تين وان كان يعلم انهما من يوم والمية ولا يدري صلاة اليوم قبل صلاة اليوم فانه يصلي ست صاوات قال في الجواهر في صلى طهر بن وعصر بن ومغر بين وعشاء بن وصبعين لان السادسة والحادية عشرة والسادسة عشرة هي الأولى بعينها في كانتا صلاته ألم المبتدان من ومين معينين طهر بن وعصر بن ومغر بني وعشاء أوماذ كره جارعلى ما عصحه ابن الحاجب و في نواز ل سعنون هي الأولى بعينها في كانتا صلاة وماذ كره جارعلى ما عصحه ابن الحاجب و في نواز ل سعنون من كتاب الصلاة وسئل عن نسى خس صاوات مختلفات من خسسة أيام لا بدري أما لذهب من اعتبار من كتاب الصلاة وقدم في تعصيل القول في ذلك في رسم أوصي من سماع عيسي انتهى فتأ بله والله على الأولى الماء الماء الأعلى القول الماء الم

﴿ فصل سن لسهو وان تكرر بنقص سنة مؤكدة أومع زيادة سجدتان قبل سلامه شولاة بالفرغ من بيان حكم السهوعن الصلاة بالكلية ذكر في هذا الفصل حكم السهوعن بعض الصلاة ومايتعلق به قال الباجي في أوائل المنتقى والسهو الذهول عن الشئ تقدمه ذكر أولم يتقدمه وأماالنسيان فلابدأن يتقدمه ذكروا ختلف في حكم سجود السهو قبليا كانأو بعديافأماالقبلي فقيل انهسنة قاله ابن عبد الحكم وقيل واجب أخذه المأزري من بطلانها بتركه وقيل بوجو بهفي ثلاث سنن وبالسنة في سنتين وأما البعدي فقال عبد الوهاب والمازري هو سنة وقيل واجب حكاه فى الطراز هكذانقل ابن عرفة الخلاف ونقله عنه ابن ناجى في شرحه على المدونة وقال ابن الحاجب وفى السهوسجدتان وفى وجوبهما قولان قال فى التوضيح أطلق رحمه الله تعالى الخملاف في وجو بهماوالخلاف انماهوفي القبلي وأما البعدى فلاخلاف في عدم وجو بهوقداع ترض على ابن الحاجب مثل ذلك بن راشدوا بن هارون وابن عبد السلام نقله عنهما بن ناجى قال وقواه ابن عبد السلام بقولهم إذاذكر السجود البعدي في صلاته غانه لا يقطع بل يأتي به بعدها قال وماذكر دقصور لأنهقول صاحب الطراز وبردالتقو بقبأنه لايلزمهن كونه واجباأن يقطع الصلاة له امام اعاة المخلاف أولكونه متعقبافي ذاته لكونه في الأصل بوقع خارج الصلاة انتهى وقال في التوضيح قال في الاشراف مقتضي منه هبنا وجوب القبلى قال وكان الأبهري يمتنع من اطلاق الوجوب وقال المازري ذكرالقاضي أبومحمد أنه يتنوع لواجب وسنة ومعناه أن البعدي سنة والقبلي واجب على قولنا انه ان أخر ماقبل السلام بعد السلام تأخير اطو يلافسدت صلاته ابن عبد السلام والتحقيق عدم وجو بهلان سببه غير واجب قال الشيخ خليل وقديعترض عليه بوجوب الهدى في الحج عماليس بواجب (قلت) وسيأتي في باب الحج أن التعقيق في كل ما يوجب الدم انه واجب

في السجود وهو نوعان الأولسجودالسهوالنوع الثانى سجود التسلاوة (سنلسهو) المازري سجدتاسهوالزيادة سنة الطراز واجبتان وسجدتا نقص السنة أخذ المازري انهما واجبتان من بطلان الصلاة سركهما وقالابن عبدالحكوسنة (وأن تكرر) التلقيان للسهو سجدتان كثرأم قل كانمن نقصان أومن زيادة أومن كليهما (بنقص سنةمؤكدة ا بن دشير اذا أخلى السان عمدا فني بطلان صلاته قولان واذا قلنا بالصعة فالمشهور انه لاسجدوان أخلبهاسهواأم بالسجود فعلا كانت أوقولا على المشهور * ابن رشد لاسجودفي ترائر فعاليدين في الاحرام وان قبل انه سينة فليس من السأن المؤكدات (أومع زيادة) الرسالة كلسهو ينقص فليسجدله قبل السلام ثم قال ومن نقص وزادسجد قبل السلام ونحوه في المدونة (سجدتان قبل سلامه) تقدم نص الرسالة ومن المدونة قال مالك من صلى خلف من برى السجود فى النقص بعد السلام فلا معالف فأن الخلاف شر

ولكنه ليس بركن ورجح المصنف رحه الله تعالى القول بسنية السجو دقبليا أوبعديا أما البعدي فلا كلام في رجحانه بل الكلام في اثبات مقابله وأما القبلي فاعتمد المصنف على ماقاله ابن عبد السلام ورجح القول بالسنية وصرح الشارح في شرحه بأنه المشهو روتبعه على ذلك الاقفهسي وجاعة واقتصرابن الكروف على القول الوجوب وقال في الشامل هل سجود السهو قبل السلام سنة ورجح أو واجب وهومقتضي المنهد قولان وقال الساطي أكثر نصوصهم على الوجوب (فرع) قَالَ في الذخيرة التقرب الى الله تعالى بالصلاة المرقعة المجبورة اذا عرض فيها الشك أولى من الاعراض عن ترقيعها والشروع في غيرها والاقتصار عليها أيضا بعد الترقيع أولى من اعادتها فانهمنهاجه عليه الصلاة والسلام ومنهاج أصحابه والسلف الصالج بعدهم والخير كله في الاتباع والشر كله في الابتداع وقد قال عليه الصلاة والسلام لاصلاتين في يوم فلا ينبغي لأحد الاستظهار على النبي صلى الله عليه وسلم فلو كان في دلك خير لنبه عليه وقرره في الشرع والله سبحانه وتعالى لا يتقرب البه عناسبات العقول وانحابتقرب البه بالشرع المنقول انتهى بلفظه ونقله الهواري بلفظه ولكنه قال اذاعرض له فيها السهو بدل الشكوالكل صحيح والله أعلم وقوله وانتكر ريعني ان سجود السهولانتكررفي الصلاة الواحدة وانتكرر السهوفيها أما انكان من جنس واحدزيادة أو نقصان فحكى البساطي الاجاع على عدم التعدد وأماات تكرريز مادة ونقص فالمندهانه لايتكرر وهوقول جهور العلماء وقال ابن أبي حازم وعبد العزيز بالتعددوانه سجد قبل ويعيد وسيأتى فى كلام الرجراجي انكار ذلك (تنبيه) يتصور تعدد السجود لتكرر السهو في المسبوق اداسجد النقص مع الامام قبل السلام تعسها فمارأتي به بعد سلام الامام فانه يسجد لسهو دفان كان بنقص سجد قبل سلامه وان كان بزيادة سجد بعد سلامه (قلت) و يتصور تكرار السجود في غيرالمسبوق في صورة ذكرها في النوادر فمين سها ينقص وسجدله قبل السلام ثم تكلم ساهيا بعد سجود السهو وقبل السلام فانه نقل عن ابن حبيب انه يسجد بعد السلام أيضاوه وظاهر وقوله بنقص سنة مؤكدة معنىأن السجود انماسين اذاترك سنةمؤ كدة سهوا وأمااذاترك فر سنة أومستحبا أوسنة غيرمؤ كدة أو ترك سنة مؤكدة عمد افلاسجود في شئ من ذلك كما سيصرح به المصنف فأما الفرائض فلا يدمن الاتيان ماوأما السنن غيرالمؤ كدة والمستعيات فانسجدالها بطلت الصلاة كإسبأتي وأماالسنن المؤكدة اذاتر كهاعمدا فلاسجود أيضاواختلف هل تبطل الصلاة بتركها أم لا كاسمأتي وان تركها سهو اسجد لهاوالسنن المؤكدة التي سيجد لها عان قال في المقدمات لماذكر سنن الصلاة فن هذه السنن عمان سنن مؤكدات عب سجود السهو السهوعنها واعادة الصلاة على اختلاف لتركها عمداوهي السورة التيهي معأم القرآن والجهر فى موضع الجهروالاسر أرفى موضع الاسرار والتكبيرسوي تكبيرة الاحر ام وسمع اللهلن جده والتشهدالاول والجاوسله والتشهدالآخر وسائرهالاحكولتر كهافلافرق بينهاو بين الاستعباب الافى تأكيد فضائلها حاشا المرأة تصلى بغسر قناع فان الاعادة في الوقت مستحبة لهاانتهى ونقله في التوضيح في الكلام على سنن الصلاة وماذكره من أنه سجد المتكب روالتحميد فيريداذا ترك تكبيرتين أوتحميدتين فاكثر وأماالتكبيرة الواحدة والتعميدة الواحدة فلايسجد لهاوان سجد لهابطلت الصلاة كماسياً في والله أعلم (تنبيه) يستثني من قولهم يسجد لنقص السنة المؤكدة قبل السلام الاسرار فانهم جعاومن باب الزيادة وقالوا سجدله بعد السلام على المشهور كاسيأتي

(تنبيه) ولا مدمن تقييد قوله سنة مؤكدة بكونها داخلة في الصلاة فلا يسجد للا ذان والاقامة فان كانكل منهماسنة مؤكدة لانهمامن السنن الخارجة عن الصلاة وقوله أومع زيادة يعني انهاذا اجمع النقصان والزيادة فانه يغلب حكم النقصان واعلمان العلماء اختلفوافي محل سجود السمهو فدهب الشافعي الىأن السجود كله قبل السلام وذهب أبوحنيفة الىأنه كله بعد السلام واختلف المذهب على قولين فالمشهور من مذهب مالك أنه يسجد النقص قبل السلام وللزيادة بعد السلام قال ابن الحاجب وروى التخيير وقال في التوضيع بعنى انشاء سجد قبل أو بعد كان السبب زبادةأونقصانأوهامعاوهندا القول حكاه اللخمي انتهي وظاهر كلاما بنعرفةأن القول انها هوفي القبلي فانه لماذكر حكم السجود البعدى والسجود القبلي فال فالاول بعد السلام والثاني فى كونه قبله أو تغييره رواية المشهو روالجموعة والصواب ماقاله اسعرفة فان الذي ذكره اللخمي إنما هواختمارمنه ولم بذكره رواية فتصبر الأقوال باختمار اللخمي ثلاثة فاذا اجتمع الزيادة والنقصان فقال الرجر اجي لاخلاف ان أحد السهو ين داخل في الآخر وانما الخلاف فما نغلب فالمشهو رتغلب النقصان وانه سجد لهاقبل السلامو روى على بن زياد تغليب الزيادة وانه سجد بعدالسلام ونعوه في العتبية وقال ابن أبي حازم وعبد العزيز بن أبي مسامة يسجد له اسجو دين قبل وبعدقال الرجراجي وهو مخالف للنقل موافق لدليل العقل (فرع) قال في رسم سلف من سماع عيسى من كتاب الصلاة من سها في صلاته ثم نسى سهوه فلا مدرى أفبل السلام أو بعده فليسجد قبلهابن رشد تغليبالح كالنقصان على حكوالزيادة كاغلب عنداجتاعهمال كونه أحق بالراعاة على المشهو رمن قوله وفي الجلاب وان تيقن انه سهاولح يدرزاداً منقص فليسجد قبل السلام * وقوله سجدتان هذا نائب الفاعل بقوله سن قال الساطى وكونه سجدتين مجمع عليه ودلت عليه الاحاديث الصحيحة انتهى وقال الشيخ زروق فلاتجزئ السجدة الواحدة ولاتجوز الشلاث فاو سجدواحدة ثم تذكر قبل السلام أضاف المهاأخرى فانسلم ثم تذكر انه انماس جدوا حدة سجد سجدة أخرى وتشهدوسلم ولاسجو دعليه على مقتضى قول محمدكاسياتي فانسجد ثلاث سجدات سهوافقال اللخمى انكان قبل السلام فقدز ادفى صلاته سجدة فليسلم نم يسجد سجدتي السهو بعدوان كان سجوده يعدالسلام أجزأه ولاشئ علمه انتهى وقال اس ناجي في شرح مسئلة المدونة التى سنذكرها المصنف وهي فولهامن شكفي مجدتي السهوفليدرأ واحدة سجدأ واثنتين سجد سجدة وتشهدوسلم ولاسمحو دعلمه لسهوه ظاهره سواء كان قبلياأ وبعدياوهو كذلك وجرتعادة شخنا حفظه الله تعالى يمنى البرزلى بقول غيرمام وخلافاللخمى في قوله ان الحكم ماتقدم في البعدى وأماالقبلي فانه سجدوليس كذلك بلمسئلة اللخمى اعاهى صورة أخرى وهي اذاسجد لسهوه ثلاث سجدات تحقيقامن غير شكفرأي مجمد لاسهو عليه وظاهره الاطلاق وقال اللخمي عثله فى البعدى وفي القبلي سمجد معد سلامه ولم لذ كرغيره انتهى وماقاله البرزلي ظاهر فتأسله فيكون قول اللخمي مخالفالله دونة وكلام ابن أبي زيد في مختصره صريح في ذلك أو كالصريح ونصه ولوشك في سجدتي السهوأوفي احداهما سجدولا سجو دعليه في كل سهوسها فيهما انتهى ونعوه في ابن يونس * وقوله قبل سلامه تقدم انه المشهو رمن مذهب مالك في التفرقة بين السهو مال يادة والسهو مالنقصان ودلسله في الزيادة حديث ذي المدين إنه عليه الملاة والسلام الممن اثنتين في احدى صلاتي العشي ثم قام الى خشبة معر وضة في المسجد فاتسكا عليها كا ته غضبان وخرج سرعان الناس يقولون قصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر فهاباأن يكلماه وفي القوم رجس في يديه طول يقال له دُواليدين فقال يارسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت قال لم أنس ولم تقصر فقال أحق مايقول ذواليدين فقالوانع فتقدم فصلى ماترك ثم سيجد سجد تين بعد السلام وحديث ابن مسعود وانه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر خساو سجد بعد السلام ودليل النقصان حديث ابن بحينة قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنتين ولم يجلس فاماقضي صلاته مجدسجدتين قبل السلام وهذه الأحاديث الثلاثة في الصحيدين وفي المشهو رعمل بجميع الأحاديث وهي أولى من العمل ببعضها ولهذا قال جاعة من العلماءان قول مالذا صر الأقوال ص ﴿ وَ بِالْجَامِعِ فِي الْجَمَّةِ ﴾ ش قال البساطي معطوف على مقدر أي سن سـ جود السهو في الجامع وغيره في غيرا لجعة وفي الجامع وحده في الجعة وقال الشارح يريد أن السيجو داذا كان لنقص سنة فى صلاة الجعة فانه لا يكون الافى الجامع لانه شرط فيها والسجود المذكور جائز الصلاة فهو جزءمنها فيشترط فيهما يشترط فيها (تنبيهات الاول) ظاهر كلام المصنف وشراحه ان هذا الحك خاص بالقبلي وليس كذاك بل حكم البعدى كذلك قال أبوالحسن في شرح قول المدونة وان نسى سجودالسهو بعدالسلام سجدهمتي ماذكر ولو بعدشهر وانكانتامن الجعة فلايدمن المسجد الجامع وأنلم يكن الذي صلى فيه وقال ابن ناجي ظاهر هاأن ترتب من صلاة الجعة فانه لا يرجع الى الجامع ونقل ابن يونس عن ابن المواز أنه يرجع كالقبلي وقال في شرح الرسالة قال التادلي ظاهر كلامه يعنى في الرسالة أنه ان ترتب من صلاة الجعة فانه لا يرجع الى جامع نم نقل عن المدهب انه يرجع وأماالقبلي فانه يرجع (قلت) ولم يحك إبن يونس في ذلك خلافاو بمن صرح باشتراط الجامع في البعدي الجزولي والشيخ يوسف بن عمر والشيخ زروق في شهر حالرسالة وقال الشيخ زر وق في شرح الارشادوان سهاعن البعديتين سجدهمامتي ماذكر وفي أي محل ذكر الاأن يكون من نافلة فوقت حلهاأومن جعة فبالجامع على المشهور (الثاني) علم من كلام أبي الحسن المتقدم انه لايشترط الجامع الذى صلى فيه وهوظاهر وانمايطلب أن يوقعهما في جامع يصير فيه الجعة والله أعلم (الثالث)انقلت ظاهر كالرمه يقتضى انمن ترتب عليه سجو دسهومن الجعة بعدأن خرجمن الجامع أنه لايسجده خارج الجامع وانه لابدمن رجوعه الى الجامع وهذامعارض لماسيأتي منان السجودالقبلي اذاتركه وطال بطلت الصلاة انكان عن ثلاث سنن وانكان عن أقل لم تبطل وفات السجودوالخروج من الجامع مظنة الطول (قلت) لامعارضة بينهمالان الطول في المسئلة الآتية محدودبالعرف لابالخر وجمن الجامع على قول ابن القاسم الذي مشي عليه المصنف ولهذا قال الشيخ سليان المجيرى في تصحيح الجلاب وقد فرعواعلى قول ابن القاسم انه لوسهافي الجعة ولم يتذكرحتي خرجمن الجامع ولم يطلأته يرجع الى الجامع ويسجدوفي غيرها يسجدفي الموضع الذي ذكرالسجودفيه انتهى والسجودفي ألجعة انمايتصو رفي حقالامام أوفى حقالمسبوق اذاسها بعدمفارقة الامام على القول بان الامام لا يحمله وهو المشهور ص فروأعاد تشهده في ش المشهوروهو اختيارابن القاسم ودليله مارواه الترمذي وحسنهمن حديث عمران بنحصين أنالنبى صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسها فسجد سجد تين ثم تشهد م تسلم والقول بعدم اعادة التشهد لمالكأيضا واختاره عبدالملك ووجههان سنة السجود الواحدأن لانكر رفيه التشهد

(وبالجامع في الجمعة) ابن المواز من انصرف من صلاته ثمذكرسجدتي السهو قبسل السسلام فليسجدها في موضع ذكرهما الافي الجمعة فلا يسجدهاالافي الجامع فان سجدهمافي غسيره لم تعزه وكذلك اننسى السلام ولم بذكرابن يونس خلاف هـ ا وأعاد تشهده من المدونة قال مالك اذا كانت بعد السلام تشهدهما واختلف قوله في التشهد لهاقبل السلام و وجه ابن بونس القولين ولميشهر واحدا منهما ابن حبيب ولانطول تشهد سجدني السهو ولالدعو

(كترك جهر) من المدونة قال مالك من سهافاً سرفيا يجهر فيه سجد قبل السلام وان جهر فيايسر فيه سجد بعد السلام وان كان شيأ خفيفا من اسراراً واجهار كاعلانه بالآية و نعوها في الاسرار فلاسجو دعليه وروى ابن القاسم خفيف الجهر فيايسر عفو ابن عرفة ظاهره قدر ا أوصفة (وسورة بفرض) انظر قوله (١٨) بفرض هل لترك جهر وسورة انظر بعدهذا عند قوله و تأكد

ص تين (تنبيه) فهم من قول المصنف وأعاد تشهده فائد تان احداهما ان السجو دالقبلي محله دعد الفراغمن تشهدالصلاة وهو كذلك ويريدومن الدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والثانية انه اذاسجدا عاىعدالتشهدفقط ولايدعو بعدالتشهدقال في مختصر الواضحة وليس بعدالتشهد دعاء ولانطو يلوقال ابن فرحون اذاتشهد بعد سجدتي السهو فلا يدعو بعدالتشهد ولايطول قاله ابن حبيب فى الواضحة وهذه احدى المواضع التى لايطلب بعد التشهد دعاء فيهاومن أقمت عليه الصلاة وهوفي نافلة قاله في شرح المدونة لابن ناجي ومن سها عن التشهد حتى سلم الامام فانه يتشهدمن غير دعاء ويسلم قالهفي مختصر الواضحة والعتبية وسيأتى الكلام عليه عندقول المصنف وان زوحم مؤتم ومن خرج عليه الخطيب في تشهد نافلة فانه بتشهد ولا يدعو قاله في رسم سلف من سماع ابن القاسم وسيأتي في باب الجعة (فرع) فان لم بعد التشهد عمد أوسهو افالظاهر أنه لاشئ علمه كارؤ خدمن كلام صاحب الطراز المذكو رفى شرح قول المصنف في السجود البعدي بأحرامومن كالامابن رشدالمذكو رفي شرح قول المنف وسلام وانهلو ترك السلام من البعدى يسجدلها قال ابن عرفة وفي سجود سهو ترك الجهر ثلاثة قبل وبعد ولاسجو دلها وللمازري عن رواية أشهب وسماع القرينين وعلى السجو دلوذ كرقب لركوعه أعادصوا باوفي سجوده ساع عيسى بن القاسم ومحمد عن أصبغ من سماع القرينين انتهى ص ﴿ كَمْمُ لَسُكُ ﴾ ش هذا اذاشك قبل السلام وأما اذاشك بعدأن سلم على اليقين قال الهوارى اختلف فيه فقيل يبني على يقينه الاول ولايؤ ترطرو الشك بعد السلام وقيل يؤثرانهي وقال الباجي في المنتقى لما أن تكم علىمسئلة من رأى فى ثو به احتلاما لايدرى متى وقعمنه وانه يعيدمن آخر نومة نامها ففيه قال وماقبل النومة من الصاوات شاك فيهوه في الشك الماطر أعلى الصلاة بعد كالهاو براءة الذمة منها فيهقولان أحدهماانه غييرمؤ ثرفيها كالوسلم من الصلاة ثم شكهل أحدث بعدطهار ته أم لافلاشئ عليه لانه شكطر أبعدتمام العبادة وتيقن سلامتهافهذا القول في هذه المسئلة مبنى على هذا الاصل والقول الثانى أن الشك يؤثر فيها ويوجب اعادتها فعلى هـنا القول يجب اعادة الصلاة كلهامن أول نومة نامها في هذا الثوب انتهى قال صاحب الطراز بعد أن تكلم على من شك في غسل بعض أعضاء وضوئه وفرق بين المستنكح وغيره (فرع) وفرق بعض الشافعية فيهن شك في بعض وضوئه وقد كان تبقن غسله فقال ان طرأ له الشك قبل أن بصلى غسل ماشك فيه ولا تجزيه الصلاة انالم يغسله وان طر أذلك بعدماصلي فصلاته صحيحة هذا فول أبي حامدمنهم وأنكره ابن الصباغ وقال لايجزيه في الموضعين وحكى الباجي نحوه في الاختلاف عن بعض أصحابنا وقال تأتي لهم أجو لة مختلفة على هذا الاصلفن قال لافرق بقول لم تعصل له الثقة ببراءة ذمته من الصلاة فوجب

بوترمن المدونة قال مالكمن نسى السورة في الركعة الاولى أو في الاولسين سجد لسهوه قبل السلام وان تعمد ذلك فلا اعادة عليه وليستغفرالله ولايسجد لانه لم سلم * ابن عرفة وقراءةالسورةفىالنفل مستعبة سمع ابن القاسم لاسجود لتركها فىالوتر سهواوروى ابن نافع لابأس بالنفل بأم القر آن فقط فاقاله ابنشاس وتابعه لا أعرفه (وتشهدين) التهذيبان ترك التشهدين سجد قبل وتعقب القرافي تصوره لان التشهد الاخير ذكر له قبل فوت محله وأجال متصويره حيث معلس ثلاثافي مسائل البناء والقضاء * اسعرفة لفظ المدونة غيرلفظ التهذيب انظره بعدهذا عندقوله كتشهده (والافيعده) الرسالة وكل سهوفى الصلاة بزيادة فليسجد له سجدتين بعدالسلام بتشهد لهاو يسلم منهما ابن المواز وذلك ترغم للشيطان قالهمالك

وأحمابه (كتم لشك) ابن بشير من شكفي صلاته فل يدرأثلاثا صلى أم أربعا فان كان موسوسا بنى على أول خاطريه فان سبق الى يقينه أنه أكل بنى على ذلك وان سبق الى يقينه انه لم يكمل أنى بماشك فيه وهذا لانه في الخاطر الاول مساوللعقلا، وفي ابعد ذلك مخالف لهم والزامه البناء مع اليقين مع كثرة وساوسه قديو دى الى الحرج ولا يتحصل له اذن يقين وان كان سالم الخاطر فلا خلاف انه يطرح المشكوك فيه و يبنى على حصول المتيقن به فاليقين انماحصل في المسئلة بالثلاث والرابعة لا يقين بها فعليه أن يأتى بها و يسجد بعد

السلام على المشهور من المذهب (ومقتصر على شفع شكأهو به أم بوتر) قال ابن القاسم من شفع وتره ساهيا سجد لسهوه بعد السلام واجتزأ بوتره و يعمل في السنن كايعمل في الفر ائض «عبد الحق (١٩) وجهه ان الوتراغا يكون عقب شفع وثم من برى انه

لايفصل بينهما فأشبه صلاة ثلاثية ففارق منزادفي صلاته مثلها قال مالكومن لمبدرا جاوسه في الشفع أوفى الوترسل وسجد لسهوه نُم أُوتر بواحدة * ابن ونس قسل اعا أمره يسجود السهو لاحتال أن تكون أضاف ركعة الوتر الى ركعتى الشفعمن غير سلام فيصير قدصلي الشفع ثلاثا فيسجد بعد السلام (أوترك سرا بفرض) تقدم نصها عند قوله كترك جهرالاساني يجهر بالقراءة في ركعة الو ترفان أسرساهماسجد *ابن بونس وقبل لاشئ عليهانأسرفيالوتركا لاشئ عليه اذا قرأفهابأم القرآن وحدها (أو استنكحه الشكولهاعنه) الرسالة من استنكحه الشك في السهو فلسله عنه ولا اصلاح عليه ولكن عليه أنسجد بعدالسلام انتهى وهذاقول مالك في سماع ابن القاسم وانظر عندقوله كمتم لشك ان الموسوسيني على أول خاطريه قال ابن رشد ولايبني على اليقين مخسلاف الذي مكثر عليه

عليه الاعادة ليحصل له اليقين بالاداء ومن فرق قال اذاشك قبل الصلاة لم يجز له أن يدخل الصلاة بالشكف شرط صحتها كالابجو زأن يصلى على شكمن الوقت أمااذاصلي ثم شك فالصلاة وقعت على اعتقاد الصحة فلايز ولحكم الاعتقاد بطرو الشلئوه نداباطل عااذا أيقن بالوضوء تمشكفي الحد تقبل أن يصلى أوشك في غسل عضو فان الاعتقاد الأول تزعز عبالشك الطارى وما دالة الا أن الباب بان احتياط فيغلظ فيه عليه الاحتياط انتهى ص ﴿ ومقتصر على شفع شك أهو به أو بونر ﴾ ش يعنى من شكوهو في جلوس التشهدهل هو ثأنية الشفع أوفي الو ترفانه بجعلها ثانية الشفع ويسجد بعدالسلام ويأتي بالوتر وكذلك لوشك وهوفي أثناءالر كعة فانه يتمها بنية الشفع ويسجد بعدالسلام ويأتى بالوترقال في المدونة ومن لم يدرأ جلوسه في الشفع أوفي الوترسلم وسجد بعد السلام وأوتر وانلم يدرأهوفي الأولى جالس أوفى الثانية أوفى الوترأتي بركعة وسيجد بعدالسلام ثم أوتر بواحدة انتهى ص ﴿ أُواسْتَنكَ عِدِهِ السُّكُ وَلِمَاعِنهِ ﴿ شُ يَعْنَى أَنْ مِن اسْتَنكُ عِدِهِ السُّكُ فِي لصلاةأى داخله وكثرمنه فانه يسجد بعد السلام ويلهوعن الشكأى فلايصلح ماشك فيه ولوشك فى الفرائض قال في النوادر في ترجة السهوعن القراءة ومن العتبية من سماع أشهب ومن شك في قراءة أم القرآن فان كثرهذاعليه لهاعن ذلكوان كان المرة بعد المرة فليقر أوكذلك سائر ماشك فمه انتهى وقال بعد ذلك في ترجمة من يكثر شكه روى على بن زياد عن مالك فيمن استنكمته السهو فظن أنه لم يتم صلاته فلاشئ عليه وليله عن ذلك قال عنه ابن نافع ولايسجدله قال في المختصر ولو مجدبعد السلام كان أحب المناقاله عنده ابن نافع في المجموعة فامامن يعرض له المرة بعد المرة فبغلاف ذلك وكذلك من شكفي الاحوام ان كان المرة بعد المرة أعادله الصلاة وقال في كتاب الطهارة من المدونة قال مالك فيمن شك في بعض وضوئه يعرض له هـ ندا كثيرا قال يمضى ولا شئ عليـ موهو عنزلة الصلاة وقال بعده فن أيقن بالوضوء وشكهل أحدث بعده أم لاان كان يستنكمه كشيرا كان على وضوئه وان كان لايستنكحه فليعد الوضوء وكذلك كل مستنكح مبتلى في الوضوء والصلاة انتهى من الأموقال في الهذيب ولوأيقن بالوضوء تم شك هل أحدث بعد الوضوء أم لا فليعد الوضوء عنزلةمن شكفلم مدرأ ثلاثاصلي أمأر بعافليلغ الشك الاأن يستنكحه ذلك كثيرا فلايلزمه اعادة شئ من وضوئه ولاصلاته انهي (تنبيهات؛ الاول) الشك مستنكح وغير مستنكح والسهو مستنكح وغيرمستنكح فالشك المستنكح هو أن يعتري المصلي كثيرابان يشكه لزاد أو نقص ولايتيقن شيئا يبني عليه وحكمه أنه يلهو عنه ولااصلاح عليه ولكنه يسجد بعد السلام واليه أشار بقوله أواستنكحه الشكولهاعنه والشك غير المستنكح كمن شكأصلي ثلاثاأم أربعاو حكمه واضه والبه أشار بقوله كتم لشك ومقتصر على شفع والسهو المستنكح هو الذي يعتري المصلي كثيرا وهوأنه يسهو ويتيقن أنه سهاوحكممةأن يصلح ولاسجو دعليه واليمة أشار بقوله لاان استنكحه السهوو يصلحوالسهوغيرالمستنكحهو الذيلايعترى المصلى كثيراوحكمهأن يصلي ويسجد حسماسهامن زيادة أونقص واليه أشار بقولهسن لسهووان تكرر بنقص سنةمؤكدة أومع زيادة سجدتان قبل سلامه وبقوله والافبعده (الثاني) قال الجزولي أنظر هل هناك تحديد

السهولاشكفيه فلابدله من اصلاح ماسها اذلايشكفيه قال ابن المواز ولاسجو دعليه هذا بخلاف المستنكح لشك النقصان ثم ذكر ابن رشد الخلاف في السجود في كلا الصور تبن انتهى فبي خليل في الصور تبن على مافي الرسالة أعنى ان بين أن يستنكحه السهو أو

the Const

الشكفرة (كطول بمحل ان لم يشرع به على الأظهر) سمع ابن القاسم لاسجو دسهو على من طول الجلسة الوسطى * سعنون يسجد * ابن رشد قول ابن القاسم هو الصواب لان تقصير الجلسة (٧٠) الوسطى هو مستعب ولاسجو دفى ترك المستعب وفي سماع *

للاستنكاح حتى يقالمن يشكم تين في اليوم أومرة في اليومين يسمى مستنكرها أملا فقيل أمااذاشك في اليوم من قفه ومستنكح وان شكم قفى السنة أوفى الشهر فليس عستنكح وان كان يشك من يومين أوثلاثة الشيخ والله أعلم اله غيرمستنكح انتهى وقال الشيخ يوسف بن عمر والاستنكاح هوالدخول أي يدخله الشك كثيراوكثرته اذا كان يطرأله فيكل وضوءأ وفيكل صلاة أويطرأله ذلك في اليوم من تين أوص قوان لم يطرأله ذلك الابعد يوم أو يومين أوثلاثة فليس بمستنكح فالاستنكاح محنة وبلية ودواء ذلك الالهاءعنه والهاؤه عنه انه اذاقال له ثلاثا صليت أم أربعا فيقول لهأر بعاوا ذاقال له اثنتين صليت أوثلاثا فانه يقول له ثلاثا وانقال له صليت أوما صليت فيقول لهصليت وانقال له توضأت أوماتوضأت فيقول له توضأت فاذار دعليه هذه الاشياء فانه ينتفى عنه انتهى ونحوه للشيخ زروق في شرح الرسالة في باب جامع في الصلاة (الثالث) سئل أبو مجمدعن المستنكح يشكأ بدافي الصلاة فيزيد ركعة الغاءالشك هل زيادته توجب سنجو داأو بطلاناأولاتوجب شيئالاستنكاحه (فاجاب) اذا كان جاهلا بتأول الزياده جراللنقص فصلاته حديمة (قلت) فلو كان عالماقال ليس هـ ندابعا لم بل مقصر في العلم وحكمـ مماذ كرت الث والاستنكاح تعفيف فلاينتهى لزيادة تؤدى الى فساد الصلاة ويسجده فابعد السلام (قلت) وهلاقبل السلام لانه شك في النقص فقال لم ينقص لكنه ظن النقص (قلت) ان كان هــــــا من تمرض له الشكول عومافهو كاقال الشيخ وتقدم حكمه وان كان يعرض له الشك في نقص الركعات ويتكررمنه فالصوابان الآنى بذلك لايقال زادعمد الانه الواجب عليه لولا كثرة الشكوا ولعل هذه المسئلة تجرى على مسئلة من يتكر رمنه اعادة الصلاة لكثرة العوارض من القبلة وترك الخشوع وغير ذلك وهي مسئلة اختلف فيها القر و يون هل ذلك محموداً ومن باب التعمق في الدين انتهى ص ﴿ كطول بمحل لم يشرع به على الاظهر ﴾ ش الذي لم يشرع فيه الطول الرفع من الركوع والجاوس بين السجدتين ومن استوفر للقيام من الركعة الاولى أوالثانية والذى شرعفيه الطول كالقيام والركوع والسجود والجلوس أنظرابن عرفة والهوارى والنوادرقال فى المنتقى فى ترجة اتمام المصلى ماذ كراذاشك ويلزم الشاك فى الصلاة أن يتل كر مالم يطل ذلك فان تذكر والابني على اليقين وألغى الشك وهل يلزمه سجود سهولت فكرمأم لا هَا كَانْ فِي تَطُو يِلِهُ قَرِبَة كَالْقِيامُ وَالرَّكُوعُ وَالسَّجُودُ وَالْجِلُوسُ فَلْيَسِ فِي تَطُو يِلْهُ بِذَلْكُ سَجُودُ سهو قاله ابن القاسم وأشبب وقاله سعنون في الجاوس الاأن يخرج عن حده فيسبجد لسهوه وأمامالاقربة في تطويله كالجاوس بين السجدتين أوالمستوفز للقيام على بديه و ركبتيه فقال مالكمن أطال التذكر على ذلك فليس عليه سجو دسهو لان الشك بانفراده لا يوجب سجود سهو وتطو يلذلك الفعل على وجه العمد فلا يتعلق به سيجو دسهو وقال أشهب يسجد لسهوه لانه اغاطو لها للشك انتهى ص ﴿ وان بعد شهر ﴾ ش قال ابن الحاجب متى ماذ كرولو بعد شهر قال في التوضيع قوله متى ماذ كر نعوه في المدونة وحكى عبد الحق عن بعض شيوخه ان

موسى لاسجودأيضا اذا أطال القيام بعدالركوع والجاوسيين السيجدتين مثل أن يشك في شئمن صلاته فيثبت على طاله مفكوافهاشكحتى يذكر وأشهب برىعلىه السجود في هذا يخد لاف اذا كان ثبوته للتذكر في موضع شرعتطو يلهفى الصلاة فهوقول ثالث أصيمن قول سحنون ومنساعموسي لانترك تطويل القيام بعد الركسوع وفهابين السيجدتين من السأن لامن المستعبات انظر بعد هذا الفرع في ابن عرفة اذاجلس على وتر (وان بعدشهر)انظران كانت من نفل وتذكر في وقت نهى من المدونة قال مالك من نسى سنجود السهو بعد السلام فليسجدهمتي ماذ كرولو بعدشهر ولو انتقض وضوؤه توضأ وقضاهما قال ومنذكر سجودالسهو بعدالسلام من صلاة قدمضت وهو فى فريضة أونا فلة لم تفسد واحدة منهما قال ابن القاسم فاذافرغ مماهوفيه

مجدها بن يونس وكذلك أن كانتاقب ل السلام وهالا تفسد الصلاة بتركهما فهما كالتى بعد السلام * عياض ان لم يسجد لترك التشهدين أوت كبيرتين أوسمع الله لمن حده من تين حتى أحدث أوطال بعد سلامه فلاشئ عليه ولا سجود انتهى انظر لفظ الرسالة فهو مثل هذا قال المازري ظاهر مذهب أصحابنا يسجد متى ماذكر لايعرمها كانافيل السلام أو بعده ١٤ ابن يونس اعا قال ذلك لان ما كان قبل السلامداخسلفحكم الصلاة فليكن له احرام ولااحلال كسجو دالاصل وأماماكان بعدالسلام فانهغير واجب ولاتبطل بتركه المسلاة فسلم يكن حرام كمجود التلاوة وان نسيما وهمابعد المسلام وطال ذالثفقال ابن المقاسي مرة لاصرم لم ووجهسه انسجودها غيرلازم فلم بعرملها كمجودالتلاوة وقال أيضا محرم لهما ابن رشد وأجعواهلي صدم الاحرام لهافى القربقال ابن الموازاذاذ كراللتين قبل السلام بعدأن سلم رجع باحرام كرجوهم لاصلاح صلائه فباقرب (جهرا) انظرعندقوله وجهر بتسلمة التعليل فلأجدغيره وقال الباجي يجهر المأموم بالسلام جهراسمع نفسه ومن بليه رواه ابن وهب وأما السلام الثاني فروى على انه منعم لثلابقتدى به فيه ووجهه ان السلام الثاني رد فلا يستدى بالجهر به رها والاول يقتضى الردعليه فللثجعيب

السجودان كانمن فرض يسجدفي كلوقتوان كانمن نافلة فلايسمجدفي وقت تكرهفيه النافلة واختلف هلهو تفسيرأ وخلاف انهى قال الاقفهسي فيشرح الرسالة بعمدذ كره كلام عبدالحق قالصاحب الطراز وظاهرا لكتاب التسوية لانهجائز مفارق للنوافل انهى وظاهر كلاما بن عبد السلام انه قيل لايسجد في وقت النهى ولو كان مر تبامن فريضة ونقله ابن ناجي عنهوعن غيروا حدفانظر مونص المسئلة في باب السهومن كتاب الصلاة الثاني من المدونة وانسى سجودسهو بعدالسلام سجده متى ماذكر ولو بعدشهر وان انتقض وضوؤه توضأ وقضاهماوان أحدث فبهما توضأ وأعادهماوان أحدث بعدما سجدهما توضأ وأعادهما فان لم يعدهما أجزأناه وصلاته في ذلك كله تامة لأنهما ليستا من الصلاة قال المشذالي في حاشيته هنا بعثان (أحدهما) اختلف الشيوخ فيمن أدائمن صلاة الامام السجود البعدى فاحرم وجلس معه حى سلم ثم قام المقضاء فهل تصح صلاته أم لاقيل لاتصح لقولها هناليستامن الصلاة فقدأ دخل في الصلاة ماليس منهاوقيل يصير لقوله قبلهاولو قدمه محتولو كانمن غيرها بطلت (فلت) ونعوهذا الخلاف مافي ساع عيسى لولم يدرك المسبوق شيئاوتبعه في البعدى جهلاتم قام للقضاء صعت عندابن القاسم رعيالقول سفيان وبطلت عندعيسي بنرشد هذاهوالقياس على أصل المذهب لانه أدخل في الصلاة ماليس منها (الحث الثاني) لولم بدرك المسبوق الاالسجود البعدي ثم لماقام للقفاء افتدىبه آخر فهل تصح صلاة المقتدى أم لاقال بعضهم لاتصح (قلت) والجارى على أصل المذهب الصحة لانه منفر دفى أحكام كالاعادة في الجاعة اتفاقاانتهى والظاهر أن البعدى لفظ زائد فتأمله والله أعلم ص ﴿ باحرام وتشهد وسلام جهرا ﴾ ش قال ابن رشد في نواز له السلام من سجود السهوالذى بعدالسلام واجب عندمالك الأنهلابرى على من تركه اعادة السجودم اعاة لقول من تقول لا يجب السلام من الصلاة فهو على مذهب واجب في السجود وليس بشرط في صحته لانمن واجبات الصلاة ماهوشرطفى محتها ومنها ماليس بشرط في محتها انتهى واذالم تبطل الصلاة بترك السلام فلاتبطل بترك الاحرام من بابأحرى لان من رجع لأصلاح صلاته يرجع بتكبير وسيأتى في كلام المصنف أن الصلاة لاتبطل بتركه فن باب أحرى الاحر ام السجود البعدي وأما التشهدفقال في الطراز لاخلاف أن التشهد لهم اليس بشرط والله أعلم (تنبهات * الاول) قوله باحرامليس المرادانه يكبرتكبيرة الاحرام غسيرالتكبيرة التي بهوى بها للسجودوا بماالخلاف هل ينوى بتكبيرة الهوى الاحرام أم لا كايفهم من التوضيح ومن كالم الجواهر وقال الهوارى ولاتفتقر اللتان قبل السلام الى نية الاحر ام لانهما في نفس الصلاة ثم قال و يتشهد للتين بعد السلام وفي افتقارهما الى نية الاحرام روايتان انهى قال في التوضيم في شرحقول ابن الحاجب وفي الاحرام للبعدية ثالثها يحرمان سهاوطال وقال ابن عطاء الله المشهور افتقاره الى الاحرام وأطلق قاللاستقلاله بنفسه ونفي الاحرام مطلقالمالك في الموازية والثالث لابن القاسم في المجموعة وماحكاه المصنف من الخلاف موافق للخمى مخالف لابن بولس والمازرى فانهمالم بحكيا الخلاف الامع الطول قال ابن راشدو يصعح نقل المسنف ماقاله محمد كل من رجع الى اصلاح صلاته فهاقرب برجع باحرام قال فاذاقلنا يحرم فيكتني بتكبيره عن تكبيرة الهوى لما في الموطأمن حديث ذى اليدين فصلى ركعتين أخريين ثم كبر فسجدوذاك يقتضى أنه كبرت كبيرة واحدة

(أو-

سجو

الأخ

1-21

ول

فيها

أن

الاه

لمياز

ونص

الش

هل

ولم

ذلك

e y

77

القاء

القل

لفر

وفيهمن طريق هشام بن حسان انه كبرتم كيرقال الناس وذلك وهم انهى وما ذكره عن ابن راشدأنه كتني بتكبيرة الاحرام عن تكبيرة الهوى فاله في الطراز وجزم به ولم يذكر خلافه ثم قال في الطر از لا يعتلف المذهب أنه يتشهد لهاو يسلم واعمال الخارف هل يشترط التسليم والاحرام كا لايختلف أن التشهد لهاليس بشرط وهومأمور به انتهى ونقل ابن فرحون في شرح ابن الحاجب عن الواضحة ما يقتضي انه يكبرتكبيرتين والله أعلم وانظر ابن بشير في حكم السجود القبلي اذا أخره وانظرا بنالفا كهانى وقال الثعالى عن المازرى ولو كانتاقب ل السلام فنسيهما لاحرم لهااذ لابرجع لاصلاح ماانتقص من الصلاة الاباحرام انتهى (الثاني) انظر هل برفع يديه لهذا الاحرام لمأرمن صرح به وانظر كلام ابن ناجي عندقوله و بني انقرب (الثالث) قال ابن فرحون تنبيه اذا تشهدبعم سجدتي السهو فلايدعو بعمدالتشهدولايطول قالهابن حبيب في الواضحة انتهى وتقدم الكلام على هذامع نظائره والله أعلم صروص ان قدم أواخر ﴾ ش أما التقديم والتأخير سهوافواضح وأماالعمد فنقل ابن دشير فيه خلافا والظاهر الاجراء (فرع) من وجب عليه سجود السهوفي صلاته قبل السلام فاعرض عنه وأعاد الصلاة مرن أولهافانها لاتجزئه والسجودالذي تخلد في ذمته لا بجزئه الاالاتيان به قاله ابن دشير في الحلف بالمشي الى مكة من كتاب النذور وابن ناجى فى شرح الرسالة فى باب جامع فى الصلاة والتادلى فى أول مناسكه والله أعلم ص ﴿ أُوشَكُ هَلَّ سَهُ إِنَّ مِنْ الْمُنْ شُلُّ هَلَّ سِهَا فَي صَلَّاتِهُ أَمْ لَا فَلَاسِتُو دَعَلَيْهُ هَذَا مَعْنَى كَلَامُهُ وهو كقوله في الجلاب ومن شك في صلاته فلريد رسهافيها أملافلاشي عليه وظاهر كلامهماان من شكهل سهافنقص من صلاته شيأ أولم يسه أوشك هلسها فزادفي صلاته شيأ أولم يسم أوشك في الزيادة والنقصان جيعافلاشئ عليه في ذلك كله وليس كذلك فان من المعلوم ان الشك في النقصان كتعققه وانمام ادالمصنف من شك هلسها أولافتذ كرقليلائم تيقن عدم السهو كإقال الشارح فيشر وحهالثلاثة عندهذا المحلىر مدثم تمقن عدم السهو واستدل بقوله في المدونة ومرسشك فتفكر قليلائم تيقن انهلميسه فلاسجو دعليه قال الشارح قال أبوالحسن الصغير وحكى عن أشهب انعليه السجودانتهى وماذكره عن أبى الحسن لم يأتبه كادكره ونصه بعد كلام المدونة وكذا الحنكواوأطال التفكرلان الشك بانفراده لابوجب سجودسهو وتطويل الفكرفي ذلك اعاهو على وجمه العمد فلابتعلق بهسجو دسهو وعلى ذلك تدلأ صول المندهب وأشهب يوجب سجود السهوفي ذلك مخلاف اذا كان بنوى به التفكر في موضع شرع تطويله انهى ونعوه لابن ناجي واللهأعلمونقل سندمسئلة المدونة بابسط مماذكرهاا لبراذعى ونصهوقال مالكرحه اللهفين شكفي الركعة الرابعة فلم يدرماصلي ثلاثا أمأر بعافتف كمرقليلافاستيقن أنه صلى ثلاثاقال لاسهوعليه قال سندان كان هذافى محل شرعفيه اللبث كالقيام والجاوس والسجودوشهه فاتفق أعمابنا انه لاسجودعليه وانكان في غيرهذه المواطن فاختلف ابن القاسم وأشهب ثم قال فلوتف كرفلم يتيقن فهذا يبنى على الافل انتهى وتقدم نحوهذا للباجي عندقول المصنف كطول بمحل لم يشرع بهوهذا موافق لما قاله الرجراجي والجزولي والشبيي وغيرهم في تقسيم السهو وانه يكون بزيادة متيقنة وبنقص متيقن وبزيادة مشكوك فيهاو بنقص مشكوك فيمه وبزيادة ونقص متيقنين وبزيادة ونقص مشكوكين وبزيادة متيقنة ونقص مشكوك فيه وعكسه وانها تمانية أوجه قال الشبيي يسجد فى وجهين بعد السلام وهما اذاتيقن الزيادة واذاشك فيها وفى الستة الباقية قبل السلام

(وصعانقدم) ابن رشد على ما في المدونة وسماع عسى لااعادة عليه السجود بعدالسلام اداسجد ، قبل السلام ناسا كان أو متعمدا مراعاة للخلاف وقد نص في كتابان الموازعلى ذلك (أوأخر) إبن عرفة تأخير القبلسين عفو (الاناستنكحه السهو ويصلح) الرسالة واذاأ يقن بالسهو سجد بعد اصلاح صلاته فان كثر ذلك منهفهو يعيتريه كثميرا أصلح صلاته ولم سجد لسهو وانظر قبل هذاعند قوله أواستنكحه الشك (أوشك هلسها) القرافي القاعدة انمنشك هل سهاأملا لاسجود عليه فانظر ما الفرق من هذه القاعدة ويانمن شكهل صلى ثلاثاأم أر يعافانه سنى على أللث وسجديعد *القرافي هذه المسئلة من أعظم المشكلات ويتعذر الفرق بينهما وقدذكرت هذا الاشكال لجاعة من الفضلاء الأعيان فريجدوا عنهجوانا

(أوسلم) الرسالة من لم يدرسلم أولم يسلم والاسجود عليه و تعوه في المدونة قال لوشك في ركعة فتفكر قليلا مم ذكرانه لم يسه فلا سجو دعليه انتهى وقال ابن القاسم ا ذاظن الرجل انه نقص من صلاته فسجد متاوسجد تين م ذكر انه لم ينقص شيا فلايضيف للسجدة الاولى أخرى و يسجد سجد تين بعد السلام وان ظن انه زادف مجد سجدة لسهوه بعد السلام مُ ذكر انه لم يزد قطع ولا يسجد الأخرى ابن رشد هذا صحيح على مافي المدونة (أوسجد واحدة في شكه فيه هل سجد اثنتين) في المدونة لوشك في سجد تي السهو أوفى احداه م يعد ماشك ولا سجود على مافي المهوسها في ما (أوز ادسورة في (٧٢)) أخريمه) قال مالك لوقر أفي الركعتين الأخريين

بأمالقرآن وسورة فيكل ركعة سهوا فلاسجو دسهو عليه *ابن يونس لانها عا زاد قرا نا كالوقرأ بسورتين أوثلاث في كل ركعة معأم القرآن في الأوليين وقد كان ابن عمر اذاصلي وحده قرأفي الاربع جيعافي كل ركعة بأم القرآن وسورة وكان أحيانا يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة (أوخرج،نسورةلغيرها) روى ابن القاسم وعلى أن بدأبسورة وختم بأخرى فلابأس وانخرج لاخرى سهوا فهاسجدة فانقرأ يسيراسجد السجدة وعاد للاولى وانقرأجلهاأتمها (أوقاء غلبة أوقلس) من المدونة قال مالك من تقمأ عامدافي الصلاة أوغيرعامد ابتدأ الصلاة ولايبني الافي الرعاف، ابن رشد المشهور أنمن ذرعهقى وأوقلس فلم برده فلاشئ عليه في صلاته

ويعارض هندا كلهقول ابن الجلاب ومنشك في صلاته فلم يدرأ سهافيها أملافلاشي عليه انتهى ولكنهموافق لظاهر كلام المصنف (تنبيه) يحمل قوله في الجلاب ومن شك في صلاته فلم بدرسها فيها أملافلاشي عليه على من حصل عنده شكمن غييرمستندولاعلامة بحيث انه عنزلة الوهم يجوز أنكون وقعمنه سهو بزيادةشئ أونقصانه ولايتيقن شيأوقع الشك فيه بحلاف الصور المذكورة فى كلام الجزولى وغيره فان المشكوك فيمهمين امازيادة شئ أونقصه أوهمامعافتاً مله ويظهر ذلك أيضامن كلامشراحه قال الغساني في شرحه انما كان كذلك لان الشك لايستندالي سبب ملغى لحديث الصعيدين في الذي بعيل اليه انه يجد الشئ فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجدر بعاولان الاصل براءة الدمةوعدم السهوحتي بثبت ولذلك قال مالك لوشك هل طلق أم لافلاشي عليه فاذا لم يلزمه شئ اذاشك في الطلاق فأحرى أن لا يلزمه شئ اذاشك هل سها أم لاانتهى ونحوه في القرافي ونصه الشك الذي لاسبب له يلغي وزادوالمسئلة محمولة على مااذالم يشكفي الفرائض انهي قال الشيخ سلمان في تصحيحه عن النامساني هذا أذا تعقق انه لم يسه عن شي من الفرائض وانمايشك هلسهاعن غيرها قال وهي مسئلة الجلاب انتهى ص ﴿ أُوسِم ﴾ ش يريدونذ كربالقرب ولم ينصرف عن القبلة وأماان طال جدا بطلت صلاته وان ذكره بعد طول متوسط سجد كاصرح بذلك ابن ناجي على الرسالة والشيخ زر وق ص ﴿ أُوخِر جِمن سورة لغيرها ﴾ ش اذافعــل ذائسهو افلاشئ عليه لانه لم يأت بشئ خارج عن جنس الصلاة قال التامساني في شرح الجلاب فان فعل ذلك عمدا كرهله لان فيمه قراءة القرآن على غير نظم المصعف وفيمه تخليط على السامع واذا كر اللانسان أن يخر جمن رواية الى رواية فأولى وأحرى أن يكر مله أن يخر جمن سورة الى سورة انهى وللغساني أيضاشار ح الجلاب نعوه ص ﴿ ولالفريضة ﴾ ش يعني ولايسجد لترك فريضة وذلك لأن الفرائض لا تعبر بالسجود ولا بدمن الاتيان بها (مسئلة) قال في الكافي ولوشك فى فرض من صلاته ولم يدره بعينه جعله الاحرام والنية وأحرم ينوى الدخول في الصلاة تم صلى وسجداسهوه بعمدسلامه ولولم يسجدلم يكن عليهشئ ولوأيقن انهأحرم اصلاته ثم أسقط فرضا لايعر فهبعينه أنزله فاتحة الكتاب فأتى بهاولو أيقن انه أحرم بنية الصلاة وقر أفاتحة الكتاب وشك جهل الفرض بعينه انهى ص ﴿ وغربرمو كدة كتشهد ﴾ هكذا قال المصنف في التوضيح انالمذهب على ان التشهد الواحد لايسجد له اذا جلس له ونعوه لابن عبد السلام ونص على

ولاصيامه وان رده متعمد اوهوقاد رعلى طرحه فلاينبغى أن يختلف فى فساد صومه وصلاته وان رده ناسيا أومغاو بافقولان عن ابن القاسم المهابين بونس فى المجوعة ان ابتلع القلس بعد ما أمكنه طرحه وظهر على لسانه فان كان سهو ابنى وسجد بعد سلامه المائن من بن القلس ماء وربعا كان من التى ء وربعا كان طعاما فان كان كثير اقطع الصلاة و تمضمض وابت دا هارواه ابن القلسم عن مالك (ولا لفريضة) التلقين الفريضة لا يجزى عمها الاالاتيان بها (أوغير مؤكدة) تقدم نص ابن رشد عند قوله بنقص سنة مؤكدة (كتشهد) انظر هذا مع ما يتقرر سمع ابن القاسم فين قعدم عالامام فى الركعتين فنعس فلم ينتبه الا بقيام الناس انه يقوم ولا يتشهد ابن وشه

ذلكفي الجلاب وجعله صاحب الطراز المذهب وهوخلاف ماصرح به اللخمي وابن رشدفي المقدمات من انه يسجد للتشهد الواحدوان جلس له ونقل في التوضيح كلام المقدمات عند ماعدابن الحاجب السنن وقبله فكالمه في التوضيح مختلف وصرح ابن جزى في القوانين والحوارى بان المشهورانه يسجد للتشهد الواحد ونقل صاحب النوادر أيضاانه يسجد لهولم يذكر خلافه وكذا ابن عرفة وهنده نصوصهم قال ابن جزى في القوانين والهوارى من نسى التشهدين أوأحدهما وكان قدجلس له سجدله قبل السلام على المشهور وقيل لايسجد بناء على ترك السجو دالاقوال انهى وقال الهمواري مسئلة من سهاعن التشهد الاول وجاء بالجماوس فاناستوى قائمافلا برجع ولاسجو دعليه وقيل يسجدوهو المشهور وسجوده قبل لانه نقصوان ذكرقبل أنيفارق الارض رجع وتشهدولا سجودعليه وانذكر بعدمافارق الارض ولميستو فأتمافقولان كا اذاسها عن الجلوس أمالونسي التشهد الاخير وأتى من الجلوس بمقدار الواجب فجعله مالك بمنزلة التشهد الاول وهو المشهور فعلى هذا ان لم بذكره حتى سلم أجز أفيه سجود السهو اننهي وقال فى الذخرة الرابع فى الكتاب ا ذاسها عن التشهد أو التشهد بن سجدان ذكر والا فلاشئ عليه قالصاحب الطراز انذكرقبل السلام تشهدأو بعده وهوقر يبرجع الى الصلاة وهل باحرام قولان وسجد بعد السلام والتشهد عندمالك أخف من غيره فان كان مأمو ماوذكر فبالسلامة وبعدسلام امامه وقيامه قال ابن القاسم يتشهدو يسلم انتهى وقال فى النوادر قال ابن القاسم عن مالكومن نسى التشهد الاخير حتى سلم الامام فليتشهد ولا يدعو ويسلم وان نسى التشهد الاولحتى قام الامام فليقم ولايتشهد وذكرا بن حبيب عن مالك في ناسى التشهد الأخير مثله اذا ذكر بعسد سلام الامام وقبل سلامه هوقال ولاسجو دعليه قال ولوذكره بعد سلامه هو فلاشئ عليه لاتشهدولاسجو دولو كان وحده وذكر ذلك بعد سلامه تشهدوسلم تم سجداسهوه وان نسى تشهد الجلسة الأولى فذكر في آخر صلاته سجد قبل السلام وان ذكره بعدان سلم سجد متى ماذكر ولم يعدالصلاة لهذا انتهى وقال ابن عرفة في مختصره ونقص السنة عدا في بطللانها به ثالثها يسجد قبل ورابعها يعيد فى الوقت لبعض أحجاب مالكوابن القاسم وغيره واختار الجلاب ونقل اللخمى وسهوافع الوقولا كالسورة أوالتشهد يسجدانتهي وقال اللخمي في التبصرة فاذاجلس ولم يتشهدر جع ليتشهدفان استوى قائمالم يرجع ويسجدقبل السلام انتهى وقال ابن رشدفي المقدمات السنن المؤكدة التي سجد لها عان وعدمنها التشهدوتقدم كلام المقدمات برمته عندقول المصنف بنقص سنةمؤ كالتوالعجب من الشارح بهرام حيث يقول في الكبير ويتخسرج على القول بالسجو دللتكبيرة الواحدة أن يسجدله من باب أولى قال وأخده فدامن المدونة لقوله وان ترائ اثنتين من التكبير أو التشهدين سجد قبل السلام لانه قد فكر ان التكبيرة الواحدة لاسجود لهام حكم للاثنين بالسجود وأعطى التشهدين حكم التكبيرتين في ذلك فدل على ان التشهد الواحدلاسجود فيهانتهى كلام الشارح وهذاعلى مااختصرها أبوسعيد ولفظالام أرأيتان كان سهوه يستجدله قبل السلام كترك تكبيرتين وسمع الله لن حده مرتين أوالتشهدين فنسي أن يسجدحتى طال قال أما التشهدان أوالتكبيرتان أوسمع اللهلن حده ص تبن فان أحدث أوطال كلامه فلاسجو دعليه ولاشئ انتهى وهولايفهم منه ماأشار اليه الشارح معان القرافي نسب السجودفى التشهد أوالتشهد بن للكتاب كاتقدم عنه والله أعلم فالحاصل ان فيه طريقين أظهرها

هذا كافاللأن التشهدفد فان بنعاسه وذهب موضعه ولاشئ عليه فيه لانه مما محمله عنه الامام ولا ينتقض وصورة ومهذا المقدار من النوم لانه يسير (ويسيرجهر أوسر واعلان بكائية) انظر قبل هذا عندقوله كترك جهر (واعادة سورة فقط لها) تحوه لابن الحاجب فانظره أنتوسمع أشهب لاسهوعلى من قرأ في صلاة في ركعة سرائم ذكر فأعاد القراءة جهرا * ابن رشد لم يرعليه سجو دسهو في زيادة القرآن عنى قرأ السورة ثمر جع فقرأ أم القرآن الفرآن عنى قرأ السورة ثمر جع فقرأ أم القرآن

والسورة والذي مقرأفي الركعتين الأخريين بأم القرآن وسورة وفي سماع عيسى في الذي شلك في قراءة أم القرآن بعدأن قرأ السورةفرجعفقرأ أم القسر آن والسورة انه الاسجود علمه في ذلك كلهووقعله خلاف هذافي المدونة في الذي نسى التكبير في صلاة العيدين حتى قرأ انه رجع فيكبر تم يقرأو يسجد بعد السلام وفرق عبدالحق بأنهقدم قرآ ناعلى غيره وردهابن رشد بأن الامرعائد في المسئلتين الى زيادة قرآن *ابن عرفة الشئ في غيير محل نوعه أشدمبارنةمنهفي محل نوعه وبأنهافي العمد أكثر منأم القرآن وسورة ولذاقال ابن يونس يسجد لطول القيام لالقراءته ابن يونس والصوابفي مسئلة العيد انه لاسجود عليه لانهانا زاد قرآنا انتهى فهاده تلاثمسائل الأولى أعاد لقراءة لسهوه عندجهرها * الثانية أعاد السورة

السجودوالله أعلم (فرع) الدانسي التشهد الاخبر حتى سلم فالكر ذلك فقال في التهذيب انه برجع الى الصلاة ويتشهد ويسلم مم يسجد بعد السلام وتقدم نعوه في كلام النوا درعن ابن حبيب قال ابن عرفة وهذامعارض لقول المازري في المدونة ان ذكر تارك التشهد الاخبروهو عكانه سجد لسهوه وانطال فلاشئ علىه ونحوه الصقلي فيكون فهاقو لان انهي ذكر ذلك في كلاه على نقص السنة (قلت) لفظ ابن يونس قال مالك ومن سهافي الرابعة فلي يجلس مقدار التشهد حتى صلى خامسة رجع فجلس وتشهدوسم وسجد لسهوه وصلاته نامة وان نسى التشهد الأخير وقد جلس وسلم فان كان بالقرب تشهدوهم وسجدبعد السلام وان تطاول فلاشئ عليه اذاذكر الله وليس كل الناس يعرف التشهدانتي ونقل فى التوضيع فى الكلام على التشهدين عن مالك فى ذلك روايتين وقال ابن ماجي قال ابن العربي انظر كيف جعله برجع للتشهدوهو سنة وقد حصل ركنامن أركان الصلاة وهو السلام والقاعدة انه أذافات على فعل السنة فأنه لا يرجع كمن نسى السورة حتى ركع انتهى ص ﴿ واعلان بكا يَهُ ﴾ ش قال ابن غازى الذي ينبغي أن محمل عليه انه ليس بتكر ارمع أقو له قبله ويسير جهرأ وسرلان مم اده يسير الجهر والسرمالم يبالغ فيهمنهما ولوكان ذلك في كل القراءة على مافى مختصراني محدين أبي ز مدحسمار جح في توضعه في فهم كلام ابن الحاجب ولكن يلزم عليه أن يكون مكت عن الاسرار بنعو الآية انهى كلام ابن غازى وقال في توضيعه عند قول ابن الحاجب ونحوالآبة ويسيرالجهر مغتفر خليل والاقربأن بريدماذكره ابنأبي زيدفي مختصره فانه ذكر بمدان قرر السجودفي الجهرفي السرية وعكسه وان أسر اسرار اخفيفا أوجهر يسيرا فلاشئ علمه وكذلك إعلانه بالآية فيكون مراده يسيرالجهروالاسراراذالم يبالغ فيهماولو كان ذلك فيكل قراءته انتهى كلامه في التوضيح وجعله الشارح بهرام احتمالافي كلام المصنف وانظر عزوهم الجيع هذا الفرع كمختصر ابن أبي زيدمع أنه في المدونة ونصها عنه ابن يونس ومن المدونة قال والتُومن سها فأسر فمامجهر فيه سجدقبل السلام وانجهر فيايسر فيه سجد بعد السلام وان كان شيئا خفيفاءن جهرأ واسرار وكأعلانه بالآية ونحوهافي الاسرار فلاسجو دعليه انتهي ولذلك لم يعزه ابن عرفة الا للدونة والله أعلم وأماالاسرار بنعو الآية فلايؤخذ من كلامه وقدصر حبه ابن الجللاب ونصمافي مختصرا بنأبي زيد ومن سهافأسر فهابجهر فسيمسجد قبل السلام ومن جهرفها يسرفيه سجديعد السلاموان كان شيئا خفيفامن اجهار واسرار فلاسجو دعليه وكذا اعلانه بالآية في الاسرار انتهى ونعوه لابن بونس وقدذكر سندالاحتمالين في شرح المدونة فقال في شرح قو لها فيمن جهر فيايسر فيه ان كان جهر اخفيفالم أربه بأساعمل أمرين أحدها أن يكون جهر وليس بالمرتفع وانماهو يسمعمن يليه والثاني أن يكون يجهر بالآية وكلاهم خفيف وكذلك قول ابن القاسم فمين أسرفها بجهرفيه سجدقبل السلام الاأن يكون شيئا خفيفا محمل الوجهين ص فرواعادة سورة فقط لها في شيعني انهاذاقر أ السورة على غيرسنها ثم تذكر فأعادها على سنتها فلا سجود عليه «وقوله

(٤ - حطاب - نى) لتقديمها على الفاتحة * الثالثة أعاد القراءة لتقديمها على تكبير العيد و بقيت مسئلة رابعة هل يعيد القراءة في السورة سرا اذا قرأها جهر اوتذكر قبل أن يركع لم أجدهذ المسئلة منصوصة وهذه المسألة الاربع فيها كلها اعادة القراءة الامسئلة واحدة ففها اعادة السورة فانظر على ما يتنزل عليه لفظ خليل فاوقال واعادة قراءة لها فقط لدخل له في قوله لها

المسئلة الأولى والرابعة و خرج له بقوله فقط المسئلة الثالثة بناء على ثفقه عبد الحق كاتقدم وتبق له المسئلة الثانية كانه ما معرض لها (وقي المدالة وتكبيرة) من المدونة قال ما لكن من المدونة قال ما لكن واذا جعل الامام أو الفذموضع سمع الله لن حده فلر حده فلر حده فلر جع فيقول كاوجب (٢٩) عليه فان لم يرجع ومضى سجد قبل السلام كالو أسقطها ابن عرفة رواها الله الما ما الله المناسطة كالو أسقطها ابن عرفة رواها الله المناسطة المناسطة كالو أسقطها المن عرفة رواها الله المناسطة المناسطة كالو أسقطها المن عرفة رواها الله المناسطة كالمناسطة كالمناطة كالمناسطة كالم

فقطيفهمندان هذاالح يختص باعادة السورة وحدها وأمالو قرئتهي والفاتحة على غيرسنتها من الجهر أو الاسرار فأهدنا أوقرئت الفاتحة وحدها على غيرسننها فأعيدت لسجدوه وكذاك أما الاول فواضح قال ابن الحاجب وانجهر في السرية سجد بعد وعكسه قبله فان ذكر قبل الركوع أعادوسجد بعده فيهماانهي وأما الثاني فقال في التوضيح وقال اصبغ فيمن ترك الجهرفي فراءة الفاتحة م ذكر فأعادها جهر الاسجو دهليه وحسن أن يسجد وقال مالك في العتبية يسجد والاول رواءأشهب قال في البيان والقولان قاعمان من المدونة انتهى قال المازرى في شرح التلقين بعدأن ذكرالقول بالسجودبعد السلام واختار وبعض أشياخي لأن من أخل ببعض أركان الفريضة يقضيه ومع هذا لايسقط السهوفيه انتهى وفي النوا درمن العتبية من سماع أشهب عن مالك ومن قرأ فى الجهرسرائم ذكر فأعاد القراءة فلاسجو دعليه ولوقرأأم القرآن فقطفى كعة من الصبح فأسربها فلابعيدالصلاة لذاك وجزئه ولاسجو دعليه قال عيسى عن ابن القاسم واف قرأهاسر أنح أعادها جهرافليسجدبعدالسلامقال ابن الموازعن أصبغ لايسجدوان سجوده لخفيف حسن انتهى (تنبيه إقال البرزلى في أواخرمسائل ابن قداح من كرراً م القرآن سهو اسمد بعد السلام بعلاف تكريرالسورة (قلت) في الاولى خلاف مبنى على مسئلة من قدم أم القرآن على تكبير العسد في الركعة فلينظر هناك انتهى ومن كررها عداظاهر كلامه في المقدمات ان في بطلان صلاته خلافالانه قال اذا كانت الزيادة عداوهي من جنس أفعال الصلاة فقيل انها تبطل الصلاة وقيل يستغفر الله ولاسجودعليه لانه لم يسهانتهي ص ﴿ وَفِي الله الهابسمع الله لمن حده وعكسه تأويلان ﴾ شيعني أن من تركة كبيرة أو تعميدة فلاسجو دعليه فاو تركة كبيرة وأبدل موضع المع الله لن حده أوترك تعميدة فأبدل موضعها تكبيرة ففي سجوده تأويلان وأمالوا بدل في الموضعين فلا كلام في السجودوالتأويلان مذكوران في شراح المدونة ولهم فيها كلام طويل فيااذا تذكر ذلك فبسل السجودهل بعيدالذكرين أولاولا بأتى التأويلان فيمن أبدل موضع سمع الله لمن جده ربناواك الجدمية واحدوة لانتفاء العلة قال في التوضيح وهي الزيادة والنقص وفي النوادرعن الواضحة وان قال موضع سمع الله لمن حده ربنا والقالج له فلاسجو دعليه انهى ومن البرزلى من مسائل الصلاة من نسى التكبير في صلام شهر اأعادها كلها (قلت) على المشهور انه من ومن يقول كله سنة فلايعيدومن نسى سمع الله لمن جده في صلاته شهر او هو مسافر فانه يعيد المغرب ثلاثين من (قلت) بعرى على مامر ولونسي ذلك في الحضر فاوكان يضيف لهار بناولك الجدفلااعادة عليه والاأعادماسوى الصبح سائر الشهر (قلت) كذا كان شيخنا الامام يفتى ان ربنا والا الجدتنوب عن التسميع لكونهذكر اشرع في الحل بخلاف ابدال التكبيرة عنها كإقال في المدونة لان التعميد

ابن أبى زمنين بأو ورواها الأكثر بالواوانتهى انظر تفريع ابن يونس مقتضا الواوقال بريدأنه يقسول سمع الله لن جده فقط ولا وعيدالتكبيرلأن التكبير قدفاته ولأنه قدر فعراسه أمنافهو اذاأعادسمع الله لمن حده فقداً تي ما بعد التكب وفهوكن قسرأ السورة قبل أم القرآن فاعالمه السورة فتصير بعدام الفرآن وكمن صلى نوم الجعة قبل الخطبة فانه بعيدالم للة فتصبر بعد الخطبة * المازرى خالف في هـ ف التأويل بعض الشموخ وقالبل بأتى بالتعمد والتكبيرلان التكبر الذي أوقعه قصديه الرفع فلاينوب له عن تكبير قصد به الخفض ورأستالأى عمران وابن الكاتب انهاذا عاد لقول ماوجبعليه لم يسجد لانه اغاتعصل معهزيادة تكبير وزيادة التكبيرلاسجود فمه واختلف المذهب فيمن

أبدل في أحدهد بن الموضعين خاصة فقيل لا سجو دعليه لان قصاري مافيه انه أخل بتكبيرة أوما في معناها ولا سجو داند ال وقيل سجد قبل السلام لا نه نقص ما كان مأمور ابأن يقوله فلم يفعل وزاد القول الذي وضعه في غير موضعه فاجمع له سهوان فأم بالسجو د لها (ولالا دارة مؤتم) من المدونة قال مالك ان صلى معه رجل قام عن عينه وان قام عن يساره أداره الامام الي يمنه من خلفه وان لم يعلم به حتى فرغ أجز أنه صلاته المناس ونس وكذا ان علم به فتركه (واصلاح رداء) عياض المشهور يسبر فعل ماليس من جنسهاعفو كالاشارة بالحاجة واصلاح الثوب وحل الجسدوشهه ابن رشد يتخرج وجوب السجو دلته و يل خاتمه في أصابعه سهوا على قولى المجوعة ابتلاع قلس بعد فصوله سهو امنجبر (أوسترة سقطت أوكشي صفين لسترة) لوقال أومشي كصفين لتنزل على نص ابن بونس الابأس أن يخرق البهاصفو فارفقا انظر قبل هذا عند قوله واثم مأر (أوفرجة) ابن بونس الشأن في الصلاة سدالفرج فاذار أى وهو يصلى فرجة امامه أوعن عينه أوعن يساره حيث يجد السبيل الى سدها فليتقدم البهاليد عدها ولابأس أن يخرق البها صفو فارفقا «وروى ابن نافع من رفع من ركوعه فرأى فرجة مشى البهالسدها ان قربت «ابن حبيب ان بعدت صبرحتي سجد ويقوم وسمع ابن القاسم يشق البهااذا كان بينه و بينها صفان «ابن رشد (٧٧) قال رسول الله صلى الله عليه وسلمين سدفرجة

فىالصفرفعهاللهمافي الجنة درجة و بني له في الجنة بيتا * وسمع ابن القاسم أرىأن يشير المصلى الى من محنسه بالتسوية اذاخرج عن الصف اذا كان شأسرا وأماالصف بتعوج فلانشتغل به ١٠١٠ بن رشدلان الاقبال على صلاته بما يخصه مخلاف تقويم الصف (أودفع مار) تقدم عندقوله وائم مار (أوذهابدابته)من المدونة انأفلتت دابته وهو نصليمشي الهافها قرب ان كانت عن يمنه و يساره أو بين بديه و قطع ان بعدت وطلها * ابن ونس لانه تشتغل سره فها فلايدرى مايصلى وكرهله الانحراف أوالقطع من الشاة تأكل عجمنا أوثوبا * ابن حبيب وان كان فسادا كثيراقطع وفي كتاب

يشارك التسميع في الطلب مع اتحاد المحل فالحقيقة قريبة بعضها من بعض ولونسي تحميد تين أو تكبيرتين شهرا صت صلاته لانهامقام سنةانتهي وقال ابن ناجي في شرحه الكبير على الهذيب في قوله ولا مجزى عن الاحرام الااللة أكبر ولاعن السلام الاالسلام عليكم واتفق المذهب على انه اذاقال الله الاكبرانه لايجز تهمع انه مجانس وأحرى اذاقال غيره كقوله الله السميع ويقوم منهان منأبدل سمع اللهلن حده بربناواك الجدفي ثلاث ركعات فأكثران صلاته باطلة ولااعتبار بالجانسة وبهكان يفتي شيخنا أبومحمد الشبيي الى أن مات رجه الله تعالى ويوجه فتواه بأن المستحب لا يقوم مقام السنة اضعفه وكان بعض شيوخنا يفتي بالصحة واحتج بان المحل لم يخل عن ذكر مجانس وقال ابن بشيركل سنة في الوضوء لم يعر موضعها عن فعل فانها اذا تركت لا تعادكن ترك غسل يديه قبل ادخالهافي الاناءوالاستنثارور دمسح الرأس (قلت) والصواب الاول وماوقع الاستدلال بهمن نقل ابن بشيرلا ينهض وذلك لقوة الفرض في غسل الذراعين ومسير الرأس وخفة الاستنثار اذاا ختلف فيههلهو تابع للاستنشاق أوسنة مستقلة انتهى وقوله ان صلاتة باطلة بريداذالم بمجد للسيهو ص ﴿ أُوسَرُهُ سَقَطَتُ ﴾ ش أصل هذه المسئلة في النوادرروي على عن مالك في المجموعة اذا استترالامام برمح فسقط فليقمهان كان ذلك خفيفاوان شغله فليدعه ونقله سندفى كتاب الصلاة الثانى فى الكلام على السترة ثم قال بعده وهذا اذا كان جالساعد بده فيقيم السترة فقد الكيسير فأما ان كان قائم اينحط لذلك فثقيل الاأنه يغتفر مثله للضر ورة كاقال عشي في قضاء ماسبقه به الامام الىمايستتر بهولعل ذلك أخف من مدافعة للماربين يديه وهو عثابة أن ينعط لأخل حجر برمي به العقربانتهى ص ﴿ أُوكِشِي صفين لسترة أوفر جة أو دفع مار "أوذهاب دابة ﴾ ش فان بعد ذلك وكثرقطع الصلاة ابن رشدهذا اذا كان في سمعة من الوقت فأماان كان في خناق من الوقت فانه يتمادى وان ذهبت دابته مالم يكن في مفازة ومحافة على نفسه ان ترك دابقه قاله في سماع موسى من كتاب الصلاة والله أعلم ص ﴿ وفتح على امامه ان وقف ﴾ ش ظاهره وان كانت نافلة وهو كذلك قال بنحبيب انهيقتع على امامه في الفرض والنفل ولم يقيده وظاهر كلامه أيضاانه ان لم يقف بل خرج من سورة الى سورة فانه لايفته وهو كذلك قاله عبد الحق وقال الجزولى في شرح فول الرسالة والنفخ في الصلاة كالكلام آختلف آذافتح على من ليس معه في الصلاة اما في صلاة

ابن سعنون في امام مسافر صلى ركعة تم انفلت دابته وخاف عليها أوعلى صبى أوعلى أعبى أن يقع في بترأونار أوذكر متاعا خاف عليه التلف فذلك عدر يبيح له أن يستخلف ولا يفسد على من خلفه وسمع موسى ان عائشة قالت كسلت أن أقوم فأفتح الباب ففتحه صلى الله عليه وهو في الصلاة الحديث (وان يجنب وقيقرة) تقدم قول مالك لا بأس أن يتحاز الذي يقضى بعد سلام الامام الى ماقرب من الاساطين الى خلفه يقه قرقليلا ان كان قريبا انظر قبل وأثم مار (وفتح على امامه في فرضه ونفله وروى ابن حبيب لا يفتح عليه الا الامام في قراء ته فليفتح عليه من خلفه وروى ابن عبد الحسم المن وان لم يفتحه على امامه في فرضه ونفله وروى ابن حبيب لا يفتح عليه الا أن ينتظر الفتح أو يحلط آية رحتها به عند المنافق حذف تلك الآية وان تعذر كمولا ينظر معمنا به توليد الهام

(والخة (YA) * 10 أخرى أوفى غير صلاة وأمامن كان معه في الصلاة فيجوز أن يفتح عليه والكن اذا استطعم وأمااذالم يستطعم فهومكر وهانتهي فجعله مكروها ومفهومه انهلاتبطل صلاته وهوالذي يفهر من قول المصنف بعدهدا كفتع على من ليس معه في صلاة على الاصح فتأمله والله أعلم وقال ابن عزم في شرح الرسالة ولو أنه أسقط آية من أم القرآن أوأ كثر من أم القرآن فقال ابن ناجي هاهنا ينبغي أن يلقن کار وان لم يقف (قلت) وهذا ينبغي ان تقيد به المدونة ولا ينبغي أن يحتلف فيه و حله المغربي على الخلاف انهج وهو بعيدوكذلك بنبغى أن يقيد عالم يخلط آية رحة با ية عذاب وهو نص ابن حبيب انتهى وقال ابن فيقو عزم فيشرح الرسالة واداتعايا الامام لم يفتح عليه حتى يترددأو يستطعم ادلعله في فكرة فيايقرأأو تلددفاذا تبين أنهليس كذلك فهو مخيرفي ثلاثة أوجه اماأن يخطرف تلك الآية أو يخرج عن السورة الى سورة أخرى أويركع اذاقرأش يأله بال وهذافي السورة وأمافي أم القرآن فلا يجوز الااتمامها وانءوجل الامام بالتلقين قبل الترددو الاستطعام كره وجاز لجواز فتهمن هوفي صلاة على من هو الص معه فيها بالاتفاق لاستوام مافيها انهى ص ﴿ وسدفيه لشاؤب ونفث بثوب لحاجة كتندني ﴾ فه ش قال في أواخرالصلاة الاول من المدونة وكان مالك اذاتثاء بفي غير الصلاة سدفاه بيده ونفث أبوالحسن بظاهر اليمني وباطنها فأما اليسرى فبظاهر هافقط الشيخ لانها تلاقي الانعاس بباطنها وقوله ونفث النفث بغير بصاق والتفل بالبصاف انتهى وقال في الدخرية في الكلام على الشرط الثامن قال صاحب الطزاز النفث ليسمن احكام التثاؤب بلر بما اجمع في فم الانسان فينفثه ولو تبط الحا بلعه جازو ينبغى أن ينفثه ان كان صائما وقال مالك في الواضحة يسديده فاه في الصلاة حتى ينقطع تثاؤ بهفان قرأحال تثاؤبهفان كان يفهم ما يقوله فكروه و يجزئه وان لم يفهم فليعدماقر أفان لم يعد فان كان في الفاتحة لم يجزه والااجرأه انتهى ونص سندفى شرح قوله في كتاب الصلاة الاول من المدونة ورأيت مالكا اذاأصابه التثاؤب يضع يده على فيه وينفث في غير صلاة ولاأدرى مافعله في الصلاة أماالنف فليس من أحكام التثاؤب بل رعا مجمع في في الانسان ريق يكثر عند التثاؤب فينفثه ولو بايعه جاز دلك وينبغي أن ينفثه إذا كان صائما وأمااذا كان في الصلاة فانه أيضايسدفاه انشاءبيده وانشاء أطبق شفتيه انتهى وقال الأبي في باب النهى عن البصاق في القبلة في قوله في حديث البصاق فان لم يجد فليفعل هكذاو فل في ثو به فيه دليل على جو از البصاق في الصلاة لمن احتاج اليه والنفخ اليسيراذ الم يصنعه عبثااذ لايسلمنه البصاق وكذلك بجب أن يكون التنعنع والتنخم لمن احتاج اليهماوهو أحدقولي مالك ان دلك لا يفسد الصلاة وبه قال الشافعي ولمالك قول انه تفسد به و به قال أبوحنيفة ثم قال وفي المدونة النفخ كالكلام وروى على ليس كمثله ونقل عر الشيع ابن قداح ان النفخ الذي كالكلام مانطق فيه بالفاء ثم قال والقولان انماه افي تنعني غيرالمضطرانتهي وقال ابن عرفة ونقلهماعياض في الاكال في المضطروهو وهم انتهى وقال الشيخ أبوالحسن فيشرح قوله في كتاب الصلاة الاول والنفخ في الصلاة كالمكلام الشيخ اختلف فيمسائل منهاالنفخ والتنحنج والتأوه والأنين والبصاق بصوت والاستفهام بالقرآن انتهى وقال ابن العربي في العارضة في باب البزاق في المسجد البزاق في المسجد ضرب من الاهانة ولكن جعل الله طرحه المعبدضر ورة في أي حال كان حتى في الصلاة وهو كلام لأنه كلام اماب ف أو تف أو أع أو أخ أو أح أح ومسج فيه كذلك انتهى ويأتى كلامه هذا في باب الجاعة عند قول المصنف وبصق به ان حصب بأنم من هذا والله أعلم وقال الجزولي ومن تنعم في صلاته عامدا أعادها

ان كان في الفاتحة نظره عبدالحقان نسىمنها آية لقن وان لم يقف وسمع ابن القاسم تخفيف تعوذ القارىء بعصر وبلقن فلالتلقن وتعنيره فيركوعه واشداء سورة أخرى واختارا بن القاسم ابتداءه (وسدفيه لتثاؤب) من المدونة كانمالك اداتثاءب فيغير الملاة وضع باده على فمهونفثوما أدرىمافعله في الصلاة وروى ابن حبيب من تثاءبوهو يصلى قطع قراءته ووضع يده على فيه (ونفت شوب لحاجة) * عماض قوله صلى الله علمه وسلماذا كانأحدكم دصلى فلايبصق قبل وجهه فان اللهقبل وجهه بعمل أن مكون على معنى فان قبلة اللهعزوجل قبلوجههاذا كان كذلك فلاتقابل بضدها مماجرت العادة أنلايفعل الابامان * قوله ولكن لسمق عن يساره تنزيه أدضا لجهة المين عن الاقدار وقوله فانلم يجدفليفعل هكذاوتفلفي ثو بهومسح معضه على بعض فيه جواز البحاق في الصلاة لن احتاج المه والنفخ اليسير ان لم دصنعه عبثا اذلا يسلم منه البصاق (كتنعنع) المازري التنعنع لضرورة الطبع وأنبن الوجع عفو

(والختار عدم الابطال به لغيرها) وسمع ابن القاسم التنحنح للافهام منكر لاخير فيه * ابن رشد كتنحنح الجاهل للامام بخطئ فى قراءته * ابن يونس روى عن مالك انه كالمكلام وروى انه لاشئ فيه * الأبهرى لانه ليس بكلام وليس حروف هجاء * اللخمى واختلف فيمن تحنح مختار الونفخ أوجاوب انسانا بالتنحنح أو باتية من القرآن أوفتح (٢٩) على من ليس معه فى صلاة فقال مالك

في النفخ أراه عينزلة الكلام وقال في المجوعة أكرهه ولايقطع الصلاة وقال أيضااذا تنعنح سمع انسانافلا شئ علىه وقال في مختصرماليس فيالمختصر ذلك كلام لقول الله عز وجلولاتقللها أف ولا تنهرها وأخلالهرى بالقول الاول قال لانهليس لهحروف هجاء والقول انالملاة عمة اذاتمنح أونفخ أحسن وليسهدا من الكلام المرادبالنهي وفى الرسالة النفخ فى الصلاة كالسكلام والعامد لذلك مفسد لصلاته (وتسييح رجلأوامرأة لضرورة ولايصفقن)من المدونة قال مالك لابأس بالتسييح في الصلاة للرحال والنساء وضعف أمر التصفيق لقوله صلى الله عليه وسلم ن نابه شئ في صلاته فليسبح *عماض وقال أبوحنيفة من سبح في صلاته ير يد جوابغيره فسدت صلاته وكذا فال محمدين الحسن * ابن القاسم ومن استأذن رجلا فيسه وهو سلى

لانه كلام وهوأخ وان كان دلك لضرورة بلغم سقط من دماغه فلاشئ عليه وقال البرزلى في مسائل ابن قداح فى رجل بصق وهو فى الصلاة فأن أرسلها بصوت عامدا أوجاهلا بطلت صلاته وان كانساهيافان كان اماماأ وف أسجد بعد السلام وان كان ماموما فالامام يحمل ذلك عنه انهى وقال البرزلي أيضافي مسائل الطهارة في آخر مسائل ابن قداح مسئلة التنحنج والتنخم فيقول أخان كان لضرورة فلاشئ عليه ولغيرضرورة للتسميع اختلف هل تبطل أولا والصواب أنلاتبطل (قلت) وكانشخناالاماميفتي بقول ابن عبد الحكم ببطلانها اذافعلت جهلا أوعمدا فسألتهعن ذلك فقال هو تغليظ على العامة لانهم يفعلونه في جامع الزيتونة كثيرا عند القنوت في الصبح للتسميع وبالله التوفيق انهى وقال في مسائل الا فريقيين مسئلة اذا تنحنح المصلى مخبراعنه ففي بطلان صلاته قولان انتهي وقال في مسائل الصلاة في أواخر وسطها وسئل اللخمي عن التنحني في الصلاة فأجآب كل ماا تحدر من البلغم في الحلق فابتلعه المكلف فلا يفسد صو . اولا صلاة ولو قدر على طرحه ان لم يصل الهوات ولوخرج لفمه فابتلعه ففيه اختلاف هل يعيد صومه وصلاته كالطعام أملااذ ليس عنزلة الطعام والمراد باللهوات خروجه من الفم الى الحلق وهذا الايحتاج الى التنحنحوان فعللام عرض له يحتاج اليه فلاشئ عليه في صلاته وأن تنحنح غيرمحتاج اليه فقيل تبطل صلاته وقيل لاشئ عليه وبه آخذا ذليس هذا كلامامنهماعنه انتهى وانظر قوله من الفم الى الحلق والى هذاأشار بقوله ص ﴿ والمختار عدم الابطال به لغيرها ﴾ شأى لغيرضر ورة وقال الجزولى واختلف في التنصنح في الصلة لغيرضر ورة هل تبطل به الصلة أو يكره فان وقع ونزل أجزأته صلاته قولان وكذلك التأوح والتأوه والأنين والبكاء بالصوت انتهى صروتسبيح رجل أوام أة لضرورة ولايصفقن ﴿ ش قال في النوادر في ترجة التسديم للحاجة من كتاب الصلاة الثانى ومن كتاب ابن سعنون واذاسها الإمام فقال لهمن خلف مسيح فسبح قال انما القول سحان الله وأرجو أن يكون هذا خفيفا ومن الواضحة ولابأس أن يسبح للحاجة في الصلاة فان جعل مكان دلك لاحول ولاقوة الاباللة أوهلل أوكبر فلاحرج وان قال سمانه فقد أخطأ ولايبلغ به الاعادة قال ابن الماجشون ولابأس بالمافحة في الصلاة انتهى وهذا خلاف مامشي عليه المصنف في قوله وذكرقصدبه التغهيم بمحله والابطلت والمسئلة فيسماع موسي وقال في الذخيرة قال صاحب الطراز لفظ التسبيح سجان الله قال ابن حبيب فان قال سبحانه فقد أخطأ ولايصل الى الاعادة وان قال لاحول ولاقوة الابالله العالم العظيم أوكبرأوهلل فلاحر جانتهي كلام الذخيرة وقال الأبي في شرح خروجه صلى الله عليه وسلم لبني عمر وبنءوف قال الابهرى فان صفقت المرأة لم تبطل صلاتها والمختار التسبيح انظر بقية كلامه (فرع) وعلىمقابلالمشهور فقال ابن فرحون وصفة التصفيق أن تضرب بظهر أصبعين من بمناها على كفها الشمال انتهى ص وكلام لاصلاحها ابعددسلام * ش عدالمؤلف رجمالله تعالى هذه المسئلة في الايسجد له وكانه يعني أنه لايسجد

فسبح به بريداك أن يعلمه انه في صلاة فلابأس به (وكلام لاصلاحها بعد سلام) انظر هذا مع قوله بعد هذا أوكلام وان بكره الا لاصلاحها سمع عيسى مجوز أن يسأل امام مأمومه هل تمت صلاته أم لا بها بن رشد ظاهره انه سأل قبل السلام وهذا بعيدا ذلا ضرورة بالامام الى سؤال قبل السلام هل أكل صلاته لان الواجب عليه اذا شك أن يبنى على اليقين الاأن يسبح به فيرجع فإن سألهم قبل أن يسلم أوسلم على شك فقد أفسد الصلاة وان سلم على يقين ثم شك جازله أن يسأ لهم وهذا بخلاف الذي يستخلف ساعة دخوله ولاعلم له بما صلى الامام فانه يجوزله السؤال اذالم يفهم بالاشارة قال ابن القاسم ان لم يجد المستخلف بدا الاأن يتكلم فلا بأس وهو صحيح على المعلوم من مذهب ابن القاسم وروايت عن مالك في المدونة وغيرها أن الكلام في تدعو اليه الضرورة من اصلاح الصلاة جائز لا يبطل الصلاة ابن حبيب لن رأى في ثوب امامه نجاسة أن يدنومنه و يحبره كلاما وقال سحنون تبطل ابن العربي اذا سلم الامام من انتين سبع به القوم رجاء أن يتذكر لقوله صلى الله عليه وسلم من نابه شئ في صلاته فليسبح فان لم يفقه عنه فليصرح له بالكلام فان الكلام في مصلحة الصلاة جائز اذا احتبج له ومن المدونة (٣٠) قال مالك من سلم من اثنتين سياها فالتفت فتكلم فان كان شبأ

لاجل الكلام وأماالسلام فانه يسجدله والله أعلم وأطلق رحه الله تعالى هنافي الكلام لاصلاحها وقيده فهايأتي بالقليل وسيأتى الكلام عليه انشاء الله تعالى وقوله بعد سلام هذا بالنسبة الى الامام في بعض الصورو يجوزله الكلام في مسئلة الاستخلاف قبل سلامه وأما المأموم فانه يكلم الامام اداخالف ولولم يسلم وقدنص اللخمي على أن الامام اذاقام الى ركعة زائدة وسبع به فلم يفقه فاله كلمه أحدالمأمومين ونقلل ابن عرفةعن ابن حبيب أن المأموم اذارأي في ثوب امامه نجاسة بدنومنهو يخسبره كلاما واللهأعلم وقوله بعدسلام يعني اذاسلموأمالوسلم غيرمعتقداللمام فسدت صلاته وظاهر كلام المصنفأنه يجوز الكلام والسؤال بعدسلامه علىيقين سواء حدثله شك بعد السلام أم لم يحدث اله وهذا هو الذي اقتصر عليه صاحب البيان في رسم أن امكثي من سماع عيسي وهوظاهر كلامابن الحاجب وهوخلاف مانقل في التوضيح عن اللخمي والمشاور من أنهماقالاالمشهو رالمعروف انهاذا شك بعد سلامه فلايسئل بل يبنى على يقينه فتأمله والله أعلم ص ﴿ ورجع امام فقط لعدلين ان لم يتيقن الالكثرتهم جدا ﴾ ش قال ابن الحاجب واذاتيقن الامام اتمام صلاته وشك المأمومون في ذلك أوتيقنو اخلافه بني كل واحدمنهم على يقين نفسه ولايرجع الى يقين غيره وقدقيلااذا كترالجعرجع الامام الىماعليه المأمومون انتهى وماذكره انه اذاتيقن لايرجع الاإذا كان المأمومون كثميراهوقول مجمد بن مسامة عزاه اللخمي لهواستحسنه ونصه واختلف اذابقي على يقينه هل يتم لهم أو ينصرف فذكر ابن القصار عن مالك في ذلك قولين وقال مجمد بن مسلمة ان كثرمن خلفه صدقهم وأتم بهم وان كان الاثنان والثلاثة لم يصدقهم وانصرف وأتمواهم وهذا أحسنهالأن الغالب في العدد الكثيران السهومع الامام انتهى وقال الرجر اجي ان الأصح المشهور انه لا يرجع عن يقينه اليهم ولو كثر واالاأن يخالجه ريب فيجب عليه الرجو عالى يقين القوم والقول الثانى أنه يرجع الى يقين القوم اذا كانواعددا كثيراوحكاه ابن الجلاب انهي واللةأعلم وفهم من قوله فقط أنغير الامام لابرجع الى أحدوه وشامل لما اذاشك الامام ومن خلف فى الصلاة فأخبرهم عدلان ويكون كلامه ماشياعلى مذهب المدونة وكذاعزا وابن عرفة لهاونصه وفي رجو عالشاك لعدلين ليسوافى صلاته وبنائه على حكم نفسه نقلا اللخمي عن المندهب معابن الحاجب عن أشهب والعتبي عن ابن القاسم معهاانتهي والذي تقلد العتبي عن ابن القاسم هو في أول

المشا

29

الم

ريه.

وأع

خفيفابني على صلاته وسجد لسهوه وانتباعد وأطال القعود والكلام ابتدأ الصلاة ولاحدفى ذلك وأما ان خرج من المسجد فليعد الصلاة وقدتكام النبي صلى الله علب وسلم ساهيا و بني على صلاته ودخل فهابني بتسكبير وسجد لسهوه بعدالسلام (ورجه امام فقط لعدلين) اللخمي اذاشك الامام ومن خلفه فأخررهم عدلان أنهم أعوا رجعوا الهاوسامواوقال ابن رشد السنة قدأ حكمت اذاشك الرجل في صلاته أن يرجع الى يقينه لاالى بقين غيره فذا كان أواماما ففرج من ذلك رجوع الامام الى يقين من خلفه لحديث ذى البدين وبقي ماعداه على الاصل ابن رشد واذاصلي فأخبرته زوجته أو رجل عدل انه

قد صلى لم برجع الى قول واحد منهما الاأن يكون ذلك يعتريه كثيرارواه ابن نافع وعن أشهب ان شهد رجلان انه فدأتم صلاته أجزأ، وخففه ما الكثرة في الطواف و وجهه القياس على الحقوق وذلك بعيد لانهما أصلان مفترقان (ان لم يتيفن الالكثرتهم جدا) ابن بشير ان أخبر الامام من معه في الصلاة انه لم يتم فان أيقن بحلاف ما قالوه فلا يلتفت اليهم الاأن يكثر واحتى يكونوا بمن يقع مهم العلم الضرورى (ولا لحد عاطس أومبشر وندب تركه) من المدونة لا يحمد المصلى ان عطس فان فعل في نفسه و تركه خراله ابن العربي هذا غلو بل يحمد الله جهر اوتكتبه الملائكة فضلاواً جراوقال أبو عمر لا تفسد صلاته تلاوة القرآن على حال من الأحوال ولاشئ من الدها، والاجتمال في معموسي لا يعجبني قوله لخبر سمعه الجدلله الذي بنعمته تتم الصالحات أوعلى كل حال أواسترجاعه وقال مالك من قال لسماع

رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة وقرره ابن رشد وقال هو مثل مافي المدونة ثم نقل مقابله عرف أشهب وصرح ابن بشير في تنجهه بأنه المشهور ونصهوان كان المخبر ليس معه في صلاة فان أيقن ببطلان ماقاله لم يرجع اليهوان شكأ وأيقن بصحة ماقاله رجع الى بقينه لاالى خبر الخبر وهل رجع الىخبر الخبرفيكون من باب الشهادة وذلك اذالم يتصورله بقين ولاشك في المذهب قولان المشهورانهلا برجع اليهلأنه ليس معه في صلاة وانما يرجع الى من معه في صلاة لأنهم في حكم المصلى لواحدوالشاذأنه برجع اليهلانهمن باب الشهادة انتهى وفال ابن رشد في شرح مسئلة العتسة لما ان وجهفول ابن القاسم وكذلك لوشك هل صلى فأخبرته زوجته وهي ثقة أورجل عدل أنه قدصلي انه لابرجع الى قول واحدمنه ما الاأن يكون يعتر به كثيرا وروى ذلك ابن نافع عن مالك في الجموعة انتهى ونقل ابن عرفة رواية المجموعة هذه ونصه الشيخ عن ابن نافع لا يقب ل شاك خبر ثقة انه صلى والموسوس أرجو قبوله أنهى فيحمل كلام المؤلف على هذا القول بلهوصر بحدهوان كان خلاف مايعطيه كلامه في التوضيح من أنه اعتمد طريقة اللخمي فتامله والله أعلم ص فروتروج رجليه في ش تقدم الكلام على ذلك مستوفى في مكروهات الصلاة فراجعه (تنبيهان الاول) غال في النوادر في باب مااستغف من العمل في الصلاة ناقلاعن العتبية وكره الترويج من الحرفي المكتو بةوخففه في النافلة انتهى ونقله ابن عرفة في فصل السهو فقال روى الشيخ يكره ترويعه فى فرض لانفل انهى والمسئلة في رسم تاخير صلاة العشاء من ساع ابن القاسم من كتاب العسلاة ونصهاوسنل مالكعن التروح في الصلاة من الحرفقال الصواب أن لا يف على قال بن القاسم يريد في المكتو بة ولا بأس به في النافلة اذا غلبه الحر وقال ابن رشد الاشتغال بالتروح في الصلاة ترك للخشو عفهاومجاهدة النفس على الصبرعلى شدة الحر والتروحر بماأدي الى ترك الاقبال على الصلاة فرأى مالك ترك التروح والصبرعلي شدة الحرومجاهدة النفس على ذلك في الصلاة أصوب من التروح فيهالقول الله عزوج ل قدأ فلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون واستخف ابن القاسم ذلك في النافلة اذليست بواجبة انهي وقال في اللباب من المكروهات الثروح بكمه أو بغسير ذلك انهى تم قال في النبوادر في آخر الترجة الأولى عن الواضحة و يكره الترويج بمروحة أو بكمه أو غير ذلك في فرض أونف ل أو بلقى الرداء عر · منكبيه في الحر وقال مالك في المختصر لا ماس أن للق الرداء عن منكبيه للحراذا كان جالسافي النافلة ولايفعه لذلك في قيامه وقال قبله عن الواضحة ولاباس أن يمسح العرق انتهى فتعصل من هذا ان التروح في الفريضة مكروه وسواء كان كأوص وحة وأمافي النافلة فخففه ابن القاسم في العتبية وكرهه في الواضحة وظاهر كلام الشيح ابن أبي زيدان كلام ابن القاسم تفسير لقول مالك في العتبية وعلى ذلك اقتصر في الطراز فى آخر كتاب الصلاة الأول وظاهر كلام ابن رشدأن كلام ابن القياسي خلاف لقول مالك (الثاني) الاتبان الى المسجد بالمراوح والتروح بهافيه مكروه نص عليه في رسم شكمن ساع بن القاسم وفي أواخر رسم من سماع أشهب من كتاب الصلاة وذكره في الطر از في أواخر كتاب الصلاة الأول وذكره في النوادر في أواخر كتاب الصلاة ص ﴿ وقتل عقر ب تربده ﴾ ش قال في الشامل وله قتل كعقرب تريده والاكره وظاهر كلامه وكلام المصنف ان قتلها اذا أرادته جائز وهوواج قال ابن عرفة ابن رشدان وجب فعله لقتل حية أرادته لم يسجد له وان كره كقتلها ولمتؤذه فيسجوده قولان انتهى وانظر ساعموسي بن معاوية وفي العارضة ان كانت دانية منه

فراءة امامه للإخلاص الله كذلك لم يعد (ولالحائز كانصات قل لمخبر وترويح رجليه) من المدونة ان ابتلع حبة بين أسنانه أوانصت لخبر يسيراأو روحرجليه والتفت غيرمستدر فلاشئ عليه (وقتل عقرب تر مده) روى ابن القاسم ان أرادته حيةوهو يصلى قتلها ابن رشدوتادى مالم يطل وله في المقدمات ان أرادته لعقرب ونسى انه في الصلاة وقتلها فلاسجو دعلمه وأما ان لم ترده ونسى أيضا أنه فى المالة وقتلها فقال سجدللسهو وقال بطات

وتمكن منها بعمل يسير قتلها وانخاف منها وكانت بعيدة وعمل كثيرا قتلها واستأنف الصلاة وقوله وقتل عقرب وأحرى الحية فان لمتريداه كان مكروها ونقله في التوضيع عن المقدمات وتقدم في الشامل وبتادى فيصلاته في الصورتين الاأن يكون شغل كثير وأماماسوى الحية والعقرب من طبر أوصيد أوذرة أوحدأة أونحلة أو بعوضة فلاخلاف ان قتل شئ منهافي الصلاة مكروه ولاينبغي فان فعل لم تبطل الصلاة الا بمافيه شغل كثير وقال في الرواية ان أخذ القوس ورمى به الصيد أوتناول الحجرمن الارض فرمي به الطير لم تفسد صلاته ادالم بطل ذلك بريدا ذا كان حالسا والحجر والقوس الىجانبه فتناولهاورميهما وأمالو كانقائما فتناول الحجر والقوسمن الارض ورمي بهلكان مبطلاانتهى بالمعنى من سماعموسى من كتاب الصلاة (قلت) ومثله ومن كان بيده منكاب فقلبه فى الصلاة فان كان في جاوسه والمنكاب قريب لم تبطل صلاته وكره له ذلك وان كان قائمًا فطاطا وتناوله وقلبه فالظاهر بطلان صلاته وقال البرزلي فيمسائل ابن قداح واداخاف على السراج فلا بأسأن يصلحه وهوفي الصلاة انتهى وانظر الشيخ أباالحسن في الصلاة الاول ص ﴿ واشارة لكسلام أوحاجة ك شتصوره واضح وقدل بكره ذلك وفصل ابن الماجشون فقال تكره الاشارة لحاجة لالر دالسلام قال سندوالمذهب أظهر ولافرق في الاشارة بين الجواب وبين الابتداء انتهى وفي مهاع عبد الملائ قال ابن وهب ولا بأس أن يشير الرجل بلاونع في الصلاة قال القاضي هذا امثل ما في المدونة والاصل في ذلك ماور دأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى قباء فسمعت الانصار به فبحاؤا يسامون عليهوهو يصلى فردعلهم اشارة بيده فكان مالك لابرى بأساأن يردالرجل الى الرجل جوابابالاشارة في الصلاة وأن يرداشارة على من سلم عليه ولم يكره شيأمن ذلك وقدر وي عنه زيادأنه كرهأن يسلم على المصلى وأن يرد المصلى على من سلم عليه اشارة برأس أو بيدأو بشئ والحجة لهذه الرواية أن ابن مسعود سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فلم برد عليه وألاظهر من القولين عندتعارض الاثرين وجوب رد السلام اشارة لقول الله عزوجل واذاحيتم بتعية فحيوا بأحسن منهاأو ردوها وأمااشارة الرجل الى الرجل في الصلاة ببعض حوائع بعالا ولى والأحسن أن يقبل على صلاته ولايشتغل بذلك الاأن يكون ترك ذلك سبالتم ادى اشتغال باله في صلاته فيكون فعله كذلك أولى انتهى و قدم كلام القرطبي في ورقة قبل فصل الاذان والله أعلم (فائدة) قال ابن العربي نزلت نازلة ببغداد في أبكرأشار في صلاته فقال بعض شيو خنا وطلت صلاته لان اشارة الاريح كالامهوقال بعضهم لاتبطل لان الاشارة في الصلاة جائزة أنتهى وانظر كلام ابن العربي في العارضة ونقل الخلاف فيها الجزولي الكبير والشيخ يوسف بنعمر وقال الشيخ ذر وق في شرح الارشادوفي الحاق اشارة الأخرس بالكلام ثالثها انقصدالكلام حكاهاصاحب المحتار الجامع بين المنتقى والاستذكار انتهى ونقله ابن ناجى فى شرح الرسالة لماأن تكلم على اللعان (تنبهات، الأول) تقدم في كلام سندأنه لافرق في الاشارة بين الجواب وبين الابتداء (الثاني) لو رد بالصريح فني مسائل الصلاة من البرزلي مسئلة سلم عليه رجل في الصلاة فر دعليه قولا عليكم السلام وهومأموم انكان عمدا أوجهلاأني بركعة بعدسلام الامام وسجد بعدالسلام وسهوا محمله عنه امامه (قلت) في الجزء الأول نظر في صحة الصلاة في الاتبان بركعة والسجو دبعد السلام والصواب ابطالهامطلقافي الجهل والعمدانتهي (الثالث) لافرق في الاشارة بين أن تكون بالرأس أو باليد قال في المدونة ولا يكره السلام على المصلى في فرض أو نافلة وليردمشير ابيده أو برأسه (الرابع) فهم

(واشا رةلسلام) من المدونة لم يكره مالك السلام على المصلى لانه قال من سلم عليه وهو يصلى فريضة أو نافلة فليرد بيده أو رأسه مشيرا (أو حاجة) من المدونة قال ابن القاسم لابأس المارة الخفيفة في الصلاة وقد أجاز له مالك أن يرد ابن الماجشون ولابأس جو ابابالاشارة فهذا مثله بالسالخة في الصلاة بالمالخة في الصلاة

من قول المدونة وليردأن الردواجب كما تقدم في كلام ابن رشدوالله أعلم (الخامس) قال في النوادر فالرابن الماجشون ولابأس بالمنافحة في الصلاة انتهى ونقله في التوضي وتقدم كلام النوادر هذا عندقول المؤلف وتسبير جلأواهرأة ص ﴿ لاعلى مشمت ﴾ شقال في كتاب الصلاة الناني من المدونة ولا يردعلي مشمته قال في حاشسة المشدندالي عن الوانوغي في تميورة على المشهور عسر لان التشميت فرعهاع الجدوالفرض الهلامحمد فكيف يرد (قلت) يمكن فرضه اذاعطس وحمد جهراقبلالاحرام تمأح مفشمته فصدق حينشه انهلا بردانتهي (تنبيه) قال البرزل في مسائل الصلاة في أسئلة لبعض العصر بين مسئلة اذاقال العاطس وهو في الصلاة الحدللة فقال له مصل آخر رحمك الله فلاشئ علم مالآنه ذكروفي المدونة لا يحمد الله فان فعل فني نفسه وحكى ابن العربي فى ذلك خلافا انتهى وقال القرطبي في شرح مسلم وأمانشه تالعاطس فهو كلام مع مخاطب يفسدالصلاة وأماتحميده هوفي نفسه فروى عن ابن عمر والشعبي انه يحمدالله و يجهر ومذهب مالك معمدول كن سرافي نفسه انتهى وهوظاهر كلام الطراز في باب القنوت ونصه في الاحتجاج لأبى حنيفة لايدعو الابما في القرآن ألاتري انه لوشمت العاطس أور دالسلام تبطل صلاته وهو دعاءالاأبه لماخاطب آدمياصارمن الكلام المثقبه بكالرم الناس وكالوأنشد شعر اليس فيه الاالثناء والدعاءانهي وقال في العارضة في حديث تشميث العاطس فوائد منها إيه منعيه من الشميث وجمله كلاماوا عالم يأمر وبالاعادة لانه تأول قبل بيان الشرعومن فعله الآن بطلت صالاته انهي س ﴿ و رَكَاء تَعَشَّعُ وَالْافْكَالُ مَلَامَ ﴾ ش قال سندفي الاحتباج على أن النفخ في الصالاه ببطلهاوقداتفق الناس فيى البكاءللصيبة وللوجع اذا كان بصوت اله يقطع الصلاة مم قال أماحركة الشفتين فللاتبطل ولهذالوجرك الانسان شدقيه وشفتيهمن غير كلاملاشئ عليه ولوشهق ونعتي وغيرح كة شفتيه ولسانه بطلت صلاته وقال وقدأجعت الأمة على ان دلك يعني النفخ لاينبغي أن يفمل وانما اختلف الناس همل هو محرماً ومكروه وقال فبله في الاحتجاج على عدم البطلان به ولأنهأ تسمثينمن التنفس والتأفيف عندالبصاق والنفخ من الأنف عندالامتخاط فيعتبر بهانهي فيفهم منهأن النفخ لايبطل الصلاة اذاكان من الأنف ولان من قال البطلان فيه عاما قاله أوجود الحروف فيهواذا كانمن الأنف فلاحروف فيه (فرع) عال الأيى في شرح مسلم في حديث عائشة قولها ان أبا بكرمتي يقرمقامك لا يسمع النياس من البيكاء انه لا ينبغي للامام أن يكثر من ذاك لا نه يشوش على المصلين ص والالتبسم ، شقال الجزولي في شرح الرسالة التسم هو أول الضمك وانشراح الوجمه واظهار الفرح انتهي وقال الاقفهسي فيشرحها الضمك على وجهين بفسر صوتوهوالتبسم وبصوتوهوالمرادبقول الرسالة ومن صحك في الصلاة أعادها ولم يعدالوضوء انهى كلامه والله أعلم وقال في النوادر قال أصبغ لاشي عليه في التسم الا الفاحش منه شب بالضحك فأحبالىأن يعيدفى عدهو يسجدفي سهوه انتهى وقال في الطراز فان أشكل عليه تبسمه قال أصبغ الى آخر ماتقدم عنه في كلام النوادر ثم قال وهذا مذهب أصبغ في الضحك وعلى مذهب الكتاب يعمل بالاحوط متى أشكل انتهى ص ﴿ وتعمد بلعما بين أسنانه ﴾ ش ابن ناجي وظاهره يعي كلام المدونة انهلو رفع الحبة من الأرض وابتلعها فانه يقطع والصو اب لاشئ عليه ليسار ذلك ولعله انماذ كربين أسنانه لأنه الاعم الأغلب انتهى ومن البرزلى في مسائل ابن قداح من ابتلع تعامة فى الصلاة وهوقادر على طرحها بطلت صلاته وصومه ان كان صائما انتهى وتقدم في الكلام

(الاعلىمشمت) تقدم نمها لارد على من شعته ولااشارة (كانين لوجع) تقدم قول المازري أنين وجع عفو (وبكاء تعشع) في الصحيح ان أبا بكر استطيع أنسمع الناس من البكاء عماض فسه دليل على أن السكاء في الصلاة حائز وغيرمفسدها ال الله سعانه وتعالى خروا سعجدا وتكسا (والا عكالكارم) قالسند اتفق الناس أن السكاء بصوت مبطل ان كان من صيبة أووجع وان كان من الخنوع فللشئ علمه (كسلام على مفترض) تقدم نصها لم تكره مالك السلام على المصلى (ولا لتسم) من المدونة قال الكلاشئ على المصلى ان نسم دابن القاسم ساهما كان أوعامدا (وفرقعة أصابع) تقدم عندقوله وفرقعتها (والتفات بلا عاجة) الباجي لاخلاف أن الالتفات الخفيف سطل الصلاة و مكر ه لغير سب (وتعمد بلعمايان سانه وحك جسده) تقدم عندقوله ولالجائز وعند قولهواصلاحرداء

(وذكر قصدبه التفهيم بمحله والابطلت) تقدم نص الكافى قبل قوله ولا جائز وقال ابن حبيب ما جاز للرجل أن يتكام به في صلاته بم معنى الذكر والقراءة فرفع بذلك صوته لينبه رجلاو ليستوقعه فذلك جائز وقد استأذن رجل على ابن مسعود وهو يصلى فقال المخاوا مصران شاء الله آمنين فلم يذكر ابن بونس غيره في اكانه المذهب وقال المازري تردد بعض أصحابنا في هذا أن يقول على وجه التلاوة وقعد به التنبيه لم ببعد أن يقال بصحة صلاته انتهى وكان بعض النسيون يقول ينبغى على هذا أن يقول المنبه المنبه للامام بقيام ثالثة وقود و الله قائم ببعد أن يقال بصحة صلاته انتهى وكان بعض النسيون يقول ينبغى على هذا أن يقول سبعان الله ينبي المنافق وسمع موسى لا بأس للصلى أن يقول سبعان الله ينبي بيان الله المنافق وسمع موسى لا بأسلام لمن نابه شئ الله ينبي المنبية والمنافق المنافق المنافقة المناف

على التخدي واللخمى ان في ذلك قولين فر اجعه من المود كرقصد التفهيم به بمحله والا بطلت و شقال ابن عرفة لمات كلم على المسلام في الصلاة ابن رشد في الطالما برفع صوت ذكر أور آن لا نباء غيره قولا ان القاسم وأشهب يخلاف رفع صوت التكبير في الجوامع لا نه لا صلاحها (قلت) لا بن حارث عن حاس بن من وان رفه بهم بطل و رده لقمان بعدم انكاره هاماء الامصار بحكة انتهى ولم يذكره في صلاة المسمع ورفع صوت المبلغ بحكة موجود الى الآن برفه و فعا بليغا وانظر المسئلة في سماع موسى من المواولية من المسئلة في المسالة ومن ضحك في الصلاة أعادها ابن ناجى ظاهر كلامه وان كان ضحكه سهوا وهو كذلك خلافالا شهب ومحنون وأصبغ وابن المواز انه لا يضره في السالة ومن فحك عمد الوقار مطلقا وظاهر كلامه وان كان ضحكه سرو را بما أعدا للقول الزوم الضحف عمد الوقار و به أفتى غير واحد بمن لقيت ممن القرويين والتونسيين وقال صاحب الحليلا أثراء كلاب بلامو عقال المرزى بعدد كره ماذ كرشار حالرسالة عن عاجر رفي ذلك كالمسكاء انتهى كلاه بالمغطه وقال المرزى بعدد كره ماذ كرشار حالرسالة عن صاحب الحلل قلت وفيه نظر وظاهر المذهب ان الضحد كره ماذ كرشار حالرسالة عن الصاحب الحلل قلت وفيه نظر وظاهر المذهب ان الضحد كره ماذ كرشار حالرسالة عن الصاحب الحلل قلت وفيه نظر وظاهر المذهب ان الضحد كره ماذ كرشار حالرسالة عن الصاحب الحلل قلت وفيه نظر وظاهر المذهب ان الضحد كره ماذ كرشار حالرسالة عن الصاحب الحلل قلت وفيه نظر وظاهر المذهب ان الضحد كره ماذ كرشار حالرسالة عن الصاحب الحلل قلت وفيه نظر وظاهر المذهب ان الضحة وان قهقه المصلى وحده قطع ابن ناجي زاد في المناد المناد المناد المناد المناد المناد المناد المناد وخير الدفي المناد و المناد في الشهر المناد في مناد كرشار حاد المناد في مناد في مناد في مناد في مناد في مناد في مناد كرشار والمناد في مناد المناد في مناد كرشار حاد المناد في مناد كرشار حاد المناد والمناد في مناد كرشار حاد المناد كرشار حاد المناد كرشار حاد كرشار حاد كرشار عاد كرشا

جدا كثيراالى آخر وقال أبو عمر فيه دليل على انه لا بأس برفع الصوت وراء الامام بر بناولك الجديد ان أراد الاعلام والاسماع المجهاعة المكثيرة بقوله ذلك لان الذكر كله من النهليل والتكبير والتعميد جائز في الصلاة بل هو مجمود و ممدوح فاعله بدليل الحديث الآخر مم نقل بسنده الى أي وفي قال جاء رجل و فتحن في الصف خلف الذي سلى الله عليه وسلم فقال الله أكبر كبير اوسحان الله بكرة وأصيلا قال فر فع الناس رؤسهم واست كرو الرجل فقالوا من هذا الذي برفع صوته فوق صوت الذي صلى الله عليه وسلم فاما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من عندا العالى الصوت فقيل هو هذا يار سول الله فقال لقدر أيت كلاما يصعد الى السماء حتى فتح له فدخل قال أبو عمر فني مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا الرجل وتعريفه الناس بفضل كلامه وفضل ماصنع من رفع صوته بذلك الذكر أوضح الدلائل هلى جوار ذلك الفعل من كل من فعله على أى وجه جاء لانه ذكر لله وتعظيم له يصالح مثله في الصلاة سراأ وجهرا الذكر أوضح الدلائل هلى جوار ذلك الفعل من كل من فعله على أى وجه جاء لانه ذكر لله وتعظيم له يصالح مثله في الصلاة سراأ وجهرا عياض من وطائف الامام أن بحزم تحريمه وتسلمه ولا معطهما لثلايسا بقه بهما من وراءه وأن يرفع صوته بالتكبير كله وسمع الله لن عياض من وطائف الامام أن بحزم تحريمه وتسلمه ولا معطهما لثلايسا بقه بهما من وراءه وأن يرفع صوته بالتكبير كله وسمع الله لنه معلى مصل اخرج ابن القاسم فان فعل أعاد صلاته أبدا وهو كالسكلام خلافا لأشهب وابن حبيب (و بطلت بقهقه مصل على مصل آخر بها بن القاسم فان فعل أعاد صلاته أبدا وهو كالسكلام خلافا لأشهب وابن حبيب (و بطلت بقهقه وتعلي مصل المعربي المنافقة المعلم المنافقة المنافقة المنافعة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المسلمة المنافقة المناف

وعادى المأموم ان لم يقدر على الترك) من المدونة قال مالك ان قهقه المصلى قطع وابتدأ الصلاة وان كان مأمو ما تعادى مع الامام فاذا فرغ الامام أعاد الصلاة قال سحنون واذا خعك الامام ناسيافان كان شيأخفيفاسجه لسهوه وان كان عامد اأوجاه لاأفسد عليه وعليهم وروى ابن حبيب من قهقه عامدا أوناسيا أومغلو بافسدت عليه صلاته فانكان وحده قطع وانكان مأمو ماتمادي وأعادوان كان امامااستخلف في السهو والغلبة ويبتدى في العمدابن يونس القياس ماقاله سعنون لانه كالكلام لانهم جعلوا النفخ كالكلام فهذا أشبه منه وقول ابن حبيب أحوط وسمع عيسى بن القاسم ان كان اماما استخلف في الغلبة وأتم هو صلاته معهم ثم يعيد اذا فرغوا ابن رشدقوله معهم صحيح على قول مالك في المدونة ان المأموم يتمادى ولا يقطع فاذالم يقطع المأموم من أجل فضل الجاعة التي قد دخل فها فالامام عنزلته وقوله تم يعيده وعلى أصله في المدونة في المأموم وامامهم فالأظهر انه لااعادة عليهم وسواء تعمد النظر والاستماع في صلاته الى من يضعك فيغلبه الضعك فيها أملا وكذلك الناسى كالمغاوب يقدم ان كان اماماو يتمادى مع الامام ان كان مأموما قاله ابن حبيب ورواه عن مالك وهو الآبي على قول ابن القاسم وروايته عن مالك خلافالسحنون وابن المواز أن الضحك ناسيا عنزله الكلام ناسيا وأماالذى يضحك مختار اللضمك ولوشاءأن يمسك عنه أمسك فلاخلاف انه أبطل على نفسه صلاته وصلاة من خلفه ان كان الماماولا يتمادى عليهافذا كان أواماما أومأموما والضعك في الصلاة أشدمن الكلام لمافيه من اللهو وقلة الوقار ومخالفة الخشوع واذادكر الإمام بعدفر اغه انه لم يقرأ فليعد الصلاة هو ومن خلفه بخلاف من ذكر أنه كان جنبا ﴿ ابن يونس والفرق بينهـمامن ثلاثة أوجه راجع ترجمته من الغسل (كتكبيره للركوع بلانية احرام) ابن رشدا ذانسي المأموم تكبيرة الاحرام وكبرللركوع فلالد لهمامن استئناف الصلاة فان ولمينو بهاتكبيرة الاحرام تمادى مع الامام وأعادوان نسيها الفذوالامام (40)

نو وا بتكبيرة الركوع الاحرام أجزأت المأموم ولم تجرز الف والامام وعليهما استئناف الصلاة (وذكر فائنة) تقدم قوله وان ذكر اليسير في صلاة قطع ف ف وشفع ان ركع المرود الماكم الماكم المرود الماكم المرود الماكم ال

الأمو يعيد الاقامة وظاهره وان كان ناسيا وهو كذلك على المشهور وقيل يصيح و يسجد بعد السلام كالكلام واتفق على ابطالها في العمد ص وتمادى المأموم ان لم يقدر على الترك ش اعلم ان المسئلة على ثلاثة أقسام لانه اما أن يضحك عامدامع القدرة على الامسالة أومغلو با أو ناسيا فالاول يقطع ولا يتمادى ف أدا كان أواما ما أومام وماوالثاني ان كان فذا قطع وان كان مأموما ناسيا فالاول يقطع ولا يتمادى وأعاد واختلف في الامام فقيل يستخلف و يتم الصلاة معهم مأموما ثم يعيد وقيل ويعيدون هم أيضا وقيل يستخلف و يقطع هو و يدخل معهم وأما الناسي فجعله في الموازية كلفون ص في وسجوده لفضيلة أوتكبيرة في ش وكذلك لوسجد لسنة مؤكدة ولكنها

لذ كرهامع نظائرها يقول الشيوخ مساجن الامام ثلاثة ويذكرون هذه الفروع الثلاثة القهقة وتكبيرة الاحرام وذكر الفائنة ولهذا قال كتبيره المركوع وذكرها ثنة فأى بكاف التشبيه بعنى أن المأموم بنادى وعطف عليه وذكر فائنة من غيراعادة الباءاذ ليس بمعطوف على قهقة الناقين فيسدا لصلاة طروا لحدث تنبيها وتنظير الاجتدى لمثله في الكتب المسوطة الالقليل (و بعدث) هو معطوف على بقهقه الناقين فيسدا لصلاة طروا لحدث على أى وجه كان من سهو وعمد وغلية (و بسجو دلفضيلة) أشهب من سجد لترك قنوت أوتسبيح قبل في المتحد المن المن وفقه و دليل المدونة ابن رشد من سجد لترك القنوت لم تبطل صلائه بعلاف من ترك التسبيح فسجد (أولد كبيره) في المدونة لا يسجد لترك فقه و تحكيبره وفي المنفي ويعد الحدث المناقات موابن عبد السلام (و بمشغل عن فرض وعن سنة بعيد في الوقت) ابن بشير قال الأشياخ في المسلى وهو يد افع الحدث ان منعه الحدث المام الفرض أعاد أبدا وان منعه من المام الفضائل فلاا عادة عليه وفي المدونة ما خف من حقن أوقر قرة صلى به الباجي وان ضم بين وركيه قطع قاله بعض الأصحاب من المام الفضائل فلاا عادة عليه وفي المدونة ما خف من حقن أوقر قرة صلى به الباجي وان ضم بين وركيه قطع قاله بعض الأصحاب الكثيرة في أقعال الصلاة أجر أه في ذلك سجو د السهو باتفاق بعلاف الذي وقر قربال المدونة في الميان الصلاة ابن رشدان شك في الزيادة في الرباعية تبطل اداز ادمنام افيها يعتلف في الشائية وقدقال في المدونة في الوتراد اشفعه سجه موهو قدر ادمثله واختلف في الثلاثية في الميانية وقدقال في المدونة في الوتراد الشفعة سجه موهو قدر ادمثله واختلف في الثلاثية في المدونة في الميونة في المياه ومناه مع الميان المياه وسيعة على الميان المياه والمناه في الشائية وقدقال في المدونة في الوتراد الشفعة من المياه والمناه في الشائية وقدقال في المدونة في المياه والمناه والمياه والمناه في الشائية وقدقال في المدونة في الوتراد الشفعة والمياه والمناه والمناه في الشائية وقدقال في المياه والمناه والمياه والمياه

(و بتعمد كسجدة) ابن عرفة يسير عدفع المامن نوعها ولوسجدة مبطل ومهوه منجبر (أونفخ) من المدونة قال مالك النفخ في الصلاة كالكلام ابن القاسم فان نفخ عامدا أوجاهلا أعادوان كان ساهيا سجد لسهوه (أوأ كل أوشرب) الذي لابن رشدمن أكل في صلاته ناسيا أوشرب ولم يطل فقيل سجدوقيل (٣٦) تبطل صلاته ناسيا أولى ان كان الاكل عدا أن تبطل

منفصلة كالاقامة فالديميد الصلاة قاله الهوارى وشمل كلام المؤلف القنوت وقدد كراين رشدفي سماع أصبغ من كتاب الصلاة خلافافهن سجد المقنوت وصدر باله لا تبطل صلاته انتهى فانظره وقال الفاكها في المحدلة لاتكبيرة أو تعميدة لم الم و يقول بطلان صلاته انتهى وانظر ذلك وقال في الكافى وأماز ينة الصلاة وفضيلتها فرفع اليدين والتسبيح فى الركوع والسجود وقوله آمين والقنوت والدعاء للؤمناين والمؤمنات ولاسجو دعلى أحمدنسي شيئا من ذلك ومن سجدفي شئمن ذلك متأولالم تفسدصلاته انتهى صيؤو بتعمد كسجدة كالفي الذخيرة في قواعد السبوقال صاحب الطرازال يادة التي ببطل الصلاة عدهامو جبةللسجو دوقو لنابيطل عدها كالركعة والسجدة مثلااحترازامن التطويل في القراءة والركوع والمجودلة وله عليه الصلاة والسلام اذاشك أحدكم في صلاته الحديث انتهى ص ﴿ أُونفح ﴾ شقال الشيخ أبو الحسن الصغير في أو اخركتاب الملاة الاول من شرح المدونة في شرح قوله والنفخ في الملاة كالكلام قال ابن الماجشون في الواضحةان النفخ والتنصنح والجشاء كالكلام وفال ابن القاسم وأصبغ كرمعبد الحقف كتابه صحمن حاشة يشكر انهى وقال في النوادر من الواضحة عن ابن الماجشون ومن نفخ في موضع محوده أوعندالخشاء فروكالكلام قاله مالثقان كان سهواسجد ولانسجد المأمومان للبذلكوان كان عداأوجهلاقطع وابتدأان كان اماماوان كان مأموما تمادى وأعادانتي ونقله فى الطراز في شرح المسئلة المتقدمة نم قال واحتج من يقول ان النفخ لا يبطل الصلاة بحديث ابن عمرانه صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف نفخ في آخرس جوده فقال أف أف خرجه أبوداود ولأن النفخ الذي لاحرف له أشبه شئ بالتنفس والتأفيف عند البصاق والنفخ من الأنف في الامتغاط فلايعتبر بهومله حرف مثل أف فالهمز ةلاعب بردم الانهامن الزوائدوالحرف الواحم لايكون كلاما ومن قال تبطل تعلق بان قول مالذأف كلام والدان لم يكن النفخ كلاماحق قدة فهو من بابه والشباهه وقداتفق الناس في البكاء للصية وللوجع اذا كان بصوت انه يبطل الصلاة وكذلك الضحك وليساب كالام حقيقة ولسكم ماشيهان بالكلام لان ذلك صوت خرجمن مخارج السكلام وَلَدَالنَّالاُ نَبِن يقطم الصارة لهـ نداالمعنى فـ كذلك النفخ المسموع انتهى ص ﴿ أُوكَالِم وانْ بكره به شذكره في التوضيح عن ابن شاس ممقال قال ابن هارون وانظر الفرق بينه وبين الناسي وذكرابن ناجى فى شرح المدونة كالرمابن شاس وابن هارون ثم قال قلت الناسى أعدر لانه لاشعو رله بخلاف المكر ه فالهذا كركافيل فمين صلى بالنجاسة ان كان ناسيا أعادللا صفراروان كان مضطر اأعاد الغروب والله أعلم ص ﴿ ووجب لانقاداً عمى ﴿ شُ تُصوره واضح قال الشيخ زروق في شرح الارشادوالكلام لامن واحب كانقاد أعمى مبط ل و سندى على المشهور اللخمي ان انسبع الوقت والاالمتفر كالقاتلة فيهاانهي ونص كلام اللخمي الأأن يكور فى خناق من الوقت فلا تبطل و يكون كالمايف في الحرب لان هذا تكم لاحياء نفس انتهر

الصلاة على القول الواحد سق النظر على القول الآخر وقدتقدم لابن رشد ان ابتلع القي متعمد اوهو قادرعلى طرحهلاخلاف فى فساد صلاته ومن المدونا قال مالك من تسكلم أوسلم من اثنتان أوشرت ناسيا مجديعدالسلاموانكان مأموماجلهعنهامامهوفي موضع آخرمن المدونةان سلم من اثنت بن ساهيا وانصرف فأكل أوشرب التدأوان كان لم يطل الرابز عرفةورو ستبالواوعياض وذلكأصوب والاخرى على ان الانصر اف معه طول أوأطال الشرب و مخرج من الرواسين قولان فيجيبر خفيف الاكلونحوه ويطلانهان (وقيء) تقدم عندقوله أو قاءغلية (أوكارموان بكره) تقدم نصهامن تك ساهاسجد وعدايطلت صلاته * انشاس وكذا من أكره على الكلام فتكام كرها فان سلاته تبطل (أو وجب لكانقاه أعمى) المازري اذاتكم

عمدالاستنقاد أعمى مسلم كتحذير أعمى من الوقوع في مهلكة هاته عند ما يبطل الصلاة وان كان السكلام واجباوقال اللخمي وان كان هذا المصلى في خناق من الوقت لم يبطل كلامه الصلاة قياسا على المسايف في الحرب لعلة اشترا كهما في احيا، النفس وفي هذا التشبيه فظر ولوخاف المصلى على تلف مال كثير له اولغيره تسكلم وأبطل السكلام صلاته أيضا

(فرع)قال اللخمي فان خاف تلف مال له أولغ بيره وكان كثيرات كلم واستأنف وان كان يسيرا لم يشكلم وان فعل أبطل على نفسه انتهى (فرع) قال في النو ادر في ترجة التسبيح للحاجة من كتاب

الصلاة الثانيءين الواضيحة ومن أثاه أبوه لمسكلمه وهوفي نافلة فليخفف ويسلم ويكلمه وروي نعوه النبى صلى الله عليه وسلم وكذلك ان مادته أمه فليبتدر هابالتسبيح و يعفف ويسلم انتهى وظاهره انهلا بحو زله القطع وهو الظاهر لانه وأنكانت اجابة أسهوأمه واجبة فاتمام النافلة أيضاواجب ويمكن الجمع بينهما بالمبادرة بالتسبيح ورفع الصوت به وتحفيف ماهو فيه الاان لاعكن ذلك البت فيتعارض حيننذوا جبات يقدم أوكدهما ولاشكان اجابة الوالدين أوكدلوجو به الاجساع وللخلاف في وجوب اتمام النافلة وقال القرطي في شرح حديث جريج قوله يارب أمي وصلاتي يدل على انه كان عابد اولم يكن عالما اذبأ دنى فكرة بدرك ان صلاته كانت ندباوا جابة أمه كانت واجبة فلا تعارض بوجب اشكالافكان بعب عليه تحفيف صلاته أوقطعها واجابة أمنه لاسياوق دتكرر مجنئها انتهى والظاهر انقولهأوقطعها ليستأوف للتغسير بلللتنو بع كاتقدم فتأمله والله أعلم وغال القاضي عياض دليل قوله أمي وصلاتي ظاهر ه تعارض فرضين وقد كان بقدر على مخفف ذلك واحابتها لولم مكن الاكلامها الكنه لعله خشي أن تدعوه الى النزول عن صومعت وكونهمعهاأوخشي انمفاتح بابالكلام يقطع عزمه ويضعف عقده ولعمل شرعه كان يوافق ذلكأو مخالفه ولاشك عندنا ان رأمه فرض والعزلة والصلاة النافلة طول ليله ونهاره ليست بفرض والفرض مقدم ولعله غلط في إشار صلاته وعزلته فلذلك أجاب الله دعوتها أنتهي والظر لفرق لثالث والعشر بن (فرع) وفي المائل الملقوطة ومن نادته أمه وزوجته فالزوجة مقدمة لحقها لأنه بعوض صيرالالاصلاحها فبكثيره كشرعة المؤلف رحه الله يطلق القول بأن الكلاملاصلاحهالاببطلوالمؤلف قيده بغيرالكثير وقال شارحهانه اعتدعلي كلام الجواهر وكالرمالجواهرليس فيمه أن كثرةالكالرملاصلاح الصلاة مبطل بلقال مافصه الأول من الفروعأنه منىان كانقر بساهان طال الأمروكثرالف على ووقع اللغط بينهم والمراء وترددت المراجعة بينهم بعضهم مع بعض بطلت الصلاة واستأنفها وقيل لاتبطل بليبني وان طال انتهى فتأمله فلسرفي كلامهما بدل على ماغال المؤلف بل مراده بهذا الفرع ما يقوله المؤلف بعدهذا وهوقوله وبنى انقرب ولم يخرج من المسجدالي آخره فهذاهو مراده واللةأعلم فتأمل وأنصف والله الموفق وقال ابن ناجي في شرح الدونة اذاقلنا ان الحكلام لاصلاحها لا يبطلها فلا بد من تقييده بأمر بن أحدهما تعندر التسبيح والثاني عدم اطالة الكلام وكثرته وقد قال ابن حبيب ان طال التراجع بين الامام والمأمومين بحيث يؤدي الى المراء بطلت انتهى وقدصر ح ابن الحاجب بأن الكلام اذا كان سهوا ببطل الصلاة اذا كثر والله أعلم ص ﴿ و بسلام ﴾ س تصوره واضح (فرع) قال البرزلى في مسائل الصلاة من سلمن اثنتين وقال السلام ولم يزد ثم ذكر فراجع الصلاة وسجد بعد السلام وكان شيخنا الامام ابن عرفة يفتي بأنه يرجع باحرام وسمعنا في الميذا كرات انه لاسجود ولا احرام علىه لان السلام اسم من أساء الله تمالى وعن الباجي ان وقع سهو الم يقصد به الخروجمن الصلاة فلااحرام عليه كالكلام ويتحصل فيه ثلاثة أقوال محرم مطلقا وعكسه والفرق بين القرب

جدافافوفهانتهى ومنه قلهذاالكلام في مسائل وقعت في بعض فتاوى الافريقيين مسئلة من شرع في السلام بعد سلام الامام فكبر الامام تكبير العيد بعد السلام فترك بقية السلام حتى كبر

(الالاصلاحها فيكثيره) المازري كلام المتعدما المضطو للكلام لاصلاح الصلاة كالمأموم بتكم ليشعر امام مدسهو في صلاته دخل علمه فالمشهور انه لاسطل الصلاة انظر عندقوله وكلاملاصلاحها (و سلام وأكل وشرب وفها ان كل أوشرب انعبر وهل اختلاف أولا السلام في الأولى أوالجميع تأو بلان) انظر عندقوله أوأكل (و بانصر افه لحدث تع تبين نفيه) انظر عند قوله كظنه فخرج فظهر

مع الامام الثلاث تكبيرات ثم سلم بعد الصلاة أعاد أبدا (قلت) يريد لانه تكام بلفظ السلام جاهلا قبل تمام الصلاة فبطلت من هذه الجهة ولو كبرمعه قبل أن يلفظ بشئ من سلامه لاجزأه لانه زيادة واكن يكره من باب تأخير السلام عقيب سلام الامام كاقال ابن عبد الحكواذ اشتغل بالتشهد بعد سلام الامام فانه بكره ونصح صلاته انتهى ص ﴿ كسلم شك في الاتمام تم ظهر الكل على الاظهر ﴾ ش ومن مسائل وقعت في فتاوي بعض الافر بقيين من مسائل الصلاة من البرزلي مسئلة من سلم على شك في صلاته ثم تبين ا كاله ابطلت على المشهور (قلت) النص في االصحة كمن اعتقدام أة أنهافي عدتها فتزوجها ممتبين خروجهامن العدة صحالنكاح وغر وسلم واختار التونسي في الأولى البطلان لانه قصد بطلانها بسلامه وفي المسائل المنسوية لابن قداح من شكان في جسمه نجاسة فتمادى حتى سلم فظهرت السلامة فلاشئ عليه انتهى ص و بسجو دالمسبوق مع الامام بعد اأوقبلما ان لم ملحق ركعة ﴾ ش هذا بين ولا تسجد لذلك بعد القضاء قاله في المدونة وانظر الطراز فان فيه فروعا ص ﴿ والاسجه ولوترك امامه أولم بدرك موجبه ﴾ ش أى وان لحق المسبوق مع الامام ركعة فانه دسجه معه السجود القبلي الى آخره وظاهر كلامه ولوكان الامامين يرى السجود كله قبل السلام وهو كذلك قال في الكافي لو كان الامام بمن برى السجود كله قبل السلام سجدمعه تمقضي ماعليه انتهى وظاهر كلامه أيضا ولوكان المأموم لابرى السجود فما سجدله الامام وهو كذلك كالوسجد الشافعي للقنوت فان المالكي يتبعه قال ابن ناجي في شرح الرسالة في أول باب الصلاة على الجنائز في اذا كبر الامام خسا فانه ذكر قولين الاول لان القاسم ان المأموم دسلم الثاني لابن الماجشون انه منتظره ولا يتبعه قال واعترض الأول ابن هار ون عااذاقام الامام لخامسة سهوا فانهم ينتظرونه حتى يسلم فيسامون بسلامه واعترض غيره الثاني بأنه قول اذا سجد الامام لسهولايرى المأموم فيه سجود افانه يتبعه فيهوان كان خلاف مذهبه (وأجيب) بأن ترك السجود اظهار اللخالفة المنوعة يخلاف تركهافي التكبير والاتفاق على أن الصلاة تجزئهم اعاة للخلاف القوى انتهى وماذكره عن ابن هارون رأيته في شرحه على المدونة (تنبهات * الاول) ماتقـدممن أن المسبوق اذالحق مع الامام ركعـة انه سجدمعه السجود القبلي هو المشهور وقال في التوضيح قال أشهب اعاد سجداذا قضى مافا مهور وادابن عبدوس عن ابن القاسم فاذا سجد معه على المشهور ثم سهابعده أي بعدامامه فهل يغتني بالسجود الأول وهوقول ابن الماجشون أولايغتتي بهوهو قول ابن القاسم وهو المشهور ابن عبد السلام ساءعلي استصحاب حكم المامومية أملا قال و بنبغي أن يكون من ثمرة هذا الخلاف وجوب القراءة فما ياتى به بعد ملام الامام وسقوطها خليل وفيه نظرلان حكم الماموم بعدمفار قة الامام حكم المنفرد بدليلأن الامام لولم يسهثم سهاا لماموم لسجدا تفافاوعلى هذافني البناءالذي ذكره نظر ولكن يقال لم يرابن القاسم الاكتفاء بالسجود لأنهجا رف للينوب عن سهولم يتقدمه وروى ابن الماجشون الاكتفاء لانمن سنة الصلاة أن لايتكرر فها السجود انهى ورعايؤ خدهد االفرع من قول المؤلف ولاسهو على مؤتم حالة القدوة والله أعلم وفهم من هذا المسكلام وجوب القراءة على المسبوق فيما يأتى بهوان حكمه حكم المنفرد قال في الصلاة التاني منهاو يتعاز الذي يقضى بعد سلام الامام الى ماقر بمن السواري بين بديه أو عن يمينه أوعن شماله أوخلف مو يقهقر قلسلا فان لم بجدما يقرب منه صلى مكانه قال ابن ناجى عن المغر بي يقوم منها ان المدرك حكمه حكم

(كسلم شكفي الاتمام نم ظهر الكالعلى الاظهر) ابن رشدان سهشا كافي عام صلاته تم أنقن بعد سلامه انه قد كان أعها فقال اس حبيب صلاته جائزة كن تزوج امرأة لايدرى ان زوجها حي أملائم انكشف انه قد مات وانقضت العدةان نكاجه جائز وقد قمل انصلاته فاسدة وهوأظهر (وبسجود المسبوق مع الامام بعديا أوقبلها لم يلحق ركعة) روىزياد عن مالك من دخسل مع الامام في آخر صلاته ولم يدرك منهاشيأ وعلى الامام سجود السهو قبل السلام انه سجدمعه ولايسجدمعهان كان بعد السلام ان رشد وهذا هوظاهر قول ابن القاسم فى رواية عيسى المازرى وقاله معنون ابن رشد وقيلانه لايسجدمعه كان السجود قبل السلام أو بعده وهو قول سفيان الثورى في المدونة ثموجه ا بن رشد الاقوال الثلاثة وفى مختصر الطليطلي ان سعجدالقبلي معالامام أبطل على نفسه المللة (والاسجدولوترك امامه اولم بدرك موجيه

الفذفانه يخرج عن الامام بنفس سلامه وأماسلامه فكسلام الفدوفيه خلاف (قلت) ماذكره مهيح فيجب عليه فراءة الفاتحة انتهى وحكمه في القنوت تقدم وقال الجزولي واختلف فهااذا أدرك الركعة الاخبرة من الصبح هل يقنت في ركعة القضاء أم لاقو لان انظر مامذ هب أبي محمد فان فلنا من القراءة محتاج أن لا يقنت الاأن المشهور يقنت انتهى فانظر ومع ما تقدم وفيد أيضا انظرسلامه كسلام الف فأوكسلام المأموم الشيخ كسلام المأموم وسمع الله لمن حده وربنا والث المدحكمه حكم الغذلانه مدعو ويؤمن على دعائه انهى ونقل الأخير الشيخ زروق في شرح الرسالة وانظرقول التوضيح المتقدم قال أشهب الى آخره معماحكاه هوفي باب الاستخلاف من الاتفاق على سجود المسبوق مع امامه (الثاني) قوله ولو ترك امامه أمااذا كان السجو دبعد ما فلاشك في تاخيره وان كان قبليا فقال البساطى وعندى في دلالة كلامهم على ان المسبوق اذا ترك الامام يسجد قبل قيامه نظر ولكن ظاهر كلام المؤلف في المسئلة الرابعة وهو انه يؤخر البعدي انه يسجد فبلقيامه انتهى وقد بحثت عن هذه المسئلة منذ ثلاث سنين فلم أجدها ورأيت في شرح التلقين للمازرى في تعليل سجود المسبوق مع الامام في القبلي و بعد صلاة المسبوق في البعدي ونصه في تعليل السجود قبل السلاماد لولم بتابعه فيه لكان مخالفاعليه وهو بتابعه فهالابعثه بهمثل مااذا أدركه ساجدافانه يسجدمعه وان كان لايعتد بالسجود وقال في تعليل الآخر وان كان بعد السلام لمرسجد الابعد قضائه لان الامام خرج التسليم عند نامن الصلاة وتعلل منها فليمكن في تأخر المأموم عن السجودمعه مخالفة على الاماملز وال الامامة بالتسليم انتهى فهذا يقتضي تأخيره وقال ابن ناجي فىشر - الرسالة وانظراذا كان على الامام مجود سهو قبسل السلام فسهاعنه حتى سلم وقصد الى أن يسجده بعده فهل يسجده الذي حصلت له ركعة معه عاعتبار ا بأصله أولا سمجداعتبار اعا آل السالام لم أرفى ذلك نصاعن المتقدمين والذي ارتضاه بعض من لقيناه انه ان كان هذا السجود مماتبطل الصلاة بتركه لولم يسجد الامام فانه يسجد معه والافلاانتهي وذكره في شرحه على المدونة وزاده وذكرته في درس شخناأ بي مهدى فاستحسنه وصو به واختار شخنا حفظه الله نعالى أنهلا يسجد معه مطلقالعموم قولها وان كان بعديافلاسجد وأجيته ان مافهاا عاهو في لبعدى الاصلى أما الطارى فلادلسل علىه ألبتة انتهى وشخه هو البرزلي كافر رفي اصطلاحه فيذا يقوى ماذكر ناه والذي يظهر تحريج المسئلة على مسئلة المسبوق المستخلف اذاكان على امامه مجودسهوقبل السلام هل يسجد بعدا كالصلاة الامام أو بعدا كالصلاته قولان والمشهور بعد صلاة امامه فتأمله والله أعلم (الثالث) وفي مسائل الصلاة من البرزلي مسئلة مسبوق لم يسجد مع الامام القبلي حتى أتم صلاته سجد قبل السلام صلاته عديحة (قلت) كان يتقدم لنافي المجالس بطلان صلاته لخالفته للامام في الافعال وهذا على من أعاة القول بانه لا تبعه لأن ماأدركه أول صلاته وحكاها بنرشدوعلى القول بان من أدرك آخر صلاته يسجد معه والاأعاد أبدا انتهى من البرزلي أيضامن مسائل الصلاة مسئلة امام عليه سجو دسهو بعد السلام فسجده في عله وسجده المأمومون قبل سلامهم ثم سامو افعن اللخمي تصير صلاتهم (قلت) عنزلة من قدم البعدي وأمالو أخوالامام القبلي وسجده بعد السلام فكانشخنا الامام رجه الله تعالى مقول ان المأمومين يسجدونه قبل السلام لاسما ان كان مما تبطل بتركه الصلاة فكانه ركن من أركانها وظاهر كلام غيره أنهم يتبعونه في السلام وفي السجودلانه مجزئه عن القبلي فاشبه مالوكان قبله انتهى ص

وأخرالبعدي) من المدونة من عقدمع الامام ركعة فوجب على الامام سجود سهوفان كان قبل السلام سجد معه ڤبل القضاءومه بجز ولايعيده قبل سلامه عولنف وانكان سهوالامام بمدالسلام فلايسجدمم وحتى يقضى قال ولينهض المأموم لقضاءان شاءحين سلم الامام من الصلاة أومن المجود فان جلس المأموم حتى يسلم الامام من سهوه فلايتشهد وليذكر الله قال ابن القاسم وأحب الى أن يقوم بعد سلام الامام من السلاة لان الامام قد انقضت صلاته حين سلم ولو أحدث المأسوم بعد السلام أجز أت عنه صلاته فبعد قينائه يسجد كاسجد امامه سيا الامام والمأموم معمة أم لاذلك (٤٠) سواء ووقع لابن القاسم في المنظرجة عكس هذا قال لان

﴿ وَأَخْرِ الْبِعِلَى ﴾ ش مفهومه أن القبلي دسجده مهوهو كذلك كم تقدم فاوسجد معه البعدي لايفاو اماسهوا أوعمدا أوجهلاوقال ابن عرفة وللزيادة بعدقضائه ثم قال فاوسجد لهمامع مسهوا عاده أوجهلا أوعمدافي كونه كذلك وبطلان صلاته سماع عيسي ابن القاسم وقوله انتهي وسماع ليسي المذكور هوفي رسم حل صيامن ساعهمن كتاب الصلاة لكن ايماذكر في السماع محمة الصلاة واعادة السيجو دفي الجاهل ونصه وسألته عن الذي يفو ته بعض صلاة الامام وعلى الامام سهو سجدله بعدالساام فيجهل فيسجد معه ثم يقوم فيصلى مافاته ليسجد هما بعد فراغه قال نعم هو أحبالى أن يكو ناعليه ويسجدهمامتي ماعلم قال عيسي أحب الى أن يعيد الداحاهلا كان أوعامدا بن رشدقوله يعيد أبدا كان جاهلا أومتعمد اهو القياس على أصل المذهب لانه أدخل في صلاته اليس منهامتعمدا أوجاهلافافسد بذلك وعذره ابن القاسم بالجهل فحكم لهسكم النسيان مراعاة تقولمن بوجب عليه السجودمع الامام وهوقول سفيان في المدونة انتهى فاستفيد من كلام ابن شدأن حكالسهواعادة السجودمع محة الصلاة وظاهر كلامه أنابن القاسم اعا قول بالصلاة فالجهل خلاف ماجزمها بنعرفة ولهذالم يذكر صاحب التوضيح في العمد الابطلان الصلاة ذكر القولين في الجهل ولم يذكر حكم السهووذكر ابن ناجى في شرح المدونة الخلاف في العمد الجهل كافي ابن عرفة وكانه تبعده والله تعالى أعلم وذكرعن شيخه الشبيبي انه كان يفتي بعدم ليطلان والمتهأعلم وفي مسائل الصلاة من البرزلى مسئلة في مسبوق قام يقضى بعد سلام الامام ثم كرالامام مجوداعليه بعد السلام فرجع المأموم بعداعتداله فائم اللجاوس بطلت صلاته وعن يسى ان رجع عاهلا محت صلاته (قلت) وخرج عليها اذا تبعه في السجو دالبعدي قبل القضاء كإغال سفيان وحكى القوليزلابن القاسم واختار من أدركنا صحة صلاته للخلاف فيهاانتهى فرع) وهليقوم المبوق للقضاء اثر سلام الامام أو يقوم بعد فراغ الامام من سجود السهو أو يخرف ذاك ثلاث روايات واختارا بن القاسم في المدونة الاولى قال في الصلاة الثاني ومن عقد مع لامام كعة فوجب على الامام سجودسه و فأن كان قبل السلام سجد معه قبل القضاء ثم لا يعيده وانكان بعدالسالم لايسجدحتي يقضى وقال سفيان يسجد معه ثم يقضى قال مالك ولينهض المأموم اذاسلم الامام من الصلاة أومن السجود واستعب بن القاسم قيامه بعد السلام من الصلاة فاذا أتم فناء دسجد ماسجد امامه سها الامام والمأموم معه أملا ذلك سواء وانجلس المأموم حتى سجد لامام فلايتشهد فرأيدع انتهى عياض لأنه قدتشهد في جاوسه أولا وجاوسه هذا انميا هو لانتظار الامامفهو يدعوفيه ويصل دعاء بتشهده المتقدم كالوأطال جلوسه في صلاته اختيارا ولاوجه

السجود ماتبطل الصلاة بتركه ولم يرجع الى سجوده بالقرب بطلت صلاته وحت صلاتهم لان كل مالا بحسمله الامام عن خلفه فلا

قمامه وحده والامام ساجد ساجة وشهرة قال بن القاسم وان دخل عليه فما يقضى سروفان كان نقصاناسجه قبل السلام لسهوه ولسهو الامام لانهزيادة ونقص وان كان ريادة مجد لهابعد السلام وانكان سجود الأمام قبل السلام فسجد معه ثم دخل عليه فما يقضى سهوفان كان نقصا ناسجد قبل السلام وان كان زيادة سجدبمدالسلام وقال هيسي عن ابن القاسم ان جهال فسجد معهمجود سهو بعد السلام تمقام فقضى فليعدهما بعدالسلام أحبالي ويعيدهمامتي مادكرقال ابن رشدعدره ابن القاسم بالجهل في له بحكم النسان مراعاة لقول سفيان في المدونة ووجهقول سفيان ان السجدتين وان كانتابعد السلام فهمامن تمام صلاة الامام وقددخلمعه فها فوجبأن لا يخالفه في شئ منها انتهى نص ابن رشدوسمع ابن القاسم ان سهاامام عن سجو دسهو هسجد مأمومه ابن رشدفان كان

يكون سهوه عندسهو المماذاهم فعلوه وهذاأصل

لاعادة التشهدلأنه ليس بابتداء جاوس هذا أولى مايقال فيه ولو كان الامام سلم قبل تمام تشهده أو غفلته عنه لتشهد الآن بكل حال انهى ابن ناجى ولاشك على القول انه يقوم أنه يقرأ ولايسكت انهى ونقله فىالتوضيج واختارابن القاسم في ساع أصبخ فيامه اثر سجو دالامام للسهو وعنه أيضافول بالتغييرا بن ناجى ولم عد ابن الجلاب غيره فتعصل لمالك ثلاث روايات قال ابن القاسم بكل منها ص ﴿ ولاسهوعلى مؤتم حال القدوة ﴾ شولونوى الامام انه لا يحمل سهو المؤتم لم يضره قاله المازرى لماتكم على المواضع التي يطلب فيهانية الامامة والله أعلم (مسئلة) قال ابن عرفة ولوسلم يمنى المأموم وانصرف لغلن سلام امامه ثمرجع قبله جله عنده امامه ولو رجع بعده سلم وأحببت مجوده بعد ابن القاسم عن مالك يسجد قبل انتهى ونقله في النوادر وفي رسم العشور ورسم يوصى أن ينفق على أمهات أولاده من سماع عيسي مايقتضي الخلاف في ذلك ونص ما في رسم العشور قيل لأصبغ ماتقول في امام صلى بقوم فسها في صلاته سهوا يكون سجوده بعد السلام فاما كان في التشهدالاخيرسمع أحدهم شيأفظن انهقد سلم الامام فسلم تمسجدتين تمسمع سلام الامام فسلم أيضاوه بعدالامام فسجدمعه قال يعيدالصلاة اذاكان قدسلم قبل سلامه وسجدا بن رشدقوله يعمد الملاة اذا كان قدسم قبل سلامه وسجد صحيح على القول بان السلام على طريق السهو يغرج المملى عن صلاته فلما كان يخرج به عن صلاته أبطل سجوده الرجوع البهاوأ وجب عليه استئنافها وذلك مثل قوله في المدونة فيمن سلم من ركعتين ساهياتم أكل أوشرب ولم بطل اله يبتدي ولايني وأماعلى القول بأن السلام على طريق السهولا يخرج المملى عن صلاته فجب أن يحمل الامام عنه السجودالذي سجد بعدأن لمقبل أن يسلم الامام لانه في حكمه فترجع الى صلاته بغيرت كبير و يسلم بعدسلامه ولاسجو دعليه لانسهوه في داخل صلاة الامام و مجب على هذا القول في مسئلة المدونة أنهيني على صلاته ويسجد بعــدالسن م كالوأ كل في أثناء صلاته دون أن يســلم ولم يطل ذلك وقد روى على بن زياد في المجموعة عن مالك على قياس هذا القول في امام سلم من اثنتين ساهيا وسجد للسهوئم ذكرأبه سهايتم صلاته ويعيد سجود السهوقال سعنون وكذلك لوكان قبل السلام لاعادها وهذابيين ماذكر نافيمن ظن ان الامام سلم فسلم قبل سلامه وعلم قبل أن يسلم انه يرجع الى الصلاة بغيرتكسرعلى القول بان السلام على طريق السهولا يخرج بهمن الصلاة وتكبير على القول بأنه يخرج بهمن الصلاة وأماان لم يعلم حتى سلم الامام فيسلم بعسه سلامه وتجزئه صلاته على القول بان السلام على طريق السهو بخرج به من صلاته اذلا بصيران برجع الى صلاته في حكم الامام بعدخروج الامام عنها فهذاوجه القول في هذه المسئلة وتحصيله انتهى وقال ابن أبي زيد في النوادر بعدذكره المسئلة قال أبومجمد لعل أصبغ ريدانه مل أولاعلى شك انهي ونصمافي رسم يوصى سئل عمن صلى بقوم المغرب فسلم من ركعتين فسبح به فقام عاستاً نف الصلاة واتبعوه فقال أما هوفقد تمت صلاته وأمامن خلفه فيعيدون في الوقت و بعده ان كانوالم يسلموا ابن رشدظاهر قوله تمت صلاته يوجب أن سلامه على طريق السهو أخرجه عن صلاته وقدر وي عن ابن أبي زيدانه قال انمايصح قوله هذا ان سلم عامدا أو تعمد القطع بعد سلامه ساهيا فذهب ابن أبي زيد الى أن سلامه على طريق السهولا مخرجه عن صلاته مثل ما يأتي في رسم أسلم بعدهذا والى هـذاذهـا بن المواز وحكاه عن مالك وبنى عليه مسائل فقال فين دخل مع الامام في التشهد الأخير فاماسلم الامام وقام حوفقضي صلاته رجع الامام فقال اني كنت أسقطت سجدة انه ينظر فان كان ركع الركعة

(ولاسهو على مؤتم حال القدوة)الرسالة وكلسهو سهاه المأموم فالامام محمله عنه الاركعة أوسجدة وتكبيرة الاحرام أو المتقادنية الفريضة

(و بترك قبلى عن الآث من وطال) ابن عرفة ان مهاعن مجود قبلى مجد بالقرب قان طال فللخمى عن المدونة بطلت ، ابن بشير هذا على المشهور ، ابن ونس اختلف قول ابن القاسم في ايجاب اعادة من هذا على المشهور ، ابن ونس اختلف قول ابن القاسم في ايجاب اعادة من

السا

الثا

قال

قط

11

ا بن

أطا

الأولى من قضائه في حداور جع الامام له اصح له الرجوع الى اصلاح صلاته ألغي تلك الركعة لا ته صلاها في حكم الامام وان كان لم يركع في الركعة الأولى من قضائه الابعد أن قات الامام الرجوع الى اصلاح صلاته صحتله تلاثال كعة وسجد قبسل السلام لانه قرأ الجدفى حكم الامام فكاله أسقطها فالسلام بن الصلاة ان كان سهوا غيرقاصه الى المعلل من الصلاة وكان في غيرموضع السلام فهو صهودخل عليه يسجدله بعد السلام وان كان في موضع السلام أجز أمين السلام وتعلل به الاأن لا يقعد به التعلل من الصلاة مثل من نسى السلام الأول وسلم على من على بمينه فلا بعز تمهلي مذهب مالك ويعزنه على مذهب ابن المسيب وابن شهاب من ان تكبيرة الركوع تعزى عن تكبيرة الاحرام وان لم قاصداالى تسليم المعلل من الصلاة فان كان دائ وهو يعلم أن الصلاقلية فذلك قطعها و بحرجه عنهاوان كانوهو يظن ان الصلاة عت فكان ذلك كن ظن خرجمن الصلاة بالسلام وان لم يكن علىماظن وتبين له أنه قدسها فهماظن وانهلم يكمل الصلاة فهذا هو الاختلاف المدكور في خروجه عن الصلاة بالسلام فهذا تحصيل القول في هذه المسئلة انتهى وقوله في القسم الأول اذا سلم غير قاصدالي التحلل اندان كان في موضعة أجز أه هو أحد القولين المشهور بن اللذين قال المصنف فهماوفي اشتراط نية الخروج به خلاف يووقو له الاأن يقصد به التعلل من الصلاة صوابه الاأن يقصه بهعدم التعلل كالمثال المذكور وبهيصح المكلام فتأمله وقال في المقدمات السلام من الصلاة عنزلة الاجرام فكالنه لايد ف ل الاستكبيرة ينوى باالدخول في الصلاة لا يخرج منها الانتسلمة بنوى بالخروجمن الصلاة فان سلم في آخر صلانه ولانسة له أجزراً وذلك لما تقدم من نيته اذليس عليه أن يجدد النية لكل ركن من أركان الصلاة وان نسى السلام الاول وسلم السلام الثاني لم يجزه على ندهب مالك وأجز أه على ما تأولناه على مدهب ابن المسيب وابن شهاب وان سلم ساهيا فبسل تمام صلاته لم يخرج بذلك عن صلاته بإجاع فلتم صلاته ويسجد لسهو ، ان كان وحده أواماما أنتهى وانظر بقيته والله تعالى أعلم ص ﴿ و بترك قبلي عن ثلاث سان وطال ﴾ ش كالوترك السورة ولميقم لهافانه ترك السورة والقيام لهاوصفة القراءة من الجهر والاسرار فاوقام لهافلا مئ عليه مرح به الشيخ زر وق في شرخ القرطبية وانظر ابن عزم في باب جامع في الصلاة وقال الهوارى في فصل المسبوق لوسهامدرك ركعة من الرباعية أومن المغرب عن الجاوس الاول مر فضائه لكان كمن نسى الجاوس من اثنتين الاأنه ان نسى مجود السهوحتى طال لم يكن عليمه اعادة الصرة فما يقع بقلى لدخول الخلاف فيهمن كل وجه وكذلك أو تعمدتر كه على مراعاة الخلاف ولم أرفيه نصالتهي وهو الظاهر والله أعلم ص ﴿ وان دكر د في صلا الله الضمير في ذكره عائد على السجود القبلي الذي ترتب عن ثلاث سنن وقوله في صلاة أي غير الصلاة التي ترتب فيها ولا يخلوا ما أن تبطل الصلاة التي ترتب فيها أولا تبطل فاشار الى حكم القسم الأول بقوله ص ﴿ و بطلت ﴾ شأى الصلاة التي ترتب فيه ابان يكون لم بذكره الابعد طول صرف كذا كرها ﴾ سأى فاله يصير بمنز لةمن ذكر صلاة في صلاة وتقدم حكمه في فصل المنسيات صروالا يشأى ران لم تبطل الصلاة التي ترتب منها السجو دالقبلي المترتب عن ثلاث سنن بان يتذكره قبل الطول

ترك ثلاث تكبيراتأو ثلاث تسميعات وتذكر فاك بعدأن تباعدولم ير أصبغ الاعادة وبدأقول بخلاف من نقص الجلسة الأولى فلم يعتلف انه يعيد الصلاة اذاتباعد أبوعمر جهور الفقهاءمن تركثفير تكبيرة الاحرام لاشئ عليه وهن عكرمة صليت خلف شيخ كبر اثنتين وعشر بن تكبيرة فقلت لابن عباس انه أحق فقال ثكانك أمك سنة أبى القاسم صلى الله عليه وسلم وكان همرين عبدالعزيز والقاسم وسالم وابن جبيرلايمون التكبيرقيل لممربن عبد العزيز لم لاتتم التكبير وعاملا منه قال تلك الصلاة الاولى وذكرابن أبي شيبة أنرسول الله صلى الله عليه وسلم كانلايتم التكبير وكان ابن عمر لا بدراذا صلى وحده أبوعر حجة من لا يرى شيأعلى من ترك غير تكبيرة الاحرام هـ نه الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جاعة من الصحابة في تركهم التكبير فاعاب

بعضهم على بعض (لاأقل فلاسجود) بني على مافى الرسالة ولم يبن على طريقة اللخمي والمازري انظره عندقو له وان بعدشهر (وان ذكره في صلاة و بطلت في كذاكر هاوالا ركع في هذه الثانية التي هو فيها عادى فادافرغ منها فقد استحباله ابن القاسم فان د كر أن يسجد في الناسم وان د كر الفقه كاتقدم عن فال ابن القاسم وان د كر الفقه كاتقدم عن من د كر الفقه كاتقدم عن فال بعد أن تلبس بأخرى وذ كر الفقه كاتقدم عقال وذ كر الفقه كاتقدم عقال وذ كر الفقه كاتقدم عقال وذ كر الفقه كاتقدم عقال

بعدالدخول في صلاة أخرى وهذا معى قوله ص في فكبعض شي شوظاهر كلامه ان هذا الحكم شامل لما ادا كان السجود ترتب لسنة أو لسنتين بمالا تبطل الصلاة بترك السجود له لأبه داخل في قوله والافكبعض وليس الحكم كذاك على المشهو ولان السجو دالذي قبل السلام اذا كان بما لا تبطل به لا يقطع أه الصلاة كاصر جده ابن و نس قال في الدونة ومن ذكر سجود سهو بعد السلام من فريضة أو نافلة وهو في فريضة أو نافلة لم تفسد واحدة متهما فاذا أنها سجدهما قال شارحها ابن بالجي قال ابن و نس و كذاك الثن كانت قبل السلام مما لا تسطل الصلاة بتركهما انتهى صيف في فرض ان أطال القراءة أو ركع بطلت به شي قال ابن الحاجب فان كان في صلاة وحكم ببطلان الولى فهو كذا كرصلاة وان لم يعلم السهو وانتفاء طول فهو كتارك بعض وله أل بعدة أصلح الأولى قال في التوضيع أي وان لم يطل ويجه فرض في فرض ان طال بطلت من المسلام هان قبل كيف قال فان طال بعدة أن فرضها فبالم يطل قبل الطول المنتفي أو لا الطول المنتفي والنافل في المنافل المنافل المنافل المنافلة النافلة المنافلة المنافلة

في ذكر ركعة أوسبجدة من نفل في نفل ما المصوان المي ذلك من نفل فادكر وهو في نفل ولم يركع رجم الى اصلاح النفل وان ركع بطل الاول وأنم الثانى ولم يقض الاول لان من دخل في نفل فغلب عن عامه لم يقضه ولم يدكر الطول لا وولا ابن يونس قال فان ذكر ركعة أوسجدة من نفل وهو في في يضافه لا يتعمد ترك سنة والم يركع وهذا أصل قو له في المدونة (وهل بتعمد ترك سنة والم يركع وهذا أصل قول السلام الما المسلام المسلام المسلام الما المسلام الما المسلام المسلام

الصلاحها * ابن بشير فان طال الأمر وكثر الفعل بطلت الصلاة واستأنفها (كشرط) عياص شروط الصلاة البلوغ والعقل اصلاحها * ابن بشير فان طال الأمر وكثر الفعل بطلت الصلاة واستأنفها (كشرط) عياص شروط الصلاة البلوغ والعقل والاسلام و بلوغ الدعوة ودخول الوقت وكون المكلف غير ساه ولانائم وعدم الاكراه وارتفاع موانع الحيض والنفاس والقدرة على الطهارة وقد تقدم نقل ابن رشد انظره عند قوله (وند اركه ان أميسلم) * المازرى ان ذكر سجدة من الركعة الرابعة بعد أن تشهد قبل أن يسلم فانه يسجدها ادالم يحل بينه و بين ذلك حائل و يعيد تشهده لوقوعه في غير موضعه وان لم يذكر حتى سلم فالمذهب على قولين قيل ان الحالام بينه و بين الاصلاح فيقضى الركعة قولين قيل ان الخاسم (ولم يعقد من الام ويقوي و في محملتها وعزا ابن عرفة هذا القول الابن القاسم وسعنون والمغيرة وعزا القول الأول لسباع ابن القاسم (ولم يعقد ركوعاوه و رفع محملتها وعزا ابن عرفة هذا القول الابن القاسم وسعنون والمغيرة وعزا القول الأول لسباع ابن القاسم (ولم يعقد ركوعاوه و رفع معملتها وعزا ابن عرفة هذا القول الأبن القاسم وسعنون والمغيرة وعزا القول الأول لسباع ابن القاسم وسعنون والمغيرة وعزا القول الأول لسباع ابن القاسم (ولم يعقد كر دال وهوقائم في الثانية ولونسي سجدة من الاولى فذكر ها قبل انه يحد تين ولا يجلس عرسيم والم يقوم (٤٤) فينتدى * القراءة الركعة الثانية ولونسي سجدة من الاولى فذكر ها قبل اله يحد تين ولا يجلس عرسيم وعدة الكراء والمناز النائم يقوم (٤٤) فينتدى * القراءة الركعة الثانية ولونسي سجدة من الاولى فذكر ها قبل اله يعلم المناز الم

الظاهران الخلاف انما بجرى في الامام والفذوأ ما المأموم فالامام يحمل عنه لا يه قال في النوادرومن كتاب ابن المواز قال ولا يحمل الامام عن المأموم تكبيرة الاحرام و يحمل عنه التكبير كله غيرها ويحمل عنهأ كل السهو الاتكبيرة الاحرام والسلام وسجدة أو ركعة و يحمل عنه غير ذلك نسيه أو تركه عداوقدأساء في تعمده ير يدهجمدولا تدخل الجلسة الاخيرة في هذا انتهى يريد لانها فرض فعلم ان بقية الفرائض ليست داخلة في عموم دلك والله أعلم (تنبيهان *الأول) قال الرج اجي في ترك السنن وأماعلى طريقة العمد فلا يحلواما أن يترك سنة أوسننا فان ترك سنة واحدة عامدا كالسورة التي مع ام القرآن أو ترك الاقامة فقيل يستغفر الله ولاشئ عليه وقيل يعيد أبد اوسبب الخلاف المتهاون بالسنن هل هو كتارك الفرض أملاهان كان سننافانه يعيد الصلاة وقال في المقدمات في باب السهو وأماالنقص على طريق العمدفان كان فريضة أبطل الصلاة كانمن الأقوال أومن الأفعال وان كان سنة واحدة فقيل تبطل الصلاة وقيل يستغفر الله ولاشئ عليه وان كثرت السنن التي تركت عمدا بطلت الصلاة انتهى وظاهر كلامهماعدم الخلاف في ذلك وذكرسندفي كتاب الصلاة الأول عن المدونة أنمن ترك السورة في الركعتين الأولتين عدايستغفر الله ولاشئ عليه وانظر في سماع يحيي من كتاب الطهارة حكم مااذا ترك المضمضة والاستنشاق عمدا وانظر ابن ناجى في شرح الرسالة والمدونة الثاني هذاالحكم انماه وفيمن تركسنة من السنن الثمان المؤكدات وأمالو تركسنة غير مؤ كدة فلاشئ عليه كاصرح به في المقدمات في الكلام على السنة وانظر ابن جاعة في فرض العين وأنظر كلام التوضيح فمين ترك الجاوس الوسط نم تذكر قبل المفارقة ثم لم يرجع ص ﴿ الالترازر كوع فبالانعناء ﴾ ش قال ابن عرفة قال المازرى لوذ كرركوعا وهورا كعفى

أن يركع الثانية أو بعدأن ركع ولميرفع رأسه منها فلرجع ويسجدالسجدة التى بقيت عليه يريدأنه يجلس ثم يسجد لانعلمان يفصل بين السيجدتين بجاوس بخلاف الذي نسى السجدتين قال فاذاسجدقام فابتدأ فراءة الركعة الثانسة قال فان دكر في الوجهين بعدما رفع رأسه من الركعة تمادي وكانت أول صلاته وألغي الركعة الأولى وسيحدفي ذلك كله بعد السلام قال مالك وعقدالر كعةرفع الرأس منها قال عبد

الملكوع وكاثنانية فيتبعه فها ويقضى ركعة (الالترك ركوع فبالانعناء) في التوضيح وافق ابن القاسم أشهب في انعقادال كعة بوضع من ركوع الثانية فيتبعه فها ويقضى ركعة (الالترك ركوع فبالانعناء) في التوضيح وافق ابن القاسم أشهب في انعقادال كعة بوضع المدين فيمن نسى الركوع فله بذكر الافي ركوع التي تلها وفيمن ترك السورة وفي معنى الجهر والسر وفيمن ترك التكبير في صلاة العيد وفيمن نسى سجود التلاوة وفيمن سلم من ركعتين ساهيا فلهذ كر الاوهو راكع وفيمن أفيمت عليه المغرب وهو فيها قداً مكن بديه من ركبته في ركوع الثانية انتهى ولوكنت اطلعت على هذا قبل لافتصرت عليه المازرى وان قرأ في الركوع فقال ونسى ركوعها فقال مالك برجع قائما ثم بركع ويستعب له أن يقرأ قبل أن يركع ولو أن هذا ركع ولكنه سهاعن الرفع من الركوع فقال عمن ونسى ركوعها فقال مالك برجع محدود بابل قائما كالرفع من الركوع وكاثنه رأى القصد بالرفع من الركوع من الركوع ومن المنافئة وانعط منه الى القيام المنافئة الم

الاولى لأنه نوى به غيرها وأنكر غيره من الأشياخ وقال بل يتادى على هذه الركعة و تبطل الأولى وقال غيره من الأشياخ وفي هذين الجوابين نظر انظر الجواب التاسع من المازرى (كسر) كذا نقله في التوضيح من النكت (وتكبير عيد وسجود تلاوة و دكر بعض) ابن يونس جعل مالك عقد الركعة امكان اليدين من الركبتين في أربعة مواضع في الذي نسى المسورة مع أم القرآن فذكر ذلك نسى سجو دالتلاوة والذي ذكر سجو دسهو قبل السلام من فريضة في فريضة أو نافلة والذي نسى المسورة مع أم القرآن فذكر ذلك وهوراكع فانه يتمادى في ذلك كله (واقامة مغرب عليه وهو بها) كذا نقل في التوضيح عن المجوعة عن ابن القاسم ومن المدونة قال ابن القاسم في ثلاث السلام و دخل مع الامام عقد ركعة أولا وان صلى اثنتين أتمها ثلاثا وخرجوان صلى ثلاث السلام و خرج ولم يعدها ابن يونس انمالج يسلم من اثنتين كايفعل في غيرها لان المعرب لا تنفل قبلها وقال أيضا ابن القاسم في المجوعة اندسلم من الثنين و يدخل مع الامام الان كان قداً مكن يديه من ركبتيه ولم يوفع رأسه من الثائمة فانه يقها به ابن حبيب وهذا كان ألدونة قال مالك من المسجد في المناح الان المناحد والنال كان قدال المناحد والن تباعد وأطال القعود كله اذا أقيمت عليه وهو في المسجد في ذلك وأما ان خرج من المسجد في على صلاته وسجد السود و وان تباعد وأطال القعود والكلام ابتدأ الصلاة ولاحد في ذلك وأما ان خرج من المسجد فليعد الصلاة بها المال والاعام النائمة والمالان المناحد في المسجد فليعد الصلاة والموالات المناحد في المسجد في ما المناحد في المناك في المناحد في المناحد في المناحد في المناحد في المناحد في المنا

بجاوز الصفوف بقدر ما يمنع أن يصلى بصلاتهم (باحرام) من المدونة قال مالك من سجدة أو ركعة أوسجدتى السهو وان بعدابتدا الصلاة قال ما بق عليه فليرجع باحرام ما بق عليه فليرجع باحرام فلا يكبرا تفاقا بابن يونس فلا يكبرا تفاقا بابن يونس فلا يكبرا تفاقا بابن يونس غليه أن ليس عليه أن

الثانية فقال بعضهم برفع بنية الأولى و يصبح وأنكره غيره لان وضعه كان للثانية وقال بعضهم برفع لها و بركع للاولى و برفع قال ابن عرفة (قلت) يأتى لاشهب البناء على الثانية انتهى ص فرو بنى ان قرب ولم يعفر ج من المسجد باحرام ولم تبطل بتركه وجلس له على الأظهر في ش قال الهوارى فيما اذا سلم من اثنتين يكبر وهو جالس ثم يقوم في كبرة كبيرة أخرى للقيام بريد بعد أن يستوى قالما انتهى وقال وان سلم على ركعة أوثلاث ولم يعدث ولم يطل فهو عنزلة من سلم على ركعتين في كل ماقر رناه انتهى وقال ابن ناجى في شرح قول الرسالة ومن انصرف من الصلاة بعد أن ذكر ونظهر أنه برفع بديه على القول الأول وذلك محمل على القول الثانى انتهى بريد والله أعد المقول الأول وذلك محمل على القول الثانى انتهى بريد والله أعد المقول الأول القول البناء المول المنائد وأعاد تارك السلام التشهد في شريد اذا كان ذلك بعد طول لا يمنع البناء القول ابن غازى (قلت) أو بعد مفارقة موضعه وان لم يطل كاسياني في كلامه في التوضيح وهوأ حد القول اين وقيل بدياء التشهد كاسياني في كلامه في التوضيح وهوأ حد القول ابن وقيل بدياء التشهد كاسياني قال المولية ولمن التشهد كاسياني قال الشولين وقيل المنائد المن وقيل المعد التشهد كاسياني قال المولية ولمن المنائد ولين وقيل التشهد كاسياني قال المنائد والمنائد المنائد والمنائد والمنائد

يحرم اذار جع بالقرب لأنه في الصلاة بعد * ابن بونس والقياس أن ليس عليه احرام في الوجهين لأبه في الصلاة بعد * الباجي السلام من الصلاة على ضربين أن لا يقصد التعلل فهذا عزلة السكلام سهو الا يحتاج الى تجديد احرام الصلاة لم يتعلل منها الشائي الشائي المنافية على المن وقون المنافقة المنطل بقركه) ابن زرقون اداقلنا كبر فلم يفعل قال ابن الفع أفسد على نفسه ونقل ابن بونس نحوه عن ابن القاسم وروى ابن وهب عن مالك تجزئه (وجلس له على الاظهر) ابن رشد من رأى أن السلام على طريق السهو يخرج عن الصلاة وهو قول مالك وابن مالك تجزئه (وجلس له على الاباحرام ولابدله من الرجوع الى الموضع الذى فارق فيه الصلاة فان كان سلم من ركعت بن جلس ثم من ركعت بن القاسم في ابن رشد وذلك بخلاف مسئلة المدونة في من طن أن الطليط لى ابن ونس عن ابن القاسم مثل ما في مختصر الطليط لى * ابن رشد وذلك بخلاف مسئلة المدونة في من طن أن المام وهو قائم أنه يلني ماقر أو دست أنف قراء ته ولا يرج عالى الجاوس انظر المعدمات * ابن رشد و الى الجاوس وان كان المام وهو قائم أنه يلني ماقر أو دست أنف قراء ته ولا يرج عالى الجاوس انظر المعدمات * ابن رشد و المار فع رأسه من السجود ولم يجلس اذله يكن موضعا لجاوس وان كان الواج علي الن العجلس الملاح القشه المالوس وان كان الواج علي الن العجلة المنافقة و أو المنافقة و المنافقة و راسه من السجود والم يجلس الملاح القشه هو المنافقة و المناف

وسجدان انتحرف عن القبلة) اللخمي ناسي سلامه (٤٦) انذكر بمحله ولاطول استقبل القبلة وسلم دون تكبير وتشهدوسجد

الشيخ زروق في شرح قول الرسالة وكذلك من نسى السلام يعي فانه برجع ان كان بقرب ذلك فيكبر محرما شميسلم ويسجد بمدالسلامان كانقد انعرف عن القبلة والافلا احرام ولاسجود وان طال ابتدأ الصلاة ابن الحاجب وفي اعادة التشهد في الطول قولان انتهى وقال في قوله ومن لم يدرسلم أولم يهملم ولاسجو دعليه يعني بقرب التشهدولم يتعول عن القبلة ولا أتى بفعل ولاقول يخيل الاعراض عن الصلاة والارجع لصلابها واوفة شهدوسا انهى صر وسجدان انحرف عن القبلة ﴾ ش مفهومه انه ان لم يحرف عن القبلة لا سجو دعليه و بذلك صرح الشارح وهو ظاهر كالرمه في التوضيع فالهقال المسئلة على أربعة أقسام اما أن يتذكر بعد أن طال جدا أومع القرب جداأو بالقرب وقد فارق موضعه أوبعد طول بني معه فالقسم الأول تبطل الصلاة على وندهب المونة ولاتبطل على مافي المبسوط قاله اللخمي وأسالثاني فان لم ينحرف عن القبلة سلم ولا شئ عليه وان انحرف استقبل وسيجد لسبوه وأما الثالث فاختلف فيه في ثلاثة مواضع هل يكبر وهل يكون تسكيره وهوقائم أوبعدأن يجلس وهل بتشهد ثم ذكرأن المشهورانه يكبروان منعب إبن القاسم أنه يجلس نم يكبرنم يتشهدنم قال والقسم الرابع يحتلف فيه كالقسم الثالث تم قال وعلى هذافقول ابن الحاجب ان قرب جدا فلاتشهد ولاسجود اعاهوا ذالم ينعرف عن القبلة وهذا كله مالم يحدث فان أحدث بطلت بلااشكال انهى وعلى « ذا فتصير المسئلة على خسة أقسام ان قرب جداولم بفارق موضعه ولم ينعرف عن القبلة فلاسجو دولاتشهدوصرح بذلك الهوارى أى في عدم اعادة التشهدوان انعرف عن القبلة سجد السهو فقط ولاتشبهدوان فارق موضعه ولم يطل أو لميفارق الموضع وطال طولالا يمنع البناء فانه رجع فيعلس ثم يكبر و بعيد التشهدوان طال جدا بطلت الصلاة همذاملخص كلامه في التوضيح وبه يظهر التقسيد الذي ذكر ناه بعد كلام ابن غازي (تنبيه) ماذكره ابن الحاجب والمصنف من نفي السجو دمع القرب جدا أنكره ابن عرفة ونصهوناسي سلامه قال اللخمى انذكره بمحله ولاطول سلمدون تكبيروتشهدوسعدالسهوه ونقله الشيخ وظاهره عن ابن القاسم وقول ابن بشير وتابعيه لاسيجود عليه لاأعر فه نصاانهي ص ﴿ ورجع تارك الجياوس الأول ان لم يفسارق الارض بيديه وركبتيه ولاسجود ﴾ ش يعنى أن من سهاعن الجلوس الأول في الصلاة الثلاثية والرباعية فانه أن تذكره قبل أن يفارق الأرض بمديه وركبتيه فانه يرجع للجاوس قال في النوضيج والمشهور لاسجود عليه في تزحزحه لان التزحز علو تعمده لم تفسد صلاته ومالا يفسد عده لاسجود في سهوما نتهى وفسل يسجد نقله ابن بشير وفي كلام ألتوضيح هنافائد تان الاولى أن من تزحز حالقيام في محل الجاوس عامدا لم تبطل صلاته (الثانية)ان كل مالايف د عده لاسجد لسهوه (تنبيه) فان قام بعد أن تذكر ولم برجع قال في التوضيع فاماأن يكون ناسياأ وعامداأ وجاه الافالناسي يسجد قبل السلام والعامد يجرى على تأرك السان متعمدا وحكى ابن بطال أن من قام من اثنتين متعمد السطل صلاته اتفاقاوليس بظاهر والشهو والحاق الجاهل بالعامد انتهى ونصو برالنسيان هنابعيد وانظر لو رجع الى الجاوس بعد أن قام هل حكمه حكم المسئلة الآتية بعد هذه أم لاوالله أعلم ص ﴿ والافلا ﴾ ش يعنى وان فارق الأرض بيديه و ركبتيه جيعافلا برجع الى الجلوس على المشهور وقيل يرجع قال فى التوضيم ومنشأ الخلاف هل النهوض الى القيام في حكم القيام أولا يفارق حكم الجاوس الامع

لسهودوان ذكر بعدفراقه اياه دون طول فقال محد وابن القاسم ومالك كمر * المازرى وهو المشبور اللخمي قال مالك و تكبر قبل جـ الوسه وقال ابن القاسم لابل بعده المازري سب الخلاف هل رجم متكبير أن الناسي للسلا نوى بانصر افدا لخروج منهافلا بكون خارحاعندا لانهلم مخرج بسلام وأبو حنيفةرى الخروجمنها عادضادها فان راعسا خلافه افتقر في رجوعه الى تىكىلىر معوديه الى صلاة قدانصرف عنها واز لمنزاع خلافه لميفتقرالي تكبر لانهلم تحرجمن الملاة فنفتقر الى تكسر دعودالها وهلعلمأن يتشهدفيقع السلام عقب تشهدهار من فاصل بينه وبينالسلام أويكتني بتشهده الاول لكون هذا الفصل غيرمعتبرفي ابطال الملاة ولانتشردفي آخ الصلاة مرتبن في ذلك خلاف اللخمى لم يعمل عليه في كتاب محد أن يتشهد * ابن عرف قعن اللخمى في تشهده فولان لابن القاسم (ورجع تارك الجاوس الاول ان لم يفارق الارض سديهور كتتمولا

سجود) ابن حبيب ان تزحر عن القيام من ائتتان عمد كرفلاسجود عليه وان ارتفع عن الارض فليرجع والافلا

فأعاعادى ولارجع وسجد قبل السلام ابن عرفة صوب عياض تفسير الشيخ مفارقتها وكبتيه بديه في الجموعة روى ابن القاسم عن مالك ادافارق لارض ولم يمتدل قاعًا فلا يرجع وسجد قبل السلام عان رجع مجد بعد السلام ابن حيب ويستعب للأمومين أن يسمعوا مالم دستوقامًافاذا استوى فاعافال يفعاواأشهبوان اعتدل قاعا نهرجع سجد قبل السلام * ابن تونس لاتعلااعتدل وجبعلية التمادي وتعلدالنقمان ف دمته فامارجع کان ذلك منهز يادة فهوكن نقص وزادفيسجدقبل هوقال معنون تفسد صلاته الا أنيرجعهوا المازري اعالم تبطل صالاته على المشهور وانكان قدرجع جالسا لان الني عن الرجوع بعدالاعتدال انام تقم دلالة فاطعة لا يكن دخول التأويل فها فاذا رجع بعداء تداله فقد أصابوجهالهوابعند بن حنبل وغيره فلم تبطل صلاته لذلك ابن رشد قال ابن عبدالحكم وعيسى تبطل صلاته وهو قول سعنون وقال مالك يسجد بعد السلام قال أشهب وعلى يسجد قبل السلام للزيادة والنقص (وسجد بعده) تقدم رواية ابن القاسم في

الانتصاب التمي (تنبيهات عالاول) إذا قار ق الار صن بيديه فقط ولم يفارقها بركبتيه أوعار قهابركبتيه ولم يفار قباسديه فانه برجع كالفهام ذلك من كلامهم (الثاني) فيرمن كلام المصنف أنهلا برجع اذا استقل قاتمًا من باب أحرى ولاخلاف فيه (الثالث) قال ابن ناجي في شرح المدونة الرهدند مالمسئلة بقوم منهاان من ذكر المصممة والاستنشاق بعدأن شرع في الوجه انه تهادي على وصورته و يفعلهما بعدفر اغهو بهكان شيمناأ بوهجد النسبي بفتي بتجامع القير وان وكذلك أفتي به شيضنا حفظه الله وحل قول مالك في الموطأ برجوعه على غير السهولان أصول مدهبه تدل على خلافه منهاهـنه ومنهامن لسى السورة أوالجهر أوالاسرار أوتكبير العيدين حتى ركع وأفتى فهاشيضنا أبو يوسف الزغي برجوعه فأنكر عليه فتواه الفتوي من ذكر بخلافه فوقف بعض طابته على قول الموطأ فعرفه فتمادى على فتواه ويقوم منهااذا فرغ المؤذن الثاني بوم الجعة فاهتقد الامام اله الثالث فغام وشرع في الخطبة ثم سمع المؤذن يؤذن فانه يتمادي الكونه تلبس بفرض و وقعت بتونس مجامع القصبة لشغناأ بيمهدي فناذى وبعض شيوخنا مجامع الزينونة فرجع والصواب الاول انتهي ورأيت مخط بعض من نقل هـ نـ مالمسئلة عن ابن باجي موضع قوله بعض شـ موخنا بجامع الزينونة بابن عرفةالى آخره والله تعالى أعلم والظرهلي هذامن نذرأن يصلي ركعتين وأن يقرأفي كل ركعة حزبا شلافقر أنصف حزب مثلاونسي وركع تمند كروهو راكع فهل يرجع ويكمل أملاوالظاهرانه رجعلان هذه القراءة واجبة ولم برجع من فرض لسنة خصوصا اذاعين الركعتين فتأمله والله عُمْ ص ﴿ وَلا تَبْطَلُ انْ رَجِعُ وَلُو اسْتَقَلَ ﴾ ش يعنى ان من فارق الارض بيدية وركبتيه ذاقلنانهلا برجع فرجع فلاتبطل صلاته وسواء رجع عدا أوسهواأوجهلاقال في التوضيح مراعاة ان قال انه مأمور بالرجوع انتهى وأما السهو فصرح بنفي الخلاف في أن صلاته تامة قال في التوضيح فهااذاتذ كربعداستقلاله فأغاوأماان تذكرفبل استقلاله فادكرعدم البطلان عليهاولم يذكر خلافاوالظاهران نفي الخللاف فهاأحرى وكدلك ذكرعدم البطلان في هذه الصورة في العمد والجهل ولم يذكر فيه خلافا وأما العمد فميا ادااستقل قائما وتذكر الجلوس ورجع فقال في التوضيح من المازري ان المشهور الصعة واقتصر الفاكهاني في شرح الرسالة على القول بالبطلان والجاهل مساوللمامد كذا جعله ابن عرفة والله أعلم (تنبيهات ؛ الأول) قال المشذ الى وفع المعت بيني ويان بعض الفضلاء بالاسكندرية فمن صلاته جاوس فكبرالثالثة ونسى الجاوس ورجع بالنية عداهلهي كمسئلةمن رجع للجاوس بعدالقيام أم لافقلت نعموصو بهجاعةمن المذاكرين أن العلة في الاصل التلبس مركن وموجب السجودهوزيادة اللبث اذا فلنا بالصحة هذا كله وجود في الفرع انتهى (الثاني) اذارجع للتشهد بعدمانهض وقد كان جلس لم تبطل صلاته كا لاتبطل ادارجع الى الجاوس انتهى من شرح الرسالة الفاكهاني ونفله في التوضيع عن ابن رشد الثالث) إذا استقل للجاوس الاول قائما ثم رجع إلى الجاوس فتدكر فبج مافعله فالمطاوب منه إتمام لجلوس قال في المجموعة قال ابن القاسم فان رجع فليتم جلوسه ولا يقوم مكانه و يسجد بعد السلام نهى من الفاكها في وانظر لولميتم الجلوس وعادالي القيام ماالحكم فيه ثم الى رأيت في نوازل ابن لحاجمانصه اذاقام من اثنتين ولم يجلس فسبح به فجلس تمسيح به فقام فانه يعيد الصلاة لانه زادفها عملاوهو كالعامدوقد جرت لا ين كرم في مسجد السدة فأفتيته بذلك انتهى ص ﴿ وتبعه مامومه ﴾

ش يمنى اذاسهاالامام وقام ولم يعبلس الجلوس الاول حتى اعتدل قائما فليتبعه المأموم فان رجم الامامين قيامه الى الجلوس قبل أن يقوم المأموم فعلى المشهور وهوقول ابن القاسم يبقى المأموم جالسامعه ولايقوم حتى يقوم الامام لان هذا الجلوس معتبر (فرع) فلوقام الامام والمأموم نم رجم الامام بعداستوا ثه تبعه المأموم ايضا (فرع) فلوانتصب المأموم قب ل الامام وذكر الامام قبل أن ينتصب فرجع فهاهنا يرجع المأموم وهو المعروف انتهى من شرح الرسالة للفا كهاني من ووسجد بعده كوش سواءرجم بعداستقلاله أو بعدمفارقة الارض وقبل استقلاله أمااذارجع بعداستقلاله وقلنا بمحة الصلاة فلامدمن السجو دواختلف فيدهل هوقبل السلامأو بمدمومذهب بن القاسم وروايته أنه بعدالسلام كإقال المسنف وأمااذارجع قبل استقلاله فلاتبطل صلاته واختلف هل يسجد بعد السلام لتحقق الزيادة أولاي مجد لخفتها وقاتها قولان قال في التوضيح والاول اظهر ور واه ابن القاسم عن مالك في المجموعة انهى ص ﴿ كَنَفُلُ لَمُ يَعَدُنُ النَّهُ ﴾ ش يعني ان من صلى ركعتين عن نافلة ثم قام الى ثالثة ساهيافانه برجع الى الجملوس مالم يمقد الركعة الثالثة وعقدها برفع الرأس من ركوعها فاذارجع فانه يسجد بعد السلامة اله ونة وهذا في غبر ركعتي الفجر وأماركعناالفجرفانه برجع فيهامطلقا (تنبيهان ، الاول)هذااذاتذكر بعد قيامه الى الثالثة فان تذكر بعدأن تزحزح أوبعدان فارق الارض بيديه وركبتيه فهل عليه معبودام لاأمااذا لم يغارق الارض بيديه وركبتيه فانه لاسجو دعليه وأمااذارجع بعدان فارق الأرض بيديه وركبتيه ولم يستقلقا أعافا نظرهل يسجدام لاولم أرفيه نصا والذي يظهر ان ذلك يحرى على الخلاف فيااذا فارق فى الفريضة الارض بيديه و ركبتيه ثم رجع فانه اختلف فيه هل يسجد بعد السلام أم لا ذكره في التوضيح (الثاني) قال في الذخرة عن صاحب الطراز في الفصل الثاني من باب السهو لوصلي الفجر ثلاثا اختلف في بطلانه والفرق ان الفجر محدود باتفاق فزيادة نصفه تبطله واذا قلنا لاتبطله فصلى أربعا استعب مالك الاعادة خلافالمطرف انتهى والظاهرأنها لاتبطل لقول مالك من سهافشفع وتروسجد بعد السلام وأجزاه قال في المدونة ونقله في فصل النفل والله تمالي أعلم ص ﴿ وَتَارَكُ رُكُوع بِرج عِ قَائَمُا وَنَدْبِ أَنْ يَعْنَ أَنْ مِنْ مِنْ الْمُورِ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلْمُ الْمُعِلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمِعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمِعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمِعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمِعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمِعْلِمِ الْمُعِلِمُ الْمِعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمِ الْم فنذكرقبل أن يسجدأو وهوساجدفانه يرجع فاتمائم ينحطالم كوعمن القيام على المشهور وقيل برجع محدود باالى الركوع وعلى المشهور فانه اذارجع فاعما يستعبله أن يقر أشيئامن القرآن ليكون ركوعه عقب قراءة هكذاقال في التوضيح وأصل المسئلة في سماع أشهب قال ولوانه قرأفبل أن بركع كان أحب الى انتهى وعلم منه ان المطلوب قراءة شئ من القر آن ولايند بله اعادة الفاتعة وهوظاهروالله أعلم ص بووسجدة يجلس لاسجدتين له ش يعني أن من نسى سجدة واحدة فانه يجلس ليأتي بهامن جلوس وأمامن نسى السجدتين معافاته ينعطلهامن قيام أما المسئلة الاولى فذكرابن ناجى فى شرح المدونة فيها ثلاثة أقوال أحدها أنه يرجع للجلوس ثم يسجد مطلقاً وبدقال مالك في سباع أشهب والثاني أنه يخرسا جداولا يجلس مطلقار واماشهب عن مالك وقيل ان كانت السجدةمن الركعة الثانية فانه يخر السجود لحصول الغصل بين السجدتين بالجلوس للتشهدوان كانت من الاولى أوالثانية فانه يرجع الى الجلوس ذكر معبد الحق في النكت قال وكل هذا اذا تذكر قائماوأماان تذكر جالسافان الخلاف مرتفع انهى وهذا الخلاف مبنى على أن الحركة للركن هل هي

قاله أشهب وظاهر كلام ان بونس أن هـ نداوهاق فانظره مع كلام ابن رشد المتقدم (كنفل لم يعقد ثالثة والاكملأر بعافي الخامسة مطلقا وسجدقبله فيهما)، ن المدونة قال مالك من قام في النافلة من اثنتين ساهيا فليرجع فبجلس ويسلم ويسجد بعد السلام فان لم يذكر حتى ركع فقال ابن القاسم أحب الى أن برجعمالم برفع رأسهمن الركوع فان رفع رأسه اتى برابعة كان فىليلأو نهار وسجد قبل السلام لنقصه السلام فانسهى عن السلام من الرابعة حتى صلى خامسة فلابأتى بسادسة وليرجع متى ماذكر فجلس و دسلمان يونس و سجدعلى قول مالك قبل السلام (وتارك ركوع رجعقائما وندب أن يقرأ انظر قبلهذا عندقوله الالترك ركوع (وسجدة علس لاسجدتين) تقدم هذاعند قوله ولم يعقد ركوعا (ولايعبركوع أولادسمودثانيته الوقال ولا يجبرسجو دركوع أولاد لكان أمان ولما كانت الركعة لاتنم الاسجدتها من المدونة ابن القاسم ان نسى سجدة من الاولى والركو عمن الثانية وسعد لهافليأت بسجدة بجير بهاالاولى ويبنى عليها ولايضيف اليهامن سجو دالثانية شيأ

مقصودة أملا وهندااذالم بكن جلس فانكان جلس أولاخر ساجدامن جاوس اتفاقاله في التوضيح (قلت) ماذ كره ابن ناجى عن عبد الحق في النكت قال بعده في اعرضته على بعض شيوخنامن القرويين فاعترضه وقال انهوان أنى بالجلوس في ذشهده فقد بقي عليه أن ينعط السجدة من جلوس فان أخر ولم عباس فقد أسقط الجاوس الذي عجب أن يفعل السجدة منه وهندا الذى فالكذاعندى لهوجهانتهي وهو برجع الى القول الاول والله أعلم واماالمئلة الثانية فصرح ابن يونس وغيره بأنه يتعط فيهامن قيام وقال ابن ناجى انه لاخلاف في ذلك انتهى (فرع) فان ذكر السجدتين وهو جالس أوكان ترال الركوعمن الثانية وانعطالسجو دهافذ كرسجدني الاولى وهوساجد فذكر عبدالحق في نكته وتهدنيه وفي التعقيب على التهذيب انه يرجع للقيام ليأتى بالسجدتين وهو منعطهامن قيام قال فان لم يفعل وسجد السجدتين على حاله بعني من جلوس أوسجو دفقد نقص الانحطاط فيسجد قبل السلام اذاترك دلك مهواونقله في التهذيب عن الشيخ أى بكرين عبد الرحن ونقله في النكت والتعقيب عن بعض شيوخه القرويين (فرع) قال في التوضيح قال المازرى واختلف لولم يذكر ذلك الاوهوراكع في الثانية هل يرفع رأسه ليخر للسجودمن قيامأولاعلى الخلاف في الحركاب هلهي مقصودة أم لاانتهى وقال ابن عرفة ولوذكر فى خفض ركوعه سجودا ففي انحطاطه لهمنه أو بعد قيامه نقلا الليخمي ورجم الثاني والاول سماع القرينين انتهى وقال في التعقيب وفي كتاب التهذيب ايضا انه ادايسي السجدتين من الاولى ثم نذكروهورا كعفى الثانية أمه ينبغي أن يرفع رأسه بنية اصلاح الاولى فينعط للسجد تين من فيام ولا يضره رفع رأسهمن الثانية ولا يكون عقدالهالانه اعار فعه بنية اصلاح الاولى فان لم يفعل وسهاعن ذلك وانحط للسجدتين من ركوعه فليسجد قبل السلام لانه نقص دلك القيام اننهي (تنبيه) علم من هذا أن الانعطاطالسجدتين من القيام ليس بواجب والهلوانعطأ ولاللسجودثم سجد السجدتين ن جلوس انه لا تبطل صلاته وقد ذكر الجزولي والشيخ يوسف بن عمر والاففهسي وغيرهم في شرح قول الشمخ في الرسالة عم تهوى ساجد الا تعلس انه اذا جلس عم سجد فان كان عامد افلاشئ علىهلانه يسمير وان كانسهو افقيل يسجد السهو وقيل لايسجد وقال الشمخ زو رق هذا الجلوس ان وقع سهوا ولم يطل لم يضر وان طال سجدله وان كان عامدا اختلف فيه والمشهور ان لم يطل لم يضر والمتأول على تأويله انتهى وقوله ان كان سهو اولم يطل لم يضرغ يرظاهر لان السجود لـ تركه الانحطاطالس جودمن قيام كاتقدم في كلام عبدالحق لاللجلوس فتأمله وصرح كرامو في شرحه بأن جملوسه قبل السجو دمكر وه والذي في كلام القاضي عبد الوهاب والغاكها ني انه لايجوزوالله أعلم (تنبيه) اذاعلم هذافهنافروع تقع عندقيام الامام القنوت بعدالرفع من الركوع لاسهااذاقنت الشافعية في جيع الصلوات لنازلة وتحوها فيقع للأمومين السهوفي دلك فيسجدون قبل الامام تحتلف أحوالهم فنهمن يتنبه لذلك فيرجع فيقف مع الامام حتى يسجد معه وهذاهو المطلوبوان كان قديتبادرمن قول المصنف في فصل الجاعة لاان خفض ان المطلوب استمرار المأموم على السجودحتي يلحقه الامام فقدبيناهناك انه اذاعلم انه يدرك الامام الامام فانه يلزمه الرجوع اليه وأشار الى ذلك ابن غازى ومنهم من يستمر ساجدا حتى بلحقه الامام ويسجد معه عمر رفع برفعهمن السجودوه فاصلاته صحيحة ايضاوان كأن قدأ خطأفي استمراره على السجو دومنهم من برفع رأسه قبل سجو دالامام ويستمر جالساحتي يسجد الامام فيعيد السجو دمعهمن جلوس وهذا أيضاصلاته صحيحة والله أعلم لانه انمانقص الانعطاط السجدتين ممن جاوس فالامام يحمل ذلك ومنهم

لان نيته في هذا السجود انها كان لركعة ثانية فلا يجزئه لركعته الاولى و يسجد بعد السلام

(وبطل بأربع سجدات من أربع ركمات الأول) المازرى اذانسى أربع سجدات من أربع ركعات فعند ثا انه يصلح الرابعة بالسجدة التي أخل بها منها و ببطل ما قبلها وأماان نسى الثماني سجدات فانه لم يحصل له سوى ركوع الرابعة فليبن علم اعلى أصلنا حسماذكر ناه (ورجعت الثانية أولى لفذوا مام) ابن المازرى المأموم في ايفوته أو يسهو عنه قاض والفذوا لامام انيان * ابن عرفة هذا العزو يوهم ان قول ابن الفاسم خلافه وليس كذلك بل (٥٠) المنصوص لابن القاسم ان الفذوا لامام انيان * المنحمى ادانسي سجدة

من يكتني بسجوده الدى يسمجده قبل الامام فهذا لا يجزئه دلك السجودلان المأموم اداسبق الامام بركن وعقده قبل أن يلحقه الامام فالهلا يعتلد به فان نبهه أحد في آخر صلاته قبل أن يسلم فسجد سجدتين تمسلم محت صلاته وان لم يتنبه لذلك حتى سلم بطلت صلاته والله أعلم ص وبطل بأربع سجدان من أربع ركعات الاول، ش وكذالو ترك المكان سجدات فانه يصلح الرابعة وتبطل الشلاث ركعات الاول كاصرج بهفي الجواهر والتوضيح وغيرها وهل تبطل الصلاة بكثرة السهوأم لايجرى على الخلاف فى ذلك والمشهور عدم البطلان ان لم يزدمثلها وهذا اذا تذكر قبل السلام فانسلم من الرابعة فات التدارك على أحد القولين و يصير بمنزلة من زاد أربعا سهوا والله أعلم ص ﴿ ورجعت الثانية أولى ببطلانها لفدوا مام ﴾ ش لما يان رجد الله تعالى انترك الركن ببطل الصلاة اذاطال وانه يتداركه ان لم يسلم ولم يعقد ركعة غفهوم الشرط أنه اذاسلم أوعقد الركوع عات المدارك فاذا فات فالمفايفعل المصلى فقال ان فات بالسلام بني أن قرب ولم يخرج من المسجد إحرام وجلس له على الاظهر فبين كيفية ما يفعل اذا قات السدار كبعقد الركحة التي تلي تلا الركعة فقال ورجعت الثانية أولى يعنى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة ببطلام الفذوامام يعنى ان القلاب الركعات انماه وللامام والفذ وأساللأموم فلاتمقلب الركعات النسبة اليه بل اذاعاتت الاولى رصير كالمسبوق كإسيقوله المصنف عندقوله وان زوحم مؤتم عن ركوع وقضى ركعة والله أعلمص ﴿ وَانْ شَانَ ﴾ شَالْصَلَى صِ فِي سَجِدة لم يدر محلها ﴾ شُ وتحقق انه تركها فلا صلوا ماأن بذكر وهو فى التشهد الاول أوفى قيام الثالثة أوفى قيام الرابعة أوفى التشهد الاخبروالحكم فيه أن يسجدها في جميع الصور على مذهب ابن القاسم كإغال المصنف ﴿ سجدها ﴾ ش أى في أى صورة كان ثم لايخلوفان كان في التشهد الأول قام فأتى بركعة بالفائحة وسورة وتكون ثانية لاحتمال أن تكون السجدةمن الاولى فتبطل وتصيرالثانية أولى وهذه التي أتي هاثانية فيتشهدهم يصلى ركعتين مم دسجد بعدالسلام وهذه الصورة لم يذكرها المؤلف ودكر بقية الصور فقال صيروفي الأخيرة بأتى بركمة ش يعنى فان ذكر السجدة في الجلسة الاخيرة فانه يسجدها لاحتمال أن تكون من الرابعة شم مأتي بركعةبالفانحةفقط لرجو عالثانيةأولي والثالثةثانية والرابعةثالثةو يسجدقبلالسلامهذاقول بن القاسم وقيل بأني بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام م قال صير وقيام ثالثته بثلاث ش أي وانذكرها في قيام ثالثه فانه يسجد السجدة من قيام ان تذكر انه كان جلس والاجلس ثم سجدها قياساعلي ماتقدم في قو له وسجدة يجلس ثم يقوم ولا يجلس ولايتشهد فيأتي بثلاث الاولى منهن بالفاتحة وسورة ويجلس ويتشهدتم اثنتين بالفائحة فقطود سجد بعد السلام وهذا هو المشهور وقيل يسجد السجدة ثم يتشهدنم يأتي بثلاث وقيل لايسجد بل يبني على ركعة فقط ويأتي بثلاث ثم فالص فورابعته بركعتين وتشهد وشيعنى وانذكر السجدة في قيام الرابعة عانه دسجدها

من الرابعة سيجدها وأعاد التشهد وسعجد بعد السلام وانسى سجدة من الثالثة بعللت لان الرابعة قدحالت مين اصلاحها وأني بركعة وسيعو دبعد السلام وان نسم امن الأولى أومن الثانية فقال بن القاسم كون بانياف قرأفي الركعة التي بأتيبها بأم القرآن وحدها وسجودة قبل السلام لانهزادالركعة الملغاة وعادت الثالثة ثانية فنقص منها السورة معأم القرآن خلافالابن وهب وأشهب انهيكون قاضيا (وانشك في سجدة لم يدر محلهاسجدها وفي الأخبرة بأنى بركعة الله المازري حكم الشاكفي ترك السجدة كح كالموقن بـ تركها في وجوب اتيانه بهالكن لوتيقن بـ تركها وهوفي الرابعة وشك في محلهاهل هيمن الرابعة أومماقبلها فقم ابن القاسمانه يصلح الرابعة بسجدة ويأتي بركعة لجواز أن تكون

ماقبلهاقال عياص كان يزيد بن بشير ، قة من الثقاب قال ابن سالم كنف عنده قسأله رجل تذكر في الرابعة سجدة لا يدرى من أبن هي فقال أبي بركعة قال ابن سالم فقلت أصلحك الله مُح جواب آخر فقال لعلان يدجواب ابن القاسم قلت نعم قال رأيت السائل لا يفطن له فأفتيته بقول أشهب (وقيام ثالثة بثلاث و رابعة بركعتين و تشهد) من المجموعة لوشك و هوقام في الرابعة في سجدة لا يدرى من أي ركعة فليسجد وليتشهد و يسجد قبل السلام وانما جلس لان الثالثة صارت انية له وقدت كون السجدة من الأولى أومن الثانية له

أمرناه بسجدة يصلحها الثانية ويتشهد لجوازأن كون السجدة من الثانية وقدأصلحها فصعتاله الركعتان وترك الجلوس بعدال كعتين غلط فان لم بفعل توقعنا عليه الوقوع في الغلط أو يؤم اذا أصلح الثانية بالسجودأن لايجلس ولابتشهدلئلا تكون الثانية أولى والجاوس في الأولى غلطفان جلس توقعناعلىه الوقوع فى الغلطواحة إبن المواز لنفى الجلوس بأنه اذا أصلح بالسجدة صاركن شكلا سجدالسعدتين هلهو فى الاولى أو الثانية ولوكان ذكره هذاوهو واقففي الرابعة وشك في محل السيجدة فانه اذا أتى بالسيجدة جلس لانهلم محصل لهمن الصلاة سوى ركعتين وجاوسه في لر كعتين مشروع فسكان هذا بخيلافي ما قدمناه لااختلاف فيهأنظر المازري في الجواب عن السؤال الرابع اوانسيجدامام سجدة وقاملم يتبع وسبح بهفان خيف عقده قاموا فاذاجلس قاموا كقعوده بثالثة فاذاسلم أنوابركعة وأمهم أحدهم وسجدوا قبله) سعنون لوقام امام

ويتشهد ثميأتي بركعتين بالفاتحة فقطو يسجد قبل السلام لنبص السورة من الثالثة التي صارت ثانية قال في النوادر وعن الجموعة قال سحنون صيروان سجدامام سجدة كاش أي من الركعة الاولى وسماعن السجدة الثانية صروقام لم يتبع ش أى لا يتبعه من علم ذلك من المأمومين ص ﴿ وسي به ﴾ شايرجع ص ﴿ فاذاخيف عقده ﴾ شالركعة الثانية ص ﴿ قاموا ﴾ شأى المامومون واتبعوه ص ﴿فاذاجلس ﴾ ش في الثانية على زعمه وهي الاولى في نفس الامر له وللمومين ص ﴿قاموا﴾ ش وكان كامام جلس في الأولى فلا يتبع و ينتظر ونه فياماحتي يقوم الى الثالثة في زعم فيصلونها معه فاذا قام الى الرابعة في زعمه وهي الثالثة في نفس الام قاموا معه واتبعوه ولم بجلسواوان كان هذا محل الجلوس الاول كااذاقام الامام من اثنت بن ولم يجلس فان المامومين يتبعونه وأشار بقوله ص ﴿ كَقعود مالنالتُنه ﴾ ش وفي بعض النسخ بثالثة بغيرضمير وهيأحسن الىأنه اداقعدفي الثالثة في نفس الامر التي هي الرابعة في اعتقاده فانهم يقومون كا يفعلونه معه في جاوسه الاول وفي نسخة الشارح كقعوده بثانيته وقال بعضهم انه كذلك في النسخة التي بخط المصنف ولامعني له والموجود في أكثر النسخ ماتقدم فان تذكر الامام قبل جاوسه قام فصلى بهم ركعة بام القرآن وسجد بهم قبل السلام ص ﴿ فَاذَا ﴾ شلم يتذكر و ص ﴿ سلم ﴾ فم يتبعوه فى السلام و ص ﴿ أَنُوا بِرَكُعَةُ وأَمْهُم ﴾ شفيها ص ﴿ أَحَدُهُم ﴾ شوان صاوها أفذا دا أجزأتهم صر وسجدواقبله إشأى قبل الملام وسلام الامام هناعلى السهو بمنزلة الحدث انتهى كلامسحنون أوله بالمعنى وآخر دباللفظ ويعني بقوله عنزلة الحدث انه تبطل صلاته طال أولم يطل وانه بمزلة طروالحدث على الامام فيستخلف المامومون من يتم مهم الصلاة أو يقون أفدادا وقال ابن الحاجب فأنسلم أتم بهمأ حدهم على الأصح وسجد قبل السلام ابن عبد السلام يعنى هل يتم مم أحدهم قولان أحدهماوهوالاصح الجارى على المشهورانه يتم مهميناء على أن الأولى اذابطلت رجعت الثانية عوضامها فيكونون مؤديين والقول الثاني انهلا يؤمهم أحدهم ويتمونها أفذاذا بناءعلى أن الأولى اذا بطلت لم ترجع الثانية عوضا عنها بل تبقى ثانية في كمو نون قاضين لكر المسئلة من أولها انماهي مبنية على القول الاول المشهور وأماعلى الثاني فيتبعونه لان جاوس الامام يكون في محله وكذالك فياء مولا مجود على هذا القول قبل السلام واعما يسجد بعده لتعقق الزيادة في الركعة التي وقع فيها الخلل وأماعلي المشهور فالسجود قبل السلام لتعقق النقصان في السورة من ركعة والجلوس الوسط ولاجل ذلك ان ترك هذا السجود بطلت الصلاة انتهى وذكر فى التوضيح كلام سحنون في التغيير بين الاتيان بالركعة بامام أوافدا ذئم ذكر كلام ابن عبد السلام ثم قال واعترضه ابن هار ون بانه لاخلاف أنهم ياتون بالافعال بناء وانما الخلاف في الاقوال والمشهور انهمياتون بها أيضابناء بخلاف المسبوق فيها وعلى هذا يكون سجودهم قبل السلام لاسقاط الجاوس الوسط على القولين كإقال المصنف انتهى وقال ابن عرفة بعدذكره كلام سحنون بالتحيير واقتضاء قول ابن الحاجب أتم بهمأ حدهم على الاصح وجوب ذلك ومنعه لاأعر فه وتوجيه ابن عبد السلام بكون الفائثة أداءأو قضاء بردبان القضاء المانع من الجاعة مافات المامومين دون امامهم لامافات جمعهم وتخر يحه جلوسهم مجلوسه وسجو دهم بعدد سلامه على ان الاول قضاء لانه في محله يرديمام وبانهاان كانتقضاء فلاسجو دعلهم للزومية القضاء حل الامام زيادتهم قبل سلامه ولا عليه سجدة سبعوا مالم يحافوا عقد الثانية فليصاوها معهوهي أولى لهمو يقومون كلاقام أوجلس على ثانية زعمة أور ابعته فاذا سلم صلوا

زيادة لهم بعد هاانتهى (تنبيه) قال في التوضيح قبل كلامه المتقدم أصل هذه المسئلة لسعنون وفيها نظرلانهم متعمدون لابطال الاولى بتركهم السجود ومن تعمدا بطال ركعة من صلاته بطل جمعها ولوقيل انهم يسجدون سجدة و يدركون الثانية معه فتصح لهم الركعتان لما بعد (فان قلت) ذلك مخالفة على الامام وقضاء في حكمه وفالجواب أما المخالفة فلازمة لم لان الامام قائم وهم جلوس وأما القضاء فيحكم الامام فقدأجيز مشله في الناعس والمزحوم خوفامن ابطال الركعة فكذلك هنا انهى وقال ابن غازى قد مفرق بان الناعس ومن معه فعل السجدة امامهم وهذا لح يفعلها ثم ذكر كلام ابن رشدالاً ني وقال ابن عبد السلام في أو اخركلامه هذامذهب معنون والمحكى عن ابن القاسم انهم يسجدون اذاخافواعق دالامام الركعة التي تليها انتهى قال ابن عرفة مانق لمعن ابن القاسم لاأعرفه دون استعباب الاعادة انتهى وماذكره عن ابن القاسم هوفى رسم باعشاة من سماع عسى من كتاب الصلاة وقال ابن رشد السئلة على قسمين أحدهما أن يسهو الامام عن السجدة وحده فلا يخلومن خلفه اماأت يسجدوالانفسهم أويتبعو نه عالمين بسهوه فان سجدوالانفسهم ولم يرجع الامام الى السجدة حتى فاته الرجوع اليهابعقد الركعة التي بعدها فركعة القوم صيعة باتفاق ويقضى الامام تلك الركعة التي أسقطمنها السجدة في آخر صلاته وهم جلوس ثم يسلم بهم و يسجد بعد السلام واختلف اذانذ كرقبل أنيركع فرجع الى السمجو دهل يسجدون معه ثانية على قولين وأما اناتبعوه على ترك السجود عالمين بسهوه فصلاتهم فاسدة باتفاق والوجه الثاني أن يسهو الامام هو و بعض من خلفه وهي مسئلة السماع فلا بخيل ومن لم يسه اماأن يستجدوالانفسهم أو يتبعوه على ترك السجودعالمين بسهوه فانسجدوالأنفسهم ولم يرجع الامام الى السجودحتى فاته الرجوع المهبعقدالر كعةالتي بعدهافني ذلك ثلائة أقوال أحدها فول ابن القاسم في هذه الرواية ان السجدة تجزئهم وتصح لهم الركعة ويلغيها الامام ومن سهامعه فانأكل الامام ثلاث ركعات قام ومن سهامعه الى الرابعة وقعدوا حتى دسلم و دسامو ابسلامه و دسجد بهم جمعاسجد تى السهو بعد السلام وهو أصعف الاقو اللاعتدادهم بالسجدة وهما عافعاوهافي حكم الامام ومخالفتهم اياه في أعيان الركعات لان صلاتهم تبقى على نيتها وتصير للامام ومن سهامعه الثانية أولى وهكذا ولهذا قال بن القاسم في الرواية وأحب الى ان لوأعادوا الصلاة وانمايسة عدالامام بهم بعد السلام ان تذكر بعد ان ركع فى الثانية لانه بعملها أولى و يأتى بالثانية بالحد وسورة و يجلس فيهافيكون سهوه كلهز يادة وأما ان لم يتند كر حتى صلى الثالثة أو رفع من ركوعها فانه يسجد قبل السلام على ما اختاره من قول مالك في اجتماع الزيادة والنقصان لانه جعلها ثانية لانه قرأ فيها بأم القرآن فقط وقام ولم يجلس واختلف في هذا الوجهان ذكر الامام قبل أن يركع فرجع الى السجدة هل يسجدون معه ثانية أم لاعلى القولين والقول الثاني ان صلاتهم فاسدة للعني الذي ذكر ناهمن مخالفة نيتهم نية امامهم في أعيان الركعات وهوقول أصبغ والثالث أن السجود لا يجزئهم وتبطل عليهم الركعة كإبطلت على الامام ومن معه و تتبعونه في صلاته كلها وتحزيهم حكى هذا القول محمد بن المواز في كتابه وأماان اتبعوه على ترك السجدة عالمين بسهوه فقال في الرواية ان صلاتهم منتقضة و يخرج على ما في كتاب محدان تبطل عليهم الركعة ولاتنتقض عليهم الصلاة لان السجدة اذا كانت على مذهب لايجزئهم فعلها فلا يضرهم تركهاانتهى وظاهر اطلاقماحكاه المصنف وابن الخاجب وابن شاس وصاحب الشامل عن معنون واقتصر واعليه مخالف لماحكاه ابن رشدمن الاتفاق على انهان

ركعــة بامامة أحــدهم و بجزئهمافداذاوسجدوا قبلسلامه

سهاالامام وحده عن السجدة ولم يذكرها حتى عقد الركعة التي بعدركعتها ان القوم يسجدونها وتعيزتهم وانهم ان اتبعوه على ترك السجدة عالمين بطلت صلاتهم ومخالف له أيضافها اذاسهامع الامام بعض من خلف فانه ذكر انه ان اتبعه من لم يسه في ترك السجدة فالرواية ببطلان صلاتهم وجعل القول بصحتهاا عماهو تغر بج فتأمل ذلك نعم كلام اللخمي يساعد ماحكاه الجاعة ونصه واختلف ان ذكر الامام في تشهد الرابعة انه لم يسجد في الأولى وكان سجدهامن خلفه قال محمد تمت صلاة القوم ويقضى الامام تلك الركعة كإفاتته بعمنها ولايتبعه فيهاأ حدد خل معه تلك الساعة وصار الامام بمنزلة المستخلف بعدركعة وقول سحنون لاتجزئهم تلك الركعة التي سجدوا فيهادونه ولا يحتسب جيعهم الابثلاث ركعات ويأتى الامام بركعة ويتبعونه فيها واختلف اذاذكر الامام وهوقائم فى الثانية سجدة من الأولى وقد سجدها من خلفه فقيل يستعبلن خلفه أن يعيد واسجو دهامعه وهم بمنزلة من رفع من الركعة أوالسجدة قبسل امامه فان لم يرجع مع الامام أجز أته ركعت وقال سحنون بجب علهم أن يسجدوها معه وقال بن القاسم في العتبية لا يسجدونها معه وسجدتهم الأولى تجزئهم فاذا أتمو اقام الامام ومن سهابسهوه فصلواركعة بسجدتها يؤمهم فيهاالامام قال وأحبالي أن يعيد الذين سجدوادون الامام وهو أحب الى من أن آمرهم أن يسجدوا ثانية فيزيدوا في صلاتهم متعمدين أويقومو امعه ولايسجدوا فيكونوا قدصاوا خساانتهى وماحكاه اللخمي عن ابن المواز ذكرابن عرفة ان الشيخ أبامحمدذكره عنه وهو خلاف ماحكاه ابن رشدعنه فلعل لهقولين ونقل الهوارى كلام اللخمي وقبله وقال الحاصل ان الامام اذاسهاعن فرضمن فرادض الصلاة لم يلزم المأموم سهوه اذافع لذلك دون الامام في قول ابن المواز وابن القاسم في العتبية ويلزمه في قول سعنون وهذا كله فماعدا النية وتكبيرة الاحرام انهي وذكره ابن ناجي في شرحه الكبير على المدونة وقبله وذكر في التوضيح في شرح مسئلة قيام الامام لخامسة آخر كلام اللخمي وعزاه للمازري مع اللخمي وذكر كلام صاحب البيان وقال بعده فيه نظر لانه نص على انه اذالم يسهعنها أحدتمن خلفه وسجدواولم برجع الامام حتى فاته الركوع ان ركعة القوم صحيحة باتفاق وحكى فما اذاسهابعضهم ولميسمه البعض ومجدثلاثة أقوال مع فوات التدارك أيضافي حق الامام ولايظهر بينهمافرق ومقتضى كلام المازري بلنصه حصول الاقوال الثلاثة فيمااذالم يسهعنهاأحديمن خلفه وأيضافانه حكى الاتفاق على البطلان في الأولى اذا اتبعوه على ترك السجو دعالمين بسهوه ولم بحكذلك في الثانية فانظر ما الفرق انتهى والعجب انه لما تكلم على مسئلة ترك الامام السجدة لم يذكر شيأمن هذا الكلام بل استشكل ذلك و بحث فيه بما تقدم والله أعلم وقال ابن غازي استشكال التوضيع غير صحيح لان الامام اذا ترك السجدة وحده صار عنزلة المستخلف المدرك وقدذ كراللخمي عن محمد نعوه في امام ذكر في تشهد الرابعة سجدة من الأولى وكان القوم سجدوها وقال فصار الامام بمنزلة المستخلف بعدركعة وفي الأجوبة ان الامام اذاشاركه القوم أو بعضهم في اسقاطها فهو كالفذ فى البناء والاف كالمأموم في القضاء وأشار إلى أن في كلام ابن يونس شيأمن ذلك وسيأبي ذكره وما قاله ليس بظاهر لان المصنف انما استشكل حكاية ابن رشد الاتفاق واللخمي لم بذكر ذلك بلك ذكرقول أبي محدد كرفى مقابلته قول محنون وكذلك ابن يونس لماذكره عزاه لجمد فتأمله ونص كلام المازرى الذيذكره في التوضيح (والجواب) عن السؤال السادس أن يقال اذا نسى الامام السجدة ولم يحل بينه وبين اصلاحها حائل فانه يرجع لاصلاحها بسجدة واختلف في

(وان وحمموتم عن ركوع أونعس ونعوه اتبعه في غير الاولى مالم برفع من سجودها) عندابن القاسم بين المزاحم والناعس فرق من المدونة قال ابن القاسم الذي أرى و آخذ في من نعس خلف الامم في الركعة الاولى أن لا يعتدم اولا بتب عالامام في اوان أدركه قبل أن برفع الامام من سجودها و لكن يسجد مع الامام و يقضها بعد سلام الامام المازري لان من لم يدرك ركة واصحصل له ما يبعد له القضاء قبل فراغ الصلاة بل ما المائة أو الله و المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة و المنافرة و المنافرة و المنافرة المنافرة المنافرة و المناف

المأمومين فاوجب عليهم محنون متابعته فيها وان كانوا قدسجدوها وقيل لايؤهرون بمتابعته فيها وهم عثابة من رفع من الركعة أوالسجدة قبل الامام فالاجزاء حاصل والمتابعة تستعب وقال ابن القاسم لايتبعونه في السجدة وأحب الى أن يعيدوا وهو أولى من أن يسجدوا ثانية فيزيدوا في صلاتهم متعمد بن وأولى من أن يتبعوه في الركعة فتكون خامسة وان حال بينه و بين اصلاحها حائل كان يتذكر في تشهد الرابعة سجدة من الأولى وقد سجدها من خلفه فرسعنون على أصله وقال لانعجزتهم الركعة التى مجدوا فهادونه ويأتى الامام بركعة يتبعونه فيهاوقال محمد يعتدالمأ ومونبها ويقضى الامام الركعة دونهم وقدقد منااستحباب ابن القاسم الاعادة انتهى وذكرابن عرفة كلام ابن رشدو بعض كلام اللخمي وذكرصاحب الذخيرة كلام سعنون وكلام ابن القاسم وتحصيل المسئلة أنه اذاسها الامام عن السجدة الثانية وقام وسبعوا به فلم برجع فهل يسجدون لانفسهم وتجزئهم تلك الركعة ولايتبعون الامام فيهااذار جعيسجدها وهو قول ابن المواز على مانقل اللخمى والمازرى وقول ابن القاسم أيضا الاأبه تستعب الاعادة ومذهب معنون انهم لايسجدونها ولوسجدوهالم يعتدوا بهاواذاسجدهاالامام اتبعوه فيهاوعلمنه أن تعمدهم لسجو دهالا يضرهم وكانهم لاجل الاختلاف فى ذلك ثم اختلف هل الخلاف فى ذلك مطلقاسوا عسها الامام عنها وحده أوهوو بعضمن خلفه وهوظاهر كلام اللخمي والمازري وعليه فهمه المصنف أواعاا لخلاف اذاسها عنهاالامامو بعضمن خلفه وأمااذاسهاوحده فلابتبعونه فهاو يسجدونها وتعزئهم وان اتبعوا الامام في تركها بطلت صلاتهم باتفاق وهذه طريقة ابن رشد وظاهر كلام المؤلف أنه، شي على قول معنون وانه فهم ان الخلاف جار في الصورتين فتأمله والله أعلم ص ﴿ وَانْ رُوحِمْ مُونَّمْ عَنْ ركوع أونعس أو نحوه اتبعه في غير الاولى مالم يرفع من سجودها ﴾ ش تحصيل المسئلة أن

النعاس والغفلة يباح معها قضاءمافات قال عبداللك والمزاحم أعذر لانهمغاوب وملهابن القاسم ان المزاحة مخلافهما لاساح معها قضاء مافات من الركوع لان الزحام فعل آدمى عكن الاحتراز منه فعدالمزاحم عن الركوع مقصر افتلغي تلك الركعة والناعس والغافل مغاو بان بفعل الله سيحانه وتعالى فعذرا ابن يونس والقياس ان ذلك كله سواء وههنا ثلاثة أسئلة الاول أن ينعس بعدالاحرام وقبل الركوع وقد تقدم * الثاني أن ينعس بعدر فع رأسه من الركوع وقبل السجو دفهذه يتبع

الامام فيهامالم برفع الامام رأسه من الركعة التى تلبها * والثالت أن ينعس بعدامكان يديه من ركبتيه وقبل رفع رأسه فعلى القول بأن عقد الركعة رفع الرأس منها فه وكن نعس قبل الركوع وسمع عيسى بن القاسم قال لى مالك ثلاثة أقاو يل فيمن سها أواشتغل أوغفل حتى ركع امامه وأبينها أن يتبع امامه في غير الاولى ماطمع أن يدركه في سجوده * ابن القاسم ومثل ذلك اشتغاله بحل از اره أو ربطه حتى سبقه الامام والحيم واحد * ابن رشد وأخذ ابن القاسم في الزحام بالغاء الركعة مطلقا أولى كانت أوغيرها (أوسجدة فان له يطمع فيها قبل عقد امامه تعادى وقضى ركعة والاسجدها) المازى لوكان هذا الركن المغاوب عليه سجود افانه يتبع الامام مالم يعقد الركعة والتي تلبها قال ابن وهب وابن التي تلبها قال النولى فذكر ها وهو قائم مع الامام في الثانية فلهو ساجدا ثم ينهض الى الامام * ابن رشدوان القاسم من سهاعن سجدة من الركعة الاولى فذكر ها وهو قائم مع الامام في الثانية فلهو ساجدا ثم ينهض الى الامام * ابن رشدوان ذكر ها والامام راكع فان علم انه يدرك أن يسجدو يدرك الامام راكع فان علم انه يدرك أن يسجدو يدرك الامام راكع فان علم انه يدرك أن يسجدو يدرك الامام راكعا لجازلة أن يسجدو يتبع الامام راكعا فسجد فرفع والقاسم ورواية عن مالك أن عقد الركعة رفع الرأس من الركوع ولوظن انه يدرك أن يسجدو يدرك الامام راكعا فسجد فرفع

المأموم اذاسهاعن الركوع معالامام حتى فانهأوغفل عنهأونهس أوزوحم أواشتغل محل ازاره أوربطه فني المسئلة أربعة أقوال الأول ان الماك الركعة فالته مطلقاسواء كانت أولى أوغير أولى سواء كانت الصلاة جعمة أولاالثابي لاتفوته مطلقا الثالث تفوته ان كانت أولى ولاتفوته في غسر الاولى وهوالمشهور الرابع تفوتهان كانتجه مةولاتفرته فيغير الجعبة ولاتفريع على الأول وأماعلى الثاني والثالث فهااذا كانت غيرالاولى وعلى الرابع في غيرا لجعة اذا قلنا يتبع الامام فاختلف الى أى حديتبعه فقيل مالم يرفع من سجو دالركعة وقيل مالم يعقد الثانية والاول هو المشهور وعلمه فهل المعتبر السجديان أوالأولى فقط قولان المشهو رالأول واذا قلنامالم يعقد الثانية فهل المقد بوضع المدين على الركبتين أو بالرفع من الركوع فولان على الخلاف في عقد الركعة (تنبيه) قال ابن رشد وسواءعلى مذهب مالك أحرم قبل أن يركع الامام أو بعد أن ركع اذا كان لولاما اعتراه من العفلة وما أشهها الأدرائ معه الركوع وأملوكبربه لأن ركع الامام فليدرك معه حتى رفع الامام رأسه فقدفاتنه الركعة ولايجز نهأن يركع ويتبعه قولاواحدا انتهى من التوضيح مختصرامن آخر فصل السهو وعلم من هذا الله لو تعمد المأموم ترك الركوع مع الامام لم يجزه قولا واحدار تنبيه) والمراد الاولىبالنسبةالىالمأموم/دالىالاماموهذاظاهرواللهأعلم (تنبيه) واختلف في المسئله من حيتية أخرى فذهب مالك الهلافرق بين المزحو موالناعس والغافل وما أشب ذلك وأخذابن القاسم في لزحام القول الثانى وفياسو ادبالقول الثالث وأخذابن وهب وأشهب بالقول الاول فيااذاأ حرم قبل أن يركع الامام وبالثاني اداأ حرم بعدان ركع الامام (تنبيمه) قال ابن عرفة اللخمي والمازري شرط الركعة المالغة تلاف مامكانه فعلها فلزنعس حتى كعامام مثانية تلافي الأولى انتهي ولفظ المازرى ومن شرط الركعة الحائلة بينهو بين فضاء مافاته أن بكون فيهام تم كنامن متابعة الامام تصر مخاطبته بذلك فأمالونعس عن ركو عالامام وتمادى نعاسه الى أن عقد ركعة أخرى فانه لا يمنعه ذلك من اصلاح أول ما نعس فيهمن الركعات لانه عير مخاطب حال نعاسه في الركعة الثانية بمتابعة الامام فيهاانتهى ولفظ الخمي ومن نعس خلف الامام حتى ركع الامام وانقضت صلاته جازله أن يصلي التي زمس فيهالان الذي فعله الامام وهو ناعس لا يحول بينه و بين اصلاحها نتهي (تنبيه) قال في رسيم شكمن سهاع ابن القاسم من كتاب الصلاة (وسئل) مالك عن الرجل يقعد مع الامام في الركعتين فننعس فلانتبه الابقيام الناس أبقوم أم بتشهد تم يقوم قال بل يقوم ولا يقعد التشهد ابن رشد وهذا كإقالهلان التشهدقدفات بنعاسه وذهب وضعه ووجب عليمة أن يقوم اداقام الامام لقول الني صلى الله عليه وسلم انماجه لللامام ليؤنم به فاذاركع فاركعوا واذار فع فارفعوا ولاشئ عليه فى التشهدلانه بما يحمله عنه الامام ولا منتقض لوضوء بهذا المقدار من النوم لا نه يسيرانهي وعال في رسم له أمولد فحاضت من السماع قال مالك فمين نسى التشهدحتي سلم الامام وهو معه قال تشهد ويسلمولا يدعو بعدالتشهدا بنعرفة يريدولاسجو دسهو عليه لانه قدتشهد قبل سلامه وأنكان بعدسلام امامه لانهلا يخرجهن الصلاة بسلام الامام حتى يسله هو انتهى ويفهم منه أنه لوسلم امامه وقد تشهدام بطلب فيه الدعاء و بفهم من شرح ابن رشد انه لو ترك التشهد بعد نذ كره اياه فبل سلامه يكون حكمه حكم تارك السنن متعمدا وأمالولم بذكر التشهدحتي سلمهو فميكن أن يقال عليمه السجود لانهتركه وقدكان يمكنه فعله بعدسلام الامام ويمكن أن يقال يحمله عنه الامام وهوالذي يظهر وصرحبه في مختصر الواضحة وهال ابن بشيرفي باب حكم التشهدو الامام وأما المأموم هاذا

الامام رأسه فبل أن يرفع هو رأسه من سجوده بطلت عليه الركعة الأولى والثانية وان ذكرها بعد وفع الامام رأسه أوفى الثانية فليتبع الامام فيابقى فاذاسلم الامام فليقض ركعت بسجدتها ويقرأ فيها بالجدوسورة لانهاركعة قضاء ويسجد لسهوه بعد السلام

لم يتشهد حتى سلم الامام فقتضى أصل الماءهب انه يسلم و يجز تُه تشهد الامام وقال في العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك انه يتشهد بعد مسلام الامام ولايدعو بعده ثم يسلم وهذا تدارك التشهد بعدسلام الامام وظاهر ويقتضي وجوب التشهد عليهوقد قدمنامتي يتدارك المأموم مايفو تهبعد الاماممن الفروض وعددنا في السلام قولين هل عنعمن الثانية لانهركن أولا عنع لان المانع في عقدالركعة الثانية مخالفة الامام وهاهنا لامخالفة واذاوجدالتدارك لعقدالركعة الخلاف في منع السلاممن تدارك الفروض فأحرى أن يمنع تدارك التشهدانهي (تنبيه) اذا نعس المأموم قبل ركوعه فهي مسئلة الكتاب فان مكن يديهمن ركبتيه ثم نعس قبل أن يرفع رأسهمن الركوع فاجراها ابن بونس على الخللاف في عقد الركعة قال فعلى قول من يقول عقد الركعة امكان اليدين من الركبتين فهوكن نعس بعد الركوع وقبل السجود وعلى القول بان عقد الركعة رفع الرأس منها فهوكن نعس قبل الركوع وهذابين انتهى (فائدة) مسئلة من زوحم عن ركوع في أوائل كتاب الصلاة الأول من المهدونة وذكر ابن ناجي عليها كلام ابن يونس المذكور وقبله ومسئلة من زوحم عن السجو دأونعس من كتاب الصلاة الثاني في أول باب الجمعة وأشبع الكلام عليها في الطراز فانظره ص ﴿ ولاسجود عليه ان تيقن ﴾ ش جعل الشارح هـ ندا راجعاالي المسئلة الأولى وهي مااذ الم يطمع وتبع الامام وقضى ركعة وهوصواب وقال البساطي يرجع للسئلتين مااذاله يطمع ومااذاطمع ويفصل فيهاأ يضابين أن يتيقن النقص أويشك فيه انتهى بالمعنى ولايصي ذلك لانه في هـ نه الصورة لم أتشئ بعدمفارقة الامام بل انماراتي بالسجدة وهوفى حكم الامام فان كانت واجبة فواضع وان كانت زائدة فهى زائدة في حكم الامام والله أعلم و يمكن رجو عذلك أيضاالي مسئلة الركوعو يفصل فيهاص ﴿ وَانْ قَامِ امَامَ ﴾ شفي صلاة رباعية بعدأن صلى أربع ركعات ص ﴿ خامسة ﴾ ش أوفى ثلاثية لرباعية أوفى ثنائية لثلاثية فالمأمومون على خسة أقسام كايفهم من التوضيح متيقن انتفاء مايوجب تلك الركعة ومتيقن الموجب وظانه وظان عدمه وشالنفهما وسيأتي عن ابن ناجي معنى اليقين ص فتيقن انتفاءمو جبها بش لعامه بكالصلاته وصلاة امامه ص ﴿ يَجلس ﴾ شوجو باو يسبح به فان لم يفقه كله بعضهم فان تذكر أوشك رجع اليهموان بقي على يقينه وكان معه النفر اليسير أتم صلاته ولم يرجع الى قو لهم وان كان معه عدد كثير فعلى قول ابن مسلمة برجع اليهم وهو الذي مشى عليه المؤلف فياتقدم لأن العالب أن الوهم معهواذا كانوا قليلا وتمادي فيختلف فيهم هل يسلمون الآن أو ينتظر ونهحتي يسلمهم ويسجدون سجود السهولانهم متيقنون انهسها وعلى القول بان الصلاة تبطل بزيادة مثل نصفها ينتظرونه حتى يدخلفي السادسة فيسلمون ولاينتظرونه انتهى من اللخمي أكثره باللفظ وبعضه بالمعنى صروالا شأى وان لم يتمقن انتفاء الموجب فيشمل الأوجه الأربعة الباقية بان يكون تيقن الموجب بان علم إن الامام اعماقام للخامسة لبطلان احدى الاربع أوظن فلك أوظن عدم ذلك أوشك فيهما فاذا كان كذلك ص ﴿ اتبعه ﴾ ش في قيامه وجوبا أي لزمه أن يتبع الامام في فيامه للخامسة وظاهر كلام المصنف انهم يلزمهم اتباع الامام في أحده فده الأوجه سواء كان ذلك بالنسبة الى صلاتهم وصلاة امامهم أوا عاذلك في صلاة امامهم وأماصلة بهم فيتيقنون كالهاوهـ ذا

هذامع قول خليل وانظر قول ابن رشد و يستجد لسهوه بعد السلام ونظرت * ابن يونس والمازرى فإأرلماان علمه سجودا فاستظهر على ذلك كله * ابن الحاجب فان ذكر المأموم سجدة فى قيام الثانية فان طمع في ادراكها فبلعقد ركوع امامه سيجدها ولا شئ عليه وان لم يطمع تادي وقضى ركعة بسورة ثمان كانعلى بقين لم دسجدوالا سجديعده ابنعبدالسلام وقوله ثم ان كان على مقان لم سجد والاسجديده أما عدم السجود وهوسجود السمو في حال التيقن فلأن الزيادة وهي الركعة التى فائته منها السجدة كانتمن المأموممع وجود الامام فالامام يحملهاولا شك في ذلك على أصل المدهب وأماسجو دالمأموم للسهو بعدد السلام اذا كانت على شكوهو المراد منقول المؤلف والاسجد بعده فلائنشك المأموم هنا أحد مجلمه ألا يكون ترك شأ فتكون الركعة المؤتى بهابعد سلام الامام ز يادة فاستلزم ذلك شكا

فى الزيادة وذلك موجب للسجود البعدى على المشهور (وان قام امام خامسة فتيقن انتفاءموجها يجلس والااتبعه هو الجارى على قول معنون الذي قدمه المصنف في اذامجد الامام مجدة واحدة خلافالابن الموازقال الهوارى الحالة الثانية أن يوقنو ابتهام صلاتهم ويشكوا في صلاة امامهم أو يوقنو انقصانها فقال ابن المواز صلاتهم تامة فلايتبعونه لكن ينتظرونه جياوسا حتى يقضى ركعته ويصيرلهم عنزلة المستخلف بعدر كعة فاذاسلم سامو ابسلامه وسجدوامعه لسهوه وقال سحنون لا تجزئهم الركعة التى أيقنو ابتهامهادونه ولا يحتسب جيعهم الاعاجيسب به الامام فعلى هـ ندايجب عليهم اتباعه في الركعة التى قام اليهاوتبطل صلاتهم ان لم يتبعوه انتهى ونعوه لابن بشير ومشى المؤلف على قول ابن الحاجب ويعمل الظان على ظنه لانه قال في التوضيح ماذكره مخالف لما نقل الباجي ولفظه وانما يعتدمن صلاته عاتيقن أداءه هذامذهب مالك وأحمابه وقال أبوحنيفة برجع الى غالب ظنه التهيى خليل وقد يقال ماذ كره ابن الحاجب يخرج على أحد القولين اللذين ذكرهما اللخمي فيمن ظن انهصلي أربعاهم لحكمه حكم من شك هل صلى ثلاثًا أمأر بعاأو يبني على الظن قولان انهى وقال ابن ناجى فى شرحه على المدونة بعدد كره كلام الباجي ولابر يدالباجي باليقين هنا اليقين اصطلاحاوا عام بد الاعتقاد الجازم انتهى (تنبيه) فان تنبه الامام لخالفتهم له فان حصل له شك وجب عليمة أن يرجع اليهم فان تمادى ولم يفعل فقال ابن عرفة عن ابن المواز لا تبطل صلاته ان لم يجتمع كلبم على خلافه ولوأجعوا فخالفهم لشكه بطلت عليه وعليهم لوجوب رجوعه عن شكه ليقينهم انتهى وان استمر الامام على يقينه ولم يحصل له شك لخالفتهم فيجرى على القولين المتقدمين عندقول المصنف الالكثرنهم جداوالله أعلم صرفان فسفلكل واحدماأ مربه فواضحوان ص ﴿ خَالْف ﴾ ش من أحر بالجاوس ماأمر به وتبع الامام أوخالف من أحرباتباع الامام ماأمر به فجلس فان كانت المخالفة المذكورة ص ﴿ عمد ابطلت ﴾ ش الصلاة ص ﴿ فيهما ﴾ ش أى في صورتى المخالفة المذكورة من القيام والجلوس وظاهره سواء تبين بعد ذلك أن مافعلوه من المخالفةموافق لمافي نفس الأمرأم لاأماان لم يوافق فواضح وأماان وافق بان يقوم عامدا يمن حكمه الجلوس ثم تمين أن الامام قام لموجب وانه كان يلز مه أن يقوم مع الامام فقال الهواري وان اتبعه عامداعالمابانه لا يحوز له اتباعه يعني تم تبين له أن الامام قام لوجب وأيقن ذلك أوشك فيسه لان كلامه فى ذلك قال فظاهر قول ابن المواز ان صلاته تصحو رأى اللخمى ان الصواب أن تبطل واذا قلنا مصحفهل بقضى ركعة أوتنوب له الركعة التي تبع الامام فيها قولان انتهى وسيأني كالرم اللخمي وقال ابن بشير وان لم يعلم باسقاط الامام ما يوجب قيامه للخامسة وقصدالي العمد في الاتباع فيجري على الخلاف فيمن تعمد زيادة في الصلاة فانكشف وجوب تلك الزيادة عليه لاخلاله بشئ مماتقدموفي دلك قولان انتمى وسيأتي تعيين المشهو رمن القولين عندقول المصنف وتارك سجدة من كاولاه لاتجزئه الخمامسةان تعمدها وأمامن كانحكمه القيمام فجلس عدائم تبين لهوللامام زيادة تلك الخامسة وأنهلاموجب لهافالظاهران صلاته تصح ولأنضره مخالفته ولمأر في دلك نصاوالله أعلم هذا انكانت الخالفة عداص ولا فسانكانت المخالفة صديه والهش فلاتبطل الصلاة في صورتي القيام والجلوس واذالم تبطل الصلاة ص فيأتى الجالس بشسهو الذي كان مأمور ابالاتباع في القيام ص ﴿ بركعة ﴾ ش لكونه يعتقدان الامام قام لموجب أو بشك في ذلك واستمر على ذلك ص ﴿ ويعيدها ﴾ ش أى الركعة ص ﴿ المتبع ﴾ ش للامام سهوا الذي كان مأمور ابالجاوس لكونه يعتقدانتفاء الموجب ويريد المسنف اذاتبين له خلاف ما كان يعتقده بأن يظهر له أن

وانخالف عمدا بطلت فهما لاسهوا) قال ابن القاسم انصلى امام خامسة فسهاقوم كسهوه وجلس قوم واتبعنقوم عامدون فصلاة الامام ومن سهامعه أوجلس تامةو يسجدون معهلسهوه وتفسدصلاة العامدين سعنون وانسا تصح صلاة من جلس ولم يتبعهاذا أيقن انهلم يسقط شيأوسج به فان لميسبح فانها تبطل عليه بالمازري فلوقال الامام هناا عاأتيت بها لاني كنت أسقطت سجدة من الأولى فتصم صلاة الساهين وتصح أيضا صلاة الجالسين انجلسوا على بقين أنه لم يسقط شيأ وأما المتعمدون اتباعه فتبطل ان أيقنوا انهلم يسقط الاأن يتأولوا وجوب اتباعه فتكون اعادتهم مستعبة بدالخمى الصوابأنتم صلاة من جلس ولم يتبعه لانه جلس سأولاوهو برى انهلا يجوز لهاتباعه وهوأعلرمن الناعس والغافل (فيأتي الجالس بركعة و دعيدها وان قال قت لموجب صت لمن لزمه اتباعه وتبعه ولقابله ان سبح كمتبع تأول وجو به على الختار) تقدم قول الليخمى والمازرى انظر عند الاشك انه فرع اذاقال الامام قت لموجب فتبطل على هذا المناسسة في المناسسة في

الاسام انعاقام لموجب ولهذا كان الاولى أن يؤخر هذا الكلام عن قوله فت لموجب كافعل ابن الحاجب وقيل مجزئه الركعة التي أتى بهامع الامام وهماعلى الخسلاف فمين ظن كال الصلاة فأنى بركعتين نافلة عم تذكر أنه بق عليه من صلاته ركعتان قاله ابن بشير والهوارى قال ابن عبد السلام وابن هارون وأصل المشهور الاعادة هذاحكم ما يفعلونه فبل سلام الامام فان تبين ان فيامه كان سهوا فواضح ص ﴿ وان قال قت لموجب ﴾ ش بان يقول أسقطت الفائحة أوأسقطت سجدة من ركعة من الركعات أو نعو ذلك ص في صفت إلى الصلاة ص ﴿ لمن لزمه اتباعه ﴾ ش بأن يكون من أحد الاقسام الاربعة المتقدمة في قوله والااتبعه ص فرو كس شترط أن بكون ص فرتبعه كس بريد أوجلس سهوا كاتفدم ذلك وانه بأني بركعة وتصح العلاة أيضا ص ﴿ لِلْقَابِلِهِ ﴾ ش أي مقابل الغسم المتقدم وهومن تبقن انتفاء الموجب من صلاته وصلاة امامه وجلس حتى سلم الامام واستمر متيقنا انتفاء الموجب ولميؤ ترعنده قول الامام فتلوجب شيأ قال الهوارى ولوان الامامل سلمقال انعاقت لانى أسقطت كنامن الأولى فن أيقن بنام صلاته وصلاة امامه وانه لم يسه وجلس ولم يتبعه أواتبعه ساهياأومنا ولاحصت صلاغه وغال ابن بشير ولابن بونس نعود وسيأتي وغال ابن ناجى وحيث تعيج للجالس فلابدمن اتبانه بركعة اذا أخبره الامام بالموجب وصدقه أوشك فيهوان كذبه لم يلزمه شئ انهى قال سعنون وانم أصح صلاته ص ﴿ ان سَجِ ﴾ ش وان لم يسج لم تمح قالفي التوضيه شرط سمنون في معتصلاة الجالس التسبع واستبعد أبوعران ورأى أبنرشد انه تفسير للذهب انتهى واعتمد المصنف كلام إين رشد وأشار الصنف بقوله و كتبع تاول وجو به على المختار ﴾ شالى أن من كان متيقنا انتفاء الموجب وكان حكمه أن يجلس فجهل ذلك وتأول اله يجب عليه اتباع الامام فتبعسه في الخامسة فاختلف في صلاته هل تبطل أوتصح قال ابن بشبر وان جهل وظن أنه يلزمه اتباعه فني بطلان صلانه قولان وهاعلى الخلاف في الجاهل هـ ل هو كالعامد أوكالناسي انتهى والجارى على المشهور الحاق الجاهل بالعامد لكن مشي المؤلف هناعلي اختيار اللخمى وهو القول بالصحة وساتى لفظه في الممثلة التي بعد هذر واذالم تبطل صلاته فان استمر على تيقنه لانتفاء الموجب بعد سلام الامام ولم يؤثر عند كلام الامام شيأفلا لمزمه شئ وان زال يقينه بانتبين لهصدق قول الامام أوشك في ذلك فهل يلزمه أن يأتي بركعة أوتكفيه الركعة التي صلاها معالامام قال الهوارى اذاقلنافي الساهي يقضى ركعة فالمتأول بذلك أولى لانه انماقام المهاوهو يعلم انها زائدة واذاقلنافي الساهى لايقضى فجرى في المتاول قولان انتهى ثم قال المنف ولا ان لزمه اتباعه في نفس الامرولم يتبع ١٠ ش يعنى أن من كان سيقنالانتفاء الموجب عند قيام الامام الى الخامسة فلم يقم معه لان حكمه الجاوس عمل المام قال قت لموجب تيقن صة قوله أوشك فيه فانصلاته باطلة لأنه كان يلزمه أن يتبع الامام في نفس الأمر ولم يتبعه لما كان في نفينه كانقل في والتوضيء عنا بنالمواز وان كان اللخمي اختيار في هذا أيضا الصحة وقال الهواري ومن كان

فأيى ركعة وعبارة ابن الحاجب فلوقال لماكان لموجب فأربعة أوجه نم قال فيأتي الجالس على العمة ركعة وابن عبد السلام يمنى فلوقال الامام لمن اتبعه في الخامسة ولمن جلس ولم تبعه وقعت في زيادتهالموجب فيتعمل المكراذ ذال على أربعة أوجه ألوجه الاول من لزمه اتباعه وتبعديعني لتيقنه بطلان احدى الأربع أو لظنه أولئكه في ذلك نم صادف صدق ظنه وان شك كان مع النقص في زيادة الأم ؛ الوجه الثاني من لزمه عدم اتباعه ولم يتبعه لتبقنه أيضاعكة الاربع أوظنه ذلك مع صدق ظنه وهداهو مراده بقوله ومقابله تصب فهما أي في الوجهين المذكورين ﴿ والوجه الثالث من لزمه اتباعه فلم بتبعه ولا عكن أن طرمه هنا الاتباع الا باعتبار مافي نفس الامر وبكون المأموم في هذا القسم جلس وهوفي نفس الام

جلس وهوفى عسالا مربط المربط المربط المربط المربط المربط المربط المربط المربط المربط الوجه الرابع من ما من المربط المربط

[(ولم تجزمسبوقاعلم بخامسيتها) اللخمي قال الله من أدرك الامام في الثانية فسنها الامام فصلى خامسة فصلاها معه عالما انها خامسة بطلت صلاته والمخمى فأبطل الصلاة مع العمدوان تبين أنهار ابعة قال بن المواز و ينبغي لمن علم انها خامسة بمن فاتته ركعة أن لا ينبعه قها ويقضي بعد سلامه * ابن الحاجب ولوقال فها كانت لموجب فأربعة أوجه (٥٥) من يلزمه اتباعه وتبعه ومقابله يصم

فهماوفي الثالث والرابع قولان والساهي معذور وبلزم الجالس على الصعة الاتيان بركعة وفي اعادة الساهى قولان وفي الحاق الجاهل بالساهي قولان وفي نيابها عن ركعة سبوق بتبعه قولان ١١٠٠ عبدالسلام يعنى أن المسبوق بركعة أوأكثر ادا اتبع الامام في هذه الركعة الخامسة التيقام الاماملوجب فهل بعتد بهاأملا قولان والاظهر ن القولين نيابه اللسبوق عن ركعة لانهابسامله وللامام ورابعة في حق كل واحدمنهما فتجزى المأموم كاأجزأت امامه ونص علهاابن بشيروا ذاوجب على الامام الاتبان مهـ نده الخامسة لانهأسقط مجدة كإقال وكانمن المقتدين بهمسيبوق فاتبعه فهل تنو ب له عن ركعة مماسق فدقولان أحدهاأنها لاتنو ب وهذا بناء على أن لامام يكون في هذه الركعة قاضاالثاني أنهاتنوبله وهدابناء على انه يكون فيهابانيافهي آخر صلاته فتجزئ المسبوق لانه واجب عليه الاقتداء به فيها (وهل كذا أن لم يعلم أو تجزى الا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب قولان) ابن الموازلواتبعه فيهامن

جلس ولمستبعه ثملاأ خبرالامام عاأسقط تمقن صحةقوله أوشك فظاهر قول ابن المواز تبطل صلاته اللخمى والصواب أنستم لأنه جلس متأولا انتهى وقال اللخمى قال محدفان قال بعدالسلام كنت ساهياعن سمجدة بطلت صلاةمن جلس وتمت صلاقمن اتبعه سهوأ وعمداأ يربداذاأ سقطوهاهم أيضاوالصوابأن تتم صلاةمن جلس ولم يتبعه لأنه جلس متأولا والافهو برى انهلا يجوزله اتباعه وهوأعذرمن الناعس والغافل وتبطل صلاةسن اتبعه عمدااذا كانعالماأنه لايجوز لهاتباعهوان كانجاهلايظن ان ذلك عليه اتباعه صحت صلاته انتهى وقال ابن ناجى في شرحه الكبير قال ابن بونس انماتبطل في قول ابن المواز اذالم يوقنو ابسلامتهافان أيقنو اانهم لم يتركوا شيأفصلاتهم تامة انتهى قال ابن غازى واتمالم تتبع المصنف اختيار اللخمي في هله كاتبعه في التي قبلهالان اختياره في الاولى وافق فيمه منصوصاولما كان في هله وأياله مخالف اللنصوص عدل عنه انتهى فيتحصل فعون كانمتيقنالانتفاء الموجب عندقيام الامامأن حكمهأن يجلس فان قام عامدا بطلت صلاته وأنتبين له بعدذلك أن الامام قام لموجب على ماقال اللخمى انه الصواب ونقله الهوارى عنه ونقلقولا بعدم البطلان وأظنه عزاه لابن المواز وانقام سهواأ ومتأولا وجوب الاتباع فلاتبطل فى السهو بلاخلاف فياأعلم وفي المتأول على مااختار ه اللخمي ثم اذاسلم الامام تارة يستمران على تيقن انتفاء الموجب فلا يلزمهماشئ وتارة يظهرلها الموجب أو يظنانه أو يشكان فيه فهل يكتفيان بتلك الركعة أويعيدانها قولان مشي المصنف ان الساهي يعيدها وقال الهواري المتأول أحرى وانلم يقمهذا الذي حكمه الجاوس حتى سلم الامام وقال فت لموجب فتارة ستمر على نقننه لانتفاء الموجب فهذاص الاته صححة ان كانسج كا قال المصنف ولمقابله انسج وتارة بزول عنه تيقن انتفاء الموجبو بحصل لهأحد دالاوجه الأربعة فهذا تبطل صلاته وهو الذي أشار اليعبقوله لالمن لزمه اتباعه في نفس الأص ولم يتبع فأمامن لم يتبقن انتفاء الموجب فيلزمه الاتباع هان اتبعه فواضحأن حكمه حكم الساهي وانخالف عمدابطات صلاته وانخالف سهو أأبي بركعة كاتقدم فتأمله والمسئلة مسوطة في الهواري و يؤخله أكثر وجوههامن التوضيم ص ولم تعزيد شهدال كعة الخامسة صرومسبوقاكيش فاتته كعة أوأكثر وتبع الامام في الركعة التي قلع الها وقد ﴿ عَامِعامسيتها ﴾ شواذالم تعزه الركعة فهل تبطل صلاته أم لالا تعلوا ما أن يكون الامام لريسقط شيأ وانما قامسهوا أوبكون قاملوجب فانكان لمرسقط شيأبطلت صلاة المسبوقلانه كان بجب عليه أن لايتبعه فهاحيث علم يخامسيها نقله في التوضيح عن ابن يونس والمازري ونقله الهوارى وانتبين أن الامام قام لموجب فظاهر كلامه في التوضيح ان صلاته لاتبطل وإنه ختلف في إجزاء الركعة التي صلاها والقول بالاجزاء لابن الموازو بعدمه لمالك وصدر بهوقال الهوارى مجرى فيها الخلاف الذي فمين تعمد زيادة في صلاته ثم الكشف له وجوبها علمه قال الا أنجمع كلمن خلف الامام على انه لم يسقط شيأ فلاخفاء في البطلان انتهى صيروهل كذلك ش لاتجزئه الركعة ص ﴿ إن ﴾ ش تبع الامام فيها و ص ﴿ لم يعلم ﴾ ش بحامسيتها ص ﴿ أُوتِجْرِي ﴾ ش الركمة ص ﴿ الأَن يجمع مأمومه على نفي الموجب قولان ﴾ شوظاهر كلامه

فاتته ركعة ولم يعلم أنها خامسة ولم يسقط الامام شيأ قضى ركعة أخرى وسجد لسهوه كاسجد امامه ابن يونس راجعه أنت فقد كان الواجب نقل الفقه على نرتيبه دون مسايرته مع ألفاظ خليل و بعد ذلك ينظر في تنزيل ألفاظ خليل عليه (و تارك سجدة من كاولاه لا تجزئه الخامسة ان تعمدها) بن عرفة قال عبد الملك (٩٠) تعمد خامسة بان أنها رابعة تجزئ الصقلي قيل لا تجزئه واختلف

يسا

الة

القا

ظاه

في اجزائهاان كانتسهوا والاشبه الاجزاء ونفيه على قول ابن وهب مابطل من صلاة الفذة فضي

﴿ فصل ﴾ ابن شاس النوع الثاني سجودالتلاوة (سبجد بشرط الصلاة) ابن يشير أجعت الامة على أن سجود التلاوة شروع على الجله وهوجزءمن الصلاة يشترط فيه مانشترط في الصلاة من طهارة الحدث والخبث وسترالعورة واستقبال القبلة * ابن العربي وسجود التلاوة واجب وجوب سنة لا بأثم من تركه عامدا (بلا احرام وسلام) الرسالة يكبر لهاولايسلم منها (قارىء من المدونة من قر أسجدة فى صلاة أوغيرها فأحب الى أنسجدها الا أن بكون في غير إبان صلاة فلأحسأن بقرأها حبنئد ولسعدة ها اذاقرأ بريد سعدى موضع ذكر السجودخاصة لاالآبةالتي هى فيهاوأ كرهأن يخطرفها المتوضئ ولمقرأها وكره مالك قراءتها خاصة

انالقول الاول يقول بعدم الاجزاء مطلقا ولم اقف عليه والذي اقتصر عليه في التوضيح أنه ان لم يعلم تجزئه عندمالك وابن المواز والذي ذكره ابن يونس والهوارى انه تجزئه الاأت يجمع ماموموه على نفي الموجب وهذا كله اذاتبين ان الامام انماقام لموجب عنده وأماان لم يتبين فذكر الهوارىأن صلائه صحيحة ولا تجزئه الركعة (تنبيهات *الاول) قال ابن عازى المراد بنفي الموجب نفى الاسقاط عن أنفسهم لاعن امامهم انتهى وقداعتمد في ذلك على كلام ابن يونس وهو انماعزاه لابن الموازوهو بناء على مذهبه المتقدم ان الامام اذا ترك ركنا بفعله المأموم و مجزئه ولايعيده مع الامام وقدعامت ان مذهب بحنون الذي مشي عليه المصنف انهلا بعتد بذلك وانه بعيده معه فعليه يكون المرادبنني الموجب عن صلاتهم وصلاة امامهم فتامله (الثاني)فهم من كلامه المتقدم انه اذاعلم المسبوق بالزيادة فيجب عليه أن لايتسع الامام ويجلس فاوفعل دلك ثم لماسلم الامام أخبر عوجب قيامه فصدقه المسبوق على ذلك أوشك فيه قال الهواري ان أجمع كل من خلفه على خلافه أجزأت هذاصلاته اذاقضي ماسبقه به الامام وان أجع الامام وكلمن خلفه على ذلك يعني الموجب أعادهذا صلاته وعلى رأى اللخمي تصير صلاته لأنه انما جلس متأولا اكن بعدأن بقضي ركعة (الثالث) اذا علم المسموق موجب قيام الامام وانه قام الهاعوضاعين ركعة فاتنه فهل يتبعه فهاذ كرابن بشيرفي ذاك قولين بناهاعلى الخلاف في الركعة التي يأتى بها الامام هل هي قضاء أو بناء والمشهور انهابناء فيتبعه فيهاوالفرع الذي قبل هذا يظهر انهمفر ع على هذا القول المشهور فتأمله والله أعلم ص ﴿ وَتَارِكُ سَجِدَهُ مِنْ كَاوِلا وَلا تَجِزُّ مُه الْحَامِيةُ النَّهُ مِدِها ﴾ ش أجاد رحمالله تعالى فياقاله و يعنى أنمن ترك سجدة من الاولى ساهياو فات التدارك بعقد الثانية أومن الثانية وفات التدارك بعقد الثالثة أومن الثالثة وفات الندارك بهقدالرابعة وقام الى خامسة عمدا ثم تذكر أنه كان أسقط سجدة من الأولى أومن الثانية أومن الثالثة فلاتيحزى عنده الخامسة عن الركعة المنروك منها السجدة واذا لم تحزه فالمشهو رتبطل صلاته بزيادة تلك الركعة وقمل تصح نقله الهواري واستغنى المصنف عن ذكره لأنه قدمأن تعمد كسجدة مبطل فأحرى الركمة ومفهوم الشيرط في قوله ان بعمدها نه لو قام الماساهيالأجزأته صلاته وهواختيارا بنالمواز وقال انه الصواب وقال ابن القاسم لانجزئه و أتي بركعة وصلاته محيحة على القولين جميعا نقله في الذخيرة وقال الاقفهسي عن ابن غلاب في وجيزهمن صلى خامسة عامدافذ كرسجدة من الأولى فقيل تجز ئه وقبل لاتجز ئه وهو المشهور لانه لاعبوان صلى خامسة ساهمافذ كرسجدة من الأولى فالمشهورا مهاتجزئه انتهى وهو معني كلام المنف منطوقاومفهوما

ص ﴿فصل سجد بشرط الصلاة بلااحرام ﴾

ش (فرع) ولايرفع يديه بالتكبير عندنا قاله الفاكها بي قال ولا يجزى عنها الركوع عندماولا الايماء الاللمتنفل على الدابة في السفرانتهي ص ﴿ ان صلح ليؤم ﴾ ش أي يكون ذكر ا

لاشئ قبلهاولاشئ بعدها في صلاة أوغيرها تم يسجد بهاقال مالك وان قرأها غير متوضئ أوقرأها متوضئ في غيرابان سجودها نهى عن ذلك وكذلك أو وراها في صلاة فلم يسجدها فلينه عن ذلك قال ابن القاسم ولاشئ عليه (ومسمّع فقط ان جلس ليتعلم ولوترك القارى ان صلح ليؤم) ابن رشدالج اوس لاستماع تلاوة التالى على سبيل التعليم جائز وواجب أن يسجدهذا الجالس بسجود التالى فان لم

يسجد النالى فقال ابن القاسم في المدونة يسجد عذا المستمع انهى وانظر الاستاذاذاقر أ التاميذ السجدة فقيل يسجدون وسجدون القارى اذا كان بالغافي أول سيجدة عمر به وليس عليهما السجود فيابعد ذلك وقيل لا سجود عليها ولا في أول من هيا بن زرقون القولان لمالك انتهى وانظر من جلس لاستاع قراءة انسان للثواب والاجر للتعليم فان لم يسجد القارى الم يسجده او ان سيجد القارى على ابن شعبان في ذلك قولين المن بن رقون وظاهر المدونة أنه يسجد وظاهر سماع ابن القاسم انه لا يسجد وقال ابن رشد وأمامن سمع قراءة رجل دون أن يجلس لا سستاع قراء ته فليس عليه أن يسجد حدد من المنحمى السجود لسماع الصي وقال أبوحنيفة يسجدها سامعها من رجل أوام أة وقال الشافعي من سمع مصليا يقرأ سجدة سجدوان لم يسجد المسلم أبوع رأصل هذا الباب قوله سمانه اذا تلى عليهم آيات الرحن خروا سجدوا الآية الأخرى ادا تنلى عليهم يخرون للاد قان (ولم يجلس ليسمع) من المدونة ليس على من سمع سجدة أن يسجدها وكره مالك أن بحلس المه لا يريد تعليا قال في المعتبدة ون المحدود في كل سجدة المعتبدة والمن المعاملة المنافع المنافق المعدود المنافع المعرود خشو على على منافع المنافق المعرود المنافق المعد و يؤمن وزفي المعاملة المنافق المعدود المنافق المعدود احدى عشرة سجدة اليس في المفول منها ثي المفال منها أن عرائي المنافق المعدود ورض وزفي المنافق المنافق المهدة المنافق المحدود المنافق المنافق

بالسجدة الآحرة من الحج وأما آخذ بالسجود في التباعا وسلم وفعل الذي صلى الله عليه وسلم وفعل الأمة بعده ابن حبيب وترك مالك الأخذ بالسجود في النجم والانشقاق والقلم عدم الك

الله قال في التوضيح فان كان القارى المرأة أوغير بالغ لم يسجد بقراء ته وعلى القول بجواز المامة الصي في النافلة بنبغى أن يسجد واختلف اذا كان على غير وضوء أو كان ولم يسجد المشهور الأمر لأن كلامنه ما مأمور فليس ترك القارى وبالذي يسقط عن المستمع ص في احدى عشرة في شروك شرواين حبيب خس عشرة وقيل أربع عشرة فقيل اختلاف وقال حاد ابن اسحاق الجميع سجد ات والاحدى عشرة العزائم قال ابن فرحون وطريقة حاد حل الروايات على الوقاق وجهور الأصحاب على حلها على الخلاف قال وقائدة هذا الخلاف تفال سندو عنه عند مالك يسجد بذلك في الصلاة في المائه ليسمن العزائم فلا يسجد بدفي الصلاة قال سندو عمنع عند مالك أن يسجد الملى بذلك لانه يزيد في صلاته فعلام ثله يبطل الصلاة وعزائم السجد السجدة في التلاوة ص في وكره سجو د شكر في شقال ابن ناجي في شرح قول الرسالة ولا يسجد السجدة في التلاوة

منع أن يكون من عزائم السجود التي يعزم على الناس في السجود فيها ومن أحكام ابن العربي ثبت في الصحيح أن أباهر برة قر أا ذا السهاء انشقت فسجد فيها فاما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها وقد قال مالك ابها ليست من عزائم السجود والصحيح أنها منه وهي رواية المدنيين عنه وقدا عتضد فيها القرآن والسنة ولما أمت الناس تركت قراء تدامه السورة الأني ان سجدت والصحيح أنها منه المنه والصحيح المنها الااذا صليت وحدى (وهل سنة أو فضيلة خلاف) ابن عرفة الاكثر أن سجود التلاوة سنة لقوف السجده ابعد العصر والصح مالم نصغر أو يسفر كالجنازة * القاضي وابن الكاتب فضيلة القوله يستحب أن الا يدعها في إبان صلاة (وكبر الخفض ورفع ولولغير صلاة في كالمونة قال مالك من قرأ سجدة في الصلاة ولي يكبراذا سجدها واذار فعر أسه منها واختلف قوله اذا كانت في غير صلاة في كان يضعف التكبير لها قبل السجود و بعده ثم قال أرى أن يكبر قال ابن القاسم كل ذلك واسع * ابن ونس التكبير أحسن (وص وأناب وفصلت تعبدون) ابن حبيب في صعند قوله ما تبها بن يونس وقال غيره واسع * ابن يونس وقال غيره مند وله وأوز لزلة) ابن عرفة في جواز السجود الشكر وكراهته ومنعه ثلاث روايات روى الاباحة ابن القصار ومن العارضة ما مسجود شكر أوز لزلة) ابن عرفة في جواز السجود الشكر وكراهته ومنعه ثلاث روايات روى الاباحة ابن القصار ومن العارضة ما مسرور خرسا جدالته شكر اقال أبو عيسي والعمل عليه عنداً كثرالعاماء ولم يره مالك *قال ابن العربي ولم لم يره والسجود لله أمسر ورخرسا جدالته شكر اقال أبو عيسي والعمل عليه عنداً كثرالعاماء ولم يره مالك * قال ابن العربي ولم لم يره والسجود لله والم الم والمعرب والمال المعرب فاذا وجداً دني سبب المسجود فلي عنه ومن المدونة أنكر مالك المجاوزة وكان صلى الله عليه عند والمال المعرب والمالوا جداً المالوا والمالوا والمرب والمالوا والمعرب والمالل المونة أنكر مالك السورة والمورد المالات القراء والمورد المالورد والسجود المالات على المونة أنكر مالك المونة أنكر مالك المالية والمالي المالية المالية المالية المالية على المالية ا

على تركه (وجهربها بمسجد وقراءة بتلحين) القرطبى الخلافى فى القراءة بالتلحين هو مالم يغير معنى القرآن بكثرة الترجيعات كالقراءة أمام الماوك مصر ضل سعيم وكذلك بين يدى الوعاظ بها بن العربى كره مالك التطريب فى الأذان ولم يرلمن يأخذ على قراءة القرآن بالالحان فى رمضان أجرة ولا أجراقال والقراءة بالتلحين سنة وساعه يزيدا عانا بالقرآن وغبطة و يكسب القرآن خشية وقد بست من كل طريق أن أباموسى قال النبى صلى الله عليه وسلم وعلى الله عليه وسلم وعلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه ومن أكب لا يوجد المنت كل من القرآن أن قارئه لا يمله وسلم الله عليه وسلم القراءة الفي على الله عليه وسلم على الله عليه وسلم الله على القراءة بالله على الله على الله وسلم على قراء تها ومن أحكام ابن العربي الشحرين تشييطهم على قراء تها ومن أحكام ابن العربي الشحرين التي وما تأثر ما القراءة بالالحان والترجيع وكره ذلك ما الله وما القلوب في التقوى فهو أعظم في الأجر بدوقال في العارضة الصوت الحسن أثر عظم في النفوس فان كان المنطق على وما تأثر به القلوب في التقوى فهو أعظم في الأجربي وقال في العارضة الصوت الحسن أثر عظم في النفوس فان كان المنطق على وذلك هو الحواشي أوسع الاذن سهاعا والنفس ميلا وفبولا وان كان منعما انتهى وذلك بتقدير الحركات والسكنات منه وترديد الانفاس عليه وذلك هو التحديد (٢٠) في الكلام والتنغيم في الغناء وقدمات قوم من الفقراء في السماع والسكنات منه وترديد الانفاس عليه وذلك هو التحديد (٢٠) في الكلام والتنغيم في الغناء وقدمات قوم من الفقراء في السماع والسكنات منه وترديد الانفاس عليه وذلك هو التحديد (٢٠) في الكلام والتنغيم في الغناء وقدمات قوم من الفقراء في السماع والسكنات منه وترديد الانفاس عليه وذلك هو التحديد (٢٠)

الاعلى وضوء و يقوم من كلام الشيخ ان سجو دالشكر على القول به يفتقر الى طهارة وهو كذلك على ظاهر المذهب واختسار بعض من لقيناه من القر و بين عدم افتقاره اليها لما أنه اذا تركه حتى يتوضأ أو يتطهر أو يتيم زال سرالمعنى الذي أتى بسجو ده له انتهى صير وجهر بها بمسجد كوش أى بالقراءة قال في المدخل وكره مالك رفع الصوت بالقراءة والتقريب فيه انتهى بلمعنى وقال بعده المسجد اعابني المعلاة وقراءة القرآن تبع المعلاة مالم تضر بالصلاة فاذا أضرت بها منعت ثم قال وهذه المسئلة لا يعلم فيها خلاف بين أحدمن متقدمي أهل العلم أعنى رفع الصوت في القراءة والذكر في المسجد مع وجو دمصل يقع له التشو يش بسبه انتهى ثم قال وليس لقائل أن يقول ان القراءة والذكر جهر الوجماعة تجوز في المسجد لنص العلماء أو فعلهم وهو أخذ العلم في المسجد لان مالكاسئل عن رفع الصوت بالعلم في المسجد فأن كرذاك وقال علم ورفع صوت فأن تكل ان على سبسل الا تباع فليس فيه رفع صوت فان وجد فيه رفع صوت من فعسل ذلك انتهى على سبسل الا تباع فليس فيه رفع صوت فان وجد فيه رفع صوت منع وأخرج من فعسل ذلك انتهى صورة من فعسل ذلك انتهى صورة من فعسل ذلك انتها على سبسل الا تباع فليس فيه رفع صوت فان وجد فيه رفع صوت منع وأخرج من فعسل ذلك انتها على سبسل الا تباع فليس فيه رفع صوت فان وجد فيه رفع صوت منع وأخرج من فعسل ذلك انتها على سبسل الا تباع فليس فيه رفع صوت فان وجد فيه رفع صوت منع وأخر ح من فعسل ذلك انتها على سبسل الا تباع فليس فيه رفع صوت فان وجد فيه رفع صوت منع وأخرج من فعسل ذلك انتها على سبسل الا تباع فليس في وقراء و تبله حين هو قراء و تبله حين هو قراء و تبله حين هو شرب المناه و ا

البطالين في السماع لشهوة العشق وعرف عياض العشق وعرف عياض بالشبلي فقال هوشيخ الموفية ذوالأنباء البديعة وواحد المتصرفين في عاوم منه هب مالك قال سئل منه هب مالك قال سئل فتنة و باطنه عبرة في هرف الاشارة حل له استاع العبرة وقال ابن عرفة عن عن الدين بن عبد السلام انه الدين بن عبد السلام انه

منفق على هامه ودينه لا ينعقد اجاع بدونه قال في قواعده الطريق في صلاح القاوب يكون بأسباب من خارج فيكون بالقر آن وهؤلاء أفضل أهل السباع و يكون بالورع السباع ويكون بالورع لسباعه المسبابات فان كان السامع لهذه الآلات مستعلا ساع خلك فهو محس بسباع ما محصل له من الاحوال وتارك للورع لسباعه ما اختلف في جو از سباعه والا فهو محسن ها حصل له من الاحوال مسيء في سباع ما هو يعتقد تعربه * وقال عياض كان سعنون رقبق القلب را هبه هذا الأمة لهي من الاحوال مسيء في سباع ما هو يعتقد تعربه * وقال عياض كان سعنون رقبق القلب را هبه المائلة وقال المن ينه و بين مالك أفقه منه على القاسم المائلة وقال المن ينه و بين مالك أفقه منه على القابسي الى لأجد في نفسي من خلاف سعنون المائلة المائلة المائلة الناس أظهر السنة وأخل البدعة *قال الانه عرسي جاهة من أصحاب المناس أصحاب المناس أصحاب من هؤلاء ومن يعلم به فو القه مارأ يت قط أقبل منهم وما محبو ارجلا الاقباده فقالوا قدم المناس وخرج سعنون وموسي زوايا الدار يصاون أحزاج وفقال الله المناس أسمال العالم أم ابتدر وا بعد ذلك الى أصحاب سعنون فقال والله المناس أسمنون فقال والله المناس أسماله المناس أسمنون والمناس المناس أسمنون المناس وخرج سعنون وموسي ابن الصادحي وابن رشيدا لى المنستر ومعهم من يغير فقل الوروي فنظرت الى سعنون تسيل دمو عدى لمنه مكت المني فقال المناس عبي يرفعي أن يرفع صو ته لو كان من يقول أه وأني تقول أه *فال عياض كان ابن الصادحي من أهل الورع والدين سعنون القاسم وروى عنه سعنون وقال عنه ما جاس في الجامع منذ ثلاثين سنة حق بالفنوي من القاسم وروى عنه سعنون وقال عنه ما جاس في الخاص كان ابن الصادحي من أهل الورع والدين سالم عام من وقال عنه ما جاس في المناس في المناس في الورع والدين سالم عاص وحرب من القاسم وروى عنه سعنون وقال عنه ما جاس في المناس في والله والمناس في والمن من يقول أن عنه مناس في المناس في المناس في والدين المائلة وي عنه سعنون وقال عنه ما جاس في المعاس كان ابن المائلة وي عنه سعنون وقال عنه ما جاس في المائلة وي من عنه المناس في المناس في المائلة وي عنه سعنون والمائلة وي المناس في المائلة وي المائلة

رشيد تفقه من أهل العلم والفقه روى عن ابن القاسم وابن وهب وقال عياض وكان حديس ينكر على هؤلاء الذين بجمعون للتغيير قال وكان ميسرة صالحاناسكا وكان يسمع التغيير ورباحرك منه فيبكى ويقيم أياما لاينتفع به وقال عياض عن ابن معتب انه تقسة نبيل عالم الحديث معيم اليقين بالله وكان فيه رقة حضر مجلس السبت فقرأ القراء وغير وا وأخذوا في تعبير

دع الدنيا لمن جهل الصوابا * فقد دخسر الحب لهـ اوخابا يظل نهاره يبكى ببث * ويطوى الليل بالأحز ان دابا

فلماوصلوا

نعرك وبكى ثم قرأقارى اعبادى لاخوف عليكم اليوم ولاأنتم تعزنون الآيات الثلاث فساح صبعة مديدة ثم سقط على وجهه وحل المدار مومات بعد العشاء الآخرة وقال عياض وكان ابن اللباد يعضر مجلس السبت و يقول هو يغيظ بني عبيد قال وكان ابن اللباد مشير الا تباع المسنن أجل شيوخ وقته مفتيا مجاب الدعوة عليه هول الشيخ ابن أبى زيد نظر الى رجليه بعد أن أفلج وقد انتفضا فبكي ثم قال اللهم تنهما هلى الصراط فأنت العالم بهما والشاهد عليهما انهما ما مشيالك في معصية وقال عياض وكان ابن التبان المفقية الامام من العلماء الرامضين والفقهاء المبرزين ضربت اليه أكباد الابل من الامصار لعلمه بالذب عن الحدم الك كان بحاب الدعوة قال عنه القالسي بعدمو تدرجك الله لقد كنت تفار على المند عن الشريعة قال وكان يسمع الخدر ويرق المنه المعاني وجد عنده مغير فقيل له أليس التغيير بدعة قال والاجتماع أيضا على المسائل بدعة فبلغ السبائي كلامه يشق عليه و بالجلة لم يزل السلف تعتلف أجو بتهم في هذا المنزع الذي لا شكر المن الا من مومي قن لا يعز من تكبه ورحم القه سيدى ابن سراج رحد القدال المنه النازلة بغير ماحكم به الشرع فيوشك أن يكون كلا (٣٣) الفريقين مبتدى بن سراج رحد القدائل لبدعة المنال لله المنال المنه أل المنه أل المنه أله المنال المنه أله المنال المنه أله المنال المنه أله المنال المنه أل المنه أله المنال المنه أن يعرف النازلة بغير ماحكم به الشرع فيوشك أن يكون كلا (٣٣) الفريقين مبتدى بذه النسبة أعنى الفائل ليله المنال المنال المنه المنال المنه المنال المنه المنال المنه المنال المنه المنال المن

الزم خبر من ليلة بالفقراء ومثل قول إله البناء اذا جعاوا المطريق ركنا وقد ضمنت رسالة بينت فيها حكم الزواياوالذين بنتا بونهامن العامة والطلبة يجب على من به رغبة في مدرك حكم

بسهاع كلام امن أه لا تعللك ولا بسهاع شي من الملاهي والغناء ولا قراءة القرآن باللحون المرجعة كرجيع الغناء انتهى فحمل ذلك بمنوعا وقال في المدخل واختلف علماؤناهل بمجوز التفنى بالقرآن أم لا فله هب مالك وجهوراً هل العلم الى أن ذلك لا يجوزونه هب الشافعي ومن تبعه الى أن ذلك يجوز ونه هب الشافعي ومن تبعه الى أن ذلك يجوز ونه الشافعي ومن تبعه الى أن ذلك يجوز ونهم قال وهذا الخلاف الله عواد الم يفهم معنى القرآن بترديد الاصوات وكثرة الترجيعات عان زاد الأمر على ذلك حتى صار لا يعرف معناه فادلك حرام الا تفاق كايفعله القراء بالديار المصرية الذين يقرؤن أمام المأول والجنائز انتهى صلى و كجاعة في شقال في المدخل لم

السرع في دنده المستلة أن يطالعها (تجاعة) من ابن يونس كره مالك اجهاع القراء يقر ون في سورة واحدة وقال لم يكن من عمل الماس ورآها بدعة قال محيى الدين النبووى في قوله صلى الله عليه وسلم ما اجتمع قوم يتلون كتاب الله الحديث فيه جواز فراء ه القران بالادارة وعومة هينا ومنه هينا المناومة هينا المناومة هينا المناعلي تحوما فعل في الفناء فوجه المسكروه في ذلك بن في المازرى وظاهر الحديث بيج الاجهاع لقراء القرآن في المساجد وان كان مالك قد قال بالسكر اهذاله وما اقتضى هذا الظاهر جوازه وقال يقامون ولعله لماصادف العمل لم يستقر عليه كره احداثه وكان كثير اما يترك بعض الظواهر بالعمل «وقال عز الدين بعد عدا السلام في قواعده من المجسب أن يقف المقلده لمي ضعف مأخذ امامه وهوم عن الناه المدوم بناصل عن مقلده و يتحسل الدفع ظواهر الكتاب والسنة و يتأولها وقدر أيناهم مجمعون في المجالس فاذاذكر الأحدهم مناصل عن مقلده و يتحسل الدفع طواهر الكتاب والسنة و يتأولها وقدر أيناهم مجمعون في المجالس فاذاذكر الأحدهم تعدم مناصل عن مقلده و يتحسب مناهد من مناهد على المداهم و تتفيد المامه وقوال على المامه ولونه و لكتاب والمستمدة و المناهم عناه المناهم والمناهم وتناهم المناهم والمناهم والمناهم والمستمود و المستمدة و المستمد و مناهم المناهم و المستمد و المستمد و مناهم المناهم و المناهم المناهم المناهم والمناهم و كناس المداه والمناكم والمناهم و المناهم المناهم و المناهم المناهم الدي يقعد في المستمد و مناهم و عناهم و المناهم و المناهم المناهم الذي يقعد في المستمد و مناهم و المناس و المناهم المناهم الذي المناهم و المناهم و المناهم و المناهم و المناهم المناهم المناهم المناهم المناهم و المناهم و المناهم و المناهم المناهم و المناهم المناهم و و الم

قيل فالتقرى في المسجداذا خف أهله جعاوار جلاحسن الصوت فقر ألم فكرهه قبل فقول عمر لأبي موسى ذكر ناربنا قال والله ما سمعت هذا فط قبل هذا المجلس به ابن رشدكرها دا أراد وابذلك حسن صوته لا اذاقالواله ذلك استدعاء لرقة قال بهم بسماع قراء ته الحسنة وقد كان عمر بن الخطاب اذار أى أباموسى الاشعرى قال ذكر ناربنا فيقر أعنده وكان حسن الصوت وانما استدى عمر رفة قلبه بسماع قراء ته لقرآن وهذا لا بأس به اذاصح من فاعله على هذا الوجه وانما اتق مالك أن يكون المحدث ما روى عن عمر ذريعة أن يعتقد أن يقدم الرجل للامامة لحسن صوته لالماسوى ذلك مما يرغب في امامة من أجله فقد ورد ان النبي صلى الله عليه وقال بادر وابالموت ستا أحدها بشر يتغذون القرآن من أمير يقدمون أحدهم ليغنهم وان كان أقلهم فقها به قال عياض كان سحنون بادر وابالموت ستا أحدها بشري القرآن من أمير يقدمون أحدهم ليغنهم وان كان أقلهم فقها به قال عياض كان سحنون موقي القلب قل أو ياقوم مالى أدهوكم الى النبخاة فلم المنع فستذكر ون ما أقول لكم الآمي بقرى النفر في كره قراءة الجاهة على الواحدر وايتان) من سماعا بن القاسم سئل عن قراء مصركل رجل منهم بقرى النفر في نفره وفي كره قراءة الجاهة على الواحدر وايتان) من سماعا بن القاسم سئل عن قراء مصركل رجل منهم بقرى النفر في نفره و في كره قواحدة في من قواحدة لا بدأن يفو ته سماع ما يقرأ به بعضهم ما دام يصفى الى غيرهم و يشتغل بالردع لى الذي يصفى اليه بين لانه اذا قرأ عليه جاعة في من قواحدة لا بدأن يفو ته سماع ما يقرأ به بعضهم ما دام يصفى الى غيرهم و يشتغل بالردع لى الذي يصفى اليه في ذلك الحين و يظن انه قد سعمة وأجاز قراء ته الخراق منه الكندة و شائعة في ذلك المنسخة في ذلك المنسخة في ذلك المناسفة و نصف كلك المنسفة و شائعة في ذلك المنسفة و نصف كلك المنسفة كلك المنسفة المنسفة كلك المنسفة كلك المنسفة كلك المنسفة كلك المنسفة كلك المنسف

يعتلف قول مالك ان القراءة جاعة والدكر جاعة من البدع المكروهة انتهى صيف وفي كره قراء الجاعة على الواحدروايتان به شانظر رسم سنمن سماع ابن القاسم من كتاب الملاة ورسم الم بدرك من سماع عيسى وسماع أشهب وانظر رسم سلعة سماها ورسم حلف بعده وكلاهما في أوائل سماع ابن القاسم انتهى صيف و مجاوز تها لمتطهر وقت جواز والافهل يعاوز علمها أوالآية تأويلان به شقال الشيخ زروق في شرح الارشاد فاوقر أها غير متوضئ تعداها على المشهور فاوسجدها كذلك أساء وأعادان أمكن في الحال وانظر أساء وأعادان أمكن في الحال والافهى سنة والسنة لا تقضى انتهى وقال في الارشاد و يتجاوزها وقت الكراهة والحدث و يتلو بعده و يسجد قال الشارح لم يذكر واماد كره من قضائها وانظر انتهى وقد المحل الما المساحب الارشاد في ذلك فانفورة وقد ذكره ابن الجلاب وجعل المناهم وادا مخطر فها من المكن على طهارة أو كان في وقت لا يسجد فيه فالمذهب أنه لاشئ عليه وقال ابن الجلاب يقرؤها اذا تطهر أوخرج وقت النهى و يسجد لها والأولان القضاء من شعائر الوجوب وليس هذا بواجب حتى يقضى انتهى صيف و وتعمدها بفريضة به ش وقال من شعائر الوجوب وليس هذا بواجب حتى يقضى انتهى صيف و وتعمدها بفريضة به ش وقال من شعائر الوجوب وليس هذا بواجب حتى يقضى انتهى صيفون و تعمدها بفريضة به ش وقال من شعائر الوجوب وليس هذا بواجب حتى يقضى انتهى صيف و تعمدها بفريضة به ش وقال من شعائر الوجوب وليس هذا بواجب حتى يقضى انتهى صيفون و تعمدها بفريضة به ش وقال من شعائر الوجوب وليس هذا بواجب حتى يقضى انتهى صيفون القريد و تعمدها بفريضة به ش وقال المناهم به تورقه المناهم به تعمد السياسة و تعمدها بفريضة به شوقال المناهم به تعمد المناهم و تعمدها بفريضة به شوقال المناهم بعد المناهم بعد السياسة بعد المناهم بعد ال

الداخلة على المقرى النفراد كل واحد من القراءة عليه اداكثر وا وقد لا يعمهم فرأى جعهم في القراءة أحسن من القطع ببعضهم (واجتماع لدعاء بعد العصر في المساجد بالبلدان يوم عرفة للدعاء فكره دلك ابن رشد كرهه وان كان الدعاء حسنا وأفضله يوم عرفة لان الاجتماع لذلك اليوم

بدعة وقال سعنون حضر في أشهب بوم عرفة بجامع مصر وكان من حالم اقامهم بمسجدهم الى غروب الشمس يعنى الذكر والدعاء كالفعل أهل عرفة بها وكان دسلى جالسا يعنى النافلة وفي جانبه صرة يعطى منها السؤال فنظرت فاذا بيد سائل دينار بما أعطاه فذكر ته له فقال لى وما كنافعطى من أول النهار ونقل الجوزى بسنده الى الحسن قال أول من صنع ذلك ابن عباس يعنى اجتاع الناس يوم عرفة في المساجد تشدم الله ونقل عبر فقو سئل عنه أحد بن حنبل فقال أرجو أن لا يكون به بأس قد فعله غير واحد الحسن و بكر وثابت وان واسع وكانوا يشهدون المسد ديوم عرفة (ومجاوزتها لمتطهر وقت جواز) تقدم نص المدونة أكره أن يخطر فها المتوضئ (والافهل يحاوز محلها أوالا يقتا و بلان) تقدم نص ابن يونس بر يد بتعدى موضع السجو دخاصة به ابن رشد المدوات المتحدة أو عنه المالات والمنافق المنافق المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمناف

معه فان لم يف عل فليسجد واهم ولهم في الترك سعة وروى على لا ينر ل ولا يسجدها (لا نفل) * ابن بشير لم يحتلف المذهب في جواز صلاة النافلة بسورة فيها سجدة (مطلقا) ابن بشير المنصوص الجواز ولوكان في جاعة لا يأمن التخليط اللخمي فان لم يسجد الامام لم يسجد مأمومه (وان قرأها في فرض سجد) الرسالة يسجدها من قرأها في الفريضة ولتخطبة) انظر عند قوله أوخطبة (وجهرامام السرية والااتبع) * اللخمي ان قرأ امام سورة سجدة في صلاة سرية استحب ترك قراءة السجدة فان قرأها أعلن بها وسجد فاولم يجهر بها وسجد فقال ابن القاسم يسجد معه مأمومه وقال سحنون لا يسجدون معه لاحتمال سهوه وفي السلمانية ان لم يتبعوه فلاثن عليهم على قول ابن القاسم (ومجاوز ها يسمير يسجد) ابن حبيب اذا جاوز القارى السجدة يسير فليسجدها من حيث انتهى اللخمي الليتين ابن حبيب اذا جاوز القارى السجدة بكثير وجع الى السجدة فقر أها وسجدها عرجه الى حيث انتهى في القراءة ابن مالم يعنى ابن حبيب اذا جاوز القارى الشارة في القراءة ابن مالم يعنى الموقعة في الموقعة والمنافقة في الموقعة والمنافقة في الموقعة والمنافقة في الموقعة ولان على السجدة في الموقعة ولان القاسم ورواية عن مالك وكذا قال مالك أيضا اذاذكرها في خفض الركوع (وبالنفل في ثانيته في فعلها قبل الفاتحة قولان) من المدونة قال مالك ان قرأ السجدة في نافلة فنسي سجودها حتى رفع رأسه من ركوعه بريد أوذكر وهو راكع فأحب الى أن يقرأها في الركمة الثانية أبو مجدير يديقرأ الجدثم الآية التي فيها السجدة في سجد ثم يقوم فيقرأ السورة التي مع أم القرآن (٥٠) * ابن يونس وقال ابن عبد الرحن بل يقدمها على قراءة السجدة في سجد ثم يقوم فيقرأ السورة التي مع أم القرآن (٥٠) * ابن يونس وقال ابن عبد الرحن بل يقدمها على قراءة

الجدواعا يكره أن يقدم قبل أم القرآن ذكراأو دعاء في الركعة الاولى قال مالك وان لم يذكر حتى صلى الثانية من النافلة فيذكرها وهو راكع تمادى ولاشئ عليه الاأن يدخل في نافلة أخرى اوان قصدها فركع سهوا عدف على المعروف ان قصدا لسجدة فركع سهوا قصدا لسجدة فركع سهوا

الشيخ زروق في شرح الارشاد فاذا قر أسورتها استعب له ترك قراءة السيجدة نفسها فان قرأها سيحدوا علن بها في السير انتهى وأصله للخمى في تبصرته ص وان قرأ في فرض سيجد ش (فرع) قال المرزلي في أحكام ابن الحاجب والصواب أن يسبحد اذا قرأ سورة فيها سيحدة في فريضة صلاها في وقتنهى البرزلي لا تها تابعة لقراءة الفريضة فأشهت سيجو دالسهو ولاخلاف فيه ان كان قبل السلام انه يسجد ولوصلاها في وقتنهى فكذاهذه (فرع) قال في الطراز في فصل السهو في السيجود خلف المخالف لو كان الامام لا يرى السيجود في صلح يجز للأموم أن يسجد ولو كان برى السيجود في النجم فسيجد وجب على المأموم أن يسجد معه صرح والا اتبع شوان لم يتبعوه عمل معت صلاتهم نقله ابن عرفة ومن مسائل ابن قداح اذا صلى الامام بسورة السيجدة وسيحد ولم يتبعوه الماخوا والصلاء حكمة وان لم يسجد ها الامام انتهى صرح و مجاوزها ييسير يسجد شوال في التوضيح ابن راشد اليسير مثل أن يقر أالآية والآيتين ابن عبد السلام بناء على ان ماقار تسمي يعطى حكمة صرح الاالمعلم في والمائم في شرير يداذا كان المعلم و القارى و والا

و سبجد بعد أن طال ركوعه الشيخ ان اطمأن * ابن القاسم وان لم يذكر وعه * ابن القاسم بحرساجداو يقوم فيقرأ ابن حبيب و يسجد بعد أن طال ركوعه الشيخ ان اطمأن * ابن القاسم وان لم يذكر حتى رفع ألفي تلك الركعة * ابن ونس لانه نوى بها السبحدة ثم يقوم فيقرأ شيئاتم بركع و يسجد السهوه بعد السلام وتعقب المازرى قوله فيقرأ شيألقول ابن حبيب من سجد آخر سورة قام ان شاء ركع أو بعد قراء قرى من الاخرى انظر عند قوله والرفض مبطل (بحلاف تكريرها أوسبحدة فيلها سهوا) قال مالك ان سجد السبحدة ثم سجد معها ثانية سهوا فليسجد بعد السلام قال ولوسبعد في القابي المالية والمتعدة في المازرى قال بالى المالية والمتعدة في المازرى قال في القارى عمن يتكرر ذلك في القارى عمن يتكرر ذلك في القارى عمن يتكرر ذلك عليما المالية في القارى عمن يتكرر ذلك عليما المالية في القارى عمن المالية في المالية في سجدة الاعراف قراء قبل المالية في سجدة الاعراف ان كان في صلاة قام فقرأ من المدونة قال أومن غيرها أو الدين عنها ركوع) من المدونة قال أومن غيرها مالية والمناف المناف المناف وقرأ أسجدة في كان تعمد الركوع أجزأ أنه تلك الركة ولا أحد المناف المناف وقرأ أسجدة فركع فان كان تعمد الركوع أجزأ أنه تلك الركة ولاأحب لهذاك في أول حباله ذلك وقرأ ألم المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة ولك أول وان تركها وقصده وكره) سمع عيسى لوقرأ أسجدة فركع فان كان تعمد الركوع أجزأ أنه تلك الركة ولاأحب لهذاك وقرأ أهالية وللكفي عالى المنافق المنافقة المنافقة المنافق المنافقة ال

فيشكل مع قوله أول الفصل انجلس ليتعلم المازري واذا كان المتعلم ون جاعة يقرؤن على المعلم الواحدواحدابعدواحدفانه يسجدكل واحدمن المتعامين وقاله الفاكهاني وقال ابن عرفة اللخمي والمازري وعلى القول بسجو دالمعلم والمتعلم أول مرة ان قرأمعلم آخر تلك السجدة سجدها وحده وان قرأغيرهاس جداهالان قارىء كلالقرآن يسبحدكل سجداته انتهى ﴿ فصل ندب نفل ﴾

ش الظاهر والله أعلم ان من اده هنا بالنفل معنَّاه اللغوى وهو الزيادة لا النف ل الذي تقدم انه من أقسام المندوب والمعنى أنماز ادعلى الفرائض والسنن المؤكدة من الصاوات في كمه الندب أي الاستعبابومنهمايتاً كداستعبابه كاأشار اليه بقوله ص ﴿ وَتَأْ كَدْبِعِدْمُغُرِبُ كَظَهْرُ وَقَبْلُهَا كعصر بلاحد وفريذ كرالعشاءا كتفاء عايذكره في الشفع والوتروعدصاحب الوغليسية مع المواضع المذكورة بعد العشاء قال الشيخ زروق وأماما قبل العشاء فلم يرد فيه شئ معين لكن قوله عليه الصلاة والسلام بينكل أذانين صلاة الحديث في مسلم والمراد بالآذانين الاذان والاقامة لانهما اعلاه ان وقيل تغليباأ والمغرب مستثناة من ذلك على المشهور والله أعلم وأما الصبح فعلوم انه لأنفل بعدهاولاقبلهاالاركعتي الفجر (فرع) قال في المدونة ومن دخيل مسجدا قدصلي أهله فجائزان يتطوع قبل المكتوبة ان كان في بقية من الوقت وكان ابن عمر يبدأ بالمكتوبة قال ابن ناجي قال المغربي قوله وكان ابن عمر يحمل أن يكون جاء به على معنى الدليل وكانه قال جاز أن يتطوع قبل المكتو بةان كان في بقية من الوقت والأولى أن يبدأ بالمكتوبة وقد كان ابن عمر يبدأ بما انتهى وفى الطراز أماجو از ذلك فتفق عليهمع سعة الوقت وعلى منعه اذالم يبق الاقدر المكتو بةومع الاتساع فالأحسن ليس في الكلام دليل على شئ من ذلك ثم ذكر فعل ابن عمر قال وعن سعيد ابن المسيب وعطاء بن أبي رباح وغير واحدمن أهل العلم مثله ولأنه انماأتي بقصد الفريضة فاذالم يشتغل بغيرها كانحرصا عليها وطلبالها فيرجى حصول الثواب ولان ذلك أقرب لوقت الفضيلة وهو أول الوقت انتهى وقال الباجي في جامع الصلاة اذا دخيل الانسان المسيجدير بدأن يصلى صلاة فرض فلايخاو إماأن يكون قدضاق الوقتأو يكون فيهسعة فان ضاق الوقت بدأبالفر يضة ولا يجوزلهأن يصلى قبلها نافلة وانكان في سعة فهو بالخيار انشاء أن يبدأ بالنافلة قبل الفريضة فله ذلكوانشاء بدأبالفريضة وهوالاظهرمن فعلابن عمرانتهي ففهممن كلامهمأن الأولى تقديم الفريضة وفي التوضيح فيشرح قول ابن الحاجب في الاوقات وهو للنفر دأول الوقت قال ابن العربي في القبس والأفضل للنفرد تقديم الفرض على النفل ثم يتنفل بعد الصلاة قال وقد غلط فى ذلك بعض المتأخرين انتهى وينبغى أن يقيدهذا عاادًا كانت الصلاة محوز التنفل بعدها وأما مالا يجوز كالعصر والصبح فلاوهو يؤخذمن قولهو يتنفل بعدهاانتهي كلام التوضيح وقال ابن الحاج في مناسكه لماتكم على فورية الحج وتراخيه الصلاة تجب بأول الوقت وجو باموسعا فان عجلها فيه فقدأدى فرضه وتعجيلها نفل والتنفل قبلها وأداؤها بعد ذلك في الوقت أفضل فان قال قائل فقد روى ابن مسعود أن الذي صلى الله عليه وسلم سئل أى الاعمال أفضل فقال الصلاة لاول وقتهافليس في هذا حجة لانه يمكن أن يريد بذلك الصلاة في أول وقتها بعد التنفل قبلها بدليل ماروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يصلى قبل الظهر ركعتين و بعدها ركعتين رواه عنه ابن عمر انتهى

واجب عليه (وسهوااعتد بهعندمالكلا ابن القاسم فيمجد ان اطمأن به ابن القاسم انأرادأن بهوى لسجدها فنسى فركع فانه انذكر وهو راكع خر من ركعته فسجدها ثم اعتدل فقرأوركع وانلم بتذكر حتى فرغ من ركعته ألغى تلك الركعة * ابن رشدهذا صعيع على مذهبه فى الاعتبار باختلاف نيته في الصلاة انتهى أضف هذا النقل النقل القلته عندقوله وانقصدهافركعسهوا وانظرهأنت

﴿ فصل ﴾ ابنشاس الباب السابع في صلاة التطوع (ندب نفل)عياض الصلاة على ستةأقسام فرض على الاعيان وفرض على الكفاية وسنة وفضلة وتطوع والنطوع هو كل صلاة تنفلفها في الأوقات التي أبعت الصلاة فها (وتأكدبعدمغرب كظهروقبلها كعصر بلا حد) من المدوتة لم يوقت مالك قبل الصلاة ولابعدها ركوعامعاوما وانمايوقت فى هذا أهل العراق الشيخ يستحب النفل بعد الظهر بأربع ركعات يسلم من كل ركعتين وكذا قبلها وكذاقبل المصر وبعد المغرب بركعتين وفى الرسالة وان تنفل بست ركعات فحس الجلاب الركعتان بعد المغرب

مستعبة كركعتي الفجر عياض و ركعتان بعد الوضوء فضيلة (والضعي) ابن عرفة نص التلقين والرسالةان صلاة الضعي نافلة ﴿ أُنُّوعُمْ فَضِيلَةً وهي ثمان ركعات وقدعدت أيضافي السين * ابن العربى من آكدالنوافل ركعتان عند حاول الشمس والشرق النسبة التي تعب صلاة العصر في كونها من المغرب وهي الفعى التي منأتي مها كان من الأوامين وحمى ثلاثمائة وسيتان عظهامن النار (وسر به نهارا

(فرع) قال في المدونة قال في كماب الصلاة الأول من ذكر صلاة بقيت عليه فلا يتنفل قبلها وليبدأ بماالاأن يكون في سعة من وقتها قال ابن ناجي قال أبوا براهيم يؤخذ منها أن قضاء المنسية على الفور كاقال ابن رشد في الأجو بة انه لا يتنفل ولاقيام رمضان الاوتر ليلته و فحر يومه (قلت) وقال ابن العربي مجوزله أن يتنفل ولا يخس نفسه من الفضيلة انتهى والله أعلم (فرع) قال في المدخل في آدابطالب العلم ينبغي له أن يشد يده على مداومته على فعل السنن والرواتب وما كان منها تبعا للفرض قبلهأو بعده فاظهارهافي المسجدأ فضلمن فعلهافي بيته كاكان علمه الصلاة والسلام يفعل عداموضعين كان لايفعلهما الافى بيته بعدا لجعة وبعد المغرب أما بعدا لجعة فلئلا يكون ذريعة لأهل البدع الذين لاير ون صحة الجعة الاخلف امام معصوم وأمابعد المغرب فشفقة على الأهل لان الشخص قد يكون صائما فينتظره أهله وأولاده للعشاء ويتشوفون الى مجيئه فلايطول عليهم انتهى و قاله أيضا في آداب الامام والمؤذن وانظر الأبي في شرح مسلم في موضعين والله أعلم وقوله وتأكد بعدمغرب لحديث الترمذي والنسائي انه عليه الصلاة والسلام كان بصلى ركعتين بعد المغرب ولحديث مسلم الآني ولحديث ابن ماجه من صلى ستركعات بعد المغرب لم يتكام بينهن بسوء عدلن له عبادة ثنتي عشرة سنة وقوله كظهر وقبله لحديث الترمندي وأبي داود والنسائي وأحمدمن يحافظ علىأر بعركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار «وقوله كعصر لحديثهم الاالنسائي رحم اللهام أصلي قبل العصر أربعاقال العلاء ودعاؤه صلى الله علمه وسلم مقبول وعزاالفا كهاني هذاالحديث للوطأومسام فانظره والعزوالمذكورهن الترغيب والترهيب فتأمله والله أعلم ولحديث الطبراني مرس صلى أربع ركعات قبل العصر حرم الله بدنه على النار ويدل الجميع حديث مسلم مامن عبد مسلم يصلى لله في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعا غيرفر يضة الا بني الله له بيتافي الجنة زاد الترمذي أربعاقبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعدالعشاء وركعتين قبل صلاة الغداة ورواه بالزيادة ابن خزية وابن حبان في صحيحهما والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم الأأنهم زادوا ركعتين قبل العصر ولميذكر واركعتين بعد العشاء والله أعلم ص ﴿ والضعى ﴾ شلحديث أى هريرة أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم شلاث بصام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحي وأن أوترقبل أن أرقد متفق عليه ومثله عن أبي الدرداءر واهمسلم والضحى مقصور (فائدة) شاع عندالعوام أن من صلى الضعى بلزمه المواظبة علم اوامه ان تركها عمى أوأصابه شئ وذلك باطل بل حكمها حكم سائر النوافل تستعب المداومة علها ومن تركهافلااتم عليه ولاحرج وقدخر جالترمذي عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضعى حتى نقول لا يدعها و بدعها حتى نقول لا تصلها قال أبوعيسي هذا حدث حسن غريب انتهى وخرج عن أبي هر يرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على شفعة الضعى غفرالله أدنو بهوان كانت مثل زبد البعرانتهي (فرع) قال في التوضيح قال ابن رشد وأكثرالضحي عمان ركعات وأفله ركعتان انتهى وقال القاضي عياض في قواعده وصلاة الضحي وهي ثمان ركعات وقداختلفت الرواية فيهامن اثنت بن الى ثنتي عشرة انتهى وقدور د فيهاأ حاديث متعددة (تنبيه) روى عن عائشة رضى الله عنها انكار صلاة الضعى قال في الا كال والأشبه الجع من انها انماأنكر تصلاة الناس المعهودة على مااختاره بعض السلف من صلاتها نمان ركعات وانه انما كان يصلى أربعا كاقالت ثم يزيد ماشاء وعلى هذا يجمع بين الاحاديث المختلفة في عددها

وجهر ليلا) الرسالة يصلى الشفع والوترجهرا وكذلك يستعب في نوافل الليل الاجهار وفي نوافل النهار الاسرار وانجهر فى النهار فى نفله فلداك واسع * ابن عرفة سمع أشهب لا بأس برف عصوته بقر اءة صلاته فى يته وحده ولعله أنشط له وكانوا بالمدينة يفعلونه حتى صار المسافر ون يتواعدون لقيام القراء وسمع ابن القاسم أن ذلك مستحب * ابن رشدهذا لمن حسنت حالته ليقتدي به فعصل له أجر الاقتداء به وسمع أشهب كان عمر بن عبد العزيز بخرج في الليل آخره وكان حسن الصوت يصلى فقال ابن المسيب لبردأ طردهذا القارى عنى فقد آذانى فسكت برد فقال ويحكى يابردا طردهذا القارئ عنى فقال بردان المسجد ليس لنااناه وللناس فسمع ذلك عمر فأخذنعله وتنعى ابن رشدأم سعيد بطردالقاري عنه يريدمن جواره لامن المسجد جلة ومن حق من أوذي أن بنهي من آذاه ولو رفع رجل في داره صوته بالقراءة لما وجب لجاره منعه ولما نقل ابن العربي في مسالكه قول رسول اللهصلي الله علمه وسار لعمر اخفض قلملانقل حكامة ابن المسيب مع عمر ثم قال والجهر أفضل لمن كانت له نية في الجهر وخير الناس من انتفع الناس به وانتفع هو بكلام الله وفي ذلك أيضاا له يسمع أذنيه و يوقظ قلبه لتدبير الكلام وتفهيم المعاني ولا يكون ذلك الافي الجهر ومن ذلك أن رجو يقظة نائم فيذكر الله في كون هوله معاونا على البروالتقوى في كون في العمل الواحد عشر نيات فيعطى العامل عشرة أجور وقال في العارضة لاشك أن العلانية بالقراءة وغيرها أفضل اذا خلصت من الرياء وقد كشف الله القناع بالبيان عن ذلك على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قال الله من ذكر ني في نفسه ذكر ته في نفسي ومن ذكر ني في ملا ذكرته فى ملا خير من ملئه ابن عرفة ورفع الصوت بالدعاء والذكر بالمسجد آخر الليل مع حسن النية قربة وفي جوازه بعسعسة الليل بعدمضي نصفه ومنعه نقلا بن سهل الجواز لابن (٦٨) عتاب والمسيلي والمنع لابن دحون وابن حزم وقد كان من جواب ابن

عتاب أوقال الاحتساب في الان أقل ما يكون ركعتين ثم كان عليه الصلاة والسلام يزيد فيها أحيانا ماشاء الله (فرع) أول وقتهاار تفاع الشمس وبياضها وذهاب الجرة وآخره الزوال قاله الجزولى والشيخ زروق زادفي شرح الوغليسة وأحسنه اذاكانت الشمس من المشرق مثلها من المغرب وقت العصر انتهى و دشهداذلك أحاديث وجهر ليلا كش دخل في كلامه الوتر وقد صرح بذلك في الرسالة ونصه تملى الشفع والوترجهر اولماعد المازرى مواضع الجهرفي الصلاة عدمنها الوتر قال الالمانع كا سيأتى بيانه عملاذ كرالو ترذكر عن بعض الخداق ان الامام بجهر فيه وان الناس اذا أوتروافي المساجديسر ونالئلا يجهر بعضهم على بعض انتهى بالمعنى ولعله أشار ببعض الحذاق للباجي فقد انقل عنه ابن عرفة نعوذاك ص ﴿ وتعية مسجد ﴾ ش أمالوا تعدّموض عا للصلاة افلايطلب

الله تنشر حله الصدور صدور أهل الاعان وتطمأن به قاو بهم ومتى عهد من ابتهل في الدعاء والاستغفار أن وقف موقف الانكار والاقرار أماسمع المحتسب قول الله سحانه ولاتطرد

الذين يدعون ربهم الآية ثم استدل بقول مالك كان السلف يتواعدون الاسفار لقيام القراء وقال المسيلي كل ماصنعه هذا المؤذن حسن مأمو ربهم غب فيه قديم من فعل الصالحين كان عروة يقوم بالليل يصيح في الطرق يحض و يحوف و يتلوأ فأمن أهل القرى الى يلعبون قال عياض عن ابن عتاب هو شيخ المفتيين حافظ انظار اتفقه به الأندلسيون من جلة الفقهاء على سنن أهل الفضل جزل الرأى حصيب العقل على منهج السلف المتقدم وفي الترمذي وصححه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذاذهب ثلث الليل قام فقال ياأ بهاالناس اذكروا الله الحديث (وتأكدبوتر) خير الابياني و يعيى بن عمر في الجهر في الشفع وألز ماه في الوتر فان أسره سهوا سجدقبل وجهلابط لواستبعد عبدالحق البطلان ابن يونس قيل لاشئ عليه ان أسر في الوتر كالاشئ عليه اذا قرأه بأم القرآن وحدها الباجي يجهر به الامام وأما الافذاذ في المسجد فيسرونه ابن علاق في هذا نظر لانه يقضي فرضه جهرا ومن الاستذكار مانصه في الذي مقضى فرضه والى جنبه من معمل مثل عمله انه لا يحمأن مفرط في الجهر لئلا يخلط عليه كالا يجب ذلك لمتنفل الى جنبه متنفل مثله واذا كان هكذافحرام على الناس أن تحدثوا في المسجد عائشغل المصلى عن صلاته و مخلط عليه قراءته * ابن رشد لايجوز لمصل بالسجدوالي جنبه مصل رفع صوته بالقراءة ومن قضي ركعة جهر الايجوز له أن يفرط في جهر القرب مصل مثله (وتحية مسجد) عياض تعية المسجد فضيلة قال مالك وليست بواجبة وأبوعمر على هذا جاعة الفقهاء وكان القاسم يدخل المسجد فيجلس ولايصلى وقد فعسل ذلك أبن عمر وسالم ابنه قال ورحل الغازي ابن قيس الى المدينة ليسمع من مالك فدخل إبن أبي ذئب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فجلس ولم بركع فقال له الغازى ابن قيس قم فاركع فان جاوسك دون ركوع جهل بالسنة ونعوهذا من جفاء

القول فقام ابن أبي ذئب فركع ثم أسند ظهره وجلس الناس اليه فلمار أي ذلك الغازي ابن أبي قيس خجل وندم فسأل عنه فقيل هو ابن أبي ذئب أحد فقها والمدينة وأشر افهم فقام يعتذر اليه فقال له ابن أبي ذئب يا أخي لا عليك أمر تنا بحفير فأطعناك ومن نحوهذا التعلق ما حكاه عياض عن قاضى الجاعة ابن السليم قال حضر (٦٥) يوما مسجد اباطراف قرطبة لا نتظار جنازة فحان وقت

العصر فأشارعلى رجل من العامة أن دؤ ذن فتغير لرجل وقال له لم تر بالمسجد من هو أنجس مني فتسم القاضي واستغفر الله ثم خرج بنفسه فأذن ورجع وقال للرجل قدرأستمن هو أنعس منك فلاتعد لمثل قولك تاب الله علينا وعلمك (وحاز ترك مار) من المدونة حائز للجتازأن عرفي السجد ولا يركع ويكره لغيره القعود دون ركوع (وتأدت بفرض) الحلاب من تـ كرر ه خوله بعدركوعه لم يعده ومن جلس دونه تلافاه و مكني عنه الفرض (وبدأبها عسجدالمدينة قبلالسلام عليهصلى الله عليه وسلم) سمع ابن القاسم ببدأمن دخل مسجد الني صلى الله عليه وسلم بالركوع قبل سلامهعليه صلى اللهعليه وسلم والعكس واسع * ابن القاسم أحب الىأن يبدأ بالركوع * ابن رشد لحديث اذادخل فليركع والفاء للتعقيب وتوسعة

فيه بالنعية وانظر الجزولي (فرع) اذاصلي التعية محرج لحاجة ثم رجع بالقرب فهل يكرر التعية ذكر ابن ناجي في شرح المدونة في كتاب القدف نظائر هل تكرراً ملا منها هذه تم قال وهذا كله بخلاف السلام فاني لمأر فيه خلافابل يسلم على من لقى ولولم يجل بينهما الاشجرة على هذا مضى عمل السلف وقبله شيخناأ بوهجم دعبدالله الشبيبي وكان يفتى بهوهو صواب لتأكد السلام انتهى وقال ابن فرحون في شرحه على ابن الحاجب ولو ركع عند دخوله ثم جلس ثم عرضت له حاجة فقام البهاخارجاعن المسجد ممرجع بالقرب لم يلزمه أن يركع ثانية انهى (فائدة) قال الشيخ زروق في شرح الارشادوذ كرالشيخ أبوطالب والغز الى وغيره باأن من قال سبحان الله والجد سله ولااله الاالله والله أكبرأر بعم ان كانله ذلك مقام التحية فقال النووي ينبغي أن يستعمل ذلك في أوقات النهي لمكان الخلاف انتهى وهوحسن صروتحية مسجد مكة الطواف شريعني أن من دخل مسجد مكة يعنى المسجد الحرام فتعية المسجد الحرام في حقه الطواف بالبيت وهدا في حق القادم المحرم فانه بطلب منه أنهاذا دخل المسجد الحرام البداءة بطواف القدوم ان كان محرما يحج أوقران وبطواف العمرة انكان محرمابعمرة وبطواف الافاضة اذادخله بعدالرجو عمن عرفة ولا يطلبمنه الركوع عنددخوله وكذلك غيرالقادم اذادخل المسجد الحرام ونيتهأن يطوف عند دخوله فتعية المسجدفي حقه الطواف ولايطلب منه حينئذ الركوع وأماغ يرالقادم اذادخل المسجدالحرام ونيته الصلاة في المسجد أومشاهدة البيت الشريف ولم يكن نيته الطواف فانه يصلي ركعتينان كان في وقت تعلى فيه النافلة والاجلس كغيره من المساجد قال في رسم تأخير صلاة العشاءمن ساعابن القاسم من كتاب الصلاة سئل مالك عن الذي يدخل المسجد الحرام أيبدأ بالركمتينأم الطواف قال بالطواف قال بن رشدالطواف بالبيت صلاة فاذا دخله يزيدالطواف بدأبالطواف وان دخله لا بريد الطواف في وقت تنفل بدأبالركعتين انتهى (تنبيه) فاذا دخل المسجد الحرام من مريد الطواف وطاف أجرأه ذلك عن التعية وهذا بين لااشكال فيهوتوهم بعض الناسمن كلام ابن عرفة أنه يطلب منه الركوع للتعية بعد الطواف فالهقال وسمع القرينان تأخير داخل المسجد الحرام ركوعه لطوافه أنهى وفي بعض النسيء عن طوافه وهذا توهم بعيدفان ركعتى التعية لاتفتقر لنية تخصها فأى صلاة حصلت عند دخول المسجد كفت عن التحية فريضة كانتأونافلة والمسئلة التىذكرها بنءرفةهي في رسم الحجمن سماع أشهب من كتاب الحج قال فيه وسئل مالكعن الحاج يدخل المسجد الحرام فيريد أن يبدأ بركعتين قب في الطواف بالبيت قال بليبدأ بالطواف بالبيت أحب الى قيل له أيبد أبالطواف أحب اليك قال نعم قال ابن رشداعا استحب ذلك لأنهامن السنةمن فعل رسول اللهصلي الله عليه وسلم وفي حديث جابرانه لماأتي النبي صلى الله عليه وسلم الديت استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى أربعاثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأ واتحذوا

مالكلان المنهى عنه الجاوس قبل الركوع (وايقاع نفل به بمصلاه عليه السلام والفرض بالصف الأول) بمع ابن القاسم مصلاه صلى الله عليه وسلم أحب موضع الى من مسجده النفل بابن القاسم وهو العمود المخلق والفرض الصف الأول ومن الاستذكار مانصه لاأعلم خلافا بين العاماء ان من بكر وانتظر الصلاة وان لم يصل في الصف الأول أفضل ممنى الصف الأول الامن أجل المبكور (وتحية مسجد مكة الطواف) معنى الصف الأول المسجد الحرام ركوعه عن طوافه

رجل

رکع

من مقام ابراهيم مصلى فبحمل المقام بينه وبين القبلة وصلى ركعتين ثم رجع الى الركن فاستامه وخرج من الباب الى الصفافقال نبدأ عابدا الله به فبدأ بالصفااتهي ولوقال الشيخ ابن عرفة وسمع القرينان استحباب بدء داخل المسجد الحرام بالطواف دون الركوع لكان أبين والله أعلم (فرع) اذا جلس قبل أن يركع فيستحب له أن يقوم فيركع من ابن فرحون على ابن الحاجب (فرع) اذا كان مجلسه بعيداعن باب المسجد قيل يصلى التحمة عند دخول المسجد ثم بمضى الى موضعه انتهى من الشيخ يوسف بن عمر على الرسالة ص ﴿ وتراويح ﴾ ش قال في المسائل الملقوطة قول عمر رضي الله تعالى عنه نعمت البدعة هذه عبد الحق بعني بالبدعة جعهم على قارى واحد لانهم كانواقبل ذلك يصلونأو زاعافجمعهم رضى الله عنه على قارى واحد فهذا الجعهو البدعة لاالصلاة فانقيل قد صلى بهم صلى الله عليه وسام ثم ترك فكيف بجعل جعهم بدعة فيقال لما فعله عليه الصلاة والسلام ثم ترك فتركه السنةوصار جعهم بعددلك بدعة حسنة وأحاب سندبأنه أرادبالبدعة جعهم مواظبة في المسجد في أول الليل على قارئ واحد لا أصل الصلاة أماقيام رمضان فكان مشروعا كإبينا بل كان قيام الليل بينهم معتاد افضلاعن رمضان ألاترى الى قول عمر والتي سنامون عنها أفضل فخر قيام صلاة آخر الليل فلم تتعقق البدعة في ذلك من كل وجه لأن الني صلى الله عليه وسلم جع بالناس الاانهماواطب خشيةأن تفرض عليهم فعقلواأن الترك اعاهو لأجل العلة المذكورة فلمازالت بامنهم تحمدد الاحكام بعمد وفاته عليه الصلاة والسلام فعلوا ماعامو اأنه كان مقصو ددفو قعت المواظبة في الجع بهم بعدوفاته عليه الصلاة والسلام أمر الم يكن فسميت بذلك مدعة الاان لهاأ صلافي الجوازعلي مأبيناه فلمتكن في الحقيقة مدعة وأماوقتها فبعد صلاة العشاء وقبل الوترمن خطالقاضي جال الدين الاقفهسي انتهى وقال الشيخ أجدز روق في شرح الارشاد وكونها بعد صلاة العشاء وقبل الوترهي السنة انتهى وقال الجزولي في الشرح الكبير في قول الرسالة والقيام فيه في مساجد الجاعات بامام يعني بعد صلاة العشاء وأمامن يصلي قبل صلاة العشاء فلافرق بينه و بين سائر النو افل وذكر بعضهم فيهقولة أنه مجوز ونسبه لابن أبى زيدول كنه غيربين والصحيح بعدصلاة العشاء انتهى *وسئل عزالدين عمن يصلى قيام رمضان قبل العشاء هل يكون فاعلا للقيام المشروع أملا فأحاب بأن قيام رمضان انماهو بعد العشاء البرزلي قديتفر جعلى القول بتقديم الوترعقيب العشاء الآخرة ليلة الجعو يجمعه الامام بالاميين للضرورة أن يكون القيام كذلك اذا اضطر السه لخوفي التجمع وجهل كثيرا لجاعة بالقراءانتهي من البرزلي وقال الشمخ أبوالحسن في الشرح الكبير في آخركتاب الصيام ووقته بعدصلاة العشاء وأماماقبل صلاة العشاء كإيفعله بعض البلاداذ اأفطروا أتواالمسجد ثم يصلون الى أن يغيب الشفق ثم يصاون العشاء ثم يصلون ما بقي لهم و ينصر فون فليس ذلكمن القيام المرغب فيهوهو مكروه من وجهين أحدها فعله فيغبر وقته والثاني تنفلهم في جاعة وذلك لأيجوز الافى القيام المعهود فان السنة في هذا القيام أن تكون بالليل كذلك فعل السلف والخلف وقدذكره بعض الناس فيامهم كذلك في غيررمضان لأن ذلك ليس بقيام السلف وانظر على هناالوجعواللطرلن شاء ذلك أن يفعله قبل مغب الشفق وليس له ذلك الابعد مغيب الشفق كما ليسله تقديم الشفع والوبر قبل مغيب الشفق انتهى وفي كلام ابن عرفة اشارة الى ذلك ونصه ومن دخل وهم يصلون وعليه العشاءقال ابن حبيب له تأخيرها للدخول معهم مالم يخرج مختارها وروى ابن وهبوابن نافع لايؤ خرهاو روى ابن القاسم بصلم اوسط الناس ومرة ، مؤخر المسجد ونعوه

(وتراویح) این حبیب قیام رمضان فضيلة * أبوعمر سنةوالجع لهبالسجد حسن (وانفرادفها)من المدونة و قال مالك قيام الرجل في ستهفى رمضان أحب الى لمن قوى عليه وليسكل الناس بقوى على ذلك (ان لم تعطل المساجد) أبوعمرا ذاقامت الصلاة في المساجدفي رمضان ولوىأقل عددفالصلاة حنئذفي الستأفضل

(والختم فيها)اللخمى والختم أحسن (وسورة تجزى) من المدونة قال مالك وليس ختم القرآن سنة في رمضان قال ربيعة ولو أمهم رجل بسورة حتى ينقضى الشهر لأجزأ (ثلاث وعشر ون ثم جعلت تسعاوثلاثين) نافع أدر كت الناس يقومون تسعاوثلاثين ركعة ويوترون منها بثلاث قال مالك وهو الذي لم بزل عليه الناس اللخمى الذي آخذ به ماجع عليه عمر احدى عشرة ركعة ابن حبيب رجع عمر الى ثلاث وعشرين (وخفف مسبوقها ثانيته ولحق) ابن عرفة روى الأكثر المسبوق في ثانيته فذموافق حركة المامه * ابن القاسم بل مؤتم به * ابن رشد أولاها قول سحنون (٧١) وابن عبد الحكم يقضى ركعة مخففا و يدخل معهم (وقراءة

شفع بسبح والكافرون) روىعلى ماعندى شئ يستعببه القراءة في الشفع دون غيره الباجي هذالمن أوتر بواحدة عقب صلاة الليل وأمامن أوترعقب صلاة الوتر فيستعب أن يقرأ في الشفع بسبح والكافرون وفسرعماص المذهب بهذا انتهى انظر فهرست عياض ذكر سلسلة قراءة الشفع بالاخلاص وذكرانه هو التزم ذلك في خاصة نفسه منة روى ذلك (ووتر باخـ الاص ومعوذتين) فهالمالك الوترواحدة وكان مالك يقرأ فيها في خاصة نفسه بأم القرآن وقلهو الله أحدوا لمعوذتين وقال في المجوهة ماقراءة الاخلاص والمعوذتين في الوتر بلازم الباجي مافي المجموعة ينفي اللزوم ومافى المدونة يدل على لاستعباب (الالمن له حزب

البحلاب (قلت) مقتضاه عدم اجزاء القيام قبل العشاء كفعل بعض أهل العلم في زماننا بالصيف انهى وفى الأبي شرح مسلم المعروف أنه بعد العشاء الآخرة فلو أراد الامام أن يقدمه عليهامنع وكنت اماما بجامع التوفيق وهوبالربض فصليته قبل العشاءفد خلت فلقيني شخناأ بوعب دالله مجمدين عرفة فقال ليمن استخلفت يصلى لك القيام قلت صليته قبل العشاء ودخلت فقال لي أعرفك أورعمن هذاوه فالايخلط كانتهي (فرع) تبكره التراويج لمن عليه صلوات نقله ابن فرحون في الالغازعن مسائل ابن قداح وقال أيضاقال ابن رشدمن عليه صلوات فواثت فلا محوزأن يتطوع من النوافل الابوتر ليلته وفجرنهاره انتهى (فرع) قال في رسم المكاتب من سماع يحيمن كتاب الصلاة فعين افتح الركعة التي يختم بهابأم القرآن ثميريد أن يبدأ القرآن من سورة البقرة أيفتح بأمالقرآن لابتدائه القرآن من أوله قال يفتيح البقرة ويدعأم القرآن لأنه لايقرأ أم القرآن فى ركعة مرتين ابن رشد لأن السنة أن يقرأ أم القرآن فى كل ركعة من قر كاقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي عامه الصلاة انتهى ونقله في الذخيرة عن صاحب الطراز ص والختم فها ﴾ ش قال الأبي في شرح مسلم والخمة ليس بسنة مالم يكن العرف الخمة كالعرف السوم في مساجدتونس فلابدمن الخنم حتى لوكان الامام لا يحف ظفيستأجر من يحفظ لأن العرف كالشرط انتهى ثمذكر كلامه المتقدم بلفظ وكذلك العرف أيضاالي آخره والله أعلم ص فرثم جعلت تسعا وثلاثين إش كره مالك أن ينقص من ذلك ذكره في رسم شكمن سهاع ابن القاسم من كتأب الصوم ص ﴿ وقراءة شفع بسبع والكافر ون ووتر باخلاص ومعو دتين ﴾ شلاذ كرا لمازرى ماأورده ابن عرفة عليه قال لكن ما يحتج به للذهب الذي كنا إخترناه ان غيرهما من حكى قيام النبي صلى الله علمه وسلم وعددركعاته ووصفهالم يذكرواأنه خص الركعتين اللتين يلهما الوتر بقراءة فذهبالي المعارضة فقطوالله أعلم (تنبيه) قال في الكافي وكان مالك يستحب أن يقر أفي الوترفي الأولمدين من الوتربأم القرآن وقل هوالله أحدفي كل ركعة منهماو يقرأ في الثالثة بأم القرآن وقل هو الله أحد والمعو ذتين انتهى فتأمله فاني لا أعرفه لغيره * وقوله ومعو ذتين بكسر الوا وقاله الفاكهاني في شرح الرسالة وقاله النووي في التبيان ص ﴿ وفعله لمنتبه آخر الليل ﴾ ش هذا اذا كان يصليه بالارض وأماالمسافر اذاصلي العشاء بالارض ونيتمأن يرحل ويتنفل على دابته فاستعساه في المدونة أن يصلى الوتر بالارض ثم يتنفل على دابته والله أعلم وهذه تصلح لأن يلغز بها فيقال رجل صلى العشاء ونيتم أن يتنفل يقدم الوتر قبل تنفله (تنبيم) من النوافل المرغب في اقيام الليل

قنه فيهما) المازرى وقع فى نفسى عدم تعيين قراءة الوتراثرة بجده فأمرت به امام تراويح رمضان ثم خفت اندراس الشفع عند العوام ان لم بعنص بقراءة فرجعت المألوف ثم بعد طول رأيت الباجى قد أشار الى ما كنت اخترته انهى انظر تعقب ابن عرفة هذا وقال ابن العربي يقر أالمتهجد في ركعة الوترمن تمام حزبه وغيره بقل هو الله أحد فقط لحديث الترمذي وهو أصعمن قراء ته بهامع المعوذ تين وانتهت الغفلة بقوم يصاون التراويح فاذا انتهوا للوترقر وافيه بقل هو الله أحد والمعوذ تين (وفعله لمنتبه آخر الليل) ابن يونس لأفضل عند مالك تأخير الوتر الى آخر الليل لفضيلة قيام الليل الالمن يكون الغالب عليه أن لا ينتبه فالأفضل أن يوتر ثم ينام لان في توجه

قبله تغرير ابالوثر (ولم يعده مقدم) عياض دهب بعض أثمة الصحابة وكافة أثمة الفتوى الى منع نقض الوثر وانه اذا بداله في التنفل بعد الوثر لم ينقض ولم يستم وصلى ما بداله ولم يعده وقد اختلف عن مالك في هذا والمشهور عنه أنه لا يعيده (ثم صلى وجاز) في المختصر من أوتر في المسجد ثم أراد التنفل تنقل وقال في المدونة يؤخر قليلاوان انصرف الى بيته تنفل ما أحب وسمع ابن القاسم منع من أوتر مع الامام في رمضان أن يصل وتره بركعة ليوتر بعد ذلك بل يسلم معه ويصلى بعد ذلك ماشاء وقال قبل ذلك يتأنى قليلا أعجب الى انتهى انظر من أتى المسجد يصلى الاشفاع مع الامام فدخل معه (٧٧) فاذا هو في الوثر قال ابن رشد يشفعه كما اذا أوتر معه قبل أن

ويستعب للقائم من الليل أن يقر أعند انتباهه ان في خلق السموات والارض الآيات آخر سورة آل عران ورد بذلك الحديث في الصحيف ونص على استعبابه القرطى في تفسيره (فرع) قال في النوادر في جامع القول في صلاة النوافل ومن المجوعة قيل الكفين بريد أن يطول التنفل فيبدأ بركعتين خفيفتين فأنكر ذلك وقال يركع كيف شاء وأما ان كان هـ نداشأن من يربد طول التنفل فلا انتهى وانظر الأبي في شرح مسلم وقد صرح النووي ان ذلك من سنن التهجد (فرع) قيل الله أيتنفل الرجل ويقول ان كنت ضيعت في حداثتي فهذا قضاء تلك قال ماهذامن عمل الناس انتهى انظر شرح الرسالة لسيدى أحدر زوق ص ﴿ ولم يعده مقدم ثم صلى وجاز ﴾ ش تصوره واضحقال الشيخزر وقفى شرح الارشادولو أراد التنفل بعدوتره أول الليل لنية حدثت له جازو بكره بالافاصل عادى انتهى صي وعقيب شفع منفصل بسلام له ش الافصح في عقيب ترك الياءقاله في شرح جع الجوامع والمعنى انه يستحب أن يكون الوتر عقب شفع وهذا على ان الشفع قبله للفضيلة لاللصحة وهو الذي صدربه ابن الحاجب وصاحب الشامل وعطف مقابله بقبل قال في التوضيع وكلامه يقتضي انه المشهور وشهر الباجي انه للصحة (فرع)قال ابن الحاجب وفي كونه لاجله قولان قال في النوضيج يعني انه اختلف هل يشترط في ركعتي الشفع أن يخصهما بالنية أو يكتفي بأى الركعتين كاناوهو الظاهرانتهي وقال في الشامل ولايشترط كونه لأجله على الاظهرانتهي وقال ابن بشير الصحيح انه مخيران شاءأتي بشفع يختص بهاوان شاءأتي بهابعد نافلة غير مختصة بهاانتهي من تصحيران الحاجب (فرع) قال ابن الحاجب تمشرطفي اتصاله قولان قال في التوضيح ليسم تبا على انهلأ جله بل هو كاعال اس شاس واذا قلنا بتقديم شفع ولا بدفهل بلزم اتصاله بالوترأو يجوزوان فرق بينهما بالزمن الطويل قولان انهى وقال البرزلي مسئلة من صلى ركعتى الشفع ثم اشتغل بشغل خفيف عمأوترصح ذلكوان تطاول أعادالشفع وصلى الوترقال البرزلى قلت هـذابين على وجوب الاتصال واقره في العتبية والمشهور انه ليس من شرطه الاتصال فعلى هذا الابعيد الشفع مطلقا انتهى الكن الاتصالمستحب على المشهور فعلى هذااذا طال الفصل استحب اعادة الشفع وقاله في أواخر الرسم الأول من سماع أشهب من كتاب الصلاة فيمن يصلى العشاء ويصلى بعد هار كعات ثم يجلس ثم يبدوله أن يوترأ يوتر بواحدة أم يصلى ائنتين قبلها قال أرجو أن يكون له سعة في أن يوتر بواحدة ولأ رصلى قبلهااذا كان ركع بعد العشاء قال ابن رشد قوله يوبر يواحدة وان طال مايين الركعتين

بصلى العقة انتهى وانظر على هذا في ليالى الاحياء من أوترأول الليل شمأتي المسجد آخرالليل فعلى هذا اذاسلم الامام من ركعة الوتر قامهـنا الذي كان أوتر فشفع هذا الوتر الذي صلاهمع هذاالامام ورعا تجديعض العوام ليالي الاحياء اذانودى بالشفع والوتر تركوا القيام مع الامام لركعتى الشفع فضلا عن ركعة الوتر وهـ ندالا ينبغى انتهى (وعقب شفع) من المدونة الوتر واحدة محقال لابد من شفع قبلها * الباجي هذا المشهور انتهى وانظر هلينوب مناب الشفع كل نافلة هذا هوالصحيح من القولين انتهى وانظر لوصلى الوتر دونشفع فقال سعنون ان قرب شفعها وأوتر وان معد أجزأه لقولمالك لابأس أن يوتر المسافر

بركعة وقد أوتر سعنون في مرضه بواحدة وقيل لمالك من صلى بعد العشاء ركعات ثم جلس ثم بداله بعد دلك أن يوتر قال أرجو أن مكون له سعة في أن يوتر بواحدة وان طال ما بين الشه عوالواحدة صحيح على مذهبه في الفصل بين الشفع والوتر بسلام وقال ابن القاسم اذا طال ركع ركعتين ثم أوتر ووجه هذا مم اعاة لقول من قال الوترث لاث بغير سلام وهذا اذا كان قبل الفجر وأمالو كان بعد الفجر وقد ركع بعد العشاء لأوتر بواحدة قولا واحدا انتهى وعبارة ابن يونس عن ابن القاسم من أصبح ولم يوتر فان كان تنفل بعد العمة فليوتر الآن بواحدة والاشفع الآن بركعت ين انتهى انظر هذا مع انه من نام عن من به فله أن يصله (منفصل بسلام

الالاقتداء بواصل) من المدونة لا بدمن شفع قبل الوتريسلم منه في حضر أوسفر ومن صلى خلف من لا يفصل بينهما بسلام تبعه انظر فول الامام لا بدمن شفع يسلم منه ومع ذلك أمر بالاقتداء باتباع من لا يفصل بسلام وأغرب من هذا انه ذكر عن نفسه انه لو أوتر بالناس لمارض يعرض بامامهم الذي من شأنه أن بوتر بثلاث لا يفصل بينهن انه لا يخالف فعله بل يترك السلام من الشفع موافقة للنوب عنه انظر رسم الملاة الثاني من سماع أشهب (وكره وصله) * الجلاب الوتر ركعة (٧٧) بعد شفع منفصل منها بتسلمة و يكره

أن يوتر بشلاث بتسلمة واحدةفي آخرها وانظر اذالميسلم من شفعه حتى فام(وأوتر بواحدة)انظر عندقوله وعقب شفع وقراءة ثان من غيرانهاء الاول) من المدونة كره الكالقراء في قيام رمضان أن يقرأ أحدهم في غير الوضع الذي انتى اليه ساحبه وقال اعامقر أهؤلاء ماخف علهم لموافق ذلك مار يدون وليقرأ الثاني من حيث انتهى الاول وهو لذي كان عليه الناس انتهى وانظر حكمن دخل والناس يصاون الأشفاع وعلمه العشاء قال ابن حبيب يدخسل معهم في الاشفاع و مؤخرالعشاء مالم يخرج وقتها المعتاد وقال مالك لايؤخرها ويصلهاوسط الناس وقال من عوضو السجدونعوه فيالتفريع وفى التفريع أيضالا بأس بالنفل بين الاشفاعان جلس الامام بين التراويح

والواحدة اذاكان ذلكفي الليل قبل الغجر صحيح على مذهبه في ان السنة أن يفصل مابين الوتروما فبلهمن الشفع بسلام وهو خلاف مافى آخر رسم لم يدرك منساع عيسي وخلاف مافي المدونة لمالك من اله يركع ركعتين اذا كان الام فدطال و وجه هذام اعاة قول من برى الوترثلاثا تباعا بغير سلام وأما لوكان ذلك بعد الفجر وركع بعد العشاء لأوز بواحدة على مافى رسم أسلم ن سماع عسى قولا واحدالماجاء من أنه لاصلاة بعد الفجر الاركعتى الفجر التهى (قلت) ينبغي أن يحمل مافي المدونة على الهالاولى والمسنعب ومافى ساع أشهب على الاجزاء فلا يكون خلافاوما حكاءمن الاتفاق فيه نظركا تقدم التنبيه عليه والله أعلم ص ﴿ الالاقتداء بواصل ﴾ ش (تنبيه) اذا كان الامام بمن يصلي لشفع بالوتروأ دركه المأموم في الوترفانه يقضى ركعتين بعد سلامه قاله في رسم لم يدرك من سماع عيسي وتجعل هـ أمالسشلة لغز ابقال شخص و يعلى الوتر قبل الشفع فأمله ص عرونظر عصحف في فرض واثناءنفل كد شتصوره واضحوأماالقراءةفي المصحف في المسجد فنقل الشيخ أبومحمد بن أبي زبد في كتاب الجامع من مختصر المدونة عن مالك المقال لم تكن القراءة في المسجد في المصحف أمر الناس القديم وأول من أحدثه الحجاج وأكر مأن يقر أفي المصف في السجد انتهى من ترجة الدعاء وذكر الله وفراءة القرآن ونقل ذلك عنه صاحب المدخل بعد فصل السماع في القراءة بالالحان ونقل بعضه في فضل الامام ووضع الكراسي في المسجد ونقل ذلك الشيخ يوسف بن عمروقال ابن ناجي بنبغي أن تنزه المساجد من كذا وكذاوعن القراءة في المصحف قال الزركشي من الشافعية في اعلام الساجد بأحكام المساجد في المسائل المتعلقة بالمساجد الخامس والسبعون قال مالك لم تكن القراءة في المصحف بالمسجد من أحم الناس القديم وأول من أحدثه الحجاج وقال أكردأن يقرأفي المصحف بالمدجد وأرى أن يقاموامن المساجداذ الجمعو اللقراءة بوم الجيس قل لزركشي قلت وهذااستعسان لادليل عليه والذي عليه الخلف والسلف استعياب ذلك لما فيدمن نعميرها بالذكر وفي الصحيح في قصة الذي بال في المسجد اغابنيت المساجد الذكر الله والصلاة وقراءة القرآن وقال تعالى ويذكر فيهااسمه وهذاعام في الماحف وغيرها انتهى (قلت) امانقله عن السلف استعباب ذلك فعارض بنقل مالك انه لم يكن من أمر الناس القديم ومالك أعلم على كان عليه السلف ص ﴿ وجع كشيرلنفل أو بمكان اشهر ﴾ شيريد وكذلك في الأوقات التى حرت عادة الناس بالجمع للنافلة فيها وصرح العاماء بان ذلك بدعة قال في الدخيرة في باب صلاة النافلة قال في الكتاب يصلى النافلة جاعة ليلا أونهار اقال ابن أبي زمنين مراده الجع القليل خفية كثلاثة لئلا يظنه العامة من جملة الفرائض ولذلك أشار أبو الطاهر يعني ابن بشير وقال

(۱۰ - حطاب - نى) والافلا (ونظر بمصعف فى فرض وأثناء نفل لاأوله) من المدونة أجاز مالك أن يؤم الامام بالناس فى المصعف فى عيام رمضان وكره ذلك فى صلاة الفرض ومن المدونة أيضاوان ابتدأ النافلة بغير مصعف منشور فلا ينبغى اذاشك فى حرف أن ينظر فيه ولكن يتم صلاته ثم ينظر (وجع كثير لنفل أو بمكان مشتهر والافلا) من المدونة لا بأس بصلاة النافلة فى جاعة ليلاأونها را ابن عرفة فأطلقه اللخمى وقيده الصقلى وابن أبى زمنين برواية ابن حبيب ان قلت الجاعة كالثلاثة و خفى محلهم انتهى انظر ابن زرقون فانه صرح ان رواية ابن حبيب مخالفة للدونة

الاعتلف المذهب في كراهة الجع ليلة النصف من شعبان وليلة عاشو راء و ينبغي للاعم تعمله انتهى ص ﴿ وكلام بعد صلاة صبح لقرب الطاوع ﴾ ش قال ابن ناجى فى شرح قول الرسالة ويستصب اثرصلاة الصبح التمادى في الذكر والاستغفارا عان مستحبا لمار ويعن الني صلى الله عليه وسلم أنه قال من صلى الصبح في جاعة عم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس كان له كاجر حجةوعمرة تامتـينقالالترمذيهــذاحــديثحسن (قلت) ويظهرأن منيقرأالقرآن في هذاالوقت يحصل له الشرف لانه من أشرف الاذ كارفهو داخل فيا قال الشيخ والله أعلم ورأى بعض من لقيناه انه غيرداخل في قوله الذكر لقرينة قوله والاستغفار زاعماان ابن عبد البرنص على ذلك وهو بعيد قال في المدونة ولا يكر ه الكلام بعد الفجر قبل صلاة الصبح و يكره بعدها الىطاوع الشمس أوقرب طاوعها وكان مالك يتمدث ويسأل بعد طاوع الفجر حتى تقام الصلاة مرلاعيب من يسأله بعد الصلاة بل يقبل على الذكرحتى تطلع الشمس قال التادلي فيقوم منها ان الاستغفار والذكر في هذا الوقت أفضل من قراءة العلم فيه قال الاشياخ تعلم العلم فيه أولى (قلت) وهوالصواب وبهكان بعض من لقيناه يفتى ولاسيافي زماننا اليوم لقله الحاملين له على الحقيقة وسمع ابن القاسم مرة صلاة النافلة أحب الى من من العلم ومرة العناية بالعلم بنية أفضل (قلت) وبمداالقول أقول وقد قال صلى الله عليه وسلم اذامات الانسان انقطع عمله الامن ثلاث ولدصالح يدعوله وصدقة جارية وعلم ينتفع به بعده وته فتعليم العلم بماييق بعده كما قال عليه الصلاة والسلام انتهى وقال الجزولي وبكره النوم اذذاك لانه أحرم نفسه من الفضيلة لانه جاءفي الحديث الصبعة تمنع الرزق واختلف في معناه فقيل الرزق المراده غاالفضل وقيل معناه ا كتساب الرزق انتهى (تنبيمات، الاول) أنظرهل هـ نداخاص بمن قعد في موضع صلاته الذي وقع فيه الركوع والسجود والقيام أو بحصل له الفضل ولوقام الى موضع آخره وزالسجد الذي صلى فيمه قال سيدى أبوجيم دين أبي جرة في شرح منتصره الذي اختصره من المفاري في شرحقوله صلى الله عليه وسلم الملائكة تصلى على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه تقول اللهم اغفرله اللهمارجه وهنا بعث في قوله في مصلاه هليه في به الموضع الذي أوقع فيه الصلاة أوالبيت أوالمنزل الذى جعله لمصلاه فالجهو رانه موضع مجوده وقياه وقال بعضهم وأظنه القاضي عياضا انه البيت الذي اتحذه مسجدا لصلاته وان لم يجلس في الموضع الذي أوقع فيه الصلاة مثاله انه اذا صلى في المسجد ثم انتقل من الموضع الذي صلى فيه ولم يعزج من المسجد انه يبقى تدعوله الملائكة وكثير مجمع عليه وقول واحد انتهى بلفظه وقوله مالم يعدث أى الحدث الذى ينقض الطهارة والظاهر انهنافكل الصاوات فرضا كانتأونف لالانهأتي بهانكرة قال وهذاأيضافي حق المصلى الصلاة الشرعية المثاب عليها لاالتي تلعنه ومن قبل بعض صلاته ولم يقبل البعض الظاهر أنه يرجىله ذلك بركة دعاء الملائكة لان المعفرة لاتكون الالخال وقع وقولهم ارجه دليل على ان هنالاعملا يوجب الرحة وفيه دليل على فضيلة الصلاة على غيرها يؤخف من كون الملائكة تستغفرله بعدفراغه منهاوان كانفي شغل آخر مادام في موضع ايقاع اوفيه دليل للنيفضل الصالحين من بني آدم على الملائكة لانهم يكونون في أشفالهم والملائكة تستغفر لهم انتهى منه بالمعنى (الثاني) يكره النوم في هذا الوقت كاتقدم ذلك في كلام الجزوني وقال الشيخ زروق في قول الرسالة يستعب بالرصلاة الصبح وبكره النوم في هذا الوقت والكلام فيدوقال أحد بن خالد لا يكره

(وكلام بعد الصبح لقرب الطاوع لا بعد الفجر) من المدونة يجوز الكلام بعدر كعتى الفجر قبل صلاة الصبح ويكره بعد الصبح لطاوع الشمس أو قربه

م افصلا بينهماوان أر اد ذلك فلأحبه أبومجد لايفعل ذلك استنانالان الني صلى الله عليه وسلم لم يفعله استنانا (والوترسنة آكد) * ابن بونس الوتر سنة وكدة لايسعلاحد تركها سعنون بحسرح تاركه بداس عرفة اعتذر بعضهم عن التجسر مع مأن تركه علامةاستخفافه بأمور الدين وقال أصبغ يؤدب * المازري لاستخفافه بالسينة كقول ابن خو بزمندادتارك السنة فاسق وقدتقدم استشكال ابن العربي (عمديم كسوف ثم استسقاء) * ابن شاس آكدالسنن العدان ثم الكسوف ولاشكفي تقديم الوتر على ماذكر انتهى نصهاا نظر بعدهذا عندقوله وأخرالاستسقاء ليوم آخر (ووقته بعـــد عشاء) ابن عرفة وقت الوتر بعدالشفق وصلاة العشاء الىالفجر وفعله قبل صلاة العشاء ولو سهوالغو (صححة) من المدونة قال مالك من صلى العشاءعلىغير وضوءتم انصرف الىبيته فتوضأ وأوتر ثمذكر ذلك فلعد العشاء ثم الوتر (وشفع للفجر) تقدمنصابن عرفة بذا

الكلام وفي الاستغناءلا مكره نوم من اتصل سهره وقيامه من الليل به أنتهى وقال ابن هارون في شرح المدونة والكلام المكروه عندمن يراه الخوض فيأمو رالدنيا فالمابالعلم وبذكر الله فلا انهى (النالث) قال في المدخل من ترك الكلام وأقبل على الذكر أجر على ترك الكلام وعلى الذكرومن ترانا الكلام ولم يقبل على الذكر أجر على ترانا الكلام عند مالك نقله في الفصل الأول من فصول العالم عن البيان لابن رشدوماذ كر مهوفي البيان في أثناء الرسم الأول من كتاب الجامع ونصه فاذا ترك الرجل المكلام بعمدصلاة الصبح وأقبسل على الذكر أجر على الذكر وعلى ترك الكلام وانترك الكلام ولميذ كرأج على ترك الكلام عندمالك وعندأهل العراق لايؤجرعلي ترك الكلام واغايؤ جرعلى الذكر خاصة ان فكر الله تعالى كانقول مالك في ترك الكلام بعد ركعتى الفجر الى صلاة الصبح انتهى ص ﴿ وضبعة بين صبح وركعتى الفجر ﴾ ش أطلق رحمه الله تعالى الكراهة وقال في المدونة وتكره الضجعة بين الصبح و ركعتي الفجر اذاأر يدمها فصل بينهمافان لم يردذلك فِائز انتهى ص ﴿ والو ترسنة آكد ثم عيد ثم كسوف ثم استسقاء ﴾ شقال ابن رشد في شرح مسئلة في رسم من ضوله أمولد من سماع ابن القاسم من كتاب الجنائز أفضل الصلاة صلاة الفريضة نم صلاة الوترفي الفضل اذاقيل انها واجبة ثم الصلاة على الجنازة لانها فرض كفاية ثمما كان من الملاة سنة مم ما كان منها فضيلة ثمما كان منها نافلة انتهى ونص على هذاالترتيب في الجواهر في باب صلاة التطوع قال بعدد كره الروات وماشرعت الجاعة فها كالعبدين وكسوف الشمس والاستسقاءفهي أفضل مماتقدم سوى الوتر قال وآكدهذه السنن العيدان ثم الكسوف انتهى وفي المقدمات تقديم صلاة الجنازة على الوترانتهي (فرع) قال ابن فرحون في تبصرته بما ترديه الشهادة المداومة على ترك المنسدو بات المؤكدة كالوتر وركعتي الفجر وتحية المسجدانهي قال الشيخ زروق في شرح الارشاد في تفسيق تارك الوترقال لاستخفافه بالسنة ابن خو يزمندادومن استغف بالسنة فسق فان تمالاً عليه أهل بلدحور بواانتهي وقال القرطى في شرحمه في الحدث الذي بعد حديث ضام من كتاب الا عان من ترك التطوعات واع يعمل بشئ منها فقد فوت على نفسه رجاعظها وثواباجسها ومن داوم على تركشئ من السنن كان ذلك نقصافي دينه وقدحافي عدالته فان كان تركه تهاونا بهاو رغبة عنها كان ذلك فسقا يستعق به ذماوقال علماؤنالوأن أهل بلدة نواطؤاعلى تركسنة لقوتلواعلها حتى رجعوا انهي (تنبيه) قوله ثم كسوف يعنى كسوف الشمس كاهوفي كلام الجواهروسيأتي الكلام على ذلك في محله إنشاء الله تعالى (فائدة) قال الشيخ كال الدين بن الهام الحنفي في شرح الهداية في بالدالنو افل انسنة الفجر أقوى السنن حتى روى عن أبي حنيفة لوصلاه اقاعدامن غيرعدر لا يجوز وقالوا العالم اذاصارم جما للفتوى جازله ترائسائر السنن لحاجة الناس الاسنة الفجر لانهاأقوى السنن انتهى ص ﴿ ووقته بعدعشا عصيمة وشفق للفجر ﴾ ش قال الشيخ زروق في شرح الارشاد ووقت العشاء الخشار شرطه أي الوترف اوصليت في الضروري بالتقديم فالمشهو رتؤخرالى مختارها وهومغيب الشفق وقدمم مافيه ليلة الجع وأماالضروري بالتأخير فاوسع من ذلك لانه عمد الى صلاة الصبح انتهى (فرع) قال في المدونة ومن أوتر قبل أن يصلى العشاءأو بعدأن صلاهاعلى غير وضوء أعاده بعدها انتهى ونقل البرزلى عن مسائل ابن قداح مسئلة من ذكر الظهر بعد أن صلى العشاء وأوتر صلاها وأعاد المغرب والعشاء وفي

اعادة الوتر قولان وقال بعده بنعو و رقتين في مسائل بعض العصر بين مسئلة فمين سلم من الوتر ثم ذكر انه سلم من ثلاث في صلاة النهار فانه يعيد الظهر والعصر ويعيد العشاء الآخرة المرتب وفي اعادة الشفع والوترقولان لسحنون وحيى بن عرسبه تعارض عمومين قوله اجعاوا آخر صلاتكم من الليل وتراوقو له لاوتران في ليله انتهى ولم يذكر اعادة المغرب والظاهر انه بعيدها أيضا ثم قال مسئلة جالس في الوترفذ كرسجدة ولابدرى من أى الصلوات هي اعاد الصلوات كلها ويشفع ويوترانهي وفى النوادر فى باب اعادة الصلاة في جاعة قال ابن القاسم ومن صلى العشاء في بيته وأوتر فلايعيدها في جاعة قال ابن عبدوس قال سعنون فان فعل فليعد الوتروقال محيي بن عمر لايعيدالو ترقال ابن القاسم ومن ذكر المغرب بعدأن صلى العشاء وأوتر فليصل المغرب تم معيد العشاء والوتر انتهى فانظره المصك في مسئلة اعادة الصلاة لاجل الترتيب الاانه بعيد الوتروذ كر البرزلي عن ابن قداح وبعض العصر بين القولين ولم يحكهما في النوادر الافي اعادة العشاء في الجاعة وابن الحاجب وابن عرفة لم يحكما القولين الافي اعادة العشاء في جاعة وكذلك حكاهما ابن رشد في آخر مسئلةمن سماعا بن القاسم من كتاب الصلاة وعلل قول معنون بانه لما حقل أن تكون الثانية فرضه فقدبطل فرضه فيعيد احتياطا وعلل قول يحيى بنعمر بانه لمااحمل أن تكون الأولى صلاته لم تبطل بالشك ولئلا يقع وتر ان في ليسلة انتهى ولم يعز الأول الالسحنون ولوكانت هذهالمسئلة هي ومسئلة اعادة الصلاة للغوائت سواء لعزاه لابن القاسم أيضاوا لحاصل انابن القاسم نص على أنه يعيد الوتر اذا أعاد العشاء لاجل الترتيب ولم بذكر واله مخالفا الاماتقدم من كلام ابن قداح ومن معهو مثله من أعاد العشاء لصلاته اياها بنجاسة والله أعلم (فرع) قال في أول رسم من سماع ابن القاسم وسمعت مالكاقال فيمن أوتر فظن انه لم يوتر فاوتر من ةأخرى ثم تبين له أنه قد أوترخرتين قال أرى أن يشفع وتره الآخرو محتزئ بالاول قال ابن رشدوهذا كإقال لانه لايكون وتران في ليلة فيشفع وتره الآخريريداذا كان بقرب ذلك وتكون نافلة له اذ يجوزلمن أحرم بوترأن يجعله شفعا كإيجو زلمن صلى من صلاة الفريضة ركعة تم علم انه قدصلاها انه يضيف الها أخرى وتكون له نافلة ولا يجوز لمن صلى ركعة من شفع أن يجعلها وترا ولا سنى عليها فرضالان نية السنة أوالفرض مقتضة لنية النفل ولايقتضى نية السنة ولاالفرض وهذا كله بين وباللة التوفيق انتهى (قلت) وقد حكى سندفي الفرع الأول خلافًا نظره ص ﴿ وضرور به الصبح ﴾ ش ابن عرفة فلانقضى بعد صلاة الصيراتف اقا وقاله اللخمى ص فوندب قطعه الفة لاموتم وفي الامام روايتان ﴾ ش بعني ان من أحرم بصلاة الصييتم ذكر انه لم يصل الوتر فان كان فذا فانه يستعب له أن يقطع صلاة الصبح لاجل الوتر ثم يصلى الشفع والوتران كان الوقت متسعا وهذانطاهر تم يعمدركعتي الفجران كان الوقت متسعاوأ ماالمأموم فلابقطع الصبح لاجل الوتربل يستمر خلف الامام فى الصلاة وهذه احدى ماجيين الامام واختلف فى الامام هل يقطع الصبح لاجل الوترأملا في ذلك روايتان أي في استحباب القطع والبناء وماذ كره المصنف و التفريق بين الفذوغيره هوالقول الذي رجع اليه مالك في الدونة قال فيها واذا كان خلف إمام في الصبح أو وحده فذكر الوترفقد استعباله ماللة أن يقطع ويوتر نم يصلى الصيح لان الوترسنة وهو لا يقضى بعد الصير ثم أرخص مالك للأموم أن يتمادى انتهى (تنبيهات؛ الأول) قال في الطراز اذاقلنــا لايقطع المأموم يخلاف الفذعلي ظاهر الكتاب فحسل ذلك اذاكان لقطعه ووتره تفوته جاعة

(وضرور به للصبح) عبارة الباجي آخر وقت صلاة اللمل والوترفي الضرورة مالم يصل الصبح (وندب قطعهاله لفدلامؤتم) من المدونة قال مالك من ذكر الوتر بعد صلاة الصبح لم بقضه وليس كركعتي الفجر فى القضاء ومن كان خلف امام في الصبح أو وحده فأذكر وترللته فقاد استعمالك أن نقطع ويوتر ثم يصلى الصبح قال ابن القاسم ثم أرخص مالك للأموم أن يتادى (وفي الامام روايتان) ابن حبيب ويقطع الامام الا أن يسفر جداو قال المغيرة لايقطع ولم يفرق بين فذ ولاغبره أبوعمر وهوقول الجمهور وهو الصواب * الساجى وهو أولى * اللخمى ولمالك في المسوط لا يقطع الف فعلمه لا يقطع الامام انتهى انظراذاذ كرالوتر وقد أقسمت الصع فروى على يخرج فيصلبه ولايخرج لركعتي الفجر

الصبح فلوكان يعتقد اله يدرك ركعة منها قطع وكان كالفذ لانه عكنه تحصيل فضيلة الجاعة فلو منع من القطع لم يكن له الاحرمة المكتو بة فقط وحرمه المكتو بة ثابتة في حق الفذ ولا تمنعه من القطع انتهى (الثاني) زاد في الأم بعد أن ذكر القولين عن مالك ولكن الذي كان بأخذ به في خاصة نفسه أن يقطع وان كان خلف امام فيمار أيت و وقفت علم مفرأ يت ذلك أحب المه انتهى ونقله صاحب الطراز وأسقطه البراذعي في اختصاره (الثالث)قال في الطرازر وي مطرف عن مالك انه اذا ذكرالوتر فليقطع كان اماماأو وحده أومأمو ماالاأن يسفرجدا وروى مشله ابن القاسم وابن وهب انتهى والقصدمنه انه انمايؤهم بالقطع مالم يسفر جداوالله أعلم (الرابع) ظاهر كلام المصنف وكلام المدونة المتقدم ان الف فيقطع سواء ركع أولم يركع وقال ابن الحاجب وفي التفرقة في عقدركعة قولان قال القابسي في تصحيحه الذي قدمه ابن بشير القطع مطلقاعقد أم لم يعقدوهو ظاهرالختصر والشامل والقرافي انتهى وقال ابن ناجي فيشرح المدونة وظاهر كالرمالا كثر انه لافرق بين أن يركع أملاوعزاه عبدالحق لبعض شيوخه وقال بن زرقون انماا خلاف مالمركع فان ركع تادى فذا كان أواماما (قلت) وعزاه عبد الحق لبعض الناس ذكر القولين في التهذيب انتهى كلام ابن ناجى وفهممن هذا أن الراجم القطع مطلقا كاهوظاهر كالرم المصنف (الخامس) قال ابن عبد البرفي الاستـ ن كار لاأعلم أحداقال بقطع الصبح لذ كر الوتر الاأماحنمفة وابن القاسم وأمامالك فالصحيح عنه انه لايقطع قال وأجع العاماء على أن المأموم لا يقطع لذكر لوترانتهي قال ابن ناجي تعقبه ابن زرقون بقول المدونة ان المأموم يقطع انتهى (قلت) ويتعقب أيضا قوله الصحيح عن الكأنه لايقطع بانه خــ لاف قول مالك في المــ دونة والله أعلم (السادس) قال ابن ناجى في شرح المدونة وأما لوذ كرالوترفي الفجر فالذي كنت أقول به انه يقطع لانه اذا كان يقطع في الصبح في قول فاحرى أن يقطع هنا ولا يختلف فيه وكان شخنا معني البرزلى لايرتضي ذلك مني ويعتل بانها دالم يقطع في الصبح فات الوتر وهاهنا اذا تمادي على الفجر لانفوت سل معسده وماذ كردانا لتمشي على قول سعنون فمين ذكر منسبة بعدأن صلى الفجر فانه بصلماو بعمدالفجر حسمانقلهاين يونس بعدوكان شخناحفظه الله محمله على خلاف المذهب وانه الها عاتماد الفرائض في الترتيب فقط كاقاله شخناأ بومهدى انتهى (قلت) ماذ كره عن ابن بونس ذكره في ترجةمن ذكر صلاة نستهاونصه سعنون ومن ذكر صلاة بعدأن ركع الفحر صلاها وأعادركعتي الفجر انتهى وفبله ابن بونسوقال المازرى فيقضاء الفوائت قال معنون فمن ذكرصلاة نسم العدأن ركع الفجر فانه بعيد ركعتي الفجر اذاصلي النسبة كإلعيد الصبح اذاصلاها فاعطى ركعني الفجر حكم صلاة الصبح في الترتيب كالوكانت متعلقة بهاانتهى وذكره الجزولي في شرح الرسالة أيضاولم بذكر خلافه وذكر أيضاان من صلى الفجر "عذكر الوتر أنه يصلى الوتر ويعسد الفجر قال لانه حال بينه ويين صلاة الصبح يصلاة سينة انتهي من آخر بال صفة العمل في الصلوات المفر وصة وقال التامساني في شرح الجلاب الظاهر من المذهب انه لا بعده هالان الترتيب انما بقع بين الفر ائض انتهى وانظر ابن ناجى الكبير (السادع) إذا فلنا بقطع الامام فهل يقطع المأموم كما اذاذ كرالمأموم صلاة قولان ذكرهما في التوضيح عن ابن راشد وذكر همآالشارح في الكبير وقال ابن رشد في رسم طلق بن حبيب من سهاع ابن القاسم مر كتاب الجامع فاذا قطع صلاته بالكلام فصلاة المأمومين صححة خلافالابن حبيب انتهى مس ووان لح

(وانلم

يتسع الوقت الالركعتين تركه) ابن عرفة لوذكره (٧٨) لركعة قبل طاوع الشمس فالصح ولركعتين فقال اللخمي عن ابن

يتسع الوقت الالركعتين تركه لالثلاث لله ش المراد بالوقت الوقت الضرورى قال في المدونة ومن نسى الوترأونام عنه حتى أصبح وهو يقدرعلى أن يوتر ويركع للفجرو يصلى الصبح قبل أن تطلع الشمس فعل ذلكوان لم يقدر الاعلى الوتروالصير صلاهما وترك أركعتي الفجر وان لم يقدر الاعلى الصوصلاهاولاقضاءعليه للوتروان أحبركع الفجر بعدطاوع الشمس انتهى وقال ابن الحاجب فى أوقات الصلاة لما تكلم على الوقت الضرورى وان أحداب الاعدار اذاصلوافيه كانوامؤدين قال وأماغيرهم فقيل قاض وقال ابن القصار مؤدعاص وهو بعيدوقيل مؤدوقت كراهة ورده اللخمي بنقل الاجاع على التأثيم وردبان المنصوص أن يركع الوتر وان فاتت ركعة من الصبح انتهى وكلامه مخالف لماقاله المؤلف ولمافي المدونة ولهذا قال في التوضيح لماان تكلم على هذا ألحل وقولهورد بأن المنصوص الى آخره أى ردالاجاع بان المنقول في المدهب انه اذالم يبق قبل طلوع الشمس الا ركعتان ولم يكن صلى الوتر انه يصلى الوتر ثم يصلى الصبح ركعة في الوقت وركعة خارجه ولوكان الاجاع كاقال اللخمي للزم تقديم الصبح حتى لا يعصل الاثم و يترك الوتر الذي لا اثم فيه والعجب منه كيف قال هناوفي باب الوتر المنصوص وفي المدونة تقديم الصبح وانما الذي ذكر هقول أصبغ انتهى ونص كلامه في باب الوتر واذاضاق الوقت الاعن ركعة فالصبح واذا إنسع لثانية فالوتر على المنصوص ويلزم القائل بالتأثيم تركه انتهى قال في التوضيح في شرح هذا الحل المنصوص في كلامه قدتقدم في الاوقات أنه قول أصبغ وان مقابله هو مذهب المدرنة ففي كلامه نظر ويقال ان متقدى الشيوخ كانوا اذانقلت لهم مسئلة من غيرالمدونة وهي فيهاموافقة لمافى غيرهاعدوه خطأ فكيف اذا كان الحكم في غيرها مخالفا انتهى ص ﴿ ونلمس صلى الشيفع ولوقدم ﴾ ش عزاهـ ذا القول في التوضيح الأصبغ ولم يعزمقابله وقول أصبغ على أصله في انه اذا لم يبق الاركعتان أوتر بواحدة وأدرك الصبح بواحدة وانبق أربع أوتر بثلاث وأدرك الصبح بواحدة وحكى ابن الحاجب وصاحب الشامل القولين من غيرتر جيح وقال في سماع عيسي في رسم أسلم ان ذكر الوتر بعدالفجرفان كان ركع بعدان صلى العشاء أوتر بواحدة وان لم يركع شفع ابن رشد لقوله عليه الصلاة والسلام لاصلاة بعدالفجر الاركعتى الفجروقال فيأواخراول رسيمن ساعأشهب وأمالو ذكرالوتر بعدالفجر وكان ركع بعدالعشاءلأوتر بواحدة على مافي رسم أسلم من سماع عيسي قولا واحدالماجاءانه لاصلاة بعدالفجر الاركعتي الفجرو بالله التوفيق انتهى وماحكاه من الصلاة والاتفاق فبه نظر وقدذ كرابن عرفة القولين وعزاهما لنقل ابن رشدولم بتعقبه وذكر مسئلة سماع عيسى لكنه عزاها الساع ابن القاسم وليست فيه ولم يذكر كلام ابن رشد وقد ظهر قوة القول انه وتربواحدة لحكاية بن رشد الاتفاق عليه ص ﴿ ولسبع زاد الفجر ﴾ ش هذا على القول الذى مشى عليه قول أصبغ والذى فى كلام ابن رشدالمة كور انه اذا كان قد تنفل بعد العشاء لا بعيد الشفع فتأمله صروهي رغيبة تفتقر لنية تعمها بشروى أبوداودر جه الله تعالى في سنده في باركعتى الفجرعن أبيهر يرةرضي اللهعنه قالقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوهما وانطردتكم الخيلومعني طردتكم الخيبل أى تبعتكم الخيل وكانت في أثركم والله أغلم قال في الصحاح مر فلان يطردهم أي يشلهم و يكسؤهم انتهى وقال في باب السلام شلات الابل أشلها اشلااذا

المنا

H. . F.

الما

٠ له

学

القاسم والصقلي عن محد كذلك ولاربع أوتر بواحدة فالهالباجي ومجد واللخمىعنابنالقاسم ولحس وماتنفل بعد العشاء يترك الفجر للشفع قالهابن بشيرقال وان تنفل فقولان وسمع عيسى بن القاسم وترمن ذكره بعدالفجر ان تنفل بعد العشاء ركعه والاشفع سركعتين وقدتقدم هذالابن رشد وابن يونس انظر هذا مع أن لمن نام عن حزيهأنله أن يصليه في هذا الوقت انتهى وانظران ذكر الوتربعد أنركع الفجر هل يوترا بواحدة ويعيد ركعتي الفجر وقدقال سحنون من ذكر صلاة بعدأن ركع الفجر صلاهاوأعادالفجر (لالثلاث والحسصلي الشفع) تقدم نص ابن يشير (ولوقدم) انظر هذا فهوخلاف قول ابن القاسم وخلاف قول ابن بشيرانه بوتر بواحدة قولاواحداوقد تقدمقول انبشيروان تنفل فقولان (ولسبعزادالفجر) نص على هذا الجزولي قائلا لا اشكال ولاخلاف في ذلك (وهيرغية)

أصبغ ركعنا الفجر من الرغائب أشهب هماسنة ووجه ابن يونس كلا القولين معا (تفتقر لنية تخصها) من المدونة قال مالك ان صلاهما بعد الفجر لا بنوي بهمار كعتى الفجر لم يحزياه

(ولاتجزى انبين تقدم احرامها للفجر ولوبتس) من المدونة قال مالك من تعرى الفجر في غيم وركع له فلاباً سبه وان ظهر انه ركعهما فبل الفجر أعادهما بعده (وندب الاقتصار على الفاتحة) من المدونة كان مالك يقر أفيها بأم القر آن سرا وروى ابن وهبأن مالكا أعجبه قراء تهدما بقل يا أيها المكافرون والاخلاص للحديث ابن العربي أقل أحوال المتبلين أن يقوم قبل الفجر من نومه فيذ كر الله ويقر أ ان في خلق السموات والارض العشر الآيات ثم يتوضأ ويصلى ثلاث ركعات فا ذاطلع الفجور كعيب يقد أفي الأولى بقل يأبها الكافرون وفي الثانية بسورة التوحيد ثم يصلى الصبح انتهى فيه أبوعمر كان النبي صلى الله عليه وسلم بقر أفي ركعتي الفجر بقل يا أبها الكافرون وقل هو الله أحد (٥٧) وروى ذلك من حديث أبي عليه وسلم بقر أفي ركعتي الفجر بقل يا أبها الكافرون وقل هو الله أحد (٥٧)

هر برةومن حديث ابن عمر ومن حديث ابن مسعود وكلهاصحاح ثابتة وكذلك كان صلى الله عليه وسلم قرأ في الركعت إن معد لغرب قال واهتبال العاماء عايقرأ فهما دليل أنهما سنة ولاوجهلن قال انهما رغسة ولا يوقف على مؤكدات السان الا عواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك فركعنا الفجر سنة ورواه أشهب وعلى عن مالك وقالاه وهو قول الشافعي واستحنسل وجماعةأهلالفقه والأثر لايختلفون في ذلك انهي من التمهدد (والقاعها عسجه) ابن محرز في Lubyins altigal Muser أحسالى لان اظهار السنن خير وخالف في هذا ابن حبيب (ونابت عن التعية) ضعف أبوعران ماذكر

طردتهاانهي وقال في باب الهمزة كسأته تبعثه يقال للرجل اذا هزم القوم فروهو يطردهم من فلان يكسؤهم ويكسعهم أى يتبعهم انتهى وماذكره المصنف من انهار غيبة قال الشارح هوأحد قولى مالك و به أخذا بن القاسم وابن عبد الحيم وأصبغ وهو الراجح عندا بن أبى زيد لقوله وركعتا الفجر من الرغائب وقيل من السنن وهذا القول الثاني لمالك وبه أخذ أشهب قال أبن عبد البر وهو الصحيح انتهى (قلت)قال بن ناجي في شرح المدونة وصرح ابن غلاب في وجيزه بان المشهور السنية انتهى وذكرابن ناجي أيضاانه وقع لابن القاسم في العتبية انهاسينة ص ﴿ وَلا نجزى ان تبين تقدم احرامها للفجر ولو بتحر ﴾ ش يمني انه اذا تحرى طاوع الفجر فصلاهما ثمتبينالهانه صلاهماقبل الفجر فانه يعيدهما وهومذهب المدونة خلافالابن حبيب وابن الماجشون وفهم من كلام المصنف انه يجوزله أن يركعهما مع التعرى اذاظن الفجر طلع وهو كذلك قاله في المدونة فالسندلانه اذاتحري الفجر منعمن النفل فيه فادافعل ركعتي الفجر فقدأ وقعهما في وقت ثبتاه بحكم التبعية انهى وهما بخلاف الفريضة فالهلايصلها حتى يتحقق الوقت والله أعلم ص ونابت عن التحية له ش هذا هو المشهور وقال القابسي يركع التحية ثم يركع انهي من شرج الارشادالشيخ زروق ص مر وان فعلها ببيته لم يركع ﴾ ش تصوره واضحوهذا هو المشهور عندالمؤلف ومقابله أنهير كعوجعله ابن بشيرمشهور اليضاغال وعليه فهل ينوى بركوعه النافلة أو اعادة ركعتي الفجر قولان للتأخرين فنمة النافلة تعويل على الاس بتحية المسجدونية الاعادة بناء المشهور وقيل لايقضيهما (تنبيه) وقال في الذخيرة ولونام عن الصبح قال مالك لايصليهمامع الصبح بعدالشمس ومابلغى انهعليه الصلاة والسلام قضاهما يوم الوادى وقال أشهب بلغني ويقضهما وهو فىمسلم ويعضد الأول قوله عليه الصلاة والسلام من نسى صلاة أونام عنها فليصلها اذاذكرها وذلك عنعمن الاشتغال بغيرها انهئ وقال عياض في الا كال في حديث الوادى وقد اختلف العلماء فيمن عتنهصلاة الصبحهل يصلي قبلهاركمتي الفجر فذهب أبوحنيفة والشافعي وأحد وداود الى الأخذ زيادة منزا دصلاة ركعتي الفجرفي هذه الاحاديث وهوقول أشهب وعلى بنزيادمن أصحابنا ومشهور مذهب مالك الهلايصليه ماقبل الصبح الفائنة وهوقول الثوري والليث أخذا بحديث

عن القابسى ان من أتى المسجد بعد الفجر يصلى أربع ركعات ركعتين تحية وركعتين للفجر قال أبو عمر ان اذابد أبركعتى الفجر فهى شوب اله عن تحية المسجد كاتنوب عنها الفريضة (وان فعلها بينه لم يركع) قال مالك من ركعها في بيته أحب الى أن لا يركع اذا أتى المسجد وقال قبل ذلك بركع * ابن يونس و بالركوع أقول لفعله صلى الله عليه وسلم وهو قول سحنون وابن وهب وأصبغ وفى المهد قال مالك أحب الى أن لا يركع في المسجد من ركع في بيته قال أبو عمر الاولى أن يركع لا نه فعل خير لا يمنع منه من أراده الاأن يصح ان السنة نهت عنه من وجه لا معارض اله قال تعالى وافعلوا الخر (ولا يقضى غير فرض الاهى فلازوال) روى الباجى من نسيه ما قضاهما بعد طلوع الشمس * ابن شعبان مالم تزل الشمس الباجى وقته ما الى الضعى

ابنشهاب ومن وافقه ولانها تزداد بصلاة ماليس بفرض فوتاانتهي وقال الاقفهسي فيشرح الرسالة واذانام عن الصبح حتى طلعت الشمس فقال ابن القاسم يصلى الصبح خاصة ثم يصلى الفجر بعد ذلك انشاء لانه ان صلى الفجر قبل الصبح يكون ذلك تأخير اللصبح عن وقته لقوله عليه الصلاة والسلامين نامعن مسلاة أونسها فليصلها حين يذكرها فذلك وقتها وقال أشهب يصلي الفجرتم يصلى الصبع انتهى وذكرفي الشامل مسئلة المصنف وهذه المسئلة بأتم اختصار فقال فان فاتناه صلى ركعتين على المشهور من حل النافلة للزوال لابعده ولافي ليل أونهار خلا فالأشهب وهل قضاء أوينوبان عنهما قولان وعلى القضاء فالشهور يصليهما بعدالصبح المقضية قبل الزوال وقيل يقدمهما والقولان الكانني وأصله من التوضيح الباجي واختلف فمن ذكر بعد طاوع الشمس صلاة الصبحوركعتى الغمعر فقال مالك يصلى الصبح فقط ومابلغني ان رسول اللهصلي الله عليه وسلم فضاهما حين نام عن الصلاة وقال أشهب بلغني ذلك و يصلي ركعتي الفجر والصبح (قلت) وحكى ابن زرقون عن ابن زياد كاشهب قال وروى مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما حين نام يوم الوادي تم صلى المسبح انتهى وكان ابن ناجى لم يقف على كلام الباجي الاول فانه عزاف القول بأنه يصلى الغجرأ ولائم يصلى الصبح لاشهب وابن زياد كاتقدم فى كلامه وقال فى الذخيرة وله تعوه أيضافى ترجة ماجاء فى ركعتى الفجر ونصه مسئلة فاذاذكر هابعد طاوع الثمس فلاعفاوأن يكون نسى المسبح وركعتي الفجرجيعا أويكون صلى الفرض ونسى ركعتي الغجرفان كانتركه مافقال مالك يصلى الصبحدون ركعتي الفجر ومابلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجرحين نامءن الصلاة وقال أشهب بلغني ويصلى ركعتي الفجر ثميصلي المسبح ثموجيه كلامن القولين بنعو كلاميه المتقدم ونقيل ابن ناجي في شرح الميدونة كلام لباجي الاخير ونصه الباجي (تنبيه) من ذكر بعد طاوع الشمس صلاة الصبح وركعتي لفجر فقال الباجي فيأوائل المنتقي في ترجة النوم عن الصلاة في السكلام على حديث الوادي مئلة وهليصلى ركعتي الفجر من فاتنه صلاة الصبح فبلهاأم لا روى ابن وهب عن مالك الهلابركع ركعتي الفجرحتي تصلي الفريضةوبه قال الثوري والليث وقال أشهب وعلى بن زياد بركع ركعتي الفجرثم يصلى الصبح وبهقال أبوحنيفة والشافعي وأحمد وداود وجهرواية ابن وهبقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن صلاة أونسها فليصلها اذاذ كرهاوهذا ينفي فعل صلاة قبلهاومن جهة المعنى ان الصلاة الفائنة يتعين وقتها بالذكروهو مقدار ماتفعل فيه فلا بجوز أن يفعل غيرها فيه كالوضاق وقنها المعين لهاووجه قول أشهب ماروى عن أبي هريرة أنه قال عرسنامع النبي صلى الله عليه وسلافلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي ليأخيذ كل رجل برأس راحلته فان هذا منزل حضرنا فيهشيطان قال ففعلنا محابالماء فتوضأ تمسجد سجدتين وقال بعقوب ممصلي سجدتين مم أقمت الصلاة فصلى الغداة انتهى ص ﴿ وان أقمت الصبح وهو بمسجد تركها وخارجه ركمها ان لم يعف فوان ركعة ﴾ ش تصوره واضح (فروع الاول) قال في رسم شك من سماع ابن القاسم وسئل مالكعن الذي يدخل في صلاة الصبح والامام قاعد فيقعد معه أترى ان يكبر حين يقعد أوينتظر حتى يفرغ فيركع ركعتى الفجر قال أمااذا قعدمعه فارى أن يكبر قال ابن القاسم ويركع ركعتي الفجر اداطاعت الشمس ابن رشد لابن حبيب في الواضحة انه لا يكبر ويقعد معه

(وانأقمت الصبح وهو عسجدتركها) من المدونة قال مالك اذادخل المسجد دعد الصبح فلم ركعهاما فأقمت الصلاة فلاتركعهما وليدخيل مع الامام ي الباجي عن المدهب ولا يسكت الامام المودن ليركعهما (وخارجه ركعهما ان لم يحف فوات ركعة) من المدونة قال مالك ان سعع الامام الاقامة قبل أن يدخل المسجد أوجاء والامامفي الصلاةفان لم معف فوات ركعة فأحب الى أن يركعهما خارجافي غيرأفنية المسجد التي تصلي فها الجمعة اللاصقةبه وانخاف دخل معالامامتحانشاءصلاهما بعدطاوع الشمس وسمع ابن القاسم من وجدالاماء فى تشهد الصبح ولم يركع الفجر أرى أن يكبر و لدخل معه * ابن رشد هذا أحسن من قعوده معه حتى يسارو يركع للأعمر بالتعية قبل الجاوس وقد ورد من أدرك الجاوس أدرك فضل الجاعة قال بعض الشبوخ فعلى هذانتم all is ele con al il ele els أن بعدها في جاعة

(وهل الافضل كثرة السجود

أوطول القيام قولان) ابن وشدقيل كرة الركوع والسجود أقضل لمافى الحديث من ركع ركعة أوسعد من ركع ركعة وطيئة وقيل طول القيام فضل لمافى الحديث أفضل القنوت وهذا الحديث الاول ما يعارضه المازري وقيل أمافى النهام أفضل وأمافى الليل فطول القيام أفضل القيام أفضل وأمافى الليل فطول القيام أفضل وأمافى الليل فطول القيام أفضل وأمافى الليل فطول القيام أفضل

﴿ فصل ﴾ ابن شاس الباب الثامن في صلاة الجاعة وفيه أربعة فصول في حكمها وفي صفة الأعمة وفيشروط القدوة وفي استغلاف الامام (الجاعة بفرض غيرجعة سنة) * ابن عرفة صلاة المسجاعة كثرالشيوخ سنة مؤكدة * انرشد فرض في الجلدسنة في كل مصحدمس تعبة الرجل في خاصة نفسيه وسمع ابن القاسم لايتخلف عروس عن الصاوات كلهافي الجاعة وخفف له ترك بعضها المأنيس أهله ابن العربي الصلاة في الجاعة معنى الدين وشعار الاسلام لو تركها أهلمصرقوتاوا وأهل طارة جبر واعليها وأكرهوا

فاذاسلم قام فركع الفجر وقول مالك أولى وأحسن لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدكم السجد فليركع ركعتين قبل أن بجلس وان فاتت ركعتا الفجر في وقتهما فقد أدر ل فضل الجاعة للدخول مع الامام في آخر صلاته على ماجاه ان من أدرك القوم جاوسافق دادرك فضل الجاعة انهى (والثاني) قال البرزلي في كتاب الصلاة وسئل السموري عن دخل المسجد وقت الاقامة هل يركع الفجر حيننذ * فاجاب يكر مله ذلك وأعرف لابن الجلاب أنه يخرج و يركع ثم يرجع وأما الوتر فلأبدمن خروجه وركوعه لانه يفوت الصبح ثمقال ولهندايسكت الامام مقسيم الصلاة فيه دون الفجرانتهي وقال في النوادر في ترجة ذكر الوتر بعد الفجر قال على عن مالك واذاذكر لوتروفدأفيمت المسبح فلنفر جوليصلها ولايخر جاركعتي الفجر انتهى ونص على تسكيت الامام في الوتر دون الفجر في رسم كتب عليه ذكر حتى من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة وسانى الكلام على ذلك في التنبي الذي بعد هذا والله أعلم (الثالث) اذا دخيل الامام المسجد ولم يكنركع الفجر فاقام المؤذن الصلاة فهل يسكت الامام المؤذن أم لانقل الباجي عن المذهب أنه يسكته ولم يحك غيره وعليه اقتصر سندونقله المصنف فى التوضيح وقال في رسم كتب عليه د كرحق انه لايسكته وقبله ابن رشد ولم يحل فيسه خلافًا وعز البن عرفة هذا القول لرواية المقلى ولم يعزه لسماعا بن القاسم و به أفتى السيورى ونقله عنه البرزلى ولم يذكر فيه خلافا وتقدم كلامه في الفرع الذي قبل هذا ص ﴿ وهل الأفضل كثرة السجود أوطول القيام قولان ﴾ ن استظهر ابن رشد القول الثاني في رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة ونصه خلف أهل العلم في الأفضل من طول القيام أو كثرة الركوع والسجود مع استواء مدة الصلاة قنأهل العلم من دهب الى أن كثرة الركوع والسجود أفضل لماروى أن رسو الله صلى الله عليه وسلم فال من ركع ركعة وسجد سجدة رفعه الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة ومنهم من ذهب الى ان طول القمام أفضل لمار وى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أى الصاوات أفضل قال طول لقنوت وفي بعض الآثار طول القيام وهذا القول أظهرا ذليس في الحديث الأول ما يعارض هذا لحدث ويحمل أن يكون ما يعطى الله عزوجل للصلي بطول القيام أفضل المادكره في الحديث لاول المعطمة بالركوع والسجود وكذلك ماروى عن الذي صلى الله عليه وسلم ان العبد اذاقام صلى أى بذنو به فجعلت على رأسه وعاتقيه فكابار كع أوسجه تساقطت عنه لادليل فيه أيضاعلى ان كثرة الركوع والسجود أفضلمن طول القياماذ قديعقل أن يكون ما يعطي الشعز وجل لعبدبطول القيام فى الصلاة أكثر من ذلك كلموالله أعلم انتهى ﴿ فصل الجاعة بفرض غير جعة سنة ﴾

شهدافصل بذكر فيه حكم صلاة الجاعة وشروط الامام وما يتعلق بذلك فقال ان حكم صلاة الجاعة سنة وهذا هو الذي عليه أكثر الشيوخ وكشيرهم يقول سنة مؤكدة ونقل المازري عن بعض أعجابنا انهافرض كفاية وقال في الناقين مندو بة مؤكدة الفضل وقال في العارضة مندو بقيعت عليها وجع ابن رشد بين الأقوال فقال فرض كفاية من حيث الجله لتسنة في كل مسجد فضيلة للرجل في خاصته وصرح كثير من أهل المذهب بانه اذا بمالأ أهل بلد على تركها قو تلوا فاخذ بعضهم من ذلك انهافرض كفاية وقال بعضهم انما يقاتلون لنها ونهم بالسنن وقال أحدوا ووعطاء وداود انها فرض عين على كل مكاف من الرجال القادرين عليها كالجعة وأنها لا تعزى الفذا اصلاة

الابعد ملاة الناس وبعدأن لا مجد قبل خروج الوقت من يصلي معه قال المازري ولم يقل أحدثمن قال بالوجوب انهاشرط في معة الصلاة الابعض أهل الظاهر وانظر شرح قو اعد القاضى عماض وشرحمسالنووى * وقوله بفرض احترز بهمن النوافل والسنن كذاقال الشارح وهو مقتضى لغظه أمااخر اجالنوافل فظاهر لان الجاعة لاتطلب فهاالافي قيام رمضان على جهة الاستحباب وأما السأن فغيرظاهرلان الجاعة في العيدين وكسوف الشمس والاستسقاء سنة كاسيأتي فتأمله والله أعلى وقوله غبرجعة استثناء للجمعة من الفرائض لانهاأى الجماعة شرط في صحنها كاسمأتي بيانه والذي يفهم في الجعة أنهاغيرسنة فقط (فائدة) قال ابن عزم في شرح الرسالة قال عياض في ترتيب المسالك صلاة الجاعة سنتمو كدة يلزم اقامتهاأهل الامصار والقرى الجمعة وأركانها أربعة مسجد مختص بالصلاة وامام يؤم فيهاومؤذن يدعو اليهاوجاعة يجمعونها أماالمسجد فينيمن بيت المال فان تعذر ذلك فعلى الجاعة بناؤه من أمو الهم و يجبرون على ذلك لان في ذلك احياء السنن الظاهرة فلارخصة في تركهاوان وجدمتبر عبالامامة والاذان والافعليهم استئجارهما وقيل ذلك في ستالمال كبناء المساجدوأماا لجاعةفان امتنعوامن الاجتماع أجبرواعلى احضار عدديسقط به الطلب وذلك ثلاثة ولا يكتفى باثنين هناوان كان أقل الجمع اذ لايقع بهماشهرة فان كأنت القرية من القرار وكثرة العدد محيث بخاطبون بالجعة تأكد الأمراكونها واجبة وحضو رهاواجب ويطلب منهم عدد تقومه الجعة والمسجد والامام والمؤذن على ماتقدم انتهى وقال صاحب المدخل والامامة فرض كفاية أم قال وينبغي له أن لايسار عاليها ولايتركها رغبة عنها وقدور دان جاعة ترادوا الامامة بينهم فحسف بهمانتمي (فرع) قال البرزلي مسئلة مسافرون صاوا الصبح جماعة وارتعاوافلم ينزلوا الابعدالعشاء الأخيرة ولميصاوافانهم يجمعون ماتركوامن الصاوات ولوكانت كبيرة لاتحادها عليهم فتطلب منهم الجاعة كالوكانت حاضرة انتهى وصرح بذلك في رسم شك من ساع عيسى والله تعالى أعلم ص مرولا تتفاضل ﴾ ش قال القرافي لا نزاع ان الصلاة مع الصلحاء والعاماء والكثيرمن أهل الخير أفضل من غيرهم لشمول الدعاء وسرعة الاجابة وكثرة الرحة وقبول الشفاعة وانماا لخلاف في زيادة الفضيلة التي لأجلها شرع الله تعالى الاعادة فالمذهب أن تلك الفضيلة لا تزيد وان حصلت فضائل أخرلكن لم بدل دليك على جعلها سبباللاعادة وابن حبيب برى ذلك انتهى وقال المساطى تنبيه أظن ان معنى قولهم الجاعة لاتتفاضل ان من صلى مع أقل الجاعة لا نعمامع أكثر منها أوأحسين لانمن صلى مع فساق ثلاثة كمن صلى مع مائة من الاولماء انهى فكا أنه لم يقف على كلام الذخيرة ص ﴿ وانما يحصل فضلها بركعة ﴾ ش قال اس حبيب وحدادراك الركعة أن يمكن يديه من ركبتيه قبل رفع الامام قال في التوضيح وحكى ابن العربي وسندالاجاع على هذه المسئلة قال بعضهم وينبغي أن تفوت الركعة على القول بأن عقد الركعة بفكين اليدين انتهى وقال ابن عرفة ولاينست حكم الجاعة بأقل من ادراك ركعة سمع ابن القاسم حددها امكان يديه بركبتيه قبل رفع اماميه أبوعمر قول أبي هريرة من أدرك القوم ركوعالم يعتدمها لم يقله أحدمن فقهاء الامصار وروى معناه عن أشهب (قلت) إلمله لازمقوله عقد الركعة وضع اليدين على الركبت بن (فلت) لو زوحم عن سجو دالأخيرة مدركهاحتى سلمامامه فأتى بهفي أحدقولي ابن القاسم ففي كونه فيهافذا أوجماعة قولان من قولي ابن القاسم وأشهب في مثله في جعة يتمهاظهرا أوجاعة الصقلي وابن رشد بدرك فضلها بجز عقبل

(ولاتتفاضل) * ای عرفة المشهور انهسا لاتتفاضل بالكثرة وروى ابن حبيب صلاة في الجاعة حنث المنبر والخطبة أفضل من خس وسبعان صلاة في غيره من المساجد وقال ابن حبيب والثواب على عددالرجال حتى في الثلاثة مساجدها بنسر لا معوز تعدى المسجد الجاور الى غيره الالجرحة امامه (واعا عصل فضلها بركعة) ابن بونس وابن رشد يدرك فضل الجاعة بعزء قبل سلام الامام ؛ ابن عرفة ولاىثبت حكمها بأقلمن ادراك ركعة قال مالك وحدها امكان بديه يركبقيه قبل رفع امامه واستحب مالك عدم احرامه حين الشك في ادراكها فان فعل فمعم أشهب يقضها ومحت صلاته قال ابن رشد ويمعد بعدسلامه وقال ابن القاسم يسلم مع الامامو بعيد

سلامه انتهى وقال فى القوانين فى الباب الثامن عشر من كتاب الصلاة من ركع فكن يديه من ركبتيه قبل أن يرفع الامام رأسه من الركوع فقد أدرك الركعة عند الاربعة انتهى (تنبيهات *الأول) تقدم عند قول المصنف فى فصل النفل وان أقعيت الصبح وهو بمسجد لابن رشد

أن فضلها معصل بادر اله الجاوس وفي بات قضاء الماموم من النوادر قال ومن الختصر ومن وجدالامام في آخر صلاته عالسافاحب البناأن بكبر و يجلس فان وجده را كعاأ وساجدا كبر للاحرام وأخرى بركع بهاو يسجدانهي وقال في النوادر أيضافي باب الامام تفسد صلاته ومرب المجوعة قال سحنون ومن أدرك التشهدالآخر فضحك الامام فافسدفاحالى لمدرك التشهدان يبتدئ احتماطا ألاتراه أنه قدعقد أول صلاته اتباعاله وكذلك من أدرك ركعة فاستخلفه الامام فاتم بهمقام بقضى لنفسه فضعك فاحبالي أن يعيد القوم احتياطا وكانه لم وجبه في المسئلتين انتهى وبالاولىمن المسئلتين ردابن عرفة على ابن رشد في قوله بادراك فضل الجاعة بالجلوس ونصه الصقلى وابن رشد مدرك فضلها بجزء قبل سلامه (قلت) نقل الشيخ عن سحنون من أدرك التشهد فضحك الامام فافسد فاحب المدرك أن ستدى وللته احتماطا خلافه انتهى ويمكن أن بقال هـناحك الامامة وانما محصل بادر الـ ركعة وأما الفضل فيحصل لماور دوللا تفاق على اناصلاته فضلاعلى صلاة المنفر دوالله أعلم و محتمل أن يكون ردابن عرفة على ابن رشدبان كلام النوادره فالقتضى انه بدرك حكوالامامة أيضافتامله والقاعظ وقدصر حابن رشدبان من لم مدرك من صلاة الجاعة ركعة ودخل معهم فحكمه حكم المنفر دقاله في شرح المسئلة الثالثة والعشر بن من سماع أشهب قال اذالم يدرك من الصلاة ما يدخل به في حكم الامام انهى وعلى هذا يمكن أن يقال يؤتم به حينئذ في صلاته و يمكن أن يقال لا يقتدى به فيها لا نه لا يقوم القضاء الابعد سلام الامام وانظر آخر السهومن التوضيح (الثاني) قال في النوادر اثر كلامه المتقدم ومن أحرم بعدأن سلم الامام ولم يعلم تم علم فليتم صلاته ولايشد ثهائم ان ذكر الامام سجود السهو قبل السلام بعدأن طال أوخر جمن المسجد بطلت على الامام ولم تبطل على هذا انتهى (الثالث) قال الاقفهسي في شرح الرسالة ومعنى فضلهاأن تكون لهسبع وعشرون درجة وانظرمن فاته أولها اختياراأ واضطرار اأمااذامنعهمانع فانه يحصل لهقال الحفيدم ندهب مالك انه لايحصل له فضل الجاعة بادر النالر كعة الااذافاته باقعهالمانع وأمااذا فاته ذلك عن اختمار وتفريط فلامحصل له فضل لحاعة الا بادراك الصلاة كلهاوانظر ماقاله وقال أبوحنيفة يحصل له فضل الجراعة وهوظاهر كلام صاحب الرسالة ولكن ينظر ماقاله الحف دوفاقاللمذهب انتهى وقال الشيخ زروق فيشرح قول الرسالة ومن أدرك ركعة فاكثر فقدأ درك الجاعة يعني أدرك فضلها وحكمها فيكون له ثواب من حضرها من أولها كاملاو مجرىعليه حكمه فيصح استخلافه ولا بعيد في جماعة و سجدم عالامام السهو مقبل السلام وبعده وسلامه كسلام المائموم وبيني في الرعاف على خلاف فيه انتهى ص ﴿ وندبلن لم يحصله ﴾ شقال في المدونة ومن صلى وحده فله اعادتها في جاعة انتهى وقال المشنالي في حاشيت هنامسئلة لاأعلمها منصوصة لأهل الفروع بلائمة الاصولوهي

لوصلى وحده مثلاظهر يوم الأحد ثم وجد جاعة ترتبت عليهم تلك الصلاة بعينها من يومها فقد نص ابن رشد وغيره أنه يصح لهم قذاؤها جاعة يوم اتفاقا ومن يومين قولان فهل يصحله اعادتها معهم ظاهر الكتاب معوز وعرضة على ابن عرفة فقال ظاهر المدونة كاقلت والذي

(وندبلن يحصله كمل بصي لااحرأة

الذ

المد

قال

عندى انهلا يفعل قال لأن تعليلهم الاعادة بتعصيل فضيلة الوقت يقتضي اختصاص الاعادة بالوقت المشذالي اعاعللوا الاعادة بتعصيل فمنيلة الجاعة وذلك مقتضى الاعادة في المسئلة المفروضة انتهى ويمكن أن بقال الاعادة لتعصيل فضيلة الجاعة وذلك اعاهو في الوقت أمالوصلي شخص في الوقت وحده ثم وجد جاغة يصاون تلك الصلاة بعد الوقت فالظاهر انه لايطلب بالاعادة معهم فكالكمن صلى ظهر يوم الاحداثم وجد جاعة بصاون تلك الصلاة لأنهم قدصر حوابأن السلام من الفائنة يخرج وقتهاواللةأعم وانظرقوله يصحفه قضاؤها جماعة ظاهرهانهم لايطلبون بهوفد صرح البرزلي بأنهم يطلبون بذلك في رسم ضاعمن سماع عيسى كاتقدم في أول الساب والله أعلم ثم رأيت اسند التصريح بأن الاعادة لتعصيل فضيلة الجاعة مختصة بالوقت ذكره في الكلام على من أخطأ القبلة ونصهأ ثرقول الامام مسئلة فبمن لم يعلم بأنه صلى الى غير القبلة حتى من فرغ الصلاة انه يعيدفي الوقت فانخر جالوقت فلابعب دأماقول مالكرجه الله يعيدفي الوقت فقد بيناان اعادة الصلاة في وقت الاداء على الوجه الاكل م غب فيه في الشرع وله اعادة الفذ في جاعة ما دام وقت الصلاة ولابعيداذاخرج الوقت انتهى وقال ابنعرفة والمذهب لنصلي جاعة أن بعيدفي جاعة بأحد المساجد الثلاث لاغيرهاانتهى ونقله أبوعمرابن عبد البرفي التمهيد في الحديث التاسع عشر لزيدين أسلمعن مالكثم قال بنعرفة انصلاها في أحد المساجد الثلاثة فذاانه لا يعيدها في جاعة اثر كلامه السابق ونقله ابن بشرعن ابن حبيب فقط قصور والزام اللخمي عليمه اعادة جامع في غبرها فذا فهابر دبأن جاعتهاأفضل من فذهاو تملئ المازري معه بقوله فيهامن أتي أحد المساجد الثلاث وقدجع فيدر اجياجاعة في غير صلاته فذافيه أفضل مهاجاعة في غيره يردبأنه لايلزممن ترجيه فعلى مفضول عنه جوازاعادته بعد فعلى مفضوله لأنه حكم مضى كترجيم جماعة كبرى على صغرى وامام فأضل على مفضول بل اللازم أحرو يةاعادة فلدفيه لأن الفنديعيد في جاعة في غيرها أنتهى ونقله ابن ناجي وقيد به المدونة وقال الرجر آجي من صلي في جماعة بأحد المساجد الثلاثة فلا خلاف مين كل مخالف وموافق الهلامعد هافي جماعة لحصول المقصود بالمضعفة فاذا كنا نقول ان صلاهافي أحدالماجد الثلاثة فذا انهلا بعدهافي جاعة في غيرها فاذاصلاها في جاعة أولى فان صلاهافي ثلاثة في غير المساجد الثلاث ثم أدرك تلك الصلاة في أحد المساجد الثلاث فلا اشكال أنه معمدهالأماناص وبالاعادة في الجاعة اذاصلي فذالمصلله خس وعشرون درجة فكمف لامامي الاعادة في الجاعة اذاصلي ف المصل له الالف والمنون فان صلاها في جاعة عم أدركها في جاعة أخرى فى غير المساجد الشيلاتة فهل بعيدها فهذا ممااختلف فيه فقها ، الامصار فذهب مالك وأبو حنيفة الىأنهلا يعيدها وذهب أحدوداودالي انه يعيدانتهي قال في النوادر ومن مختصر الواضعة قال عبدالملك ومن صلي في بيته أو غيربيته مع رجل فصاعد اثم أتي المسجد هو والذي صلى معه فأقمت الصلاة فلنغر جولا بصلمهامعهم وكذلك من صلى في جاعة في مسجداً وغير مسجد لم معدها في جاعة الا تكون التيصلي في جماعة عكة أوالدينة أوبابله عمد خل المسجد الحرام أومسجد الني صلى الله علمه ن وسلم أوبيت المقدس فوجدهم في الصلاة أوأفيمت عليه تلك فانه يؤم م أن يصلي معهم وذلك لفضل الملاة فياعلى غيرها واستعب مالك لمن صلى في جاعة في غيرهذه الماجد ثم دخل هذه المساجدوهم في الصلاة أن يصليها معهم وكذلك قال مالك أيضافيمن أتي مسجد افوجداً هلد قد فرغوامن الصلاة فطمعأن بدركهافي مسجد آخرأوفي جاعة مجمعهامعهم فلابأس أن بخرج انأحب ويذهبالي

أبوزيد عن ابن القاسم اغالعيدان كانتالجاعة في مسجد فاستظهر عليه وانظر بعدهدا عندقوله ولا غيرها وقال أبو بكر ابن عبد الرجن صلاة الصي نافلة من صلى معه له أن يعيد في جاعة وأمامن صلى بزوجته فقال أبو عرانلاسد وقاله جاعة من القرو بان وروى عن الكان له أن يعيد في جاعة وذهب الى هذا أبوالحسن القابسي التونسي ولا يعيدمأموم بناسى حدثه لحصول حكم الجاعة لصعنها لهجعة كذاك وفي اعادة الامام في العكس نظر لمازرى لانظر فيممع قبوله الاول لأنه والعكس سواء * اسعرفة بل النظر متقرر (مفوضا)ان عرفةفي كون الاعادة بنية النفل أوالفرض رابع الاقوال بنبة التفويض انظر نص المدونة اغادلك الى الله عند قوله مأموما سمع عيسى بن القاسم من أعادفي جاءة فذكر عند فراغهان التي صلى في البيت صلاها على غير وضوء أنهلااعادة علمه يد ابن شاهدامشل افي

حيث يرجوا دراك الصلاة فيهمع الجاعة الاأن يكون ذلك في أحد المساجد الشلات المفضلة فلا مخرج عنهاولمصل وحده فهافان صلاته فهافذا خيرمن الجماعة في غيرها انتهى وقال في الذخيرة قالصاحب الطرازقال بنحبيب بعدامن صلىمع الواحدفي المسجد الحرام ومسجد المدينة وبيت المقدس لفضل تلك البقاع وظاهر المنهب خلافه انتهى ونص كلام صاحب الطراز قال مالك كل من صلى في جاعة وان لم يكن معه الاواحد افلا بعيد تلك الصلاة في جاعة أخرى قال اس حبيب الاأن بكون صلى جاعة عكة أو بالمدنة أو بيت المقدس فانه يصلى معهم وذلك لفضل الصلاة فيهاعلى غبرهاوحكي مثله عن مالك وظاهر المذهب يخالف ماقال فانه يمنع اعادة ذلك في سائر المكتب المدهبية ولايستفصل وانماسعرف في المدهب أن الصلاة فرادي في هذه المساجد أفضل من الجماعة في غيرها وذلك لأن مالكارجه الله تعالى قال فيمن تفوته جاعة المسجد أنه يخرج الى جاعة أخرى الاالمسجد الحرام أومسجد رسول اللهصلي الله عليه وسلم الى آخر ماتقدم فلاسمدفي هذ أن بعيدها فيجاعةمن جع في غيرهاوله وجمه بين لأن صلاة الجاعة لماتضاعفت على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجةأعيدت صلاة الفذفي جاعة لتحصيل هذا التضعيف فكيف عايضاعف ألف ضعف انتهي فانظر قول القاضي سندومن تبعه ان قول ابن حبيب خلاف ظاهر المذهب وكذا اللخمي مع ان المنصوص في ذلك لمالك كاتقدم عن ابن عبد البر والنوادر ولذا اعترض ابن عرفة على بن بشير ومن تبعه لعزوهم ذلك لا بن حبيب مع انه المذهب والله أعلم (تنبيهات ﴿ الأول)مسجد بيت المقدس لم منص عليه مالك في الأم وانما هو رأى ابن القاسم ونصها قال مالك اذا أتى الرجل المدجد وقدصلي أهله وطمع أن بدرك جاعة أخرى من الناس في مسجد آخر أوغير مسجد فلا بأس أن يخرح لىتلك الجماعة قالوانأتي قوم وقد صلىأهل الممجد فلابأس أن يخرجوامن المسجد فبجمعوا وهمجاعية الاأنيكونالسجدالحرام أومسجدالرسول فلايخرجوا وليصاواوحدانالأن المسجد الحرام ومسجد الرسول أعظم أجرالهم من صلاتهم في الجماعة قال ابن القاسم وأرى مسجدييت المقدس مثله مالك عن عبدالرجن بن المجبر قال دخلت مع سالم بن عبدالله مسجد الجحفة وقد فرغوا من الصلاة فقالوا ألا بجمع الصلاة فقال سالم لا تجمع صلاة واحدة في مسجد من تين انتهى لفظالام (الثاني) قال عياض في التنبيهات قال شيوخنامعناه لمن قددخل المالماجد لالمن لمدخلها وكذاجاء مفسرافي العتبية من مهاع أشهبوابن نافع قال مالكومن لم يبلغ مسجد الرسول حتى صلى أهله له أن مجمع تلك الصلاة في غيره وهو ظاهر المدونة لانه اندا تكلم على من دخل انتهى وقال ابن ناجى (قلت) ظاهر قوله فليصاوافيه أف ادادا وهو أعظم لأمرهم يقتضي ان الدخول وصفطردي وانهان لم يدخسل فانه بذهب اليهو يصلي فيسهمنفر داولا يصلي دونه في جماعةوعلي هـ نـ احل ابن رشدقولها انتهى وقال اللخمي لامفهوم لقوله أن يخرجوا انتهى (الثالث) قال الاقفهسي لوصلي خلف امام تم تبين أنه محدث فان صلاة المأموم محيحة ولايطلب منه اعادتها في جاعةولوتيين ان المأموم محدث فهل معمد الامام في جماعة أم لاقولان انتهى وقال الجزولي ا داذكر المأموم أنهصلي للاوضوء فان الامام يعمد في جاعة و بعضهم توقف وتقدم عندقول المصنف في فصل السهو وان بعد شهر هل من أدرك التشهدفد ا أوفى جماعة والله أعلم ص ﴿ أَن يعبد مفوضا

ساعسحنون وزادفيه انمال كاقاله ابن رشد ووجه هذاأ نه لم بدخل مع الامام بنية النافلة كالمتوضئ يغسل وجهه من تين أوثلاثا ان لم يعم في بعضها أجز اهماعم به منها و يق بدهذا قول عبد الله بن عمر للذي سأله أينهما أجعل صلاتي قال أوأنت تجعلها الماذلك الى

قال

صلا

مأموما ﴾ ش هـ نداهو المشهور من الاربعـ ة الاقوال كذاشهره ابن الفــا كهاني الاأنه قال ومعالتفويض لابدمون نيةالفرض وظاهر كالرمغيره اننية التفويض لابنوي بهافرض ولاغيره وقال في الذخيرة واذا أعادلا يتعرض لتخصيص نية أو ينوى الفرض أوالنفل اوا كال الفريضة أربعة أقوال انتهى وقال أيضافى شروط الصلاة قالصاحب الطراز المعيد لصلاته في جاعةوالصي لايتعرضان لفرض ولانفل انتهى وانظر كلام سندفى باب الجعة عندقول المصنف وشرط الجعة وقوع كلهابالخطبة وقال في سماع مجمد بن خالدمن كتاب الصلاة قال مجمد سألت ابن القاسم عن صلى العصر في بيته مُم أتى المسجد فوجد القوم لم يصلوا هل بتنفل قال ان أحدان ينتظر الصلاة فلايتنفل وان أحب أن ينصرف فلينصرف ابن رشد وهذا كإقال انهيه عليه الصلاة والسلام عن الصلاة بعدالعصر الغروب وبعد الصبح الطلوع وهذافي النوافل عند مالك وانمايعيد العصرفي جاعة بعدأن صلى وحده بنية الفريضة ولايدرى أيتهما صلاته ومن جعل الأولى صلاته والثانية نافلة لايحبز لهاعادة العصر والصبح في جاعة اذلانا فلة بعدهما انتهى فتأمل فوائدهذا الكلامونحوهذاماقاله سندفى آخرالباب العاشرمن كتاب الحج الاول ونصهفرع ومن صلى العصر وحده في بيت عجاء ليطوف تموجد الامام لم يصل فانه يؤمر بالصلاة معهموان طاف قبل أن يصلى معهم لا يركع حتى تغرب الشمس قاله مالك في الموازية وهو بين على أصله لانه ممنوعمن الركوع ولوأرادأن يركع ابتداء قبسل أن يصلى معهم لم يجزعنسده وانماأعاد الفرض فقط بالسنة انثهى وقال في رسم أسلم وله بنون صغار من سماع عيسي من كتاب الصلاة سمل عن الرجل يصلى في بيته ثم يأتى المسجد فيجد الناس في تلك الصلاة فيصلى معهم فيذكر عند فراغه أن التى صلاها في البيت صلاها على غير وضوء ولم يعمد صلاح تلك بهذه التي صلى مع الامام فقال صلاته التى صلى على الطهر مجز تةعنه وليس عليه اعادة قال ابن رشدمثل هذا في أول رسم من سماع سحنون لابن القاسم وزادفيهان مالكاقاله ولاشهب ان صلاته باطلة وعليه الاعادة فوجه قول ابن القاسم وروايته عن مالكأ نه لم يدخل مع الامام بنية النافلة وانعاد خل معه بنية الاعادة لصلاته وان كان قد صلاها فوجب أن تجزئه ان بطلت الأولى وأن تجزئه الأولى اذا بطلت هذه لانه صلاهما جمعابنية الفرض كالمتوضئ بغسل وجههم تين أوثلاثافان ذكر انه لم يعمفي بعضها أجزأه ماعميه منهماو دؤ بدهنا أقول عبدالله بنعم للذي سأله أبهما يجعل صلاته أوأنت تجعلها انحاذاك المالله تعالى وقدقيل انهما جمعاله صلاتان فريضان وهو الذي يدل عليه قول مالك انه لا بعيد المغرب في جاعة لأنه اذا أعادها كانت شفعاو وجهقول أشهب ان جعل الأولى صلاته اذا عاد خلمع الامام لفضل الجاعة مع ماقد جاءعن النبي صلى الله عليه وسلم أنهاله نافلة وليس قوله بجار على المذهب اذلو كأنت الأولى هي صلاته على كل حال والنانسة نافلة لما جاز لمن صلى الصبح أوالعصر وحده أن يعيدها في جماعة اذا لا يتنفل بعدهما وقد قيل انه اذا أعاد في جماعة و دخل فيها فقد بطلت الأولى وحصلت هذه صلاته فان بطلت عليه لزمه اعادتها وقدقيل انهالا تبطل عليه الأولى حتى يفعل من الثانية ركعة أوأكثر وبالله التوفيق انتهى وانظر آخر رسم المحرم بجعل خرقة من سماع ابن القاسم وآخر رسم لم بدرك من سماع عيسى وفي اثناء سماع سحنون والله أعلم وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وحقيقة التفويض أن ينوى بالثانية الفرض ويفوض الى الله تعالى في القبول وقدوقع لمالك في المسوط مايشيرالي هذا انتهى وقال في النوادر ومن الجوعة قال أشهب وعبد

الله وقيسل انهسمامعا صلاتان فريضتان و مدل على هـ ذا قول مالك انه لابعيد المغرب في جاعة ولو كانت الثانية نافلة لما جازله اعادة الصبح والعصر فيجاعة وقال إن القاسم أنضالو أعادفي جاعة فصلي ركعة فانتقض وضوؤهأو ذكرانه على غبر وضوء انه لااعادة عليه قال ابن القاسم وكذلك قالهمالك * ابن رشد ولوأعادها لاعتقاد صلاتها فذكرانه صلاها أجزأته (مأموما) من المدونة قالمالك لايؤم معيدفان فعل أعادمن ائتم به ادلا بدرى أنهم اصلاته انما ذلك الى الله * اس حبيب ولا بعيد الامام ابن عرفةوظاهرهاان للؤتان بالمعيدان يعيدوا جاءية وقال اس حسى الأفدادا *ابن بونس اذقدتكون هذه صلاته فصحت لمم جاعة فلا بعيدونها في جاعة ووجبت علمهم الاعادة خوفا أنتكون الاولى صلاته وهذه نافلة فاحتاط للوجهان (ولومع واحد) ابن عرفة أقل الجهاعة التى يعيد معها اثنان أوامام راتب ونقل ابن الحاجب تعادمع واحد لاأعرفه ومن المدونة قال مالك اداجع قوم في مسجد له امام راتب ولم يحضر فله اذاجاء أن يجمع فيه واذا صلى فيه امامه وحده ثم أنى أهله لم يحجمعوا فيه وصاوا أفند اذا قال ابن القاسم وان أتى هذا الامام الذى صلى وحده الى مسجد آخر فأقيمت فيه تلك الصالاة فلا يعيدها معهم لان مالك فد جعله وحده جاعة (غير مغرب) من المدونة قال مالك تعاد جميع الصلوات الاالمغرب لأنها وترصلاة النهار (كعشاء بعدوتر) سمع ابن القاسم لا يعيد في جاعة من صلى العشاء وحده وأوتر به ابن رشد هذا صحيح على أصله ان من أعاد في جاعة لا يدرى أيتهما صلاته لا نه نه الثانية هي صلاته بطل وتره فان هو أعادها فقال سحنون بعيد الوتر وقال يحيى بن عمر لا يعيده (وان أعاد ولم يعقد قطع والاشفع وان أنم ولوسلم أتى برابعة ان قرب (٨٧) سمع عيسى من نسى فأعاد المغرب في جاعة فان ذكر قبل

أن يركع رجع وان ذكر بعدأن صلى ركعة فان قطع كانأحبالي" وان صلى الثانية ثم قطع رجوتأن بكون خفيفاوان لم يذكر الابعدد ثلاث ركعات أضاف اليها رابعة وسلم وخرج ابن رشداستحباب القطعفيا اذاذكر بعد ركعة هوالذي يأتى على مافى المدونة بعنى فيمن أقيمت عليه المغرب وهو باانظره عندقوله واقامة مغرب وفي الواضحة ان د كر بعدر كعة شفعها يوابن حبيب وان ذكر بعد ما سلمن المغرب أتى برابعة انقرب وان بعد فلاشئ عليه (وأعادمؤتم ععيد أبدا) تقدمنصها وأعاد من ائتم به اذلا بدرى أبتهما

الملائومن صلى وأعادفي الجماعة فليس بعتاج الى علم النافلة منها وذلك جزاؤه بيدالله سبحانه وتعالى انتهى ص ﴿ ولومع وأحد ﴾ ش قال الجزولي واختلف هل يعيد مع واحد المشهور لابعيد مالم يكن امامار اتبا فان كان معه أعاد بلاخلاف انتهى وصر حبالاعادة مع الامام الراتب بنعر فةوابن الحاجب وغيرهما وقال ابن غازى عول في الاعادة مع الواحد غير الامام الراتب على صاحب اللباب وابن عبد السلام وماكان ينبغي له ذلك فان الحفاظ لم يجدوه في المذهب حتى انتقد على ابن الحاجب جعله مقابل الاصح فقال ابن عرفة ونقل ابن الحاجب تعادمع واحد ولا أعرفه انتهى فان قيل الاثنان اذا كانافى جماعة وجبأن يعيدمع واحدوالا وجب أن يعيد من صلى مع الواحد جوابه هماجاءة اذا كانامفترضين والمعيدليس بمفترض انتهي من الذخيرة صروالا شفع كإش بعني وان هقدر كعةمن المغرب فانه بشفعها ويسلم وانظرهل بشفعهامع الامام أويصلي لنفسه ركعة الذي يفهم من كلامه في النوادر أنه يصلى مع الامام الثانية وانظر الطر أز فانه قال يصلى الثانيةمع الامام ويسلم قبله ص ﴿ وأعادمو تم معيداً بدا أفذاذا ﴾ ش قال ابن عرفة ولا يؤم معيد وفي اعادة مأمومه أبدا مطلقاأ ومالم بطللابن حبيب معها وسحنون اللخمي ان نوى الفرض محت على الفرض والتفويض محت أم بطلت الأولى والنف ل محت على امامة الصبى وفي رد المازرى بانه ينوى الفرض نظر لأنه ممتنع بل بنوى عينها فقط انتهى وتقدم عند قول المؤلف ونية الصلاة المعينة ان الصي لاينوى الفرض فانظر لوتبين عدم الأولى أوفسادها هليلزمه والمأمومين اعادة وفهم بعضهم قول المؤلف وان تبين عدم الأولى عليه فتأمله والله أعلم وقال ابن بشير وأماامامةغيرالبالغمن يؤمم بالصلاة في الفريضة فلا تجوز فان وقعت ففي بطلان الصلاة قولان المشهور بطلانها لسقوط الفرض عن الصي ووجو به على البالغ وقال أبومصعب بصحةالصلاة قال الباجي ويحتمل أن يكون هذا القول بناء على جواز اقتمداء المفترض بالمتنفل وبحمل أن يكون بناء على المشهور لكون الصبي معتقد االوجوب فلم يكن اقتداء مفترض بمننفل انتهى ص وولايطال ركو علداخل في ش قال في توضيعه ولا يطيل الامام لادراك أحدقال

صلاته (أفدادا) تقدم أن هذا نصابن حبيب خلاف ظاهر المدونة انظر قبل هذا عندقوله مأموما (وان تبين عدم الاولى أوفسادها أجزأت) تقدم قول ابن القاسم ان ذكر ان التي صلى في بيته كانت على غير وضوء لااعادة عليه (ولايطال ركوع لداخل) * ابن حبيب ان ركع الامام فحس احداد خل في المسجد فلا يمد في ركوعه ليدرك الرجل الرجل الركو الله خمى ومن وراءه أعظم عليه حقا ممن بأي وسمعه ابن القاسم وفسره ابن رشد بالكراهة وقال سحنون ينتظره وان طال ذلك ابن رشد عن بعض العلماء يجوز اليسير الذي لا يضر عن معه وقدر وي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أطال وقال ان ابني ارتحلني و خفف صلى الله عليه وسلم حين سمع بكاء الصى انتهى نص ابن رشد وقد ظهر منه الميل الى تعفيف ذلك ومن قواعد عز الدين مانصه ظن بعض الناس أن الامام اذا انظر في ركوعه المسبوق ليدرك الركعة اشرك في العبادة وليس كذلك بلهو جع بين القر بتين القر بتين العام منه المحام القربة ولو كان كاظن لكان تعليم العلم والامن بالمعروف والاذان رياء و ياليت شعرى ما الذي يقول في انتظار الامام بقية الجاعة في القربة ولو كان كاظن لكان تعليم العم والامن بالمعروف والاذان رياء و ياليت شعرى ما الذي يقول في انتظار الامام بقية الجاعة في القربة ولو كان كاظن لكان تعليم العم والام من المورة و الاذان رياء و ياليت شعرى ما الذي يقول في انتظار الامام بقية الجاعة في المورة ولو كان كاظن لكان تعليم العم والادان رياء و ياليت شعرى ما الذي يقول في انتظار الامام بقية الجاعة في المورة ولوكان كاظن لكان تعليم المعرون والاذان رياء و ياليت شعرى ما الذي يقول في انتظار الامام بقية المورة ولوكان كالمورة ولوكان كالمورة ولوكان كالمورة ولوكان كالمورة ولوكان كالمورة وكان كالمورة ولوكان كالمورة ولوكا

فى النوادر من العتبية من سماع ابن القاسم ولا ينتظر الامام من رآه أوا حسه مقبلا قال أبن حبيب اذا را كعافلايمد في ركوعه وكذلك قال اللخمي ومن وراءه أعظم عليه حقايمن يأتى انتهى وجوز سمنون الاطالة واختاره عياض وحديث من يتمدق على هذا وتحقيقه عليه الصلاة والسلامهن أجل بكاءالمغير والوفوف فيصلاة الخوف لاجل ادراك الطائفة الثانية يدل لهوانظرهل تجوز اطالة الصلاة كلهالهذاأم لاانهى كلام التوضيح ففهم الشيخان كلام ابن حبيب مفسر لسماع ابن القاسم وكذا ابن عرفة قال وفي مدالامام ركوعه لمن أحس بدخوله نفل الصقلي عن سحنوب في السلمانية قائلاولوطال والشيخ عن ابن حبيب ولم يحك غيره معسماعه ابن القاسم ففسره ابن رشد الكراهة قالوأجاز ، بعض العاماء في اليسيرالذي لايضر بمن معه (قلت) ويقوى الأول ان كانت الاخيرة انتهى وفهم الشارح بهرام انهائلانة أقوال وصرح بهافى شامله والله أعلم وقال البرزلي فيمسائل الملاة قال أبوهجدين أبي زيدفين بري رجلامقبلابر يدالدخول معهفي السلاة فيطمل الغراءةأو يبطئ بهما ولولا انتظاره مافعل ذلكانه أخطأفي فعله ولايعيد وتصيح صلاته قال البرزلى المسئلة المختلف فيهاهي من أتى والامام راكع وأحس به همل يطيل في ركوعه حتى بدرك معه الركعة قال ابن يونس عن مصنون انه معو زأن بنتظره ولوطال وعن ابن حبيب وهو في ساع ان القاسم لا ينتظره ابن رشدو مجله هندي على الكراهة وأجازه بعض العلماء في اليسير الذي لايضر بمن معهوجل المازري قول ابن حبيب على المنع واختار ان كانت الركعة الأخسرة جازوالا لم يجز فصنملأن بنضر جهد ذا الخلاف في صورة السؤال من بأب أحرى لأن الركوع ليس عدل الاطالة عاذاحاز فمه فهو في حال القمام والقراءة أجوز و يعتمل أن يتخرج الخلاف فهامن وجه آخر وهومن أنست لخبر مخبره وفي صحة صلاته قولان انهى والمسئلة في آخر رسم تأخبر صلاة العشاء في سهاع ابن القاسم من كتاب الصلاة ص ﴿ والامام الراتب كجهاعة ﴾ شيشترط أن ينوى الامامة ويصلى في وقته المعتادوة الهالشيخ أبوالحسن وغيره قال الشيخ زروق في شرح الرسالة يعني بالراتب النتصب للامامة الملازم لها وكونه مقام الجاعة أىفي الفضيلة والحكوفله نواب الجاعة وحكمها يحست لا يعيد في جاعة أخرى ولا يصلى بعده في مسجده تلك الصلاة و بعيد معهمن أراد الغضل قال وعض الشيوخ ويجمع ليله المطرانهي وذكرابن ناجي هذا الأخبر عن الشيخ أبي القاسم الغبريني وقال فانه يقول ممع الله لمن حده ولا يزيد ربناواك الجدوسلم له بعض من كان معاصر اله من شيو خذا الاولى وخالفه في الثانية و رأى انه يجمع بينهما قال والأقرب عندي هو الأول انتهى وقال الاقفهمي فى شرح الرسالة يريداذاصلى فى مسجدلافى داره وقال الباجى يريداذانوى انهامام فعلمون المواضع التي يلزمه أن ينوى فيها الامامة ليحصل له فضل الجاعة وقوله الراتب سواءكان في جمعها أو بعضها انتهى وقال الجزولى بريداذاصلي في الوقت المعتادوأما اذالح يصل في الوقت المعتاد فلايقوم مقام الجاعة وزادعبدالوهاب اذاأذن وأقام وانتصب للامامة فحينك يحكم لصلاته بحكم صلاة الجماعة نهى وذكرالنسيخ زروق كلام الباجي وكلام عبدالوهاب ص ﴿ ولا تبتدأ صلاة بعد الاقامة ﴾ ش أنظر هل النهي على جهة المنع أوالكر اهة قال ابن عرفة واذا أقيمت بموضع صلاة منع فيهابتداءغيرهاوالجلوس فيه انتهى هذاهوالذى يغهم من كلام المصنف والتوضيح قال في المدونة في باب صلاة النافلة واذا أقيمت الصلاة كره التنفل حينئذابن ناجي مشله في ابن الحاجب قال ابن هارون والمرادبال كراهة التمريم ومثله قول ابن عبد السلام ظاهر الاعاديث وما قوله

صلاة الخوف (والامام الراتب كجاعة) تقدم قول ابن القاسم الامام الراتب اذا صلى وحده لادميد فيجاعة وتقدم قول ابن عرفة أقل الجماعة التي يعمد معها اثنان أوامام راتب (ولا تبتدأ صلاة وعد الاقامة) ابن عرفة ادا أقعت عوضع صلاة منع فيهابتداءغيرهاوالجاؤس فيه ولزمت من لم يصلها أو صلاهافدا وهي ممانعاد *الباجي ور حالاالسعد المنوعةفها الفجرمثله الشيخمن كان بمسجدقوم فأقاموها أمر بالدخول معهم للحديث انظرعند قوله واقامة غربعلمه وهو بها ابن عرفة وان أقيمت على من بالمعجد وعليه ماقبلها فلابن رشد عن أحدساعي إن القاسم تلزمنية النفل والآخر مغرج وقاله ابن عبدالحكم * ابن رشد و دضع الخارج المعلى أنفه سمعه سعنون في الخارج لاقامة مالا يعاد

هلالمنهب في تفاريع هذه المسئلة من القطع ان المرادبالكراهة التمريم ولاخصوصية لذكر المتنفللانه يمنع من صلاة فرض آخر غيرالذي أقيرو ير بديقوله اذا أقسمت ادا أخل المؤدن في الاقامة وهكذالفظ الام كااختصرابن يونس انتهى وفي الموطأفي بابركعتي الفجر قال سمع قوم الاقامة فقامو ايصاون فخرج عليهم رسول اللهصلي الله عليه وسلم فقال أصلاتان معا أصلاتان معا وذلك في صلاة الصيرفي الركعتين اللتين قبل الصبح فال في الاستذكار وليس قوله عليه الصلاة والسلام أصلاتان معاعنع من صلاة العشاء الاخيرة في المسجد لمن فاتتهم الامام والناس في صلاة الشفاعلان النهي في ذلك اناوردعن الاشتغال سافلة عن فريضة تقام في الحماعة والمساجدا عا بنيت القرائض لاللنوافل فالذي تفوته صلاة العشاء أحق باقامتها في المسجد من المسلم فسهجامة نافلة الاشفاع كانت أوغيرها وعلى ماقلت جاعة من الفقهاء لاأعامهم مختلفون في ذلك انتهى وقال البرزلى في مسائل الصلاة وسئل ابن رشد عن معلى الصيرحالة كون الامام مصلى الظهر و للحقه في الظهر وكلمبالسجدوهل محوز ذلك جوابه لاينبغي أن يصلى الصيروالامام في غيره لافي المسجدولافي أفنيته التي تصلى فيها الجمعة (قلت) لقوله عليه الصلاة والسلام أصلاتان معاانكار الذلك وأماصلاة الفرض في المسجدوهو يصلى التراويج فني العتبية جوازه وأماصلاة الوتر ونعوه وهو يصل التراويح فحكى الزناتي في شرحه للتهذيب قولين عن المتأخر بن أحجهما المنع لقرب الدرجة في المندو بات انتهى فقول ابن رشدلا ينبغى لعله بريد المنع والافليتأمل والله أعلم وقال البرزلي بعد ذلك سئل ابن أى زيدعن قوم صلوافي مسجه المامين قوم في داخله وقوم على ظهره أو محمه فقال صلاتهم تامة ولايعيدون (قلت) اللي يكن لهم امام راتب فيجو زكيفها فعل وان كان له امام راتب فاختلط معه فى وقت الصلاة من صلى لنفسه امامنفرداأ وجاعة عالصلاة صحيحة ولا بنبغي دلك وتقدم مالابن رشدفى ذلكمن نحوهذاانتهى وقال القباب فى شرح أول القاعدة الثانية وهى أول الصلاة فى كلامه على الصاوات الممنوعة فاذا كان الامام في فرض فلا يجوز للشخص أن يصلى تلك الصلاة فذاولافي جاعة ولاأن يصلي فريضة غيرهاقال القاضي عياض فان فعل أساءو تجزئه قاله فيمن يصلي فذامايصلى الامام جاعة انتهى وماذكره عن القاضي عياض لمأره بل ظاهر كالرمه في القواعد خلافه لأنه عدمن مفسدات الصلاة اقامة الامام على المصلى صلاة أخرى فتأمله وفي الابي شرح مسلم فىقوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلاصلاة الاالمكتو بةمانصه قلت الظاهر الهنفي الكاللالاجزاء بدليل انه لم يأم المصلى بالاعادة انتهى بالمعنى وصرح في التوضيع في فصل الاستخلاف بالاجزاء ونقله عن الباجى ذكره في قوله وكذالوأتم بعضهم وحدانا ونصه بعدقوله وحدانا عنزلة جاعة وجدوا جاعة بصاون في المسجد بامام فقدمو ارجلام نهموصاوا قال الباجي قالوا ولوهم قدمو ارجلاالا واحدامنهم صلى فذا فقدأساء وتجز بهصلاته عنزلة رجل وجدجاعة صلى بالمام فصلى وحده فذاانتهى والله أعلم وتقدم معناه في كلام البرزلي الذي نقله عن ابن أبي زيد (فرع) قال أبن راشدهل لاحدان صلى نافلة وان كان الامام يصلى نافلة كقيام رمضان لم أرفى دلك دصا ورأيت في طرة كتاب وسئل أبوالوليدهشام بن عوادشيخ القاضي عياض عن الرجل يصلي الشفع والوتر والامام يصلى الانسفاع فقال دلك جائز ولا كراهة فيه انتهى تأمل كلام ابن الجلاب فمن فاته شئ من الاشفاع فانه يقتضي المنعمن الصلاة منفردا انتهى من ابن فرحون على ابن الحاجب وتقدم في كلام البرزلي عن ابن راشدانه نقل عن الزناتي في ذلك قولين أحجهما المنع والله

(وان أقيمت وهوفي صلاة قطع وان خشى فوات ركعة) ابن بشير ان أقيمت الصلاة وهوفي المسجد يصلى فذا فان علم أنه لايدرك الامام في الركعة الاولى قطع وكل مانذكر وبعد من التفصيل انماهو يتمادى اذا علم انه بدرك مع امامه الركعة الاولى (والاأتم النافلة) ابن القاسم سئل مالك عن الرجل يكبر في النافلة فتقام الصلاة قال يمضى على نافلت ولا يقطع ما الاأن يخاف فوات الركعة فليقطع بسلام فان لم يسلم فان لم يسلم فان لم يسلم فان الم يسلم أعاد الصلاة لانه على احرامه الاول (٩٠) ولا يجزئه ان أحرم وينوى به القطع ابن رشد وكذا قال مالك في

أعلم ص بروان أفيمت وهو في صلاة قطع ان خشى فوات ركعة في شيعنى يقطع و يدخل مع الامام و يعيد الصلاتين للترتيب ان كانت التى كان فيها فريضة غير التى قامت عليه وان كانت التى التى قطعها نافلة فلا يعيدها قال في المدونة لأنه لم يتعمد قطعها قال ابن الحاجب في آخر كتاب الصلاة ومن قطع نافلة عمد الزمه اعادتها بعلاف المغاوب قال في التوضيح المالزمه اعادتها لأنه قد وجبت عليه بالشروع عند ناولا عند راه (فائدة) هذه احدى الاشياء السبع التى تلزم بالشروع وهى الصلاة والصوم والاعتكاف والحجوا العمرة والائتمام والطواف ونظمها بعضهم فقال

صلاة وصوم مم حجوه من الله المواف واعتكاف واثنام يعيدهم ورضاعليه والزام

وانظرماذ كرهمن لزوم الاعادة في الانتهام فان الظاهر عدم لزومه انتهى وهو كذلك يعنى به الدخول خلف الامام فانه يلزم بالشروع ولا يجوزله الانتقال عند نال كنه اذاقطع لاتلزمه الاعادة مع الامام والته أعلم وقال الشيخ زروق في شرح الارشاد وأصل المذهب ان كل عبادة توقف أولم اعلى آخرها يجب اتمامها أصله الحج فيجب اتمامه والعمرة والصلاة والصوم والاعتكاف والطواف علاف الوضوء والقراءة والله كر ونحوها انتهى وانظر الذخيرة في الباب الخامس عشرفي صلاة النافلة ومن جلة ماقال فيه أمالوشرع في تجديد الوضوء نص أصحابنا على أن قطعه لا يوجب قضاء وكذلك الشروع في الصدقة والقراءة والاذكار وغير ذلك من الذخيرة لماذكر هذه السبعة قال بحلاف الوضوء والصدقة والوقف والسفر الجهاد وغير والسفر المجهاد وغير فلك قاله الشيخ عياض في التنبيهات قال الشيخ خليل فعلى هذا اذا سافر الجهاد فهل له أكلها أم لا فيل بحوزله أكلها وقيل لا يجوزوقيل ان كان معينا أكلها وان كان غير معين لم يأكلها انتهى ونظمت النظائر السبع المذكورة فقلت

قفواستمع مسائلاقد حكموا * بكونها بالابتداء تلزم صلاتنا وصومنا وحجنا * وعمرة لنا كذااعتكافنا طوافنا مع ائتهام المقتد * فيلزم القضاء بقطع عامد

ص والاأتم النافلة أوفر يصة غيرها و شقال في المدونة ومن أحرم في نافلة ثم أقيت الصلاة قبل أن يركع فان كان بمن يخفف الركعتين قبل أن يركع الامام صلاها ودخل

الامام * ابن رشدة وله أتمها بريدان طمع أن يفرغ منها قبل أن يركع الامام الركعة الاولى وسواء أقيمت عليه الصلاة قبل أن يركع أو بعد أن ركع وهذا بمالا خلاف فيسه لوجوب الصلاة التي كان فيها قبل الصلاة التي قامت عليه بخلاف من قامت عليه الصلاة وهو يصلى تلك الصلاة بعينها لنفسه وقوله والا قطع ظاهره وان كان يدرك أن يتم ركعتين قبل أن يركع الامام خلاف ما استحب ابن القاسم وقوله و دخل مع الامام فيه نظر لا نه قال قبل هذا لا ينبغي أن يصلى نافلة ولم يصل الفريضة وهو الما يمالي هذا مع المدونة وهو الما يعنى في المدونة انظر على انها نافلة فلعله استفف هذا في هذه المسئلة لما عليه في المدونة انظر وج من المسجد من سوء الظن ولم يلتفت الى هذا المعنى في المدونة انظر

المدونة في هذه المسئلة و رأتى على قوله في المدونة فيمن أقيمت عليه الظهر وهو بهاان لم ركع قطع أن هطم النافلة ان لم يركم وفرق عبدالحق بينهما بأن الفريضة اذاقطعها عادالها بخلاق النافلة لانه لم يتعمد قطعها ابنرشدوالصواب أن لافرق بينهماور جحابن بونس قول عبدالحق وما ذكرهذا التغريجالذي خرج ابن رشد (أوفر يضة غيرها) الذي للمخمى والمازري انه لافرقبين من أقيمت عليه فريضة وهوفها أوفى فريضة غيرها وان الحكم واحد وسمع ابن القاسم من أقسمت علىه فريضة وهو فىفر يضة أخرى ان طمع أن يفرغ منهاو يدرك الصلاة مع الامام وأعها والاقطع ودخلمع الامام فصلي فاذا فرغ رجع فاستأنف الصلاتين كلتم ما التي كانتعليه والتيصليمع

عندقوله ولاتبدأ صلاة بعدالاقامة (والا انصرف في الثالثة عن شفع كالاولى انعقدها)أماانأقيمت عليه وهوقائم في الثالثة من المدونة قال إبن القاسم من أحرم بالظهر في المسجد فأقيمت عليه الفلهر فان صلى ثالثة صلى رادعة ولا مجعلها نافلة ويسلم ويدخل مع الأمام وان ركع ركعة صلى ثانية وسلم ودخلمع الامام الاابن يونس بريد مالم محف فوات ركعة وقد نقدم نص المدونة ان لم يركع قطع وتحريج ابن رشيد انظر عندقوله والاأتم النافلة (والقطع بسلام أومناف) ابن الحاجب والقطع بسالام أومناف وانظر عند قوله والاأتم النافلة (والاأعاد) تقدم نص المدونة ان لم دسلم أعاد الملاة لانهعلى احرامه الاول (وان أقسمت عسجد على تحمل الفضل وهو به خرج ولم دصلها)من المدونة قال مالك من صلى في جاعة مع واحد فأكثر فلا بعيد في جاعـة كان اماما أو بأموه اولخرج من المدجد اذا أقسمت الصلاة (ولا غيرها) تقدم نصابن عرفةاذا أقست عوضع صلاةمنع فيهابتداءغيرها

معه ولايقضى النافلة اذالم يتعمد قطعها ابن ناجى زادفى الأم يقرأ بأم القرآن وحدها ويركع وكذلك اختصرها بن ونس ويقوم منهاان من أحرم تم صعد الامام على المنبرانه يمادى و معفف بقراءة الفاتحة وهوقول مالك في رواية ابن شعبان ونعوه في سماع أبن القاسم ان كان في التشهد سلم ولم يدع وقال ابن حبيب يطيل في دعائه ماأحب ونحو مقول مالك في رواية ابن وهب يدعو مادام الاذان انهى وعلم من كلام المدونة أنه يتم النافلة اذالم مخف فوات ركعة سواء عقد ركعة أم لاوصر - بذلك فىالتوضيج وكذلك الفريضة التي هي غيرالصلاة التي أقميت يتمها اذالم يخف فوات ركعة عقد ركعةأولا كاصرحبه في التوضيح في شرح القول الذي مشي عليه المؤلف وهوقول مالكوهو القول الثانى فى كلام ابن الحاجب وصرح بهذا أعنى ان القول الثانى فى كلام ابن الحاجب هو الذى مشى عليه المؤلف السيد القابسي في تصحيح ابن الحاجب وصرح في الشامل بتشهيره فسقط قول البساطي وظاهر كلام المصنف أنه يتم النافلة والفريضة وان لم يعقد ركعة والعقد مشترك في الكلانتهي ص ﴿ والاانصرف في الثالثة عن شفع كالأولى ان عقدها ﴾ ش ظاهره سواء كانت المغرب أوغيرها وهذافي غيرا لمغرب كاصرح بهفي المدونة واس الحاجب وابن بشيروابن عرفة قال فى المدونة وان كانت المغرب قطع ودخل مع الامام عقد ركعة أم لاوان صلى اثنتين أتمها ثلاثا وخوج وان صلى ثلاثا سلم وخرج ولم يعدها انتهى وقال ابن الحاجب وفي المغرب يقطع وقيل كغيرها فان أتم ركعتين فالمشهوريتم وينصرف كالوقام الى الثالثة أوكان أتمهاانتهي قال في التوضيح اثرقوله وفي المغرب يقطع وقيل كغيرهاأي يقطع عقدركعة أم لالئلايؤ دى الى التنفل قبل المغرب وقال الباجي لانه دخل بنية الوتر فلايسلم على شفع وفي هذا الاصل خلاف والقول الثاني لابن القاسم وأشهب في المجوعة ورأى أن الاحكام جرت اليه وقال اثر قوله فان أخر كعتين الى آخر ه يعنى اذا أتم ركعتين من المغرب ففي المدونة وهو المشهور انه يضيف الهاثالثة ويسلمو ينصرف لانه اذاسلمين اثنت ين يصير متنفلاقبل الغرب ومقابل المشهور لابن القاسم أيضا في المجوعة يسلم منه الان في اتمامها مخالفة على الامام وابقاع صلاتين وقوله كالوقام الى ثالثة ظاهره أنه يتفق على انه اذاقام الى ثالثة على الاتمام وفيه نظر فقد حكى اللخمي وابن يونس وابن بشير وغيرهم الخلاف اذاركع في الثالثة ولم يرفع وينوه على الخلاف في الرفع انتهى وقال ابن عبد السلام اثرقو له فان أتمر كعتين يعني من المغرب فالمشهور انهيتمها ثلاث ركمات وينصرف لانهالاتعادفي جاعة كإيأتي على المشمهور وقوله كالوقام الى ثالثة أوكان أتمها يعني انهاذا قام الى ثالثة من المغرب أوكان قدصلاها كلها فانه ينصرف ولايقطع ان كأن لم يسلم أوقام الى ثالثة ووافق الشاذ الذي خالف في الركعتين هلي ذلك ولاجل ذلك فصل المؤلف مسئلة تمام الركعتين من المغرب عما بعدها والافكان يكتفي بحكم الركعتين عما بعدها وقال ابن بشير لماتكام على حكم من أقمت عليه صلاة الامام وهوفي صلاة فان كانت المغرب فلاشك على قول المغيرة انها كغيرها وأماعلى المسهور فانه ان لم يركع قطع وان ركع فقو لان المشهور انه يقطع والشاذ انه يضيف الهاركعة أخرى وان ركع الثانية فقولان المشهور أنه لا يقطع ويضيف الشةوينصرف والشاذ انهيسلمو يدخسل معالاماموان قام الى ثالثة فسلائسك على المشهورانه يتم الثالثة وعلى القول الثاني أنه يرجع الى الجاوس ثم يسلم و يدخل مع الامام وان ركع ولم يرفع رأسه فاختلف على القول بأنه يسلم من اثنت بن هل يتم همنا أو برجع الى الجلوس وهو على الخلاف في عقد الركعة هل هووضع اليدين على الركبتين أو رفع الرأس انهى وقال ابن عرفة واذا أقميت المغرب

والجلوس فيه انظر قوله بموضع ما تقدم عند قوله وند لن لم يحمله (والالزمته كمن لم يصلها) تقدم نص ابن عرفة أيضا ولزمت من لم يصلها أو صلاعا فذا وهي مما تعدم عند قوله والديقطع وليهاد وسلما أو صلاعا فذا وهي مما تعدم الله والمنافقة و

على من في أولاها قطع ابن رشد اتفاقا (قلت) للخمي عن ابن حبيب يتمها نفلا قال وفي ثانيتها وقطعه واتمامها قولاابن القاسم معروابته وابن حبيب معروالة سحنون عنه وبعداتمام الثانية في قطعه واتمامهار واية سحنون وابن حبيب عنه في بعض رواياتها و بعد عقد الثالثة أتمها اتفاقا انتهى وانظر قول ابن الحاجب أتمركعتين هل من اده بسيجدتها أملاوانظر قول المؤلف كالأولى ان عقدها قال في التوضيح هناوالعقد فيه خلاف مشهور انتهى وذكر في باب السهو عن السان ان عقد الركعة هناأ تماد سجدتها ذكر ملاتكم على عقد الركعة وقال قبله في المسائل التي وافق ابن القاسم فيهاأشهب على ان عقده الركعتين مكون بوضع السدين ومنهامن أقيمت علىه الغرب وهو فيها قيد أمكر بديهمن ركيتهمن ركوع الثانمة فرآه ابن القاسم فوتافي المجوعة انتهى وقال ابن عرفة قال اللخمى وفي عقدها الركوع أوالرفع منه اختلاف وقوله خلاف بوهم كونه المعروف من قولى أشهدوا بن القاسم وعزا الصقلي هذا الاول لابن القاسم في المجوعة وأشهب في العتسة والثاني له في الجوعة انتهى وقول المؤلف والاانصرف في الثالثة عن شفع عمل أن ر ما أنهاذا أقمت علمه في الثالثة قبل أن مقدها فانه رجع و مجلس ومنصرف عن شفع (تنبيه) اعلانه اذاعقد الثالثة وقلنا شفعها فاعارشفعها بنية اكالمالاانه يحعلها نافلة فانه صرح بهفي الذخبرة عن المدونة ولفظ المدونة وان صلى ثالثة صلى رابعة ولأ مجعلها نافلة وسلم ودخل معه انتهى ولفظ الذخيرة فان أقدمت علىه بعد ثلاث قال في الكتاب تكملها و مدخل معه ولا تعمل الأولى نافلة انتهى ص ﴿والالزمنه ﴾ ش ظاهر وسواء صلى ماقبلها أمل مل وهو أحدقولي ابن القاسم قال الموارى وهوالمشهور وقبل مخرح وهو قول ابن عبدالح كوالاول هوالجارى على ماقاله المؤلف فمااذا أقست علىه صلاة وهو في صلاة فريضة غيرها وخشى فوات ركعة وقال ابن عرفة وان أقسمت على من به وعليه ماقبلها ففي لزومها بنية النفل وخروجه لماعليه نقلا ابن رشدعن أحد سماعي ابن القاسم والآخرمع قوله فيها ولايتنفل من عليه فرض مع اللخمي عن ابن عبد الحكم يخرجمن المسجدا بن رشديضع الخارج بده على أنفه لسماعه سحنون من ابن القاسم في الخارج لاقامة مالا بعاد انتهى ص ﴿ و بطلت اقتداء عن بان كافرا ﴾ ش قال ابن حزم وشروط الامام الواجبة عشرة بالغ عاقل ذكر مسلم صالح قارى فقيه بمايلزمه في صلاته فصيح اللسان ويزاد في الجعة حريقيم ثمذ كرا خلاف في الذكورية والملاح والبلوغ انتهى ص ﴿ أُومِحنونا ﴾ شعبر عنه في أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة بالمعتوه وسيأتي لفظه ص ﴿ أوفاسقا معارحة ش اختلف في امامة الفاسق بالجوارج فقال ابن بزيرة المشهور اعادة من صلى خلفه صاحب كبيرة أبدا وغال الأجهري هاندا اذاكان فسقه مجمعاعليه كالزناو ترك الطهارة وانكان

كافر سقض حكمه ولم يعذر مخلاف مااذاحكوشهادة غبرعدل فانهمعذور ولا منقض حكمه وتردديعض أحماننا في الزندرق (أو امرأة) المازري لانصي المامة الرأة عندنا ولنعد صلاتهم صلى وراءهاوان خرم الوقت قاله ابن حد (أدخني) سعنون نعد أبدام صلى خلف خني محكه م العكالناء ولو حكله يحكم الرحال لم وسداس عرفة فالشكل مشكل قال ان دشير كالمرأة ولذال ون في الولاء شبأ (أومجنونا)سمعان القاسم لالؤم المتوه سعنون و دهمدمأمومهور وي ابن عدال كم لانأس بامامة المجنون حان افاقته و بطلب عامه عالانهم الملاذالانه (أوفاق عارحة) ابن العربي الجالة معي الدين ممقال وقد رطرق الخلل لها بفساد الاعمة واماعامة الناس فلاعكنوان التغلف عنها ولاحجة لهم في امامهم أن

يكون غيرمرض عندهم عائه مقامم وا عايطلب الأعضل الأفضل وادا كان امامك مثلاث وتقول لا أصلى خلف فلا تضل أنت ادن فان ما يقد حقى صلاتك يقد حقى صلاته وما تصييه صلاته تصييه به صلاتك ولولم يتقدم اليوم للامامة الاعدل لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراؤ قال ابن بشيرا لخلاف في امامة الفاسق خلاف في حال فان كان من التهاون والجرأة بأن يترك ما اؤتمن عليه من فروض الصلاة كالنية والطهارة فلا تصييم المامته وان كان مما اضطره هوى خالب الى ارت كاب كردم مع براءنهمن التهاون والجرأة صحت امامته وهذا يعلم بقر ينة الحال وقال اللخمى أرى أن تجزئ الصلاة اذا كلن فسقه بالاتعلق له بالصلاة كان نوا الفساق وقال القباب أعدل المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه ومن صلى خلفه لا اعادة عليه ان كان يتعفظ على أمور الصلاة قال وهذا هوم منضى المناه المناه المناه ومن صلى خلفه لا اعادة عليه ان كان يتعفظ على أمور الصلاة قال وهذا هوم منضى المناه وابن بونس انهى ونس الصواب أن لا اعادة على من صلى خلف من يشرب الجمرلانه من أهل الذبوب وليس بأسوأ حلامن المبتدع وقد اختلف في اعادة من صلى خلف مبتدع قال وقال مالله لا يؤم المسكر ان ومن صلى خلفه وأعادا بن حبيب أبدا وكذا يعيد أبدا من صلى خلف من شرب المسكر الا أن يكون الخليفة أوقاضية أوصاحب شرطته لأ أن يكون سكر انافى حال المالخروج عن طاعتهم وسبب الى الفات وقد صلى ابن عمر خلف الحبياج ومن أعاد في الوقت فحسن الا أن يكون سكر انافى حال المالخروج عن طاعتهم وسبب الى الفات وقد صلى ابن عمر خلف الحبياج ومن أعاد في الوقت فحسن الأ أن يكون سكر انافى حال المالخوف وربا أغلى علام ابن حبيب هذا المعنى وقال سند لما تعذر عليه رفع النبياسة صاركن أراق الماء وصلى بالتيم وانك أمم على المالخوف وربا أغذ من تباه خاله أن ربالنا المناه المالما المالم وربا أغذ من تباه خالف المن عبد الله على المالد والمناه المناه المالم المن على ذات ومن يعطى لا وجته الدراه لمنده بين البالناس كثيرا امامة الفاسق بغيرهذا بمن يعلى المالماء أخلى صاحب سلطان بكتب ما يدخل وما يحرج أمين على ذلك ان ترب وانظر قوله في دخول المرأة الجام قال في الرسالة ولاند خل المرأة الجام الامن عله ونقل الشاب من حيد المرأة الخام الامن عله ونقل الشائد على الناس عالم وقد الذبي المالخاء أن كان في الوقت الذبي لم يكن للنساء (سه) حامه فر دوقد تقدم أن حكم المرأة ما النسبة وقت النسبة وقت اللسبة ولاند خل المرأة الجام النسبة وقت النسبة لوقت النسبة لوقت النسبة ولمنا السبة ولاند خل المرأة الخام النسبة وقت اللسبة ولاند خل المرأة المناه النسبة وقت النسبة لوقت النسبة لوقت النسبة ولانسبة وقت المناء أن كان في الوقت الذبي المناء أن كان في الوقت الذبي المناء أنسبة النسبة ولاند خل المرأة المالماء أنسبة النسبة ولاند خلى المرأة المالماء أنسبة النسبة ولاند النسبة ولاند النسبة النسبة القالم المناء ألم المناء أنسبة النسبة النسبة المناء

الجسد كه كم الرجل مع الرجل وقد قال ابن العربي من النعيم المشر وع الارفاء بتنظيف البدن من الاقدار زائد على طهارته من الانعياس بالادهان

بتأويل أعاد في الوقت وقال اللخمى ان كان فسقه لا تعلق له بالصلاة كالزناوغ صب المال أجزأته لا ان تعلق بها كالطهارة وقال ابن حبيب من صلى خلف شارب الجرأ عاد أبدا الا أن يكون الوالى الذي تؤدى المه الطاعة فلا اعادة عليه الأأن يكون سكر انا حينئة قاله من لقيت من أحجاب مالك انتهى بالمعنى من التوضيح على في امامة الفاسق هذه الاقوال الاربعة وحكى ابن عرفة في امامة الفاسق ستة أقوال قال ويطلب في الامام عدم فسقه وفي اعادة مأموم الفاسق في الوقت أو أبدا

والجامولابأس بدخوله مفرداالا أن يكون الرجل مع أهله وان دخله مع الناس فليستر بصفيق من الأزرو يصرف بصره عن مظان الانتهالا فان قبل فالجام الموقع بداو وقطهر فعال عنزلة النهر فان المذكر ودخوله الحائين يكون حراما قريب منه أن يكون مكر وهاف كيف أن يكون جائزا فلا الجام موضع بداو وقطهر فعال عنزلة النهر فان المذكر والمعابي فليلدان فالجام كالبلد عموما وكالنهر خصوصا وقال عز الدين بن عبد السلام بحوز دخول الحام فان قدر على الانكار أنكر وان عجز عن الانكار كره بقلبه في يكون ماجورا على كراهته و يحفظ عبد السلام بحوز دخول الحام فان قدر على الانكار أنكر وان عجز عن الانكار كره بقلبه في يكون ماجورا على كراهته و يحفظ بصره عن العورات ما استطاع وفي الاحياء الابئل بدخول الحام دخل الصحابة رضوان الله عليهم جامات الشام وقال عبد الله بن عمر رضى المتعنه المنام والمنام وال

أثالثهاان تأول ورابعهاان كان والياأو خليفة لم يعيدوا أبداو خامسهاان خرج فسقه عن الصلاة أجزأت والاأبدا وسادسها لااعادة لنفل ابن راشدمع اللخمى وابن وهب مع مالك والابهرى وابن حبيب واللخمي والباجي من قول ابن وهب لا بعيد مأموم عاصر خرانتهي وحكى ابن ناجي في شرح المدونة الستة الأقوال ثم قال وظاهر كلامهم ان الذي يغتاب الناس كفيره فلايصلى خلفه ابتداءوان صلى خلفه ففيه الخلاف كغيره * وســـثل عنها شــنغنا الشبيعي وهو جالس في دار الشمخ أى محمد بن أبي زيدهل الصلاة خلفه باطلة أم لاوهل هي جرحة في امامته فيعزل أم لا فتوقف لكثرة الغببة في الناس ورأى ان هو أفتى مجرحت مؤدى الى عزل أغة متعددين فقال للسائل تربص حتى أنظر فهاوماأدرى ماأحاله انتهى قال الشسى في شرح الرسالة أوأما الفاسق بجوارحه فانعلهمن عادته التلاعب بالصلاة وشروطها وعدم القيام هافينبغي أن لا مختلف المذهب فيبطلان صلاةمن ائتم به لغلبة الظن على بطلان صلاته وان لم يعلم من عادته التلاعب بالصلاة ففي المذهبأربعة أقوالمشهورهاالاعادة في الوقت وقيل أبداوقيل لااعادة عليه وقيل الأأن بكون الوالى الذي تؤدى المه الطاعة فلااعادة حسنئذاتهي وقال البرزلي ببوسئل ابن أبي زيد عمن يعمل المعاصى هل مكون اماما بوفاحاب أما المصر والمجاهر فلاو المستور المعترف ببعض الشئ فالصلاة خلف الكامل أولى وخلفه لا بأس مها * وسئل عمن نعرف منه الكذب العظيم أوقتات كذلك هل تجوزامامته وفأحاب لانصلى خلف المشهور بالكذب والقتات والمعلن بالكيائر ولا بعيد من صلى خلفه وأمامن تكون منه الهفوة والزلة فلانتبع عورات المسامين وعن مالكمن هذا الذي ليس فمهشئ وليس المصر والمجاهر كغيره بيوسئل هل يصلى خلف القاتل بيفأ حاب أما المتعمد ف لاتنبغي الصلاة خلفه وعن ابن حبيب وان تاب والمستعب عند نااذا أمكن من نفسه وعيفي عنيه وحسنت تو بته انه يصلى خلفه والافلا يصلى خلفه ولااعادة اذافعل البرزلي فالمحصول من هذه المسائل ان في امامة الفاسق خلافااذا وقعت هل بعدفي الوقت أوأبدا والفرق بن الجعة وغيرها أولااعادة وهو الظاهرمن جلفتاو مهموهوظاهر المدونة عند بعضهم واختار اللخمي الفرق بن أن مكون فسقه متعلقابالصلاة أولا محمل أن مكون خلافا والمه أشار بعض شبوخنا ومنهم من استبعدفه الخلاف انتهى وقال قبل هذا سئل التونسي عن امامةمن يعمل بالرباو يظلم الناس وهل يعمد من صلى خلفه أبداأولا * فاجاب لا منبغي امامة من ذكرت ولا الصلاة خلفه وله مندوحة في غيرا لجمة والاعسادلضر ورةاقامتهما يخلاف غبرهما فان وقعت محتعلى المشهو رادالم بتعقق مدعتهم وقيل تعادذكره عبىدالوهاب لجواز اخلالهم ببعض شروط الصلاة وعبدم الثقة بخبرهم وهنا ليس ببعيد في القياس ولابن حبيب معنى من هذا في ولاة الجو روسئل اللخمي عن الصلاة خلف الظاهر الجرحة فاجاب الصلاة خلفه جائزة وهو القماس وقداختلف فها الاأن مكون فسقه متعلقا بالصلاة مثل ان متهم في الصلاة بغير وضوء ونعوه فالاعادة في هذا أبدا في الجمعة وغيرها وسئل عبد المنعم عن الصلاة خلف من ليس معدل ولا مأمون فاحاب ظاهر المندهب استعماب الاعادة وعن الأبهري يعيد أمداوظاهر الجرحة لاتجو زامامت الناس وان رضوه لان فيهتهو بنا علىأهمال المعاصي وتغريزا لهمومتي صحت ولابة القساضي فالصلاة خلف محائزة اذالم بكن ظاهر الفسيق معر وفابالاستهانة محقوق الله تعالى مضمعاللصلاة وشروطها غيرمأمون علها فلا تعوزامامته والاعادة أبداانتهى ثمقال وسئل أبوهم مدعن الصلاة خلف عاق والديه فاحاب الصلاة

(أومأموما) محمد وابن حبيب من ائتم عأموم بطلت صلاته كمن قام يقضى ركعة فاتتهمع الامام فائتم به آخر فاتته تلك الركعة فتبطل صلاة هذا المؤتم وقال ابن عبد الحكم من لزمه أن يقضى فذا فقضى بامام بطلت صلاته وقال ابن حبيب في امام يصلى بقوم فى السفر فرأى امامه جاعة تصلى بامام فجهل فصلي بصلاتهم أجزأته صلاته لانه كان مأموما وأعاد منوراءهأ بدالانهم لاامام لهم قاله ابن القاسم ومن القست من أصحاب مالك

خلف غيره أولى ولا يعيد من صلى خلفه وسئل عن الصلاة خلف أحدا لمهاجرين فاجاب ان كان نهاج همالأمر دنيوى فالصلاة خلف غيرهماأحب الى ولااعادة على من صلى خلف أحدهما وسئل عن الصلاة خلف من طلق زوجته ثلاثاوأقام معهافقال هي أشدمن التي قبلهاوهي من الكبائر انهى وقال ابن بشير القسم الثاني من موانع الامامة مابرجع الى الجوارح وهو الفاسق مجوارحه كشاربالخر ومافى معناه وفي صحة الصلاة خلف من هذه حاله قولان أحدهماانه لاتصر إلانه اذا ارتبكب كبيرة أمكن أن يتركما يؤتمن عليه من فروض الصلاة والثاني محت امامته لان فسقه غير متعلق باحكام الصلاة وهو خلاف في حال وانما نتبغي أن يعتسر حاله فان كان من النهاون والاستهزاء بعيث يمكن أن يترك بعض الفروض فلاتصرامامته وانكان بمن اضطره هوى غالب الى ارتكاب كبيرةمع براءته من النهاون والجرأة عجت امامته وهذا يعلم يقر بنة الحال ص ﴿ أُوما مُوما ﴾ ش قال الساطى وأمااشتراطه أن لايكون مأمو مافظاهر ويكون في صور احداها أن يكون مسبوقا وقام ليقضى فحاءهمن ائتمه والثانية أن مكون صلى تلك الصلاة مأموما مم ابتدأ ولافرق في هـذه الصورة بين الامام والمأموم والثالثة أن يقتدى بهمن يعتقد أنه امام وهومأموم وصلاة الكل على المذهب باطلة انتهى أماالصورة الثالثة فنقل في النوادر عن ابن حبيب فيها البطلان ونصهومن أم قومافي سفر فرأي قوماامامه يصليهم رجل فجهل فصلي بهم فصلاته تجزئه ويعمدمن خلفه أبداوقالها بنالقاسم وغيره من أححاب مالك انتهى ونقله المازري ولم يذكر خللافه وفي نوازل سمعنون أرأبت رجلاأم قومافتعيافي قراءته ففتح عليه فإيفقه فتقدم الفاتح الى الامام فوقف في موضعه بقرأبهم حتى فرغمن السورة والامام قائمفي القبلة منصت حتى ركع مهمالر كعة التي بقيت عليهم تمسلم بهم الاول الفاتح عليه ومن خلفه بصلاة الامام قال ماأرى صلاتهم كلهم الفاتح على الامام وغيرالفاتح الافاسدة قال ابن رشدوه ف اكتاقال لانهم ائتموا بمأموم في حكم الامام ففسدت صلاتهم أجعين انتهى وقال ابن عرفة الامامة أن يتبع مصل في جزء من صلاته غير تابع غيره ولذا قال محمدوا بن حبيب من ائتم مأمو مبطلت صلاته انهى وصرح به في التوضيح في الاستغلاف ونصه المنصوص فيمن صلى برجل يظنه منفر دافتهين أنهمؤتم ان صلاته فاسدة انتهى من شرح قوله فان رفعوامقتد بنوأماالصو رةالثانية من كلامه فحكمها واضح وأماالصو رة الاولى فحكى ابن الحاجب فيااذاقام المستخلف المسبوق لقضاء ماعليه فائتم بهمسبوق مثله قولين قال والاصح البطلان وحكاهما بنرشدفي البيان من غيرترجيج في رسم لم يدرك وفي رسم ان خرجت من سماع عيسى وفي سماعموسى وفي سماع سعنون من كتاب الصلاة وجعل عله القول بالبطلان كونهم صلوا فى جاءة ما وجب عليهم أن يصلوا أفداد اود كر المازرى القولين وقال وقد أشار بعض المتأخرين الىأن القول بابطال الصلاة محمل وجهين أحده بأن المؤتمين به يعني بالمستخلف لزمهم حكم الاول ومن حكم الامام الاول لا يصلى تلك الصلاة مع امام غيره فصلاته ما فات وراء المستخلف كصارته وراء غيره من الأئمة والحكم فيهأن يقضى فذاوالوجه الثانى ان من ائتم بمأموم فعليه القضاءو يشيرانى صحةهذا التعليل قول ابن الموازمن اتبع المأموم في القضاء عن كان معه في الصلاة أومن غيرهم بطلت صلاته وهذا يقتضي ان المؤتم بمأموم لا تصح صلاته لان قوله أومن غيرهم يقتضي بطلان صلاقمن دخل مؤتمامعه في ركعة الفوات وقدقال ابن حبيب وذكر ماتقدم عنه انتهى وقال البرزلي فى مسائل بعض القرو يين مسئلة فيمن قام يصلى ركعتين فاته الامام بهمافد خل رجل فاقتدى به

فيهما فصلاته باطلة البرزلي تقدم معناه ونقل عن السيوري انها صحيحة انظره والله أعلم صرؤأو محدثاان تعمد أوعلم وتعه ش هذه مسئلة المدونة قال في اثناء كتاب الطهارة واذاذ كر الامام بعدفراغه من الصلاة أنه جنب أعادوحه وصلاة من خلفه تامة فان ذكر ذلك قبل تمام صلاته استخلف فان عادى بعدد كره جاهلا أومستعيبا أودخل عليهما يفسد صلاته عادى أوابتدأجم الصلاة ذا كرالجنابة فقدأ فسدعلي نفسه وعلهم وتلزم من خلفه الاعادة متى علموا أومر علم بجنابته عمن خلفه والامام ناس لجنابته فتمادى معه فصلاته فاسدة يعيدها أبداانتهى ابن ناجي وهذاهو المشهور وقيلانهاباطلة قالهأبو بكرالابهري قال ابن الجهم أن قرؤا خلفه اجزأتهم وأن لم يقرؤا لم تجزهم و يجرى فيها قول بعدم الاجزاء وان قر واقياساعلى أحد قولى ابن القاسم فيااذا ذكر الامام منسية انتهى بالمعنى وقال في الطر از بعدذ كر ه قول ابن الجهم والمنه ما نه مجزئهم من قرأ ومن لم يقرألان ما يتعلق بالصلاة من طهارة الامام الماينبني في حقهم على حكم اعتقادهم فان اعتقدوا فسادطهارته ثمائتموا به لم تجزهم صلاته وان كانتطهارته صححة فكذااذا اعتقدوا صنها تجزيهم صلاتهم وان كانت صلاته باطلة انتهى وقال في الطر از أيضافي كتاب الطهارة في امامة صاحب الساس ان صلاة المأموم من تبطة بصلاة الامام وقال ابن عطاء الله في شرح المدونة في كتاب الطهارة في امامة الجنب اختلف في صلاة المأموم هلهي ص تبطة بصلاة الامام أم لاعلى ثلاثة أقو الأحدهاانهام تبطة بصلاة الامام متى فسدت عليه فسدت عليهم قاله ابن حبيب الثاني ان كل مصل يصلى لنفسه قاله الشافعي الثالث قول مالك ان صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الامام الافي سهو الاحداث الشيخ وهذه العبارة نقض واغاينبني أن يقال في سهو الطهارة لان الامام لوصلي بثوب نعس ساهماأ جزأت من خلف انتهى وأمالونسي الامام النية أوتكبيرة الاحرام لم تجزهم صلاته لانهلم يحصل منهشئ يدخل بهفي الصلاة ونقله اللخمي عن مالك في نسمان تكبيرة الاحرام وقاللوذ كرالامام بعدفراغهمن الصلاةأنه لم يقرأفي جميع صلاته أعادهو ومن خلف أبدا والفرقان القراءة من نفس الصلاة بحلاف الوضوء أوالغسل وأيضافان القراءة بحملها عنهم ولا بحمل الطهارة ولان الاصل ان كل ماأفسد صلاة الامام أفسد صلاة المأموم وخرج بالسنة من ذكر انه محبدث بقي ماعداه (فرع) وكذا الحكم في الامام يصلى بثوب نجس ولم يعلم هو ولامن خلفه حتى فرغ من صلاته فانه يعبد في الوقت و يحتلف في اعادتهم على الخلاف المتقدم في الاعادة خلف الجنب فعلى المشهور لا يعدون وعلى قول ابن الجهر بعدون وان لم يقرؤاعلى القول الآخر بعدون لكن الاعادة هنافي الوقت انتهى بالمعنى من اللخمى وأماان على بالنجاسة هو أواحد المأمومين فن علم حكمه حكم من تعمد الصلاة بالتجاسة أنظر رسم المكاتب من ساع يحيى من كتاب الصلاة وقال البرزلى في مسائل وقعت في فتاوى بعض الافريقيين مسئلة امام ذكر في ثوبه نجاسة الجارى على قول ابن القاسم يقطع ويقطعون وقيل يستخلف كذا كرالحدث انتهى (فرع) قال في المدونة واذا تعمد الامام قطع صلاته أفسدعلى من خلفه ومن أحدث بعد التشهد وقبل السلام أعاد الصلاة انتهى وقال ابن عرفة لوتعمدامام قطع صلاته أوخر وجهمنها ير بديكلام أوحدث أوغيره تم عمل بهم شيئا بطلت عليه ولولم يعمل ففي بطلانها عليهم نقلااللخمي عن ابن القاسم وأشهب انتهى بالمعني وهو كذلك في تبصرة اللخمي وهو خلاف مانقل ابن رشدقال في رسم نذر من سماع عسى عن ابن القاسم في امام أحدث بعد التشهد فتمادى حتى سلم متعمد اأرى أن تجزى من خلفه صلاتهم قال عيسى يعيدو يعيدون ابن رشدمذهبابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وغيرهاأن الامام اذا

(أومحدثاان بعمد) من المدونة واذاصلى الجنب بالقوم ولم يعلم ثم تذكر وهو في الصلاة استخلف وان لم يذكر حتى فرغ فصلاة من خلفه تامة ويعيدهو وحده وان صلى بهم ذاكر اللجنابة فصلاتهم كلهم فاسدة وكذلك ان ذكر في الصلاة فتادى بهم جاهلا أومستحييا فقد أفسد عليهم (أوعلم ، وقمه)

قالمالك كل امام دخل عليه ماينقض صلاته فتادى بهم فصلاتهم منتقضة وعليهم الاعادة متى عامواو من علم بجنابة بمن خلقه والامام ناس لجنابته فتادى معه فصلاته فاسدة سمع بحيى ابن القاسم ان أطاق من رأى في ثوب امامه نجاسة أن يربها اياه فعل وان له يطق وصلى معه أعاداً بدالان كل من تعمد الصلاة بثوب نجس فالاعادة عليه واجبة في الوقت و بعد الوقت و هذا صلى عالما بنجاسة ثوب امامه وان لم يعد الافي الوقت أجز أبيه ابن رشد قوله ان أطاق أن يربه اياها فعل بريد فيضر جالامام و يستحلف و يهادى هو مع المستخلف على صلاته الا أن يكون عمل من الصلاة معه عملا بعد أن رأى النجاسة قبل أن يربه اياها في يكون قد أفسد على نفسه فيقطع و يبتدى وانما فالوان لم يعد الافي الوقت أجز أبي لقول من يربى أن صلاة الله ومن ليست عمر تبطة بصلاة امامهم عما في أصل المسئلة من الخلاف فقد روى عن أشهب أنه لا اعادة على من صلى بثوب نجس عامد الوهو ظاهر المدونة في من مسيم وضع الحاجم و ذهب ابن المعدل الى مذهب أشهب قائلالوأن رجلين تعمد افصلي أحدهما في الوقت بنوب نجس وهو ذا كر قادر على غيره و آخر الصلاة وهو ذا كر من حرج الوقت و صلاها بثوب طاهر ما استوت حالتهما عند مسلم (٧٥) ولاقر بت انتهى و يظهر من المنحمى وابن أبي زيد أنهما حتى خرج الوقت و صلاها بثوب طاهر ما استوت حالتهما عند مسلم (٧٥) ولاقر بت انتهى و يظهر من المنحمى وابن أبي زيد أنهما

الهاهذا المأخذوهومقتضي ماتقدم لأبي عمران أنظره عندقوله وثوب مرضعة اللخمى قال ابن جيب لمن رأى في توب امامه نعاسة أن بدنومنه و مخبره سنكل ekindh okiskisi-da لاصلاح الصلاة بدان رشد وهـ نـ اهوالآيي على قول ابن القاسم أن يكلمه و يبني على صلاته على أصله في اجازة الكلام بمائدعو المهالضر ورةمن اصلاح المسلاة على حديثذي المدين وقال يعيى بن يعيى له أن يخرق الصغوف اليه ثم يرجع إلى الصف ولا يستدبرالقبلة في رجوعه

أحدث فتادى بالقوم متعمداأ وجاهلاأ ومستحسا فقدأ فدعليهم الصلاة ووجب عليهم اعادتهافي الوقت و بعده خلاهالاشهب وابن عبد الحكم في قولهاان صلاتهم جائزة ولااعادة عليهم من أجلانه ليسله أن يوجب عليهم بقوله صلاة سقطت عنهم بادائهم لهاعلى الوجه الذي أمر واوحصل هوضاه نا لهالقوله عليه الصلاة والسلام الامام ضامن لامن أجل ان صلاتهم غير من تبطة بصلاته اذلا خلاف في المذهب فىأن صلاة القوم مرتبطة بملاة امامهم وقول ابن القاسم فى الامام بحسد ثبعد التشهد ويتادى لااعادة عليهم مراعاة لأبي حنيفة في قوله ان الرجل اذا جلس مقدار التشهد فقد تت صلاته وخرج منهاوان لم يسلم هو قول عيسى بن دينار وهو القياس على المذهب في أن السلام من فرائض الصلاة لايتعلل الابهانتهي وقال في شرح المسئلة الثانية من سماع موسى معلوم مذهب مالك وأحجابه أن الامام اذاقطع صلاته متعمداأ وأحدث فيهامتعمداأ وتمادي فيهابعد حدثه متعمدا انهم عنزلته فيا بجب عليه من الاعادة في الوقت وبعده حاشا أشهب وابن عبد الحكم فانهما ذهب لىأنه لوكان علىغير وضوءمتعمداأ وأحدث وتمادى متعمداانه لااعادة علمهم وقدمضي وجهمة فىرسم نذرمن ساع عيسي وتفرقه ابن القاسم بين أن يحدث في أثناء صلاته أو بعد التشهدالاخير انتهى وفى المسائل المذكو رةعن البرزلى مسئلة من سقط ثو به فرده فى الحال فى صلاته قولان انتهى صيرو بعاجز عرب ركن إش مسئلة من كبرفانحني ظهره حتى صار كالرا كع أوقريبا منهقال البرزلي وقدوقعت فأجر يناهاعلى امامةصاحب السلس انهي والمشهور ان امامته مكروهة كاعال المصنف م أوعله ش قال الشبيي في شرح الرسالة اختلفوا في صحة من لم يميز بين الفرائض والسنن لجهله على قولين وعلى ذلك مختلف في صحة الائتهام به انتهى وقال الشيخ زروق المشهو رصة صلاته ذكره في أول باب صفة العمل ص والاكالقاعد بشله فبعائز ، ش

(۱۳ مطاب - نى) وهوخلاف ظاهر قول سعنون وقيل ان قدر أن يفهم الامام انه على غير وضوء أوان في ثو به نجاسة بأن يثلو آبة المد ثراً وآبة الوضوء فعل وهو قول الأوزاعى (و بعاجز عن ركن) من المدونة قال مالك ان عرض لا مام مامنعة القيام فليستخلف من يصلى بالقوم و برجع هوالى الصف فيصلى بصلاة المستخلف (أوعلم) عياض من صفات الامام الواجبة كونه عالما فقها بما بازمه في صلاته القباب مثل هذا للمازرى فانه عدفي موانع الامامة عدم العلم عالاتصح الصلاة الابه من قراءة و فقه ولا براد بالفقه هنام عرفة كمام السهو فان صلاة من جهل أحكام السهو صحيحة اذا سلمت بمايف سدها وانما تتوقف صحة الصلاة على معرفة كيفية الغسل والوضوء ولا يشترط تعيين الواجب من السان والفضائل ولا بن أبي يحيى من لم يعرف تمييز الفرائض من غيرها الا أنه يوفى بالصلاة كاذكر أبو محمد فقال الشيخ صلاته صحيحة لان جبريل صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم الصلاة كاملة بحميع فرائضها وفضائلها نص عليه ابن رشد في الاجو بة وقد قال رسول الته صلى الته عليه وسلم الواكم أملي فلم يأمرهم سوى بفعل مارأوا (الا كالقاعد عمله في أبن رشد في الاجوبة وقد قال رسول الته صلى ابن القاسم ان لم يستطيعوا في السفينة أن يقوم واصلوا قعود او أمهم عليه عمله في أبن رشد في المناه ومواطات المناه القاصم الله المناه عليه وقد قال السلمة والحالس لعدر مثله اتفاقا وسمع ابن القاسم ان لم يستطيعوا في السفينة أن يقوم واصلوا قعود او أمهم عليه عليه وقد قال السلمة المناه الفاسم المناه المنا

أحدهم * ابن رشدوهذا كافاله لانهم كالمرضى * المازرى فان صع بعض المؤتمين فقال سعنون بحر جمن الائتهام و يتم وحده وقال معيى بن عمر لا يحترج وسيئلى لسعنون جواز امامة الأمى بالامى ولا بن اللباد جواز امامة اللحان عشله (أو بامى ان وجد قارى) من المدونة قال ابن القاسم ان صلى من يحسن القرآن خلف من لا يحسنه أعاد الامام والمأموم أبد اوقد قال مالك اذاصلى امام بقوم فترك القراءة انتقنت صلانه وصلائهم وأعادوا بدا قال ابن القاسم فالذى لا يحسن القرآن أشد من هذا قال ابن المواز و يعيد الامام والمأموم أبد الامام صلى بغير قراءة وقد وجد قار ثاياتم به فتركه بريد فادا بطلت على الامام بطلت على المأموم قال سعنون فان ائتم به أميون مثلة فصلاتهم تامة وهذا ان (٨٨) لم يجدوا من يصاون خلفه ممن يقر أو خافو اذهاب الوقت فاما اذ وجدوا

يفهم من عموم كلامه جواز صلاة المريض المفطع عبالمرضى المفطع عين وقال في أثناء مسئلة أواخرساعموسي بن معاوية من كتاب الصلاة عن ابن القاسم اذالح يستطيعو االقعود وكان امامهم لايستطيع الجاوس فلاأعرف هذا ولاامامة فيهقال ابن رشد وأماا مامة المضطجع المريض بالمضطجعين المرضي فمنع من ذلك في الرواية والقياس ان ذلك جائز اذا استوت حالهم الاأن بريد انهم لاعكنهم الاقتداء بهلانهم لايفهمون فعله لاجل اضطبحاهم فيكون لذلك وجه فان فعل أجز أته صلاته وأعاد القوم قاله يحيى بن همر وهومب بن لقول ابن القاسم انتهى و رعايقال انه يمكنهم الاقتداء به بماع تكبيره واللةأعلم وقاله ابن فرحون قال في حواشي البمائي قال أبواسماق ان فهمواعنه بالاشارة جازانتهي وقال ابن عرفة وروى موسى منع امامة مضطجع لمرضى مثله ابن رشدالقماس جوازهان أمكن الاقتداء المازرى وعلى امامة الجالس فال أصابنالا يؤمموى اذلا يأتم ذوركوع ومجود بمزلا يفعلهما كفرض معنازة قال ابن عرفة قلت مفهومه لواستو ياحاز كابن رشدانتهي (فرع) اذاصلي قاعد بمثله قال ابن بشير فاذاصح بعض المقتدين فما يفعل قولان قبل يقوم شرلنفسه فذالأنه افتتح بوجه جائز ولايصيح اتمامه مقتدياوا لثاني انديتم معه الصلاة وهوقائم وهوتعو بلعلي صحة الاقتداء أولاوم اعاة للخلاف وبجرى قول ثالث انه يقطع الصلاة كالامة تعتق في الصلاة وليس معهاما يسترعو رة الحرة انتهى وهنامعني قول المؤلف فيايأتي وفي مريض اقتسدي عثله فصح قولان ثم قال ابن بشير فان كان لا يقدر الاعلى الا عاء فلاتصح امامته بوجه انتهى ص ﴿ أُو بِأَمِّي ان وجد قارى ﴾ ش قال في الشامل والاي ان وجد قارى ولاان لم يوجد على الأصم فيهما قوله فيهماأي في المسئلتين وهامسئلة ما اذاوجد قارى وومسئلة ما اذالم يوجد قارى ، واعلمأولاان الكلام في المامنهم لامثالهم فحكى ابن الحاجب في ذلك قولين قال في التوضيح أشار ابن عبد السلام الى أن الخلاف مقيد بعدم وجود القياري وأمااذا أمكنهم اأن يصلم أخلف القارئ فلاقال وفيه نظر فقدقال سند ظاهر المنه بطلان صلاة الاي اذاأمكنه الائتمام بالقارى فلم يفعل وقال أشهب لا يجب عليه الائتمام بقارى كالريض الجالس لا يجب عليه أن يأتم بقائم انتهى (تنبيه) قال ابن فرحون سمى الأمي أسالبقائه على الحال التي ولدته أمه عليها فلم المناه الله الله الله الله عند المنابع المنابع المنابع الله المنابع المناب

فعلاتهم فاسدة قال بعض فقهاثناوا ذادخل في الصلاة هذاالذي لابعسن القراءة شمأتى من صسنها فلا مقطع لدخوله فها عامعوزله انتهى نص ابن يونس وقال ان عرفة حل القابسي قولهاخلف من لابحسن القرآن على اللحان وحله ان رشد على الأمى انظر عندقوله وهل للاحن وقال المازرى دليلناأن القارئ لايصم أن مأتم بالأمىان الامام بعمل القراءة عن المأموم وهي القسراءة الواجبة في صلاة الجاعة وأعظم قراءة المأمومأن تكونمستعبةولابنوب الفعل المستعساءن الواجب وقداضطرب المذهب هل عب على الأمي أن مطلب قارثًا مصلي وراءه وقبل لاعماذلك عليه للحديث بارسول الله

انى لاأستطيع أن آخدمن القرآن شيأفقال فل سيصان الله الحديث فاوكان الائتهام واجبالاً مره به (أو قارئا بكفراءة ابن مسعود من المدونة قال مالك من صلى برجل يقرأ بقراءة ابن مسعود فليضرج و يتركه قال ابن القاسم من صلى برجل يقرأ بقراءة ابن مسعود فليضرج و يتركه قال ابن القاسم فان صلى خلفه أعاد أبدا به ابن يونس لانها مخالفة لمصحف عنهان المجتمع عليه ابن العربي ضبط الامر على سبع قراء ليس له أصل في الشريعة ولا تلتفتوا الى قول من يقول السورة الواحدة بحرف قارى واحد بل يقرأ بأى حرف أراد والذي أختار ولنفسى أكثر الحروف المنسوبة الى قالون الاالهمز الافياد سقط المعنى ولاأ كسر باء الميوت ولاعين عيون ولاميم متوما كنت لامدمة حزة ولا اقف على الساكن وقفته ولا أفر أبالادغام الكبير لأبى عمر و ولاأمدميم ابن كثير

ولاأضم هاء عليهم وأقوى القراءة سنداقراءة عاصم وأبي جعفر (أوعبد في جعة) من المدونة قال مالك لا يؤم العبد في حضر في مساجد القبائل ولا في جعة أوعد قال بن القاسم فان أمهم في جعة أوعيد أعاد وااذلا جعة عليه ولا عيد قال مالك ولا بأس أن يؤم العبد في قيام رمضان و يؤم في الفرائض في سفر اذا كان أقر أهم من غير أن يتفذا ما ماراتها (أوصي في فرض) * ابن عرفة وشرط الامام بلوغه وقال ابن حبيب من صلى خلف الحمر أقر أوصي أعاد أبدا (و بغيره تصعوان لم تعبز) من المدونة قال مالك لا يؤم الصبى في نافلة الرجال ولا النساء وروى عنه انه قال يؤم الصبى في النافلة انتهى من ابن يونس والذي اقتصر عليه في التلقين وفي التفريع وان لم تعبز وأما في نعوز المامته في النافلة وقال ابن السادوطاء خيلاف) قال ابن اللباد النافلة قتصع وان لم تعبز وقيل تصعور وتعبوز (وهل بلاحن مطلقاً أوفي الفاحية وبغيره جميز بين ضادوطاء خيلاف) قال ابن اللباد من على خلف من يلحن في أم القرآن فليعد الاأن تستوى حالها وقال ابن القاسم قال هو وأبو مجمد وكذلك من لم يعبز في أم القرآن فليعد الاأن تستوى حالها وقال ابن القاسم قال هو وأبو مجمد وكذلك من لم يعبز في أم القرآن فلي عد الأن تعلى من الم وقال ابن القاسم قال وهو أصبح كذلك من لم يعبز في أم القرآن ولم يفرق بين أم القرآن وغيرها قال وهو أصبح كذلك قراءة السورة عمد النبي ونس ابن رشد معني قوله في المدونة وكتاب (٩٥) ابن المواز لا يعسن القرآن لا يحفظ منه شيئاً ولا يعرفه انتهى من ابن يونس ابن رشد معني قوله في المدونة وكتاب (٩٥) ابن المواز لا يعسن القرآن لا يعفظ منه شيئاً ولا يعرفه ونه ون ابن يونس ابن رشد معني قوله في المدونة وكتاب (٩٥) ابن المواز لا يعسن القرآن لا يحفظ منه شيئاً ولا يعرفه ويون المن يونس ابن رشد معني قوله في المدونة وكتاب (٩٥) ابن المواز لا يعسن القرآن لا يعفظ منه شيئاً ولا يعرفه ويونه في المدونة وكتاب (٩٥) ابن المواز لا يعسن القرآن لا يعفظ منه شيئاً ولا يعرفه ويونه في المدونة وكتاب (٩٥) ابن المواز لا يعسن القرآن لا يعفظ منه شيئاً ولا يعرفه ويونه في المواز لا يعسن القرآن ولا يعرف المواز لا يعرف المواز لا يعرف المواز لا يعرف المواز لا يعرف المواز الواز لا يعرف المواز لا يعرف المورف المواز لا يعرف المورف المواز لا يعرف المواز لا يعرف المواز لال

نه المناه الشامل والاتصح المناه المناه في قوله والقراءة التي تسر في الصاوات وقال في الشامل والاتصح الحف قارئ بشاذا بن مسعود بعلاف غيره فقوله غيره أي من الشواذ أنظر الشوضيح وابن عرفة والبرزلي ص ووبغيره تصح وان الم تجزية ش هذاه و المشهور وفي المتصر جوازه والبرزلي ص ووبق قيام رمضان ابن ناجي على الرسالة والعمل عند نابافريقية المتمر على جوازه في التراويج انتهى وقال في شرح قوله في كتاب الصلاة الأول من المدونة والايؤم الصي في الناف له فاذ كره هو قول الا كثر ابن يونس وروى عن مالك انه يؤم في النافلة (قلت) هو ظاهر ساع أشهب وهو نص الجلاب واستمر عليه العمل عند نابافريقية انتهى ص وهل بلاحن مطلقا أو في الفاتحة و بغير عميز بين ضاد وظاء خلاف في ش ذكر مسئلتين وذكر ان في كل منهما خلافا أي قولين مشهورين أشار الى الاولى منهما بقوله وهل بلاحن مطلقا أو في كل منهما خلافات المناه العناه المناه الاعتمال العلام اللاحن والمناه اللاحن في الفاتحة أوغيرها وسواء غير لحنه المعنى أم لا أو اغاتبطل الصلاة بالاحت وابن رشد والمازري وابن الحاجب وغيرهم في امامة اللحان المناه اللاحة من المناه اللحان المناه اللاحة المناه اللاحة من وابن رشد والمازري وابن الحاجب وغيرهم في امامة اللحان المناه اللاحة من المناه اللاحة من وابن رشد والمازري وابن الحاجب وغيرهم في امامة اللحان

اللحان ان كان خنه بغيرالمعنى ككسركاف اياك وضم ناء أنعمت و يجوزان لم يغيرالمعنى ككسر دال الجدور فع هاء لله وقيل شكره الصلاة خلفه ابتداء فان وقعت لم تجب اعادتها * ابن رشد وهذا هو الصحيح من الأقو اللان القارى الايقصد ما يقتضيه اللحن بلا يعتقد بقراء نه ما يعتقد بها من لا يلحن فيها والى هذا ذهب ابن حبيب ومن الحجة ماروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من بللو الى وهم يقرؤن و يلحنون فقال نعم ماقرأتم ومن العرب وهم يقرؤن و لا يلحنون فقال هكذا أنزل المنحمى الأحسن المنع من الموالى وهم يقرؤن و يلحنون فقال نعم ماقرأتم ومن العرب وهم يقرؤن ولا يلحنون فقال هكذا أنزل المنحمى الأحسن المنع من الصلاة خلف اللحان ان وجد غيره فان أم لم يعدم أمومه ولا يخرجه لخنه عن أن يكون قرآ ناولم يقد المحرج باللحن ولو اقتصر على القدر الذي يسلم من اللحون لأجزأه وعر "في ابن خلكان بابن الاعرابي صاحب اللغة قال أخد عن تعلب وابن السكيت قال وكان بعض لأخراء وأعلا يوسية وضع الضادمكان الظاء والعكس وقد تقدم حكم الاحرام بالمجمعة وحروري أوغيره من أهل الاهواء فلا تصل خلفهم ولا الجعة فإن اتفيته وخفته فصلها معه وأعدها ظهر او وقف مالك في اعادة من صلى خلف مبتدع والفرق بين خلف مبتدع وقال الذي وقف في اعادة من صلى خلف مبتدع والفرق بين خلف مبتدع وقال الذي وقف في اعادة من صلى خلف مبتدع والفرق بين خلف مبتدع والفرق الذي وأما الذي وقف في اعادة من صلى خلف مبتدع والفرق بين خلف الذي والما الذي وقف فيه ما لك فقد قصد الاثنام به على ان يعيد في ان يعيد ومن صلى على أن يعيد ومن صلى على النه وقفه في اعادة من صلى على الفرق والمنا ورحم المنا ورحم المنا والمنا والمنا والمنا والمنا والمنا والفرق والما الذي وقف في المنا والمنا و

أربعةأقو القال اللخمي وفي امامة من للحن أربعة أقو ال فقيل جائزة وقيل ممنوعة وقيل ان كان لحنه فيأم القرآن لم يجزوان كان في غيرها جاز وقال أبوالحسن القصار ان كان لا يغير معنى جازت امامته وانكان بغيرا لمعنى فيقول اياك نعبدوا نعمت علهم فجعل الكاف للمؤنث والانعام لنفسه لم يجز وقاله أبومجمدعبدالوهاب وأماالاعجمي الذي يلفظبالضادظاء والالثغ الذي يلفظبالراء خفيف الغين طبعافتصح امامته لأنه ليس في ذلك احالة معنى وانماهو نقصان حروف والقول بالمنع ابتداءاذا وجادغيره أحسن اذا كانغيره ممن يقيم قراءته فانأممع وجودغيره مضت صلاته وصلاتهم لأن لحنه لايخرجه عن أن يكون قرآ ناومع انه لوسلم ان ذلك ليس بقر آن لم تفسد صلاته لأنه لم يتعمد كلامافي صلاته وقدا ختلف فمين تكلم جهلاهل تفسد صلاته كيف مذاو اللحن لايقع في القراءة في الغالب الافى أحرف يسيرة ولواقتصر الملي على القدر الذي يسامه من اللحن لأجزأ مولافرق بين مانغ مرمعني أم القرآن وغنرهالأن القارئ لانقص موجب ذلك اللحن ولا يعتقد من ذلك الا مايعتقده من لالحن عنده انتهي «وقوله والقول بالمنع ابتداء الى آخره راجع الى اللحان كايدل عليه كلامهو كإيفهم من كلام ابن عرفة ونصه اللخمي في جو از امامة اللحان ثالثها ان كان في غير الفاتحة ورايعها للقاضي معاين القصاران لم نغيرالمعني والاحسن المنعان وجد غيره فان أملم بعدمأمومه انتهى فيكون اختياره خامسا وهو المنعمن امامته ابتداء اذاوجه غيره فان أم محتصلاته وصلاتهم وقال ابن رشدفي شمرح المسئلة التاسعة من رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة وقد ختلف في الذي يحسن القرآن أي يحفظه ولا يحسن قراءته و يلحنه على أربعة أقوال أحدهاان الصلاة خلفه لا تحوز وان لم ملحن في أم القرآن اذا كان ملحن في سواها قاله بعض المتأخرين تأويلا على مالابن القاسم في المدونة في الذي لا يحسن القرآن لأنه جله على الذي لا يحسن القراءة وقال انه لم مفرق فهامين أم القرآن وغيرها وهو بعد في التأو مل غير صحيح في النظر والثاني ان الصلاة خلفه جائزة اذاكان لاللحن فيأم القرآن ولاتجوزاذا كان للحن فيأم القرآن والثالث ان الصلاة خلفه غيرجائزة اذاكان لحنه لحنايتغيرمنه المعنى مثل أن يقول اياك بكسر الكاف وأنعمت برفع التاءوما أشبه ذلك ويجوزاذا كان لحنه لايتغيرمنه المعنى مثمل أن يقول الجديلة بكسر الدال من الجدور فع الهاءمن للهوماأشبه ذاك وهذاقول ابن القصار وعبدالوهاب والرابع ان الصلاة خلفه مكروهة فان وقمت لم تجب اعادتها وهو الصحيح من الاقوال لأن القارى الايقصد مايقتضيه اللحن بل يعتقد بقراءته مائعتقدمها من لاملحن فهاوالي هذا ذهب اس حبيب ومن الحجة في ذلك ماروي ان رسول اللهصلي اللاعليه وسلم دخل المسجد فربالموالي وهم يقرؤن ويلحنون فقال نعم مايقرؤن ومربالعرب وهم بقرؤن ولاللحنون فقال هكذاأ نزل وأماالالكن الذى لانتبين قراءته والالثغ الذى لايتأتي له النطق ببعض الحروف والاعجمي الذي لايفرق بين الظاء والضاد والسين والصادوماأشبه ذلك فلا اختلاف انهلااعادة على من ائتم بهموان كان الائتمام بهمكر وهاالا أن لا يوجد من يرضى بهسواهم انهى وقال المازري فيشرح التلقين وأماالاحان فاختلف فيه المتأخرون من أصحابنا فقيل لانصح الصلاة خلفه ولوكان لحنه في غيرام القرآن قاله الشيخ أبوالحسن وقيل ان كان لحنه في أم القرآن لم تصح الصلاة خلفه وان كان في غيراً مالقرآن أجزأت الصلاة خلفه قاله ابن اللبادو وافقه ابن أبي زيد ورأى ان الامام لاتصح صلاته أيضاو قيل ان كان لحنه لا يغير معنى صحت امامته مالم بتعمد ذلك فتفسد بتعمده وانكان لحنه يغيرا لمعني لم تصح امامته واليه ذهب القاضيان وحكى اللخمي قولار ابعاوهو

الجوازعلى الاطلاق ولم أقف عليه مقال وقدقال ابن أبي زيد فيمن صلي خلف من لم يلحن في أم القرآن فليعدير بدالاأن تستوى حالهم انتهى وقال بن بؤنس القابسي قال هو وأبو محمد وكذلك من لم عيز في أم القرآن الظاءمن الضاد واللحن فماعداأم القرآن فذكر عن ابن اللبادوأ بي محمدوا بن شباون انه تجزئ الصلاة خلفه وقال أبوالحسن القابسي لاتجزئه واحتر بظاهر قول مالك فمين لايحسن القرآن ولم بفرق بين أم القرآن وغبرها قال وهو واضح كمن ترك السورة عامدا انتهى وقال عبدالحق في تهدنس الطالب حكى عن أبي مجدوأ بي الحسن فمن ملحن في أم القرآن ان صلاته وصلاة من أئم به فاسدة قالا وكذلك من لم يمز في أم القرآن الظاء من الضادانه يعيد و رأيت في بعض التعاليق للقرو يين فيمن بلحن فياعداأم القرآن قال ابن اللباد تعزي الصلاة خلف ويه قال أبو محمد وابن شباون وقال أبوالحسن القابسي لاتجزئ الصلاة خلفه واحتج بظاهر قول مالك فمين لا يحسن القرآن وانه لم يفرق بين أم القرآن ولا بين غيرها قال الشيخ قول أبي الحسن عندي أصح ولاحجة لمن احتج بأنأم القرآن تعجزي عن غيرهاوانه لا يكون أشدحالا من تركماعدا أم القرآن لأن القرآن باللحن ومالا بجوز ليس من القرآن الذي مجل أن ساوه على تلك الحال فأشبه السكلام عمداأوجهلا وقدقال في الكتاب ان الذي لا يحسن أشديمن ترك القراءة وحذا عندي والله أعلم ان الذي قر أولا محسن مابقرأ هو يشبه المتكام كإذ كرت فالتارك أسرمنه لأن الناس اختلفو في ناسي أم القرآن همل تفسد صلاته انتهي وفي النوادرقال اين حبيب وتكره امامة اللحان اذا كان فيهم من هو أصوب قراءة منه وان لم بكن فهم مرضى الحال فاللحان والالكن والامي الذي معه من القرآن ماغنيه في صلاته أولى من قارى الارضى حاله وقال لنا أبو بكرين محديقني ابن اللباد من صلى خلف من يلحن في أم القرآن فليعدير يد الاأن يستوى حالهم في ذلك انتهى فتعصل ان في صلاة المقتدى باللحان ستةأقوال الأول أنهاباطلة سواء كان لحنه في الفاتحة أوغيرها وسواء غير المعني أولاوهذا القول الذي ذكرهابن بونس عن ابن القابسي وابه تأوله على المهدونة وقال انهأصح قال المصنف في التوضيروفي قول ابن الحاجب والشاذ الصحة اشارة الى ان المشهور البطلان لكن لاأعلم من صرح بتشهيره نعمقال القابسي وهو الصحيم واحتجله بقوله في المدونة ولا بصليمين محسن خلف من لامحسن القراءة وهوأشدمن تركهاقال ولم يفرق في المدونة بين فاتحة وغيرها ولا بين من يغير المعني وغيره انتهى ونقل ابن عرفة عن ابن يونس الهنقل هذا القول عن ابن القابسي وزاد فيه ان لم تستو حالها (قلت) ولم أقف في كلام ابن ونس على هذه الزيادة في هذا القول وانماذ كرها في قول ابن اللباد كاتقدم وهذا القول هوالذى قدمه المصنف معمداعلى تصحير عبدالحق وابن يونس وان كان ا من رشد قد ضعفه ورده (القول الثاني) ان كان لحنه في أم القرآن لم نصح الافتداء به وان كان لحنه في غيرها محت الصلاة خلفه وهذا قول ابن اللباد وابن أبي زيدوابن شباون قال في التوضيح ابن عبد السلام وبهذا عكان كثير من أدركنا يفتى انتهى (قلت) قال ابن ناجي في شرح المدونة وشاهدت شخنا الشيسي مفتي به بالقير وان وكذاك أفتي به غير واحدانتهي وفيده ابن يونس بأن لاتستوى حال الامام والمأموم كما تقدم في كلامه وهذا هو القول الثاني في كلام المصنف (القول الثالث) ان كان لحنه بغير المعنى لمتصح الصلاة خلفه وان لم مغير المعنى صحت امامته وهذا قول ابن القصار والقاضي عبد الوهاب (والقول الرابع) ان الصلاة خلفه مكروهة ابتداء فان وقع و نزل لم نجب الاعادة وهدّا قول ابن حبيب وقال ابن رشد انه أصح الأقوال كاتقدم (القول الخامس) ان امامة ممنوعة ابتداء مع وجو دغيره

القا

وقا

1

فانأم مع وجود غيره صحت صلاته وصلاتهم وهـ ندااختيار اللخمي كاتقدم (القول السادس) ان الصلاة خلف اللحان جائزة ابتداء وهذا القول حكاه اللخمي كاتقدم وأنكره المازري وقال لمأقف علمه كاتقدم وقال ابن عرفة قال المازري نقل اللخمى الجو ازمطلقالا أعرفه قال ابن عرفة قات عزاهابن رشد لابن حبيب واختاره انتهى قال ابن ناجى فى شرح المدونه وفهاقاله ابن عرفة نظر لأنه اعاعز الابن حبيب الكراهة انهى (قلت) ما قاله ابن ناجى ظاهر (تنبيرات الأول) لم يذكر المصنف القول بصحة صلاة المقتدى باللجان مطلقامع انههو الذي اختاره اللخمي وابن رشد وقال انهأصح الأقوال ويظهرمن كلامفير واحدمن الشيوخ ترجعه وعلم بماتقدم ان القول السادس ضعيف شاذوان بقية الأقوال الخسة مرجحة مصححة وأرجحها ثلاثة القولان اللذان فكرهما المصنف والقول الذي رجحه ابن رشدوأر جحها والتدأعلم القول الذي لابن رشدو اللخمي وعلمأ يضايما تقدم أن قول ابن الحاجب والشاذ الصحة غير ظاهر لأن القول بالصحة غيرشاذ والله أعلم ولعله أرادأن يقول والشاذالجواز (الثاني) تسكلم المصنف على حكوصلاة المقتدى باللحان ولم مذكر حكوصلاتههوفي نفسه وكذلك غيرهمن الشيوخ لميذكروا حكوصلاتههو الامايؤ خذمن نقولهم السابقة ولاشك في صحة صلاته على القول الذي اختاره ابن رشدوعلى القول الذي اختاره اللخمى وعلى القول الضعيف الذي حكاه اللخمي جواز الاقتداء بهوبق النظر في حكم صلاته على القولين اللذين ذكر هماالمصنف وعلى قول القاضى عبدالوهاب وابن القصار بالتفريق بين أن يغير لحنه المعنى أولافلاشك في معة صلاته في الوجمه الذي تصحفيمه صلاة المقتدى به والذي يقتضيه كلام اللخمي وابن رشدان صلانه هوفي نفسه صحيحة مطلقاوا نماالخلاف في صلاة من اقتدى بهوهو الذي يقتضيه كلاما بن يونس فانه لماذ كرقول ابن اللباد ببطلان صلاقهن يلحن في أم القرآن قال ير بدالا أن يستوى حالهما وذكر عنه ابن عرفة انه قال مثل ذلك لماذكر قول القابسي بالبطلان مطلقاوالذي يقتضيه كلام المازري وعبدالحق والمصنف في التوضيح أنه اذا بطلت صلاة المقتدي به فطلت صلاته قال المازري بعد كلامه السابق وسس الخلاف في هذه المسئلة هل يخر ج اللحن الكامة الملحون فيهاعن كونهاقر آناويلحقها بكلام البشر أولا يخرجهاعن كونهاقر آناانتهي كلام عبدالحق السابق وقال في التوضيح الخلاف المذكورينبني على ان اللحن هل بلحق القراءة بكلام الناس و مخرجه عن كونه قرآنا أم لاانتهى والذي يظهر أن يفصل في ذلك على ماسند كره في التنسه الثالث والله أعلم (الثالث) اذا وقع اللحن من المملي في الصلاة فلا يخلوا ما أن يكون سهوا أوغيرسهو فان كأن سهو افلاشك أن ذلك لا سطل الصلاة سواء وقع في الفاتحة أوفي غيرها وسواء غير المعني أملم مغبره لأنغابته أن يكون ذلك منزلة من تسكم في الصلاة سروا وذلك لا يبطلها وغايته أيضا أن يكون اللاحن أسقطمن الفاتحة كلة أوكلتين أوثلاثاسهو الانذلك أكثرما يمكن أن يقع فيه اللحن سهوافي الغالب وذلك لاسطلها لأنهقد تقدم انمن ترك آية منه اسجه السهو ولا تبطل صلاته فكيف الكلمتين والثلاث فكيف عن لم يترك ذلك حقيقة وان كان اللحن الواقع في الصلاة على غير وجه السهو فلا صغاو اماأن يكون عمدامع القدرة على الاتيان بالصواب أوأتي به المطي لعدم قدرته على الاتيان بالصواب فان كان ذلك مع القدرة على الاتيان بالصواب فلاشك في بطلان صلاة فاعل ذلك وصلاة من اقتدى به لأنه قدتكم في الصلاة بغير القرآن والذكر عمد اوالكامة الواحدة تبطل الصلاة وان كان اللحن لعدم القدرة على الاتيان بالصواب فان كان ذلك لعجز عن التعليم امالعدم فبول ذلك

طبها كبعض الاعاجم وجفاة الاعراب وكثيرمن العبيد والاماءأ ولضيق الوفتءن التعليم مع مدم القدرة على الائمام عن لايلحن في الوجهين فلاشك في صفصلاته في نفسه و يصير ذلك كاللكنة ومعرى الخلاف المتقدم في صلاة المقتدى بهوان كان ذلك مع القدرة على التعلم وامكانه وامكان الافتداء فيجرى الخلاف في صلاته هو على الخلاف فعين عجز عن الفاتحة وقدر على الائتمام هل تبطل صلانه أملاوتقدم انفي ذلك قولين وان ظاهر المذهب البطلان وأشار المسنف في التوضيع الى هذا وقال ابن الحاجب والظاهر ان من يمكنه التعلم كالجاهل في البابين قال في التوضيع يريد بالبابين اللحان والالكن ويعني انه اذاأمكن كل واحدمنهماأن يتعلم فهو غيرمعذور انتهى والقه أعلم خوأما المسئلة الثانية وهي قوله وبغير بمزبين ضاد وظاء خلاف والمهني انه اختلف في صلاة من اقتدي بمن لايمه يزبين الضادوالظاءعلى قولين مشهورين وقسد عامت مماتقه دمأن الذي وقع في كلام أكثر الشيوخ ان الصلاة صحيحة بل تقدم في كلام ابن رشدانه لاخلاف في ذلك ولم يقل بالبطلان في ذلك الاالقابسي والشيخ ابن أبي زيدوع نهما نقل البطلان في التوضيح وافا قال المصنف خلاف لتصحيح ابن يونس وعبدالحق لقول القابسي كاتقدم لكن النول الصحة هناأ قوى لحكاية ابن رشد الاتفاق عليه فتأمله (تنبيهان الاول)لا شكل في محة صلاة من لم يمزيين المناد والظاءعلى القول الراجح بصحة صلاة المقدى موكداك على قول القابسي وابن أبي زيد لقول ابن يونس فباتقدم الا أنيستوى عالهماوهذا مع العجزعن التعلم والاقتداء ظاهر لاشك فيهوأمامع امكان ذلك فيجرى فيمه الخلاف السابق والظاهر في هذا انهمن اللحن الخني وانةلا تبطل به الامع ترك فلك عمدامع القدرة عليه كاتقدم في اللحن والله أعلم (الثاني) قال القاضي أبو حفص عمر بن مكي الصقلي في كتاب تثقيف اللسان في بالمايغلط فيه قر اء القرآن وهو كتاب جليل ينقل عنه المازري والقاضي عياض وغيرهم مانصه مسألت أباعلى الجلولى عن الملاة خلف من يظهر النون الخفيفة والتنوين عندالياء والواوفقال تكره الصلاة خلفه لانه قدخرق الاجاع وقرأ بمالم يقرأ بهأحد وقال لناالشيخ أبوجمدعبدالحق رأى بعض أهل العلم ان اللحن الذي لاجوز مثل اظهار هذه النون الخفيفة والتنوين عندالياء والواو وتبديل الصاد ظاءوالظاء ضاد اواشباه ذلك ان كان في غيراً م القرآن ال الصلاة خلف القارى و لذلك جائزة قال ومنع أبوالحسن القابسي من العلاة خلف وال كان لحنه في غيراً م القرآن قال الشيخ أبو محدوهذا صحيح لانه اذا غير القرآن كان متكما في المسلاة اذ كالرم الله غيرملحون فليس الذي تكاميه كلام اللهوا عماهو كالرمه فصار كمن تكاميه في المسلاة

وفصل وكره أقطع وأشل في شلفرغ رجه الله تهالى من بيان شروط الامام المشترطة في محمة المامة شرع ببين الاوصاف المكروهة بذكره من تكره امامته كافعل في شروط الصحة واستطر د بعد ذلك لذكر مسائل مكروهة وليست من مسائل الامامة ثم ان من تكره امامت في حالة كونه امامارا تبا ولا مكن وقسم تكره امامته في حالة كونه امامارا تبا ولا الاول الاقطع والاشل وهكذا قال ابن بشير وان لم يكن را تبا فلات كره كاسياني بيانه فن القسم الاول الاقطع والاشل وهكذا قال ابن بشير وصاحب العمدة ان ذلك لا عنى الاجزاء على المشهور وظاهر رواية ابن وهب ان ذلك عنع الاجزاء واقتصرا بن الجلاب على نفى الكراهة قال الشارح وهو المذهب عند ابن شاس وابن الحاجب وغيرها وقال في مختصر الوقار ولايؤم الاشل ولا الاقطع ولا الاعرج الذى لا يثبت قائما انتهى وغيرها وقال في مختصر الوقار ولايؤم الاشل ولا الاقطع ولا الاعرج الذى لا يثبت قائما انتهى

(وكره أقطع وأشل) *المازرى والباجي جهور أمصابناعلى رواية ابن نافع عن مالك اندلادأس دامامة الاقطع والاشل ولوفى الجمعة والاعماد * المازرى لانه عضو لا يمنع من فروض الصلاة فجازت الامامة فعده كالعمى ومن قول مالك اعدا العيوب في الاديان لافي الابدان * اسرشد وكره ابن وهب امامية الاقطع والاشل انتهى انظراختصار خليلعلى قول ابن وهب فهو مشغل (وأعرابي بغيره وان أقر أ) من المدونة قال مالك لا يوم الأعرابي فيحضر ولا سفر وان كان أقر أهم * ابن - meinel detun لنقص فرض الجمعة وفضل الجاعة * الشيخ ان أم أجزأهم كمتيمم بمتوصئان كرههمالك ولم مكرهما بن مسامة

(ودوسلس وقرح اصحيم) ابن بشير اختلف اداسقط الوضو، يعنى من الخارج على غير العادة هل يكون ذلك رخصة للانسان في نفسه لا يتعداه أوسقوط ذلك يجعل الخارج كالمدم (١٠٤) فيه قولان وعليه يختلف هل تجوز له الامامة بغيره وكذلك الحريم

وقال الشبيبي في المكر وهات أوأقطع اليدأوالرجل على أحد دالأقوال انتهى (فرع) قال البرزلي بعدأن ذكر الخلاف في امامة الاقطع والأعرج وصاحب السلس وغيرهم ومنه مسئلة من انحني لكبرحتي صاركالرا كعأوقر ببامنه فنقص قيامه كثيرا وقد وقعت وأجر نناهاعلي هذاوجوزه لى شخناالا مام واختار الجواز في القضة الواقعة وكان يصلى خلفه لكبرسنه وصلاحه وقدم هجرته فى الطلب انتهى والمشهور ان امامة صاحب السلس مكروهة كإقال المعنف وذوسلس والله أعلم ص ﴿ ودوسلس ﴾ ش قال سندعن ابن سحنون وتكره فان صلى أجزأتهم قال كان المستنكح يتوضأا كل صلاة أملاذ كرمني الطهارة وذكرابن عطاء الله في كتاب الطهارة في الكلام على المستنكم في امامت ثلاثة أفوال بالامامة وعدمها والثالث لايؤم الاأن يكون صالحا مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكر رالكلام على ذلك في كلامه على القرحة وانظر التنبيهات في كتاب الطهارة فانه ذكر الاقوال الثلاثة ص ﴿ وامامة من يكره ﴾ ش قال في أول رسم من ساع أشهب مانصه وسئل عن الرجل بتقدم قوماني الصلاة فيقول لهم قبل أن يتقدمهم أتأذنون فقال لاأرى بذلك أسافقيل له وذلك أحب اليك أن يستأذنهم فقال ان خاف أن يكون منهم من يكرهه أن يؤمهم فليستأذنهم بماتقدم الحربقوم ومنهمن يكره ذلك قال ابن رشد قوله لاأرى بذلك بأسا يدل على انه خفف ذلك فكا أنه رأى ثركه الاستئذان أحسن الاأن يخاف أن يكون منهم من يكرهه وفى ذلك نظر ادقدروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل رجل أن يؤم قوما الابادنهم ووجهمادهب اليعمالك والقدأعلم ان الرجل اذا كان مع قوم فحضرت الصلاة وهوأحق بالاماسة وعلمامهم مقرون له بالتقدم والفضل وان سكوتهم على تقدمه بهم أذن منهم له في ذلك فاستعسن أن لايفصح استئذانهم في ذلك لمافيه من افصاحهم بتقديمه وتفضيله فيصير متعرضا لثنائهم عليمه الاأن بخاف أن يكون منهم من يكر هه فلا يكتفى بسكوتهم حتى يصرحواله بالاذن في ذلك وأمامن قد حصل اماما في مسجد أوفي موضع بتقديم أهله اياه فطر أتجاعة فخشي أن يكون فيهامن يكره امامته فايس عليه أن دستأدنهم لان أهل ذلك الموضع أوالمسجد أحق بالتقدم منهم وانعمان جاعته أوأ كثرهاأوذاالنهي والفضل منها كارهون لامامته وجب عليه أن يتأخر عن الامامة بهم الماروي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خسة لا تجاوز صلاتهم آذانهم فذ كرفيهم الذي دؤم قوماوهم له كارهون وقدروي انعر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال لان أقرب فتضرب عنقى الى أن تتغير نفسي أحب الى من أن أؤم قوماوهم لى كار هون وأماان لم يكر ه امامته من جاعته الاالنفراليسرفيستحب لهأن يتأخرعن التقدم بهممن غير إيجاب وبالقالتوفيق انهي وقال في الدخل اذاخاف ان في الجاعة من يكره امامته فتركها اذ ذاك أفضل له وهـ ذا بشرط أن تكون الكراهة على موجب شرعى حدراأن تكون كراهة امامت لحظ دنيوى أونفساني أوماأشبه ذال فان كانت الكراهة شرعية فلايتقدم لماور دفى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن ثلاثا رجلاأمقوماوهمله كارهونوام أةباتت وزوجها عليها ساخط ورجلاسمع حي على الفلاح فلم

فيمن كانت تنفصل منه نجاسة لابقدر على الاحتراز منهاكن به قروح ففيه قولان هـل تحوز له الامامة أولا وقد كان هراماما وأخبر انه يعد ذلك ولاينصرف * ا بن بونس أمر الني صلى الله عليه وسلم بالوضوءمن المذى مع غسل الفرج وكان همر سالخطاب قول أني لاجده في الصلاة على فذى بتعدر كتعدر اللؤلؤ فا أنصرف حتىأقضي صلاتي ىعنى انه كان مستنكحا في آخر عمره انتهى نص ابن ونسعن سعندون ترك امامت أحسن الالذي صلاح (وامامةمن مكره) عماص من المفات المكروهة في الامام أن بأخذ على الصلاة أجرا أوفدكرهته جاعته أوس يلتفت المهفيم * ابن رشد منعملم تسليم من حضر أحقية امامته لم يستأذنه وانخاف كراهية بعضهم استأذنهم وانكرهه أكثر جاعة أوأفضلهم وجب تأخره وأفلهم استعب وحال من وردعلى جاعته لغو انظرطور ابن عات قبل

ترجة وثيقة بإجارة الاب ابنه (وترتب خصى) المازرى نقص الخلقة ان كان لا تعلق له بالصلاة فان كان مقر بامن الانوثة كالخصاء فكره مالك امامته في الفرائض امامة راتبة (ومأبون) ابن عرفة نقل ابن بشير كراهة امامة المأبون لا أعرفه وهو أردل الفاسقين * ابن شاس قيل تعوز امامة المأبون راتبااذ اكان صالح الحال في نفسه

ا بلاد فاق

أبي:

ولاا. الاغ لاتص

بهمب الاس جاز، لايأة

عرف لاينب هوة

من أن في م

فانأ

الما

انەلا فىال

اظه

ابن. وفی

معتر

ونص

(وأغلف) سمع ابني القاسم لايؤم أغلف سعنون ولانعمامومه (وولدزنا)من المدونة قال مالك أكره أن تفيد ولد الزنااماماراتبا؛ أبو عمر خوف أن يعرّض نفسه للقول فيهلان الامامة موضع رفعة وكال بنافس و يعسد علها (ومجهول حال) * ابن حبيب عن أشهب وابن نافع وأصبغ وابن عبدالحكم لاينبغي أن يؤتم عجهول الاراتبا * ابن عرفةان كانت توليةالمساجدلذىهوى لايقدم فهابموجب الترجيج الشرعى لم يؤنم براتب الابعد الكشفعنه وكذا كان يفعل من أدركت (وعبدبفرض) تقدم عندقوله وعبدني معة

بعبانتهي وقال البرزلي لماتكام في مسائل الأقضية على المعروف عندهم قديما وحديثامنع امامة قاضى الجهاعة بهاوالانكحة امامة الجامع الاعظم وان بعضهم علل ذلك بأن القاضي مظنة لعدم طيب نفس الحكوم عليمه فيؤدى الى امامة الامام لمن هوله كاره قال البرزلي قلت ان كانت كواهتهم لاجل الحكي عليهم بالحق فلاعبرة بهبل هذا يوجب كال العد الة وكونه أحق من أم وعن أبي عمران اذا كره الجاعة امامهم لاجل الدنياف لاعبرة بذلك ولا يوجب عزلا انتهى ص ﴿ وأغلف ﴾ ش ظاهر هأن الاغلف لاتكره امامت وانما يكره ترتبه للامامة وهكذا قال ابن الحاجب وقال فيأول رسم من سماعا بن القاسم من كتاب الصلاة قال مالك لاأرى أن رؤم الاغلف ولاالمعتوء فالسحنون فانأمهم الاغلف فلااعادة عليهم وأماالمعتوه فيعسدون وقال ابن رشد الاغلفه والذى لم يحتتن والمعتوه الذاهب العقل وقول سحنون مبين لقول مالك ان المعتوه لاتصحمنه نية فيعيدمن ائتم بهأبدا وأماالاغلف فلايخرجه ترك الاختتان عن الاسلام ولايبلغ بهمبلغ التفسيق كشارب الخروقاتل النفس فلاتجوز امامته ابتداء لان الامامة أرفع مراتب الاسلام فلايؤم الأأهل الكال فانأم لم تجب الاعادة على من ائتم به لان صلاته اذاحار ت لنفس عارت لفيره انتهى ص ﴿ ومجهول حال ﴾ ش (فرع) قال ابن حسب سنبغى للرجيل أن لايأتم الاعن يعرف الأأن يكون امامارا تباانتهى من شرح ابن الحاجب لابن فرحون وقال ابن عرفة الزاهى لأيؤتم بمجهول وقال قبله ابن حبيب عن الاخوين وأصبغ وابن عبدالحك لاينبغىأن يؤتم عجهول الاراتبا عسجد قال ابن عرفة قلت ان كانت تولية أغمة الماجدلذي هوى لايقدم فهاعوجب الترجيح الشرعي لميؤتم براتب فياالابعد الكشف عنه وكذاكان يفعل من أدركته عالمادينا انهى كلام ابن عرفة والله أعلم ص ﴿ وعبد بفرض ﴾ ش يعني أنه يكره أن يكون العبدامامارا تبافي الفرائض وهذاهو المشهور وهومذهب المدونة والكراهة عامة حتى فيمساجدالقبائل قالفي المدونة ولايؤم العبدني الحضر ولافي مساجد القبائل ولافي جعة أوعمد فانأسهم فيجعةأعاد وأعادوا اذ لاجعةعليه ولاعيمدانتهي قال ابن ناجي ماذكر انهلايؤم في مساجدالقبائل والمراد بذلك الكراهة هوأحدالاقوال الشلانة وقيل انهاجائزة قالهابن الماجشون وقيلان كانأصلحهم يكره قالهاللخمي وماذكرانه لايؤمفي الجمعة والمرادبه التعريم هوأحدالاقوال الثلانة وقيل تجوز امامته ابتداء وقيل ان استخلف لتمام إجازوماذكر انهلا يؤم في العيدهو المنصوص وخرج اللخمي والمازري جوازه على قول ابن الماجشون يعني في الفريضة وذكره ابن الجلاب لأشهب نصاو يرد التخريج بكثرة من يحضر العيدمن الناس فهو اظهارلأئمة الاسلام فانأم في الجمعة فظاهر الكتاب انهم يعيدون أبدا وهو كذلك وظاهر الكتاب في العيد أنهم يعيدون وهو خلاف نقل اللخمي عن ابن القاسم انها تجزيء واختصرها ابن ونس فان أمهم في جعة أوعيد أعاد واوليس في التهذيب ذكر العيد وانماذكره في التعليل وفي نسيخ من البراذعي كابن يونس ولم أقرأه وقال أبوابراهيم وليس في الامهات أوعيد ذكره معترضاعلى ابن يونس انهى كلام ابن ناجى (قلت) قوله ظاهر الكتاب في العيد انهم يعيدون ليس كذلك لان تخصيصه الاعادة بالجمعة يقتضى نفي الاعادة في العيد بل لفظ الام أصرح من ذلك ونصهافي كتاب الصلاة الاول قال مالك لا يكون العبداماما في مساجد القبائل ولافي مساجد الجاعة ولاالاعياد قال ولايصلى العبدبالقوم الجمعة قال ابن القاسم فان فعل أعاد وأعاد والأن العبد لاجعة وصلاة بين الاساطين) من المدونة قال مالك لابأس بالصفوف بين الاساطين ا داضاق المسجد وابن يونس يعنى لابأس أن تكون الصفوف متصلة بالعمد وليس ذلك من تقطع الصفوف الذي (١٠٦) نهى عنه وكره ابن مسعود الصلاة بين السواري

عليه انتهى وذكرهافي الأممن كتاب الصلاة الثاني في باب الجمعة فقال قال ولا يصلى العبد بالناس العيدولاالجمعة لان العبدلاجعة عليه ولاعيدانتهى ولم يذكرها في التهذيب في كتاب الصلاة الثانى وماذكره ابن ناجى عن ابن يونس هوكذلك وكذلك وقع في نسخة الشيخ أبي الحسن الصغير من البراذعى واعترضه بأنه ليس في الأمهات إقال وذكره في التعليل فيدل على انه مراده في الأول ونقله ابن يونس وكائده وقع فى نسخة ابن عرفة من التهذيب كذلك واعتدعلى اختصار ابن يونس فنسب الاعادة في العيد للمدونة ونصه اللخمي في كراهته يعني العبد في السنة فولا ابن القاسم وتغر بجالمازرى مع اللخمي على قول عبد الملك في الفرض قال ابن عرفة قلت فيها ان أم في عيد أعادواوظاهر نقل اللخمي الكراهة خلافه انتهى (قلت) قدعاء تان الاعادة لم يذكرها في الام الافي الجمعة وكلام الأم كالصريح فان امامته في السنن كترتبه في الفرادُض فالصواب ما قاله اللخمى وقال في الطراز فرعلوأمهم العبد في العيد هل يعيدون مثل الجدمعة جع ابن الجلاب بينه ماواعتل بأنه لاجعة عليه ولاعيد وفيه نظر فان العيدمن النوافل لامن الفرائض ولوفاته العيد مع الامام جاز أن يصليه وحده فا كان اله أن يفعله وحده كان اله أن يؤم فيه ولان احرام الامام في حكم احرام المنفرد وانما يكره أن يتقدم العبدفي ذلك لتوفر الجمع ووجودمن هوأ ولى منه انتهى وقال الشبيبي فى شرح الرسالة وكردأن يتغذالعب داماماراتبافى العيدين والكسوف والاستسقاء كالفرائض لانهامواضع اجتماع الناس انتهى وقاله ابن عزم فى شرح الرسالة وماتقـ ممر والعشرة اوصاف المكروهة في الامام قدر يدعليها مامة العبدومن لا يحسن القراءة ومن يلحن فى قراء تهومن يقرأ بالشذوذ والجالس فأجرى فى كل واحدمنهم قولان وكل ماتقدم من الخلاف فىغيرالصى اغاهومع وجودمن هوأولى وانلم يوجدسواه أولم يوجد الاأمثاله جازت قولاواحدا انتهى ص ﴿ وصلاة بين الاساطين ﴾ ش قال بن العربي امالتقطيع الصفوف أولانه موضع جع النعال والاول أشبه لأن الثاني محدث ولاخلاف في جوازه عند الضيق وأمامع السعة فكروه المجهاعة وأما الواحد فلابأس به انتهى ص ﴿ أُوأَمام الامام بلاضرورة ﴾ ش وكذلك : كره محاذاته قاله عياض في قواعده (فرع) وقال بن عزم في شرح الرسالة وسنة الامام التقدم وسنة المأموم التأخر فان عكس الامر فالصلاة باطلة في حقهما وان كان مع الامام طائفة فان اضطرت الطائفة الاخرى الى التقدم جاز والاكره انهى ص ﴿ واقتداء من بأسفل السفينة بمن أعلاها ﴾ ش قال في المدونة وان صلى الامام في السفينة أسفل والناس فوق أجز أهم اذا كان امامهم قدامهم ولايعجبنى أن يكون فوق وهم أسفل لكن يصاون الذين فوق بامام والذين أسفل بامام انتهى قال ابن ناجي قال المغربي مفهومه لولم يكن قدامهم لم تجزهم وليس كذلك بل صلاتهم مجز ته ولولم يكن قدامهم وانماالمعنى اذا كان قدامهم فتجزئهم بلاكراهة مم قال في القولة الثانية أشارا بن الحاجب لمعارضتها بماتقدم من قولهالا يصلى الامام على أرفع بماعليه أصحابه لانه لماذكر المسئلة الأولى أردفها بقوله وقال في السفينة لان ظاهرها الكراهة وذكرت هذا في درس شيخنا أبي مهدى أيده الله تعالى فأقره واستحسنه وبردبأن السفينة ليستهي محل الكبر قصاري مافي ذلك الكراهية بخلاف غيرهاوقول ابن حبيب يعيد الاسفاون في الوقت ليس هو لما تحن بصدده والما

يريد اذا كان المسجد متسعا ، ابن عرفة مفهوم المدونة اذا كان المسجد متسعا كرهت الصلاة بين الاساطين وقال فى المسوط لاتكره (أوأمام الامام بلاضر ورة)من المدونة قال مالك لا بأس بالصلاة فىدور محجورة بصلاة الامام في غيرا لجمعة اذا رأواعمل الامام والناس من كوى لها أومقاصير أوسمعواتكبيره فسكبروا وتركعوا بركوعهو يسمجدوا بسجو ده فذلك جائز وقد صلى أزواج النبي صلى الله عليهوسلم في حجرهن بصلاة الأمام قال مالك ولوكانت الدور بين يدى الامام كرهت ذلك فان صاوافصلاتهم نامة (واقتداء من بأسفل السفينة عن بأعلاها) من المدونة قال مالك واذا صلى الامام في السفينة والناس فوق سقفها فلابأس اذاكان امامهم قدامهم ولا يعجبني أنكون فوق السقف والناس أسفل ولكن يصلي الذين فوق السقف بامام والذين أسفل بامام * ابن يونس قيل اعادلك لان الاسفلين رعالم بمكن

لهم مراعاة أفعال الامام ور بمادارت السفينة فيختلط عليهم أمر صلاتهم فليس ذلك كالدكان يكون فيهامع الامام قوم وأسفل

منەقى

المرأه

أوعو

هو عليه ص

واخ

وقال لايس الحق

مسا ال

ال

المالية المالية

النوام

امر البارة

عمل

أنلا.

وهذا

فی مک بری و أن يق منه قوم فافترقا (كا بى قبيس) من المدونة قال ابن القاسم لا يعجبنى أن يصلى على أبى قبيس وقعيقعان بصلاة الامام بالمسجد الحرام ابن يونس يريد لبعده عن الامام وانه لا يستطيع من اعاة فعله فى الصلاة (وصلاة رجل بين نساء و بالعكس) قال ابن القاسم في المرأة تصلى في صف من صفوف الرجال عن يمينها رجل وعن يسار هارجل فال ابن القاسم لا تفسد صلاتهم وقال مالك فى قوم لم يجدوا سعة فى صفوف الرجال من كثرة النساء فصلوا و راء النساء انه لا تفسد صلاتهم وابن رشد وهذا كله صحيح مثل مافى المدونة انظر ساع عيسى (وامامة بمسجد بلارداء) من المدونة قال مالك أكره لا عقد الما المافر الوفى داره انظر عند قوله والرداء (وتنفله أو بموضع اجمعوا فيه وأحب الى أن يجعل على (١٠٧) عاتقه عمامة اذا كان مسافر الوفى داره انظر عند قوله والرداء (وتنفله

بمحرابه) من المدونة قال مالك لايتنفل الامام في موضعه وليقم عنه بخلاف الفذ والمأموم فلهماذلك قال واذاسلم امام في مسجد الجاعة أومسجد القبائل فليقم ولايقعدفي الصلوات كلها الاأن كون امامافي سفر أوفى فنائه فان شاء تنعى أوأقام * ابن بشير قىل فى علة ذلك لانه موضع فضلة واغادستعقها عرتبة الامامة فاذا انقضت صار كالمعزول عنها وعلى هذا بزول عن موضعه بلابد وقيل ليراهمن لايسمع تسليمه فيعلم انقضاء الصلاة فعلى هذا ان قام وتزحزح عن موضعه بحيث ببصره أجزأقال شيخ الشيوخ ابنالب فذكرهذاعبدالوهاب وغيره أعنى ان انحراف الامامعن صوب القبلة

هو كاقال ابن بونس في توجيه لانه ربالم يمكن لهم مراعاة أفعال الامام وربعاد ارت السفينة فتختلط عليهم أفعال صلاتهم فليس ذلك كالدكان يكون فيهامع الامام فوق قوم وأسفل قوم فافترقاانتهي ص ﴿ كَا عَي قبيس ﴾ ش يعنى بكر ملن كان بأبي قبيس أن يصلى بصلاة الامام قال في المدونة ولايعجبني أن يصلى على أبي قبيس وقعيقعان بصلاة الامام في المسجد الحرام انتهى قال ابن بشمير واختلف الاشياخ في صلاة من فعل ذلك فنهم من قال بالصحة ومنهم من قال بالبطلان وهو خلاف في حال فان أ مكنهم من اعاة فعل الامام صحت وان تعذر عليهم ذلك بطلت وهذا يعلم بالمشاهدة انتهى وقال ابن ناجى فى شرحه هـ ندامن كلام ابن القاسم وابن يونس بريدلبعده عن الامام وانه لايستطيع مراعاة فعله في الصلاة (قلت) هذا بدل على أن لا يعجبني على التحريم وقال عبد الحق قال غيير واحدانما كره الصلاة لبعده عن الامام فان فعل فصلاته تامة وكذلك رأيت في مسائل لابي العباس الابياني ان الصلاة تامة ولاأدرى كيف قالواذلك والامام لوطرأ عليه سهو لم يعرف من هناك بذلك وأمامن صلى على أبي قبيس وقعيقعان وحده فصلاته تامة وان كان يعلو الكعبة لان الكعبة من الارض الى السماء انتهى فيتعصل من هذا ان صلاة من كان بالى قبيس مقتديابصلاة الاماممكر وهةعلى ماقال ابن القاسم وهي صحيحة مالم يتعذر عليه مراعاة أفعال الامام فلاشك فى البطلان وليس هذامعارضا لقول المصنف فى الجائزات وعلوم أموم ولوبسطح لكثرة البعدهنا فتعسر المراعاة لافعال الامام وانأمكن ذلك بتكلف ورعادي الى شغل البال بذاك وقدذ كرابن القاسم في المدونة هذه المسئلة وقال فيها لا يعجبني عقب ذكر المسئلة الآتية واختياره فيها الجواز والله أعلم ص ﴿ وصلاة رجل بين نساء و بالعكس ﴾ ش قال في النوادر ومن العتبية روى موسى عن ابن القاسم قال قال مالك وان صلى رجل خلف النساءأو اهرأة امام الرجال كرهته ولاتفسد صلاة أحدمنهم انتهى وقال الشبيبي لماعد مكروهات الصلاة في بابأوقات الصلاة وأسائها وصلاة الرجل خلف صفوف النساء والمرأة أمام صفوف الرجال وصلاة كل واحدمنهم بجنب الآخرانتهي ص ﴿ وامامة بمسجد بلارداء ﴾ ش قال في أول رسم من كتاب الجامع وأماالصلاة في المساجدوا لجاعات في كمره ترك الالتعاف بالعمائم فيها ويقال ان ذلك من بقايا عمل قوم لوط انتهى ص ﴿ وتنفله بمحرابه ﴾ ش يريد وجلوسه فيه بلا صلاة كاقال في الرسالة

أن لا يعتقد من يدخل المسجد ان الامام لم يصل و لهذا لا يازمه الا نصر اف اذا كان اماما في فنائه أو في سفر قال وماز ال هذا الا بحراف معمولا به ينحر ف الامام عينا وشهالا وفي الرسالة اذا سلم الامام فلينصر في قال الجزولي معنى هذا الانصر اف تغيير هيئته قال ابن لب وهذا عند أهل المذهب على الندب ذكر ذلك ابن عبد البروغيره قال وهند افي مذهب مالك وأما الشافعي فقد استعب للامام أن يشت في موضعه ساعة وقد ترجم المخاري في صحيحه فقال باب مكث الامام في مصلاه بعد السلام فذكر فيه عن ابن عمر أنه كان يصلى في مكانه الذي صلى فيمالفريضة قال وفعله ابن القاسم قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى الصلاة انفتل سريعا اما بن عروالته أعلم لسكي يبعد من ينصر في من النساء وقال ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في النه عليه وسلم في أن يقوم و اما أن ينصر في قال سعيد بن جبير شرق اوغرب و لا تستقبل القبلة و في صحيح المخاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يقوم و اما أن ينصر في قال سعيد بن جبير شرق اوغرب و لا تستقبل القبلة و في صحيح المخاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المناور و المن

واذاسم الامام فلايثبت بعدسلامه انتهى قال الشيخ زروق قال ابن عرفة ويكفى فى ذلك تعويل الهيئة انتهى وسواء كانت الصلاة يتنفل بعدهاأم لاعلى المشهو رخلافالبعضهم قاله الشبيبي فيشرح الرسالة وقال الشيخ عبد الرجن الثعالبي في كتابه المسمى العلوم الفاخرة في النظر في أمور الدنيا والآخرة في باب جامع لاحوال الموتى قال في أثنائه بابود كرفيه حديث الرؤيا الطويل قال ابن أبي جرة في هذا الحديث من الفقه جواز جلوس الامام في مصلاه الذي صلى فيه اذا ادار وجهه الى الجاعة وانهذاهوالسنةلامايراه بعضمن ينتسب الىالتشديد في الدين من الائمة حتى انه يقوم من حين فراغهمن صلاته كأنماضرب بشئ يؤلمه بجعل ذلك من الدين ويفوته بذلك خيران أحدهم استغفار الملائكة لهمادام في مصلاه الذي صلى فيهمالم يحدث يقولون اللهم اغفرله اللهم ارجه الثاني مخالفته السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي نص الحديث حيث قال كان اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه ليس الاولم يذكر القيام ولوقام لاخبر وابه لانهم رضي الله تعالى عنهم باقل من هذا من فعله يخبر ونبه وعلى هذاأ دركت بالانداس كلمن لقيت من الائمة المقتدى بهم في غالب الأمريقبلون بوجوههم على الجماعة من غبرقيام قال الشيخ عبدالرجن وهذا الذي قاله هو الصواب الذي لامحيد عنه وعليه أدركنا الائمة في الجوامع المعظمة وفي صحيح مسلم عن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من مصلاه الذي يصلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس وهو نص جلى يوافق ماتقدم انتهى وقال في المدخل في فضل الامام والمؤذن وينبغي له انه اذاسلم من صلاته أن يقوم من موضعه ومعناه أنه نغير هيئته في جاوسه في الصلاة فيقبل على الناس بوجهه فاذا فعل ذلك فقد أتى بالسنة لماورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذاصلي صلاة أقبل على الناس بوجهه فيحصل لفاعل ذلك امتثال السنة وبقاء استغفار الملائكة لهمادام في المسجد بعلاف ان لوقام من موضعه وخرج فانه يفوت على نفسه استغفار الملائكة له هذا اذا كان في المسجد فان كان في بيته أو رحله في السفر فلابأس بجلوسه فيهو تغيير الهيئة أولى كذلك قال علماؤناو بعض العلماء يقعد في مصلاه على الهيئة التي كانعليافي صلاته وذلك بدعة انتهى وانظر الابى والاكال والقرطبي وقال في المدخل اثركلامه المتقدم والمستحب فيحق المأموم أن لايتنفل في موضعه الذي صلى فيه الفريضة بلينتقل عنه الى جهة أخرى فيصلى فيهافان لم يفعل فلاحرج انتهى وعلى قياسه فيستعب لهانه كلاركع ركمتين تحول الى مكان آخر فانظر موانظر المعارى وانظر كلام المدونة في كتاب الصلاة الأول (فرع) ورأيت بخط بعض طلبة العلم عن ابن الفخار مانصه قال ابن الفخار وأما المأموم فهو مخير بين أن يجلس أو ينصرف ويكره أن يقوم بعد سلام الامام النافلة وقد ثبت في الحديث ان عمر بن الخطاب رأى رجلاقام باثر فراغهمن الفرض الى النافلة فقام اليه وجند به بثيابه وضرببه الارض وقالله ماأهاكمن كان قبلكم الاأنهم كانوالا يفصلون بين الفرض والنفل فرآه صلى الله عليه وسلم وسمع مقالته فقال له أصاب الله بكياعم انتهى وذكر ان الزهري شارح الرسالة نقله عن ابن الفخار والله أعلم (تنبيه)قال الزركشي من الشافعية في أعلام الساجد بإحكام المساجد في السائل المتعلقة بالمساجد الثامن والستون كر دبعض السلف اتحاذ المحاريب في المسجد قال الضحاك بن مناحم أول شرك كان في أهل الصلاة هذه المحاريب وفي مصنف عبد الرزاق عن الحسن انه صلى واعتزل الطاق أن يصلى فيه وقال كره الصلاة في طاق المسجد سعيد بن جبير ومعمر والمراد بطاق المسبجد المحراب الذي يقف فيه الامام وفي شرح الجامع الصغير للمنفية لابأس أن يقوم الامام في

فيمصلاه لان قيامه اعاهو لمعر"ف الناس بفراغ الصلاة (واعادة جاعة بعدالراتب) من المدونة قالمالك لاعمع الصلاة في مسجد مرتين الأأن مكون مسجدا ليسله امام راتب فلكل منجاءأن عمع فه ابن يونس اعا لم معمع في مسجد من ثان للدخل في ذلك بين الأعمة من الشعناء ولئلا بتطرق أهل البدع فجعاون من يؤم بهم وسمع ابن القاسم اذاكان المسجد يجمع فيه بعض الصلاة فلاأرى أن يجمع فيه الصلاة مرتين لاماعمع فيه ومالا يحمع وسمع أشهب لا يجمع في السفينةمرتين * ابنرشد ليسهدا مخلاف لاجازتها صلاة من فوقها بامام ومن تحتها بامام لانهما موضعان ولابن العربي عندقوله سمحانه وتفريقا بين المؤمنين قال يعنى انهم كانوا جاعة واحدة في مسجد واحدفأرادوا أن مفرقواشملهمفي الطاعة وهذا بدلك على أن المقصود الاكبر والغرض الاظهر من وضع الجاعة تأليف الكلمة على الطاعة وعقد الذمام والحرمة بفعل الديانة

المسجدوسجوده في الطاق و يكر وأن يقوم في الطاق لانه يشبه اختلاف المكانين ألاترى انه يكره الانفرادانتهي والمشهو رالجواز بلاكراهة ولم يزل عمل الناس عليه من غيرنكير انتهى ص ﴿ وَاعَادَةَ جَاءَـةُ بِعِدَ الرَاتِبُ وَانَأَذُنَ ﴾ ش تصوره ظاهر (فرع) مهم اختلفُع في جع الأمُّة الأربعة بالمسجد الحرام في مقاماتهم المعهودة هل هومن باب اعادة الجماعة بعد الامام الراتب فيكون الامام الراتب هوالذي يصلى في مقام ابراهيم وهو الأول ومن بعده حكمه حكم اعادة الجاعة بعد الامام الراتب أوأشدمن ذلك في الكراهة بلر بما نتهي الى المنع لماسياتي أوصلاتهم جائزة لا كراهة فيها ومقاماتهم كمساجد متعددة فذكرابن فرحون في مناسكه عن جاعة من شيو خ المذهب انهم أفتوا بانصلاتهم على الوجه المندكو رجائزة لاكراهة فيهااذ مقاماتهم كساجد متعددة لأص الامام بذلك واذاأم الامام بذلك فقدز التالع لهالتي لاجلها كرهأن تصلي جماعة بعدجاعة وذكر أجو بتهم بلفظهاوهم العلامة عبدال كمريم بنعطاء الله شارح المدونة والامام أبو العباس أحدبن عمر القرطبي صاحب المفهم فشرح مسلم والامام العلامة أبوعبد الته سعيدالربغي أحدقضاة الاسكندرية وقاضي قضاة الاسكندرية محمدبن الحسن بن رشيق قال وكان ممن جع بين العلم والعمل والورع والتقوى والشيخ أحدبن سليان المرجاني والشيخ حسن بن عثمان بن على والشيخ عبد الرحن بن يوسف بن المخيلي وكان الاستفتاء المذكور في المائة السابعة ثم قال بن فرحون ووقفت بثغر الاسكندرية على تأليف بحالف ماأفتى بدالجاعة وان الامام الراتب هوامام المقام ولاأثر لام الخليفة في رفع الكراهة الحاصلة في جع جاءة بعد جاعة واستدل على ذلك بادلة كثيرة وألف في ذلك تأليفا ولم يحضرني الآن اسم مؤلفه رحم الله الجميع انتهى (قلت) قدوقفت على تأليفين في هذه المسئلة أحده بالشيخ الامام أبي القاسم عبد الرحن بن الحسين بن عبد الله بن الحباب السعدي المالكي والثاني منهما للشيخ الامام أبي ابراهيم الغساني المال بي فاما الامام العلامة أبو القاسم عبدالرجن بنالحسين الحباب فذكرانه أفتي في سنة خسين وخسمائة بمنع الصلاة باغة متعددة وجاعات مترتبة بالمستجدا لحرام على مذاهب العاماء الاربعة وذكرات بعض عاماء الاسكندريةأفتي بعلاف ذلكوهم شدادبن المقدم وعبدالسلام بن عتيق وأبوالطاهربن عوف ثم ردعليهم وبالغفى الردعليهم وذكران بعضهم رجع عماأفتى به لماوقف على كلامه وقال في الردعليهم قولهمان هذه الصلاة جائزة لاكراهة فيهاخلاف الاجماع فان الامة مجمعة على أن هذه الصلاة لا تعبور وان أقل أحوالها ان تكون مكروهة لان الذي اختلف العاماء فيما أعاهو في مسجد ليس له امام راتب أوله امام راتب وأقيمت الصلاة فيهجاعة ثم جاء آخر ون فارادوا اقامة تلك الصلاة جماعة فهذا موضع الخلاف فاماحضور جاعتين أوأكثر فيمسجدوا حدثم تقام الصلاة فيتقدم الامام الراتب فيصلى وأولئك عكوف من غير ضرورة تدعوهم الى ذلك ناركون لاغامة الصلاة مع الامام الراتب متشاغلون بالنوافل والحديث حتى تنقضى صلاة الأول ثم يقوم الذي يليه وتبقى الجاعة الاخرى على نعوماذ كرنائم يصاون أوتعضر الصلاة الواحدة كالمغرب فيقيم كل امام الصلاة جهرايسمعها الكافة ووجوههم متراثية والمقتدون بهم مختلطون في الصفوف ويسمع كل واحد من الائمة قراءة الآخرين ويركعون ويسجدون فيكون أحدهم في الركوع والآخر في الرفع منه والآخر في السجود فالأمة مجمعة على أن هله الصلاة لاتبجو زوأقل أحوالها أن تكون مكروهة فقول القائل

حتى يقع الأنس بالخاطبة وتصفى القلوب من وضر الاحقاد والحسادة ولهذا المعنى تفطن مالك في انه لاتعاد جاعة بعد الراتب خلافا

انها جائزة لاكراهة فيهاخرق لاجماع الصعابة والقرن الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس الىحين ظهو رهده البدعة تم قال في موضع آخر بعدأن تكام على المسئلة وانها ممنوعة على مذهب مالك وغيره وردعلي من أفتي بخلافه فأماأ حدف كفانا في المسئلة مهمة فانه منع من اقامة صلاة واحدة عماعتين في المسجد الحرام الذي الكلام فيه ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم وقد حكى الثان مذهب مالك والشافعي وأحجاب الرأى الذين منهم أبوحنيفة انهم لا برون اقامة صلاة بامامين في مسجدوا حدفاما اقامة صلاة واحدة بامامين راتيين عضركل واحدمن الامامين فيتقدم أحدهماوهو الذى رتبليط ليأول وتعلس الجاعة الأخرى وامامهم عكوفاحتي يفرغ الأول ثم يقمون صلاتهم فهذا بمالم يقل به أحدولا عكن أحداأن يحكى مثل هذا القول عن أحدمن الفقهاء لافعلاولاقولافكيف بامامين يقميان الصلاة في وقت واحد يقول كل واحدامنهما حي على الصلاة وبكبركل واحدمنهما وأهل القدوة مختلطون ويسمعكل واحد قراءة الآخر فهؤلاءزاد واعلى الخلاف الذى لساف الأمة وخلفها ومخالفة قول رسول اللهصلي الله عليه وسلم لاجهر بعضكم على بعض بالقرآن والله لم يرض هذار سول الله صلى الله عليه وسلم لتنفلين تنفلا في المسجد بل لم يرضه لمقتدا قتدى به فصلى خلفه فكيف يرضى ذلك لامامين منفرد بن هذا ممالانعلم له نظير افي قدم ولا حمديث ثم قال في موضع آخر فاما اقامة صلاة المغرب وصلاة العشاء في شهر رمضان في وقت واحد فإستعسنهاأ حدمن العلماء بل استقحها كلمن سئل عنها ومنهم من بادر بالانكار من غيرسؤال تمقال وأمااذن الامام في ذلك فلا يصيره حائز الكالوأذن الامام للالكي في يدع النبيذ أوالتوضي بهأوفىأن يؤم قوماولا يقرأ الجدلله رب العالمين أوفى النكاح بغير ولى وأطال في ذلك وذكران الشيخ أبابكر الطرطوشي والشيخ محيى الزناتي أنكر اهله والصلاة وانهما لم يصليا خلف امام المالكية في الحرم الشريف ركعة واحدة قال وكان امام المالكية في ذلك الوقت غير مغموص عليه بوجهمن وجوه الفسادوهو رزين في أيام الزناتي والقابسي في أيام الطرطوشي ثم قال وحال هذين الرجلين مشهو رعن أقرانناومن قبلنا بيسير ثمذ كرعن جاعة من علماء المالكية والحنفية وردواالى مكةفي سنة احدى وخسين وخسمائة وانهم أنكر واصلاة الائمة الاربعة مترتبين على الصفة المعهودة وانه عرض ماأملاه في عدم جواز هذه الصلاة وأنكر اقامتها على جاعة من العاماء وانهم وافقوه على أن المنع من ذلك هو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة انتهى مختصرا غالبه بالمعنى وقال الشيخ أبوابراهيم الغساني ان افتراق الجاعة عند الاقامة على أئمة متعددة امام ساجد وامامرا كعوامام يقول سمع الله أن حده لم يوجد من ذكر همن الأغة ولاأذن به أحد بعد الرسول عليه الصلاة والسلام لامن صحت عقيدته ولامن فسدت لافي سفر ولا في حضر ولا عندتلاحم السيوف وتضام الصفوف في سبيل الله ولا يوجد في ذلك أثر لمن تقدم فيكون له به أسوة انتهى وسئل القاضي جال الدين بنظهيرة عن اقامة الأعمة الاعتمالية المغرب في وقت واحدوقال القائل في السؤال ان ذلك لم يكن في زمن النبوة ولا الخلفاء الراشدين ولا في زمن الائمة الأربعة وعن قول بعض فقهاء الاسكندرية ان المسجد الحرام كاربعة مساجد وان ذلك مخالف لقول الله تعالى سمان الذي أسرى بعبده لملامن المسجد الحوام الى المسجد الاقصى ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا خبر من ألف صلاة فياسواه الاالمستجدالحرام ولم يقل المساجد الحرام (فأجاب) بان صلاة الائمة الاربعة المغرب دفعة واحدة من البدع الفظيعة والامور الشنيعة التي

لم تزل العلماء يذكر ونهافي الحديث والقديم وبردونها على مخترعها القادم منهم والمقيم ثم ذكر بعض كلام ابن الحباب الذي ذكرناه وكلام الغساني ثم قال وقد كفانا هذان الرج لان في هذه المسئلة وفيانقله الأول منهمامن اجماع الامة وكلام الائمة كفاية قال وقدأ خبرني بعض أهل العلمانه اجمع بالشيخ الامام العالم العلامة عالم المغرب في وقته الجمع على عامه ودينه وفضيلته أبي عبدالله بن عرفة في حجته سنة اثنين وتسعين وسبع القبالمسجد الحرام فانه لمارأى اجتماع الائمة الاربعة في صلاة المغربأنكر ذلك وقال ان ذلك لا يجوز باجاع المسامين لاأعلم بينهم في ذلك اختلافا انتهى تمثلل وهذا يحيم لاشك فيهو بشاعة ذلك وشناعته ظاهرةلن ألحم رشده ولم تمل به عصبية ودلائل المنعمن ذاكمن السنة الشريفة أكثرمن أن تحصر وأشهر من أن تذكر وقد محصل من ذلك من الضررفي الموسم على المصلين مالامز يدعليه وتبطل صلاة كثير منهم للاشتباه وجيع البلاد التي تقام فيها هذه الجاعات مجمعون في صلاة المغرب على امام واحدوهو الشافعي الراتب الأول كبيت المقدس ودمشق وغيرهما وعلى الجملة فذلك من البدع التي بعب انكارها والسعى لله تعالى في خفض منارها وازالة شعارهاواجتماع الناس على امام واحدوهو الامام الراتب وشاب ولى الأمرعلي ازالة هذاالمنكرو ينال به عندالله الدرجات العالمة و يؤجروكل من قام في ذلك فله الأجر الوافروالخير العظيم المتكاثر وأما قول من قال من فقهاء الاسكندرية بان المسجد الحرام كاربعة مساجد فهو قول باطل سنحيف وهوأقل من أن متعرض له يرد لمخالفته المحسوس والادلة الظاهرة المتسكاثرة من الكتاب والسنة انتهى (قاتُ) وماقاله هؤلاء الأمّة ظاهر لاشك فيه اذلايشك عاقل في أن هذا الفعلالمذ كورمناقض لمقصود الشارعمن مشر وعيةصلاة الجاعة وهواجماع المسلمين وأن تعودبركة بعضهم على بعض وأن لايؤدي ذلك الى تفرق الكامة ولم يسمح الشارع بتفريق الجاعة بامامين عندالضر ورةالشديدة وهي حضو رالقتال مععدوالدين بلأم بقسم الجاعة وصلاتهم بامام واحدوقدأم الله سحانه وتعالى رسوله بدممس جدالضر ارلما اتحذلتفر بق الحاعة ولقد أخبرني والدى رحه الله تعالى عن بعض شموخه انه كان مقول فعل هؤلاء الائمة في تفريق الحاعة يشبه فعل مسجداً هل الضرار وهذا كله في غير المغرب وأماما كان ىفعل في المغرب فلانشك عاقل فى حرمت مع انه لم نرفى الزمن الذي أدركناه اجتماع الاعمة الأربعة فيها وانما كان مصلمها الشافعي والحنفي وكان سيدى الوالدر حمه الله تعالى ينكر ذلك غاية الانكار وأحاب لماسئل عن ذلك في سنة اثنين وثلاثين وتسعائة عاصو رته أمااجتاع امامين يحاعتين في صلاة واحدة في وقت واحدفي مسجد واحدفهذالا مجوز وقدنقل الاجاع على عدم جواز ذلك الشيخ أبوالقاسم بن الحباب والشيخ أبوابراهيم الغساني والقاضي جال الدين بن ظهيرة الشافعي في جواب سؤ السأله عنه الشيخ موسى المناوى وقال ان ذلك من البدع الفظيعة والامور الشنيعة التي لم يزل العاماء منكرونها في الحديث والقديم ويردونها على مخترعها القادم منهم والمقيم ونقل عن ابن عرفة انهاا حج في سنة اثنين وتسمين وسبعائة ورأى اجتماع الأتمة في صلاة المغرب أنكر ذلك وقال ان ذلك لا يحوز باجتماع المسامين لاأعلم بينهم في ذلك اختلافا قال القاضي جال الدين بن ظهيرة وهذا صحيح لاشك فيه و بشاعة ذلك وشناعته ظاهرةلمن ألهمر شده ولم تمل به عصبية ودلائل ذلك من السنة الشر بفة النبو بة أكثرمن أن تحصر وأشهر من أن تذكر ولقد يحصل من ذلك من الضر رعلى المصلين في الموسم مالامز مدعلمه وتبطل صلاة كثيرمنهم بسبب ذلك ويجب على ولى الامر از الةهذه البدعة القبيحة الشنيعة وعلى كل

من بسطت يده و يشاب ولى الامر سدده الله و وفقه على از الة هذا المنكر و ينال به عندالله الدرجات العلمة ويؤجر وكلمن قامفي ذلك فله الاعجرالوا فرولا مجو زلمن علمه فده البدعة السكوت علهامل ولاعلى أقلمنها لقوله صلى الله علمه وسلممن رأى منكرا فلمغبره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان ومن امتنع من طاعة ولى الاعمر في ذلك فهوعاص لله ولرسوله وذلك جرحة في شهادته وقادح في امامته فاما أجاب سيدي الوالدرجه الله تعالى م ـ ناالجواب في سنة اثنين وثلاثين وتسعائة اجمع القضاة الأربعة ونائب جدة وملك الجار وأئمة الشافعية والحنفية في الحطيم واتفق أم هم على ان الحنفي يشرع في الصلاة قبل الشافعي واذاً قام الحنفي لركعته الثالثة من صلاة المغرب شرع الشافعية في اقامة الصلاة والاحرام و بطيل الشافعي القراءة حتى لا تركع في الأولى الابعد سلام الحنفي واستمر الأمر على ذلك الى سنة خس وأربعين وتسعائة فيأأظن أوسنة ستثم أمربعض بواب جدة أئة الشافعية أنلا يقيمو االصلاة ولا بشرعوافى الافامة حتى سلم الحنفى من صلاة المغرب ولم عكن مخالفته فخفت البدعة بسس ذلك ولله الجدعلى ذلك واستمر على ذلك الى وقتناهذا في سنة خسين وتسعائة (تنمه) قال ابن ناجي في شرح المدونة وجعهم في المسجد الحرام لأربع جهات كل جهة بامام واضير لأنهاصارت كل جهة كانها مسجد لاختصاص امام هاومسجد المدىنة لايصلي فيه الاامام واحدوماذكره شنخنا حفظه الله بعني البرزلي غيرهذافقدوهم فظاهرالكتاب المنع ولوأذن الامام وهو الذى شاهدت شيخنايفتي بهانتهي (فلت) والعجب منهرجه الله تعالى حث بقول هذا الكلام ومالك رجه الله تعالى بقول في المدونة من وجد مسجداقدجع أهله فانطمع في ادر الرجاعة في مسجد خرج فان كانواجاعة فلا بأس أن يخرجوا من المسجد فجمعو االا أن مكون المسجد الحرام أومسجد النبي صلى الله عليه وسلم أومسجد بيت المقدس فلمصلوا فيهأ فذاذا انتهى ولم يقل مالك رجه الله تعالى انهم يتعولون الى غيرجهة الامام و ماون جاعة ولا بقال ان جعهم الآن باذن الامام وتقريره فيجوز لأنه على تقدير تسليم اذالامام في ذلك لا نفيدكما تقدم أن اذن الامام في المكروه أوالحر ام لا يدعه والله تعالى أعلم وهو الموفق (فروع * الاول) لوصلي جاعتان بامامين في مسجدوا حداً ساؤا وصحت صلاتهم قاله في التوضيح في فصل الاستخلاف والله أعلم (الثاني) قال في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة وسئل عن القوم مكونون في السفينة فينزل بعضهم وبيق بعضهم فيقيم الذين بقوافي السفينة الصلاة فيصاون تم يحي الذين كانوا نزلوا يجمعون تلك الصلاة في السفينة فقال رأسه لافر وجع فهافقال المامثال الجعفهام تين ثم قال برأسه لاقال القاضى وهذاأ بين لأن الجاعة اذا كانت عوضع فلا بحوز لهاأن تفترق طائفتين فتصلى كل جاعة منها بالمام على حدة لقول الله عز وجل والذين اتحذوا مسجدا ضراراوكفرا وتفر بقابين المؤمنان ألاترى ان الله تعالى لم موذلك للغزاة مع شدة الخوف وشرع لهمأن مجمعواعلى امامواحدوكاداك أهل السفينة لامحوز لهم أن يفترقواعلى طائفتين في الصلاة فاما كان ذلك لا يجو زلهم كره للذين نزلوا اذاجاؤاأن يجمعوا الصلاة لأنفسهم اذا كان الذين بقوا قدجعوا تلك الصلاة لللامكون ذلك ذريعة الى مالا يجو زمن تفرق الجاعة لاسماان كان الذين بقوا اناجع بهمامام راتب لهموأجاز في المدونة أن يصلى الذين فوق سقف السفينة بامام والذين تعته بامام لانهما موضعان فليس مخلاف لهـنمالروانة والله أعلم النهي بلفظه (الثالث) قال البرزلي في مسائل الصلاة في سؤال قصر المسروجواب أبي محمد لا عله فن جلة ذلك وأما الذين يصاون في وقت

لسائر العلماء حتى كان ذلك تشتيتاللكامة وابطالا لهذه الحكمة فيقع الخلاف و يبطل النظام و خفى ذلك عليه م وهكذا شأنه معهم وهوأ ثبت قدما منهم في الحكمة وأعلم بمقاطع الشريعة وان اذن ابن بشير ان علانا المنع بأنه حاية من الاذى للاغة فيجو زباذن الامام ونسوص المذهب انه لا يجو زمطلقا (وله أن الجع ان جع غيره قب له ان لم يؤخر كثيرا) تقدم نص المدونة اذا جع قوم في مسجد ولم يحضر الامام فله اذا جاء أن يجمع وفي الاستذكار في حديث ادر اك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة خلف عبد الرحن بن عوف فل فيه اذا حيف فوت وقت الصلاة الختار لم ينتظر الامام وان كان فاضلا جدا (وخرجوا الابالمساجد الثلاثة في حاون بها افداذا ان دخلاها) ابن عرفة المذهب لمن صلى في جاعة (١١٧) أن يعيد في جاعة بأحد المساجد الثلاثة لاغيرها والزام اللخمي

عليه اعادة جامع في غيرها فدافهارد بأن جاعتها أفضل من فذهاومن المدونة أنضاقال مالك ان وجد مسجدا قدجع أعله فان طمع بادراك جاهةفي مسجد غيره خرج الها وان كانواجاعة فلا بأس أن يخرجوامن الممجد فجمع واالاأن يكون المسجدالحرام أومسجد الرسول صلى الله علمه وسلم قال اس القاسم أومسجد ستالقدس فلامخرجوا منه ولمصلوافيه افدادا وهو أعظم لاجرهم من الصلاة في غيره جاعية (وقتل كبرغوث تسجد) من المدونة قال مالك أكره قتل البرغوث والقملة في صلاة * ان رشد وقدل البرغوث أخف عنده اللخمي ويقتليه العقرب والفأرة قال في المدونة وان أصاب قلة فلايلقها في المسجد ولايقتلهافيه وان

واحدامامين ويتبع كل امام طائفة وهمامتقاربان فيشكل على كل طائفة هل يتبعون امامهم أوغيره فالسمعون من التكبير وغيره فهذا الاعجو زوصلاة من صلى بمن صارفي شائد هل اتبع امامة أوغيره فاسه ووايقن أنه اتبع امامه الاانه في شغل عن مراعاة ذلك قد شغله التكاف فيه فهذا الاينبني ولكل امامأن ينعرج من هذاان تعين بفعله في فساد ولصلاة الناس ولكن يقدم أحدهما فيصلي قبل الآخر نميصلى الآخران كان فى الوقت سعة وان كان فى الوقت ضيق مثل صلاة المغرب وكان يشكل عليهم ذلك فلابنبغي ذلك ولينضموالى امام واحدو يتعاشوالى المسجد الكبير القديم ولاتدخل نفسك فها نشك انهى وهندافي غير المسجد الذي له امام راتب والله أعلم ص ﴿ وخرجوا الابالم اجد الثلاثة كه ش تصور وظاهر والعله في ذلك لفضلها (تنبيه) قال في الترغيب والترهيب تضعيف الصلاة بمجد الرسول عليه الملاة والسلام خاص بالرجال قاله فى كتاب الصلاة فى ترغيب النساء فى الصلاة في بيونهن ناقلاله عن اسخر عة ونصه بعد قوله عليه الصلاة والسلام لأم حيد امر أة أي حيد صلاتك في قعر بيتك خير من صلاتك في حجر تك وصلاتك في حجر تك خير من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خيرمن صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خبر من صلاتك فى مسجدى وبوب عليه ابن خز عة باب اختيار صلاة المرأة في حجرتها على صلاتها في دارها وصلاتها فى مسجد قومها على صلاتها في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وان كانت الصلاة في مسجد النبي صلى اللاعليه وسلم تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد والدليل على ان قول الني صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في اسواه من المساجد انما أراد به صلاة الرجال دون صلاة النساءهذا كلامه فتأمله والله أعلم انتهى ص وجاز اقتداء بأعمى فش تصو ره ظاهروقال ابن رشد في رسم حلف أن لا بيد ع من سماع ابن القاسم انما لم ير مالك بكون الاعمى امامار اتبا بأسامن أجل أنحاسة البصرلاتعلق لهابشئ من فرائض الصلاة ولاستها ولافضائلها ثم قال وكذلك ساثر الحواس الجمس لاتعلق كهابشئ من الصلاة حاشا السمع والبصر فان الاصم لاينبغي أن يتفذ اماماراتها لأنه قمديسهو فيسبح به فلايسمع فيكون ذلك سببالافساد الصلاة وانما كره أن يتعذ الاعمى اماما راتبامن كرهمه من أجل الهقديتو ضأبماء غيرطاهر أو يصلى بثوب نجس وأمانقصان الجوارح فله تعلق بالصلاة ولذلك اختلف في امامة الأقطع والأشل وقده ضي في سماع زومان من كتاب الصلاة وقال بن فرحون في الالغاز الاعمى الذي عرض له صمم بعد معر فقماتصح به امامته الامامة تصح ولا يجوز ان يكون مأمو مالاته لا يهتدى الى أفعال الامام الاأن يكون معهمن ينبهه على ذلك هـ نداعلي قو اعد

(١٥ - حطاب - نى) كان فى غير صلاة قال ابن بافع وليصرها فى ثو به (وفها يجوز طرحها خارجه واستشكل) من المدونة قال مالك لابأس أن يطرح القملة ان كان خارج المنجد به ابن بشير طرح البرغوث حيا فى المسجد جائز لا به لا يتعد المنظرة والمتحد به المنظرة المنافعة الأعمى المنافعة المناف

(ومخالف فى الفروع) انظر عندقوله ولا يقلد مجتهد غيره ونقل المازرى الاجاع على صحة الاقتداء بالخالف فى الفروع الظنية قال عياض ان أبا المعالى الجونى قدم عبد الحق الصقلى صلى به وقال له البعض بدخل فى المكل يعرض له عسح الرأس اذكان أبو المعالى شافعيا وذكر أيضا أن الأبهرى كان امام وقته سئل أن يلى القضاء بغدا دفامتنع وأشار بالرازى فامتنع أيضا وأشار بالأبهرى فلما امتنعا معاولى غيرهما قال وكان الرازى على مذهب أبى حنيفة وحكى أيضاعن سليان بن عمر ان قال لى سعنون ابتليتنى فو الله لأبتلينك فولا بى القضاء قال وكان الرازى على مذهب أبى حنيفة وحكى أيضاعن سليان بن عمر ان قال لى سعنون ابتليتنى فو الله لأبتلينك فولا بي القضاء قال وكان المرازى لا يقد و الله المنافق الم

المدهب ولمأنقله انتهى صرو ومخالف في الفروع بدشقال في باب السهو من كتاب الصلاة الثاني ومن صلى خلف من يرى السجود في النقصان بعد السلام فلا يخالفه ابن ناجي زاد في الأم لأن الخلاف أشدو بروىأشر بالدال والراء وفير وايةابن المرابط شروكان شيخنا حفظه الله تعالى يقول لامفهوم لماذكره من التصوير بل وكذلك العكس لقوة الخلاف (قلت) ويقوم عندى من قولها ان صلاة المالكي خلف الشافعي جائز ةولو رآه يفعل خلاف مذهبه وهو خلاف ماكان شيخنا حفظه الله تعالى ينقل عن عز الدين بن عبد السلام ويفتى به الماه ومن حيث لا يراه وأمامع الرؤ ية فلاانتهى وفي الذخيرة الشرطا لسادس من شروطالامامةموافقة مذهب الامام في الواجبات قال ابن القاسم في العتبيةلوعامتان أحدايترك القراءة في الاخيرتين لم أصل خلفه وقال أشهب عندابن محنون من صلى خلف من لا برى الوضوء من مس الذكر لاشئ عليه مخلاف القبلة بعيداً بدا وقال سعنون إبعيد فهمافي الوقت قالصاحب الطراز وتحقيق ذلك انهمتي تحققي فعله للشرائط ماز الاقتمداء بهوان كانلا معتقدوجو بهاوالالمتجز فالشافعي مسحجيع رأسه سنة فلايضراعتقاده بخلاف مالوأم في الفريضة بنية النافلة أومسحر جليه قال المازري قد حكى الاجاع في الصلاة خلف المخالف في الفروع المذهبواغا يمتنع فباعلم خطؤه كنقض قضاء القاضي قال ويدل على ذلك تفرقة أشهب بين القبلة ومسالذكر انتهى وانظركلامالقرافي فيالفرق السادس والسبعين فأنه أجاز الصلاة خلف المخالفوان رآه نفعلما يخالف مذهبه ص ﴿ وَأَلَّكُن ﴾ ش ظاهر كلام المصنف أن امامته جائزة من غير كراهة وقد تقدم في كلام ابن رشدانها مكروهة والله أعلم ص ﴿ وعدم الصاق من على يمين الامام أو يساره بمن حذوه له ش ولا يكون ذلك ما نعامن تحصيل فضيلة الصف قاله الابي في شرح مسلم أطنه في السكلام على المقصورة ص ﴿ وصلاة منفرد خلف صف ﴾ شيريدمع كراهة ذلك من غيرضرورة كايفهمن قوله وركع من خشى فوات كعة دون الصف المسئلة وكا يفهم من كلام ابن رشدعلي هذه المسئلة وعلى من ركع دون الصف صرواسراع لها بلاخبب بش

و روى اين حبيب لايؤم قاتل عمدوان تاب انظر عندقوله أوفاسقا بجارحة وقدجعل اللخمي القتل من مثل مالاتعلق له بالصلاة فصعح المسلاة خلف القاتل (وعنين) عيسى وابن الماجشون لارأس بامامة العنين (ومجنوم الاأن يشتد فلنع ابن رشدامامة المجذوم حائزة بلاخللف الاان تفاحش جدامه وعلم من جيرانهأنهم يتأذون بهفي مخالطتهم فينبغيأن يتأخر عن الأمامة انظر بعد هذا عندقوله أوجدام (وصى عثله)سمع ابن القاسم خفة امامة الصي عشله في المكتب (وعدم الصاق من على عنن امام أو دساره

عن حذوه) من المدونة قال مالك من دخل المسجد وقد قامت الصفوف قام حيث شاء خلف الامام أوعن يساره أوعن عينه وتعجب مالك فيمن قام عشى حتى يقف حذوالا مام وان كانت طائفة عن عين الامام أو حدوه في الصف الثاني أوالأول فلا بأس أن تقف طائفة عن يسار الامام في الصف ولا تلصق بالطائفة التي عن عينه * ابن حبيب وهو كصف بني عليه * ابن عرفة تعقبه التونسي بانه تقطيع وحله ابن رشد على انه بعد الوقوع و يكره ابتداء وكره مالك أن تقطع الصفوف ونهى عنه (وصلاة منفر دخلف صف ولا بجنب أحد اوهو خطأ منهما) من المدونة قال مالك من صلى خلف الصفوف وحده أجز أه ولا بأس أن يصلى كذلك وهو الشأن ولا يجنب المه أحد افان جذبه أحد ليقيمه معه فلا يتبعه وهذا خطأ من الذي يفعله ومن الذي جبذه * ابن رشد من صلى وحده وترك فرجة بالصفائي ألمالك في رواية ابن وهبو يعيد أبد اوالمشهو رانه أساء ولا اعادة عليه (واسراع لهابلا خبب) سمع ابن القاسم لا بأس

قال في ثاني مسئلة من كتاب الصلاة من البيان اذاخاف الرجل أن تفوته الصلاة أوشئ منها فلابأس أن يزيد في مشيه و يسرع فيه مالم يخرج بذلك عن حدالسكينة والوقار وكذلك اذا كان الرجل را كبالابأس أن يحرك دابت الميدرك الصلاة مالم يضر ج بذلك عن حد السكينة والوقارانتهي وقال اللخمى في باب من جاء والامام راكم من كتاب الصلاة الاول الاتيان بالسكينة أفضل من ادراله الركعة وفضل الصف الاول أفضل من الاتيان بالسكينة انتهى ص ﴿ واحضار صى به لا يعبث و يكف اذانهي الله قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب اذا كان يعبث ولا يكف اذانهي فلايجوز احضاره لمافي الحديث جنبوامساجدكم مجانينكم وصبيانكم فالشرط في جوازا حضاره أحدام بناماعدم عبثه أوكونه يكف اذانهي عن العبث وظاهر كلام المؤلف أي ابن الحاجب المكفعن العبث اذاوقع في المسجدوفي حواشي التجيي قال يعي يكف اذانهي قبل دخول المسجديمني بكون شأنه استاعما يؤمر بهوترك مانهي عنه لأن المقصود تنزيه الماجد عن لعب الصيبان بل يمنعون من رفع الصوت ولو بالعلم انتهى ونعوه لابن عبد السلام في رسم حلف من سماعابن القاسم ونص كلام ابن عبد السلام يشترط في جواز احضار الصبي أحد أمرين اماعدم عبثه أوكونه يكف اذانهي بتقديران بعبث لان المقضود تنزيه المساجله عن العب الصيان وغيره لقوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع الآية انتهى (فرع) سئل مالك عن المراوح أيكره أن يروح مها في المسجد قال نعم اني لأكره ذلك قال القاضي وهذا كإقاله لأن المراوح الما اتخذها أهل الطول للترف والتنعم وليس ذلك من شأن المهاجمة فالاتيان اليها بالمراوح من المكروه البين نتهى من رسم شك، نسماع ابن القاسم من كتاب الصلاة وتكررت في سماع أشهب في أول رسم منه والله أعلم ص ﴿ و بصنى به ان حصب أو تحت حصره ﴾ ش بعنى انه يحوز البصاق في المسجد ان كان المسجد محصبا قال في المدونة ولاسمق في المسجد فوق الحصير و بدا كه برجله وا كن تحته ولافي حائط قبلة المسجدولافي مسحدغير محصب اذالم يقسدر على دفن البصاق فيهوأن كان المسجد محصبا فلابأس أن يبصق به بين مديه وعن يمينه وعن يساره وتحت قدميه ويدفنه انتهى (تنبيهات الاول) قول المصنف و بصق به وقوله في المدونة لا بأس أن يبصل في به شامل المنعامة وهو كذاك كاسياتى في كلام الباجي وكايؤخذمن كلام ابن رشدوصر حبذلك في أول رسم كتب عليه ذكرحق من ساعابن القاسم من كتاب الصلاة ونصه وسئل عن الذي يتنخم في النعابين في المسجد قال ان كان لا يصل الى موضع حصير يتنعم تعتم افلاأرى بذلك بأسا وان كان يصل الى الحصيرفاني لاأستعسنه ولاأحب لأحدأن يتنخم في نعله قال القاضي وكره التنخم في النعلين الاأن لايصل الى الحصير لظهور ذلك فيهماور عاوضعهما في المسجد فيعلق به شئ من ذلك ووقع في بعض الروايات مكان فلاأستعسنه فاني أستقحه فيعود الاستعسان الى التنخم تعت الحصيران كأن يصل اليهاوالاستقباح للتنغم في النعلين ان كان يصل الى الحصيرانهي وقال الشريخ أبوالحسن في شرحقوله ولابيصق في المسجد فوق الحصير ويدلكه برجله قال ابن رشداً ماكر اهتمان يتنخم على الحمسيرتم مدلسكه برجله فلان ذلك لابز ملأثرهامر وعلى الحصير وفى ذلك اذابة للمسامين انتهى (الثاني) قال في المنتقي في شرح قوله ان عبدالله بن عمر رضي الله عنهما دعي لجنازة حين دخل المسجدومسج على خفيه وصلى ابنه عليهاان كان مسعه لهافي المسجد فقد استجاز ذلك لقلة الماء الذى يقطرمنه وأماالوضوه في المسجد فقد اختلف فيه أحجابنا فأجازه ابن القاسم في صحفه من

باسراع المشى الى الصلاة اذاأقيمت مالم يسعأو يخب أوبتعر بكفرسه ليدرك * ان رشدمالم بخرجه سراعه عن السكينة (وقتل عقرب أوفار مسجد) تقدم نصاللخمى تقتل الفأرة والعقرب بالسجد (واحضارصى بهلادميث و يكف اذانهي) ابن عرفة سمع ابن القاسم يجنب المسي المسجدان كان يعبث أولا مكف اذانهي انتهى وانظر أساالجنوننص اللخمى عليه انه كالصي مجنب أنضا السجد (و بصق به ان حصب أو تعت عصيره) ابن بشيران اضطر الانسان الى البصاق وهو في المسجد فان كان في الصلاة فالاولىأن يبصق في طرف ثو به فان لم مفعل فان لم مكن المسجد محصبا فلا منبغى أن سمق فعه عال وان دلکهلأن تدلیکه لابذهب أثره وفي المدونة قال مالكلابأس أنبصق تحت الحصر لاعلى ظهره ولافي حائط قبلة المسجد قال وان كانعن عمنه رجل وعن دساره رجل في الصلاة بصق أمامه ودفنه وانكان لايقدر على دفنه فلا سمق في المداعد العال كان مع الناسأو وحده

(مُعَ قدامه مُعَ يساره مُع عينه مُع امامه) ابن بشيران كان المسجد محصبا محيث يمكنه دفنه فلا يبصق أمامه قال في المدونة وليبصق تحت قدمه وامامه أو عينه أو شماله و يدفنه * عياض المختاريساره و تحت قدمه فان كان عن يساره أحد و تعسر تحت قدمه فيمينه مُع امامه و هو دليل قو لها وان كان عن عينه و يساره رجل بصق امامه و دفنه انهى وانظر أيضا ما يجب أن يجنب منه المسجد أن يتخذ طريقا نص عليه ابن حبيب قال الافى وقت ما اللخمى (١١٦) ولا يجو زحد ث الربح به وقد نصو اأيضا أنه يجب أن يجنب المسجد عن

روابةموسي بن معاوية عنه وكرهه سحنون لمافي ذلك من مجالريق في المسجدومايتناثر من الماء فى المسجد ممايؤثر فى نظافة المسجد وقدروى مجدبين يحيى فى المدونة عرب مالك لايصلح أن يقضمض في المسجدوان غطاه بالحصباء بخلاف النخامة لان النخامة لابجد الناس منها بداولامضرة عليهم فى ترك المضمضة في المسجدير يدوالله أعلم ان الخامة تكثر وتتكرر فيشق الخروج لهامن المسجد والمضمضة تندر وتقصد فلامضرة ولامشقة في الخرو جلمامن المسجدوهذا التعليل يروى عن القاسم بن محمدانتهي بلفظه وانظر كلام أبي الحسن وابن راشد في سماع موسى (الثالث) انظر هل يجوز التمخط في المسجدود فنه قياساعلى النامة أم لا يجوز لم أرفيه نصاو الظاهر انه ليس مثل النامة وانه مثل المضمضة فتأمله (الرابع) قال في العارضة ان أوقعته في المسجد فقد افترفت سوأ وكفارته دفنه في الحصباء الاأن يكون مسطحافكفارته مسيحه انتهى وقال قبله المساجد أحب البلاد الى الله وقال تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع والاهانة ضدار فع والبزاق من الاهانة فانه طرح فها وقدطيب الني صلى الله عليه وسلم المسجد من نخامة كانت في القبلة بشيء من خلوق ولكن الله تعالى جعل طرحه للعبد خرورة أي في أي حال حتى في الصلاة وهو كلام لانه امامان أوتف أو أغ أو أَخُ أُواْحُ أَحُ وسمع فيه كذلك فاذا فعلته فن جهة الهين لانهامكر مة الاأن تكون في المسجد فاطرحها في ثو بكانتهي وقد تقدم مثله في باب السهو والله أعلم (فائدة) قال ابن عرفة لما تكلم على حكم بناء مسجدا لجاعة في كتاب الصلاة وسمع القرينان من خرج من المسجدو سده حصباء نسم اأو سعله ان ردها فسن وماداك عليه وهذه المئلة في أول رسم من سماع أشهب قال ان رشدوهـ ذا كاقال ن ذلك حسن وليس بواجب لانه أم عالب لاضرر فيه على المسجد فلم يلزم رده اليه كاأن ماييتي بين أسنان الصائم من الطعام اذا ابتلعه في النهار معريقه لم جب عليه قضاؤه لانه أمر غالب وقال ابن الماجشون وان كان متعمدا لانه ابتدأ أخذه من وقت يجوزله وهو بعيدانتهي وفي كتاب الصلاة من الترغيب والترهيب في ترجة الترهيب من البصاق في المسجد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال أبو بدر وأراه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم إن الحصاة تناشد الذي بخرجهامن المسجدرواه أبوداودباسنادجيد وقدسئل الدارقطني عن هلدا الحديث فذكرانهروي موقوها عن أبي هو برة وقال رفعه وهم من أبي بدر انتهي والله أعلم ص ﴿ ثم قدمه ثم يمينه ﴾ ش عطف على محذوف تقديره أوتحت حصيره في يساره أى في جهة يساره ثم قدمه الى آخره وكانه والله أعلم تركه لكونه أول الجهات التي دكرهافي التنبيهات فامادكر ماعد اهامعطوفابتم علم انهاهي الاولى والله أعلم ص ﴿ وخروج متجالة لعيدواستسقاء وشابة لمسجد ﴾ شفى الحديث لأتمنعوا اماءالله

اماطةالأذىبهوان لميكن نجسافلا يقلظ ظفره ولا ممضمض ولانستاك ولا ىتوضأىهومىزرأىفى ثو مە دماخرج بهمن المسجدوقيل بغطيه ويتركه بان بديه انظر قبل هذا عندقوله و دخول مسجد (وخروجمنجالة لعمدو استسقاء وشابة لمسجد) اس رشدالنساء المتجالاتلاخلاف فيجواز خروجهن الى المساجد والجنائز والعسدين والاستسقاء وشبهذلك وأما النساءالشواب فلا بخرجن الى الاستسقاء والعبدين ولا الىالمساجدالافيالفرض ولاالجنائز الافي جنائز أهلهو وقرابتهن هذاهوالذي بأتي على الرواية عن مالك وعلى مافى المدونة فجب على الامام في مذهب مالك أن عنع النساء الشواب من الخروج الى العيدين والاستسقاء ولاعنعن من الخروج الى المساجدوأما الشابة الفائقة في الشباب

والنجابة فالاختيار لهاأن لا تخرج أصالا انتهى والذى لا بن بونس قيل لمالك من وطئ جاريته هل برسلها الى السوق في حواتجه قال لا بأس بذلك والحرة ايضاف ديخر حفي حواتجهاف كانت أساء تقود فرس الزبير في الطريق وهي حامل (ولا يقضى على زوجها به) ابن رشد قول ابن من بن في المرأة الشابة اذا استأذنت على زوجها في الخروج من المسجد لم يقض لها عليه بالخروج وكان له أن يؤدبها ويمسكها ليس بخلاف لما في المدونة لان معنى ما في المدونة لا يما النساء من الخروج الى المساجد الا عاهو في الأمر العام أما الشابة فلا تخرج الى المسجد الافي الفرض باذن زوجها (واقتداء ذوى سفن بامام) من المدونة قال مالك السفن المتقاربة اذا كان الامام

فيأحدها وصلى الناس بم_لاته أجزأتهم قال أبو اسعاقاذاسمعواتكبيره ورأواأفعالهاتهي انظران فرقنهم الريح بعدد خولهم في الصلاة قال ابن عبد الحكوعلم أن سفلفوا من يتم ٢٠٨٠ * ان يونس وهـ ذا أصوب (وفصل مأموم نهر صغيراً وطريق) من المدونة قال مالك لا بأس بالنهر الصغيرأو الطريق تكون بين الامام والمأموم (وعاومأموم ولو يسطح) من المدونة قال مالك لا بأس في غيرا لجعة أن يصلى الرجل بملاة الامام على ظهر المسجد والامام في داخل السجد عكرهه وأخذان القاسم بقوله الاول

مساجه اللهقال الأبى في شرح مسلم قال القاضي عياض هو اباحة لخروجهن وحض أن لا عنعن بدليلأن لايخرجن الاباذن الزوجتم قالءن القاضي وشرط العلماء في خروجهن أن يكون بليل غيرمنز ينات ولامتطيبات ولامز احمات للرجال ولاشابة مخشية الفتنة وفي معنى الطيب اظهار الزينة وحسن الحلي فان كانشئ من ذلك وجب منعهن خوف الفتنة وقال ابن مسامة تمنع الشابة الجمسلة المشهورة قال الشيخ محى الدين و يزادلناك الشروط أن لا تكون في الطريق ماتتقى مفسدته قال القاضى عياض وأدامنعن من المسجد فن غيره أولى انتهى وفي مناسك ابن الحاج في النوع الرابع فهالوجب الفدية ولابأس أن تطوف المرأة وهي لابسة الحلي وروىعن الني صلى الله عليه وسلم انهرأى امرأة تطوف البيت وعليها مناجدمن ذهب فقال لهاأ يسرك أن يحليك الله مناجدمن نار قالت لاقال فأدى زكانه والمناجد الحلى المكل بالفصوص ألاتراه لم ينههاعن لباسه انتهى وهذافيا ليساه صوت ولايظهر للرجال فان ذاك حرام والمناجد بالدال المهملة كذاذ كرابن الاثير في النهاية وقال الشيخ أبوالحسن قال يحيى بن يحيى أجع الناس على ان صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد الاالمتجالة التي انقطعت حاجة الرجال منها فلابأس أن تعرج رقلت) فاوان بعض الشواب أرادت الخروج الى المسجد فنعهاز وجها فأساءت عليه قال يؤدبها وعنعها صحمن تفسيرا بن مزين نمقال الشيخ واختلف التأويل على المدونة هل ذلك خطاب للائمة واليه ذهب ابن رشد أوخطاب اللازواج واليه ذهب الباجي انتهى وانظر المدخل في فصل الامام ونهيه النساء عن الخروج الجمعة وانظرالقرطبي فيتفسيرقوله تعالى يسبحله فيهابالغدو والأصال رجال وانظرابن فرحون والجزولى عندقول الرسالة وأماغيره فده الثلاثة المساجدوا نظرشروح الرسالة وقال في الطراز بعدأن ذكر لفظ المدونة وحديث ابن عمر لا تمنعوا اماء الله مساجد الله مانصه ولافرق في دلك بين صلاة النهار وصلاة الليك لان الحديث عام مع أنه قد خرج مسلم في صحيحه عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لاتمنعوا النساء من الخروج الى المساجد بالليل وهذا لان الصلاة المكتوبة في جهاعة جاء فها فضل كبير وكذلك المشي الى المساجد فبالنساء أكبر حاجة الى ذلك كإبالرجال ويرجع الحال الى شأن المرأه هان عرف الرجل منها الديانة والصحة فلابأس أن يأذن لهما في ذلك وان عرف منها المكر ولم يتعقق له انهاتر يد المسجد حتى يتعقق توجه الخطاب اليه فله في ذلك، قال وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم من يوجد منهار يح البخور أن تخرج المه بالليل وذكر حديث عائشة تمقال وقدكره مالكذلك للشابة ولعل هذاهوا لعهودمن عمل الصحابة فلايعرف ان أبكارهن ومن ضاهاهن مخرجن الى المسجد ولوخر ججمع النساء لملائن المسجد وعادلن الرجال في دلك ومثل ذلك كان يتصل به العمل في العادة وكره في رواية أشهب ترداد المتجالة اليه ورأى في غيرها أن تخرجاليه المرة بعدالمرة محقال وخرج أبوداودعن ابنعمر أن الني صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا نساءكم المساجدو بيوتهن خيرلهن وهندايقتضي انخروجهن اليهاجائز وتركه أحبعلي ماقاله مالك في المختصر ص ﴿ وعاوماً موم ولو بسطح ﴾ ش بعني ان عاو المأموم على امامه مائز ولو كان-المأموم في سطح والامام أسفل منه وهذا قول مالك الأول واختيارا بن القاسم وقد تقدم جو از دلك فى السغينة في لفظ المدونة ورجع مالك الى كر اهة ذلك قال في كتاب الصلاة الاول من المدونة وجائز أن يصلى في غير الجعة على ظهر المسجد بصلاة الامام والمأموم في داخل المسجد ثم كرهما بن القاسم وبأول قوله أقول انهي قال ابن عبد السلام وتبعه المصنف في النوصيح وابن ناجي وغيرهم انما لم

6

ذلك للت

الار

بكرها بن القاسم لحصول السماع للأموم هناك غالباو ينبغى أن يكون خلافافي حال انتهى وقال ابن بشيرا ختلف قوله في المدونة في الامام يصلى في المسجدو يصلى قوم فوق المسجد بصلاته فكرههم وأجازه أخرى وعللت الكراهة بالبعدعن الامام أوتفرقة الصفوف وعدم التعقق لمشاهدة أفعال الامام وعلى هذا يكون الجواز اذاقر بأعلى المسجدمن أسفله فيكون خلافافي عال انتهى ونقله ابن فرحون فقال لبعده عن الامام وقيل الكونه لايشاهد أفعاله وقيل لتفريق الصفوف فعلى الأول لوكان السطح قريبالم يكره وعلى الثاني ان شاهد أفعال الامام أوالمأمومين لم يكره وعلى الثالث بكره مطلقاانتهى والظاهر التعليل بالبعد فاما رأى ابن القاسم ان هذا البعد عكن معهم اعاة أفعال الامام بعصول السماع من غيرت كاف أجازه وكرهه في مسئلة أبي قبيس المتقدمة لكثرة البعد والله أعلم وأشار المصنف باولقول مالك الذي رجع اليه والله أعلم صرفا عكسه له ش يعني وأما عكس المسئلة الأولى وهي أن يكون الإمام على مكان أعلى من مكان المأموم فلا بجوز قاله الشارح وابن غازى وغيرهماقال ابن بشير وقدنهي صلى الله عليه وسلم أن يصلى الامام على انشز بماعلي أحجابه انتهى ومعنى انشز ارفع وذكرفي الطرازعن عمار ابن باسرانه كان يصلى بالمدائن فاقيمت الصلاة فتقدم هماروقام على دكان يصلى والناس أسفل منه فتقدم حنديفة وأخنعلي يديه فتبعه عمارحين أنزله حذيفة فلمافرغ عماررضي الله عنه ورجهمن صلاته قال له حيذيفة ألم تسمع رسول اللهصلى الله عليه وسلم يقول اذا أم الرج ل القوم فلايقم في مكان أرفع من مقامهم أو نحو ذلك فقال عمارلذالخا اتبعتك حين أخذت على بدى خرجه أبود اودوقال ابن فرحون في الشرح لان الامامة تقتضى الترفع فاذاانضاف الى ذلك علوه عليهم في المكان دل على قصده الكبر انتهى ص ﴿ وَ وَطَلْتُ بِقُصْدَامَامُ وَمُأْمُومُ بِهِ الْكَبْرِ ﴾ ش اعلم انه قد اختلفت النسخ في هذا الموضع فني بعضها كقصدا بام بكاف التشبيه فيكون قوله وبطلت من تتمة قوله لاعكسه فيقتضي أن علو الامام على المأموم مبطل اصلاته ولولم بقصد به الكبرثم شبه بذلك في البطلان ما اذا قصد الامام أو المأموم به الكبر وعلى ذاك شرح الشارح في الشرح الصغير وفي بعض النسخ لقصد باللام وفي بعضها بالباء وعلمات كلم ابن غازى قال وذلك أمثل أى و بطلت الصلاة بسعب قصد الامام والمأموم بالعلوالكبركانه تكلم أولافهااذا سامامن قصدال كبرفنوع مالي جائر وممنوع فائلاوع لومأموم ولوبسطح لاعكسه ثم تكلم ثانياني قصدال كبر فقطع بالبطلان فيهما وذلك مستلزم لعدم جوازها وهنداالذى سلاء يحن تمشيته مع بعض النقول انتهى والنسخة التي باللام موافقة للنسخة التي اختارها والنسخة التي بالكاف موافقة لظاهر مافي التهذيب فانه قال ولايصلي الامام على شئ أرفع مما عليه أصحابه فان فعل أعاد واأبد الانهم يعبثون الاالارتفاع اليسيرمثل ماكان عصر فتجزيهم الصلاة انتهى والنسختان الانح يان موافقتان لظاهر أصل المدونة قال سندقال مالك رجه الله في المام يصلى بقوم على ظهر المسجدوالناس خلفه أسفل من ذلك قال لا بعجبني ذلك قال في شرحها وقد أسقط البراذعي هنه المسئلة في اختصاره اكتفاء منه بما بعدها وليست بمعناها اهتم قال قال ابن القاسم وكردمالك أن يصلى الامام على شئ هو أرفع مما يصلى عليه من خلفه مثل الدكان يكون في المحراب ونحوهمن الأشياء قال سعنون قلت له فان فعل قال عليهم الاعادة وان خرج الوقت لان هؤلاء يعبثون الأأن كمون على دكان يسير الارتفاع مثلما كان عندنا عصر فان صلاتهم تامة قال في شرح المسئلة الاولى (فرع) فان ترك ذلك فقوله لا يعجبني ذلك ليس فيه ما يقتضي نفي الصعة ولايشبه هذا

(لاعكسه) من المدونة قال مالك اذاصلى الامام بقوم على ظهر المسجد والناس خلفه أسفل من ذلك فلا يعجبنى (و بطلت بقصد امام ومأموم به الكبر الفرع الذي بأتى بعده الذي قال ابن القاسم فيه يعبثون على مانبينه فيه ومقتضى كلام أهل المذهب عةصلاتهمانتهي واعلمانهمع قصدالكبرتبطل صلاتهم قال ابن رشدبعدذ كره الحدث المتقدم عنه وكانه صلى الله عليه وسلم أشار بذلك الى ماأحد ثه بعده بنوأ مية من التكبر عن مساواة الناس وكانوا يتخذون موضعاص تفعاعن محلمن يقتدى بهم تكبراوعبثا ولاخلاف في المذهب ان القصد الى ذلك محرم وأنهمتي حصل بطلت الصلاة وكذلك فالوالوصلي المقتدون على موضع مرتفع قصدا للتكبرعن المساواة فانصلاة القاصد الى ذلك باطلة وان صلى الامام غير قاصد للتكبر فان كان الارتفاع بسيرا محت الصلاة بلاخلاف وانكان الارتفاع كثيرا فللمتأخرين قولان محة الصلاة وأخذمن قوله في تعليل البطلان لان هؤ لاء يعبثون وقيل البطلان لعموم النهي في الحديث المتقدم انتهى وقال ابن فرحون قال ابن شاس ان من صلى على أرفع مما عليه امامه أو اخفض من غير قصـ الى التكبرصحت صلاته ان كان الارتفاع يسيرا كالشبر وعظم الذراع ونعوه فان كان كشيرا فللمتأخرين فيبطلان صلاة المرتفع ثلاثة أقوال البطلان ونفيه ومأخذه بالنظر الى ظاهر العموم فى قوله عليه الصلاة والسلام لا يصلى الامام الحديث ص ﴿ أَوَ الْيُ فَقَدِ الْعَلِمُ وَهُو السَّكُمْ ﴾ ش والتفرقة فيعتبرقصدالتكبر في المأموم وتبطل على الامام مطلقامن غيرا عتبار قصدالتكبر حسما للذريعة ولوقصد المرتفع منهما التكبر لعصى وبطلت صلاته وصلاة من خلفه ان كان الامام لتهى وماذ كردهو لفظ الجواهر الاأول الكلام فبالمعني وزاد يعدقوله العموم وذكر الحديث ونرك منه بعدقوله من غيراعتبار قصدلان ارتفاع الامام فعل تقدم من بني أمية على جهة التكبر فنع في القاصدوغيره حسماللذريعة انتهى فعلم من ذلك بطلان صلاة من قصدا لكبر اماما كان أو مأموماوانهان كان امامابطلت عليه وعليم وقال في التوضع بعدد كر ه افظ المذيب وظاهره ان الاعادة على الامام والمأموم وكداك نقل المسئلة التونسي وقيل لابي عمر ان هل بعيد الامام فقال ماهو بالقوى وقال ابنزرب لااعادة عليه لانهلوابتدأ الصلاة هناك وحده لم يكن عليه اعادة انتهى وماقاله ابنزرب غيرظاهرلانمن ابتدأهاغير قاصدللكبر والكلام فيمن قصدالكبر وقال ابن غازى وأماماذ كره في المأموم فقد حكى عبد الحق في التهذيب ان يعض شموخه نحا لىأن المأمومين لوقصدوا الكبر بفعلهم لاعادوالعبهم انتهى وقدصر حابن بشمرواين شاس بالبطلان ولم يحكيافي ذلك خلافا كاتقدم اذاعامت الحكم فيما ذاقصدا الكبرفاذالم يقصدا بالعلو لكبر فالمأموم متفق على عدم بطلان صلاته كإذ كره ابن غازي وأماالامام ففسه القولان كا تقدمو بعملهما كلام المصنف على اختلاف النسخ والقول بعدم البطلان تقدم عن صاحب الطرازانه الذي بأتى على أصل المذهب ونقله في الذخيرة عنه ولفظه والمذهب صحة الصلاة انتهى وقال ابن غازى بعد كلامه المتقدم أعني قوله وهذا الذي سلك يمكن تمشيته على بعض النقول مانصه فأماماذ كرهفي الامام فاليهذهب أبواسحاق فقال انماتجب الاعادة عليه وعليهماذا فعل ذلك على وجهالكبر وأمالوابتدألنفسه علىدكان فحاءر جل فصلي أسفل منه لجازت صلاته مالان الامام هنا لم يقصدال كبروكذا اذافعلوا ذلك للضيق انتهى ونعوه للخمي في الذي ابتدأهاو حده وكذا حكى ابن يونس في الضيق عن سعنون و يعيي بن عمر وأخذه فضل من قوله في المدونة لانهم يعبثون انتهى كلاما بنغازى لكن مااستشهدبه لايدل لماقصده من كل وجملان ماذكره عن التونسي واللخمي وفضل ليس فيه ان ذلك ممنوعاويصم فالاولى الاعتماد على ماذ كره

فى العلر از فانه فرعه على قول مالك لا يعجب في على المنع وذلك بعد حل قوله لا يعجبني على المنع وان كانظاهره المكراهة وجزم ابن فرحون في شرحه بعدم البطلان فمن ابتدأها وحده على مكان مرتفع بل جعلة غيرمكر وه فقال (فرع) لوافتتم الصلاة على موضع عال منفرد فجاءر جلفائتم بهلم يكر ولان الامام لم يقصدالي العبث والتكبرانتهي وصرح سندأيضا بان ذلك مالم تدع الضرورة الى ذلك فان دعت فلابأس به قال (فرع) وعسل الكر اهدا فالم تدع الى ذلك الضر وردفاماان دعت فلانأس مهروى على في المجموعة عن مالك رحمه الله تعالى في الامام يصلي فىالسفينة وبعضهم فوقه وبعضهم تعتدقال انام بعدوا بدافداك جائز انتهى وقال ابن عزم فىشرح الرسالة وان صناق الموضع ودعت الضرورة الى صلاة الامام في من تفع ولا يسع زيادة عليه جاز أنهى وأعلمأن الظاهرمن كالزم المدونة وصاحب الطراز أنهاذ الم يقصدال كمبر فليس في ذلك الا لكراهة ولايأبى ذلك كلام الممنف على النسخة التى بالباء والتى باللام لان قوله لاعكسه اعابدل على انه غيرجائز وذلك أعم من أن يكون مكروها أوممنو عاوهو الذي بوافق قوله أولافي المكروهات واقتداءمن بأسفل السفينة بمن بأعلاها كاتقدم وكلام ابن ناجي المذكو رهناك يدل على هذا وكثيراما يقع ذلك بالمسجد الحرام عند ددخول السيولله فيصلى الامام على سطحه واذاحل على الكراهة صحة تمشيته مع كلام المدونة وصاحب الطر از والله أعلم (تنبيهات الأول) اذاعلم ذلك المراهة بالضرورة كاتقدم هن صاحب الطرازو بأن يبتدى الامام الصلاة وحده كاتقدم أيضاو عااذاقصد التعليم كانص عليه عياض ونقله ابن عرفة وابن ناجي وابن غازي على وجهالتقسيد للسئلة وذلك ظاهر وذكره صاحب الطراز وقال قديجو زدلك عندالعذرفي الأسواق وتعوها (الثاني) في معنى قول المدونة لأنهم يعبثون قال ابن فرحون في شرحه العبث هو مانفعل لقصدا اكبر فقو لهلانهم يعبثون أي يقصدون الكبر والجبر وتعلى المأمومين و مهفسر أوله تعالى أتبنون بكل ريع آبة تعبثون وتنف نون مصانع أى تبنون بكل موضع مر تفع آبة أى علامة تدل على تكبركم تعبثون عبثامستغنين عنه انتهى وقال سندوف دسمي الله البناء العالى على الموضع المرتفع عبثافقال على لسان بعض أنسائه أتنفون بكل ربع آبة تعبثون وموضوع الصلاة منافى العبث والتكبرفانها وضعت على التمسكن انتهى (الثالث) قال في الطراز (فرع) فان فعل دلك لغير عندرهل يستحس لهم الاعادة قال ابن حبيب في السفينة يصلي أهلها بصلاة الامام وهوفوقان الأسفلين يعيدون في الوقت ولايعيد الامام انهى فكاء نه يقول وكذلك هناوا نظر ذلك مع ماقال ابن ناجى في شرح مسئلة السفينة المتقد، ة في كلام المدونة عند قول المصنف واقتداء من بأسفل السفينة فانه فرق بين السفينة وغيرها ومقتضى كلامه ان في غيرها لا يعيدون في الوقت والله أعلم (الرابع) قال في الطر از فاوكان الامام على شرف أوكدية ومن خلفه تحته في وطا، وذلك قدرمتقارب فقال ابن القاسم في العتبية لابأس به وهذا يحرج على ماقدمناه لان كل هذا يعدأرضا واحدة ومكاناوا حداسيااذا اتصلت المفوف مخلاف السقف والارض فانهماموضعان ومكانان مختلفان انتهى ص ﴿ الابكشبر ﴾ ش يعنى الأأن يكون الارتفاع بكشبر ونحو السبرعظم الذراع كاتقدم فان ذلك يجو زاذالم مقصدبه المكبرفه ومستثنى من قوله لاعكسه لا كايتبادرانه مستثنى من مسئلة قصد الكبرأوموضع قصده الكبر لاتفصيل فى ذلك كاتقدم فى كلام ابن بشير وابن شاس والله أعلم ص ﴿ وهل بحو زان كان مع الامام طائفة كغيرهم تردد ﴾ ش يعني ان

الا بكشير) من المدونة كره مالك وغيرهأن يصلى الامام على شئ أرفع تمايصلى عليه من خلفه مثل الدكان يكون فى المحراب و نعوه قال ابن القاسم فان فعل أعادوا أبدا الانهم يعبثون الاأن يكون فلك دكانادسرالارتفاع مثل ما كان عندنا عصر فتجزيهم الملاة قالأبو محدمثل الشبر وعظم الذراع قال أبو تكرين محداغا كرومالك هذالان بنيأمية فعماوه على وجه الكر والجرية فرأى هذا من العبث وعما بفسد الصلاة انتهى وافظرافاصلي كذلك المقتدى أعنى على موضع مرتفع قصدا الى التكبر هن مساواة الامامقال ابن دشيرص الاته أنضاباط لة وانظر اذا كان الموضع صقاقال فضل دليل المدونة فى قوله لا بهم معبثون انهم فعاوا ذلك في موضع واسع فأما اذاضاق الموضع فلا مأس أن رصلي رصلاته ناس سفل منه وقاله سعنون (وهل بعوزان كانمع الامام طائفة كفيرهم تردد ابن بونسى قال بعض فقهائنا اذا كانمع الامام قوم فلا شئ علهم وصلاة الجميع تامة انبسير انقصد المرتفعون مع الامام بذلك التكبر بطلت صلاتهموان

لم يقصدوا ذلك فني اعادة الصلاة قولان (ومسمع وافتداء به) تقدم عند قوله وذكر قصد به النفهيم ترشيح ابن رشدواً بي عمران الجواز وقال ابن يونس ان اه أجرالتنبيه وكان سيدي ابن سراج رحه الله (٢٧١) يقول اذا جرى الناس على شئ له مستند صحيح وكان للانسان

مختار غيره لاينبغي له أن عمل الناس على مختاره فيدخل عليهم شفبافي أنفسهم وحيرة فيدينهم اذمن شرط التغييرأن بكون متفقاعليه اه انظر قول عياض في الا كال قال مانصه لاينبيني للرَّص بالمعروف والناهيءن المنكر أن محمل الناس علىمذهبهواغالغسرما جمع على احداثه وانكاره ورشع هذا أيضامحي الدين الشآفعي في منهاجه فقال أما المختلف فيه فلاانكار فيه وليس للفتي ولاللقاضي أن يعترض على من خالفه اذالم يخالف نص القرآن والسنة أوالاجاع ونعوهذا فيجامع الذخيرة للقرافي ونحوه في قواعد عزالدين قال شيخ الشيوخ ابن لب لاسماان كان الخلاف في كراهية لافي تعريم فان الامر في ذلك قسر س ورعمايؤل الانكار الى أمر محرم انتهى وقدنقل لبرزلى في نوازله كلاماين لبمعزوالبعضالشيوخ ورشعه وانظراذالم يكن تمسمع والجاعة كثيرة

ماذكرهأولامن عدم الجوازفي قوله لاعكسه سواء حمل على الكراهة أوعلى المنع اختلف فيه هل ذلك مطلقاسواء كان مع الامام طائفة من المأمومين أوكان وحده وهوظاهر المنهب عند صاحب الطراز وانماذلك اذا كان وحده وأماان كان معه غيره فلا كراهة و يجو زوهو اختمار ابن الجلاب ساقه على انه المذهب وحمل بعضهم كلام مالك المتقدم عليه قال في الطراز بعدد كره المشلة الأولى اختلف في صورة ذلك هل صورته أن يكون الامام وحده أوسواء كان وحده أومع غبره فقال بعض أصحابنا هذااذا كان الامام وحده فاماان كان مع الامام طائفة فلابأس بهوهو اختيارابن الجلاب وظاهر المندهب أن لافرق في ذلك انتهى وأشار المصنف بقوله كغيرهم الى ماذ كره في توضعه بعدد كره كالرم ابن الجلاب ونصه وقيد بان تكون الطائفة من سائر الناس قال الشارح احتراز اهمااذا صلى معهطا ثفةمن أشراف الناس فان ذلك ممايز يده فخرا وعظمة انتهى فلو قال المصنف في المكروهات إعوض قوله واقتداء من بأسفل السفينة الى آخره وعاوامام الا بكشبر أولضرورة أوتعليم فيعوز كاموم ولوبسطح وبطلت لقصد كبرمطلقاوهل يجوزان كانمع الامام الى آخره لكان أشمل ولايذ كرهنداأعني قوله وهل يجوز الى آخره اكتفاء عاقال صاحب الطر از انه ظاهر المذهب والله تعالى أعلم ص وومممع واقتداء به في ش قال البرزلىبعدأن ذكران مندهب الجهو رجواز صلاته والاقتداء بهوا بهجري عليه العمل في الأمصار والعلماء متوافر ونالى أن قالواو بالجلة فاعليه السلف والخلف من جواز هذا الفعل حيجة بالغةعلى من خالفهم نمقال وكأن يتقدم لناهل المسمع نائب ووكيل عن الامام أوهو علم على صلاته أوان الاذن له نيابة بخلاف مااذالم يأذن لهو ينبني عليه تسميع الصي والمرأة ومن على غير وضوء أو بكبراللاحر امولاينوى ذلك وأن في وجيزابن غلاب على مانقل ان حكمه حكم الامام فلا محوزله التسميع حتى يستوفي شرائط الامامة وعلى من يقول انه علم ومخسر فلا يحتاج الى ذلك وبالأول كان يفتى شيخنا أبومحمد الشبيبي رحه الله تعالى ولح أرهامنصوصة لغيرمن ذكر انتهي كلامه وقال أيضا فبله اثرسؤ ال التونسي عمن ترك الوترحتي طلع الفجر وعمن جهر فيايسرفيه أوالعكس وقداختلف فيصلاة المسمعوذ كرالستة أقوال المذكورة في التوضيح وابن عرفة وغيرها ثم قال وعلى القول بصحة الصلاة هلمنشرطه أن يكون أهلاللامامة فلايصع تسميع المرأة ولاالصي ولامن على غير وضوء أوفى غيرصلاة كإيفعله بعض المؤذنين يسمع التكبير ثم بنشئ احرامافالذي أحفظه عن الوجيزلابن مخلدانه اشترط بعض هذه المذكورات فأبطل الصلاة بماننافي الامامةو يجرى عليه بقية المسائل وبه كان يفتي بعض شيوخنا وأعرف لبعض متأخري التونسيينفي الاخير منهما محةالصلاة فتجرى البقية عليه وهذاهو الظاهر عندى لانه علم على معرفةأفعال الامام خاصة لاانه نائب عنه ومن شرط اذن الامام جعله خليفة له فيجرى على حكم الامام انتهى وماقاله انه الظاهر عنده يظهر انه محيح والله أعلم الافمين يسمع وهو على غير وضوءأ ووهوفي غبرصلاة فان الظاهر عدم صحة صلاة المقتدى بهوذاك ان أهل المذهب قالوام اتب الاقتداء أربعة

(۱۹ حطاب - نى) قدنص عياض ان من وظائف الامام أن يرفع صوته بالتكبير كله وسمع الله لن حده ليقتدى به من وراءه قال ومن وظائف الامام أيضا أن يجزم تحريه وتسليمه ولا يمططهما لئلايسا بقه بهمامن وراءه (أو برو ية وان بدار) تقدم نصها بهذا عند قوله أوامام الامام بلاضرورة * ابن شاس .

امار ويةأفعال الامام أوأفعال المأمومين أوسماع قوله أوسماع قولهم والاقتداء بمن على غيروضوء أوفى غيرصلاة خارج عن الاربعة المذكورة وقدصر حفى المدخل بطلان الملاة في الاخبرة الما ذ كرفيعمل الآخر عليه والله أعلم ومنه أيضا اذاقال المسمع سلام عليكم بغيرتعر يف صلاة من سمعه تامة وفي صلاته قولان (قلت) من جعله كالامام في أحكامه فينبغي أن يجرى ذلك على مذهب من برى بالارتباط انتهى وقال أيضافي مسائل ابن قداح لا يعبوز أن يسمع الصغير ومرف اقتدى بتسميعه معتصلاته وكذالوسمع أحد بغيراذن الامام واحتيج اليه (قلت) في كلامه هذا تدافع في منعه تسميع الصغيرابتداء وصحته اذا وقع وكذا قوله في البالغ اذا احتهج اليه والمشهور صحتهامطلقاانتهى (تنبيهان الأول) ذكر في المدخل في فصل نيسة الامام والمؤذن انه اذا بطلت صلاة المسمع سرى البطلان الى صلاة من صلى بتبليغه فراجعه والله أعلم (الثاني) قال البرزلي مسئلة من سلم قبل المسمع و بعد سلام الامام صحت صلاته (قلت) ان سمع سلام الامام فهو الواجب ومن سلم حدسافينفر جعلى من سلم معتقداعدم التمام ثم تبين التمام انتهى ص وشرط الاقتداء نيته و ش عدها هنامن شروط الاقتداء وفي فصل فوائض الصلاة من الفرائض والظاهرأنهتنو يعللعبارة وانالصلاة لاتصربه ونهاسهواء جعلت فرضا أوشرطا كأصرح ببطلانهاصاحب المدخل وابن عرفة والمصنف وغيرهم قال في التوضيح عن عبد الوهاب ان المأموم انلم سوأنهمؤتم والابطلت صلاته انتهى وقاله في الجواهر وغيرها وقال ابن عرفة وشرط صحة صلاة المأموم مطلقانية اتباعه امامه انهى (قلت) انظر قولهم انه ان لم ينو المأموم انه مؤتم بطلت صلاته كيف شصور ذلك فانمن وجداماما يصلي أوشخصا يصلي فان نوى انه يقتدى به فهو مأموم وقدحصلت لهنية الاقتداء وان نوى أن يصلى لنفسه ولم ينوأ نهمقتد بذلك الامام فهو منفر دوصلاته حجية ففي أى صورة يحكم له بانه مأموم ولم ينو الاقتداء و يحكم ببطلان صلاته اللهم الأأن يكون مرادهم اداأ حرم بالصلاة منفردا عرفى أثناء الصلاة نوى أن يقتدى بشخص آخر فصلاته باطلة لانه نوى انهمأموم ولم ينو الاقتداء من أول الصلاة فيرجع كلامهم الى أن يشترط في صحة صلاة الماموم أن ينوى الاقتداء بالامام من أولها فان نوى الاقتداء في أثنائها بطلت وفي كلام المازرى في شرح التلقين اشارة الى ذلك فر اجعه وتامله ولذلك فرع ابن الحاجب على هذا الشرط قوله فلا ينتقل منفرد لجاعة ولابالعكس وأتى بالفاء الدالة على السبيية فتامله منصفا فلمأرمن نبه عليه وهنا ظاهرمن كلامهم عندالتامل فان النية لابدوأن تكون مقارنة لأول الفعل التي هي شرط فيه أو ركن ثمرأ بت القباب نبه على ذلك في شرح قواعد القاضى عياض فقال في شرح قوله وعلى المأموم عشر وظائف أن سوى الاقتداء بامامه وكونه مأمو مامانصه تكامهنا على وجوب نية الاقتداءعلى المأموم وقاله القاضي عبدالوهاب وماقاله تصحيح وفيه خلاف وصورة المسئلة لو قصدمصل أن يصلى فذا وأحرم ونيته ذلك ثمر أى امامايين يديه يصلى بحياعة فهل له أن ستدى الاقتداء مهو مترخلفه مأموماأم لاالمشهوران ذلك لامنبغي وتبطل صلاته ان فعل وقيل تصر وحكاه عن ابن حبيب في امام كان يصلي بقوم في السفر فرأى أمامه جاعة تصلي بامام فجهل وصلى بصلاتهم أجزأته صلاته لانه كان مامو ماوأعاد من وراءه أبد الانهم لاامام لهم قال وقاله ابن القاسم ومن لقيت من أصصاب مالك ومانقله ابن حبيب عن ابن القاسم ومن لقيه من أصحاب مالك خلاف ماقاله عبد الوهابومثله في سماع عيسي عن ابن القاسم ثم قال واذا قلنابالمشهور من المذهب وانه لابدمن نية

الفصل الثاني فيشروط القدوة (وشرط الاقتداء ئيته مخلاف الامام) ابن اللي لماذكر بعض المدرسين شرط الاقتداءنيته قال بعض الحاضرين ماأصنع ومانو يت هذا قط قال الشيخ أليس انك لاتعرم حتى بحرم امامك قال بلي فقال تلك هي نبة الاقتداء *ان عرفة شرط صحة صلاة المأموم مطلقانية اتباعهامامه مخلاف الامام قال في المدونة لا بأس أن يأنم عن لم ينوهوأن ىۋمك

(ولو مينازة) ابن شاس لاتشترط الجاعة في الجنازة وقال ابن رشد صة صلاة الجنازة الامامة كصلاة الجمعة بدابن عرفة الحاقه الجنازة بالجمعة في وجوب الجاعة للحقهامهافينة الامامة وكذلك في الجمع للطر (الاجعة)التلقين لايلزم الامام أن سنوى لامامة الافي الجمعة وصلاة الخوف زادالمازرى وفي لاستخلاف فقط (وجعا) عياض مايقدم من الصلاة قبل وقتها بسيب الجمع يلزم الامام أن ينوى الامامة والجمع القباب انمايتصور هذافي الجمع للطرخاصة

الاقتداء فقال الفقيه أبوعبدالله بن عبد السلام عن شيو خشيو خديكفي في ذلك ما يدل التزاما وهوانهلوقيل ماينتظر بالتكبيرأو بالركوع أوالاحرام لقال أنتظر الامام والذي قاله واضح وكلام المازرى نص أو كالنص في ذلك لانه قال اذا قارنت الافعال الافعال بقصد لذلك وتعمد له فهذا معنى النية ولا بدمن افتتاح بهالئلا عضى جزء من الملاة لم يقصد فيه المتابعة ولقيد قال بعض الناس في معارضة ذاك ان النية من باب القصد والارادة لامن باب الشعور والأدرا كاتوهذا الذي قاله لامعارضة فيه بوجهلان من جاء الى المسجد بقصد الصلاة وقعد في المسجد ينتظر الامام لا يقال فيا فعل يشعر عجيئه الى المسجد ولم يقصده أوشعر بانتظاره الامام ولم يرده بل قصد المسجد للائتام وانتظر الامام بقصدوقام للصلاة وتهمأللد خول للصلاة وبقي ينتظر الامام كل ذلك بارادة وقصا انتهى ص ﴿ ولو يجنازة ﴾ ش قال في التوضيح وزاد ابن بشير مسئلة أخرى وهي صلاة الجنازة فاوجب فيهاعلى الامام نية الامامة بناءعلى اشتراط الجماعة فيهاوفيه نظر فانه نص في المدونة على أنه لولم يكن الانساء صلين افذاذا وصرح في الجواهر بان الجاعة غير مشترطة فيها انهي وقال ابن عرفة والحاق الجنازة بالجعة في وجوب الجاعة يلحقها بهافي نية الامامة انتهى وقال ابن فرحون قال ابن راشد كان شخنا القرافي مضمف الى الثلاثة الاول الجمع والجنازة لان الجمع ليله المطر لاكمون الافى جاعة وهل يشترط نية الامامة في الاولى أوفي الثانية أوفيهما فيسه نظره كره ابن عطاء الله وكذلك الجنازة قال ابن بشير بناء على اشتراط الجماعة فيها فيقال بنوى الامام الامامة فى ثلاث جمات وخاء بن ثم ذكر عن صاحب التوضيح انه اعترض على مسئلة الجنازة عافي المدوتة انهلولم بكن الانساء صلين أفذاذا قال بن فرحون وهذافرض نادروا ليكلام انماهو على الغالب وقول صاحب الجواهر الجاعة غيرمشترطة فيهابر يدانها تصوفرادي فان قصدوا الجمع فللبد للامام من نية الامامة انتهى وماذكره عن صاحب الجواهر نحوه للخمى وصاحب المعونة فأنهما قالاالجاعة فيهاسنة وايست بشرط وشرط صاحب المقدمات وغيره فيهاالجاعة قال فان فعلت بغير امام أعمدت انتهى ص ﴿ الاجعة وجعا ﴾ ش يعني ان الامام للزمة أن ننوى الامامة اذاصلي الجمعة واذاجمع بين الصلاتين وهذافي الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطرلافي كل جمع كإسمأني بمانه قال في التوضيح بعدأن ذكرانه بنوي الامامة في الجمعة والخوف والاستخلاف وتحصمل فضلة الجهاعة مانصه ولمأرمن أضاف الجمع الاالمتأخرين كالمصنف يعنى ابن الحاجب والقرافي ولماذكرا بنعطاء الله الشلائة الاول قال ويظهرلى أن للحق مهاجه الصلاتين لسلة المطراذ لا تكون ذلك الافي الجاعة فينبغي أن بنوى الامام الامامة فيها كالجمعة انتهى (قلت) وكان ابن عطاء الله لم يقف عليه لغيره وقد ذكره عياض في قواعده فقال وعلى المأموم عشر وظائف أن ينوى الاقتداء بامامه وكونه مأموما ولايلزم ذلك الامام الافهالا تصيوفيه الصلاة الامالج اعة كالجمعة وصلاه الخوف ومايقدم من الصاوات قبل وقهابسب الجمع فيلزمه نية الامامة والجمع وكذلك المستخلف انتهى قال الشيخ أبو العباس القباب قوله ومايقدم من العلاة قبل وقتها بسبب الجمع يعنى والله أعلم جع المغرب والعشاء ليلة المطر وأماجع عرفة أوجع المسافر يجدبه السيرفيقدم أوجع المريض يحاف أن يغلب على عقله فلايشـ ترط فيه ذلك لان هـ نه الصاوات تصع فيها الصلاة بدون جاعةانتهى وهوكلام ظاهر ولم يحك ابن عرفة ذلك الافى جع المطر و به قيدا بن غازى اطلاق كلام المصنف والله أعلم (تنبيه) ظاهر كلام المصنف فى التوضيع ان ابن الحاجب ذكر الجمع ولم أقف عليه في كلامه ولاذ كره ابن عبد السلام فتأمله انتهى ص وخوفا بش يعني ان صلاة الخوف اذاصليت بطائفتين فلامدللامام أن ينوى الامامة لان صلاتها على تلك الصفة لاتصح الافي جاعة قاله عبدالوهاب ونقله عنه في التوضيح تمان المصنف رحه الله تعالى اعترض على من جعل ضابط هذه المسائل ان كلموضع بشترط فيه الجماعة فانه يجبعلى الامام أن ينوى الامامة فقال وليس هذابصحيح لان مسئلة الاستخلاف لايشترط فيهاالجاعة ولوأتمو افرادي محت الصلاة وكذلك صلاة الخوف لوصلي كل لنفسه صحت الصلاة انتهى (قلت) لايصع الاعتراض بصلاة الخوف لأن الكلام في صلاتها على الهيئة المذكورة ولاشك ان الجاعة شرط في ذلك فتأمله وسيأتي فيفصل الاستخلاف أنمن شرط الاستخلاف الجاعة فاولم يكن خلف الامام الاواحمد لم يصم له أن يستخلف ص ﴿ ومستخلفا ﴾ ش يعنى ان من كان يصلى مأمو ما فطر أعلى الامام عدر فاستخلفه ليكمل الصلاة بالمأمومين فانه يلزمه أن ينوى الامامة ليميزنية المأمومية والامامية قاله القاضى عبدالوهاب ونقله عنه في التوضيح وتقدم نحوه في قواعد القاضي عياض لكن قال القباب فيشرحها ماقاله في الاستخلاف معناه والله أعلى على القول بانه لا مجوز للمأمومين أن يصلوا أفذاذاوهوقول ابن عبدالحكم فانه يقول اذاطر أعلى الامام عذر ولم يستخلف وصلى القوم أفذاذا وطلت صلاتهم وأماعلي مندهب ابن القاسم في المدونة الذي يقول ان صلوا أفذاذا صحت صلاتهم فليستنية الامامة في الاستخلاف بلازمة ويشهد لهذا التقييد الذي قيدناه قول المنف يعنى القاضى عياضا ولايازم ذلك الامام الافياتصر صلاته الابالجاعة انتهى وقال ابن عرفة بعد أن ذكرعن المازري انه ينوى الامامة في الاستخلاف مانصه (قلت) وفي قوله الاستخلاف مع ابن بشير نظر لأنه كمؤتم به ابتداء لصحة صلاتهم أفداذا انتهى ص م كفضل الجاعة واختار في الأخير خلاف الأكثر ﴾ ش ليس في كلام اللخمي تصريح بانه يحصل له فضل الجاعة وان لجينوالامامةوا كمن كلامه يدل على ذلك لأنه قال انهلا يعيدفي جماعة أخرى ونصه قال مالك فمين صلى لنفسه ثم أنى رجل فائتم به انهاله صلاة جاعة الشيخ يعنى نفسه وكذلك الامام يصيرله صلاة جاعة ولا يعيد في جاعة أخرى انتهى (تنبيهات الأول) ألزم ابن عرفة على ما قاله الأكثر من أنه إذالم ينوالامامة لم محصل له فضل الجاعة ان يعيد هذا المؤتم به الذي لم ينوالامامة في جاعة ونقله عنه ابن غازى وسامه وذكران لابن عبدالسلام تعوه ونصه عند قول المصنف كفضل الجاعة ابن عرفة يلزم عليه اعادة من ائتم به غيره ولم ينو الامامة في جماعة انتهى و معوه لا بن عبد السلام انتهى كلام إن غازى والله أعلم (الثاني) الظاهر على قول الأكثر اله لايشترط أن تكون نية الامامة من أول الصلاة فن صلى وحده ثم دخل شخص خلفه فنوى أن يؤمه في بقية صلاته فالظاهر انه يعصل له فضل الجهاعة ولايدخل هذافي قولهم ولاينتقل منفرد لجهاعة لأن المرادبه أن من صلى فذا فلا يجوزله أن يدخل في أثناء الصلاة خلف الامام لفوات محل نية الاقتداء (الثالث) يضاف لماذكر الامام الراتب اذاصلي وحده فانه انما يحصل له فضيلة الجهاعة اذا نوى الامامة (الرابع) ذكر في سماع موسى ان من أم نساء تحت صلاتهن ان نوى امامتهن فاخذا بن زرقون وجوب نية الامامة في امامة النساء وجعلها ين رشدمقا بلالمذهب المدونة وانه يرى وجوب نية الامامة في الرجال والنساء ووجه ذلك بان الامام ضامن بانه تحمل القراءة ولاضان ولاحل الابنية انتهى ونقله ابن عرفة ونصه وسمع موسى ابن القاسم من أمنساء تمت صلاتهن ان نوى امامتهن فاخدمنه ابن زرقون وجو بهافى

(وخوفا) تقدم نص التلقين بذا (ومستخلفا) تقدم نص التلقين أنضامذ وقال ابن عرفة فيه نظر لأنه كؤتم بهابتداء لصعة صلاتها أفداذاوفي سماع موسى في اماأصلى رجل ونساء فأحدث وخرج ولميستخلف صاحبه فأتم بالنساءقال ابن القاسم صلاة النساء تعزى اذانوىأنكون امامهن * انرشدقوله اذانوى أن كون امامهن خلاف لمافى المدونة انه لابأسأن بأتم عن لم منو هو أن يؤمك (كفضل الجاعة واختار في الأخبر خلاف الأكثر)المازريان نوى الامام الامامة حصل له فضل الجاعة والالم بعصل له يداين عرفة فلزمه ععمة اعادة مؤتم بهلم بنوها في جاعة وقال ابن علاق لاأظن أن مقول أحد ان له أن معد في جاعة وانظرقولهمان المرء لاشاب على ترك العصيان الااذا قصد بالترك طاعة الديان وكذالانادعلي القيام بفرض الكفاية الا اذانوى بقيامه القربة انتهى فهذا رشم مختار الأكثر

(ومساواة في الصلاة وان باداء وقضاء أو بظهرين من يومين) ابن يونس من فاتتهم صلاة ظهرمن يوم واحدفجائز أن يعمعوها بامام فان اختلفت الايام مثلأن يكون على أحدهم ظهرمن ستوالآخرمن أحدفلا يجمعونها واختلف اذاوجبت على واحدظهر من حضر وعلى آخرظهر من سفر وكلاها من يوم واحدوقدخرجالوقت وقال أبو اسحاق لافرق بين أن مكون وقتهالم مفت أوفات وسمع عيسى ابن القاسم لو كانتظهرهم من أيام مفترقة لم يجز لهمأن يجمعوا ابن رشد معناه من أيام مفترقة يعامونها بأعمانها وهذاعلى القول بأن من ذكرصلاة لايدرىان كانت من السبت أومن الاحد انه بعب عليه أن بصلى صلاتين صلاة للسبت وصلاة للأحدوأماعلى مذهب من يقول يصلي صالة واحدة ينوى بها البوم الذي تركهافيه وهو مدهب سعنون فيعوزلم أن يصلواجاعة وانكانت ظهرهم من أيام مفترقة

امامة النساء انهى ص ﴿ ومساواة في الصلاة ﴾ ش تصوره واضح (فرع) من دخل مع قوم يظنهم فى الظهر فلماصلي ركعة أوركعتين تبين له انها العصر فحكى ابن رشد فى المسئلة الثالثة من كتاب الصلاة لمالك قولين أحدهما انه يقطع بتسليم نم يستانف الصلاتين والثاني أنه ان كان صلىمعه ركعة أوثلاثا فليشفع باخرى قال وهوالذي ياتى على مافى المدونة فى الذي يذكر الظهر وهومع الامام يصلى العصر أنه يتهادى معه عميعيد قال ولوعلم ساعة دخل مع القوم في صلاتهم انها العصر لتمادى مع الامام الى تمامر كعتين على الثاني ولم يتم معه على القول الأول انتهى (فرع) قال فى النوادر فى كتاب الصلاة الثانى فى باب نية الامام والماموم وقال سحنون فى رجلين شك أحدها فيظهرأمسوذ كرالآخرنسيانهان الموقن اذاائتم بالشاك أعادالماموم خاصة وانتقدم الموقن أجزأتهم انتهى وهوظاهر والله أعلم ص ﴿ أُو بِظَهْرِينَ مِن يُومِينَ ﴾ ش قال بهرام فى الصغيره وعطف على المبالغة أي و شيرط أيضا أن يتعدا في القضاء والمقتدى به انتهى وقال فى الاوسط أى ومماهو شرط في الاقتداء أن تتعد صلاتا الامام والماموم في الأداء والقضاء فلا يصلى فائتمة خلف من يصلي وقتية ولاالعكس ويجوز أن يصلى ظهرا فائتمة خلف من يصلى ظهرا فائتة ولوكانامن يومين مختلف بن وهمامتعه بدتان في الفوات وغيره وهذاهو الصحيح وهو قولعيسى وقال سند لايجوز الااذا كانامن يوم واحدانتهي ونحوه في الكبير وماحل علمه كلام المؤلف في هذير الشرحين فيه نظر والصواب حله على ان من اده أن المساواة مطاوبة في الأداء والقضاء وفي ظهرين من يومين أي اذا كان على الامام ظهر فائتــةمن يوم وعلى المأموم ظهر فاتهمن بوم فلا بدمن تساوى المومين والالم محز الاقتداء بهوماذ كره عن عسى لميقلبه ونص مافي العتبية في رسم جاع قال عيسى قال ابن القاسم بلغني ان القدوم اذانسوا الظهر من يوم واحدفا جمعوا فأرادوا أن يجمعوا ان ذلك لهم قال ابن القاسم وانا أسنعسنه وآخذ به وذلك أنرسول اللهصلي اللهعلمه وسلمجع بأحجابه بومالوادي والساهي كالنائم قال ابن القاسم ولوكانت ظهرهم من أيام متفرقة لم يجز لهمأن يجمعواوا بما يجمعون اذانسوامن يومواحد قال عسى والاعادة فيهذا على الامام وقال ابن رشدقوله ولوكانت ظهرهممن أيام متفرقة لم يجزلهم أن يجمعوا معناهمن أيام متفرقة بعامونها بأعيانها وهذاعلي القول بأن من ذكر صلاة لايدري من السبت أو الاحدانه محب علمه أن بصلى صلاتين صلاة الست وصلاة الاحدو أماعلى من لا يراعى التعيين ويقول انماعليه أنبطي صلاة واحدة ينوى بها اليوم الذي تركهافيه كان الظهر أوالعصر وهو مذهب معنون مجو زلهمأن يصاواجاعة وان كانت ظهرهم من أيام متفرقة انتهى كذار أيت هذا الكلام فى نسختين من البيان أعنى كلام عيسى وكلام ابن رشد ولم ينف فى كلام عيسى الاعادة الاعن الامام لكنفي نقلصاحب النوادرعنه وصاحب الطرازأنهقال ولااعادة في هذاعلى امام ولاغيره وذكرعن أشهب انهقال فان فعلا لم تعز الاالامام وحده قال سند وقول أشهب أقيس وهومو افق لقول ابن القاسم وأن ابن القاسم منع من فعل ذلك ابتداء فأنت ترى المنع من دلك ليس هوقول سندفى حدداته بلهو قول ابن القاسم وأشهب غاية مافيه أن ابن القاسم منعمن ذلك ابتداء ولم يبين حكمه بعد الوقوع وبين ذلك أشهب ورجحه سندوقال انهمو افق لابن القاسم وعيسي لم يقل بالجواز ابتداءوانمانني الاعادة فقط على مانقل عنهصاحب الطراز وصاحب النوادر وأمامافي البيان فظاهره وجوب الاعادة على المأموم لأنه انمانف اهاعن الامام ولم أرمن قال بالجواز ابتداء الا

اجراءابن رشدعلى قول سعنون على ان كلامه مشكل فتأمله فتعصل من هذا أن القول بالمنعمن الاقتداء في الصورة المذكورة هو الراجح الصحيح وعليه اقتصر ابن يونس فيانقل عنه ابن عرفة واقتصرا بنعرفة على نقل كلامه فقطونصه في شروط الاقتداء الصقلي وفي المنسى اتحاد بومها انتهى وهذاهوالظاهرمن كلام البساطي وغيرهمن الشراح واللةأعلم وقال اللخمي واذا كان على رجلين ظهران فان كانامن يومين لم يأتم أحدهما بالآخرو يختلف ان فعلاهل يجزى المأموم أم لاوان كانامن يوم واحد جازانهي ص ﴿ الانف لاخلف فرض ﴾ شقال ابن عرفة بعدان ذكرمنع اقتداءالمفترض بالمتنفل مانصه المازري وعكسه جائز قال ابن عرفة قلت على جو از النفل بأربع أوفى السفر انتهى والتنفل بأربع الذي يظهرانه مكروه ابتداءلأن القاضي عياضاذ كرفي قواعده ان من مستحبات النافلة أن يسلم من كل ركعتين وفي التلقين والاختيار في النفل مثني مثني وفى كتاب الصلاة الأول من المدونة في باب النافلة مانصه وصلاة النافلة في الليل والنهار مثني مثني قال ابن ناجي هذاه ذهب مالك باتفاق انتهي وقال ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب وعدد النوافل ركعتان ليلاونهاراقال بعض شيوخ المذهب الى مذهب المخالف في جواز مثني مثني واكثر من ذلك والحديث يدل على صحته انتهى وقال ابن فرحون يعنى السنة في صلاة النافلة أن يسلم من كل ركعتين انتهى وانظر اللخمي في أواخر الصلاة الأول أمافي هذه المسئلة فالظاهر انه خفيف لمتابعة الامام وقدقال سندفئ أواخر فصل الصيام في قيام رمضان فيمن صلى التراو يجمع الامام ونيته أن بتنفل في بيته اله بحوز له أن يصلي معه الوتر تح يشفع بأخرى قال ولايضره جاوسه على ركعة لأن ذلك بحكمتابعة الامام كايتنفل خلف المفترض فيصلى أربعا بحكم المتابعة انتهى (فرع)قال ابن عرفة المازرى تردد بعض أعجابنافي ائتمام ناذرر كعتين متنفل وخرجه بعض شيوخناعلي امامة الصبي وردننية الفرض انتهى ص ﴿ كَالْعَكُس ﴾ ش يرد عليه أن ذلك انماية شي على قول ابن عبد الحيكم القائل ان الامام اذاطر أعليه عدر ولم يستخلف وأتم المأمومون أفذاذا بطلت صلاتهم وأما على قول ابن القاسم في المدونة فلالأر المأمومين يجوز لهمأن يتمو اأفذاذا والله أعلم ص ﴿ ومتابعة في احرام وسلام ﴾ ش تصوره ظاهر (فائدة) تقدم في فرائض الصلاة عندقول المصنف وجهر بتسلمة التعليل فقطعن النوادر والقاضي عياض ان على الاه ام أن يجزم تحريمه وتسليمه ولاعططهما لئملا يسبقه بهما من وراءه ومعنى الجزم الاختصار وقال ابن ناجي في شرح الرسالة و مخطف الامام احرامه وسلامه لئلانشاركه المأموم فتبطل صلاته (قلت) وهذه احدى المسائل التي يعلم بهافقه الامام ونانيتها تقصيرا لجاوس الوسطو ثالثتها دخول الامام المحراب بعد فراغ الاقامة انتهى من شرح قوله ولا يرفع أحدر أسه قبل الامام (فرع) قال في الارشاد و يحزم الامام بعد استواءالصفوف ويرفق بهم ويشركهم في دعائه قال الشيخ زروق في شرحه امااحر امه بعد استواء الصفوف فستعب فان أحرم قبل ذلك فقد ترك المستعب فقطوأمار فقه مهم فلاعمره عليه الصلاة والسلام بذلك ولأنه كان يفعله وأمر عليه الصلاة والسلام ان يشركهم في دعائه وروى ان لم يشركهم فيه فقدخانهم أنتهى وقال الشيخ زروقأ يضاخاتمة منجهل الامام المبادرة للمحراب قبل تمام الاقامةوالتعمق في المحراب بعد دخوله والتنفل به بعد الصلاة وكذا الاقامة به لغيرضر ورة ولا خلاف فيمشر وعية الدعاء خلف الصلاة فقدقال عليه الصلاة والسلام اسمع الدعاء جوف الليل

انظر ان وجد الامام في فالثةالر باعبةأونانية الثلاثية هل الخل معهمتنفلا وانظرقبل قوله وعقب شفع قول ابن رشد كااذا أوترمع الامام قبل أن يصلى العمة (ولاينتقل منفرد لجاعة كالعكس) ابن عرفة لانتقل فذلجاعة ولاعكسه (وفي مريض اقتدى عثله فصم قولان) انظرهدين القولين عندق ولهالا كالقاعد عثله (ومتابعة في احرام وسلام) ابن عرفة يطلب تأخر احرام التاب وسلامه وفى الرسالة لارفع أحدرأسه قبل الامامولا يفعل الابعد فعله و يفتي بعده و يقوم من اثنتان بعد قيامه و سيربعدسلامه وماسوى ذلك فواسع أن يفعله معه و بعده أحسن (فالمساواة وان بشكفي المأموميةمبطلة) قال ابن القاسم من أحرم مع الامام أجزأه وبعده أصوب * ابن رشدقيل لا يحزيه وهوقول مالك وأصبغ وابن حبيب وهوأظهر لحدثاذا كيرفكبروااذ الفاءتوجب التعقس وهذا الحلاف اغا هواذاابتدأبتكبيرةالاحرام معهمعافأعهامعه أو بعده وحكم السلامككم الاحرام

في ذلك وقال سعنون لوائتم رجل با تخرفشكافي تشهدهما في الإمام منهما فان سلمامعافعلى الخلاف في المقارنة وان تعاقبا معت

للثاني فقط (الالمساوقة) « ابن شاس من شروط الاقتداء المتابعة والمساوقة دون المساواة والمسابقة وعبارة ابن رشدان بدأبعه بدئه بالتكبير صووان ائتم معه وقبل بطل واناتم بعده اتفاقافيهما (كغيرهما) تقدمنص الرسالة وماسوى ذاك فواسع أن يفعله معه و بعده أحسن ابن عرفة روى الشيخ متابعة الامام فى غير الاحرام والسلام حسن (لكن سبقه عنوم والاكره) الباجي غير الاحرام والسلام يكره للأموم أن يتقدم فهماولا فسدذاك صلاته وأماأ فعال لصلاة فان فعلها بعد الامام وأدركه فهافها وسنة الصلاة وان دخل في الفعل بعد خروج الامام عنمه فهذا تعمده ممنوع وان فعلها معمه فانحط للركوع مع انعطاطه ورفع منممع رفعه فمنوع في الجلة

وادبار الماوات المكتو بات وخرج الحاكم على شرط مسلم من طريق حبيب بن مسلمة الفهرى رضى الله تعالى عنه لا يحتمه ع قوم مسامون فسدعو بعضهم و يؤمن بعضهم الااستجاب الله تعالى دعاءهم وقدأنكر جاعة كون الدعاء بعدهاعلى الهيئة المعهودة من تأمين المؤذن بوجه خاص واجازه ابن عرفة والكلام في ذلك واسع وقد ألف الشمخ أبو استحاق الشاطي فيهورام ابن عرفة وأصحابه الردعليه وحجتهم فىذلك ضعيفة وذكرابن ناجى الكراهة عن القرافي ثم قال واستمر العمل على جواز ذلك عندنا بافر بقية وكان بعض من لقيته ينصره وقال البرزلي في مسائل الجامع وسئل عزالدين عن المصافحة عقب صلاة الصبح والعصر أمستحبة أم لا والدعاء عقيب السلام مستحب للامام في كل صلاة أم لاوعلى الاستحباب فهل يلتفت ويستدبر القبلة أم يدعو مستقبلا لهاوهل رفع صوتهأو يخفض وهل رفع البدأم لافي غيرا لمواطن التي ثبت عنه عليه الصلاة والسلام انه يرفع بده فيها (فأجاب) المصافحة عقيب صلاة الصبح والعصر من البدع الالقادم يجمع من يصافحه قبل الصلاة فان المصافحة مشر وعة عند القدوم وكان عليه الصلاة والسلام يأتي بعد السلام بالاذ كارالمشروعة ويستغفر ثلاثائم ينصرف وروى انه قال رب فني عــــذا بك يوم تبعث عبادا والخير كله في اتباع الرسول عليه الصلاة والسلام وقداستعب الشافعي للرمام أن ينصرف عقب السلام انتهى وقال البساطى في المغنى قال في النوا درعن ابن حبيب اذا نزل بالناس نائبة فلابأس أن يأم هم الامام بالدعاء ورفع الأيدى انهى صرف لاالمساوقة بن قال الشارح المساوقةأن تكون أفعال المأموم تابعة لافعال الامام ومنهممن يعسرعنها بالملاحقة انتهى ويشير المصنف الى مانقله في التوضيح عن البيان ونصه وان ابتدأ دبعده فأتم امعه أو بعده أجزأه قولا واحداوالاختيار أنلا يحرم المأموم حتى يسكت الامام فالهمالك انتهى ونقله ابن عرفة ثم قال اللخمى والمازرى عن ابن عبد الحركم إذ الم يسبقه امامه بحرف بطلت ثم قال قلت مفهوم قول ابن رشدان بدأبعد بدئه المسكبير صحوان أنم معهوعموم فهوم قول ابن عبدالحيكم إن لم يسبقه امامه محرف وتأخرعنه في التمام والاظهر بطلانهالان المعتبركل التكبيرلا بعضه انتهي «قوله وتأخر عنه أى تأخر عن الامام المأموم في التمام وماقاله من البطلان والله أعلم وهو خلاف قول البساطي ولم يذكرما اذاأتمهاقبله والظاهران الابتداء بعده كاف انتهى والظاهرماقاله ابن عرفة وفي الجلاب ان كبرالمأموم في أضعاف تكبير الامام لم يجزه إنهى ص ﴿ لَكُن سِبقه ممنوع ﴾ ش قال البرزلى في أثناء كماب الصلاة المنصوص عندنا ان سبق المأموم الامام بفعل الركن وعقده قبله فلاخلاف فيعدم الاجزاءوان كان بلحقه الامام قبل كاله فقولان المشهو رالصعة وهي عندى تجرىعلى الخلاف في الحركة الى الاركان هـل هي واجبة لنفسها أولغيرها فلا تجزئه على الأول لاالثاني انهى وذكره ابن عرفة وابن العربى في عارضته وظاهر مسواء كان عمد اأوسهوا أوغفلة وهوكذلك اذقال في مختصر الواضحة في كتاب الصلاة في ترجة صلاة المريض والكبيرماني وسئل مالكءن الأعمى يصلى خلف الامام فيركع قبل ركوع الامام ويسجد قبل سجوده ويسبح به فلايفطنحتي اذاقضي صلاته أخبر بذلك قال يستأنف الصلاة انتهى ومن البر زلى أيضافي مسائل الصلاة مسألة من ظن ان امامه ركع فركع ثم ركع امامه فن أعادر كوعه مع الامام أو بقى را كعاحتي لحقه الامام فصلاته صحيحة وان رفع رأسه قبل ركوعه ولم يعد فلا بدمن اعادة الصلاة (قلت) لأنه عقد ركنافى نفس صلاة الامام قبله انتهى وقال الشيخ زروق فى شرح الرسالة فاذاركع قبله ولم يفعل من

الركوع معهقدرالواجب فهوكتارك الصلاة انتهى وقال فى المنتقى فان رفع رأسه قبل امامه ساهيا فلايخلواماأن يرفع رأسهمن الركوع قبل ركوع امامه أو بعدر كوعه فان رفع قبل ركوعه فعليه الرجوع لاتباع امامه ان أدرك ذلك وحكمه حكم الناعس والغاف ليفوته الامام بركعة فيتبعه مالم يفت فان وقعمن ركوعه فقدتبع الامام في ركوعه بمقدار فرضه أو رفع قبل ذلك قال القاضي أبو الوليدفان رفع قبل ذلك فحكمه عندى حكمن رفع قبل ركوع الامام وان كان قد تبع الامام في مقدار الفرض فركوعه صحيح لأنه قدتبع أمامه في فرضه ثم قال مسئلة وهذا في الرفع فاما الخفض قبلالاماملركوع أوسجودفانه غيرمقصودفي نفسه بلاخلاف في المذهب وانما المقسود منمه الركوع أوالسجودفان أقام بعدركوع الامامرا كعاأوساجدا مقدار فرضه صحت صلاته الاانه قدأساءفى خفضه قبل الامام وان لم يقم بعدركو عامامه راكعاأ وساجدا مقدار فرضه لم تصح صلاته وعليهأن يرجع لاتباع امامه ركوعه وسجوده انتهى وفي نوازل سحنون من كتاب الصلاة فيل السعنون أرأيت الرجل يصلى مع الامام فيسجد قبله و يركع قبله في صلاته كلهاقال صلاته تامة وقد أخطأ ولااعادة عليهولو بعدقال محمدين رشدوهذا اذاسجد قبله وركع قبله فادركه الامام بسجوده وركوعهوهو راكعوساجدفرفع برفعهمن الركوعوالسجودأو رفع قبله وأماان ركعورفع والامام واقف قبل أن يرفع ويستجدو رفعمن السجود أيضاقب ل أن يسجد الامام ثم لم يرجع مع الامام في ركوعه وسجوده وفعل ذلك في صلاته كلها فلاصلاة لهوا ختلف ان فعل ذلك في ركعة واحدةأوسجدةواحدةفقيل تجزئهالركعةوقيل لاتجزئهوقدبطلت عليهفيأتي بهابعدسلام الامام فان لم يفعل بطلت صلاته انتهى ص ﴿ وأمر الرافع بعوده ان علم ادرا كه قبل رفعه لاان خفض ﴾ ش قال ابن غازى الذي يظهر لى من نقو لهم انه ان علم ادر الـ الامام فيا فارقه منه استوى فىذلك الرافع والخافض في الأمر بالعود ولم تختلف الطرق في هذا وأنا ختلفت طريقة الباجي وابن رشدواللخمى فيما أذالم يدلم ادراكه مخلاف ماتعطيه عبارة المؤلف أنتهى وماقاله من مساواة الخافض للرافع فيااذاعلم ادراك امامه صحيح لاشك فيهقال في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كماب الصلاة وسألته عن الذي بسبق الامام بالسجود عرسجد الامام وهو ساجدا أشت على سجوده أمر فعرأسه عيسجدحتي كون سجوده بعد الامام فقال بل شت كاهو على سجوده اذاأدركه الامام وهوساجيدقال القاضي ومثل هذا الذي يسيبق الامام بلاركوع برجع مالم يركع الامام فان ركع الامام وهو راكع ثبت على ركوعه ولم يرفع رأسه حتى يكون ركوعه بعد ركوع الامامولا كلام في هذين الوجهين وانماال كلام اذاسبق الامام بالرفع من الركوع أوالسيجود فحكى ابن حبيب أن ذلك بمنز لة الذي يسبق الامام بالركوع والسجو ديرجع را كماأو ساجدا حتى يكون رفعه مع الامام الاأن يلحقه الامام قبل أن يرفع فيشبت معه محاله ولا يعود الى الركوع ولاالى السجودوهو محمول عندمن أدركنامن الشيو خعلى انهمذهب مالكر حمه الله تعالى وقد رأيتله نحوه في النوادر من رواية ابن القاسم انهى (فائدة) ورد في الحديث أما يحشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يعول الله رأسه رأس جار قال الدميرى في شرح سنن ابن ماجه قال الشيخ تقى الدين هذا التعويل يقتضي تغييرالصور ة الظاهرة و محمدل أنه برجع الى أمر معنوى على سبيل مجازى فان الحارموصوف بالبلادة ويستعارهذا المعنى للجاهل عابجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الامام قال ورعايرجح هذا الجازبان التعويل في الصورة الظاهرة لم يقعمع كثرة

(وأمرالرافع بعوده ان علمادراكه قبلرفعه لاان خفض) *الباجي ان اتسع امامه في ركوعه عقدار فرضه ورفع قبله فركوعه جعيم فانعلم انه يدرك الاءام راكعا لزمه أن يرجع الى متابعتهوانعلمانهلايدركه راكعافقال مالك لأيرجع وأماالخفض قبل الامام للركوع أوالسجود فغير مقصودفي نفسه باتفاق على المذهب ولابر جع لاتباع امامه الاان كان لم يقم بعد ركوعه أوسجوده قدار فرضه وقال ابن رشدمن سبق الامام بالرفع من الركوع أوالسجود يرجعراكما أوساجدا ليرفع مع الامام الاأن يلحقه الامام قبل أن يرجع فلمثبت معه بحاله ولانعود الى الركوع ولا الى السجودوحكاه ابن حبيب وجله شيوخناعلي انهمندهب مالك وسمع أشهب من سبق الامام بالسجود ثمأدركه الامام ثنت كاهو على سجوده * اس رشدوكذا الذي يسبق الامام بالركوع يرفع مالم يركع الامام فان أدركه الامام وهو راكع ثبت على ركوعه * ابن عرفة في هذه المسئلة طرق انظر فيهوانظر رسم الصلاة الثانيمنساعأشهب

(وتدب تقديم سلطان) * ابن عرفة مستعق الامامة السلطان أوا خليفة (ثم رب منزل) من المدونة قال مالك يقال أولى بمقدم الدابة صاحب الدارا داصلوا في منزله الاأن يأذن لأحدهم ورأيته برى ذلك انه الشأن ويستحسنه وروى أشهب يؤمهم صاحب المنزل وان كان عبدا قال غيره وان كانت امر أه فلها أن تولى رجلا يؤمهم * ابن حبيب وأحب الى "ان حضر من هو أعلم من صاحب المنزل أوا عدل منه فليوله ذلك قال وأهل كل مسجد أولى بامامته الاأن معضرهم الوالى (والمستأج على المالك) ابن شاس مالك منفعة الدار كالله وقيم المنافقة ولي المنافقين بقدم قول الغير بهذا (ثم ذائد فقده ثم عديث ثم قراءة ثم عبدادة ثم بسن الاسلام ثم بنسب ثم يخلق ثم بلياس ان عدم نقص منع أوكره) * اللخمى ان اختلفت الحالات وكان لكل واحدمهم وجه يدلى به ولا يدلى به الآخر فقيه وقارى وعايد و ذوس كان العالم أولاهم ثم القارى وثم الاسن * ابن رشد الفقيه فالحدث فالقارى الما المن المنافقة ولى وان كان المحدث أفضل منه لان

الفقيه أعلم بأحكام الصلاة وانعا كان المعدث أولى من لقارئ وانكان القارىء أفضل من المحدث لأنه أعلم بسنن الصلاة واعاكان القارى الماهراذا كانله الحال الحسنة أولى من العابد لأن القراءة مظنة للصلاة والعابد أولىمن المسن لكثرةقر باتهوالمسن أولى من دونه في السن لان أعماله تزيدبزيادةالسن فاوكان الأحدث سناأقدم اسلامالكان أولى بالامامة اذلافضيلة في مجردالسن * ابن شعبان أع أصحبهم وجها وأحسنهم خلفا * ابن بشير مفتقر الامام الىصفتين بعد تحصل البراءةعن النقص المانع

رفع المأمومين قبل الامام قال الدميري وقيل المواد تعويل صورته بوم القيامة ليحشر على ثلث المورة ولاعتنع وقوع ذلك في الدنيافقد نقل الشيخ شهاب الدين بن فضل الله في شرح المصابيران بعض العاماء فعل دلك امتحاما فحول الله تعالى رأسه رأس حاروكان معلس بعد ذلك خلف ستر حتى لايبر زللناس وكان يفتى من وراء حجاب انتهى ص ﴿ وَلَدَ يَقَلَدُ بِمُ سَلَّمَانَ ﴾ ش تصوره ظاهر (فرع) قال القرافي في جامع الذخيرة بكره تقديم الرجل لحسن صوته انهي وقال ابن عرفة ابن رشدوتقديم الحسن الصوت على كثير الفقه محندور وعلى مساويه غيرمكروه لانها مزية خص بهاقال صلى الله عليه وسلم لأبي موسى لقدأ وتيت مزمار امن مزا مير آل داود انتهى وماذ كرمعن ابن رشدهو في رسم حلف بطلاق امن أتهمن سماع ابن القاسم في كلام طويل هذا زبدنه والله تعالى أعلم وقال في شرح مسئلة من الرسم الأول من الجامع حسن الصوت بالقرآن موهبة من الله تعالى وعطية لصاحب لأن حسن الصوت مما يوجب الخشوع ورقة القاوب ويدعو الى الخبر وقدقيـــل في قوله تعالى يزيد في الخلق مايشاء حسن الصوت انتهى ص ﴿ كُوفُوفَ ذكرعن بمينه ﴾ ش قال الجزولي في الكبير أنظر لو أقام الامام الصلاة مع رجـ ل واحـ د ثم أناه آخرهل الامام يتقدم أم الرجل يتأخر قال رأينا بعض أهل الفضل صلى معه رجل ثم أتي رجل آخر فأخره عن بمينه انتهى ص ﴿ ونساء خلف الجميع ﴾ شقال الشبيبي في شرح الرسالة في مراتب المأموم مع الامام الثالثة أن يكون معه امرأة أونساء فيقفن وراءه الاأنه يكره له ان كان أجنبيامن النسوة أن يؤمهن للخاوة بهن وهومع الواحدة أشدكر اهة وقال ابن نافع عن مالك لابأس أن يؤم الرجل النساء لارجال معهن اذا كان صالحالتهي (فرع) قال ابن ناجي في شرحه على الرسالة والخنثي يكون بين صفوف الرجال والنساءانتهي ونقله ابن عرفة في غيرموضع من مختصره ص ﴿ ورب الدابة أولى عقدمها ﴾ ش قاله في الصلاة الأول من المدونة ولفظ الأم

(۱۷ - حطاب - نى) الاجزاء أوالنقص المانع الكال والصفتان العلم والورع فان شورك فيهما نظر الى غير ذلك من الفضائل الشرعية والخلقية والمسكانية فالشرعية كالشرف في النسب والسن والخلقية ككمال الدورة ويلحق به حسن اللباس والمسكانية كالكرقية الدار أومنافعها وقال ابن رشد في التقديم في الجنائر بقدم الاعلم على الافضل ان العلم من ية يقطع عليها وقال أيضا تقديم الحسن الصوت على كثير الفقه محذور وعلى مساويه غير مكروه وقال عياض من صفات لا مام المستعبة حسن الصوت (واستنابة الناقص) تقدم قول ابن حبيب أحب الى "ان حضر من هو أعلم منه فليوله (كوقوف ذكر عن عينه واثنين خلف) * ابن عرفة دستعب وقوف الرجل عن عين امامه واثنان خلفه والخيثى خلف الرجل مطلقا والانثى خلف الخيثى والخنثى والخنثى كالبالغ) ابن حبيب الصغير يثبت كالبالغ والا فلغو (ونساء خلف الجدع) تقدم فص ابن عرفة الأنثى خلف الخيثى والخنثى خلف الرجل مطلقا (ورب الدابة أولى بمقدمها) هذا تمام الفرع الذي أشار اليه بقوله ثم رب منزل (والأورع والعدل والحر والأب

والع على غيرهم) أماشرط الورع فقد تقدم نص ابن بشير يفتقر الامام الى الورع وقال ابن عرفة من شرط الامام عدم فسقه وقد تقدم حكم امامة الفاسق والعبد ، ابن هرفة و يقدم الأب والعم وان كان أصغر سنامن ابن أخيه قاله مالك، ابن رشد و يلزم على هذا أن يكون العم أحق بالامامة وان كان دون ابن أخيه في العلم والفضل ولا كلام ان الامبر وصاحب المنزل أحق بالامامة وان أعلى من تبة منه ما في العلم و الفضل هذا ان كان لهما وللأب والعم الحالة الحسسنة (وان دشاح متساوون لا لكبرا قترعوا) ، ابن بشير بان تشاح متساوون لفضلهم لالرئاسة افترعوا و قال (١٣٠) شهاب الدين تعهيد الاقراع عند تساوى الحقوق دفع العنفائ والاحقاد

قال ابن القاسم قال مالك يقال أولى عقدم الدابة صاحبها عبد الحق جاءت هذه والتي بعدها دليل على أنالأفق أولى من طريق المعنى أن صاحب الدابة أعلم بطباعها ومواضع الضرب منها وكذلك صاحب الدارأ على بقبلتها وغير فلك فكان أولى بالاءامة ويؤخسه منه انه اذاتنا زعفيها رجلان وكلاهمارا كباغانه يقضى بهالمقسدمهانص على ذلك بنرشدانتهي ويتصور النزاع في ذلك فيااذا اكترى شخص من صاحب دابة حله عليهامعه ولم يشترط التقدم فيقال رب الذابة أولى عقدمها والله أعلم ص ﴿ وَكَبِرالْمُسْبُوقُ لِرَكُوعُ أُوسِجُودُ بِلاتَأْخِيرٍ ﴾ ش ذكرالته ساني عن مالك انهلارفق في مشهد ليقوم الامام ص ﴿ وقام بتكبيران جلس في ثانيته الامدرك التشهد ش الاستثناء من مفهوم الشرط لانه كالمنطوق عند المسنف في الاستثناء منه والتقسد له قال في المدونة ومن أدرك بعض صلاة الامام فسلم الامام فان كان في موضع جلوس له كدرك وكتين قام بتكبيرانتهي قال ابن ناجي قال المغربي أنظر قوله قام بشكبير وظاهره انه يكبر قبل أن يعتدل قاعما وليس كذلك لقولها في اتقدم الافي الجلسة الأولى فلا يكبرحتى يستوى قاعما واعاقال ذلك لأند عاتعرض لمبين هل يكبرأم لاوعول في ما تقدم على محل المكبير (قلت) وماذ كره صواب ولفظ اللخمي ومن أدرلنسن صلاة الامام ركعتين كبرادا استنوى قائما انتهي ومفهوم قول المؤلفان جلس في ثانيته انه ان جلس في غير الثانية امافي الأولى أو الثالثة يقوم بلات كبير وهو كذلك على المشهور وقال عبد الملك يكبرعلى كل عال قال الشيخ زروق قال شيغنا أبوعبد الله القورى وانا أفتى به القوم لئلايلتس عليهم الأحرو يتشوشون انتهى (تنبيهان والأول) ومثل مدرك التشهدمدرك السجود فقط قال فيهفي آخررسم الصلاة الثاني من ساع أشبهب يقوم بلاتكبير قال ابن رشدهد اخلاف قوله في الدونة في مدرك التشهد الآخرانه بقوم بتكبير الاانه صحيح على قياس أصله فيهامن أنهاذا جلس مع الامام في موضع جاوس قام بفيرت كمبيرفهو تناقض من قوله في المدونة وقد فرق بين المسئلتين منفريق ضعيف لايسلم من الاعتراض و بالله التوفيق انتهى (الثاني)من سبقه الامام بركعة وجلس معه في غير محل المسبوق فانه يتشهد معه قاله أشهب في أول رسم من سهاعه من كتاب الصلاة ونصه وسئل عمن تفوته ركعة مع الامام فاذا صلى معه جلس الامام ليتشهدأ يتشهدمع وهيله واحدة قال نعم يتشهدقال القاضي وجهفو له لماجلس بعاوس الامامولم بكن لهموضع جاوس لقوله عليه الصلاة والسلام انماجعل الامام ليؤنم به فلا تحتلفو اعليه وجب أن يتشهد بتشهده وان لم يكن له موضع تشهدو بهذا احتج ابن الماجشون من أنه يقوم بتكبير فقال

وللرضا فاجرت به الاقدار فهومشروع ببن الخلفاءاذ استوتفهم أهلية الولاية والأغمةوالمؤذنون والتقديم للصف الاول عند الزحام ولغسل الاموات عندتزاحم الاولياء وبين الحاسنات و من الزوجات في السفر والقمعة والخصوم عند النعاكم (وكبر المسبوق المصود) * ابن عرفة كمر المسبوق لمالدرك من سجودلالجاوس (أوركوح) من مختصر الطلطلي اوان رجلا جاءالى المنزل فوجدالامامراكماوجد عليهأن تكبرتكبيرتين تكبيرة الاحرام وتكبير الركوع فانكبر واحدة ونوى باالاحرام فصلاته عامةوان نوى بهااركوع مضى مع الامام عرسدىء الصلافاقامة (بلاتأخير) * ابن رشدلا يؤخر احرار من دخيل المجدوان أدرك مالم بعتدمه افظر قبل

هذا عند قوله وخارجه ركمها وانظران خاف أن لا بدركه را كعااست بله مالك أن يؤخرا حرامه حتى برفع الامام رأسه هان أحرم وركع وشك في ادراك الركمة فقال مالك يقضى ركعة وتمت صلاته وقال ابن القاسم يسلم عالامام و يعيد الصلاة (لالجاوس) تقدم نص ابن عرفة بهذا (وقام تسكيران جلس في ثانيته) ابن بونس كل من أدرك ركعتين قام ستكبير وكل ماسوى ذلك يقوم بغير تكبيرا الامدرك التشهد بتكبيرا بن رشدهذا تناقض شكبير (الامدرك التشهد بناس سد منه وم الشرط من المدونة قال مالك بقوم مدرك التشهد بغيرتكبيرا بن رشدهذا تناقض هدق مالك في مدرك التشهد بغيرتكبير و بكفيه تكبيره أولاقال في المدونة قان قام مدرك التشهد بغيرتكبيرا بحزاء

(وقضى القول و بنى الفعل) من المدونة قال مالك مأ درك مع الامام فهو أول صلاته يريد في القيام والجلوس قال الاانه يقضى مثل الذي فاته بريد من القراءة قال ومن أدرك ركعة من المغرب صارت (١٣١) صلانه جلوسا كلها قال ابن المسيب وكذلك من فاتته منها

ركعة وقال أبو محدكل فذ وامام فبان وكل مأموم فقاض في القراءة خاصة *ابن يونس اختصارهان كل مصل بان الاالمأموم فى القراءة خاصة فانه بقضى نعومافاتمه (وركعمن خشى فوات ركعة دون لمفانظن ادرا كهقبل لرفع مدب كالصفين لآخو فرجة قائما أوراكعالا ساجدا أوجالسا) بدروي بن القاسم الركوع والديب جائزفها كانعلى قدر الصفين أوالثلاث اذا أمكنه أن يصلالى الصف والامام راكع وهومذهبه في المدونة فان كان اذار كم دون الصف لا عكن أن يصل الى الصف را كعاحتي برف ع الامام رأسه فلا محوزله عندمالك ن يركع دون الصف وليتاد لى الصف وان فاتته الركعة فان فعل أجز أنه ركعته ولا عشى الى الصف اذار فع رأسهمن الركوع حتى يتم الركعة ويقوم في الثانية وقال ابن القاسم في المدونة بركع دون الصف و بدرك الركعةور جحه التونسي وقول مالك أولى عندي

لماجلس بعاوس الامام صار ذلك لهموضع جاوس يوجب أن يتشهدو أن يقوم بتكبير وهذالا يلزم ابن الق اسم لأنه لم يتشهد من أجل ان ذلك موضع جاوس وانماتشهد لمالزمه من اتباع الامام فاذاسلم الامام وجبأن رجع الى حكم صلاته فالإيكبراذ قد كبر حين رفع رأسه من السجدة انتهى ص ﴿ وقضى القول و بني الفعل ﴾ ش الجزولي وسمع الله لمن حده و ربنا والدَّالجد حكمه حكم الفذ انتهى وقال الشيخزر وقو يجمع بين سمع اللهلن حدهور بناولك الجدولا يحمل الامام عند سجود سهوه في قضائه على المشهور ص ﴿ وركع من خشى فوات ركعة دون الصف ان ظن ادرا كه قبل الرفع يدبكالصفين لآخر فرجة قاعما أورا كعالاساجدا أوجالسا ﴾ ش اعلم انه ان خشي أن تفوته الركعة اداعادى الى الصف وظن انه اذا كبر و ركع بدركها و يدرك الصف بالدب اليه في حالة الركوع قبل رفع الامام وأسهمن الركوع ففي ذلك ثلاثة أقوال عن مالك الأول مندهب المدونة أنهكمر ويدرك ألركعة ويدب الى الصف الثاني رواه أشهب انهلا يكبرحتي بأخه نمقامه من الصف الثالث رواه ابن حبيب لايكبر حتى يأخ في المقامه من الصف أو يقرب منه فان كان يعلم أنه لايدرك الصف في دبه في حالة الركوع قبل رفع الامام رأسه وانه يدركه بعد فلم يعتلف قول مالك في أنه لا معوزله الركوع دون الصف اذار فع بل تبادى الى الصف و أن فاتته الركعة فان فعل أساء وأجزأته صلاته ولابمشي الى الصف اذار فعرأسه من الركوع حتى يتم الركعة ويقوم في الثانية وقال ابن القامم في المدونة بركع دون الصف و بدرك الركعة وصوب أبو استحاق قول ابن القاسم وابن رشدقول مالكوأماان كأن لايدرك الصف لبعدما بينهو بينه فلا يكبرانتهي مختصر ابالمعني من رسم اغتسل من سماع ابن القياسم من كتاب الصلاة و وافق أبو اسحاق على غالبه الأأنه قال في هذا الأخبراعني فبااذاعه انهلا يدرك الصف ولودب اليه لبعده لا يكبرحتي بأخذ مكانهمن الصف الاأن تكوز الأخبرة يعني انهاذاتمادي فاتته فهاهنا يكبرلأنهاذا تمادي فاتتهال كعةوفاته الصف جمعا انتهى ونعوه الخمى وهو تقميد حسن لاينبغي أن يخالف فيه وصرح بالاتفاق علمه ابن عزم فيشرح الرسالة ونصه ومن دخل المسجد والامام راكع وخاف ان تمادي الى الصف فوات الركعة فانعلمانها آخر الصلاة ركع في موضعه باتفاق وانعلم انهاغير الأخيرة فالجهور بركع بموضعه كالأول وغال الشافعي يتقدم باتفاق ثم ان كأن قريبادب الى الصف انتهى وقال ابن عرفة اثرنقله كلام ابن رشدالأخمير هذا خلاف رواية الشميغ عن ابن نافع انه ان خاف فوات الركعة ان دخل المسجد كبرو ركع على بالاطخار جهانتهي فيكون فيه قولان والله أعلم وقول المصنف غاغا بريد في الركعة الثانية لافي قيا، وبعد الركوع كاتقدم بدانه قريبا وكايينه ابن رشد في رسم الأقضية الثالث منسماع أشهب وصور ذلك فبااذاعجل الامام فرفع قبلأن يمكنه الدب والله أعلم (تنبيهات الأول) ماذكره الشارح والمصنف في التوضيح عن ابن الجلاب من قوله لا بأس أن يدب قبل الركوع وبعده وان بدبرا كعالم يذكره ابن الحاجب في هذه المسئلة وانعاذ كره في مسلمة من رأى فرجمة أمامه (الشاني) قال ابن حبيب أرخص مالك للعالم أن يصلي مع

الصواب الديث زادك الله حرصا ولا تعدولقو له لاصلاة لفرد خلف الصف وأماركوعه بعيد اعتبث لا عكنه المشي الكثر ته فلا ينبغى لا حداً ن يفعله الا أن يكون معه جاعة سواه الماس حبيباً رخص مالك المعالم أن يصلى مع أعدا به بموضع البعد من الصفوف مالم يكن فها فرج فليسد وها وسمع أشهب من كثر بباب المسجد را كعين ركع معهم وان فاوا تقدم الصف ابن رشد هذا استحسان اذلا فرق

أحجابه بموضعه ببعدمن الصفوف فان كانت في الصفوف فرجافليسدهاوفي الصحيح من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفاقطعه الله والله تعالى أعلم قاله الشيخ زر وق في شرح الارشاد ص ووان شك في الادراك ألفاها ﴾ ش ر مدو سجد بعد السلام ذكره في التوضيح عن ابن رشدوكذا ابن عرفةوالشارح في شروحه والله تعالى أعلم (فرع) قال الشيخ زروق في شرح الارشاد ولوتحقق نادرا كدبعد رفع رأسه لم يعتد بتلك الركعة اتفاقا قالوا ولايرفع رأسه بل بهوى لسجوده منه بعدامامه فان رفع فح كى الزهرى في شرح قواعد عياض عن ابن القاسم الجزيرى صاحب الوثائق انهحكي البطلان وعزاه لمالك وسواء أتى تركعة بعد سلام الامام أولم يأتبها ووقفت عليه أنضافي جزءألفه الجزيرى المذكورفي العبادات كذلك ونقله الشيخ أبو بكرهمد بن الفخار الخزامي في شرح الطليطلي عن نص كتاب التدريب ونقل ذلك شيخنا أبو زيدعبد الرحن الثعالي في شرحه لابن الحاجب وذكرهاأيضا خليل في التوضيح ولم يحرر نقله فانظره انتهى وذكر الشيخ زروق هذا الفرع أيضافي شرح الرسالة وقال في أوله فإن فعل ورفع معه عمد اأوجها لابطلت صلاته أتى وكعة بعد سلام الامام أولم بأت بهاذ كر ذلك الشيخ أبو بكرين محمد بن الفخار الخزامي في شرح الطلمطليله وقال نص عليه صاحب كتاب التدريب (قلت) وذكره الجزيري صاحب الوثائق في جزءله فى العبادات وقدأ وقفنا عليه الأخ في الله تعالى أبوعمران موسى بن على الاغطاوي المعروف ابن القعدة أحد المدرسين مجامع القروبين بفاس ونقل ذلك الزهري في شرحه على قو اعدعياض وذكرهذ المسئلة في التوضيح ولم يحرر نقلها انتهى وقال في التوضيح قال ابن عبد السلام الحق انه يرفع موافقة للامام وان كان بعض أشياخي يقول يبقى كذلك في صورة الراكع حتى بهوى لامام السجود فيخر من الركوع ولا يرقع قال لأن رفع الرأس من الركوع عقد للركعة فاوفعل ذلك كانقاضيافي حكم امامه وهذا كاتراه ضعيف لاسياعلي مخالفة الامام وانما يكون قاضيالو كانرافعامن ركوع صحيح وانماهوموافقة للامام كإفى السجودانتهي كلامه في التوضيح وهو حسن قوى والله تعالى أعلم وقد وقفت على المسئلة في كتاب التدريب لكن كلام الشيخ زروق انصاحب كتاب التدريب غيرصاحب الوثائق وانابن الفخار نقلهاعن الثاني وقدنقل الهوارى المسئلة عن كتاب التدريب عن الجزيري وقال في آخره ونقله عن ابن الفخار في تقييده على الرسالة ثم قال الهواري ولم أر دلك لغيره ولا اطلعت على نص في المسئلة لسواه وفهاقاله عندى نظر لأن ثبوته على حالته مخالفة على الامام وكون رفعه معه زيادة مستفنى عنها غير مسلم لأنهل أحرم خلفه وركع راجياا دراكه فانكشف خلافه لزمه متابعته في السجود والجاوس وان لم يعتد بذلك انتهى لفظه ص فوان كبراركو عونوى ماالعقد أونواها أولم دوهما أجزاً في شذكر رجه الله تمالى ثلاث صور الأولى اذانسي المأموم تكبيرة الاحرام عندركوعيه نم كبرللركوع ونوى أى عندالركوع بتكبير مالمركوع العقدأى الاحرام أجز أه وهو كذلك صرحبه في المدونة فان كانأوفع التكبيرة في حال القيام فلااشكال في اجزائها وحجت الصلاة وان كبر في حال الانحطاط عاختلف في اجزائها وقيل بجزئه قال ابن ناجي وعلى ذلك حل المدونة كثير من الشيوخ كالباجي وقال ابن المواز لا بحزية حتى بكبرقا مماوه و تأويل عبد الحق وابن يونس وابن رشد انتهى ولعل المصنف اكتفى عن ذكرهذا الخلاف بقوله أول فرائض الصلاة وقيام لها الاالمسبوق فتاويلان قال في التوضيح عن ابن عطاء الله وأماان لم يكبر الاوهو راكع ولم يعصل شئ من التكبير في حال

بين سير وكثير (وانشك في الادراك ألغاها) تقدم انهداهوقولمالكلاين القاسم وتقدم المستعب لهذا أنلايركع فكانسبغي خليل أن سنص على هـ ذا (وان كبرلر كوعونوى به العقدأونواهماأولم سوهما أجزأ) تقدم نصهااذا كبر للركوع ونوى بهاالاحرام أجز أانظره عندقوله وقمام لهاالاالمسبوق وأمااذا نواهما فقال في النكت لونوى بتكبيره تكبيرة الاحرام والركوع فانه يحز به كالو اغتسل غسلاوا حداللجناية والجعة وأما اذالح ينوها ففي أجو بة ابن رشدصلاته تجزئه لان التكبيرة التي كبرهاتنضم معالنية التيقام بهالىالملاة

(وان لم بنوه ناسياله تمادى المأموم فقط) من المدونة قال مالك من كبرللر كوع ولم ينو بتكبيره الاحرام تمادى مع الامام وأعاد الصلاة احتياط الانها تجزى عندا بن المسيب با بن حبيب الافي الجمعة فليقطع ولونذ كرفي الركعة الثانية بسلام تم بعرم وذلك لحرمة الجمعة قاله مالك بدابن يونس وقيل عن ابن القاسم ان الجعة وغيرها (١٣٣) سواء قال ابن رشد لو كبر الركوع وهوذا كرللا حرام

متعمد الماأجز أته صلاته اجاع * ابن ونسانا تعزى عن تكبيرة الاحوام تكبيرة الركوع عندسعيد ذاتركهاساهاومن المدونة قال مالك ان ذكر الفيد تكبرة الاحرام فليقطع وستدىء متى ماذكر قبل ركعة أو بعدها نوي تكسرة الاحراء الركوع أملا * ابن القاسم وكذا وشكفها وقاله وكذاالامام أثناء الصلاة بقطع اذاشك يتكبيرة الاحرام لافرق من الشائ والبق بن ولا يستخلف مخلاف اذاشك في وضوئه فانه دستخلف * ان بونس والفرق ينهما انه لوأتم الملاةم كرانه لم يحرم لاعاد وأعادوا ولوذكرأنه غيرمتوض أعاد ولم يعيدوا وانظر قول الك يقطع هل يكون هذا لقطع يسلام المنصوص الك انهان كان تذكر مدأن ركع انه يقطع بسلام قال ابن بونس لانه كـبر ركوعهوهوتكسر معزى الماموم على قولعن تكسيرة الاحرام انتهى

القيام فلااشكال فيأنه لايعتد بهذه الركعة انتهى وظاهره ان الخيلاف في انعيقاد الصلاة بذلك لتكبيرالذى فى حال الركوع باق وانمانفي الاعتداد بالركعة نفسها وهوظاهر والله تعالى أعلم *الصورة الثانية اذانسي تكبيرة الاحرام أيضاونوي بتكبيره الركوع والاحرام معافيجز تُه ذلك أيضاذ كره فى التوضيح عن صاحب النكت وجعله صاحب الطراز هو معنى لفظ المدونة وياتى فيهمن التفصيل ماتقدم والصورة الثالثة فاذانسي تكبيرة الاحرام ثم كبرعندر كوعه ولم ينوبها الركوع والاحرام فنصابن رشدعلي انهاتجز ئهونقله في التوضيح وأبوالحسن ولم يذكر فيمه خلافا قال الوانوغي وهو خلاف ظاهر المدونة وقال ابن ناجي وهو كاذ كرابن رشد جارعلي جواز تقديم النية بالزمن اليسير وفيه الخلاف والله أعلم (تنبيهان الأول) نصما في المدونة وان ذكر بعدمانوى انهنسى تكبيرة الاحرام فان كبرالمركوعونوى بهاتكبيرة الاحرام أجزأه انتهى فعلمنهأن فرض المسئلة فبمن دخل مع الامام من أول الصلاة يظن انه أحرم معملافي المسبوق كافرضه الشارح في الصغير نعم يؤخذ منه حكم المسبوق من باب أحرى والله أعلم (الثاني) قال في المقدمات فان شك فيهاأى في تكبيرة الاحرام وهو وحده أوامام فقيل انه يتمادى حتى يتم ويعيدفان كان اماما سأل القوم فان أيقنوا باحرامه صعت صلاتهم وان لم بوقنوا أعادوا الصلاة وقيل انه عنزلة من أيقن يقطع متى علم وقيل انه ان كان قبل أن يركع قطع وان كان قــــدركع تـــــادي وأعادالاأن يكون امامافيوقن القوم انهقدأ حرم وفي رجوعه الى يقين القوم باحرامه واجتزائه بذلك دليل على اجازة تقديم النية على الاحرام انتهى صروان لم ينوه ناسياله عادى الماموم فقط ش يعى وان نسى تكبيرة الاحرام وكبر بنية الركوع فقط ولم ينو الاحرام ناسماله فانه تمادى المأموم مع الامام و يكمل صلاته من اعاة لمن يقول بصحة صلاته وانما ينعقد بذلك فلا يبطلها (تنبهات الأول) في هذا القسم طلات ان ذكر ذلك بعد زفعه من الركوع فالمنه ما انه تمادي وقيسل يقطع فانذكر فى الركوع وعملم أنه لور فسع وأحرم لم يدرك الامام ففي ذلك ثلاثة أقوال أشهرهامذهب المدونة يتمادى ويعيدوالثاني يبتدى والثالثهو بالخياروان علماندلو رفع وأحرم أدرك الامام قبل رفعه ففي ذلك قولان في الموازية والعتبية يقطع و يحرم ورآه خفيفا وأفطع للشك معانه لايفوته شئ وقيل لايقطع وهوالذي يؤخذمن المدونة انتهى جميعه من التوضيح وهذه الأحوال حيث كبرللركو عفاماان لهيكن كبرالمركو عفانه يقوم ويكبرللا حرام قاله في النوادر (الثاني) قالفيه أيضاهل من شرط تماديه على مذهب المدونة أن يكون قد كبرفي حال القيام أملا قولان (الثالث) هـــليتمادىوجو باوهوظاهرالمذهبوهوالذىيفهـــممن كلام المصنفأو استعباباوهوالذى في الجلاب قاله أيضافي التوضيح (الرابع) لم يذكر المصنف هل يعيد الصلاة أملا اكتفاء بماقدمه في فصل الصلاة والمذهب انه مطلوب بالاعادة وهمل وجو باوهو الذي في الجملاب وصدربه في الارشادأ واستعبابا وعزاه في الارشاد لابن الماجشون وذكر ذلك في التوضيح

وانظراذانسى الامام تكبيرة الاحرام وكبرمن خلفه فقال ابن حبيب يقطع متى ماذكر ويقول للناس الى نسيت تكبيرة الاحرام ثم بحرم و بحرمون بعدأن يقطعوا بسلام أوكلام انتهى وانظراذ الم يذكر حتى فرغ من الصلاة فقال مالك في المدونة لا تجزيهم وأعاد هو ومن خلف قال ابن عرفة وتخريج اللخمى محة صلاة من خلفه على محتها خلف ناسى جنابته بعيد لان تكبيرة الاحرام جزء والطهارة شرط والركن أقوى (وفي تكبير السجود (١٣٤) تردد) اللخمي ماذكر فيمن كبر للركوع وترك تكبيرة الاحرام

(الخامس) قوله ناسياله مفهومه لو كان عامد اقطع وهوظاهر قال في التوضيح خلاف سعيدوابن شهاب اغاهواذا كبرللركوع غبرذا كرللا حامولوكبرللركوع وهوذا كرللا حام متعمدالما أجزأته صلاته باجاع فاله في المقدمات وعلى هذا فلايتهادي حيننذ لعدم الخلاف المراعى انتهى كلام التوضيح ولاحاجة الى التقييد بالنسيان في الصور الأول لان العامد حكمه كذلك وهوظاهر ولهذا لم يقيده المصنف واعاذ كرناه لبيان فرض المسئلة والله أعلم (السادس) قوله تمادي المأموم فقط مفهومهان الامام والفذلانها ديان وهو كذلك بللاخصوصية التقييد بالمأموم في هذه الصورة فقط غان الصورة الأولى اغاتجزى المأموم فقط ولاتجزى الامام والفذ كاصرح بهصاحب المقدمات وغيره (السابع) لونابه ماذ كرفى غيرالركعة الأولى قال في المقدمات فحكمها كالأولى ان لم ينوالاحرام تمادى وأعاد بعدقضاء مافاته واننوى بهالاحرام أجز أتهصلاته وقضي الركعة بعد سلام الامام كذاروى على بن زياد عن مالك وقال ابن حبيب بل يقطع ويبتدى على كل حال قال ولاوجهه انتهى ونقله في التوضيح (الثامن) ظاهر كلامه لافرق في ذلك بين الجعة وغيرها قال ابن ناجى وهوظاهر المدونةور واءابن القاسم وقال مالكوابن حبيب في الجمة يقطع بسلام مجرم لحرمة الجعة بخلاف غيرهاذ كرالقولين ابن يونس ونقله عنه في التوضيح (التاسع) قال في المقدمان لودخل مع الامام في الأولى ونسى الاحر ام وتكبير الركوع في الأولى وكبر للركوع في الثانية ولم ينو بها الاحرام فقال مالك يقطع والفرق عنده بين هذه والأولى أن مسئلة المدونة تباعدماس النيةوتكبيرة الاحرام انهى ونقله في التوضيح (العاشر) حيث أمي بالقطع فهل بسلامأم لاقولان حكاهمافي المقدمات وخصهما بمااذاذكر بعدركعة قال وانذكر قبل كمة قطم بغير سلام وذكر أن المنفر دفي ذلك كالمأموم انتهى ص فروفي تكبير مالسجود تردد ﴾ ش الظاهر انه يعني ان المتأخرين اختلفوا في نقل المذهب في تكبير السجود هل هو كتسكبيرال كوع فاذا كبرالسجودونوي بهاالاحرام أجزأه وان نوى بهاالسجوددون الاحرام الم مجزه ويتمادى أوليس كذلك بلان نوى الاحرام أجزأه وان لم ينسولم بجزه ويقطع قال في القدمات وان لم يكبرللركوع وكبرالمسجرد قطع مالم يركع الثانية كبرله اأولم يكبر قاله في كتاب ابن المواز فان ركع تمادى وأعاد بعد قضاء ركعة وان نوى بتكبيره السجود والاحرام أجز أه وقضى ركعة بعد سلام الامام انتهى وقال سندلولم يكبر في الأولى للافتتاح ولاللركوع لم يجزه تكبيره السجود ولابعرف في المدهب في مخلف الاماية كرمن ماع ابن وهب انتهى وقال ابن عرفة بعدد كرحكم تكبيرالركوع الشيخ وفى كون تكبيرا اسجود مشله ولغوه رواية محمد وقوله نتهى وأمااذانوى شكير السجو دالاحرام ووافقه في حال القيام فهذا يجزيه كاتقدم في كلام ابن رشد وذكره في الجلاب وماذكر والشارح عن ابن عبد السلام من عدم الاجزاء ليس في كالرمعمايدل عليه والقةأعل وقدصرح ابن الجلاب واللخمى بأنهاذا كبرللسبجود والاحرام انهاتجزئه فانظره وفي التوضيح ولايصح حلكلام المسنف يعنى ابن الحاجب على معنى انه اذانوى بتكبيرالسجود الاحرام لايحزئه لأنصاحب المقدمات وغيره نص على انه لايجز نهذلك كافي الركوع انتهى وانظركلام الاقفهسي فانهذكرعن المصنف انهقال أردت بالتردد كلام ابن رشد فيا اذا كبرللسجود وفرينوالاحرام انتهى ص ووان فيكبراستانف وش يعنى وان لم يكبرللا حوام

يقال فيمن كبر وهو يريد السعودالى هذاذه سعمد وقال این رشدان لم مکر المأموم للاحوام ولاللركوع وكبر للسجود قطع مالم يركع الركعة الثائة فانركع تفادى وأعاد بعد قضاء ركعة فاله عدانته وغوهدا لابن يونس راجع ابن عرفة (وأن لم مكبراستأنف) من المدونة قال مالك ان ذكر مأموم قبل أن ركع أنه نسى تكبيرة الافتتاح قطع بغيرسلام وأحرم وكذلك الالم كرللاحرام ولاللوكوع حتى ركع الامام ورفع تمكسر فلسدىء التكبير ويكون الآن داخلا فى الصلاة و يقضى ركعة بعد سلام الامام قال ابن حبيب و بقطع بغير سلام انتهى وانظر اذا كبرالمأمومقبل امامه لظنه أن امامه كرم كر امامه بعده فالمنصوص انه كمر تعديكير الامام ويكون قطعه بغيرسلام قال ان يونس لان تكبره قبل الامام كالمرشي فهوكن لمركبر فيغيرصلاة انتهى وانظران لم يكبر بعدامامه حتى ركع مع الامام فقال مالك تهادى و يعديها بن يونس وفي المحوعة ان طمع هذا اذارفع رأسهأن سكبر

ويطمئن راكعاقبل رفع الامام رأسه فعل وأجزاه أبوعهد يدادا قطع بسلام وقال ابن حبيب بغيرسلام اللخمى أرى أنلايس

لأنهان كان الحق هندالله ان تكبيره لا يجزيه عن الاحرام فهو في غيرصلاة وان كان الحق عندالله انه بحزيه فهو بمنزلة من رفع فبل المامه وهو قادر على أن يعود قبل وقد ما في نعود قبل المامه وهو قادر على أن يعود قبل وقد من المنظم في المنظم واختاره مجدا بن شاس * الفصل الرابع في الاستخلاف في فصل * ندب الجلاب يستحب اللامام أن يستخلف يعني اذاطر أله عند وانظر بعدهذا عند قوله الاالجمة (لامام) ابن عرفة الاستخلاف تقديم امام بدل آخر لا كام صلاة (خشى تلف مال أونفس) معنو و بعضو الستخلاف الامام خلوف على داسته أومتاع أوعلى هلاك نفس انظر قبل هذا عند قوله أوه هاب دابة و أومنع الامامة لعجز) تقدم نص المدونة عند قوله ولعاسم عين ركن فانظر قول خليل لعجز اذا عجز عن قراءة السورة قال المازري لا بستخلف لعمر قراءة بعض السورة ابن عرفة مفهومه معلاف حصره عن كلها وفي هذا نظر لا نه تركل سنة علمة بعلاف ما ذا محصر عن قراءة الفاتحية وخاف دوام حصره فانه بستخلف قال معنون (أواله سلاة برعاف السيق حدث وذكره) من المدونة قال الفاتحية وخاف دوام حصره فانه بستخلف قبل أن عفر عالم المناه أواحدث أوذكره أنه جنب أوعلى غيروضوء استخلف قبل أن عفر عالم المناه أواحدث أوذكره أنه بستخلف المناه المناه أواحدث أو ذكره أنه بستخلف القالم المناه أو أحدث أن الامام المنافرة والمناذ القرق السنف و تقطع اذاراى في و به تعاسم عن وقد نصاب برشد أن الامام مستخلف القاسم في الامام المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافر

وان استخلف وهو را كم فليرفع بهم المستخلف وتبحر مهم الركمة قال أبو محمد يرفع الامام رأسه بغير فعلم النام وفيل بهم * ابن يونس وفيل يستخلف من يرفع بهم قبل

حتى ركع الامام ركعة و ركعهامعه ابتدأ التكبير وكان الآن داخلافي الصلاة ويقضى ركعة بعد الامام قاله في المدونة وقال في التوضيح اذالم يكبر للاحرام ولاللركوع ابتدأ حيثاذ كرلانه فيه خلافا الاماحكي عن مالك ان الامام يعمل عن المأموم تكبيرة الاحرام وهي روايه شاذة انهى والله تعالى أعلى ص

﴿ فَصَلَ نَهُ بِالْمَامِ خَشَى تَلْفُ مَالَ أُونَفُسِ أُومِنَعِ الْاَمَامَةُ لَعَجْزُ أُوالْصَلَاةَ بِرَعَافَ أُوسِبَقَ حَدَثُ أُودَ كُرُوالسَّتَخَلَافَ إذا كَانَ خَلْفَ الْاِمَامُ أَكْثُرُمِنُ أُودُ كُرُوالسَّتَخَلَافَ إذا كَانَ خَلْفَ الْاِمَامُ أَكْثُرُمِنُ وَالسَّتِخَلَافَ إذا كَانَ خَلْفَ الْاِمَامُ أَكْثُرُمِنُ

أن برفع هو لللانفتر والرفعه وقال عبد الحق لور فعوا برفعه لصحت صلاتهم وهم كن رفع قبل امامة لرفع مأموم معه فلنه امامه (ولهم ان لم يستخلف ولو أشار لم بالانتفال) أبو هر جلة قول مالك وأصاء ان ذكر إنه جنب أوعلى غير وضوء فخرج ولم يقدم أحدا قدم واستبهم فان أعوا افدادا أجزأتهم صلاتهم فان انتظر وه فسدت وقال ابن نافع ان انصر ف ولم يقدم وأشار اليهم ان امكشوا كان حقا عليهم أن لا يقوم واحتى برجع فيتم بهم (واستصلاف الأقرب) ابن عرفة الرواية يستخلف من الصف الموالة المناقبة والمناقبة كلام في عدث المناقبة وقال ابن القاسم ان تنظر و معيد الستخلاف لا نه الطارى عن حرج عن أن يكون اماما انتهى وقال ابن القاسم ان تنظم في استخلاف وقال يا فلان القاسم ان المناقبة وقال ابن القاسم ان تنظم في استخلاف وقال يافلان المناقبة والمناقبة والمناقبة وقال ومناقبة وقال المناقبة وقال المناقبة والمناقبة وقال ومستحد في فول فلا تبطل لا نه القوم بفع له ما يعوز أه أو ما يستحد له خلافالا بن حبيد (وتأخر مو تمافي الديم المناقبة و يرجع هوالى العف في ملاة القوم بفع له ما يعوز أو أو ما يستحد المناقبة و يرجع هوالى العف في ما ين القاسم والمستخلف في المناقبة و يقدم المناقبة و يناقبهم المناقبة و يناقبهم المناقبة و يناقبهم والمناقبة و يناقبهم والمناقبة و يناقبهم والمناقبة و يناقبهم و يناقبهم و يناقبهم و يناقبه و يناقبهم و يناقبه و يناقبهم و يناقبهم و يناقبه و يناقبهم و ين

شتاً وقدم غيره أجز أنه مانتهى وعبارة عبدالحق في النكت بنفس الاستخلاف يصير المستخلف اما ماللقوم لو أحدث عداقبل أن يعمل بهم عملالا بطل عليهم مخلاف لواستخلف مجنو ناهذا الا تبطل عليهم حتى يعمل بهم عملافيتبعوه انتهى وقد تقدم قول مالك يعيد معمل بهم عملافيتبعوه انتهى وقد تقدم قول مالك يعيد منافق بعموه أبدا (أو أعوا وحدانا أو بعضهم أو بامامين الا

واحدوأماالواحدفانه يقطع ويبتدئ الصلاة لنفسه قال في نوازل سحنون من كتاب الصلاة قال أبوزيد * سئل أصبغ عن رجلين أم أحدهم اصاحبه عمد الامام فيستخلف صاحبه قال أصبغ لابحوزله أنسني على الصلاة لأنه ليس معه آخر فيكون خليفة عن نفسه لا يحوز له و يقطع وستدي لأنهابتدأ في جاعة فلم يجزله أن يبني استخلفه أولم يستخلفه قال القاضي انمالم يجزله أن يبني وقال انه يقطع ويبتدى الأنها بتدأفى جاعة فلم يحزله أن يتم وحده على أصله فمن وجب عليه أن يصلى في جاعة فصلي فذاان صلاته لاتعبز ته وقدمضي هذا المعنى في رسم جاع ورسم ان خرجت من مماع عيسي انهي والذي ذكره في الرسم المذكور ان هذا قول أصبغ وقال ابن القاسم انها تصحوه و الذي مشي عليه المؤلف فى قوله وأتمو اوحداناأ وبعضهم أو بامامين الاانه قال لاينبغى أولا أن يفعل ذلك والله تعالى أعلم وقوله أومنع الاهامة لعجز يعني عن ركن كالركوع والسجود والقراءة (فرع) قال المازري لايستخلف لحصر قراءة بعض السورة قال ابن عرفة قلت في مفهومه بعصره عن كلها نظر لأنه ترك سنة عليه لافوات ركن انتهى وقوله أوالصلاة برعاف تصوره واضح (فرع)قال في النوادر ولوظن الامام اندرعف واستغلف فأماخرج تبين لهانه لم يرعف لم تبطل على من خلفه لانه خرج بما يجوزله وليتدهو صلاته خلف المستخلف انتهى بالمعنى وقوله أوسبق حدث أودكره بريدوكذا اداسقطت على الامام نجاسة أوذكر الامام ان في ثو به نجاسة فانه يستخلف أما الأول فنص عليه في ساع موسى وأما الثاني فنص عليه في رسم أول عبدالستريته فهو حرمن ساع يحيى ونص عليه قبله أيضا في رسم المكاتب من السماع المذكور من كتاب الصلاة (فرع) وإذار أى المأموم نع اسة في ثوب الامام أراه اياهاان قربمنه فان بعد كله قال محنون و ببتمدي وقال ابن حبيب بني ابن ناجي قول ابن حبيب هوالجارى على قولها وعلى المشهوران الكلام لاصلاحها لاببطله وسعنون على أصله فيه انتهى من كتاب الطهارة في السكارم على امامة الجنب وحكم من علم بعدث امامه حكم من رأى النجاسة في ثوب المامه وهو بعيد قاله ابن رشد في رسم المكاتب المذكور وفي مسائل بعض الافريقيين من البرزلي اذادكر الامام في ثوبه نحاسة فالجاري على قول ابن القاسم انه يقطع ويقطعون وقبل يستخلف كذاكر الحدث وقيه اذامات الامام في المحراب أواختطفه السبع قدمو ارجلابتم بهم والله تعالى أعلم (تنبيه) فعلى هذا قولهم كل ما أبطل صلاة الامام أبطل صلاة المأموم الافي سبق الحدث ودسيانه ينبغي أن يزاد في ذلك وفي ذكر النجاسة وسقوطها ويزاد أيضاالي ذلك مسئلة انكشاف عورة الامام على قول ستنون ومسئلة سجود المأموم السهوعن ثلاث سنن وعدم سجود الامام ويضاف لذلك أيضا مسئلة الامام بخاف تلف نفسه أومال والله أعلم ص ﴿ وَأَنْمُواو حدانا ﴾ ش تصوره ظاهر (فائدة) ذكرالراعى فيشرحه على الجرومية لماذكر انهلا بحوز الاتباع بعد القطع قال كنت جالسا بمسجد قيسارية غرناطة أنتظر سيدناوشخنا أبالحسن على بن سمعة رجه الله تعالى مع جماعة من كبار طلبته وكنت اذذاكأ صغرهم سناوأقلهم علمافدخل سائل فسأل عن مسئلة فقهية نصها ان اماماصلي

الجعة) من المدونة قال مالكوان خرج الامام ولم وستخلف بهمأ حدد قال ابن القاسم فان صاوا وحدانافلاسجيني ذلك وصلاتهم تامة الافي الجعة فلا تجزئهم وقال اللخمي فول ابن القاسم في الذين قضواب حدث الامام افداذاأحسر لانهم اعادخاوا على امامة رجل بعينه فاماغلبواعلي بقوا افدادابغيرامام فصار على مارقو اعليه ولم تلزمهم امامة آخرلانهم لحبكونوا التزموها وقال أشهباو قدم دعضهم رجازواقهم آخر كانت صلاة جمعهم مجزئة وشس فعل الثانية بواللخمو وهذافعل موافق لقول ابن القاسم لانهاذاصحأن سلوا افدادا كلواحد لنفسه صيح أن يصاو اباماما أو يعضهم امام و يعضهم لنفسه وقال ابن بشيرلو استخلف قوم منهم وأثم الباقون أو واحدمنهم وحدانالصعتصلاتهم المشهو روهذا كلهفي غير الجعة (وقرأس انتهاء الأول والتداسرية لم يعلم)

ابن عرفة ينم المستخلف قراءة الأول ان سمعه عند الجمهور * ابن يونس ولو كانت صلاة اسرار بدأ المستخلف بأم القرآن خوفاأن يكون نسم الأول أولم يتمها الا أن يكون سمعه

(وه فک

13-1

عند عند

ا ماقب الر^س

وكاند الركام

عدي صلا

والق المس يست

من ا فسد لأن

و**ق**ف بالاو

أفاعاة

على بع

(وصنه بادراك ما قبل الركوع والا فان صلى لنفسه أو بنى الأولى أوالثالثة محت والافلاك و دالامام لا تمام هاوان جاء بعد العذر فكا جنبى) هذا الموضع فيه نقص و تقديم و تأخير يصدر مثل هذا من مخرجه من مبيضة المؤلف و عبارة ابن عرفة شرط المستخلف الوامعة قبل السبب قال ابن بشير و ينحر زب ندامن أن يكون انسان مسبوقاف مورم بعد أن يطر أعلى الامام ما يمنعه التمادى فهذا لا يجوز استخلافه لا نه له ينسخل في الامام و ينضرط في سلكه (١٣٧) أو يسبقه الامام بالركوع ثم يدخل معه فيطر أعلى الامام

ماعنعه التمادي فلا يجوزله أن يستخلفه لان هذا السجود الذي بأني بهفي ابتداءأميه لايعتديه المقتدون يعتدون به فيصير كالمتنفل بالمفترض والمشهور من المنهب نهلا يجزئهم انتهى وعبارة المدونة ان استخلف على لسجود وقدفاته الركوع فلمتنع وليقدم غبره وقال ان الحاجب ان حاء دعـه لمذرفكا مجنى وأماصلاته ن صلى بنفسه أوبني بالأولى أوالثالثة صحت وقملان بنى في الثالثة بطلت انتهى وقال المازري ما نصه والجواب عن السؤال الثامن عشرأن بقال اذا ستخلف بعض المأمومين فنشرط محة استخلافه أن يكون أحرم قبلأن يحدث الامام ليحصل مع الامام في صلاة واحدة قبل لحدث فاذاأحرم الامام فلا يصني استخلافه لانه لاتعلق بان صالته وصلاة من

بجماعة جزأمن صلاته ثم غلب عليه الحدث فخرج ولم يستخلف لهم فقام كل واحدسن الجاعة وصلى وحده جزأمن الصلاة ثم بعد ذلك استخلفوامن أتم بهم الصلاة فهل تصح تلك الصلاة أم لا فليكن فيها عندالحاضرين جواب فقلت الأجاوب فهابجواب نحوى فقالواهات الجواب فقلت هذا اتباع بعد القطع وهو ممتنع عندالنعو مين فصلاة هؤلاء باطلة فاستظر فهامني من حضر لمغرسني تم طلبنا النص فها فلم نلفه في ذلك التاريخ ولو الفيناه لكان الجواب حسنا انتهى ص عروصت بادراك ماقبل الركوع، ش أى شرط محة الاستخلاف ادر النالم تخلف ما قبل الركوع أى ماقبل عمام لركوع بريدمن الركعة المستخلف فيها فالوفاته ركوع الاولى وأدرك مجودها واستمرمع الامامحتي ام في الثانية فحصل له عذر حينئذ فاستخلفه صح استخلافه كالولم يدرك الاالثانية لصح استخلافه فيها وعلممن كلامه انهلوأحدث الامام بعد الركوع وقبل السجو دفاستخلف من لم بدرك الركوع من لركعة المستخلف فبهالم يصح استخلافه بعدولوكان احرامه قبل حصول العذرفان استخلفه فليقدم غسره أويقدم المأمومون غبره فان اقتدوا به بطلت صلاتهم على الاصح الذي مشي عليه المصنف وكذلك كرصاحب الجواهر والذخيرة والهوارى وابن الحاجب وغيرهم في حمة صلاتهم قولين صدروا بالبطلان وصرح ابن بشدر بأن المشهو رالبطلان وصرح في اللب اب أيضا بأن الأصح لبطلان (تنبيه) ذكروا حكم صلاة من اقتدى به ولم يذكروا حكم صلاته في نفسه والظاهر انها محيحةولم افف عليها منصوصة ولكن ذلك ظاهروفي تعليل سندما يدل على محةصلاته ان بني على صلاة الامام وأمان ترك السجود فلا تعزيه صلاته والله تعالى أعلم (فرع) قال في النوادر قال ابن لموازمن أحرم والامام راكع في الجعة في الثانية فاستخلفه قبل أن يركع الداخل فليركع الداخل والقوم ركوع ثم يرفع بهم و يكون بمن أدرك الركعة وتصح لهولهم جعة ولور فعو افبل أن يرفع المستخلف فكمن رفع قبل امامه فليرجعوا حتى يرفعوا برفعه فان لم يعودوا أجزأهم ولوخرج ولم يستخلف فقدمو اهذا أوقدمو اغيره فالأمر كذلك الاانهان قدمو اغييره أوقدم الامام غيره فرفع لمستخلف أسه فبلأن يركع الداخل فلامعت دبتلك الركعة انتهى ومن النوادر أيضااذار فعرأسه من الركعة الثانية فقدم من أحرم حيننا ولع بدرك الركعة فليقدم هومن أدركها فان لم يفعل وأتمها بهم فسدت عليه وعليم وقال أشهب وكذلك لودخل بعدر فعرا أسهمن الثانية فقدمه فان أتم بهم لم تجزهم لأن السجدتين ليستامن فرضه قال محنون واذاقدمه يعني المسبوق وهوقائم في الثانية فأتم بهم وقضى ركعة ثم شك في الاحرام فليعيدوا كلهم الجعة انتهى والله أعلم صيخ والافان صلى لنفسه أوبني الاولى أوالثالثة صحت والافلان ش هذامفرع على قوله وانجاء بعد العدر فكاجنبي كإقال ابن

(۱۸ - حطاب ثانى) استخلفه و يصيرالمأموم معه عنزلة من أحرم قبل امامه فتفسد صلاته ما أن اتبعوه وأماصلاته في نفسه فاعات نفسه فاعات المستخلف على والمستخلف والمستخلف

هذالاً حد بعد الني صلى الله عليه وسلم * ابن رشد راعى ابن القاسم قول العراقيين بالبناه في الحدث ومقتضى المذهب بطلانها عليه لا نهجيد في دولت المسئلة وما شدمنها لفظ واحدمن ألفاظ خليل في حقى الذي المسئلة وما شدمنها لفظ واحدمن ألفاظ خليل في حقى الذي والذي أراد خليل (وجلس لسلامه المسبوق) ابن بشير ان كان المستخلف والمقتدى مسبوقين فقيل ان المستخلف والمقتدى المستخلف والمقتدى مسبوقين فقيل ان المستخلف والمناه المام أشار الى المقتدين ان اجلسوا فاذا أكل صلاته فاو وقد حصل لهذا الثانى رتبة الامامة فهل يكون اذا أكل صلاة الامام وسبن هذا الخلاف أنهم لا يقضون الا بعد عام الصلاة صلاة امامهم وقد حصل لهذا الثانى رتبة الامامة فهل يكون حكمه في كل الأحوال كي الامام الأول وكانه هو فاذا أتم صلاته صاركالمقتدى فيقضون عند قضائه أوترا عي حالته في نفسه لحصول الرتبة فلا يقضون الابعد عام المناه والمناه و

الحاجب والمعين انمن جاء بعدان حصل للامام العندر الموجب للاستخدان فانه كالاجنبي فلا يصح استخلافه قال في التوضيح اتفاقاقال وتبطل صلاة من اثتم به بمنزلة قوم أحرم واقبل امامهم قاله ابن القاسم في المدونة ثم قال وأماص لاة المحرم بعد العندر فان صلى لنفسه فلا اشكال في الصحة انتهى (قلت) الذي يظهر انه يدخل الخلاف في صلاته لانه أحرم خلف شخص يظنه في الصلاة قبين انه في غير الصلاة وقدد كرفي النوادر في كتاب الصلاة الثاني في آخر ترجة اتباع الامام والعمل قبله مانو عدده ومن كتاب ابن سعنون ولو أحرم قوم قبل امامهم ثم أحدث هو قبل أن يحرم فقدم أحده فصلى بأحكابه فصلاتهم فاسدة وكذلك ان صلوا فرادى حتى يجدد والحراما انتهى وكررها أيضا في آخر ترجة الامام تفسد صلاته أو بذكر جنابة أوصلاة (تنبيه) انظر قوله بني على صلاة أيضا في الأولى أو الثالثة هل معناه انه بيني على ماقر أه الأمام من الفاتحة أو بعضها من اعاة لمن يقول العمام في الأول والمنافقة على المنافقة والمنافقة عدم وجوبها في كل ركعة أولا بدمن قراءة الفاتحة فتأمله والله تعلى أعلم صلاة المامه في شاستجد بعدا كال صلاة نفسه وعلى الأول فانه يسجد بهم النقص بعد صلاة امامه في شاكل للمسجد وقبل يسجد بعدا كال صلاة نفسه وعلى الأول فانه يسجد بهم النقص بعد صلاة اسامه قبل كال المام في الأول فانه يسجد بهم النقص بعد صلاة اسامه قبل كال المام في الأول فانه يسجد بهم النقص بعد صلاة اسامه قبل كال

أوجهله فيسلم المسافر و يقوم غيره القضاء) المنقول عن أشهب والذي رجع اليه ابن القاسم وقاله سعنون وعبد المسافر اذا أحدث وخلفه المسافر اذا أحدث وخلفه مسافر ون ومقيمون فقدم رجلامن المقيمين كان بمرتمام صلاة المقيمين كان بمرتمام صلاة المقيم يصلى تشهدقام فصلى لنفسه تمام صلاة المقيم فاذا سلم المسلم المس

المسافرونواتم المقدمون وقال اس كنانة يسلم المسافرون و يتم المقدمون اذا أتم ركعتى الأول انهى فاستظهراً نت على هذا النقل (وان جهل ماصلى أشار فأشار واوالاسبح به)قال ابن القاسم من استخلف وقد فانه بعض صلاة الامام وجهل مامضى منها بشار اليه حتى يفهم ماذهب من الصلاة فان لم يفهم بالاشارة ومضى حتى سبح به فلا بأس وان لم يحد بداالاأن يتكام فلا بأس بابن رشدهذا صحيح على المعلوم من مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وغيرها ان الكلام في اندعو اليه الضرورة من أن اصلاح الصلاة والملاة والإبطل الصلاة خلافالا بن كنا نقوست فون (وان قال المسبوق أسقطت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافه وسجد قبل ان لم تمقيد من المام وهو في التنافية من الظهر فقد مه فصلى بهم ركعتين بقية صلاة الأول ثم رجع اليه الامام وهو في التنافية من المنافية على المنافية من المنافية المستخلف بالقوم ان كانوا على شك في معه به ابن يونس وقد قبل السلام ويسجدون معه به ابن يونس وقد قبل السلام لان ركعة من الأوليين معه به ابن يونس وقد قبل السلام المن ويساع موسى وقال في ساع معه به ابن يونس وأنا كان السجود قبل السلام لان ركعة من الأوليين أصبغ يسجد الرباعة من المنافية المنام وصار المستخلف على فانية الامام وقد قرافها بأم القرآن فقط وقام فيها فدخله النقس قد بطلت السجدة الى أسقط الامام وصار المستخلف الماستخلف على فانية الامام وقد قرافها بأم القرآن وحدها مم يأتى بركعة القضاء لنفسه هينا وقد صارت الرابعة فالثة فعليه أن يأتى برابعة الامام وهي ركعة البناء فلذاك قرافيها بأم القرآن وحدها مم يأتى بركعة القضاء لنفسه هينا وقد صارت الرابعة فالثة فعليه أن يأتى برابعة الامام وهي ركعة البناء فلذاك قرافيها بأم القرآن وحدها مم يأتى بركعة القضاء لنفسه هينا وقد صارت الرابعة فلم المرابعة المنام وسي ركعة البناء فلداك قرائب فلك المرابعة المنافق عليه المنافقة المنام وهي ركعة البناء فلذاك قرافيها بأم القرآن وحدها مم يأتى بركعة القضاء لنفسه

صلاة نفسه ولوسها في ايأتى به سهو ايوجب السجو دقب السلام أو بعده سجده وحده ولا يسجدون معه لأن صلاتهم تمت ولوسها فى بقية صلاة الامام بزيادة أونقص سجد لسهو الامام بالنقص و كفاه عن سهوه وأماان كان سهو الامام لويادة فلايسجد ها المستخلف الابعد اكال صلاته وان سها المستخلف المسبوق في الستخلف عليه الامام أوفيا يأتى به قضاء كان سهوه بزيادة أونقص أجز أه سجو ده لسهو الامام هذا قول ابن القاسم وقال غيره اذا كان سجو ده الأول بزيادة وسجو د المستخلف بنقص فانه يسجد بهم قبل السلام و يجزيه المسهو بن انتهى جميعه من النواد ربالعنى والله أعلم وانظر قول ابن القاسم هذا مع قوله ان المسبوق اذا ترتب على الامام سجو د بعدى ثم سها المسبوق بنقص انه يسجد قبل السلام والله تعالى أعلم

﴿ صلاة السفر ﴾

ص و فصل سن لسافر غير عاص به ولاه و ش قال الأقفهسى فى شرح الرسالة السفر عند الصوفية على قسمين سفر الظاهر وسفر الباطن السفر في في الله تعالى والتفكر في مخاوقاته وسفر الظاهر على قسمين سفر طلب وسفر هرب فسفر الهرب واجب وهواذا كان فى بلد يكثر فيه الحرام ويقل فيه الحلال فانه يجب عليه السفر منه الى بلديكثر فيه الحلال و كذلك يجب عليه السفر منه الى بلديكثر فيه الحلال و كذلك يجب عليه الهر وب من موضع يشاهد فيه المنت الى موضع عليه الموضع يذل فيه نفسه الى بلد أوموضع يعز فيه نفسه لأن المؤمن لا بذل نفسه قال الشاعر

اذا كنت في أرض بذلك أهلها * ولم تك ذاعز بها فتغرب لأن رسول الله لم يستقم له * بمكة حال فاستقام بيثرب

وكذلك بعب الهر وب من بلدلاعلم فيه الى بلدفيه العلم وكذلك بعب الهر وب من بلديسمع فيهاسب الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولو كان مكة والمدينة فهذا سفر الهروب وأماس فر الطلب فهو على أقسام واجب كسفر الحج الفريضة والجهاد اذا تعين ومندوب وهو ما يتعلق بالطاعة وقربة لله سبحانه كالسفر لبر الوالدين أولصله الرحم أوللتف كرفى مخلوقات الله تعالى ومباح وهو سفر لله سبحانه كالسفر لبر الوالدين أولصله الرحم أوللتف كرفى مخلوقات الله تعالى ومباح وهو سفر

المسته لضرورة * ابن بونس قول ابن حبيب هذا هو المذهب الاقوله ولا أكل المستة والصواب أن له أكلها لاحياء نفسه واذا كان الام على هذا كان قد توجه عليه فرضان أحدها النزوع عماه وعليه من الغى في معصية الله والآخر احياء النفس بتناول ما يردر مقه فأم ناه بالأم ين معا فان فعله حمافه والمراد وان فعل أحدها لم نأمره بتركه من أجل أنه لم يفعل الآخر وهذا كمن أمر بترك الزنا وشرب الخرفان قطع عن أحدها فلا يجوز أن يقال له لا تترك هذا حتى تترك الآخر بل يقال له أنت عمد و على ما تركت وأنت مذموم على ما أقت عليه * ابن عرفة لأن مناط أكل المستة المضر ورة لا السفر وقال الباجى السفر المباح هو الذي يجوز له أن يترخص فيه بأكل المستقوأ ما السفر الحرام فشهور مذهب ما الثالث اله لا يحوز له ذلك وفرق بين قامر الصلاة والفطر في رمضان في

* الأبهرى مستحب * الباجيءن بعض أصحابنا مباح (غيرعاص بهولاه) من المدونة قال مالكمن خرج ير يد الصيد على مسيرة أربعة برد قصر الصلاة ان كان ذلك عيشه قال ابن القاسم وان خرج متلذذ افلمأره يستحبله قصر الصلاة ابن شعبان وانقصر المتلذذللصيد لم بعد للاختسلاف فيه لان الصيدمباح وقد أجاز ابن عبدالح كالصيدللهو * ابن بشير لم يجب في المدونة عنحكمالسعاةفىالقصر لانهم كانوا سعدون في أخذ الزكاة وفي صرفها فرآه سفرامنها عنه ولعل سكوتهعن الجواب محاذرة من ولاة وقته وقال ابن حبيب من خرج باغياأو قاطعاللسبيل أوطالباللائم فلا يحوز له القصر ولاأكل

سفر المعصية (أربعة برد) ابن عرفة سبب القصر سفر معز وم على طوله جز ما فالطويل أربعة بردوالبريد أربعة فراسخ فهي ستة عشر فرسخا والفرسخ عشر غلوات ذلك ثمانية وأربعون (١٤٠) ميلاوالميل ألفا دراع قاله ابن حبيب *أبو عمر الأصح ثلاثة

التجارة ومكر ودوهو سفر صداللهو وممنوعوهو السفر لمصية الله تعالى والسفر الدى تقصر فمالصلاة هوالواجب والمندوب والمباح ولابياح القصر في سفر المعصة وسفر اللهو وقيل بياح فبهما انتهى من باب صلاة السفر وظاهر كلامهر حمالله أن حكم القصر في السفر المكر وه كف الاهواءكك القصر فيسفر المعصةوهوظاهر كلامابن الخاجب أيضا ونعوه للخمى قال في السفر الكروه والمهنوع اختلف في القصر في هذين هل يجو زأو عنع وأرى أن يجو زفي سفر الصيد وعنع في مفر المعصة انتهى قال ابن ناجى في شر ح المدوية فظاهر مان القول بالتحريم في صيد اللهوثابت انتهى وظاهر المدونة خلافه قال فهاوان كان اللهوف للأحب له أن مقصر ولا آمره بالخروج قال صاحب الطراز بعدأن قسم السفر الى خسةأة امأما المكروه فانه بنبي على بمان كسفر المعصة فانقلنالا محوز القصر قلنابكره القصرفي السفر المكر وموقد احتلف قول مالك في ذلك يعني في سفر المعصة قال الباجي المشهو رمن مذهب مالك انه لا يقصر فيــــــ الصلاة وروى زيادانه يقصراننهي وقال ابن ناجي في شرح المدونة أماسفر المعصة فالمشهو رائه لا يقصر صاحبه تعر عاوقيل يقصر رواه زياد حكاه الباجي وقال قبله الظاهر حل قولهالا أحبعلي بابه وقال شيخنايعني البرزل في حلها على بابها أوعلى التعريم وعلمه الأكثر قولان الدشياخ قال ابن ناجي لاأعرف القول الثانى تأو بلاعلها انتهى وقال في شرح الرسالة لماذ كرماذ كرقول ابن الحاجبانه لايترخص العاصى بالسفرعلى الأصرقال وكداك المكروه كصيداللهو ففاهرهان الأصيقعر عالقصر والصواب عندى انه يستعب له أن لا قصر فان قصر فلاشئ عليه وعليه تحمل المدونة ولاسعدأن مكون هومرادابن الحاجب وان العطف انماهو في كونه لا يقصر وذلك أعممن التمريج والكراهة انتهى (قلت) ويقال مثل هذا في كلام المصنف وهذا هو الظاهر عندي و محتمل أن يكون تبعظاهر كلام الليخمي فتأمله وحاصله انه يقصر في الواجب والمندوب والماح ولا يقصر في الحرام والمكر وه فان قصر في المكر وه فقال في التوضيح قال ابن شمبان ان قصر لم معداللاختلاف فيهانتهي وتقدم نعوه في كلام ابن ناجي (فرع)قال ابن ناجي في شرح المدونة ولو قصر فيسفر المعصية فانظر هل براي فيه الخلاف كاروعي في المكر وه أم لاوالصواب لابعيد ويراعى فيه قول مالك بجواز القصر فيه وقول أبي حنيفة والثوري وبعض أهل الظاهر انهي (فرع) لو كان سفره غيرمعصية ثم طرأت المعصية قالو الم يترخص لأن سفر معاد معصية ولوكان سفر معصية ثم طرأت التو نة ترخص اذا محت التو بة لان سفر ممن الآن ليس عصية انهى من إن الفا كهاني على الرسالة والله تعالى أعلم ص ﴿ أُربِعـة برد ﴾ ش وهي ثمانية وأربعون مملاوه فالطاوب ابتداء في أثناء السفر قال في المدونة فان قصر فيادون النمانية والاربعين فلااعادة عليه فهابينه وبين الأربعين وان قصر فهادون الأربعين الى ستة وثلاثين فقيل يعيد فى الوقت وقيل الااعادة عليه وان قصر فها دون ستقوث الأثبن أعاد في الوقت و بعده انتهى وقال في آخر أول رسم من سماع أشهب ان قصر في أقل من خسة وأربعين الى ستة وثلاثين أعاد في الوقت وان قصرفها دون ستة وثلاثين أعادفي الوقت وبعده انتهى ونقل في التوضيح عنه انمن قصر

T لاف و خسائة «ابن رشد المل ألفاذراع وهي ألف باعقيل بباع الفرسوقيل ساءالحلالحكوالهمام الميلأمد البصر القرافي الذراعستة وثلاثون أصما والأصبع ستشعيرات بطن احداهمالظهر الأخرة وكل شعيرة ستشعرات و شعرالبرذون وقدتقدم أن الذراع ماب ين طرفي المرفق اليطرف الأصب الوسطى الصعاح الغاوة الغالة مقدار رمية والباع قدر مداليدين ومن المدونا قال مالك لا يقصر المسافر حتى ترون مسافة سفره أربعة ردفاً كثر ابن بونس اغاقال ذاك لان الني صلى الله عليه وسلم قصر الملاة الى ذات ألنمب وهي من المدينة أريعة برد وفي الموطأ كان اس عباس تقصر في مثل مايين مكة والطائف وفي مثل مارين مكة وعسفان ومثل ماسن مكةوجدة قالمالكوذلك أربعة برد وقال ابن رشد مدهدمالك ان الصلاة لاتقصر في أقل من مسيرة الموم التام واختلف فى حده فقىل ثمانىة واربعوز

ميلاوقيل خسة وأربعون وقيل أربعون فان قصر فيادون الثمانية والأربعين ميلافلااعادة عليه فيايينه و بين الاربعين وان قصر فيادون الاربعين الى ستة وثلاثين ففي اعادته في الوقت قو لان فان قصر فيادون ستة وثلاثين ميلاأ عاد في الوقت و بعده فأقلمن ستةوثلاثين أعادأ بدابلا خلاف وهوظاهر وبقل عن بحيي ين عمرأن من قصر في متوثلاثين أعاد أبداو حكاما بن الجلاب بقيل فاعترض عليه في التوضيح اله الملدمب (قلت) وفي جعله المذهب نظر لأن الذي اقتصر عليه ابن رشد في البيان الاعادة في الوقت وذكر في لقدمات قولين بالاعادة في الوقت و مدمها ولم محك الاعادة أمداود كرابن عرفه عن ابن القاسم ن من قصر في ستة وثلاثين لا يعيد في كون هو الراجع والله أعلم (فرع) قال الرجر اجي في شرح كتاب الصلاة الثاني من المدونة اختلف المندهب فيمن سافر مسافة تقصر فيها لصلاة تم أسلم في انتائهاان كان نصر إنساأ واحتمان كان صبياأ وكانت امرأة فمافر سوهي حايض تم طهر سف تناءالمافة فشهو رالمذهب أنهم شمون الصلاة ولانقصر ونو نتخرح في الملف قول أم يقصرون انتهى وقال المازرى فيشرح التلقين فرع قال في السلبانية في النصر الي يقدمن مصرير يدالقير وان فالم بقلشانة انهيتم الصلاة قاللأن الباقي من مفره لا يقصر في مواد اوجب علىهالاتكام بطروهذا فتضي أن يراعى قد رالسيرمن حين البلوغ في حق من بلغ في أثباء السفر وكدلك براعى فيحق الجنون اذاعقل في أثناء السفر فالبعص أشياخي وفي طهر الحائص في أثناء السفر نظر وعندى انهلايتضع بيهاوبين ماتقدملانهاع يرمخاطبة بالصلاة أيام حيضتها اجماعا والكافرمخاطب الصلاة وبغيرهامن فروع الشر بعةبشرط تقدمالا ءان عندجاعةمن أهل الأصول فات لم يعتبر مامضي من سفر هم ع الاختسلاف في خطامه ف لحسائض أولى مذاك لكونهالم يختلف في سقوط الخطاب عنها الأأن يقال ان الحائض كانت قبل حيضتها تخاطبة بالصلاة وان ارتفع الخطاب لمانع والمانع متو فع ارتفاعه في كل جزء من أجزاء الدفر فخالف بهذا من ذكرمعهافهذامماينظرفيه انتهى وفيحاشيته على هذاالمحل من المازرى ان ظاهركلام الامامإن الصي اذابلغ بترالصلاة ولوكان بقصر الصلاة في أثناء سفر دقبل الباوع انتهى وقال ابن عرفة وفي السلماننة لوأسل قاصدمن مصر القبر وان بقلشانة لوبقصر اللخمي وكذاالبلوغ والعقل وفي طهر الحبض نظرالمازرى بعقل كونهأ حرى لأن الكافر مخاطبها على رأى وهي لااجاعا والفرق انها مخاطبة قبله اجاعاوا لمانع متوقع الرفع (قلت) ولاسماعلي إن القضاء الأول انتهى (فائد مان * الأولى) اختلف في الميل هل هو ألفاذر اعوشبهر أوثلاثة آلاف وخسمائة وصحح أوثلاثة آلاف أوأربعة آلاف أوألف باع بباع الفرس أو باع الجل أومد البصر أفو الوالى هذا يرجع الى ماروى من يوم وليله أو يوم أو يومين والذراع فالالقرافي قيل هوستة وثلاثون أصبعاوالاصبع ست شعبرات بطئ احداهمالظهر الاخرى وكل شعير ةست شعرات من شعرات البرذون انهي (لثانية) قالمالكرجمه الله تعالى في الموطأ بين مكة وعسفان ومكة وجدة ومكة والطائف ال بعمة بردقال النووى في تهذيب الاساء والغات منه اهو الصواب وقول صاحب المطالع ان بين مكة وعسفان ستةوثلاثان مملاليس عقبول وعسفان بضرااهين وسكون السين المهلتين فرية جامعة بهابين مكة والمدينة على من حلتين من مكة وسمى عسفان لان السيول عسفة وقال الشيخ زروق مسافة القصرأر بعة بردوهو حديثعن ابن عباس لاتقصر الصلاة في أقل من أربعة بردمن مكة الى عسفان رواه الدار قطني وصحح ابن خر عة وقفه انهى صير ولو بحر ﴾ ش الخلاف المشار المه ماوهل هو اعتبار الاربعة بردفي البصر أواعا يعتبر الزمان لاالقصر ادلا أعلم خلافافي جواذ القصر فيالمر والمعني انمسافة القصر في المرأربعة ودكمافة القصر في البرولافرق بينهما

(ولوبيعر) * ابن شد المراروابات ان حكم البعر حكم البرقال مالك يقصر السافر في البعر ان نوى سفر يوم تام ابن رشد قال مالك هذا الان الأميال في البعر وهذا ليس معلاف وانما ينظر في البعر وان كان في البعر وان كان في البعر وان كان في وسط البعر وان كان في وسط البعر وان كان في وسط البعر معيث لا يميز فيه الأميال في كالسبر وان كان في وسط البعر معيث لا يميز فيه الأميال في المناز شدة المناز والمناز شدة المناز والمناز والمناز

(ذهابا) * ابن عرفة لا يعتبر في طوله رجوعه * اللخمى المراعى في السفر السير ولايضاف اليه الرجوع قال مالك في المدونة من خرج يدور في القرى وفي دورانه أربعة بردقصر * اللخمى يريد لا يحتسب في ذلك مان كان في معنى الرجوع انتهى ابن عرفة جعل سند هذا خلافا وقال الدائر كالمستقيم (قصدت دفعة) تقدم أن (١٤٧) سبب القصر سفر معزوم على طوله جزما قال مالك في المدونة

وهذاهوالمشهوروروى عن مالك في المبسوط يقصر يوما تامالان الاميال لاتعرف فيه قال بعضهم يريد يوماوليلة (فرع) فان كان السفر في برو بحرقال في الطراز فان راعينا المسافة فيهما يعني أربعة بردفلا كلاموان خالفنافيهما وجب التلفيق وهل يقصرمن حين بحر جمن قريته قال ابن الموازاذالم يكن في البرمسافة قصر وكان المركب لا يخرج الابالريج فلا يقصر في البرحتي بركب في البحرويبر زعلى المرسى وان كان يخرج بالريج وغيرها فليقصر من حين يخرج في البر وقال ابن الماجشون يقصر ولم يستفصل ووجه الباجي القولين فقال وجه قول ابن الماجشون ان من عزم على مسيرار بعة بردف حكمه القصر الاأن يتغير عزمه وهذامالم يتغير عزمه فلا ينعه انتظار الريحكا لايمنعه ذلك في أثناء سفره قال وقول ابن الموازينبني على أنه لا يجوز القصرحتي يمكنه العزم على اتصال المسير وقال الباجي اذا ثبت ماذ كرناه من م اعاة المسافة في البر فان حكم البحر في ذلك حكم البرفان كان السفر في بروجر فقال ابن الماجشون ان كان في أقصاه باتصال البرمع البحر مسافة القصر قصر وقال ابن الموازوذ كر نعوماتقدم ثم قال فوجه قول ابن الماجشون ان من عزم على سيرأربعة ردفحكمه القصر ولايخر جعن ذلك الابتغيرعزمه وهذامتيقن السفر عازم علىه فلا يمنعه القصر انتظار الريح كمالا يمنعه ذلك في أثناء سفره في البحر ثم ذكر وجه قول ابن الموازوذكر المصنف فى التوضيح القولين و زا دبعد قول ابن الموازحتى يركب ويبر زعن موضع نز وله عن ابن يونس مانصه يريداذا كان في سفر مهن ذلك الموضع ما يقصر فيه انتهى ثم قال في آخر كلامه وحل الباجي قول عبد الملكوابن الموازعلي الخلاف انتهى واقتصر الشيخ بهرام في شرحه الكبير وفى شامله على قول ابن المواز فاوهم أنه المذهب والظاهر قول ابن عبيد الملك وفى كلام الباجي اعاءاليهوالله أعلم ص ﴿ ذهابا ﴾ ش يعني ان الاربعة برديشترط أن تكون ذهاباولايعتبر معهاالرجوعقال في التوضيح وهدامعني قول أهل المذهب يشترط أن يكون السفر وجهاواحدا الايعنون بذاكأن تكون طريقة مستقمة واعايعنون أنتكون الجهة التي يقصدها أربعة بردوقد قال في المدونة في الذي يدور في القرى وفي دور انه أربعة بردانه يقصر ابن القاسم و كذلك السعاة انتهى قال أبوعمر ان المرادهنا بالسعاة سعاة الماشية وقيل المساكين قال اللخمي في مسئلة الدوران ولايعتسب من ذلك مافي معنى الرجو عفان خرج يمنا ثمرجع أماما م شمالا ثم انعطف راجعاحتي يدخل البلد الذي خرج منه فانه يحتسب عاكان عينا وشمالا وامامامالح يستد برفيصر وجهه في تصرفه ذلك الذي يدو رفيه الى البلد الذي خرجمنه فانه كالراجع فلا يحتسب ذلك مع ما تقدم اذا كانت نيته الرجوع الى البلد الذى خرج منه قال ابن ناجى وقيل أكثر الشيوخ تقييده بذلك وجعله سندخلافاانتهى والذى رأيتهفى كالرمسندفى الطراز أنه تقييد فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ قصدت دفعة ﴾ ش احتر زممالوخرج الى سفر طويل الاانه نوى أن يسير مالاتقصر

منخرجفيطلبآبقأو ماجة فقيل له هاهي بين بدبك على بريدفشي كذلك أيامالا يدرى غاية سفرة فلنتم في سيره و يقصر في رجوعه اذا كانأر بعة بردفأ كثر * ابن يونس واختلف أصحابنااذا كان لماللغ هذا الذي خرج في طلب آبق على رأس أربعة بردفأراد الرجوع فقيل ان حاجتك في موضع كذا على بريدين بإن بدلكأو عن عمناك أوعن شمالك فقال أناأ بلغ ذلك الموضع نمأتمادىمنه الىدارى على كل حال وجددته أولم أجده فأدهب بعض أحجاننا الىانەلايقصرحتى رجع منالموضع الذي أخبران العبد فيه لانه لانضاف مسيرالى رجوع وظهرلى ولغيرى من أحابناانه يقصرمن رأسأر بعة برد لانهقد نوى الرجوع وقال أنا آخــنفيرجوعيمن الموضع الذيذكرليان العبدفيه فهوكالراجع وكا لوأخذ من ذلك الموضع

أوغر بى الطريق أولحاجة غيرالآبق فهو كبتدى سفر امن ذلك الموضع وكالذي يريدسفرا الى جهة قبلة بلده فلا كرله حاجة على بريدين في دبر بلدى أم أرجع على طريق ولا أدخل مديني ثم أعادى الى عام سفرى انه يقصر من حين يبرز عن قريته فكذلك الذى بلغراس أربعة بردفقال أبلغ موضع كذا ثم أتمادى منه الى دارى لا فرق بينه ما * ابن عرفة هذه مصادرة وبردور واية الشيخ من سار بريدين فرجع الى طريق أقصر وممره على منزله ولم برد النول به أثم في رجوعه حتى مجاوزه انتهى

انظرقوله في هذه الرواية وجمره على منزله ففرق بينه و بين قول (١٤٣) أبن يونس ارجع على طريقي ولاأدخل مدينتي وانظر

أيضاقدظهرمن ابن عرفة ميل لقول سندا لدائر كالمستقم فالانعاد هذا دائرا وانظر بعدهداعند قوله ولاعادل عن قصر (انعدى البلدى الساتين المسكونة) من المدونة قال مالك من أرادسفرافليتم الصلاة حتى برزعن سوت القرية حتى لا يحاديه أو يواجهه منهاشئ وكذلك في البعرثم يقصر ومن المدونة ان رزمکی لذی طوی مسافرا أتم حتى يسمير لأنهامن مكة ابن بشيران سافرمن عصرمن الامصار لابناءحوله ولابساتين فالشهورانه مقصر عفارقة السور وان كان حـول المصر بناآت معمورة و بساتين فان اتصلت به وكانت في حكمه فلا نقصر حتى محاوزهاوان لم تتصل به و كانت قائمـة بنفسـيا قصر وانام محاوزها وان كان الموضع المرتعل عنه قرية لاتقام فها الجعة ولا نا آت متصلة بهاولادساتان قصر اذا جاوز بيوت القرية بلاخ للفوفي وازل ابن الحاج من خرج سافراهن قرطبة فوصل الى البرتال أوالى مينة أوالى عينشهدةقصر ولاراعي أنتكون الساتين عن يمنه وشماله

فيه الصلاة ثم يقيم أربعة أيام تم يسير مابقي من المسافة فلاشك في اتمامه في مقامه وهل يقصر في سيره ويلفق بعضه الى بعض قولان القول بالاتمام لابن القاسم في العتبية وابن المواز وقال ابن الحاجب انه الأصم ولذلك اقتصر عليه المصنف والقول بالقصر لابن الماجشون وسعنون ص فانعدى البلدى البساتين المسكونة ﴾ ش أى التى لاينقطع عنها أهلها قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب ويشترط فى الشر وعجاوزة بناء خارج البلدو بساتينه التى فى حكمه بناء خارج البلدهي الارباض وبساتينه التي في حكمه من البساتين التي لاتنقطع عمارتها انتهى وليس المراد أن يكون أهلهاملازمين للسكني بها وقد قال سندفى تعلمل اعتبار الساتين لأن عمارتها متصلة بعبارة القرية فهيمن توابعها وقديسكن فيها أهلهاوقدقالوالوكان فيطرف البلدمساكن خربت وخلتمن السكان الاأن أبنيتها قائمة لم يقصر حتى يجاوز هافبأن يعتب ذلك في المساتين المسكونة القائمة البنيان والعمارة المتصلة أولى انتهى وفهم من كلامه أن المساتين اعاتعتبراذا كانت متصلة بالقرية وبذلك صدرأول المسئلة فقال واذا كانت بساتين القرية متصلة بهالم يقصر حتى يفارقها ويدل أيضاعلي اعتبار الاتصال ماذكره معد ذلك ونصه لوكانت فريتان يتصل بناءا حداها بالاخرى فهمافي حكم القريةوان كانبينهما فضاءفلكل واحدة حكم الاستقلال انتهى وانظر كلام الأبي وابن بشير ففيه زيادة (فائدة) قال ابن بشير ان سافر من مصر لا نناء حوله ولا دساتان قصر عفارقته لسوره وقيل حتى يجاوز البلد بثلاثة أميالوان كانحول المصربنا آت معمورة ويساتين فان اتصلتبه وكانت في حكمه فلا يقصر حتى مجاوزهاوان لم تتصل به وكانت قائمة بأنفسها قصر وان لم بجاوزها وانسافرمن قرية لاتقام فها الجمعة ولابنا آت متصلة ما ولابساتين قصر اذافارق بيوت البلدبلا خلاف وان كانت متصلة بهابنا آت و بساتين فكاقلناه في المصر وان كان السفر من ببوت العمود فاذا فارق الحلل التي سافر عنها قصر بلاخلاف في المذهب انتهى وقال الأبي كان الشيخ يعنى ابن عرفة يعتبر البساتين التي في حكم المصر كالبساتين التي يرتفق ساكنها بمرافق المصر من أخذ ناروطيخ وخبز وما محتاج الى شرائه في الحال و يمشل ذلك برأس الطابية وماقار بهاانهي (فروع * الأول) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة فاوقصر قبل مجاوزة البيوت على المشهور قيل يعيد في الوقت أومطلقا أولااعادة عليه انظر ذلك فاني لم أقف عليه انتهى (الثاني) قال في كتاب الحجالأولمن المدونةفمين ودعوخر خمن مكةالى ذى طوى فأقام بها يومه وليلته فلابرجع للوداع ويتم الصلاة بذى طوى ماداموافيها لأنهامن مكة انتهى ونعوه في رسم صلى نهار امن سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة ونصه *وسئل عن القوم برزون من مكة الى ذى طوى بريدون المسيراً يقصرون فاللاأرى ذلك ولكن أرئ لهم أن يتموا ابن رشدمثل هذافي كتاب الحج الثالث من المدونة وزادلان ذاطوى عندى من مكة فذكر العلة في ذلك انتهى وعزا ابن عرفة هذه المسئلة للحج الثالث من المدونة كإفعل ابن راشدوا نماهي في الحج الأول كاتقدم وقوله انه يتم بذي طوى بظهر انه خالف لقولهم يقصرا ذا حاوز البلدو بموته وبساتينه لأن ذا طوى منفصل عن بيوت مكة بمسافة كثيرة ويمكن أن يقال انماحكم بالاتماملن كان بذي طوى لأن الشارع جعل من كان مقما بهامن حاضرى المسجد الحرام ولذلك جعلها بمزلة مكة وكائنهما بمزلة البلد الواحدانهي (الثالث) من سافرفي البحر ففيه روايتان احداهم يقصر عجاوزة بيوت القرية وتخليفها والثانية اذا توارى

و البيوت ذكر ها بن عرفة وقال في النوادر قال بن القاسم عن ماك في الجموعة في سافر فى البعر قال اداجاوز البيوت ودفع فليقصر قال ابن حبيب قال أصبغ واذا أقلمو الجروا لتعوثلاثة ميال شم حبسوالمن وراءم فان حبسهم الريح قصر واوان حبسو الغير ذلك أتحوا قال ومن كتاب بن سحنون ومن سافر في المحرمن وطمه الى ما يقصر فيه الطلاة نم أحرم الصلاة فردته الرج الى بيور قرية بعدأن صلى ببض الصلاة قال تبطل كالونوى فيها الاقامة وقال محدين عبدالحكم فهن صلى في الخضر ركعة بسجدتها ثم مشت به بعني السفينة حتى خرج عن القرية حيث تقصر الصلاة قال عضي على صلاته صلاة حضر لأنه دخل فهاعلى ما يجوز انتهى وقال اللخمي قال في مختصر ماليس في المختصر في مسافر البعر يقصر ادانواري عن البيوت قال أيضااذا خلفها وهو قول محمدانهي واقتصر صاحب الطراز على مافي المجوعة وتقدم نقل ابن عرفة للقولين اللذين كرها اللخمي فعلم من هذا الهم الايقصرون حتى يدفعوا من المرسى والهم ماداموامقدين في لمرسى فانهم بمون وهذاظاهر كلاما بن المواز المتقدم في شرح كلام المصنف ولو بحرصر مح في النفتأمله (الرابع) قال في الطراز فلو بان المافرعن أهله نم نوى الرجمة بعدما برزعنها ثم بداله فنوى السفرلم يقصرحني يظعن عن موضعه قاله في الموازية وهو بين لأنه أنشا السفر الآن من حبثهو وقاله أيضافين خرج معالمافرين ليشبعهم فقدموه ليصلى بهم فينوى المفرقبلأن يحرم اله يصلى صلاة مقيم انتهى ص ﴿ وَتَوْ وَلْتَ أَنْصَاعِلَى مِجَاءِ زَوْ ثَلاَيْةُ أَمِمَالَ بَقْرِ بَهُ الجَعَةُ ﴾ ش هذا قول ثان مقابل للاول وتؤولت المدونة على كل منهما كما أشار الميه بقوله أبضالكن الأول هو لمشهور والثلاثة الاسال عنام عتبرة من سور القرية كاتقدم في كلام ابن بشير (تنديات ، الأول) وكرابن ناجى انهاستشكل حكمهم فالمشهور بأنون عاوز بيون القرية يقصر مع قولهم انون كان على ثلاثة أممال بلزمة الاتمان الجمعة ودكران بعض أسحابه أجاب أن مادون الثلاثة أممال هنا مضاف المددلافناساعتبارهاوماكان هناك مستقل فناسب الغاؤه (قلت) يشكل على هذا الحوار انهاذا أدرك المسافر المنداء قبله فانه بلزمه الرجوع فتأمله والله أعملم (الثاني) قال ابن ناجي اذافرعناعلي غيرالمشهورفهل الثلاثة أميال محسو بةمن مسافة القصر كاهوظاهر كلامهم أولا وسألت عنهاشيخنا أبامهدي فقال لاأدرى واختار شخنا وغيره انها تعسب والصواب عندي عكسه والله تعالى أعلم انتهى ويعنى شيخه البرزلي (قلت) والصواب ما ختار مالبرزلي وغيره وهو الذي يظهر من كلامهم (الثالث) تقييد المصنف هذا القول بقرية الحدة قيد ابن بشير ونقل سندعن القاضي عبدالوهاب اعتبار ثلاثة أميال مطلقاسواء كان قرية جعة أملاوقال بن عرفة ونقل سند رواية ثلاثة أميال في غير ذات الجعة لا أعرفه الالاطلاق الجلاب انتهى (قلت) ظاهر كلامه ان سندا هوالناقل هذاالقول فقط وليس كذلك بلءزاه للعونة كالمستغرب لهوالله أعلمص فإوالعمودي خلته ﴾ ش والبيدوى لايقصرحتى بفارق جييع بيون الحي ويبرزعنها ولوكانت البيون متفرقة فان كانت متقاربة عبث مجمعهم اسم الحي والدارلم يقصرحتي بجاوز الجميع ويكون ذلك في حكم القضاء والرحاب تكون بين بنيان البلدوان كانت بحيث لا يجمعها اسم الحي واسم الدار عازأى حاز القصرأى اذافارق سوت حلته انتهى ونعوه في ابن فرحون صر وانفصل غيرهما ك ش قال في التوضيح كالساكنين في الجبال والاخصاص نعو رابغ بطر بق مكة وشبه وكذلك الدورالمفردة انتهى (فرع)وفي الطرازلو كانمنزلم في عرض وادأى بطنه فان جعاواجانب

(وتؤولت أيضاعلي مجاوزة ثلاثة أسال بقرية الجعة) أنوعم قول مالك والشافعي وأبى حنفة والثوري والأوراعي وأحدوأهل الحديث وهو رواية ابن القاسم عن مالك انه لا يقصر حتى محاوز السوت وهو قوله في موطئه وهو الصحيح من مذهبه وذكران حبيب عن مطرف وابن الماجشون واس كنانةعي مالك انهاذا كانت القرية مماتجمع فها الجعة فلا يقصر الخارج عها حتى يحاوز ثلاثة أسال انتهى على نصه وساقه والذى لابن عرفة من المدونة يتم المشافر حتى سرزعن قريته فيقصر ودان حسو منقطع عن سوتها انقطاعا يتناوروي الاخوان عجاوزة ذات الجعة بثلاثة أميال انتهى فانظر أتتمامعني قوله وثؤولت (والعمودي حلته) وابن بشير ان كان السفرمن بيوت العمود فأذافارق الحلل التي سافر منها قصر سلاخسلاف الصماح بقال هوفي حلة صدقأى محلصدق والمحل منزل القوم (وانفصل غيرهم) تقدمنص ابن بشير ان كان الموضع المرتحل عندقرية لاتقام باالجعة ولابناآن متصلة باقصر اذاعاوز

صلاة رباعية مؤداة في السفر أومقضية لفواتهافيه ومن المدونة قال مالك ونسى صلاة سفر فذكرها بعددهاب وقتها فيحضر صلاهار كعتيان كاكان جبت عليه وانظر لوذكر سفرية وهوفي الحضر صلاها حضر بةعندقوله ومع الشكفي القصر ومن المدونة وانذكرصلاة حضرقدده وقتهافي مفرصلي أربعا كإكانت وجبتعليه (وان وتما أهله) من المدونة قال مالك ويقصر النواتية وانكان معهم الأهل والولد (الي محل البدء) اس عرفة لقاضي ورواية الاخوين مبدأ القصرمنهاه وعلى هذااقتصر ابن بشير وابن رشدفي مقدماته (الأأقل الاكملى في خروجه لعرفةورجوعه) * ابن عرفةو بقصركل ماجحتي المكي الاالمنوى والعرفي عحلهما والباجي انعمل الحاجلابتم الافيأ كثرمن وموليلةمع لزوم الانتقال من محل لآخر لان الخروج ن مكة الى عرفة والرجوع لهالازم (فلفق) ولذا لايقصرعرفي بعد وقوفه وتوجهم ملنى ومكة لان

الوادى لهم بمنزلة السورعلى البلداعتبر البروزعن عرضه ولايلزم البروزعن طوله وقديطول الوادى جداوان كان عرضه متعاو تزلوافي بعضه روعي مفارقة البيوت والبرو زعنها لامفارقة الوادى انتهى وهذابدل على اله انما حكم بالانمام بذى طوى لأنهامع مكة كالبلد الواحدوالله أعلم (فرع) قال في الطر از ولو كان في وسطا لبلدنهر جار مثل بغداد مجاو زمن جانب الى جانب لم يقصر حتى بجاوز الجانب الآخر لان ذلك من البلد كالرحبة الواسعة والله تعالى أعلم ص ﴿ قصر ر باعية ﴾ ش فيصلى الظهر والعصر والعشاء ركعتين ركعتين بقرأ في كل ركعة بالفاتحة وسورة كاصرح بذلك في التوضيح في السكلام على فرائض الصلاة ونص عليه الساطي وابن الفرات فيشرح قول المصنف وسننهاسو رة بعدالفاتحة في الاولى والثانية وقال ابن عسكر في العمدة وسنتها قراءة سورة بعد الفاتحة الافي أخيرتي الرباعية وثالثة المغرب ونعوه في الارشاد (فرع) ويجهر فى الركمتين معا فى العشاء وقد صرح به فى المعونة هناوصر ح به غير واحدوه وظاهر والله أعلم ص ﴿ أُوفَائَنةُ فِيه ﴾ ش أي في السفر وسواء قضاها في السفر أوفي الحضر قاله في المدونة قال ابن ناجي وقول أبي ابراهيم وقيل بنظر الى وقت الذكر لاأعر ف فاوصلي صلاة السفر أربعا أربعافقال اللخمي بجزئه لانها صلاة منسية فبالفراغ منها خرج وقها ص مروان نوتيا بأهله ش هندا مذهب مالك والشافعي وجاعة وقال ابن حنبل لا يقصر واحتج بأنه مقيم في مسكنه وماله فأشبه مااذا كان في بيت مولعامة الفقها وقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطرالصلاة وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه فرضت الصلاة على لسان نبيكم في الحضرأر بعاوفي السفرر كعتين والفرض يكون بمعنى التقديروهوعام وروى ابن وهبعن سالم بن عبدالله بن عمر أن رجلا سأله فقال أن أحدنا بخرج في السفينة بجعل فيها أهله ومتاعه وداجنه ودجاجه أيتم الصلاة قال اذاخرج فليقصر الصلاة وانخرج بذلك وكون أهله معه ومتاعه لايمنعه من الترخص بالسفر كالجال قاله في الطراز وقال ابن ناجي وأفام شيخنامهاأن العرب اذاسافروا أبأهلهم وأولادهم السفر الطويل المعزوم انهم يقصرون وأفتى بهغيرمام ةلايحتاج الى بنية ص ﴿ الى محل البد ، ﴾ ش نعوه في ابن الحاجب وقال في التوضيح انه تخالف لظاهر الرسالة والمدونة وقال ابن عرفة وفي رجوعه فهايعني المدونة قصرولو على ميل منهاحتي يدخلها أوقربها وسمع ابن القاسم تدلك من أغام على ميل حتى الليل لكثرة دخو لهانهار االشيخ سمع أشهب من قرب بمسل ونحوه أتم ولم أجده في العتبية القاضي ورواية الاخوين مبدؤه منتهاه الشيخ في المجوعة حتى يدخل أهله الباجي عن المجموعة وروى حتى يدخل منزله انتهى والظاهر ان المراد بقولهم الى محسل البدءان المسافر بقصر فاذاوصل الى البلد التي هي منتهى سفر هأتم في الموضع الدي لوسافرمنها كان محلالابتداء القصروهو الذي يفهممن كلام ابن بشيرقال وأمامنتهي السفر فهوالعودةمنه ففي كلموضع يجو زله القصر بمفارقته يجوزله القصراذا كان بينهو بين المصر ثلاثة أميال على الخلاف الذي قدمناه انتهى والله تعالى أعلم (فرع) قال في النوادر من المجموعة قال عبدالملائوسعنون ومن خرج الى الحجمن أهل الخصوص ثم قدم فألني أهله قدانتقلوا فليتم من موضع تركهم به الى موضع ساروا السه الاأن يكون بينهما أربعة بردانتهي ص ﴿ الا كمكي في خروجه لعرفة ورجوعه ﴾ ش يعني ان المكي ومن كان في حكمه من المقيمين

(١٩ - حطاب - نى) رجوعه لعرفة لوطنه فلايصح * ابن رشد قصر المكي للسنة ولا يتعدى بالسنة علها اذالم توافق

الأصول (ولالراجع لدونها ولولشئ نسيه) فيها لمالك من خرج مسافر اسفر اتقصر فيه الصلاة فسار مالا تقصر فيه الصلاة فم رجع الى يبته في حاجة فلينم في رجوعه حتى يبرز ثانية * ابن يونس وجه هذا لأنه سفر غيرا لخروج فلايضاف اليه ولوجاز هذا لقصر من خرج الى مسافة بريدين اذا كانت نيته أن يرجع من ساعته وهذا أبين يعنى من الرواية انه يقصر (ولاعادل عن قصير بلاعدر) * ابن عرفة ان كان عدل عن غير طويل لامن (127) أو يسرأ وحاجة المازرى لا بدمنها قصر والا فقال أشهب ان لم يقصد الا

فىمكة يقصر ون فى خر وجهم لعرفة و رجوعهم للسنة وان لم يكن فى ذلك مسافة القصر وقوله فيخروجه لعرفة ظاهره ولوأدركته الصلاة قبل أن يصللني وحكى سندفى آخركتاب الصلاة الثاني أنمال كاوقف في ذلك قال سندوالاحسن أن يقصر لأنه قداً عطى سفره حكم القصر فهو باقعليه حتى صفر وأمااذا وصل الى منى فانه يقصر بالاخلاف في المدهب وكذا في ذهامه الى عرفة وفي عرفة وفي رجوعه للز دلغة وفي المز دلفة وفي رجوعه لني وفي سدة اعامته بمني الا أهل كل محل فانهم لايقصر ون في علهم فلا مقصر العرفي في عرفة والمزدلفي في المزدلفة والمنوى في مني فاذار موا في اليوم الرابع وتوجهواالي المحمب فتزلوا به وأقاموا عني لفف الناس أوأدر كتهم الصلاة في الطورق فني قصرهم واثمامهم قولان رجع مالك الى القصر واليدرج عاختيار ابن القاسم وظال البرزلي فيمسا ثل الصلاتام يختلف قول مالك في تقصيره في جميع مواطن الحج الافي رجوعه الي مكذفي مني بعدا نقضاء حبمونوي الاقامة عكذأو كان من أهلهاوا ختلف فهاقوله واختلف فيهااختيار ابن القاسم في المدونة انتهى وظاهر قول المصنف ورجوعه انه مشي علمه أعني القول المرجوع المه هداكله في حرَّمن لم يثبت له حكم السفر أمامن قدم قب لما لخروج الى الحج بأقل من أربعة أيام وعزمة أن لا يقيم بعده أربعافهذا حكمه حكم المسافر في تل موضع حل به فان أقام قبل الحج أربعا أو كان من أهل مكة وعزم على الحج والسفر بعده من غيراقامة أربعة أيام فان لم يرداقامة عكة أصارفله حكم السفر كالاول وان نوى اقامة بوم أو بومين عكة فلد كرسند عن نافع عن مالك انه ينهم والظاهر انه لانتخرج فيه القولان من المسئلة الآتية في قول المسنف الامتوطي كمكة وان قدم قبل الحج لأقل من أربعة أيام ولكن نيته أن يقيم بعد الحج أربعافة كثرففيه خلاف اختار اللخمي ان له حكم السفر حتى برجع وقدأشبعت الكلام على هذه المشلة وذكرت نصوص أهل المندهب فبافي عاشية المناسك وسيأتى في باب الحج عند قول المصنف وجع وقصر الالاهلهامز مد كلام في ذلك والله تعالى أعلم ص ﴿ وَلُولَشَّى نسيه ﴾ ش مقابل المشهور لابن الماجشون قال بقد مرمن رجع الى شئ نسبه والخلاف مالم يدخل وطنه الذي خرج منه فان دخله فلاشك انه يتم على القولين قاله ابن عبد السلام ونقله في التوضيح ولولم بكن المكان الذي خرج منه وطناله وانما أقام به فالخلاف جار في اتمامه وقصره ولودخله كاصرح به اللخمي وكاسبأني في قول المصنف وقطعه دخول بله ه والكلام فين رجع لشئ نسيه في البلدالذي كان مقها به وأورجع لشئ نسبه في غسيره قصر في رجوعه على المشهو رأيضاقاله ابن عبد السلام ص ﴿ ولاعادل عن قصير بلا عدر ﴾ ش أي عن طريق قصيرلا يبلغ مسافة القصر وانظرلوكان كلمن الطرفين يبلغ مسافة القصر ولكن أحده أأطول وسلائ الطولى من غيرعذرهل يقصرفي المدة التي تزيد بها الطويلة أم لاوتعليلهم بأن ذلك مبني

الترخص تخرج قصره على قولى مالك في مسيم لابس الخف الترخص ؛ إين عرفة يردبأن المقصه أقوى من الوسلة وتعر معه * ابن عبدالسلامعلىقصدصيد اللهو والعاصى بسفره برد بان الاصلان العصيان لابرفع حكم السبية كالعصة في الصلاة والحج وسبب القصر سفر مطاوب والسفر للقصر خلافه انتهى وانظرهنامسشلة الكافر يسافرأر بعة برد فيسلم وهوفذ قدقطع نصف الممافة نقل ابن عرفةهنا عن السلمانية انه لا يقصر قال اللخمي وكذلك البلوغ قال وفي طهر الحائض نظر وانظر من نحو هدانازلة اختلف فهاشبوخ وفتنا وهى قوم سفرمقصرون رأوا هلال شهر رمضان وهم على بريدين في رجوعهم الىبلدهم فظهر لىان لهم أن يفطر والانه حيث بجوز القصر محسوز الفطسر

وبالوجه الذي يقصرون عمّة تلك الليلة وان كانت لم تجب الاوقد بق لبلدهم أقل من مسافة القصر بذلك الوجه يصبحون مفطرين (ولاهائم) * ابن شاس الهاعم لا يقصر (وطالب رعى الأأن يعلم قطع المسافة قبله) * ابن عرفة سمع ابن القاسم يتم الحاج لنفو دبيع مامعه وروى ابن نافع و كذلك الرعاة يتبعون السكلاً * ابن الحاجب ولا يقصر طالب الآبق الأأن يعلم قطع المسافة دونه فكذلك الهائم

(ولامنفصل بنتظر رفقة الأأن يجزم بالسيردونها) * ابن عرفة فيمن برزعاز ما فأقام قبل مسافته بنتظر لاحقاطرق اللخمى انتظاره من لايسافر دونه ان شك فى خروجه قبل أربعة أيام أنحوالا قصر * ابن بشيران جزم بوقف في ما حقه أنحو بعكسه قصرانهى انظرهنامسئلة تعممها الباوى وهى المسافر في البصر يركب السفينة في مرسى بلده و ببقي بها ينتظر الربح انظره بعد هذا عندقوله وان برج (وقطعه دخول بلده) عبارة ابن الحاجب و يقطعه مروره بوطنه أوما في حكوطنه من المدونة قال مالك اذا من المسافر بقر بة فيها أهله وولده فأقام عندهم ولوصلاة واحدة أنم (١٤٧) وان لم يكن بهاغير عبيده و بقره وجواريه ولاأهل

لهبها ولاولدقصرالصلاة الاأن ينوى اقامة أربعة أيام قال ابن حبيب وان كان المها أمولد أوسرية يسكن الهاأتم ومن كتاب ابن المواز واذالم تكن مسكنه ولكنه نكحها فلايتم حتى يبني بأهله و بلزمه السكني (وان برج) من المدونة قال مالك لو ردته و محالى الموضع الذي خرج منه فليتم ماحيسه الريم حتى يظعن ثانية قال سعنون وهذا ان كان له وطناوالا قصر فيه أبداالاأن ينوى اقامة أربعة أيام ابن يونس وانام مكن له وطنا الاانه كان نوى الاقامة فعه أربعة أيام فأكثرف كأن يتم فيهثم خرجفر دتهالر يجاليهفهذا يدخلفيه اختلاف قول مالك فيمن أوطن مكة ثم رفض سكناها ورجع ينوى السفر (الامتوطن كمكةر فض سكناهاورجع ناوياالسفر) من المدونة

على ان الله هي بسفر ولا يقصر يقتضي عدم التقصير ص ﴿ ولامنفصل ينتظر رفقة ﴾ شمعناه انهاذاخرجمن مبدإسفره الىأميال يسيرة ونيتهأن لايقيم أربعة أيام ولوكان عازماعلي السفر ماالجارى على مذهبنا فياقاله في الروضة أذاسافر العبدبسفر سيده والمرأة بسفر زوجها والجند بسفرالأمير ولايعاء ونقصدهم لم يترخص واحدمنهم فانعام واقصدهم ونو واالقصر قصروا وهذا صواب لقولنا شرطه العزم من أوله انتهى وفي الموطأستل مالك عن صلاة الأسيرفقال مثل صلاة المقيم انتهى هذافي الأسير المقيم قال في المدونة ويتم الاسمير بدار الحرب الاأن يسافر به فيقصر وقال الباجي في شرحه سفره و قامه باختيار من علكه فكانت نيته معتبرة في اتمام وقصره عايظهرله منأمره وكذلك العبد المسلم في بلد المسامين والله تعالى أعلم انتهى وفي ابن يونس في العسكريقيم بهم الامام ولايدرون كم يقيم يقصر ونحتى يعامواأنه يقيم أربعة أيام وينبغي للامام العدل أن يعلمهم انتهى ص ﴿ وقطعه دخول بلده وان برع ﴾ ش قال بن غازى الدخول في هـ نه بالرجوع وبلده الموضع الذي تقدمت له فيه اقامة فهوأعممن وطنه بدليل الاستثناء والدخول في التي بعدها المرور ووطنه أخص من بلده والرج في هذه ألجأته لدخول الرجوع وفي التي بعده الجابة لدخول المرورانتهي (قات) تفسيره الدخول في الأولى بالرجو عظاهراذ المرادبه من حين الأخذفي الرجوع لكنه أجمل فيها دلم يبين مبدأ الرجوع وص ادالمصنف رحمه الله تعالى انهاذا رجع من دون مسافة القصر فان رجوعه يقطع حكم السفر ويتم الصلاة حيننذفي رجوعه وبعد وصوله البلدالذيخر جمنسه على المشهو ركاتق دمفي قوله ولاراجع لدونها ولوبشئ نسيه وانما كررها المصنف لينبه على مسئلة الربح التي استثناها وأمامسئلة الريع فنص عليها اللخمى قال اختلف فيمن خرج مسافرا في البحر فسار أميالا نمردته الرج فقال مالك يتم الصلاة بريدفي رجوعه وفي البلد الذي أقلع منه وان لم يكن له وطنااذا كان يتم الصلاة فيه لأنه لم يصحر فضه وقال سحنون يقصر اذالم يكن لهمسكنابر بدمالم يكن رجوعه باختياره فكان كالمكره انتهى وتفسيرابن غازى البلد والوطن ظاهرأ يضاالاأن كلامه بوهم ان الوطن في المسئلة التي استثناها أعني قوله الامتوطن كمكة بمعنى الوطن في قوله وقطعه دخول وطنه وليس كذلك فان التوطن في المسئلة المستثناة المرادبه طول الاقامة والوطن في الثانية هو الحل الذي يسكنه الشخص بنية عدم الانتقال كإذ كره في التوضع في كتاب الحج وأشار بقوله الامتوطن كمكة الى أن من سافر مسافة القصر

من دخل مكة فأقام بهابض عةعشر يومافأوطها نم مداله أن يحرج ليعقر من الجحفة و يعود الى مكة و يقيم بها اليوم واليومين نم يعزج منها فليتم الصلاة في يوميه لأن مكة كانت له موطنا نم قال يقصر قال ابن القاسم وهو أحب الى * ابن يونس وجه قولم يتم لأنه لما أوطنه أو أو الوطن في كانه وجع الى وطنه ووجه قوله يقصر لأنها ليست بوطنه في الحقيقة وانما أتم بالنسبة لما نوى من الاقامة وأما وطنه في المحتاج اذار جع اليه الى نية الاقامة في كان ما لا ينم فيه الا بنية أضعف ممايتم فيه بغيرنية انتهى باجع ابن بونس فان فيه زيادة (وقطعه دخول وطنه) هذا تكر ار

عرجع ليقضى حاجته أوردته الريح وهوعازم على السفر فانه يقصرفي رجوعه بلاخ للفوفي لبلد الذي رجع اليه أن لم يكن وطنه ولم ينو اقامة أربعة أيام فيه على القول الذي رجع اليه مالك قال في المدونة ومن دخسل مكة هاقام مها بضعة عشر يوما فاوطنها ثم أرادأن يحرج الى الجحفة ليعتمر ثم يعودالى مكةو يقيم بهااليوم واليومين ثم يحرح منهافقال مالك يتم في يوميه ثم قال يقصر قال ابن القاسم وهوأحب الىقال ابن يونس وجه الاتمام أنه لماأوطنها وأنم الصلاة بهاصار لهاحكم الوطن فكانه رجع الى وطنه و وجه قوله بقصرانها ليست وطنه في الحقيقة وانمائتم بنية الفعل لمانوي الاقامة وأماوطنه فلا يحتاج اذارجع اليه الى نية الاقامة فاكان لايثم فيه الابنية أضعف عمايتم فيه بغير نية وقدسافرمن ذلك الموضع سفر قصر فاذارجع اليهفهو على نية سفره حتى ينوى اقامة أربعة أيام أيضاولو كان اعتماره من الجعر انة أوالتنعيم أومالا يقصر فيه الصلاة ثم رجع الى مكة ونوى أن يقبى بهااليوم واليومين لاتمفى ذلك بلاخلاف من قوله لأنه على نيته الأولى في الاتمام فلانز بلهاالا خروجه الى سفر القصر انتهى ونعوه الخمى فعلمنه ان الموجب القصر في المسئلة المستثناة كونه رجع بعدأن سافرمسافة القصر والموجب لعدمه في المستثني منه كونه لم يسافر مسافة القصر والالميكن فرق بين ماحكم بهأولافي قوله وقطعه دخول بلده ويين مااستثناه لكن ليس في كلام المصنف مايدل على ذلك والاستثناء منقطع ولمالم بكن الحكم خاصا عن خرج من مكه أتي بالكاف فيقوله كمكة وأشار بقوله متوطن اليانهالم تكن وطنهوا عاأفام ماأياما فالمراد بالوطن فى كلامه وكلام المدونة طول الاقامة ومهدابن الحاجب لذلك بقوله فان تقدم استيطان فرجع اليه من الطويل غيرنا واقامة كن أقام عكة الى آخر المسئلة ومسئلة المدونة مفروضة فهن خرجونيته العود فاحرى من سافر ولم تكن نيته العود ثم عاد بعدمسافة القصر لام عرض له أو ردته الريح وقدذكرابن بونسأن من ردته الريج يجرى على اختلاف قولى مالك في المسئلة المتقدمة والحاصل انمن رجع من دون مسافة القصر أنم الصلاة على المشهو رولو كان اقياعلى نية السفر بان مكون انما رجع لحاجة أو ردته الريح ومقابل المشهو را اله يقصر اذا كانت نيته باقية على السفر في رجوعهوفي البلدالذي خرجمنه إذالم يكن وطنه وانمن رجع بعدأن سافر مسافة القصر يقصر على القول الراجح الذي رجع المهمالك وعلى القول المرجوع عنه يتم ويقصر هناعلي مقابل المشهو رفى المسئلة الاولى من بابأولى والله أعلم وأماقول ابن غازى ان المراد بالدخول في الثانية ألمر ورفغيرظاهر لانه يقتضى ان مطلق المرور بالوطن يقطع حكم السفر ولوحاذاه والمربد خله وليس كذلك كااعترض بذلك في التوضيح على ان الحاجب وقال اعا عنع المرو ريشرط دخوله أونية دخوله الاان اجتاز فالاحسن أن يقال مراده بالدخول في الثانية حقيقة الدخول والله أعلم (تنبيه) تقدم في كالرم اللخمي ما يقتضي ان من يرجع مكرها يقصر وقد صرح بذلك فقال ولورده غاصب لكان على القصر في رجوعه واقامته الاان نوى اقامة أربعة أيام انتهى قال في التوضيح وانظر ما الفرق بين الغاصب والريح ونعوه لابن فرحون وفي كلام اللخمي اشارة الى الفرق بينهما وهوان من سافر بالريح شالامن أول سفره هل يتم أم لافكان قريباعن ينتظر صاحبالايسير الابسيره فتأمله والله أعلم ص ﴿ أومكان زوجة دخل بها فقط ﴾ ش عطفه مكان الزوجة على الوطن يقتضى انه غيردا خلفي مسمى الوطن وانماهو ملحق بهوهو الظاهر لأن الوطن هومحل السكبي كا تقدمو يفهم ذاكمن كلام ابن عبدالسلام فانهذ كرعن الفقهاء انهم نقولون بنزل منزلة الوطن

(أومكان زوجة دخل بها) تقدم نصمافي كتاب ابن المواز (فقط) تقدم نص المدونة ان لم يكن به غير عبيده و بقره قصر (وان بريخ غالبة) هذات كرار (ونية دخوله وليس بينه و بينه المسافة) ابن المواز اذا خرج وفي طريقه قرية له بها أهل ونوى دخوله افان كانبين المسافتين أربعة قصر والاأتم ثم ينظر فان كان في بقيه سفره أربعة بردقصر والاأتم فاذارجع ولم ينو دخولها قصر ادا كان بين المسافتين أربعة بردقال فان بداله فترك دخولها فلينظر بقية سفره من حينت فان كان أربعة بردقصر ادا ظعن من مكانه ذاك لاقبل الظعن منه لا الظعن منه لا النطعن منه لا النطعن منه لا النطعن منه لا الناه الساعة يصير مسافرا وكائنه خارج من وطنه انتهى انظرابن بونس فان فيه زيادة وانظر أيضاهنا اذابوى أن يسير بوماو يقيم أربعة أيام فقال سعنون انه يقصر في مسيره و يتم في مقامه وكذلك في المجوعة فدين خرج أن يسير ثلاثين ميلاأو عشر بن ثم يقيم أربعة أيام انه يقصر من حين يخرج من مسيره و يتم في مقامه وقاله ابن الماجشون ودكر ابن المواز خلافه وانه براعي مسافته الى موضع نوى فيه الاقامة وجعله كوطنه فان كان ببن كل موضعين أقل من أربعة بردأ عولم يقصر * ابن يونس وقول سعنون أولى لأنه لما نوى في أول سفره أن يسير كذلك بعد (١٤٥) أربعة أيام انه عين دالله المدول لله ولا دغيرة تعالل

الفطر ويصبر حكمه حكم الصوم المتصل فكذلك هذاحكمه حكالسفر المتصل ولايضره تخلسل الاقامة وليس نيته الاقامته كدخوله وطناله بوجب علمه الاتمام وانالم منو اقامته في غير وطنهلا يوجب ذلك عليه الاستة اقامة أر يعة أيام وهو أضعف من وطنه (ونية اقامة أربعة أيام حمام) من المدونة اذا أجع المسافر في رو محرعلى مقام أربعة أيام بلمالهن أتم الصلاة وصامحتي يظعن من مكانه قال ابن القاسم في العتبية يلغى يوم دخوله ولا يحسبه * ابن يونس هـ ندا أصل مختلف فيهفى العدد والاعان

موضع الزوجة المدخول بهاوالسرية يريدون وان لم يكثرسكناه عندهاانتهي فلا اعتراض على المصنفوان كان ابن الحاجب وابن عرفة ادخلامكان الزوجة في مسمى الوطن فالتعقيق ماقاله المصنف والله تعالى أعلم وقول المصنف فقطاحتر زبه ممالوكان له بقرية ولداومل فانها لاتكون وطنا ولا ينبغي أن يخرج بهمكان السرية فانى لم أرمن أخرجه الا الشارح في الأوسط بل نص ابن الحاجب وابن عرفة على الحاقها بالزوجة قال ابن الحاجب والوطن هنامافيه زوجة مدخول مها أوسر بة بخلاف ولده وخدمه الاأن يستوطنه وقال ابن عرفة الوطن مسكنه أوما بهسر بة سكن اليها أو زوجة بني بها لاماله وولده وقال ابن ناجي في شرح المدونة لماتكام على الزوجة بريدأوسرية نص عليه ابن حبيب وقباوه وقال ابن يونس قال ابن حبيب وان كان له مها أم ولدأ وسر مة مسكن الماأتموكم يحك خلافه فتأمله والله تعالى أعلمص ونية دخوله بش هو معطوف على فاعل قطعه فيقتضى أن نية دخول الوطن ادالم يكن بينه وبينه مسافة القصر تقطع حكم السفر وليس كذلك والالزم انالسافرادافرب من وطنه محيث لم يبق بينه مسافة القصر أن نتم الصلاة وحق العبارة أن يقال ومنعه نية دخوله لأن معنى المسئلة ان من سافر سفر القصر فيه الصلاة وكان طريقه على وطنهونويأن يمربوطنه فانه ينتظران كان بينه وبين وطنه مسافة تقصر فهاالصلاة فانه يقصر والافلافاذاوصل الى وطمه وسافر منه اعتبر مايينه وبين منتهى سفره فان كان أريعة بردقصر والافلا ففى ذلك أربع صو ريقصر قبله وبعده ان كان قبله مسافة القصر وبعده دونها وعكسه وذلك واضحوالله أعلم ص ﴿ ونية اقامة أربعة أيام صحاح ﴾ ش قال في التوضيح في قول ابن الحاجب ويقطعه نية اقامة أربعة أيام ابن الماجشون وسعنون عشر ونصلاة واعلم آن الأربعة الأيام تستلزم عشر بن صلاة بخلاف العكس فلودخل قبل العصر ولم يكن صلى الظهر ونوى أن يصلى الصير في

والقياس البناء على بعض اليوم والاحتياط أن يلغى بعض اليوم و يبدأ من الدى يليه من أوله وقال ابن الماجشون وسعنون وابن المواز ادادخل في بعض الهار ونوى اقامة عشر بن صلاة أنم انهى ونص الرسالة وان نوى اقامة أربعة أيام أوماي فيه عشر بن صلاة أنم (ولو بخلاله) * ابن الحاجب و يقطعه بنية اقامة أربعة أيام وان كانت في خلاله على الاصح انظران كان عنى انه يتم ان كان يعنه و بين الموضع الذى في نيته أن يقم فيه أربعة أيام ليكون قد اختصر على قول ابن المواز خلاط المرتضى ابن يونس وقول سعنون وابن الماجشون (الالعسكر بدار الحرب) من المدونة قال مالك كل ما أعام العسكر بدار الحرب قصر وان طال مقامه في موضع واحد وليس دار الحرب كغيرها قال ابن حبيب و يقصر ان كان عازما على اقامة أربعة أيام اذلا يملك دلك المثالة الثقة حتى يعاوز الفروب و يصر بمحله آمنا قال مالك وادا كان بدار الحرب أتم اذا نوى اقامة أربعة أيام وان لم يكن في مصر ولا قرية (أو العلم بهاعادة) ابن الحاجب يقطع القصر نية اقامة أربعة أيام ثم قال ومي وره يوطنه كنية اقامته والعلم به بالعادة مثل ما الدين سافر وابه و يقبل قول منتهى سفره ومن المدونة قال مالك يتم الاسير بدار الحرب الأن يسافر فيقصر به سعنون و يسئل الذين سافر وابه و يقبل قول منتهى سفره ومن المدونة قال مالك يتم الاسير بدار الحرب الأن يسافر فيقصر به سعنون و يسئل الذين سافر وابه و يقبل قول منتهى سفره ومن المدونة قال مالك يقبل قول ومن المدونة قال مالك بهذا والموابدة والمنافر وابه و يقبل قول ومن المدونة قال مالك بينافر ويقبل قول ومن المدونة قال مالك بينافر ويقبل قول ومن المدونة قال مالك بينافر ويقبل ويقبل قول ومن المدونة قال مالك بينافر ويقبل قول ومن المدونة قال مالك بينافر ويقبل ويقبل قول ومن المدونة قال مالك بينافر ويقبل قول ومن المدونة قال مالك بينافر ويقبل قول وليس ويول ويقبل ويقبل قول ولي ويتورك ويقبل ويسترك ويقبل ويقبل ويقبل ويقبل

جاعتهمان مسافة سفرهم أربعة برد (لا الاقامة) بالباجي من أقام عنزل أربعة أيام أواً كثر ينوى كل يوم الانتقال تم يعرض له مانع ولا يدرى متى ينتقل فان هذا يقصر أبداما لم يجمع مكثا قال إبن حبيب ومثل ذلك منتظر حاجة أو برء أو محبوس ريح (وان با خو سفره) تقدم نص ابن الحاجب والاقصر أبدا ولومنتهي (١٥٠) سفره وقال ابن عرفة ان هذا مخالف للرواية قال اللخمي من قدم

اليوم الرابع ثم بخرج فقدنوى عشرين صلاة وليس معه الاثلاثة أيام ثم قال ابن الحاجب وعلى الأيام فلايعتدبيوم الدخول الاأن يدخل أوله وقال في التوضيح يريد قب ل الفجر انتهي وقال في الارشاد فان أجع اقامة أربعة أيام أتم قال الشيخ زروق وماذ كرممن الأربعة الأيام هومذهب ابن القاسم فيلغى الداخل والخارج وقال معنون وعبدالملا عشرين صلاة فيلفق يوم دخوله ليوم خروجه انتهى وقدعم من هذا أنه لايعتد باليوم الذي يدخل فيه الاأن يكون دخوله فبسل الفجر وأما اليوم الذي مخرج فيمه فان كان نيته الخروج فبسل غروب الشمس فلااشكال في عدم الاعتداد بذلك فكاتقدم فى كلام الشيخ زروق وذكره فى الذخيرة وأماان كان نيته الخروج بعد الغروب وقبل صلاة العشاء فالظاهر آنه لايعتدبه أيضا لقول المصنف في التوضيح ان الأربعة أيام تستلزم عشرين صلاة وقدتبعه على ذلك بن فرحون وهولم يحصل له في هذه الحالة الأنسعة عشر صلاة وأيضافق مصرح ابن الجلاب والقاضى فى تلقينه ومعونت وابن جزى والوقار والقاضى عياض فى الا كالوالقرطي فى شرح مسلم بان الاقامة القاطعة لحكم القصر اقامة أربعة أيام بليالها وانظر مختصر الواضعة فانه أوضومن الذي تقدم فانه قال لابدمن اقامة أربعة أيام وأربع ليال فان أقام ثلاث ليال وأربعة أيام لميتم وان أقام أربع ليال وثلاثة أيام لم يتم فتأمله والله أعلم اذاعم ذلك فان دخل قبسل الفجر يوم الدخول فالاقامة القاطعة لحكم السفرفي حقه نيته صلاة العشاء من الليلة التى تلى اليوم الزابع ليكمل له بذلك عشرون صلاة وليس المرادأن يقيم لطاوع الفجر فتأمله والله أعلم (فرع) اذا عزم بعدنية اقامة أربعة أيام على السفر فقال محنون لا يقصر حتى يظعن كالابتداء وقال ابن حبيب يقصر د فعاللنية بالنية نقله في التوضيح وابن عرفة وصاحب الطراز وابن بأجي في شرح المدونة فزاد فقال والذي أقول به هو الأول والذي شاهدت شيخنا يفتي به (فرع) قال ابن ناجى ولونوى المسافرأن يقيم بموضع قبل أن يصل اليه نمرجع بنية قبل أن يصل اليه فانه يقصر قالهفي المقدمات انتهى صروان تا خرسفره بش نحوه لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة فقال ورواية اللخمىمن قدم بلدالبيع يتجرشا كافى قدرمقامه أتملان رجوعه ابتداء سفرالاأن يعلم رجوعه قبل الاربعة خلاف قول آبن الحاجب ان لم ينوأ ربعة قصر في غيروطنه أبداولومنهي سفره انتهى ونعوهذا الاعتراض لابن ناجى ونصه ظاهر الكتاب انه اذالم ينوأر بعة أيام انه يقصر وان وصلمنتهي سفره وهونص ابن الحاجب وبهأقول وشاهدت شغنا حفظه الله بفتي بهغير مامرة وهو خلاف نقل اللخمى عن مالك في المبسوط فين قدم لبلد لبيه تجرشا كافي قدر مقامه فانه يتم لانرجوعه ابتداء سفر الاأن يكون حاجتهم عندمن يعلم انهسيفرغ في يومين أوثلاثة فيقصر انهي وذكر صاحب الظراز نعوكلام ابن الحاجب فقال لونوى المسافراقامة غير محدودة لينجز حاجته وفي اعتقاده انها تنجز قبل الاربعة فهذا يقصر مدة مقامه وان زادت على أربعة أيام وبمكن أن يقال كلام صاحب الطراز وابن الحاجب والمصنف فمين كان الغالب على ظنه انجاز حاجته قبل

من بلد عبد لبيع تجارة معه وهوعلى شك في مدة اقامته بالبلدالذىقدمه والتصرف فمه فهامعه هل ذلكأر بعةأيامأوأكثرأو أقل فانه بتم لان غاية سفره قدياغه وانقضى والرجوع احداث سفر ثان قال مالك الاأن تكون حاجته عند من يعلم أنه سيفرغ منها في بومين أوثلاثة فيقصر وان شكأتم (وان نواها بصلاة شفع ولم تجزحضرية ولا سفرية) من المدونة قال مالك اذاصلي المسافر ركعة ثم نوى الاقامة شفعها وسلم وكانت له نافلة وابتدأ صلاة مقم قال إن القاسم وان كان اماماقدم غيره وخرج وأنشأ هوالصلاة معهم (و معدها أعادفي الوقت منالمدونةقال مالكمن نوى الاقامة بعد عام الصلاة لحأرالاعادة علمه واجبة وأحسالي أن يعبد وفي التفريع لايعب عليه اعادتهافي وقت ولابعده وقد قيل بعيد في الوقت صلاة مقم استحبابا ابن الموازان

أحرم المسافر بالعصر عند غروب الشمس فبعدر كعة نوى الاقامة ان كان ركع قبل غروب الشمس صيرها نافلة وابتدأ صلاة مقيم وان ابتدأها بعد غروب الشمس لم تضره نية الاقامة (وان اقتدى مقيم به فكل على سنته) من المدونة قال مالك ان صلى مقيم خلف مسافر فليتم المقيم بقية صلاته بعد سلام الامام المسافر (وكره) النطر هذامع ما يتقرر فانه بحرى على النقيض المستعب مكروه (كعكسه وتأكد) به الباجى اذا اجمع مسافرون ومقيمون فالافضل أن يؤم المسافرين أحدهم والمقيمين أحدهم فان أم الجيم أحدهم فالافضل أن يتقدمهم مسافر لانه لا تتغير صلاته الالمعان تقتضى ذلك فان ائتم به فلا يعيد به ابن رشد لان فضيلة السنة في القصر آكد من فضيلة الجاعة واستخف مالك القوم السغر أن يقدم وامقيابتم بهم اذا كان ذاسن وفضل لما في الصلاة خلفه من الرغبة أوصاحب منزل لما في ترك ائتم مهم من بخسه حقه اذهو أحق بالامامة ذكر ابن رشدهذا كانه المذهب وقال اللخمي الظاهر من قول مالك ان الجاعة أفضل من القصر لان كليم ماسنة وتزيد الجاعة بتفضيل الأجروالي هذا ذهب ابن عمر انتهى وكان سيدى ابن سراج رحمه الله يرق في المسافر على المسافر على المسافر والدي أن يتصروا الصلاة في المساجد التي عرون بها في أسفارهم مع الجاعة (وتبعه) من المدونة قال مالك اذا صلى المسافر خلف المقيم اتبعه وأتم معه قال وكذلك اذا أدرك يعنى المسافر ركعة واحدة من صلاة المقيم قانه يقضى ثلاث (١٥١) كمات انتهى نص المدونة وانظر ان لم بدرك معهر كعة قال في المسافر ركعة واحدة من صلاة المقيم قانه يقضى ثلاث (١٥١) كمات انتهى نص المدونة وانظر ان لم بدرك معهر كعة قال في المسافر ركعة واحدة من صلاة المقيم قانه يقضى ثلاث (١٥١) كمات انتهى نص المدونة وانظر ان لم بدرك معهر كعة قال في المسافر ركعة واحدة من صلاة المقيم قانه يقضى ثلاث (١٥١) كمات انتهى نص المدونة وانظر ان لم بدرك معهر كعة قال في المسافر كمة واحدة من صلاة المقيم المعافرة في المسافر كان المنافرة في المسافر كونه واحدة من صلاة المعافرة في المسافر كله والم المنافرة في المسافرة في ال

المدونة بصلهاقصراقال ابن حيب ومنى عملى ا- والمهذلك صالاة سفر انتهى انظر عكس هذامن ومفى الجمعة خلف الامام اثرر فعمن الركوع يظن أنها الأولى فبان أنهفي الثانية روى محديني على احرامه أربعا واستصان بجددا ح امه بعدسلام الامام من غير قطع ولااشكال ان أدرك الجاوس انهيتم أربعا قال ابن رشدلان مذه النبة أعوم وانظر أيضا لوأدرك ركعةس الجمعة فبعدسلام الامامذكرانه أسقط منهاسجدة فمأتى

الاربعة وكلام اللخمي في الشاك والمتوهم فتأمله والله تعالى أعلم ص ﴿ وَكُرُّ وَكُمُّ عَكُسُهُ وَتَأْكُمُ وتبعهولم يعدكه ش فال فى المنتقى فى صلاة المسافراذ اكان اماماأ ومن و راءاماموا نمايتم المسافر بأغام امامه اذاأ دركثمن صلاته ركعةها كثر وان لم يدرك معه ركعة ودخل معه في الجلوس أوسجو د من آخر وكعة لم يتم صلاته وكان عليه قصرها انهى وقاله في المدونة في ساع أصبغ من كتاب المسلاة (تنبيه)قال في رسم القبلة في أوائل مهاع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول سععت مالسكاقال لاينبغي لقوم سفران بقدموا مقمايتم بهم الصلاة ولكن يتم الصلاة فان صلى بهم فصلاته جائزة لكن ان قدمو دلسنه أولفضله أولانه صاحب المنزل فيأتمو ابصلاته صلاة المقيم قال ابن رشدهذا نحو مايأتي في رسم شك في طوافه وفي رسم الصلاة الثاني من سهاع أشهب ومنه هب مالك رحمه الله تعالى وجيع أحجابه الذي تأتى هليمسائلهم ومسائله ان قصر الصلاة في السفر سنة من السين التي الاخذبها فضيلة وتركها الىغيره خطيئة فلذاك قال انهلا ينبغي لهمأن بقدموا مقيايتم بهم الصلاة لان فضلة السنة في القصرأ كثرمن فضلة الجاعة واستحدان بقدموا ذا السن والفضل لمافي الصلاة خلفهمن الرغيبة أوصاحب المنزل لمافى ترك ائتمامهم بهمن بخس حقها ذهوأحق بالامامة في منزله بهم وبالله التوفيسي انتهى ص ﴿ وان أنم مسافر نوى اتماما أعاد بوقت ﴾ ش كذا في بعض النسخ وبهيصح الكلام فانحضر في الوقت أعادها أربعا كمن صلى في السفر بثوب نجس ثم حضر في الوقت قاله في المدونة من إوان سهو اسجد ﴾ ش أي وان نوى الا تمام سهوا أي سها عن كونه مسافرا أوسهاعن التقصير سجد بعد السلام قاله في التوضيع ص والاصم اعادته كأمومه

بسجدة بالااشكال وحيننديقول ابن القاسم ما يمته هذه الركعة الابعد سلام الامام والجمعة لاتكون الابامام فلين على هذه الركعة فلاث ركعات فتتم الهظهر الكن جاء يوم الجيس يظنه يوم الجمعة لا يضره احرامه ليوم الجمعة وقال أشهب يقها جعة (ولم يعد) تقدم نقل الباجى فان اثنم به لم يعد خلاف ما في الجلاب (وان أتم مسافر نوى الماماوان سپو اسجد والأصحاعاته) الذى لا بن رشدعن المدهب ان المسافر اذا أحرم على التمام عمدا أوناسيا انه في سفر أوجه لا أومتأولا ان صلاته صحيحة ودينسب أن يعيدها في الوقت سفر بة فان حضر فيه أعادها أربعا وفي كتاب محمد رجع ابن القاسم في ناسي سفره عن الا كتفاء يسجو دالسبو قال سعنون ولوكان عليه سبود سهول كان عليه في عمده أن يعيد أبدا و نص المدونة من صلى في السفر أربعا أعاد في الوقت في حمد الوقت في ذلك النهار كله وقال الابياني الوقت في ذلك وقت الصلاة المفروضة (كاثمومه) قال سعنون مفسرا لقول مالك ان أحرم ناسيالسفره أولاقصاراه أومتا ولاوخلفه مقمون ومسافر ون فانه يعيدهو ومن اتبعه في قال سعنون مفسرا لقول مالك ان أحرم ناسيالسفره أولاقصاراه أومتان فرجع اليهم وسلم بالمسافر بن وأتم المقيمون ان عليهم الوقت و يعيد من لم يتبعه أبدا ألاترى انهم لوسبحوا به حين قام من الركعة بن فرجع اليهم وسلم بالمسافر بن وأتم المقيمون وان عليهم العادة أبد الان صلاته على أول بيته المنافر بن وأتم المقيمون ان عليهم الوقت و يعيد من لم يتبعه أبدا ألاترى انهم لوسبحوا به حين قام من الركعة بن فرجع اليهم وسلم بالمسافر بن وأتم المقيمون وان عليهم الاعادة أبد الان صلاته على أول نبته

(بوقت والارجح الضرورى) ذكرابن بوئس الخلاف المذكور بين محمد والابياني وماراً يتله ترجيحا (ان اتبعه والابطلت) تقدم تفسير معنون بعيد هو ومن اتبعه ومن لم يتبع م يعيداً بدا (كائن قصر عمداً) من المدونة قال ابن القاسم اذا افتح المسافر على الاتمام ثم بداله فسلم من ركعتين لم تعزه صلائه في قول مالك لان صلاته على أول نيته (والساهي كا حكام السهو المخداقال ابن الحاجب فيمن أحرم على الاتمام وقعر سهو اقال هو على أحكام السهو فان جبرها في حكمتم وكائن أنم ومأمو مه بعد نية قصر عمداً) به ابن وشدان أحرم مسافر خلفه مسافر ون بنية ركعتين فأتم عامدا وجلس من خلفه ولم يتبعوه فانهم يعيدون في الوقت و بعده لا نه قدا فسد عليهم الصلاة بافساده اياها على نفسه في المشهور من الأقوال به ابن رشد وكذا أيضا ان اتبعوه انتهى انظر هل يفهم هذا كله من كلام خليل (وسهوا أوجهلا فق الوقت) تقدم (١٥٧) نصها من صلى أربعا أعاد في الوقت وتقدم قول محمد وسعنون سواءا ثم

وقت ﴾ ش فالواسواء كان المأموم حضريا أوسفريا (قلت) وهـ ندا اذانوي المسافر الاتمام كانوى الامام ظاهروأما اذا أحرم عملى ركعتين ظاناان امامه أحرم كذلك فتبين ان الامام نوى الاتمام فالطاهرا ف صلاته باطلة ويعيدا بدالقول المصنف بعد وان ظنهم سفر افظهر خلافه أعادأ بداان كان مسافر الان الظاهر ان المرادانه ظن ان الامام نوى القصر فتبين انه نوى الأتمام وعللواذلك بمخالفة نيته لنية الامام ولاالتفات الى كون الامام في ذاته حضريا أوسفريا وفي المقدمات مايقتضي ذلك والله أعلم ص ﴿ كَانْ قَصْرِعْمُدا ﴾ ش قال ابن فرحون يقال قصر وقصر بالتخفيف والتشديد ص ﴿ وَكَانَ أَتَمُ ومَأْمُومُهُ بِعَدَنَيْةُ قَصْرِ عَمَدًا ﴾ ش ظاهر كلامه انه اذا أتم عدا بطلت صلانه وصلاد مأموميه اتبعوه أم لاوهوظاهر كلام ابن الحاجب ص فروسيم مأمومه ولايتبعه ﴾ ش ظاهر كلامه ان هذا في السهو والجهل وانظر عاد ايعلمون انه قام عدا أو مهواوانظرلو تبعودفي هذه الصورة والظاهرانها كسئلة قيام الامام كامسة سهواوالله تعالى أعلم ص ﴿ إِن كَانْ مِسَافِرًا ﴾ ش وأمالوكان مقيافلا عادة كاعاله ابن رشد في أول ساع ابن لقاسم لموافقة نيته لنية امامه في نفس الأمر غاية مافي الامر انه كان يتوهم المخالفة ولم تقع ص ﴿ كَعْكُسُه ﴾ ش أى اذاظن المسافر ان الجاعة مقمون ثم تبين انهم مسافرون فان صلاته تبطل على مارواه ابن الموازعن ابن القاسم واختاره وهو الجارى على أصل مالك في المسئلة الاولى لخالفة نبة المأموم الامام لانه لماظن انهم مقمون فلايد أن ينوى صلاق مقيم فاذاتسان انهم مسافر ون فقد خالفت نيته لنية امامه وقال مالك صلاته تجزئه حكى ذلك كله في أوائل سماع ابن القاسم ونقله في التوضيح وقول المؤلف ان كان مسافر اقيدفي المسئلتين ولوأخره عن قوله كعكسه لسكان حسنا كاقاله أبن الفرات وبيقى الكلام على مفهوم الشرط فامافي المسئلة الاولى فقدصر به ابن رشد كاتقدم وأمافى الثانية أعى قوله كعكسه وصعة صلاة المأموم اذا كان مقباو اضحة وقد حكى في المقدمات في المسئلتين أربعة أقوال محة الصلاة فيهما والاعادة فيهما والاعادة في الاولى دون الثانية وعكسه وعلى الاعادة فهل في الوقت أوأبدا (فرع) قال اس رشد في أثناء الكلام على هذه

ساهياأوجاهلا (وسيحمأمومه ولانتبعه وسلم المسافر بسلامه) ومن المدونة قال مالك ادا صلى مسافر بالمسافرين فقام من اثنتين فسحوا فتادى وجهل فلا يتبعوه و مقعدواو متشهدواقال ابن القاسم فادا سلم الامام سامواسالمهو بعسدفي الوقت وحده وكذلك قال مالك (وأتم غيره بعده افدادا) صرحابن الحاجب بهذاأعنى ادا أحرم الامام على قصر وخلفه مقيمون فأتمسهوا أنهم يجلسون و يمون بعد المافذاذا (وأعاد فقط في الوقت) تقدمقبل قوله وأتمغيره (وان ظنهم سفرا فظهر خـلافهأعادأبدا انكان مسافرا) قال مالكفيمن دخل مع قوم يظنهم سفرا

فاذاهم مقيمون قال يعيداً حب الى قال سعنون وذلك اذا كان هذا الداخل مسافرا ها بن رشدقول سحنون تفسير لقول مالانه لو كان مقيالاً ثم صلاته ولم يضره وجود القوم على خلاف ما حسبهم عليه من القصر والا تمام لان الا تمام واجب عليه فى الوجهين فلا تأثير لخالف قنيته لنية اما سافى ذلك وقول مالك يعيداً حب الى يريد فى الوقت و بعيده أتم صلاته بعد سلام الا مام أوسلم معه من الركعتين على ما اختاره ابن المواز وقاله ابن القاسم فى سماع عيسى (كعدك سه) ابن رشداً ما اذا دخل المسافر مع القوم وهو يظنهم حضريين فألفاهم مسافرين سلمو امن ركعتين فلمالك في الأي بعده ذا أن صلاته تجزئه وهذا خلاف هذه المسئلة وخلاف مذهب فى المدونة أنها لا يجزئه (وفى ترك نية القصر والا تمام تردد) اللخمى يصع أن يدخل فى الصلاة على أنه بالخيار بين ان يتمادى الى الأربع أو يقتصر على الركعتين في المازرى هذا على عدم لزوم عدد الركعات انظر عندقوله أولم ينوعد دالركعات

ولدب تعجيل الاوبة في الموطأ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب قادا قضى أحد كم نهمة من وجهة و فلمعجل الى أهله عبد الباجي يريد بلغ منها مم اده وما يكفيه يحتمل أن يريد بالتعجيل في السفر (والدخول يحيى) ابن شاس يستعب أن يدخل صدر النهار ولا يأتى أهله طروقا كاجاء في الحديث ابن شاس النظر الثاني في الجمع وأسبابه أربعة الأول السفر (ورخص أن يدخل صدر النهار ولا يأتى أهله طروقا كاجاء في الحديث ابن شاس النظر الثاني في الجمع وأسبابه أربعة الأول السفر (ورخص المنهرين ولم يذكر في العشاء بن الجمع عند الرحيل أول الوقت وقال سعنون هما كالظهر والعصر الباجي ووجه رواية ابن القاسم النطان الرجيل في العشاء بن الجمع عند الرحيل أول الوقت وقال سعنون هما كالظهر والعصر الباجي ووجه رواية ابن القاسم والركوب (ببر) نقل في النكت عن بعض شيوخه لا يجمع المسافر في البحر بين صلاتين غلاف المسافر في البرانتهي انظر اذا ولولم يجدد) من المدونة قال مالك لا يجمع المسافر في البحر بين الصلاتين في السفر وقصره خلافاللشافي ولولم يجدد) من المدونة قال مالك لا يجمع المسافر حتى يعد به السير و يحاف فوات أمى وسمع ابن القاسم اني لا كره الجمع بين الصلاتين في السفر معناه اذا لم يجد به السير فهو مثل المدونة وخفه في المرأة لمشقة النز ول عليه الكل صلاته (معاجبة الى الاستنار مع انه قد أجيز الرجل أيضاوان لم قوله في المرأة لمشقة النز ول عليه الكل صلاته (معاجبة الى الاستنار مع انه قد أجيز الرجل أيضاوان لم قوله في المدونة وخففه في المرأة لمشقة النز ول عليه الكل صلاته (معاجبة الى الاستنار معانه قد أحبر الرجل أيضاوان لم

بعد به السيرواليه ذهب ابن حبيب وفي الموطأفي غزوة تبوك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهروالعصر والمغرب والعشاء الحديث قال أبو عمر المجدبه السيروهو قول ابن حبيب اذجع رسول الشخص لي الله عليه وسائم الصلاة وهو نازل غيرسائر ما كث في خيائه وفسطاطه

المسئلة في أوائلسهاع ابن القاسم ولو دخل المسافر خلف القوم يظنهم مقمين فه اصلوا ركعتين سلم امامهم فلم يدرا كانوا مقمين أومسافر بن لأتم صلاة مقيم أربعائم أعاد صلاة مسافر لاحقال ان يكون الامام مسافر اولو دخل خلفهم ينوى صلاتهم وهو لا يعلم ان كانوا مقمين أومسافر بن لاجز أته صلاته قولا واحدا انتهى ص فوند ب تعجيل الاوبة في شقال الشيخ زروق في شرح الارشادو يستمي أن يأتي بهدية ان طال سفره بقدر حاله وأن يبدأ بالمسجد عند دخوله ولا يفتت به عند خروجه صفو النطر مامعني قوله ولا يفتت به عند خروجه صفو الدخول ضعى في شقال في رسم تأخير صلاة العشاء من سهاع ابن القاسم من كتاب الجامع سئل مالك عن الذي يقدم عشاء على أهدله أثرى أن يأتيهم تلك الساعة فقال لا بأس بذلك قال ابن رشد قد جاء عن النبي صلى الله على المنافرة على المنافرة وعشية في ذلك ولاحرجوان كان قد أتى مكروها لأنه رأى النهى الوارد قول مالك لا بأس بذلك أى النهى الوارد قول مالك لا بنهى ضور عم انتهى صفور خورخص له جع الظهر بن في ش الضمير للسافر نهى ارشاد لا نهى تعريم انتهى صفور خورخص له جع الظهر بن في ش الضمير للسافر نهى ارشاد لا نهى تعريم انتهى صفور و رخص له جع الظهر بن في ش الضمير للسافر المنافرة المعسلة السافر المنافرة المعسلة المها المنافرة المعسلة السافر المنافرة المعسلة المنافرة العسام المنافرة العملة المنافرة المعسلة المافرة المنافرة المعسلة المافرة العسام الله المنافرة ال

(۷۰ _ حطاب _ نى) يخرج فيقيم الصلاة ثم ينصر في الى خيائه ففيه أقوى حجة في الردعلي من شرط جدالسير (بلاكره) ابن الحاجب لا يكره الجمع على المشهور (وفها ترك الحلادر الله أمرمهم) تقدم النقل بهذا (به به ل زالت به بوعرف كر أبو تسمى المنازل التى في المفاو زعلى طريق السفر مناهل بها بن عرفة ان زالت به بهه ونوى النزول بعدالغروب جع به أبوعم ذكر أبو الفرج عن مالك بجمع متى أحب اما في وقت الاولى أو في وقت الآخرة أو في وسط الوقت ثم رشيح هذا الى أن قال وقد وى مالك عن سالم بن عبدالله أبه في المهام وقت الاولى أو في وقت الآخرة أو في وسط الوقت ثم رشيح هذا الى أن قال وقد وى مالك وهذا أصل صحيح لمن ألهمه الله رشده ولم تعلى به العصيمة الى المعائدة ومعلوم أن الجع للسافر وخصة و توسعة فلوكان الجمع على ماقاله ابن القاسم من مما اعاة آخر وقت الظهر وأول وقت العصر لكان ذلك أشد ضيقا والصيح (وقبل الاصفر ارأخر العصر) ابن بشير ان الجمع على ماقاله ابن الجمع على ماقاله ابن بشير ان المنازد والمونز وله قبل الاصفر ارأخر العصر والمغرب و بين المشاء والصيح (وقبل الاصفر ارأخر العصر) ابن بشير ان كان ارتحاله بعد الزوال وكان لا يعد الاصفر ارأدى الصلاتين حين التعالم والمشهور من المذهب وقال اللخمي بحو زتا خيره الثانية وهو أولى * ابن ينزل الابعد الاصفر ارأدى المناز ول بعد الاصفر ارأدى الناز والمناز ولى بعد الاصفر ارأدى المناز ول بعد الاصفر ارأدى الناز ول بعد الاصفر ارأدى الناز ول بعد الاصفر المائية وقال ابن مسامة وقال ابن مسامة وقال ابن وقت عدم المن و من المناز ول بعد الاصفر المناز ول بعد الاصفر المناز ول بعد الاصفر المناز ول بعد الاصفر الرأد وله بالاصفر المناز ول بعد الاصفر المناز ول بعد المناز ول المناز ول المناز ول بعد الاصفر المناز ول بعد الاصفر المناز ول بعد المناز والمنز والمناز ولمائز ول المناز ول المناز ول المناز ول المناز ول بعد و تأخير المناز ول بعد و تأخير المناز ول بالمناز ولا المناز ول بالمناز ولمن المناز ولمناز ولمن المناز ولمن المناز ولمناز ولمنا

بجمعهمالوقتيهمافلوجع عندالزوال فروى على يعيد في الوقت (أوقبله) ابن بشيران رحل قبل الزوال ونوى النزول قبل الاصفرار أخر الظهر وجع بينها و بين العصر في وقت نزوله (والا في وقتهما) ابن عرفة ان رحل قبل الزوال ونوى النزول بعد العروب جعهما لوقتيهما (كمن لا يضبط نزوله) ما تقدم من التقسيم ذكر وابن بشير في المسافر اذا كان له وقت يرتحل فيه لا ينزل بعده الى وقت أن ينزل نزولا كلياقال وان تساوت أوقات المسافر فانه يجمع بين الصلاتين بتأخير الاولى الى آخر وقتها وتعجيل الثانية في أول وقتها ليدرك الوقت المختار للصلاتين (وكالمبطون) من المدونة ان كان الجمع للريض أرفق به لشدة من ضأو بطن منفرق من غير مخافة على عقله جع بين الظهر والعصر في وسط الظهر و بين العشاء بن عند غيبو به الشفق وقال ابن حبيب يجمع آخر وقت الظهر وأول وقت العصر العصر في ابن يونس هذا أحب الى قبطى كل صلاة في وقتها خير من أن يصلى العصر قبل وقتها من غير اضطرار الى ذلك (وللصحيح فعله) من المدونة قال مالك لا يجمع على هذا (١٥٤) الوجه اختيار اولا حاضر من غير سفر * اللخمى قول أشهب حسن اذ أول وقتها وقال أشهب للسافر الجمع على هذا (١٥٤) الوجه اختيار اولا حاضر من غير سفر * اللخمى قول أشهب حسن اذ

وظاهره سواء كان راكباأ وماشياأ ماالراكب فلاشك في جعه وأما الراجل فقال الشيخ ذروق في شرح الارشادولا بنعات في الطرر المشهوران المسافر يجمع على مافي الكتاب اذاجدبه السير وان كانرا جلافلابأس أن يجمع لأن جدالسير يوجد منه وقال بعض الشراح تردد بعضهم فيجع الراجل وراء بخلاف الراكب فلاجمع انتهى واقتصر المواق على الثاني والاول أطهر والله أعلم وقول الشيخ زروق ولابن عات في الغرر لعله ولابن عات في الطرر صر وهل العشا آن كذلك تأو يلان ﴾ ش قال في المدونة ولم يذكر في المغرب والعشاء الرحلة من المنهل قال سعنون هما كالظهر والعصر في ذلك قال بن هارون في شرحه على المدونة وهو تفسير على الخلاف وهو بعيد انتهى قال ابن الحاجب و يجمع بالسفريين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولا كراهة على المشهو روفيهاولم يذكر المغرب والعشاء في الجع عند الرحيل كالظهر والعصر وقال محنون الحكم مساوفقيل تفسير وقيل خلاف قال في التوضيح قال ابن بشير حمل بعض المتأخرين كلام سعنون على التفسير وحله الباجي على الخلاف والاول أصح للحديث يعنى حديث الموطأ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في سفره الى تبوك انتهى وحاصله ان الذي رجحه ابن بشير وابن هار ون وغيرهماان العشاء بن كالظهر بن في الجع بينهما والله أعلم ص ﴿ أُوقدم ولم يرتحل ﴾ ش ظاهر كلامه رجه الله تعالى ان المسافر اذا عزم على الرحيل فجمع جع تقديم ثم بداله عن السيرفلم برتحل وأقام بالمنهل انه يعيد الصلاة الثانية في وقتها وهذ بناءمنه رجه الله تعالى على مافهمه في التوضيع من أن الفرعين اللذين نقلهماعن التامساني فرعواحد

لاخلاف أنتأخيرالظهر لآخر وقتهااختيارا جائز (وهل العشا آن كذلك تأويلان) تقدمقبل قوله يبر (وقدم خائف الاعماء) من المدونة قال مالك اذا خاف المريض أن يغلب على عقله جع بين الظهر والعصراذازالتالشمس لاقبل ذلك وبين العشاءين عندالغروب (والنافض) الباجي خوف ما عنعه الثانيةانأخرهاالىوقتها المختار ومهجى فىوقتها كخوف أغمائه (والميد) روى على لمريد طاوع المعر بعدالزوال و يحاف

عجزه عن القيام فى العصر العامه ميده جمعه بينهما بالبرقائما * ابن بشير من عامه انه يميدان ركب البحر حتى تفوته الصلاة في الوقاتها فالمنصوص انه لا ينبغي له ركو به ولا الى حجأو جهاد فان علم من حاله انه لا يقد من الغرائض والانتقال عنده الى بدل كمن يعلم انه لا يصلى عامل المنافرة النوجد مندوحة فلا يركبه والافتخالف فيه فى القياس على الرخص فن أفاس أجاز ركو به كاله أن ينتقل عن طهارة الماء الى طهارة التراب فى القفاران جله على ذلك مجرد طلب الدنيا ومن لم يقس منع ركو به ان كان يؤديه الى الاخلال بفرض من الفروض وان شك هل يسلم من الميدام لافقالوا يكره ولا يمنع لان الأصل السلامة (وان سلم أوقد مولم يرتعل أوار تعلى قبل الزوال ونزل عنده فجمع عادالثانية فى الوقت) أما المسئلة الاولى ادا جع خوف ذهاب عقله فسلم فنص أصبغ وغيره انه يعيد وفى الرسالة جعه تعفيف قال الجزولى بلهو تثقيل لانه ان سلم أعادانتهى فانظر هذا مع قوله بالوقت وأما المسئلة الثانية وهى من جع لحد سيرثم أقام مكانه فقال ابن كنانة لااعادة عليه قال ابن عرفة يعارض هذا اعادة من جع خوف فوات هقله و يوافق في ابن القاسم وما الك لا يعيد مصل جالسا لعذر زال فى الوقت فانظر انتهى أيضا أنت هذا وأما المسئلة الثالثة فقد المنتقد المنافرة المن المناب القاسم وما الك لا يعيد مصل جالسا لعذر زال فى الوقت فانظر انتهى أيضا أنت هذا وأما المسئلة الثالثة فقد المنافرة الم

وليس كذلك مل الصوات انهما فرعان كمانقله صاحب الطراز وصاحب الذخيرة قال في الطراز فاو حعيما في أول الوقت وهو في المنهل ولم يرحل قال على عن مالك بعسد الاخسرة ما كان في الوقت وهذالان السفرسب الضرورة ولهنا اتعلق به الفطر والقصر فتعلق به الوقت الضروري فلا بمدمن صلى فيه أبد اللاأن محض الضرورة لمالم بكمل استحبت الاعادة في الوقت (فرع) فلوجع أول الوقت لشدة السير مم بداله فاقام بمكانه أوأناه أمر ترائله جدا لسيرقال ابن كنانة في المجوعة لااعادة علىه وهو بين قال لان الصلاة وقعت في حال الضرورة التامة فتعلقت الوقت الضروري ووقعت موقعها فنروال الضرورة بعدذلك لابؤثر في صحتها ولابوجب اعادتها كالوجع في الحضر للطرثم كفت المطر بعدالجع وكالوأمن بعدصلاة الخوف انتهى فتعليله كل فرع على حدته ممايدل على أنهما فرعان لافرع واحدونقل القرافي في الذخيرة الفرع الاول بلفظفان جع في المهل قال مالك يعيد الاخيرةمادام الوقت انتهى اذا علم ذلك فالفرع الاول منهما هو الفرع الذي أشار اليه المصنف بقوله أوارتحل قبل الزوال ونزل عنده فجمع أعادالثانية لان المعنى انه نزل عندالزوال فجمع حينتذ ولمتكن نيته الرحيل وهذامعني قول صاحب الطراز والتامساني جع بين الصلاتين في أول الوقت وهو في المنهل وهولم برحل أي لم بردر حسلاومعني قوله في الذخيرة جع في المنهل ومما يدل على ذلك أن المصنف في التوضيح ذكرعن الباجي انه نقل هذا الفرع أعني من ارتعل قبل الزوال ونزل عنده عن على عن مالك كادكره صاحب الطراز والتامساني وأيضافق دقال المازري لماعلل تقدى العصر الى الظهراذا كان عزمه الرحل مانصه واذا كانت الاماحة عندال وال لعذر الرحمل فاوزال العندربأن نزل بعدالزوال فجمع بينهما حمنئذ لالعذر استىفاءالر حمل فانه بعمدالعصر مادام في الوقت رواه ابن زياد عن مالك انتهى وابن زياده وعلى وأماالفر عالذي ذكر مابن كنانة فعناه أنمن جع ونيته الرحمل ثم مداله فاقام أوأتاه أص ترائلا جله جدالس وفلااعادة علمه وقوله لشدة السير بناءعلى مذهب المدونة في اشتراط جدالسبر ولمأرمن ذكر فسهقو لابالاعادة الاعلى مافهمه المصنف رجه الله تعالى من أن الفرعين فرع واحدو مما مدل على نفي الخلاف في ذلك ان ابن عرفة إمام الحفاظ والمتصدى لنقل الاقوال وعزوهارجه الله تعالى لماذ كر مقال مانصه الشيخ عنابن كنانةمن جمع لجدالسير مم أقام عكانه له بعد يعارضه جع خائف فقدعقله و يوافقه نص ابن القاسم لا يعيد مصل جالسالعة رزال في الوقت انتهى فانظر كيف عكن أن يعارض قول ابن كنانة بقول مالك في مسئلة أخرى و نترك قول مالك في المسئلة نفسها هـندا بعدوا بين من هذا كله ان كلام ابن كنانة مشتمل على صورتين الاولى منهما أن يجمع ثم تبدوله فيقم والثانية أن يجمع ثم يعرض له أمريترك لاجله السير واذاحكم بعدم الاعادة في الاولى فالثانية من باب أحرى والأولىهي التيقال ابن الخاجب فهاوان نوى الاقامة بعدها فلاتبطل قال في التوضير لوقوع الصلاتين صحيحتين فكان كالملي بالتيمم ثم يجدالماء ولوقيل بالاعادة قياسا على خائف الاخماء اذالم يغم عليه على أحدالقولين وقياساعلى استعيابه في المدونة الأعادة في حقمن نوى الاقامة بعد الصلاة مابعد انتهى وقال ابن عبدالسلام يعني اوقوع الصلاتين محيعتين باجتماع شرائطا لجعوهل تستعب اعادة الثانية على أحدالقولين فيمن نوى الافامة بعد سلامه من صلاة القصرفيه نظر والاقرب عدمه فكلام المصنف وكلام ابن عبدالسلام يقتضي نغي الخلاف في نغي الاعادة فيمن جع ثم بداله فأقام وانماتر ددفي تخريج القول بذلك فكيف بجعله المصنف فول مالك كاافتضاه كلامه

(وفى جع العشاءين) ابن عرفة المشهور جواز جع العشاءين بمسجد لفضل الجهاعة وعلى المشهور فى جوازه را جحا أومن جوما طريقان الأول الخمى مع الاكثر والطريق الثاني لابن رشدو حده وقال ابن العربي لا يطمأن الى الجمع ولا يفعله الاجماعة مطمئنة النفوس بالسنة كما انه لا يكم عنه الاأهل الجفاء والبداوة (١٥٦) (فقط) اللخمى ولا يجمع بين الظهر والعصر اذا كان الطين

الاول هذا غريب فتأمله منصفا والله أعلم وفان قيل كلام ابن كنانة الماثبت في نسخة المصنف بالواو أعنى قوله وأناه أمر فهوصورة واحدة لاصورتان وهي ليستعين صورة ابن الحاجب بلهي الصورة الثانية من الصورتين اللتين جعلموها في كلام ابن كنانة وقيل أما أولا فالوسلم هذا فقد تقدم أنهذه الصورة أحرى بعدم الخلاف لأنفى هذه الصورة الشخص باق على السفر لولاما أناهمن الأمروفي الأخرى ترك السفروعزم على الاقامة ففرع ابن كنانة أولى بعدم الخلاف *وأماثانيا فاعلم انفرعابن كنانة بأولابالواو وكذاثبت في نسختين عتيقتين من النوادروفي سندوفي الذخيرة ناقلا له عن سند كاتقدم وفي النسخة التي رأيت من النامساني والله أعلم (فرع) قال ابن الحاجب واذا نوى الاقامة في اثناء أحدها عند التقديم بطل الجع قال ابن عبد السلام يعني ان من جع في السفر وكان حكمه تقديم الثانية الى الاولى فنوى الاقامة في اثناء احدى الصلاتين فقد بطل الجع والاقامة هنا مقابلة السفر هناك أعنى كالادشتر ططول السفر فلايشترط اقامة أربعة أيام واعلم أن بطلان الجع لايستلزم بطلان الصلاة فلهذا اذانوي الاقامة في اثناء الاولى أو بعد الفراغ منها وقبل التلبس بالثانية حتالاولى ويؤخر الثانية الىأن يدخل وقتهاوان نوى الاقامة في اثناء الثانية حت الاولى أيضا ويقطع الثانيةأو يسلم على نافلة وهوأولى ولاخفاءانه يهادى عليها على مذهب أشهب وتصح انتهى ونعوه فى التوضيح ويشير بقول أشهب الى ماحكى عنه الباجي وصاحب المقدمات من اجازة الجمع بالسبب والتدأعلم واعلم ان هذا الفرع ليس معارضا لما جلناعليه فرع التلمساني الاول لانه لم يصرح بأنهلو تمادى لأعاد الثانية أبد اللاأنه يقطع على الوجوب الذي تعاد الصلاة من أجله والله أعلم (فرع) قال فى التلقين ولا يتنفل بينهما قال المازرى اعالم يتنفل بين الصلاتين المجوعتين في السفر لأن الجمع انماأباحه ضرورة الجدفي السير فتسقطعم اعاة وقت الاختيار لضرورة الاستعمال والتنفل يشعر بالطمأنينة فلإنافي التنفل في السفرماوضع الجمع له لم يكن لادخاله في الجمع معدى انهي وقال الفاكهاني فيشرح الرسالة فيصفة الجمع وذلك أن يقدم الاولى منهما وينويه في أولها ولا يجزئه أن ينوى في أول الثانية وقيل من صفة الجم الموالاة فلايفرق بين الصلاتين بأكثر من قدر اقامة أوأذان واقامة على الخالاف ولايتنفل بينهما وقال إن حبيب ولابأس أن يتنفل انتهى وانظر اذاقدم العصر الى الظهر هل تباحله النافلة أوتكره ص ﴿ وفي جع العشاء بن ﴾ شفي كون الجمع راجحا أوم جوحاطر يقان الأكثر على انه راجح نقله ابن عرفة والجار متعلق بقوله رخصله (مسئلة) قال البرزل سئلت عن جع البادية في وسط النزلة فأجبت ان كان لهم امام راتب و بجعاون موضعا لصلاتهم أينا نزلوا فانهم يجمعون وقوله في الحديث في الليلة المطيرة ألاصاوا في الرحال يحتمل أن يكون بصلاة الامام اما بمسمع أو بغيره وليس فيه ما عنع الجمع اذقه يتعدرا جماعهم تلك الليلة انهى ص ﴿ وأخر قليلا ﴾ ش قال ابن ناجى فى شرح الرسالة تردد شيو خناهل تأخير المغرب على المشهو رأمرواجب لابدمنه أمذلك على طريق الندب فنهمن ذهب الى الاول ومنهم من ذهب الى

لان الناس حينئذ بنصر فون الىأشغالهم منأص دنياهم بخلاف الليل فكان مشيهم الصلاتهم وهذاأولى فيمن أرادتقدم العصر الى الظهر فأما اذا كان الجمع أن تصلى الظهرفي آخر وقتها والعصر فيأول وقتهافلا بأسلان ذلك يجوزمن غيرمطر (بكلمسجد للطر) من المدونة قال مالك يجمع أهل الحضر بين المغرب والعشاء في المساجد في المطر * الجزولي قيل الجمع لفضل الجاعة خاصة فسنى على هذا أهل العمود الذين لامسجد لهم وكذلك المرأة تصلى في يتما بصلاة الامام وفي نوازل البرزلي يعيدالذين جعوا فيغير المسجد (أوطين معظامة) من المدونة قال مالك معمعون أسفا اذاكان طبن وظامة وان لم يكن مطر (لالطين) ظاهر ساع ابن القاسم اجازة الجع في الطين والوحل وان لم مكن مطرولا ظامة وذلك خلاف المدونة (أوظامة)

الجزولى لا يجمع للريح وحده ولاللظامة وحدها من غير خلاف واختلف اذا كان شدة الريح مع الظامة فقال عمر بن عبد العزيز وغيره يجوز الجع وقال مالك لا يجوز قال والمراد بالظامة ظامة الليل لاظامة السحاب يبقى النظر في الجع للثلج للشافعية فيه قولان (اذن للغرب كالعادة وأخر قليلا مم صليا ولاء الاقدر أذان منعفض بمسجدوا قامة) من المدونة قال مالك سنة الجع أن ينادى للغرب في أول وقها ثم يؤخر شيأتم تقام الصلاة فيصلى ثم يؤذن العشاء داخل المسجد في مقدمه ، ابن حبيب أذانا ليس بالعالى مم يقيم فيصليها ثم ينصر فون قبل مغيب الشفق فسره ابن رشد بنصف الوقت وقدروى عن مالك انه (٧٥٧) يجمع بينه ما عند الغروب * ابن العربي وهذه الرواية أصح

* ابن يونس والى هذا كان بذهب شخنا أبوالعباس وهو مادها ان وها وأشهب وابن عبدالحك * ابن بشير قال المتأخرون وهوالصواب ولامعني لتأخيرالمغرب قليلا اذفي ذلك خروج الصلاتان معا عن وقتهما (ولاتنفل uipalet siereklier al) * ابن عرفة المشهورمنع التنفليان جعهما وسمعه أشهب وروى العتى منع التنفل بعدالجمع بالسجد وانظرنص ابن أبى زيد انالامامينبغيلهأنيقوم من مصلاه اذاصلي المغرب حتى بؤذن المؤذن ثم يعود (وحاز لنفرد بالغرب بعدهم بالعشاء)من المدونة قال ابن القاسم من أتى المسجدوقد صلى المغرب في بيته فوجدهم في العشاء فلابأس أن يصليها معهم (ولعتكف بالسجد)سمع القرىنان مجمع جارالسجد وان قسرب أبو عسران والغرب سسته والغر

الشاني انتهى وقال في شرح المدرنة قال شيخنا حفظه الله تعالى تردد شيوخي هل تأخير المغرب قلملاعلى الوجوب أوالندب (قلت) الصواب الثاني انتهى (فرع) قال الجزولي في شرح الرسالة عند قول الرسالة في باب الحجوان شاء تعجل في يومين من أيام مني فرجي وانصرف ولولم بنصرف حتى غربت الشمس من ذلك الموم للزمه الرمي في الموم الثالث لانه لم تنصر في حين رمي ونظيرهـ في المسئلة فبااذاجع بين المغرب والعشاء تمجلس في المسجد حتى غاب الشفق فانه يعيد العشاء وقال الشيخ زر وق فى شرح الرسالة فى قوله ثم ينصر فون وعليهم أسفار قبل مغيب الشفق والشفق الاسفارالبيا ضالباقيمن النهار وقوله قبل مغيب الشفق تفسير فلوقعدوا الى مغيب الشفق أعادوا العشاءوقيل لايعيدون وثالثهاان قعدالجل أعادوا لاالأقل انتهى وفى أول رسم من سماع أشهب انهم لانعيه ون ونصه وسئل عن جع المغرب والعشاء في رمضان في ليلة المطرأ رأيت ان جعوا بينهمائم قنتواقال هممن ذلك في سعة قال ابن رشده فايقتضي انه لااعادة عليهم للعشاء بعد مغما الشفق قال ابن لباية ان هذا خلاف لقول عيسي وأصبغ والعتبي وابن مزين في الذي يخاف أن بغلب على عقله فيجمع بين الصلاتين في أول الوقت انه يعيد الاخيرة منهما في وقتها ان لم يغلب عليه وليس قوله عنسدي بصحيح والفرق ينهما ان الذي خشي أن بغلب على عقله فصلي قبل دخول الوقت المستحديؤم أن معيدليدركما نقصه من فضيلة الوقت المستحدوالذين جعوائم فنتوالا يؤمرن الاعادة لانهم صاوا فيجاعة فعهم فضل الجاعة مكان فضل الوقت المستحب وهذامثل قول مالك في المسافر بتم الصلاة انه بعد في الوقت ان كان أتم وحده ليدرك فضيلة القصر ولا بعيد ان كان أتمفى جاعة لان معه فضل الجهاعة مكان مافائه من فضل القصر ولهـ نداقال مالك في المدونة في الرجل يصلى في بيته المغرب في الليلة المطيرة ثم يأتي المسجدوالناس مجمعون وقد صاو المغرب ولم يصلوا العشاءانه لابأس أن يصلى معهم وقدر ويعن إن القاسم انه اذاصلي معهم أعاد في الوقت وغيره فقول ابن القاسم في هذه المسئلة هو الذي يحالف قوله في الرواية لاقول عيسى ومن تابعه في المسئلة التي حكى ابن لبابة انتهى ص ﴿ مُصليا ولاء ﴾ ش ليس هـ نداخاصا بجمع المطر بل هو شرط للجمع من حست هو قاله في الجواهر وقاله القرافي وغيره وقال النجاعة في منسكه عن المالكية والموالاة شرطان جعهما فيوقت الاولى وان جعهما في وقت الثانية فقال ابن المنير لاأثر للوالاة الافي الخلاص من عهدة الكراهة أوالمتأثيم انتهى صدولايتنفل بينهما ولم يمنعه به شقال في الذخيرة قال مالك ولايتنفل بين المغرب والعشاء ليلة الجع وقاله الشافعي قال سندوقال ابن حبيب يتنفل عند أذان العشاءلزيادة القربةواذا قلنالايتنفل فتنفل فلاعنع ذلك الجع قياساعلي الاقامة خلافا للشافعي انتهى والى هــــذا أشار المؤلف بقوله ولم يمنعه أى لم يمنع التنفل الجمع ص ﴿ ولمعتَــكُفَ فى المسجد فه شأى تبعاللج عدقال في التوضيح ولاجل التبعية استحب بعضهم للامام المعتكف أن

ابن عمر والمعتكف انهى وانظر ان كان المعتكف امام المسجدة العبد الحق يجمع معهم مأموما (كائن انقطع المطر بعد الشروع) * ابن عرفة لوارتفع المطر بعد صلاة المغرب بنية الجمع فقال الشيخ يجمعون لعدم أمنه وقال المازرى ان أمن فلا (لا ان فرغوا فيؤخر المشفى الابلاساء الثلاثة) من المدونة قال مالك من ألى المسجد وقد صلى المغرب في بيته فوجدهم قد جعوالم يصل العشاء حتى بغيب الشفق قال في المختصر الاأن يكون مسجد مكة أو المدينة لما يرجى فهما من الفضل فيعذر بأن يصلى فها قبل مغيب الشفق

لفضلهما كاعذرليدرك فضل الجاعة (ولاان حدث السبب بعد الأولى) إن القاسم ان حدث مطر بعد صلاة المغرب فلاجع ابن أبي يحيى بجرى على هذا المسافر يعزم على الرحيل بعد أن صلى الأولى (ولا المرأة والضعيف بينهما) عن أبي عمر ان في المرأة بحوار المسجدهي أبدا تصلى مع الناس بينها لا تجمع معهم و تحوه لعبد الحق وقال ابن يونس قال الفير تجمع معهم كالمعتكف وانماجع لادر الثه فضل الجماعة فكذلك المرأة (ولامنفر د بمسجد) انظر (١٥٨) الامام الراتب قد نصوا انه اذا صلى وحده لا يعيد في جاعة قال ابن

عرفة ويعادمعه فيبق النظر هل بجمع وحده (جماعة لاحرج عليهم) المازرى غيرالمنصرفين من المسجدحتى يقنتوافى من المسجدحتى يقنتوافى ابن القاسم لا بوترجامع فيل الشفق * ابن عرفة واجازة بعضهم لامام قوم لا يغرون واضح

﴿ فصل ﴾ ابن شاس الباب العاشر في صلاة الجمعة (شرط الجمعة وقوع كلها بالخطبة وقت الظهر) * ابن عرفة الخطبتان معافرض لقول ابن القاسم ان لم مخطب في الثانية ماله بال أعادوا ابن بونس لان الخطبة بدل من الركعتين فلما كانت الركعتان فرضا فكذلكماهو بدلمنهما *اس عرفة والمعروف على وجو بهماشرطنهما ومعنى الشرط مالانوجد المشروط بدونه وقديوجد الشرط دون المشروط كالصلاة لاتوجديدون

يستخلف من يصلى بالناس وظاهر كلام صاحب التهديب وجوب استضلافه انتهى وقال ابن عرفة وسمع القرينان مجمع جار المسجد وان قرب أبوعم ان والغريب بيت به معيين عمر والمعتكف عبد الحق ان كان امامهم جمع مأمو ما ونقل ابن عبد السلام استعباب ائتهامه لاأعرفه انتهى ص في ولامنفر د بمسجد ش قال ابن ناجى في شرح قول الرسالة والامام الراتب أقام الشيخ أبو القاسم الغبريني رحمه الله تعالى من هذا ان الامام الراتب اذا كان وحده معمع ليلة المطروانه يقول سمع الله لمن حده فقطوسم له بعض من عاصره من مشا معنافي الاولى وخالفه في الثانية و رأى أنه بزيد ربنا ولك الحدو الاقرب عندى هو الاول انتهى وقال الجزولى في قوله قام مقام الجهاعة قال شيخناو في انه يجمع ليلة المطر انتهى والله أعلم

﴿ فصل شرط الجعة وقوع كلها بالخطبة وقت الظهر للغروب ﴾

ش اعلمان هـذه الشروط التي مذكر هامنهاماهوشرط في الوجوب ومنها ماهوشرط في الصحة ومنها ماهوشرط فبهما وسننبه علىذلك فيمحله انشاءالله وقولهوقوع كلهاالخشرط فى الصحة وهذا على القول بانه لا بديعد ذلك من بقاء ركعة للعصر وأماعلى القول بانه يصلها ولولم بدرك من العصر شيأقب لالغروب فشكل لانه مقتضى أنه اذا بقي من الوقت ما يخطب فيه ويصلى ركعةواحدةمن الجعةانه لايصلبها لقوله وقوع كلهابه وقدقال ابن عرفةا بوعمر عن ابن القاسم ان من صلى ركعة ثم غريت أثمها انتهى و عكن أن بقال الا أقصد المصنف الاشارة إلى أنها لاتصح اذاوقع شئ من الصلاة أومن الخطبة فبان وقت الظهر فتأمله والله أعلم (تنبيه) هذا الحكم اذا أخرالاماموالناس الصلاة لعذر أو اتفق ذلك لفيرعذر وأما التداء فلا يحوز ذلك قال في المدونةواذا أنيمن تأخبرالا تمةمادستنكر جعوادونهان قدرواوالاصلواظهراو تنفاوامعه قال سنديريد اذا أخرها الىوقت العصر وهذالان وقت الجعة وقت الظهر ولهذا يسقط بها الظهر الظهر فقال بعض أحجابنافي كتاب اين سحنون مصاونهاأ فذاذا كانهرأي أنهمل كانوامن أهل الجعة امتنع عليهم الجاعة تشديها عن فاتتهم الجعة من أهلها ثم قال فان خشو افوات الوقت فصاوا ثم جاء الامام فى الوقت لزمتهم الاعادة لانهم مخطئون في اطنوه وانجاء بعد الوقت لم تلزمهم الاعادة لان فرضهم قدسقط بفعلماأمروابه من الظهر بخلاف الاول ألانرى أنهم فى الاول لماعامو ابانه يأتى لم بجز لهم أن يصاوا فصلاتهم غير معتدبها وفي الثاني لو عامو المانه في وقته صاوا ولم مازمهم تأخير فرضهم وهوظاهر من قول مالك صاوالأنفسهم الظهر أربعاو بتنفاون معه فعلها نافلة والنافلة لاتلزم وعلى

الطهارة والطهارة توجد بدون الصلاة فالطهارة شرط فى الصلاة وحكى عبد الوهاب عن المذهب ان الجهاعة شرط فى الخطبة الباجى وهذا معنى ما فى المدونة وعلى قول أصحابنا ان اتيان الجمعة بجب بالاذان ليس ذلك بشرط فى صحة الخطبة لان الاذان هو عند جاوس الامام على المنبر ومعلوم ان من يأتى حين من مرسل المركايات القام الخطبة فدل ان الخطبة فدل ان الخطبة ليس من شرطها الجهاعة ووقت الظهر وخطبتها قبله لغو (الغروب) من المدونة قال ابن القاسم ان أخر الامام صلاة الجمعة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة بهم مالم تغب الشهس وان كان لا يدرك بعض العصر الابعد الغروب

(وهدان أدرك ركعة من العصر وصحح أولارويت عليهما) ابن رشداختلف في آخر وقت الجمعة فقيل مابق العصر ركعة الى الغروب وهو ظاهر المدونة وسمعه عيسى وقيل مالم تغرب الشمس رواه مطرف وفي بعض روايات المدونة دليل عليه (باستيطان بلد) ابن بشير من شروط اداء الجمعة موضع استيطان والمشهور انه لايشترط أن يكون مصر ابل يجمع فى القرى اذا أمكن فيها معاومة الثواء واستغنوا عن غيرهم وحصلت بجماعتهم اقامة (١٥٩) أبهة الاسلام وأسقطها سعنون عن أهل المنستير وأنكر

ابنه اقامتها بنطالب باولج اللخمى أخبرت أنبها عشرة مساجدانظر بعد هذاعندقوله وسنغسل (أواخصاص) الخص البيت من القصب قال بن القاسم الخصاص والمحال اذا كانت مساكنهم كساكن القرى في اجتماعها وكان له عدد لم يعل لهمأن بتركوا الجمعة كانعلهم والأولم يكن * ابن رشد هذاخلاف ظاهرسماع أشهب ان لم يكونوا أهل عودجعوا والاظهران ذلك اختلاف من القول وأنلاجعةعلى أهل العمود لان الاصل ان الظهر أربع ركعات فلاتنتقل عن ذلك الابيقين وهوالمصرأو مابشهه من القرى التي فيها الأسواق والمساجد (لاخيم) الحمة بيت تبنيه العربمن عيدان الشجر والجمع خم كبدرة ومدر والعمود عمود البيت جع جمعه عمد وقدقرى ع

وولابن القصاران من أخر الظهر الى الغروب لايائم فيجب أن لا تجزئهم وأن تلزمهم الاعادة لان التأخير كان لهم جائز اانتهى شمقال فرع فادا قلنا لاتلزمهم الاعادة فان أعادوا فليعيدوا بنية الجعة بمزلةمن صلى الظهر فرادى مم أعادها جاعة فانه يعيدها بنية الظهر مح قال فرع وهل تعزى الامام اداصاوامعهان كان معهجاعة غيرهم تستقل بهم الجعمة أجزأه والافلا تجزئه لاناوان فوضناام صلاتهم ألى الله فلانقطع بتعيين فرضهم معه فلا يجزى الامام الجعة في جاعة غير مفترضين كالوجع بالصبيان انهى والله أعلم وقال في التوضيح قال التونسي مذهب ابن القاسم في الامام اذا هرب عنه الناس أوأخر الامام أن الامام والناس ينتظرون الاأن يحافوا دخول وقت العصر فان خافوا دخول وقت العصر صلواظهرا أربعا مم لاجعة عليهم بغير ذلك وفي كتاب ابن سحنون في تعلف الامام انهم ينتظرونه مالم تصفر الشمس وأنكره سحنون وقال بل ينتظرونه وان لم يدركو امن العصر قبل الغروب الابعضها قال وربماتبين لى انهم يبقون أربع ركعات للعصر أبو مجدوريد سحنون اذارجوا اتسانه فاماان أيقنو ابعدم اتيانه فلايؤخر واالظهر انتهى وهذا الذي قاله سحنون ظاهره مخالص لماحكاه التونسي وصاحب الطراز والمصنف والاول هوالظاهرمن كالرمه في المدوية كاتقدم و يمكن حل كلام سحنون على مااذا أخر لعذر والله أعلم (فائدة) الجعة بضم الميمميت بذلك لان الناس يجمعون فيهاوتسمى جعة بالسكون لانها تجمع الناس وكلا المعنياين موجودوقال ابن ناجي اعلم انه يقال الجعة دضم الميم واسكانها وفتحها قاله الواحدي عن الفراء والجعة من خصائص هذه الأمة انتهى وقرأ الجاعة بالضم وقال الشيخ زكريافي شرح الروض وحكى كسر المبم أنتهى وقرى بالثلاث في الشوادوقرأ الجهاعة بالضموقال أبن الحاجفي يوازله فان قال قائل لم سمنت الجعة فقل لاجتماع الناس للصلاة فان قيل فهل يحوز أن يسمى كل يوم يحمّع فيه الناس جعة فقل لالان العرب تخص الشئ باسمه ادا كثرذ الشمنه انتهى صدوهل ان أدرك ركعة من العصر وصح أولا ﴾ ش يعني ان قولنا ان وقت الجمعة ممتد للغروب اختلف فيه هل هو مقيد بان يخطب ويصلى ويبقى من الوقت مايدرك فيه ركعة من العصر قبل الغروب أولا يعتبر بقاء مايدرك فيه ركعة من العصر فيصلى الجعة ولوعلم انه لا يدرك العصر الابعد الغروب قولان رويت المدونة عليهما ففي رواية ابن عتاب واذا أخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجعة بهم مالم يغب الشمس وان كان لا يدرك العصر الابعد الغروب وفي رواية غيرابن عتاب وان كان لا يدرك بعض العصر الابعد الغروب قال القاضى عياض وهذه الرواية أصحوأ شبه برواية ابن القاسم وأشار اليه بقوله وصحح صرو بجامع مبنى بش لااشكال في اشتراط دلك على المعروف من المذهب (تنبيه) لا بدفي

به قوله نهالى فى عديمددة يقال خباء معمد قال مالك ليس على أهل العمود جعة الوعر ولاعلى أهل القياطين (و بجامع) ابن بشير الجامع من شروط الاداء * ابن رشد لا يصح أن تقام الجمعة فى غير مسجد (مبنى) * الباجى من شروط المسجد البنيان المخصوص على صفة المساجد فان انهدم سقفه صلوا ظهرا أربعا * ابن رشدهدا بعيد لان المسجد اذا انهدم بقى على ما كان عليه من المنصوص على صفة المساجد فان انهدم سقفه صلوا ظهرا أربعا * ابن رشدهدا بعيد لان المسجد اذا انهدم بقى على ما كان عليه من المسجد العالم وان كان لا يصح أن يسمى الموضع الذى يتعد لبناء المسجد مسجد اقب ل أن يبنى وهو فضاء (متعدوا جمعة للعتمق) الجلاب لا تصلى الجعة فى مصر واحد فى مسجد بن قان فعلوا فالصلاة صلاة أهل المسجد العتيق وقال أبو محمد ان كان فى البلد جامعان

الجامع من شرط آخر وهوأن لا بكون خارجاعن بناء القرية قال سندأما المسجد فهوشرط متفق علىه لايؤثر فيه خلاف عن أحد الأأبي ثوروشئ تأوله بعض الناس عن مالك وهل يتعين فعند مالك والشافعي لايكون المسجد الاداخل المصرولاتصلي في مسجد العيد وقال أبوحنيفة تجوز خارج المصرقر ببانحوالمواضع التي جعلت مطي لصلاة العمد ووجه الذهب العمل المتصل ولان هذا الموضع يجوز لأهل المصر قصر الصلاة فيه أعنى اداسافرواعن المصر فلم يجز لهم اقامة الجمعة فيه كالمواضع البعيدة عنه وتفارق الجعة العيدمن حيث ان الجعة من دودة من فرض الى فرض فيحاز أن يعتص فعلها بمكان وأن يعتلف فيها المصر وخارجه كصلاة السفر والعيدليست من دودة من فرض الى فرض فأشبهت سائر النوافل انتهى ونقله عنه صاحب الدخيرة ونصه قال سندلا تكون عندمالك الاداخل المصر وجوز أبوحنيفة مصلى العيد تشييها للجمعة بالعيد لناانه مكان تقصرفيه الصلاة فيكون منافيالموجب الجعة انهى ونقله ابن عرفة وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة والجامع شرط واتصاله بالدور شرط فاوانفر دالجامع من البيوت لمتصع فيهقاله في المنتق انتهى ونص كالرم الباجي في المنتقى و يجب أن تكون القرية الموصوفة حيث الجامع وان كان موضع الجامع لانصح فيا الجعه بانفراده ويجمع اليه ممن يقرب عدد كثير لم نصح فيه الجمة وبهقال ابن حبيب لانموضع اقامتها لاتصح فيهالجعة بانفراده فلاتصح عاهو تبعله أنتهى وقال ابن ناجي فى شرح المدونة وكشيرا مايقع بالقرى يكون الجامع خارج القرية فان كان قريبافانها تقام فيموالافلا قالهأ بوهجدصالح ووجدت في تعاليقي ولمأدرمن أين نقلت ان أربعين ذراعابين البنيان والجامع بعيد انتهى وقال الشيخ يوسف بنعمر فيشرح الرسالة فاذا قلنافي الجامع انهمن شروط الجمة يشترط فيمه أن يكون متصلابالقرية قال بعضهم حتى يكون دخان المتزل ينعكس عليه فان خرج من المنزل وقرب منه أجزأت فيه الجعة وان بعدام تجز فيه قال بعض الشيمون وحد القرب أن يكون بينه وبين المنزل أربعون باعالتهي (قلت) والذي يظهر أن ماذكره ابن ناجي والشيخ يوسف بنعمر مخالف لماتقدم عن الطر ازلأنه لم ينقد لى الجواز اذا كان خارج المصر قريبامنه الاعن أى حنيفة فتأمله ص ﴿ وان تأخر أداء ﴾ ش قال في التوضيح قال عاماؤنا ولوسبق في الفعل ولوكان الامام في الجديد انتهى نص على الأول سند في الطراز وأما الثاني فيفهم من كلام المدونة فاعتراض المواق غير واضح وانظر الطراز فانهذكر فروعاً تتعلق بهذا الحل ص ﴿ وفي اشتراط سقفه ﴾ ش الظاهر عدم اشتراط سقفه كاقاله ابن رشد وشيخه ابن زرقون وابن الحاج كانقله عنهما بن ناجى في شرح المدونة ولا تفاق العلماء على ان المسجد الحرام كان فضاء حول الكعبة في زمنه صلى الله عليه وسلم وفي خلافة الصديق وخلافة الفاروق رضى الله عنهما وكانت الجعة تقام فيه ولم يذكران أحدامن الصعابة أنكر اقامة الجعة به وهو دليل على عدم اشتراط السقف والله أعلم (تنبيه) انظر على الاشتراط لوهدم المسجد فظلل موضع السقف يستور ونعوهاقال الأبى في شرحمسلم في كتاب الحجلاد كران ابن الزبير نقض السكعبة وجعل أعمدة سترعليامانصه الظاهر عندى انماعنع افامتها بالمسجد الذى انهدم لسقفه اذالم يظلل على السقف بستور وأمالوظلاو ابهالنابت الستور عن السقف كانابت عن الجدر في قضمة ابن الزبير بل أحرى ونزلت بتونس لمانزل سقف جامعها الأعظم وخطمها القاضي أبواسحق بن عبدالرفيع فأمرأن يظلل بالحصر وخطب تعتها فأنكر عليه الشبخ الصالح أبوعلى القروى وكان شخفاأ بوعبد الله يعنى

فالجعة لمن صلى في الاقدم صلى فيه الامام أوفى الاحدث (وان تأخراداء) انظر جعل هذه غاية وجعل غيره الغاية وان صلى الامام في الأحدث (لاذي بناء خف) الذي قال ابن رشد لا المسجد وذكر البناء الناقص هو الذي يذكر بعدهذا (وفي اشتراط سقفه وقصد تأبيدها

به واقامة الجس به تردد) أما التردد في اشتراط السقف فهي مسئلة ابن رشد والباجي عند قوله مبنى وقال ابن العربي من شهر وط ادا الجعمة المسجد المسقف وما علمت المناوجها في الآس بعد اليالا المات المناس ما عنه عهم من الجامع في يوم ما لم يصح لهم جمة في غيره من المساجد ذلك اليوم الأأن ينقل اليه هذا الحكم على التأبيد دون يوم بعينه ما عنه عهم من الجامع في يوم ما لم يصح لهم جمة في غيره من المساجد ذلك اليوم الأأن ينقل اليه هذا الحكم على التأبيد دون يوم بعينه و وسطل حكم الجمعة عن المسجد الأول في ابن رشد هذا بعيد وقد أقيمت الجمعة في الاقدم وان أقيمت في المحدث من الاحدث من الحمة من المعبد الجامع والعلم اعمة وافرون * اللحمي ان كان في المصر جامعان أقيمت الجمعة في الاقدم وان أقيمت في الاحدث وحده أجز أت وان أقيمت في مامعا أجز أت من صلاها في الأقدم وأعاد الآخرون قاله مالك وأما التهم واعامة الجس به فاستظهر أست عليه بيق النظر اذا بعسلما المرب القريت المن حبيب ان كان ما ينهما مسافة بريد أقيمت جمة بكل واحدة وقال الباجي الصحيح قول ابن بشير يتخذم سجد حامع بالقرية اذا كان بينها و بين المسجد الجامع أكثر من فرسخ لان كل موضع لا ينزم أهله النزول الياجمعة لبعدهم وكلت فيهم من وط الجمعة لزمتهم اقامتها (وصحت برحيته وطرق متصلة به ان صاق أو اتصلت الصفوف لا انتفيل المناف و المناف المنافق المنافذ و المنافذ المنافق المناف المنافق عند المنافق عند المنافق عند المنافق عند المنافق عند المنافق ال

عرفة خارج المسجد بلاحجر مشله ان ضاق واتصلت الصفوف فان لم تتصل ففها تصح وان لم يضق فروى ابن أبى أو يس تصح * ابن رشد وهو ظاهر ها وظاهر ساع ابن القاسم انهى ما بنبغى أن تكون به الفتا

ابن عرفة يقول الصواب ماقاله القاضى أبو استى انتهى والله أعلم ص وقاء الحس تردد و شر أشار بالتردد لماد كره ابن بشير وسكوت غيره عنه و نزل ذلك عنزلة التصريح بعدم اشتراط الخلو كان شرطالنه واعليه وانظر عزوهم اشتراط اقامة الحس لابن بشير وقد نقل سندعن المختصر ما يقتضى اشتراط دلك ونصه ال كانت القرية بيوتها متصلة وطرقها في وسطها وفيها سوف ومسجد تجمع فيه الصاوات فلجمعوا كان لهم وال أولم يكن انتهى فتأمله والله أعلم صديد تجمع فيه الصاوات فلجمعوا كان لهم وال أولم يكن انتهى فتأمله والله أعلم صديد المواق صوم المناهم في المناهم من كلام صاحب الطراز خلافالمار جمه المواق صور و يجاعة تنقرى بهم قرية أولا بلاحد والافتحوز باثنى عشر باقين لسلامها شي الذي يظهر من

(٢٠ - حطاب - نى) وانظرأت هذا معلفظ خليل وقد بعث ابن عرفة مع ابن الحاجب وابن عبد السلام فانظره (كبيت القناديل وسطحه) الجلاب لا تصلى الجمعة فوق سطح المسجد ولا في بيت القناديل (ودار وحانوت) من المدونة وأما الحوانيت والدور التي الني حول المسجد ولا تدخل الاباذن فلا يجزى وأن تصلى في المجمعة وان أذن أهلها وقد تقدم نص المدونة أيضا أن الحوانيت والدور التي تدخل بغيرا ذن أن الصلاة فها يحيعة وان لم تتصل بها الصفوف وكان بينهم طريق ونص المدونة في هذا الموضع ان من صلى في الطريق لمن المسجد وفيها أرواث الدواب وأبوا لها أجزأه في الجمعة وغيرها (و بحياعة تتقرى بهم قرية أولا بلاحدو الافتجو زبائني عشر باقين لمسلمها) المازرى لم يحدم الله حدافى أقل من تقام بهم الجمعة الا أن يكون المعدد بمن يمكنهم الثواء ونص الأسواق عياض هذا الذي لم لا المرازى عن مالك هوشرط وجو بها لا في اجزائها والذي يقتضى كلام أصحابنا اجازتها مع ثمر بحلاو ماقار بهم فهم جاعة تلزمهم الجمعة وان كانوا أقل من ثلاثين لم تجزئهم وقال ابن عبد السلام الجاعة شرط صحة اقا مناجمة قود و بها ولايشترط فهم جاعة تلزمهم الجمعة وان كانوا أقل من ثلاثين لم تجزئهم وقال ابن عبد السلام الجاعة شرط صحة اقا مناجمة قود الا أن العربي حديث و مورهذا العدد في كل جمة لحديث جارما بقي حين انفضوا معه صلى الله عليه وسلم اللا أثنا عشر رجلا و لكنها لا تنقد الا بأكثر منهم وقد كثر ابن عبد السلام موافق لما نقلت وقد حصل من هذا وعد المقتدر ت مني بها فتيا وهي ان من شرط اقامة هذا ونقل مالم أختر نقله و كلام التربي مالا أصر والمنا والمنا والمحة أن تكون القرية بها ثلاثون و جلافان حضر وافها و نعمت والاصاوا ظهر افان صلى والقرام من كانوا اثني عشر رجلا والدورة المورة الماله أختر نقلون ربط والمال حصر وافها و نعمت والد صلو والاحد والاصاوا عمة أن كل مالورة بالمال كانوا اثني عبد السلام وافق لما نقلت وقد حصل من هذا صحة ماصدر ت مني بها فتيا ومن من شرو بالاعال من عبد السلام وافق لما نقله وقد حصل من هذا وحداً من عبد السلام وافق المالة عمد والاصاوا والعهم المالة من عبد السلام وافق المالة عمد والاصاوا والمهم العاد من هذا و المناد والكراء المناد والكراء المالي المالة عليه المحدود والمالة عمد والاصاوا والمهم المالة عمد والكراء المناد علي المالة عمد والماله المالة المالة عمد والماله المالة المالة عمد والمالة المالة المالة المالة

كلام المسنف رحمه الله هناوفي التوضيح اله فهم من كلام ابن عبد السلام ان الجاعة الذين تتقرى بهم القرية شرط في ابتداء اقامة الجعدان يطلب حضورهم في الجعية الأولى ثم لايشترط حضورهم فى كل جمعة بل تجو زبائني عشر رجلا باقين لسلامها والذي يظهر من كلام ابن عبدالسلام خلاف ذلك وأنه انماأر ادأن الجاعة الدين تتقرى بهم القرية شرط في وجوب الجمعة وفي صحتمافي كل جعة بمعنى أن يطلب وجودهم في القرية ولايشترط حضورهم الصلاة لافي الجمعة الأولى ولافي غميرهابل تجوز بائني عشر ونص كلامه الدي يتبين ان همذه الجاعة شرط في صحة اقامتها في البلد ووجو بهاعلى أهله ولايشترط حضورهذا العددفي كل جمقلها عاء في حديث العدر انه لم يبتى معه عليه السلام دلك اليوم الااثناعشر رجلاانتهي وتعوهدافي الاكال ونصه باقلاعن المازي ومالك لم بعد في ذلك أي العدد الذي تقام به الجمعة حيد الاأن يكون العدد بمن يمكنهم الثواء ونصب لاسواق عياض هندا الذي ذكره عن مالك هوشرط في وجو بها لافي اجزائها والذي في كلامأصعابنا اجازتهامع اثني عشر رجلالاستدلالهم بهذا الحديث قاله الباجي وحكى أبويعلى العبدى نعوه عن أحدابنا وقال ابن القصار رأيت لمالك انهالا تعب على الشيلانة والاربعة وليكها تنعقدهما دون الاربعين انتهى ونصمافي المنتقى الجاعة شرط في وجوب الجمعة ولاحدلهاعند مالك الأأن يكونوا عددا تنقرى مهم قربة بانفرادهم وتمكهم الاقامة ومنع دلك في الثلاثة والاربعة اذمعاومأن دلك لا يمكنهم واستدلال أصحابنا بعديث العير يقتضي اجازتهم للجمعة من اثبي عشر رجلامع الامام والذي يجب أن يعمد عليه من الدليل أن هذا عدد يصحمنهم الانفر ادبالاستيطان فصحأن تنعقدبهم لجمعة انتهى مختصر اللعبي ويمكن حل كلام المصنف على هذا المعني بشكاف وبكون المراد انه يشترط في وجوب الجمعة وفي صعنهاأن بكون في محل اعامتها جاعة تنقري بهم فرية أولاأي في وجو بهاعلي أهـل البلد وصحتها منهم لافي حضورها والافيعوز اذا حضرها اثنا عشر رجلا فتأمله وقدد كرابن عرفة كالرمابن عبدالسلام واستفسره فقال ان أرادان عدد الجاعة شرط كفاية فها فلافائل بهوان أرادانه شرط في وجو بهالافي أدائها فباطل لان ماهو شرط في الوجوب شرط في الأداء والاأجزأ الفعل قبل وجو به عنه بعده وأن أراد يحتها باثني عشرقبل ا وامهاأو بعدفهذاماتقدم للباجي وان رشدانتهي (قلت) لم ردان الجاعة الذين تنقري بهم القرية شرط كفاية ولاأمها شرط في الوجوب دون الأدار بل أراد الوجه الثالث وهوأن وجودهم فى القرية شرط فى الوجوب وفى الأداه فى كل جعة فلا يشترط حضورهم بل تصحياتي عشرمهم فاو كانفى قرية جاعة تتقرى بهم وجبت عليم الجمعة عسافر منهم جاعة حتى لم سفى فيهامن تتقرى به فان سافروا بنية الانتقال فلااشكال في سقوط الجمعة عن الباقين وان مافر والموضع قريب بنية العود فالظاهرأن الجمعة تجبعلى الباقين وقدقال الأبى في شرح مسلم اذا كان بالقرية من تنعقه بهم الجمعة ثم تفرقوا يوم الجمعة في أشغالم من حرث أوحماد حتى لا يبقى بها الاالعدد الذي الاتنعقد بهم الجمعة فكان الشيخ يعني ابن عرفة يقول ادابق منهم في القرية أثنا عشر رجلاجموا انتهى مختصرا فتأمله ومعنى فوله تتقرى بهم قرية أى يكنهم الثواءأى الافامة آمنين مستغنين عن غيرهم في الدفع عنهم قال الأبي في شرح مسلم قال الأبهري وابن القصار وعبد الوهاب والباجي الاحدان يقام بهم بالمقترأن تكون الجاعة تتقرى بهم قرية بحيث يمكنهم الثواء بها آمنين قال المازرى وابن وشدوهو المشهور وقال ابن فرحون في شرح بن الحاجب وذلك عتلف النسبة الى

فأكثرفأجز تالملاة مراعاة لقول ابن العربي وغيره ولمأجز هاابتداءلما فى د بوان ابن بونس الذى هو کا کان يقول سيدي ا بنسر اجرحه الله مصحف المذهب ويبقى النظران انفض من مع الامام ولم يبق منهم أثناء الصلاة الا أقلمن ذلك ما يكون الحكم والمنصوص عن سعنونان تفرقت الجاعة عنالامام وهوفي التشهد ولمبيق معمه الاعبيد ومسافرون جعلها نافسلة وسط وانتظرالجاعة

الجهات في كثرة الأمن والخوف ففي الجهات الآمنة تتقرى بالنفر اليسير بخلاف غيرها ممايتوقع فيه الخوف انتهى وقال ابن عبدالسلام وأما الموضع الذي يمكن فيه الثواء فينبغي أن يختلف الحكم فمهاختلاف الجهان فالبلاد التي سامت من الفتن تتقرى القرية فيها بعياعة يسيرة في الخصوص وغمرهم سخلاف ذلك انتهى وقال الأبي معنى يمكنهم الثواء يدفعون عن أنفسهم انتهى وقال في المدونة ويصلى الجمعة أهل القرية المتصلة البنيان كالروحاء وماأشبهها وكدال أهل الخصوص كان ولمهم والأولم يكن وقال من ة القرية المتصلة بالبنيان التي فيهاالاسواق يجمع أهلها ومن قلم يذكر الاسواقانتهي قال الأبي في شرح مسلم الصحيح عدم اشتراط الاسواق وانماذ كرهامالك لانها مظنة لكثرة الناس الذين تتقرى بهم القرية فاواجمع من تتقرى بهم قرية ولاسوق عندهم جعوا قال وأمااتصال النيان فشرط فاولم تتصل كدورج بةودور جبال الغرب لم مجمعوا بهذا وقعت الفتيا والاظهرانهم أن كانوامن القررب بحيث يرتفق بعضم ببعض فيضرور ياتهم والدفع عن أنفسهم جعوالانهم وهم كذلك بحكم القرية المتصلة البنيان انتهى (قلت) مااستظهره خوم به صاحب الطراز فقال واتفتى جهور العلماء على اتصال بنيان القدرية عان تفرقت بيوتها بحيث لو سافرمن في بعضها قصرا ذاعار قربيو تهوان لم يفارق الباقي فهذا تفريق كثير يجعلها في حكم القرى ولاعب علمهم الجمعة وان كانت متقار بذفهي في حكم لتصله وقد بخرب بعض بيوت القرية فتنهدم وتعترق فكون بين البيت والبيت هذا القاء رانتهي والثواء بمني الاقامة بالثاء المثلثة وبالمد وأما التوى الثناة من فوق والقصر فعناه الهلاك (تنبيهات الاول) علمن هذا أن حركم القرية المذكورة حدث حصل لهم الامن بمحلتهم وأمكنهم المقام بموضعهم وجبت عليهم الجمعة وعلممنه أيضا معنى التقري وهوأن تمكنهم الاقاسة آمنين مستغنين عن غيرهم وتقدم قول الباجي ان الذي مجاأن يعمد عليمن الدليل ان الاثي عشر عدديه عمنهم الانفر ادبالاستيطان فصحأن تنعقد بهمالجمعة وانهمعاوم أن الثلاثة والاربعة لا يكنهم أن تتقرى بهم القرية كاتقدم جميع ذلك في كلامه وقال ابن تاجي وأماالاستيطان فقال الباجي هو الاقامة بنية التأبيد ونقله ابن فرحون وابن الفرات وغيرهم وقال في التوضيح في باب الحج حقيقة التوطر الاقامة بعدم نية الانتقال ولا بخرجهم عن حقيقة الاستيطان كونهم بخرجون في أيام المطر نحو الشهرين فقد نقل الشيخ أبو الحسن الصغيرعن تعالمق أبي عمران في الجاعة بقمون بموضع ستة أشهر ثم يرتعلون الي موضع آخر يقمون فيمستة أشهرانهم بجمعون لانهاصارت كقريتين اذاحلوا باحداهماأ غاموافيها واذاحلوا بالأخرى أقامو افها وليست هذه مسئلة العتبية في القوم عرون بثغر أوقر ية فيقيمون فيهاستة أشهر نهم يجمعون فقال الباجي هذه مبنية على عدم اشتراط الاستيطان وقيدها بن رشد بكون أهل الثغر تلزمهم الجمعة لان مسئلة العتبية ليس فيها استيطان بعلاف مسئلة أبي عمران انتهى وقالوا أيضا في شروط التمتع فمين له أهل بمكة وغيرها انه اذا أقام في احداهما أكثر جعل وطنه والله أعلم (الثاني) قال ابن ناجي الفتوى عندنا بافر يقية عافي الواضحة عن مطرف وابن الماجشون يقيمها الثلاثون وماقاربها قال ابن حبيب مثل قوله صلى الله عليه وسلم اذا اجمع ثلاثون بيتاوالبيت مسكن الرجل الواحمدواختلف في معنى قوله وماقار بهافكال شخنا الشيبي يقول كالسبعة والعشرين لاأقل وكان شيخنا يعنى البرزلي بقول كالحسة والعشر بن والأقرب هو الاول وبه أقول واختلف هل يعتبر فى العدد من لاتجب عليهم كالمسافر بن والعبيدام لاعلى قولين وهذا اذا كمل بهم عدد الجاعة لا أنهم (و بامام) ابن رشد من الشرائط التى لا تعب الجمعة الابهاؤلات و ونها الامام * ابن عرفة ولايشة رط كونه المخوف على المشهور قال مالك وابن القاسم لا يؤمل المسافر في الجمعة ابتداء ولامستخلفا وقال أشهب وسعنون يؤم في الحالتين وانظر ان كان اعالزمته الجمعة بالتبع لكونه مسافر انوى اقامة أربعة أيام بهذه القرية قال ابن علاق البين أن له أن يؤمهم وانظر هل يفهمه هذا من لفظ خليل لآنه (١٦٤) قال مقيم ولم يقل مستوطن (الا الخليفة عربقرية الجعة ولا تجب

كلهم عبيدأ ومسافرون انتهي قال البساطي في المغي لا تجزى الاربعة والجسة الى العشرة واختلف هليعتبر في ذلك أن تتقرى به مقرية حيث يستغنون عن غيرهم في الامور الكثيرة لاالنادرة بحيث يدفعون كذلكوهوالمشهور أو يعتبرالعددعلى قولين وعلى الثانى اختلف في كمية ذلك ففي الواضعة لادونها وفي المختصر مايؤ خذمنه الجسين وفي اللع عشرة وفي غيره اثني عشر انتهى (الثالث) قال ابن ناجى فى شرح المدونة بعدأن ذكر كلام ابن عبد السلام أعنى قوله والمشترط حصول المددفي كل جعة كإجاء في حديث العبر مانصه واختار غير واحدمن شيوخناان ذلك شرط في كل جعة زاد في شرحه الصغير و به قال شيخنايعني ابن عرفة ورجع في آخر عمره للاول انتهى ص ﴿ وبامام، قيم ﴾ ش انظر ماالمراد بالمقيم المستوطن أوالمقيم اقامة تسقط حكم السقر فأفتى الشيخ ناصر الدين اللقاني بأنه يشترط أن يكون متوطنا مستندالماد كره الطر أباسي في حاشيته على المدونة ونقل كلامه في التلقين ونصه قال الطرابلسي في حاشيته على المدونة عن أبي الحسن المغرى مانصه ويشترط في الامام الذي يصلى بهم الجمعة أن يكون بمن تجب عليه الجمعة وتنعقدبه ولايصلي بهممن تجب عليه ولاتنعقد بهكن هوخارج البلدعلي ثلاثة أميال فدون وأمامن كان أكثر من ذلك فهومسافر انهى وقال الجزولي أهل الجمعة على ثلاثة أقسام قسم تجب عليهم الجمعة وتجب بهم وهمأهل المصر وقسم تجب عليهم ولا تجب بهم وهم من كان خار ج المصر داخل الثلاثة الاميال وقسم لاتجب عليهم ولاتجب بهم وهم من كان خارج الاميال الشلا تقوانظر اذا كان الامام داخل الثلاثة الاميال وليس في المصرامام هل يقيم هذا الذي خارج المصر داخل الثلاثة أميال الجمعة أم لاقال أبو ابراهيم لا يقمها بهم لانهالم تجب بعدقال الفقيه راشد يقمها بهم كالصليما بهم المسافرلان الامام من شروط الصعة لامن شروط الوجوب ثم قال وهذا الذي قدمناه اذالم يكن في المصرمن العسن الخطبة وأمااذا كان فيهم امام يجوز لانهالم تجب عليهم انظر مامعني آخر كلامه انتهى وقال الشيخ يوسف بن عمرأهل قرية توفرت فيهمشر وط الجمعة الامن محسن الخطبة لم يكن معهم ويأتى من يصلى بهم من خارج القرية وداخل ثلاثة أميال فكان الفقيه أبوابراهم عنع ذلك وجرت الفتيا في زمانناهد ابجواز ذلك انتهى وماذكره الطرابلسي عن أبي الحسن لمأره فياوقفت عليهمن النسخ ولعله في غير ذلك وهو جارعلى ماقاله أبوا براهيم وعلى القول الثاني يقيمها المقيم وهو الظاهرمن اطلاق أهل المنهبان شرطها أن يكون الامام مقمائم محكون الخلاف فيااذا كان مسافرافيفهم من كلامهم ان مرادهم الاقامة المقابلة للسفر والله أعلم وقول الجزول كايصلها بهم المسافرغير جارعلى المشهور فتأمله والله أعلم ص ﴿ الاالخليفة عمر بقر ية جعة ﴾ ش ظاهر كلامه أنه فاله عبر بالامام ولفظالأم بدل

عليه) من المدونة قال مالك لاجعة على الامام المسافر الاأن عر عدينة في عله أو قر بقعمع باالجمة فبعمع بأهلها ومن معهمن غيرهم لان الامام اذاوافق الجعة لم ينبغ له أن يصليها خلف عامله (ويغيرها تفسدعليه وعلمهم)من المدونة قال مالك ان جهل الامام المسافر فجمع بأهل قرية لاتحب فبهاالجمعة لصغرها لم تجزهم ولم تجزه * ابن بونس اعالم تعزه وان كان مسافر الانهجهر فيهاعامد (و مكونه الخاطب) ابن القاسم اذا ضعف الامام عن الخطبة فلانصلي بهم هوو مخطب غيره وليصل الذى أمر مالخطبة و يصلى الأمرخلفه * النرشـد هـ نا كافال لان الخطبة مضمنة بالصلاة فلامعوز أن تفرق على اماسين بالقصد (الالعدر)ابن عرفة شرط الخطبة وصل الصلاة بها و يسيرالفصل عفو ومن شروطهاأ بضاامامة خطسها

الالعجز أوحدث أورعاف والماء بعيد فيستخلف قال مالك في المدونة وان أحدث الامام في الخطبة فلايم ها وليتخلف من يتمها بهم ويصلى وكذلك ان أحدث بعد الخطبة قال ابن القاسم فان فعل في ويصلى وكذلك ان أحدث بعد الخطبة أو بعد ما أحرم فليستخلف وأكره أن يستخلف من لم يشهد الخطبة قال ابن القاسم فان فعل فأرجو أن يجزئهم قال ابن القاسم وان لم يستخلف قدمو ارجلا بمن شهد الخطبة أحب الى وان قدمو امن لم يشهد ها أجزأتهم صلاتهم قال مالك ولو تقدم رجل من تلقاء نفسه ولم يقدموه هم ولا امامهم أجزأهم

انقدروا والاصاواظهرا أردما وتنفاوا معه بصلاتهم * اللخدمي المستنكر خروج وقتها المعنون وان ذكرفي الخطبة انهجنب نزل للغسل وانتظروه ن قرب و بني قال غيره فان تمادى فىخطبته جنبا واستغلف في الصلاة أجز أهم (و بخطبتين) تقدمنص ابنء وفية الخطبتان معا فرض وانظران كان المعنى مهذاكل واحدة واحدة معاتفاقهمأن الجاوسبين الخطبتين سنة وانألفاظها غرمتعنة (قبل الصلاة) من المدونة قال مالك اذا جهل الامام فصلي بهم قبل لخطبة أعاد الصلاة وحدها (ماتسمىهالعرىخطية) من المدونة قال مالك اذا قصرالامام في الخطبة فلم تكلم الاعثل الحدلله وتحوه أعادوا الخطبة والصلاة قال بن القاسم وانسم أو هلل لم يحزه من الخطبة الا أن أتى بكلام يكون عند لعربخطبة ابن العربي أقلها حدوتصلة وتحيذير وتنشير وقرآن وفي الموطأ أنرسول الله صلى الله عليه وسلمقال وهوعلى المنبر الدالعلما خيرمن المد

على أن ذلك ليس خاصابا لخليفة وان كل أميراذا مربقر به يمافى عمله فله أن يقيم فيها الجمعة ونصها قال مالك في الامير المؤمم على بلدمن البلدان فيخرج في عمله مسافرا أنه ان مربقر يةمن قراه تعمع في مثلها الجمعة جمع مهم الجمعة وكذلك ان من عدينة من المدائن في عمله جمع مهم الجمعة عانجع فيقر يةلا يجمع فيهاأهلها لصغرها فلاتجزئهم وانما كان للامام أن يجمع في القسري التي بجمع في مثلها اذا كان في عمله وان كان مسافر الانه امامهم انتهى ص ﴿ و وجب انتظار ه لعذر فرى على الاصح ﴾ ش عزاهذا القول في التوضيح لابن كنانة وابن أبي حازم واستظهره ولهما عزاه ابنءـرفةوعزا الاستخلاف لمالك وهوظاهر كلامالمدونة كإقال الشارح لكن ذكر صاحب الطرازعن ابن الجلاب انه نتظران كان قريباقال ورواه ابن حبيب عن مالك ونعوه في المواز يةوقاله أشهب في المجوعة ولكن صاحب الطر ازجعله تفسيرا فلذلك والله أعلم صححه المصنف وبه جزم ابن الكروف في الوافي والله أعلم ص ﴿ مماتسميه العرب خطبه ﴾ ش جزم ابنالعربي انأقلها حداللهوالصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم وتعذير وتبشيرو يقرأنسيأمر القرآن ثمقال ويقرأفي خطبته عندناوعندالشافعي ولولم يقرأ أعادا لخطبة ولواقتصرعليه لأجزأ انتهى وقال في الطراز يستحب للخطيب أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يقرأشيأمن القرآن انهى (فائدة) قال ابن العربي حكى المؤرخون عن عثمان كذبة عظمة انه صعد المنبرفارتج عليه فقال كلامامن جلته وأنتم أحوج الى امام فعال منكر الى امام قوال أقول يالله وللعقول ان قلنا اليوم لا برتج عليه في كيف عثمان لاسماوأقوى أسمباب الحصر في الخطبة انه لا يدرى ما برضي السامعين ويميل قاوبهم لانه يقصدا الظهور عندهم ومن كانت خطبته لله فايس يحصرعن حد وصلاة وحض على خبر وتعذير من شرأى شئ كان ولا يحصر الامن كان له غرض غيرا لخبر انهى (فرع) قال البرزلي سئل ابن عرفة عن مسئلة حاصلها ماحكم ذكر خطيب الصلاة في خطبت الصحابة رضوان الله عليم والسلطان سدده الله وماقول من قال ان ذلك بدعة وماقول من قال ان دَلكُ شرع المعالف أوواجب الايترك وجوابها أن نقول أما بدعة ذكر الصحابة فهذا عندي حائز حسن لاشتماله على تعظيم من علم تعظيمه من الشريعة ضرورة ونظر اولاسيما أذامن جذلك بما كانوا علىهمن نصرة سيدنا مجمد صلى الله عليه وسلم وبذل نفوسهم في اظهار الدين وأما مدعة ذكر السلاطين بالدعاءوالقول السالممن الكذب فأصل وضعهافي الخطبة من حيث ذاته مرجوح لانها ممالم دشهد الشرع باعتبار حسنهافياأعلم وأمابعدا حداثها واستمرارهافي الخطب في أقطار الارض وصير ورة عدمذكرهامظنة اعتقادالسلاطين في الخطيب ما يخشى غوائله ولانؤمن عاقبته فذكرهم في الخطب راجح أوواجب انهى وقال سندوأ ماالدعاء للسلاطين فلايستعب لمار ويعن عطاء انه سئلعن ذلك فقال هومحمدث وقال في الروض لابن المقرى من الشافعية والمختار لابأس بالدعاء للسلاطين قال فيشرحه مالم تكن فيه مجاوزة في وصفه اذيستحب الدعاء بصلاح السلطان انتهى ص ونحضرهماالجاعة وشيريدوجو باقال ابن عرفة قال ابن القصار والقاضي عبد الوهاب واللخمي لانص وظاهرا لمذهب وجو بهوقال ابن رشدفي وجو بهقولان لهاولغيرها وقال الباجي الوجوب نصهالان فيهالا يجمع الابحماعة والامام بخطب وصو بهعماض من هذه الروابة انتهى وكذلك قال

السفلىقال أبوعمر فيه اباحة كلام الخطيب بكل ما يصلح (تحضرهما الجاعة) ابن رشد ظاهر المدونة ان من شرط صحة الخطبة الجاعة وقد تقدم بحث الباجي عند قوله شرط الجمعة (واستقبله غيرالصف الأول) الباجي يجب استقبال الامام اذاقام يخطب على من سمعه وعلى من لا يسمعه ولا يراه من داخل المسجد وخارجه قاله ابن حبيب قال وللستقبل أن يلتفت (٢٦٦) عينا وشالاز ادعلى عن مالك وله أن يلتفت وان حول ظهره الى القبلة

صاحب الطراز الذي حكاه عبدالوهاب هو مقتضى الكتاب ثم جعله المذهب فانه قال في توجيه ووجه المذهب قوله صلى الله عليه وسلم صاوا كارأيتموني أصلي ولم يصل صلى الله عليه وسلم قط جعة الابخطبة فيجاعة مستقلة ولان الغرض الموعظة والتذكير وذلك بنافي كونه واحدة (تنبهان «الاول) الالفواللام في الجاعة العهد فكانه يشير الى الجاعة الذين لا تجزى الجمعة الابهم وهو الاتناعشر ويؤيده قول صاحب الطراز فان فرغ المؤذن ولم أتأحد نظرفان كان في المسجد جاعة تنعقدهم الجمعة خطب والاانتظر الجاعة (الثاني) من شرطها اتصاله الاسلاة واستماعها ص ﴿ واستقبله غيرالصف الأول ﴾ ش ظاهر كلامه وجوب استقباله وهوظاهر المدونة لقوله فيهاواذاقام الامام يخطب فحينتذ يجب قطع الكلام واستقباله والانصات اليه فقوله مع الانصات وهو واجب وقال ابن عرفة وروى ابن حبيب وجوب استقبال الخطيب من بالمسجد وخارجهوان لم يسمعه ولم يره أحدانتهي وقال ابن ناجي في شرح المدونة وصرح ابن حبيب بوجوب الاستقبال عن مالك كالانصات كظاهر المدونة وكذلك قال اللخمي وكان شيضنار حدالله يعنى البرزلي يحمل قولهاعلى الاستعباب ويقول ان المذهب كذلك انتهى وقال صاحب الطراز لا يحفظ وجو به عن أحدوصر حمالك بانه سنة وذلك لانهمن باب الا دب مع الامام وتركه لاعفل بالمقصودولا يفوت واجبا كالنظرالي الامام انتهى ويشير بنص مالك الى قوله في الموطأ السنة عند ناأن يستقبل الناس الامام بوم الجمعة اذا أرادأن يفطب من كان ملي القبلة وغيرها قال الباجيءلي هذاجهور الفقهاء وعمل الناس لان الامام ترك استقبال القبلة واستقبلهم ليكون أبلغ فى وعظهم فعليهم أن يستقباوه اجابقله وطاعة وقال ابن حبيب ويلزم استقبال الامام من لايسمعه ولا براه يمن داخه المسجد وخارجه وللمستقبل أن يلتفت عيناوشهالاز ادابن زياد عن مالك وله أن يلتفتوان حول ظهره الى القبلة انتهى (قلت) فكانه لم بحمل قول السنة على ظاهر دبل حله علىموافقة ابن حبيب فتعصل في وجوب الاستقبال طريقان الأكثر على وجوبه وتسع المصنف في استثناء من في الصف الاول اللخمي قال ابن عرفة وجعله بعض من لقيت خلاف المدهب انهى وقال ابن ناجي قال المغر بي وأبوعب مالله السطى ظاهر المدونة أن المسف الأول كغيره فاذكره خلافها انتهى (قلت) وكلام الموطأنص أو كالنص في خلاف ما قاله اللخمي والله أعلم ص ﴿ ولزمت المكلف وفي وجوب قيامه له تردد ﴾ شأى طريقان الأكثر على وجويه قال ابن عرفة وفي كون قيام الخطبة فرضاً وسنة طريقا الأكثر وابن العربي انتهى (قلت) وفي عزوه الطريقة الثانيةلابن العربي وحده نظر فقدوافقه القاضى عبدالوهاب على ذلك وتبع القاضي على ذلك الباجي وصاحب الطراز والله أعلم ص ﴿ ولزمت المكاف الحر الذكر بلاعدر المتوطن وان بقرية نائية ﴾ ش قال ابن عبد البرفي الاستذكار أجمع علماء الأثمة أن الجمعة فريضة على كل حر بالغيدركه الزوال في مصرمن الامصار وهومن أهل المصرغير مسافر وأجعوا ان من تركهاوهو قادرعلى اتيانها من تجب عليه انه غير كافر بفعله الاأن يكون جاحد الهامستكبراعها وأجعوا أنمن تركها ثلاث من اتمن غيرعند واحق اقط الشهادة وقيل ذلك فين تركهام ، واحدة من

وعبارة المدونة يعب استقبال الامام حين مخط وعبارة الموطأ السنة عندنا أن يستقبل الناس الامام فى الخطبة من كان منهم دلى القبلة وغيرها قالسدى ابنسراجرجهاللهفاسقاط اللخمي عمن بألصف الأول خلاف هذا وقال ابن عرفة جعل بعض من لقت قول اللخمي خلاف المذهب (وفي وجوب قيامه الماتردد) اسعرفة في كون قيام الخطبة فرضا أوسنة طريقاالأ كثرواين المريي * ابن بونس السنة أن يجلس الامام يوم الجمعة حتى يؤذن المؤذن ثم يقوم يخطب ويجلس في وسطها جلسة خففة ثم بقوم مخطب ثم يستفقر اللهورنزل قال مالك وكذلك سائر الخطب الاستسقاء والعمدين ويومءر فة معلس في أولها و وسطها النحبيب ويقصر الخطبتين والثانية أفصرهما ولزمت المكلف الحرالذكر بلاعدر المتوطن) ابن بشيرمن شرائط الجمعة التي لاتعب الابهاوتصحدونهاالذكورية والحربة والاقامة فلاتعب

على عبىدومسافروامر أة ولم أن بصاوها انهى انظرة ول ابن رشدوالاقامة وسيأتى ان مجر دالاقامة لا بوجب الجمعة حتى يكونوا

غيرتأو بلولاعذرانتهي وفي النوادر قال ابن حبيب شهود الجمعة فريضة ومن تركها مي ارامن غير عدرلم تعزشها انهى ولمأرأ حدامن أهل المذهب حكى في تركها القتل وسمعت أن عند الشافعة قولاضعيفا في قتله وأما للعاقبة فن المقرر أن الامام يعزر ملعصية الله تعالى كاصرح به المصنف في بابالشرب ورأيت في نوازل محنون من كتاب الشهادات مانصه قال محنون عن ابن وهب فى الله الجمعة بقر ية يجمع فيها من غير علمة ولا مرض قال لا أري أن تفيل شهادته قال سحنون ادا تركهاثلاثامتواليات للحديث الذي جاءقال أصبغ قال ابن القاسم في الذي يترك الجمعة ترى أن زدشهادته الاأن يعرف ان له عدراو يسئل عن ذلك و يكشف فان علمه عله منوجعاً وأمرأو ختفاءمن دين أوماأشبه ذلك فأرى أن لاتر دشهادته وان كان على غير ذلك رأيت أن تر دشهادته الا أن يكون بمن لا يتهم على الدين ولاعلى الجمعة لبروزه في الصلاح وعامه فهو أعلم بنفسه قال أصبغ والمرة الواحدة اذاتر كهامتعمدامو في غبرعة برتهاونا بهائر دشهادته ولانظر مهائلانا لان ترك الغريضة مرة وثلاثا وأقل وأكثرسواءهي فريضة مغروضة مفترض اثبانها كفريضة الصلاة لوقتهاف وترك الصلاة لوقتها متعمدا مرة واحدة لم ينتظر بهأن يفعل ذلك ثلاثا وكان عنزلة لتارك أصلاللا بدلانه عاص لله في قليل فعله دون كثير مومتعد لحدوده وقد قال الله تعالى ومن يعص الله ورسوله و بتعد حدوده ندخله نار اخالد افها والذي قيل فيمن ترك الجمعة ثلاثاطبع الله على فلبه انماهو في الانم والنفاق وينتظر في الثالثة التوية هان فعل والاطبع الله على قلبه وليس داك فى الترك له هملاولافي ابطال شهادته لابل تطرح شهادته و يوقف و يعاقب ان شاء الله وقد بلغني عن بعض الأمراء بمن مضي من أثمة الدين انه كان رأص اذا فرغ من الجمعة ان من وجد لم دشهد الجمعة ربط في عمود وعوقب وأراه عمر بن عبد العزيز قال محد بن رشدة ول سحنون ان شهادة التارك بقرية تجمع فبها الجمعة لاتردالاأن يفعل ذلك ثلاثامتو اليات أظهرهما ذهب اليداصبغ من أنهاترد المرة الواحدة ومعنى ماذهب المسحنون أنهانا لم بعلمله في ذلك عدر ولم يكن معاوما بالصلاح والفضل على ماقالها بن القاسم لان من لم يعلم الصلاح والفضل اذا ترك الجمعة ثلاثا متو المات لايصدق فهايدعيهمن العذر بخلاف منعلم الصلاح والفضل وليس قول ابن القاسم وسحنون مخالفالقول ابن وهب والله أعلم وانما فلناان قول سحنون أظهر من قول أصبغ من أجل أن المسلم لايسلم من مواقعة الذنوب فاذاثبت هذاوجب أن لايجرح الشاهد العدل عمادون الكبائر من الذنوب التي يقال فيها صغائر باضافتها الىالكبائر الاأن يكثرمنها فيعلمان غيرالصفائر لاتخرج العدلء عدالته غيرانه مهاون بهاوغبرمتوق منهالان من كانت هذه صفته فهوخار جعن حدالعدالة ولما فالرسول اللهصلي الله عليه وسلم من ترك الجمعة ثلاثامن غيرع فرولا علة طبع الله على قلب بطابع النفاق دل على ان مادون الثلاث مخلاف ذلك في عظم الائم و كثرة الوعيد فوجب أن ملحق ذلك بالصفائر ولاتردشهادةمن ترك الجمعة مرة واحدة اشتغالا عاسواهامن أمردناه حتى بفعل ذلك ثلاثامتواليات فيتبين بذلك انهمتهاون بدينه غيرمتوق فيه وكذلك القول في تارك صلاقه الصلوات حتى بخرج وقتها بغير عدر فلا بحب أن تردشهادته حتى مكثر دلك من فعله واحتجاج أصبغ لردشهادته بذلك بقوله عزوجل ومن يعص الله الآية غبر صحيح لان المعنى في ذلك الماهو فمن عصى اللهورسوله بترك الايمان وتعدى حدود الاسلام لان الخاود في النار اتماهو من صفة الكفار وبالله لتوفيقانهي ونقلها بنعرفة والذي يظهرأن أصبغ شبه ترك الجمعة بمن ترك الصلاة حتى يخرج

بقرسخ من المنار) التلقيين بجب على من كان خارج (١٦٨) المصر المجي البهامن ثلاثة أميال أوماقار بهاوفي رواية على يشترط

وقتهافي انه يقتمل ولايؤخر فكدلك تارك الجمعة تردشها دته ولايؤخر ولم يشبه ترك الجمعة بترك الصلاة حتى مخرج وقتهافى ردشهادته كإيظهر من عبارة ابن رشدوالله أعلم وفي النوادوفي كثاب الشهادات قال مطرف اذاتركهام اراولم يعرف له عندرف ذلك فشهادته مطروحة حتى شبتله عدر ويظهر ولايعدر في ذلك بجهالة وقاله ابن عبدالحكم وأصبغ انتهي ثم قال ومن المجوعة وكتاب إن سحنون قال ابن كنانة هذا لانظهر فيه العذر للناس والمرء أعلم بنفسه وقد يكون بحال لا يعامها غيره فلاتردشهادته لذلكقال في المجوعة الأأن بتركهامن غيرعدر ولاعلة وليس يخفي مثل هذاعلي الناس انتهى وقال فى الاستذكار وقال عبدالله بن مسعود والحسن البصرى ان الصلاة التي أراد الني صلى الله عليه وسلم أن يحرق على من تخلف عنها بيته هي الجعة ذكره ابن أبي شبية عن الفضل عن زهيرعن أبي اسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله وعن عفان عن حماد بن سامة عن حميد عن الحسن انتهى ثمرأيت في التمهد في شرح الحديث الرابع لصفوان وقد أجعوا على ان من لم يصل الجمعة وتركهام ان ثلاثا أوغيرها وصلى في بيته الظهر وهو قادر على اتبان الجمعة لاعذر له يحسه عنهاأ مه غيركافر بفعله ذلك اذا كان مقرا أومتأولاولكنه عندالجميع فاسق ساقط الشهادة وهو مع ذلك مؤمن لا يخرجه ذلك من الايمان وهوكمن ترك فرضا وهو يقربه انتهى فانظر قوله كمن ترك فرضاوهو يقر بهولعل مراده بالتشبيه بهمن حيثية عدم كفره على المشهور وهوظاهر كلامهوالله أعلم (فرع)قال اللخمي قال مالك في المدونة فيمن قدم مكة فأقام بهاأر بعدة أيام قبل يوم التروية ثم حسبه كريه يوم التروية بمكة حتى يصلي أهل مكة الجمعة قال أرى عليه الجمعة لانه قد صارمقها وقال مجدبن عبدالح كريلحق الامام فان أدرك الظهر عنى والاصلى فى الطريق أفضل انتهى فيؤخذ من قوله أفضل أن الصلاة في أيام مني عني أفضل والله أعلم ص ﴿ بَكَفُر سِخِ مِنَ المَّارِ ﴾ ش أتى بالسكاف لمنبه على إن الثلاثة أميال تقريب لا تحديد فالدالوزاد على ثلاثة أميال زيادة يسيرة تجب عليه الجعة كإفاله في المدونة فال في التوضيح وهل الثلاثة تحديد فلا تجب على من زاد عليها الشيئ اليسيرأ وتقريب وهومذهب المدونة فتجب فولآن انتهي يشيرالي قولهاو بجب اتيان الجمعةمن ثلاثة أميال وزيادة سيرة قال ابن ناجى فسر المغر في الزيادة اليسيرة بربع الميل وثلثه قال وسألت شخنالم اعتبر في الكتاب الزيادة اليسيرة مع ان الثلاثة الاميال هو الذي يبلغه الصوت الرفيع فقال انما هو تحقيق للثلاثة انتهى وقوله بكفر سخ متعلق بنائية أي بعيدة من النأى وهو البعدو صحفه بعضهم بثانية وكانه وقع في نسخة الشارح كذاك فقال انه متعلق عداوف والصواب ماذكره والله أعلم (فرعان *الأول) قال الجزولي عند قول صاحب الرسالة ومن على ثلاثة أميال منه هو المراعي شخصه أومسكنه مثل أن كونمسكنه داخل الثلاثة الاميال أوكان منزله خارج الثلاثة الأميال وأخذه الوقت داخل الثلاثة الاميال الشيخ لا يجب على الأول و يجب على الثاني هكذا حكمه والله أعلم وقدطال عهدي بهاتين المسئلتين انتهى كلام الجزولى وذكره الشيخ يوسف بن عمر وقال ابن فرحون من كان منزله أبعد من ثلاثة أميال وكان في وقت السعى في ثلاثة أميال فان كان مجتاز الم يجب عليه السعى وان كان مقمافله حردلك المنزل انتهى (الثاني) هذافي حق من كان خارج المصر وأمامن كان في المصر الكبير فتجب علىه الجمعة وان كان بين منزله والجامع ستة أميال قاله ابن رشد في رسم الصلاة الأول من سماع أشهب قال وكذلك روى ابن أى أويس وابن وهبعن مالك انتهى ونقله ابن عرفة ص وكان أدرك المسافر النداء قبله و ش نحوه في ابن الحاجب وغيره وظاهر ه تعليق الرجوع بان مدركه الأذان لابالزوال

هـ دا المقهار من المنار * ابن يونس ولا براعي هذا في المصر الواحد بل يحب علىأهلالمرالسعىوان كانواعلى خسة أمال أو أكثر (كان أدرك المسافر النداء قبله) ابن بشرلوأنشأ السفر فحضر الوقت قبل أن يحاوز ثلاثة أمسال فقال الباجي مقتضى المذهب وجوب الجمعةعلله وفيه نظرلانه رفض الاقامة وجعل لهحكم السفرنية وفعلا انتهى انظرهذا فهوفرعجواز السفر بعدالفجروسيأتي أن فيه قولين الجواز والكراهةر بني هوعلى انهمكر وهوليس فى كلامه تناقض لان المكروهمن قبيل الجائز (أوصلي الظهر مُع قدم)قال مالك اذاد نخر المسافروطنه بعدأن صلى الظهر كعتبن فان قدر على أن يصلى الجمعة مع الامام صلى وقدانتقضت صلاته قالان القاسم ولوأحدث الامام فقدمه فصلي بهم لأجزأتهم (أو بلغأو زال عدره) این شاس لوزال عذرالمر بضونعوه بعد أنصلى الجمعةظهر افعلمه الجمعة ان أدركها وكذلك الصى ان بلغ بعد أن صلى الظهر * ابن عسكر قدوم المسافروالعتق والبلوغ والاقامة لوقت يدركها يوجب اتيانها (١٩٩) (لابالاقامة الاتبعا) ابن رشد المرابطون يرابطون بموضع

ستةأشهر وأكثرانكان أهل ذلك الموضع يجمعون وجبت على هـ ولاء المرابطين الجمعة وأماان لميباغ أهلذلك الموضع العدد المشترط في وجوب الجمعة الاعن معهمم المرابطين فلاجعةعليهم (وندب تحسين هيئة وجيل ثيابوطيب)عياض من مستعبات الجمعة استعمال خصال الفطسرة من قص الشارب ونتف الابط والاستعداد وتقليم الأظفار * ابن حبيب والسواك * ابن عرفة و دستم الزينة للجمعة والتطيب (ومشى) عياض من مستعبات الجسمعة ترك الركوب في السعى اليها (وتهجير) النعرفة يستعب التبكير بعيد الزوال وكرهه مالك بعد طاوع الشمس انظرعبارة ابنعرفةوعبارةالحلاب التهجير أفضل من التبكير خلافالابن حبيب والتهجير هوالرواح في الهاجرة وهو شدة الحر (واقامة أهل السوق مطلقا بوقتها) ابن حبيب بنبغى للامام أن يوكل وقت النداءمن سنهي الناس

فاوز التالشمس ولم يسمع النداء لم يلزمه الرجوع وصرح به في الطر از فقال وان خوج قبل الزوال فزالت قبلأن يجاوز الثمالة الاميال فان لم يؤذن الجمعة حتى جاوز الثلاثة الاميال تمادي وذلك تحفيف لان السعى متعلق بالأذان و وقت ابتداء السفر لم تجب الجمعة فلا يراعي الوقت بمجرده وان أذن لهاقبل الثلاثة الاميال قال الباجي الظاهرمن المذهب انه يجب عليه الرجوع وفيه نظر انتهي ثموجه النظر بنحومايأتي عن ابن بشير ونص كلام الباجي فان خرج من منزله يوم الجمعة فاذن لملاة الجمعة قبل أن يكون بينه و بين موضع الجمعة ثلاثة أميال فالظاهر من المذهب انه يحب عليه الرجوع لانه نودى للصلاة وهومن أهل الجمعة بموضع بلزممنه اتمان الجمعة انتهى وعلقه ابن بشير وابن عرفة بدخول الوقت قال ابن بشير ولوأنشأ السفر فضر الوقت قبل أن مجاوز الثلاثة الامال فقال الباجي مقتضى المذهب لزوم الجمعة له وفيه نظر لانه رفض الاقامة وحصل له حكم السفرنية وفعلاانتهي وقال ابن عرفة وفي لزوم المسافر قبل وقت المنع فأدركه قبل ثلاثة أميال قولا الباجي وابن بشيرالاص به انتهي (تنبيه) قال ابن عبد السلام وهذا اذا كان يغلب على ظنهانه بدركهاأو بدرك ركعةمنها وأماان كان يغلب على ظنهان رجوعه لابدرك به شيأفلا فائدة في الامر به انتهى وقاله في المتوضيح ص ﴿ لا بالاقامة الاتبعا ﴾ ش قال في المنتقى الاقامة اعتقاد المقام بموضع مدة يلزم اتمام الصلاة بها والاستمطان نمة التأبيدانهي وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب ولاتعب على المسافر مالم ينوالاقامة فانحضرها يحتعلي المشهور وعلى المشهور فهل يستعباله حضورهاقال ابن راشد قال بعض الأشماخ ينبغى أن يفعل اذا كان لامضرة علمه في الحضور ولايشمنلهعن حوائعهانتهي ص ﴿ وندب تحسين هيئة و جيل ثياب ﴾ ش قال الشيخ زروق فيشرح الارشادوتستعب الزينة وقص الشارب والاظفار ونتف الابط والاستعداد والسوالة وجيك الثياب انتهى وقاله في الطراز ص ﴿ ومشى ﴾ ش قال في المنتقى في أول الكلام على غسل الجمعة والرواح البهاوالمشي الى الجمعة أفضل الاأن يمنعه من ذلك ماء أوطين أو بعد مكان والاصل فى ذلك مارواه عبادة بن رفاعة قال أدركني أبوعيسى وأناذاهب الى الجمعة فقال سمعترسول الله صلى الله عليه وسلم من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمهما الله على النار انتهى ص ﴿ وَمُحِير ﴾ ش يعنى ان المهجير مستعب واحترز بهمن التبكير عند طاوع الشمس فانه مكروه وهانا واضع ولم يتعرض المؤلف ولاالشيخ تاج الدين بهرام في شروحه لبيان وقت التهجير المطاوبوذ كرفى الذخيرة في ذلك قولين ونصه قال في الجلاب الهجير أفضل من التبكير خلافالابن حبيب والشافعي واختلف الشافعية هلأوله الفجرأ والشمس محتجين بقوله عليمه السلامفي الموطأمن اغتسل بوم الجمعة غسل الجنابة ثمراح في الساعة الأولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانماقرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانماقرب كبشاأقرن ومن راح في الساعة الرابعة ف كاعاقر بدجاجة ومن راح في الساعة الخامسة ف كاعاقر ببيعة فاذاخر ج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر فحماوا الساعة على العادية وقسم مالك الساعة السادسة خسة أقسام فحمل الحديث على هذه الاقسام حجته ان الرواح لغة لا يكون الابعد الزوال

(۲۲ - حطاب - نى) عن البيع والشراء حينندوأن يقيمهم من الأسواق من تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه * ابن يونس انمامنع منه من لا تلزمه الجـمعة لاستبـه ادهم فى البيع دون البياعين فدخـل على البياعين فى ذلك ضرر فنعوامنه لملاح العامة

ومنه قوله تعالى غدوهاشهر ورواحهاشهر فالمجاز لازم على المذهبين ومذهبنا أقربهما للحقيقة فيكون أولى ولانه عقب الخامسة بخروج الامام وهولا يخرج بعدا لخامسة من ساعات النهار والا لوقعت الصلاة قبل الزوال واذابطل أحدالمذهبين تعين الآخر اذلاقائل بالفرق وتقسيم السادسة لصاحب المنتقي وصاحب الاستذكار والعبدى فيشرح الرسالة وصاحب الطراز وقال اللخمي وابن بشير وصاحب المعلموابن بونس وجاعة التقسيم في السابعة والموجود لمالك انماهو قوله أرى هذه الساعات في ساعة واحدة ولم يعين فاختلف أحدابه في تفسير قوله على هذين القولين والاول هوالصحيم لانحديث مسلم كناننصرف من صلاة الجمعة والجدرات ليس لهافي واذا كانعليه السلام مخرج في أول السابعة وقدقال في الحديث فاذاخر ج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر فاذا كان الامام مخرج في أول السابعة بطل الجديث بالكلية ولا يمكن أن مقال ان تلك الازمنة في غاية الصغرفان الحديث سأباه والقواعد لأن البدنة والبيضة لايدأن بكون بينهمامن التعجيل والتأخير وتحمل المكاف من المشقة مايقتضي هذا التفصيل والافلامعني للحديث انتهى وماذكره عن صاحب المنتقي هوفي شرحهذا الحديث ونصدذهب مالك الى أن هذا كله في ساعة واحدةوان هنده اجزاء من الساعة السادسة ولم برالتب كبرلهامن أول النهار رواها بن القاسم وأشهب عن مالك في العتمة وذهب اس حبيب والشافعي الى أن ذلك في الساعات المعلومات وان أفضل الأوقات في ذلك أول ساعة النهار والدلس على صحة ماذهب البه مالك ان الساعة السادسة من النهار لم مذكر فضملة من جاءفها وليست بوقت قعود الامام على المنبر ولا بوقت استماع الذكر منه والحدىث مقتضي انفي دلك الوقت ترتفع فضيله الرواح وتعضر الملائكة للذكروان دلك متصل بالساعة الخامسة وهذا باطل باتفاق فثنت انه لمرد به الساعة الخامسة من ساعات النهار لأن الساعة السادسفة تصل بينها وبين الذكر واذابطل ذلك ثبت انه انماأر بديه أجزاءمن الساعة السادسة وتلك الساعة بصح تجزئتها على خسة أجزا : وأقل وأكثر * ودليل ثان الهصلى الله عليه وسلم قال ثمراح والرواح انما يكون بعدنصف النهارأ وماقرب من ذلك انهى واقتصر الجزولي في أحد شروحه على الرسالة على نقل كلام الباجي وأماعبد الوهاب وابن ناجى فلم يتعرضا لتبيين الوقت وقول القرائي والموجودلمالك انماهوالى آخره يقتضي انهلم بردعن مالك تصعلي انها قبل الزوال وقدورد مصرحانه فيساع أشهب من المتسة وبينه ابن رشد ولم يحك غيره فتقوى القول الذي عجمه القرافي وزاد صحة على صحة بورود النص عن مالك على وفقه وتقريرا بن رشدله غيرانه لم يصرح بأنوقت الرواح يدخل بأول الساعة السادسة وانماذ كران الهجير يكون قبل الزوال ويرجعفي قدر ذلك الى ما اتصل به العمل كاسمأني ونصه مسئلة وسئل عن التهجير بوم الجمعة قال نعم مجر بقدر قال الله تعالى انا كلشئ خلفناه بقدر وقال قدجعل الله لكلشئ قدر اوكان أصحاب النبي صلى الله علىه وسلولا نغدون الى الجعة هكذا وأناأ كرمه الما القدر هكذا حتى أن المرء لا يعرف به وأناأخاف علىهذا الذي يقدرأن يدخله شئ وأن يحبأن يعرف به فأناأ كرهه ولاأحب ولكن رواحابقدر وقدسمعت السائل يسأل ربيعة يقول لان ألقي في طريق المسجد أحب الي من أن ألقي في طريق السوق فقيل لمالكما تقول أنت في هذا فقال هذا مالا بعد أحدمنه بدا قبل له أفتري أن يروح قب ل الزوال قال نعم في رأى قيسل له أتهجر بالرواح الى الصلاة يوم الجمعة فقال نعم في ذلك سعة قال القاضي محمد بن رشد كره مالك الغدو بالرواح الى الجمعة من أول النهار لانه لم مكن

ذلكمن العمل المعمول به على ماذكره عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانو الا يغدون الى الجمعة فاستدل بذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم بود بالحس ساعات في قوله عمر اح في الساعة الأولى الى آخر الحديث ساعات النهار المعاومة من أولها على ماذهب المهجاعة من العاماء ومنهم الشافعي وانهانماعني بذلك ساعة الرواح وهي التي تتصل بالزوال وقت خروج الامام فهي التي تنقسم على المس فيكون الرائح في الاولى منها كالمهدى بدنة وفي الثانية كالمهدى بقرة وفي الثالثة كالمهدى كبشاأقرن وفي الرابعة كالمهدى دجاجة وفي الخامسة كالمتصلة بالزوال وخروج الامام كالمهدى بيضة ولمالم تكن هنه الساعة منقسمة على الجس ساعات محدودة بجزء معاوم من النهار قبل زوال الشمس فيعلم حدها حقيقة وجب أن يرجع في قدرها الى ما اتصل به العمل وأخنه الخلف عن السلف فلذلك قال مالك انه مجر بقدر أي يتعرى قدر تهجير السلف فلا ينقص منه ولا يز يدعليه فيغدو من أول النهار لانه اذافعل ذلك عليهم شاءعنهم فصاركا نه فهممن الحديث مالم يفهموه أورغب من الفضيلة مالم برغبوه انتهى وقد أغف ل ابن عرفة والبساطي هنه النقول واقتصراعلى القول الثاني الذي حكاه القرافي ونصابن عرفة ويستعب التسكير بعدالزوال وفي كونه كذلك بعد دطاوع الشمس وكراهته فولاابن حبيب ومالك انتهى وفي اطلاق التبكير على مابعد الزوال مسامحة ونص البساطي وأمامندوبية التهجير فبدني على أنه المرادمن الساعة الاولى فقال أبوحنيفة والشافعي وغيرهاان الساعة الاولى في الحديث طاوع الشمس ثم كذلك وقال مالك الساعة التي بعد الزوال تنقسم ساعات انتهى واختار هذا القول بن العربي في عارضة والاول أصح لما تقدم ولأن المطاوب أن يكون خروج الامام بأثر الزوال فيأول السابعة وصرح الرجر اجي عشهور بتهونصه في شرح مشكلات المدونة اختلف في وقت التبكيرعلى ثلاثة مذاهب أحدهاأنه من أول النهار وهومذهب الشافعي وبهقال ابن حبيب من أحجابناوالثاني انهفى الساعة السادسة وهومشهور مذهب مالك والثالث انه قبل الزوال انتهى ص ﴿ وسلام خطيب الحروجه لاصعوده ﴾ ش ذكر الشهر أبوالحسن الصغير ان الخطيب والمؤذن الذي يناوله العصابسامان اذا دخلافيؤ خدمنه أنهكون مع الخطيب مؤذن يناوله العصا وقال في اللباب من المكروهات سلام الامام على الناس اذار قي المنبرانتهي ص ﴿ وجاوســه أولاو بينهما ﴾ ش أما الجلوس الشاني فلم أرمن حكى في قولا بالاستعباب فضلاعن كونه المشهور وأما الاول فنقل في التوضيح عن إن عبد البرأن فيه قولا بالاستحباب ولكن لم أرمن شهره وحكى فيمه ابن الحاجب قولا بالوجوب وأنكره ابن عرفة والحاصل ان كلامن الجلستين سنة على المعروف والله أعلم وقال اللخمي في تبصرته واذاصعد الامام المنبر يوم الجمعة جلس حتى يؤذن المؤذن واختلف هل يجلس اذاصعد للخطبة في العيدين والاستسقاء ويوم عرفة قال مالك في المدونة يجلس اذاصعد المنبر قبل أن يخطب وقال في المبسوط لا يجلس وانما يجلس في الجعة انتظار المؤذنأن يغرغ قال عبدالملك وكان برى اذا استوى على المنبر خطب قبل أن يجلس لانه لا ينتظر فيهمامؤذنا قال الشيخ قوله في المدونة أحسن لان جاوسه ذلك أهدى لما بريدأن يفتتحه وفيه زيادة وقارانتهي وقال في الرسالة في صلاة العبدين و يجلس في أول خطبته وفي وسطها انتهى وقال في المنتقى ومقدار الجلوس بين الخطبت بن مقدار الجلسة بين السجدتين ورواه يحيى ابن معيعن ابن القاسم لانه فصل بين مشتهتين كالجاوس بين السجدتين انتهى وقال في الكافي

(وسلام خطس كروجه) ابن بشيرلاخيلافأن المشروع الخطيب أن يسلم على الناس مند خ وجمه من القصورة (الصعوده) من المدونة قالمالكلايسلم الامامعلى الناساذا رقى المنبراين بونس وهوالصواب وسواء كان كادخل أوكان في المسجد بركع مع الناس ولا يركع خلافالابن حبيب (وجاوسة أولا) انظرهذا والمنصوص انجماوس الخطيب قبل الخطبة لمحلها ليؤذن لهاسنة ونقلابن الحاجب انه واجب (و بينهما) أنظر هذاأيضا قال الباجي يتفقى على أن جاوس الخطيب بين خطبتيه سنة وقال ابن العربي انه فرض قال بن القاسم وقدرهذه الجلسة كقدار جاوس السجدتين وتقصيرهما والثانية أقصر) تقدم هذا قبل قوله ولزمت المكاف

(ورفع صوته) مسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب الناس احرت عيناه وعلاصوته عياض تكون حركات الواعظ والمذكر وحالاته في وعظه بحسب الفصل الذي يتكلم فيه ومطابق له حتى لا يأتى بالشئ وضده * ابن شاس يؤمر الخطيب أن يرفع صوته ولذ لك استحب المنبر لانه أبلغ في الاسماع ألا ترى انه لو خطب بالارض جاز (واستخلافه لعند رعاضرها) تقدم نص المدونة أكره أن يستخلف من لم يشهد الخطبة (وقراء ة فيهما) ابن يونس ينبغى أن يقر أفي الاولى بسو رة تامة من قصار المفصل قال أشهب فان لم يفعل أساء ولاشئ عليه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع أن يقر أفي خطبته يأ بها الذين آمنو التقو الله وقولواقو لا سديد الى عظيا (وختم الثانية بيغفر الله لناولكم وأجز أذكر واالله يذكركم) من المدونة قال مالك يستحب للامام من خطبته يغفر الله لناولكم وان قال اذكر واالله في الأول أصوب (وتو كاعلى كقوس) من المدونة قال مالك يستحب للامام أن يتوكا على عصاغير عمود المنبر اذا خطب ويقال ان (٢٧٧) فيها شغلاعن مس اللحية والعبث باليد * ابن حبيب والقوس

يفصله بينهما جاوس قدر مايقرأقل هو الله أحدانتهي ص ﴿ ورفع صوته ﴾ ش قال ابن عرفة وظاهرالمذهب اسرارها كعدمها وقول انهرون فاو أسرحتي لم يسمعه أحداجزأت وأنست لهالاأعرفه انتهى والظاهر ماقاله ابن عرفة ص ﴿ واستخلافه لعندر حاضرها ﴾ ش يشيرالى قوله في المدونة وان أحدث الامام في الخطبة فلايمها ولكن يستخلف من شهدها فيتم مهم وكذلك لوأحدث بعدا لخطبة أوتعد مماأحرموان استخلف من لم يشهدها فصلى بهم أجزأتهموان مضى الامام ولم يستخلف لميصلوا أفذاذا ويستخلفون من يتم بهم وأحب الى أن يقدموامن شهد الخطبة فان لم يشهدها أجز أتهم وان صلوا الجعة افداذا أعاد وأوان تقدم بهمر جل من تلقاء نفسه ولم قدموه ولاامامهما جزأتهم والجعة وغيرها في هذاسواء انتهى والله أعلم (فرع) قال في أول رسم من ساعابن القاسم لا يجوز استخلاف المسافر والعبد في الجمعة والعيد خلافا لاشهب وتقدم الكلام على ذلك في صلاة الحاعة ص ﴿ وختم الثانبة سغفر الله لناول كروا جزأ اذكروا الله بذكركم في قال ابن عرفة ويستحب بدؤهابالجدوخة بها بأستغفر الله لى وليكم انتهى ص ﴿ وَتُو كُوْعِلِي كُقُوسِ ﴾ ش ابن عرفة وفي استعباب توكنه على عصابهينه خوف العبث مشهور روابتي ابن القاسم وشاذتهما وفي اغناء القوس عنهام طلقاأو بالسيف فقطر وإبتاابن وهب وابن زياد و دستعب كونه على منبرقرب المحراب وروى ابن القاسم تحسير من لا يرقاه في قيامه بهينهأوشاله ورجح ابن رشديمينه لمن مسكء صابقر بالمحراب ويساره لتاركها ليضع يمينه على عودالمنبرانتهي (فرع) قال في أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاذان بين يدى الامام في الجمعة مكروه نهى عنه مالك لانه بدعة أول من أحدثه هشام بن عبد الملك ص ﴿ وأخر الظهر راجز والعدره ﴾ شلوقال وتأخير راجز والعدره الظهر لكان أبين في الدلالة علىأن ذلك مستعب كاهوالمنصوص على ماذكره في التوضيح وغيره وكدال فوله واستؤذن

كالعصاوسوا، خطب في ذلك على المنبرأم الى حانبه (وقراءة الجمعة) من المدونة قال ابن القاسم أحسالي أن بقرأ في الجسمعة بسورة الحمعة عمل أثاك أبوعمر قال مالك والشافعي لاتترك قراءة سورة الجسمعة في الركعة الاولى على حال فان لم رقر أهالم تفسد صلاته وقدأساء وترك مادستعب وكره أبوحنيفة أن بوقت فى ذلك سورة الجمعة (وان لمسبوق) من المدونة من أدرك من الجمعة ركعة قضى بعسلسلام الامام أخرى بقرأفيها سورة الجمعة استعبانا وعهر بالقراءة (وهلأتاك) تقدم نص المدونة (وأحاز في

الثانية سج أوالمنافقون) الباجي لاخلاف أن الركعة الثانية لاتعتص بالغاشية وقيل لمالك أترى أن يقر أفي الركعة الثانية من الجمعة قال اما فيامضى وأدركنافسج وأما اليوم فيقر ون بالسورة التي تليها (وحضور مكاتب) روى أبوم صعب أكره لمكاتب ترك الجمعة وصبى وعبد وامن أموصي ومن شهدها منهم فلا يدع صلاتها وليغتسل ان أناها (ومدبر) الجلاب يستعب للكاتب حضور الجمعة تعنلاف المدبر (أذن سيدها) المازري لرب العبد منعه صلاة العيد لاصلاة الجمعة الأن يضر به في حاجة (وأخو الظهر واجزوال عدره) المازري للريض صلاة ظهره وقت الجمعة ابن شاس وراج زوال عدره يؤخر لفوتها (والافله التعجيل) ابن عرفة لمن لم تجب عليه غير مسافر صلاة ظهره قبل اقامتها (وغير المعدور ان صلى الظهر مدركالركعة لم تجزه به ابن مدركالركعة لم تجزه به ابن عرفة لوصلى من المدونة قال مالك ان صلى الظهر في بيته قبل صلاة الامام وم الجمعة وهو عن تلزمه الجمعة لم تجزه به ابن هرفة لوصلى من تلزمه الجمعة ظهر الوقت لوسعى أدركها أعاد بعد فواتها على المشهور وان صلاه قبل امامه لوقت لوسعى عمل دركها وفتول على المشهور وان صلاه الما ما ما المعلوقة لوسعى عمل المناه على المشهور وان صلاحة الله الما ما وقت العسمة وهو تحديد العسمية المناه وما الجمعة طهر الوقت لوسعى أدركها أعاد بعد فواتها على المشهور وان صلاحة قبل امامه لوقت لوسعى أميد ركاله المناه المناه المناه و مناه المعلوقة المناه و مناه المناه و مناه المناه و مناه و

صحت * ابن رشداتفاقا (ولا يجمع الظهر الاذوعدر) أصبغ من فاتتهم الجمعة صاواافداد اولا يجمعون الظهر لانهم أهل الجمعة فان صلوا جاءة ظهر افبدس القوى انماهو ليحافظوا على الجمعة صلوا جاءة ظهر افبدس القوى انماهو ليحافظوا على الجمعة وقيل لئلا يكون دلك دريعة لأهل البدع وأما المرضى والمسجو نون والمسافر ون فالمشهور انهم يجمعون لانهم مغلو بون على ترك الجمعة وأمامن تعلفوا عن الجمعة لعدريد علم النعلف عنها (١٧٧٠) فقال ابن القاسم كنت مع ابن وهب بالاسكندريه ومعنانات

فلم نحضر الجمعة لأمي خفناه فقال ان وهب نجمع وقلت أنالافالحاس وهب فجمع بالقوم وخرجت أناعنهم فقدمنا وسألنامالكافقاللاتجمعوا ان رشدفن جع على قول ابن وهبالم يعدعلى قول ابن القاسم * ابن رشد فالمساون الجعية ظهرا أربع طوائف * ابن يونس روى أشهبعن بالك اذافاتت الجعة وتجب عليه فلهمأن يحمعواظهرا أربعاوهوقول ابن كنانة انتهى وقدتقدمقول ابن يشدمنعهم من الجمع ليس بالقوى فلهندا صدرت فتواى بالنسبة للقرى التي لا تكمل له عدد المقيمين الحمعة أن معموهاظهرا ولايصاوا مفرقين لكن لالوقعون الصلاة حتى وقنوا أنالقر بةالقريبة منهم قدصاوا الجعةمع أن اقامتهابالقرى فهامافيها انظر كلام ابن رشد قبل قوله لاخيم وكلامابن

الماملوقال واستئذان امام لـكان أحسن لانه مستحب ص ﴿ وَلا يَجِمَعِ الظَّهِرِ الالعِدْر ﴾ ش قال ابنرشد فيرسم ماعشاة من سماع عيسى ان المصلين الجعة ظهر احيث تحب الجعة أربع طوائف طائفة لاتجب عليهم الجعة وهم المرضى والمسافرون وأهل السجون فهؤلاء بجمعون الاعلى رواية شاذة حاءت عن ابن القاسم انهم لا مجمعون لعدر فان جعوا على هذه الرواية لم يعيد واوطائفة تعلفت عن الجمعة لعذر فاختلف هل يجمعون أم لاعلى ماجاء في هذه الرواية مع الخلاف بين ابن القاسم وابن وهب فان جعواعلى مذهب ابن وهب لم يعيدوا وطائفة فاتتهم الجمعة فهؤلاء المشهور أنهم لامحمعون وقدقيل مجمعون وروى ذلكءن مالك وبعض أعجابه فانجعو الميعيدوا وطائفة تخلفت عن الجمعة بغير عندر فهؤلاء لا محمعون واختلف ان جعو افقيل بعيدون وقيل لا يعيدون انتهى وقال قبله في رسم نقده الهامن سماع عيسي أيضافي قرية تقام فيها الجمعة وحولها منازل على ملين أوثلائة تفوتهم الجمعة أنهم يصلون أفذاذا قال فان صلواظهر اجاعية فبئس ماصنعو اولا اعادة عليهم قال ومشلهمن كان في المصر قال ابن رشد قوله في الذي تجب عليهم الجمعة انهم لابجمعون اذافاتنهم هوالمشهور في المنهب وقوله لااعادة عليهم انجعوا صحيح لانهم انمامنعوا من الجمع للحافظة على الجمعة أولئه لا يكون ذريعة لاهل البدع فاذا جعو اوجب أن لايعيدوا على كلواحدة من العلتين وقدر ويعن مالك انهم بجمعون وهوقول ابن نافع وأشهب وكذلك من تخلفعن الجعة لغيرعذ رغالب المشهور انهم لا يجمعون الاانهمان جعوا فاختلف فيه فروي يحيي عن ابن القاسم في أول رسم من هذا الكتاب انهم يعيدون وقال ابن القاسم في المجموعة انهم تعذروا في ترك الجعة فلا يحرموا فضل الجماعة انتهى (فرع) وقال ابن ناجي في شرحه الصغير على المدونة عندقو لهاواذافاتت الجعمة من تجب عليهم فسلا يجمعوا قوة لفظها تقتضي ان الجاعة اذا تخلفتعن الجمعة لاحل بمعة الامبر الظالح فانهم لا يجمعون و بهقال ابن القاسم وخالفه ابن وهب لما وقعت بهم بالاسكندرية فجمع ابن وهب بمن حضر ورأى انهم كالمسافرين ولم يجمع ابن القاسم معهم ورأى ان ذلك لن فاتته الجمعة لقدرتهم على شهو دها فقدمو اعلى مالك فسألوه فقال لا يجمعوا وقاللا يحمع الاأهل السجن والمرضى والمسافرون ولمابان كفرعبي دالله الشغيي في الجامع على المنبر وأول خطبة خطبها بالقير وان ترك جبل بن حودالصلاة في الجامع فيكان يصلى الظهر أربع ركعات بامام وأنكر ذلك عليه أحدين أبي سلمان وكان من رجال سيحنون صحبه عشرين سينة فقالله نحن أقناأ نفسنامقام المسجونين ووقعت مسئلة من هذا المعني بقرطبة وذلك انه غاب الامير وكان محتجبالاتستطاع رؤيته فأفتى يحيى بن يحيى أن يجمع الناس ظهرا وأفتى ابن حبيب أن يصاوا

بشيرقبل قوله أوا مخصاص وقول يحيى بن عمر بعد هذا عند قوله والالم تجزوقال اللخمى الأصل أربع ركعات ولاينتقل منها الابيقين (واستؤذن الآمام) انظر عند قوله وندب تقديم سلطان (ووجبت ان منع وأمنوا) تقدم النص بهذا عند قوله بامام ومن المدونة قال مالك النه فليقدمو الأنفسهم من يخطب ويصلى بهم وكذلك القرى التي لأهلها أن يجمعوا قال مالك الله فروض في أرضه لايسقطها ولها امام أولم يلها منها الجمعة

(والالم نجز) قال يحيى بن عمر الذي أجع عليه مالك وأصحابه ان الجمعة لاتقام الابثلاثة المصر والجاعة والامام الذي يخافي خالفته في عدم شئ من هؤلاء لم تكن جعة قال محمد بن مسامة لا يصليها الاسلطان أوماً مورأ و رجل مجمع عليه ولا ينبغى أن يصليها الاأحد هؤلاء وجعل أبو حنيفة السلطان شرطافي اقامتها واحتج أصحابه أن الصحابة فتحوا البلدان ولم يضعوا المنابر الابالمواضع التي فيها السلطان فدل ذلك على ان الجمعة لا تجب عندهم حيث لاسلطان قال في اللباب وعلى المشهور من قول مالك ان اقامتها لا تفتق لسلطان فانه ان تولاها السلطان لم يحز أن تقام دونه فان عطلها أونهاهم أن يصاوا فان أمنو امنه فليقيموها وان كان غير ذلك وصلى أحد الجمعة بغيراً من الامام لم يحزهم لا نالسلطان ادانهج منه جافي محل اجتهاد لم يحالف وتجب طاعته لان الخروج عليه سبب الفتنة والهرج وذلك لا يحل وما لا يحل فعله لا يحزى عمن الواجب (١٧٤) انتهى (وسن غسل متصل بالرواح ولولم تلزمه)

أفذاذا فنفذرأي يحيى نفرجاب حبيب من المسجدوصلي وحده فاستحسنه ابن زرب وقال انهمذهب المدونة (قلت) ومحمل المسئلة على انهم خافوا أن يقموا الجمعة مع غيبته وهو بين واضح انتهى ص ﴿ والالم تعبر ﴾ شكذا في غالب النسخ لم تعبر من الاجراء وهكذا نقل في التوضيع عن الجموعة وقال ريدلان مخالفة الامام لاتعل ومالا يعل فعله لا يجزي عن الواجب انتهى (قلت) ونعوه في الطراز وفرعه على القول بان اذن الامام ليس بشرط وانهم اذا منعهم وأمنوا أقاموها ووجههبانه محسل اجتهاد فاذاأنهج السلطان فيهامنهجا فلا يخالف ويجس اتباعه كالحاكم اذاحكم بقضية فيهاا ختلاف بين العلماء فان حكمه ماض غيرص دودولان الخروج عن حكم السلطان سبب الفتنة والهرج وذلك لايحل ومالا يحل فعله لايجزي عن الواجب انتهى وهذا التوجيه الذي ذكره جارفيمااذا أمنوافتأمله ص ﴿ وسن غسل متصل بالرواح ﴾ ش تصوره واضح وصفته كغسل الجنابة قال في الحديث المتقدم من اغتسل بوم الجمعة غسل الجنابة قال الباجي قوله غسل الجنابة محملأن يريدغسلاعلى صفةغسل الجنابة ويحمل أنير يدالجنب المغتسل لجنابته فقدر ويعن الشيخ ابن أبي زيدان معني ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من اغتسل أوغسل أوجب الغسل على غيره بالجاع واغتسل هومنه انتهى والحديث المشار اليه هومار واه أحمد وأبوداود والترمذي وقال حديث حسن والنسائي وابن ماجه وابن خز يمةوابن حبان في صحيحهما والحاكم وصححهور واهالطبراني عن أوس بن أوس الثقني قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشي ولم يركب ودنامن الامام يسمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها نتهي من الترغيب وقال اثره قال الخطابي قوله عليه السلام غسل واغتسل وبكر وابتكر اختلف الناس في معناه فنهم من ذهب الى أنه من الكلام المتظافر الذي برادبه التوكيد ألاتراه يقول ومشى ولم يركب واليه ذهب أحد وقال بعضهم معنى غسل غسل رأسه خاصة واغتسل غسل سائر الجسد وزعم بعضهم ان قوله غسل ان معناه أصاب أهله قبل

ابن عرفة الغسل لها مطاوبوصفتهوماؤه كالجنابة والمعروف انهسنة لأتهاولولم تلزمه والمشهور شرط وصله برواحها ويسير الفصل عفو وروى ابن حبيب أحب لآتيها من عانسة أمال اعادة غسلها ولاعزىء قبل الفجر قال أنوعمر ولاأعلم أحدا أوجب غسل الجمعة فرضا الا أهل الظاهر وهم معذلك يجيز ونصلاقا لجعةدون غسل وذهبابن وهب صاحب مالك أنهان اغتسل الجمعة بعدالفجر أجزأه وهذاهومذهب الشافعي وأحدوأ بيحنيفة والثوري والنعمي وغيرهم وعن الأوزاعي انه معسزيء

الاغتسال المجمعة قبل الفجر ومعنى حق على كل مسلم هو كاتقول وجب حق المائي في كريم الأخلاق الباجى كإيقال بجب على الانسان أن ينظر لنفسه ولا يصحب الامن يأمنه في كون المعنى فيه ان الفسل واجب على الانسان الحق نفسه من الجمل بين جبرانه وفيرهم وأخذه بعظه من الزينة المباحة ولا يضيع حقه منها قال أنوعم في حديث سادس لا بن شبهاب وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة ان غسل الجعة انما كان من التأذى بروائح الاوساخ وقال غيرهم الطيب بجزى عنه وقد قال صلى الله عليه وسلم من توضأ فيها ونعمت وقال اللخمى الغسل لمن لارائحة له حسن ولمن له رائحة كالقصاب والحوات واجب ابن أبي يحيى ولا خلاف انه ليس بشرط والاجزاء قال ابن حبيب ولا يأم تاركه (وأعاد ان تغدى أو نام اختيار الالاكل خف) من المدونة قال مالك من اغتسل المجمعة فدوة ثم فدا الى المسجد وذلك رواحه فأحدث لم ينتقض غسله و حرج فتوضأ ورجع وان تغدى و نام بعد غسله أعاد حتى يكون غسله و قبضلا بالرقاح قال ابن حبيب هذا ا اداط ال أمرة و ان كان شيأ خفيفا لم يعده

خروجهالى الجمعة ليكون أملك لنفسه وقوله بكروا بتكر زعم بعضهم ان معنى بكر أدرك باكورة الخطبةوهي أولها ومعنى ابتكر قدم في أول الوقت وقال ابن الانبارى معنى بكر تمدق قبل خروجه وتأول فى دلك ماروى فى الحديث من قوله عليه السلام باكروا بالصدقة فان البلاء لا يتغطاها وقال ابن خزيمة من قال غسل بالتشديد معناه جامع ومن قال غسل بالتخفيف أراد غسل رأسه أنتهى (تنبهات *الاول) قال في المدونة فان اغتسل وراح ثم أحدث أو خرج من المسجد الى موضع قريب لم ينتقض غسله وانتباعد أوسعي في بعض حوائعه أوتغدى أونام انتقض غسله وأعادقال بن ناجي قال أبو عمران قوله ثم أحدث أي مغاورا عليه ثم رجع فقال ذلك سواء وقال ابن من بن أما المتعمد فيعيد الغسل وهوأشدمن النوم والغذاء انتهى ولوأجنب بعدغسله فالظاهران غسله ينتقض لانهم قالوا اذا كانجنباونوى غسل الجمعة ناسياللجنابة أوانه ينوب عن غسسل الجنابة لايجز يهذلك لاعن الجنابة ولاعن الجمعة قال في التوضيج لان شرط غسل الجمعة حصول غسل الجنابة والله أعلم (الثاني)قال البرزلي في كتاب الصلاة وحكى في تعاليق أبي عمر ان في الانسان بذكر وهو في المسجد ومالجمعة انهلم يغتسل فانه يستحب لهأن يخرج فيغتسل وان لم يدرك الامام الابعد فراغه من الخطبة وان كان لا يدرك حيى تفوته بعض الصلاة فلا يخرج و يصليها بغير غسل لانهسنة وفي الاكال مانقتضى انهلا يخرج للغسل لظاهر انكار عمرعلى عثمان ولانسماع الخطبة واجب فلايترك لسنة نتهى وهذاهوالظاهر ومافى التعاليق جارعلى القول بأن سماع الخطيب ليس بواجب والله أعلم (الثالث)قال اللخمي الغسل لمن لارائحة له حسن ولمن لهرائعة واجب كالحوات والقصاب وعلى كلمن أكل ثوماأو بصلاأوكراثانيأأن يستعمل مايزيل ذلك عنه لقول الني صلى الله عليه وسلم من أكل من هـ نده الشجرة فلا يقربن مسجد نافأ سقط حقه من المسجدواذا كان من حق المصلين والملائكة والمسجدأن يخرح عنهم وكان حضور الجمعة واجباوجبأن يزيل ماعليهمن تلك الروائح انتهى من باب الغسل للجمعة من التبصرة (الرابع) قال المازري في أوائل شرح التلقين وأما غسل الجمعة فهل يفتقرالي نية أملا يتخرج على قولين أحدهما وهوالظاهرمن المندهب انه يفتقر الىنية لانهاطهارة حكمية ليس المطاوب مهافى حق كل مكاف از الةعين لانها وان كانسب الخطاب بهاالنظافة وازالة الرائعة الكريهة فقد يحاطب بهامن لارائعة عنده بزيلها فالحقت بحكم طهارة الحدث التى لاتزال بهاعين ولهذامنع في أحد القولين من أن يفتسل لها بماء الوردوالماء المضاف الذى لا تعزى الطهارة به والشاني أنه لا يفتقر الى نية لان سبها في أصل الشرع ازالة الروائح المكر بهة فالحقت بطهارة النجاسة التى الغرض بهااز الة العين فليفتقر الىنية وقال الشبيى قال صاحب البيان والتقريب الصحيح افتقاره الى النية انتهى ص فروجاز تعط قبل جـــاوس الخطيب ﴾ ش نحوه في المدونة وزاد ادارأى بين يديه فرجــة وليرفق في ذلك ومفهوم كلام المصنف أنالتخطى بعدجلوسه لايجوز والذى فى المدونة أيما يكره التخطى بوم الجمعة اذا قعدالامام على المنسر فظاهر هاالكراهة لكن قال ابن ناجي كان شخنا يعني البرزلي يحمل الكراهة على التعريم مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم للذي تعطى رقاب الناس آذيت وفهم من كلام المصنف ان بنفس جاوس الامام على المنبر بمتنع الخطي وان لم يشرع في الخطبة قال ابن ناجى وهوكذلك (قلت) في نقله عن البرزلي قصور فقد مرح بمنعه ابن عرفة و بمنع جاوسه التعطى لفرجة انتهى نمقال ابن ناجى ويجوز بعدخروجه وقبل جاوسه على المنبر واختلف فيا

(وجاز مخط قبل جاوس الخطيب) من المدونة قال مالك انما يكره التعطى اذا قعد الامام على المنبر ولا يكره فعل ذلك الى فرج بين يديه وليترفق وعبارة ابن عرفة يمنع جلوسه لها الخطى لفرجة

(واحتباءفيها)روى على لابأس أن يحتبى الرجل والامام يخطب وأن يمدر جليه لان ذلك معونة له فليفعل من ذلك ماهو أرفق (وكلام بعدهاللصلاة) ابن العربي في التكلم بين الهزول من المنبر والصلاة روايتان أبو عمر العمل والفتيا بالمدينة انه لا بأس بالكلام يوم الجعة اذا نزل الامام من المنبر قبل أن يكبر خلافا للعراقيين (١٧٦) (وخروج كم حدث بلااذن) من المدونة قال ما الكمن أحدث

بين نز وله من المنبر والصلاة على قولين للرماح وأبي الحسن العبدلي (قلت) وخرجه ابن عرفة على جوازال كالرم حينتذ وحكى فيدروا يتين ومذهب المدونة الجواز وعليه مشي الممسنف ثم قال وأما المشى بين الصفوف فيعوز ولوكان الامام يخطب ص ﴿ واحتباء فيها ﴾ ش يعني انه يجوز الاحتباء والامام في الخطبة ويشيريه والله أعلم الى قوله في المدونة ولا بأس باحتباء والامام يخطب وأما احتباءالامام اذاجلس بين الخطبتين فهووان كان جائز افلايقال فيه احتباء فيها وقال الباجي في المنتقي روى ابن نافع عن مالك لابأس أن يحتمي الرجل يوم الجعة والامام يخطب وله أن يمدر جليه وقال في النوادروله أن يحتى والامام يخطب قال ابن حبيب ويلتفت عيناوشهالا وعد رجليه لان ذلك معونة له على مايريده فليفعل من ذلك ماهو أرفق له انتهى (تنبيه) روى أبوداود والترمذي والحاكم وابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبوة يوم الجمعة والامام يخطب قال أبوداود وكان ابن عمر محتسى والامام بخطب وكان أنس وجل الصعابة والتابعين قالوالابأس بها ولم يبلغني أن أحدا كرهم الاعبادة بن نسى وقال الترمذي وكره قوم الحبوة وقت الخطبة ورخص فيها آخرون قال النووي ولا يكره عنه دالشافعي ومالك والاوزاعي وأصحاب الرأى وغيرهم وكرهها بعض أهل الحديث للحديث المذكور وقال الخطابي والمعني فيمه أنها تجلب النوم فتعرض طهار ته للنقض وتمنع من استاع الخطبة (فالدة) الاحتباء هوأن يضم الانسان رجله الى بطنه بثوب مجمعهما به معظهر هو يشدعلهما وقديكون الاحتباء بالسدين عوض الثوب قال في النهامة بقال احتى محتسى احتباء والاسم الحبوة بالضم والكسر والجمع حباوحباء قال وفى الحديث الاحتباء حيطان العرب يعنى ليس فى البرارى حيطان فاذاأر ادوا الاستناد احتبوالانالاحتباء يمنعهمن السقوط ويصيرلهم كالجـدارانتهي ص ﴿ كَتَأْمُــين وتعوذ عندالسبب شليس هذامثالاللذ كرالقليل لأن هذاجا تزبلاخلاف والذكر الخفيف فيه قولان ومذهب المدونة الجواز ولكن تركه أحسن قال في المدونة ومن أقبل على الذكر شيأيسيرا في نفسه والامام يخطب فلابأس وترك ذلك أحسن وأحب الى أن ينصت ويستمع قال ابن ناجي ماذكره هوأحدالقولين ولاخلاف في جواز الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتعوذ من النار والتأمين عندذكر الامام أسباب ذلك وانمااختلف هل يجهرأ ويسرعلي قولين أنتهي ومثله في الطراز غيرانه ذكرأن القسم الأول يستعب تركه كإيفهم من المدونة وذكر في التوضيح الاتفاق على اجازة الثانى وان الخللاف اغاهوفي صفة النطق به قال والقول باسر ار ذلك لمالك وصححه بعضهم والقول بالجهر لابن حبيب وذكر القولين في الطراز ونص قول ابن حبيب على مانقل في الطراز الابأس أن يدعو الامام في الخطبة المرة بعد المرة و يؤمن الناس و يجهر وابذاك جهر اليس بالعالى ولا يكثر وامنه انهى (قلت) فعلم ان الجهر العالى لم يقل به أحدوقد صرح في المدخل بأنه بدعة (تنبيه) علم من هذا ان الجواز في القسم الأول ليس هو عمني استواء الطرفين لان الترك مستحب فلا

بوم الجعة والامام يخطب خرج بغيراذن وأماقوله سبحانه حتى يستأذنوافاتما كان قبل يوم الخبدق (واقبال على ذكرقل سرا) من المدونة قال مالك فى الرجل بقبل على الذكر والامام بخطب انكان شئنا خفيفاسرا في نفسه فلابأس به وأحب الىأن ينصتو يسمع كتأمين وتعوذعندالسب كحمد عاطسسرا) أماالتأمين سرا فروىءلىاذاقـرأ الخطس صاواعليه وساموا تسلما فليصل عليه صلى الله عليه وسلم في نفسه * ابن حبيب واذاادعاأتن الناس وجهرواجهرا ليسبالعالي وسمع أشهب لايحبر بالتأمين وقال ابن عبد الحكم لايحرك بهلسانه * الباجي لاخـ لاف في التأمين عنددعاء الخطس لانهكان يستدعى التأمين منهموا عاالخلاف في السر به والجهر * ابن حبيب ليس من السنة رفع الالدى بالدعاء عقب الخطبة الا

خوف عدو أوقحط أوأمر ينوب فلابأس بأمر الامام لهم بذلك ولابأس أن يؤمنوا على دعائه ولا يعلنوا جداولا يكثروا وأماالتعوذ عند السبب سرافقال ابن عرفة التهليل والاستغفار والدعاء والتعوذ والتصلية لأسبابها جائز * ابن شعبان و يجهر بذلك وقال ابن حبيب يسمر بذلك وأما حدالعاطس ففي المدونة قال مالك بحمد العاطس سرا وقال ابن حبيب اعا يحمد في نفسه

ولا يكون لاغيا (واجابته) من المدونة قال ابن القاسم من كله الامام فردعليه لم يكن لاغيا (وكره ترك طهرفهما) عبدالوهاب انخطب محدثا كره له ذلك وجاز انظر قبل هذا عندقوله ووجب انتظاره (والعمل يومها) * ان عرفة الرواية كراهة ترك لعمل يوم الجمعة كاعمل الكتابأصبغ منترك العمل استراحة فلابأس بهواما استنانافلاخيرفيه (وبيع كعبديسوق وقتها) تقدم النص انه يقام من الاسواق من تازمه الجعمة ومن لاتازمه (وتنفل امام قبلها) * الباجي السنة أن رقي المنبراثر دخوله ولاتركع لانه يشرع في فرض واعا يركع من يو مد الجاوس انتهى وانظر هلالامام أن يبكرهومقتضى قول بن حبيب يسلم الاأن يكون معالناس ركع أولم ركع انظر قبل هذاعند قوله لاصعوده (أو مالس عندالاذان) قالمالك منخرجعلمهالاماموهو فى التشهدسلم ولايدعو وقال أيضامن دخل بعد

ينبغي تشبيه الثاني به ص ﴿ ونهى خطيب وأمره واجابت ١٠ ش قال ابن حجر في أول كتاب العلممن فتح البارى في حديث الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتعدث فضي في حديثه مانصه أخذبظاهر هذه القصةمالك وأحدوغيرهافي الخطبة فقال لايقطع الخطبة لسؤال سائل بل اذافرغ يجيبه وفصل الجهور بينأن يقع ذلك في أثناء واجباتها فيؤخرا لجوا سأوفى غيرالواجبات فجيب نم قال والأولى حينئذ التفصيل فان كان ممايهم به في أص الدين ولاسماان اختص بالسائل فيستحب المابته ثميتم الخطبة وكذا بين الخطبة والصلاة وان كان بخلاف ذلك فيؤخرها وكذايقع في أثناء الواجب ما يقتضي تقديم الجواب لكن اذاأ جاب استأنف على الأصح ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الاحاديث الواردة في ذلك فان كان السوّ ال من الأمور التي ليست معرفتها على الفور بهتم به فيؤخركما فيهذا الحديث ولاسهاان كانترك السؤال عن ذلك أولى وقدوقع نظيره في الذي سأل عن الساعـة وأقمت الصـ لاة فامافرغ من الصـ لاة قال أين السائل فأجابه آخروان كان السائل به ضرورة ناجزة فيقدم اجابته كافى حديث الىرفاعة عن مسلم انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو مخطب رجلغر سالامدرى دىنه حاء دسئل عن دىنه فترا خطسته وأني مكرسي فقعد عليه فجعل يعامه ثم أتى خطبته فأتم آخرها وكافى حديث سمرة عندأ جد أتى اعرابي يسئل النبي صلى الله علىه وسلم عن الضب وكذا في الصحيحين في قضية سليك لما دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم بخطب فقال له أصليت ركعتين الحديث وفي حديث أنس كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيعدث النبي صلى الله عليه وسلم حتى ربمانعس بعض القوم ثم يدخل في الصلاة وفي بعض طرقه وقوع ذلك بين الخطبة والصلاة انتهى وانظر كلام ابن بطال في شرح البخارى ص ﴿ والعمل يومها ﴾ ش أى يكره ترك العمل يوم الجمعة ير يداذاتر كه تعظيالليوم كايفعل أهل الكتاب وأماترك العمل للاستراحة فباح قال صاحب الطراز وتركه للاشتغال مام الجمعة من دخول حام وتنظيف ثماب وسعى الى مسجد من بعدم من لفسن يثاب عليه انتهى ص ﴿ أوجالس عند الأذان ﴾ ش قال الشارح في الكبير هو مجرور عطفا على امام أي وكره تنفل جالس عند الاذان انتهى ويريد المؤلف بالأذان الاذان الاول كا قاله الشارح في المغير وقاله الساطى والاقفهسى ونقله عن مختصر الوقار ونص كلام الشارح بكره أيضالمن كان حالسافي المسجدحين يسمع الأذان الاول أن يقوم يتنفل حينئذ وأخرج به الداخل حينئذومن كان في المسجد متنفلاوطر أعليه الأذان فان هذا لا يكر دانتهي ونص كلام الساطى بعدأن جعالمكروهات في قولة واحدة ومنها تنفل الجالس في المسجد حين يفرغ من الاذان الاول ونص كلام الاقفهسي بعني ان من كان جالسالصلاة الجمعة في المسجد فلايتنفل بعد الاذاب نصعلى ذلك في مختصر الوقار واحترز بقوله جالسامالوكا قائما يتنفل فانه يستمرقا مما يتنفل انتهى ونص مافى مختصر الوقارفي باب صلاة الجمعة ويكره قيام الناس للركوع بعد فراغ الموعد نين من الاذان وم الجمعة وغيرها انتهى وقال ابن غازى محسول على أذان غير الجمعة والانافض مايأتى من تحريم ابتداء صلاة بخروج الامام انتهى واذا علم أن المراد بالاذان الاذان الاول فلاخصوصية للجمعة بل يكره التنفل عند الاذان لغيرها أيضا كإقاله في مختصر الوقار في كلامه

(٧٣ - حطاب - نى) جاوس الامام على المنبر والمؤذنون يؤذنون فلايصلى فان أحرم ساهيا أوجاً هلافليتم ولا يقطع وقال أيضا من أحرم لنافلة قبل دخول الامام فليتماد وان خرج الامام وان دخل الامام قبل أن يحرم قعد ولا يحرم (وحضور شابة) تقدم عنه

قُولُه وخروج مثِّجالة لعيد (وسفر بعد الفجر) الذي لا بن يونس عن الجهوعة لاأحب السفر يوم الجعة حتى يشهدها فان لم يفعل فهو في سعة مالم تزغ الشمس فان زاغت الشمس فلا يخرج (١٧٨) حتى يشهدها وذلك واجب عليه * ابن بشير ولاخلاف ان

المتقدم غيرأنه له بذكر منع التنفل محفروج الامام وينبغى أن يقيد كالام المصنف عانقله الشارح في الكبير ونصةقال الاحماب وانما يكره خشية اعتقاد فرصيته فاوفعله انسان في خاصة نفسه فلا بأس بهاذالم يجعل ذلك استنانا والله أعلم وقال في المدخل وينهى الامام الناس عما أحدثوه من الركوع بمد الاذان الأول للجمعة لانه مخالف لماكان عليه السلف ثم قال ولا عنع الركوع في ذلك الوقت لمن أراده وانما المنع عن اتخاذ ذلك عادة بعد الاذان وأطال في ذلك والله أعلم ص ﴿ وسفر بعد الفجر وجاز قبله وحرم الزوال بن وكذلك في العيد يكره السفر بعد الفجر قبل طاوع الشمس و يحرم بعدطاوعها فالهابن رشدفى رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة وفيد نظر وياتي الكلام عليه في باب العيدص ﴿ ككلام في خطبته ﴾ ش اعلم أن الانصات في خطبة الجعة واجب وأماالعيدوالاستسقاء فقال مالك فيرسم تاخير صلاة العشاء ين من سماع ابن القاسم انه ينصت لهما كا ينصب الجمعة وقال ابن رشدوه فاواضح كإقال لانها خطبة مشر وعة الصلاة فوجب أن يكون حكمها حكخطبة الجعة في الانصات وذهب الطحاوى في خطبة العيدين الى أنها للتعليم لاللصلاة كخطب الحج فلا يجب الانصات لهاوالاستاع البها انتهى وقال ابن رشدأ يضافي أول رسم من سماع أشهب في الصلاة الخطب ثلاث خطبة بحب الانصات اليها والاستهاع اليها بانفاق وهي خطبة الجعة اذ لاخلاف انهاللصلاة وخطبة لابحب الانصاب لهاولا الاستماع لها باتفاق وهي خطب الحج وهن ثلاث أولهاقبل يوم النرو يةبيوم بمكة بعدالظهر والثانية خطبة عرفة بعرفة قبل الظهر والثالثة ثابي يوم النحر بمني بعدالظهرا ذلااختسلاف انهاللتعليم لاللصلاة وخطبة يحتلف في وجوب الانصات لهسا والاستاع اليهاوهي خطبة العيدين والاستسقاء انتهى وهذا الكلام شرح قوله وسئل عن الامام يخطب من أصركتاب يقرؤه وليس من أمرالجعة ولاالصلاة أن ينصت من سمعه قال ليس ذلك عليهم قال القاضى هذا كإفال لان الانصات انما بجب في الخطبة بالصلاة لاتصالها بها وكونها بمعناها في تحريم الكلام فيهاانتهى وقال في التوضيح في كناب الحج البلنسي الخطب ثلاثة أقسام قسم ينصت فيه وهى خطبة الجمعة وقسم لاينصت فيه وهو خطب الحج كلها وقسم اختلف فيه وهو خطب العيدين والاستسقاء واستعب مالك الانصات فيهما انتهى (فرع) قال في التوضيح والكلام عندنا عرم بكلام الامام لاقبل ذلك كافي الموطأ خروج الامام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام انتهى وظاهرهأن الكلام بحرم بأول كلة بقولها الامام على المنبرحتي لوكان الكلام شافعيا يسلم بعدرقيه على المنبرح مالكلام حينئذ وليس كذلك لقولها واداقام الامام يخطب فحيننذ بجب قطع الكلام واستقباله والانصات المهلاقبل ذلك انتهى (فرع) قال ابن عرفة و بمنع جاوسه لها التعطى لفرجة والتنفل ولو تعية ابن بشيرا تفاقالتهي (فرع) قال المازري وعما يحل محل المكلام تحريك ماله صوت كالحديد أوالثوب الجديد وقدخ جمسم عن النبي صلى الله عليه وسلم من حرك الحصباء فقدلغا انتهى ص ﴿ بقيامه ﴾ ش الظاهران قوله بخطبته يغى عن قوله بقيامه بلر عا أوهم أن الانصات انما بحب اذا خطب قائما ص ﴿ ولو لغيرسامع ﴾ ش ظاهره سواء كان بالمسجد

لهأن نشئ السفرمالم يطلع الفجر (ككارمفى خطبتيه نقامه و بينهما) * ابن عرفة بعب الصمت للخطيتان و منهما * ابن حارث وسواء كان يسمع الخطبة أملا وسواء كان كانداخ لالسجد أملا اتفاقا قالابن القاسم ورأيتمالكايتعدثمع أعمايه يوم الجعة والامام على المنبرحتي يفرغ الاذان فاذا قام الامام يخطب استقبلهو وأصحابه (ولو لغيرسامع) تقدم نقل بن حارث الاتفاق وعلى طريقة غدره فذكر الخلاف ولكن قال ابن عرفة الاكثرعلي ان الصمت واجبعلى غيرالسامع ولو بخارج المسجدوعبارة المدونة قال مالك بعب على من لم يسمع الامام من الانصات منسل ماعب على من سمعه مثل المسلاة يجبعلى من لم يسمع الامام فهامن الانصاتمثلما يجبعلى من سمعه (الاان يلغو على المختار) قال اللخمي لا يحوز حين الخطبة أن بعرك شألهصوت كباب

ولاثوب جديد قالما للث ولا ينبغى المكلام وان خرج الامام الى مالا يجوزله من سبمن لا يجوز سبه أومد من لا يجوز مدحه وقال ابن حبيب اذا لغاالامام في خطبته وتسكلم عالايمني الناس لم يكن على الناس الانصات عند ذلك ولا التعول اليه وقد فعل ذلك بن ابن عرفة لا يسلم ولا يرد المديب اللخمى وهذا هو الصواب (وكسلام ورده) * ابوعر منع مالك رد السلام والامام يخطب ابن عرفة لا يسلم ولا يرد

أوخارجه وهو كذلك على مارواه ابن الموازعن مالك وقال مطرف وابن الماجشون لا يجب الانصاتحتي يدخل المجدوقيل بجب اذادخل رحاب المسجد التي تصلي فيها الجمعة هكذا نقل الثلاثة الاقوال فى التوضيح وقال ابن عرفة و بجب استاعها والصمت لها و بينهما وفي غير سامعهما ولو بعارج المسجد طرق الاكثر كذلك قال ابن حارث اتفاقا وقال في الشامل بعب الانصات لهاعند كلام الامام لاقبله وان لم يسمع و بين خطبتيه وان كان خارج المسجد وقيل لافعلم من هذا رجحان القول بوجوب الانصان حارج المسجد فيحمل اطلاق المصنف عليه وقال ابن رشدفي أثناء شرح مسئلة في رسم شكمن سماع ابن القاسم فيه دليل على انه يستحب لمن أتى الجمعة أن ينزك الكلام فى طريقه اذاعلم أن الامام في الخطبة وكان عوضع عكن أن يسمع منه كلام الامام وقد قيل ان الانصاتلا يجبحتى يدخل المسجد وهوقول ابن الماجشون ومطرف وقيل يجب منذيد خل رحاب المسجد التي تصلى فيها الجمعة من ضيق المسجد انتهى ص ﴿ أُواشارة له ﴾ ش هكذا قال الباجي انه مقتضى المفدهب والذي صدر به في الطراز هن المبسوط جو از هائم ذكر كلام الباجي مُعقال ومافى المبسوط أبين فان الخطبة غايتها أن يكون لها حرمة الصلاة ص ﴿ وابتداء صلاة بخروجه وأن لداخل ﴾ ش يعنى أن الخطيب اذاخرج على الناس من دار الخطابة أومن بابالمسجدفانه يحرما بتداء الصلاة حينندولولمن دخل المسجد حينندوا حيترز بقوله ابتداء ممن خرج عليه الخطيب وهو في الصلاة فانه بمها وقال عبد الحق في تهذيبه وقال أشهب معنى خروج الامام دخوله المسجد انتهى (تنبيات الاول) لوأتى المؤلف بلول كان أجرى على اصطلاحه فان فان السيوري يجوز التعية للداخل ولوكان الامام في الخطبة قال ابن عرفة وقول ابن شاسرواه محدبن الحسن عن مالك لا أعرفه هذا اذاجلس الامام على المنبر فان النف ل حيئة فعرم على الجالس اتفاقاوأمافيابين جلوسه على المنبر وخروجه على الناس ففيه قولان مندهب المدونة المنع ورواية المختصر الجواز قاله ابن عرفة (الثاني) قال في رسم سلف في المتاع والحيوان من سماع ابن القاسم * وسئل مالك عن الرجل يقعد التشهديوم الجمعة في نافلة فيضر ج الامام فأراد أن يدعو ولا يسمع مادام المؤذنون يؤذنون قال بليسلم الى أن يقوم الامام قبل أن يسلم ولا يدعو ابن رشد وقداستعب مالك فيرواية ابن وهبعنه اذالم يبق من صلاته الاالسلام أن يدعو ولايسلم مادام المؤذنون يؤذنون والامام جالس والقياس مافى الكتاب لماجاء من أن خووج الامام يقطع الصلاة وكلامه يقطع السكلام انتهى (الثالث) هذاحكم النفل وأما اذاذكر المستمع للخطبة منسبة فقال ابن ناجى قال عبد الجيدفي استلحاقه قال أصحاب ايقوم فيصلى وهوصح والان الصلاة التي ذكرها فرض وظاهر وانه يصلبها بالمسجد ولايخر جوهوأخف من خروجية في بعض الحالات انتهى وقال البرزلى في أول مسئلة من مسائل الصلاة اذاذ كر صلاة الصبع والامام يخطب فليصلها بموضعه ويقول لن يليه أصلى الصبح ان كان من يقتدى به والافليس عليمه ذلك والله أعلم وقال البساطي في المغنى عن النوادروان ذكر الخطيب صلاة صلاها وبنى على خطبته انتهى وقال في المدونة في كتاب الصلاة الثاني ومن نسى صلاة صلاهامتي ماذكر هالايبالي أي وقت كان وان مدا حاجب الشمس أوكان عندغروبها انتهى وقال المشندالي قوله أي وقت كان ظاهره ولوكان فى خطبة الجمعة وفيهالبعضهم نظر (قلت) في نوازل ابن الحاج اذاذ كر الصبح والامام بخطب فليقم وليصلها بموضعه ويقول لمن يليه أناأصلى الصبحان كان بمن يقتدى به والافليس عليه ذلك ولو

ولایشربما، ولایشمت (ونهی لاغ) قال مالك لایقول لمن لغا أنست (وحصبه أواشارة له) همسی بن دینار لیس العمل علی حصب من لغا والامام مغطب الباجی والامام مغطب الباجی شیرالیه لان الاشارة بمنزله قوله أصمت وذلك لغو وانداء صلاة الحروجه وان لداخل

ذكرهافي صلاة الجمعة تمادى وصلى مانسي وفي اعادة الجمعة ظهرا اختلاف انتهى فجوابه موافق لظاهر المدونة انتهى (الرابع) قال في رسم القطعان من سماع عيسي من كتاب الصلاة مسئلة قال ابن القامم فمن نسى صلاة الصبح يوم الجمعة فلم يذكر حتى صلى الجمعة قال يصلى الصبح ثم يصلى الجمعة أربعا قال القاضي والوقت في ذلك النهار كله قال ذلك ابن المواز وقال أشهب وسحنون والليث بن سعدوغيرهم ان السلام من الجمعة خروج وقتها ولوذكر صلاة الصبح وهوفي الجمعة مع الامام يخرج انأيقن انه يدرك من الجمعة ركعة بعد صلاة الصبح وان لم يوقن بذلك تمادي مع الامام وأعاد ظهراأ ربعاعلي مذهب ابن القاسم خلافالاشهب ومن قال بمثل قوله ان السلام مرف الجمعة خروج وقتها ووجه قول ابن القاسم ان الجمعة لما كانت مدلامن الظهر و وقت الظهر قائم وجبأن يعدالجمعة ظهر اأر بعالتعذر اقامتها جعة ووجه قول أشهب ومن قال عثل قوله انه لما تعذر اقامتها جعمة كاكان صلاها سقطت عنه الاعادة اذليست بواجبة ألاترى انها لاتحب بعد خروج الوقتوستأتى المسئلة متكررة في سماع سحنون انتهى (الخامس) وجوب السعى للجمعة يمنع من فعل الظهر فاو بق لفعل الجمعة مالوسار الى الجعة ماأ دركها سقط عنه وجوب السعى وصح منه فعل الظهر قاله سندفى كتاب الختصر ص ﴿ ولا يقطع ان دخل ﴾ ش يعني ان من ابتدأ الصلاة بعدخروج الامام حاهلا أوغافلا فلايقطعها انكان دخمل المسجد حينئذ وسواءكان دخوله قبل قيام الامام الى الخطبة أوفى حال الخطبة ومفهوم الشرط انه اذالم يكن دخل المسجد حينئذ وأنما كان جالسافيه فانه يقطع وهو كذلك قال في التوضيح اذا ثبت ان الداخل والامام حالس لابركع فاحرم حاهملا أوغافه لا فانه تهادى ولايقطع عملى قول سحنون ور واية ابن وهب عن مالك وأن لم بفرغ حتى قام الامام للخطبة فقال ابن شعبان يقطع وكذالودخل والامام بخطب وأحرم لتمادى على الأول دون الثاني قال في السان وهندا في حق الداخل في تلك الساعة فصرم وأمالو أحرم تلك الساعةمن كان حالسافي المسجد فانه يقطع قولا واحدا اذلم يقل أحد يجواز النفل له مخلاف الداخل فان بعض العاماء أجاز له التنفل انتهى (قلت) ولاينبغي أن محمل كلام المصنفعلي أنمن أحرم قبل دخول الامام ثم دخل عليه الامام وهوفي الصلاة لايقطع لان هذا يستفادمن قوله أولاوابتداء صلاة لخروجه فعلم منهان المحرم انماهو ابتسداء صلاة حينئذ لااتمامها وهو كذلك باتفاق كاصر حبه سندوغيره وسواء عقدر كعة أم لاقاله في المدونة قال الباجي التادي متفقعليه وانمااختلفواهل يخفف صلاته أملا فقال مالك في رواية ابن شعبان يتمقر اءته بالفاتحة فقط وهومعني سماعا ن القاسم ان كان في التشهد سلم و لم يدع وقبل يستمر في صلاته ولا يخفف وهو قول ابن حبيب بطيل في دعائه ما أحب وهو مقتضى رواية ابن وهب يدعو ما دام المؤذنون والله أعلم ص ﴿ وفسي بيع ﴾ ش ذكر الفسخ استلز ام التحريم ويستثني من ذلك ما اذا انتقض وضوؤه حينتذ فيرخص لهفى شراءالماء كانص عليه الشيخ ألومجمد عبدالحق وابن يونس ونص كلام عبدالحق في النكتواذا انتقض وضوء الرجل يوم الجمعة وقت النداء عند منع البيع فلم يجدمالتوضأبه الابثن فحكى ابن أى زيد انه يجوز شراؤه ليتوضأ به ولايفسد شراؤه انتهى ونقله فى التوضيح وقال ابن ناجي في قول الرسالة و محرم حمنئذ البدع هـ ندامخصوص بغير شراء الماء لمن انتقض وضوؤه وقت النداء ولم يعد الماء الابالثن نص علمه أبوهجد ونقله عبد الحق في النكت وابن يونس ولم يعفظ غيره في المذهب وهوظاهر في ان صاحب الماء لا يعوز له بيعه واعمالر خصة

ولايقطع اندخل) تقدم عندقوله أوجالس عند الاذان (وقسخ بيع واجارة وتولية وشركة واقالة وشفعة

بأذان ان ان الكأى الاذان هوالذي عنع الناس من البيع عنده قال الذي مكون عندقعو دالامام *ان رشد كان رسول الله صلى اللهعليه وسلم اذازالت الشمس وخرج رقى المنبر فاذار آه المؤذنون وكانوا ثلاثةقاموا فأذنوابالمئذنة واحدابعد واحد تمتلاه على ذلك أبو بكر وعمر وزادعثان لماكثرالناس أذانابالزوراء فاذا خرج أذن الثلاثة قال مالك فاذا قعدالامام على المنبر فأذن المؤذنون منع من البيع فانتبايع حينئذاثنان تلزمهما الجمعة أو تلزم أحدهما فسيزالسع فان كانلاتجب على واحدمنهما الجمعة لم يفسي ابن رشد يمنع من البيع من تجب علىه الجمعة ومن لاتحب وترفع الأسواق وأمافي غيرالأسواق فجائز للعبيد والنساء والمسافرين وأهل السجون والمرضى ان سبادعوا فهاسنهم * الجلاب والإحارة كالسع * ابن عبدالحك والاقالة حينئذ والشركة والتولية والأخد بالشفعة تفسيخ لأنها كلها سع (فان فاتت فالقسمة حينالقبض

فى ذلك للشترى المذكور و به أفتى بعض من لقيته انتهى وقال فى شرح المدونة بعدد كرم كلام أبي محداختلف في معناه فقال شيخنا أبومهدي أيده الله ظاهر اللفظ ان الرخصة في ذلك الماهي للشترى وأماصاحب الماء فلايجوزله بيعه لضرورة الاول وعدمضر ورة الثاني كقول أشهب في شراء الزبل وقال شيخنا يعني البرزلي بل يجوز ليعين المشترى على تحصيل الطهارة بالرخصة لهم معاوبهذا أقول انتهى (قلت) وهذا الثاني هو الظاهر والله أعلم (تنبيهان ؛ الأول) قال في التوضيح قال ابن بشير ومماينخرط في سلك البيع الشرب من السقاء بعد النداء اذا كان بثن وان لم يدفع اليه الثمن في الحال قال وهذا الذي قالوه ظاهر مالم تدع الى الشرب ضر ورة انتهى (الثاني) ظاهر كلام المؤلف ان البيع يفسخ ولولم يكن العاقد ان من أهل الجمعة وليس كذلك وأما المنع فهم ممنوعون من البيع في الأسواق قال ابن رشد في شرح ثانية رسم حلف بطلاق امرأته من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة بريدأن الأسواق عنع أنسيع فيها العسدومن في معناهم عمن لا تجب عليهم الجمعة كما عنعمن ذلكمن تحب عليه الجمعة سداللذريعة فان باع فيهامن لاتحب عليه الجمعة لم يفسخ سعه وأما فيغبرالأسواق فجائز للعبيدوالمسافرين والنساء وأهل السجون والمرضي أن يتبايعوا فيابينهم فاناع منهممن لاتعب عليه الجمعة عن تعب فسيز سعه كالفسيز سعمن تعب عليه الجمعة عن تعب عليه الجمعة انتهى ونعوه في المدونة ص ﴿ باذان ثان ﴾ ش يريداذا كان الأذان الثاني بعد جلوس الامام على المنبر واعماسكت عنه لأن السنة في الاذان الثاني أن يكون بعد جلوس الامام وهل يحرم بأول الأذان أو بالفراغ منه قولان نقلهما المشذالي في حاشية المدونة (قلت) والظاهر الأول كاتقدم فى فصل الجاعة انما يمتنع ابتداء الصلاة بالشروع في الاقامة وعليه اقتصر سندولم بذكر الثانى ونصه والمعتبرمن الاذان بأوله لابتمامه فاذا كبرالمؤذن حرم البيع لان التحريم متعلق بالنداء انتهى (فروع * الأول) منتهى المنع بانقضاء الصلاة كاسيأتي في كلام ابن جزي والله أعلم (الثاني) اذاتعددالمؤذنون في الأذان الثاني فقال ابن ناجي في شرح الرسالة عند قوله وأخذ المؤذنون في الأذان وظاهر كلام الشيخ يجب السعى عند مساع المؤذن الأول واختلف فيهافقهاء بجابةمن المتأخرين حسماأخبرني بهمن لقيته من التؤنسيين فقال جاعةمنهم بدلك وقال آخرون انما يجب السعى عندسهاع الثالث والصواب عندى ان اختلافهم انماهو خلاف في حال فن كان مكانه بعيدا بحيث انلم يسع عندا لمؤذن الأول فاتته الصلاة وجب عليه حينتذوان كان قريبافلا مجب عليه حينتذ وكذلك لوكان مكانه بعيد اجدا فانه يجب عليه بمقدار مااذاوصل حانت الصلاة ان كان تُممن يحضر الخطبة غيره بمن يكتني بهم انهى والله أعلم (الثالث) قال في التوضيح فىشرح هذا المحلمن البيوع الفاسدة واختلف فمن أخرص الاة حتى لم يبق مقدار وقتها الضروري الاما يوقعها فيه فباع في ذلك الوقت فقال القاضي اسمعيل يفسح بيعه وهو اختيار الشيخ أبي عمران لوجود العلة التي في صلاة الجمعة هنا وقال بن سحنون لا يفسخ قال المازري ويمكن أن يقال بعدم الفسخ هذا يخلاف الجمعة لكون الجاعة شرطافيهافن المصلحة منعماأدي الى افتراق جعهم والاخلال بشرط لاتصح الجمعة به مخلاف غيرهامن الجاعات فأن الجماعة ليست شرطافيها انتهى ولقائلأن يقول في تفرقة المازري تعن لم نفسيد بيعيه للاخلال بالجاعية في غير الجمعة انماأفسيد اهلاخلال بالوقت المؤذى الى كون الصلاة قضاءوالى تأثيم فاعمل ذلك وقال ابن نأجي في شرح الرسالة صوب بن محوز وغيره عدم الفسخ قال وفر قو ابان الجمعة لا تقضى انتهى

كالبيع الفاسد) * ابن يونس ان فاتت السلعة ففيها القيمة وقت قبض اقاله ابن القاسم وهو أبين من قول خيره * ابن عرفة قال مالك و معل له ربحه وقال ابن القاسم يتصدق به انتهى انظر ابن يونس فانه قال عن قول مالك يحل له ربحه انه قول رابع كانه يقول اذا وقع البيع مضى فات أولم يفت وانظر من فرط في صلاة الظهر والعصر حتى لم يبق من النهار الاقدر خسر كعات هل حكمه في البيد حكم من باع يوم الجمعة وقت النهى في فسع بيعه قاله الشيخ أبو عمر ان وهو قول اسماعيل القاضى وقال سعنون لا يفسخ انتهى وانظر أيضا استثنوا من هذا من احتاج لشراء ماء لوضو به نص الشيخ أبو محمد على جوازه وانه لا يفسخ شراؤه (لانكاح وهبة وصدقة) قال ابن القاسم جائز أن يعقد النكاح والامام يخطب ولا يفسخ دخل أولم يدخل والصدقة والهبة جائزة في تلك الساعة (وعدر تركها والجاعة شدة وحل فطر) أماسقوط (١٨٧) الجمعة بشديد المطر في كي ابن عرفة في ذلك روايت بن ولم

وجزمان رشدف المقدمات بان البيع لايفسخسواء كانت السلعة قائمة أوفائتة مح قال في التوضيح وألزم القائل بالبطلان أن يبطل بياعات الغصاب لانهاواقعة في زمن كان يجب عليهم فيده التشاغل بردالغصو بات وألحق الغرناطي بالميع يوم الجمعة البيع وقت الفتنة يريد في حق من طلب منه الخروج ابن رشد يعرم البيع في المكان المغصوب انتهى والله أعلم ص ﴿ كَالْبِيعِ الفاسد ﴾ ش قال البساطي فيه تشبيه الشئ بنفسه و يصح بتقدير كغيره من البيع الفاسد ص ولانكاح وهبةوصدقة ﴾ ش نفي المصنف عن هذه الثلاثة الفسخ وذلك لايستلزم نفي الحرمة ولاثبوتها ومقتضى كلامهمأنهامحرمةولكن لاتفسنخ قال في الرسالة ويحرم حينئذ البيع وكلما يشغل عن السعىانتهي وقال في الطراز ولاخلاف في منع كل مايشـغل واختلف في فسخ النكاح اذاوقع وقال ابن جزى في كتاب الجمعة يحرم البيع والنكاح وسائر العقود من جلوس الخطيب الى انقضاء الصلاة فان وقعت فاختلف في فسخها وقال في كتاب النكاح لماعد الانكحة الفاسدة وأمايوم الجمعة فاذاصعدالامام على المنسرحرم النكاح والبيع وفى كلام صاحب التمهيدما يدل على ذلك وسيأتى وقال ابن العربى في أحكامه بعد أن ذكر عن ابن القاسم عدم فسخ النكاح وعدم الهبةوالصدقةوالصحيح فسخ الجميع لان البيع اعامنع منه للاشتغال به فكل أمريشغل عن الجمعةمن العقود كلهافهو حرامشر عامفسو خردعاانتهي وكلام المواق يقتضي جوازها ابتداء ونصه قال ابن القاسم وجائز أن يعقد النكاح والاسام يخطب ولايفسخ دخل أولم يدخل والهبة والصدقة جائزة في تلك الساعة قال أصبغ لايعجبني قوله في النكاح وأرى أن يفسخ وهوعندى بيعمن البيوع قال عبدالوهاب مخلهذا الخلاف في الهبة والصدقة لعلة التشاغل والصواب أنلايد خلها ذلك لان أصبغ منع النكاح لانه بيع من البيوع قال عبد الوهاب وضارعه لان النص انماور دفى البسع فاضارعه مثله انتهى ونقله ابن عرفة وقبله و يحمّل أن يرمد بقوله جائزة انها ماضية فتأمله والله أعلم (فرع) قال إن رشد في ثانية رسم العرية من سماع عيسى ويفسخ عند أصبغ

يشهر واحدة منهما وأماترك الجاعةمن أجل ذلك فهو سماع ابن القاسم ونصه سئل مالك اذا كان الطين والاذي في الطريق أنصلي الرجل في منزله قال مالك نعم انرشدهاامن نعو احازته الجمعيين المغرب والعشاء فيالطين والوحل لان فضلة الوقت أكبرمن فضلة الجاعة فاذاحاز ترك فضلة الوقت لهذه العلة حاز ترك فضلة الجاعة لما (أوجدام) وابن حساعلي الجذماء الجعة ولاينعون من دخول المسجد فهاخاصة وللسلطان منعهم من غيرها من الصاوات وقاله مطرف وقال سحنون لاجعةعلهم وانكثروا ولهمأن يجمعوا ظهرابغيرأذانفيموضعهم

ولايصاون الجعة مع الناس به ابن ونس لان في حضورهم الجعة اضرار ابالناس وأوجب عليه السلام غسل الجمعة على الناس كانواياً تون اليهامن أعمالهم فيؤ دى بعضهم بعضابنان أعراقهم فالجندام أشد ومنعهم بوم الجعة أولى لاجماع الناس وكاجاز أن يفرق بينه و بين زوجته اذا تجدم كان أحرى أن يفرق بينه و بين الناس في الجعة ولم يكن لهم أن يصلوا في موضعهم جعة لان الجعة لا تصلى في المصر في موضعين فقول سعنون أبين انتهى نصابن يونس وكذا المازرى أيضار شعقول سعنون (ومرض) اللخمي من الأعدار التي تديم النطف عن الجعة المرض الذي يشق معه الاتيان اليها أوعله لا يمكنه اللبث معها في الجامع حتى تنقضى الجمعة أوكان مقعدا ولا يجدم كو با أواعى ولا يجدقائدا ولا يهتدى للوصول بانفراده (وتريض) سمع ابن القاسم في الرجل مهاك بوم الجمعة في تخلف عنه الرجل من اخوانه ينظر في أمره عما يكون من شأن الميت قال مالك لابأس بذلك به ابن رشد معناه اذا لهم يكن له من يكون من شأن الميت قال مالك لاباش بذلك به ابن رشد معناه اذا

(واشراف قريب ونعوه) اللخمى من الأعدار التي تبيع التخلف عن الجمعة العدر في الاهل أن تكون زوجته أوابنت أوأخه والديه قد اشتد به المرض أواحتضر أومات فيجوزله التخلف (وخوف على مال) اللخمى من الأعدار التي تبيع التخلف عن الجمعة العدر في المال بأن يخاف سلطانا ان ظهر أخد ماله أو يخاف أن يسمر ق بيته أو يحرق متاعه فيجوز له التخلف ابن بشير وكذلك خوفه على مال غيره (وحبس أوضرب) ابن رشدان خشى أن يتعدى عليه حاكم فيسجنه في غير محل السجن أو يضربه أو يخشى أن يقتل فله أن يصلى في بيته ظهرا أربعا والإيخرج وقال اللخمى (١٨٣) من الاعدار التي تبيع التخلف العدر في الدين كائن بخاف

ان ظهر أن سلزم مأص لايجوز من قتل رجل أو ضر بهأو سعة من لا يحوز لعقدله وعبارة ابن شعبان تسقطالجمعة يمغوف عبن بيعة لظالم (والأظهر والاسح أوحيس معسر) سمع إبن القاسم لاأحب لأحد أن يترك الجعة من دىن علىه مخاف غرماءه * ابن رشد ان کان عدما وخاف أن سجنه غرماؤه فقال سعنون لاعذر له في التخلف وفى ذلك نظر لانه يعلمن باطن أمره مالو نجسمله سجها فقعة فهومظ الوم في الباطن محكوم عليه بحق في الظاهر ونعوهذاللخمي (وعرى ورجاءعفوقود)الحاوى عدر تركها والجعة المطو واشراف قرسوالزوجة ورجاء عف والعقوبة والعرى وأكلشئ منأن (وأكل كثوم) * اللخمي

وانفات الدخول ويكون لهاالصداق المسمى حكاه ابن مزين عنه انتهى صروواشراف قريب ونحوه ﴾ ش فني رسم حلف ليرفعن من سماع ابن القاسم عن مالك انه يجوز أن يتخلف عن الجمعة لينظرفيأمرميتمن اخوانهمما يكونمن شأن الميتقال ابن رشدمعناه اذالم يكن لهمن يكفيه وخاف عليه التغيير هكذاذكره في البيان الواو ونقله ابن عرفة بأو ولفظ ابن رشدان خاف ضماعه أوتغييره ثم قال ابن عرفة وروى ابن نافع لالجنازة بعض أهله سحنون الاأن يخافى تغيره ابن حبيب ولغسلميت عنده انتهى (قلت)ماذكره عن ابن نافع وسحنون موافق لماذكره ابن رشد في البيان والهلا بتعلف لاجل تعجه بزالمت الاأن يحافي ضياعه وتغييره وأماماذكره عن ابن حبيب فيحمل على ما اذاخاف على الميت التغير (فرع) فلو بلغه وهوفي الجامع ان أباه أصابه وجع و يخشى علمه الموت فله أن مخرج المه والامام مخطب وقد استصرخ ابن عمر على سعيد بن يزيد بعدان تأهب المجمعة فتركها وخرج الممالعقيق قاله سندوا لمازرى والله أعلم ص ﴿ وعرى ﴾ ش قال في الكبيرير بدان من الاعذار المبيعة للتخلف عدم وجدان مايستر بهعورته انتهى فحمل العرى على ان المرادبه العرى ممايسترا لعورة وصرح بذلك في شامله أيضا وعلى ذلك حله البساطي وزا دفقال وربمايقال انهلا بجوزله الخروجص وؤأكل كثوم وشهذا بعدالوقوع وهل بجوز للشخص أكلها يومالجمعة الذي يفهممن كلامالأبي في شرح مسلم أنهاذا علم إنهالاتز ول من فيه بعدزوال الشمسأنهلا بجوزأ كلهاونصه في شرح قوله صلى الله عليه وسلمهن أكل من هذه الشجرة الحديث أجازالجمهورأ كلهفة هالخضر لانه أباحه لاصعابه وعلل تخصيصه بذلك لانه نناجي من لاساجي وحرمهأهلالظاهرلمنعه حضورالجاعةعلى أصلهم في ان حضور الجهاعة فرض عين (قلت) وكان الشيخ ابن عرفة يقول لايبعد عندي كراهة أكلهالقوله صلى الله عليه وسلم ولكني أكره رميها وحكىعن الشيخ أبى الحشن المنتصرانهماأ دخل داره ثوماولا بصلاوماذاك الالأنه رأى ان ادخالها دريعةلأ كلها وكذلكأ كلهادر يعةلعدم دخول المسجدقال المازرى وألحقأهمل المذهب بذلك أهلالصنائع المنتنة كالحواتين رالجزارين عياض وكدلك الفجه للن تتجشؤه وألحق ابن المرابط بذلك داء البخر والجرح المنتن (قلت) وألحق الشيخ بذلك الصنان والبرص الذي يتأذى بريحه وأفتى ابن رشد بمنع ذى البرص أن يبيع ماعمل بيده بمن يبيعها على انه هو الذي عملها لان ذلك من الغش المنهى عنها نتهى وصرح بذلك في التمهيد فقال في شرح الحديث التاسع لابن شهاب وهو قوله صلى

من أكل ثوما أو بصلا أوكر اثانيا فعليه أن يستعمل ما يزيل ذلك عنه و ابن شعبان يصليها ذو را تعدة أوم بفناء المسجد الارحابه والباجى نص أحجابنا انه يكره دخول المسجد والجامع برا شحة الشوم وعندى ان مصلى العيد والجنائز كذلك ولابن وهب في الذي يأكل الشوم يوم الجعة وهو محن تجب عليه الجعة لا أرى أن يشهد الجعة في المسجد ولافي رحابه وهل يجوز أن يدخل المسجد من أكل الشوم ادالم يكن به أحد و الظاهر عندى أنه لا يجوز قال ما الك البصل والكر الشكالة ومقال وان كان الفجل بيؤذى ويظهر فلا يدخل من أكله المسجد انظر من أكل دلك وعثر عليه بالمسجد قال الباجى انه يخرج منه قال وليس أكله الجرام قال وأمامن أكل الشوم بعد الانضاج بالنار فلا عند عديث عمر فليمتها نضجا ولم يخالفه أحد ومن جهة المعنى ان رائحته تذهب بالانضاج في صدر بمنزلة

الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة فلا نقربن مسجد نادؤذ منابر يح الثوم فسهمن الفقه ان حضور الجاعة ليس بفرض والالما كان ساح ما يحسس عن الفرض وقد أباحت السنة لآكل الثوم التغلف عن شهود الجاعة وقدييناان أكلهمباح فدل ذلك على ماوصفنا ألاترى ان الجعة اذا نودي لها حرم على المسامين من أهل الحضر كل ما يحبس من بيع وقعود ورقاد وصلاة وكل مايشغل به المرء عنها وكذلك من كان من أهل المصر حاضر الايحل له أن يدخل على نفسه ما يحسه عنها فلو كانت الحاعة فرضا كان أكل الثوم في وقت الصلاة حراما وقد شتت الاحت فدل ذلك على ان حضورا لجاعة ليس بفرض تمقال واذا كانت العلة في اخراج آكل الثوم من المسجد انه يتأذى به ففي القياس ان كل من يتأذى به جيرانه في المسجد مان مكون ذرب اللسان سفهامس تطملا أو كان ذا رائحة لاتؤلمه لسوء صناعته أوعاهة مؤذبة كالجذام وشبه أذى وكلما ستأذى به الناس اذاوجدفي أحدجيران المسجدوأرادوا اخراجه عرع المسجدوابعاده عنهم كان ذلك لهمما كانت العلة موجودة فيه حتى تزول فاذاز الت العافسة أويتوية أويأى وجهزالت كان له مراجعة المسجد وقد مشاهدت شيخنا أباعمر أحدبن عبد الملكبن هشام رحمالله أفتى في رجل تشكاه جيرائه وأثنتواعلمهانه يؤذيهم في المجديلسانهو بده فأفتى باخر اجمعن المجدوا يعاده عنهم وأن لايشهد معهم الصلاة انتهى وذكر انه استدل محديث الثوم وقال انه أشدمنه فليراجعه من أراده والله أعلم (تنبهان * الأول) تقدم عندقول المصنف وسن غسل متصل عن اللخمي انه قال وعلى من أكل نوماأو بصلاأوكراثانيأأن يستعمل مايزيل ذلك عنه لقوله صلى الله عليه وسلممن أكلمن هذه الشجرة فلابقر بن مسجد نافأسقط حقهمن المسجد فاذا كان من حق المصلين والملائكة والسجد أن يخرج عنهم وكان حضور الجاعة واجباوجب أن يزيل ماعليه من تلك الروائح انتهى من تبصرته انتهى (الثاني) قال المازري بعدان ذكر الخلاف في حضور الاجذم وهذا على انهم لا يجدون موضعايتيز ونفيه عاتجزى فيهصلاة الجعة وأمالو وجدوالوجبت الجمعة عليهم ومنعت المخالطة لانه يمكننا حينئذ اقامة الحقين جمعاحق الله تعالى وحق الناس ولاشك ان الجامع اذا ضاق بأهله وأنوا الصلاة منميزين عن الناسفي الاغنية بموضع لاللحق الناس ضررهم ان الجمعة واجبة عليهم اذا صلوا بمكان لايلحق ضررهم الناس وكان المكان مماتجزي فيه الجمعة وفي مختصر ابن شعبان قال مالك من أكل ثومالم يدخل المسجد ولارحابه يشهدالجمعة فأنت ترام كيف أشار الى اجتناب الاضرار بالناس خاصة واجتناب هتك حرمة المسجد بالرائعة المنتنة دون أن دشرالي سقوط الجمعة وهذاهوالمعنى الذي قلناه على انه يبقى النظر فيماقاله في أكل الثوم اذا منعمن دخول المسجدور حابه هل تكون صلاته بالفناءمع اتساع الجامع لدخوله مجزئة عند من رأى ان الصلاة بالافنية اختيارامع سعة الجامع لاتجزى في الجمعة لكون هذا يمنوعا من الدخول الي الجامع شرعا فأشبه من صلى بالفناء وقدضاق المسجدعنه أو تكون عندهؤلاء في صلاته فسادلسعة الجامع اياه وان كان قد طرده الشرع عنه وهذا مما ينظر فيه انتهى ص ﴿ كُرْ بِعِ عَاصِفَةُ لللَّهُ ش قال في الطراز (فرع) أما الحر والشمس فليس بعدر قاطع وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقيهافى حرأرض الحجاز باصحابه ويقصدون فناء الحيطان يستظلون بة قال سامة بن الاكوع كنا نجمع مع الني صلى الله عليه وسلم اذاز الت الشمس ثم نرجع نبتغي الغيء أوقال الظل ومانجه اللحيطان فيئانستظل بهخرجه البخارى ومسلم ولان مشقة ذلك تحمل ولم يزل الناس يتقلبون في

سائر الطعام (كريح عاصفة بليل) في الموطأ انابن عمر أذن بالصلاة فى لىلة ذات ردور بح فقال ألاصلوا في الرحال ثمقال انرسول الله صلى الله عليه وسلمكان بأمر المؤذن اذا كانت لسلة باردة ذات مطر بقول ألاصاوافي الرحال قال الباجي قاس ابن عمرالريح على المطر والعلة الجامعة المشقة اللاحقةو محملأن كون قول المؤذن ألاصلوافي الرحال بعد كال الاذان وقال أنوعمر في هـ ندامن الفقه الرخصة في التعلف عن الجاعة في اللملة المطرة والريح الشديدة وفي معناه كل أص مؤذوع في مانع واذاجاز التخلف عن الجاعة للعشاء ولأكل الشوم والبول والغائط فأحرى لمشلها (لاعرس) سمع ابن القاسم لا تخلف العروس عن الجعة والجاعة * اس رشد هذاهوالحق ولاحق للزوجة في منعهمن شهودالجعة والجاعة قال مالك ولا بعجميني ترك العروس الصلاة كلهابعني في الجاعة وخفف له ترك بعضها للاشتغال بزوجه والجرى الى تأنيسها واستالتهاهدافهاعداالجعة التيشهودهافرض (أوعمى) تقدم نص اللخمى ان الاعمى الذى لا يجد قائد اولا يه تسدى للوصول بانفراده يباح له النفلف (أوشهو دعيدوان أذن الامام) به ابن بشير اختلف هل للامام أن يؤذن لمن شهد العيد بمن بعدت داره عن محل الجعة أن يكتني بشهو دالعيد والمشهورانه لا يأذن ولا ينتفع باذنه ان أذن به فصل به ابن شاس الباب الحادى عشر في صلاة الخوف وهي نوعان الأول أن يكونوا في شدة الحرب والتعام الفئتين به الثاني أن يحضر وقت الصلاة والمسلمون متصدون لحرب العدو ولوصلوا بأجمهم لخافوا معرته ورخص العدو ولو طائفتين بامام توسعة ورخصة ولو صلى (١٨٥) بعضهم فذا أجز اهم اللخمي مقتضاه جو از صلاتها

بامامين اذلو كانت علة اجتماعهم على امام واحد عدم الخلاف على الأئمة ماجاز صلاة بعضهم فذا المازري يفرق بأنجمع طائفة أخرىبامام أثقل على الامام الاول من صلاة بعضهم فذاأبوعمر وقالت طائفةمنهمأبو يوسفواس عليةلاتصلىصلاةخوف بعدالني صلى الله عليه وسلم امام واحدوا غاتصلي بامامين كل طائفة بامام لقوله تعالى واذا كنتفيهم قالوافاذا لم يكن فيهم لم يكن ذلك لهم لانله صلى الله عليه وسلم ماليس لغيره (لقتال جائز) الجزولي هل تصلي صلاة الخوف اذاخافوا من المحاربين أوالسباع أولاقال ابن شعبان صلاة الخوف مشروعةفي كل قتال مأذون فيه (أمكن تركه لبعض قسمهم) ابن رشدان كان الخوف يتوقع فممعرة العدوان اشتغل

نصرفاتهم في الحر وكذلك في البرد الاأن بهج سموم ريح مارة كما يكون في بعض الاعابين حتى بذهب بالماء من القرب والأسقية فشل ذلك يكون عندر افي حق من كان خار جالمصر ولكل شئ وجه انتهى ص براوعمي ش شاهر كلامه رجه الله ان العمى لا يبج التخلف عن الجمعة ولو كان الاعمى لا يجدمن يقوده وهو كذلك على ماقاله سند خلافالا بن حبيب ونصه (فرع) وهل يخلف عنها الاعمى قال ابن حبيب وليست على الاعمى الاأن يكون له قائد يقوده اليها كانه رأى ان يخلف عنها الاعمى قال ابن حبيب وليست على الاعمى الاأن يكون له قائد يقوده اليها كانه رأى ان وم الجمعة يكثر فيه الزعام وت كثر الدواب في العادة في قع الاعمى في مشقة بالغة وقد تهلكه الدواب والظاهر عندى انها لا تسعد فذلك خفيف والظاهر عندى انها لا تسقط عنه والناس يومئذ يكثر ون في الشوار عو يهدونه في مضيه الى المسجد و مكنه التبكير والجلوس بعد الصلاة حتى تنقضى الصلاة وفي صحيح مسلم عن أبي هر يرة رضى الله عنه أن رجلا أعمى أنى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه ليس لى قائد يقود نى الى المسجد وسأله أن يرخص له في بيته فرخص له فاما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء بالصلاة قال نعم قال فاحب انتهى برخص له في بيته فرخص له في بيته في خوا بيكون به المناه على المتحدوسة الله على برخص اله في بيته في خوا بيكون المناه المناه الناه المناه النه المناه المناه عن أن رجلا أعمى أني المناه اله واله والمناه المناه النه المناه المناه النه العمل قال نام قال فاحب انتهى المناه في بيته في المناه ا

و فعلى خصل المعالى المواز والذى قاله صحيح فان ذلك لوكان واجبال كان شرطاولا كان مجزى غيره ولاخلاف فاله ابن المواز والذى قاله صحيح فان ذلك لوكان واجبال كان شرطاولا كان مجزى غيره ولاخلاف في ان الصلاة تجزئهم على خلاف هذا الترتيب انتهى وبريدا لمؤلف سواء كان هذا الخوف محضر أو سفر على الأشهر قاله في التحرو وهم في من كب واحد فهم كاهل البر وان تعددت المراكب فلم كب بامام وقسمهم وان أمنو اصلوا بامام واحد وقسم أهل كل من كب قسمين أوقسم أهل كل من كب قسمين أوقسم المراكب قسمين فصلى بنصفهم و محرس النصف الآخر وأما المركب الذى فيه الامام فيقسم طائفتين فاله في الذخيرة وفي حجم القتال الجائز الخوف من لصوص أوسباع قاله في الجواهر وقال في الذخيرة وحرام كقتال أهل الشرك والبغي ومن يريد الدم على الخلاف ومباح كمريد المال القتال ثلاثة واجب كقتال أهل الشرك والبغي ومن يريد الدم على الخلاف ومباح كمريد المال المام العادل والحرابة فالواجب والمباح سواء في هذه الرخصة ولا يترخص في الحرام المون المون محروا المنال أومت عين الهون المواحد منهم قسمين من قسمين شين تعنى ان المام الفاعل في رخص يعنى انه يرخص الله مام قسمين من هنان المام الفاعل في رخص يعنى انه يرخص الله مام قسمين من هنان المام الفاعل في رخص يعنى انه يرخص الله مام قسمين من هنان المام الفاعل في رخص يعنى انه يرخص الله مام قسمين من هنان المام الفاعل في رخص يعنى انه يرخص الله مام قسمين من هنان المام الفاعل في رخص يعنى انه يرخص الله مام قسمين من هنان المام الفاعل في رخص يعنى انه يرخص الله مام قسمين من هنان المهم قسمين من الموسائية على الموسائية على المين الموسائية على الموسائية

(۲۶ – حطاب – نی) السكل بالصلاة وأراد الامام أن يصلى بالسكل جماعة فرقهم طائفتين الباجي هذا ان كانو الا يرجون انكشاف الخوف قب ل ذهاب الوقت فان رجو اذلك انتظر وامالم مخرج الوقت (وان وجاه القبلة) أشهب ان كان عدوهم قبلتهم وأمكن صلاتهم جيعافلا يعدل عن صلاة الخوف طائفتين خوف أن يفتنهم العدو (أو على دوا بهم قسمين) أبو عمر يجعلهم طائفتين وسيأتى السكلام عند قوله وان صلى بكل ركعة

(وعلمهم) الكافى ان لم يؤمن أن يغشاهم العدوقب ل فراغهم عرفهم الامام كيف يصاون ثم أمر بالأذان وجعلهم طائفتين (وصلى بأذان واقامة) ابن عرفة يصلى الامام حين الخوف بأذان واقامة (بالاولى فى الثنائية ركعة والافر كعتين) من المدونة قال مالك و يصلى فى الحضر حضرية ركعتين بكل طائفة وفى السفر سفرية ركعة بكل طائفة و يصلى فى المغرب بالطائفة الاولى ركعتين و بالثانية ركعة (ثم قام ساكتا أو داعيا أوقار ما فى الثنائية) . (١٨٦) ابن يونس حديث القاسم أشبه بالقرآن والى الأخذ به رجع مالك

السنة قسمهم قسمين لاأ كثرقال البساطي ظاهر عبارته أن يكون القسمان متساويين وهذاظاهر اذا كان العدو يقاتل بالنصف وان قوتل بأقل من ذلك فلاينبغي أن يترك للا خرغير المحتاج اليهوان احتاج الى أكثر من النصف فينبغي أن لا توقع على هذا الوجه فانظر ذلك انتهى (قلت) ظاهر كلامهم جواز القسم حيث أمكن توك القتال لبعضهم بلهوصريح كلام صاحب الطراز فانه قال وهل دصلها النفر اليسير كالثلاثة الظاهر أنهم يصاونها خلافاللشافعي فانهقال الطائفة ثلاثة وأنكر أن يصلى بأقل من طائفة وأن بحرسه أقل من طائفة كانه راعي ظاهر لفظ القرآن ونقول القصد معقول وهوأن لايغفاواعن الصلاة ولاعن شأن المدوفقال يلقى ثلاثة من المسامين ثلاثة من الكفار فيقوم واحد لحراستهم ويصلى الآخر ان مع الامام انتهى ص وعلمهم شقال البساطى ظاهر عبارته الوجوبانتهي (قلت) وهوظاهراذاخاف التخليط ص ﴿ في الثنائية ﴾ ش كالصبح وصلاة السفر والمعتبر فى ذلك صلاة الامام فان كان مسافر اقصر وصلى بكل طائفة ركعة ثم يأتى المسافرون بركعة ويسامون ويأتى الحاضر ونبثلاث وانكان حضرياصلي بكل طائفة ركعتاين وأتم كلمن كان خلفه حصر ياأوسفر ياقاله في المدونة قال في الجواهر يسر في موضع السر و يجهر في موضع الجهر ص ﴿ تُم قامِمًا كِنَاأُودَاعِمَا أُوقَارِ نَافِي الثَّنَائِيةِ ﴾ شهو مخير في أحدالثلاثة في قيامه من الثنائية وأمافي قيامهمن غيرهافهو مخبرفي الدعاء والسكوت فقط قال في التوضيح ولايتعين الدعاء بل وكذلك التسبيح والتهليل وبذلك صرح ابن بشير وقوله أوقار ناقال في الجواهر عمايعلم انه لايمه حتى تكبر الطائفة الثانية وقال البساطي التنبية الشاني اذا انتظر الامام الطائفة الثانية وقلنا يقوم ويقرأفهل بغيرالفاتحة أولا يقرؤها حتى تدخل معه الطائفة الثانية في ذلك خلاف انتهى (فرعان الاول) قال في النوادرومن الجهوعة وقال سحنون واذا صلى ركعة من صلاة الخوف في السفر ثم أحدث قبل فيامه الى الثانية فليقدم من يقوم بهم ثم يثبت المستخلف ويتم من خلفه ثم تأيي الطائفة الأخرى فيصلى بهاركعة ويسلم ولوأحدث بعدقيامه الى الثانية فلايستخلف لان من خلفه خرجوامن امامته حتى لوتعمد حينشذالحدث أوالكلام لم تفسد عليهم وكذلكذ كرعنه ابنه فاذا أتم هؤلاء وذهبو اأتت الطائفة الاخرى بامام فقدموه واذاأحدث بعدركعة من المغرب فليستخلف انتهى نقله ابن بشير والفاكهاني (الثاني) من أدرك الثانية من المغرب أومن الصلاة الرباعية أو أدرك الرابعة من الرباعية فانه يجمع معه القضاء والبناء كاتقدم في فصل الرعاف ولكن من أدرك الثانية من المغرب أومن الصلاة الرباعية هل يقوم للقضاء والبناء اذا أتمت الطائفة الأولى أويمهل بالقضاء حتى يفرغ الامام من سائر الصلاة فيه قولان نقله ابن بشير ص ﴿ وَفَي قيامه بغيرها تردد ﴾

وهوأن بصلى الامام بالطائفة الاولى ثم تتم لنفسها ويثبت الامامقاعا فانشاءسكت وانشاء دعا وأخلف في القراءة مقدرماتأتي فيه الطائفة الاخرى فاذاأتمت الاولى سامت وذهبت وجاه العدو ثم أتت الطائفة الاخرى فصلى بهمركعة ثم تشهدوسلم وقضواهم بعد سلامه والى الأخذ بهذا رجع مالك وهو أحوط لان فعل الصلاة متصلا اذ أمكن ذلك أولى من المشي بينالر كعتين والمشيالي مكان العدو اعاهو للحفظ والحراسة فوقوفها غير مصلية أمكن فىالتحرز أبوعم فيجوازصلاة الخوف قولان وعلى القول مالحوازفي صفتها عانية أقوال (وفى قيامه بغيرها تردد)ابن بشيرادا كانت صلاة حضر أوكانت المغرب فهل يجلس الامام حتى تأتى الطائفة الثانية بعدا كالهـنهأويقوم

فينتظرهم في المذهب قولان واداقلنا يقوم فهل يقرأأو يسجو يذكر الله في المذهب قولان وقال بعض الاشياخ اما حيث لاتكون القراءة الابفاتحة الكتاب فينبغي أن يسبج لللاتفوت القراءة جملة وحيث تكون القراءة بأم القرآن وسورة فيفتح بالقراءة لانهم يدركون بعضها ومن المدونة قال مالك ويصلى الامام في المغرب بالطائفة الاولى ركعتين ثم يثبت قائما حتى يصلى من خلفه ركعة مقرؤن فيها بأم القرآن ويسامون ويصلى بالطائفة ركعة بقرأ فيها بأم القرآن ويسلمون ويسلمون ويصلى بالطائفة ركعة بقرأ فيها بأم القرآن ويسلم ويقضون ركعت ين بأم القرآن وسورة في كل تركعة قال ابن حبيب ولا يقرأهو في قيامه في المغرب حتى تأتى الطائفة الثانية لانه لا يقرأ بغيراً م القرآن في الفت غيرها قاله ابن القاسم

ومطرف وابن الماجشون انتهى من ابن يونس وعلى هذا كان ينبغى أن يختصر خليل (وأثمت الاولى وانصرفت ثم صلى بالثانية مابقى وسلم فأثمو الانفسهم) تقدم ان هذا هو مختار ابن يونس وفسره بأنه (١٨٧) الذى رجع اليه مالك (ولوصلو ابامامين و بعض

فداجاز) تقدم عندقوله ورخص (وان لم عكن أخروا لآخر الاختياري وصاوا) ابن بونسان كان الخوف عنع من الجعو يعجل عن اعام لصلاة على هيئتها المعهودة وذلك بأن يكون من وجبت عليه الصلاة في حال المطاعنة والمضاربة ومافى معناها فهـناعهل المكلف عنددنا حتىاذا خاف فوات الوقت صلى عسسماأ مكنه ولانشترط استقبال القبلة انلم عكنه الاستقبال ولا الرجو عولاالسجودولا القيام ولالزوم موضع واحد ولاترك ماعتاجاليه من الطعن والضرب والفر والكر وقول يفتقراليه من التنبيه لغيره أوالتعذير من عدوه افتقر الى ذلك (اعا)ءمن المدونة اذا كانوا في القتال فلمؤخروا الى آخر الوقت ع يصلوا حينئذ على خيولهم و يومئون مقبلين ومدر بن واناحتاجوا الىالكلام فى ذلك لم يقطع الكلام صلاتهم كاندهمهم عدو بها) ابن عرفةان دهمهم

ش أشار بالترد دلطر يقة ابن بشير وابن الحاجب ومن وافقهما ولطريقة ابن بزيزة فان ابن بشير وابن الحاجب ومن وافقهما يحكون في قيامه في غير الثانية قولين قال ابن القاسم ومطرف ينتظرهم قائما وهوالمشهور قالهفي التوضيح وهومذهب المدونة والشاذلابن وهبوابن كنانةواس عبد الحكم ينتظرهم جالسا قال ابن بشيرهان كانت صلاة سفرأ والصبح قام بلاخلاف وعكس ابن بزيزة هذه الطريقة فقال ان كان موضع جاوسه فلاخلاف انه ينتظرهم جالساوان لم يكن موضع جاوس فهل ينتظرهم بالساأوقائك قولان فأشار بالترددلنقل أهل الطريقة الأولى ان المشهور القيام ونقل ابن بزيزة أنه يجلس بلاخلاف (قلت) والطريقة الأولى أصحلانها موافقة لما في المدونة قال فهاو يصلى الامام بالطائفة الاولى في المغرب ركعتين عريشهدو يثبت قائماو يقون لانفسهم ركعة وحدهاوذ كرابن ناجى فى المسئلة طريقتين أخريين فقال ظاهر كلام الباجي ان الخلاف في المسئلتين محقال ولابن حارث طريقة رابعة قال واتفقو اعلى انه ينتظر الطائفة الثانية قائمافي الصاوات كلها حاشا المغرب (فرع) اذاقلنا ينتظرهم بالساقال في الطراز عن الرجراجي وهو مخير بينأن يسكت أويذكر الله تعالى قال ومتى يقوم فان سبق الميه الواحد والاثنان لم يقم وانجاءت جاعةقام في كبر بهم والله أعلم ص ﴿ ولوصاو المامين أو بعض فداجاز ﴾ شهده المسئلة خرجها اللخمى من كلام ابن المواز ولم ينص عليه أبن المواز كاذكره في التوضيح ونصه وان علم ان ايقاع الملاة على هذه الصفة رخصة نص عليها بن المواز قال ولوصلوا أفذاذا أو بعضهم بامام وبعضهم فداأجزأ باللخمي ومقتضاه جواز صلاة طائفتين بامامين ورده المازري بأن امامة امامين أثقل من تأخير بعض الناسعن الصلاة انهى وماقاله المازري هو الذي يظهر من كلام ابن رشد فيشرح المسئلة الرابعةمن رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة وقد نقلته عندقول المصنف واعادة جاعة بعدالراتب فقول المصنفأو بامامين مشكل اذ لامستندله الاقول اللخمي مقتضى قول ابن المواز والله أعلم (تنبيه) قال البساطي واعلم أن المصنف نقل هذا الفرع في توضعه عن ابن المواز قال قال ابن المواز ولوصاوا أفذاذا أو بعضهم بامام و بعضهم فذاجاز قال قال اللخمى ومقتضاه جو از صلاة الطائفتين بامامين ورده المازرى بان امامة امامين أشدمن تأخير بعض فترك المصنف محل النصوذ كرالخرج مع مافيه من النزاع انتهى كلام الساطى ولعله سقط من نسخته قوله أو بعض فأ داجاز فانه هو المفر ع عليه جو از صلاة طائفتين بامامين ولكن شرحه كلامه أنهاذا دهمهم العدوفي الصلاة فأنهم يصاون صلاة المسايفة وهو كذلك اذالم عكنهم الاذاك وأمالوأ مكنهم القسم فانهم يقتسمون قال ابن بشير ولوصلي بهم صلاة أمن فطرأ الخوف وهم في الصلاة فالحكم أن تقطع طائفة وتكون وجاه العدو ويصلي الامام بالذين معه ثم يفعل على ترتيب صلاة الخوف وهذا ان لم يشرع في النصف الثاني من الصلاة وأماان شرع فمه حتى ركع أوسجد فلابدمن قطع طائفة ويتم بالأولى وتصلى الثانية لنفسها اماأفذاذاأو بامام آخر

عدو وهم بالصلاة صاوا بقدر الطاقة دون ترك ما يحتاج اليه من قول أوفعل * اللخمى ينبغى أن يقطع بعضهم الصلاة و يقفو اوجاه العدوفيصلى الامام بالذين معه نصف الصلاة وتأتى الطائفة الاولى فتصلى بقية صلاة الامام وانظر ان عرض لهم الخوف أثناء الصلاة البن بشير (وحل المضر ورة مشى وركض وطعن

وعدم توجه وكالام) تقدم نصابن بشبروا بن عرفة بهذا كله (وامساك ملطخ) ابن شاس ولا يجب على أحدالقاء السلاح اذا تلطخ
بالدم الا أن يكون مستغنيا عنه ولا يخشى عليه (وان أمنوا بها أيت صلاة أمن) ابن رشدالقول الذي رجع اليه ابن القاسم هو
الصواب وهو قوله اذا انكشف الخوف بعد أن صلى الامام ركعة من صلاة الخوف انه يتم بالطائفة بن معاالصلاة و تقضى الطائفة
الثانية مافاتها * اللخمى فان كان في الظهر وهم مقيمون فصلى ركعتين ثم ذهب الخوف وهو قائم وكان بعضهم يصلى شيئا وبعضهم
صلى ركعتين و بعضهم صلى ركعة فانه يتبعه من لم يصل الركعتين و يمهل من صلى ركعة حتى يصله اللامام ثم يتبعه في الرابعة و يمهل من صلى ركعتين حتى يسلم الامام أجز أت صلاة من أتم وانصرف قبل دهاب الخوف (و بعدها لا اعادة) من المدونة اذا اشتدالخوف صلى العدن حتى يسلم الامام أجز أت صلاة من أتم وانصرف قبل دهاب الخوف (و بعدها لا اعادة) من المدونة اذا اشتدالخوف صلوا على قدر طاقتهم ركبانا ومشاة مستقبلي القبلة (١٨٨) أوغيرها و يركعون ا يماء قال مالك ولا اعادة علم مان أمنوا في الوقت

ص ﴿ وعدم توجه ﴾ ش قد تقدم في فصل الاستقبال التنبيه عليه على انه عكن أن يستغنى عن هذا الكلام والله أعلم ص ﴿ وامسال ملطخ ﴾ ش قال في العمدة الاأن يستغنوا عنه و بأمنواعليه منهم انتهى ص ﴿ وان أمنوا بها أتمت صلاة أمن ﴾ ش الظاهر ان الضمير عائد على صلاة المسايفة و يحتمل أن يعود على صلاة الخوف بنوعيها وهو الأحسن أماصلاة المسايفة فكمهاظاهريتم كلانسان صلاته وأمااذا حصل الأمن بعدأن صلى بالطائفة الأولى ركعة فيستمر معهمن لم يفعل شيأوان أنم أجزأ تهومن صلى بعض الصلاة أمهل حتى يصلى الامام ماصيلى المأموم ثم يقتدى بهقاله في الطراز ونحوه في ابن بشير واختلف في الطائفة الثانية فقال ابن القاسم أولا تصلي الطائفة الثانية بامام غييره ولايدخلون معدثم رجع وقال لابأس أن يدخلوا معه وقال ابن رشد لاوجه للقول الاول ووجهه في الطراز بانها اعقد الاحرام بصلاة خوف وكان اتمامها صلاة أمن اتماهو بعكوالحال كان حكوا حوامه حكوالضرورة فصار بمثابة من أحرم السابعلوس ثم احرم بعدر كعة فقام فانه لا يحرم أحد خلفه قائمًا (فروع *الاول) اذا صاوا صلاة الامن فيد د ثالخوف الشديد في أثناء الصلاة قطعوا وعادوا الى صلاة الخوف وسواء كان ذلك بعد عقدر كعة أوقبلها انتهى من الفاكهاني (الثاني) انظر قولهم ان أمنوا بها أتمت صلاة أمن مع قولهم في جمع العشاء بن الهاذا انقطع المطر بعد الشروع فانه لأيقطع الجعبل يتادى وقولهم في الكسوف انهااذا انجات في أثنائهافني انمامها كالنوافل قولان (الثالث) مشروعية صلاة الخوف تدل ان مصلحة الوقت الاختياري أعظم من مصالح استيفاء الاركان وحصول الخشوع واستقبال القسلة والالجوز الشارع التأخير للامن مع انالم نشعر عصلحة الوقت ألبتة وبتحقق شرف هذه المصالح ونظيره الصلاة بالتهم تدل على ان مصلحة الوقت الاختياري أعظم ون مصلحة طهارة الماء انتهى من الذخيرة (قلت) يظهر من قوله الاختياري مساعدة مارجحه الشيخ خليل في قوله أخر والآخر الاختياري وصلوا اعماء والله أعلم ص ﴿ وان صلى في ثلاثية أور باعية بكل ركعة بطلت الأولى والثالثة في الرباعية كغيرها على الأرجح ﴾ ش هذا قول سحنون وصلاة الامام عنده أيضا باطلة وأماعلى

قال ابن عبدالحكم واذا كانواطالبين وعدوهم منهزمون وطلهمأ ثخنفي قتلهم فليصاو ابالارض وقال ابن حبيبهم في سعة أن لانزلواوان كانواطالبين انتهى وانظر الخوف بالبحر نصابن الموازانهم اذا قوتلوا في المعرصاواصلاة الخوف ولايقطع صلاتهم رميهم بالنبل (كسواد ظن عدوا فظهر نفيه) اللخمي لهمان غافواا أعدو أن يصلوا صلاة الخوف وانلم بعاينوه وقال أشهب فى القوم نظر والى سواد فظنوه عدوا فصاواصلاة خوف طائفتين نم تبين أن ذلك السوادابل أوغيرها انصلاتهم تامة واستحب مجدالاعادة (وانسهامع

الاولى سجد تبعدا كالها والاسجدت القبلى معه والبعدى بعد القضاء) من المدوية قال اب القاسم اداسها الامام مع الطائفة الاولى سجد واللسهو بعد بنائهم كان قبل أو بعد ثم الحاصلى بالثانية فان كان قبل السلام سجد واللسهو بعد بنائهم كان قبل أو بعد ثم الحاصلى والثانية وان كانت بعد السلام سلم هو وسجد ولا يسجد ون الابعد القضاء (وان صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة بطلت الأولى والثالثة في الرباعية كغيرهما على الأرجح) ابن حبيب لوجهل الامام في المغرب فصلى بثلاث طوائف ركعة ركعة فصلاة الثانية والثالثة جائزة و تفسد على الاولى قاله مطرف وابن الماجشون وأصبغ وابن يونس ووجهه ان السنة أن يصلى بالطائفة الارلى ركعتين فاماصلى بهم ركعة فقد خالف السنة ووجب أن لا تجزئهم وأيضاف فعالم الطائفة الثانية فهم كن فاتهم ركعة من الطائفة الاولى وأدرك الثانية فوجب أن يصلى ركعة البناء وركعة فذا وكذلك فعلوا وأما الطائفة الثالثة وتدوافق بها سنة صلاة الخوف في المغرب فأجزأتهم وكذلك قال بعضهم في الرباعية في الحضران صلاها بأربع طوائف بكل طائفة ركعة وكعة وكالمناف المنافقة وكعة وكالمناف المنافقة الثانية وكعة وكالمنافقة المنافقة وكالمنافقة وكلا المنافقة وكلا المعنهم في الرباعية في الحضران صلاها بأربع طوائف بكل طائفة وكعة وكفران صلاة الخوف في المغرب فأجزأتهم وكذلك قال بعضهم في الرباعية في الحضران صلاها بأربع طوائف بكل طائفة وكعة وكلا المنافقة وكلا المناف

ان صلاته و صلاة الثانية والرابعة تامة و تفسد صلاة الباقين ووجهه على تحوما فسرنا في المغرب من مخالفة السنة وان الطائفة الاولى وجب عليها أن تصلى الركعة الرابعة بامام فصلوها فداذا و كذلك الطائفة الثالثة وجب عليها أن تصلى الركعة الرابعة بهم من فاتته من الطائفة الأفاقة الثانية وكذلك الثانية و كذلك الرابعة هم كن فاتته ركعة من الطائفة الثانية وقال سعنون بل تبطل عليه وعليهم أجعين في الثلاثية والرباعية * ابن يونس وهذا هو الصواب لانه خالف بها سنتها (وصحح خلافه) ابن الجلاب لوجهل فصلى في الثلاثية أو الرباعية (١٨٩) بكل طائفة ركعة صلاة الاولى والثالثة في

الرباعية باطلة وأماغيرهما فصحيحة على الأصي ﴿ فصل ﴿ ابن شاس لبابالثانيعشرفيصلاة العبدين (سن لعبد ركعتان) التلقين صلاة العبدسنة مؤكدة وهي ركعتان * ابن العربي لايقاتل أهل للدعلى تركها (لمأمور الجعة) ابن بشير أما من تلزمه الجمعة فلا خلاف انه مأمور بها وسمع القرينان انما مجمعهما من تلزمه الجمعة بن عبدوس روى ابن القاسم يصلهما أهل قريةبها عشرون رجالا أشهب أستحيا لهم لاالجمعة من المدونة لا يجب على النساء والعبيدومن حضرها منهم صلى ولم ينصرف الا بانصراف الامام واذالم يخرج النساء فاعلهن واجسان صابن ويستحب لمن أن يصلين أفداذا على سنةصلاة الامام ولا يجمع

القول الأول فصحيحة ومثل هذا ما اذاصلى بالطائفة الاولى فى المغرب ركعة وبالثانية ركعتين فروى معنون صلاته وصلاتهم فاسدة قال فى الطراز وعلى قول ابن الماجشون تعيد الطائفة الأولى فقط ونص كلام سحنون على ما فى النوادر وقال سحنون (قلت) وزعم بعض أصحابنا فمين صلى صلاة الخوف فى الحضر بأر بع طوائف بكل طائفة ركعة ان صلاته وصلاة الثانية والرابعة تامة وتفسد على الباقين وقال سحنون بل تفسد عليه وعليهم أجعين ومن المجوعة قال سحنون واذا صلى المغرب بكل طائفة ركعة جهلا أوعمد افصلاته وصلاتهم فاسدة لأنه ترك سنتها وكذلك ان صلى بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين لوقوفه فى موضع غيرقيام انتهى والله أعلم

﴿ صلاة العيدين ﴾

ص فصل سن لعمدر كعتان لمأمو راجعة شهذا الفصل بذكر فيه صلاة العيدين والعيدمشتق من العرو وهو الرجوع والتكرر لأنهمتكرر في أوقاته ورده بعضهم بان أيام الاسبع ويوم عاشوراءوشهر رمضان تشاركه في ذلك (قلت) ولامازم اطرادوجه التسمية وقال القاضي عياض لعوده بالفرح والسر ورعلى الناس وقيل تفاؤلا بأن يعود من أدركه من الناس والمشهور المعروف من المذهب انهاسينة وقبل فرض كفاية وقال ابن عرفة قول ابن عبد السلام اختار بعض الاندلسيين الهافرض كفاية لاأعرفه الالنقل المازرى عن بعض الشافعية وقول ابن بشير لاسعد كونهافرض كفابة لأنهااظهار لأمةالاسلام وقول ابن حارث عن ابن حبيبهي واجبة على كلمن عقل الصلاة من النساء والعبيدوالمسافرين الاأنهلاخطبة عليهم ظاهر في وجوبها والاجاع يمنعهاذ هوقول الحنني الاأنهمناقض لقوله أول الباب اتفقواعلي انهالاتجبعلي النساء ولاعلى أهل القرى البعيدة عن الحواضرانهي (قلت) ماذكره ابن عبد السلام صحيح نقله ابن رشدفي المقدمات ونصه وأماالسنة فخمس صاوات سنهار سول الله صلى الله عليه وسلم الوترو صلاة الخسوف والاستسقاء والعيدان وقدقيل فى صلاة العيدين انهما واجبتان بالسنة على الكفاية والى هذا كان لذهب شيخنا الفقيه ابن رزق رجه الله تعالى والاول هو المشهور المعروف انهما سنتان على الاعيان انتهى وقول ابن ناجى فى شرح المدونة ان كلام ابن رشدا عمايقتضى الخلاف هلهم سنتان على الاعيان أوسنتان على الكفاية لاأنهما فرض كفاية بعيد وقدذ كرانه عرضه على شيخه أبى مهدى فلم يقبله منه وذلك ظاهر والله أعلم ص ﴿ لمأمور الجمعة ﴾ ش يعنى ان

بهن أحدوسمع ابن وهب ليس على مسافر صلاة عيد من حل الناف له) التلقين وقتها اذا أشرقت الشمس به اللخمى وقتها ان ترتفع الشمس وتبيض وتذهب عنها الحرة وفي النسائي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي تعلى فيه النافلة أن تشرق الشمس وترتفع قدر رمح و بذهب شعاعها بريدر محا من أرماح العرب انتهى انظر ان كان هذا قدر ثمانية أدراج ارتفاعية كنت أذكر لسيدى ابن سراج رحمه الله هذا المعنى وقال ابن بشير المستعب أن توتى الصلاة اذا طلعت الشمس وابيضت ولا بنبعى تأخيرها عن ذلك وقال ما الناس في ذبائعهم وانصرافهم تأخيرها عن ذلك وقال ما الخروج في الأصبى و يخفف ما الا يتخفف في الفطر الشغل الناس في ذبائعهم وانصرافهم

صلاة العيدين انماهي سنة في حق من يؤمر بالجمعة بريدوجو با وأمامن لا تجب علمه الجمعة من أهل القرى الصغار والمسافرين والنساء والعبيدومن عقل الصلاة من الصبيان فليست في حقهم سنة ولكنه يستحب لهم اقامتها كإسيأتي عند قوله واقامة من لم يؤمر بها (فرع) قال في النوا درولو تركواالجمعةوهي عليهم فعليهمأن يصاواالعيد بخطبة وجاعة انتهى ودخل فى قوله مأمو رالجمعة من كان على ثلاثة أميال قال في النوادرو ينزل اليهامن على ثلاثة أميال انتهى وخرج منه الحاج بمنى الاأنهقد يتوهم دخوله في قوله بعد ذلك واقامة من لم يؤمر بها وهي لاتشرع للحاج بمني قال ابن الحاجفي مناسكه مسئلة قال ابن حبيب وليس على الحاج بمني صلاة العيديوم النحر كإيصلي أهل الآفاق وانماصلاتهم فى ذلك اليوم وقوفهم بالمشعر الحرام كذلك حدثني ابن المغير ةعن الثوري عن ابن جريج عن عطاءانه قال صلاتهم يوم النحر وقوفهم بالمشعر الحرام انتهى وقال في النوادر في باب صلاة العيدين قال أشهم ولاأرى لأهل مني المقمين مائمن لم عج أن بطول العيد في جاعة لبدعة كَالْكُ عِني ولوص الاهام صل لنفسه لم أربه بأساانتهي وقال في كتاب الحج قال مالك وعلى أهل مكة صلاة العيدوليس ذلك على أهلمني انتهى وقال ابنجاعة الشافعي في منسكه ومذهب المالكمة ان الاضحية لاتشر عللحاج عنى كصلاة العيد انتهى (وقال) المصنف في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب فيأواخر كتاب الحج ولايجزى نعرالهدى الانهار ابعدالفجر فيأيام النعربمي ولوقبل الامام وقبل الشمس بخلاف الأضحية مانصه وقت الرمي يدخل بطاوع الفجر قوله ولوقبل الامام الى آخره ظاهر لان الامام في العيد لما كان يصلى بالناس ناسب أن يتوقف الذبح على ذبعه بخلاف الحجالاصلاة عيدعلهم انتهى وقال سندفى البجرة العقبة في مسئلة من ذبح قبل الفجر مانصه وقت الرمى يدخل بطاوع الفجروكذاك الذبح الاأن الرمى يستعب ضحوة فكذلك الذبحو يخالف الهدى الاضعية لأنها تتعلق بصلاة العيدولاتصلى العيدحتي تطلع الشمس بخلاف الهدى ولاعمد على أهل منى انتهى وقال في آخر باب الهدى والضحا بامتعلقة بصلاة العمدو الحاج ليس من أهل صلاة العيد انتهى فعلمن هذه النصوص أن صلاة العيدلاتشر عالمحاج بمني لاسنة ولااستعبابا انهى والله أعلم (تنبيهان *الأول)قال في أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الا يجوز على مذهب ابن القاسم و روايته عن مالك أن يؤم العبد ولا المسافر في الجمعة ولافي العبدوالاأن يستخلفهما الامام فيهما بعداح امهمالان صلاة العيد لاتجب عليهما كالاتحب عليهما الجمعة انتهى يعنى بقوله لاتجب علمماأي لانهمالايؤمران مهماعلى جهة السنية وانماستع المرذلك كاسيأتى وتقدم حكم امامتهما في الكلام على الجمعة والله أعلم (الثاني) قال في رسم المحرم من ساع ابن القاسم من كتاب الصلاة وسئل عن الرجل بسافر بعد الفجر يوم العد قبل أن يصلى قال لايعجبني ذلك الاأن كون له عذر فقيل له فاالعذر قال غيرشي واحدقال ابن رشدمعني ماتكم علمه انه يسافر بعد الفجر قبل طاوع الشمس فكره ذلك له الامن عدرا ذالم بجب عليه الخروج لشهود العبديعدولوطلعت عليه الشمس وحانت الصلاة لماجاز لهأن يخر جلسفرو يدع الخروج لشهود صلاة العبد انتهى بلفظه ونقله ابن عرفة بمعناه ولفظه وسمع ابن القاسم لايعجبني السفر بعدفجر بوم العيد قبل صلاته الالعذرابن رشد لوطلعت الشمس حمسفره انتهى قال ابن ناجى فى شرح المدونة قلت الصواب حل الرواية على ظاهر هالان صلاة العيد سنة والجمعة فرض انتهى (قلت) وهذاهوالظاهر وماذ كرهابن رشديقتضى اعمن تركها لغيرعدرييع التخلف عن الجمع ولمأر

الى أهلهم بالعوالى (للزوال) اللخمى آخر وقتها مالم تزل الشهس فان أتى العلم بعد ذلك انه يوم العيد لم يصل في بقية اليوم ولافي غيره هذا في قول مالك وفي الحديث انهم يفطرون و يخرجون من الغد الخديق بهذا آخذ اللخمى و بهذا آخذ

من قاله والله أعلم ص ﴿ ولاينادى الصلاة جامعة ﴾ ش قال ابن ناجى فى شرح الرسالة الذى تلقيناه من شيوخنا ان مثل هذا اللفظ بدعة لعدم و روده انتهى وقال الشيخ بوسف بن عمر ولا بأس أن يقول الصلاة جامعة وان كانت بدعة وقال الشيخ زروق فى شرح الارشاد فى قوله بغيراذان ولا اقامة كونها بغيراذان لأن الاذان من خواص الفرائض ول كن ينادى فيها الصلاة جامعة

وظاهر الرسالة خلافه انتهى وفى التوضيح والشامل والجزولى أنه ينادى الصلاة جامعة قال فى الشامل بخلاف الكسوف وقال فى التوضيح فى شرح قول ابن الحاجب فى صلاة الكسوف بغير أذان ولااقامة هذاظاهر وصحانه عليه السلام نادى فيها الصلاة جامعة قال صاحب الاكال وغيره وهوأحسن انتهى ص ﴿ وافتتح بسبع تكبيرات بالاحرام ﴾ ش تصــو ره واضح والاولى منهن تكبيرة الاحرام فالهعب الوهاب في المعونة والثلقين والقاضي عياض في قواعده وغيرهم وهو بين (فروع * الاول) قال في النوادر عن كتاب مجمدة ال أشبه وان كبيرالامام في الأولى أكثرمن سبع وفي الثانية أكثر من خسلم يتبع انتهى ونقله اللخمي والمصنف في التوضيح وصاحب الشامل وابن عرفة وغيرهم ولم يحك أحدمن أهل المنه هد ذلك خلافا وظاهر كلامهم سواءزاد ذلك عمداأوسهواوهوظاهر كلامسندونصهاذا زادلايتبع لانه غيرصواب والخطألايتبع فيسهانتهي (الثاني) لو كان الامام يرى أن التكبيردون السبع في الأولى ودون الخس في الثانية هل يتبعه المأموم أويكمل التكبير لمأر فيه فصاصر يحا وقال في مختصر الواضحة لوجهل امام أوسها أوحصر فليكبر السبع والخمس لوجب على الناس أن يكبر واانتهى وهذا يقتضى أن المأموم يكمل التكبير وقال ابن رشدفي رسم العرية من سماع عيسى لماذ كرمسئلة المسبوق بالتكبيرهمل يكبرالسبع أو واحدة وذكرالقولين فى ذلك والمشهو رانه يكبر السبع ووجههبان الامام لايحمل التكبير ويعنى والله أعلمان المأموم اذا كبرالامام كبرهو أيضا ولاينصت كافي القراءة ورأيت في تهذب الطالب مانصة قال بن حبيب بقف في تكبير صلاة العسدهنهة قدر ما حجرالناس وليس بين التكبير تين دعاء قال معض شيو خناواً ماتكبيراً مام التشريق فا استحسن فيه شئمن التربص وكأنه رأى انه ليس مثل العيدين ولانه في العيدين من تابع التكبير خلطعلى القوم وأماتكبيرا اتشريق فكل يكبر لنفسه وليس يعتبر فيه للامام ألاترى انه لوترك الامام لكبرالقوم وأماتكبيرالعت فلانكبرواالابتكبيره لانهم فيحال الصلاة معهلا يخالفونه فاعلم ذلك انتهى وظاهرهذا يقتضي ان الامام اذارك بعض التكبير لا يكبر المأموم فتأمله و يحتمل أن ير مدانهم لايسبقونه بالتكبير بل يتبعونه وهو الظاهر فتأمله والله أعلى (الثالث) فلوكان الامام برى التكبير في الثانية بعد الركوع كالحنفية فالظاهران المأموم يؤخر التكبير تبعاللا مام كااذا أخرالقنوت أوالسجودالقبلي (الرابع)فلوكان الاماميؤخر تكبيرالثانية وينقص منه وقلنا

يتبعه في التكبير وكان ينقص منه فهل يتبعه في النقص أيضا الأمر فيه محتمل (الخامس) قال في النوادر قال ابن حبيب وليجهر من خلف بالتكبير جهر ايسمع من يليه انتهى وقال المازرى في شرح التلقين في باب صلاة العيدين وأما جهر المأمو مبالتكبير فقد قال ابن حبيب يجهر الناس بالتكبير جهر ايسمع من يقرب ممن لايسمع الامام و يجهر بالتكبير انتهى (السادس) قال المازرى في شرح التلقين أيضا قال بعض أصحاب الشافعي اذانسي تكبيرة من تكبيرات العيد لم يسمع دلاسهو وذكر ان مالكا وأباثور قالا يسمعد واحتم علينا بانها

(ولاينادى الملاة جامعة) الذي لعياض في صلاة الكسوف مانصه وقوله بعث مناديا الصلاة جامعة استحسن الشافعي هذا وهو حسن (وافتح بسبع تكبيرات بالاحرام

تُم بخمس غيرالقيام)من المدونة تكبيرالعيدين سواء يكبر في الركعة الاولى سبعابتكبيرة الاحرام وفي الثانية خمسا غير تكبيرة القيام وذلك كله قبل القراءة (موالى الابتكبير مؤتم بلاقول) ابن عرفة يهل قدرتكبير مأمومه ابن حبيب دون دعاء (وتحراه مؤتم لم يسمع) ابن حبيب من لم يسمع تكبير امامه تحراه (وكبرناسيه ان لم يركع وسجد بعده والاتمادي) من المدونة قال مالك اذا نسىالامامالذكبيرفىالركعةالاولىحتىقرأفذكر (١٩٢) قبلأن يركع رجع فكبروفرأوسجد بعدالسلاموان لم يذكرحتي

وسجد قبل السلام (وسجد المينة من هيئات الصلاة فلايسجد بتركها كوضع اليمين على الشال وقال مالك في مختصر ابن شعبان منسهافي العيد فزادتكبيرة واحدة سجدبعد السلام ولميراع مالك في هذه الرواية خفة السهو انتهى فانظره ص ﴿ ثُم يَعْمُسُ غير القيامِ ﴾ ش الاولى هي تكبيرة القيام قاله في التلقيين والجواهر (فائدة) اتفقت عبارة الشيوخ على مادكره المصنف من قولهم في الاولى سبع تكبيرات بالا واموفى الثانية خس تكبيرات غيرالقيام قال ابن ناجى وكان المناسب لماقالوافي الأولى أن يقولوا يكبرفي الثانية بالقيامأو يقولوا يكبر الستغيرت كبيرة الاح امقال وكان شيخنا يجيب بأن سرذلك انتكبيرة القياملا كان يؤتى بهافى حال القيام صارت كالمغايرة لمابعدها فالداكة والوافيها غيرتكبيرة القيام بخلاف تكبيرة الاحرام مع مابعدها انتهى ص موالى الابتكبير المؤتم * ش قال ابن فرحون فى شرح ابن الحاجب تنبيه من صلى وحده فانه يتابع التكبير لان الامام انما يتربص خشية التخليط على من خلفه انتهى ص ﴿ وكبرناسيه ان لم يركع وسجد بعده ﴾ شيعني ان من نسى التكبير في صلاة العيد فانه يفعله مالم يركع وفهم منه أنه ان لم يذكر ذلك حتى ركع فانه يفوت التكبير بالركوع وقدتقدم ان هذه احدى المسئلتين المسائل التي عقد الركعة فيها بالانحناء واذاكبرفانه يعيد القراءة ويسجد بعد السلاموا كتني المصنف بذكر السجو دعن ذكر القراءة لانه انما يترتب بسيب اعادتها وللهدره ماألطف اختصاره ولم يقيد السجود بغير المؤتم هنا كاقيد المسئلة التي بعده الانه لانتصو رهناترتيب السجود على المؤتم لأن السجود انما سرتب فهاعلى اعادة القراءة والمؤتم لانطلب منه القراءة وهذا واضح ص والاتمادى وسجد غير المؤتم قبله ﴾ ش أىوان ركع تمادى فأحرى ان رفع رأسه من الركوع قال في النوادر ومن سهاعن شئمن التكبير سجدقبلالسلامولايقضي تكبير ركعةفي ركعة أخرى انتهى وقيدالمجودهنابغير المؤتم لماتقدمور عايقال كان يمكن أن يستغنى عن قوله غير المؤتم عاتقدم في فصل السهو والله أعلم ص ﴿ ومدرك القراءة بكير ﴾ ش فاحرى من أدرك بعض التكبير فانه بكمل التكبير بعدفراغ الاماموالخللف في الفرعين سواء والمشهو رمنهما انه يكبر ومقابله لا يكبرمافاته وانما يكبر تكبيرة الاحرام فقط لأنهقضاء فى حكم الامام وعزاه صاحب الطراز لابن الماجشون وغزاه ابن الحاجب لابن وهب وعزاه ابن عرفة لهماولابن عبدالحكم وأصبغ وعليه اقتصرابن الفاكهاني في شرح الرسالة ونقله عبد الوهاب و حكى في التوضيح فيه الخيلاف ص فيفدرك الثانية يكبر خسا ﴾ ش ظاهركلامهمانه يعدفي الجس تكبيرات الاحرام قال اللخمي يحتلف اذاوجده في الثانية هل يكبر خساأ وسبعافعلى القول ان ماأ درك هو آخر صلاته يكبر خسا و يقضى سبعاوعلى القول بان الذي أدرك أولها يكبرسبعاو يقضى خساانتهى وقال ابن عرفة وسمع ابن القاسم ان كان

ركع تمادى ولم يكبرمافاته غيرالمؤتم قبله) تقدم نص المدونة في الامام انه ان لم يذكر حتى ركع تمادى وسجد قبل السلام وأما المؤتم فقال ابن القاسم من سبقه الامام بالتكبير ووجده راكعادخلمعه وكبروا حدة وركع ولاثئ علىه وقد تقدم عند قوله واعادةسو رة لهاالعث في هذه المسئلة (ومدرك القراءة بكبر) ابن القاسم من سبقه الامام بالتكبير فليدخلمعه وتكبر سبعا بريد والامام بقسراً ان وجده قدر فعرأسه أوقائما فى الثانسة فليقض ركعة يكبر فيهاسبعاوان وجده فى التشهد أحرم وجلس فاذا سلم الامام قضى ركعتان مكرفي الاولى سبعا وفي الثانبة خسا وان وجده قائما في الثانية فليكبر خسا وقال ابن وهب سكير واحدة ابن رشد هذا أظهر لانوقته

قدفاته لمايلزمه من استماع قراءة امامه وقول ابن القاسم فيمن فاتته الركعة الاولى الهيكبر اذاقام لقضائها سبعاهو مثلما في الحجمن المدونة يقوم مدرك التشهدالاخير بتكبير وروى عيسي عن ابن القاسم أنضا كبرست تكبيرات وهذا على أصله في المدونة فمين جلس معالامام في غيرموضع جلوس انه يقوم بغير تكبير لانهاا نماهي سبع تكبيرات بتكبيرة الاحرآم وهو قد كبرتكبيرة الاحرام فاذالم يكبر للقيام على هذا الاصل وجبأن يكبرما بق من التكبير وذلك ست تكبيرات وهذا قوله في الصلاة الثاني من المدونة

(فدرك الثائنة كمرحسا) تقدمنص ابن القاسم بهذا وقول ابن رشدالاظهر واحدة (ثمسعابالقيام) تقدم قول ابن رشدان القاسم في المدونة (وان فاتت قضى الأولى بست وهل بغير القيام تأويلان) * المازري أذا أدرك المأموم الامام جالسا في صلاة العدفأ حرم وجلس فسلم الامام تمقام للقضاء فهل يسقط من عدد التكبير هدوالتكبيرة التيدخل بها أملا اختلف المدهب فى دلك فقال فى المدونة بكبر و بعدلس تم يقضى بعدسلام الامام بافى التكبير فإذا اعتدادمنه بهده التكبيرة فيكبرستاغيرها انتهى مانقله عن المدونة (وندب احماء ليلته) روى أبوامامة من أحيا ليلتي العبدلم عتقلبه يوم تموت القاوب * الحاوى صلى العدركعتين والأولىفي المسجد وانخرج للصلي استخلف من يصلى فيه وأحما لملته (وغسل) مالك ستحب الغسلفي كلعيدوواسعأن يغتسل قبل الفجر قاله في المختصر وسماع القرينين * ابن رشدولم يشترط فيهاتصاله بالغد ولأنه مستعب غير مسنون (وبعدالصبع)

في الثانية كبر خساوفي القضاء سبعا وعنه أيضاستا بن حبيب ستافها وفي القضاء والسابعة تقدمت في الاحرام وفي الجواهران وجده قائما في الثانية فلي كمر خساوقال ابن وهب لأبكر الاواحيدة وفي الجواهرقال ابن حبيب ان أدركه في قراءة الثانية كبرخساغير الاح امواذاقصي كبرستاوا لسابعة قدكبرهاللاحرام انتهى ونقله فى الذخيرة وقال فى الشامل فان كان فى قراء الثانية كبرخسا وقضى ركعة بسبع بالقمام وقيل مكبرستاو يقضى ركعة بست انتهى فظاهر كلام الجواهر وابن عرفة وصاحب الشامل أن قول ابن حبيب خيلاف للاول فتأمله و يمكن أن بقال ان مرادمن قال مكبر خساأن لايعدت كبيرة الاحرام وأماجعل صاحب الجواهر وابن عرفة وصاحب الشامل القول بانه كمرستا خلافاللا ولفاعاذلك من حيث انه بقول بكبر في الثانية أيضاستا وهذا هو الظاهر لانه على ظاهر العبارة يصيرالت كبيرالواقع في الاولى أربع تكبيرات فقطولم يقلبه أحدفتاً مله والله أعلم (فرع) فاولم يعلم المسبوق هل الركعة أولى أوثانية لم أرفيه نصاص ﴿ تُم سِما بالقيام ﴾ ش هذاخلاف أصله في صلاة الفريضة انّ من جلس مع الامام في غيرمو ضع جلوس انه بقوم بغيرت كبير والله أعلم ص وان فاتت قضى الاولى بست له ش أى فان فاتت الثانية أيضا فانه بكبر ثم يجلس فادا سلم الامام قام يقضى الاولى بستوفهم منه انه لا يقطعها وذكر في الطراز في استحباب قطعها وابتدائها باحرام قولين ع تأول المدونة على انه يكبرستاغيرتكبيرة القيام ص ووندب احياء ليلته وشقال في جع الجوامع للشيخ جلال الدين السيوطي من أحياليلتي العيدين وليلة النصف من شعبان لم عتقابه وم تموت القاوب قال رواه الحسن بن سفيان عن ابن كردوس عن أبيه ولفظ آخرمن أحيا ليلة الفطر وليلة الاضحى لم عتقلبه يوم تموت القلوب قال رواه الطبراني عن عبادة بن الصامت ولفظ آخر من أحيا الليالي الاربع وجبت له الجنة ليلة العرو بة وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر رواه الديامي وابن عساكروابن النجارعن معاذولفظ آخر من قام ليلة العيد محتسمالم بمت قلبه يوم تموت القلوب رواه ابن ماجه وقال الدارقطني المحفوظ أنهمو قوف على مكحول انتهى وقال ابن الفرات استحب حياء ليلة العيد بذكر الله تعالى والصلاة وغيرها من الطاعات للحدث من أحماليلة العيدلم عتقلبه يوم تموت القاور وي مرفوعا وموقو فاوكلاهماضعمف الكن أحاديث الفضائل بتسامح فيهاوا ختلف العاماء فيايحصل به الاحياء فالاظهر انه لا يحصل الابمعظم الليل وفيل يحصل بساعة انتهى وأصله للنووي في الاذ كاررواه ابن الحاج في مدخله والمصنف في مناسكه بلفظ من أحيا ليلة العيد أحيا الله قلب بوم تمون القلوب و باللفظ الذي ذكره المصنف ذكره الدميرى أيضافي شرح المنهاج لكن قال الدميرى اثره رواه الدار قطني في عله قال والمحفوظ وقفه على مكحول ورواه ابن ماجه عن أبي امامة مرفوعا بعنعنة بقية انتهى فتأمل ماقاله الدميري معماتق دمءن السيوطي فانهماا تفقافي رواية الحديث واختلفافي لفظه وماذكره السيوطي موافق لماللنو وى في الاذ كارفتأمل ذلك والله أعلم ص ﴿ وغسل * شيعني أن الغسل للعيدين مستعبوهو المشهور وهكذاقال في النوضيج ان المشهو رأن غسل العيدين مستحب خلاف ظاهركلام ابن الحاجب انتهى (قلت)و رجح اللخمي وصاحب الطراز أنهسنة وقال الفاكهاني فى شرح الرسالة في باب ما يجب منه الوضوء والغسل أن المشهور انه سنة قال اللخمي ومن كان ذاريج وأحب شهودالعيدوجب عليه الاغتسال لازالة ذاك صرو بعدالصبه ش يعني أنه يستعبأ يضا فىغسل العيدين أن يكون بعد صلاة الصيح فان اغتسل قبل صلاة الصبح فقد فاته هـ ندا الاستحباب

وقال مالك في المختصر فان اغتسل العيدين قبل الفجر فذلك واسع قال سند واذا قلنا يجوز قبل الفجر فهل مجوز في جميع الليل مخرج ذلك على الخلاف في وقت أذان الصبح انتهى (تنبيه) وهل يشترط فيه الاتصال قال ابن عرفة والغسل ابن حبيب أفضله بعد صلاة الصيح وفي المختصر وساع القرينين هوقبل الفجر واسعابن زرقون ظاهره ولوغدابعد الفجرابن رشدلم يشترطفيه اتصاله بالغدو لانهمستحب غيبرمسنون ثمقال روى ابن القاسم ان دخل منز له بعد صلاة الصبح لم يجزه قىاساعلى الجمعة انتهى قلت) والجارى على المشهو رانه لابطل كاقال ابن رشد ص فوتطيب وتزين وان لغيرمصل به ش جعل الشارح قوله وان لغيرمصل راجعاالي التطيب والتزين فقط وهو الذي مفهمين كلام صاحب الجواهر وغيره وصرح بذاك الجزولي في بابجلمن الفرائض فقال أنظرهل الغسل للصلاة أوالميوم محقال الشيخ الغسل للصلاة فلايغتسل الامن تجب عليه صلاة العيدين وأماالطيب والزينة فيستعب لن يصلى ومن لا يصلى وانظرما الفرق انتهى (قلت) وهو خلاف ماقاله هو في باب صلاة العيدين ونصه و نفتسل من يوعمر بالخر و جالصلاة ومن لايؤمر بالخروجلان الغسل لليوم لاللصلاة بخلاف غسل الجعة انتهى وخلاف مانقله ابن فرحون فيشر حابن الحاجب ونصه وفى حواشى الخارى الغسل بؤمن به المصلى وغيره بخلاف الجعية انتهى فعلى هذا محمل قول المصنف وان لغير مصل على انه عائد الى الغسل وأيضاهيذاهو الظاهر عندى لان الغسل من كال التطب والتزين بل لانظهر للطب كبير فائدة اذالم مكن البدن نظيفا فتأمله والله أعلم (تنبيمه) وهذافي حقى غير النساء وأما النساء اذا خرجن فانهن لا بتزين نص على ذلك في الطراز ونعوه في الجواهر وقال في الطراز اذاخر جالنساء فيخرجن في ثياب البذلة ولاللسين الحسن من الثياب ولايتطيب نلخوف الافتتان بهن قال وكذلك المرأة العجوز وغيردوات الهيئة يجرى ذلك في حكمها انتهى (فائدة) قال الشيخ يوسف بن عمر هـ ندمسنة في اظهارالز منة في الاعماد بالطيب والثياب لمن قدر على شئ من ذلك فلا ينبغي لاحد أن يترك ذلك زهدا وتقشفامع القدرة عليهو برى انتركه أحسن لمن ترك ذلك رغبة عنه فذلك بدعة من صاحبها انهى ص ﴿ ومشى في ذهابه ﴾ ش قال سند اتفق الكافة على استعباب المشى الى المعلى ثم قال الأأن الركوب في العبد غيرمكر وه لانه يتعلق بالزينة وذلك يومها انتهى ص ﴿ وفطر قبله في الفطر ﴾ ش قال في مختصر الوقار يستعب للرء أن يطعم يوم الفطر بعد صلاة الصبح شيأمن الحلوان أمكن قبل صعوده المصلى انتهى قال في التوضيح قال الباجي ويستعب أن يكون فطر معلى تمر اللارواه الترمذي وحسنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل تمراتزاد البغوىفيهوياً كلهنوترا انتهى ص ﴿ وَتَأْخِيرِه فِي الْحَرِ ﴾ ش نحوه لابن الحاجب قال فىالتوضيح قوله وتأخيره في النعر بقتضي أن التأخير مستحب ونحوه في التلقين والجواهر وكلامه فى المدونة وكلام ان أبي زيد لا يقتضي استحبابه لقوله وليس ذلك على الناس في الاضحى ص ﴿ وخرو جِبعد الشمس ﴾ ش هذا في حق من كان من الله قريبا قال ابن ناجي وأمامن بعد لفتأتي محمث كونوصوله قبلوصول الامام نصعليه اللخمي انتهي ونقله ابن عرفة وهذافي حق المأمومين قال ابن عرفة وغدوالامامروى ابوعمر قدرمايصل الى المصلى وقد برزت الشمس وروى اللخمى قدر مانصل له حلت الصلاة ابن حبيب اذاحل النفسل وفوقه اذا كان فيه رفق بالناس انتهى وقال الشبيين والسنة في وقت الخروج في حق الامام ان يؤخر حتى ترتفع الشـمس وتعل

الصبح (وتطيب وتزين) مالك مستعب الزينة والتطب في كل عمد (وان لغيرمصل) ابن شاس دستحب التزين للقاعد والخارج من الرجال وأما العجائز فخرجن في مذلة الثماب (ومشى فى ذهابه) مالك يستعب المشي الى العيدين * اللخمى بعنى في الذهاب الى الصلاة لانه عبدذاهب الى ربهليتقرب اليه فيذهب راجلا متذللا مخلاف الرجوع (وفطرقبله في الفطر) من المدونة قال مالك أستعب للرجلأن يطعم يوم الفطر قبل الغدق وليس ذلك في الأضحى (وتأخيره في النعر) التلقين يستعب في الأصحى تأخيرالفطرالى الرجوعمن المصلى المازرى ليكون أول طعامه من لحم قربته (وخروج بعد الشمس) من المدونة قال مالك يستعب أن يخرج الامام فها بقدرما اذابلغ المصلى حلت الصلاة ويخرج عندطاوع الشمس ابن عرفة روى ابن حبيب مع المدونة والناس كذلك وقال اللخمي ويغدوالناس محسث مكونون مجمعين قبل وصول الامام وروى على لا بأس به قبل الطاوع وروى أبوعمر يستعب اثرصلاةالصبح

(وتكبيرفيه حينية) من المدونة قال مالك و يكبر في الطريق في العيدين اذا خرج عندط لوع الشمس تكبيرا يسمع نفسه ومن يليه و في المعلى حتى يغرج الامام الصلاة قطع (لاقبله) قال مالك في المجوعة من عدا الهاقيل طاوع الشمس فلابأس ولكن لا يكبر حتى تطلع الشمس (وصحح خلافه وجهر به) قال مالك بأني الامام الى العيدين ماشيا مظهر اللتكبير قال بن حبيب من السنة أن يجهر في طريقه بالتكبير والتهليل و التحميد جهر ايسمع نفسه ومن يليه وفوق ذلك حتى بأني الامام فيكرو يكبر ون بتكبيره وأحب الى من التكبير الله أكبر الله أكبر الله والله أكبر ألله أكبر ولله أكبر ولله الحد (١٩٥) على ماهد انا اللهم اجعلنا لكمن الشاكرين

يقول القهسجانه ولتكملوا العدة ولتكبر وا الله على ماهدا كم ولعلكم تشكرون وكان أصبغ بزيد الله أكبركبيرا والجدللة كثيرا وسعان الله بكرة وأصيلا ولاحول ولاقوة الابالله ومازدت أونقصت غيره فلاحرج (وهل لمجيء الامام أولقيامه للصلاة تأويلان) من المدونة مكر في المصلى فاذاخرج الامام قطع اللخمي لمستحسن أن مكر في المعلى و يعدأن أتى الامام حتى بأخلف الصلاة انظر التنبهات (ونحره أنحيته بالمصلى) من المدونة استعب مالك للامام أن يخرج أضيته فيذبحهاأو ينحرها بالمسلى و سرزها للناس اذافرغمن خطبته ولوان غيرالامام ذبح أضعيته بالمصلى بعدذ بحالامام جاز وكان صوابا وقد فعله ابن عر (والقاعهاله الاعكة)

النافلة وقبل ذلك قليلاان كان ذلك أرفق بالناس وأماالم اون فبعسب قرب منازلهم وبعدهاوان كان منزل الامام بعيد امن المصلى أهم بالخروج بقدر مااذاوصل حانت الصلاة انتهى صرو وتكبير فيه حينتذ الله ش يعني عند طلوع الشمس فن خرج قب له لا يكبرحتي تطلع الشمس والي هذا أشار بقوله لاقبله وقال الشيبي ائر كلامه المتقدم فن كان خروجه منهم بعد طاوع الشمس كبر فيحال ذهابهمعلنا بهوان كان قبل طاوعهالم بكبرحتي تطلع الشمس وقال أشهب بكبر مطلقا انتهى وقال ابن عرفة وفي ابتدائه بطاوع الشمس أوالاسفار أوانصراف صلاة الصح رابعها وقت غدو الامام تحرياالأول للخمى عنهما والثاني لابن حبيب والثالث لرواية المسوط والرابع لابن مسامة نتهى ورواية المبسوط هي التي أشار اليها المصنف بقوله وصحح خلافه فانه ذكر في التوضيح عن المبسوط قولالمالك انه يكبر قبل طاوع الشمس وان ابن عبد السلام قال هو الأولى لكنه لم يب بن ابتـــداءه وقدعــلم ذلكُمن كلام ابن عرفة ص ﴿ وجهر به ﴾ ش قال في المدونة رسمع نفسه ومن بليه انتهى وقال في المدخل فيسمع نفسه ومن بليه وقال بعده أوفوق ذلك قليلا ولابرفع صوته حتى معقره لان ذلك محدث والزيادة على ذلك حتى يعقر حلقه من البدع اذلم برد عن الذي صلى الله عليه وسلم الاماذكر ورفع الصوت بذلك يخرج عن حدالسمت والوقار ولا فرق فى ذلك أعنى فى التكبير بين أن يكون اماما أوما موما أومؤ ذنا أوغيرهما فان التكبير مشروع فى حقهما جعين على ما تقدم وصفه الاللنساء فان المرأة تسمع نفسها ليس الا بخلاف ما يفعله بعض الناس اليوم فكان التكبيرا نماشر عفى حق المؤذن فتجد المؤذنين برفعون أصواتهم بالتكبير كاتقدم وأكثرالناس يستمعون لهمولا يكبرون وينظرون اليهم كان التكبيرا عاشر علم وهذه يدعة محمدثة ثمانهم يمشون على صوتوا حدودلك بدعة لان المشروع أن يكبركل انسان لنفسم ولايمشي على صوت غيره ص ﴿ والقاعهابه ﴾ ش أي بالمملى والمراد به الفضاء والصحراء وأماالبناء المتخذفيه فبدعة قال في المدخل ينبغي أن يترك الموضع مكشو فالابناء فيه فان كان لايقدرعلى ازالةهذا المنكرفيترك الصلاةفهاحواه البنيان ويصلى خارجه فى البراح فهوالافضل والاولى في حقه بلهو المتعين اليوم (فروع *الاول) قال في المدخـ ل أيضافاذا خرج الامام الى الصمراء وخطب فليكن على الارض لاعلى المنسبر فانه بدعة انتهى وقال في الشامل ولا يخرج الهاعنبرانهي وهذاخلاف ماقاله ابنبشير ونصه فاذافر غمن الصلاة صعدالمنبران كان هناك منبر والاولى فى الاستسقاء أن يخطب بالارض لقصد الذلة والخضوع ولا بأس فى العيدين باتخاذ المنبركا

المازرى قال مالك السنة الخروج في العيد الى المصلى الالأهل مكة فالسنة صلاتهم اياهم في المسجد وفي التفريع الاختيار أن تصلى في المصلى دون المسجد الأن يكون أقو ام لا مصلى لهم فلا بأس أن يصاوها في المسجد المازرى قال الشافعي الأفضل أن يصلى الناس صلاة العيد في المسجد وقال مالك ولا يصلى العيد المعيد في المدونة قال مالك لا يرفع بديه في صلاة العيد الافي التكبيرة الأولى (وقراء تها بكسج والشمس) و ابن عرفة قراء تها جهر افي المدونة بسج والشمس و نحوهما (وخطبتان كالجعة) من المدونة قال مالك لا يحرج فها عند و يجلس الامام في خطبة العيد بن في أولها وفي وسطها

فعله عثمان لان المقصود فيهاافامة أبهة الاسلام انتهى (الثاني) قال فيه أيضاو صلاتها في المسجد على مذهب مالك رجه الله مدعة اللهم الأأن مكون تمضر ورة داعية الى ذلك فليس ببدعة تمعلل كونه بدعة بأن الني صلى الله عليه وسلم لم رف عله ولا الخلفاء الراشدون بعده ولانه أص النساء أن يخرجن الى صلاة العيدوأم الحيض وذوات الخدورأن يحرجن فقالت احداهن بارسول الله احدانالا يكون لهاجلباب فقال تعيرها أختهامن جابام اليشهدن الخير ودعوة السامين فاما شرعلهن الخرو جوشر عالصلاة في البراج لاظهار شريعة الاسلام ولحصل لهم ماقداً من به صلى الله عليه وسلرفي الحديث الآخر من قوله عليه السيلام بأعدوا بين أنفاس النساء وأنفاس الرجال فيا أمرن به في هذا الحديث فعله في صلاة العيد في كان النساء بعيد امن الرجال ألا ترى انه لمافر غمن خطبته وصلاته جاءالي النساء فوعظهن وذكرهن فاوكن قريبالمعن الخطبة ولمااحتجن الي تذكره بعدا لخطية هداوجه ووجه ثان وهوان المسجدولو كبرفهم محصورون في الخروجمن أبوامه وقد متمع النساء والرحال عندالدخول والخروج فتتوفع الفتنةفي مواضع العبادات بخلاف البراح وهذا بعكس مايفعله بعض الناس اليوم وهوان المستجد عندهم كبيروالابواب شتي لايخرجون الى البراح لكونه أوسع وهو السنة وبنوافي ذلك البراح موضعا بكون في الغالب قدر صحن المسجدا لجامع أوأصغر وجعلواله بابين ليس الافيجتمع النساء والرجال عندالدخول والخروج وتقف الدواب والخسل على البابين والغالب ان النساء اذاخرجن لغير العدد بلسن الحسن من الثماب و يستعملن الطب و يتعلين فالمالك العدوالرحال أيضا بتجماون فيقع الضرر وتتاوث القاوب فينبغى أن ينزه الموضع عن هذاو بترك مكشو فالابناء فيهوان كان لايقدر على ازالة مافيهمن البناء فيترك الصلاة فماحواه البناء ويصلى خارجاعنه في البراح وهو الاولى والافضل في حقه بل المتعين اليوم كاتقدم (الثالث) قال ابن حبيب اذا كان المطرو لطين ولم يستطيعوا أن يخرجوا الى المصلى فلارأس أن يصاوفي المسجد الجامع على سنة العسد في المصلى انتهى من ابن فرحون على ابن الحاجب (الرابع) قال في المدونة قال مالكُلات ملى في موضعين قال سندر بد أنهالاتقدم يخطبة في موضعين في المصر الواحدوهذه المسئلة أسقطها البرادعي من تهذيبه وقاله القرافي ونصه وفي الكتاب ولاتصلى في المصرفي موضعين خلافاللشافعي فياساعلى الجعة انتهى والله أعلم ص فوساعهما فل يعنى انسماع الخطبة ين مستعب قال في المدخل والسنة أن لاينصرف بعد الصلاة حى يفر غالامام من خطبت وان كان لايسمعها و كذلك النساء قاله مالك انتهى ويفهم من كلام المؤلف ان الانصات فيهما مستحب وفي رسم تأخير صلاة العشاء من سماعا بن القاسم من كتاب الصلاة قال مالك بنصت الناس في خطبة العيد بن والاستسقاء كا ينصتون في الجعة قال ابن رشدوهذا محير لأنها خطبة مشر وعة للصلاة عنده فوجاأن كون حكمهاحك الخطمة في الانصات لها وذهب الطحاوي في خطبة العمد بن الى أنها للتعليم لاللمسلاة كخطبة الحج فلاننصت لها ودليله ماروى عن عبدالله بن السائب قال شهدت العيدمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاماصلى قال انا تخطب فن أحب أن يجلس الى الخطبة فلجلس ومن أحب أن رجع فليرجع وكذلك خطبة الاستسقاء اذ لاصلاة فمه على مذهبه انتهى وقال ابن رشد وجب أنكون حكمهاحك الخطبة في الانصاف لهايعني أنه يطلب الانصات لحطبة الجعةوان اختلف أيضافيهما قال ابن عرفة وسمع ابن القاسم ينصت في العيدين والاستسقاء كالجعة

(وساعهما) * الباجى
الخطبة من سنة الصلاة فن
شهد الصلاة عن تلزمه أولا
تلزمه من صبى أواص أة أو
عبد لم يكن له أن يترك
حضور سنتها ورواه ابن
لقاسم كطواف النفل
ليس له أن يترك ركوعه
القاسم نضت في العيد بن
والاستسقاء كالجمعة
والاستسقاء كالجمعة
(واستقباله و بعديتهما)
أثر الصلاة سنة

(وأعيدتا ان قدمتا) * أشهب من بدأ بالخطبة قبل الصلاة أعادها بعد الصلاة وان في فعل أجزاه وقد أساء (واستفتاح بتكبير) الواضحة من السنة أن يفتح خطبته الأولى والثانية بالتكبير وليس في ذلك حد (وتخلله مابه) مالك يجرى في خلال خطبته ولا حد في ذلك (بلاحد) تقدم نص الواضحة في التكبير أول الخطبة ونص (١٩٧) مالك في التكبير في خلاله أنه لاحد في كلهما

وقال مطرف وابن الماجشون يكبر في الأولى فبل التحميد سبع تكبيرات وفى مبتدا الثانية سبع تكبيرات ثم عضى في خطبته فكالم انقضت الكامات كرثلاث تكبيرات بواسماعمل تكثير التكبير سنة المغيرة كثرته عي مالك و يكبر الناس مع الامام اذا كبرفى خطبته ؛ الباجي لانه ص وي عن ابن عباس ولا مخالف له (واقامة من لم يؤمر بها) قال مالك في أهلالقرى الذين لاجعة عليم لايصلون العيد قال ابن القاسم ولابأس أن يجمعوا ويصاوا صلاة العمد بغير خطبة وان خطب فسن النرشدفي هذه المسئلة في المدونة اختلاف فى الرواية وقال ابن يونس قال ابن حبيب صلاة العيد تلزم كل مسلم وتجب على الرحال والنساء والعسد والمسافرين ومن يؤم بالصلاة من الصيان يؤم بها وان لم يشهدوها فيجاعة صاوها ركعتان حت كانوا على سنها في

وروى القرينان وابن وهب وعلى ليس الكلام فيها كالجعة وان أحدث فيها تمادي وفي تكبيرهم بتكبيره قولا مالك والمغيرة بن حبيب ويذكر فيهافى الفطر سينةزكانه وبحض على الصدقة وفي الاضمى الاضمية والذكاة انتهى قال في التوضيع في كتأب الحج الخطب ثلاثة أقسام قسم ينصتفيه وهوخطبة الجمعةوقسم لاينصتفيه وهوخطب الحج كلها وقسم اختلف فيموهو خطب العيدين والاستسقاء واستحب مالك الانصات فيهما انتهى (تنبيه) تقدم في كلام ابن عرفة أنهاذاأحدث فيأتناء الخطبة تمادى وهكذا قال في تهذيب البرادعى ونصه وان أحدث الامام في خطبة العيدين تمادى وقديتوهم منه انه اذاأحدث قبل الشروع في الخطبة لا يخطب وليس كذلك ولفظ الام فلتأرأيت الامام اذاأحدث يوم العيدين قبل الخطبة بعدماصلي أيستخلف أم يخطب بهم على غير وضوء قال أرى أن لا يستخلف وأن يتم بهم الخطبة انتهى ص ﴿ وأعيد تا ان قدمتا ﴾ ش فانلم يعدهاأجزأته أى أجزأته صلاة العيدلان الخطبة ليستشرطافي عنها كخطبة الجمعة ص وواقامة من لم يوعمر بهاأ وفاتته وشقال في المدونة ولا تجب صلاة العيدين على النساء والعبيد ولايؤم رون الخروج البهاومن حضرهامهم لم ينصرف الابانصراف الامام واذالم عنرجن النساء فاعليهن بواجب أن يصلين ويستحب لهن أن يصلين افذاذا ولا تؤمهن منهن واحدة انتهى قال سندادا لم مكن معهن رجل صلين أفذاذا فأن كان معهن رجل تخلف لعدر فهل مجمع بهن يختلف فيه بناء على أن من منعه العدر أن يجمع مع الامام في العيدين هل يجمع دونه وسيأتي ثم قال في المدونة ومن فاتته صلاة العيدين مع الامام فيسحب له أن يصليها من غير ايجاب انهى قال سندان جاء من فاته والامام بخطب فانه يجلس ولايصلي وسواء كان في المصلي أوفي المسجد ثم قال فان فاتت جماعة فأرادوا أن يصاوا بجماعتهم فهل يجوز يختلف فيه قال ابن حبيب من فاتته العيد لابأس أن يجمعها مع نفر من أهله وقال سحنون لاأرىأن بجمعواوان أحبوا صلوا أفندادا أممقال والمذهب انهم لا يخطبون ثم فالفى المدونة ويصليهاأهل القرى كالمها الحضر فحمله سندعلى أن المراد بهأهل القرى الصغار الذبن لاتجب عليهم الجمعة وانه يستحب لهم أن يصاوها ثم قال ادا قلنالا تجب في غير موطن استيطان ويستحب لهمأن يقموهافهل ذلكمن غير خطبة قال عيسي عن ابن القاسم ان شاءمن لاجعة عليهم أن يصاوها بامام فعاو اولكن لاخطبة عليهم فان خطبوا فحسن انتهى وماذكره عن عيسي هوفي أول رسم من سهاعه قال ابن رشد في شرحه هو خلاف ما تقدم في رسم العيدين آخر سهاع أشهب وقال في سماع أشهب المشار اليمهم يرفي هذه الرواية ان يصلى العيدين في جماعة وخطبة ومن لا تجب عليهم الجمعة وهوخالافمافي أولرسم من ساععيسي وفي المدونة في هذه المسئلة اختلاف في الرواية انتهى فالخاصل أنالمراد بقول المصنف اقامة من لم يؤص بهاأ وفاتته انه يستعب له أن يصليها وهل في جماعمة أواف ذاذا قولان والاصح الهلا يحوز لهم جعهاقال في الشامل واقامتها لمن فاتته ولمن لاتلزمه فداوكذاك جاعة على الاصحفيهما انتهى ويظهرمن كلامصاحب الطراز ترجيع جواز الجمع

التكبير والقراءة وهو قول مالك وجاعة من أصحاب وقال أبو عمر قال مالك في المدونة ليست على النسآء الاانها تستعب لهن (اوفاته) في الموطأ قال مالك من وجد الناس قد انصر فو ابوم العيد فلاأرى عليه صلاة وان صلى في المصلى أوفي بيته فلا بأس و يكبر سبعا وخسا * الباجي وهل يصلها من تخلف عنها في جاعة قال في المدونة من لم يخرح البها من النساء لا يجمع بهن أحد (وتكبيره اثرخس عشرة فريضة) * ابن عرفة يستعب تكبير كل مصل اثر خس عشرة فريضة) * ابن عرفة يستعب تكبير كل مصل اثر خس عشرة فريضة) * ابن عرفة يستعب تكبير كل مصل اثر خس عشرة فريضة من ظهر يوم النعر قال مالك و يكبر فى أيام التشريق الرجال والنساء والعبيد والصبيان وأهل البادية والمسافر ون وكل مسلم صلى في جاعة أو وحده * ابن شعبان وتسمع المرأة نفسها التكبير كانت فى المسجد أو فى يبتها (وسجو دها البعدى (من ظهر يوم النحر) تقدم نحوه فدا

وعلى جواز الجمع لمن فاتتهمن أهل المصر لا يخطب بلاخلاف وكذلك من تخلف عنها لعذر وكذلك العسدوالمسافر ونواختلف في أهل القرى الصغار على قولين والله أعلم (فرعان *الاول) فاوأراد أق مجمعهامن فاتته في المسجد أوفي المصلى والظاهر انهم يمنعون من ذلك ويدل لذلك قول اس حبيب من فاته العيد فلابأس أن يجمع مع نفر من أهله والله سخانه وتعالى أعلم (الثاني) يستحب لسيد العبد أن أذن له في حضور العبد ص ﴿ وَتَكْبِيرِهُ الرَّحْسِ عَشَرَةٌ فُرِيضَةً ﴾ ش لم يتعرض المصنف وكثيرمن أهل المذهب لبيان صفة التكبير في الجهر والاسرار وقال في المدخل قدمضت السنة ان أهل الآفاق مكرون در كل صلاة من الصاوات الجس في أيام اقامة الحاج عني فاذا الم الامام من صلاة الفرض في تلك الايام كبرت كبيرايسمع نفسه ومن يليه وكبرا لحاضر ون بتكبيره كل واحدتكمر لنفسه لاعشى علىصوت غيره على ماوصف من أنه سمع نفسه ومن بليه فهذه هي السنة وأماما يفعله بعض الناس اليوم من أنه اذا سلم الامام من صلاته كبر المؤذنون على صوت واحد على مانعلمين زعقاتهم ويطولون فيهوالناس يستمعون اليهم ولايكبر ون في الغالب وان كبرأ حدمنهم فهو يمشى على أصواتهم وذلك كلهمن البدع وفيه اخرام حرمة المسجد والتشويش على المصلين والتالينوالذا كرين انتهى ص ﴿وكبرناسيهانقرب، ش قال ابن فرحون في شرحا بن الحاجب ولونسى التكبير لكبر بالقرب والقرب عندمالك أن يكون في المجلس فاذاقام الاماممنه فلاشئ عليها نتهى وماذكره هو قول مالك في المختصر الكبير قال سند وأماحد الطول في ذلك قال مالك في المختصر يكبر مادام في مجلسه فاذا قام منه فلاشئ عليه والكلام هنا كالكلام فمن سلم من اثنتين فامنع البناء فيهمنع التكبير هناو مالا يمنع البناء لم يمنعه انتهى وفي المدونة ومن نسى التكبير وهو بالقرب رجع فكبر وان بعد فلاشئ علمه قال ابن ناجي ماذكره هو المشهور تقدم الشاذ انه يكبره وان بعدمادام فى مجلسه وان قام فلاشئ عليه قاله في المحتصر حكاه عن عبد الحيد والمازرى أبوابراهيم قوله رجع يعنى بالقول ولايرجع الى الموضع الذي صلى فيه كالصلاة لانهزيادة ومثله للغرب وماذكراه هو خلاف قول ابن حبيب في واضحته ومن نسى التكبير حتى انصرف من صلاته فان كان قر سامن مصلاه جلس مستقبل القبلة وكبرعلى سنة ذلك وان تباعد فلاشئ عليه وكان شخنا ننقل عن أبي عمر ان ان سحنون بن سعدجري له ذلك فكر بعض التكبير قاثماو بعضه جالساوانظرماحدالقربهل الذي يصحمنه البناء أوهو أوسعمن ذلك انهي (قلت) الظاهر ماقاله صاحب الطراز والله أعلم ص ﴿ ثُمَّ تَكْسِيرتين ﴾ ش يريدوتكون التكبيرة الثانية معطوفة على التهليلة بالواووهذ الايفهم من كلامه ص ﴿ وكره تنفل بمعلى قبلها

في عبارة ابن عرفة (لانافلة) الشيخ عن عبد الملك لا مكبراثرالنفل المازري وهنداهوالمشهور وقال مالك مكر (ومقضة فيها مطلقا) * ابن سعنون من قضى صلاة نسمها من أيام التشريق بعد زوالهافلا تكبير علىه وقال غيرهان ذكرها فيأيام التشريق صلاهاوكبر بعقبها وذكر عن أبي عمران انه لا تكبر لها لان وقت التكبير لها قدفات وانكانت أيام التشريق لم تخرج بعد (وكبر ناسيه ان قرب) من المدونة قال مالك من نسى التكبير فان كان بالقرب رجع فكر وان بعد فلاشئ عليه وكذلك الامام والمأموم (ومؤتم ان تركه امامه)من المدونة قال مالك ان سها الامام عن التكبير والقوم جاوس فليكبر واومن فاته بعض صلاة الامام فلا تكبر حتى مقضى (ولفظه وهو

الله أكبرنلانًا) عياض المشهور حده ثلاث ومن المدونة قال بن القاسم لم محدمالك في تكبيراً يام التشريق حدا و بلغى عنه انه كان يقول الله أكبرالله أكبر ولله الحديد به ابن يونس بهذا أخذ أشهب وابن عبد الحروياه عن مالك لكن في هذه الرواية التكبير من تين قبل التهليل و بعده (وكره تنفل عملي قبلها

أو بعدهالا بمسجد فيهما ﴾ ش معني انه مكره التنفل في مصلى العيد قب ل الصلاة و بعدها وأما المسجد فلا يكره التنفل فيه لاقبل الصلاة ولابعدها وهذافي حق غيرالامام قال في الطراز ونحن اذاقلنا مجواز التنفل قبلها فهل نطلقه للامام بل سنة الامام اذاقدم أن يبدأ بصلاة العيد الاأن يقوم قبل الوقت فليس ذلك وقت التنفل أيضاانتهي (فروع الاول) اذاقلناان الناف لمة جائزة في المسجدقبل الصلاة للمأموم فهل تحرم أوتكره بخروج الامام على الناس أوتباح لمأر فيه نصاوالله أعلم (الثانى) قال في الطراز وأما لتنفل في البيوت وم العيدة يختلف فيه فذهب الجمهور الى جوازه منغيركراهة وقدقال قوم صلاة العيدسجة ذلك اليوم فليقتصر عليها الى الزوال وجنح الىذلك ابن حبيب فقال أحب الى أن تكون صلاة العيد حظهمن النافلة ذلك اليوم الى صلاة الظهر وهذامذهب مردودباتفاق أرباب المذاهب انتهى (الثالث) قال في الشامل لم يعرف مالك قول الناس تقبل الله مناومنكر وغفر الله لناولك ولم ينكره وأجازه ابن حبيب وكرهه بعضهم انتهى وانظر النوادر والمدخل وقال في المسائل الملقوطة قال التماس أبوجعفر وغيره الاتفاق على كراهة قول الرجل لصاحبه أطال الله بقاءك وقال بعضهم هي تحيية الزنادقة وفي كتاب الاستيعاب لابن عبد البران عمر قال لعلى رضى الله عنهما صدقت أطال الله بقاءك فان صح بطل ماذ كرهمن الاتفاقانتهي (الرابع) قال في الطراز ولاينكرفي العيدين اللعب للغامان بالسلاح والنظر اليهم وكذلك لعب الصبية بالدفوف وشبه ذلك انهي ثمذكر لعب الحبشة قال وقدكره مالك لعبهم في المسجدو بحمل الحديث ان السيدة عائشة رضي الله عنها كانت في المسجد تراهم انتهى

﴿ صلاة الكسوف ﴾

ص وفضل سن وان لعمودى ومسافر لم يجد سيره و ش قال في الطراز وسئل ابن القاسم هل كان مالك برى ان صلاة الحسيد المنافرة العيد سينة لا تترك قال نعم قال سيند وهذا بما لا يعتناف فيه وأبو حنيفة وصفه ابالو جوب و نحن لا تتعاشى أن نقول تجب وجوب السان المؤكدة على انه لا ينبغى تركها لأن الني صلى الله عليه وسلم فعلها بالجماعة وأمن بها وهي من شعار الاسلام و بحب اظهار ها الاأنهاء اعبر مقر وضة لما بينا في صلاة الوترانه لا مفروض الا المان وشيعار الاسلام و بحب اظهار ها الاأنه المناب وصلاة الخسوف سنة على النساء والرجال الماوات الجسمانتهى وقال في النوادر قال ابن حبيب وصلاة الخسوف سنة على النساء والرجال الماوات الجسمانة عن الماليان والمسافر بن والعبيد انتهى وقال ابن عرفة وسمع ابن القاسم ان تطوع من يصلى بأهل البادية بصلاة الكسوف انتهى وأتى رحمه الله بالماه وأمامن تحب عليهم فلار خصة في تركهم الجمع للكسوف انتهى وأتى رحمه الله بالمؤذنة بني عن مالك في مختصر ماليس في المختصر من أنه لا يومن بها الامن تلزم ما الجمعة أخذا من قوله في عن مالك في مختصر ماليس في المختصر من أنه لا يومن بها الامن تلزم ما الجمعة أخذا من قوله في مالماك ادا كانت قرية فيها خسون رجلا ومسجد يجمعون فيه الصلاة فلا بأس أن يجمعوا صلاة والل النهى وقال في الطراز وفيا قاله اللخمي نظر وليس فيه انها تسقطه عن لا جعمة عليهم واعافيه ان أهل وقال في الطراز وفيا قاله اللخمي نظر وليس فيه انها تسقطه عن لا جعمة عليهم واعافيه ان أهل وقال في الطراز وفيا قاله اللخمي نظر وليس فيه انها تسقطه عن لا جعمة عليهم واعافيه ان أهل المان المائة لا بأس أن يجمعوها بريدان جعمهم الصوب من فعلها في الانفراد ومن لا جعمه لم ان

و بعدها الاعسجدفيهما) من المدونة قال مالك اذا صاواجاعة صلاة العدفي سجد لعلة أوصاوها جاعة في مسجد ساحل من السواحل فلابأس بالتنفل فيهقبلهاو بعدهاقال واغا كره التنفل قبل صلاة العيدين وبعدهافي المصلي انظرقول الناس يوم العيد بعضهم لبعص غفر اللهلنا ولك تقبل الله منا ومنك قالمالك لا أعرفه ولا أنكره قال ابن حس ورأىت أحجابه لاستدئون مه و معدونه على قائدله ولاىأس بابتدائه

وصل النشاس الباب الثالث عشر في صلاة الكسوف عبارة الكسوف عبارة عن ظامة أحدالنبرين الشمس والقمر أوبعضهما وهل الحسوف والكسوف الفطان مترادفان التعاكم في هذا الحادث انتهى وقال بهذا الحادث انتهى وقال علم الأجودأن يقال كسفت الشمس وخسف ومسافر لم يجدسيره

الكسوف الشمس) التلقين صلاة كسوف الشمس سنة مؤكدة ومن المدونة قال مالك هي سنة لا تترك قال ابن القاسم و يصلها أهل الفرى والعمود في قول مالك و يصلها المسافر وحده و تصلها المسافر وحده و تصلها المرأة في بيتها ولا بأس أن تخرج المتجالة لها به ابن حبيب و يصلها العبيد به ابن يونس انماقال يصلها كل أحد لقوله عليه الصلاة والسلام اذار أيتم ذلك بهما فافر عوا الى الصلاة وسمع (٧٠٠) ابن القاسم ان تطوع من يصلى بالبادية صلاة الكسوف فلا بأس

شاؤاجعواوان شاؤاص اوامنفردين اماأن يتركوهاف انتهى وقال ابن عرفة بعدأن ذكر كلام اللخمي وفيه نظر لاحتمال كونه شرطافي جعها فقط انتهى صير لكسوف الشمس يش سواء كان الحل أوالبعض قال ابن بشير والكسوف عبارة عن ظامة أحدالنير بن الشمس والقمرأو بعضها أنهى وفى الطرازلوا الكسف كل الشمس فليصلوا حتى انعلى بعضهافاتهم يصاون لقيام الوقت ورغبة في اكالها كالوانكسف بعضها ابتداء انهى وقال ان رشدفي رسم تأخير صلاة العشاءمن كتاب الجامع الرابع من ساع ابن القاسم لماتكام على مسئلة المنجم في أثناء كلامه على مدة مسيرالشمس والقمر فاذاقدر الله عز وجل ماأحكمه من أمره وقدره من منازله في مسيره أن يكون بازاء الشمس في النهار فيها بين الابصار و بين الشمس ستر جرمه عن ضوء الشمس كلهان كان مقابلالها كلهاأو بعضهان كان منعرفاعنها فكان ذلك هوالكسوف للشمس آية من آيات الله عز وجل يخوف بهاعباده ولذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء عند ذلك وسنله صلاة الكسوف انتهى وقال الجزولي في شمرح قول الرسالة اذا خسفت الشمس انظر همل كلهاأو بعضها قال ابن المنف رلائصلي الااذاخسفت كلهاالشميع أوجلها لانحكم الكل حكم الجل انتهى ولاتصلى اذاخسف بعضها أبوعمران وماقاله ابن المنذر تفسير الشيخ لانهقال اذا خسفت الشمس انتهى وقال أيضافي بابجل من الفرائض واختلف متى تصلى قال ابن الهندي حين تغيب كلهاوتسود وكذلك اذاذهب جلهاتصلى لان حكم الجل حكم المكل وأمااذا خسف منهاالشئ البسيرمارأيت من قال يصلى انتهى (قلت) يحمل على البسير الذي لانظهر الابتكاف ولابدركه الا من لديه شعور من أهل علم الغلائ هان الظاهر انها لانصلي حينتا وانما تصلى اذاظهر الكسوف للناس ولوفى بعضها والله أعلم (تنبيهان * الأول) قال في الطراز لاخلاف بين أهل اللغة في استعمال الكسوف في الشمس واختلف في استعمال الخسوف فذهب قوم الى منعم وصار الى ذلك بعض السلف وروى عن عروة قال والا كثرون يقال خسفت وكسفت بمني واحدفي الشمس والقمر وهو ذهاب ضوئهما انهى (الثاني)قال في الذخيرة ولايصلي لزلزال وغيره من الآيات وحكى اللخمى عن أشهب الصلاة واختار مانتهي ص وركعتان بسرائه ش هذاه والمشهور وعليه اختلف فى قراءة المأموم خلف امامه فقال أشهب لا يقر أوقال أصبغ يقرأ ابن ناجى وهو الجارى على أصل المنهب ص ﴿ وركعتان ركعتان المسوف القمر كالنوافل ﴾ ش مشى رجمالله على ان صلاة خسوف القمرسنة وهنده طريقة اللخمي والجلاب قال الشارح وشهره ابن عطاء الله (قات) ورأيت فيبعض الحواشيأنه وجد بحطالمنف على نسخةمن المختصر عندقوله وركعتان ركعتان مانصه صرحابن عطاء اللهبان المشهور سنية الصلاة لخسوف القمر انتهى واقتصر في التوضيح

* این رشدیرید الذی لاتجب عليه الجعة وأمامن تعب عليم فلارخصة في تركهم الجمع للكسوف * اشهامن لم تقدر علها مع الامام من ضعف أو امرأة صلاها فذا وروى على لا يقضى (ركعتان بزيادة قىامان وركوعين) ابن عرفة هي ركعتان في كلركعة ركوعان وقيامان (سرا) من المدونة قال مالك لايعهر بالقراءة فهماوروى أدضاعن مالك انه يعهر بالقراءة فمسما * اللخمي وهذا أحسن لثبوته في الضارى ومسلم *المازرى روى الترمذي عن مالك انه عهر فيها وكذا ذكرابن شعبان في مختصره عن مالك وابن أبى ذئب قالا مجهر بالقراءة فى صلاة الخسوف وممن جهر بالقراءة فهاعلى بن أبيطالب رضي الله عنه قال ابن الماجشون سمعت أبان بن عثمان مجهرفها بقراءة سألسائل وبالجهر

قال أحدين حنبل واستعاق وأبو يوسف المازرى ووجه هذا واختيار بعض أشياخي ماخرجه المعارى ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه والله عليه وسلم الله عليه الله عليه وسلم جهر فيها بالقراءة في كذلك هذه السنة (وركعتان الله عليه وسلم الله ومن المدونة قال مالك لم أسمع الله يعمع المعموف القمر ولكن يصلون أفذا ذاركعتين كسار الصاوات النوافل و يدعون ولا يجهرون (جهر ا

بلاجع) * ابن عرفة المشهور انه لا يجمع كسوف القمر وصوب اللخمى وأشهب انه يجمع لها قال أبوعر وقد صلاها جاعة ابن عباس وعثمان رضى الله عنهما (وندب المسجد) عياض من سنن صلاة كسوف الشمس أن تصلى في الامصار جاعة في الجوامع ابن بونس قال أصبغ بصلى لكسوف الشمس في المسجدرواه ابن عبد (٢٠١) الحكم * ابن عرفة والمشهور كون صلاة

خسوف القمر في البوت وروى على يفزعون الى الجامع يصلون أفيذاذا ويكبرون ويدعون (وقراءة البقرة عمو الماتها فى القيامات) انظر سكوته عن الفاتحة قالعبد الوهاب دستعب تطويل صلاة الكسوف ما أمكن ولم بضر عن خلفه ان كان اماما * المازري ظاهره نفي التعديد ليكن قال مالك بقرأ بنعو سورة البقرة نم يركع طويلا وقال أبوعمر حزروا قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بيسن والعنكبوت وقرأ أمان دسألسائل واستحب مالكأن بقرأفي الاولى بالبقرة قال المازرى ويركع طو للانحوقراءته م رفع فيقول سمع الله لمن حده ثم يقرأ بأم القرآن تم يقرأقراءة طويلة تحو سورة آل عمران ع يركع محوقراءته ثم يرفع فيقول سمع اللهلن جمده ثم سجد سجدتين تامتين لاتطويل فهمائم بقوم فيقرأ بنعو

على القول بانها فضيلة قال الشار حوصححه غير واحدوصدر بهفي شامله فقال وصلاة خسوف القمر فضيلة وقيل سنةوشهر انتهى وعزاابن عرفة هذا القول لابن بشير والتلقين فقال وصلاة خسوف القمر اللخمي والجلاب سنة ابن بشير والتلقين فضيلة انتهى والله أعلم ص بالاجع ش يعنى ان صلاة خسوف القمر انماتصلي أف الاجماعة قال في الطراز فانجعوا أجزأهم لانسائر النوافل اذاوقعت جاعة صحتوا نماالخلاف هل الجاعة من سننهاأ ولاوظاهر كلام المؤلف انصلاة كسوف الشمس تصلى جاعة وهو كذلك بلي الجاعة فيهامستعبة وقال في التوضيح لماتكام علىقول ابن الحاجب صلاة قبل الانجلاء سنة في المسجد لافي الملي وقيل والمصلي قوله في المسجد بريد مخافة انجلائها في طريق المصلي قوله وقيل في المصلي هولابن حبيب يعني ان هذا القائل مخير بينا يقاعهافي المسجدوالمصلي وفهم همذامن كلامهلاتيانه بالواوالمقتضية للجمع وهذااذاوقعتفي جاعة كاهوالمستعب انتهى وقال ابن عرفة وفي اشتراطها بالجاعة قولاابن حبيب والمشهور انتهى ص ﴿ وندب في المسجد ﴾ شهذار اجع لكسوف الشمس قال في التوضيح وهذا اذا وقعت في جاعة كإهوالمستعب وأماالفذفله أن يفعلها في ييته وقال في صلاة خسوف القمر والمعروف من المذهبان الناس يصلونهافي بيوتهم ولايكافون الخروج لئلايشق عليهم واختلف هلى يمنعمن الخروج فقال في المدونة لا يجمعون وأجاز أشهب الجع اللخمي وهو أبين لاناا عاقلنا لا يحمعون لما في خروجهم من المشقة فاذاجعو الم يمنعوا قياساعلى كسوف الشمس انتهى وقال ابن عرفة في صلاة خسوف القمر والمشهوركونها فيالبيوت ولايجمع وروى على يفزعون الجامع بصاون أفذاذا ويكبرون ويدعون وصوب اللخمي قول أشهب يجمعون وقال في الطراز وهل يستعب فيها المسجد يحتلف فيسهقال مالك في المجموعة ويفزع الناس في خسوف القمر الى الجامع فيصاور أفذاذاو يكبرون وبدعون وقال ابن الجلاب في تفر يعه يصليها الناس في مناز لهم فر ادى وهكذا قال أبوحنيفةواعتل بانفي خروجهم من بيونهم ليلامع الانكشاف مشقة ووجه الأول أنعادتهم انما كانت في هذه الآيات أن يفزعوا الى الصلاة قال أنس ان كانت الريح نشتد فبادر المسجد مخافة القيامة خرجهأ وداودولان في الخروج لهاحال الكسوف اتعاظ وادكار وشهو دالآية ينصرفون فىظامات الكسوف وينصرفون منه في ضوء الكال انتهى صدوقراءة البقرة ثم موالياتها ، ش تصوره واضح و يعيد الفاتحة في القيام الثاني والرابع على المشهور وقال محمد بن مسامة لا يعمدها لانهاركعتان والفاتحة لاتقرأفي ركعة مرتين ووجه المشهور أن من سنة كلركوع أن يكون قبله فاتحة قال في الطر ازمسئلة قال والاستفتاح في صلاة الكسوف في كل ركعة من الاربع بالجدلله ربالعالمين أماقوله في كلركعة من الأربع فهوقول الشافعي وجاعة وقال محمد بن مسامة ليس عليه قراءة الحدفى الثانية من الأوليين ولافى الرابعة وروى ان الركوعين اعماهما فى ركعة

(٢٦ - حطاب - نى) النساء بعد رفع رأسه بنحو المائدة مع أم القرآن قبل كل سورة انهى ونقل ابن بونس هذا عن المختصر ووجه قوله لا تطوي لل في السجد تين أى لا يقعد المختصر ووجه قوله لا تطوي لل قال وقال في المدونة أحب الى أن يطول في السجود و بوالى بين السجد تين أى لا يقعد بينه ما قعود اطويلاقال و وجه قول مالك انه يفتتح في كل ركعة من الأربع بالجدلله رب العالمين انها قراءة يتعقبها ركوع فوجب أن يكون في المالمين الم كعة الاولى من الركعة الاولى من الركعة الاولى من الركعة الاولى من الركعة الثانية

واحدة فلهذامن أدرك أحدال كوعين أدرك الركعة والركعة الواحدة تجزى فيهاقراءة الفاتحة فنقول ليس هي ركعة واحددة ولابدفيهامن ركوعين وهمار كعتان فيها كالسجدتين جازأن تكون ركعة واحدة وفهاقراء تان وركعتان كالركوعين ولاعبرة بادراك المسبوق كافي الركوعين فانه بادراك أحمه مايدرك الركعة وانكان الثاني واجبابوضحه ان القراءة المسنونة يسن تكريرهاوهي السورة الزائدة فيصلي في القيامين بسورتين فلايستبعد على ذلك أن تكون القراءة الواجبة تكريرها أيضافى الركعة الواحدة فائمسنون القراءة تبع لمفروضها فاولم يشرع المتبوعلم يشرع التبع فكل قيام في الصلاة تسن فيه القراءة وجب فيه قراءة الفاتحة انتهى (فرع) قال الشيخ زروق في شرح الارشادوفي قراءة الماموم خلف امامه قولا أصبغ وأشهب انتهى قال ابن ناجي واذافر عناعلي قولها انه يقر أفيها سرافقال أشهب لايقرأ المأموم خلف الامام وقال أصبغ بل يقرأ وكلاهماذكر معبدالجيدفي الاستلحاق والجاري على أصل المذهب قول أصبغ قياساعلى الفرض في المشهورانهي صدو وعظ بعدها في ش قال في الطراز بعد ان ذكر الاحاديث الواردة في الاسرار بالقراءة في صلاة كسوف الشمس والردعلي من قال بالجهر واحتج بماروته عائشةرضي الله عنهاأن الني صلى الله عليه وسلم قرأ قراءة طو للة محمر فيها يعنى في صلاة الكسوف اعتبار ابصلاة العيدين والاستسقاء خرجه أبود اودومار وته عائشة رضي اللهعنها مجمول على صلاة كسوف القمرجعابين الروايات فانه قدروى عنهافي خسوف الشمس مايقتضى ذلك واعتبارهم بصلاة العيد فاسد وذلك أن نوافل النهار من طاوع الشمس الى غروبها شبيهة بفرائضه وفرائضه لايشرع فيهاجهر الاما كانت فيه خطبة بدليل الجعمة والظهر والعصر فلتكن النوافل كذلكوالعيدوالاستسقاء لها خطبةفكانت في الجهر كالجعة وصلاة الخسوف لاخطية لها فكانت كالظهر والعصرانتهي وقال إبن عرفةروي ابن عبدالحكم يستقبل الناس بعد سلامهم يعظهم و يأمرهم بالدعاء والتكبير والصدقة والعتق انتهى والله أعلم ص ﴿ وركع كالقراءة الشهوكقوله في المدونة تمركع ركوعاطو بلا كنعوقيامه انتهى وقال البساطي قوة كلام المصنف تعطى أن هذه الصفة صفة صلاة الكسوف لاأنهمندوب والاقال وركوع كالقيام انهى وقال ابن بشير معمل طوله دون قراءته ولا يقرأفي الركوع بل يسبح وهو يدعو محرى على الخلاف في جو از الدعاء في الركوع عُم قال و يرفع رأسه و يقول سمع الله لمن جده و يقول المقتدون ربناولك الجد شمقال اذارفع رأسه من الركوع الثاني اعتدل كسائر الصلوات ولم يزدانهي وقال الشيخ يوسف بن عمر و يسبح الله في ركوعه ولا يدعو ولايقرأ انتهى ص وسبحد كالركوع ش هذا كقول ابن الحاجب والسجو دمثل الركوع على المشهور (فرع) قال في الطراز واذاقلنا يسن طول السجودفن سهاعن تطويله سجد لذلك لانهمن سنة هذه الصلاة فأشبه تكبير العبد ويفارق تطويل القراءة في الصبح لانه، فضائلها ثم قال والحكم في تطويل الركوع والقيام يجرى على ماذكرناه في السجود (فرع) قال فيه أيضا ولا يطيل الفصل بين السجدتين بالاجاع وكذا التشهد وقال الشيخ زروق في شرح الارشاد فان قصر في محل الطول سجد قبل السلام ولا بطمل الفصل بين السجدتين اتفاقاانتهي واعاقال صاحب الطراز واذاقلنا يسن طول السجود لانهاختلف في تطويله وأماالركوع فالهمتفق على تطويله والله أعلم ص ﴿ ووقتها كالعمد ﴾ ش أىمن حل النافلة للزوال قال في الجلاب وروى ابن القاسم وقتها وقت العدين قياساً علمهما

(ووعظ بعدها)روى ابن عبدالحكودستقبل الامام الناس بعد سلامه فيذكرهم و يخوفهم و يأمرهم أن مدعسوا الله ومكسروا و متصدقوا بدان يونس ولاخطبة مرتبة فها (وركع كالقراءة) تقدم بصمالك فيركع نحوقراءته (وسجد كالركوع) تقدمان هذا هونص المدونة لابن القاسم والذى لمالك في المختصرانه لاتطو يلفى السجودووجه ابن يونس كلا القولين (ووقتها كالعيد) من المدونة قالمالك اعاستها أنتصلى ضحوة الىزوال الشمس ولايصلم ابعد الزوال امام ولاغسره انتهى وقد روىعن مالك أنهاتصلي فى كل وقت ورجعه غير واحد من الأشياخ قال اللخمي وذلك أحسن لانهاصلاة أمريها عند مادث يحدث فوجدأن تصلى عنده مالم مكن الوقت aichia

(وتدرك الركعة بالركوع)
من المدونة قال مالك من
أدرك الركعة الثانية من
الركعة الاولى لم يقض شيأ
وأجزأته كمن فاتنه القراءة
من الصلاة وأدرك الركوع
قال ابن القاسم وان أدرك
الركعة الثانية من الركعة
الثانية فاعا يقضى ركعة
فيهار كعتان وتجزئه

وعلى الاستسقاه بجامع أن هـ ناوقت ليس لشئ من الفر انض فجعل للسنن المستقلة تمييز الهاعن النوافل التابعة انتهى من الذخيرة (فرع) قال في الطراز فان طلعت مكسوفة لم تصلحتي تبرز الشمس ويأتى وقت النافلة وهذامتفق عليه وهل عليهم أن يقفو او يدعوا قال في الواضعة ولاتصلي فيطلو والشمس فبطأن تبرز وتحل النافلة ولكن يقفون للدعاء والذكر فان تمادت صلوها وان انحلت حدوا الله تعالى ولم يصاوها وقال مالك رجه الله في المختصر ولاقمام عليهم ولااستقبال القبلة ولوفعله أحدالمأر به بأسافظاهر مافي الواضحة ان ذلك مسنون ومندوب اليه وظاهر مافي المختصر أبه غيرمسنون الاأنه حائز وله يعد باوعة ولم تزل الناس في هذه الآيات بتضرعون و يدعون ويذكرون اللة تعالى فياما مستقبلين القبلة ومبتهلين لاينكر القائع على الجالس ولاالجالس على القائم ولاالداعى على الساكت ولاالساكت على الداعي انتهى ومنه أيضااذ اقلنا لانصلي بعد العصر فانكسفت قبل الغروب وغابت منكسفة لم تصل اجاعا وسلم ذلك الشافعي وان كان ، نهبه فى القمر اذاغاب منكسفا بليل فليصل صلاة الكسوف وهذالان سلطان الشمس قددهب ووقتها قدفات وهو النهار وانما كانت الصلاة رغبة ليردضوؤها اليناوتعو دمنفعتها عليناوهذا المعني يذهب بفقد الشمس رأسافيسقط حكمها بفقدها نتهى (فرع) قال في الذخيرة قال سندفان طلع القمر مخسوفا بدأبالمغرب وظاهر قول مالك افتقارها الى نسة تعصها مخلاف الكسوف فان انكسف بعدالفجر فلاصلاة الاركعتى الفجر ولأن المقصودمن الصلاة وجودضوئه ليلالتعصل مصلحته وقدفات ذلك فلوخسف فلإيصاواحتى غاب بلسل لمريص الواخلافاللشافعي انتهي وذكر الجزولى في صلاته بعد الفجر قولين واقتصر التلمساني على انهاتصلي والله أعلم ص ﴿ وتدرك الركعة بالركوع ﴾ ش أى الثاني قال في المدونة من أدرك الركعة الثانية من الركعة الأولى لم يقض شيأ وكذلك ان أدرك الركعة الثانية من الركعة الثانية فاعليقضي ركعة فيهار كعتان انتهى قال في التوضيح حاصله ان الركوع الاول سنة والثاني هو الفرض فلذلك اذا أدرك الثاني من حدى الركعتين فقدأ درك الركعة الثانية انهى وقال في الطراز وذلك لان الركوع الأصلي هو الثانى بدليل انهدؤتي بهفي محله فيصلي أوله بالقراءة والرفع منه بالسجو د بخلاف الركوع الأول فانهفى أثناء القراءة وهي محمولة عن المسبوق فوجب أن يكون محمولاانهي مختصرا وقال في الطرازأيضا ان ركع بنية الثاني وسهاعن الاول سجد قبل السلام لانه مسنون وليس بركن وان ركع بنية الأول وسها عن الثاني فحكمه حكم من ترك الركوع الثاني والله أعلم (فرع) قال المشذالي أنظر لوأدرك الركوع الأول وفانه الشاني لرعاف أونعوه وأدرك الامام في آخرا نعطاطه للسجودهمل يقضمه ظاهر المدونة انه يقضمه فانه نفي القضاء عمن أدرك الثماني فقط ولوكان العكس مساويالما كان لاختصاصه فائدة وظاهر كلامهم ان الاول واجب فعلى هذا قول سند انسهاعن الأول سجدله قبل مشكل لانه أجراه مجرى السنن انتهى (قلت) قوله ظاهر كلامهم انه واجب فيهنظر بلظاهركلام المدونة المتقدم انهغير واجب وقوله أجراه مجرى السنن يقتضي انه لم يقفعلي كالرمه والافقد تقدم التصريح بانه مسبوق في كلامه وكلام صاحب التوضيح وقول الشارح ان من جاء والامام را كع فانه بدر لاتلك الركعة يو بدولو في الركوع الثاني يقتضي انهاذا أدرك الاول فقد أدرك الصلاة أيضاوليس كذلك ومقتضى ماتقدم انه يتداركه مالم يعقد الركعة التي تليهاوالله أعلم (فرع) قال في النوادر ومن فاتتهم عالامام فليس عليه أن يصليها فان فعل

مادامت الشمس منكسفة فلا بأس به انتهى ص ﴿ ولاتكرر ﴾ ش أى لاتكرر في اليوم الواحيد بجب تطويل الصلاة مالم تنجل فان أتمها على سنتها قبل الا بحسلاء لم يلزم الجع اصلاة أخرى على سنتها ولكن للناس أن يصلوا افذاذار كعتين كسائر النوافل و بدعوا ويذكروا اللهانتهي وأمالوتكر والكسوف في السنة من ارافانه يصلى كذلك قال في الطرازفي باب صلاة الاستسقاء لماتكام على قول المدونة وسألناه هل يستسقى في العام الواحد مرتين أوثلاثا قال لاأرى بذلك بأساوه ف اقول الكافة الاأن الشافعي قال وليس أستعب في الثانية والثالثة كالأولى لأنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة واحدة ووجه المذهب قوله تعالى الأخذ ناأهلها بالبأساء والضراء لعلهم متصرعون وقوله فاولاا دجاءهم بأسنا تضرعوافر بطالتضرع بالحال المؤدية بهوفي الحديث ن الله صب الملحين في الدعاء ولأن العلمة الموجبة للاستسقاء أولاهي الغيث والحاجة الى الغيث قائمه وهكذالو خسفت الشمس أوالقمرفي السنة مرارا فالهم يصلون الكسوف كلمرة واعالم يستسق الني صلى الله عليه والم الامرة واحدة لانه لم يحتي بعد تلك المرة الى استسقاء انهى ص ﴿ وان انجلت في أثنائها فني أتمامها كالنو افل قولان ﴾ ش ظاهر هسواء كان ذلك قبل أن سمر كعة بسجدتها أو بعد ذلك وهو كذلك أعنى الخلاف في اعامها كالنوافل في السورتين لكنه مختلف فان انجلت بعداتهام ركعة بسجدتها فلاخلاف أنهالا تقطع واختلف هل يقهاعلى سنتهاوهو قول أصبغ أويمها كالنوافل وهوقول سجنون قال ابن عبد السلام ومعنى الأول والله أعلما تماهو في عدد الركوع والقيام دون الاطالة وان انجلت قبل اتمام ركعة بسجدتها فلاخلاف انه لابتمهاعلى هيئتها واختلف هليتمها كالنوافل أو بقطع هكذا حصل الخلاف ابن ناجي وهو مأخوذمن التوضيه وابن عرفة والظاهر من القولين الثانيين عدم القطع والله أعلم صروقدم فرض خيف فوانه ثم كسوف ثم عيد وأخر الاستسقاء ليوم آحر ﴾ شأما كسوف الشمس فلا يتأتى على المشهو رمن أن وقتهاالى الزوال الاعلى ماقال البساطى فمن تام عن صلاة فوقتها ادا استيقظ فتأمله وأمافى خسوف القمر فمكن واللهأعلم وأماقوله نم كسوف ممعيد ففيه والان الأول ان اجتماعهما محال عادة لان كسوف الشمس انما محصل بالقمر اذاحال بينناو بينهافي درجتها بومتسع وعشرين وعيدالفطر يكون بينهماثلاثة عشر درجة منزلة نامة والاضحى يكون بينهما نعومائة وثلاثين درجة عشرمنازل نع عكن عقلاأن يذهب ضوء الشمس بغيرسب أوبسب غير القمركا عكن حياة انسان بعدقطع رأسه واخلاء جوفه والكلام على مثل هذامنكر مع أن الشافعي وجاعة من العلماء تحدثوافيه (السؤال الثاني) انهذكر في باب النفل أن صلاة العيد آكدمن صلاة الكسوف وهومناقض لتقدعه وجوابه أن الكسوف يخشى ذهاب سبه مخلاف العبدين كافي جواب الاذان على قراءة القرآن (تنبيهان *الاول) قال ابن عرفة زعم ابن العربي بطلان كون الكسوف بحياو لةالقمر وكون خسوف بدخوله في ظلل الارض لسبعة أوجه خلاف قول المازرى والجاعة فعلى قول ابن العربي لاسؤال انتهى (الثاني) قال القرافي اذا اجتمع كسوف وجعة قدمت الجعة عندخوف فواتهاوان أمن قدم الكسوف وتقدم الجنازة على الجعة والخسوف الاأن يضيق وقته انتهى (قلت) وهذا انماياتي على خـ لاف المشهو رمن أن وقها ممتدالي بعد الزوال

تنفل (وان انجلت في أثنائها ففي اتمامها كالنوافل قولان) ابن حارث اتفقوا اذاصلي الامام بالناس صلاة الكسوف فاتم ركعتان وسجدتان ثم انحلت الشمس انهلا يقطع الصلاة وبتادى واختلفوا كيف بصليما بقي فقال أصبغ يصلى مابقي على سنتها حتى مفرغ منهاوقال سحنوز يصلى ركعة وسعدتان عم منصرف ولايصلى ذلكعلى سنةصلاة الخسوف انتهى جمع مانقل ان ونس (وقدم فرض خيف فواته هدهعبارة ابن الحاجب وتعقهاخليل فيتوضعه فائلالعله ربدالجنازة والا لم متأت هذا الفرع على المشهور (نمكسوف نم عيدوأخر الاستسقاءليوم T خر)عبدالحق اذا اجمع كسوف واستمقاءوعمد وجعةفي بومواحدفسدأ بالخسوف لئلا تنجلي الشمس تمعيد تمالجعة ويترك الاستسقاء ليوم آخرلان العمد يوم تجمل ومباهاة والاستسقاء بوم رهبة وسكون فيؤخر * المازري لاستفق هـنا عادة ولامعنى لتصوير خوارق العادة الاأن يراد

إذ فصل به ابن شاس الباب الرابع عشر في صلاة الاستسقاء (سن الاستسقاء لزرع أوشرب بنهراً وغيره وان بسفينة) ابن عرفة روى ابن عبد الحكم معها صلاة الاستسقاء سنة *اللخمي بريد بجدب أوشرب ولولدواب بصحراء أوفي سفينة أوفى حضر وقد أخذوا زروعهم واحتاجو الى ذلك * اللخمي الاستسقاء لسعة خصب مباح ولنزول الجدب بغيرهم مندوب اليه وليتعاونوا على البر وحديثي من استطاع أن ينفع أخاه ودعوة المسلم لاخيه بنظهر الغيب مستعابة ورد (٢٠٥) هذا المازري بأنه الدعاء لاسنة الصلاة وسمع أشهب

* صلاة الاستسقاء *

قيل لمالك أهل قرية اذا كثر مطرهم سال واديهم عا يشر بون فطروا فزرعوا ولم يسل واديهم عايشر بون أيستسقون قال نعمزاد المازري لهم الاستسقاء والسو الفي الزيادة ولم تثبت هذه الزيادة في البيان *ان عرفة فأطلق هذا الشيخ وقال ابن رشداعا ر بدالدعاء لاالبروزالي المصلى على سنة الاستسقاء لان ذلك اعا مكون عند لحاجة الشديدة الى الفيث وقدروى أبومصعب عن مالك أن البروز للاستسقاء لا يكون الاعندالحطمة الشديدة * ابن رشد وكنداقولهأيضا فيساع أشهب لابأس بالاستسقاء بعدالمغرب والصبح انما ر بديهالدعاءلاالبروزالي المملى لان السنة في ذلك لا تكون الافي الضعي ومن المدونة قال مالك سنتها أنتصلى ضعوة لافي غير ذلك الحين ابن اللي وكذا

ص ﴿ فصل سن الاستسقاء لزرع أوشرب بنهر أوغيره وان بسفينة ركعتان جهرا ﴿ ش الاستسقاء طلب السقى قال اللخمى الاستسقاء يكون لأربع الاول للحل والجدب والثاني عند الحباجة المىشرب شفاههم أودوابهم ومواشيهم في سفر في صحراء أوفى سفينة أو في الحضر والثالث استسقاءمن لميكن في محل ولاحاجة الى الشرب وقد أتاهم من الغيث ماان اقتصر واعليه كانوافي دون السعة فلهم أن يستسقو او يستلو الله المزيد من فضله قال مالك كل قوم احتاجو ازيادة الى ماعندهم فلابأس أن يستسقوا والرابع استسقاءمن كان في خصب لمن كان في جدب ومحل وهذه لاربعة في الحكي على ثلاثة أوجه فالوجهان الاولان سنة لاينبغي تركها والثالث مباح والرابع مندوب اليه انتهى ونقلها بن عرفةوذ كرعن المازري بأنهر دالرابع وان المراد به الدعاء ونصه اللخمي ولنز ولالجدب بغيرهم مندوب اليه لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولحديث من استطاع أن ينفع أخاه فليفعلودعوة المسلملاخيه بظهر الغيب مستجابة ورده المازري بأنه الدعاء لاستة الصلاة انتهى وأنكرا بنرشد الصلاة في الثالث وتأول الاستسقاء فيه بالدعاء وقال في سماع أشهب في رسم الاستسقاء فىأهــلقرية انمـايشر بون من الامطاراذا كانسال واديهم فيزرعون ويشربون وكان عام قل المطرعلينا فنمطر مانزرع عليه الزرع الكثير ولايسيل وادينا فنستسقى قال نعم فيلانه قيل الاستسقاء اذالم يكن مطروأنتم قدمطرتم وقدزرعتم عليه زرعا كثيرا فقال ماقالوا شيئاولابأس بذلك قال ابن رشد قوله انهم يستسقون يريد الدعاء لاالبرو زالى المصلي على سنة الاستسقاء لان ذلك المايكون عندالحاجة الشديدة الى الغيث حيث فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم روى أبومصعب عن مالك أن البر وزالي المصلي للاستسقاء لا يكون الاعند الحاجة الشديدة انتهى فيعمل قول المصنف أن الاستسقاء سنةعلى القسمين الاولين لان القسم الثالث ليس سنة بلاامامباح كماقال اللخمي أوليس عشروع كإقال ابن رشدوأما القسم الرابع فسيصر ح بعكمه فتأمله والله أعلم (فرع) والاستسقاء بالدعاء مشر وعماً موربه في كل الاحوال ان احتبج المهولا خلاف بين الامة في جوازه قاله ابن بشير (فرع)واذاأضر المطر بالناس دعو االله وتضرعوا اليه ولايقيمون لهصلاة قال ابن ناجي فيشرح المدونة وقال السهيلي واذاتضر روامن كثرة المطر فليسئلوا الاستصحاءقال وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم حو اليناولا عليناوفي الحديث الآخر اللهم منابت الشجر وبطون الاودبة وظهو رالأكام فيه تعليم كيفية الاستصحاءولم يقل ارفعه عنا لأنهر حةونعمة فكيف يطلب رفعه ولم يقل اللهم اصرفه الىمنابت الشجر لأنهس بحانه أعلم بوجه

أيضاالى الاحتياج الى البروز والماهو اذالم يؤدالى أمر أشداحتيج الى الاستسقاء بتونس مرار اوامام جامعها الشيخ ولم يصله بالناس وقال خفت ان صليبا أن يشتداً مر الطعام ويقوى الهرج والغلاء (ركعتان جهرا) من المدونة قال مالك اذا بلغ المصلى صلى بالناس ركعتين يجهر فيهما ويقر أبسبح والشمس وتعوهما (وكرران تأخر) من المدونة قال مالك جائز الاستسقاء مراراا بن حبيب لا بأس به أيامامتو الية ولا بأس به في الطاق النيل قال أصب غوقد فعل ذلك عندنا عصر خسة وعشر بن يومامتو اليه قيستسقون على سنة الاستسقاء وحضر ذلك إبن القاسم وابن وهب ورجال صالحون فلم بنكروه

(وخرجواضعى) تقدم نصائصلى ضعى (مشاة ببذلة وتخشع) قال مالك يخرج لها الامام ماشيامتواضعاغير مظهر لفخرولا زينة راجيا لماعند الله لا يكبر في ممشاه حتى يأتى مصلاه * ابن حبيب و يعزج الناس أيضام هاة في بذلتهم لا يلبسون ثياب الجعت (مشايخ ومتجالة وصبية لا من لا يعقل الصلاة من الصيان و مشايخ ومتجالة وصبية لا من لا يعقل الصلاة من الصيان وخرج على منع الحائض ومن لا يعقل والمتجالات من النساء وقال بعض أشياخي اختلف في خروج من لا يعقل الصلاة من الصبيان وخرج على منع الحائض ومن لا يعقل منع خروج البهائم وذكر أن موسى بن نصير أجاز ذلك * ابن يونس استحسن فعل موسى بن نصير بعض علماء المدينة وقال أراد الشعلاب رقة القاوب عافعل وليس بلازم انتهى (٢٠٦) (ولا يمنع ذمى) من المدونة لا يمنع أهل الكتاب من الاستسقاء

اللطف وطريق المصلحة أنتهى والجدب بالدال المهملة نقيض الخصب بكسر الخاء المعجمة قال في التوضيع والحدب خاص باحتياج الزرع الى الماء ولايستعمل في احتياج الحيوان انتهى ص ﴿ وخرجوا ضعى مشاة ﴾ ش قال في المدونة وأنما تصلى ضحوة ونقل ابن عرفة عن الباجي أنهفهمهاعلىأن وقتهاضحوة فقطولاتصلي بعمدذلكونقلعن ابن حبيمانهاتصليمن ضحوة الي الزوال وترددسندفي قول ابن حبيب هل هو تفسيرلما في المدونة أوخلاف وقال في التوضيح الظاهر انهتفسير فانه الذيذ كرهابن الجلاب وعبد الوهاب وغيرهما وقال ابن عرفة ويخرج الامام كذلك اذاار تفعت الشمس متوكنا على عصا أوغير متوكى الى المصلى و روى الشيخ لا يكبرون فى الاستسقاء الافى الاحرام ابن الماجشون ليس فى الغدو لهاجهر بتكبير ولااستغفار وروى ان عبدالح كلايكبرالامام في عشاء إن بشير المشهور يكبرون في غدوهم انتهى ض فوكرر انتأخر ﴾ ش قال في النوادر قال ابن حبيب ولابأس أن يستسقى أيامامتو المات ولابأس أن يستسق من ابطاء النيل قال أصبغ وقد فعل ذلك عندنا بمصر خسة وعشر بن يومامتو اليات يستسقون على سنةصلاة الاستسقاء وحضر ذلك ابن القاسم وابن وهب ورجال صالحون فلم ينكر وهانتهي (تنبيه) أطلق أصحابنا الخروج الى الصعر اءاصلاة الاستسقاء ولم يقيدوا ذلك بغيرمكة كافى صلاة العيدوالظاهر انهلافرق وانأهل مكة يصلون الاستسقاء بالمسجد الحرام كافي صلاة العيد وقدد كرابن جبير فى رحلته وكانت فى سنة تسع وتسعين و خسمائة ان أهل مكة صاوا صلاة الاستسقاء بالمسجد الحرام وان الامام صلى ركعتين خلف مقام ابراهيم مح خطب على المنبر وقد ألصق بالبيت على العادة وانهم كرر واذلك ثلاثة أيام والله أعلم سيبنلة وشهر هي بكسر الموحدة وسكون الذال المعجمة والبندلة ما يتهن من الثياب قاله في الصحاح والتبندل تراي التزين ص ﴿ ولا يمنع ذمى وانفر دلابيوم ﴾ شقال في الطر از واذا قلنالا يمنعون فهل يخرجون باشهار الصليب واظهارشعار الكفرقال ابن حبيب لايمنعون من الاستسقاء والتطوف بصليبهم شركهم اذابر زوا بذلك وتنحوا بهعن الجاعة ويمنعون من اظهار ذلك في أسواق المسلمين وجماعتهم في الاستسقاء وغيره كما يمنعون من اظهار الزناوشرب الجرانهي وقاله المازري أيضاوالله أعلم ص ﴿ ثُم خطب كالعيد ﴾ ش يعنى في كونها بعد الصلاة وكونها خطبتين يجلس في ابتداء الخطبة الأولى

(وانفردلابيوم)المازري اذاأجزنا خروجهم فقال ابن حبيب مخرجون وقت خروج الناس يعتزلون ناحمة ولايخرجون قبل خروج الناس ولابعدهم لانه عشى أن استسقوا قبلأو بعدأن وافقوا نزول الغث فكون في ذلك فتنة للناس (مح خطبة كالعيد) من المدونة اذاسلم واستقبل الناس بوجهه فحلس جلسة فاذا اطمأن الناس قاممتوكنا على قوس أوعصا قائماعلى الارض فط خطستان مفصل بنهما يحلسة خفيفة فاذااطمأن الناس وفرغ من خطبته استقبل القبلة قائماوالناس جاوس وحول رداءهمكانه برد ماعيلي عاتقه الأعن على الأسر وماعلى الأسرعلى الأعن ولايقلب رداءه فجعيل

الاعلى الأسفل والأسفل الأعلى انهى نصاب يونس وقال اللخمى صفة تحويل الرداء عندنا ماقاله مالك يحول رداء مماعلى الأعن على الأيسر وماعلى الأيسر وماعلى الأيسر على الأيسر وماعلى الأيسر على الأيسر على الأيسر وماعلى الأيسر على الأيسر على الأيسر على الأيسر على الأيسر وماعلى الأيسر على الماء يعلم الماء على السماء على ظهره خلاف روابة المدونة بعماض من جعلم اخلافاوهم اذلا بتأنى جعلم اعلى عينه على يساره ولا يقلبه في على الماء على عينه على يساره ولا يقلبه في عينه على الماء وما الماء من الماء من ومقتضى قول اللخمى والمازرى العكس ومقتضى على يساره على عينه مع بقاء سطحه الظاهر ظاهر ابتصير الحاشية العلياس في ومقتضى قول اللخمى والمازرى العكس ومقتضى على يساره على عينه مع بقاء سطحه الظاهر ظاهر ابتصير الحاشية العلياس في ومقتضى قول اللخمى والمازرى العكس ومقتضى على يساره على عينه مع بقاء سطحه النظاهر طاهر ابتصير الحاشية العلياس في ومقتضى قول اللخمى والمازرى العكس ومقتضى على يساره على الماء على الماء على الماء على الماء على الماء الماء على على يساره على على الماء ع

الجلاب جواز جميعهما (وبدل التكبير بالاستغفار وبالغفى الدعاء آخر الثانية) من المدونة لاتكبير في خطبة الاستسقاء ولاقى صلاتها ابن الماجشون ويصل كلامه بالاستغفار ويأمي هم به * اللخمى ولا يدعو للأمير * ابن حبيب ويأمي فيها بالطاعة ويحدر فيها من المعصية ويحض على الصدقة * المازرى قال مالك اذا فرغ من خطبته استقبل القبلة فول رداء وثم دستسقى الله ويدعو قال ابن حبيب ويرفع بديه ظهور هما الى السماء تلقاء وجهه وينهلون في الدعاء وأكثر ذلك الاستغفار حتى دطول ذلك ويرتفع النهار ثم حول ثم ان شاء الامام انصرف على ذلك وان شاء تحول اليهم فكامهم بكلمات ورغبهم في الصدقة وهو الذي استعب أصبغ (ثم حول رداء عمن خطبته ورداء عمن خطبته وينها وينهلون في المدونة اذا فرغ من خطبته ورداء عمن من خطبته وينها وينها

حول رداءه وحول الناس أرديتهم كذلك وهم جاوس ع يدعو الامام قاءًاو يدعو الناسوهم جاوس (وندب خطبة بالارض) المازري منعت المدونة أن ستسقى على المنبر وأجاز ذلك في الجموعة (وصمام ثلاثة أيام قبله وصدقة ولاىأمرهما الامام) قال مالك ليس على الناس صيام قبل الاستسقاء فن تطوع خيرافهوخيرله وقالان حبيبليأم همالامامأن يصبحوا يوم الاستسقاء صياما ولوأمرهم بالصدقة وصيام ثلاثة أيام ثم يستسقوا اثرذلك كانأحالىوقد فعله موسى بن نصير (بل بتو بةوردتبعة)اللغمي نبغى للامام أن بأمر الناس قبل الاستسقاء بالتوية وبالخرو جمن المظالم الى أهلهاوأن سقروا الىالله

وبينهماقال ابن بشيرولا يدعوافي هذه الخطبة الافي كشف مانزل بهم لالأحدمن الحاوقين وان الأفضل أن يقرأ بكسبح والشمس و بلاأذان واقامة ص ﴿ تُمحول رداء ه ﴾ ش لعله اعاتي شرلمنيه على التحو يل بعد الاستقبال قال في المدونة فاذا فرغ استقبل القبلة قائما فحول ماعلى عمنهمن ردائه على يساره وماعلى يساره على يمينه ولايقلبه فيجعل الاسفل الأعلى والأعلى الأسفل انتهي وقال ابن بشيرا عام ولرداء مبعد أن يستقبل القبلة بوجهه انتهى ص فيلاتنكيس، ش التنكيس أن يجعل الحاشية التي تلي عجزه على رأسه و بالعكس على مافهمه غير واحدوالله أعلم (فرع) قال ابن ناجي قال المغربي واختلف في البرانيس والغفائر على قولين والمشهور لا تحول خلافالابن عيشون ونص أبو محمد صالح على انه لا يحول من لم يكن معه الا ثوب واحد (فرع) قال في المدونة تم ينصرف قال ابن ناجي ماذ كره هو أحمد قوليه وعنه انشاء انصرف وانشاء حول وجهه الى الناس ف كلمهم و رغبهم في الصدقة والتقرب الى الله تعالى انتهى ص ﴿ و بدل التكبير بالاستغفار وبالغ في الدعاء آخر الثانية ﴾ ش قال ابن عرفة ابن حبيب و يجتهد في الدعاء بالسقيا ابن الماجشون ويصل كلامه بالاستغفار ويأمرهم بهوسمع ابن القاسم قول مالك أنكر أبومسامة على رجل رآه قائما عندالمنبر رفع صوته بالدعاء ورفع مديه ابن رشدا نماأنكر الكثيرمنه لانه فعل البهود وأماعلى وجمه الاستكانة فحمو دوأجازه فيهمافي مواضع الدعاء وفعله واستحبه وكفيه بطونهماللارض وسمع ابن القاسم لايعجبني رفعهما في الدعاء ابن رشد ظاهره خلاف اجازة رفعهما فيهفي مواضعه كالاستسقاء وعرفة والمشعر الحرام ومقامي الجمر تين والاولى حل سماع ابن القاسم كراهته فيغيرمواطنه فلايكون خلافاالشيخ روى على استحسان رفعهمافي الاستسقاء انتهى ص ﴿ وصدقة ﴾ ش قال ابن عرفة ابن حبيب و بعض على الصدقة و يأمر فيها بالطاعة و يعــ نرمن المعصية انتهى ص ﴿ وجازتنفل قبلها و بعدها ﴾ ش تصور مواضح (فرع) قال المازرى واذافاتت صلاة الاستسقاء فقال مالك انشاء صلاهاو انشاء ترك انتهى والله أعلم

﴿ كتاب الجنائز ﴾

ص ﴿ فصل فى وجوب غسل الميت عطهر ولو بزمن موالصلاة عليه كدفنه و وكفنه وسنيتهما خلاف ﴾ ش اشتراطه هنافى غسل الميت أن يكون عطهر موافق لمامشى عليه من أن الغسل تعبيد

بالصدقة (وجازتنفل قبلها و بعدها) من المدونة قال مالك لا بأس أن يتنفل قبل صلاة الاستسقاء و بعدها في المصلى (واختارا قامة غيرالمحتاج لمحتاج قال وفيه نظر) تقدم هذا أول الفصل ابن شاس ﴿ كتاب الجنائز ﴾ والنظر فيه يتعلق بأدبى المحتضر وبغسل الميت بعطهر ولو بزمن م وبغسل الميت بعطهر ولو بزمن م والصلاة عليه كدفنه وكفنه وسنيتهما خلاف) أما الخلاف في غسل الميت فقال ابن عرفة غسل الميت المسلم غيرالشهيد قال الشيخ مع الأكثر سنة وقال القاضي مع البغداديين فرض كفاية وأما غسله بمطهر فقال ابن شعبان يجوز بماء الوردون عود لانه للقاء الملائكة للالشطهير قال ابن أبي زيد الاكتفاء به خلاف قول مالك واهل المدينة وأما غسله بماء زمز م فقال ابن أبي زيد أيضا لا وجه لقول ابن

وقوله في المستعبات وللغسل سدر عمل على أنه ععل السدر في غير الاولى كاصر - به ابن حبيب وتأول بعضهم قوله في المدونة وأحسن ماجاء في الغسل ثلاثاأ وخسا عاء وسدر وفي الآخرة كافورا انتيسر على قول ابن حبيب وانه ير مدفى غير الاولى أو محمل على أن مراده أن بدلك المت بالسدر ثميصب عليه الماء القراح قال ابن ناجي وهو اختيار أشياخي والمدونة قابلة له وعلى هذين الاحتمالين بكون مافي المدونة موافقالقول ابن حبيب وحملها اللخمي على ظاهر هاو أخذمنها جواز غسله بالماء المضاف كقول ابن شعبان وجعل قول ابن حبيب خلاها وماذكره ابن نأجي عن اختيار أشباخه ظاهرو يؤخذ منهأن الماء الطهور اذاورد على العضوطهو راوانضاف فيه لايضر وقد تقدم ذلك في الطهارة في كلام الشيخ أبي الحسن وقال ابن عرفة هناعن التونسي خلط الماء بالسدر يضيفه وصبه على الجسد بعد حكمه به لايضيفه انتهى والله أعلم (عائدة) قال الفاكهاني في شرح الرسالة في باب ما يفعل بالمحتضر عند قول الرسالة وليس في غسل المتحدم انصه اختلف في غسل المتعلى قولين أحدهاأنه سنةمسنونة لجميع المسامين طشاالشهيد شرعه الله في الاولين والآخرين وروى ان آدم عليه السلام لماتوفي أتى محنوط وكفن من الجنة ونزلت الملائكة وغسلته وكفنتم في وترمن الثياب وحنطوه وتقدم ملك منهم فصلى عليه وصلت الملائكة خلفه ثم أقبروه وألحدوه ونصبو االلبن عليه وابنه شيث معهم فلمافرغو اقالو اله هكذا فاصنع بولدك واخو تكفانها سنتكم انتهى وقوله ولو بزمزم بر بدمع كراهة ذلك لنجاسة المتعلى المشهو رقال ابن بشرير انحكمنا بنجاسته كرهناغسله به لكراهة استعاله في الجاسات وان حكمنا بطهار ته أجزنا غسله به انتهى وقال ابن هار ون في شرحه على المدونة قالوا ولو كان في جسد المت نجاسة كره غسله بماءزمزم انتهى (فرع) ذكر البرزلي في مسائل الطهارة عن ابن عرفة عن بعض شيوخهأنه لايكفن بثوبغسل بماءزمز مقال واستشكاه ابن عرفةمن وجهين أحدهما أنهلا لايجرى الأعلى قول ابن شعبان الذي يمنع غسل النجاسة به الثاني ان أجزاء الماء قد ذهبت حسا ابن عبدالسلام كاصرح به في مختصره والله أعلى وقوله والصلاة عليه قال سندو بختلف في حكم هنه الصلاة هلهي فرض أملا فذهب جهور الناس الى أنهامن فروض الكفاية ونص عليه سحنون في كتاب ابنه فقال الصلاة على الجنازة فرض يحمله بعضهم عن بعض وقال ابن القاسم في الجوعةفمن صحبالج ازةلهأن ينصرف عن الصلاة من غير حاجة وليست بفر يضة وأحي عبد الوهاب في المعونة للفريضة بقوله عليه السلام صاواعلى من قال لااله الاالله و بقوله حق المسلم على المسلم ثلاث فذكر وأن يصلى عليم ادامات ووجمه القول بالهاليست بفرض وهومشهور المذهبأن الذي صلى الله عليه وسلم لمايين فرائض الجس الصاوات قال له السائل هل على غيرهن قال لاالاأن تطوعولان الاقامة من شعائر الدين وفر ائض الصلاة فلو كانت هـ نه الصلاة فرضا لشرعت لهاالاقامة والأذان كسائر الفرائض فامالم تشرع لهاالاقامة دل ذلك على أنتفاء الفريضة فيها كسائرالنوافل وذكرأشياءأخراحنج بهاعلىعدم الفريضة فاذاثبت ماذكرناه انهاليست بفرض فهلهى سنةأ وتنعط عن رتبة السنن الى الرغائب والمندو بات حكى عبد الوهاب في معونته عن أصبغ وغيره أنهاسنة وظاهر كلام مالك ن أنس انها ليستسنة وهي من الرغائب قال ابن حبيب وقال مالك كان سلمان بن يسار ومجاهد يقولان شهو دالجنازة أفضل من شهو دالنوافل

شعبان لانعسل عاءزمنم متولانجاسة وأماالخلاف في الصلاة علمه فقال عياض الصلاة على الجنائز من فروض الكفاية وقيل سنة وروى الجلاب عن مالك هي فرض كفاية المازري استنبط المتأخرون من كالإممالك ما يدل على انهاغبر واجبة وأماوجوب دفنه وكفنه فقال ابن ونس غسل المت وتكفينه وتعنيطه سنة وأما دفنه ففرض على الكفاية وقدقيل في الجيع انه من الفروض وقال المازرى التكفين عندنا واجب (وتلازما)ابن عرفةلانغسل من لايصلى عليه مطلقا قال مالك وعسل الدم عن السقط لا كفسل المت * ابن حبيب ولففى خرقة

والجاوس فى المسجد وقال ابن المسيب وزيد بن أسلم النوافل والجاوس فى المسجد أفضل حتى ان سعيدالم يخرج من المسجد الى جنازة على بن الحسين ورأى ان مافعل أفضل قال وكان مالك برى فالشالافي جنازة الرجل الذي ترجى بركته فانشهوده أفضل وذكرابن القاسم في العتبية عن مالك حدالله مثله الاأن يكون له حق من جوار أوقرابة أوأحد ترجى بركة شهوده وظاهر هذا يقتضى انهاليست في رتبة صلاة العيدين وغيرها من السنن المؤكدة وجهه ان سادات الأمة وأهل الفضل لم نزل في سائر الامصار على تو الى الاعصار تلازم مساجدهم وزواياهم مع قطعهم بوجو دالجنائز في مصرهم فاوكان حصورها من السنن المؤكدة لكانت الأئمة يؤثرونها على ساثر النوافل ولو فعاوه لما تصل العمل في سائر الآفاق على خلافه انتهى ففهم من كلامه ان فيها ثلاثه أقوال الاول انهافرض كفاية الثانى انهاسنة الثالث انهامستعبة وظاهر كالامه ترجيح القول بالسنة وانسنينها دون سنية صلاة العيدوغيرهامن السنن المؤكدات وقد تقدم في فعسل الأوقات ما رجح القول بالسنية والله أعلم (تنبيهان ﴿ الأول) قال في الذخيرة قال في الجواهر هي كسائر الصاوات من اشتراط الطهارة لهاو يدلناعلى اشتراط الطهارة خلافالقوم قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبسل الله صلاة بغيرطهور ولاتصلى بالتمم الاكسائر الصلوات قال ابن حبيب ان كانت تفوت بالتماس الماء فالاس واسع وماء لمت أحدامن الماضين كرهه الامالك (الثاني) قال في الذخيرة أيضا ولايشترط فيها الجاهة وقال اللخمى يكفي الواحدوا لجاعة سنة وقال صاحب المقدمات وشرط محتها الامامة فان فعلت بغيرامام أعيدتمالم تفتوهو مخالف لماتقدم انتهى وماذكره ابن رشد في المقدمات اقتصر عليه صاحب المدخل والله أعلم (الثالث) قال في الذخيرة قال في الجواهران ذكر منسية فهالم يقطع ولم يعدقاله ابن القاسم لان الجاعة لا تقضى والترتيب اعا يدخل في المؤقتات وهي آكد من النوافل فلاتقطع فان ذكر الجنازة فيهاا ستضلف أو بعد الفراغ له يعد وان لم ترفع الجنازة انتهى (الرابع) قال في الذخيرة قال سندقال أشهب والشافعي وأبو حنيفة ان صاوا قعود الاتجزى الا من عدر وهومبني على وجو بهاو على القول بانهامن الرغائب بنبغي أن تعز مهم انهي (الخامس) قال في الشامل واستأنف ان قهقه أوتكلم عمداً وقال أشهب يستخلف ويتأخر مؤتما وقيل الخلاف فمن أدخله على نفسه فقط انتهى (السادس)قال في الشامل أيضا وهمل يستحب الاعادة ان تبين أنه صلى عليم الغير القبلة قبل الدفن لابعده أوتجب فيها أولا نعاد مطلقا أقوال (السابع) قال في الذخبرة قال في المكتاب لا يدخل في الثانية في صلاة الأولى لانها لم تنو ولو أتى بالثانية قبل احرام الأولى فسهاالامام فنوى احدى الجنازتين ومن خلفه ينويهما قال في العتبية تعاد الصلاة التي لم ينوهاالامام دفنت املالان الامام الاصلوه في الفروع عالمها في التوضيح خصوصافر وع الشامل (فائدة) قال الفاكهاني في شرح الرسالة في أول باب الوصايا فائدة مما اختصت به هذه الأمة ثلاثة أشياءالصلاة على الميت والغنائج وثلث المال انتهى وقوله وكفنه بسكون الفاءالف عل وبالفتح الثوب نقله القباب عن عماض والمرادهنا الاول ولاخسلاف في وجوب مايسة رالعورة وماحكاه الشارح عن ابن ونسمن أنه سنة محمل على مازاد على سترالعورة اذلا خلاف في وجوب سترها واللهأعلم وقوله خلاف أماالقول بسنية الغسل فقدشهره ابن بزيزة ولكن الوجوب أقوى وقد اقتصرا بنالحاجب وغديره على تصحيحه وأماالقول بسنية الصلاة فلم يعزه في التوضيح الالأصبغ وكذلك بنعرفة والقول بالوجوب اقتصر عليه في الرسالة وغيرها ورجعه غير واحدوالله أعلم

*(وغسل كالجنابة) ابن بشيراً ماصفة غسل الميت فانه في صب الماء والتدلك على حكم غسل الجنابة (تعبدا) الله خمى قال مالك يميم الميت عند عدم الماء دليل على أن غسله تعبد (بلانية) (٢١٠) ابن رشد يجزى غسل الميت بغير نيه والأصل في ذلك أن كل

ص ﴿ وغسل كالجنابة ﴾ ش أي بجب تعميم الجبيد بالماء والدلك قال ابن بشير وأماصفة الغسل فانه في صب الماء والتدلك على حكم غسل الجنابة انتهى وظاهر كلامه ان حكمه في الموالاة كح غسل الجنابة أيضاو يؤخذ ذلك من قول ابن عبد السلام في شرح ابن الحاجب و يغسل كالجنابة بعنى الاجزاء كالاجزاء والكال كالكال الاما يختص به غسل المت كالتكرار فانه يبينه والله أعلم ويسقط الدلك الضرورة كاسيأتي وصرح في المدخل بان فرائض غسل الجنابة وسننه وفضائله تأتى في هـ نداالباب وفهم من قول المؤلف كالجنابة انه أول مايب دأ بنسل النجاسة فيتتبعها ويغسل جيع بدنه ويفيض علهاالماء كغسل الجنابة ثم يغسله حينئذ الغسل الفرض قاله في المدخل ويستني من ذلك النية فانه لا يحتاج الى نية كاسيأتي في القولة التي بعد هذه (فرع) فان غسلت الميتة مح وطنت لم تغسل نقله الأبي وتقدم في أول فصل الجنابة والله أعلم صلى نية شأى وان كان تعبد الأن التعبد الماعتاج الى النية اذا كان عمايفعله الانسان في نفسه قاله الباجي وابن رشد وغيرهما ونقله في التوضيح وغيره ص ﴿ وقدم الزوجان ان صح النكاح ﴾ ش يريدالاأن يكون أحدهما محرماقاله في النو آدر في الحج الثاني في وطء المحرم قال مالكُ ولا ينبغي أن بغسل أحدالزوجين المحرمين الآخرفيري عورته فان فعل وكان عن ذلك مذى فليهد فان لم يكن من ذلك مذى فلاشئ عليه و يكر وله ذلك انهى (مسئلة) قال ابن عرفة في السكلام على سكني المعتدات سئلت عن ماتت فأرادز وجهادفها في مقبرته وأراد عصبتهاد فنها في مقبرتهم فأجبت بان القول قول عصبتها أخيذامن هيده المسئلة لفقد النص فيها انتهى ونقيله ابن ناجي في شرح الرسالة عنه بلفظ وأرادأهلهاوزادمانصه وقال الفاكهاني لحأر لأصحابنا فيهانصافن رأى ذلك فليضفه الى هذا الموضع راجيا تواب الله الجزيل ذكر ذلك عندقول الشيخ ابن أبي زيدوا ختلف في كفن الزوجةانتهي كلامابن ناجي والمسئلة التي أشار اليهابن عرفة فول المدونة وتنثوى البدوية حيث انثوى أهلها لاحيث انثوى أهل زوجها والانثواء البعدوالله أعلم ص ﴿ الأَنْ يَفُونَ فَاسِدُهُ ﴾ ش شامل ايفوت بالدخول ولما يفوت بالطول وهو كذلك واحترز به ممالم يفت فسخه فانه لاغسل بين الزوجين فيه قال في النوادر واذامات أحدالز وجين فظهر ان بينهما محرمافلا بغسل الحي الميت يريداذا كان تممن يلي غسلها انتهى وكذلك نكاح المريض والمريضة لانهما لابتوارثان قال اللخمي وهذامع وجودمن بجوزمنه الغسل فان عدم وصار الامرالي التممكان غسلأحدهماالآخرمن تحت الثوبأحسن لانغير واحدمن أهل العلم أجازه انتهي وهوظاهر ص ﴿ وان رقيقاأذن سيده ﴾ ش أى في الغسل كاصر حبه في النوادر وابن بشير وابن فرحون وتوهم بعضهم رجوع الاذن للنكاح وليس كذلك فال البساطي وهوعام في الرقيقين والمختلفين كان الميتهو الرقيق أوالحرانتهي والذي يظهر ان المراد بالاذن اذن السيدالحي منهما وقدذكواللخمى ان الزوجسواء كانحرا أوعبدا يقضي له بغسل زوجته الحرة ولم يعك في ذلك خلافاوذكرعن سحنون أنهلا يقضى له بغسل زوجته اذاكانت أمة قال وكانه أجاز السيدغسلها والاطلاع عليها وليس بالبين والزوج أحق منه انتهى وهذا الذي ذكره اللخمي من أن الزوج أحق

مايعقده الانسان في غيره فلإيحتاج فيهالي نية كغسل الاناءمن ولوغ الكاب سبعا (وقدم الزوجان)من المدونة قالمالك يغسل أحد الزوجين صاحبه وان كان مم غيره من الرحال والنساء ويستركل واحد عورة صاحبه وأجازا بن حبيب أن فسل كلواحدمنهما صاحب بادى العورة * اللخمى الأمر في ذلك واسع (انصع النكاح الاأن يفوت فاسده بالقضاء) لوقال الاأن مفوت فاسده بالدخول لكان أبين قال سعنون اذامات أحد الزوجيين فظهران نكاحهما فاسدلا يقران علىهمثلأن تكون أخته من الرضاعة فلا يغسل الحى المتوانكان فاسدا فى الصداق فلها أن تغسله وله أن يغسلها ان كان قد دخل بهاوان لم يدخل بها فلايغسل أحدهاصاحبه (بالقضاء) سحنون يقضى للزوج بفسل زوجته مغلاف العكساذا أبي الاولياء وقال بن القاسم كلاالزوجين أولىبغسل صاحبهمن الآخرأ يومحمد

قال بن القاسم هذا أحسن من قول سعنون (وان رقيقا أذن سيده) سعنون العبد غسل زوجته الامة ولها أن تغسله من غير أن يقضى بذلك لو احد منهما الا أن تكون زوجة العبد حرة ويأذن له سيده في الغسل فيقضى له بذلك (أوقبل بناء) سعنون يغسل أحد الزوجين صاحبه سواء كان قدد خل بامرأته أم لا (أو باحدهاعيب) سعنون ان ظهر باحدها جنون أوجدام أو برص فللباقي منهما أن يفسل صاحبه لانه نكاح حلال يتوارثان عليه قبل البناء (أووضعت بعد (٢١١) موته) من المدونة قال ابن القاسم وان وضعت بعد (٢١١)

الزوجة جلها بعد موت الزوج وقبل غسله فحائزأن تغسله وانكانت عدتهاقد انقضت ولايلتفت الى العدة ألاترى أن الرجل يغسل امرأته وليسفى عدةمنها (والاحب نفيه ان تزوج اختها أوتزوجت غيره) ابن الماجشون لومات لزوج وامرأته حامل فولدت قبل غسله فلهاأن تتزوج غيره وتغله وانماتت هى وتزوج أختها فله أن يغسلها قال ابن حبيب أحبالىاذانكحأختها أن لايغسلها واختلف فيهقول ابن القاسم *ابن يونس وكذلك عندى اذا ولدت المرأة وتزوجت غيرهأحسالىأن لاتغسله (لارجعمة) من المدونة المطلقة واحدة لانغسلها زوجها قبل انقضاء العدة ولاتغسله لانمالكا قال وسألته أنتأتى أهلها فاذن الها قبل أن يرتجعها لم يكن اذنهاذنا ولاقضاءله عليها حتى براجعها (وكتابية الا بحضرة مسلم) معنون ليس للسلم غسل زوجته النصرانية ولاتغسلههي الابحضرة المسامين (واباحة

هوالذي يأتى على قول محمد الذي مشي عليه المصنف ويؤخذ من كلام ابن رشدانه المشهور لأنه صدربه وعطفعليه قول سحنون بصيغة التمريض ونصه وأماالرجل فانه يقضي له بغسل زوجته الحرة والأمة وقيل لايقضى له بغسل زوجته اذا كانت أمة وأماما فهمه عن سعنون من أنه أجاز للسيد غسلها فبعيد لأنه نقل عنه في النوادر ان كل من لا يحل له وطؤها لا يغسلها ولا تغسله والله أعلم ثمذكر اللخمى عن سعنون الهلايقضي للزوجة بغسل زوجها حرا كان أوعبدا وان الحر أولياؤه أحق بهوالعبدسيده أحق بهفان أسقط السيدحقهمن الغسل أوكان العبدملكالاص أة كان الامرالي أولياء العبدقال وعلى قول مجمد يقضى للزوجة على جميع ماذكر نامن مولى أو ولى وهوأحسن والزوجـةأسـترلز وجهاا ذلايؤمن عليه عنـدتقلبـهأن ينكشف انهى ص ﴿أُو بأحدهماءيب ش لان موت أحدهم يفيت خيار العيب على المشهور كاسيأتي والله أعلم ص ﴿ وَالْأَحْبِ نَفْيُهُ انْ تِرْوَجُ أَخْتُهَا أُوتَرْ وَجَتَّغَيْرِهُ ﴾ ش أماالاستحباب في الاولى فصر ح به غيير واحد وأماالثانية ينقلها بن عرفة عن ابن يونس والله أعلم ص ﴿ واباحة الوطء لموت برق ببيح الغسلمن الجانبين ﴾ ش يعنى ان من أبيح له الوطء بسبب الرق واسفرت الاباحة للوت فذلك بيج الغسل من الجانبين فيدخل فيه القن وأم الولدوالمدبرة ولوكان السيدعبدا كاصرحيه في لنوادر وغيرها وتخر جالمكاتبة والمعتقة الىأجل والمعتق بعضها والمشتركة وأمة القراض قال المازرى فىشرح التلقين ولايغسل مكاتبته عند ناولا المعتق بعضها ولا المعتقة الى أجل ومن لهفيها شرا ولاكل من لا يحل له وطؤها انتهى قال البساطى ويعنى بالاباحة الاباحة الاصلية فالمجرم لعارض لايقدحفيها كالحائض والنفساءوالمظاهرمنهاانتهى وفىالمظاهرمنهانظر والظاهرالمنعفيها وفي المولى منهالعدم اباحة الوطء بدليل ماسنذكره فيأمة المديان والله أعلم نم قال وقيد الاباحة بان تكون مستمرة للوت فاو زالت بزوال الرق فلااشكال ولو زالت مع بقائه كامة المديان بعد الحبجر فالمنصوص أنهالا تغسله ولايغسالهاانتهي وقدتقدم السكلام فيالأمة المتز وجة وكلام النوادر شامل لهاوللظاهرمنها ولجميع ماتقدم والله أعلم (تنبيه) فهم من قول المصنف اباحة الوطءان ذلك كاف وان لم يجر بينهما ثي من ذلك في حال الحياة وصرح به اللخمي وغيره وانماقال بيج ولم يقل يقضي لان الموطوءة بالرق لا يقضي لها بذلك على الأولياء اتفاقا ولا نغسك سيدها الاباذنهم ذكره ابن رشدفي سماع موسى ونقله في التوضيح ويفهم من كلامهم أنه اذالم يكن له أولياء أو كانواولم يمكنهم الغسل فهى أحق وهو الظاهر اذا كانت تحسنه والله أعلم (تنبيه) قال سند الماقلنا ان الأمة تغسل سيدها وانكان ملكهاقدانتقل للوارثلان الغسل حق للمالك ثبت عندانتهاء الملك وانتقال الملك للوارث الاعنعمن أن توفي سيدها ماوجباه انهى بالمعنى وقريب من ذلك ماذكره في التوضيح في ماب الاعانان لليتحقا يجرى مجرى المالك في يتدوانه لا يخرج منه حتى يتم غسله وتكفينه والله أعلم ص ﴿ مُ أَفْرِبُ أُولِيانُه ﴾ ش على ترتيب ولاية النكاح وكذلك حكم التقدم للصلاة عليه

الوط علوت برق يبيح الغسل من الجانبين) ابن عرفة الملك المبيح للوط علائد برة وأم الولد كالنكاح وغيره لغو كالمشتركة والمعتقة لأجل والمعتق بعضها ومن المدونة قال ابن القاسم أم الولد في الغسل كالزوجة تغسل سيدها و يغسلها وفي العتبية وكذلك من يحل له وطؤها مثل عمد برته وأمامكا تبته سحنون أومعتق بعضها أوالى أجل أومن له فيها شرك فلا تغسله ولا يغسلها (مم أقرب أوليائه) بالله خسى

الأولياء أولى بغسل الميت م أولاهم بغسله أولاهم بالصلاة عليه (ثم أجنبي) * بن بشير المشروع أن يغسل الرجال أمثالهم والنساء أمثالهن (ثم اصرأة محرم وهل تستره أوعورته تأويلان) من المدونة قال مالك ان مات في سفر لارجال معهوم عه نساء فيهن ذات محرم منه أم أوأ خت او حمة أوغيرهن فليغسلنه و يسترنه * اللخمي أي يسترن جسده كله وقال غيره يسترن عورته (ثم يم لم فقيه) من المدونة قال مالك ان لم يمن فيهن ذات محرم منه يممن وجهه و يديه الى المرفقين (كعدم الماء) تقدم عند قوله وقدم ذوماء مات (وتقطيع الجسدو تزليعه وصب على مجروح أمكن ماء كمجدور ان لم يحق تزليعه) من المدونة قال مالك اذامات جريم أو محدور وخيف عليه أن يتزلع ان غسل فليصب عليه الماء صبا (٧١٧ رقيقاً بقدر طاقتهم ولا يعموه وقال في المجوعة من وجد تحت الهدم

كاسأتي والله أعلم ص في عمام أو عرم في ش ظاهر وأنه لا ينتقل الى المحارم الاعند عدم الرجال الاجانب مسلمين كانوا أوكتابيين وانهلو وجدكتابي لغسله قال ابن ناجي وقداختلف في ذلك فقال مالك يعامه النساء ويغسلنه وقال أشهب في الجموعة لا يلي ذلك كافر ولا كافرة وقال سحنون بغسله الكافر وكذلك الكافرة في السامين ثم محتاطون التهم والله أعلم ونقله ابن هرون أيضا وقال ان الكتابية كذلك اذا كانت مع الاجانب فيعلمونها الى آخره ولافرق بين محارم النسب والصهر على المنصوص وكذلك محارم المرأة على المشهور ص ﴿ وهل تستر ، أوعور ته تأو بلان ﴾ ش التأويل الثانيهوقول عيسي قال في التنبيهات وهو الأصح وعليه اقتصر صاحب الرسالة وغيره وعلى القول الآخر فقال اللخمي لابأس أن تلصق الثوب بالجسد وتحركه فتغسل مايه انتهى ص ﴿ تُم يم لمرفقيه ﴾ ش تصوره ظاهر (فرع) قال ابن عرفة عن سحنون ان صلين عليه ثم قدم رجل لم يغسله انهى ص ﴿ كعدم الماء ﴾ شير يدوكذاك المرأة تعم لعدم الماء فان كان معها نساء أومحارم يممت الىالمرفق بن والافالى الكوعين قاله في الطراز وهوظاهر ص ﴿ وتقطيع الجسه وتزليعه في مراده اذاخشي من الغسل تقطيع الجسد أوتزليعه كافسره الشارح وأما الجسدالمقطع فانهاذا اجمع كله أوجله غسل وصلى عليه كماصرح به في سماع موسى والله أعلم ص ﴿ ولا يضفر ﴾ ش نشر به الى قول ابن القاسم في سماعموسي وأما الشعر فليفعلوا كيفشاؤا وأماالضفرفلاأعرفه لكن تأوله ابنرشد فقال بريدانه لايعرف من الامر الواجب وهوان شاءالله حسن من الفعل ثم ذكر حديث أم عطية وضفرها شعر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وهو قول ابن حبيب والله أعلم ص ﴿ ثُم محرم فوق ثوب ﴿ ش هـذا مذهب المدونة قال ولايفضي بيده لجده اوالله أعلم ص ﴿ وسترمن سرته لركبته ﴾ ش وقال فى الطراز قال ابن حميب ويسترمن سرته الى ركبتيه بريد لان هذا الذي كان يجب ستره عال الحياة انتهى وقال البرزلى أجعناعلى انسرتر عورة المتواجب واستحبابن سعنون أن بععل على صدره خرقة قال اللخمي وهاذا أحسن فمن طال مرضه وتحلجسمه لان منظره حينئذيقح والمت يكره أن رى ذلك منه في حال الحياة انتهى وفي المدخل و ينبغي أن يجعل على عورته خرقة غليظة فوق المنزرحتى لايصف عورته انتهى والله أعلم ص ﴿ وَانْ رُومًا ﴾ ش هـ دامدهب

وقدتهشم رأسه وعظامه والمجدور والمنسلخ فيغسلان والم يتفاحش ذلك منهم وروی ابن القاسم ذو الجدرى والمشرح ومن انمس تسلخ يصب الماء عليه برفق * ابن عرفة فقول ابن بشير الجسد القطع بممخلافه (والمرأة أقرب امرأة) اللخمي أما المرأة فأولى الناس امنتها ثم بنت ابنهاعلى مثل منازل الرجال (تع أجنسة) تقدم نص النبشير الشروع أنيغسل النساء أمثالهن (ولف شعر هاولانضفر) الضفرنسج الشعر وغيره عريضا وعقصه ضفره وليه على الرأس سئل أن القاسم عن المرأة ذات الشعر تغسل كيف يصنع بشعرها أيضفر أميفتلأ. برسل وهل معمل مان

الأكفان أم يعقص و برفع من ما ترفعه الحية بالجار فقال ابن القاسم يفعلون به كيف شاؤا وأما الضفر فلاأعرفه إبن رشد بريدانه لا يعرفه من الأم الواجب وهوان شاء الله حسن من الفعل لما روى عن أم عطية قالت توفيت ابنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلما غسلنا هاضفر ناشعر رأسها فحملنا ثلاث ضفائر ناصيتها وقر ناها ثم ألقيناها من خلفها وقدر وى ما يصنع بالميت يصنع بالعروس غير انه لا يحلق ولا ينور (ثم محرم فوق ثوب ثم بممت لكوعيها) من المدونة قال مالك ان ما تت ام أقمع رجال لا نساء معهم فان كان فيهم ذو محرم منه اغسلها من فوق ثوب وان لم يكن ذو محرم بم وجهها و يدبها الى الكوعين (وسترمن سرته لركبتيه) المازرى قيل في غسل الرجل الرجل بحرد ما سوى العورة وهو قول مالك في المدونة و جله بعض أشياخي على ان المراد بالعورة السوء تان قيل في غسل الرجل الربي السرة الى الرجل من الرجل من الرجل من الرجل من الرجل من المرة الى الركبة (وان زوجا) تقدم نصها بهذا وقال اللخمي الامر في ذلك واسع

بالصلاة أحدهما ونواهما من خلفه جمعا أعمدت الصلاة على الذي لم بنوه الامام (وأربع تكبيرات) * عياض من فروضها وشروط صعتهاأ بضائكسرة الاحرام وثلاث تكبيرات دعدهاوالدعاءبينهن (وان زاد لم بنتظر) سمع ابن القاسم ان كان الامام بمن مكبرخسا فليقطع المأموم بعد الرابعة ولايتبعه في الخامسة وقال مالك في الواضعة يسكت فاداسلم الامام سلم بسلامه وقاله أشهب قال ابن رشد هذا على الخلاف في المسافر بصلى بالمسافرين فيتم الصلاة (والدعاء) تقدم قول عياض والدعاء بينهن وقال المازرى الدعاء للمتهو القصد مهذه الصلاة وفي المدونة هل وقت فممالك ثناء وغير ذلك قال ماعامت أنهقال الاالدعاء للمتفقط وفي حديث عوف عن رسول الله صلى الله علمه وسلم انهقال اللهم اغفرله وارحه واعفعنه وعافه وأكرم نزله ووسعمدخله واغسله عاء وثلج وبرد ونقه من الخطايا كانتقى لثوبالأبيض من الدنس وأبدلهداراخبرامن داره

المدونةوهو المشهور وقال ابن حبيب يغسل أحدهاصا حبسه والميتعريان قال ابن ناجي وعلى المشهور فذلك على طريق الاستحباب انتهى وصرح به البرزلى الاأن يكون معهمعين فانه يحب سترعورته باتفاق كما يؤخذمن كلام البرزلي المتقدم وصرح بذلك الشيخ يوسف بن عمر في شرح قول الرسالة ولابأس بغسل أحد الزوجين صاحبه والله أعلم ص ﴿ وَرَكُنْهَا النَّبِيَّةِ ﴾ ش قال القباب فى شرح قواعد القاضى عياض الصحيح فى النية انها شرط فى صحة الصلاة والذى يازم ههنا القصدالصلاة علىهذا الميتخاصة واستعضار كونهافرض كفاية وانغفل عنهذا الاخبرام يضر كالايضرفى فرض العين انهى ص ﴿ وأد بع تكبيرات ﴾ شوالأولى منهن تكبيرة الاحرام صرحه عياض فى قواعده قال القباب الافرق بين تكبيرة الاحرام هنا وفي سائر الصاوات صفة وحكاواللهأعلم وماذكرهالشيخمن أنالتكبيرأر ببع قالسندهوقول أبىحنيفةأيضا والشافعي وابن حنبل وجهور العاماء وهوص وي عن جماعة من التابعين وذهب ابن سيرين وأبو الشعثاء الىأنه يجزى ثلاث روى ذلك بن عباس وروى عن زيد بن أرقم وحديفة بن اليمان انه يكبر خس تكبيرات وقالزيدبن أرقم كان عليه السلام يكبرها خرجه أبوداو دوالترمندي والنسائي وهوفي صحيح مسلم وقال أبواسحق يكبرما يكبرالامام ولايزيد على تسع وذلك مروى عن ابن مسعود أنه قال كبرالني عليه السلام على النجاشي تسعاو خساوأر بعاف كبروا كاكبر الامام و وجهما ختاره الجاعة حديث الموطأ وهوفي الصعيعين عن أبي هريرة وذكر حديث يعي النجاشي وهوعمل أهل المدينة المتصل ف كان أرجح من كل ماروي بخلافه انتهى ص ﴿ وَانْ زَادُ لَمُ يَنْتَظُرُ ﴾ ش قال اللخمي وان كبرخسا أجزأت الصلاة ولم تفسدوا ختلف في المأموم ادا كان الامام يكبر خسافقال مالك ادا كبرالرابعة يسلمولم ينتظر تسلميه وقال ابن وهبوأشهب وعبدالملك يتسون بغيرت كمير حتى يساموا بتسلمه واختلف فمن فاتته تكبيرة فقال أشهب لا يكبرهامعه وان فعل لم يعتدبها مما فانه وليمهل فاذاسل كبر وقال أصبغ بكبرمعه الخامسة و بحتسب باوعلى أصل مالك لاينتظر تسلمه ويكبرلنفسه وينصرف انتهى مختصرا ونعوهذه العبارة اسندوعزا القطعاذا كان الأماميمن يكبر خسالرواية ابن القاسم في العتبية عن مالك ولسماع ابن وهب وعز االقول بسكوته حتى يسلم بسلامه لابن القاسم في الموازية ولاشهب ومطرف لرواية ابن الماجشون عن مالك ثم وجه كلامن القولين وعزاالقول فمن فاتته تكبيرة انهلا يكبرهامع ملاشهب في المجوعة والثاني لأصبغ قال وقول أشهب حسن لان موضع قضاء المأموم بعدسلام الامام كافي سائر الصاوات فلا يجزئه ماقضاه قبلسلامه كسائر الصاوات ويقشى قول أصبغ على قول ابن القاسم انهم يسلمون دون الامام فيكون على هذاذلك المحل محلالسلام المأمومين ومحل قضاء المسبوقين انتهى وقال ابن عرفةوفي اعتدادمسبوق بهافيكبرها ولغوها ولوكبرها قولاأصبغ وابن رشدمع أشهب والاخوين ورواية ابن الماجشون انتهى نقله في المتوضيح وقال قال في البيان وقول أشهب هو القياس على مذهب مالك وقول أصبغ المتحسان على غيرقياس انتهى (تنبيم) عدالقاضي عياض في قواعده الزيادة على الاربع من الممنوعات والظاهران مراده الكراهة فانه عدمعها الصلاة على القبر وعلى الغائب وفي المسجدوعلى المبتدع والله أعلم (فرع)قال في الطراز فاوسها الامام عن بعض التكبير سبحو ابه ولا يكبرون دونه الاان مضي وتركهم كافي سائر الصاوات انتهى ص فوالدعاء ﴾ ش ظاهر كلام

وأهلاخبراس أهله وزوجاخبرامي زوجه وقه فتنة القبر وعذاب النار وقال عوف فتمنيت انى كنت الميت لدعاء رسول الله صلى الله

عليه وسلم وقيل لأبي هريرة كيف تصلى على الجنازة فقال أحدالله وأصلى على نبيه ثم أقول اللهم عبد لئوا بن عبد لئوابن أمتك كان يشهد أن لا اله الأأنت وأن محمدا عبد لئ ورسو لك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسنا فرد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده قال ما الكهذا أحسن ماسمعت في الدعاء على الجنائزة وكان ابن مسعوداذا أتى بعنازة استقبل الناس فقال أبها الناس الى سمعت رسول لله صلى الله عليه وسلم يقول كل ما ثة أمة ولن يعتمع ما ئة لميت في تهدون له في الدعاء الاوهب الله ذنو به لهم وانكي جئتم شفعاء لاخيكي فاجتهد واله بالدعاء ثم استقبل القبلة فان كان رجلاقام عند وسطه وان كانت ام أة قام عند منكبها ثم قال اللهم عبد له وابن عبد له وابن أمتك أنت خلقته وهديثه اللاسلام وأنت قبضت روحه وأنت أعلم بسيره وعلانيته جئنا شفعاء له اللهم ان كان محسنا فرد في احسانه وان كان محسنا فرد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته اللهم نورله في قبره (٢١٤) وألحقه بنبيه * ابن يونس وأنا أستحسن أن يكبر ثم يقول الجدلله وان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته اللهم نورله في قبره (٢١٤) وألحقه بنبيه * ابن يونس وأنا أستحسن أن يكبر ثم يقول الجدلله وان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته اللهم نورله في قبره (٢١٤) وألحقه بنبيه * ابن يونس وأنا أستحسن أن يكبر ثم يقول الجدلله وان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته اللهم نورله في قبره (٢١٤) وألحقه بنبيه * ابن يونس وأنا أستحسن أن يكبر ثم يقول الجدلله عليه اللهم المياه المينان المينان المينان المينان المينان التهم المينان المين

القاضى عياض ان الدعاء فرض بين التكبيرات الثلاث فانه قال في فروض صلاة الجنازة والدعاء بينهن ونعوه للشبيي وغيره ومدل عليه كلام ابن رشدالآتي في قول المصنف وصبر المسبوق للتكبير فانه قال فيهوأ قسل ما مجزى في كل ركعة اللهم اغفر له وارجه و نقله ابن ناجى قال و محمل نقل عبد الحقءن اسماعيل القاضي قدر الدعاءيين كل تكبيرتين قدر الفاتحة وسو رةعلى المستعملاعلي الوجوبانتهي ونقل عبدالحق هوقوله في التهذيب في كتاب الصلاة الاول في ترجة السهوعن القراءة والقراءة بغيرالعر يبةعر المسوط انه يقال للذي يصلى على الجنازة ادع بقدر قراءة أم القرآن وسورةبين كل تكبيرتين انهى وعلى هذافيكون قولهم في المسبوق انه اذالم تترك الجنازة يوالى التكبيرا عاذاك لئلاتكون الصلاة على غائب وقال في التوضيح نقل ابن زرقون عن أبى بكرالوقارانه قال محمدالله في الاولى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ويشفع لليث فى الثالثة انتهى وقال فى الذخيرة قال بن حبيب الثناء والصلاة في الأولى والدعاء للمت في الثانية ويقول اللهم اغفر ليناوميتناالي آخر الدعاء في الثالثة ثم يكبر الرابعة ثم انتهى وأصله السند ونصه قال ابن حبيب تذي على الله تبارك وتعالى وتصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في التكبيرة الأولى ثم تدعو للميت في الثانية واذا كبرت الثالثة قلت اللهم اغفر لحينا وميتنا الى آخر الدعاء ثم مكبرالرابعة محسلموهذاقول الجمهور وروى سحنون في الكتاب مسنداعن ابن مسعودرضي الله عنه كيف كان يصنع في ذلك فذكر دعاء من غير تحميد ولاصلاة ثم قال في سياق الحديث يقول هذا كلا كبرفان كانت التكبيرة الأخيرة قال مثل ذلك مم تقول اللهم صل على محمد وساق الصلاة والاستغفار للسامين وهذا كله المقصود بهأن يجتهد بالدعاء لليت من غير تعديد فقد مكثرالداعون فلاعتباج الى تكرير وقد تقل فيكررانهي وظاهر هذن القولين انه

الذي أمات وأحما والجدلله الذى محى الموتى له العظمة والمكر ياءوالملك والقدرة والسناء وهوعلى كلشئ قدير ثم تصلى التصلية التامة ثم تدعو بدعاءعوف ثم تكرالثانية وتحمد وتصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك ثم تدعو بدعاءأبي هريرة شمتكبر الثالثة وتحمد وتصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتدعو بدعاءابن مسعودتم تكبرالرابعة وتقول بعدالتحميد والتصلية اللهم اغفر لحينا ومبتنا وحاضر ناوغائينا وصغيرنا وكسرناوذكرناوأنثاناانك تعلم متقلبنا ومثوانا ولوالدينا

ولمن سبقنابالا عان اللهم من أحييته منافأ حيه على الا عان ومن توفيته منافتوفه على الاسلام وأسعد نابلقائك وطيبنا للوت واجعل فيه راحتنا ثم تسلم وان كانت امن أة قلت اللهم انها أمتك ثم تتهادى بذكرها على التانيث غيرانك لا تقول وأبدلها زوجا خيرا من زوجها لانها قدت كون زوجا في الآخرة لروجها في الدنيا ونساء الجنة مقصورات على أز واجهن لا يبغين بهم بدلا والرجل تكون له زوجات كثيرة في الجنة ولا يكون للمرأة أز واجها وان كان طفلا فانك تثنى على الله وتصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تقول اللهم انه عبدك وابن عبدك أنت خلقته ورزقته وأنت أمته وأنت تحييه اللهم فاجعله لو الديه سلفا وذخوا وفرطا وأجوا وثقل بهموازينهم وأعظم به أجورهم ولا تعرمنا واياهم أجره ولا تفتنا واياهم بعده اللهم وألحقه بصالح المؤمنين في كفالة ابراهيم وأبدله دار اخيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم تقول ذلك بعد كل تكبيرة و تقول بعد الرابعة اللهم اغفر لأسلافنا وأفراطنا ومن سبقنا بالا عان اللهم من أحييته منافأ حيه على الا عان ومن توفيته منافتو فه على الاسلام واغفر للسلمان والمؤمنين والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات م تسلم وانظر اذا ظن الميت ذكر افد عابله ظ الشيف كيرفاذ الملمت أنفي قالمالك صلاته والمؤمنات الأحياء منهم والأموات م تسلم وانظر اذا ظن الميت ذكر افد عابله ظ الشيف كيرفاذ الملمت أنفي قالمالك صلاته والمؤمنات الأحياء منهم والأموات م تسلم وانظر اذا ظن الميت ذكر افد عابله ظ الشيف كيرفاذ الملمين أنه المناهم والمؤمنات الأحياء منهم والأموات م تسلم وانظر اذا ظن الميت ذكر افد عابله ظ المناه كيرفاذ الملمت أنفي قالهمالك صلاته والمؤمنات الأحياء منهم والأموات م تسلم وانظر اذا طن الميت من الميت الميت الميت والمؤمنات اللهم من أحياد المياه الفراد المناه الميت الميت الميت والمؤمنات اللهم من أحياء منه من أوليا الميت والمؤمن الميت والميالية طالم الميت والميت والميت والمؤمنات اللهم والميالية والميالية والميت والمؤمنات الميت والميت والمؤمنات الميت والميت والميت والميت والميت والميت والمؤمن والميت و

لاعتاج الى اعادة الدعاء بعد كل تكبيرة وهوظاهر كلام القاضي عياض في قواعده في محل

آخرغير المحلالأول ونصهمن سنن الصلاة على الجنائزأن تحمد الله وتثني عليه في أولها عمالصلاة على الني صلى الله عليه وسلم ثم الدعاء في آخرها المؤمنين انتهى (تنبيهات * الاول) قال سند ولاتكررالصلاة ولا التعميدفي كل تكبيرة انتهى (الثاني) عدالقاضي عياض وغيره من فروضها القيام للتكبير والدعاء والسلام قال فى الذخيرة قال سندقال أشهبان صاواقعودا لايجزي الامن عذروهومبني على القول بوجومها وعلى القول بأنهامن الرغائب منبغي ان تجزئهم انهى ولاتصلى على الراحلة انتهى ونقل القباب الفرعين عن ابن يونس ونص سندعلي فرع الصلاة على الراحلة في أثناء كلامه الذي نقله عنه صاحب الدخيرة وعز اه لأشهب ونصه وأركان صلاة الجنازة خس القيام والتحريم والدعاء والتكبير والتسليم قالأشهب في المجموعة اذاصلوا عليها وهم جلوس أوركوب فلانجزيهم وليعيدوا الصلاة وهذامبني على القول انمن أركانها القياممع القدرة وعدالقاضي عياض من فروضهاطهارة الحدث والخبث واستقبال القبلة وترك الكلام وسترالعورة وقاليشترط في صعتهامايشة بطفى سائر الصاوات المفروضة الاأنه لاقراءة فيهاولا كوعولاسجود ولاجلوسانتهي فأماالقراءة فالمشهورانهالاتستعبقراءة الفاتحة والشاد استعباما وحكى في الجواهر عن أشهب وجو مهابعدالأولى قال ابن راشد وكان شخنا القرافي يحكيه ويقول الهيفعله انتهى من التوضي وقال الشيخ زروق وله أن يفعل ذلك ورعاللخر وجمن الخلاف انتهى وعدالقاضي عماض قراءتهامن المنوعات والظاهر الكراهة (الثالث) يستخلف الامام ان ذكرفي الصلاة انه جنب أورعف فيهاواذا قهقه بطل عليه وعليهم وان ذكر بعد الفراغانه جنب لميعدفان كان هوومن خلفه على غيرطهارة أعادواوان ذكروامنسمة فيها لم تقطع اذلانرتيب بن الجنازة والفرائض قاله في مختصر الواضحة (فروع الاول) قال اللخمي الجاعة سنةليس بشرط وقاله في المعونة وشرط صاحب المقدمات وغيره فيها الجاعة قال وان فعلت بغيرامام أعيدت (الثاني) قال في الشامل وهل تستحب الاعادة ان تبين انه صلى لغير القبلة قبل الدفن لابعده أوتعب فيهما أوتعاد مطلقا أقوال ونقله في التوضيح وأصله في سماع موسى (الثالث) لم يتعرض المو لف لبيان مايدى به والدعاء المستعمل هو ما قاله صاحب الرسالة وقال في المدونة قال مالك يجتمد لليت في الدعاء وليس في ذلك حدد ولا نقر أعلى الجنازة وكان أنوهر برة متبع الجنازةمع أهلهافاذاوضعت كبروجداللهوصلى على نبيه ثم قال اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كأن يشهدأن لااله الاأنت وأن محمداعبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسنافرد فى احسانه وان كانمسيمًا فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحر مناأ جره ولا تفتنا بعده قال مالك هذا أحسن ماسمعتمن الدعاء على الجنازة وليس فيه حدمعلوم انتهى قال ابن ناجي يحمل قوله الأول على نفي الوجوب لان اتيانه بماذ كرعن أبي هر برة وقوله هذا أحسن بقتضي انه عينه فحمل الأول على نفى الواجب والثاني على ثبوت المستحب والاكان تناقضا قال ابن بشبر ولاستحب دعاء معين اتفاقاوتبعه بن الحاجب وتعقبه ابن عبد السلام بأن مالكااستعب دعاء أبي هريرة ولقول أبي محمد في الرسالة يعني قوله ومن مستحسن ماقيل في ذلك الى آخره وذلك بدل على انهم استحسنوا أدعية معينة ونحوه لابن هارون وقال الشيخ خليل قول الرسالة ومن مستحسسن ماقيل في ذلك يعارض قول ابن الحاجب ولايستعب دعاء معين اتفاقا وفالجواب ان الرسالة ليس فيها دعاء

تامة * التونسي هذا صواب لانهقدنوي بالدعاء الشخص الذي صلى عليه فلا يضر جهله بذلك مخصوص لقوله فيها ويقال في الدعاء للمتغيرشي محدود وأيضا فالمستعب ماثبت بنص والمستعسن ماأخدمن القواعدال كالمة وأمافي المدونة فانمار جحه ولم يعينه انتهى (تنبيه) قال ابن الجي في شرح الرسالة بعد قوله تقول ذلك الركل تكبيرة ليس العمل على ما قال الشيخ عند نالطوله وقال عبدالحق عن اسماعيل القياضي قدر الدعاء بين كل تكبيرتين قدر الفاتعة وسورة قال بنرشدأقله اللهم اغفرله انتهى وقدتقدم كلام عبدالحق فيأول القولة وسيأتي كلام ابن رشد والله أعلم (الرابع) ان كان الميت رجلاد عاله بلغظ الند كيروالافراد قال الشيخ عاتم والاعزب كالمتزوج لانه قابل للتزويج وان كانت اص أة دعابالتأنيث والافراد وان كانوارجلين أورجلا واحداوا مرأة دعابالتثنية والتذكير وانكاناام أتين فبالتأنيث وان اجتمع رجال أورجال ونساء دعابلفظ الجمع وغلب الرجال ولوكان النساء عشرة ومعهن رجل واحدوان اجتمع نساء دعالهن بلفظ الجمع والتأنيث وان اجتمع رجال واطفال قدمت الدعاء للرجال وجعلت آخر دعائك للاطفال لان الكبارأحو جالشفاعة من الصفار أوتشملهم في دعاء واحدوتقول عقب ذلك اللهم اجعل الاولادلو الديهم سلفاوذخر اوفر طاوأجراو ثقل بهمموازينهم وأعظم بهمأجورهم ولاتحرمنا واياهم أجرهم ولاتفتنا واياهم بعدهم وبجزيك ذلك وكذلك ان كانواجاعة نساء وأطفالا فأله الجزولي ونعوه للشيخ يوسف بنعمر الاأنه قال في هذا الاخير وان اجتمع رجل وصبي أوام أة وصبية اقتصر لها بدعاء واحد فاقتصر على شعو لهم بدعاء واحد (الخامس) قال الجزولي والشيخ يوسف بن عمر وان لم يدرمن الميت ذكر أأوأنثي واحداأوأ كثرفانه بأتي عن ويدعو ويعيد الضمير عليه الانمن تقع على الذكر والانثي والجمع والمفرد (السادس) قال في المدخل فان كان مأموما ولا يعرف ماهوالمت واحداأوأ كثرذ كراأوأنى صغيرا أوكبيرا فانه بنوى أن يصلى على من صلى عليه امامه ثم يدعو بالدعاء المتقدم ذكرهانتهي يعني بهقؤله الجديلة الذي أمات وأحماالي آخرماذكره في الرسالة والله أعلم (السابع) اذاصلي على جنازة على انهاام أة فوج مدالمت ذكرا أوالعكس قال التونسي تجزي فلأنه قصدعين ذلك الشخص فلايضر الجهل بصفته انتهي من البرزلي من كتاب الاقضة والشهادات ونقله في التوضيع وغيره (الثامن) قال ابن هارون فان كان رجل واحرأة فجهل الامام فنوى بالصلاة أحدهماو نوى من خلفه الصلاة عليهما معاأعيدت على التي لم يصل عليها الامام دفنت أم لا الاأن تتعين فيصلى على فبرها انهى من شرحه على المدونة (الناسع) قال الجزولي في قول الرسالة في الدعاء للطفل اللهم انه عبدك وابن عبدك الى آخره هـ ندا ان كان ثابت النسب وان لم يكن ثابت النسب مثل ابن المالاعنة وولد الزنا فقيل بدعي لهما بأمهم الأنهماغيرثابتي النسب لانهما نطفة شيطان وقيل يدعى لهما بأبيهما وقيل ابن الملاعنة يدعى له بأبيه و ولد الزنا بأمه انتهى (العاشر) قال ابن العربي في أول العارضة والصحيح ان العاصي ينتفع بالدعاء ولذلك يدعى لليتوان كان عاصياانهي بلفظه (الحادي عشر) قال في العمدة ويستحب أن تصف الجاعة على الجنازة ثلاثة صفوف انتهى وأصله الحديث والله أعلم ص ﴿ ودعاء بعد الرابعة على الختارى شالظاهرانه منون على انه اسم فاعل و يشير لقول اللخمي ومحل التكبيرة الأخيرة محل ماقبلها انعقبهاالدعاء واللهأعلم وقال سندوهل يدعى بعدالتكبيرة الرابعة قبل السلام حكى الباجى فيه خلافا قال عن سيحنون يقف بعدالرابعة ويدعو كايدعو بين كل تكبيرتين قال وفالسائر أصحابنا شت بعدالرابعة فوجه قول سيحنون حديث ابن مسعودواعتبار ابسائر

(ودهاء بعد الرابعة على المختار) أبو عمر السنة أن يسلم اذا كبر الرابعة وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وجهور الفقهاء وعليه الناس قال سعنون وبدعو بعد الرابعة هاللخمي وهو أبين وتقدم أيضا ان ابن يونس المحسنة

(وانوالاه أوسلم بعد ثلاثة أعادوان دفن فعلى القبر) قال ابن القاسم اذاوالى بين التكبيرولم يدع فليعد الصلاة عليها وسمعه زياد * ابن رشد أقله اللهم اغفرله * ابن حبيب واذا ترك بعض التكبير جهلا أو نسياناهان كان بقرب مار فعت أنزلت فأنم بقية التكبير عليها مع الناس ثم يسلم فاذا تطاول ذلك ولم تدفن ابتدأ الصلاة عليها وان دفنت تركت ولم تكشف ولا تعادالصلاة عليها انتهى نقل ابن يونس وأما ابن بشير فسوى بين من دفن بغير صلاة أوصلاة ناقصة وقال في الصلاة على قبره قولان والذي لا بن رشد من دفن دون صلاة أخرج لها مالم يفت فان قات فقال ابن وهب وابن القاسم يصلى على قبره فقول خليل وان دفن فعلى القبر شالف لما قل ابن يونس كا نه أخرج لها مالم يفت فان وطلاة غبر تامة التكبير وان أراد من دفن دون أن يصلى (٢١٧) عليه أصلا فهو مخالف لنقل ابن رشد انه يخرج المنه في من دفن بصلاة غبر تامة التكبير وان أراد من دفن دون أن يصلى (٢١٧) عليه أصلا فهو مخالف لنقل ابن رشد انه يخرج

مالم بفت قال ابن رشد والفوات الذي عنع من خواج المت من قبره للصلاة علمه هوأن يخشى علمه التغير قاله ابن القاسم وسعنون (وتسليمة خفيفة وسمع الامام من بليه) * عماض من فروض صلاة الجنازة وشروط صحتها السلام آخراسمع ابن القاسم يسلم الامام واحدة وسمع من يليه ومن وراءهدسامونواحدةفي أنفسهم وانأسمعوا من ىلىهم لم أربذلك بأسادان رشدهذامثلمافي المدونة سواءفالامام يسمع من بليه لانهم يقتدون به فيسامون بسلامه بخلاف من خلفه اغادسام لتحلل من صلاته فيسلم في نفسه وفي سماع ابن غانم يردا لمأموم على الامام في صلاة الجنازة وهو تفسير لسائر الروايات * ابن يونس قال مالك في

التكبيرات ووجه قول غيره ان الدعاء في هذه الصلاة بمثابة القراءة في غيرها وفي غييرها لا نقرأ بعدالركمة الرابعة فلايدعو لهاهاهنابعدالتكبيرة الرابعة انتهى وتقدم في القولة التي قبلهنه عن سند نحوهذا الكلام بابسط من هذاوفي أثناء حديث ابن مسعود والله أعلوص ف أوسل بعد ثلاث أعاد ﴾ ش قال ابن الحاجب وان سلم بعد ثلاث كبر هامالم يطل فتعادمالم يدفن فتجيء الاقوال قال في التوضيح واذارجع لاصلاح الصلاة مع القرب اقتصر على النية ولا يكبر لئلاتلزم الزيادة فى عدده فان كبرحسبه في الأربع وقوله فتجيء الأقوال يعنى فمن دفن ولم يصل عليه هل يصلى علىقبرهأملاوعلىالنفي هلبخر حأملاانتهي والمشهورالصلاة علىالقبركا سقوله المصنف وعزا ابن ناجى فى شرح الرسالة قوله ولا يكبر له لئلاتلز مالزيادة لابن عبد السلام وزاد بعده فلت والصواب عندى أن يكبر كافى الفريضة انهى والله أعلمص وتسلمة خفيفة في شفهى واحدة الامام والماموم كإقال في الرسالة لكن ذكر في مختصر الواضحة في أوائل كتاب الصلاة واللخمي وابنناجي انمن سمع سلام الامام فعليه أن برد عليه ونحوه لابن رشد في رسم سن من سماع ابن القاسم في كتاب الجنائزومن سماع ابن غانم في بعض الروايات انه يرد على الامام من سلم عليه قياسا على صلاة الفريضة وهو تفسيراسائر الروايات وبالله التوفيق انتهي ونص مختصر صاحب الواضحة وسلام الامام على الجنازة واحدة أن يخفض بهاصوته الاأنه يسمع بهانفسه ومن للسه وكذلك منوراءه يسامون تسلمةواحدة دون تسلمة الامام في الجهر وليس عليهم أن يردواعلى الامام الامن سمعه كذلك قال مالك في ذلك كله * وقوله الامن سمعه بعني فعلمه أن يردوقد تقدم عند قوله وردمقتد كلام ابن ناجى وظاهره انه فرض فتأمله والله أعلم ص ﴿ وصرالمسوق لتكبير ﴾ ش سواء سبق بواحدة أو باكثر كاصر حبه في المعونة وفي سماع أشهب ان كل تكبيرة لاتفوت حتى يكبرالامام مابعدهاوا ختاره ابن رشد وقال ولاتفوت التكبيرة باخله في الدعاء ولا بهامه اذ لو وجب ذلك لوجب أن تفوته باقل ما يجزئه منه في كل ركعة وهو أن تقول اللهم اغفرله ولوجب اذالم يكبره عالامام معاوتراخي في ذلك حتى يقول الامام اللهم اغفرله أن يكون قدفاته التكبير وهذا مالايصحأن يقال فجوابه في المدونة ليس بصحيح وجوابه في همذه الرواية أصح انتهى وقال في رسم الجنائز من سماع أشهب من كتاب الجنائز انه يكبر حين يحجىء

(۲۸ - حطاب - نى) الواضعة والعتبية لا يردعلى الامام الامن سمعه (وصبر المسبوق التكبير) من المدونة قال مالكمن فاته بعض التكبير انتظر حتى يكبر الامام في كبر معه ثم يقضى اذا فرغ الامام ما فاته من التكبير متنابعار وى ابن عبد الحكم و يدخل الامام بالنية و تعوه روى على و يدعو في انتظاره (ودعا ان تركت و الاوالى) نص المدونة ورواية على يقضى اذا فرغ الامام ما فاته من التكبير متنابعا * ابن عرفة رابع الاقوال لا بن حبيب ان تأخر رفعها أمهل في دعائه و الافان دعا خفف انتهى انظر بقى من فروض المدادة وشروطها القيام له انص عليه عياض و بقى أيضا الامامة قال ابن رشد من شرط صحة الصلاة على الجنازة الامامة فان صلى عليها بغيرا مام أعيدت الصلاة * ابن القاسم وان أحدث الامام أو رعف استخلف وان ذكر منسية تمادى بخلاف لوذكرها في صلى عليها بغيرا مام أعيدت الصلاة *

فريضة غيرها (وكفن بملبوسه لجعة وقدم كونة الدفن على دين غيرا لمرتهن) انظرهده العبارة * ابن رشدا لفرض من الكفن ساترالعورة والزائد لسترغيرها سنة * ابن بشيراً قله ثوب يستركله انظر بعده داعند قوله ولا يقضى بالزائد * ابن حبيب و يستحب ايصاؤه أن يكفن في ثياب جعته واحرام حجه رجاء بركة دلك وقداً وصى سعد بن أبي وقاص أن يكفن في جبة صوف شهد بها بدرا * ابن يونس وقال مالك والحنوط بر يدوجيع مؤن الميت في اقباره الا أن يوارى من رأس ماله قال والرهن أولى من الكفن والكفن أولى من الكفن والكفن أولى من الكفن والكفن الدين * ابن يونس لان سترالميت وصيانته حق لله فهي مقدمة وانماقال اذا كان الكفن من هو نافالرهن أولى من الكفن فان المرتهن قد حازه عن عوض (ولوسرق)قال بحيي سألت ابن القاسم عن الميت ينبش قال لا يعاد غيله والصلاة الاولى تجيز ثه ولكن يدفن و يكفن و يبدأ كفنه من رأس المال وان كان عليه دين يحيط عاله بدى أيضا كايب دأ الكفن الاول * ابن رشد وسواء على هذا كان المال قد قسم أم لا (ثم ان وجد (٢١٨) وعوض ورث ان فقد الدين)قال ابن سحنون ان وجد الكفن الاول

تكبيرة واحدة ثم يقف عماسيقوه بهمن التكبير ثم يقضيه بعد سلام الامام قال ابن رشد قوله في هذه الرواية أصحمافي المدونة انتهى واختار سندالقول الذي اختاره ابن رشد وقال لان مأبعد التكبيرة من توابعها بدايل أن من أحرمع الامام تمسهاعن تكبيرة فذ كرهاوالامام يدهوفانه يكبرانتهي واللهأعلم وعلى القول بانه ينتظره فقال ابن ناجي على المدونة ويدعو في انتظاره كا صرح به في المجموعة انتهى وقال سند ان شاء دعاوان شاء سكت والله أعلم ص ﴿ وكفن علبوسه لجمعة ﴾ ش قال في التوضيح قال في البيان و يكفن في مثــل ما كان يلبســه في الجـع والاعباد في حياته و يقضى بذلك عند اختلاف الورثة فيه انتهى ص ﴿ إن فقد الدين ﴾ ش انماأتي بهذا القيدوان كان من المعلوم انه لاميراث الابعد الدين خشية أن يتوهم ان هذا الكفن لما لم يكن للغرماء المنعمنيه ويقدم على ديونهم لايتعلق لهم به حق ولو استغنى عنه فنبه على ذلك انتهى ص ﴿ كَا كُل السبع المت ﴾ شقال ابن غازى نقله المازرى عن أبي العلاء البصرى وزادوكا نه عن القاسى ولو خيف نبشه كانت واستهمن بيت المال وقد أغفل ابن عرفة هذين الفرعين ص ﴿ وهو على المنفق بقرابة ﴾ ش قال الجزولي فان اجمع أب وابن ومثال من ذلك اذا هلك هالك وترك أباه وابنه ويتصو رهذافهااذا كانزمنا يحيث لانسقط نفقته عن الأب فهل الكفن على الأبأو على الابن فقال الكفن على الابن انتهى (فرع)قال الاقفهسي و مجوز للشخص أن يستعد للكفن قبل الموت وكدلك القبروان احتاج اليه انتفع به انتهى وص اده بالقبراذ ا كان في ملكه وأما في مقابر المسامين فلايجوز كما قاله في المدخل وفي التوضيح وسيأتي الكلام عليه عند قوله وبناء عليه ص ﴿ أُورِقَ ﴾ ش قال الجزولى عند قوله و يكفنهم ولو مات السيد والعب دمعاولم يترك السيد الا كفناواحدا كفن بهالعبد ويكفن السيدمثل فقراء المسلمين ولايكفن فيه السيدو يترك العبد لأنهلاحق لهفي بيت المال انتهى وذكره ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وعز اه الشارح لقو اعد القاضى غياض ولعله القباب ونقله غيرهما ص ﴿ وندب تحسين ظنه بالله تعالى ﴾ ش في

فهوميراث قال انعبد المكم الاانكان عليه دين فهو للغرماء (كا كل السبع الميت) قال أبو العلاء البصرى لونش المت فأكله السبع وبقى كفنه كان الورثة (وهوعلى المنفق بقرابة) اللخمي هـ لي الأب أن يكفن ولده الصغير والكبير المزمن وعلى الابن أن يكفن أبويه هذا كله ان لم يكن لليت مال هذاقول ابن القاسم * این رشد ورواه این الماجشون عن مالك (أورق) ابن عرفة كفن ذی رق علی ربه حـتی المكاتب قال سعنون مسلمين كانوا أوكفارا (لازوجته) ابن رشد اختلف في كفن الزوجة

فروى عيسى عن ابن القاسم أنه لاشئ على الزوج ملية كانت أومعدمة * اللخمى وقاله معنون وهذا أحسن لان النفقة كانت على وجه المعاوضة لمكان الزوجية وقدا نقطعت بالموت انظر هذا مع ما يأتى في النكاح ان أجرة الطبيب والحجامة وما تتطب به من شراب أوغيره ليس على الزوج منهاشئ وقال مالك في الواضعة يقضى على الزوج بكفنها وان كانت موسرة انتهى وذكر في الرسالة ثلاثة أقوال ماعز المالك فيها واحدا (والفقير من بيت المال والافعلى المسامين) اللخمى ان لم يكن للفقير والداو ولدا وكانوافقراء فعلى بيت المال فان لم يكن بيت مال أولم يقدر على ذلك منه فعلى جميع المسامين (وندب تحسين ظن بالله) في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله على عليه وسلم فالله على الله على المناق مهلة العمل فاذا دنا الأجل وذهب الامل وانقطع العمل استحب غلبة الرجاء قال غيره لان عمرة الخوف تتعذر حيناند

(وتقبيله عند احداده عملى أين مخطهر) قال مالك لاأحب ترك توجيه المت الى القبلة اذا استطاع ذلك قاله في الواضعة وقال في المجوعة ماعامته من الامرالقديم ومنبغي أن يوجهالي القبلة على شقه الاعن فان لم يقدروا فعلى ظهرهورجلاهالىالقبلة * ابن حبيب ولا أحب أن يوجه الاعند احداد نظره وشخوص بصره انظرابن يونس (وتعنب حائض) ابن حبيب دستعب أن لا يجلس عنده أحدادا احتضرالاأفضل أهله وأحسنهم هدياوكلاما وأن مكثر والهمن الدعاءفان المسلائكة محضرونه و يؤمنون على دعاء الداعين وأكرهأن تعضره حائض أوكافر أوبكون علىهأوقر بهثوب غبرطاهر (وجنب) اللخمي سنعب أن يقرأ عنده القرآن ومكون عنده طيب ومجنبه الحائض والجنب المازري لان الملائكة لاتدخل بيتا فيه جنب أوحائض (وتلقينه لشهادة)ابن حبيب ينبغى أن يلقين لااله الاالله * اللخمى بلقن عند الاحتضار و معاد ذلك علمه مي ة لعد مي ة

الصحين من حديث أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعا يقول الله تعالى أناعند ظن عبدي بي وفي روابةلابن حبان فليظن بىماشاءو فىروايةانظن خيرافلهوانظن شرافلهوفي صحيح مسلممن حديث جابرقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بثلاث يقول لا يموتن أحدكم الاوهو يعسن الظن بالله وكذلك واه أبوداود (تنبيه) وتعسين الظن بالله وان كان يتا كدعنه الموت وفي المرض فينبغى للمكلف أن يكون دائما حسن الظن باللة قال الشبخ محيى الدين بن العربي حسن ظنك بربك على كل حال ولاتسىء الظن به فانك في كل نفس مخرج منك لاتدرى هـ ل أنت على آخر أنفاسكودع عنك فولمن قالسؤ الظن بهفي حياتك وحسن الظن بهعندمو تكذكره فيأول باب الوصايا من الفتوحات ص ﴿ وتقبيله عنداحداده على أين تم ظهر ﴾ ش ظاهر كلام المؤلف في التوضيح ان ذلك جارعلي القولين في صلاة المريض واذا كان كذلك فالذي شهره هناك أنه أولاعلى الأيمن تم على الأيسر تم على الظهر ولم يفعل ذلك هنابل أسقط الايسر وقال سند ويكون في توجيهـ على شقه الأين ان أمكن وان لم يقدر فعلى ظهره ورجلاه الى القبلة قاله في المختصر وهوقول الجهور اعتبار ابحال صلاته و بحال قبره و بعالة النائم انتهى (فرع) قال في الجواهر أمافي حالة الغسل فيوضع على جنبه الايسر ليبدأ بغسل الايمن ثم على الايمن وذلك غسلة واحدة ثم يفعل ذلك ثلاثا وفي تمكر ير الوضوء في كل واحدة خلاف انتهى من الذخيرة ص ﴿ وَتَعِنْبِ مَا يُصْوِجِنْبِ لِهِ ﴾ ش قال في الطراز قال مالك في المختصر لا بأس أن تغمضه الحائض والجنب وقال ابن حبيب يستعب أن لاتعضر الحائض ولاالكافرة قال ولا تكون عنده وقربه غيبر طاهر انتهى وكذالا يحضره صي معبث ولا يكف اذانهي قاله في المدخل وقال أيضاو بنبغي أن بكون طاهرا وماعليه طاهرا وكذاكمن حضره وأن يكون عليه طيب وأن يعضره أحسن أهله وأصحابه سمتاو خلقاو خلقاود بنافليلقنه كلة التوحيد برفق وأن يكثرمن الدعاءله وللحاضرين لان الملائكة يؤمنون وهومن المواطن التي يرجى فهاقبول الدعاء وينبغي أن لا يترك أحديبكي حوله برفع صوت ومن كان باكيافليبك عوضع لايسمعه فيها لحتضر فان وقع الاص به فينبغى أن يمتئل السنةو يقول انالله وانااليه راجعون اللهم اؤجرني في مصيبتي واعقبني خيرامنها وقال صلى الله عليه وسلمن قال ذلك أبدله الله خيرامنهاأي من المصيبة وينبغي أن يكون النساء بعيدات لقلة صبرهن وينبغي لمن حضرمن الرجال أن لا يظهر الجزع ص ﴿ وَتَلْقَينُهُ السَّهَادَةِ ﴾ ش يعني انه يستحب أن لقن الشهادة عند موته قال في الرسالة و يلقن لا اله الا الله عند الموت قال في التوضيح قال ابن الفاكهانى ومرادالشرع والاحجاب الشهادتان معائم قال في التوضيح واذا قالها مرة ثم تكم أعيد تلقينه والاترك لان المقصود أن يكون آخر كلامه ولايقال لهقل بليقال عنده لااله الاالله انتهى زادفي المدخل وان كانواجاعة فيفعلون ذلك واحدابعدوا حدولا يلقنوه جيعالان ذلك يحرجه ويقلقه انتهى ونقل الأبيعن بعضهم انه استحبأن يلقن الشهادتين ثم يلقن النهليل وحده وذكرلي الوالدعن بعض شيوخ شيوخه أنه كان يفعل ذلك في حال احتضاره قال ابن ناجي وظاهر الرسالة أنه يلقن الصغير كغيره وهوظاهر كلام غيره وقال النووي ولايلقن الامن بلغ قال الشيخ زروق في شرح الارشاد بعدذكره التلقين عال الاحتضار والتلقين بعدالموت وينبغي أن يلقنه غير وارثه ان وجدوالافأقر بهمبه وقال سندقال ابن حبيب ويستحبأن لايجلس عنده الاأحسن أهله وأفضلهم قولاوفعلاانتهى (تنبيه) ولايضجرمن عدم قبول المحتضر لمايلقيه اليه لأنه ساهد مالايشاهدون

ذلا

وقال القرافي في الفرق الرابع والثلاثين مسئلة من خرس لسانه وذهب عقله فإينطق بالشهادة ولاأحضر الايمان بقلبه وماتعلى تلك الحال مات مؤمنا ولايضره عدم الايمان الفعلي عندالموب كاان الكافر اذا حضرته الوفاة وأخرس ذاهب العقل عاجز اعن الكفر في تلك الحال لعدم صلاحيته لهلاينفعه ذاك وحكمه عندالله أحكام الذبن استعضروا الكفرفي تلك الحال بالفعل فالمعتبر ماتقدم من كفر واعمان انتهى ولم يذكر المؤلف التلقين بعد الدفن وقال التادلي اثر كلام الرسالة المتقدم ظاهر كلام الشيخ أنه لا يلقن بعد الموت و به قال عز الدين وجزم النووي باستحبابه وقال الشيخ زروق في شرح الرسآلة والارشاد وقد سئل عنه أبوبكر بن الطلاع من المالكية فقال هو الذي تغتاره ونعمل به وقدرو بذافيه حديثا عن أبي أمامة ليس بالقوى ولكنه اعتضابالشو اهد وعمل أهل الشام قديما وقال المتيوى يستحب أن يجلس انسان عندر أس المتعقب دفنه ويقول اهيافلان ابن فلان أو ياعبد الله أو ياأمة الله ادكر العهد الذي خرجت عليه من الدنياوهوشهادة أن لااله الاالله وحدده لاشر يكله وأن محمد اعبده ورسوله وان الجنة حق وأن النارحق وان الساعة آتمة لارس فهاوأن الله ببعث من في القبور رضيت بالله رباو بالاسلام دينا و عحمد صلى الله عليه وسلمرسولاو بالقرآن اماماو بالكعبة قبله وبالمسلمين اخوانار بي الله لااله الاهوعليه توكلت وهو رب العرش العظيم انتهى وقال في المدخل بنبغي أن يتفقده بعد انصر اف الناس عنه من كان من أهل الفضل والدين ويقف عندفبره تلقاء وجهه ويلقنه لان الملكين عليهما السلام اذذاك يسئلانه وهو يسمع قرع نعال المنصرفين وقدروى أبوداودفى سننه عن عثمان رضى الله عنه قال كان رسول اللهصلى الله عليه وسلم اذافرغمن دفن المتوقف عليه وقال استغفر والأخيك واستلوا الله له التثبيت فائه الآن يسئلور ويرزين في كتابه عن على رضي الله عنه انه كان يقول بعدما يفرغمن دفن المت اللهمان هذا عبدلة نزل بكوأنت خبرمنز ول به فاعفر له ووسع مدخله انتهى وقد كانسيدى أبوحامدين البقال وكانمن كبار العاماء والصلحاء اذاحضر جنازة عزى ولهابعد الدفن وانصرف مع من ينصرف فيتوارى هنيهة حتى ينصرف الناس تم يأتى الى القبرفيذ كر الميت عام اوب به الملكين عليهما السلام ويكون التلقين بصوت فوق السردون الجهر ويقول يافلان لاتنس ما كنت عليه في دار الدنيامن شهادة أن لااله الاالله وأن محمد ارسول الله فاذا جاء كاللكان علمما السلام وسألاك فقل لهاالله ربي ومجمد نبي والقرآن اماى والكعبة قبلتي وماز ادعلي ذلك أو نقص فففف وما يفعله كثيرمن الناس في هذا الزمان من التلقين برفع الاصوات والزعقات محضور الناس قبل انصرافهم فليس من السنة في شئ بل هو بدعة وكذلك لوفعاوه بعد انصر اف الناس على هذه الصفةفهو بدعةأيضا انتهى كلامصاحب المدخل واستعب التلقين بعدالدفن أيضا القرطي والثعالى وغيرهاو يظهرمن كلام الأبي فيأول كناب الجنائزوفي حديث عمرو بن العاصى في كناب الاعان ميل اليه ص ﴿ وتغميضه ﴾ شالحديث أبى داودد خل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبى سامة وقدشق بصره فأغضه وقوله بعدهذا اذا فضي هوقيدفي التغميض والشدقال أبوداود قال أبوميسرة وكان رجلاعا بداغضت جعفر المعلم وكان رجلاعا بدافي حالة الموت فرأيت في منامى ليلة يقول أعظمما كان على تغميضك فيلأن أموت أوقبل الموت قال في الطراز فاذا قضي فأول مايبدأ بتغميضه قال ابن حبيب ينبغى أن يلقن لااله الاالله و يغمض بصره اذا فضى و يقال عنده سلام على المرسلين والحدالله رب العالمين لمثل هذا فليعمل العاملون وعدغ يرمكذوب ويقال عند

(وتغميضه) ابن حبيب ينبغي أن يغمض بصره اد قضى إبن يونس قال غيره الاغماض سنة وقال مالك والجنب وقال الاوزاعي اذالم يغمض الميت و بق كثيرا فلجبذه رجلمان و آخر من عضديه فيتغمض من عضديه فيتغمض

(وشدلحييه)اللحيمنية اللحيةسنديشد لحياه قبل برده شد لحيه الاسفل بعصابة تر بط عند رأسه خوف دخول الهوام فاه ابن عبدالسلام وخوف تشو به خلقه (اذاقضي) هـ نه عبارة الرسالة قال شارحها معنى قضى مات وقال الزناتي لابدمن حذف أى اذاقضى أجله (وتليان مفاصله برفق ورفعه عن الارض)انظر بعدهادا عند دقوله ووضعه على مرتفع (وسترهبنوب) نقلابن العربي اعاأمر بتغطية وجه المتلانه رعا متغير تغييراوحشيامن المرض فنظئ من لامعرفة لهمالا يجوز (ووضع ثقيل على بطنه) ابن عرفة نقل بن عبد السلام عن المذهب جعل حديدة على بطنه خوف انتفاخه لاأعرفه في المندهب وروى عن لشافعي انهمباح (واسراع تجهم بزه الاالغرق) ابن شعبان بعجل غسله اثر موته ابن حبيب ويستأني بالغر بقرعاغرالماءقلبه ممأفاق دابن رشد الاولى كون الغسل عند ارادة

اغاضهبسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسرعليه أمره وسهل عليهمو تهواسعده بلقائك واجعل ماخر جاليه خيرامم اخرج عنه انهى وانظر قول الشيخ بهرام وفي كلام أبي محمد مابدل على ان التغميض يكون قبل الموت لقوله ويقول حينتذ اللهم يسرعليه أمره وسهل عليهموته ولايقال ذلك اذاقضي مع كلام سندوماذكر وعن ابن حبيب فانه ذكر الدعاء الذي قاله الشارح وصرح بانه يقوله عنداغماضه وصرحبان التغميض انما يكون بعدالموت فيعمل ذلك على الدعاء بالتسهيل بما بعد ذلك فعلى هذا فقوله اذاقضي راجع الى قوله وتغميضه وشدلحييه فهوقيد فيهما لأنه انمايغمض اذا انقطع نفسه والتحدر بصره وانفرجت شفتاه ولم تنطبقا وسقطت قدماه ولم تنتصبا فعنده ؤلاء الاربع علامات يغمض الميت لاقبل ذلك قاله الشيخ يوسف بن عمر فى شرح الرسالة وفى التوضيح ويستعب اذاقضي لاقبل ذلك انهى (فائدة) قال الشيخ يوسف بن عمر قال أبو يوسف بن اسباطعن الثورئ أنهقال ومن لم يغمض عندمو تهو بقى مفتوح الاجفان والشفتين فانه يأخذوا حد بعضده وآخر بابهامي رجليه ويجذبانه فلملافانه يتغمض وذلك مجرب صحيح انتهى والله أعلمص وشدلحييه اذاقضى وتليين مفاصله برفق ورفعه عن الارض وستره بثوب ووضع ثقيل على بطنه ك شقال سند تمريش دلحيه الاسفل بعصابة وبربطها فوق رأسه وذلك لئلا يسترخى وينفتح فاه فتدخله الهوام ويقبج بذاك منظره واستحب بعض الناس أن يفعل به بعدمو تهسبعة أشياء اغهاض عينيه وشدلحييه وتلمين مفاصله وتعجر مدهمن ثمامه ووضعه على لوح أوسرير وتثقيل بطنه وتسجيته بثوب زعمان تلمين مفاصله اسها لاعلى غاسله وهذاضعيف فان ذلك لافائدة فيهاذالعالب أنه لابيقى لينه لوقت غسله نعم تمدد فان كان مرتفع الركب غمز ولين ذلك منه وقال في تجريده لئلا تحميه ثيابه فلايامن معهاالفساد وهذا يحتص ببعض الاحوال فلا يجعل سنة لسائر الاموات وكذلك قوله في رفعه على مر ولئلاسر عالمه الفسادوتناله الهوام وتثقيل بطنه لئلا تعاوفيترك عامها حديد وشبه ذلك وأما التسجمة فروى ابن حنيل عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله علمه وسلم سجي في ثوب حبرة انتهى ونقله فده الاشهاء صاحب المدخل ماعدا تجريده بلقال عندذكر التسجية ويزيل ماعليه من الثماب ماعداالقميص ويمكن حسل التجريد في كلام سندعلي ذلك وقال في السكلام على وضع ثقيل تجعمل على بطنه حديدة أوسكينا فان لم يجد فطينا مباولا طاهرا لئلا يعاو فؤاده فيخشى أن ينفجر قبل حاوله في قبره انتهى (تنبيه) نقل ابن عبد السلام شد اللحيين عن غير المذهب وقدذ كر مسند كاتقدم ولم يعزه لغيرا لمذهب وكذاك نقله صاحب المدخل ونقله ابن شعبان الأأنه علله بخوف دخول شئ من الماء عند غسله لجوف وقال ابن غازى ابن عبد السلام قدوقع في المذهب تجعل حديدة على بطنه ونص الشافعية على معناه قالو الثلابسر عانتفاخ بطنه قال ابن عرفة لاأعرفه في المذهب بل نقل ابن المنذر اباحته عن الشافعي والشعبي انتهى وقد نقله ابن الفا كهاني في شرح الرسالة ونقله في المدخل كاتقدم والله أعلم صروا سراع تجهيزه الاالغرق، ش في سنن أبي داود انهصلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لجيفة المسلم أن تحبس بين ظهر اني أهله انتهى وقال في المدخل ثم بأخذفى تجهنزه على الفتور لانءمن كرام الميت الاستعجال بدفنه اللهم الاأن يكون مونه فجأةأو بصعق أوغرق أوبسمنه أوماأشبه ذلك فلايستعجل عليمه وبمهل حتى يتحقق موته ولوأتي عليمه اليومان أوالثلاث أويظهر تغيره فيحصل اليقين عوته لئلايدفن حياف متاط له وقدوقع ذلك كثيرا انتهى (فرع) الدفن ليلاجائز نقله في النوادر قال النووي في دفن فاطمة ليلاجو از الدفن بالليل

وهو مجمغ عليه لكن النهار أفضل اذالم يكن عندرانتهي انظر العارضة وفي النسائي من حديث عقبة بنعاص الجهني قال ثلاث ساعات كان رسول اللهصلي الله علمه وسلم نهاناأن نصلي فهن أونقر فهن موتاناحين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول وحمين تصيب الشمس للغروب وفيه أيضاخطب رسول اللهصلي الله عليه وسلم فذكر رجلامن أحجابه انهمات فقبرليلاوكفن في كفن غيرطو يل فزجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مقسر انسان لملاالاأن يضطرالىذلك ص ﴿ وللغســلسدر ﴾ ش قال في المدونة وأحسن ما حاء في الغســل ثلاثاأو خسا بماء وسدر و يجعل في الآخرة كافورا ان تيسرانتهي قال الشيخ أبوالحسن انظره فا يقتضي أنغسل الميت نظافة لكونه جعله يغسل بالماءوا لسدر وظاهره في الأولى وهذا يرده قوله بعدهذا في الرجل عوت ولار حال معه والمرأة عوت ولانساء معها انهما يهمان ولوكان الغسل نظافة لم يجبأن بيمافي عدم الماءاذلا نظافة في التمم فحمل أن يقال بماء وسدر في غير الأولى ولا يخلط الماءوالسدر * وقوله عاءوسدر أي بدلكه بالسدر و يصب عليه الماء القراح وعلى الظاهر حلها اللخمي فقال اختلف في الماء الذي يغسل به فقال في المدونة يغسل بما ، وسدر و يجعل في الآخرة كافور فأجاز غسله بالماء المضاف ثمذكر قول ابن حبيب الذي تقدم انتهى ونص الذي تقدم لهعن ابن حبيب قال ابن حبيب يغسل في الأولى بالماءوحده وفي الثانية بالماء والسدر وفي الثالثة يغير سدر و يجعل في الاخيرة كافور انتهى وقال ابن ناجي في شرح الرسالة وقول الشيخ عاء وسدر يعنى ورق النبق يطعن و يجعل في الماء و يحرك حتى يكون له رغوة و يغسل به الميت وقيل السدر نبات باليمر لهرائحةذ كية ومثله في المدونة فأخلمنه اللخمي غسله بالمضاف لقول ابن شعبان وأجيب بان المرادلا يخلط الماء بالسدر بل يحك الميت بالسدر و يصب عليه الماء وهذا الجواب عندى متجه وهاذا اختيار أشماخي والمدونة قابلة لذلك لانه فرق بين ور ودالماء على الاضافة والنجاسةو ورودها عليه فالأول لايضر والثاني عكسه يضر ومنهممن تأولها كقول ابن حبيب الأولى بالماء وحده والثانية بالماء والسدر والثالثة بالكافورانتهي وقال ابن عرفة وفيها روى ابن وهب يستحب ثلاتاأ وخساءاء وسدر وفي الأخيرة كافور فأخذاللخمي منه غسله بالمضافي كقول بنشعبان تنظف ابن حبيب الأولى بالماء وحده والثانية بغاسول بلده ان عدما فبالماء فقط والثالثة بالكافور وروى ابن عبدالحكي بالنطرون والحرض ان فقدالسدر أشهب ان عظمت مؤنة الكافور ترك التونسي خلط الماء بالسدر يضيفه وصبه على الجسد بعد حكه به كان وفاقا وعليهماطهارة الثوب النجس يصب عليه الماء بعد طليه بالصابون انتهى وقال ابن الحاجب اختلف فى وجوب غسله بالمطهر مرة دون سدر وكافور وغيرهم إيعني بالمطهر الماء الطاهر المطهر وحدددونأن يخالطهشئ والقول بالوجوب مبنى على انه عبادة والقول الأخرعلي انه للنظافة انتهى من شرح ابن الحاجب لابن فرحون (فروع * الأول) قال في المدخل ويستعب البغور حينندلئلاتشم من المترائعة كريهة ويزادفي البخور عندعصر بطنه انهي وسيأتي ذلك أيضا عن صاحب الطراز (الثماني) قال في المدخل بكر والغاسل أن يقف على الدكة و يجعل المت بين رجليه بل يقف بالارض و يقلبه حين غسله (الثالث) قال في المدخل أيضا رنبغي للغاسل أن يشتغل بالتفكر والاعتبارعن هذه الاذكار الني ابتدعوها وجعلوا لكل عضوذكرا يخصه فانه

(وللغسلسدر) انظر هذا الاجال بدان عرفة المطلوب في الغسل الانقاء اللخمى لايقصرى: الشلاث فان أنقى بأربع خس وبست سبع * این رشدستحدالوتر وأدناه ثلاث أبوعمر الاولى بالماء والسدر أوالخطمي أوالاشنان أوماأشبه ذلك بعد أن نفسل ما تعته من النجاسات ثم الثانية بالماء القراح انشاء باردا وان شاءسخنا ثم الثالثة عثل ذلك و معلفها كافورا انتهى من الكافي وقدقدم فى الاستذكار الماء القراح على الغسلة بالماء والساور وكذلك ان رشد

(وتجريده) ابن عرفة المدهب تعبر يده الغسل مستور العورة الايطلع عليه غيرغاسله ومن يليه قال أبو عمر وقدروى عن النبي صلى الته عليه وسلم انه قال من غسل ميتائم لم يفش عليه نوج من ذنو به كيوم ولدته أمه (ووضعه على مرتفع) ابن شاس الا كل في كيفية غسل الميت ان يحمل الى موضع خال ويوضع على سرير (وإيتاره كالمكفن لسبع) تقدم عند قوله والغسل سدر قول اللخمي في الغسل ان أنقى بست سبع وأما ايتار المكفن في المدونة قال ما الكائم حيال أن لا يكفن الميت في أقل من ثلاثة أثواب الأأن لا يوجد ذلك الابناني بريد غير العامة والمتزروقال ابن حبيب أحب الى مالك في المكفن خسة أثواب يعدفها العامة والمتزر والقميص ويلف في ثوبين وذلك في المرابة والمرابق وين به ابن شعبان في ثوبين وذلك في المرابق المرابق وين به ابن شعبان

أقله لهاخسة وأكثرهسيعة اللخمي يستعب الوترفوق اثنين ولايزادعلى السبع (ولم يعد كالوضوء لنعاسة وغسلت) المازريان خرج من المتشئ بعد الفراغ من غسله فان الجهور من العلماء على ان غسله لادعاد وانما نغسل ذلك الموضع لان الغسل قدمے فلاسطل بالحدث كغسل الحيمن الجنابة خلافالأشهب وأماتكرار الوضوءفي الغسلات فقال أشهب يعادوضوؤه في الغسلة الثانسة وأنكر ذلك سعنون (وعصر بطنه برفق وصب الماءفي غسل مخرجه يخرقة وله الافضاءان اصطر)من المدونة محمل الغاسل على بديه خرقة ويفضى بهاالي فرجه وان احتاج الى

بدعة بليشتغل بماذكر عن سائر العبادات ذكر اكان أوغيره وقال ابن شعبان في الزاهي ويكثر الغاسل من ذكر الله عز وجل حال الغسل انتهى فانظره مع ماقال صاحب المدخل والله تعالى أعلم ص ﴿ وتجريد ، ﴾ ش قال في الطراز و مجر دالغسل عند مالك وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي والمستعب عندأ عمايه انه يغسل في قيصه وهو قول ابن حنبل لأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل في فيصده والحديث حجة عليهم قال في كتاب ابن معنون وينبغي اذا جر دللغسل أن لانطلع عليه الا الغاسل ومن يليه وتسترعو رته بمئزر ويستعب أن يجعل على صدره و وجهه خرقة أخرى انتهى ص ﴿ ووضعه على من تفع ﴾ ش قال في الطر از وليس عليهم أن يكون متوجها الى القبلة لان ذلك ليس من سنة الغسل في شئ انهى ص ﴿ ولم يعد كالوضوء لنعاسة ﴾ ش وكذا لو وطئت المنته بعد غسلهانقله الأبي ص ﴿ وعصر بطنه برفق ﴾ ش قال في الطراز وان كان ثم نجاسة أزالهاو يكثرصب الماءلت فعب الرائحة الكريهة ولهند السحب أن يكون بقر به مجمرة فيها بخو رليدهب الرامحة الكريمة انهى ص ﴿ وصب الماء في غسل مخرجه بخرقة ﴾ ش قال فى الطراز وأمابقية بدنه ان شاءغسله بيديه وان شاءغسله بخرقة وقداستحب الشافعي أن يغسله بخرقة وقال يعدخر قتين نظمفتين يغسل باحداه باأعالى بدنه ووجهه وصدره ثممذا كبره و بين رجليه ثم يلقبها و يفعل بالاخرى مثل ذلك انتهى ص ﴿ وتوضيته ﴾ ش وفي تكر ار الوضوء بتكرار الغسل قولان فركرهاابن الحاجب وصاحب الشامل وغيرهامن غيرترجيم انتهى قال فىالتوضيع عن الباجي وينبغي على القول بتكر ار الوضوء أن لا يفسل أولا ثلاثا بل مرة من الثلا يقع التكرار في العدد المنهى عنه وعلى القول بعدم تكراره أن بثلث أولاانتهى ص فوعدم حضورغيرمعين و ش قال في الطراز ولاينبغي أن يكون الغاسل الاثقة أمناصالحا يخفي ماراه منعيبوان استغنى عن أن يكون معه أحد فحسن انتهى صدوكافور في الآخرة لله ش وصفة ذاكأن يأخذ شيئامن الكافور فجعله في اناء فيهماء ويذببه فيه ثم يغسل المت به قاله في المدخل قال فى النوادر عن كتاب ابن سعنون والاخيرة بالكافو ركانت الثالثة أوالخامسة فان لم يوجد فغيره من طيب ان وجدانتي ص ﴿ ونشف ﴾ شدصوره واضح (فرع)قال في التوضيه وفي طهارة

مباشرة بيده فعل و يعصر بطنه عصر ارفيقا * المازرى ليخرج مافى بطنه من التجاسة فيؤ من من خروج شئ بعد الفراغ من غسله قال أشهب واذا عصر بطنه فلياً مم بصب الماء عليه لا يقطع مادام بفعل به ذلك (وتوضئته و تعهداً سنانه و أنفه بخر قة ابن بشير المشهو راستمباب أن يوضأ الميت قبل أن يغسل قال أشهب و يأخذ على أصبعه خرقة لينظف بهاأسنانه و ينتى أنفه (وأمال رأسه لمضمة وعدم حضو رغير معين) تقدم نصاب بن عرفة لا يطلع عليها غير غاسله ومن يليه (وكافور في الأخيرة) في المدونة بععل في الغسلة الأخيرة كافور (ونشف) أشهب اذا فرغت شففت بله في ثوب وعور ته مستورة (واغتسال غاسله) ابن رشد ظاهر ابن القاسم انه استعب الغسل الهاستعب الغسل على من غسل مبتاء شاو اضحة لا غسل عليه وعليه الجهور وهذا الذي يوجبه النظر والقياس على وهذا أيضاء شاول مالك في الواضحة لا غسل عليه وعليه الجهور وهذا الذي يوجبه النظر والقياس على

الأصول لان غسل الميت ليس لحدث (وبياض الكفن) اللخمى يستحب في الكفن البياض به ابن بشير من الكتان والقطن به ابن عرفة وعلى قول ابن حيب والصوف به ابن يولس لحديث البياض وكفنو افيه موتا كم (وتجميره) أشهب و يجمر الكفن السنة أن يجمر أياب الميت وكان ابن عمر بجمرها (٧٧٤) وترا (وعدم تأخره عن الغسل الذي لابن القاسم ان غسل

الثوب المنشف به الميت قولان مبنيان على الخلاف في نجاسة الميت وطهار ته انتهى وقال في الذخيرة قال اس عبد الحكو ينجس الثوب الذي ينشف فيه قال التونسي ولايصلي فيه حتى يغسل وكذلك كل ماأصاله ماؤه وقال سعنون طاهروالله أعلم ص ﴿ وبياض الكفن وتجميره ﴾ ش قال في الطراز وما كان في الثوب من علم أو حاشية فلا يخرجه ذلك من جنس ثياب البياض وقال قبله الاحسن فى ذلك التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم انما كفن في ثياب قطن لاحرير فبها والكتان فيمعني القطن ولايخرج عن هذين الجنسين والقطن أفضل لهواسترانهي وقوله لانهأستر فيه نظرلان من الكتان مايكون أسترمن القطن والظاهرأن يقال لكونه صلي الله عليه وسلم كفن فيه وفهم من كلامه أن التكفين بالصوف غير مطلوب انهى ص ﴿ وتحميره ﴾ شقال سندفرع فكيف محمرقال أشهب في المجموعة يجمروترا وحكاه ابن حبيب عن النعي وعن ابن عرانه كان بجمر ثيابه يوم الجعة وتراوأ خند ذلك بعض الحدثين من قوله عليه السلام ومن استجمر فليو تروانمااستعبه أشهب لان غسس الميت وتروكفنه وتروالتجمير يتعلق بذلك فكان وترا والمقصود عبوق الرائعة فتجعل الثياب على مسجب أوسنا بل وهي ثلاث قصباب يقرن رؤوسهن بخيطينصب وتترك عليها المثياب وتعمر بعودوغيره مما يتجمريه انتهى وقال في المدخل ويتبغر الكفن ثلاثاأ وخساأ وسبعا انتهى وغال الشارح في الصفير واستعب بعضهم أن يكون بالعنبر والله أعلم وضبطه البساطي بالخاء المعجمة غال والمرادمنه أن يجعل الثياب بعض افوق بعض ويدرج فيها الميت لقوله في الحديث أدرج فيها انتهى وهو تصعيف ظاهر والله أعلم ص ﴿ وَالرَّيَادَةُ على الواحد ﴾ ش تصوره واضم قال في الطراز يجو زأن يحفف في أكفان الصغارقال مالك فى المجوعة اذا لم تجد المرأة الاتو بين لفت فيهما وكذلك من لم يبلغ من صبى أوصية قال أشهب وسعنون هـ نافين راهق فأماالصغير فالخرقة تكفيه انتهى ص ﴿ ولا يقضى بالزائدان شم الورثة إلى ش تصوره واضح (فرع) لوأوصى بأن لا يزاد على ثوب فزاد بعض الورثة آخر لم يضمن لان عليه في الواحد معرة ابن رشد ولانه أوصى لمالاقر بة فيه فلاتنفذ وصيته اذ لاخلاف في استعباب الزيادة على الواحد انتهى من شرح الارشاد للشيخ زروق ص ﴿ الأَنْ يوصى ففى ثلثه ﴾ ش قال سند عن سعنون في الذي يكون من الغرباء الذين الايعرف لهم وارث وترانشيئا يسيرا كالدينار والدينارين فينبغي من مثل هذا اليسيرأن بجعل كله في كفنه وحنوطه وقبره انتهى وظاهره اله يصرف كله في ذلك وان لم يوص به والله أعلم ص ﴿ وهـ ل الواجب ثوب يمتره أوسترالعورة والباقي سنة خلاف ب ش قال ابن غازى سلم في التوضيح ان الاول ظاهر كلامهم ونسب الثاني للتقييد والتقسيم ومقتضي كلامه هناان الخللف في التشهيرقال ابن عرفة قال أبوعمر وابن رشد الفرض من الكفن ساترالعو رة والزائد لغيرها سنة قال ابن بشير أقله ثوب

بالعشى وكفن من الغمه أرجوأن بجزئة (والزيادة على الواحد) انظرعند قوله واساره (ولايقضى بالزائدان شوالوارث الا أن يوصى ففي ثلثه) أما الزيادة في الصفة فقال ابن م شعبان اذا أوصى بشئ يسيرفي كفنه لم يكن لبعض الورثة الزيادة بغير ممالأة من جيعهم * ابن رشد بريدفي صفته لاالنقص من ثلاثة وانأوصى بسرف في كفنه فقال سطنون يجعل فى ثلثه الزائد على القصد الن رشد قال مالك وابن القاسم يرجع الزائدمرا أاوهو الصواب وأماالزيادة على الواحد فقالاس محرزان الورثة والغرماء معسرون على ثلاثة أثواب وكذانقل ابن ونس أدضاأن الرجل لانقص عن ثلاثة أثواب ان شم الورثة وقال بن رشد مقضى على الورثة أن كفنوه في نحوما كان يلبس في الجمع والأعياد الاأن بوصى بأقل من

ذلك فتتبع وصيته ان أوصى بشئ يسير في قمة الآكفان دون أن ينقص في العدد من الثلاثة وقد سئل سعنون عمن أوصى أن يكفن في ثوب واحدة فزاد بعض الورثة ثوبا في كفنه انه لاضان على الوارث * ابن رشدوه ندا كافال لانه لا يلزم أن ينفذ من الوصايا الامافيه قربة ولاقربة ولافضيلة في أن يكفن الرجل في ثوب واحد بل المستعب أن لا يكفن في أقل من ثلاثة أثواب (وهل الواجب ثوب يستره أوستر العورة والباقي سنة خلاف سنة) تقدم نص ابن رشدوا بن بشير عند قوله وكفن علبوسه

(ووثره)هذا تكرار لقوله كالكفن ولعله كرده توطئة للبعده (والاتنان على الواحد) ابن حبيب الاتنان أحب من الواحد من الواحد من الواحد يصف ما تعتمور واله ابن عبدوس (والثلاثة على الأربعة) ابن حبيب للائة أحب من أربعة * ابن يونس بر يدللو تروقد تقدم ماللخمي (وتقميمه) استحب في الواضعة التقميم (وتعميمه) من الدونة قال من أربعة * ابن يونس بر يدللو تروقد تقدم ماللخمي (وعدية فيا) عدية كل شي طرفه مطرف يعمل من عمامته تعت حلقه كالحي مالله من شأن الميت عندنا أن يعمم وذلك أحب الى (وعدية فيا) عدية كل شي طرفه مطرف يعمل من عمامته تعت حلقه كالحي ويكون منها قدر الذراع ذوا بة يغطى بها وجهه وكذلك يترك من خار الميتة (٢٧٥) (وازرة ولفافتان) تقدم أن هذا هو الاحب

لمالك (والسبع للرأة) الذي للساجي وغيره المتعب من الكفن خسة أثواب قيص وعمامة ومئزر وثوبان بدرج فهماوالمرأة كذلك متزر وتوبان ودرع وخار ولابأس بالزيادة فها لى السبع لحاجها الى الستر (وحنوط داخيل كل لفافة وعلى قطن للصق عنافده والكافور فيه وفي مساجده وحواسه وص اقه) ابن بشيرالخنوط مأمور بهو بعوز تكلطب طاهر كالكافو روهو المقدم * المازرى قال مالك ولا بأس أن يحنط المسك والعنب وماتطيب به الحي * أشهب يسط أوسع أكفائه فتذرى على باطنه الحنوط ثم يسط مايليه ويذرى أيضاعلى باطنه الحنوط وهكذا الى الذىعلى جسده فنذرى عليه أنضاان دشير ومحل الحنوط مواضع السجود

يستركله انتهى وصرح ابن بشير بنفي الخلاف في الميت بحلاف الحي والله أعلم ص ﴿ و و تره ﴾ ش هذاتكر ارمع ماتقدم وكان ينبغى أن يقيده بالثلاث فافوقها وأمامادون الشلاث فالشفع أفضل من الوتر بل صرح الجزولى بأن الواحد مكروه وكانه اكتفى بذكر ذلك عقب فصار كالاستثناءمنه والله أعلم ص ﴿ وتقميصه وتعميمه وعـ نبة فها وأزرة ولفافتان ﴾ ش هذه الخمس هي المستحبة للرجل والمرأة وهي القميص والعمامة والازار ولفافتان ويكره أن يزاد للرجل عليها وأماالمرأة فنجوز زيادتهاالى سبع وذلك بأن تزادلفافتان كإقاله الجزولي والى هذا أشار ص ﴿ والسبع للرأة ﴾ ش يعني ان ايتاركفن الرجل ينتهي الى خسة والوتر الذي هو السبعة وقلنا بجوازا يتارا لمكفن اليه خاص بالمرأة وقال في العمدة وغاية الرجل خمة قيص وازار ولفافتان والمرأة سبع درعو خاروحقو وأربع لفائف ويستعبأن يجمر بالعود والعنبر وتبسط اللفائف بعضها على بعض انتهى وقوله وحقو بعنى الازار وأما الخرقة التي تجعل على فرج المرأة والعصائب التي يشدمها وجهه فليست داخلة في هذه الاثواب كاصر ح به في المدخل والله أعلم (تنبيه) قالسندتسط الا كفان و معمل أسفلها أحسنها لأن أحسن ثباب الحي يكون ظاهر هاقال إن حبيب تم يعطف الثوب الذي يلى جسده بضم الايسر الى الاعن ثم الاعن الى الايسر كايلتحف فيحياته وقالهأشهبفي المجموعة قال وانعطف الابمن أولافلابأس ويفعسل هكذافي كل الثوب انتهى وقال في النوادر ومن الواضعة ونعو ه لاشهب في المجوعة فاذا فرغت من غسل الميت نشفت بلله فى توب وعورته مستو رة وقد أجرت ثيابه بعد ذلك وترك وان أجرتها شفعا فلاحرج ثم تسقط لثوب الاعلى قال أشهب اللفافة التي هي أوسع أكفانه ثم الاوسع فالاوسع من باقيها وقال ابن حبيب فيذرعلى الاول من الحنوط ثم على الذي يليه هكذاالي الذي يلى جسمه فيذر عليه أيضائم ذكر صفة جعل الحنوط فيمساجده ومراقه ومسامه وسيأتي لفظهفي القولةالتي بعدهده ثم يعطف بالذي يلى جسده تم يضم الايسرالي الايمن ثم الايمن عليه كإيلتحف في حياته وقاله أشهب في الجموعة قال وان عطفت الابمن أولا فلا بأس و يفعل هكذا في كل ثوب و يجعل عليه الحنوط الى الثوب الاخير فلايجعل على ظاهركفنه حنوطامم يشدالثوب عندرأسه وعندر جليه فاداألح دته في القبر حللته قال في المجوعة قال أشهبوان تركت عقده فلابأس مالم تتبين أكفانه وفي كتاب ابن القرطبي و يخاط الكفن على الميت ولا يترك بغير خياطة انتهى ص ﴿ وحنوط داخل كل لفافة وعلى قطن بلصق بمنافذه والكافو رفيه وفي مساجده وحواسه ومراقه ، ش صفة التعنيط والتكفين

(٢٩ - حطاب - نى) وهى المقدمة ومغابن البدن وص اقه كالآباط والانفاذ ممايرق جاده و يكون محلا للا وساخ والحواس كالعينين والأنف والفم والأذنين وسائر الجسدو بين الكفن و بينه و بين الأكفان ولا يعمل على ظاهر الكفن لانه زينة ولامعنى الماهمنا * أشهب وان جعل الخنوط في لحيته ورأسه والكافور فواسع * ابن حبيب و يعمل على القطن الذي يجعل بين خذيه لئلا يسيل منه شئ و يشد بخر قة الى حجز ممثر ره سعنون يسدد بره بقطنة و ببالغ فيه برفق * ابن حبيب و يسدأ ذنيه ومنفر يه بقطنة في الكافور ثم يعطف الثوب الذي على بدنه يضم الأيسر الى الا بمن عليه كايلتمف في حياته يفعل هكذا في كل ثوب بقطنة في الكافور ثم يعطف الثوب الذي على بدنه يضم الأيسر الى الا بمن عليه كايلتمف في حياته يفعل هكذا في كل ثوب

باختصارمن النوادروالمدخل قالفي النوادربعد قوله المتقدم قال ابن حبيب فيذرعلي الأولمن الحنوط ثم الذي يليه هكذاالي الاعلى الذي يلى جسده فيذر عليه أيضا قال أشهب وانجعل الحنوط في لحيته ورأسه والكافو رفواسع قال ابن حبيب ثم مجعل الكافو رعلي مساجده من وجهه وكفيهو ركبتيه وقدميه و مجعل منه في عينيه وفي فهوأذنيه وص فقيه وابطيه و رفعيه وعلى القطن الذي معمل بين فحف به للايسيل منه شئ ويشده بحرقة الى حجزة منز ره فقال محنون ويشدد بره بقطنة فيهادر يرةو يبالغ فيه برفق قال ابن حبيب ويسدمسام رأسه بقطن عليه كافور وأذنيه ومنغر يهانتهي وصفة التكفين تقدم في كلامه في القولة التي قبلها وقال في المدخل فادا فرع من غسله فأول شئ يفعله أن يأخذ قطنة و يجعل عليها شيئامن الكافور أوغيره من الطيب والكافوراحسن لانه بردعالموا دفجعلها على فدنح بأخذ قطنة أخرى فجعل فبهاما تقدمو يسد بهاأنفه ثم أخرى من الناحية الاخرى ويرسلها في أنفه قلي الانم يأخد خرقة فيشدعلي الانف والفم تم يعقدها من خلف عنقه عقدا وثيقافته في كاعنها اللثام ثم مجعل على عينيه وأذنيه خرقة ثانية بعل وضع القطن والكافور على عينيه وأذنيه ويعقدها عقدا جيدافة صركالعصابة مم يأخذخرقة ثالثة فيشدبها وسطه ثم أخذخر ققر ابعة فيعقدها في هذه الخرقة المسدود بهاوسطه أو مخيطها فيهاشم بلجمه بهابعدأن يأخذقطنة وتجعل عليهاشيئامن الطيب أوالكافو روهو أحسن لأنه يشدالعضو ويسده فيجعله على باب الدبر ويرسل ذلك قليلا برفق ويزيد للرأة سدا لقبل بقطنة أخرى ويفعل فيه كاتقدم في الدبرسواء تم يلجمه عليه الخرقة المذكورة ثم يربطهار بطاوتيقا ولجذر ما يفعلون من ادخالهم في دبره قطنا وكذلك في حلقه وابطه لما في ذلك من مخالفة السنة واخراق حرمة الميت مم بأخذفي تكفينه فيشدعلي وسطهمتز راأو بلسه سراويل وهوأسترله مح للسه القميص مج يعممه فبعمله من العمامة دوابة وتعنيكا كالحي الاأنهاهنالاترخي بليشد ذلك عليه ويستوثق في عقده لئلايسترخى ذقنه فيفتح فاه تم يعممه بباقي العهامة ويشدها شداو ثيقائم ببسط الذؤابة على وجهه فيستر وجهه بهاوكذلك يفعل بما يفضل من المقنعة في حق المرأة ديستر بهاوجهم اثم ينقله الى موضع الكفن فبعمله عليهو بحنطه ومواضع الخنوط خس الاول ظاهر جسدالميت الثاني بين أكفانهولا يجعل على ظاهرالكفن الثالث المساجدالسبعة وهي الجبهة والأنفوالكفان مع الأصابع والركبتان وأطراف أصابع الرجلين الرابع منافذ الوجه المتقدم ذكرها الخامس الارفاغ وهيمغابن الجسد خلف أذنيه وتعت حلقه وتعبت ابطيه وفي سرته وفيابين فخليه وأسافل ركبتمه وقعر قدميه وذلك بحسب مايكون معهمن الطيب فان فل عن استيعاب ذلك فليقتصر على الارفاغ والمساجد السبعة المتقدمذ كرهائم يأخذ طرف أحدكميه فيرب الهبطرف الكرالآخر ربطا وثيقا ثم يأخذخر قةطو يلةفير بطهافي موضع رباط الكمين ثم عدهاالي ابهام رجليه فيربطهافيهما ربطا جيداوثيقالئلاتتعرك أطرافه وتتعرى هذااذا لبس القميص وأمااذاأدرج فلاحاجة الى فعل ذلك فاذاجاءالي لحده أزال الرباط عنه وليحذر بمايفع له بعضهم من جعل القطن الكثير على وجه الميتحتي يعلووعلى كبتيه وتعت حنكه وتحت رقبته حتى يصبر رأسمه وكتفاه بالسواء وكذلك مايجعاونهمن القطن عندساقه هاهناومن هاهناحتي يصير بطنه و رأسه ورجلاه بالسواء فانهمن محدثات الأمور وهو بدعة وفيه محرمان وهمااضاعة المال وأخدمال الغير بغير أمره وهم الورثةان كان فيهم قاصرون فان لم يكن فيهم قاصرون ورضوا بذلك ففيه الاعانة على السدعة ثم

ثميشدالثوب عندرأسه وعند رجليه و محل عند عليه كفنه *أبو عمرأ جعوا أن لا تخاط اللفائف (وان عرما ومعتدة ولايتوليانه) ابن عرفة المندهب رفع *الباجى محنط كلمن المناجشون وللرأة اذا يغسل و يصلى عليه *ابن غسلت زوجها أن تجففه وتكفنه ولا تحنطه لانها حاد الأرتضع حلها قبل ذلك

(ومشى مشيع) كره ابن حبيب الركوب في غير الرجوع قال ولا بأس أن يرجع را كبابعد الدفن (واسراعه) ابن حبيب لا يمشى بالجنازة الهو يناولكن مشية الرجل الشاب في حاجته (وتقدمه) من المدونة قال مالك المشى أمام الجنازة هي السنة ولا بأس أن يسبق و ينتظر ولا بأس بالجلوس عند القير قبل أن توضع عن أعناق الرجال (وتأخر را كبوام أة) الباجي حكم الراكب في الجنازة أن يكون خلف الجنازة والنساء خلفة قال ابن شعبان لا به خالف السنة فلم يكن له أن يماشي من على السنة (وسترها بقبة) ابن القاسم لا يترك أن يسترنع ش المرأة بقبة في حضر أوسفر اذا (٧٧٧) وجد ذلك وقد استحسنه عمر حين فعل بن ينب زوج

الني صلى الله عليه وسلم * ابن حبيب ولابأسأن معمل على النعش للرأة البكر أو الثيب اشاح ورداءالوشي أوالبياض مالم معمل مثل الأخرة لملونة فلاأحبه ولابأسأن يسترالكفن بثوبساج ونحوه وبنزع عندالحاجة (ورفع اليدين باولى التكبير) من المدونة قال مالك لارفع بديه الافي الاولى بالرسالة وان رفع فى كل تكبيرة فلابأس والتداء محمدوصلاة على نسه صلى الله عليه وسلم) ابن عرفةفي استعباب ابتداء الدعاء بالجد والصلاة روايتان وقدتقدم مختار ابن بونس أن محمد اثركل تكبيرة (واسراردعاء) اشهب لا مجهر الامام ولامن خلفه بشئ من الدعاء وان أسمع بعض ذلك من الى جنبه فلابأس (ورفع صغيرعلى أكف أشهب حلجنازة الصيعلى

بربطال كفن عندرأسهومن عندرجليه ربطاوثيقاثم يأخذني نقلهواخر اجهمن البيت الىالنعش وذلك كله برفق وحسن سمت و وقار انتهى ص ﴿ ومشى مشيع ﴾ ش في سنن أبي داود أنه عليه الصلاة والسلام أني بدابة ليركبها فأبي مماانصرف أنى بدابة فركبها انتهى ص ﴿ واسراعه ﴾ ش قال في المدخل قال علماؤنار حة الله تعالى عليهم السنة في المشي الجنازة أن يكون كالشاب المسرع في حاجته انهى والله أعلم ص ﴿ وتقدمه ﴾ شأى ومما يستحب المشيع المجنازة اذا كانماشياأن يتقدم أمامها قال في الطراز (فرع) فاذا ثبت أن المشي أمامها أفضل فلا يكره الشي خلفهاقاله أشهب في مدونته قال أمامها السنة وخلفها واسع والذي قاله بين ونظيره من قدر أن بحلس في الصلاة في الصف الاول فلم يفعل وجلس في غيره فانه جائز والاول كان أفضل انتهى ص ﴿ وتأخررا كبوامرأة) ﴿ ش قال في الطر از ولايستحب للرأة أن تمشي أمامها وليمش النساء من و راء الجنازة وهذالأن ذلك أستر لهن ولأن شأنهن التأخير في المقام عن الرجال في لصلاة وغيرها ثم قال فرع فان ركب معها كان خلفها خلف المشاة أو يتقدمهم ولايصحبهم وهو قول الجمهور قال ابن شعبان و يكون النساء خلف الرجال انهى ص درو يسترها بقبة)* ش ولابأس بسترالنعش الرجل نقله في التوضي وابن عرفة (فرع) قال في النوادر في ترجة انزال المبتة في قبرها بثوب وكذلك فعل بزينب بنت جحش وهي أول من مات من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قال أشهب في المجموعة وماأ كره أن يستر القبر في دفن الرجال وأما المرأة فهو الذي ينبغي وذلك واسعفي الرجهل ومن العتبية قال موسى عن ابن القاسم وسترقبر للرأة بثوب مما ينبغى فعله انتهى صروابتداء بحمد الله وصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام كشقال في الطراز ولاتكرر الصلاة ولاالتعميدفي كلتكبيرة انتهى قال في المدونة ولا يقرأ على الجنازة قال ابن هارون نافلاعن اللخمي والباجي ظاهر المذهب فيه الكراهة قال عبدالحق لان ثواب القراءة القارى والميت لاينتفع بها وقال أشهب افرؤابأم القرآن في السكبيرة الاولى فقط انتهى ومنه اذا تقررأن الصلاة على الجنازة مأمو ربها فهي فمايفتقر اليهمن الشروط كسائر الصلوات والدعاء فيها كالقراءة في غيرهامن سائر الصاوات وقال الشيخ زروق في شرح الارشاد وكونها بغير قراءة هو المشهور وقالأشهب يقرأ بالفاتحة كالشافعي ولهأن يفعل ذلك ورعاللخروج من الخلاف ص ﴿ و وقوف امام الوسط ومنكبي المرأة ﴾ ش قال في المدونة وكان ابن مسعود يقف عند وسط الرجل وفي المرأة عند منكبيها قال في التنبيهات قيدناه عن بعض شدو خنابسكون السين قالأ بوعلى الجيانى كذارده على القاضى أبو بكرعن صاحب الاحباس قال ابن دريد وسط الدار

الأبدى أحب الى من الدابة والنعش فان حل على الدابة لم أربه بأسا * ابن حبيب ولا بأس محمل الجنازة على الدابة ان لم يجدمن يعملها (ووقوف امام بالوسط ومنكبي المرأة) الرسالة ويقف الامام في الرجل عند وسطه وفي المرأة عند منكبيها * أبو عمر اختلفت الآثار أبن يقوم الامام من الجنازة وليس في ذلك حد لازم من كتاب ولاسنة فلا حرج في فعل كل ماجاء عن السلف وليس في امتحاليه وسلم منها في موضع ما عنع من غيره لا نه لم يوقف هليه

(رأس الميت عن عينه) ابن عرفة بجعل رأس الميت عن عين الامام فلو عكس فقال سعنون وابن القاسم صلاتهم مجزئة عنهم * ابن رشد فالأمر فى ذلك واسع وكذلك لو أخطأ فى ترتيب الجنائز الصلاة عليها فقدم النساء على الرجال والصغار على الكبار لمضت الصلاة ولا اعادة ولو علم قبل الدفن بالقرب (ورفع قبر كشبرمسنما (٢٧٨) وتؤولت أيضا على كر اهته في سطح) المازرى تسنيم القبر

ووسطهاسواءانتهي وقالف الصحاح بقال جلست وسطالقوم بالتسكين لانه ظرف وجلست وسط الدار بالتحر بكلانهاسم وكلموضع صلح فيه بين فهو وسطوان لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك وربماسكن وليس بالوجه انتهى وغالفي النهاية الوسط بالسكون يقال فياهومتفرق الاجزاء غير متصل كالناس والدواب وغيرذلك وانكان متصل الاجزاء كالدار والرأس فهو بالفنح وقيلكل مانصلح فيه بين فهو بالسكون ومالا يصلح فيه بين فهو بالفتي وقيل كل منهما يقع موقع الآخر وكاثنه الاشبهانتهى (فرع) قال الشيخ زر وق والقيام فرض فيها فاوصلى جالساأعاد الامن عدرانتهى (فرع) ولاتصلى على الراحلة نقله في الذخيرة عن الجواهر في باب الاستقبال والله أعلم (فرع) قال في المدخل تقدم المصلى على الامام والجنازة فيهمكر وهان أحدها تقدمه على الامام والثاني تقدمه على الجنازة انتهى بالمعنى فعلى هذا يكون التقدم على الجنازة مكر وهافقط وتصح الصلاة سواء كان المتقدم المامأ ومأموما والله أعلم (فرع) قال في المدخل في سنن الصلاة على الجنازة السادسة أن مكون المت بان مدى المصلى ورأسه الى جهة المغرب وهذا بالنسبة الى بلده قال القاضي أبو الفضل عن الطبرى انه قال أجعوا ان الامام لايلاصق الجنازة وليكن بينه وبينها فرجة انهى ص ﴿ رأس المتعن يمينه ﴾ شقال في الشامل وأجزأت ان صلى علمهامنكوساراً سهموضع رجله انهى ونقله في التوضيح وابن عرفة ص وحثو قريب فيه ثلاثا له شهذا القول اقتصر عليه فى العمدة كمافعل المصنف قال فى النوا در والذين يلون دفنها يلون ردالتراب عليها وقال فيهاأيضا ومن شأنهم صب الماء على القبرليشتد روى انه فعل ذلك بقبر النبي صلى الله عليه وسلم وذكرابن أبى شيبة فى مصنفه عن زياد بن جبيرانه يكره أن يمس أحدال بربيده بعدر ش الماء عليه والله أعلم ص ﴿ وتهيئة طعام لأهله ﴾ ش أى ويستحبأن يهيألأهل الميت طعام (فرع) قال في الطرازو يجوز حل الطعام لاهل الميت في يومهم وليلتهم واستعبه الشافعي والاصل فيهمار واهعبد الله بن جعفرأن النبي صلى الله عليه وسلم قال اصنعوا لآل جعفر طعاما عانهم فاجأهم أمر شغلهم خرجه أبوداودلان ذلك زيادة في البر والتودد للاهل والجبران أما اصلاح أهل المتطعاما وجع الناس عليه فقد كرهه جاعة وعدوه من البدع لأنهلم ينقل فيهشئ وليس ذلك موضع الولائم أماعقر الهائم وذبحها على القبر فن أمر الجاهلية الأأن انس بن مالك رضى الله عنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلمقال لاعقرفي الاسلام خرجه أبوداودانتهي قال العاماء العقر الذبح عندالقبر وأماما يذبحه الانسان في بيته و يطعمه للققر اعصدقة على الميت فلا بأس به اذالم يقصد به رياء ولا سمعة ولامفاخرة ولم يجمع عليه الناس قال الفاكهاني في آخر باب الدعاء للطفل وعقر البهائم وذبحها عند القبرمن أمرالجاهلية وقدروى أبوداودعن النبي صلى الله عليه وسلم انهقال لاعقر في الاسلام انهى وقال في المدخل فى فصل غسل الميت وليعذر من هذه البدعة التى يفعلها بعضهم وهو انهم بحماون أمام الجنازة الخرفان والخبز ويسمون ذلك بعشاء القبرفاذاأ تواالى القبرذ بعواماأتو بهبعد الدفن

عند دناهو المأمو ربه قال أشهبأحب الىأنيسنم القبر وانرفع فلابأس ابن حبيب من السنة تسنيم القبرولا يرفع الصحاح تسنيم القبرخلاف تسطيعه وقال اللخمى كره في المدونة تسنيم القبر بدابن عرفة ضعف عياض تفسنبر اللخمى بكراهة تسنمها لانهفيهالآثارهالالاجوبتها ونصهار وى ابن وهبعن بكسران القبور كانت تسوى بالارض ونقل عياضعن بعضهم انهجع بين الام بتسوية القبور وبين تسنيمها أع قال وهذا معنى قول الشافعي تسطح القبورولاتبني ولاترفع وتكونعلى وجهالارض نعوامن شر (وحثوقرب فه أللانا) قال مالك لاأعرف حثيان التراب فى القر ثلاثًا ولا أقل ولا أكثر ولاسمعت من أمر مه والذين ماون دفها ماون ردالتراب علها وقال ابن حبيب دستحب لمن كان على شفير القبرأن يحثوفه

ثلاث حثيات من التراب وقد فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبرا بن مظعون (وتهيئة طعام لاهله) ابن رشدار سال الطعام لاهل الميت لا شتغالهم عيثهم اذالم يكونوا اجتمعوالمناحة من الفعل الحسن المرغب فيسه المندوب اليه روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاهله لما جاء نعى جعفر بن أبي طالب اصنعو الآل جعفر طعام اوابعثوا به الهم فقد جاء ما يشغلهم عنه

(وتعزية) ابن شاس التعزية سنة وقدجاء في التعزية أثواب كشيرجاء ان الله يلبس الذي عزاء لباس التقوى وعزى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة في ابنها فقال ان لله ما أخذو له ما أبقى ولسكل أجل (٢٧٩) مسمى وكل اليه راجعون فاحتسبى واصبرى

فأعاالهم عندالصدمة الاولى وروى بارك الله لك في الباقي و آجرك في الفانى وروى آجركم اللهفي مصيبتكم وأعقبكم منها خيرا بابن حبيب والتعزية عندالقبر واسع في الدين وأمافي الأدب فمعرى الرجل في بيته ومنزله * ابن لعربى ووقوف ولى المت عندتسوية التراب على القبر فمعزى قال النععى انه مكروه لكنه مستعمل وماتت امرأة من أهل عمر ابن عبد العزيز فقال انا لانعزى في النساء قال مالك ادا كانفيالام * ابن بونس وقال غيره كلواسع قالمالك لانعجبني للرء أن يعزى المسلم اداهلات أبوه الكافر * ابن رشد ليس هذا سين لان التعزية بالميت تجمع ثلاثة أشياء أحدهاتهو بن المستعلى المعزى وتسليته منها وتعضيضه على التزام الصبر واحتساب الأجر والرضا بقدرالله والتسليم لامره والثانى الدعاء بأن يعوضه اللهمن مصابه بنيل الثواب و مسن له العقى والمات

وفرقوهمع الخبزو يقع بسبب ذلك من احمة وضراب و يأخذ ذلك من لايستحقه و يحرمه المستحق في الغالب وذلك مخالف السنة لأن ذلك من فعل الجاهلية رواه أبوداود عن أنس عن النبي صلى الله علموسلم أنهقال لاعقرفي الاسلام انتهى والعقر الذبح عندالقبر كاتقدم ولمافيه من الرياء والسمعة والمباهاة والفخر لأن السنةفي أفعال القرب الاسرار بهادون الجهر فهوأ سلم والمشي بذلك أمام الجنازة جمع بين اظهار الصدقة والرياء والسمعة والمباهاة والفخر ولو تصدق بذلك في البيت سرا الكان عملاصا لحالوسلمن البدعة أعنى أن يتخذذ النسنة أوعادة لانه لم يكن من فعل من مضى والخير كله في اتباعهم رضي الله عنهم انتهى ص ﴿ وَنَعْزِيَّةَ ﴾ شعد المصنف التعزية من جله المستحبات وصرح استعبابها صاحب الارشاد قال الشيخ زروق في شرحه أما استعبابها فلااشكال فيه انهى وعلى استحبابهامشي الشارح في شامله فقال ويستحب تعزية أهله انتهى وفي الجواهرانهاسنة ونصه التعزية سنةانتهي ونقله عنها بنعرفة ونصهابن حبيب في التعزية ثواب كثيرابن شاس سنة انتهى والتعزيةقال في الجواهرهي الجل على الصبر يوعدالأجروالدعاء للمتوالمصاب انتهي وقال ابن رشد فيشر حثاني مسئلةمن رسمشك في طوافه من سماع ابن القاسم من كتاب الجنائز والتعزية لثلاثةأشياءأحدهاتهوين المصيةعلي المعزى وتسليتهمنها وتعضيضه على التزام الصبرواحتساب الاجر والرضايق درالله والتسليم لامي ه والثاني الدعاء بأن يعوضه الله من مصابه جزيل الثواب ويعسن له العقبي والماتب والثالث الدعاء للميت والترحم عليه والاستغفار له انتهى وأماألفاظ التعزية فقال في الجواهرائر كالرمه المتقدم ذكرابن حبيب ألفاطافي النعزية عن جاعة من السلف ثم قال والقول في ذلك واسع انماه وعلى قدر منطق الرجل وما يحضره في ذلك من القول وقداستعسنتان أقول أعظم الله أجرك على مصيبتك وأحسن عزاءك عنها وعقباك منها غفرالله لمتك ورحموجعل ماخر جاليه خبرا مماخرج عنه انتهى ونص كلام ابن حبيب على مانقله عنه في النوادر وقال ابن حبيب وقد جاء في تعزية المصاب ثواب كثير وجاء أن الله ملس الذي عزاه لباس التقوى وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا عزى قل بارك الله لك في الباقي وآجرك في الفاني وعزت النبى صلى الله عليه وسلم اص أة في إنها فقال ان لله ماأخذوله ماأبق ولكل أجل مسمى وكل المدراجع فاحتسى واصبرى فانما الصبرعندأول الصدمه وكان محمد بن سير بن اذاعزى قال أعظم اللهأجرك وجبرمصيبتك وأحسن عزاءك عنهاوأعقبك عقبانافعالدنياك وأخراك وكان مكحول تقول أعظم اللهأجرك وأحسن عقباك وغفر لمتوفاك قال ابن حبيب وكل واسع بقدر مامحضر الرجل وبقدر منطقه وأباأقول أعظم الله أجرك على مصيبتك وأحسن عزاءك عنها وعقباك منهاغفر اللهليتك ورجه وجعل ماخرج اليه خيرامماخرج منه وقال غيره وأحسن التعز بةماجاءيه الحديث آجركم الله في مصيبتكم وأعقبكم الله خيرامنها اللهوا نااليهر اجعون انتهى وزادسندعن ابن حبيب وروىعن النبي صلى الله عليه وسلم لمامات وجآءت التعزية سمعواصو تامن جانب البيت السلام عليكم أهل البيت ورجة الله وبركاته انفى الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك وعوضا

والثالث الدعاء لليت فيعزى المسلم بأبيه الكافر للحص على الرضابقد رالله والدعاء له اذلا عنع أن يوجر المسلم عوت أبيه الكافر اذا سلم لامر الله ورضى بقضائه وقدروى عن مالك أن الرجل أن يعزى جاره الكافر عوت أبيه الكافر لذمام الجوار قال سعنون بقول له أخلف الله الكافر المعبد في المرافعيد (وعدم عمقه) ابن حبيب يستعب أن لا يعمق القبرجدابل

من كل فائت فعالله فثقوا واياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب انتهى قال في المدخل وقدور د فى التعزية ألفاظ متعددة وقال بعضهم وأحسن التعزية ماجاء فى الحديث آجركم الله على مصيبتكم وأعقبكم خيرامنها انالله واناليه واجعون انتهى (فر وع *الاول) في الجلوس للتعزية قال سند و بحوز أن يجلس الرجل للتعزية وقالت عائشة رضي الله عنها لما اقتل زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبدالله بن رواحة رضى الله عنهما جلس الني صلى الله عليه وسلم في المسجد يعرف في وجهه الحزن خرجه أبود اودانتهي (الثاني) في محل التعز بة ومحلها في البيت وان جعلت على القبر فواسع غيرأنه ليسمن الأدب قال في المدخل والأدب في التعزية على مانقله عاماؤناأن تكون بعد رجوع ولى الميت بعد الدفن الى بيته وهي جائزة قبل الدفن أن لم يحصل الميت بسببها تأخير عن مواراته فان حصل ذلك منع وقال بعد ذلك أيضا وتحوز قبل الدفن و بعده انتهى و يشير بأول كلامه الى قول ابن حبيب ونصه على مافى النوادر قال ابن حبيب قال النعى كانوا يكرهون التعزية عندالقبر قال ابن حبيب وذلك واسع في الدين وأمافي الادب ففي المنزل انتهى ونقله ابن عرفة عن النوادر بلفظ ابن حبيب والتعزية عندالقبر واسع في الدين والأدب في المنزل ونقله في مختصر الواضحة والطراز والذخيرة وغيرهم وتقدم في كلامصاحب المدخل جوازهاقبل الدفن وقاله فى الطراز ونصه بعدنقل كلام ابن حبيب المتقدم وتجوز التعزية قبل الدفن وبعده وبهقال الشافعي وغيره وقال الثورى لايعزى بعدالدفن لأن الدفن خاتة أمره وماقلناه أصوب لأن عقيب الدفن يكثرا لجزع لأنه وقت مفارقة شيخصه والانصراف عنمه انتهى وقال الفاكهاني في شرح الرسالة ولمأر لأصحابنا تعيين وقت التعزية وقال الشافعي حين عوت الى حين بدفن عقيب الدفن وقال النو وى لا يعزى بعد الدفن لان الدفن خاتمة أمره (قلت) وماقاله النووي رحمه الله مخالف لظاهر الحديث أعنى قوله عليه السلام من عزى مصابا كان له مثل أجره فانه عام غير مختص بوقت معين ومنجهة المعنى انه عقيب وقت يكثر الجزع والهلع لأنه وقت مفارقة شخص الميت والرجو ع عنه بالاياس منه فينبغي أن يستعب التعزية حينتذ لتلابتسخط المصاب بقضاء الله تعالى فيأثم والله أعلم انتهى وكان الفاكهاني لم يطلع على كلام ابن حبيب المتقدم والله أعلم (الثالث) فمن بعزى قال سندو يعزى الكبير والصغير عن يقصد بالخطاب و يفهمه قال سحنون ولا تعزى المرأة الشابة وتعزى المتجالة وتركه أحسن قال وكذلك السلام عليهن في الطريق وقال الشافعي لاأحب أن يعزى الشابة الاذورحم محرم ويخص بالتعزية أجزعهم وأضعفهم عن احمال المصيبةلان الثواب في تعزيتهم أكثر انتهى ونقله عنه في الذخيرة بلفظ و يعزى الكبير والصغير ومن بفهم الخطاب والمتجالة بحلاف الشابة انتهى ونقله الفاكهاني فيشرح الرسالة بلفظ ويعزى الكبير والصغيرالممز والمرأة الاأن تكون شابة الاأن يكون ذارحم انتهى ونقله الشيخ زروق في شرح الارشادوزادالحروالعبدوسيأتي كلامه فيالفرع الخامس وماعزاه سندلسحنون نقلهعنه فالنوادرونقله عنها بنعرفةعنها ونصهوفي كتاب ابن سعنون لأتعزى الشابة وتعزى المجالة وتركه أحسن كالسلام عليهاانتهي (الرابع) في التعزية بالنساء والقرين الصالحقال في النوادر قال ابن حبيب أصيب عمر بن عهد العزيز بام أة من أهله فلما دفنت ورجم معه القوم فأرادوا عز يته عند منزله فدخل وأغلق الباب وقال الانعزى في النساء وفعله عبد الملك فقال لسعد بن سعيدما أتى بكفقال لأشاركك في مصيبتك وأعز بك ابنتك فقال لهمهلافا نالانعزى في النساء ولغير بن حبيب عن مالك انه قال ان كان فبالأم قال غيره وكل واسع وقد قال عليه السلام من مات له ثلاث ن الولدولم يذكر ذكر اولاأنثي وقال الله تعالى فأصابتكم مصيبة الموت وقال النبي صلى الله عليه وسللعزى المسلمون في مصائبهم المصية بي وجعل المصية بالزوجة الصالحة والقر بن الصالح مصيبة انتهى كلام النوادر ونقله ابن عرفة مختصر اونصة قال يعني ابن حبيب وأبي عمر بن عبد العزيز وعبدالملك التعزية في المرأة غيرابن حبيب عن مالك انه ان كان فبالأم غيره كل واسع وقال صلى الله علىه وسلم ليتعزى المسامون في مصائبهم بالمصيبة بي وجعل مصيبة الزوجة والقرين الصالح مصيبة انتهى وقال في المدخل و ينبغي أن يعزى الرجل في صديقه لأنه من المصائب وكذلك يعزى الرجل في زوجته الصالحة لأنهامن المصائب انتهى وسيأتى في الفرع الخامس في كلام اين رشد أن الحريعزي بالعبد (الخامس) في تعزية المسلم بالكافر والكافر بالمسلم أو بالكافر قال في النوادر ومن المجموعة قال ابن القاسم ولا يعزى بأبيه الكافر يقول الله تعالى مالكم من ولايتهم من شئ انتهى زادسند بعد قول المجوعة مالكم من ولايتهم من شئ حتى بهاجروا فنعهم من الميراث وقدأ سامو احتى بهاجروا بريدأن المسلماذا كأن لايعزى بالمسلم القريب لترك الهجرة فالظن بالكافر وهو بعيدوهو أبعد وأسعق الاأن ذلك خفيف اذاكان للمسلم به منفعة عظمة في دنياه فيكون فقده مصيبة في حق المسلم من هذا الوجه وقد قال الشافعي يعزى به و كايعزى الذمي بالمسلم و الذمي بالذمي قال في كتاب ابن سحنونو يعزىالذمى في وليه يقول أخلف الله لك المصيبة وجز اء أفضل ماجزي به أحدامن أهل دينه فالالشافعي واداعزي دمياءهم فالغفر اللهليتك وأحسن عزاءك انتهي وماعزاه لكتاب اين سحنون هوفي النوادر بزيادة ان كان له جوارونصه وفي كتاب اين سحنون و يعزى الذمي فى وليه ان كان له جواريقول له أخلف الله لك المصيبة وجزاه أفضل ماجزي به أحدامن أهل دينه انتهى ومسئلة تعز بةالمسلم بأسه الكافرهي في العتبية أيضا في ثاني مسئلة من رسم شك في طوافهمن ساع ابن القاسم من كتاب الجنائز وأطال ابن رشد الكلام عليها واختار تعزيت مها ونصهوسئل مالك عن الرجل المسلم بهلائ أبوه وهو كافر أترى أن يعزى به فيقول آجرك الله في أبيك فاللاعجبني أنبعز يهيقول اللهمالكم منولايتهم منشئ حتى يهاجروافلم يكن لهم أن يرثوهم وقد أسامواحتى بهاجروا قال ابن رشدمادهب اليهمالك رجه الله في هذه الرواية من أن المسلم لايعزى بأبيه الكافرليس بينالأن التعزية تجمع ثلاثة أشياءوذ كرالثلاثة الاشياء المتقدمة عنه في الكلام على التعزية في أول القولة ثم قال والكافر يمنع في حقه الشيئ الاخبر لقول الله عز وجــلما كان للنى والذين آمنواأن يستغفروا للمشركين ولوكانواأولى قريى من بعدماتب ينهم انهم أحماب الجحيم وليسمنع الدعاء للميت الكافر والترحم عليه والاستغفار له بالذي يمنعمن تعزية ابنه المسلم عصابه به اذلامصية على الرجل أعظم من أن عوت أبوه الذي كان محن عليه و ينفعه في دنياه كافر افلا يجتمع بهفي أخراه فيهون عليه المصيبة ويسليه منهاو يعزيه فيهاعن مات للانبياء الابرار عليهم السلام من القرابة والآباء الكفار و يحضعلى الرضابقضاء الله و يدعوله يجز يل الثواب إلى اللهاذلا يمتنع أن يؤجر المسلم بموت أسه الكافر اذاشكر الله وسلم لامره ورضى بقضائه وقدره فقدقال رسول اللهصلي الله عليه وسلم لابزال المسلم يصاب في أهله وولده وحامته حتى بلقي الله وليست له خطيئة ولم يفرق بين مسلم وكافر وهل يشكأ حدفي أن النبي صلى الله عليه وسلم أجر بموت عمه

أبى طالب لماوجد عليهمن الحزن والاشفاق وقدروي عن مالك رجمه اللدان للرجل أن يعزى جاره الكافر بموت أبيه الكافر لذمام الجوار فيقول أخلف الله لك المصيبة وجزاه أفضل ماجزي بهأحدامن أهدل دينه فالمسلم بالتعزية أولى وهو بذلك أحق وأحرى والآية التي احتج بهامالك منسوخة قال عكرمة أقام الناس برهة لابرت المهاجري الاعرابي ولاالاعرابي المهاجري لقول الله عزوج لوالذين آمنواولم بهاجر وامالكم من ولايتهم من شئ حتى بهاجر وافتزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض فاحتج بالمنسوخ وذلك انما يج وزعلى القول بأن الامراذا نسخ وجو به جازأن يعتم به على الجواز وفي ذلك بين أهل العلم اختلاف و بعث واعتلاله بامتناع الميراث ضعيف اذفديغزى الحر بالعبدوه بالابتوارثان ولواستدل بقول الله عزوج ل المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض وبقوله تعالى لاتجدقو مادؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حادالله ورسوله ولوكانوا آباءهم الآبة لكان أظهر وان لم يكن ذلك دليلا قاطعا للمعانى التي ذكرناهاواللهأعلم وبالله التوفيق أنتهى ونقله صاحب التوضيح وابن عرفة باختصار ونصابن عرفةوفي تعزية المسلم بأبيه الكافر قولان لابن رشدمع تخر يجه على قول سحنون ومالك بتعزية الكافر بجوازه بأبيه وسماع ابن القاسم وعلى الاول قال مالك يقول بلغني مصابك بأبيك ألحقه الله بأكابرأهل دينه وخمارذوي ملته وسعنون بقول أخلف الله لك المصيبة وجزاك أفضل ماجزي أحدامن أهل دينه (قلت) في الاول ابهام كون أهل ملته بعدهد الملة في سعادة والاكان دعاه عليه ابن رشدتمزية المسلم بأبيه الكافر بالدعاء له يجزيل الثواب في مصابه وبهون مصابه عن مات للانساء من قر يبوأب كافر لابالدعاء للميت (قلت) في النعز ية بمن مات للانساء نظر انتهى كلام ابن عرفة واستفيدمنه أن القولين انماهافي تعزية المسلم وليه الكافر الأول منهما الهيعزي به وهوقول ابن رشدوتخر يجهله على قول مالك وسيحنون في تعزية الكافر يوليه الكافر لجواره والثاني انهلايعزى يهوهو قول مالك في سماع ابن القاسم المذكور وأما المسئلة المخرج علها وهي تعزية الكافر بوليه الكافر بجواره فليس فيهاالأقول مالكوسحنون انه يعزى به وكلام الشيخ زروق فيشر حالارشاد موافق لكلام ابن عرفة فانهصدر فيأول كلامه بتعز بة الكافر في وليدولم يحك فيه خلافاتم حكي في آخر كلامه القولين في نعز ية المسلم لوليه المكافر ونصه ويعزي المكافر والحر والعبدوالصغير والكبير ويعزى من النساء بالأمخاصة ولايعزى مسلم بكافر على الاصح وقيل يعزى لأن مصيبته بموته كافر أعظم انتهى وتبع فى التصحيح بعدم تعز يته صاحب الشامل ونصهو يعزى من النساء بالامخاصة لامسلم بكافر على الأصم انتهى وظاهر كلامسند المتقدم انهجل قول سعنون ويعزى الذمي بوليه لانه لافرق فيه بين أن يكون وليه المعزى به مسلما أو كافر الانه انماذ كراستعقاق تعزية المسلم الكافراذا كانالمسلم بهمنفعة عظمة استدل على ذلك بتعزية الذي بالمسلم وبالذى انتهى واستشهد على ذلك بكلام سحنون كاتقدم في كلام ولا بقال ان قوله وكايعزى الذمي بالمسلم والذمي بالذمي من بقية قول الشافعي بدليل أنه لم ينقل كمفية تعزيته به في آخر كلامه الاعنه لانه لوكان من بقية كلام الشافعي لقال وبعزى به كابعزى الذمي بالمسلم ولم بأت بالواو ولايلزمهن نقل كيفية تعز يته بهعن الشافعي أن ذلك من تمة كلامه لانه لم رنصالاهل المدهب في كيفية تعز بته وقد تقدم أن التعز بة لاتحتص بلفظ من الالفاظ بل بقدر ما يحضر الرجل و بقدر منطقه فلمارأى النص في كيفيتها للشافعي نقل ذلك عنه وماتضمنه كلام سندهو ظاهر اطلاق قول

قدرعظم الدراع فقبله ابن أبي زيد وقال الباجي لعله أراد الشق الذي هو نفس اللحدوا ما نفس القبرفي كون أكثر ابن عاتمن رأى تعميقه القامة والقامة ين رآه في أرض الوحش أو توقع النبش ابن حبيب اللحد أفضل من الشق ان أمكن وقال مالك كل ذلك واسع واللحد أحب وهو الحفر في قبله القبر والشق في وسطه (وضبع فيه على الا عن مقبلا) ابن عرفة الزوج أحق بادخال زوجه فبرها فان لم يكن فأقرب محارمها * ابن القاسم فان لم يكونوا فأهل الفضل وقال سحنون ان لم يكن ثم محارم فقو اعد النساء فان لم يكن فأهل الفضل * ابن القاسم والزوج أولى من الابن والاب ابن رشد هذا صحيح * ابن حبيب والمنزوج الاستعانة بذى (سمه) محرم فان لم يكن فبذى الفضل عند أعلاها والزوج عند

أسفلهاقالوا ويسترقيرها بثوب أشهد ولاأكرهه فى الرجل و يقول اذا وضعه في لحده بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول وان دعابغيره أوترك فواسع ابن حبيب وواسع أن يلي أقبار الميت الشفع والوتر و بلحد على شقه الأعن الى القبلة وعدمده اليني على جسده و بعدل رأسه لئلاىنطوى وتعدل رجليه ويرفق في ذلك و محل عقد كفنه ان عقد *ابن حبيب ادخال الميت من ناحية القبلة أحدالي وقال أشهبان أدخلمن ناحية القبلة أوسلمن ناحية رأسه من الشق الاسرمنك وأنتفى القبر فواسع (وتدركان خولف بالحضرة كتنكيس رجليه) ابن القاسمان

الشيخ زروق المتقدم حيثقال ويعزى الكافر وهوظاهر لانهاذاعزي بوليه الكافرفلان يعزى بوليه المسلم من باب أولى والله أعلم (فائدة) قال في النوادر نافلاء ين غير ابن حبيب وقد أمر الله بالاسترجاع للمصأب فقال الذين اذاأصابتهم مصيبة الآية وهذامن الاستسلام لله والاحتساب وانما المصيبةمن حرم الثواب يريد فلم يبق له ماأسلف عليه ولااستفاد عوضامنه انتهى وقال الباجي في المنتقى فيأوائله في شرح قوله صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر فكأ عماو ترأه له وماله لايحب الاسترجاع عندالمصيبة لقوله تعالى الذين اذاأصابهم مصية الآية وانما يجب الرضاو التسليم انتهى وقال النووي في حديث الافكء ن عائشة رضي الله تعالى عنها لماذ كرت وصول صفوان بن المعطل المهاوهي تائمة انه استرجع فيه استحباب الاسترجاع عند المصائب سواء كانت في الدين أو فى الدنياسواء كانت فى نفسه أومن يعز عليه انتهى ص ﴿ وضجع فيه على أيمن مقبلا ﴿ ش تصوره واضح (فرع) قال في الطواز بعدأن تسكلم على سترالقبر بنوب في حق الرجل والمرأة اذا ثبت ذلك فان النعش يوضع على طرف القبر بكون رأس الجنازة على جانبه عند رجل القبر ويسل الميت من قبل رأسه و به قال الشافعي وابن حنبل وقال أبو حنيفة توضع بطول القبر بما يلي القبلة تح يؤخ فالميت من جهة القبلة فيدخ لا القبر معترضا وذكر خبرا احتج به أبو حنيفة ثمر دعليه بأحاديث احتج بهاالجماعة وقال ابن مفلح من الحنابلة في كتاب الفروع و بدخل الميت من عندرجل القبر وفاقاللشافعي لأنهليس موضع توجه بلدخول فدخول الرأس أولى لانهأفضل الاعضاء كلها أولا بدخل المتمعترصامن قبلته خلافالأبي حنيفة ونقل جاعة الاسهل فالأسهل انتهى وفي سنن أبى داودأوصي الحارث أن يصلى عليه عبدالله بن يزيد فصلى عليه ثم أدخله القبرمن قبل رجلي القبر وقال هذامن السنة انتهى وانظر كلام المدخل (فرع) قال سندائر كلامه السابق وهل لمن يدخل القبر بالمتعدد محصور ظاهر المذهب انه لاحدفي ذلك فهو كقول أبى حنيفة وقال الشافعي المستعبأن يكونواوتراثلاثة أوخسة اناحتيج الىذلك لماروى الهعليه الصلاة والسلام أدخله القبرثلاثة أنفس ووجه المذهب أن ذلك لمالم برد فيه تخصيص وجب أن بعمل عاتيس ص وتدورك ان خولف بالحضرة كتنكيس رجليه وكترك الغسل ودفن من أسلم بمقبرة الكفار ان لم يخف التغير ﴾ ش قال الشارح في الكبيرة وله ان لم يحف التغير قيد في المسائل كلها

(۳۰ - حطاب - نى) وضع فى قدره على شقه الأيسر فان كانوالم واروه بحدثان ذلك وألقوا عليه شيئا يسيرا فأرى أن يحول و يوجه الى القبلة وان فرغوا من دفنه ترك ولاينبش * ابن دشدلان وضعه للقبلة مطاوب غير واجب وقال سحنون ان جعلوار أسه مكان رجليه واستدبر وابه القبلة وواروه ولم يخرجوا من قبره وواروه تركوه (وكترك الغسل و دفن من أسلم عقبرة الكفار مالم يحف التغير) ابن رشد ترك الغسل والصلاة معاأ والغسل دون الصلاة أوالصلاة دون الغسل سواء فى وجوب الحرك وقد تقدم قول ابن رشد أن الفوات الذى عنع من اخراج الميت من قبره للصلاة عليه هو أن يخشى عليه التغير وقد سئل ابن القاسم عن نصر انية أسامت حين موتها فدفنت فى قبور النصارى فقال ابن القاسم اذهبو افانبشوها محمد عليه التغير وقد سئل ابن القاسم عن نصر انية أسامت حين موتها فدفنت فى قبور النصارى فقال ابن القاسم اذهبو افانبشوها محمد عليه التغير وقد سئل ابن القاسم عن نصر انية أسامت حين موتها فدفنت فى قبور النصارى فقال ابن القاسم اذهبو افانبشوها محمد عليه النساس و المناسم و الم

اغساوهاوصاواعليهاالا أن تكون قد تغيرت (وسده بلبن تم لوح ثم قرمود ثم آجر ثم حُجرتم قصب وسن التراب أولى من التابوث ابن رشد الافضل في المجعل على الميت في قدره اللبن ثم الالواح ثم القراميد ثم الحجارة ثم الحجارة ثم القصب ثم سن التراب وسن التراب خير من التابوت قال ذلك ابن حبيب اللبنة ما يعمل من الطين بالتبن وربما على بدونه ابن عات التابوت مكروه عندا هل العلم وقال بعض الصالحين ما جنبي الايمار وقام من المناب من جنبي (٢٣٤) الايسر وأمر أن يحثى عليه التراب دون غطاء انظر قصة عمر و بن بعض الصالحين ما جنبي الايمار و شاكة التراب من جنبي (٢٣٤)

والظاهرانه ليس كذلك وانماهو قيدفي قوله ودفن من أسلم عقبرة الكفار كاقاله في الصغير وأما بقية المسائل فانما يتدارك في الخضرة قبل أن يسو واعليه التراب و يفرغ فان سو واعليه التراب وفر غمن دفنه ترك انظرابن عرفة وغيره (فرع) وأمامن دفن بغير صلاة فانه يفوت ذلك بالدفن واختلف هل يصلى على فسبره وهو المشهور أولا يصلى على قبره اختلف في ذلك فقيل يدغون وينصرفون من غيرصلاة وقيل يخرج الاأن يخاف تغيره الثالث الاأن يطول بخرج نقل هذه الثلاثة ابن تاجى وظاهر كلام ابن الحاجب أن أحد الأقوال يخرج مطلقا وان تغير وليس كذلك ص ﴿ وسده بلبن ﴾ ش تصوره واضح قال في النوادر ويستعب سدا خلل الذي بين اللبن ولقد أمربه النبى صلى الله عليه وسلم في ابنه ابراهيم وقال ان ذلك لا يغنى عنه ولكنه أقر لعين الحي وقال ان الله يحب اذاعمل العبد عملاأن بحسنه وفي حديث آخر أن يتقنه انهى ص ﴿ وسن التراب أولى من التابوت في ش قال الأبي عن عياض في شرحديث عمروبن العاصي من كتاب الاعمان وسنواعلى الترابسنا السن والشن الصب وقيلهو بالمهملة الصب بسهولة وبالعجمة التفريق وهدهسنة في صب التراب على الميت وكره مالك في العنبية الترميض على القر بربالحجارة والطين والطوب (قلت)سن التراب في القبرصبه فيه دون لحد يمنح من وصوله الى الكمن فان عني بكونه سنة السنة عرفافل يردفيه الاوصية عمر وبهانه وغايتها انهمذهب صحابي وقدير يدبالسن أن يصب عليه التراب فوق اللحد لاأن يعقد القبركله بناء ويؤيده ماذكره عن العتبية من كراهية النرميض الاأن ير بدبالنرميض رفع البناء فوق القبر وهو بعيد وفي طرر ابن عات قال بعض الصالحين ماجني الأعن أحق بالتراب من الأيسر وأوصى أن يحثى عليه التراب دون غطاء وفي العتبية ولا يكره بناء اللحد باللبن ابن رشد قال ابن حبيب وأفضل اللحود اللبن ثم الالواحثم القراميد ثم القصب ثم السن انتهى ص ﴿ وَجَازِ عُسَل الحراقة ابن كسبع ﴾ ش قال ابن ناجي قال المغر بىأى وابن عمان وهو خلاف قول الرسالة ابن ستسنين وسبح قال ابن يونس قال أشهب مالم يؤمر مثله بستر العورة انتهى وقال ابن عرفة الشيخ روى ابن وهب ابن سبع اللخمي والمناهز كالكبير ص ﴿ ورجل كرضيعة ﴾ ش أى وفوقها بيسير فيحوز ذلك اتفاقا ص ﴿ والماء السنخن ﴾ ش واستعبه أبو حنيفة لزيادة الانقاء وأجيب بانه يرخيه والمطاوب شده ص وتكفين علبوس بشادالم بكن وسفاولم محف نجاسة فالسند وكان سالمامن القطع قال ابن حبيب يستعبأن يكفن في ثيابه التي يشهد بها الجاعات والصاوات وثو بي احرامه رجاء بركة دلك انتهى ص* (ومزعفر ومورس) *ش هكذا قال اللخمي كل ماصبغ بطيب عجائز للرجال والنساء

العاص في صحيح مسلم (وجاز غسل امرأة ابن كسيع)من المدونة قال مالك لا بأس أن يغسل النساء الصي ابن سبع سنين وشبهه وروى ابن وهبوتسع اللخمي وأما المناهز فككبير (أورجل كرضيعة) ابن القاسم لانغسل الرجل الصية وانصغر تجداقال عيسي اذاصغرت جدافلا بأسأن بغسلها الأجنى وقاله مالك فى الواضعة (والماء السفن) انظر قبل هـ نداعندقوله والغسل سدر (وعدم الدلك لكثرة الموتماين حييب لابأسعندالوباء ومانشتد على الناس من غسل الموتى لكثرتهم أن معتز ثوا بغسلة واحدة بغير وضوءيص الماءعلهم صباولو نزل الأمر الفظيع بكثرة الموتى فلابأس أن يدفنوا بغيرغسل اذالم يوجدمن بغسلهم و يجعل النفرمنهم في قبر واحدوقاله

المسرمهمي برور أصبغ وغيره (وتكفين بملبوس) أشهب الكفن الجديدوا لخلق سواء ولا يجب غدله الالنجاسة أو وسيخ (ومز عفرومورس) عيسي سألت ابن القاسم هل تكفن المرأة في الثياب المصبوغة قال نعم وتكفن في الورس والزعفر ان وغير ذلك من الألوان الا أن مالكاكره المعصفر * ابن رشدهذا مثل ما في المدونة لانه اذا كره المعصفر للرأة فهو للرجل أكره لانه من الزينة وأما الورس والزعفر ان فهو جائز للرجل والمرأة لانه من الطيب وليس من الزينة ومن المدونة أجاز مالك الكفن في العصب وهو الحبر * ابن حبيب الحبر مستحبلن قوى عليه وقيل ان أحد الاثواب التي كفن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حبرا الحبرة مثل عنبة برديانى والجع حبروا لعصب ضرب من بر ودالين (وحل غير أربعة) ابن عرفة المشهو رحل سرير الميت كيف تيسر به ابن حبيب وقال ابن مسعود حل الجنازة من جوانها الأربع سنة واستعب هذا ابن حبيب (وبدأباى ناحية) من المدونة قال مالك لابأس محمل الجنازة من أى جوانب السرير شئت بدأت ولك أن تعمل بعض الجوانب وتدع بعضها وان شئت لم تعمل (والمعين مبتدع) من المدونة قال مالك قول من قال يبدأ باليمين بدعة (وخروج متجالة أو شابة ان لم يحش منها الفتنة في كائب وزوج وابن وأخ) من المدونة قال مالك يوسع للنساء أن يحر جن مع الجنازة وقال لابأس أن تتبع الشابة جنازة ولدها ووالدها وزوجها وأخبها انظر عند قوله وخروج متجالة لعيد واستسقاء (وسبقه اوجاوس قبل وضعها) (٧٣٥) تقدم النص عند قوله وتقدمه (ونقل وان من بدو)

ابن حبيب لابأس أن محمل

الميت من البادية للحاضرة

ومن موضع آخر مات

سعيدين زيدوسعدبن أبي

وقاص بالعقيق فحملاللدينة

ورواه ابن وهب و روى

على لابأس به للصران قرب

(وبكاء عندموتهو بعده

بلارفع صوت وقول قبيم)

ابن حبيب البكاء قبل

الموت و بعده مباح بلارفع

صوت ولا كلام مكروه

ولااجتاعنساء انتهرعمر

نساء سبكين على منت

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم دعهن ياابن

الخطاب فان العين دامعة

والنفس مصابة والعهد

حديث ويكره اجتماعهن

للبكاءولوسراونهي عمر

في موت أى بكر أن يبكين

وفرق جعهن ونهى صلى

قالسند ظاهر كلام أثمتنا أنه يكره كا يكره كل مصبوغ ص ﴿ وخروج متجالة أوان لم يخش منهاالفتنة ﴾ ش قال في شرح المسئلة الأولى من رسم البزمن سماع ابن القاسم من كتاب الجنائز النساء في شهو دالجنازة ثلاثة متجالة وشابة ورائعة قدرة جسمة ضعمة فالمتجالة تخرج في جنازة الاجنبي والقريب والشابة تخرجفي جنازة أبهاوأ خيهاومن أشبهه مامن قرابها والمرأة الرائعة القدرة الضخمة الجسمة بكره لهاالخرو جأصلاوالتصرف في كل حال وهذاهو المشهور وقدذكر ابن حبيب ان خروج النساء في الجنائز مكر وه بكل حال انتهى ص ﴿ وسبقها وجلوس قبل وضعها ﴾ شتصوره واضح (فرع) قال ابن الحاجب اذاطلب الرجل محضور جنائز عقابر متباعدة فعن ابن القصارانه بمضى يشهد الأفضل منها (قلت) فظاهره أنه لوقر بت فانه يحصل له أجرد فن جمعها ومعنى ذلك اذانوى ذلك للجميع وله أصل وهواجتماع الجنائز في صلاة واحدة بحصل له فضل الجمع انتهى من البرزلي من كتاب الجنائز ص ﴿ ونقل وان من بدو ﴾ ش تصوره واضح (فائدة) قال في النوادرقال ابن حبيبروي عن أبي هريرة انه قال مامن أحد يخلق من تربة الاأعيد فهاوان رسول اللهصلى الله عليه وسلم قال لاغر بة على المؤمن مامات مؤمن بأرض غر بة غابت عنه فيها بواكيه الا بكتعليه السهاء والأرض وقال ادامات في غيرمولده قيسله في الجنة من وطنه الى منقطع أثره انتهى ص ﴿(بلارفعصوت)﴾ ش قال الفاكهاني البكاء جائز من غيرنيا حةوندب والجزع وضرب الخيد وشق الثوب حرام انتهى من آخر باب الدعاء للطفل وقال السهيلي في حيديث الوسادة قول السيدة عائشة فن سفهي وحداثة سني أني وضعت رأسه صلى الله عليه وسلم على الوسادة وقت التزممع النساء الالتزام ضرب الخد باليدولج بدخل هذا أفي التحريم لان التحريم انماوقع على لصراخ والنوح ولعنة الحالقة والخارقة والصالقة وهي الرافعة لصوتها ولم بذكراللزم لكنه وانلم يذكره فانهمكر وهفى حال المصيبة وتركه أحد الاعلى أحد

والصبر محمد في المصائب كلها * الاعليك فانه مندموم انتهى (قلت) وفياذ كره السهيلي نظر لقوله صلى الله عليه وسلم ليس منامن ضرب الخدود وشق الجيوب متفق على صحت من ﴿ وجمع أموات بقبر لضرورة وولى القبلة الافضل ﴾

الخدودوشق الجيوب وضرب الصدور والدعاء بالويل والثبور وقال ليس منامن حلق وخرق وذلق وسلق والحلق حلق الشعر والمدودوشق الجيوب وضرب الصدور والدعاء بالوية إلقول (وجع أموات بقبر لضر ورة وولى القبلة الافضل) روى ابن وهب فى المدونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بجمع بين الرجلين من قتلى أحد في قبر واحد ثم يقول أبهم كان أكز أخذ اللقرآن فاذا أشير الى أحدها قدمه في المحدومين كتاب الغصب واذا دفن الرجل والمرأة في قبر واحد جعل الرجل مما يلى القبلة قيل فهل بجعل بينهما أشير الى أحدها وبدفنان في قبر واحدمين غيرضر ورة قال ماسمعت من مالك فيه شيئا قال أشهب في غير المدونة يفعل ذلك بالرجلين حاجز من الصعيد حاجز اوكفي بالاكفان بينهما حاجز اوكفال الن فعل ذلك بهما لغير فررة و بقدم في اللحد أفضلهما ولا يجعل بينهما من الصعيد حاجز اوكفي بالاكفان بينهما حاجز المام ان كان عنه من الاساءة وقال ابن حبيب لا بأس يجعل منفوس النفساء معها ان استهل جعل لناحية الامام ان كان

ذكراوالاأخرعنهاونو يتبالصلاة دونهان لم يستهلولابأسأن يدفن معهاولواستهل قال ابن القاسم فان جعوافي قبر للضرورة فالرجل للقبلة ثم الصي ثم المرأة «ابن عرفة يؤخذ هذا الترتيب في تعدد قبورهم بمكان واحدوفي تقدم اقبارهم (أو بصلاة يلي الامام رجل فطفل فعبد فضي فنثى كذلك) من المدونة قال مالكوابن القاسم اذا اجتمعت جنائز لم ينبغ للامام أن يصلى على بعضها ويؤخر بعضها « ابن رشداذا قل عدد الجنائز ف كانوادون العشرين ف كان مالك برى الأحسن أن يجعلوا واحدا من الشرق الى الغرب ولم يفضل احدى الصورتين على الاخرى وأماان كثرت جنائز الرجال وحدهم أومع النساء فانهم يجعلون سطرين سطرين أو أكثر من (٢٣٦) ذلك قولا واحداهان كانت الأسطروترا قام الامام في وسط

ش و مكره من غيرضر روة و يجمع بين المرأة والرجل في قبر للضر و رة قاله في النوادر قال ابن عرفة وسمع موسى ان جعوافي قبرلضر ورة فالرجل القبلة ثم المرأة قال ابن عرفة قلت يؤخذمنه الترتيب في تعدد قبورهم بمكان واحدوفي تقديم أخيارهم ونزلت هذه بشيخناا بن هارون وزوجته وحضره السلطان أبوالحسن المريني رحه الله فسأل شيخنا السطى أباعبد الله في تعيين من يقدم منهما فقال الأمرواسع وفيهاان دفن رجل وامرأة في قبرجعل الرجل للقبلة قبل أيجعل بينهما حاجز من صعيد قال ماسمعت فيه شيئا الشيخ عن ابن حبيب لابأس بحمل منفوس النساءمعها إناستهل جعل لناحمة الأمام ان كان ذكرا والأأخر عنهاونو ستبالصلاة دونه ان لم يستهل ولايأس أن يدفن معهاولواستهل انتهى (قلت) مسئلة المدونة التي ذكرهاهي في كتاب الغصب في أواخره ونقص رحه اللهمنها ونصهاوا ذادفن رجل وامرأة فى قبر واحدجعل الرجل ممايلي القبلة قيل فهل يحعل بينهما حاجز من الصعمدأو مدفنان في قبر واحدمن غيرضرورة قال ماسمعت من مالك فيه شيئا وعصبةالمرأةأولى بالصلاة علهامن زوجهاو زوجهاأحق منهم بغسلها وادخالهافي قسرهامن ذوى محارمها فأن اضطر والى الأجنسين حازأن مدخلوها في القير وقال ابن ناجى في شرح الرسالة ظاهر كلام الشيخ أن دفن الجاعة في قبر واحد جائز للضرورة وغيرها وليس كذلك وانما مراده اذا كان للضر ورة وامالغيرهافلا قاله أصبغ وعيسى انتهى وقال الجز ولى اختلف في دفن الجماعة في قبر واحداختمارا قيل لا يجو زوهو المشهور وقيل يجو زانتهي وقال الاقفهسي أن لم تكن ضررة فكروه قاله الفاكهاني والشيخ داودوقال الشيخ ويكره عندنا دفن الجماعة في قبر واحدمن غيرضر ورةفان احتيج الىذلك من ضيق مكان أوتعه ندر حافر او نعوذ لك جازانتهي أنظر البرزلى في الجنائز في مسائل ابن قداح (فرع) ويجمع بين ميتين في كفن للضرورة قاله في النوادر انظراابرزلىأيضافي المحل المذكور ص ﴿ وبصلاة يلي الامامرجل فطفل ﴾ ش قال ابن ناجى فيشرح قول الرسالة ولابأس أن تجمع الجنائز في صلاة واحدة بعني أن المصلين بالخيار بين أنيفردوا كلجنازة بصلاةأو يصاواعليهاصلاة واحدةقالهفي الجواهرانتهي ثمقال ويليالامام الأفصل فالافضل فان اجمع العالم والصالح ففي تقديم أحدها على الآخر قولان حكاهما ابن رشدفان وقع التساري فالقرعة باتفاق فان تفاضل الصغار قدم من عرف بحفظ القرآن وشئ من أصول الدين ثم من يحافظ على الصلاة ثم الاسن اهأنظر الفاكهاني ص ﴿ وزيارة القبور بلاحد ﴾ ش قال

الاوسط منها وان كانت شفعا قامفهاس رجلين الذيعلى عنمه و سار الذي على مساره و مكون الأفضل منهم الذي على عمنه ثم الذي لله في الفضل الذىعلى شماله ثم الذى مليه في الفضل سلى الذي على عينه مُ الذي يليه في الفضل الذي الذي على شماله ثم منتفل الى الصف الذي أمامه على هذا الـ ترتيب أبدأ وقال في المقدمات وصفة ترتيهم على مراتبهم يقدم الامام أعلى المراتب وهم الرجال الأحرار البالغون فان تفاضلوا فيالفضل والعلم والسن قيدم الى الامام أعلمهم تمأفضلهم تمأسنهم وقدم الاعلم لان العلم مزية يقطعها وزيادة الفضل مؤنة لا يقطع علما تم الصيمان الاحوار فان تفاضلوا أيضا في حفظ

القرآن والمحافظة على الطاعات والسن قدم ذو المعرفة منهم على الذي عرف بالمحافظة على الطاعة قان لم يكن لاحدهم على صاحبه مزية قدم الاسن ثم العبيد الكبار فان تفاضا وافعلى ما تقدم في الاحوار ثم العبيد الصغار كذلك ثم الخنائى المسيد الكبار ثم الخنائى العبيد الكبار ثم الخنائى العبيد الكبار ثم الخنائى العبيد الكبار ثم الاماء المنافذ وفي الصنف أيضا الصف) تقدم نص ابن وشدان كثرت جنائز الرجال وحدهم أومع النساء فان الحكم واحدفانظر ان كان يعنى أن لا يدخل في صف الرجال امم أقرو وزيارة القبور بلاحد) ابن حبيب لابأس بزيارة القبور والجلوس

الباوالسلام عليها عند المرور وروى ابن عبدوس لابأس بزيارتها وليس من العمل * عياض سهل القرو يون زيارة من أول سابع الميت ومنعه الأندلسيون وشدد واكر اهة بدعته (٢٣٧) * ابن حبيب يذهب بر وح المؤمن بعد فتنته في قبره الى عليين

وفهامجمع أرواح المؤمنين وأرواح المؤمني بن غاصة تطلع قبورها ومواضع رميخ أجسادها ذاهية وراجعة ممتأوى الىجنة المأوى تكرمة من الله ولذلك أمر صلى الله علمه وسلم بالتسليم على القبور وبزيارتهاانتهدي منابن يونس وقال أبوعمر قدم عبدالله بن عمر من سفر فقام على بابعائشة فقال السلام علىك يارسول الله السلام علىك ياأما بكر السلامعليكياأبتوكان عامى بن سعداذ اخرج الى قبور الشهداء مقول لاحجابه ألاتسامون على . الشهداء فيردون عليكم قال أبو عمرو هذا كثير جدا في الاخبار وذهب ليهأ كثرأهل العلم واستدلوا بقوله عليه السلام ما أنتم بأسمع منهما نظره عند ت كلمه على قوله صلى الله عليه وسلم حين خرجالي لقبور فقال السلام عليكم دارقوم مؤمنين وانظر ق له من هذا الفصل أعنى من الجاعزات الدفن لملا قال مطرف لابأس بالصلاة على الجنازة لسلاولابأس

فىالمدخل فصل وينبغي له أى للعالم أى يمنعهن أى النساء من الخروج الى القبور وان كان لهن ميتلأن السنة حكمت بعدم خروجهن وذكرأ حاديث وآثار اثم قال وقدا ختلف العاماء في خروجهن على ثلاثة أقوال بالمنع والجواز على مايعلم في الشير عمن الستر والتحفظ عكس مايفعل الموموالثالث الفرق بين الشابة والمتجالة واعلمان الخلاف في نساء ذلك الزمان وأماخر وجهن في هذاالزمان فعاذالله أن يقول أحدمن العاماء أومن له صروءة أوغيرة في الدين مجوازه انتهى ثمقال وصفة السلام على الأموات أن يقول السلام عليكم أهل الديار المؤمنين والمؤمنات والمسامين والمسامات وبرحم الله المستقدمين مناوالمستأخر بن واناان شاء الله بكولاحقون أسئل الله لنا ولكم العافية ثم يقول اللهم اغفر لناولهم ومازدت أونقصت فو اسع والمقصود الاجتهاد لهم في الدعاء نم بجلس في قب لمة الميت و يستقبله بوجهه وهو مخير بين أن يجلس في ناحية رجلهه الى رأسمة عريثني على الله تعالى عاحضره ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة المشتر وعة مم مدعو للمت بما أمكنه انتهى وقال سيدى عبد الرحن الثعالي في كتابه المسمى بالعلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة وزيارة القبور للرجال متفق عليه وأما لنساء فيباح للقواعد ويحرم على الشواب اللواتي محشى عليهن من الفتنة وذكر أحاديث تقضى الحث على زيارة القبورمن جلنهاعن الاحياء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زارأ يو مه في كل جعة غفر له وكتب لرا وعن ابن سيرين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليموت والداه وهو عاق لهما فيدعو الله لهامن بعدهما فيكتبه الله عز وجلمن البارين ثم قال قال القرطي وينبغي لمن عزم على زيارة القبو رأن يتأدب با دابهاو يحضرقلب في إتيانها ولا يكون حطه التطواف على الأجداث فانهده حالة تشاركه فيها البهمة بل يقصدبن يارته وجه الله تعالى واصلاح قلبه ونفع المت بالدعاء ومايتاوعنده من القرآن ويسلم اذادخل المقابر ويخاطبهم خطاب الحاضرين فيقول السلام علمكم دارقوم مؤمنين واناان شاءالله بكم لاحقون رواه أبوداود وكني بالدارعن عمارهاواذا وصلالى قبرمعر فته سلم عليه أيضاو بأتيه من تلقاء وجهه ويعتبر محاله ممذ كرعن عاصم الجحدري أنهستل بعدموته هل تعامون بزيار تناايا كم فقال نعلم به عشية الخيس ويوم الجمعة كلهويوم السبت الى طاوع الشمس لفضل يوم الجمعة وعظمها وعن ابن واسع أن الموتى يعامون بزوارهم بوم الجمعة وبوماقبله ويومابعده تمقال سيدى عبدالرحن الثعالى قال القرطبي وقدقيلان الأرواح تزور قبورها كلجعة على الدوام ولذلك تستعب زيارة القبو راسلة الجمعة ويوم لجمعة وبكرة السبت فياذ كرالعاماء رحة الله عليهموذ كرابن رشدفي البيان والتحصيل وقدحاء فىالأرواح أنهابأفنية القبو روانها تطلع برؤيتهاوان أكثراطلاعها يوم الجيس ويوم الجمعة وليلة السبت انتهى ثمذكرعن أحمد بن حنبل انهقال اداد خلتم المقابر فاقر واالفاتحة والمعودتين وقل هو اللة أحد واجعاوا ثواب ذلك لأهل المقابر فانه يصل البهم ثمذ كرعن القرطى من حديث على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ص على المقابر وقر أقل هو الله أحدا حدى عشرة منة ثموهب أجره للاموات أغطى من الأجربعدد الأموات انتهى ثمذ كرعن القرطي أيضاعن

بالدفن ليلاوقددفن الصديق ليلاوكذلك فاطمة وعائشة رضى الله عنهم و يجوز أيضا أن يقب ل وجه الميت فعله أبو بكر برسول الله صلى الله عليه وسلم و معله رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن مظعون (وكره حلق شعره وقلم ظفره وهو بدعة وضم معهان فعلى) من المدونة قالمالك أكره أن يتبع الميت بجمراً ويقدم أطفاره أو تعلق عانته وأرى ذلك بدعة عن يفعله الباجى ولا يحلق له شعر ولا يحتن ولا تقلم أظفاره وينق الوسخ من أظفاره وغيرها قال أشهب وماسقط له من شعر أوغيره جعل معه في أكفانه (ولا تنكأ قروحه ويأخذ عفوها) الجلاب ان كانت به قروح أخذ عفوها ولم ينكاها (وقراءة عند موته كجمير الدار) سمع ابن القامم وأشهب ليست القراءة والبخور من العمل به ابن رشد استحب ذلك به ابن حبيب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من قرأ يس أوقر ئت عنده وهو في سكر ات الموت بعث الله ملك الى ملك الموت أن هون على عبد من الموت وقال انما كره مالك أن يفعل ذلك استنانا ومن ابن ونس ما نصوب من وقال انما كره مالك أن يفعل الموت أن يقرب منه اذا احتضر رائعة طيب من يحذو وعيره ولا بأس أن يقرأ عند رأسه بيس أوغيرها وقد سئل عنه مالك فلم يكرهه وانما كره أن يعمل الخاستنانا انتهى نص ابن يونس وأما اللخمى فاعول على السماع وأنماذ كر الندب خاصة (وبعده) انظر أنت مامعني هذا (وعلى قبره) في ينقل ابن عرفة الامانصة قبل عياض استدلال (٢٣٨) بعض العلماء على استحباب القراءة على القبر لحديث الجريد تبن

الحسن قال من دخل المقابر فقال اللهمرب هذه الاجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنياوهي بكمؤمنةأدخل عليهار وحامنك وسلامامني الاكتبله بعــدهم حسنات انتهى ص ﴿ وَقَلَمُ ظَفُرِه ﴾ ش قال في المدخل اذا فرغمر · غسله سنظف ما تحت أظفار ه بعود أوغيره ولا يقلمها ثمقال ويسرح لحيته بمشط واسع الاسنان وكذلك يفعل رأسه ويترفق في ذلك فانخرجفي المشط شعرجعه وألقاه في الكفن ليدفن معهانتهي صيروقراءة عندموته كتجمير الداروبعده على قبره ﴾ ش قال ابن الفرات في شرح قول المصنف في باب الحجو تطوع وليه عنه بغيره عن القرافي انهقال الذي يتجهأنه بحصل لهم بركة القراءة كإيحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفن عندهم أويدفنون عنده ثم قال في مسئلة وصول القراءة وان حصل الخلاف فيها فلاينبغي اهما لها فلعل الحق هوالوصول فان هذه الأمور مغيبة عناوليس الخلاف في حكم شرعى انماهو في أمر هل يقع كذلك أملاوكا للثالنهليل الذىعادة الناس يعماونه اليوم ينبغي أن يعمل ويعتمد فى ذلك على فضل الله تعالىومن الله تعالى الجودوالاحسان هذاهو اللائق بالعبادو بالله التوفيق وصلى الله على سيدنا مجمد وآلهوصيبه وسلم تسلياانتهي بلفظه وانظرهل هندا الكلام كله للقرافي أوأوله فقط ويشير بالنهليل المذكوروالله أعلم الى ماذكره الشيخ أبوعبدالله محمد السنوسي في آخرشر ح عقيدته الصغرى وفي كتاب الماوم الفاخرة ص ﴿ كَجميرالدار ﴾ ش قال سند وهل تجمر الدارعند الموت قال مالك رجهالله في رواية أشهب في العتبية ليس هو من عمل الناس وقال ابن حبيب لا بأس أن يقرب اليه الروائح الطيبة من بخوروغيره انتهى ص ﴿ وَجَلْهَا بِلاوضو ، فِي شَهَدُ اقال في سماع ابن القاسم قال

وقاله الشافعي وفي الاحماء لابأس بالقراءة على القبور عن على من موسى قال كنت مع أحمد بن حنبل في جنازه وابن قدعة معنافلها دفن المت عاء رجل ضربر مقرأعندالقبرفقال لهاجدان هذا بدعة فقال ا ينقدامة لاحدماتقول في سمر بن اسماعمل قال ثقةقال هلكتات عنهشأ قال نعم قال اخبرني عن عبدالرجن عن أسه انه أوصى اذادفن أن يقرأعليه عندرأسه بفاتحة البقرة و معاقبهاقال وسمعتا بن عمر بوصى بذلك فقال احمد

فارجع الى الرجل فقل له يقرأ قال أو عامد و يستحب تلقين المت بعد الدفن وقال ابن العربى في مسالكه اذا أدخل المت قبره فانه ويستحب تلقينه في تلك الساعة وهو فعل أهل المدينة الصالحين من الاخيار لا نه مطابق لقوله تعالى وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين وأحوج ما يكون العبد الى المدكر كريالله عندسوال الملائكة (وصياح خلفها وقول استغفروا لها) ابن يونس لا يصاح خلف المستوسم سعيد ابن جبير الذي يقول استغفروا له لاغفر الله الك انظر بعد هذا عند قوله ونداء به بمسجد (وانصراف عنه الملاصلاة أو بلا اذان ان لا يطولوا) ابن رشد كره ما لا في ساع ابن القاسم لن شهد جنازة أن ينصر ف حتى يصلى عليها ولم يربذ لك بأسافي ساع أشهب وسمع ابن القاسم واسع المقام اذا وضعت لندفن حتى يفرغوا من دفنها والانصراف قبل الدفن وكذلك قال أشهب اذا بلغت القبر ولم تقبر ان النافر اف جائز اذا بق معها من يلى أمرها * ابن رشد لان الدفن عبادة مبتدأة منفصلة عن الصلاة مختصة بما لهامن الأجو و في المحارف على المستالا أن يعمل المستالا أن يعمل على المت الا أن يطولوا ذلك فينصر في قبل الاذن انتهى فانظر هذا كله بعضه مع بعض (وجلها بلاوضوء) سمع ابن القاسم سئل مالك عن رجل من تبه جنازة وهو على غير وضوء فأراد أن يحمل لموضع الاجر ولايصلى قال ليس هذا من العمل أن يحمل رجل ولايصلى على أنه يعدما و يتوضأ به فأراد أن يحمل لموضع الاجر ولايصلى قال ليس هذا من العمل أن يحمل رجل ولايصلى * ابن رشد لو على أنه يوضأ به فأراد أن يحمل لموضع الاجر ولايصلى المناف العمل أن يحمل رجل ولايصلى * ابن رشد لو على أنه يوضأ به فأراد أن يحمل لموضع الاجر ولايصلى المناف المناف العمل أن يحمل رجل ولايصلى المناف المؤلف المؤلف المناف المؤلف المؤلف

بكره له أن يحمل على غيروضوء وقدروى أشهب لابأس أن يحمل الجنازة غير متوضى (وادخاله بمسجد) من المدونة قال مالك أكره أن توضع الجنازة في المسجد (والصلاة عليها (٢٣٩) فيه) من المدونة قال مالك ان وضعت قرب المسجد للصلاة

علهافلابأسأن دصليمن بالسجد علها بصلاة الامام اذا ضاق خارج المسجد ابن رشد لافرق في كراهة الصلاة على الجنازة في المسجديين أنتكون الجنازة فيهأو خارجهعنه على قول مالك في المدونة فعلى هـ ندا فلا أثم في صلاته ولا رؤح ولو ترك الصلاة أجر لانهذا هو حدالمكروه انظر أول مسلمة منساع أشهب (وتكرارها) قالأنو عمرقال مالك وغيرهمن لم مدرك الصلاة على الحنازة لم يصل علما ولا على القبر وقال ابن وهب وغيره دصلي على القرر قال أبوعر والصلاة على القبر أوعلى منصلىعليهمباحلانالله لم منه عنه ولارسوله ولا اتفق الناس على كراهته وفعل الخير لايحبأن عنع الالدلسللا معارض له وقال ابن العربي في مسالكه المالة الني صلى الله عليه وسلم على النجاشي دليل انه يصلى على الغائب قالت المالكيةليس ذلك الالجد قلنا ما عمله محمد نعمل وتعمل بهأمتهمن يعدهفان

ابن رشدانا ذكره لأنه يحمل ولايصلي ولوعلم انه يجدفي موضع الجنازة مايتو ضأبه لم يكره حلهاعلى غير وضوءانتهي قال ابن عرفة وذكر الشيخ ابن أبي زيدان أشهب روى عن ملك انه لا بأس أن يحمله على غير وضوء قال ولم يحك إبن رشدرواية أشهب وجعله باللازى قولين انتهى (قلت) وكل جار على أصله فعندابن القاسم يمره لمن يحمل الجنازة أن ينصرف عنها بلاصلاة ولا يكره ذلك عندأشهب ص ﴿ وادخاله بمسجد ﴾ ش تصوره واضح قال البرزلي قال ابن الحاجروي أشهب أكره الدفن فى المسجد فيعمل ذلك على انه اذا دفن فى المسجدر بما اتحذمسجد افيؤدى الى أن يعبد ذلك القبر (فلت) و يحمّل أن يكون لان ميتة الآدمي قيل انها نجسة وهو ظاهر المدونة في الرضاع وقيل طاهرة مطلقاوقيل الفرق بين الكافروالمسلم وبسبب ذلك اختلف في الصلاة عليه في المسجد وظاهر المدونة الكراهة وسبب الاختلاف حديث سهل بن بيضاءهل المسجد فمه ظرف للصلي أوللجنازة فيكون كراهة الدفن لأجلكراهة دخوله المجدوه ناعلى القول في صرف الاحباس بعضها فىبعض وبهعمل الاندلسيين خلاهاللقرويين فعلى قولهم لايجو زالدفن فيمبوجه وهلذافي المساجدالتي بنيت للصلاة فيهاوأمالو بنيت لوضع الموني فيهاصه ادخالها والدفن فيهاان اضطرالي ذلكوأما المساجدالتي بنيت بالمقابر فقال ابن محرز اختلف أشياخنافي الصلاة على الجنائز فيها فنعه أبوهمران وجوزه ابن الكاتب انتهى ص ﴿والصلاة عليه فيه ﴿ شُ قَالُ فِي العارضة ثبت أنالنبي صلى الله عليه وسلم صلى على الميت في المسجد وله صورتان احداه ماأن يدخل الميت في المسجدوكرهه عاماؤنا لئلا يخرج من الميتشئ وحرف الجر يحمل أن يتعلق بصلي أو باسم فاعل مضمر والاولأوليوا نماأذنت عائشة في المرور بالميت في المسجدلانها أمنت أن يخرج منهشئ لقرب مدة المرور الاأن مالكالاحتراسه وحسمه للذرائع منع من ادخالهم في المسجد الان الناس كانوا يسترسلون في ذلك وقدمنعت عائشةمن دخول النساء فيموحسم الذر ائع فيالا يكونمن اللوازمأصل في الدين انتهى وقداسة رعمل الناس على الصلاة على الموتى بالمسجد الحرام قال شيخ شيوخنا القاضى تقى الدين الفاسي فيشفاء الغرام في اخبار البلد الحرام في الباب الناسع عشر قال الفاكهاني كان الناس فيامضي من الزمان يصاون على الرجل المذكو رداخل المسجد الحرام قال الفاسي ومراده بالمذكو رالمشهو روالناس اليوم يصاون على الموتى جمعا بالمسجد الحرام الا أنالمذكور من الناس يصلون عليه عند دباب الكعبة ويذكر انهم كانوا المايصلون عندباب المعبةعلى الاشراف وقريش أدركناهم يصاون عندباب المعبةعلى غيرهممن الاعيان وبعض الناس تسامح فى ذلك بالنسبة الى غيرفريش والاشراف وفي اخراجهم من باب السلامولم أرفى خروجهم من باب السلام بالموتي مايستأنس بهوعندي ان الخزوج من باب الجنائز أولا لانه طريق النبي صلى الله عليه وسلم من منزل زوجه خديجة وأماا لصلاة على الموتى عند باب الكعبة فرأيت فيه خبراذ كره الازرقي يقتصى ان آدم عليه الصلاة والسلام صلى عليه عندباب الكعبة وأمامن لايصل عليه عندباب الكعبة فيصلى عليه خلف المقام عندمقام الشافعي و بعضهم يصلى عليه عندباب الخزورة وهم القراء الطرحاء وذلك داخل المسجد الحرام انتهى صروتكر ارها

فيلأحضر بين بديه قلنار بنا تبارك وتعالى على ذلك قادر ونبينا صلى الله عليه وسلم بذلك أهل ولكن لانقر به لانكم رويتموه من عند أنفسكم (وتغسيل جنب) سمع ابن القاسم لابأس للحائض أن تغسل الميت ولاأحب للجنب أن يغسله * ابن رشد الأظهر

ق ذلك الكراهة لا نه بملك طهره (كسقط و تعنيطه و تسميته و صلاة عليه) من المدونة قال مالك لا يعلى الموصلي لو دولا يغسل ولا يعنط ولا يسمى ولا يورث ولا يرث حتى يستهل صار خابالصوت انتهى نص المدونة يبقى النظر اذالم يستهل صار خالكنه تحرك و رضع و عطس أومكنت يو ما وليلة و هو حتى يتنفس و يفتح عينيه أو خر ج بعضه و هو حتى ثم تم خروجه بعد أن مان المدونة قال ابن شهاب السنة أن لا يصلى و هي حية و بعضه بعد مامات هل فيه غرة أكثرهم يذكرهذا في باب الفرائض (ودفنه بدار) من المدونة قال ابن شهاب السنة أن لا يصلى على السقط ولا بأس أن يدفن علمه وكره مالك أن يدفن السقط في الدار القابسي لا نه لا يؤمن عليه أن ينبش مع انتقال الأملاك وقال الابياني جائز أن يدفن الرجل في داره (وليس عيما بعداف الكريبر) سئل مالك عن الرجل يشترى الدار في بعد في المنازع دفنه قال أرى أن يرد البيع لان موضع القبر لا يجوز يبعه ولا الانتفاع به كانه حبس قيل المالك وان وجد فيها المشترى قبر والفي السقط قال لأرى السقط عيم الان السقط ليس له حرمة الموتى قيل أفيجو ز الانتفاع بموضع السقط قال أكره ذلك قال سحنون والقياس جواز الانتفاع به انظر قول مالك أرى أن يرد البيع اعترضه عبد الحق لانه عيب يسير فيرجع بقيمة قال ابن بشير والذي والقياس جواز الانتفاع به انظر قول مالك أرى أن يرد البيع اعترضه عبد الحق لانه عيب يسير فيرجع بقيمة قال ابن بشير والذي في الرواية الصحيح أنه عيب لازم لا يمكن از الته فهو بهذا (٢٤٠) المعنى كثير * ابن عرفة أفتى بعض شيو خنابعض أهل الخير في الرواية الصحيح أنه عيب لازم لا يمكن از الته فهو بهذا (٢٤٠) المعنى كثير * ابن عرفة أفتى بعض شيو خنابه في أمل الخير

ش قال فى المدونة ومن أنى وقد فرع الناس من الصلاة على الجنارة فلايصلى على القبر وليس العمل على ماجاء من الحديث فى ذلك قال ابن ناجى وظاهر الكتاب انه اذاصلى على الجنازة واحد فقط فانه يصلى على المجنوبة والمحتلف هل ذلك على طريق الوجوب مالم تفت الصلاة عليه قال ابن رشداً ميستحب التلافى فقط قاله اللخمى انتهى فالكر اهذا عاهو اذاصلى عليها جماعة وأمااذ صلى عليها واحد فلاعادة مطلا وبه إماوجو باعلى قول ابن رشد القائل اشتراط الجاعة فيها واما استحبابا على طريقة اللخمى كاتقدم عند قوله والدعاء قال ابن عرفة وفى كونها بامام شرط إجراء بحب تلافيها مالم تفت أو كال يستحب تلافيه طريقا ابن رشد واللخمى انتهى وظاهر كلام الشامل أن المشهور كراهة تكر ارها ولوصلى عليها منفرد لحكايته هذا بقيل وليس كذلك كلام الشامل أن المشهور كراهة تكر ارتكر ارمع ماذكره هناوقيل المرادهناتكر ارالصلاة في غير من صلى عليها و بالثاني تكر يرها عن قدصلى وفيه تكاف والله أعلم صرف وزيادة رجل على في غير من صلى عليها و بالثاني تكر يرها عن قدصلى وفيه تكاف والله أعلم صرف وزيادة رجل على خسة بهش قال ابن غازى لم أرمن صرح بكر اهته وأخذه من قول ابن حبيباً حب الى مالك خسة و أنواب لا ينزم و المراب المنافق و ذلك منفي و المائية في على الحسية و في سائر الماذاه هي وقال ابن شعبان المرأة في عدداً نواب الكفن أكثر من الم جل لا نه غاولة وله عليه الصلاة والسلام لا نعاو في الكفن أكثر من الم جل وأقله المنافق على المنافق المنافق المنافق المنافق المائة والمائة والمنافق المنافق ال

بنى داراله فوجدهي بقعة منها عظام آدمی یکون موضعه حسالانتفعيه ولابهواهفة كه وهواه برحا (ولاحائض) تقدم عندقوله وتغسل جنب (وصلاة فاصل على بدعى أومظهر كبيرة)من المدونة قالمالك نصلى على قاتل نفسه و يصنع به مايصنع عوتى المسامين و بورث وائمه على نفسه * ابن تونس الاأنه دكر وللامام ولأهل الفضل أن يصاوا على البغات وأهل البدع قال أبواسعق وهـ نامن

باب الردع قال و يصلى عليهم الناس وكذلك المشهر بالمعاصى ومن قتل في قصاص أو رجم لا يصلى عليهم الامام ولا أهل الفضل (والامام على من حده القتل بقود أو حدوان تولاه الناس دونه) من المدونة قال مالك كل من قتله الامام في قصاص أو رجم أو حدمن الحدو فلا يصلى عليه الناس غير الامام قال ابن القاسم وكذلك محارب قتله الناس دون الامام النات حده الفتل فامامن جلده الامام في زنافات منه فان للامام أن يصلى عليه لان حده الجلد لا الفقتل (وان مات قبله فتردد) الذى للخهى أرى فيمن حكمه الادب أو الفتل أوغير ذلك فات قبل أن يؤدب بذلك أن يجتنب الامام وأهل الفضل الصلاة عليه ليكون ذلك ردعا لغيره من الاحداء (وتكفين بحرير) من المدونة كره ما المدفئ كفان الرجال والنساء الخزلان سيداه حرير وكره في الاكفان الحرير وان كان في كفن الرجل فلا بأس به (ونجس) المنافي لا يكفن في ثوب نجس الاأن لا يوجد غيره ولا يمكن از القالم النجاسة عنه وقد تقدم نص أشهب (كا تخضر) تقدم قول ابن القاسم تسكفن المرأة في الثناب المصبوغة * ابن بشير وكره السواد البخال النفاق ومنع اللخصر والازرق والاسود (ومعصفر) تقدم أن مالكاكره المعصفر (أمكن غيره ولا يمكن از الته ابن عرفة ما اضطر اليه من متروك فعل (وزيادة رجل على خسة) الذي المخمى وغيره لا يزاد على سبع (واجتماع نساء لبكاء ولوسرا) ابن عرفة ما اضطر اليه من متروك فعل (وزيادة رجل على خسة) الذي المخمى وغيره لا يزاد على سبع (واجتماع نساء لبكاء ولوسرا) ابن عرفة ما اضطر اليه من متروك فعل (وزيادة رجل على خسة) الذي المخمى وغيره لا يزاد على سبع (واجتماع نساء لبكاء ولوسرا)

تقدم عندقوله و بكاء عندموته (وتكبير نعش وفرشه بحرير) ابن حبيب يكره اعظام النعش وأن يفرش تعت الميت قطيفة حريراً وخزولا يكره ذلك في المرأة ولا يفرش الاثوب طاهر (واتباعه بنار) هذا نص المدونة وقد تقدم عندقوله وكره حلق شعر (ونداء به بمسجداً و بابه لا بكحلق بصوت خفى) سمع ابن القاسم سئل مالك عن الجنائز يؤذن بها على أبواب المساجد فكره ذلك وكره أيضاأن يصاح في المسجد بالجنازة و يؤذن بها وقال لاخير فيه وقال لاأرى بأساأن يدار في الحلق يؤذن الناس بها ولا يرفع بذلك صوته هابن رشداً ما النداء بالجنازة في المسجد فلا يجوز (٧٤١) لكراهة رفع الصوت في المسجد فقد كره ذلك حتى في العلم

وأماالنداء بهاعلى أبواب المسجد فكرههمالكهنا ورآه من النعي المنهى عنه وهوأن منادى في الناس مات فلان فاشهدوا جنازته وأما الاذان والاعلام من غيرنداء فذلك عائز باجاع وقدقال صلى الله عليه وسلم في امر أة توفيت ودفنت أفلا آذنتموني مها واستغف ابن وهب أن ينادى بالجنازة على أبواب المسجد وقول مالك أصح * أبوعمر في حديث السوداء جواز الاذن بالجنازة وذلك برد قول من كره ذلك والحجة في السنة لافهاخالفها وقدقال صلي الله عليه وسلم لا يموت أحد من المسامين فيصلي عليه أمةمن الناس ببلغون مائة فيشفعون له الا شفعوا فيه فق هـ ادادلـ لعلى اباحة الاشعار بالجنازة والاستكثار من ذلك بالدعاء وقدأجعو اأنشهود

الضرر لايعوز اجتماع النساء للبكاء بالصراخ العالى أوالنوح والنهي فيهقائم سواء كان عندالموت أو بعده أوقبل الدفن أو بعده بقرب أو بعد مم قال ومن معنى هذا ما يفعله النساء من الزغر تة عند حل جنازة الصالحأ وفرح يكون فانهمن معنى رفع النساء الصوت وأحفظ للشيخ أبى على القروى أنه بدهة بحب النهى عنها وتقدم هذافي الجنائز انتهى (فائدة) اجتماع الناس في الموت يسمى المأتم بهمزة ساكنة ثم مثناة فوقانية قال في النهاية المأتم في الاصل مجتمع النساء والرجال في الغم والفرح تم خص به اجتماع النساءللوت وقيل هوللشو ابمن النساء لاغيرانتهي وفي الصحاح المأتم عند العرب النساء يجمعن في الخيروالشروالجع الماحتم وعندالعامة المصيبة يقولون كنافي مأتم فلان والصواب أن يقال فى مناحة فلان انتهى وأما المأنم بالثاء المثلثة فقال في النهاية هو الامر الذي يأنم به الانسان أو هو الاثم نفسه وضعاللصدر موضع الاسم وفي الحديث أعوذ بكمن المأثم والمغرم انهي (فائدة) قال في فتح البارى في كتاب الجهاد من باب من أناه سهم غرب أن تحريم النوح كان عقب غزوة أحد فلا يحتج على المحته بقول أم الربيع يارسول الله حدثني عن حارثة ان كان في الجنة صبرت وان كان غير ذلك اجتمدت عليه في البكاء وأقرها النبي على ذلك انتهى مختصرا ولا يحتبر أيضا بماوقع في قصة جزة رضى الله عنه ص ﴿ وقيام لها ﴾ ش قال ابن غازى هو تصريح بكر اهة القيام للجنازة وظاهره مطلقا والذي لابن رشد في سماع موسى وذكر كلام ابن رشد الى آخره ثم قال ففهم ابن عرفة انفحكم القيام قولين أحدهماان وجو بهنسخ للاباحة وهوظاهر المذهب والثاني أنهنسح للندب وهوقول ابن حبيب وعلى هذافلا كراهة وهوظاهر كلامغبر واحد ولعل المصنف ستروح المكراهة من قوله فامانهي أو بمافي النوادر عن على بن زياد الذي أخذ به مالك انه يجلس ولايقوم وهوأحب الى انتهى (قلت) يفهم من كلام الباجي ومن كلام سندونص الاول الجلوس في موضعين أحدهما لمن مات به والثاني لمن يتبع فلا يجلس حتى توضع واختلف أعمابنا في ذلك فقال مالك وغبره من أصحابنا ان جلوسه ناسخ لقيام واختاروا أن لايقوم وقال ابن الماجشون وابن حبيب ان ذلك على وجه التوسعة وان القيام فيه أجر وحكمة وماذهب اليه مالك أولى لحديث على قال فيه ثم جلس بعده وذكر سندكلام الباجي ثم قال بعده و يعضده حديث عبادة وفيه اجلسوا خالفُوهم وهذاأم فوجبأن يقتضي استعباب مخالفة البهودانهي (فرع)قال في الطراز فال ابن شعبان لابأس أن يجلس الماشي فبل أن توضع ولا بنزل الرا كبحتي توضع وظاهر المذهب انه لا فرق في ذلك ص ﴿ وتطيين قبر وتبييضه و بناء عليه أو تحويز وان بوهي به حرم

(٣١ - حطاب - نى) الجنائز خيروعمل بروأجعوا أن الدعاء الى الخير من الخير الباجى أمن عائشة أن يمر علم المجنازة سعد أرادت أن تدعوله بحضرته لان مشاهدته تدعو الى الاشفاق والاجتهاد له ولذلك يسعى الى الجنازة ولا يجتزأ بما يدعى له في المنزل (وقيام لها) ابن عرفة نسخ القيام للجنازة وفي كونه نسخ وجوب لندب أولا باحة ظاهر المذهب انه لا باحة به ابن رشدو أما القيام على الجنازة حتى تدفن فلا بأس به وليس هذا ممانسخ (وتطمين قبر أو تبييضه و بناء عليه أو تحو بن وان بوهي به حرم) من المدونة كره ما الكنازة حتى تدفن فلا بأس به وليس هذا ممانسخ (وتطمين قبر أو تبييضه و بناء عليه أو تبيض بالجير أو بالتراب الأبيض والقصة الجير وهو تجصيص القبور والبناء عليه الحديث النهى عن تجصيص اله بوروالبناء عليه الحديث النهى عن تجصيص اله به المازري معناه تبيض بالجير أو بالتراب الأبيض والقصة الجير وهو

وجاز للمييز كحجر أوخشبة بلانقش ﴾ ش يعنى انه يكره تطيين القبر أى ان يجعل عليه الطبين والحجارة وبكره تبييضه بالجبر والجبس وبكره البناءعلى القبر والتعو يزعلمه وانقصدالمساهاة بالبناء عليه أو التبييض أوالتطيين فذلك حرام ويجوز التحو بزالدي للمميز كإيجوز أن يحمل عندرأس القبرحجر أوخشبة بلانقش قال في المدونة و مكره تحصيص القبور والبناءعلها قال فى التنبهات تعصيص القبور هو تبييضها الجص وهو الجيس وقيل هو الجير ويروى في غيرالمدونة أوتعصيص وهاعمي تبييضها أيضابالقصة وهي الجير انتهى وقال في النوادر ومن العتبية من سماعا بن القاسم وكره مالك أن يرصص على القير بالحجارة والطين أويني عليه بطوب أوحجارة محقال ومن كتاب ابن حبيب ونهى عن البناء عليها والكتابة والنعصيص وروى جابرأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تربع القبور أو ببني عليها أويكتب فيهاأ وتقصص وروى تعصص وأمر بهدمها ونسو يتهاابن حبيب تقصص أوتعصص يعنى تبيض بالجيرأو بالتراب الابيض والقصة الجبر وهو الجبس انتهى وفي رسم العشور من سماع عيسى قال وسئل ابن القاسم عن قول محمد عندمو ته ولا تجعلوا على قبرى حجر ا قال ما أظنه معناه الامن فوق على وجمه مايني على القبر بالحمارة وقد سألت مالكاعن القبر مجمل عليه الحجارة ترصص عليه بالطين فكره ذاك وقال لاخير فيه ولا يحير ولايني عليه بطوب ولاحجارة ابن رشد البناءعلى القبر على وجهين أحدهم البناءعلى نفس القبر والثاني البناءحو المه فأما البناءعلى القبر فكروه بكل حال وأما البناء حواليه فيكره ذلك في المقبرة من ناحية التضييق فيهاعلى الناس ولا بأس مه في الاملاك انتهى قال اللخمي كره مالك تعصيص القبور لان ذلك من المباهاة وزينة الحماة الدنيا وتلك منازل الآخرة وليس بموضع للباهاة وانمايزين الميت عمله واختلف في تسنمها والحبجارة التي تبنى عليهافكره ذاكمالك في المدونة وقال إبن القاسم في العتبية لابأس بالحجر والعوديعرف بهالرجل قبر ولده مالم يكتب فيمه وقال أشهب في مدونته تسنيم القبر أحب الى وان رفع فلابأس يريد أن يزاد على التسنيم وقال محمد بن مسامة لابأس بذلك قال وقبر النبي صلى الله عليه وسلوا وبكر وعررضي اللهعنهما مسنمة وهوأحسن وفى النفارى وكان قبرالني صلى الله علسه وسلمسنا وقال خارجة بنزيدفي البخارى رأيتني وتعن شبان في زمن عثمان وان أشدناو ثبة الذي يثب قدرعثان بن مظعون حتى مجاوزه وهوالذى أرادأشهب بقوله وان رفع فللبأس يدوينع من بناء البيوت على الموتى لان ذلك مباهاة ولا يؤمن لما يكون فيهامن الفساد وقسل لحمد بن عبدالحكم في الرجل يوصى أن يني على قبره فقال لا ولا كرامة يريد بناء البيوت ولا بأس بالحائط اليسير الارتفاع ليكون حاجزابين القبو رائلا يختلط على الانسان موتاه مع غيرهم ليترحم عليهمو بجمع عليهم غيرهم وليس لأحدأن يدفن في مقسرة غيره الاأن يضطر الى ذاك فان اضطر لم عنعلان الجبانة أحباس ليس لاحدفيهاشئ وعنعمع الاختيار لان للناس أغر اضافي صيانة موتاهم وتعاهدهم بالترحم انتهى وقال الباجي في المنتقى ومن السينة تسنيم القبر ولاير فع قاله ابن حبيب وقد روى عن سفيان الترانه رأى قبرالني صلى الله عليه وسلم مسما فاما بنيانه ورفعه على وجه المباهاة فمنوع وروى ابن القاسم عن مالك في العتبية اعما كره أن يرصص على القبر بالحجارة أوالطين أوالطوبانتهى وقال في التنبيهات وقوله في المدونة والبناء عليها بهذه الحجارة أوالطين أوالطوبانتهى وقال في التنبيات هو رفعها وتعظمها ثمقال وأماا خلاف في بناء الموت عليها اذا

الجص انتهى نص المازرى * ان يونس لان ذلك من زينة الدنيا ه ابن رشد البناء على نفس القبر مكروه وأماالبناء حوالمه فانما مكرهمن جهة التضييق على الناس ولابأس به في الاملاك وقال اللخمى لانأس بالحائط اليسير الارتفاع ليكون حاجزا بان القبور الثلا مختلط على الناس موتاهم مع غيرهم ليترجم عليم ويجمع الهم غيرهم وليس لاحدان مدفن في مقبرة غيره الا أن يضطر فلا عنع لان الجيانة احباس لايستعق أحد فها شيأ وأفتى ابن رشدبهدم مابني فيمقابر المسلمان من الروضات والقباب الاان كان في ملك بانهافلامنع * ابن عرفة ان كانت حيث لا مأوى المهاأهل الفساد (وحاز للمسز كجرأوخشبة بلا نقش) إن القاسم في العتبية لابأسأن يجعل على القبر حجر اوخشبة أو عود ىعرفى بەالرجلى قبروليە مالم مكتب في ذلك ولا أرى قول عمر لاتعماوا على قرى حجرا الاأنهأراد من فوقه على معنى البناء * ابن حبيب لابأس أن معمل في طرف القبر الحجر الواحد لئلا يخفي موضعه

كانت في غير أرض محبسة وفي المواضع المباحة وفي المث الانسان فأباح ذلك ابن القصار وقال غيره ظاهرالمذهب خلافهانتهي وقال ابن بشير وينهي عن بنائها يعني القبورعلي وجهيقتضي المباهاة والظاهرانه يحرممع القصد ووقع لابن عبدالحكم فعين أوصىأن يبني على قبره بيت انه تبطلوصيته وظاهرهذا التحرح والالوكان مكروهالنفذت وصيته ونهيءنها ابتداء وأماالبناء الذي مخرج عن حدالماهاة فان كان القصدية تميز الموضع حتى ينفر دمحماز ته فجائز وان كان القصدية تميز القبرعين غيره فحكي أبوالحسن عن المذهب قولين الكراهة وأخذها من اطلاقه في المدونةوالجواز فيغسيرا لمدونة والظاهرانهمتي قصد ذلك لم تكره وانبسأ كره في المدونة البناءالذي لانقصديه علامةوالافكيف بكرءمانعرفي بهالانسان قبز وليهو عتاز بهالقبرحتي يحترم ولايحفر علمهان احتيج الى قبرثان انتهى وقال بن الحاجب ويكره البناء على القبور فان كان للباهاة حرم وان كان لقصد التمييز فقولان قال ابن عبد السلام يعني أن البناء اما أن يقصد به المباهاة أوالتمييز أولايقصد بهشئ من ذلك والاول حرام وربما كان ذلك حكم الحي فيما يحتاج اليهمن أكل ولباس وركوب وبناء وغيره والثاني مختلف في كراهته واباحته والثالث مكروه وفدوضع رسول اللهصلي الله عليه وسلم حجرابيد مالكر يمة عندرأس عثمان بن مظعون وقال أعلم به قبرأ خي وأدفن اليهمن مات من أهلي وأما تجو يزموضع الدفن بيناء فقالوا انهجائزا ذالم يرفع فيه الى قدر بأوى المهدست ذلك أهل الفسياد وان فعلل ذلك فانه يزال منه مادستر أهل الفسادو بترك باقيه انتهي وقال في التوضي بعمنى أنالبناءاما أن مكون لقصد المباهاة أوالممين أولا بقصد بهشئ والاول حرام وهكذا نصعلمه الباجي والثالث مكروه والثاني مختلف فمهالجواز والكراهة ابن بشير والقولان حكاها اللخمي واختارالكراهمةمن اطلاق المدونة والجوازفي غيرها قال والظاهرأن البناء لقصدالتمييزغ برمكروه وانما كرهفي المدونة البناء الذي لايقصديه العلامة والافكيف بكره ماقصدبهمعو فةقبر وليمه ولم يجزم ابن بشير بتحر بمالقسم الاول بلقال الظاهرانه يحرم وذكر كلامه المتقدم الى قوله لنفذ وصيته تمقال في التوضيح وأجاز علماؤنا ركز حجر اوخشبة عتد رأس الميت مالم مكن منقو شالماروي أنه صلى الله عليه وسلم وضع بيده الكريمة حجراعندرأس عثان بن مظعون وقال أعلم به قبرأخى وأدفن اليهمن مات من أهلي وكره ابن القاسم أن يجعل على القبر بلاطة ويكتب فيها وأماتعو يزموضع الدفن بيناءوذ كركلام ابن عبد السلام المتقدم ثم قال وفى التنبيهات اختلف فى بناء البيوت عليها اذا كانت بغير أرض محسة وفى المواضع المباحة في ملك الانسان فأباح ذلك بن القصار وقال غيره ظاهر المذهب خلافه انتهى وأما لموقوف كالقرافة التي عصر فلا محوز فهاالبناء مطلقاو محب على ولى الاص أن مأم مهدمها حتى نصير طو لهاعرضا وساؤهاأرضا وقال في المدخل في فصل زيارة القبور البناء في القبورغيرمنهي عنه اذا كان في ملئالانسان لنفسه وأمااذا كانتص صدة فلاصل البناءفيها محذكر أنسيدناعمر ين الخطاب رضى الله عنه جعل القرافة عصر لدفن موتى المسامين واستقر الام على ذلك وأن البناء بهاممنوع وذكرعن بعض الثقات انهأخبره أن السلطان الظاهر أمر باستفتاء العاماء في زمنه في هدم مامها من البناء فاتفقوا على لسان واحدانه بجب على ولى الامرأن بهدم ذلك كله و بجب عليه أن تكاف أحجابه رمى ترابها في الكيان ولم يختلف في ذلك أحدمنهم ثم ان الملك الظاهر سافر الى الشام فلم برجعانتهي وقال ابن الفاكهاني في شرح الرسالة أماتج سيص القبور فتفق على كراهتم الأ

اذاعفا أنره * ابن عرفة قال الحاكم ليس العمل على أحاديث النهى عن البناء والكتب على القبر فان أنمة المسلمين شرقا وغربا مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذه الخلف عن السلف ماروى عن أبي حنيفة انتهى فتعصل من هذا أن تطمين القبرأي جعل الطين عليه والحجارة مكروه وكذلك تسطه وكذلك البناء علمه نفسه وكذلك التعو يزحو المهست ونعوه اذالم يقصد بذلك المباهاة ولاالنمس فأن قصد المباهاة بالبناء عليه أوجو المه أوتبييضه أوتطيينه حرم فيكون الضمير فى قوله بوهى بهراجع الى المذكور جميعه قال ابن الفرات في شرحه و محسن أن بعو دالضمير في قوله وان يوهى به على المذكور فيه أي وان قصد المباهاة بالبناء أوالتحويز أوالتبييض حرم لان زينة الدنيا ارتفعت بالموت انتهى ويؤيده أيضا كالرم ابن عبد السلام المتقدم أعنى قوله وربحا كان ذلك حكوالحي فمايحتاج المهوقوله وجاز للممرزأي وجاز التحو يزللمميز ويحمل أي وجاز البناءعلى القبر والتعو يزعلمه للمميز أما النعو يزللمييز فقداتفق علمه كلام اللخمي وابن بشير وابن عبد السلام وأماالبناءعلى القبرنفسة للمميز فهوالذي اختاره ابن يشير وظاهر كلام المنفأن التعو وللقسر محوز مطلقاسواء كانت الارض مملوكة أومياحة أومسلة للدفن وهو الذي يفهما تقدمعن اللخمي وابن بشير وابن عبدالسلام وممافى نوازل ابن رشدعنه وعن القاضي عماض ونصه وكتب اليه القاضي عياض يسئله فياابتدع من بناء السقائف والقب والروضات على مقابر لموتى وخولفت فيه السنة فقام بعض من بيده أمر في هدمها وتغييرها وحط سقفها وما أعلى من حيطانهاالى حدهاهل يلزمأن يترك من جدراتها ماعنع دخول الدواب أملاقطعاللذر يعةولا يترك منهاالا ماأباحه أهل العلمين الجدار اليسيرلتين بهقبور الاهلين والعشائر للتدافن وكمف ان قال بعضهم لبقاء جدارى منفعة لصيانة ميتي لئلا ، تطرف المه للحدث علمه لاسهاما كان منها بقر بالعارة وليس هذاعندمن بوجب أن يترك علمامن الجدرات أقل ماءنع هذا أم لالان الضرر العام بظهور البدعة في بنائها أوتعليتها أعظم وأشدمع انه لا يؤمن استنار أهل الشر والفساد فمها بعض الاحمان وذلك أضر بالحي والميت من الحدث عليه وم اعاة أشد الضررين وأحقهما مشروع يبنه وجاوب علىهمشكورامأجور اوالسلام فأجاب تصفحت سؤالك الواقع فوق هذاو وقفت عليه ومايني من السقائف والقبب والروضات في مقابر المسامين هدمها واجب ولا محب أن متركمن حيطانها الاقدر ماعيز بهالرجل قبورقرابته وعشيرتهمن قبورسواهم لئللا أتيمن يريدالدفن في ذلك الموضع فينتش قيبرام أتهوالحدفي ذلكماء كن دخولهمن كل ناحية ولايفتقر الى باب ثم سأله القاضي عماضعن نقض هانه الأبنية هلهي لعامة المسامين اذابناها بانيها في الحسس وقدعامت ماوقع فيهذا الأصلمن الخلاف أمترجع الىماك صاحبها وهو الأشبه والصحيح انه وان قلنا بذلك الأصل فهذاحبس غيرمأذون فيهولامشروع بلهومخظورمنهي عنهفهوردفأر دتجوابك فأحاب النقض لار بالهالذي بنوه لا يكون حبسا كالمقبرة التي جعل فيها ولايدخل في ذلك الاختلاف في نقض ماريني في الحبس للعني الذي ذكر تمن الفرق بين الوجهين وقال في موضع آخر من أجو بته ونقض مايبني في الروضات لايلحق بالحبس للعني الذي ذكرت من الفرق بين الموضعين فانه عجير انهى وسئلأ يضاعن قبرعلابناؤه نحوالعشرة أشبار وأز بدهل يجبهدمه وتغير بدعته وكيف ان شكى بعض جبرانه أنه ستر بال فندقه عن بعض الورادو عنعه النظر للجلاس في اسطو انته هل لصاحب الفندق فيه حجة اذبقول منعتني منفعتي لغير منفعة بل لمالا يحوز وهل لاولماء القبرحجة فجوز لهم بناؤه وكيفان كان بناؤه قبل بناء الفندق فاحاب ان كان البناء على نفس القبر فلا يحوزو بهدم وان لم يكن الاحوالمه كالبيت بني علمه فان كار في ملك الرجل وحقه

فلامدم عليهوان كانماذ كرتمن حجةصاحب الفندق المواجه لهوان كان في مقار المسلمين فقدتقدمفوقهذا انهدمهواجب فقدصر حبأن البناء لتمييزا لقبورجائزفي مقابرا لمسلمين وهو نحوماتقدمعن الجاعة المذكورين أولاوظاهر كلام المصنف فى التوضيح فى آخر كلامه وأما الموقوف كالقرافة عصر فلايجوز البناء بهامطلقا انهلا بجوز البناء ولوكان يسيرالتميز قبور الاهلالأأن يقال انما كالرمه في بناء البيوت والقب ونحوذ لك بدليل انه قدم أولاان البناء التحويز عاثزوقبله ولم يعترض عليه وكلام ابن الفاكهاني في شرح الرسالة أقوى في المنعمن كلام التوضيح ونصه بعدأن ذكر كلام ابن بشير المتقدم (قلت)هذا في غير المقبرة المحبسة لدفي المسلمين لان في ذلك تضيقاعلى الناس قال الشافعي وقدر أتتمن الولاةمن مهدم عكةمايني مهاولمأر الفقهاء يعبيون عليه ذلك الهدم (قلت) فلا يجوز التضييق فيها بيناء يحوز فيه قبر اولاغيره بللا يجوز في الارض الحبسة غيرالدفن فيهاخاصة وقدأفتي من تقدم من جلة العلماء بهدم مابني بقرافة مصر وألزم البانين حلأنقاضها واخراجه عنهاوذ كرعن بعض العاماء انهدخل الىصو رةمسجد بني بقرافة مصرالصغرى فجلس فقيلله ألاصلت التعمة فقال لأنه غيرمسج دفان المسجدهو الارض والارض مسبلة لدفن المسلمان ثم بالغ في انكار البناء وذكر المفاسد المرتبة على ذلك كافعل صاحب المدخل فلمتأمل والظاهر ماقاله الجاعة المتقدمون أعنى اللخمي وابن رشد وعماضاوابن بشيروا بن عبدالسلام بلصريح كلام عياض ان هذا أمر مقرر أباحه العلماء فتأمل ذلك وسمأتي عن المازري أيضا وقال ابن ناجي في شرح المدونة وأمالو بني بيت وحائط جعل للقبر ليصونه فقال بن القصار جائز الاأن يضيق على الناس في موضع مباح قال المازري وهو خلاف المشهور وفياذ كره نظرلأن المنع لاأعرف من قال به الااللخمى قال بمنع بناء البيوت لأن ذلك مباهاة ولا يؤمن ما يكون فيه من الفساد عرد كركلام ابن عبدالحكم المتقدم انتهى (قلت) بلفي كلام بن ناجى نظر لان اللخمي وان كان هو الذي صرح المنع فقد تلقاء أعمة المذهب بالقبول وكالرما بن عبدالحكوالذي تقدم دليل علمه ونص كلام المازري في شرح التلقين ولا بأس بالحائط اليسير الارتفاع بكون حاجزابين القبور لئل التختلط على الناس قبورهم وأشارابن القصار الى أن البناء المكروه علمها أوحولها انماهو في المواضع المباحة لئلا بضمق على الناس التصرف فيه وأماالبناء فىملكه أوملك غيره باذنه فذلك جائز وهوالذي حكمناه عن ابن القصار ظاهره خلاف المشهور من المذهب انتهى وكلام المازري الذي نقله عن ابن القصار مشكل لأن ظاهره مقتضى أن البناء فى المواضع المباحة مكروه سواء كان الموضع المباح موانا أومقدة من مقابر المسامين وليس كذلك لانهلا بجوز البناء في مقابر المسلمين فتأمله فتحصل من هذا ان البناء حول القبر لا يخلو اماأن مكون فيأرض مماو كةللباني أومماوكة لغيره أوفي أرض مباحة أوفي أرض موقو فةللدفن مصرح وقفيتها أوفىأرض مرصدة لدفن موتى المسلمين مسبلة لممان كان فىأرض مماوكة للبانى فلا يخاو البناء اما أن كون يسير اللمميز كالحائط الصغير الذي عيز به الانسان فبو رأوليائه أو يكون كثبرا كبيت أوقية أومدرسة والكثيراماأن بقصديه المياهاة أولا فان كان البناء دسيرا للمستز فهو حائز بانفاق وان كان كثيرا وقصد به المباهاة فهو حوام ولاأعلم فيه خلافا وان لم يقصد به المباهاة فقد قال ان القصارهو جائز وظاهر كلام اللخمي انه ممنوع وظاهر كلام المازري وصاحب المدخل أنهمكر وهوهو الذي يقتضيه كلام ابن رشدحيث أفتى انه لابهدم وأما الارض

اذاد

والله

اذلا

رو

نعما

الش

ود

المماوكة لغيرالياني فحكمها كالارض المماوكة اذا أذن ربها وكذلك حكم الارض المباحة اذالم يضر ذلك البناء بأحدوأ ماالارض الموقوفة للدفن فلا يخلوا لبناءاما أن مكون جدار اصغير اللقميز أو مناءكثيرا كالمنت والمدرسة والحائط الكبير فأماالجدار الصغير للتمميز فقال القاضي عماض في السؤال المتقدم انهمائز وأماحه العلماء ووافقه على ذلك بن رشد فهاتقدم وقال الحدفي ذلك ما تكن دخولهمن كل ناحمة وهوظاهر كلام اللخمي وابن بشهر وابن عبد السلام وظاهر كلام المصنف في التوضيه انهلا يحوزو كذلك ظاهر كلام الفاكهاني فيشرح الرسالة وأما البناء الكثير فلا يجوز باتفاق وأماالارض المرصدة لدفن موتى المسلمين فظاهر نصوصهم المتقدمة ان حكمها حكم الموقوفة بلهوصر بح كلامه في المدخل كماتق دمولاأعلم أحدامن المالكية أباح البناء حول القبر فيمقابر المسلمين سواء كان الميت صالحا أوعالما أوشريفا أوسلطاناأوغير ذلك ولايؤخل الجوازيماذ كرهابن عرفةعن الحاكم ونصهوقال الحاكم في مستدركه اثر تصحيحه أحادث النهي عن البناء والكتب على القبرليس العمل عليها فان أئة المسلمين شرقا وغربا مكتوب على قبورهم وهوعملأخذه الخلفعن السلف انتهى ونقله ابن ناجي في شرحمه على المدونة ونقله البرزلي في مسائل الجنائز وقال عقمه قلت فكون اجاعافهمل على انهم استندوا الىحددث آخر لقوله عليه الصلاة والسلام لاتعتمع أمتي على ضلالة وفي فتاوي ابن قداح اذا جعل على قبرمن هو منأهل الخيرفخفيف انتهى لأن كالرمالحا كم انماهو في الكتب على القبور كم اهوصر يحفيه وكذلك مانقله البرزلى عن ابن قداح اعاهوفي الكتب ونص ذلك في مسائله لا يجوز بناء القبور معجر ولانحبر وانما معمل عندرأسه حجر وعندر جلمه حجرلكون علامة علمهوهل كتبعلمه أملالم رد في ذلك عن السلف الصالح شئ ولكن ان وقع وعمل على قبرر جل من أهل الخبر فخفف انتهى وقال ابن قدامة من الحنابلة في كتاب الفروع قال شخنامن بني ما يختص به يعني في المقبرة المسبلة فهوعاص قال وهذامذهب الأعة الاربعة وغيرهم انتهى (تنبيهات ؛ الاول) علمن كلام ابن رشد والقاضي عماض المتقدم في السؤال والجواب ان مابني في مقابر المسلمين من وقفه فان وقف باطل وأنقاضه باقية على ملاشر بهاان كان حياأو كان لهور ثة ويؤمن بنقلهامن مقابر المسلمين وان لمركر وله وارث فيستاجر القاضي على نقلها منهائم بصرف الباقي في مصارف بيت المال انتهى (الثاني) قال في النوادر قال ابن حبيب ضرب الفسطاط على قبر المرأة أجوز منه على قبر الرجل لماسترمنها عنداقبار هاوقدضر بهعمر على قبرز بنب بنت جحش فأماعلي قبرالرجل فأجبز وكرد ومن كرهه فانما كرههمن جهةالرياء والسمعة وكره أبوهر برة وأبوسعب دالخدري وان المسب وقد نضر به مجمد بن الحنفية على قبرابن عباس أفام عليه ثلاثة أيام فأراه واسعاولا بأس أن ببقي عليه اليومواليومين وببات فيها ذاخيف من ننش أوغيره انتهى وقال المشذالي ضرب الخياءعلى القبر فيه قولان بالجواز والكراهة قال ابن عماب فان أوصى به أنفذ للخلاف وكذلك اذا أوصى بأجرة لمن يقرأ عليه القرآن كالأجرة على الحجانتهي (الثالث) قال في المدخل وليس له أن يعفر قبرا لمدفن فيهاذامات لانه تعجيرعلى غيره ومن سبق كان أولى بالموضع منه و بحوز له ذلك في ملكه لأنه لاغصب فى ذلك وفيه تذكرة لمن حفر له انتهى من فصل زيارة القبور وقال فى التوضيح خليل وانظرهل يجوز ذلك يعنى حفر قبرللحي ابتداء والاقرب عدم جوازه لانهلا يدرى هل عوت هنا أم لاوقد يمو تبغيره و يحسب غيره ان في هذا القبرأ حدافيكون غاصبا لذلك وقدور دمن غصب

شابه (فقط)من المدونة قالمالك أمامن قتل مظاوما أوقتله اللصوض فى المعترك أومات بغرق أوهدم فانه نغسل و يصلي عليه قال ابن القاسم وكذلك ان فتله اللصوص فى دفعه إياهم عن حريمه * ان سعنون وكذلك لو قتل المسلمون في المعترك مساماظنواانهمن العدو ومادرست الخيل من الرحالة فان هؤلاء نفساون و تصلی علمم (ولو ببلد الاسلام أولم بقاتل) سئل أصبغ عن أهل الحرب نغيرون على بعض ثغور الاسلام فنقت اون الرحال فىمنازلهم فىغيرمعـ ترك ولامجمع ولاملاقاة فقال قال ابن القاسم في هؤلاء نغساون و نصلیعلمم فسألت اس وهب فقال لى هم شهداء وهو رأى قىللأصبغ وسواء قتاوهم غافلين أومغافصة قال نعم همشهداء قيل فان قتاوا امرأة أوصية صغيرة أهم عندك مثل الرحال البالغين و بأى قتله قتاوابسلاح أو بغيرسلاح فقال نعمهم عندى سواءيصنع بهم مايصنع بالشهداءابن يونس بقول أبن وهب أقول وقاله معنون وهو وفاق للدونة وسواء كانت امرأة أوصبيا أوصبية وعبارة المدونة من قتله العدو بعجر أوخنقه أوقتله أي قتلة في معركة

شبرامن أرض طوقه الله من سبع أرضين انتهى وكانه لم يقف على كلام صاحب المدخل (الرابع) ذادفن في مقبرة أحدمن غيراضطرار ووقع ذلك ونزل فليس له أن يخرجه لانها ليست ملكه بلهي حبس للسلمين كاقالوافين حفر فبرالليت فدفن غيره فيه انهلا ينبش وعليه فيمته فأحرى مسئلتنا والله أعلم وانظر الشبيبي في شرح الرسالة (الخامس) لاشك أن المعلاة والشبيكة من مقابر المسلمين المسبلة المرصدةلدفن الموتى بمكة المشرفة شرفها اللهوان البناء بهمالا يعوز ويجب هدمه يدل لذلك كالرم الشافعي الآتي بلللعلاة زيادة خصوصية لورود الحديث في فضلها وتسميتها مقبرة فقد روينافى تاريخ الازرقى من حديث ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال نع المقبرة هذه مقبرة أهل مكة قال ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال نهم الشعب ونعم المقبرة وأماما يقال ان سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أوقفها فلم أقف له على أصل بل الظاهر انه غير صحيح لأنها مسبلة للدفن من قبل ذلك وكلام الشافعي يقتضى أنهامسبلة فان الزركشي لماتكام في الخادم على البناء على القبور قال الحاوى بعدذ كره انه لا بجوز البناء في المسئلة و بهدم قال الشافعي ورأستالولاة بمكة بأمرون بهدم مابني فيهاولم أرالفقهاء يعيبون عليهم ذلك انتهى وتقدم كلام الشافعي هذا في كلام ابن الفاكهاني ثم تسكلم الزركشي على القر افة وهسل هي موقوفة أوم صدة وبظهر من كلامه ترجيح الوقفية وقد صرح بذلك الشيخ خليل في التوضيح به كاتقدم ص ﴿ كحجر أوخشبة بلانقش كجش يعنى انه مجوزأن يجعل على القبرحجر اأوخشبة بلانقش لتميزه عن غيره وكلام المصنف يقتضي ان ذلك جائز وهوظاهر كلام غيروا حدقال المازري كره ابن القاسم أن يجعل على القبر بلاطة يكتب فهاولم بربالحجروالعودوالخشبة بأسايعرف بهالرجل فبروليه مالم يكتب فيه انتهى وجعله صاحب المدخل مستعبا ونصهو يستعب أن يعم عندر أس القبر محجر والاصل في ذلكمارواه أبوداودباسناده أنالني صلى الله عليه وسلملا أن دفن عثمان بن مظعون أصرر جلاأن يأتيه بعجر فلم يستطع حله فقام اليه النبى صلى الله عليه وسلم فسرعن ذراعيه ثم جله فوضعه عندرأسه وفالنأعلم بهقبرأخي أزوره وأدفن اليهمن مات من أهلي انتهي وفي مختصر الواضحة ولابأس أن يوضع الحجر الواحد في طرف القبر علامة ليعرف به ان فيه قبر اوليعرف الرجل قبر وليه فأماالحجارة الكثيفة والصخر كإيفعل بعض من لايعرف فلاخيرفيه انتهى وقوله بلانقش يشبربه الى ماتقدم والى مافي سماع ابن القاسم ونصه وكره ابن القاسم أن يجعل على القبر بلاطة ويكتب فهاولم ير بأسابالحجر والعودوالخشبة مالم يكتب في ذلك يعرف الرجل قبر وليه وقال ابن رشد كره مالك البناء على القبر وأن بجعل عليه البلاطة المكتوبة لان ذلك من البدع التي أحدثها أهل الطول من ارادة الفخر والمباهاة والسمعة وذلك بمالا اختلاف في كراهته انهى وقال ابن العربي فى العارضة وأماالكتابة عليها فأمى قدعم الأرض وان كان النهى قدور دعنه ولكنه لما لم يكن من طريق صحيح تسامح الناس فيه وليس له فأعدة الاالتعليم للقبر لئلايد ثرانتهي ص ﴿ ولا يغسل شهيد معترك فقط ولو ببلد الاسلام ﴾ ش ولا يحنط ولا يصلى عليه ولا فرق فمين قتل في معترك المشركين من سببهم أومن غيرسببهم وسواء قتله المشركون بأيديهم أوحل عليهم فتردى في بئر أوسقط من شاهق أوعن فرسه فاندق عنقه أورجع عليه سهمه أوسيفه فقتله فانه في جميع ذلك شهيد قاله في الطراز قال في الشامل والشهيد من مات في معترك العدو فقط لا بين لصوص أوفتنة بين

المسلمين أوفى دفعه عن حريمه وان صيباأ واحرأة ولو ببلد الاسلام على المشهور أولم يقاتل أوهو نائم على الاصحأ وسقط عن فرسه أوتر دى من شاهق أورجع عليه سيفه فقتله أوسهمه أووجد في المعركة ميت وليس فيهجراح أوأنفذت مقاتله ولم يحيى لحماة بينة أو رفع مغمور المربأ كل ولم تشرب على المشهور وانحل لاهله فات فمهمأوفي أمدى الرجال أو وجدفي أرض العدو وجهل قاتله أوترك في المعركة حتىمات فكغيرا لشهمدالامن عوجل في المعركة سحنون وانجهل قاتله عنداختلافي الرمي بالنار والحجارةلم يصلعلمه انتهي قال ابن يونس قال ابن القاسم من قتله العدو محيجرأو بعصا أوخنقوه حتىمات أوقتاوه أىقتلة كانت فيمعركة أوفى غيرمعركة فهوكالشهيدفي المترك ولوأغار العدوعلى قر نةمن قرى الاسلام فدافعو همعن أنفسهم كان من قتل منهم كالشهيدفي المعركة قال عنه أصبغ في العتبية ولوقتا وهم في مناز لهم في غير ملاقاة ولامعترك فانهم يغساون ويصلى عليهم بخلاف من قتل في المعركة وقال ابن وهب هم كالشهداء في المعترك حيثها نالهم القتل منهم محمد ابن يونس وبه أقول وسواء كانت امرأة أوصيبة أوصيا وماقاله سحنون هو وفاق لمافي المدونة ثم فالومن المدونة قال مالك وأمامن قتل مظلوما أوقتله اللصوص في المعترك أومات بغرق أوهدم فانعر يغسل ويصلى عليه وكذلك ان قتله اللصوص في دفعه اياهم عن حريمه ابن سحنون ولوقتل المسلمون فىالمعترك مسلماظنوا أنهمن العدوأودر ستهالخيل من الرجال فان هؤلاء يغساون ويصلي عليهم انتهى (فوائد *الاولى) قال في الموطأعن آلني صلى الله عليه وسلم الشهداء سبعة سوى القتلى فىسبيل الله المطعون شهيدوالغريق شهيدوصاحب ذات الجنب شهيد والمبطون شهيد والحرق شهيدوالذي عوت تحت الهدم شهيدوالمرأة تموت بجمع شهيدة قال الشيخ جلال الدين الاسيوطي في حاشيت على الموطأ المطعون هو الذي بموت في الطاعون والغرق هو الذي يموت غرقا في الماء وصاحب ذات الجنب هوم ص معروف وهو ورم بعرض في الغشاء المستبطر . للإضلاع والمبطون قال ابن عبد البرقيل هوصاحب الاسهال وقسل المجنون وقال في النهاية هو الذي موت مرض بطنه كالاستسقاء ونحوه وفي كتاب الجنائز لأي بكر المروزي عن شخه شريح أنه صاحب القولني والحرقالذي محرق في النارفموت والمرأة التي تموت محمع هو بضم الجيم وكسرهاابن عبدالبرقيل هي التي تموت من الولادة سواء ألقت مافي بطنها أملا وقبل هي التي تموت في النفاس وولدهافي بطنها وقسل هي التي تموت عندراء والقول الثابي أشهر وأكثرانهي تمقال بقي من الشهداء صاحب السل رواه الطبراني وأحمد والغريب رواه اسماجه والبيبق في الشعب والدار قطني والصابوني والطبراني وصاحب الجي رواه الديلمي واللذب والشريق الذي تفترسه السباع والخارعن دابتهر واهاالطبراني والمتردى رواه الطبراني والميت على فراشه في سبيل اللهرواهمسلم والمقتول دون ماله أودمه أودينه أوأهلهر واه أعجاب السنن الأربعة أودون مظلمة رواه أحد والميت في السجن وقد حسس ظلهارواه ابن منده والمت عشقار واه الديلمي والميت وهوطال للعمرواه البزارانتهي وقال في العارضة في الذي يقتمه اللصوص لاخلاف انهشهمه وكذلك كلمن قتل مظلومادون مال أونفس ومن غرق في قطع الطريق فهوشهدوعليه اثم معصيته وكل من مات بسبب معصمة فليس بشهيدوان مات في معصمة بسبب من أسباب الشهادة فله أجرشهادته وعليه انح معصيته وكذلك لوقاتل على فرس مغصوب أوكان قوم في معصمة فوقع عليهم البيت فلهم الشهادة وعليهم المعصية انتهى (الثانية) ذكراً بوداود في سننه في كتاب الجهادأن

أوغيرمعركة فهو كالشهيد في المعركة ومن كتاب ابن حبيب من أسره العدو فلم يؤمنوه حتى قتاوه ورموه الينا فلايصلى عليه ولو أمنوه ثم قتاوه يغسسل ويصلى عليه (وان أجنب على الأحسن) أشهب لا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقاله أصبغ وابن الماجشون خلافالسعنون ورشح ابن رشد ترك غسل الجنب وماذ كرقول سعنون (لا ان رفع حياوان أنفذت مقاتله الا المغمور) الذي في المحافي ونعوه في المعنون في المعنون أنها المعنون المعنون المعنون المعنون أنها المعنون أنها المعنون أنها المعنون المعنون

يز يدعلهافذلك واسع انتهى من ابن يونس ابن رشددمن عراه العدو لارخصة في ترك تكفينه بل ذلك لازم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهداء بوم أحداثنان فى توب وأماالز بادة على ئىابدادا كان فبهامايجزيه فلا بأس به كا قال أصبغ * ابن عرفة لم معرف ابن رشدولاابن بونس المنع من الزيادة والذي نقل اللخمى والمازرى عن مالك ان أراد وليه أن يزيد على ماعليه وقدحملله مايجزي في الكفن لم مكن له ذلك ولا يزادعليه

أمخ الدجاء تمنتقبة تسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ابنها وهو مقتول فقال لهابعض الصحابة جئت تسألى عن ابنك وأنت منتقبة فقالت ان أرز أابني فلن أرز أحبائي فقال صلى الله عليه وسلم ابنك له أجرشهدين قالت ولم ذلك يارسول الله قال لانه قتله أهل الكتاب التهي وفي هذا الحديث ان من قتله أهل الكتاب له أجر شهيدين وروى أبود اود أيضا الغرق له أجر شهيدين ذكره فى كتاب الجهاد (الثالثة) الشهيد فعيل بمعنى مفعول واختلف في تسميته شهيدافعن النضربن شميل لانهحى فروحه شهدت دار السلام وروح غيره انماتشهدها يوم القيامة وقال ابن الانباري لان الله وملائكته يشهدون له بالجنة وقيل لانه شهد عند خروج روحه ماله من الكرامة وقيل لان ملائكة الرجمة يشهدونه وقيل لان حاله تشهدتصدق نيته وقيل لان معه شاهداوهو الدم فانه ببعث ودمه يثعب وقيل لأن دمه يشهدعلى الالم وعلى هذا لا اختصاص له بهذا السبب والشهداء ثلاثة شهيد حربالكفارله أحكام الشهيم دفي الدنيا وفي ثواب الآخرة والثاني شمهدفي الثواب دون أحكام الدنياوهم المبطون ومن ذكرمعه والثالث من غل في الغنية وشبهه فله حكم الشهيد في الدنيا وليس لهم الثواب الكامل ص ﴿ وان أجنب على الاحسن ﴾ ش قال في الطواز أمااذا كانت عليه نجاسةمن غيردمه كالروث وشببه فاله يغسل قال بعضهم لايغسل اعتبار ابالجنابة وما فلناه أظهر لان الاصل في النجاسة الابعاد واعماجاء الحديث في الدم خاصة ولانه شاهد على خصمه فترك لذلك بخلاف غيره واعتبارا بمالوكان عليه جلدخنز يرأو جلدميتية فأنه ينزع عنها جاعاولا فرق بينهما أنتهى ص ﴿ ودفن بثيابه ان سترته ﴾ ش قال في الطراز وليس للولي أن ينزع ثيابه ويكفنه بغيرها ويختلف اذاكان عليه مايستره هل لوليه أن يزيد عليه شيأقال مالك في

(٣٧ - حطاب - نى) شئ قال المازرى وان كان عليه مالا بسترجيع جسده ستر بقية جسده (ولادون الجل) من المدونة قال مالك لايصلى على بدأو رجل أو رأس ولا على الرأس مع الرجلين فان بقى أكثر البدن صلى عليه بريد بعد عسله وقال ابن أبى سامة يصلى على ماوجد منه و ينوى بذلك المبت * ابن يونس و به أقول ابن رشد المهنى في ذلك عند مالك أنه لا يصلى على على عائب ابن عرفة المشهور انه لا يصلى على غريق أوقت لل اذالم يوجد منه شئ وقال ابن حبيب وابن أبى سامة يصلى عليه (ولا محموم بكفره) من المدونة قال مالك لا يصلى على موتى القدرية قال سعنون أديا لهم فاذا خيف أن يضيعوا غسلوا وصلى عليهم وكذا في التلقين وكذا فسر ابن رشد المدونة وقال أبو عمر في قوله صلى الله عليه وسلم يحرج في عموم تحقر ون صلاته مع صلاتهم هذا يوجب أن لا يقطع فسر ابن رشد المدونة وقال أبو عمر في قوله صلى المدونة ولا على أحد عن الخوارج ولا على غيرهم من أهل البدع بالخروج من أهل الاسلام ثم حكى ان عمر بن عبد المريز كتب في الخوارج فقال ان كان من رأى القوم أن يسمحوا في الأرض من غيرفساد على الأغة ولا على أحد من أهل الذمة ولا فطع سبيل من سبل المسامين فله نواحيث شاؤا وان كان رأم - مالقتال فو الله لوان أبكارى خرجوار نحة عن جاعة المسامين لأرقتها * أبوعم الى ترك فله فله نواحيث شاؤا وان كان رأم - مالقتال فو الله لوان أبكارى خرجوار نحة عن جاعة المسامين لأرقتها * أبوعم الى ترك فله فله نواحيث شاؤا وان كان رأم - مالقتال فو الله لوان أبكارى خرجوار نحة عن جاعة المسامين لأرقتها * أبوعم الى ترك والمنه و المنه و

قْنَالْهُم ذهبِ الشَّافِعي وأَبوحنيفة وجهور الفقهاء وكثير من أهل الحديث (وانصغيرا ارتد) اللخمي اختلف في ولدالمسلم يرثد قبل ان يحتلم فقال ابن القاسم في المدونة لا تؤكل ذبيحته وان مات لم يصل عليه (أونوى به شائبة الاسلام) اللخمي اختلف في الصغير من ولدأهل الكتاب بموت قبل أن يسلم وهو ممن لاذمة له فقيل هو على حكم الكافر لا يصلى عليه الأأن يجيب الى الاسلام بأمر يعرف انهقد عقيله وسواء كان معهأ بوءأوأمهأولم يكوناوقع في سهمه من المغنم أواشيتراه من حربي قدم به أوتوالد في ملك مسلمين عبديه النصر انيين كان من نية صاحبه أن يدخله في الاسلام أم لاوهو مذهب مالكوابن القاسم (الاأن يسلم) من المدونة قال مالك من وقع في سهمه من المغنم صغير أواشتراه فات صغير الم يصل عليه وان نوى به سيده الاسلام الاأن يجيب الى الاسلام بأمر يعرف انه عقله * ابن القاسم اذا كان كبيرا يعقل الاسلام و يعرف ما أجاب اليه وكذلك عنه في المجوعة (كان أسلم) * اللخمي اذا أسلم ابن الكافر قبل الباوغ فقال ابن القاسم مرة هو اسلام وان كانت مجوسية جاز وطؤها فعلى هذا اذاماتت يصلى علما وهذا القول أحسن انلن ارتدحكم الكافر ولمن أسلم حكم المسلم وقدكان اسلام على رضى الله عنه وابن عباس رضى الله عنه قبل البلوغ (ونفر من أبويه) ابن بشيرادا أسلم بعض أولاد الـكفار قبل بلوغه ونفر من أبويه فني قبول اسلامه قولان ولم ينقل ابن عرفة ونفر من أبويه ولااللخمي كاتقدم المازري ولاخلاف في الصلاة على أولاد المسلمين وانه مقطوع لهم بالجنة وقال أبو عمر ومابين رسول اللهصلى الله عليه وسلم لأمته حكم أولاد الكفار بمانا يقطع مجيئه العذر ثم نقل بسنده الى ابن عباس انه قال ان هذه الأمة لا بزال أمرها متقار باأومواتيا أوكلة تشههامالم يتكاموافي الأطفال والقدر وعنابن عون كنت عندالفاسم بن محمدا ذجاءه رجل فقال ماذا كان بين قتادة و بين حفص في أولاد المشركين وتكلم في ذلك ربيعة فقال القاسم اذا الله انتهى عندشي فانتهوا وقفو اعنده قال فكا "عاكانت نارفاطفئت ؛ إن بشير ان أسلم الأب حكم لولده الذي لا يعقل دينه بالاسلام وان أسامت الأم فالمشهور انه لا يحكم له بالاسلام وهذه عبارة الشيوخ والولد تابع لامه في الرق (٢٥٠) والحرية وتابع لوالده في الدين (وان اختلطو اغساو او كفنوا

وميزالمسلم بالنية في الصلاة) الكتاب ماعلمت انه يزاد في كفن الشهيدا كثر مماعليه شئ وقال أشهب وأصبغ لا بأس بذلك سمع موسى بن القاسم في الاول أحق بالاتباع ص و ولا يصلى على قبر الاأن يدفن بغيرها ولا غاذب ش قال ابن عرفة نفر من المسامين معهم

مشرك لايعرف بعينمه وقع عليهم بيت فهلكوا فقال ابن القاسم أرىأن يغسلوا ويصلي عليهم وتكون نيتهم في الصلاة على المسامين منهم * ابن رشاء هذه مسئلة حجيحة لاخلاف فيهاوا عال الخلاف اذا كان نفر من المشركين وفيهم مسلم لا يعرف بعينه فقال أشهب لايصلى علىهم وقال سعنون يفساون ويصلى عليهم وتكون نيتهم في الصلاة على المسلم منهم وأماان وجدميت بفلاة لايدرى أمسلم هوأم كافر فلايغسل ولايصلى عليه قاله ابن القاسم فال وأرى أن يوارى قال وكذلك لو وجد في مدينة من المدائن في زقاق ولا مدرى أمسلم هوأم كافر قال ابن رشدوان كان مختوناف كالدلك لان اليهود يحتتنون قال ابن حبيب ومن النصارى أيضامن يحتتن (ولاسقط لم يستهل) انظر عندقوله كسقط (ولوتحرك) * اللخمي اختلف في الحركة والرضاع والعطاس فقال مالك لا يكون له بذلك حكم الحياة قال ابن حبيب وان أقام يوما يتنفس ويفتح عينيه ويتعرك حتى يسمع له صوت وان كان خفيا قال اسماعيل وحركته كحركته في البطن لا يحكم له فها بحياة قال عبد الوهاب وقد يتصرك المقتول (أوعطس) تقدم قول مالك (أو بال) ابن عرفة بوله لغو (أو رضع) تقدم قول مالك وعارض هندا المازري وقال لامعني لانكار دلالة الرضاع على الحياة لانافعلم علما يقينا انه محال بالعادة أن يرضع المت وليس الرضاعمن الأفعال التي تكون مترددة بين الطبيعة والاختيارية كإقال ابن الماجشون ان العطاس يكون من الريح والبول من استرخاء المواسك لان الرضاع لا يكون الامن القصد اليه والتشكك في دلالته على الحياة يطرق الى هدم قواعد ضرورية والصواب ماقاله ابن وهب وغيره انه كالاستهلال بالصراخ انتهى انظره فدا البعث من الامام فقد كان عمر رضي الله عنه لماطعن معدودافي الأموات لومات لهموروث لماور ثه وهوقول ابن القاسم ولوقتل رجل عمر رضي الله عنه حينند لماقتل بهوان كان عمر حينئذ يتكلم ويعهدوفرق بين ولد البقرة مثلاتز لقه ومثله لايعيش وبين المريضة التي أيس من حياتها هذه يراعي الاستصحاب فتعسب حية وتتعلق بها الزكاة بخلاف المزلق (الاأن تتعقق الحياة) * ابن عرفة يصلى على من ولد ان عامت حياته وان جهلت فكالسقط لايصلى عليه (وغسل دمه ولف بخرقة) تقدمت رواية على بهذا وقول ابن حبيب عند قوله وتلازما (ووورى) انظر عند قوله ودفنه مدار (ولا يصلى على قبر الاأن يدفن يغيرها) الرسالة ومن دفن ولم يصل عليه ووورى فانه يصلى على قبره انظر قبل هذاعندقوله فان دفي فعلى القبر (ولاغائب) انظر عندقوله ولادون الجل (ولاتكرر) قد تقدم

(والاولى بالصلاة وصى رجى خيره ثم الخليفة) قال في الذخيرة مانصه قاهدة ضبط المصالح العامة واجب ولاتنصبط الابعظمة الأئمة في نفوس الرعية ومهما أهينو التعدرت المصلحة فللدائلا يتقدم في صلاة (٢٥١) الجنازة ولافي غيرها لأن ذلك يخل بأمّتهم

وروى ابن غانم ومى الميت بالصلاة عليه أحق من الولى وروى سعنونان كان لعداوة سنهو مان ولمه فالولى أحق سعنون والوصى أحق من الخليفة والخليفة أحق من الولى (لافرعه الامع الخطبة) *ا تنرشدلا تكون أحق بالصلاة علىميتهم الاالأمير أوقاضه أوصاحب شرطته أومؤم وعلى الجنداذا كانت الخطبة والصلاة لىكلواحدمنهمفانانفرد بالخطبة والصلاة دون أن يكون السهحكم بقضاء أو شرطة أوامارة على الجند وانفر دبالحكم بالقضاء أو الشرطة أوالامارة على الجنددون أنتكون المه الخطبة والصلاة لميكنله في الصلاة على الجنازة حقوكل من كان اليهمنهم الحكيوجه من الوجوه والصلاة فوكيله علمهما جمعا عنزلته في انه أحق من الأولماء بالصلاة على الجنازة وأماان كان وكمله على الحكم دون الصلاة أوعلى الصلاة والخطبة دون الحكم فلاحق له في الصلاة

وفي الصلاة على غريق أوأ كيل قولان ابن حبيب مع ابن مسلمة والمشهو روفي منعها على قبرمن صلى عليه قولاالمشهو رواللخمى معنقله رواية ابن القصاروا بن عمر ونقله عن ابن عبد الحكم وابن وهبو زادابن رشد فى رواية ابن القصار مالم يطل وأقصى ماقيل فيه شهرابن رشد من دفن دون صلاة أخرج لهامالم يفت فان فات فني الصلاة على قبرقولاا بن القاسم مع ابن وهب وسعنون معأشمهب وشرط الاولمالم يطللحتي يذهب الميت بفناء أوغيره وفي كون الفوت اهالة الترابعليهأوالفراغمن دفنه ثالثهاخوف تغيره لاشمهب وسماع عيسي ابن وهب وسحنون مع عيسى وابن القاسم وابن بشيرقيل يخرج للصلاة مالم يتغير وقيل لامطلقا وقيل ان طال فظاهر نقل ابن الجاجب ونصابن عبد السلام يخرج مطلقالاأعرفه انتهى فنص المصنف في مسئلة مااذا دفن بغيرصلاة انه يفوت الدفن ويصلى على قبره ومااعترض به ابن عرفة على ابن الحاجب سبقه اليه ابن هارون كانقله عنه ابن ناجى ونصه في شرح قول الرسالة ومن دفن ولم يصل عليه و ورى فانه يصلى على قبره مفهومه انه لولم بوار فانه يخرجو بصلى علمه وهو كذلك وماذ كرهمن أنه بصلى على قبره هوقول ابن القاسم وابن وهبو يعيى بن بعي وقيل انه لايصلى على قبره وأصحاب هذا القول اختلفواعلى ثلاثة أقوال أحدهاأنهم بدعون وينصرفون قاله مالك في المبسوط الثاني يخرج الأأن يخاف تفير مقاله معنون الثالث يخرج الاأن يطول وقال ابن حبيب ثالثها يخرج مالم يطل فظاهر كلامه يقتضى أن أحدالأقوال مخرج مطلقاوليس كذلك انتهى وانماحكاه ابن بشير وابن شاس كاتقدمونبه على هذا ابن هارون انهى كلامه والله أعلم ص والاولى بالصلاة وصى رجى خيره في ش قال في التوضيح الأن يقصد يعني الموصى من اغمة الولى لعداوة بينهما ونحوها انتهى ومماده بالوصي من أوصى المت أن يصلى عليه أنظر العتسة وقال اللخمي وان اجتمع ولى ومر أوصاه الميت بالصلاة عليه كان الموصى اليه أولى لان ذلك من حق الميت وهو أعلم عن يستشفع له قال مالك في العتبية الأأن يعلم أن ذلك كان من الميت لعداوة كانت بينه و بين وليه وانماأ رادأن يقبضه فلاتجو زوصيته بذلك يربداذا كان الولى أولى ممن له دين وفضل والا كان الموصى المه أولى لان الولى اذالم يكن معر وفابالخير وكانت العداوة بينهم في التقصير له في الدعاء واذالم يكن ولدوكان ابن العممع العداوة كان ذلك أبين وأرى اذا كان الولى معر وفابالدين والفضل أن يقدم على الموصى لهوان لمتكن عداوة لان في تقدمة الاجنى وصاعلى الولى وان كان موصى اليه على الصلاة وسلطان كان الموصى اليه أولى لان ذلك من حق الميت وهو الناظر لنفسه انتهي وانظر كلام ابن رشد في نوازل معنون ص ﴿ثُمُ الخليفة لافرعه الامع الخطبة ﴾ ش قال في المدونة ومن كانت الصلاة اليهمن قاض وصاحب الشرطة أو وال فهو أحق بالصلاة على الميت اذا حضرمن أوليائه وكذلك كلبلدة كان عندهم قال في النكت قوله من كانت الصلاة اليه الى آخره يعني اذا كانت اليه صلاة الجعة والخطبة وانمأيكون صاحب الصلاة والمنبرأحق من الاولياء اذاكان وليه سلطان الحكم منقضاءأوشرطةوالافهوكسائرالناس هكذا قالسحنون انتهى قالفي التوضيح لايتقدم عندمالك وابن القاسم اذا كانتله خطبة والصلاة دون أن يكون أميرا أوقاضيا أوصاحب شرطة أوأميراعلي

على الجنازة وهذامذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وعن ابن القاسم ان ذلك لن كانت اليه الخطبة والصلاة بريد

(ثم أقرب العصبة) * ابن رشد أولى الاولياء الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم الاخثم ابنه وان سفل ثم الجد ثم ابن العم وان سفل ثم أبو الجدثم بنوه على هذا الترتيب كولاية النكاح وميراث الولاء فان استو وافى العلم والفضل والسن فأحسنهم خلقا لحديث ان الرجل ليبلغ بحسن خلقه در جة القائم بالليل الصائم بالهواج فان تساووا فى ذلك و تشاحوا فى الصلاة أقرع بينهم فان أراد الاحق أن يقدم أجنبيا من الناس أو بعيد امن الاولياء على من هو أقرب منه فله ذلك لانه حقه له أن يجعله لمن يشاء قاله ابن حبيب وأصبغ وابن الماجشون خلافالابن عبد الحكم ونقل ابن يونس عن أصبغ مثل قول ابن عبد الحكم (وأفضل ولى ولو ولى المرأة) * ابن القاسم عن ما الكفى الجنازة بن تعضر ان جمع اجنازة (٢٥٧) رجل وجنازة المن أة ليس ينظر فى ذلك الى أولياء المرأة ولالاولياء

الجندانتي وقال في نوازل معنون قال مالك صاحب الصلاة اذافوض له الصلاة الامير أوصاحب الشرطة أوالقاضي فهو كغيره من الناس وان كان صاحب المنب رأمير الجند وصاحب الشرطة اذا كان موكلا بالخطبة والصلاة أولى من الاولياء وليس للقاضي في هذا عمل الاأن تكون الصلاة اليه قيل يوكل أميرا لجندعلي الخطبة والصلاة اذاغاب الامير أولم يعرف الخطبة في مثل وكمله بالناس وليس اليهشر طةولاضرب الحدود ولاشئ من الصلاة قال لاأرى لهذا في الصلاة على الجنائز شيئاقال القاضى أبن رشدفي هذا الكلام التباس ومذهبه انهلا يكون أحق من الاولياء بالصلاة على ميتهم الاالأميرأ وقاضيه أوصاحب شرطة أومؤص على الجنداذا كانت الخطبة والصلاة الىكل واحد منهم فانانفر دأحدمنهم بالخطبة دون أن يكون له حكم بقضاء أوشرطة أوامارة على الجند أوانفرد بالخيك بالقضاء أوالشرطة أوالامارة دون أن تكون الخطبة اليهوالصلاة لم يكن له في الصلاة على الجنائزحق وكلمن كان اليدمهم الحكم بوجهمن الوجوه والصلاة عليهما جمعا عنزلته في أنهأحق فوكيلهمن الاولياء بالصلاة على الجنائز وأماان كان وكله على الحريج دون الصلاة أو على الصلاة والخطبة دون الحكوفلاحقله في الصلاة على الجمائز وهذا مذهب أبن القاسم و روايته عن مالك في المدونة وحكى ابن حبيب عن ابن القاسم ان ذلك لكل من كانت المه الخطبة والصلاة يريدوان لم مكن المه حكرولا يوجد ذلك لابن القاسم نصاوظاهر مافي ساع أبي الحسن تمن ابن وهب أن القياضي أحق بالصلاة على الجنازة من الاولياء وأن لم تكن الصلاة اليه وقال مطرف وابن الماجشون ليس لواحد من هؤلاه في الصلاة على الجنازة حق سوى الامير المؤمن الذي تؤدي اليه الطاعة فهي أربعة أقو ال ولااخت لاف في أنه لاحق في الصلاة على الجنائر لن انفرد بالصلاة دون الخطبة والقضاء أو بالحكم دون القضاء والخطبة والصلاة فهذا تحصيل هذه المسئلة انتهى ص من عرضم أقرب العصبة في ش قال ابن هار ون في شرح المدونة واستعب اللخمي أن يقدم ابن الميت أباه وأخوه جده كصلاة الفرض (فرع) فان كان الابن عبدافني السلمانية لايتقدم الاأن يكون الذين معه عبيدا قال ابن محرز ينبغىأن يكون أحق بالصلاة على أبيه الميتمن الاحرار كصاحب المنز ل يوممن غشيه فيه انتهى ص والقبوحبس لاعشى عليه ولاينبش مادام به به ش قال في المدخل لماذ كر المفاسد المرتبة على

الرجل ولكن بنظر الى أهلاالفضلوالسن فيقدم وقال ابن الماجشون أولماء الرجمل أحق من أولياء المرأة وقدقدم الحسين عمد الله بن عمر للصلاة على جنازة أخته أم كلثوم وابنهازيدين عمر قال اس رشدوهذا لاحجةفهاذ عمل انه قدمه لسنه ولاقراره مفضله لالانه أحق (وصلي النساء دفعة) من المدونة قال ابن القاسم انمات رجلفي نساء لار حال معهن صلين عليه أفداذا ولا تؤمهن احداهن قال ابن لباية أفداذام ةواحدة والا كان اعادة للملة ورده القابسي برواية العسال واحدةبعدواحدة (وصحيح ترتبهن) * ابن الحاجب والأصوأن بصلين واحدة بعدواحدة (والقبرحس)

ابن عرفة قبرغبرالسقط حبس انظر قبل هذا عند قوله وليس عبا (لا يمشى عليه) والمازرى عندناان الجلوس على القبر عارف الله عند النهى عن ذلك الجاؤس عليه الغائط والبول وكذا فسره مالك وروى ذلك مفسرا عن النبى صلى الله عليه وسلم وكان على رضى الله عنه بالنهى عند النبى عليها وقال ابن حبيب لا بأس بالمشى عليها اذا عفت وأما القبر مسنم والطريق دونه فلا أحبه لان في ذلك تكسير تسنمه وقال ابن عبد الغفور تحرث المقبرة بعد عشر سنين ان صافت عن الدفن وقال غيره لا يجوز أخذ حجر المقابر العافية ولالبناء قنطرة أومس جدو على هذا لا يجوز حرثها ثم قال وان حرثت جعل كراؤها في مؤنة دفن الفقراء وقال ابن رشد أما بناء مسجد على المقبرة العافية فلا كراهمة فيه قاله ابن القاسم لان القبر والمسجد حبسان على المسلمين ودفن مو تاهم فاذا لم يكن التدافن واحتها أن تخذ مسجد افلا بأس بذلك لان ما كان لله فلا بأس أن يستعان بعض ذلك على ما النفع فيه أكثر والناس أحوج المه (ولا ينس ما دام به)

تقدمت فتياشيوخ ابن عرفة عند قوله وليس عيبا وانظر في حديث ثالث الكعن أبى الرحال من التمهيدانه مجوز النبش لعدر وان جابر بن عبدالله رضى الله عنه أخرج أباه من قبره ودفنه بغير ذلك الموضع وكذلك فعل معاوية بمحضر الصحابة ولم ينكر وه عليه اللخمى نقل الميت بعدد فنه ليس محسن ولا يبلغ ذلك تأثيم فاعله وسمع ابن القاسم ان أحدثت قبور بفناء قوم في غيبتهم ثم قدموا فلهم تسوية قديم المره بالرمى عليها ولا أحب تسوية جديدها إبن رشدا بما كرهه في الجديدة لانها في الأفنية ولوكانت في الملك المحوز لم كرهه بل لهم نشها وتحويلها الى مقابر المسلمين كفعل معاوية بها بن عرفة في (٧٥٧) الاستدلال بفعل معاوية نظر لانه انمافعل

ذلك لصلحة عامة حاجسة كبيع الحبس لتوسيع جامع الخطبة * ابن سهل أفتى بعضهم بالمشي عملي أسمة القبور وكانرسول للهصلى الله عليه وسلم يشق المقابر على أسمتها الابينها وقال غيره المشي على المقابر لمن له قبرضر ورة و يؤمر بالتعفظ أن لايهدمها وللضرورة أحكام (الاأن يشهرب كفن غصبه) ابن القاسم من دفن بثوب لفيره ننش لأخده ربه الا أن بطول أو يروح المت *سعنونوهذا اذا كانت له بينة أوصدقه أهل المت يخلاف ما اذا ادعى انه سقط خاتمه في القدر أودنانبر كانت في كمه فله أن ستخرج ذلك مالم يتغير الميت وفي كتاب ابن سعنون ان نسى فى القركساأوثو بانش وانطال الاأن يعطمه الورثةقسمة ثويه (أوقير

البناء في المقابر الثالث وهوأ كبر وأشنع مماتقدم ذكره وذلك ان العاماء قد اتفقو اعلى ان الموضع الذى يدفن فيه المسلم وقف عليه ما دام منه شئ موجو دا فيه حتى بفني فاذا فني حينتذ يدفن غييره فيه فانبق شئمن أعضائه فالحرمة قاعمة محممعه ولا محو زأن محفر علمه ولايدفن معه غبره ولا تكشف عنه اتفاقا الأأن بكون موضع قبره قدغصب انتهى وفي نوازل ابن رشدستل عن رجل دفن أربعة من الاولاد في مقبرة من مقابر المسلمين فلما كان بعد عشرة أعوام من دفنه اياهم غاب الرجل عن البلدفحاء الخفار ففرعلي قسرأ ولئك الاطفال قبرالاهرأة ودفنها فمهتم عاءالو الدمن سفر هبعته دفن المرأة بثلاثين بوماولم مجمدلقير بنيهأ تراغيرقبرالمرأة فأرادنيشها وتعو بلهاالي موضع آخر ليقيم قبو ربنيه على ما كانت عليه هـ لله ذلك أم لا (فأحاب) بأن قال لا محو زأن بنيشها و ينقلها عن موضعها ولا يحل ذالئاله لأن حرمتها ميتة كرمتها حية ولا يحل له أن يكشفها و يطلع عليها و ينظر الهاولوكان ذامحرم لهالماساغ له ذلك منها بعدهذه المدة اذلايشك في تغييرها فيه و مالله التوفيق وتقدم في كلام اللخمي شئمن ذلك وقال المازري في شرح التلقيين في آخر باب الجنائز والليت حرمة تمنعمن اخراجهمن قبره الالضرورة كإذكرنامن نسان الصلاة علىه على الاختسلاف المذكو رفيهوالحلق دفن آخرمعه بأبواب الضرورة المبعة لاخراجه نفتقرالي نظر آخرو بسط طويل وقال البرزلى في أوائل الجنائز وسئل اللخمي عن نقل المتبعد الدفن فاجاب انه ليس محسن ولا يبلغ به تأثيم فاعله انتهى (مسئلتان الاولى) الجاوس على القبر حائز عند ناقال المازري في شرح التلقين السؤال الثالث هل يجلس على القبر (والجواب) أن بقال عندنا الجاوس على القبرحائز وكره الشافعي أن بجلس علمه أو بطأه أو بشكىء علمه وقال ابن حيب بكره الدخول الىالمقابر بالنعال ولايكره بالخفاف والشمسكات وحجة الشافعي الحديث في النهي عن الجلوس على القبر ونعن نتأول النهي على انه عن الجيلوس لقضاء الحاجة كذلك قال ابن حبيب فسره مالك قال ولابأس بالمشيعلي القبراذاعفا فأماوهومسنم والطريق دونه فلاأحب ذلك لان في ذلك تكسيرتسنمه واباحته طريقاانتهي ونقله ابن ناجي فيشرحه على المدونة وزاد بعده قلت ويجوز المشي على القبور بالنعال وغيره ولا يحتاج أن يكون عليه سراو يل والله أعلم انتهى (الثانية) قال بن العربي في العارضة يكره اتحاذ القبور وطنا واذالم يتخذ وطنافا حي أن لا يتخذمنز لا انتهى ص ﴿ الأَنْ يَشْهِ رَبِ لَفَنْ غَصِيهِ ﴾ ش تصوره واضع وكذلك اذا احتيج الى المقبرة لمصالح

علكه) ابن بشير موضع القبران كان مملو كالغير الدفن فلا يجوز دفن غير المالك فيه الاباذنه كسائر أملاكه فان حفر قبرا فجاء غيره ودفن فيه وأراد المالك اخراجه فله ذلك الاأن يطول فقال ابن أبي زيدله الانتفاع بظاهر أرضه انهى انظر نحوه فيه فاتقدم في سماع ابن القاسم عند قوله ولا ينبش ما دام به وأما ان كان مملو كاللدفن فهو حبس فان حفر فيه وجاء غير دفد فن فيه فاتفقوا أنه لا يخرج و يبقى ما الذي يجب لحافر القبر فقيل حفر قبر أن وقيل قيمة الحفر قاله ابن اللباد وقيل الاقل منهما قاله القابسي وقيل الاكثر منهما قاله الله نه طالم (أونسي معهمال) تقدم ما لا بن سحنون (وان كان عا علك فيه الدفن بقى وعليم قيمته) تقدم ما لا بن سحنون (وان كان عا علك فيه الدفن بقى وعليم قيمته) تقدم ما لا بن عاتمين وأقوال (وأقله ما منح راحته وحرسه) تقدم ما لا بن عات من رأى تعميق القبر محيث بتوقع النبش (و بقرعن مال كثر ولو بشاهد

ويمين) * سحنون يبقرعن دنانير في بطن الميت لاعلى ماقل جعبد الحق في كون ماقل دون ربع دينار أونما بالزكاة خلاف وأجاب أبوعمران عن مقيم شاهد على ميت لم يدفن أنه بلع دنا نير يحلف ليبقر بطنه قائلاا ختلف في القصاص بشاهدوا حد (لاعن جنين) من المدونة قال مالك لا يبقر بطن الميتة اذا كان جنينها يضطرب في بطنها وقال سعنون ان كملت حياته ورجى خلاصه بقر وقال ابن عبد الحكم رأيت رجلامبقور اعلى ناقةمبقورة قال سندواذ ابقر فن خاصرتها السرى * ابن بونس الصواب عندى البقرلان الميت لايألمه وقدرأي أهل العلم قطع الصلاة خوف وقوع صبى أواعمي في بئر وقطع الصلاة فيه انم ولكن أبيج لاحياء نفس فكذلك يباح بقر الميتة لاحياء ولدها الذي يتعقق موته انترك والواقع في البئرقد يعيي فكان البقرأولي و يحمل قول عائشة كسرعظام الميت ككسرهاحيا اذافعل ذلك عبثاواما لأمرهو واجب فلاألاترى الحي لوأصابه أمرفي جوفه يتعقق انحياته باستخراجه لبقر عليه ولمريكن آثمافي فعل ذلك بنفسه أوبولده أوعبده معان حرمة الحي أعظم من حرمة المت وقال اللخمي انكان الجنين فى وقت لوأسقطته وهي حية لم يعش لم يبقر وان كان في شهر يعيش فيه الولداذا وضعته كالتي دخلت في السابع أوالتاسع أو العاشر وكان متى بقر عليه رجيت حياته فقال مالك لا يبقر عليه وقال أشهب وسعنون يبقر عليه وهو أحسن واحياء نفس أولى من صيانة ميت (وتؤولت أيضاعلي البقر ان رجي) أما اللخمي وابن يونس فقد اختار البقر كاتقدم مصرحين بأنه خلاف قول مالكوذكرابن عرفة في المسئلة ثلاثة أقوال (وان قدر على اخراجه من محله فعل) قال مالك ان قدر على أن يستغرج الولدمن حيث يخرج في الحياة فعل ؛ اللخمي هذا لا يمكن (والنص عدم جوازاً كله لمضطر) ؛ إبن القصار المضطر اليأكل الميتة لا يجد الالحم آدمى لاياً كله وان خاف التلف * ابن رشد الصحيح ان الميت من بني آدم ليس بنجس ثم قال بعد كلام لان الله سمى الميتات رجسا والميت من بني آدم لايسمي ميتة فليس برجس (٢٥٤) ولانجس ولاحرم أكله لنجاسته وانماح م أكله اكر اماله ألاتري انه لمالم يسم مستةلم يحز للضطرأن بأكله

بالاحة الله تعالىله أكل

الميتة على الصحيح من

الاقوال (وصححة كله)

ابن عرفة تعقب عبدالحق

وغيره قولابن القصار

المسلمين كما فعل سيدنا معاوية رضى الله عنه في شهداء أحد عن جابر رضى الله عنه قال لما أراد معاوية اجراء العين الى جانب أحد أمر مناديافنادى في المدينة كل من له قتيل فلغر جاليه ولينبشه وليخرجه وليحوله قال جابر فأتيناهم فأخر جناهم من قبو رهم رطابا بتثنون انتهى من شرح ثاني مسئلة من الأقضية من العتبية ص والصلاة أحب من النفل اذاقام بها الغيران كان كجار أوصالحا شهده المسئلة في رسم من صوله أم ولد من ساع ابن القاسم من كتاب الجنائز غيرانه

ان المضطر لاياً كل مميتة آدمى و تحريجه ابن بشبر على البقر من دود (ودفنت مشركة حلت من مسلم عقبرتهم ولا تستقبل قبلتنا ولا قبلتهم) روى على الكتابية عوت معلم من مسلم يلى دفنها أهل دينها مقبرتهم و نقل ابن يونس هذا عن ابن حبيب قائلاا عاولدها عضو منها ولمانقل ابن عرفة رواية على قال مانسه فنقل ابن غلاب تدفن بطرف مقبرة المسلمين وهم انتهى وقد تحصل بهذا ان المكافرة الحاملة من المسلم أن أهل دينها يلون دفنها ولا حك فها لمسلم فقوله ولا يستقبل قبلتنا ولا قبلتنا ولا قبلتهم مقصم في غيرموضعه انماموضعه بعد قوله فلي والمسلم أن أهل دينها يلون دفنها ولا حربه مكفنا أن لم برج البرقبل تغيره) قال ابن القاسم ميت المعران طمعوا بالبرمن يومهم وشبه ذلك حبسوه حتى بدفنوه بالبر والاغسل في الحبن وصلى عليه وشدك كفنه عليه * ابن حبيب و يلقو نه في إلقائه مستقبل الفيلة محرفا على شقه الاين قال ابن الما بحسوه حتى بدفنوه بالبر والاغسل في الحبيب والمنقبول والمناف المناف المناف والمناف المناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف المناف والمناف المناف والمناف والمناف المناف والمناف وال

فقال لأن أصلى ركعتين أحب الى"من أن أشهدهذا الرجسل الصالح في البيت الصالح وسئل أدضاأشهود الجنائز عندك أفضل أم القعود في المسجد فقال القعود في المسجد لان الملائكة تقول اللهم اغفر له اللهم ارجه اللهم تسعلمه * ابنرشد وقال ابن يسار شهود الجنائز أفضل من صلاة التطوع جلة من غير تفصل قال والذى قاله الكهوعين الفقه قال ابن القاسم سألت مالكا فقلت أىشئأعجساليك القعود في المسجد أمشهو : الجنائز فقال بل القعود في المسجد الاأنكونله حقمن جوار أو قرابة أو أحد يرجى بركة شهوده بريد فى فضله فلعضره قال ابن القاسم وذلك في جميع المساجد * ابن شاس ﴿ كتاب الزكاة ﴾ وهى بالاضافة الى متعلقاتها ستةأنواع زكاة النعم والنقدين والتجارة والمعشرات والمعادن والفطر النوع الاولزكاة النع والنظرفي وجوبها وأذائها أماالوجوب فله أللاثة أركان الاول قدر الواجب الثاني ماتجب

لم يعمل التفصيل بين الصلاة والنافلة بل جعله بين شهود الجنازة والقعود في المسجد الأأن ابن رشدحل ذلك على نحو ماقاله المصنف ونصه سألت مالكافقلت أى شئ أعجب اليك القعود في المسجد أمصلاة الجنائز قال بل القعود في المسجد أعجب الى الاأن يكون حق من جوار أوقر اله أوأحد ترجى بركة شهوده يزيدبه فى فضله فيعضره قال ابن القاسم وذلك فى جميع المساجد قال ابن رشد ذهب سعيدبن المسيب وزيدبن أسلمالي أن صلاة النوافل والجلوس في المسجد أفضل من شهود الجنازة جلةمن غير تفصيل فاتعلى بن الحسين بن على بن أبي طالب فانقطع الناس لجناز تهمن المسجد الاسعيد بن المسيب فانه لم يقم من مجلسه فقيل له ألا نشهد هذا الرجل الصالح من البيت الصالح فقاللان أصلى ركعتين أحب الى من أن أشهد هذا الرجل الصالح من البيت الصالح وخرج سلمان بن يسار فصلىعليه واتبعه وكان يقول شهو دالجنائز أفضل من صلاة التطوع جله أيضامن غير تفصيل وتفصيل مالك رضي اللهعنه ورجمه الله هوعين الفقه اذانما يرغب في الصلاة على من يعرف بالخير وترجى بركة شهوده فن كان مذه الصفة أوكان له حق من جوار أوقر الة فشهوده أفضل من صلاة التطوع كإقال مالك لمايتعين من حق الجوار والقرابة ولماجاء من الفضل في شهود الجنازة فقدروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل ما يعمل المرء في يومه شهو دجنازة الاأن مراتب الصلاة في الفضل على قدر مراتبها فى الوجوب فأفضل الصاوات صلاة الفريضة ثم صلاة الوتر فى الفضل ادا قيل انهواجب ثم الصلاة على الجنازة لانهافرض على الكفاية ثمما كان من الصلاة سنة تمما كان منها فضيلة تمما كان منها نافلة انتهى وتقدم شئ من هذا في كلام سندفى أول الباب عندقو له والصلاة عليه كدفنه (فرع) والاشتغال بالعلم أولى من الخروج مع الجنازة قاله في المدخل والله أعلم

﴿ كَتَابِ الزَّكَاةَ ﴾

ص برباب تعب زكاة النعم و شالز كاة في اللغة النمو والبركة وزيادة الخير يقال زكا الزرعاد الماوز كتالنفقة ادا بورك فيها و فلان زاك أى كثيرا لخير و يطلق على التطهير قال الله تعالى قد أفلح من زكاها أى طهرة المورد المن و ومناسبه اللغى الشرعي من حيث كونه سببالنمو المال المخرج من الا أنهم وفي الشيرع قال ابن عرفة الزكاة اسم جزء من المال شرطه لمستحقه ببلوع المال نصابا ومصدر اخراج جزء الى آخره وعلم وجوبها لفير حديث الاسلام ضروري ببلوع المال نصابا ومصدر اخراج جزء الى آخره وعلم وجوبها لفير حديث الاسلام ضروري ابن رشد جاحدها كافر (قلت) يريد غير الحديث وبطل قول ابن حبيب تاركها كافر انتهى وعرفه ابعضه مبالمعنى الاول أعنى كونها اسما فقال هي اسم لقدر من المال يخرجه المسلم في وقت مخصوص لطائفة مخصوصة بالنية وسميت زكاة لأن المال ينمو ببركة اخراجها ومؤديها يزكو وابن الحاجب وغيرهم الشيرف ماينمو بنفسه وقدم الحيوان لشرف على الجياد و بدئ منها بالابل وابن الحاجب وغيرهم الشرف ماينمو بنفسه وقدم الحيوان لشرف على الجياد و بدئ منها بالابل الاصل وفي الشرع القدر الذي اذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة كذافسر ممالك وسمى نصابالانه المال المالية المنصوب لوجوب الزكاة أولان المال ادابلغه المال وجبت فيه الزكاة كذافسر ممالك وسمى نصابالانه كالعلم المنصوب لوجوب الزكاة أولان المال ادابلغ النصاب المه يعنى الشعب أو بعنى النصيب لان المساكين فيه نصيبا حينئه والنسم في عرف الشرع اسم للابل عمى التعب أو بعنى النصيب لان المساكين فيه نصيبا حينئه والنسم في عرف الشرع اسم للابل

فيه الثالث فين تجب عليه (تجب ز كاة نصاب النعم

علانوحول) التلقين تجب زكاة الماشية بشارته شروط وهي الحول والنصاب ومجى والساعى ﴿ ابن رشد ولا تعب الزّكاة في شئ من الحيوان سوى الابل والبقر والغنم قال والزكاة مأخوذة من الزكاء وهو النموزكا الزرع نما وطاب وحسن وزكى القاضى الشهود أنمى حالم ورفعهم من حال السخطة الى (٢٥٦) حال العد الة فسميت الصدقة الواجب أخذها من المال بزكاة لان المال

والبقر والغنم قال الدميرى نقل الواقدى الاتفاق على ذلك به جزم النو وى وخصه ابن دريد والهر وى بالابل لقول حسان رضي الله عنه

وكان لايزال بهـاأنيس * خـلالبيونها نعم وشاء

وقيل بطلق على كل من الابل والبقر ولا يطلق على الغنم انهي (قات)وعلى ماقاله الهر وي وابن دريد مثى الحريرى فى درة الغواص فى أوهام الخواص فقال وكذلك لايفرقون بين النعم والانعام وقدفرقت بينهما العرب فجعلت النعم اسهاللابل خاصة والماشية التيمنها الابل وقدتذكر وتوءنث وجعلت الانعام اسمالانواع الماشي من الابل والبقر والغنم حتى ان بعضهم أدخل فيها الظباءوحمر الوحش تعلقابقوله تعالى أحلت الم بهيمة الانعام انتهى (قلت) وظاهر كلام الصحاح انه يطلق علىغير الابل فاتهقال والنعموا حدالانعام وهي المال الراعية وأكثرما يقع هذا الاسم على الابلقال الفراءهوذكرلايوننث يقولون هذانع واردوالانعام يذكرو يونث انتهى وقال ابن سيده النعم الابلوالشاء يذكرو يوعنت جعها أنعام وأناعيم جع الجمع انتهى وظاهر كلامه ان النعم اسم للابل والشاءوسمى النعم نعمال كثرة نسعم الله فيه على خلقه من النو وعسوم الانتفاع مع كونها مأكولة ولذلك وجبت فيها الزكاة وقال في الذخيرة والنعم والنعمة والنعيم والنعياء مأخوذ من لفظ نعم لأن الجواب بايسر غالبافاشتق منهاألفاظه تدهالامو رلكونهاسارة ولفظالغنم مأخوذمن الغنيمة والبقر من البقرالذي هو الشق لانها تبقر الارض أي تشقها والجال مأخوذة من الجال لان العرب تتجمل بهاانتهى والله تعالى أعلم ص ﴿ علكُ وحول كلا ﴾ ش أى بشرط ملك وحول كاملين واحترز بالملك الكامل من ملك العبدومن فيه شائبة رق وعدم كالهمن جهة انه لا يتصرف فيه التصرف التام لامن جهةان للسمدانتزاعه لعدم شعول العلة للكاتب ومن في معناه ممن ليس للسيدانتزاع ماله (تنبيه) والمراد بالملكان علائمين الماشية و عرعلها الحول في ملكه فأمامن ولك ماشية في ذمة شخص وحال علماالحول قبل أن مقمضها فانهلا تجب عليه زكاتها قال مالك فن وجبت له دية من الامل فقبضها بعد أعدوام انه يستقبل بهاقال في الطراز هذامتفق عليه لأن الدية وجبت دينا مضمونا في الذمةوالحول المايراعي في عين الماشية على ملك من يركى عليه فاذاقبضها تعينت في ملكه ولانهاذام الساعى بأهل الدية زكى ما بأيديهم من الماشية لان الدين لا يسقط زكاتها (فرع) قال ابن وهبعن مالك في الجزاريشترى الغنم ليذبحهافيعول حو لهاعنده انه يزكها أنهي من البساطي (تنبيه) الحول الكامل لا كلام انه شرطوأ ماملك النصاب فاختلف هل هوسبب وهو الذى اختاره القرافي وهو الظاهرأوشرط وهو الذى اقتصر عليه ابن الحاجب وابن عرفة وغيرها وكلام المصنف هنامحمل لهماالا أن ذكره مع الحول يقتضي الثانى والله أعلم ص ولامنهاومن الوحش، ش يعني أنه لاتعب الزكاة في اتولد من الانعام والوحش كما اذاضر بت فحول الظباء

الذي أخدت منه سارك فيه و بزكو وقبل اغاسمت بذلك لانهانز كوعندالله وتنمولصاحها حتى تكون مثل الجبل كافي الحديث والذي أقرول به سميت بذلك لان فاعلها يزكوعنه اللهو يرتفع حاله بفعلهاقال سمعانه وتعالى خدمن أموالهم الآية والنصاب من المال هو أقل ما تعب فيه الزكاةسمى نصابا لانه الغاية التى لىس فمادونها زكاة والعلم المنصوب بوجوب الزكاة والحدالحدود لذلك قال سمعانهالي نصب يوفضون أى الى غاية أوعلم منصوب لممسرعونأو يكون مأخوذامن النصيب لان المساكين لايستعقون فى المال نصيبا فيادون ذلك (كلا) * ابن شاس شرط الزكاة كال الملك وأسباب الضعف ثلاثة امتناع التصرف كن غصت ماشيته أوتسلط غيرهعلى ملكه كائموال العبيد أو عدمقراره كالغنمة * ابن بونس السينة أن

لاز كاة على من عنده نصاب ماشية الابعد حول من يوم ملكها بشراء أو بميراث أوغيره مع مجى والساعى (وان معاوفة وعاملة) أبو عمر السائة الراعية لاخلاف فى وجوب الزكاة فيها وكذلك عند مالك المعاوفة والعاملة (ونتاجا) من المدونة قال مالك ان كانت الغنم كلها قد جربت أوذات عوار أوسفال أوكانت البقر عجاجيل كلها والابل فصلانا كلها وفى عدد كل صنف منها ما تجب في مالزكاة كلف ربها أن يشتري ما يجزيه (لامنها ومن الوحش) * ابن بشير ان ضرب نوع من الوحش فى نوع من الغنم حتى كان عنه النتاج

فقيل تجب الزكاة في المتولد عنهامطلقا وقيل لاتعب وثالث الأقسوال تجان كانت الأمهات من النع وتسقط ان كانت من الوحش واستقرىء هـ نا القول من المدونة القوله كل ذاتر حم فولدها عنزلتها ولمرزد ابن عرفة (وضمت الفائدة لهوان قبل حوله بموم لاأقل) ب المدونة قال مالك من أفاد غنما الىغمنم أو بقرا الى ىقر أو اللا الى الليارث أوهبةأوشراءزكي الجمع لحول الأولى اذا كانت لاولى نصابات فهاالزكاة وسواءماك الثانية قبل تمام حول الأولى بيوم أو بعد حولهاقبل قدومالساعي وان كانت الاولى أقلمن نصاب استقبل بالجيع حولامن بومأفاد الآخرة (الابلفي كلخس ضائنة

فياناث الغنم أوالعكس أوضر بتفول بقرالوحش في اناث الانسى منها أوالعكس وهوقول ابن عبدالحكم وصدريه ابن شاس وصححابن عبدالسلام والقول بوجوم امطلقاد كرهابن بشيروا بن الحاجب قال الشار حونسبه بعض الاشياخ لابن القصار (قلت) وهـ وضعيف فقد قال اللخمي لاأعلمهم يختلفون في عدم تعلق الزكاة اذا كانت الأموحشية وقطع بعضهم بنفي الخلاف قَالَ فِي التوضيح وقد بقال كلام ابن بشير وابن الحاجب أولى لأن المستأولي بمن نفي ونسب في الجواهر القول بالتفرقة لابن القصار وقال الجزولى في شرح الرسالة انه المشهور وهو الجارى على ما مشى عليه المصنف في باب الأضحية والله أعلم ص ﴿ وضمت الفائدة له وال قب ل حوله بيوم لا أقل ﴾ ش المرادبالغائدة هناما حصل بشراء أوارث أوهبة أوصدقة والمعنى ان الماشية الحاصلة بوجه بماتقدم تضم الى ماسد المالك من الماشة اذا كانت الاولى نصاباو بزكى الجمع لحول الاولى ولو حصلت الثانية فبل حول الاولى بيوم واحدير يدأو بعد الحول وفبل مجيء الساهي وقال في المدونة وأماان كانت الاولى أقلمن نصاب فانها قضم الى الثانية ويستقبل بالجيع حولامن يوم أعاد الثانية وسواء كانت الثانية نصاباأ ولاولو كأن نقصان الاولى عن النصاب بموت بعد الحول أوقب ل مجيء الساعى بيوم أوقبل الحول اذالم يكن سعاة فانها تضم الى الثانية ويستقبل بالجميع حولانقله في التوضيح وقال ابن عرفة وفائدتها ولو بشراءتضم الى مابعه هاان نقصت عن نصاب ولو بموت بعد الحول قبل مجيءالساعي بيوم انتهي وأما الفائدة الحاصلة بولادة فانها تضم الي أمهانها وتزكى على حول الامهات أفل من نصاب قال في التوضيح وهذا متفقى ولوماتت الامهات كلهاز كى النتاج على حول الامهات اذا كان فيه نصاباوقاله في الجواهر (تنبيه) من قبض دية وجبت له قبل مجى الساعى وعنده خمس من الابل حال حولها فانه يضم الدية الهاويزكي الجميع قاله في الطراز وهو ظاهر ص ﴿ الابل في كل خس ضائنة ﴾ شقال في المحكم الضائن من الغنم ذوالصوف ويوصف به فيقال كبش ضائن والأنثى ضائنة والجمع ضوائن انهى وظاهر قوله في كلخس ضائنة ان الزائد على الخس معفولاشئ فيمه وهوخلاف مارجع المعمالكمن أن الشاة مأخوذة عن الحس وماز ادو يظهرائر ذلك في الخلطة قاله المصنف في التوضيح ولكن ماذكره ابن الحاجب والمصنف هو مذهب المدونة غالفيها ولاشئ فىالوقص وهومابين الفريضتين فىجع الماشية أنتهى وسمأتي الكالرمعلي الوقص عنمه قوله ولوالفرد وقص ويفهم من قول المسنف ضائنة اشتراط الانثي في الشاة المأخودة فى زكاة الابل وصرح في الجواهرأن الشاة المأخوذة في زكاة الابل كالشاة المأخوذةفيزكاة الغنم وسيأتي للصنفانه يأخلفي ذلك الذكر والانثى هومذهب بن الفاسم وأشهب واشترط ابن القصار الانثى في البابين وأما التفريق بين البابين فلم أقف عليه قال في الجواهر اختلف فى صفة الشاة الواجبة في الغنم والابل فقال ابن القاسم وأشهب يجزى الجذع والثني من المعز والضأن ذكرا كانأوأنثي وقال القاضى أبوالحسن يعني ابن القصار لايحزى الاالانثي جذعة أوثنيةمن المعزوالضأن وقال بنحبيب الجيدعمن الضأن والثني من المعز كالأضحية قال الشيخ أبومحمدوليس قول مالك وأصابه فياعامناه انتهى وقال في اللباب الشاة المأخوذة في القيم قال ابن القاسم بجزى الجذعوالثبي من الضأن والمعزد كرا كان أو أنثى وقال ابن حبيب الجذع من الضأن والثني من المعز كالأضحية انتهى (فائدة) قالسند يقال لمابين الثلاثة الى العشرة ذود - وقال ابن حبيب الى تسع ومافوق التسع شنق الى أربعة وعشر بن ولا ينقص الذودعن ثلاثة

كالبقر وقال غيره لاواحدله من لفظه كالنساء والخيل وقال عيسي بن دينار يقال للواحدوا لجاعة ذود قال والأولهو المعروف في اللغة والحديث يوع كده فانك تقول خسة رحال ولاتقول خسة رجل وقال المطرى وغيره من اللغويين هو اسم للاناث دون الذكو رولذلك حذفت التاءمن الخسفى الحديث وتكون الزكاة في الذكور بالاجاع لابالحديث انتهى من الذخيرة وقال النووي الرواية المشهو رة خس ذود بالاضافة وروى بتنوين خس فذود بدل منه حكاه ابن عبدالبر والقاضي عياض والمعروف الأولونقلدابن عبدالبروالقاضي عن الجهو رقال أهل اللغةوالذود من الابل من الثلاثة الى العشرة لا واحداه من افظه انمايقال في الواحد بعير فقوله خس ذود كقولهم خسةأ بعرة وخسة جال وخس نوق وقال أبوعبيدالذ ودمابين ثنتين الى تسع وأنكرابن قتيبةأن يقال خس ذود كالايقال خسة ثور وغلطه العلماء بلهذا اللفظشائع في الحديث الصحيح ومسموع من العرب وضبطت الحس بغيرها ، ورواه بعضهم خسة ذو دبالها ، و كاله مالرواية كتاب مسلم والأول أشهروكلاهماصحيح في اللغة فاثبات الهاء لانطلاقه على المذكر والمؤنث ومن حذفهاأر ادان الواحدة منه فريضة انتهى ص ﴿ ان لم يكن جل غـنم البـلد المعز ﴾ ش عبارة المصنف نعو عبارة ابن الحاجب قال في التوضيح ومقتضاها أنه اذا تساويا يوع خدمن الضأن لانه عين الضأن بقوله انلم بكن جل غنم البلد المعزابن عبد السلام والأقرب في هذه الصورة تغيير الساعي وكذلك قال بن هارونوزادو يخيررب المال انهي (فرع) فان فقد الصنفان بمحله فذقل ابن عرفة عن بعض شيوخ الماز رى انه يطالب بكسب أقرب بلداليه انتهى (قلت) والظاهر انه براعي في ذلك البلدجل كسبه كا في البلدنفسه كاتقدم وهو الظاهر والله أعلم (فرع) قال ابن يونس محمد قال مالك ومن وجبت عليه معزوأعطى ضأنافليقبل منهوأما معزعن ضأن فلاقال أشهب الاأن تبلغ لرفاهيتها مثل مالزمه من الضأن فلابأس بذلك انتهى (فائدة) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة الضأن والمعز معلومان وهل ملحق غنم النرك بالضأن أو بالمعزلم أقف على شئ فيه انتهى ض ﴿ والأَصح اجزاء بعير ﴾ شيعنى اذاأخرجه عن الشاة الواجبة في الجس لاعن الأربيع والعشرين فان ذلك من اخراج الغنم قطعاوهولا مجزى وقال في العارضة لا مجو زاعطاء بعبرمن خسة أبعرة بدلامن شاة وقال الشافعي مجوزواتفقت عبارةأهل المنهب في التبعير بالبعيروهو اعابطلق في اللغة على الجدع كإقاله في الصحاح والظاهر أنذلك غيرم ادبل الظاهر أنه اذاأخرج عن الشاة أقل ما يجزى عمن الابلوهو بنت الخاص أوابن الخاص أجزأه وقيدابن عرفة الاجزاء بكون البعد يفي بقيمة الشاة وهو ظاهر ونصهولو أخرج عن الشاة بعمر ايني بقيمتها ففي اجزائه قولاعبد المنعم والباجي معابن العربى وتعريجه المازري على اخراج القيم في الزكاة بعيد لأن القيم بالعين انتهى (قلت) وفي قوله بعيد نظر لانه ليس مراده حقيقة القيم وانماص اده انهمن هذا الباب ألاترى انهم قالوافي باب مصرف الزكاة الهلا يجوز اخراح القيم وجعلوا منه اخراج العرض عن العين فتأمله (فائدة إقال القرطي فىشرحمسلم فىشرح حديث جوازبيع البعير واستثناء ركو به البعير من الابل عمنزلة الانسان وطلق على الذكر والانثى تقول العرب صرعني بعيرى وشربت من لبن بعيرى انهى ضرفان لم رَكُن له سليمة فابن لبون ﴾ ش أى سليمة من عيب يمنع الاجز أ ءومن شرك فهاوفه-م من قوله فانلم تكن له انه اذا وجدا معا تعينت بنت المخاص وهو كذلك فليس لصاحب الابل أن يعطى ابن

الابلحتي تبلغ خمس ذود ففيهاشاة فاذابلغتعشرا ففيهاشا ثان فاذا كانت خسعشرة ففها ثلاث شداه فاذا للغت عشرين ففها أربع شياه والغنم المأخوذة فيهامن غالب أغنام البلدثم بزول فرض الغنم ويؤخ فعنها من جنسهافني خسوعشرين منت مخاض ومن المدونة قالمالك وخدمن غالب أغنام البلدمن ضأن أومعز وافق مافي ملك رما أو خالفه و مكاف أن مأتى علا بازمهمن ذلك الاأن يطوع ربها بدفع الصنف الأفضل فدلك قال عبد المنعم وكذالوأخرج عن الشاة تعمراني بقمتها فانه يحزيه وصعح هذاابن عبدالسلام قال اسعرفة وتعريجه المازرىعلى اخراج القم فى الزكاة بعيد لان القيم بالعين (فان لم تكن له سلمة فان لبون ذكر) من المدونة ان لم يجد الساعى فيهابنت مخاض فابن لبون فان لم يجدأ جبر ربهاأن بأتيه بينت مخاص قال ابن القاسم فان أتاه بابن لبون فذلك الى الساعي ان أراد أخذه ورأى ذلك نظرا والالزمه بنت مخاض أحدأمكره

اللبون ولاالساعي أن يجبره على ذلك قال في التوضيح واختلف اذا تراضيا بأخذه فأجازه ابن القاسم في الموازية ومنعه أشهب اللخمي الأول أصوب وقد يكون أخذه نظر اللساكين انتهي ونقل ابن عرفة القولين عن اللخمي ونسب الجواز لابن القاسم في المدونة ونصه اللخمي عن محمد في أخذه نظرا معوجودهاباختيارهافولاابن القاسمفي المدونة وأشهب انتهى والضمير في أخذه عائد على ان اللبون وقوله نظر العني انه نظر بعين المصلحة في أخد لد اللفقر اء فان لم يوجد ابن اللبون و بنت الخاص معافى الابل فقال في المدونة أجبر ربها على أن يأتى بينت مخاص الا أن يشاء أن يدفع خيرا منهافليس للساعى ردهافان أتاه بابن لبون فقال ابن القاسم لم بأخده الساعى الاأن دشاءو رى دلك نظر اونقله اللخمي وابن عرفة وغيرهما (فرع)ف اولم يازم الساعي صاحب الابل بالاتمان بينت المخاض حتى جاءبابن لبون فقال ابن القاسم يحبر على قبوله ويكون بمزلة مالوكان فهاوعلى أصل أصبغ لا يجبرنص علمه اللخمي ونقله ابن عرفة عنه (فرع) لو وجبت بنت اللبون فلم توجه وجه حق لم يؤخذابن اللبون عن بنت المخاص ولو وجبت حقة فدفع بنتي لبون لم تجز خلافاللشافعي قاله فى الذخيرة أما اذا رضى رب الماشية باعطاء سن أفضل مماعليه كبنت لبون عن بنت مخاص أوحقة عن بنت لبون فان ذلك مجزى اتفاقا (فائدة) لفظ الحديث فابن لبون ذكر فورد سؤال عن قوله صلى الله عليه وسلم فابن لبون ذكر بأن الابن لا يكون الاذكر اوكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في المواريث فلا ولى رجل ذكر والرجل لا يكون الاذكر اجوابه أنه اشارة الى السبب الذي زيد لأجله في السن فعدل عن بنت الخاص بنت سنة الى ابن اللبون ابن سنتين فكانه يقول اعاز مد فضيلة السنة لنقيصة وصف الذكورية وانمااستحق العصبة الميراث لوصف الرجو لية التي هي مسمى الجابة والنصرة فهواشارة الى التعليل في الصورتين انتهى مو الذخيرة وقال القرطى في شرح مسلم في كتاب الفرائض وقيل أفاد بقوله ذكرهنا وفي ابن اللبون التعرز من الخنائي فلايو خذ الخنثي في فريضة الزكاة ولا تعبو زالمال اذا انفر دوانماله نصف الميرائين انتهى ص ﴿ وفي ست وثلاثين بنت لبون ﴾ ش تقدم في الفرع الذي قبله عن الذخيرة انه لا يو خذعنها ان لم توجد عنده حق ولا يو خذ عن الحقة بنالبون ص ﴿ وما نُه واحدى وعشر بن الى تسع حقتان أو ثلاث بنات لبون والخيار للساعي ش لاخلاف ان في مائة وعشر ين حقتين وفي مائة وثلاثين حقة و بنتي لبون وقول الشارح في مائة وثلاثين ثلاث بنات لبون سهو ببين ذلك مابعد ممن كلامه واختلف في مابين العشرين والثلاثين والمشهو رعن مالك تخيير الساعى اذا وجد الصنفان أوفقد او يتعين أحد منهمامنفرداوكدلك في مائتين الخيار للساعى بين أربع حقق أوخس بنات لبون وفها ثلاثة أقوال ذ كرها بن عرفة وغيره ونصه وفي كون الخيار للساعي أولر بهاثالثها ان وجدانهي ثم قال قال المازري ان وجدبها أحد السنين تعين قال وعلى المشهو رلولم يوجد فأحضر ربها أحد السنين ففي بقاء خيار الساعى ولزومه أخله كالوكانافهاقولا أصبغ وابن القاسم (تنبيه) والمعتبر في الزيادة على المائة والعشر بن زيادة واحدة كاملة فاوزادت جزأمن بعير لم بو ور ذلك خلافالبعض الشافعة فى قوله ان ذلك يؤثر تمسكا بعموم قوله فاز ادوجوا به ان المراد بالزيادة الزيادة المعتادة وقياساعلى بقمة الاوقاص فانه لا يتعين فرضها بزيادة جزء (تنبيه) قال ابن الكاتب لم يردمالك بخير الساعى انه ينظرأي ذلك أحظى للساكين فيأخذه وانما أرادان الساعيان كان مذهبه أن الواحدة توجب الانتقال أخن بنات اللبون وان كان مذهب انه لا يوجب الانتقال أخذ الحقاف قال عبد الحقى في

(وفىست وثلاثين بنت لبونوست وأربعين حقة واحدى وستان جدعة) التلقين اذابلغت ستا وثلاثان ففيها منت لبون فاذا ملغت سما وأربعين ففمهاحقة فاذابلغت احدى وستين ففيها جذعة وهي آخرسن يحب في الزكاة (وستوسيعين بنتالبون واحدى وتسعين حقتان ومائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين حقتان أوثلاث بنات لبون الخمارللساعي) التلقين فاذا للغت ستاوسيعين ففيها انتالبونالى تسعين واذا بلغت احدى وتسعين ففيهاحقتان الىمائية وعشر بن قال مالك في المدونة فان زادت الاسل على مائة وعشر بن واحدة كان الساعي بالخيار في أخلدحقتان أوثلاث بناتلبون

(وتعين أحده امنفردا) قال مالك اذا كانت احدى السنين في الابل لم يكن الساعى غيرها (ثم في كل عشر يتغير الواجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خسين حقة) من المدونة قال مالك اذا بلغت الابل ثلاثين وما ته ففيها حقة وابنتا لبون ولاخلاف في ذلك قال ابن بشير ثم لا تعتبر الزيادة بعد ذلك الابالعشر ات ف كلماز ادت عشرة أزيلت بنت لبون وجعلت مكانها حقة فاذا صار الجدع حقافا وزادت عشرة أزيلت بنت لبون وردمكانها حقة حقافا وزادت عشرة ردالكل بنات لبون وزيد في العدد (٢٦٠) واحدة ثم اذا زادت عشرة أزيلت بنت لبون وردمكانها حقة

تهنديبه ورأيت في كتاب ابن القصارانه يخير فيايراه صلاحاللفقراء خلاف مالابن الكاتب فاعاه مقاله في التوضيح والظاهر هو الثاني والله أعلم (فرع) فاذا اختار الساعي أخذ الصنفين وعند رب المال ان الصنف الآخر أفضل أجزأهما أخذ الساعى ولا يستحب له اخراج شئ زائد على ذلك قاله سندفى مسئلة المائتين من الابل والظاهر ان الحكم هنا وهنالة سواء (فرع) قال ابن عرفة ودفع أفضل سنافي توقف قبوله على رضا المصدق طريقا بن بشير والأكثرانهي (فرع) لوأخذ المصدق أفضلمن الواجب وأعطىعن الفضل ثمناأ وأخذأنقص وأخذعن النقص فلايجو زوأما ان وقع ونزل فالمشهو رالاجزاء وكذلك أخرنالقيمة لايجو زواذاوقع ونزل فالمشهو رالاجزاءأنظر التوضيج عندقول ابن الحاجب فان أعطى الفضل والله أعلم ص وتعين أحدهما منفر دا يوش لا ان كانصفة لا تعزى فانه كالعدم وان وجد وكان من كرائم الاموال فكذلك الاأن دشاءر سالمال دفعه وان وجد الصنفان معا وكان أحدهما معيبا كان كالعدم وكذا ان كان من الكرائم ويتعين الصنف الآخر الاأن يشاءرب المال دفع الكرائح قاله سندفى مسئلة المائتين من الادل والباب واحد واللهأعلم ص ﴿ ثُم في كل عشر يتفرالواجب ﴾ ش كذا في بعض النسخ بني الجارة وفي بعضهاباسقاطهاونصكل على نزع الخافض وانكان غيرمقيس و يحوز رفع كل على انهامبتد أخبره بتغيرالواجب والعائد محدوف أي يتغيرالواجب فيه قال ابن عرفة ومعرفة واجبهافي مائة وثلاثين فصاعدااقسم عقودهافان انقسمت على خسيين فعددالخارج حقاق وعلى أربعين بنات لبون وعلهما همافيعيء الخلاف وانكسارها على خسين يلغي قسمها وعلى أربعين الواجب عدد صحيح خارجه بنات لبون وبدل لكل ربع من كسره حقة من صحيح خارجه انتهى ومعنى كلامه ان طريق معرفة الواجب في ذلك من ما عة وثلاثين فصاعدا ان تقسم العقود على الحسين والاربعين فان انقسمت على الحسين فقط دون كسر فالواجب عدد الخارج حقاقا وعلى الاردمين فقط دون كسرفعدد الخارج بنات لبون وعلهمامعادون كسرفالواجب عدد خارج أحدهماو بأتى الخلاف الذى في مائتي الابل وان انكسرت علم ما فاقسمهما على الاربعين وخذ بعد دا لصديح الخارج بنات لبون ثم انظر الكسرفان كان ربعا فأبدل واحدة من بنات اللبون حقة وان كان أربعين فابدل ثنتين وانكان ثلاثة أرباع فابدل ثلاثا ولاشك انه يحصل عاذكره عدد يسقط به الواجب الا انه ستأتى في كثير من الصور اسقاط الواجب بعدد آخر خلاف ماحصل بالطريق المندكور لثلاثمائة وخسين بحصل بطر يقته سبع حقاق ويسقط الواجب بخمس بنات لبون وثلاث حقاق وقدقال فى الذخيرة وله يعنى الساعى عندنا أن أبجمع بين الحقاق و بنات الليون وأن بفرد ادا للغت أربع الله خلافالبعض الشافعية ص ﴿ البقرفي كل ثلاثين تبيع ﴾ ش ولرب المال أن يدفع

وهكذا أبداوالعول فيهذا علىقوله صلى الله عليه وسلم فكلخسان حقةوفىكل أربع بن ستالبون فاذا للغتمائتين فهاهنا ان عددت بالأربعسات كان فيهاخس بنان لبون وان عددت بالجسينات كان فيهاأربع حقاق قال مالك فى المدونة والساعى مخبر انشاء أربع حقاق أو خس بنات لبون اذاصلح فمها السنانجيعا وهذا اذا كانت السنان في الامل أولم بكونا وان كان فسها احدالسنان لم مكن له غيره (و بنت المخاص الموفسة سنة ثم كذلك) ابن بشير وغبره ولدالناقة فيأول السنة سمىحوارا فاذادخل فى السنة الثانية سمى ا من مخاص والأنثى منت مخاض الى أن تستكمل السنةفاذادخلفالثالثة الى استكالهاسمي ابن لبون عفى ان أمه صارت فى حدمن لهالبن فاذادخل فى السنة الرابعة الى استكالها

مميت الأنثى حقة بمعنى انها استحقت الحل للحمولة والفحل وتلقح حينئذوان كان الذكر لايلقح الافى السنة السادسة فاذا دخلت فى الخامسة سميت جذعة وفى السنة السادسة ثنية (البقر فى كل ثلاثين تبيع) من المدونة كان مالك يأخذ فى زكاة البقر بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيادون ثلاثين من البقر صدقة فاذا بلغت ثلاثين ففيها عجل تبيع جذع قال مالك وهوذكر قال مجمد يجوز أن يؤخذ فى التبيع أنثى اذا طاع ربها قال مالك النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلام صدقافاً تى رجلاعليه بنت محاض فقال والله

ماكنت أول من أعطى مالا يحلب ولا يركب فأعطاه كبيرة فأمن النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ هاو دعا له بالبركة في إبله ففت وكثرت فال فانه ليعرف فيها دعوة النبي صلى الله عليه وسلم الى اليوم ابن رشد (٢٦١) في هذا ان الأسنان المحدودة انما هي حدان

لارؤ خدمن أحدفوقهاالا برضاه وليست كعدد ركعات الصلاة لايزادعلها وهذالاخللففه (ذو سنتين) ابن حبيب الجذع ذوسنتين قبل أن بدخل في الثالثة * اللخمي وهذاهوالاصم والمعروف عندأهل اللغة وهوالعجل الذي فطم عن أمه وقال ابن نافع هوماأوفي سنتين ودخل في الثالثة (وفي كل أربعين مسينة) في الحدث المتقدم فاذا بلغت المقرأر يعين ففيامسنة الى ستين (ذات ثلاث) *ان عرفة في كل أربعين من البقرمسنة أنثى التلقين وسنها أربع سنين وقال انشعبان ما أتم سنتين اللخمى روى عن الني صلى الله عليه وسلم انه قال في الار بعين ثنية وقال فها مسنة فالصحيح قول ابن شعان لانه أخذيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الواجب فهاثنية لانه حديث مفسر يقفى على المجل في قوله مسنة * ابن حبيب الثني من البقر مادخل في الرابعة وقال

عن التبيع أنثي وليس الساعي أن يمتنع منها قال سندلا بختاف في ان الذكر مجزى وان لرب المال أن بدفع أنثى لانهاخيرمن التبيع لفضيلة الدر والنسل فلرب المال دفعها وليس للساعي أن يمتنع منها ولاأن يجبر ربهاعلمها انتهى وقال فى الذخيرة ولرب المال أن يدفع عن النبيع الأرثى لفضلها عليه انتهى وقال النامسانى فىشرحقول بن الحاجب فاذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع جذع أوجذعة قال مالك النبيع ذكرقال بن المواز يجوز أخذ الأنثى لفضيلة أخذ اللبن والنسل اذارضي ربها بدفعها ولا يمتنع الساعي منها انتهى (فرع) فان وجد عند رب المال التبيع والتبيعة أولم بوجد عنده الاالتبيعة فقيل ليس للسامي أن يجبره على التبيعة وقيل يجبره قال في التوضيع والمشهور ليس الساعى الخيار لماوردمن الرفق بأرباب الماشية والشاذلابن حبيب وهومشكل أما ان لم يوجد لاالتبيع فلايجبره علمها اتفاقا انتهى وفي الشامل ولايجبرالمالك على دفع الأنثى ولوموجودة على المشهور انتهى وعزى ابن عرفة القول بعدم الجبرلرواية ابن القاسم والقول بالجـ برلرواية أشهب وقول ابن حبيب ونصه وفي عدم جبره على أخذأ نثاه موجودة معه أو دونه روايتا ابن القاسم وأشهب معقول ابن حبيب انتهى وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة وكونه ذكر اشرط على المشهور فاوأرادالساعى جبره على الأنثى من سنه فليسله ذلك عندابن القاسم وقال ابن حبيب مع أشببله ذلك انتهى وقول الشيخ زروق وكونه ذكر اشرط على المشمهور الخيعني به ان السن المأخوذهنامن ربالمال في الثلاثين هو الذكر ولا يجبر على الأنثى على المشهور وليس من ادهانه لابجوزله دفع الأنثى ولاللساعى قبولها لانه مخالف لآخركاره وللنصوص المتقدمة واللهأءلم ولم يتكلم المصنف على هذا الفرع وقدنبه على اسقاط المصنف أه الشيخ تقى الدين الفاسي في حاشيته على ابن الحاجب ونصه في شرح قول ابن الحاجب وفي أخذ الأنثى موجودة كرهاقولان حكى خليل فى توضيحه وصاحب الشامل أن المشهور عدم الجبر ومقابله لابن حبيب وسقط هذا الفرع من مختصر خليل انتهى (فائدة) قال الأزهري ابن السنة تبيع وفي الثانية جذع وجذعة وفى الثالثة ثني وثنية وهي المسنة لانها ألقت ثنيتها وفي الرابعة رباعلانها ألقت رباعيتهاوفي الخامسة سدس وسمديس لالقائها السن المسمى سديسا وفي السادسة ظالع ثم يقال ظالع سنة وظالع سنتين فأما الجيذع فليس باعتبارسن يطلعأو يسقط وسمى تبيعا لتبعه أمهوقيسل لتبسع أذنيه قرنيه لتساويهما والله أعلم انتهى ص ﴿ وفي أربعين مسنة ﴾ ش الى ستين فتيعان فبكونالوقص هناتسعةعشر وطريق معرفةالواجب فىذلك من ستين فصاعدا أن تقسم المقودعلى الأربعين والثلاثين فأن انقسمت على الاربعين فقط دون كسرفالواجب عدد الخارج مسنات وعلى الثلاثين فقط دون كسر فاتبعه وعليهمامعا دون كسر فأحد الصنفين ويأتى الخلاف وان الكسرت عليهما فاقسمها على الثلاثين وخذ بعدد الصحيح الخارج اتبعه ثم انظر الكسرفان كان ثلثافاً بدل واحدامن الاتبعة بمسنة وان كان ثلاثين فسنتان لداذ كرابن عرفة أيضا وفيه ما تقدم ولابن بشيرطر يقة اعترضه فيها المصنف وابن عرفة والله أعلم صروما تة وعشرين كائتي الابل ،

ابن نافع وابن شعبان ما أتمسنتين به اللخمى وهذا هو الصحيح وعزاه الباجى للقاضى (وما ته وعشرون كائتين من الابل) ابن بشير فاذا بلغت البقرستين ففها جدعان تم لازيادة حتى تبلغ سبعين فيستمر الحساب فى كل أربعين مسنة وفى كل ثلاثين تبسع ويكون الحكم على ماقدمناه فى الابل سواء وكافر بناه فى الحساب فاذا بلغت عشر بن وما ئة فهاهنا يتفق العدد فان عددت بالاربعينات

كان فيهاثلاث مسنات وان عددت بالثلاثينات كان فيها أربع توابع وقال ابن المواز فالساعي مخير في ثلاث مسنات وأربع توابع كانافي البقر أولم يكونا فان كان فيها أحد السنين لم يكن له غيره كالمائتين من الابل (الغنم في الاربعين شاة) روى ابن وهب ان رسول التصلي الله عليه وسلم قال ليس في الغنم صدقة حتى تباغ أربعين شاة فاذا بلغت أربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة (جنع أوجد عنه فوسنة ولومعزا) من المدونة قال مالك ولا يؤخذ الا الثني أو الجذع الاأن يشاء رب المال أن يعطيه ماهو أفضل من ذلك فليأخذه ولا يأخذ أقل من الجذع والجذع من الفأن والمعزفي أخذ الصدقة سواء بريد أنه يجوز أحدهما في الصدقة ذكر اأوأنثي قال أشهب وكذلك فيا يؤخذ منها عن الابل انظر سكوت خليل (٢٦٧) عن الثني وهو مما يجوز أخذه وفرق فيه بين الانثي والذكر وقد

ش لم يذكر حكمائتي الابل وفيها أربعة أقوال مذهب المدونة وانهان وجدالصنفان أوفقد اخيرا الساعى فان وجدأ حدهما تعين قال فيها فاذا بلغت مائتين كان الساعى مخيرا ان شاءأ خذار بع حقاق أوخس بنات لبون كان السنان في الابل أملاو يحبر رب المال على أن مأتى عا اختاره الساعى لان الخيار له على رب المال على أن يأتيه عاشاء الاأن يكون في المال سن واحد فليس للساعي غيرها انتهى وقال في التوضيح المشهورأن الساعي يخير ان وجداأ وفقدا وان وجدأ حدهما وفقدالآخر يخير ربالمالوهوقريب بمافى المدونة (قلت) وتقدم كالرمابن عرفة فى ذلك وتقدمت الفروع التي ذكرهافي الطراز فانبلغت أربع ائة فالساعى مخيرفي ثمان حقاق أوعشر بنات لبون أوأربع حقاق وخس بنات لبون خـ الافا لبعض الشافعية انتهى وتقدم نعوه في كلام الذخيرة ص ﴿ الغنم في أربعين شاة ﴾ مبتدأو خبروفي بعض النسخ في كل أربعين والصواب اسقاط لفظة كل ص ﴿ جِناعَ أُوجِنَا عَهُ شِ بِالذَّالِ المعجمة المفتوحة فيهما ص ﴿ وَلُومِعِزا ﴾ شمقتضي كلامه انه يؤخذالجذعالذ كرمن المعزوهومقتضي كلامه في المدونة والجذعمن الضأن والمعز في أخذ الصدقة سواء * ابن يونس بريدانه بجوز أخذهما في الصدقة ذكر اكان أو أنثى لكن قال في المدونة بعده ولايأخذ المصدق تيساو يحسبه على رب الغنم وقال ابن يونس بعده ومن المدونة قال مالك يؤخذ الثني من الضأن ذكرا كان أوأنثي ولايؤ خذالثني من المعز الاالأنثي لان الذكر منهاتيس ولايأخذ تيسا والتيس دون الفحل انمايع مع دوات العوار انهى وقال أبوالحسن عن ابن رشد التيس المنهى عن أخده قيل هو الذكر من المعزدون سن الفحل فلا يجوز أن يرضى به الساعى لانه أقل من حقه وهو ظاهر المدونة لعده مع ذوات العوار انتهى ثم قال وقيل هو الفحل الذي يطرق فينهي عنمه لانه فوق السن الواجبة فلا بأخذه الابرضارب الماشية قال وناقض بعضهم هذا عاتقدم لانه قال هنالايؤ خذالتيس وقال فياتقدم يؤخذ الجذع من الضأن والمعز والجذعمن المعزتيس انتهى واستبعدبعضهم تفسيرالتيس بالفحل بقوله فىالمدونة اذارأى المصدق أخذالتيس والهرمة وذات العوارفله ذاك فهذا يدل على انه ليس من كرائم الاموال وقال في التوضيح والتيس هو الذكرالذي يعد للضراب انهى وبهذا فسره غالب أهل المذهب وقال القاضى عياض في كتاب المشارق والتيس هوالذكر الثني من المعز الذي لم يبلغ حد الضراب فلامنفعة فيه و عكن أن يقال

قال مالك أما النبى فيؤخد من الضأن ذكر اكان أو أنثى ولا يؤخل الثني من المعز الاأنثى لان الذكر تيس ولايأخذالمصدق تيسا والتيس دون الغمل اغا معدمن ذوات العوار أي من ذوات العيب التي لابأخذهاالمدق ويعدها على ربها كالسخلة ونعوها * ابن عرفة في كون التخيير من الجدع والثني للساعي أولر ماقولا أشهبواين نافع *ابن يونس عن غير واحد والجذعمن الضان أوالمعزابن سنةوالثنية التي طرحت ثنيتها (وفي مائة واحدى وعشر بنشاتان وفى مائتين وشاة ثلاث وفي أربعهائةأربع عماسكلمائة شاة) في الحديث المتقدم واذا كانت احدى وعشر بن ومائة ففها شانان الىمائتي شاة فاذا

كانت مائتى شاة وشاة ففها ثلاث شياه الى ثلاثما ئة غاز ادفنى كل مائة شاة (ولزم الوسط) ابن عرفة لا يؤخذا لخمار كذات اللبن والربى والأكولة والفحل قاله أشهب وابن نافع وعلى ولا الشرار كالسخلة والتيس والعجفاء وذوات العوار (ولوانفر دالخيار أوالشرار) ابن بشيران كانت رديئة كلماأو جيدة كلمافر ابع الأقوال قول المدونة يخرج من غيرها انظر نصها عند قوله و نتاجا (الاأن برى الساعى أخذ المعيبة لا الصغيرة) من المدونة قال مالك أذار أى المصدق أن يأخذ ذات العوار والتيس والهرمة أخذها ان كان ذلك خيراله ولا يأخذ من هذه الصفار شيأقال و كالولم يكن عنده الاابل كلها اشترى له من السوق ولم يعطمه منها فكذلك اذا كان عنده لدون اشترى له من السوق ولم يعطمه منها فكذلك اذا كان عنده لدون اشترى له من السوق والم يعطم همنها في المدون السوق والم يعطم همنها في المدون السوق والم يعطم همنها في المدون الشرى السوق والم يعطم همنها في كلاله المدون الشرى المدون الشرى المنافق والم يعطم والمدون الشرى السوق ما يحتريه

(وضم بعث لعراب وجاموس لبقر وضأن لمعز) من المدونة قال مالك تضم البعث الى العراب في الزكاة والجواميس الى البقر ا والضان الى المعز بعض البعداد بين لان الاسم والجنس بعمع ذلك كله (وخير الساعى ان وجبت واحدة وتساويا والافن الأكثر) اللخمى ان كانت الغنم أربعين شاة وهي ضان ومعز أخذت الشاة من أكثرها قال ابن القاسم واذا كانت متساوية يأخذ المصدق من أبها شاء اللخمي وكذلك اذا كانت الغنم أربعين ضأنا وأربعين معز افالساعي مخير يأخذ من أبهما شاء وان كانت مائة وعشرين وكان أحد الصنفين دون النصاب تسعة وثلاثين الى مادون ذلك كانت الصدقة من النصاب وان كان في كل واحدة منها نصاب وهي متساوية ستون ستون كان المصدق بالخيارية خذشاة من أبهما أفضل المساكين (٢٦٣) واختلف اذا كانت ثمانين وأربعين

إفقال بن القاسم يأخدمن الأكثر (وثنتان من كل انتساويا) ابن عرفة أن وجبت شانان واستويا فنهما (أوالأقل نصاب غير وقص والافن الأكثر)من المدونة قال ابن القاسيمن لهسبعون ضائنة وستون معز افعلمه شاة من الضان وآخرمن المعز وكذاك كانتعشرين ومائة ضائنة وأربع بن معزا أخدمن الضان واحدة ومن المعز أخرى عماض لازكاة في الأوقاص وهو مايين هذه الأعداد والنصب التي ذكرناوهي ملغاة ومن المدونة قال أبن القاسم لو كانت عشرون ومائة ضائنة وثلاثون معز اأخدشاتين من الضان * ابن رشد وان وجبت الشانان في الصنف الأكثر وكان الصنف الاقل وقصا تعب

الجنعهوماأوفي سنة كاقال المصنف وكذاقال أهل اللغة انهماد خلفي الثانية وقدقال بعضهم انه حينندة مديضر بفيصير فحلا ان كان معداللضراب والافهو من الوسطلانه بلغ الى حدالضراب فارتفع عن سن التيس لانه الذي لم يبلغ الى عهد الضراب وقد نقل القرافي عن الازهرى ان التيس ماأتى عليمه الحول والجدعمادخل في الثانيمة فيكون النيس الذي هوفي آخر الأولى الاان هذا مخالف لكلام ابن يونس الثاني فتأمله وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة التيس كبير المعز انتهى ص وضم بعت لعراب ش البعت بضم أوله وسكون ثانيه والعراب كراب قال الشيخ زروق فيشرح الرسالة والبخت ابل ضغمة مائلة الى القصر لهاسنامان أحدهما خلف الآخر تأتي من ناحية العراق وقدرأ يناها بمصر والحجازمع الاروام في حجهم فسجان الخلاق العظيم صرووجاموس لبقر ﴾ ش قال الشيخ زروق في شرح الرسالة والجواميس بقر سود ضخام صغيرة الأعين طويلة الخراطيم مرفؤعة الرأس الى قدام بطيئة الحركة قوية جدالا تكادتفارق الماء بل ترقد فيه غالب أوقاتها يقال اذا فارقت الماء يومافأ كثرهز لت رأيناها عصر وأعمالها ص ﴿ أوالأقل نصاب غير وقص ﴾ ش مراده هنابالنصاب أن يكون الأقل أربعين فأكثر ومعنى كونه غير وقص أنيكون الأقلهوالموجب للشاة الثانية بأن يكون أكثر النوعين مائة وعشرين فأقل والوقص ضبطه عياض فى التنبيهات بفتح القاف قال أبوالحسن وبعض المتفقهة يقولون بالسكون وهو خطأ ونقل في التوضيح الاسكان عن النووي وقال سندالجهور على تسكين القاف ص ﴿ والا فكذلك ﴾ ش أي فان كان الاقل أربعين فأكثر وكان غير وقص بأن يكون هو الموجب الشاة الثانية فانه بأخذ منه شاة واحدة وتوخذ الشاتان من الأكثر وان كان الأقل غيرنصاب أوكان وقصا فانه يؤخذ الجيع من الأكثر والله أعلم (تنبيه) هذا الحكم الذي ذكره المصنف في الغنم يأتي مثله فى الابل والبقر قال فى المدونة بعدأن ذكر حكم زكاة الغنم وكذلك بجرى هذا في اجتماع الجواميس معالبقر والبغت معالعراب فاداوجبت بنتالبون أوحقتان وتساوى الصنفان أخدمن كل واحدة وانلم يتساو يافان كان في اقل عددما يجب فيه بنت لبون أو حقة أخد من كل صنف واحدة والا أخذتامن الأكثر ويستغنى هناعن الشرط الثاني وهوكونه غيير وقص فانه لايتأتي إلاأن بكون الأقل فيه عدد ما تعب فيه بنت اللبون أوالحقة ويكون وقصافتاً مل وكذلك اذا وجبت ثلاث بنات

في عدده الزكاة مثل أن تكون الضان ما نه واحدى وعشر بن والمعز أربعين فقيل تؤخذ الشاتان من الضان ولا يؤخذ من المعز شي لا نها وقص وهذا على قياس قول ابن القاسم في المدونة ان ثلاثما ته ضائنة وتسعين معز اثلاث شياه من الضان ولاشئ في المعز قال في المدونة لا نها وقص (وثلاث وتساويا فنهما وخير في الثالثة والافكذلك) من المدونة ان كان من كل صنف ما نه وخسة وسبعون أخذ من كل صنف واحدة وأخذ الثالثة من أيهما شاء وان كان فيها ثلاث شياه وكانت القليلة كونها أوجب زيادة الواحدة وفيها مع فلك عدد الزكاة أخذ الثالثة منها وان لم يوجب كونها زيادة الواحدة فهي وقص لا يؤخذ منها وان كثرت (واعتبر في الرابعة فأكثر كل ما ثنه) ابن يونس لوكان فيها أربع شياه وكانت القليلة وجبت الشاة الرابعة ابتدأ الحكم في المائة الرابعة فيأخذ الرابعة من أكثر المائة الرابعة فان استوياخير في الرابعة وكذلك يصنع فياز ادببتدى الحكم في المائة الآخرة (وفي أربعين جاموسا وعشرين بقرة منهما) من المدونة قال مالك ان كانت أربعين جاموسا وعشرين بقرة أخدمن كل صنف تبيعا * ابن يونس لانه يجعل في الثلاثين من الجواميس تبيع ويبقي عشرة منهام عشرين بقرة فيأ خد تبيعامن الأكثروهي البقر والفرق بين هذا وبين ما تقدم من قولها فه عن المحتمد ون ومائة ضائنة وأربعون معزا ان الثمانين الزائدة على الأربعين في المنان وقص لا شيء فيها والعشرة الزائدة على الثلاثين في البقر ليس فيها وقص لا تها أحالت الفريضة عن حالها ولوكانت الشياه مائة واحدى وعشرين لا شبهت مسئلة الجواميس مع البقر لأن الاحدوالثمانين الزائدة على الاربعين (٢٦٤) ليس بوقص فوجب أن يأخذ الجيع من الكثيرة (ومن هرب

لبون أوثلاث حقاق هان تساويا أخدمن كل واحدة وخير في الثالثة وان لم يتساويا بأن كان في الاقل عدد ماتحب فسه بنت اللبون أوالحقة أخذمنه واحدوالا أخذ الثلاث من الأكثر صيروفي أربعين جاموسا وعشرين بقرةمنهما وشلانمن الستين تقررت النصب واتحد الوقص فيعتبركل نصاب على حدثه كالاربع الفني فأفخ فأؤخ لمن الجواميس تبيع عن ثلاثين وببق منها عشرة تضم الى عشرين من البقر فتكون البقرهي الأكثر فيؤخذ منها تبيع (فرع) قال سنداذ اكانت الماشية من صنفين الاان أحدهمافيه السين المفروص والآخرليس فيمه قال الباجي يؤخذماوجدعنده وليس للساعي أن بلزمه ذلك السن من الجنس الآخر فان عدما فليس للساعي أن كلفه دلك السن من أى الحنسين شاهوهذا نظيره في المائتين من الابل ص ﴿ ومن هر ببابد الماشية ﴾ ش قال أبو الحسن الصغير ويعلم ذلك اقراره والله أعلم ص ﴿ و بني في راجعة بميب او فلس ﴾ ش يعنى ان من كانت عند وماشية فأقامت عنده مدة ثم باعها فأقامت عند المشترى مدة ثمرجعت الى البائع بعيب ظهرفها أوبتفايس المشترى فان البائع يدى على حولها الذي عنده فبزكهاعنية تمام حول من يوم ملكها أومن يوم زكاها بناءعلى ان الرد بالعيب نقض للبيع من أصله وفسر في التوضيح البناء بأنه يبني على حول نفسه وفسر الرجراجي البناء بانه يني على حول المشترى والكل صحيح فانهان ردت المه بعد حول من الشراء فقدمضي لها عنده حول وان ردت اله قبل ذلك بني على حوله قال ابن بشير في التنبيم اختلف في الردبالعيب هل هو نقض للبيع من أصله أونقض له الآن وكذلك المردودفي الفلس وعلى ذلك اختلف في الماشية ترديعيب أو بنقص البيع الفاسدفها أو بأخذهار بها لفلس المشترى بعد أنقامت بيده حولاأوأحوالا فهلتزكي على ملك المشترى أوعلى ملك البائع وهل يدى ربها على ما تقدم أه فيها أو يستقبل بها حولا وفي كل ذلك قولان انتهى (قلت) والقول الثياني بالاستقبال أعاملو تخريج كما قاله ابن عرفة وغيره والمنصوص في كتاب ابن مصنون الاول قال في النوادر عنه ومن ابتاع غنما فأقامت عنده حولائم ردها بعيب فبلمجيء الساعي فزكاتها على البائع ولوردها بعدأن أدى فهاشاة فليردها ولاشئ عليه في الشاة التي أخذها المصدق ولوفلس المشمري فقام الغرماء وجاء الساعي فالزكاة مبدأة ومابقي اللغرماء ولوطلب رب الغنم أخذهافي التفليس وقدأتي المصدق فله أخذشاة ثم انشاءر بهاأخذها المُقصة بجميع الثمن انتهى ص ﴿ كبدلماشية تجارة ﴾ ش اذا أبد لهابالعين فانه بني على حول

بالدال ماشيته أخذ بزكاتها) ابن بشسير من ملائماشية فأبدلها عاشيةأو بعين فرارا من الزكاة فانه يؤخل بزكاة الاولى ولا يمكن من قصده الى سقوط الزكاة وهذا بلاخلاف ومن المدونة قال مالكمن باعدها لحول نصاب ابل بنصاب غنمهر بامن الزكاة أخذالمدق منه زكاما أعطى وانكان زكاة ماأخذ أفضل لانما أخذ لم عي فمه يعدز كاة قال ولو ياعها غرفار فلاشئ عليه اذحولها مجئ الساعي ويستقبل بالذيأخذ حولا ولوقيل الحول على الأرجم) ان عرفة فيشرط الفوار بكو نه بعد الحول أوقر مه كالخليطين قولااين الكاتب والصقلي (و بني في راجعة بعيب أوفلس) من كتاب ابن سعنوف من ابتاع عنما

فأقامت عنده حولاتم ردها بعيب قبل مجى الساعى فزكاتها على البائع به ابن يونس هذا على قولهم ان الردبالعيب نقض بيع وهلى انه بيع مبتدأ يجب أن يستقبل مها حولا قال ولوردها بعد أن دى منها شاة فليردها ولاشئ عليه في الشاة التي أخذ المصدق ولو فلس المشترى فقام الغرماء وجاء الساعى فالزكاة مبتدأة وما بق الغرماء ولوطلب بائع الغنم أخذ الغنم في التفليس فليأ خذ المصدق شانه تم البائع أخذ الغنم ناقصة بجميع المثن يبقى النظر اذاباعها بعد نصف حول من يوم زكاها فأقامت في بدمشتر مها نصف حول ثم ودها بعيب أورجعت لفلس فانظر أنت ما يقتضيه هذا النقل وما يقتضيه لفظ خليل (كبدل ماشية تجارة وان دون نصاب بعين) ابن رشداذا كان للرجل دنا نير فاشترى بها ماشية للتجارة تجب في رقابها الزكاة زكى

الممن عن حول المال الذي اشتراها به وان باعها بعد أن أخرج من رقابها الزكاة وكمها الحول من يوم زكى رقابها بلا خلاف وأماان كانت الماشية التي ابداع الدنا في المتباع المتباع

منورث نصابغنم أو اشتراهالقنية نمباعهابعد حول قبل محئ الساعى عافيه الزكاة فالذي بعافيه الزكاة فالذي رجع اليهمالك انهيزكي بعدستة أشهر من يوم التمن لستة أشهر أخرى الشمن لستة أشهر أخرى وعلى هذا ثبت قال ابن ونس لان القنة الناس يونس لان القنة

(بس مصاب المناب القاسم ولو باعهابعدان زكى وابها زكى المن القياس اذالم يستقبل بالمن حولا أن يركبه على حول المال الذي ابناعها به الفاس القاسم ولو باعهابعدان زكى و قابها زكى المن المام حول لا يوم زكى الرقاب قال بن المواز ولم يختلف قول مالك وأصحابه اله يركى الممن لحول من يوم زكى الرقاب كانت لقينة أوميراث أومن تجارة ولوكانت الموروثة أقل من أربعين وبيعت بعدالحول ما تحيي في المناب المناب والمناب والم

ماشية و رثها أووهبت له ولم يشترها فباعها بدنانير ثم أخذ بهامنه ماشية قبل أن يقبضها أواشترى بها بعد أن قبضها ماشية أخرى منه أو من غيره من صنفها فقيل انه يستقبل بالغنم الثانية حولا في الوجوه كلها وهو مذهب ابن القاسم في الموازية وكذلك لو باع غذه ثم استقال منها و ردالثمن فانه يستقبل بها حولا ان اشترى بالثمن من غيره و يزكيها على حول الاولى ان أخذها منه في المثن أواشتراها منه وهذا القول حكاه ابن حبيب عن مالك وأصحابه حاشا ابن القاسم (أوعينا بماشية) بن رشداذا كان للرجل (٢٩٣) دنانير فاشترى بها ماشية تجب في الزكاة فلاز كاة عليه فيها حتى

الماشية بمخالفها سواء كانت التجارة أوالقنية وسواء أخنت مبادلة أولاستهلاك وقعدصر في المـدونة بذلك في الاسـتهلاك وغـيره واضَّح ص ﴿ وخلط الماشـية كالك ﴾ ش قال ابن عرفة الخلطة اجتماع نصابي نعمالكين فأكثر فيمايوجب نزكيتهماعلى ملكواحمه انتهي ص ﴿ ان نويت ﴾ ش أى الخلطة يريدولم يقصدابالخلطة الفر ارمن تكثيرالواجبالي تقليله فانقصداذلك فلاأثرللخلطة ويؤخذان بماكاناعليه قالابن عرفةو بثبت الفراربالقرينة والقربعلي المشهور وفىالقربالموجبتهمتهما خسةابن القاسم اختلاطهم لأقلمن شهرين يعتبرمالم بقرب جدا ابن حبيب أقله شهر ومادونه لغوهمد أقل من شهر معتبرمالم نقرب جدا ابن بشير فيكونموجم التهمةشهر ينونحوهماأوشهرا ثالثالر وايات دونه ولاخلاف عندالاشكال كيمين التهمة ثالثها يحلف المتهم الباجي لا يؤخذ نبقض حالهم الابتيقن فرارهما وان شكفيه حالاعلى ظاهرهما القاضي أن أتهما حلفاو الافلاوأخان عبد السلام عدم الاحلاف وان كان متهمامن قولهامن قال فماسده قراض أو وديعة أومديان أولم يحل الحول لم يحلف ريدلانه فىالعينأمين انتهى وهذا الشرطالذي ذكره المصنف نقله في الذخيرة عن سند ومنهمسئلة في أولزكاة الماشية من العتبية قال سئل عن رجل تصدق على ابن له بغننم فحازها له و وسعيافان ضمهاالى غنمه كان فيهاشاتان وان أفردها كان فيهاشاة قال لايضمهاالى غنمه قال فاوضمها وقال للصدق لماجاء ليسلى الاكذا وكذاوسا أرهاتصدقت به على ولدى أنصدقه الساعي قال نم يصدقه ان كان على صدقته بينة ابن رشد بريديصدقه على تعيين الغنم اداشهدت البينة بالصدقة ولم تعينها وظاهر قول ستعنون الهمصدق وان لم تكن له بينة أصلاوهو استعسان على غيرقياس لانه أقوان الغنم كانت له وادعى مايسقط زكاتها ثم ذكر الخلاف الآني ص ﴿ وَكُلُّ حَرَ ﴾ ش قال ابن عرفة وخلطة العبدسيده وشركته كاجنبي وقال ابن كنانة بزكي السيدا لجمع انتهي وفي رسم الجواب منسماع عيسى منزكاة الحبوب وسألته عن العبديكون شريكالسيده في الزرع فلا برفعان الاخمسة أوسق هل يكون فيهاز كاة أو يكون خليطاوكذلك في الغنر يكون لـ كل واحدمنهما عشرون هل علمهماصدقة قال بن القاسم قال مالك ليس عليهما ولاعلى أحدهما في ذلك شي قليل ولاكثير فىزرع ولاغنم قال ابن القاسم وهذا ممالاشك فيهولا كلام واحدر من يقول غيرهذا أو يرويه فان ذلك ضلال ابن رشدمن يقول ان العبد لا يملك وان ماله لسيده يوجب الزكاة عليه في الزرع والغنم وهذامذهب الشافعي وأبى حنيفة وفى المدونة لابن كنانة نعوه قال يخرج الزكاة من جميع

يحول علها الحول من يوم اشتراها فنزكها زكاة السائمة لقنية اشتراها أو المجارة (وخلطاء الماشمة) ا بن ونس الخلطة في الغنم الذى لايشارك صاحبه في الرقاب وهو مخالطه بالاجتماع والتعاون قال مالك وغنمه معروفة منغنم صاحبه والشريك المشارك في الرقاب ولانعرف غنمه من عنم صاحبه له حكم الخليطوكل شريك خليط وليس كل خليط شر دكا (كالكفهاوجب من قدر) التاقين للخلطة في الماشية تأثير في الزكاة وتأثيرها أن كوناللاثنين عانونشاة لكلواحدار بعون فأخذمنهاالساعي شاتين اذا كانا مفيترقين فان اختلطا أخذعن الثمانين شاة واحمدة فتأثيرهافي هذاالموضع التغفيف وقد تؤثر التثقيل وهوأن يكون للاثنين مائتان وشاة

قيو خدمها ثلاث شياه (وسن وصنف) من المدونة قال ابن القاسم ان كان لاحد ما خس من الابل وللآخر خسة عشر ومائة أخذ الساعى منها حقتين و يترادان قديته ما على أربع قوعشر بن جز أعلى صاحب الجس جزءمنها وهو ربع السدس ومابق فهو على الآخر ومن كتاب ابن سحنون لابأس أن يختلط الهذا ضان ولهذا معز ثم يأخذ المصدق منهما كايأ خدمن رجل واحد فان كان فيهما شاة أخذها من الاكثر ثم يترادان فيا أخذ (ان نويت) المشهو ران فرقابين مجمع أوجعابين مفترق خشية الصدقة أخذ ابالاول وللخمى هنا تخريج (وكل حرمسلم) ابن عرفة لا أثر خلطة عبد أوذى خلافالا بن الماجشون

(ملكانمابا) من المدونة قال ماللثلا بكونان خليطين حتى يكون لكل واحد من الماشية ما تحب فيه الزكاة ومالم يبلغ حظه ذلك فاط خلاطه قان لم يبلغ حظ واحد منهما منفر دا مافيه الزكاة واجهاعهما عدد الزكاة فلازكاة عليهما فان تعدى الساعى فأخذ منهما شاة من غنم أحدها فليترادا فيها على عدد غنمهم كقضاء قاض بقول قائل وهو قول ربيعة (يحول) سمع عيسى ابن القاسم من زكى غنمه ولبث بهاستة أشهر بعد زكانها تم خلطها مع رجل فأتى الساعى في هذا الشهر الذي خلط فيه غنمه وقد وجبت على صاحبه الزكاة في غنمه فقال بزكي غنم صاحبه وليس على هذا ازكاة حتى يحول الحول على صاحبه من يوم زكى الأن يخرج غنمه منها قبل ذلك وهو عنزلة من أفاد غنها أواشتراها فلبثت في يده ستة أشهر ثم أناه الساعى فلازكاة على ماصبه كل واحد منهما فاوكانت ماشية أحدها مأنة وقد حال علمها الحول وماشية الآخر خسين لم يحل علمها الحول المناقة واحدة واجبة عليه والثانية مظامة وقد حال علمها المولوات واحدة واجبة عليه والثانية مظامة وان أخذها من غنم صاحب الخسين وكانت الثانية مظامة وقعت عليه والثانية مناهما وان أخذها من غنم صاحب الخسين لم يكن لصاحب الخسين على صاحب المائة وكانت الثانية مظامة وقعت عليه والثانية من غنم صاحب الخسين لم يكن لصاحب الخسين على صاحب المائة وكانت الثانية مناه المن فامن نام خدوا حدة من غنم صاحب الخسين لم يكن لصاحب الخسين على صاحب المائة و واحدة من غنم صاحب الخسين لم يكن لصاحب الخسين على صاحب المائة و واحدة من غنم صاحب الخسين لم يكن لصاحب الخسين على صاحب المائة و واحدة من غنم واحد الخسين المائة و واحدة من غنم واحدة للمائة و المائة و واحدة من غنم واحدة للمائة و المائة و كانت الثائة و واحدة من غنم واحدة للمائة و المائة و كانت الثائة و واحدة من غنم واحدة للمائة و المائة و كانت الثائة و واحدة من غنم واحدة للمائة و المائة و كانت الثائة و كانت المائة و كانت

انظرهذاهى الشركة تقدم نصابن يونس عليها وقال ابن عرفة الشريكان كالخليطين ولاتراد بينهما (أو بمنفعة في الأكثر) قال مالك مما يوجب الخلطة قال مالك مما يوجب الخلطة والدلو والمراح والمبيت واحدا *ابن القاسمان لم وانحرم بعضها لم وحرجهم وانحرم بعضها لم يحرجهم وانحرم بعضها لم يحرجهم وانحرم بعضها لم يحرجهم وانحرم بعضها لم يحرجهم

دلك م يصنع هو وعبده ماشا آ انتهى ص ﴿ ملكان الله شقوره ظاهر (فرع) قال ابن عرفة والشريكان كالخليطين ولاتراد بينهما انتهى وقال فى المدونة يعتبر النصاب فى حصة كل واحد من الشركاء فى جهد له أموال الزكاة ونصه فى كتاب الزكاة الثانى والشركاء فى كل حب بزكى أوتمرأ و عنب أو ورق أوذهب أو ماشية فليس على من لم يبلغ حظه منهم فى النعيل والزرع والكروم مقد اللزكاة زكاة انتهى و فى المقرب قال مالك والزكاة ومن لم يبلغ فلاشئ انتهى وقال فى الشامل ولا والكروم والزيتون اذا بلغ حظ كل منهم مافيه الزكاة ومن لم يبلغ فلاشئ انتهى وقال فى الشامل ولا زكاة على شريك حصة دون نصاب فى عين وماشية وحرث انتهى ص ﴿ بعل أو منفعة ﴿ وَمَا لَا شَعْمَ اللَّهُ والجوهرى ان كان بعنى المبيت ص ﴿ بعنى موضع ﴿ ومم الح ﴾ ش ضبطه عياض بضم المم والجوهرى ان كان بعنى المبيت في المبيت ص ﴿ بعنى موضع الاجتاع الرواح المبيت في المنت في المنافية والمعنى الثانى هو المراد فى كلام المنف اذكره المبيت ص ﴿ بوفق ﴾ الاجتاع الرواح المبيت في المنت في الثانى هو المراد فى كلام المنف اذكره المبيت ص ﴿ بوفق ﴾ والمنت في الله الله عنى الله الله عنى الثانى هو المراد فى كلام المنف اذكره المبيت ص ﴿ بوفق ﴾ والمنت في المنت في المنت في المنت في المنت في المبيت في المبيت ص ﴿ بوفق ﴾ والمنت في المنت في المبيت في المبيت في المنت في المبيت في المنت في المنت في المبيت في المبيت في المبيت في المنت في المنت في المبيت في المبيت في المبيت في المبيت في المبيت في المنت في المبيت في

دلك من الخلطة قال ابن القاسم ولا يكونون خلطاء حتى معقعوا في جل ذلك (وصراح) ابن بشير يسترط في المراح أن يكون مماولاً الموقعة لجيعهم أو مماوك المنفعة قان كانت مواضع كثيرة فتفتقر الى أن يكونوا محتاجين الى جيعها وكذلك الحركي المبيت المراح هو حيث تعقع العنم القائلة وقيل حيث تعقع المبيت عياض حقيقة المراح المبيت وجعله فيها من قنصه ومرة غيره (وماء) ابن بسير الدلومن موجدات الخلطة ومعناه السقى ومقتضى لفظه أن يسقى الجميع بدلو واحدول كن ألحق بذلك الاشتراك في الماء اما أن يكون موضعه مماوكا وتكون المنفعة فيه مشتركة (ومبيت) الباجى من المعالى المعتبرة في الخلطة المبيت (وراع بادنهما) الباجى ان كان الذي يرعى الغيم واحدافقد حصلت الخلطة وان كان له يكل ماشية راع بأخذاً جرته من مال كهاوكانوا يتقاونون بالنهار على جميعها وكان دلك بادن أربابهال كثرة الغيم واحتياجها الى ذلك فهي أيضا خلطة الان جميعهم رعاة بلهي عالماشة وان كان القلة بعيث يقوم راعى كل واحد منهم عاشيته دون عون غيره فليس اجتماعهم على حفظها من صفات الخلطة وكذا ان كان تعاونهم بغيرا ذن أرباب الماشية فليست بخلطة وان كان لكل ماشية فليست بخلطة ولو وان كان لكل ماشية فلم الفي واحد منهم الماشية الأنهر وماجعوا الماشية لضراب الفحولة كلها فهي من صفات الخلطة لارتفاقهم بكل واحد من الفحولة كان كان واحد منهم صور الخلطة أن يكون في كل واحد مقصور اعلى ماشية عرد عنها الى ماشية عيره فليس في ذلك وجه من الخلطة لان الارتفاق بذلك لم يقصد التهي وانظر من صور الخلطة أن يكون في كل واحد مقصور اعلى ماشية كاتقدم قبل قوله ان نويت (وراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عدد مهما)

انظر عندقوله وسن وصنف (ولوانفر دوقص لأحدهما) من المدونة قال مالك اذا كان لاحدهما تسع من الابل وللآخر خس فعلى كل واحد شاة ثمرجع مالك فقال يترادان في الشاتين للخلطة * ابن يونس وهو الصواب ولو كان لأحدهما سـتة وللا خرتسعة فلا يختلف قوله في ذلك انهما يترادان لان اجتماعهما أوجب عليهما ثلاث شياه بالقيمة تقدم نص المدونة عندقوله وسن وصنف الباجي قال ابن القاسم ان أحد الخليطين برجع على صاحبه بقيمة ما أخذ (٢٦٨) منه ان كان شاة لانه بمعني الاستهلاك قالوا جب فيه القيمة قال ابن القاسم ان أحد الخليطين برجع على صاحبه بقيمة ما أخذ (٢٦٨) منه ان كان شاة لانه بمعني الاستهلاك قالوا جب فيه القيمة

ش والظاهررجوعه للجميع قال في الشامل فان خلطوه اللر فق فكالمالك الواحد ص ﴿ ولو انفر دوقص لأحدهما فه ش تقدم في كلام المدونة ان الوقص هوما بين الفريضة بن في جع الماشية وقال في التنبيها تالوقص بفتح القاف مالاز كاة فيهما بين الفرضين في الزكاة وجعه أوقاص وقال أبوعمران هوماوجب فيه الغنم كالجس من الابل الى العشرين وقيل هوفي البقر خاصة قال سند الجهورعلى تسكين القاف وقيل بفتعه لانجعه أوقاص كجمل وأجمال وجب لواجبال ولوكانت ساكنة لجع على أفعل مثل كلب وأكلب وفلس وأفلس ولاحجة فيهلأنهم قالوا حول وأحوال وهول وأهوالوكبر وأكبارانتي وفي عده كبر وأكبار في سلاخ ذلك نظر لان كبر بفتح الباء فلاينهض دليلالانهمن بابجل وجبل والله أعلم وقال الجوهري وقص العنق كسرها ووقصت به راحلته وبفتح القاف قصر العنق وواحد الاوقاص في الصدقة مابين الفريضتين وكذلك الشنق وقيل الوقص في البقر والشنق في الابل وتقول توقصت به فرسه اذا نزا نزوا يقارب الخطو واعلم ان هذه اللفظة معاومة قبل الشرع فيجب أنتكون لمعنى لاتعلق له بالزكاة التي لم تعلم الامن الشرع واستعيرت من ذلك المعنى اللغوى لهذا المعنى الشرعى وذلك يحمل أن يكون من وقص العنق الذي هوقصره لقصوره عن النصاب أومن وقصت به فرسه اذاقار بت الخطولانه يقارب النصاب قال سند ولمالك والشافعي في تعلق الزكاة بالوقص قولان انتهى من الذخيرة قال في التوضيح والشنق بفتح الشين المعجمة والنون قاله في التنبيهات قال مالك وهومايزكي من الابل بالغمنم انتهى وماذكره في النوضيح في الشنق عن القاضي عياض مخالف لماذكره الجوهري وحكاه عنه القرافي في ذخيرته فانه جعل الشنق من ادفاللوقص وهو مابين الفريض تينمن كل ما تجب فيه الزكاة وفسره في النهاية بذلك أيضا قال واعاسمي شنقالاً نه لم يؤخذ منه شي فأشنق الى مايليه أى أضيف وجع ثم قال والعرب تقول اذاوجبت على الرجل شاة في خس من الابل قد أشنق أى وجب عليه شنق فلا يزال مشنقا الى أن تبلغ ابله خساوعشر بن ففها بنت مخاض وقدزال عنه اسم الاشناق ويقال لهمعقل أي مؤد العقال مع بنت المخاص فاذا بلغت ستاو ثلاثين الي خس وأربعين ففرض أي وجبت في الله الفريضة انتهى فكائه والله أعلم سمى شنقا لكونه اشنق الى غيره أي أضيفت الابل الى الغنم فركيت بهاو الله أعلم ص ﴿ في القمة ﴾ ش ير يدولو وجب الرجوع بشاة كاملة كاهوظاهر قول ابن القاسم في المدونة خـ لافالأشهب وأما اذا كان الواجب جزأ فتتعين القمة ابن عرفة اتفاقا وشاذابن الحاجب ونقله ابن رشد وابن شاس لاأعرفه الاقول أشهب ليس لمن أخف تمنه حقة عنهما أخف خليطه بجزء وحقة ومن قال له أن يعطيه جز أمنها لم

دون العين خلافالاشهب وانكان المأخوذ جزأ رجع بقمته اتفاقامنها قال بن القاسم وهذه القيمة يوم الاخذ وقال ابن شاس هل تعتبر القمة بوم الأخذ أويوم الوفاء قـولان مأخذها انه كالمستملك أو كالمتسلف (كتأول الساعي الاخــ نمن نصاب لها) سئلابن القاسم عن أربعة نفر خلطاء بأربعان شاة الكل واحدمنهم عشرة عشرة فأخذالساعي منا شاةقال سرادونها على عدد مالكل واحدمنهم *ابن رشيد فان قومت الشاة بأربعة دراهم رجع الذي أخدت الشاةمن غفه على كل واحدمن خلطائه بدرهم درهمولا كلام في هـ ندا الوجه فان أخذ الساعي شاتين فقال ابن القاسم ان الشاة الواحدة تمدون مظلمة ويترادان الشاة الاخرى بينهم وهذابينان كانت الشاتان مستويتين

فى القيمة وأماان لم تستو يافى القيمة في كون نصف كل شاة منهما مظامة و يترادان النصفين الآخرين (أولاحدها وراد الخلطة) تقدم نص المدونة انه من اعاة لقول ربيعة انظره عند قوله ملكانصابا (لاغصبا) * ابن بشير ان كان لاحدها نصاب وللآخر دونه خالف الساعى وأخذ منهما بتأويل تواجعا وان قصد الى الغصب فتكون مصيبة بمن أخذ من نعمه (أولم يكم مل لها نصاب) * ابن بشيراذا اجتمعاوليس لواحد منهما نصاب والمجتمع منهما أيضا غير نصاب فأخذ الساعى غصب محض تكون مصيبته بمن أخذ من نعمه (ودوثمانين خالط بنصفها ذوى ثمانين أو بنصف فقط ذا أربعين

كالخليطالوا حدعليه شاة وعلى غيره نصف بالقهة انظرها هذاها كان بنيغ أن يقول وعلى غيره نصف هذا من جهة اللفظوا مامن جهة الفظوا مامن جهة الفقو أمامن جهة الفقه أماذ و عانين خليل به الفقول المدينة من المامن به منهم خلطاء قال ابن بشير فيرا أربعة أقوال لم يشهر اللخمى ولا ابن بشيره مهاقولا وهو الذى اختصر عليه خليل يقتضى انهم كلهم خلطاء قال ابن بونس لا بن عبد الحرك وأضبغ قال ابن يونس قال ابن المواز الذى آخذ به ان صاحب الثمانين خليط لهه وليس أحدهما خليطالصاحب فيقع على صاحب الثمانين شاة وعلى كل واحد من صاحبية ثلث شاة اهمن ابن يونس وهذا هو مقتضى الفقه عند ابن رشدون من العبيمة قال بعض المصر بين لوأن رجلا كانت له ثلاثون من الابل ولثلاثة نفر ثلاثون ليكل واحد من منهم عشرة عشرة وكان خليطالكل واحد من منهم عشرة عشرة وكان خليطالكل واحد من منهم عشرة من ابنه فان الساعى بيدا بأحد الثلاثة نفر يقول له ان المناع عشرة من المنه وله المناف المناف المناف والمناف المناف واحد من عليك ياصاحب العشرة اذا جعتها فا خده منك فأر بعون فها ابنة لبون وعليك ياصاحب العشرة اذا جعتها فا خده منك فأر بعون فها ابنة لبون وعليك ياصاحب العشرة اذا جعتها فا خده منك فأر بعون فها ابنة لبون وعليك ياصاحب العشرة من ابنة اللبون التي تعب في ابلت الربع عن برجع (٢٦٩) الى الشاني والشالث فيفعل مشل مافعل بالاول العشرة من ابنة اللبون التي تعب في ابلت الربع عرجع (٢٦٩) الى الشاني والشالث فيفعل مشر مافعل بالاول

ويأخدمن كل واحدربع قيمة ابنة اللبون التي وجبت عليهم ثم يرجع الى صاحب الشلائين فيقول ان لكثلاثين من الابل ولاحجابك ثلاثين أخرى فأنت لهم بابلك عليك مالاحجابك فاعرف عليك مالاحجابك فاعرف منك مايصير عليك اذا جعتها عليك كلها وآخده منك بحميع إبلكم اذا جعتها الفحل فعليك ياصاحب ستون وفيها حقة طروقة الثلاثين نصفها فها تها واغا

أعسه ولم يؤخذ من هذا الأنه لم يجزم به بل جزم بنقيضه سامناه مدلوله خيار المأخوذ منه لالرومه انتهى (فرع) قال ابن عرفة وفي كون القمة يوم الاخذأو يوم القضاء نقل الباجى عن ابن القاسم وتخريج الشيخ على أهل المذهب انتهى واقتصر في الشامل على الاول والله أعلم ص ﴿ كَالْخَلِيطُ الواحد ﴾ ش هذا جواب عن المسئلتين يؤخذ منه حكمها وقوله بعده عليه شاة الى آخر ه زيادة بيان في الاولى ولا يمكن جعله بيان المهافان مذهب المدونة المايلزم في الثانية شاة على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى صاحب الأمانين أن بريدان تراجع الخلطاء يكون بالقيمة أيضافي هذه المسئلة كما أشار اليه أولا ولا كبير فائدة فيه حنفذ و يحمل أن يشيرالى ان الساعى اذا وجب المجزء من شاة أو بعير بأخذ القيمة قال ابن فرحون يعنى اذا وجب الساعى على أحد الخليطين جزء شاة أوجزء بعيرفان على الساعى ابن فرحون يعنى اذا وجب الساعى على أحد الخليطين جزء شاة أوجزء بعيرفان على الساعى والأول أصها ذلا بد الشاة من البيع والمن هو القيمة وليس هذا مثل من وجبت عليه شاة فدفع قيمتها اذلا ضرورة بعلاني هذه والله أعيل المذهب ان كاة الماشة تؤخذ على هذا الوجه المافجر ﴾ ش مقتضى كلام غير واحد من أهل المذهب ان كاة الماشة تؤخذ على هذا الوجه المافع هذا الوجه المافع هذا الوجه المن خورة على هذا الوجه المنافع في المنافع المن المنافع المنافع

يأخذ قيمة النصف الذي وجب عليه دنانير أو دراهم فاعرف هذا فانه باب حسن * ابن رشد معنى هذه المسئلة ان الذي له ثلاثون من الابل هو خليط لكل واحد من خلطائه بعشرة وليس بعض خلطائه خليطا لبعض وهي مسئلة جيدة حسنة كاقال جارية على ما في المدونة اننهي وأمامسئلة دي ثمانين خالط أربعين منها بأربعين الخيره و بقيت الاربعون بغير خليط فقال ابن شاس حكى الشيخ أبو الوليد عن عبد الملك وسعنون ان على صاحب الاربعين نصف شاة وعلى صاحب الثمانين شاة كاملة انتهى وهذا النقل موافق لما اختصر عليه خليل الاانه ليس بمشهور ولا اتفق النقل بهعن سعنون وعبد الملك وانما المشهور الذي ينبغي أن تكون به الفتوى هو ما في المدونة و نصبها قال مالك من له أربعون شاة و خليطه مثلها وله ببلد آخر أو ببلده أربعون لا خليط له فيها فليضم ذلك الى غنم الخلطة في أخذ الساعى المجميع شاة ثلثاها على رب الثمانين وثلثها على رب الاربعين هكذا يتراجعان في هذا الوجه قال أبو مجمد وهذا أحب اليناوعليه جل أحماننا انتهى وانظر أنت لفظ خليل والشئ مذكر بالشئ حكى ابن خليكان عن بعض النحو يبن قال أنالا أفهم المقدمة في النحو المجر ولى ولا يلزم من هذا انى لا أعرف النحو (بالقيمة) تقدم في مسئلة العتبية الما يأخذ قيمة النصف دنائير أو دراهم (وخرج الساعى ولو مجدب طاوع الثر بابالفجر) من المدونة والمنتق قال مالك سنة السعاة أن يامع طاوع الفجر * ابن عرفة تعقب هذا ابن عبد نالدونة والمنتق قال مالك سنة السعادة أن يبعثوا قبل الصف و حين تطلع الأثريا مع فة تعقب هذا ابن عبد نالدونة والمنتق قال مالك سنة السعادة أن يامع طاوع الفجر * ابن عرفة تعقب هذا ابن عبد نالدونة والمنتق قال مالك سنة السعادة أن

ثلاثان سنة يد ابن عرفة ويردهدالأن البعث حينئد لمصلحة الفريقيان لالأنه حول ليكل الناس بلكل على حوله القسمري فاللازم فمين بلغت أحواله من الشمسةماتز معلمه القمرية حولاكأنه في العام الزائدكمن تخلف ساعيه لاسقوطه انتهى انظرهذامع قول ابن القاسم من كانت عنده أربعون شاة حال علما الحول ولم بأته المصدق بعدالحول بأقلمن عشر سدينارا فلاز كا عليه فيها * ابن رشد وانباعها بعشر بن دسارا کان علیه نصف دينار ساعتئدعلي أحد قولى مالك وانظر هذاأ دضا مع قولهم اتبان السعاة شرط في وجوب الزكاة وانظر عند قوله وقله يستقبله الوارث وعند قوله كروره بها ناقصة وعندقوله يحول وعند قوله ومن هرب بالدال ماشيته (وهو شرط وجوب ان كانوبلغ) ابن بشرالمشهور أن اتيان السعاة ان كانواشرط فى وجوب الزكاة ابن عبد السلام فان لم يكن هناك سعاة أو كانوا ولكنهم لابصلون الى قوم فلاخلاف انهلاىعتىرىحشه

ولوأدى لسقوط عام في نعو ثلاث وثلاثين سينة قال ابن عبد السلام الظاهر أنه يطلب منهم في أول السنةوهو المحرم فيأى فصل كان لان الأحكام الشرعية اغاهي منوطة في الغالب بالسنين القمرية ولوقلنا عاقال أهل المنهب لأديالي سقوط عام في نحوثلاثين عاما وماقلناه هومذهب الشافعي انتهى وقال في التوضيح على مالك الحكم هنابالسنين الشمسية وان كان يؤدى الى اسقاط سنة في نعوثلاثين سنةلمافي ذلكمن المصلحة العامة انتهى وفي الذخيرة في الاحتجاج للشافعي ولان ربطه بالثريا يؤدى للزيادة في الحول زيادة السنة الشمسية على القمرية ثم قال في الجواب ان ذلك مغتفر الاجلان الماشية تكتفى في زمن الشتاء بالخشيش عن الماء فاذا أقبل الصيف اجمعت على المياه فلاتتكاف السعاة كثرة الحركة ولانه عمل المدينة انتهى وقال ابن عرفة رداعلى ابن عبدالسلام البعث حينئه فالمصلحة الفريقين لاجتماع الناس للياه لالأنه حول الكل الناس بل كل على حوله القمرى فاللازم فيمن بلغت من أحواله من الشمسية ماتز يدعليه القمر ية حولا كونه في العام الزائدكن تخلف ساعيمه لاسقوطه انتهى والظاهر خلاف ماذكره والالم يظهر اكون الساعي شرطوجوب فائدة وقدقال في المدونة فيمن مات بعد الحول وقبل مجيء الساعي كأنه مات قبل حولها اذحوله امجىء الساعى معمضي عام انتهى فهذايه لم قطعا ان عنده حولا فيكان اللازم أن بزكيه وقال مالك في كتاب ابن الموازلة أن يذبح ويبيع بعد الحول قبل مجيء الساعي وان نقص ذلك من زكاتها الامن فعل ذلك فرار افيلزمه مافرمنه وقال فيه أيضاقال مالك واذا تخلفء مالساعي فلينتظره ولايخرج شأ وكذلك انحل الحول بعدأن مرالساعي به ييسيران كان الامام عدلافان لم يكن عدلا فليخرج للحول ان خفي له فان خافي أن يؤ اخذاه انتظره وقال ابن القاسم ان عزل ضعايا لعماله فبل مجيئه فان أشهدعلها يريد أشهدانها لعماله لفلان كذاولفلان كذافلاز كاذفها وانجاء وهى حمة بعدالا أن كون لم يشهد فليزكها انتهى من ابن يونس ونقله القرافي عن سندكائه المذهب وفي المدونة نحوه اذفهاعلى مانقل ابن يونس وماذ بحد الرجل بعد الحول أومات قبل قدوم الساعى ثمقدم لم يحاسبه بشئ من ذلك وانمايز كي ماوجد بيده حاضرا انتهى ونقل ابن عرفة كلام ابن المواز ونصه وروى محدل بها الأكل منهاوالبيع والهبة بشرط حوز هابعدالحول قبل مجيء الساعى ان لم يردفر ارافيعسب انتهى وفي الذخيرة لوم الساعى بالوارث بعد بعض الحول تركه للحول الثاني قاله مالك في الكتاب وقال بعض الشافعية يوصي بقبض باعند كال حولهاو يصرفها وهوخلاف المعهودفان كلشهر يتجددفيه كالأحواله ولمتكن السعاة تتجدد في ذلك للانوا يقتضون مرة فى كل عام انتهى واغاذ كرت هذه النصوص بلفظها ليستفاد حكمها ويظهر الاخذ منهاوالله أعلم (تنبهات والاول) طلوع الثريا بالفجر قال في التنبيهات في منتصف شهر إيار وهو ما به وقبللاثنتي عشرة ليلة وهذاعلى حساب المتقدمين وطاوعها ليوم ثاني عشرين من ايار ومايه وهوسابغ عشرين بشنس والشمس فيعاشر درجةمن برجالجوزاء وهوأول فصل الصيف على حساب المغاربة والفلاحين وعلى حساب غيرهم أواخرالر بيع (الثاني) قال في المدونة ومن نزل بهالساعي فقال لهانما أفدت غنمي مندشهر صدق مالم يظهر كذبه قال مالك ولا يعلف وقد أخطأمن يحلف الناسمن السماة وقال مجمد يحلف قال في الذخيرة قال عبد الوهاب المعروف بالديانة لايطالب ولايعلف والمعروف بمنع الزكاة يطالب بهاولا يعلف والمجهول الحال في الركاة ولوعرف بالفسق يحلف وفيه خلاف وذكرابن رشدفي تعليف من ادعى مايسقط الزكاة ثلاثة أقوال ثالثها

(وقبله يستقبل الوارث) من المدونة قال مالك من له ماشية تجب فها الزكاة فات بعد حولها قبل مجيء الساعى وأوصى بزكاتها فهيمن الثلث غيرمبدأة وعلى الورثة أن مفرقوها في المساكين الذين تعل لم الصدقة وليس للساعي قبضهالأنهالم تجبعلى الميت وكائنهماتقبل حولها اذحولها بجيء الساعي بعدمضىعام ابن يونس وكا لوماتت الماشية بعد الحول قبل قدوم الساعي فانه لا يحب علمه وكاتها فكذلكمو ته حنئذلانه مان قبل حولها (ولاتبدأ ان أوصى بها) تقدم نص المدونةهي من الثلت غير مبدأه ومن المدونة أسااعا ببدأ في الثلث ما فرط فيه منزكاة العين وأوصى به فانه بيدأ علىماسواهمن الوصايامن العتق والتدبير في المرض وغيره الاالمدير في الصعة وانلم يوص باخراج زكاة العان لم عد على الورثة اخراجها الا أن يشاؤا ولوحل عليه في مرضهزكاة العين وأتاهمال غائب فأمر بزكاته فدلك فى رأس ماله لانه لم نفرط قال ابن القاسم وانكان لم يوص بها أم الورثة بدلك ولم يعبروا * ابن

يحلم المنهم وتأول بعضهم ان الثالث تفسيرقال وهذا التأويل صحيح فيمن ظهر لهمال وادعي مايسقط الزكاة وأمامن لم يظهر لهمال وادعى عليه الساعى انه عين ماله فان كان لايتهم لم يحلف باتف اق وان كان بمن يتهم فقولان انتهي من أول سهاع ابن القاسم من زكاة الماشية (الثالث) في الرسم الثاني منه لايحل للساعي أن يستضيف من يسعى عليه الامن كان مشهور ابالضيافة لكل أحدفيكر وللذريعة وخوفامن الزيادة في اكرامه للسعاية ولايستعير دوابهم وقال مالك وشرب الماء خفيف ابن عرفة روى على وابن نافع وصديقه كغيره وروى سحنون لابأس أن محمل ماخف على يعبر من الصدقة (الرابع) قال ابن رشد في آخر سماع أشهب لكل أمير اقليم قبض صدقات اقليمه دون من سواه من الامراء وليس لساعي المدينةأن بأخذيمن مربهمن أهل العراق قال سعنون في رجل لهأر بعون شاة فىأربعةأقاليم يأخذ كلأمير ربعشاة يأتيه بشاة يكون لهربعها وانأخذمنه كلأميرقيمةربع شاة أجزأوان كان له خسة أوسق في كل اقلم وسق أعطى لـكل أمير زكاة وسق وان كان الولاة غير عدول أخرج مالزمه كاذكرنا (الخامس) اداحال الحول والابل في سفر فلايصدقها الساعي ولاربها حى تقدم فان ماتت فلاشئ عليه فيها ولوعلم انهامات بعد الحول قال بن رشدا عالم يحرج زكاتها لانه لايدرى ماحدث بها واداماتت فلاشئ عليه لأنه لم يفرط ولايلزمه أن يحرجز كاتها الامنها انتهى بالمعي من سماع عيسى وقاله في النوادر (السادس) قال سند تخرج السعاة للزرع والثار عند كالها نقله في الذخيرة (السابع) لا يجب على الساعي الدعاء لمن أخدمنه ألصدقة خلاعا لداو دقاله في الذخيرةوفي القرطبية انهمستعب وقال في الذخيرة واستحسنه الشافعي لقوله تعالى خدمن أموالهم صدقة تطهرهم الى قوله تعالى وصل علمهم أى ادع لهم لنا انه عليه الصلاة والسلام والخلفاء بعده لم يكونوا يأمن ون بذلك السعاة بل دلك خاص به عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى ان صلاتك سكن لهم فهذاسب الأمر بذلك انهى والله أعلم وقوله ولو بجدب مقابله قول أشهب في العتبية والجموعة لاتخرج السعاة سنة الجدب وقال المازري في المعلم في أوائل الزكاة وللامام تأخير الزكاة الى الحول الشابى اذاأداه اجتهاده الى ذلك انتهى وظاهره انه يتفرع على المشهور من خروجهم سنة الجدب ويؤخ فدالثمن كلاما بن رشدفي مباع أشهب واذاخرجو استة الجدب فيأخذون الواجب ولو كانت الغنم عجافا خيلاها لما اختاره بعض الشيوخ انه لايؤ خيامتها وقال ابن عبد السلام هو الصحيح والله أعلم والجدب فقهالجيم وسكون الدال المهملة ضدالخصب بكسرا كاء المعجمة وسكون الصادالمهملة قاله في الصحاح والقاموس ان كان و بلغ قال ابن عرفة فان لم تكن سعاة أخرجت كالمين اللخمى اتفاقا الشيخ عن كتاب ابن سحنون وكذلك من لم تبلغه السعاة انتهى وقاله ابنالحاجب قال في التوضيح وماحكاه من الاتفاق حكاه اللخمي انتهى ونقل في الذخ يرةعن سحنونانه يزكى بعدحول من مرور الساعى على الناس ويتعرى أقرب السعاة وهذا اذاكان ببلدهمن يصرفهاله والانق اوهالحواضر البلادات كانت تصل وان لم تصل فتباع ويشترى مثلها كاسيقوله المصنف في مصرف الزكاة قال في سماع ابن القاسم أو يدفع له قميه اللضرورة والله أعلم ص ﴿ وقبله يستقبل الوارث ﴾ ش قال في التوضيح اذامات رب الغنم بعد الحول قبل مجى الساعى لم يجب على الوارث اخر اجهاهنه لكن يستعب لم اخراجها ص ﴿ ولاتبدأ ان أوصى بها ﴾ ش أى فى الثلث و يبدأ عليها فك الأسير قال أبوالحسن هى من تبة الوصية بالمال ذكره في زكاة الثمار وقال في المدونة وتفرق على المساكين وفي الاصناف الذين ذكر الله وليس

يولس ماحل عليه في مرضه قد بان صدقه فيه فلدلك كان من رأس ماله بخلاف مافرط فيه فانه لا يعلم صدقه فيه لكن قوى الامر فيه وجعل مبدأ في الذات ولو علم صدقه يقينا لكان من رأس المال و بلغنى عن بعض شيو خنافين كان ببلد لا سعاة فيه فيعل حوله ثم عوت فيوصى باخر اجز كانه انهامن رأس ماله لانه ساعى نفسه وان لم يوص لم يلزم ورثته اخراجها كز كاة العين تعلى في مرضه وهي بعندن و كانه الثمار تطيب ثم يموت ولا يوصى باخراج (٢٧٢) و كانها تلك في رأس المال أوصى به اأولم يوص انتهى و بنقل هذا

للساعى فبضهالأنهالم تجبعلى الميت أبو الحسن كأنه أرادأن يسلك بهامسلك الزكاة فلدلك صرفت مصرفها قال وظاهر المدونة سواءكان يعتقدانها واجبة عليه أملا قال بعض الشيوخ معناه كائن يعتقد انهالاتلزمه قال اللخمي ولوعلم ان الوصية من الميت لانه ظن ان الزكاة واجبة عليه مثلأن يقول أوجبت على زكاة ماشيتي لان الحول حال على أوما أشبه ذلك ممايع لم انه لم يقصد التطوعلم يكن على الورثة أن ينفذوا وصيته على أصل المذهب ان وجوبها معلق بمجيء الساعي وهذا الجواب فمين لهسعاة وأمامن لاسعاة لهم فانه يجرى الجواب فيهاعلى زكاة الزرع والثمار فتخرج الزكاةمنهااذامات بعدالحولوصي باخراج الزكاة أولم يوص انتهي وماقاله اللخمي ظاهر ص ﴿ ولاتجزى ﴾ ش أي اذا أخرجهاقب لمجيء الساعي وهذا ليس خاصابالنفر يع على المشهور في ان مجيء الساعي شرط وجوب بل وعلى مقابله أيضا في انه شرط اداء لان مافعل قبل حصول شرط الاداء لغو وقد عثها المثابن عبدالسلام والمصنف وجرمه ابن عرفة (تنبهات * الأول) قال إن عبد السلام لا يجزى الحراجها قبله لانه حينند كالآني بالتطوع عن الواجب واذالم يكن مانع سوى ماذكر فلا يبعد أن يخرج الخلاف في تقديم الزكاة قبل الحول انتهى وظاهراطلاقاتهم عدم الاجزاء وعلله القرافي بعلة أخرى لانه كدفع مال السفيه له بغير اذن وليه (الثاني) هذااذا كان الامام عدلاقال في المدونة واذا كان الامام غير عدل فليضعها مواضعها أن خفي لهذاك وأحبالى أنبهربها عنهمان قدر وان لميقدر أجزأهما أخذوا ابن عرفة وانخاف أخنه انتظره (الثالث) لو ذبح الشاة الواجمة عليه وصدقها لحافقال بن القاسم لا يجزيه وقال أشهب وابن المواز تجزيه نقله البساطي عن النوادر وقال البرزلي سئل ابن أبي زيد عمن وجبت عليه شاة في زكاة غنمه فذبحها وتصدق بهاعلى المساكين فقال لا تحز مه الديحه اياها فكيف انأمررجلافقال لهاذبحهاوتصدقها (قلت) فظاهره لاتجزئه لان بدوكيله كيده بدليل مافي الرهونانتهي ص ﴿ كرمهاناقصة عرجع وقدكلت ﴾ ش أي بولادة أو بالدالها بنصاب من نوعها فهذاعلي الخلاف وأما لوكملت بفائدة بشراء أوهبة أوصدفة أو ارث فلا خلاف في انهالاتعب الركاة حينئذ (فرع) لوضل بعبر من النصاب بعد الحول فريه الساعي ناقصا فلا زكاة ثمان وجدبعده فهل يزكيه حينئذ ولاينتظر الساعى وهوقول ابن القاسم في سماع عيسى وقال محمدأحسالىأن ينظرفان كانصاحب أيس منه فليجعل السنةمن يوم يجده وان كان منه على رجاء فليتركه مع الاربعة للحول الاولكزكاة الفطرعن العبدالآبني يعنى يزكيه قبل أن يجده قال ابن رشدوفيها نظر واختار أن ينظر فان كان راجياله زكاه حين يجده وان كان يائسامنه استقبل به كالفائدة قاله في رسم لم يدرك من سماع يحيى ونقل ابن عرفة الثلاثة الاقوال ونصه ولو صل بعض

الفصل هكذامجموعاتيين الفرق بين مسائله وسأحيل عليهحيث يتعرض المؤلف لها (ولاتعزىء) ابن الحاجب لوأخرج زكاة نعمه بعدالحول وقبل مجيء الساعى لم تعيزه على المشهور ومن المدونة قال مالكمن من به الساعي وفي ماشته ماتحب فسه الزكاة صدق قال مالك واذا كان الامام عدلا مثل عمر بن عبدالعز يز فلا مغرجأحدركاته حتى مأتمه المصدق فان أتاه فقال قدأديتها لم يقبل قوله ولمأخذه بها وقال أشهب لاشئ عليه الاأن يتهم عنع الزكاة قال مالك وان كان الامام غيرعدل فليضعها مواضعهاان خفي له ذلك وأحبالي أن بهرب بها عهمانقدر فانخافأن بأثوه ولم بقدرأن يخفها عنهم فليؤخر ذلك حتى مأتوه فان أخلوها منه أجزاه وقال اللخمى تفريق الزكاة الماشية والعينوالحرث الىأئمة

العدل دون أصحاب الاموال فان كان قوم ليس لهم امام أو كان غيرعدل كان انفاذه الى أصحاب الاموال وان مكنوا منها الامام اذا كان غيرعدل مع القدرة على اخفائها عنه لم تجز ووجب اعادتها (كروره بها ناقصة ثمر جعوف كلت) روى مجدلوم به الساعى وغنه دون نصاب فرجع فوجدها بلغته بولادة لا يأخذ منها شياولا ينبغى للصدق أن يرجع فيها * ابن عرفة ووجه هذا انه كركما كم يعدى قال ابن العربي اختلف ان ترك القاضى الحكم بمسئلة فرأى ابن القاسم بفقه انه بمضى حكمه بالترك فانه حكم صحيح فان تخلف وأخر جت أجز أعلى المختار) اللخمى اذا تخلف السعاة لشفل أوأمن لم يقصدوا فيه الى تضييع الزكاة فأخرج رجل زكاة ماشيته فالاحسن الاجز اء خلافالا بن الماجشون (والاعمل على الزيد والنقص للاضى بتبدئة العام الاول الاأن ينقص الأخذ النصاب أوالصفة فيعتبر) من المدونة قال مالك من تخلف عنه (٧٧٧) الساعى سنين ثم أتاه فا تما يأخذ منه زكاة ما وجدبيده

لماضى السنين مابينه وبين أن بنقص بأخذه عن عدد ماتجب فسه الزكاة لانها لو هلكت في غيسه لم يضمنهاقال وان غابعنه الساعىخسسنانوغمه فيهاألف شاة ثم نقصت في غسته سع أوأكل أوغره فوجدها حينأتي ثلاثة وأربعين شاةأخذمنها أربع شياه لاربع سنان وسقط عن ربهاسنة لانها صارت بأخذه أقل ماتجب فيها الزكاة وان وجدها قدرجعت الى مالازكاة فيمه فلاشئ للصدق قال مالك وان كانت غمه في أول عام غاب عنه الساعي وفى الثانى والثالث والرابع أربعينشاة تمصارت في العام الخامس ألفا فليزك عنده الألف للسنين الماضية كلها ولايلتفت الى يوم أفادها وكمادلك الابسل والبقراذا كانت فيأول سنةغاب عنها نصاباعرف عددهافى كلسنة أولم بعرف قال اس حبيب واذا غاب عن أر بعين خس سنان ع

النصاب بعمد حوله فريه الساعي ناقصا تم وجمد بعده ففي زكاته وانتقال حوله ليومئذ لاينتظر الساعى في الحول الثاني أوان أيس منه والمرجى على حوله الاول ثالثها المرجو على حوله والميؤس منه فائدة فلاز كاة لابن القاسم ومحمدوا بن رشد انتهى ص ﴿ فَانْ تَعْلَفُ وَأَخْرَجْتَ أَجْزَأُ عَلَى الختار ﴾ ش يعنى اذا كان السعاة موجودين وشأنهما لخروج وتخلفوا في بعض الاعوام وليس مرادهما اذالم تكن سعاة أصلافانها تجب بمرو رالحول اتفاقا كاتقدم عندقوله ان كان وبلغ واكتفى المصنف هن هذا بمفهوم قوله ان كان و بلغ لانه عنده كالمنطوق وأمااذا كان شأن السعاة الخروج وتخلفوا في بعض السنين فهل يجو زاخر اجالز كاة ابتداء أم لالم يصرح المصنف محكمه وغال الرجراجي انكان ذلك اختيار الغيرعذر فانهم يخرجون زكاتهم ولاضمان عليهم فمافعلوه ولا اولابخرجونها وهوقول عبدالملكانتهي وذكرابن عرفة ثلاثة أقوال الاول جواز التأخيروعزاه لعبدالملكوانهان أخرجهالم تجزهوالثالث انهلاينتظرو يزكيها أربابهاوعزاه لاختيار اللخمي ونص كلام ابن عرفة في اجازة تأخيرها ولو أعوامالجيئه وايجابه اياها ثالثها لاينتظر لرواية اللخمي الساعى وكيل (فلت) في النوادر روى محمد من تخلف ساعيه انتظره وكذاان حل حوله بعد نزوله بيسيران كانالامام عدلا والاأخرج لحولهان خفي لهوان خاف أخذه انتظره انتهي وفي الذخيرة أن تأخرالساعي قال مالك انتظره انتهى ولعل هذاهوالقول الاول في كلام ابن عرفة وهو الظاهر (تنبيه)قال في النوادروليس على أهل الحوائط حمل صدقاته مولتؤخذ منهم في حوائطهم وكذلك أرباب الزرع وعلى السعاة أن يأتوا أرباب الماشية على مياههم والايقعدون فى قرية ويبعثون اليهم وأمامن بعدمن المياه التي بمربها الساعى فعليه جلب ماشية فانضعفت فلابدمن ذلك أويتفقو اعلى قمتها ولابأس بالقيمة فيمثل هذاانتهي بريداذ الهيكن بمحلهم فقراء قاله اللخمي والرجراجي وغيرهما ص والاعل على الزيدوالنقص في الماضي بتبدئة العام الاول الأأن ينقص الاخذ النصاب اوالصفة فيعتبر كهش يعنى وان تخلف الساعى يربدوا لماشية نصاب بدليل قوله كتخافه عن أقل ولم تخرج الزكاة في مدة تحلفه فانه يعمل في الماشية على ما يجدها أي يزكيها لماضي السنين على ما يجدها من النقص والزيادة ابن مرفة ولايضمن زكاة مدة تخلفه ولانقصها ولوبذ بجأو بسع الباجي مالم برد فراراانتهى قال في المدونة فان رجعت الى مالازكاة فيه فلاصدقة فيها انتهى ويزكيها لماضي السنين على زيادتها ابن بونس عرف عددهافي كل سنة أم لم يعرف وقوله بتبدئة العام الأول يعني انه يزكى ما وجدهعن أول سنةثم عن الثانية ثم عن الثالثة قال في التوضيح قال اللخمي ولاخلاف فعين تخلف عنمه الساعي انه يتديء بالعام الاول واختلف قوله في الهارب وقوله الاأن ينقص الاخمذ النصاب

(٣٥ - حطاب - نى) صارت فى العام الخامس ألف شاة فانه بأخذ الاول سنة عشر شياء وعن الأربعة الباقية تسعا تسعاوه ومذهب المدونة انتهى من ابن يونس وانظر قوله أوالصفة قال مالك فى المدونة اذاغاب الساعى عن خسوعشر بن من الابل خس سنين ثم أتى فليأ خذعن السنة الأولى بنت مخاص وفى باقى السنين عن كل سنة أربع شياء قال مالك ولوغاب عن ما تة وعشر بن من الابل خس سنين أخذ منها عشر عليه بنت مخاص وفى باقى السنين عن كل سنة أربع شياء قال مالك ولوغاب عن ما تة وعشر بن من الابل خس سنين أخذ منها عشر

أوالصفة فيعتبر مستثني من قوله عمل على الزيد والنقص لماضي السنين يعنى انه بأخل الزكاة عما وجدملاضي الاعوام مبتدئا بالاول الااذا نقص الاخذالنصاب فيعتبر ذلك النقص وتسقط الزكاة حيننا واذانقص الاخدصفة الواجب اعتبر وأخاخيره ولوقال فاذانقص الاخذ النمابأو الصفة اعتبركان أوضي (تنبيهات الأول) لااشكال أنه اذاوجدهاعلى مافارقها عليه أنه يزكيها لماضي السنين على ماوجدها مبتدئا بالاول فاذا نقص الاخذ النصاب أوالصفة اعتبر كالوغاب عن ثلاث وأربعين شاة أربع سنبن تموجدها كداك فانه أخذمنها أربعاولو كانت أربعين حين غاب ووجدها كذلك لاخد واحمدة وتسقطالز كاةفي باقى السنين (الثاني) اذاعاب عنهما الساهي وهي نصاب تم نقصت عن النصاب معادت الى النصاب تم أفاد البهافائدة أخرى حتى صارت ألفافان كان عودها الى النصاب بولادة أوبابدال ففي كناب محمد تركى الالف لجيع الاعوام على ماهي عليه اليوم وقال محمد لا آخذ بهذامل بأخذمنهامن بوم تمتمافيه الزكاة ويسقط ماقبله قال الرجراجي والقول الاول أصحوأما ان كان عودهاللنصاب انماهو بفائدة فانماتزكى من يوم بلغت النصاب الى مجئ الساعى اتفاقا نقلها بن عرفة والمصنف وأبوالحسن وابن بونس وأصله في النوادر وسيأتي كلام ابن عرفة في القولة التي بعدهذه (الثالث) قال في المدونة وان غاب الساعي هن خس من الابل خس سنين ثم أتي فيأخذ منه خس شياة لان زكاة الابل هنامن غيرها واداللخمي فلم تنغير الفرض ولوكان فقيرا ولا يجد مارزكى عنهاالاأن سمع معرافانه يزكمها بخمس شماءانتهى ونعوه في النوادر (الرابع)قال في المدونة أيضاوان عابعن خس وعشرين من الأبل حسسنين ثم أتى فليأ خذ لعام بنت مخاص ولأربع سنين ستةعشر شاة أبوالحسن ظاهر الكتاب أخذ بنت الخاص منها أو من غيرها وعليه حله ابن بونس فقال بر مدقوله ستةعشر أى أربع شياه لكل سنة عن عشرين من الابل والاربع الباقية وقص سواءأخنه هامنها أومن غسرهاوقال عبدالملك انماهذا اذا أخذهامن عددهاوان لم مكن منهافليأت في العام الثاني عثل ماأخذ منه في الاولى الشيخ وقول عبد الملك خلاف وهكذ أقال اللخمي اختلف في المسئلة على قولين فذكر قول إن القاسم ثم قال وقول عبد الملك انتهى وللخمى فيها قول ثالث اختاره يفرق فيه بين أن تكون بنت الخاص موجودة في الابل في العام الاول وعزلها للساكين أولاا بن هرفةو روى محمدان تخلف عن أريمين تساوحه مسنين فاعاعلمه شاةولا حجة للساعى ان زكاتهامن غيرها (قلت) لانهامن نوعها فلانشكل تصورها بأن بقاءها سنقلهاعن سنها لجواز بدلها كلعام بأصغرمنها انهى قال في الذخيرة ولوتلف من الجس والعشرين بعبرقبل مجئ الساعي لم زلا الابالغنم لان الوجوب أوالضمان الما يتقر رفي السنة الاولى عجيته انهي (الخامس) اذاغاب عنه الساعى وعنده نصاب مم باعه مم جاء الساعي بعد أعوام فان كان باعه بدون نصاب فلاشئ علىه قولاوا حداوان كان باعه سماك فأكثر فانه بزكي الثمن عندكل سنة كان بلزمه أن بزكي الماشية عنهاالاأن ينقص الثمن عن النصاب وقيل الهايز كيه لعام واحد كذا نقل أبوالحسن وغيره وعزا ابن عرفة الاول للقرينين والثاني لمحمد ونصه ولوباع من تخلف عنه ساعيه بسنين غنم تجربنصاب عين ففى زكاته لعام أولكل عام تزكى لهلو بقيت مسقطامن كل عام زكاة ما قبله مالح بنقص عن نصاب نقل الشيخ عن القرينين ومحدانهي (السادس) قال في النوادر في الاسر بأرض الحرب يكسب مالاوماشية ولا يعضره فقراء مسامون فليؤخ العين حتى يخلص أو عكنه بعثها الى أرض الاسلام وهى في الماشية كمن تخلف عنه الساعى لا يضمن فان تخلص بهادى لماضى السنين الامانقصت حقاق ولوكانت احدى وتسعين أخد حقتين و ثمان بنات لبون (كتعلفه عن أقل فكمل وصدق) قال هجمه ولو تعنف عن أقل من أربعين شاة ففت في السينة الرابعة بولادتها أربعين فلا يأخذه الساعى الابشاة وكذلك لو تناسات أكثر من ذلك لم يأخذه الا من أربعين شاة ففت في السينة الرابعة بولادتها أو ببدل قليل بكثير فصارت ألفا وقد غاب خسسنين لزكاها عما يحد لكل سنة غاب في القول في ذلك قول رب الغنم بلايمين ثم قال وان غاب عن أقل من نصاب فصارت ألفا بفائدة وان زادت بولادة فقال مالك وابن القاسم يزكها من يوم تحت نصابا الى يوم يأتيه الساعى وقال أشهب يزكها من يوم تعت نصابا وان زادت له فلكل أشهب يزكه ما وجد بيده للسنين كلها راجع ابن يونس فالكلام (٧٥) فيه أطول (لا أن نقصت ها رباوان زادت له فلكل

مافيه) ابنشاس الهارب عن السعاة بزكي لكل عامما كانتعليه زادت على عدة العام الحاضر أونقصتعنهوقالأشهب اذازادت فهوكن غابعنه السعاة لا يكون أحسن حالامنه بالباجي القول الاول هوقول جميع أصحابنا الاأشهب لانه ضامن للزكاة بتعديه فيضمن في كلعام على حسب ماوجب عليه (بتبدئة الأول) وابن بشير المشهور انه يشدى الحساب من أول سنة فمؤثر المأخوذ فىزكاة مابعده سقوط قدرأوسن * ابن عرفة ان كان من نوع مابعده اللخمى انهرب عاشيته وهى أربعون شاة خسسنين تمجاءالساعي وهى بحالهالم تزدولم تنقص فقال ابن القاسم يوع خد منها شاة خاصة لانه ستدىء

الزكاة انتهى ونعوه في الذخيرة ولم يقيده بالاسير بل قال لوكان بأرض الحرب فيشمل الاسيرومن أسلم بهاونحوه والله أعلم (السابع) اذاغصت الماشية وردها الغاصب ولم تبكن السعاة بمربها فانه يزكيها لمامضى على ما يجدها الامانقصة الزكاة كالذي بغيب عنه الساعى لا كالهارب ولوغصب بعض الماشية وبقي دون النصاب لم يزكه الساعي فاذاعاد نزكي الجيع لماضي السنين على ظاهر المنهب وعلى القول بتزكية المغصوب لعام يزكى الجميع لحول واحدانتهي من الذخيرة ص ﴿ كَمْخَلَفُهُ عَنْ أَقْلُ فَكُمْلُ وَصِدَقَ ﴾ ش التشبيه في كونه يعتبرهنا وقت الكال فن وقت كالها نصابايزكمهاعلى مايجدها وليس المعي أنه يزكى كل سنة مافيها وذلك كالصريح في كلام اللخمي وهو ظاهرعبارة التوضيح وابن عرفة وغيرهما ومقابل ماذكر المصنف انهاتزكى على مابجيدها الساعى لجيع الاعوام الكاملة وهذا الخلاف اعاهواذا كملت بولادة أوبابدالها عاشيةمن نوعهاوان كانتأيضا كلت فائده فلاخلاف ان المعتبر من حين كالهانصاباو فهممن قوله كتخلفه عن أقل أن المراد انه وقت تخلف الساعي أقل من نصاب ولوكان قب ل ذلك نصابايز كي وهو كذلك وفي كلامه في النوادر اشارة الى ذلك ونقله ابن عرفة اختصار ونصه فلو تخلف عن دون نصاب فتم بولادة أو بدل ففي عده كاملامن بوم تخلفه أو كالهمصد قاربها في وقده قولا أشهب وابن القاسم مع مالك بناءعلى أنسني تخلفه كسنة أولاولو كمل بفائدة فالثاني اتفاقاوعليه لوتخلف عن نصاب ثم نقص ثم كمل فكاهم وفي الصورتين خملافاو وفاقا والقولان هنا لابن القاسم ومجمدمع اللخمي وقول الشيخ لعل مجمداعني أنهاوان كانت تزكى قبل ذلك الاان الساعي غاب عنهاوهي أقل من نصاب بعيد ولذالم بذكر واللخمي انتهى (تنبيه) قال في النوادر واذا أتى الساعي بعد غيبته سنين فقال له رجل معه ألف شاة انماأ خذتها من مندسنة أوسنتين فهو مصدق بغير يمين ويزكيه لما قال انتهى يعنى يزكيه على ما يجده لماقال من السنين وقول المصنف وصدق يعنى أن صاحب الماشية مصدق في الوقت الذي كلت فيه نصابا نقله في التوضيح عن الباجي والله أعلم ص ولاان نقصت هاربا وان زادت فلكل مافيه بتبدئة الأول ﴾ ش هذا مخرج من قوله عمل على الزيد والنقص يعنى هذافين تخلف عنه السعاة لافي الهارب فانه في النقصان يعمل على مافار قها الساعي عليه ولايصدق الهارب في نقصه اوفي الزيادة لكل سنة مافه اوقوله بتبدئة الأول راجع للزيادة

بأول عام والباقى تسعة وثلاثون فلاز كاة فيها * اللخمى وهذا أحسن لان الشاة التى كان الحكم أن توع خذا ول عام موجودة وهى لتى غصبت ولات كون في الذمة الابالتلف اللخهى وعلى القول بانه ببتدى عبا تخرعام فتوع خدمن الأرد مين خس شياه * ابن يونس الصواب أن يأخذ عن كل سنة ما كان فيها ولا ببالى بالسنة بدأ بالاولى أو بالآخرة لان ذلك مخلد فى ذمته فلا يسقط ما يوع خدمنه زكاة شئ مما وجب بيده * ابن رشد قال ابن القاسم من قيبتدى عبأ ول سنة وقال من قبال عام انتهى فحاصل هذا ان البداءة بأول عام هو أحد قولى ابن القاسم و ختار اللخمى ابن بشير وهو المشهور خلاف مختار ابن يونس ورواية ابن حبيب عن مالك وقول أصبخ وابن الماجشون وعبد الحكم وأشهب

(وهل يصدق قولان) ابن عرفة ان فر بأكثر مماوجدله لم يصدق في نقصه بغير عام بلوغه ابن بشير لانه متعدفي الهروب وقوله غير موثوق به والأصل الكال وان فر بأر بعين ثم انذي بألف فقال انما استفدتها قريبا فهل يصدق تعو يلاعلى ما تقدم أولايصدق تعو يلاعلى ما وجدفي بده الآن في المناهب قولان (٢٧٦) انتهى انظر القول الأول قاله سعنون قال يصدق في ذلك لان الركاة

والنقصان معاوان وجمدها على ماهار قهاز كاها كذلك لمماضي الاعوام مبتدئا بالأول فالأول فان نقص الاخذالنصاب أوالصفة اعتبر (تنبيهات الاول) قولهم لايصدق في النقص يريداذ الم تقريبنة فينبغى أن لا يؤخذ منه كاصر حبه في النوادر أيضافقه قال بن عبد السلام هذا بين اذا قدر عليه وأما انجاءتائبا أوقامت له بينة فينبغي أن لايؤ خلمنه الاما كانت عليمه تم قاله في موضع ثان قال وهو ظاهركلام بعض الشيوخ فاعترضها بن عرفة في التائب ولم يعترضه فمين قامتله البينة قال وفها القدرة عليه كتو بته ونقل ابن عبد السلام تصديق التائب دون من قدر عليه لاأعرفه الافي عقوبة شاهدالز وروالزنديق والمال أشدمن العقو بةلسقوط الحدبالشهة دونه (الثاني)قال في النوادر قال ابن القاسم وأشهب عن مالك والفارعن الساعي ضامن لزكاة ماشيته فأمامن يتبع الكلاأو تخلف عنه الساعي فلا يؤخذ الا بزكاة ما وجدانتهي (الثالث) قال ابن الحاجب وتتعلق بذمة الهارب من السعاة اتفاقاقال ابن عبد السلام المر ادبتعلقها بالذمة وجوب ادائها الماضي السنين لاتعلق الدبون لانه سيأتي أن المشهور تعلقها بأعيان الماشية وقبله في التوضيح وقال ابن فرحون عن والده بلتعلق بالذمة تعلق الدبون وهو ظاهر المدونة وقال ابن القاسم لو هلكت لماشية بعد ثلاث سنين ضمرن زكاتها ولم يضع عندموتها ماوجب عليه وأماماذكره ابن عبد السلام فانعاذ الثيالنسبة الى القمدر الواجب فاداعلم بالنسبة الى أعيانها تعلق بالذمة اللهم الاأن بريدأنها لاتؤخذمن رأس المال اذامات فليست كالدبون من هذا الوجه فصحيح انتهى صي وهل يصدق قولان إ شظاهر كلامه ان الخلاف جارحتي في العام الذي فرفيه وجعل ابن عرفة محل الخلاف غيره فقال وعلى المشهور لولم تكن بينةصدق في عدم زيادتها على ما به فرفي عام وفي تصديق في غيره نقلا الباجي عن سعنون مع اللخمي عن ابن القاسم وابن رشدوابن الحارث والشيخ عنهم اللخمي عن ابن حبيب والباجي عن ابن الماجشون انهى وكذلك ظاهر كلام ابن رشدان الخلاف فياعدا الأول (تنبيه) القول بتصديقه هو قول ابن القاسم قال اللخمي وهو الأحسن فان قامت له بينة عمل عليها بلااشكال قاله فى التوضيح (تنبيه) على القول الأول بأنه لا يصدق اذالم تقمله بينة فيو وخذ بماوجد لجميع السنين والله أعلم ص (أوصدق ونقصت) ﴿ ش قال في التوضيح اللخمي وفي معنى التصديق أن يعد عليه ولا يأخذ ممقال ولافرق على المشهور في النقص بين أن يكون عوت أو بذبح الاأن يقصد به الفرارنص عليه ابن المواز وتعوه لابن عبد السلام قال ابن عرفة وقول ابن عبد السلام وعلى تصديق فقها بذبح غيرفار كموتها لاأعرفه انماد كرابن بشير نقصها بالموت وشهه بضياع جزءمن العين وانماسوي مجدينهما بعدالحول قبل مجئ الساعى انتهى والشيخ نقله عن ابن المواز فلعله وقف عليه عنه فتأمله (تنبيهان الاول) لوعدها م هلكت كلها بأمرس الله أو بغصب أو بقي مالاز كاه فيه قال ابن يونس لاشئ على ربها لأنهاليست في ضانه ولاهو أتلفها فال وقاله أبو عمر ان وقد قيل ماعده المصدق وجبت

لاتجب عليه الاباقرارهأو ببينة تثبت عليه وليس فسقه بالذي عضى عليه الدعاوى دون بينة اللخمي وهذاحسن وهوقولابن القاسم والقول الثاني قاله ابنالماجشونقال لانصدق وتوعخدمنهصدقة سائر الاعوام على ماهي عليه الآن لانه قدظهر كذبه وتبين فراره عن الزكاة فلم يعتبر بقوله (وانسأل فنقصت أو زادتفالموجود) * ابن يونس لونزل به الساعي معالساء فسأله عن غمه فقالمائتين فقال غدا آخذ منك شاتين تم نتجت تلك اللملة واحدة وكانت مائتاشاة وشاة فاتت واحدة الانظر الاالي عدتهاعندوقوفه علها لعددها والاخذمنها لاقبل ذلك وقاله أصبغ وعزاه اللخمى لمالك ثم قال فأسقط عنه زكاة ماهلك وانكان قدصدقه في العددلانكل ماهلاتمن المال بعد الحول وقبل الاخذ منه منغير تفريط تسقط زكاته

وكذلك لوعد عليمه فلم أخذ منها شيأحتى هلك بعضها سقطت زكاتها وزكى عن الباقى وتصديقه وعدده سواء وهذا اذا كانت الزكاة من عين تلك الماشية ولوكانت ابلافساً له عن عددها فقال عشر ون فصدقه وقال نصبح ونأخذاً ربع شياه فأصبح وقدهلكت لم تسقط عنه زكاته الانه سلم ذلك اليه ليأخذ الزكاة في الذمة (ان لم يصدق أوصدق ونقصت وفى الزيد تردد) تقدمت عبارة ابن يونس وطريقة اللخمى وعبرا بن عرفة عن ذلك عانصه خبر ربها عن قدرها ان لم يصدقه لغو الأكثر وكذا أيضا ان صدقه * اللخمى الافى الشنق وفى الزيادة طريقان انهى والشنق من الابل مالايؤدى فيه الاالغنم أربع وعشر ون بعيرا فدون ذلك فاذا كانت خسة وعشرين فليست بشنق وقال ابن بشير ان مربه الساعى فيسأله مما عنده تميس على من المنافعة عندا دت بولادة فان لم يعول على خبره أخذ بما فيعد عليه في عدالعد وان عول عليه ووثق به فهم ناللم أخبره فان وجدها قدر ادت بولادة فان لم يعول على خبره الثنافي ان يجدعند العدد وان عول عليه ووثق به فهم ناللم أخبره النافعة على الله الم الموجود لا المنافعة ولين أحده اله لا يلتفت الى خبره لان هذا (٧٧٧) من الأقوال الظاهرة فلا يلتفت فيها الاالى الموجود لا الم

خبرالمالك والثاني انهان كان واثقابقوله وصدقه فقدصار حكم قال مالك لاأحسالهاحس الماشية أن منزل السعاة عنده ولا دميرهم دوابه يريد خيفة التهمة أن يخففوا عنه وفي النارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لانفرق بين مجمع الحديث قال اللخمي اختلف في هذا الحديث فيأر بعةمواضع أحدها هل مجمله على الوجوب وهو المروف من قول مالك وأصحابه وفي مختصر ماليس في المختصر مايدل على أنه محمول على الندبولوتصدقرجل من ماله بقدر مادسقط عنه الحج أوسافر فيرمضان لسقوط الصوم عنهأواخر صلاة حضر عن وقتها للصلهافي السفرركعتان

زكاته وان هلكت بأمرمن الله ويأخذها مما بقي وليس ذلك بشئ وقدقال في العين تهلك و سقى بعضها اللساكين عشرمابق لانهمشر كاءمعه فاذهب فنهم ومابق بينهم ويدخل هذا القول في الماشية وله وجهوالاول أصوب لانهم ليسوا كالشركاء على الحقيقة لان له أن يعطيهم من غير ذلك المال وليسله ذلكمع الشريك فدل انه لم يتمين حقهم فيه انتهى وذكر ابن عرفة الثلاثة الأقوال ونصه وفي كون ماهاك اثرعدها قبل أخذز كاتها كهلاكه قبله ولزوم أخذما وجب بمابقى ثالثها الساعي شريك فما بقي كشريكه في الجميع لا عي عمر ان مع اللخمي والصقلي وتنخر يجه من تلف بعض نصاب العين بعد حولهقبل التمكن انتهى وماصو بهابن يونس جزم به اللخمي وقبله في التوضيح وعبرعنه أبو الحسن الصغير بالمشهور وقال بن عبد السلام في مقابله الذي نقله ابن يونس انه ضعيف خارج عن أصلى ابن القاسم وابن الجهم والثالث تحريج من ابن يونس (الثاني) قال ابن عبد السلام ولوعد نصف الماشية ومنعهمن عدباقيها حتى تغيرا لمعدودالى زيادة أونقص فهل يستقرالوجوب فياعد بعده أولايستقرفي ذلك قولان وذكرها بن عرفة وعز اهماللتأخرين ونصه ولوتغيرشر طهاا لمعدود بنقص وانماقبل عدالباقي ففي البقاء على عده الاول قولاالمتأخرين انتهى وقدعامت ان المشهو والاصوبانهاذاعدها كلهائم هلكتلم يلزمهز كاتها فأحرى اذاعد بعضها وانمايتأتي الخلاف على مقابل المشهو رهذا في النقص ويأني الكلام في الزيادة ص ﴿ وَفِي الزيد تردد ﴾ ش هو اختلاف طرق قال ابن عرفة الأكثر على ان العبرة عاوجدو خبرر بهالغو وذكر ابن بشير طريقين احداهما انه يعمل على ماصدقه الثانية ان في ذلك قولين أحدهما العمل على ماصدقه والثاني العمل على ماوجد فان عدها وقبل الأخذم نهاز ادت فجرى على هذا الاختلاف لان عدده عنزلة تصديقه كاصرح به اللخمي ونقله عنه في النوضيح فاذا فلنا العمل على ماصدقه ف كذلك يكون العمل على ماعده واذا قلنا العمل على ماوجده فكذلك مكون العدمل على ماوجده بعد العددوعلى الاول يأتى القولان اللذان حسكاهما بن عبد السلام فهااذا عبد البعض ومنعه مانع من اكماله حتى تغير المعدودالى زيادة فهل يستقر الوجوب فماعد بعدده أولايستقر واختصر في مختصر الوقارعلى انه اذاعه بعضها تمزاد ذال البعض فلاتجببه الزكاة ونصه لوكان لرجل تسع وثلاثون وحال عليها

أوأخرت امه أقصد الاقبعد وولا يجبعلى المائن تحيض فحاضت فيسلخروج الوقت في ميدا مكروه ولا يجبعلى هذا في السفر صيام ولاأن يصلى أربعا ولا على الحائض قضاؤها * ابن عرفة احتجاج اللخمى بهذه الفروع على حل الحديث على الندب بردبائه في الحج تكليف الايطاق والتأخير والسفر غيرمنهى عنهما والتفريق والاجتماع منهى عنهما (وأخذ الخوارج بالماضى الاأن يخرجو المنعها) اللخمى قال مالك في خوارج غلبوا على بلد تم ظفر بهم قال تؤخذ زكوات الك السنين فان قالوا أدينا في تلك الأعوام لم يصدقوا اذا كان امتناعهم لئلا يؤدوها وان كان امتناعهم لغير ذلك صدقوا * ابن بونس وروى محمد وكذلك قوم غلبوا على البلاد فأخذوا الزكاة ثم قام عليم السلطان وأخر جهم عنها فلا يأخذ من الناس الزكاة ثم قام عليم السلطان وأخر جهم عنها فلا يأخذ من الناس الزكاة ثانية وهو مثل الخوارج وقد كان عبد الله بن عمر وضى الله عنه برفع زكاة ماله الى من غلب على المدينة * ابن شاس النوع الثانى زكاة

الحول ونزل به الساعى وشرع في عدما فوضعت منها شاة وهو يعدهافان كانت الشاة التي وضعت عمامضي علم العدد فلاز كاة عليه وان كانت ممالح يأت عليه العدد فانه يزكيها انتهى (فرع) لوعزل من ماشية شيئاللساعي فولدت لم يلزمه دفع أولادهاللساعي قاله سند في كتاب الحجفي شرحمسئلةعدم جوازابدال الهدى بخلاف الاضعية فالولوعين طعامانعين ولاسمعه الاوهو معتمد عليه الاانه يضمنه بمثله ولايفسخ البيع لان الزكاة في حكم الديون وحقوق الآدميين فيها تغلب فازلمنهي له في يده أن يتصرف فيهابشرط الضمان كاتق وله في تسلف الوديعة وتسلف الوصى من مال يتمه وسفيه ص ﴿ وفي خسة أوسق فأكثر ﴾ ش الظاهر انه متعلق بقوله أول الباب تجب وقوله بعمدهذانصف العشرالي آخره معطوف على قوله أول البابز كأهنصاب النعم والمعنى ويجب فيخس أوسق نصف الى آخره والاوسق جعوسق قال في المتنبيها تبالكسر اسم للشئ المقدر وبالفتم فعل الرجل ونحوه في الصحاح وقال ابن فرحون الوسق بكسر الواووفتها قال في التوضيح ومبلغه كيلاقال القاضي أبو محمد خسون ويبة وهو ثمانية أرادب وثلث أردب وقال بن القاسم في المجوعة هي عشرة أرادب خليل وكان هذا الاردب أصغر من الاردب المصرى والا فقد حور النصاب في سنة سبع وأربعين أوعان وأربعين وسبعائة عدمعبر على مدالنبي صلى الله عليه وسلم فوجدست أرادب ونصفا ونصف ويبة والثأن تقول وثلث أردب وربع أردب بأردب القاهرة ومصر وذلك محضرة شخناعبدالله المنوفي رجه الله انتهى (فائدة) قال الشيخ أبو الحسن الصغير فيأوائل كتاب البيوع الاردب بكسر الهمزة قاله في المحكم وقال عياض في السلم الثاني بالفنج انتهى وقال في تهديب الاسماء واللغات بكسم الهمزة وسكون الراء وفتح الدال المهملة مكيال لأهل مصرانتهي ورأيت بخطيعض أهل اللغة انه رآه يخيط ابن القطاع بالفتح وظاهر كلام القاموسان فيم لغة بالضم والله أعلم وقوله فأكثر بريدالي ان مازاد على الحسة أوسق تتعلق به الزكاة وان قل كافي العين وقد نبه عليه المصنف أيضا ص ووان بأرض خراجية في ش قال فى المدونة ومن أكترى أرض خراج أوغيرها فزرعها فزكاة ما أخرجت الارض على المكترى ولايضع الخراج الذي على الارض زكاة ماخرج منها على الزراع كانتله الارض أولغيره انتهى قال القرافي والخواج نوعان أحدهما ماوضعه عمر رضي اللهعنم على أرض العراق لمافتعها عنوة وقسمها بين المسلمين ثمرأى ان ينزلوا عنها لئلا يشتغلوا عنها بالجهاد فتغرب أوتلهي عن الجهاد فنزل عنهابعضهم بعوض وبعضهم بغيرعوض وضرب الخراج علهاو وقفهاعلى المسلمين قالسند هوأجرة عندمالك والشافعي ولذاك منع مالك الشفعة فيها وقيل بل باعهامن أهل الذمة بثن مقسط يؤخنفى كل سنة وهوالخراج وجازت الجهالة فيسه لكونه مع كافرللضر ورة والنوع الثاني ماصالحه الكفارعلى أرضهم فتكون كالجزية تسقطباسلامهم بخلاف الاول انهى وكذلك الحركم فيأرض العنوة كلهاانها توقف على المسامين وتتركبيد أهلها ليعملوا فيهافاذا أساموالم يسقط الخراج لانهأجرة والارض للسامين وقوله في المدونة كانت الارض له قبل كيف يصح أن تكون الارضله وعليها الخراج فيجاب بأنهامن أرض العنوة قال عبدالحق أووضعها السلطان عليهاظلما أواشتراهامسلم من صلحي وتحمل عنه الخراج بعد عقد البيع والله أعلم (فروع * الاول) لو باع المسلم أرضالاخراج عليهالذي فلاخراج على الذي ولاعشر عندمالك والشافعي خلافالأبي حنيفة قال لئسلات الوالارض عن العشر والخراج وقال أبو يوسف وليه عشران ومنع مجدبن الحسن صحة

المعمرات (وفي خسية أوسق فأكثر) ابن عرفة النصاب خسة أوسق وما زادمثله وهومن عنب بلدنا ستةوثلاثون قنطاراتو نسما لانهايابسة اثناعشر وان بونس تجب الزكاة من أوسط أعناب بلدنا من ثلاثمائة رطلىالكسر والثلاثمائة رطل اذاز ست رجعت سيتان رطيلا والستون رطلافهاألف ومائنارطل بالصغير والرطل الصغيرفي كيلهمد بمدالني صلى الله عليه وسلم القباب الصاعهوكيل مدينة فاس فى وقتناهذا ورأيت للشيخ أبى اسعاق الشاطى رضى اللهعنه أن الصاعهومد ممسوحمن أمدادغر ناطة قال أو يغرف الانسان رأبع حفنات بكلتا بديه وفي نوازل اين رشداختلف عمكون التقدير فقس الماء وقيل بالوسط من البر وقال ابن عرفة الصاع أربعةأمداد والمداثناعشر أوقية والاوقيةعشرة دراهم وثلثان وزنة الدرهم خسون حبة شعير وخسان (وانبارض خراجية) من المدونة قال مالك من اكترى أرضا خراجية فزرعهافز كاةماأخرجت الارض على المسكترى ولا يضع الخراج الذي عسلي الارض ذكاة ماخرج منهاعن الزارع كانت الارض له أولغيره * ابن يونس لان الخراج كراء (الفوسمائة رطل والرطل مائة وثمانية وعشر ون درها مكيا كل درهم خسون و خساحبة من مطلق الشعير) انظر أنت هذا مع ما تقدم (من حب أوتمر فقط) ابن عرفة متعلق الزكاة من النبات أجناس حب غير ذي زيت وحب ذوزيت وثمر شجر المتروالعنب وفي غيرها أللها التين * أبو هم لاز كان في شئ من المثار غير الإنصال والعنب دون ماسواها من الرمان والتين واللوز وسائر ثمار الفوا كه غيرها أذا كانت لا تدخر المقوت غالبا وأماما ادخر منها غالباللقوت ففيه الزكاة عند المتأخرين البغداديين وغيرهم من المالكيين وهو تعصيل مندهب الله وجوب عندهم فعلى هذا تجب الزكاة في التين اليابس لا معتمات عند الحاجة (٢٧٥) و يدخر دائما وكان ابن حبيب يذهب الى وجوب

الزكاة في التين ابن القصار ترجح مالك في التين وانعا تكلم على بلده لانه كان يجلب اليه أما بالشام والأندلس ففي التمين الزكاة لانه بقتات غاليا * اللخمى معلومأن الاستعال للتين والاقتمات كثرمن الزبيب ولم مختلف المذهب ان الزكاة تجب فى الزبيب وذلك فى التين أبين قال أنوعمر اتفق مالك وأصحابه على نفهافي اللوز والتفاح وشبهما * ابن زرقون لعله لم يعرف قول ابن حبيب * ابن عرفة ولارواية ابن عبدالحك وقول القاضى وأوجهااس وهبفى العسل فقول سند لم يختسلف المسدها في سقوطهافي العسل قصور (منقى) * ابن رشدتعب زكاة الزرع حبامصني وقال القرافي العلس معزن فى قشره كالأرز فلانزاد

البيع لافضائه الى الخيلو لنا أن البيع ليس سببالخراج في غيرصورة النزاع فلا يكون سببافيها بالقياس يبطل قولهم ببيع الماشية من الذبي قاله في الذخيرة ناقلاله عن سند (الثاني) من منع أرضه صبياأ وذمياأ وعبداأ وأكراها فلازكاة الاعلى الصي لفيام المانع فماعداه خلاها لأبي حنيفة في العبدوالذمي انتهى (الثالث) من الجموعة وكتاب ابن الموازقال مالك ولاز كاة فما يؤخذ من الجبال من كرم و زيتون وممر مالامالك له وأماما أخفر من ذلك في أرض العدو ففيه الجس ان جعمله في المنانم انتهى ص ﴿ ألف وسنا أنة رطل ﴾ ش قال النو وي الرطل بكسر الراء وفقها ص ﴿ مَا تُدُوثُهَانِيةُ وعشر ون درهما ﴾ ش هاءا أحدالأقوالوقيل مائة وثمانية وعشر ون وأربعة أسباع درهم وصححه النووي ونقل ابن فرحون عن الثعلي اله محمدة الضا وقيلمائة وثلاثون درهما وقوله درها بكسر الدال وفتح الهاء وكسرها شاذ ص وكلخسون وخساحبة شهداهوالصعيم المعقد خلاف ماذكرابن شاس وتبعه القرافي وابن الحاجبان الدينارو زنها ثنان وثمانون حبة وتلاثة أعشار حبة والدرهم سبعة وخسون حبة وستة أعشار حبة وعشرعشر حبة لأن الدرهم سبعة أعشار الدينار قال بن عبد السلام ونقله ابن شاسمن كلام عبد الحق الأردى على خلل في نقل ابن شاس أظنه في نسخته ونقله عبد الحق المذكور من كلام ابن حزم وقدانفردفيه بشئ شففهعلى عادته بلخالف الاجاع على مانقله ابن القطان وغيره وكون وزن الدرهم سبعة أعشار الدينار وهو المثقال الذىذكره متفق عليه وأماان وزن الدينارما ذكره فهو الذى خالف فيه الناس انتهى وقال ابن عرفة وقول القرافي قول ابن حزم وزن الدرهم الشرعي سبعة وخسون حبة وستة أعشار وعشرالعشر ووزن الدينار اثنان وعانون حبة خلاف الاجاع صواب واتباعه عبد الحق يعني الازدى صاحب الاحكام وابن شاس وابن الحاجب وهم انتهى (تنبيه) قال في التوضيح والمعتبر في النصاب معيار الشرع في ذلك الشيء من كيل كالقمح أو وزن كالعنب وان لم يكن للشرع معيار فبعادة محله انهى ص فرمن مطلق الشعر، ش قال الشيخ زروق فىشر -الرسالة ولا يعتب وذلك بعب القمح لانه أخف عند التفصيل وان كان أثقل عند التعميل لتداخله وأفادني الأخفي الله المحقق أبوعب دالله بن غازي كان الله له ان وزن الدينار الشرعي بعب القمح ست وتسعون حبة ولاأدرى من أين نقله الا انه رجل محقق انتهى ص فرمن حب وتمر ﴾ ش اعلمان الاجناس التي تتعلق بهاال كاة ثلاثة كاذكره ابن عرفة الأول حب لازيت له

فى النصاب لاجلفشره وكذلك الأرزقياساعلى نوى التمروقشر الفول الأسفل خلافاللشافعية (مقدر الجفاف) أبو عمر لا تجب الزكاة فى التمروالعنب والزيتون ولافهاذ كرنامن التين عند من أوجها من المالكيين حتى يبلغ كل واحد منها بعد الجفوف والحال التي يبقى عليه الحسة أوسق انتهى انظر تصر بحه بالزيتون مثله فى السليانية انه لا ينظر الى الزيتون في وقت رفعه حتى يجف ويتناهى في حال جفافه فان كان فيه خسة أوسق بعد التجفيف ففيه الزكاة وهذا كله خلاف ماعز اللخمى للذهب وانظر أيضام بقدر الزيتون في حال جفافه فان بان عرفة وابن يونس بأن التقدير فى الزبيب يكون بالوزن والمنصوص فى الزيتون انه يكون بالكيل حسبها

يتقرر (وان لم يجف) قال مالك ان كان رطبه التعللا يكون قر اولاهذا العنب زييبا فلغرص ان لوكان ذلك فيه عكنا فان صح في التقدير خسة أوسق أخذ من عنه كان عن ذلك أقدل من عشرين دينا را أوا كثر قال ابن المواز وليس له أن يخرج زييبا به الباجى وجه ذلك ان العنب لا يخرج في الزكاة عاذالم يمكن اخراج الزكاة من الحديقة لتعذره من غيرسب صاحبه اوجب بدلها وهو القيمة أو العنب العنب الناجى ان العنب الا يخرج مع ما يأتي الا بن رشد (نصف عشره) هذا هو الخبر عنه بقوله وفي خسة أوسق قال مالك في اسقته السماء أو بعلا العشر وفي السماء ولا غيرها والسم عادشرب بالعيون والعثرى ما تسقيمه السماء والنضم حبيب البعل ما يشرب بعروقه من غير (٢٨٠) سق سماء ولا غيرها والسم عايشرب بالعيون والعثرى ما تسقيمه السماء والنضم حبيب البعل ما يشرب بعروقه من غير (٢٨٠) سق سماء ولا غيرها والسم عايشرب بالعيون والعثرى ما تسقيم السماء والنضم حبيب البعل ما يشرب بعروقه من غير (٢٨٠)

والثانى حب لهزيت والثالث ثمر الشجر فأشار المؤلف الى الاولين بقوله من حب ومن صرح بأن الزيتون يطلق عليه انه حبابن ونس في أول كتاب الحبوب وأشار الى الشالث بقوله عمر وهو بالمثناة فيأكثرالنسخ وأدرج الزبيب فيهلانهمامتغني عليهماولاز كاةفي غيرهامن الثمار وأطلق فى الحب وشرطه كافال في الشامل أن يكون مقتانا مدخرا للعيش غالب قال فتبعث في القمح والشمير والتمر اتفاقاوالزبيب كالتمروفي السلت والعلس والزيتون والجلجلان على المشهور في القطاني كالفول والخص والعدس والجلبان والبسيلة واللوبيا والترمس على المنصوص وفى الارز والدخن والذرة وليستمن القطاني على المشهور ولا يجب في كرسنة وقال أشهب من القطاني ولا فىقصب وبقول ولافى فاكهة كرمان وتين على الأشهر وفي حب الفجل والعصفر والكتان ثالثها ان كثر وجبت ورابعها الافي الاخريروهي روابدان القاسم انتهى وهو المشهو روقال في النوادر ومن العتبية قال أشهب عن مالك في الكرسينة انها من القطنية وقال ابن حبيب عن مالك بل هو صنف على حدته وقال مالك وليس في الفواكه كلهارطبها ويابسها زكاة ولافي الخضرزكاة انتهى قال في البيان لاخلاف في الترمس انه من القطاني انتهى وفي الرسالة ولاز كاة في الفواكه والخضر وقال في النوادر ومن العتبية والمجموعة ابن وهب عن مالك ان في الترمس الزكاة وليس في الحلية زكاة ولافي العصفر ولافي الزعفران ولافي العسل ولافي الخلقال عنه ابن نافع ولافي شئ من التوابل ولافي الفستق وشبهه ولافي القطن ولازكاة في يابس الفواكه ولافي قصب السكر انتهي وفي الحلاب ولازكاة في الحلبة ولافي شئ من الفواكه كلها رطبهاو يابسها ولافي البقول ولافي القطن ولافي القصبولاالخشب والكولان والاسلوما أشبه ذلك ولافي العسل وقصب السكر والتين والرمان والجو زواللو زوماأشبه ذلك انتهى وقال في الذخيرة لازكاة في التوابل وفي كتاب الزكاة الاول من المدونة ولازكاة في التوابل وذكر وافي باب البيع انها الفلفل والكربرة والانيسون والشهار والكمون والحبة السوداء والكراو ياونحو ذلك فقول البساطي وأماالأباز برفل أرفياعندنامن الكتب من تعرض لها ويأتى على مافى كتاب الرباانها تركى يقتضى انه لم يقف على ماتقدم عن المدونة والنوادر والذخيرة والله أعلم (تنبيه) ماحكاه في الشامل عن أشهب في الكرسنة عليه مشى المصنف في البيوع والله أعلم ص في نصف عشر مكزيت ماله زيت وعن غير ذي الزيت ومالا يجف وفول أخضر المشرمن المقدر ألخرج وصفته وذكرانه يصف العشرمن المتروالزبيب اللذين

ماسقته السواني والزرانيق وباليدو بالدلو (كزيت مالەزىت)تقىدمأنىن متعلق الزكاة حديي زىت 🛊 اىنىشىرلاخلاف عندنافى وجوب الزكاةفي الزيتون وان لم تكن بالمدنة وأحوازها * الباجي والاعتبار في نصابها اعاهو بالكمل والكيللايتهياالافيالحب فلذلك فالمالك يؤخذمن الزستاذابلغزيتونه خسة أوسق وقال أوعمر كان مالك رى الزكاة في الزسون والجلجلان والماش وهوحب الفجل على أن يغرج العشرمن زيهابعدعمله (وغنغير ذى الزيت ومالاعف)من المدونة قال مالك لا يغرص الزيتون و دؤمن عليه أهله كادؤمنواعلى الحب فاذا بلغ كيل حبه خسة أوسق

أخدمن زيسه فان كان لازيت له كزيتون مصرف ثنه على مافسرنافي النعل والكرم انظره قبل قوله نصف عشره (وفول أخضر) ابن يونس قال مالكيتوى مايا كله من فريك زرعه والفول والجمس أخضر فان بلغ ما خرصه على اليبس خسة أوسق زكاه واخرج عنه حبايابساه ن ذلك الصنف قال في كتاب ابن المواز وان شاء أخرج من ثمنه وابن رشد قال مالك في الفول والجمس ييعه أخضران شاء أخرج من ثمنه ولم يقل ذلك في النصل والكرم لان ثمر النعل والكرم ان على من الثمن المساكين انتهى انظر كرم غرناطة في ثمنه المناكين انتهى انظر كرم غرناطة في ثمنه المناحين المناجي النام ومقتضى المناحين ومابيوم ومقتضى المنصوص قالم تشتر للتيبيس ومن أعنابها ما يتعدر تيبيسه وما لايضبط خرصه ومنهم من يبدع عنبه على يديه يومابيوم ومقتضى المنصوص

انها الماجى فاذا لم يكن اخراج القيدمة أوالثمن كاقاله مالك في الفول الأخضر وزيتون مصر والعنب الذي لا يتزبب وقد تقدم قول الباجى فاذا لم يكن اخراج الزبيب من الحديقة لتعذره من غير سبب صاحبها وجب بدلها وهو القيمة أوالثمن ان باع ومن اللخمى روى محد ان باعه عنبا كل يوم وجهل خرصه فن ثمنه وفي الرسالة و بركى الزيتون اذا بلغ حده خسة أوسق ثم قال فان بلغ ذلك أجز أه أن يحرج من ثمنه ان شاء الله قال ابن يونس من أصحابنا من جعل الاخراج من الثمن رواية في أخذ القيم ومنهم من علله بأن الاخراج من أي خدال قد فات بيمعه * ابن يونس وهذا هو الصحيح قال وقال مالك ان لم يضبط خرصه ولا ان يتصراه فليو دمن ثمنه انتهى وقال ابن رشد في العنب الذي لا يتزبب ان عمل منه رباان شاء أعطى عنب الاجزاه وشد في العنب الذي لا يتزبب ان عمل منه رباان شاء أعطى عنب الاجزاه

وانظر ممابرشي هداماقال مالك في حب السمسم انظره بعدهذا فيقوله والسمسم وانظر هناغلطا لبعض الشيوخ انهم يفتسون أرباب الكرم بان العصير الذي يجعل عليهم من قبل الجانب قتطعونهمن جلةما تعروا في كرمهم والمنصوص أن الذمة لاتبرأ الامن القدر الذي علم به الجانب وفي توازل البرزلي الدراهم لتى تغرم عن زكاة الزرع لاجل الحزر تحسب على مارموهاعلىهدون غبره مالح بغرم عليه شمأ وروى ابن نافع من جحد الماعي نصف ماعنده فصدقه وأخذه بزكاة ضعفه لم يحزه عاجده وانظرمن هذا المعنى في نوازل البرزلي من سقى بنضح فظن انعليه

يحففان والحب الذى لازيت لجنسه وأماالذي لجنسه زيت كالزيتون فبخرج من زيتهان كان في بلادلهمنهازيتوان كان في بلدلازيت له فهافير جمن ثمنه وكذلك مالا يجف كوطب مصر وعنهاوالفول الذيباع أخضرابن الحاجب والوسق بالزيتون اتفاقاقال في التوضيح ولايشترط فى الزيت بلوغه نصاباو كذلك مالا يجف تجب الزكاة في عمله اذا كان فيه على تقدير الجفاف خسة أوسق قسل النمن أو كثرقال في المدونة ولوكان عنبا لايزبب وبلحالا يتمر فليخرج على انهلوكان فيه مكنافان صحفى التقدير خسة أوسق أخذمن ثمنه كان أقل من عشر بن دينارا أوأ كثرفان لم يبلغ خرصه خسة أوسق فلاشئ فيهوان كثر تمنه وهو فائدة ثم قال في الزيتون فان كان لازيت له كزيتون مصرفن عنه على مافسرنافي النفل والكرم انتهى وانظر رسم الزكاة من سماع أشهب فمالا يتزب ولايتتمر (فرع)قال ابن الحاجب فاو باعزيتو ناله لازيت له فن عنه ومالازيت مثل مالزمه زيتاكا لو باعثمرا أوحبابيس قال الشيخ هـ فاظاهر ثم قال واذا أراد أن يخرج الزيت سأل المشترى عما خرجمنه ان كان يوثق به والاسأل أهل المعرفة ابن راشدوما ذكره المصنف هو قول ابن القاسم وحكى القاضي أبومحمدقولا بأنه يخرجهن ثمنه انتهى وقال في المدونة ومن باعزيتو ناله بزيت أورطبا بمرأوعنبا بزيب فليأت عشل مالزمه زيتا أوعمراأوز بيبامن عشر أونصف عشرانتهي وقال في موضع بعدهذا فانكان قوم لا يعصر ون الجلجلان واعما يبيعونه حباللز يت فأرجو اذا أخذمن حبهأن يكون خفيفاانتهي قال ابن ناجي وأشار بعض الاندلسيين الىمعارضة قولها بقولها وقال عماض وقد يفرق بينهما بأن الجلجلان لا يخرج منه زيت الاببلاد يعصر فيهاانتهى ص ﴿ ان سقى القوالا فالعشر ﴾ ش تصوره ظاهر «مسئلة من له زرع يسقيه بالله فجهل وأخر جمنه العشروله زرع آخرفهل يحتسب بمازادفي الاولى جهلامن زكاة الثانية فقال البرزلي سئل عنها الصائغ فقال لا يجتزأ بالأول و يخرج عن الآخر القدر الواجب فيه قال البرزلي ان وجد ذلك في أيدي الفقراءأخده كااذادفع الكفارة أوالزكاة لمن لايستعقهامن عبدأو وصىوان فاتت فلايسترجع كاتقدم وكمسئلة من عوض من صدقة ظنا ان ذلك يلزمه وفي هذا الاصل خلاف انتهى وهذه المسئلة من فروع النية ص ﴿ السيح ﴾ ش بالسين المهملة السيل والعيون والانهار وسَقي السهاء المطر

(٣٦ - حطاب - نى) العشرفأخرجه فانه لا يحتسب عازادجه الافى زرع آخر له لم يحرج عشره ولخرج عشره فدا الثانى كاملالكن ان وجدما أخرج زائدا فى الاول بأيدى الفقراء أخذه كاقالوه فيمن أثاب على صدقة ومن صالح من دم خطأ وقال الثانى كاملالكن ان وجدما أخرعلى زيتونه يلقط له بالثلث ان زكاة الجميع على رب الزيتون * ابن رشد قوله ان زكاة ما يأخذه الاجراء من الزيتون على رب الزيتون على رب المال قدقال مالك الاجراء من الزيتون على رب الزيتون على رب الزيتون على رب المال قدقال مالك وخذ ذلك منه زيتا وخالفه فى ذلك ابن كنانة و ابن مسلمة و ابن عبد الحكم وقالوا تؤخذ منه الزكاة حباانتهى (ان سقى با الة والا فالعشر) فدتفد من المدونة عند قوله نصف عشره (ولو اشترى السيح أو انفق عليه) ابن بشيران كان يشرب بالسيح لكن رب الارض لا يملك ما والماثن ففيه قولان المشهو و وهو الصحيح انه بركى بالعشر اذفيه نص الحديث وقال اللخمى في الشترى

الصل مائه العشر لان السق منه غلة و فياسق بواداً جرى اليه لنفقة نصف عشراً ول عام وعشر ما بعده وردا بن بشيره فد اقال والعلة التى تعود على النص بالا بطال باطلة وقال ابن يونس سئل ابن حبيب عن الزرع يعجز والماء فيشترى صاحبه ما يسقيه به كيف بركيه قال يخرج عشره وسئل عنها ابن الحسن فقال بخرج العشر * ابن يونس قال بعض فقها أننا وهذا عدل لان الحديث اعافر ق بين النضي والسوائي من أجل اخراج الثمن للا جراء ومن يتولى له ذلك فلافرق * ابن يونس و ينبغي على هذا القياس في عمل الكروم ومشقها أن يخرج فها نصف العشر لان ذلك أشد من السقى وأكثر تعبا ونفقة ولوقاله قائل كان صوابا (وان سقى بهما فعلى حكمهما) المن يونس قال مالكوابن القاسم والمغيرة وعبد (٢٨٢) الحكم من له النفل والعنب فيدق نصف السنة بالعين و ينقطع فيستى باقها ابن يونس قال مالكوابن القاسم والمغيرة وعبد (٢٨٢) الحكم من له النفل والعنب فيدق نصف السنة بالعين و ينقطع فيستى باقها

قال ابن حبيب والبعل مايشرب بعر وقه من غيرستي ساء ولاغيرها والسيح مايشرب بالعيون والعثرى ماتسقيه السهاء والغرب بسكون الراء الداوال كبيروالدالية أن يمضى الداية فيرتفع الدلو فيفرغ ثميرجع فينزل والسانية البعير الذي يسنى عليه أي يشقى قاله الخطابي والتضير السقى بالجل ويسمى الجل الذي يجره ناضحاو شله الدواليب والنواعيرقال ابن أبي زمنين ومايستي بالبد بالدلو فهو بمنزلة مايسـقى بالسواني والرزانق انتهى بالمعنى من ابن يونس والدخـيرة والتنبيهات ص ﴿ وَانْ سَقِّي مُمَافَعِلَى حَكُمْهُمَا وَهُـلِ يَعْلَى اللَّ كَثَرَ خَلَافَ ﴾ ش يعني ان الزرع اذا سقى بعضه بالسيهوشبهه وبعضه السوانى ونعوها فان الزكاة على قدرهماأى تقسم على زمنيهما كاصرحه ابن عرفة وهلهذا الحكم مطلقاأوهنامالتساوى وأمافى غيرالتساوى فيغلب الاكثر قولان مشهورانأحدهاشهرها بنشاس والثاني شهرهصاح المختصر الارشاد كذانقل في التوضيح ولعله سقط من نسخة الشارح بهرام من التوضيح فشهر الثاني فاعترض على المصنف والله أعلم ص ﴿ وتضم القطاني ﴾ ش قال في المدونة وتجمع القطاني كلها في الزكاة كصنف واحدولا تجمع مع غيرها فن رفع من جيعها خسة أوسق فليخرج من كل صنف بقدره زادابن يونس في نقله فى تفسيرالقطاني الفول والجمص والعدس والجلبان واللوبيا ومايثبت معرفته عندالناس مرب القطاني ص ﴿ كَقَمْتُ وَشَعِيرُ وَسَلَّتُ ﴾ ش قال في المدونة فن رفع من جمعها خسة أوسق فليترك ويمغر جمن كلصنف بقدره انتهى وكذلك الثمور والاعناب وأنواع الزيتون وكلمنها جنس لايضم للا مخر فالسلت بضم أوله وسكون ثانيه ص ﴿ وان ببلدان ﴾ ش انظر رسم الزكاة من سماع أشهب ص ﴿ انزر ع أحدهم اقبل حصاد الآخر ﴾ ش مشى المصنف على هذا القول وهوقول النمسامة وانكان مخالفالماروى عن مالك في كناب النسحنون من ان المعتبر اجتاعهمافي فصلمن فصول السنة لاقتصارا بن رشدفي المقدمات علىه وتصدر اللخمي به وظاهر كلامهم أن ذلك معتبر ولو كان الزرع الثاني قرب حصاد الاول لقول اللخمي اثره وأرى ان كانتزراعة الشانى عندماقر بحصاد الاول أن لايضاف لان الاول في معنى المحصودوان يبس ولم يبق الاحصاده كان ذلك أبين انتهى (فرع) قال فى النوادر فى ترجمة من عجل اخراج زكانهأوأ خرهاقال مالك ومن أخذت منهزكاة زرعه قبل حصاده وهوقائم فى سنبله فهو يجزيه ولااحبأن يتطوع بهامن قبل نفسه انتهى ص ﴿ فيضم الوسط لهما ﴾ ش يعنى فاذا كان

بالسانية فلخرجزكاة ذلك نصفه على العشر ونصفه على نصف العشر وعبارة الباجي انكان مرة يسقى النضي ومرة عاءالسماء فان تساوى الأمرفيهما كانعليه ثلاثة أرباع العشر (وهل يغلب الأكثرخلاف)الباجي ان كان أحد الأمرين أكثر كانحكم الاقلمنهما تبعاللا كثرلان التتبعله يشق والتقدير له بتعذر وحكى أبومحمد روايةأن المعتبرماحي بهالزرعوتم ابن يونس وجه الاولان غالب الاصل ان الاقل تابع للأكثر كالضان والمعزاذا اجتمعافي الزكاة وقال عبدالوهاب تغرج فهاقول الت يؤخذمن كلواحدىعسمه (وتضم القطاني) من المدونة قال مالك القطاني كلها الفول

والعدس والحص والجلبان واللو بياوما ثبت معرفته عندالناس من القطاني فانه يضم بعضها الى بعض في الزكاة فن وفع من جميعها خسة أوسق أخرج من كل صنف بقدره * ابن بونس والترمس والبسيلة من القطاني * الباجى البسيلة الكرسنة (كقمح وشعير وسلت) من المدونة فال مالك القمح والشعير والسلت صنف واحديضم بعضها الى بعض في الزكاة ولايضم معها غيرها فن رفع من جميعها خسة أوسق فليزل و بخرج من كل صنف بقدره (وان ببلدان) من المدونة قال مالك ان كانت كرومه مفترقة في بلدان شي جمع بعضها الى بعض وكذا جميع الماشية والحب (ان زرع أحدهم اقبل حصاد الآخر فيضم الوسط لهي الأول لذالت) صور ابن رشد هذا في القطاني فقال مازرع من القطنية بعد حصاد غيرها ووجوب الزكاة فيها فلا يجمعها معها كان زرعه لها في تلك الارض التي

حسدمنهاالاولى أوفى غيرهالان مازرع بعد حصاد الاولى فكانه اغازرعه في سنة أخرى ولا يضم زرع عام الى عام آخر و بيان هذا أنه لو زرع ثلاثة أنواع من القطنية في ثلاثة أشهر كل شهر صنفافزرع في محرم الصنف الواحد ثم في ربيع الاول الصنف الثاني ثم في جادى الاولى الصنف الثالب بعض فان كل له من جيعها النصاب وجبت فيه الصدقة وأخرج من كل صنف بعسابه ولو زرع ائناني قبل حصاد الاول ثم زرع الثالث بعد حصاد الاول وفب ل حصاد الثاني مع الأول ومع الثانث ولم يجمع الأول مع الثاني مع الأول ثلاثة أوسق ومن الثاني وسقين فأكثر زكى الجيعان كانت الثلاثة الاوسق باقية عنده على مذهب ابن القاسم ثم ان رفع من الثالث أوسق وقد كان رفع من الثاني وسقين فأخرج تات الثلاثة الاول فلاز كاة هليه في الشيالات الشائدة الاوسق بالشائية الأولى فلاز كاة هليه في الشيالة الاول قبل حصاد الاول ثم الصنف الثالث بعد حصاد الثاني وقبل حصاد الاول اذمن القطاني ما يتعب فيه الزكاة ولو زرع الصنف الثاني ومع الثاني ومع الثاني (٢٨٣) مع الثالث فان رفع من الثاني ثلاثة أوسق ما يتعبل ومنها ما يتأخر جمع الثاني (٢٨٣) مع الثالث فان رفع من الثاني ثلاثة أوسق ما يتعبل ومنها ما يتعبل ومنها ما يتعبل ومنها ما يتأخر جمع الثاني ولم يجمع الثاني (٢٨٣) مع الثالث فان رفع من الثاني ثلاثة أوسق ما يتعبل ومنها ما يتأخر جمع الثاني (٢٨٣) مع الثالث فان رفع من الثاني ثلاثة أوسق ما يتعبل ومنها ما يتأخر جمع الثاني (٢٨٣) مع الثالث في من الثاني ثلاثة أوسق من الثاني ثلاثة أوسق من الثاني ثلاثة أوسو من الثاني في من الثاني ثلاثة أوسو من الثاني في من المنابع من الثاني ثلاثة أوسو من الثاني في من الثاني ثلاثة أوسو من الثاني ثلاثة أوسو من الثاني في من الثاني من الث

انتظرحتي محصد الاول فان حصد الاول فكان فيهوسقان فأكثر والثلاثة الاوسق باقية بيده لم ينفقها على مذهب ابن القاسم زكى الشيلاثة الاوسق مع هذين الوسقين عمان حصد الثالث فبلغ مايق بسده من الوسقين اللذين حصدهما من الاول بعد اخراج الزكاة منهماما تعيفيه الزكاةزكى ماحصدمن الثالث خاصة ولم يزك ما كان بقى بيده من الوسقين لانهقدز كاهامع ماحصد من الثاني انتهى وانظرلو زرعالثاني قبلحصاد الاول تمزر عالثالث معد

المعتبر في الضم انماهو زراعة الشاني قبل حصاد الاول فاذا كان الزرع في ثلاث أزمنة فإن زرع الثالث قبل حصاد الاول والثانيضم الثلاثة بعضها الى بعض وان زرع الثاني قبل حصاد الاول والثالث بعد حصاد الاول وقبل حصاد الثاني ضم الوسط الى كل واحد من الطرفين على انفراده فانحصلمن ضمه اليه نصاب زكي والافلا فان حصل من الاول وسقين ومن الثاني ثلاثة فانه يضمهاو يزكيها فان حصلمن الثالث وسقان زكاه أيضا لانهاذاضم الى الوسط حصل منهما نصاب فيزكى الثالث والوسط قدركاه مع الثاني ولوكان كل واحد من الثلاثة وسقين لم تعب الزكاة في الجيع ولو كان الاول ثلاثة والثاني وسقين والثالث وسقين وجبت في الاول والثاني لافي الثالث ولوكان الاول وسقين والثاني وسقين والثالث ثلاثة وجبت في الثاني والتالثلافي الاول وخرجابن بشيرقو لامن القول المشهور ان خليط الخليط كالخليط انه في هذه الصورة بزكى الجيع لان الوسط خليط لكل منهما والله أعلم (تنبيهات * الأول) قال الشارح انظركيف اقتصر على هـ ندا القول الخالف لذهب المدونة في خليط الخليط ولم يصرح أحد بانه المشهور ولا الاصه ولاغير ذلك انتهى ومأعزاه للدونة ليس فيهالانه يتكلم على خليطا لخليط وانماأ خذمنها وانما مشى الشيخ على ماذكر ولانه الذي اقتصر عليه ابن رشد وصدر به اللخمي ولم يذكر اوعلى أنه تغريج بل جزمابه وماذكر ابن بشمراع اهو تغريج منه انظرهل سلمله أم لاوان سلم فلايعمد عليه لانه تخريج ليس بقول فتأمله والله أعلم (الثاني) قال ابن رشد اذا حصل من الاول وسقين ومن الثاني ثلاثة وقلناانه يضم فانه ينظر الى ماحصل من الاول هل هو باق أوأ نققه فان كان باقيا زكى الجيع وان كان أنفقه لم يزاعلى مذهب ابن القاسم في الفائد تبن يحول حول الأولى منهما

حماد الاول وقبل حماد الثاني ورفع من الجميع ستة أوسق وسقان وسقان من كل واحد فنص اللخمي أنه لا يجب في شئ من ذلك زكاة قال ابن عرفة و كذا قال ابن رشد فا نظر أنت من أبن يفهم هذا لا بن رشد وا نظر لفظ خليل مع هذا وعبارة ابن عرفة ان لم يكن في الوسط مع كلا الطرف على البدلية تصاب وفي المعية نصاب فقال اللخمي وابن رشد لازكاة (لالعلس ودخن و درة وأرز وهي أجناس) من المدونة قال مالك أما الدخن والارز والذرة فأصناف لا يضب بعضها الى بعض ولا تضم الى غيرها وروى ابن وهب في الاشقالية الزكاة أصبغ وهو رأى وهو يزرع بالأندلس بكون في أكام كالزرع و يكون عاوفة المبقر وربااحتيج اليه طعاما اذا أجهد وا وهي حبة مستطيلة مصوفة في طول الشعير وليس على خلقته وهي الى خلقة السلت والى القمح في فلقه أقرب وهي اذا أجهد والى ابن كنانة الاشقالية صنف من القمح بقال له العلس * ابن يونس قول ابن كنانة انها تضم الى القمح واب ابن رشد وهو الذي حكاه ابن حبيب عن مالك وجيع أصحابه الا ابن القاسم انتهى فقوله لا لعلس هوقول ابن القاسم وأصبغ خلافا ابن رشد وهو الذي حكاه ابن كنانة ومختار ابن يونس

(والسمسم و بزر الفجل والقرطم كالزيتون لا الكتان) السمسم الجلجلان من المدونة قال مالك في حب الفجل الزكاة اذابلغ كيله خسة أوسق أخذ من زيته وكذا الجلجلان (٢٨٤) قان كان قوم لا يعصر ون الجلجلان و انما بيعونه حبالازيتا فأرجو

وهي عشرة دنانيرفينفقها محول حول الثانية وهي عشرة أنه لايز كهاوعلى مذهبهانه نزكي العشرين بزكيهما وكذلك اذا حصل من الثالث وسقين وقلنا انه يضم للوسط فلاتجب فيه ذكاة على مذهب ابن القاسم لان الوسط نقص بعد اخراج الزكاة منه عن الثلاثة أوسق فلم يبق فيهما اذا ضم للثالث حصل منه نصاب فتأمله والله أعلم (الثالث) لو زرع الثاني قبل حصاد الاول ثم زرع الثالث بعدحصادالثاني وقبل حصادالاول اذمن القطاني ماستعجل ومنهاما سأخرلضم الاول للثاني وللشالثكل واحدعلى انفراده ولايضم الشاني الى الشالث ويكون الاول عنزلة الوسطو الثاني والثالث كالطرفين قاله في المقدمات ونقله ابن عرفة (فرع) قال في الجواهر ولايضم حل تخله الى حلها فى العام الشانى ونقله فى الذخيرة وقال ابن فرحون فى شرح ابن الحاجب قال فى الطر از اذا كانت المكروم والزيتون تطع بطو نامت الاحقة ضم بعضها الى بعض اذا كانت البطون في الصيف أوفى الشيئاء وأماان كان بعضها في الشيئاء و بعضها في الصيف لم يضم انتهى ص ﴿والسمسم و بزرالفجل والقرطم كالزيتون لاالكتان ﴿ ش ليس فيه تكر ارمع ماتقدم لان قولهمن حببيان لمافيه الركاةمن الحبوب ودخل تحثه الزيتون كاتقدم وقوله كزيت مالهزيت بين فيه صفة المخرج فقط وهناتكم على حكم الذي لهزيت غيرالزيتون فقال ان السمسم وبزر الفجل يعنى الاحر والقرطم حكمها كالزيتون لاالكتان فانهلاز كاه فيهوكلام الشارح بهرام خصوصافي الشرح الصغيرقريب من هذاالكلام والمعنى ان هذه الاشياء كالزيتون في انه اذا يلغ كيل حب كل واحد خسة أوسق أخرج من زيته العشر أونصفه قل الزيت أو كثر ولابريدانها كالجنس الواحد فتضم قال ابن عرفة اللخمى الزيتون أجناس انتهى وقال الرجراجي وأماا لحبوب التى يرادمنهاالزيت فانهاأصناف مختلفة ولايضم بعضهاالى بعض كالزيتون والسمسم وغيرهما انهى وقال الجزولي قال اللخمي لاتجب الزكاة في الجلجلان في المغرب لانه أعمايتخذونه للتداوي والصحيح أنه تعب فيه الزكاة في كل بلدانهي وقال في المدونة وفي حب الفجل الزكاة اذا بلغ كيل حبه خسة أوسق أخدمن زيته وكذلك الجلجلان قاله ابن ناجى ولفظة الكتان تقتضى انه اذالم يكن في حبالفجلز سانهلايز كى وهو كذلك صرحبه أبوسيعيد ابن أخى هشام ذكره عبدالحق في النكت المغربي أنماجعله لاشئ عليه ولم بجعله كزيتون لازيت فيه لانه أذالم يكن فيهزيت لم يؤكل انتهى ويعنى بالمغربي أباالحسن الصغير والله أعلم فيقيد كلام الشيخ بمثل ماقيد فيه كلام المدونة والله أعلم والسمسم بكسر السينين المهملتين والبزر بكسر الموحدة وفتعها والاول أفصح والفجل قال فى القاموس هو بضم الفاء وسكون الجيم و بضمها والقرطم قال فى الصحاح هو بكسر القاف وضمها وضبطه بعضهم بضم القاف وكسرهامع تشديدالم وتخفيفها ففيسه أربع لغات والكتان بفتح الكافقاله في الصحاح ص ﴿ وحسب قشر الارز والعلس ﴾ ش أي في جلة النصاب ولايزاد فى النصاب لاجله ونعوهذا الشارح فى الشرح الكبير خلاف قوله فى الوسط والصغير عسان ليسقطان فاعترض عليه والعلس بفتح أوله وثانيه ص ﴿ وماتصدق به واستأج قتا ﴾ ش

اذا أخدمن حبهأن يكون خفيفا * الباجي وجه احدقولى مالك انه يخرج من حب السمسم انه حب يبقى على حاله غالباو ينتفع به في الزراعة والبيع مخلاف الزيتون فانه لابزرع ولاستصرف فسه بالبيع وغيره على هيئته غالبا *اس المواز وحب القرطم العصفر كذلك وهو مثل الزيتون اذا بلغ حبه خسة أوسق زكى لان رته ادام بقتات به بدابن يونس روى ابن القاسم عن مالك ان في حب القرطم الزكاة ولازكاة في بزرال كتان ولا فى زىت وقال اىن رشد الاظهرانهلازكاة فيحب القرطم وانظر قوله كالزشون أنهبصدد أن يذكر مافيه الزكاة أوما تعدجنسا واحدا وهاذا هوالالمق هنا لانهأول الفصل ذكر متعلق الزكاة فقال من حب وتمرمنقي وزبت ماله زيت قال اللخمي الزوت أصناف لايضم بعضها الى بعض فاذا أصاب من الزيدون ثلاثة أوسق ومن الجلج لان

وسقين لم تجب فى ذلك زكاة لان منافعها متباينة والتفاضل بينها جائزانتهى انظر لم يذكر حكم الحلبة وفى التفريع والمختصر لازكاة فيها وانظر ما يجنى من الجبال وغيرها من الزيتون والعنب ممالا مالك قال اللخمى لازكاة فيها ول مرة فان قام عليه و خدمه وأحياه ذكى ما يجنى بعد ذلك لقلك المالاحياء (وحسب قشر الارز والعلس) تقدم النص بهذا عند قوله منق (وما تصدق به واستأجر قتا

الجل بقتة قال أرى أن محسبوا كل ما أكلوا أواستعملوانه فعسب عليهم في العشور وأما ما أكلت الدواب والبقر اذا كانت في الدرس فلا أرى فسه شدا اسرشد هذا كاقال لان الزرعاذا أفرك فقد وجبت فمه الزكاة العشر أونصف العشرحبامصفيتكون النفظة في ذلك من ماله فعلى صاحبالزرعأنعس كل ماأكل منه أوعلفه أو استأج مهفى عمله لوجوب ذلك عليه في عمله قال اس المواز وكذلكماتصدق مه الاأن مكون ذلك كاله دسيرا تافها لاقدر له ولا يحوز لهأن محسبه من زكاته اذا نوى به صدقة التطوع أو أعطاه ولانيةله في تطوع ولازكاة انتهى راجعهنا ماتقدم قبل قولهان سقى با لة وانظر ما يعطيه للشرط وخدمة السلطان قال البرزلي لازكاة في ذلك وهـو بمـنزلة الجائعــة (والوجوب بافراك الحب وطيب الثمر) *اللخمي الزكاة تعب عندمالك الطب فاذا أزهى النفل وطاب الكرم وحليمه

أى و يحسب أيضاماتصدق به فيا كله أوعلفه دوابه أولى وكذامااستأجر بهمن القت وهو جع قتة وهي الخزم التي تعمل عند حصاد الزرع قال في المدونة و يحسب على رب الحائط ماأ كل أوعلف أوتصدق بهبعد طيبه ابن يونس قال مالك و محسب على الرجل كل ماأهدى أوعلف أو مصدق به أو وهبهمن زرعه بعدماأ فرك الاالشئ التافه اليسير ولايحسب ماكان من ذلك قبل أن يفرك قال ابن القاسم وأماما أكلت الدواب أفواهها عند الدرس فلا يحسب انتهى وقال أبوالحسن قوله فى المدونة بعد طيبه مفهو مهلو كان قبل طيبه فلايحسب وهو صحيح انتهى واعمل أن ماأكل من الثمار قبل طيبها كالبلح ومن الزرع قبل أن يفرك قال ابن رشد لاا ختلاف انه لا يحسب لان الزكاةلم تجب بعدقال واختلف فيهاأذا أكلمن ذلك كله أخضر بعدوجوب الزكاة فيما بالازهاء فى الممار والافراك في الحب على ثلاثة أقوال أحدها قول مالك أنه يجب عليمة أن يعصى ذلك كله وبخرج زكاته والثاني ليسعليه ذاكوهو فول الليث والشافعي والثالث يحب ذلك في الحبوب لا فى المُنار وقدروى عن مالك مثله قاله في سماع معيمن زكاة المُمار وقال في رسم الشريكين من سماع ابن القاسم وأماماأ كل بعديبسه أوعلفه فلااختلاف في أنه يعي علمه أن محصه وكذاما تصدق مه عند مالك (تنبيهات * الأول) تقدم في كلام ابن يونس استثناء الشئ التافه اليسير انه لا يحتسب وكذا قال ابن رشدقال الشيخ أبو الحسن وهو تفسير المدونة (الثاني) قال أبو الحسن قوله يحسب ماتصدق به قالوامعناه الاأن ينوي به الزكاة فيجز يه وقال في الرسم المذكور من البيان ولا يجوزله أن يحسبه من زكانه اذانوى بهصدقة التطوع وكذلك لوأعطى ولانية له في تطوع ولازكاة انتهى وهوظاهر اذا كان يعلم كيله والافيقتصر منه على القدر الحقق (الثالث) يحسب عليه جميع مااستأجر به في حصاده ودراسه وجداده ولقطالز يتون فانه يحسب وبزكى عليه سواء كان كيلامعيناأ وجزأ كالثلث والربع ونحوه قال في العتبية ونقله ابن يونس وغيره قال أبو الحسن وأماما لقطه اللقاط فلايزكى عنهاذا كان ربهقدتركه على أن لايعود اليه وأما اللقاط الذي مع الحصادفانه يزكى عمالقطه اللقاط لانماأ خده في معنى الاجارة انتهى ص ﴿ لاأ كل دابة في درسها ﴾ شابن رشد لانه أمن غالب بمنزلة مأأ كلته الوحوش أوذهب بأص من السماء انتهى من الرسم المذكور صدوالوجوب بافراك الحبأ وطيب الثمر وشيعني ان وجوب الزكاة يتعلق بالحبوب بالافر الثوفي الثمر والزبيب بطمها وهذاه والمشهور قال ابن عبد السلام اختلف المذهب في الوصف الذي تعبب به الزكاة في النمار والزروع على ثلاثة أقوال أحدها وهوالمشهورانه الطيب وطيب كلنوع معلوم فيه والثاني أنه الجذاذ فما يجلمن الممرة والحصادفها يحصد والثالث انه الخرص انتهى وقال في التوضيح في شرحقول ابن الحاجب ويجب بالطيب والازهاء والافراك وقيل بالحصاد والجذاذمعا وقيل بالخرص فيايخرص الطيب عام في جميع الثمرة والازهاء خاص بالثمر وهوطيب أيضافهومرف عطف الخاص على العام والافراك في الحب خاصة * وحاصل كلامه ان في الحبوب قولين وفي الثمار ثلاثة الاول قول مالك قال أذازهت النفل وطاب الكرم واسودالزيتون أوقارب وأفرك الزرع واستغنى عن الماء وجبت فيه الزكاة والقول الثاني انهالا تجب في الزرع الابالحصاد ولا بجب في الثمر الابالجداذ ونسبه اللخمى وابن هرون وابن عبد السلام لابن مسامة والقول الثالث خاص

أوأفرك الزرع واستغىعن الماءواسود الزيتون أوقارب الاسودادوجبت فيه الزكاة انتهى انظر قولهم الوجوب اذا أفرك

بالثرة وانهالاتجب الاباخرص وهوللغ يرةورأى الخارص كالساعي وترتيب ه نه الاشماء في الوجود هوأن الطيب أولائم الخرص ثم الجداذ وأن الافراك أولائم الحصادانتهي وقال ابن عرفة وماتجببه اللخمى وابن رشد المشهور الطيب مبيج البيع المغيرة الخرص ابن مسلمة الجذوا لحصد انتهى (تنبيهات * الأول) قوله ان الزكاة تجب في الحب الافراك بخالف قوله ان الزكاة تجب بالطيب المبيح للنبيع لأن الطيب المبيع للبيع هو المبس وقدوقع هذا الاختلاف في كلام بن رشيد فقال في أول سماع إبن القياسم من كتاب زكاة الحبوب اذا أفرك الزرع واستغنى عن الماء فقدوجبت فيه الزكاة على صاحبه وكذلك النمرة اذا أزهت وقال بعد ذلك في رسم يشتري الدور والمزارع من سماع بحسى أماماأ كلمن حائطه بلحا أومن زرع وقبل أن يفرك فلا اختلاف في أنه لا محسبه لان الزكاة لم تحب علم وبعدا ذلا تحب الزكاة في الزرع حتى مفرك ولافى الحائط حتى بزهى واختلف فيماأ كلمن ذلك أخضر بعد وجوب الزكاة فيمالازهاء فى الشمار أو بالافراك في الحبوب على ثلاثة أقوال أحدها قول مالك انه يجب علم وأن يحصى ذلك كله ويخرجز كاتهوالثاني انه لاتجب عليه ذكاته وهوقول الليث ومذهب الشافعي لقوله تعالى كلوامن ثمره اذا أثمر وآنواحقه يوم حصاده والثالث تجب عليه في الحبوب ولاتجب عليه فى الثمار لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرصتم في فواودعوا فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع وهوقول ابن حبب ان الخارص يترك لاهل الحوائط قدرمايا كلون ويعطون وقدروى مشل ذلك عن مالك وهاذا اعماد صع على القول بأن الزكاة لا تعب في النمار الابالجذاذ وهوقول محمد بن مسلمة وفائدة الخرص على هذا مخافة أن يكنم منها شيأبعد اليبس أوالجذاذ فان خشى مثل ذلك في الزرع فقال ابن عبد الحركم يوكل الامام من يتحفظ بذلك وقيل انه يغرص ان وجدمن يحسن خرصه وهوأحسن والمغيرة يرى الزكاة نجب في الثمار بالخرص ففي حدوجوب الزكاة في الثمار ثلاثة أقوال المشهور في المذهب انها تجب بالطيب والثاني تجب بالجذاذ والثالث تعب بالخرص فانمان صاحب الشمرة قبل أن يخرص خرصت على الورثة ان كان في حظكل واحدمنهم مانجب فيهالز كاةانتهي وقال بعدذلك وأماسع الحباذا أفرك على أن يترك حتى يبس فلااختلاف في المذهب ان ذلك لا مجوز ابتداء والما يختلف الحكم فيه اذاوقع فقيل ان العقدفيه فوتوقيل القبض وقيل لايفوت بالقبض حتى يفوت بعده وقال في الرواية في سماع يحيي ان علم به قبل أن ييبس فسيخ وان لم يعلم به الابعد أن ييبس مضى واختلف العلماء في وقت بيع الزرع فقال بعضهم اذا أفرك وقال بعضهم حتى يبسى قال بن القاسم فأناأ جيز البيع اذافات بالبسل جاءفيهمن الاختلاف وأرده اذاعلم بهقبل اليس قال ابن رشدفهذه أربعة أقوال وهذا اذا اشتراه على أن يتركه حتى ييبس أو كان ذلك العرف واماان لم يشترط تركه ولا كان العرف فيهذلك فالبيع فيهجائر وانتركه مشتريه حتى بيبس انهى وقال المصنف في فصل الجوائح ومضى بيع حبأفرك قبل بيسه بقبضه انتهى وقال في الشامل لماذكر به والصلاح في الثمار وفي الحنطة ونعوها والقطاني يبسها فان بيعت قبله وبعد الافراك على السكت كره ومضى بالقبض على المتأول وقيل يفسخ وقيل يفوت باليبس وقيل بالعقدانتهي فعلى هذافيقال المراد بالافراك ان بيس الحب ويستغنى عن الماء قال اللخمي الزكاة تجب عندمالك بالطيب فاذا أزهي النفل وطاب الكرم وحلبيعه أوأفرك الزرع واستغنى عرب الماء واسودالز يتون أوقار بالاسودادوجبت عن الماء وقد خرص عليهشئ أوما لم يخرص فركاة ذلك على الميتان بلغ مافيه الزكاة وانمأت قبل الازهاء والطيب فلا زكاة عليه والزكاة على من بلغت حصته من الورثة مافيه الزكاة دون من لم تبلغ حصته ذلك قال مالك رمن مات وقدأوصي بزكاة زرعه الاخضر قبل طبيه أو بشرحائطه قبل طبيه فهى وصيةمن الثلث غير مبدأة اذلم يلزمه ولاتسقط فذه الوصية زكاةمابق لهم لانه كرجل استشيءشر زرعه لنفسه وما بق فللورثة فانكان فيحظ كلوارث وحده ماتعب فيه الزكاة زكى علمه والا فلاقال وانكان في العشر الذي أوصى به للساكين خسة أوسق فأكثر زكاه المصدق وانلم بقع لكل مسكان الامد اذ ليسوا بأعيانهم وهم كالك واحد ولايرجع المساكين على الورثة عاأخذ منهم المصدق وان حل ذلك الثلث لانه كشئ بعينمه أوصى لهم به فاستحق هو أو بعضه (والزكاة على البائع بعدهما) سمع ابن القاسم

الزكاة فيمه وقال المغيرة تجب بالخرص وقال ابن مسلمة تجب بالجداد انتهى ويمكن أن يقال يكفي الافراك لان البيع اذا وقع بعد الافراك لايفسخ على الراجح فتأمله الثاني الحصاد بفتح الحاء وكسرهاوقدقرى بهماوالكسرلفة الحجازيين والفتح لغة نعدوا لجداد بفتح الجيم وكسرها وبالدال المهملة على ماذكره صاحب الصحاح والقاموس وذكر صاحب الحكوانه قال بالذال المعجمة والله أعلم (الثالث) قال ابن عبد السلام القول الثاني أقرب الى نص التنزيل لقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده ان حلت الآية على الزكاة وقد د تقدمت الاشارة الى أن المفسرين اختلفوافى ذلك انتهى يشيرالى ماقدمه في أول الكلام على زكاة الحبوب واته اختلف في تفسير الحقهلهوالزكاة أوهوأم زائدعلها أوأم آخرنسي بالنهي (الرابع) لو أنزجزكاة الزرع بعدالطيب وقبل الجذاذ أجزأت على المشهور وعلى قول ابن مسامة لا تعزى كاصرح بذلك فى النوادر ونقله اللخمى وابن يونس ص ﴿ فَاللَّهُ يَعْلَى وَارْتَ قَبْلُهُ مَالْمُ يَصِرُ لَهُ نَصَابِ ﴾ ش وكذلك اذاعتق العبدقبلهما أوأسلم الكافر أووهب الزرع أوبعضه أوتصدق به على معين أو استعق النصف كافي الطلاق أوانتزع السيدمال عبده فنجب الز كاة وادا وقعشي من ذلك بعدهما لمستغير الحكم عما كان عليه وكذلك أيضالو أخرج زكاة الزرع حينك ذفعلي المشهور يجزي وعلى قول ابن مسامة لا بجزى وقد صرح بذلك في النوا در ممانقله عنه ابن يونس وغسيره وفي البيان لو أخذتمنه زكاة زرع لم يبدصلاحه وقدر وي زياد وابن نافع عن مالك ان من أخذت منه وكاة زرعه والزرع قائم في سنبله فان ذلك بجزيه اذالم يتطوع بهامن نفسه ومعنى ذلك اذاأ خذت منه في الموضع المختلف فيه بعد أن أفرا يوقبل يبسه انتهى من أول زكاة الماشية وانه انماقال في الزدع بجرزئه اذالم يتطوع بهالأنه لايعرف كيل الحب قبل حصده ومراعاة لقول محدبن مسامة والافقدتقدم أنمانصدق بهبعدوقت الوجوب يحسبه الااذا نواه من الزكاة فانه يجز لهوأيضا لمانقل ابن يونس والشيخ أبوالحسن عن ابن مسلمة انه اذا أخرجها بعد الخرص وقبل الجداد لميحزئه قال لأنه أخرجها قبلوجو بهافقتضاه أوصر يحمه انهانحزى على القول بأنهاواجبة (فرع) علم من هذاومن كلام النوادر المنقدم انه لا يحب أن يخرج من عسين الزرع قال ابن جاعة فى فرض العين و مجوز أن يعطى الزكاة اذا وجبت من عينها أومن غيرها اذا دفع مثلها أوأجودولا بجوزأن بدفع أدنى مماعليه انهى وسيأتى عند قول المصنف ان قدم معشر زكاة شئ من هـ في التبيان * الاول) قال عبد الحق عن بعض شيوخه من مات قبل الازهاء وعليه دين يغترق ذمته وقام الغرماء بعدطيب النمر يلزمأن يزكى عن الميت لأنه باق على ذمت ولاميراث لورثته فيه لاجل الدين قال أبوالحسن فقف على هذه النكتة فلم يذكرها غيره ونقلها القرافي عنه أيضاونقله في الشامل (الثباني) اذاحصل للوارث أقل من نصاب وكان له زرع آخر اذاضمه لهذا كان في المجوع نصاب فانه يضمه كاصرح به أبوالحسن وغيره (فرع) اذاوهب الزرع بعمد وجوب الزكاة فيمه قال ابن رشمه ففي كون الزكاة على الواهب أومن الزرع أو بعد يمين الواهب ماوهب ليزكيها من ماله رواية أشهب وقول ابن نافع وروى ان تصدق بزرع يبس على فقير فعشره زكاة و باقيه صدقة انتهى من ابن عرفة ص ﴿ وَالْ كَاهْ عَلَى الْبَائْعُ بِعِدْهُما ﴾

فى زرع الحنطة وما أشهه ممافيه الزكاة بيعه صاحبه بعد أن يبس و يستعصد وهو قائم قبل أن يحصده فلابأس أن يأمن المبتاع عليه فادا فرغ وكاله أخبره بما وجدفيه فأخرج المائع زكاة ذلك قال بن القاسم فان باعه من نصر الى فأحب الى أن يتعفظ من ذلك حتى

يعلم ماخرج منه بهابن رشدهدا كاقال لان الزرع اذا أفرك واستغنى عن الماء فقدوجبت فيه الزكاة على صاحبه وكذلك النمرة اذا أزهت فاذا باع شيأ من ذلك بعدوجوب الزكاة فيه فالزكاة واجبة عليه حتى يؤديها وله أن يأمن المبتاع في مبلغ مادفع فيه ان كان مأمو نا والافعليه أن يتوخى قدر ذلك و بزيدليسلم قاله ابن المواز وهو صحيح كمن عليه صلوات ضيعها لا يعرف مبلغها فاله يصلى حتى لايشك انهقد قضى أكثر مماعليه (الاأن يعدم فعلى المشترى) من المدونة قال ابن القاسم و يأخذ المصدق من البائع ولاشئ له على المبتاع المبتاع المبتاع المائن وقال غيره لا الزكاة ووجد المصدق الطعام بيد المشترى فانه يأخذ الزكاة منه و برجع المشترى على البائع بقدر ذلك من المثن وقال غيره لا سبيل له على المسترى ابن بونس وهو القياس لانه لما كان له أن يعطى الزكاة عنه من غيره لم يكن له حق المساكين ثابت في عينه به ابن رشد وقول (٨٨٨) الغيره والأظهر لان البيع كان له جائز اواختار ابن المواز قول ابن

ش و مجوز ان يشترطها على المشــترى اذا كان ثقة لايتهم في اخراجها وعــلم ان فيــه الزكاة بأمر لايشك فيمه الاأن يشترط البائع ذلك الجزء فان وجبت الركاة كان للساكين وان لم تعب كان له وعلمأ يضاهل هوالعشر أونصفهذ كرذلك اللخمي وغيره قال في البيان وله أن يؤمن المبتاع في مبلغ ماوقع فيهان كان مأمو ناوان لم يكن مأمو ناأو كان ذميا فعليه أن يتو خي قدره و يز بدليسلم ص ﴿ الأأن يعدم فعلى المشـترى ﴾ ش ويرجع على البائع بما ينوب ذلك من النمن ابن رشــد ويرجع عليه بماينو بهأيضامن النفقة التي أنفقهافي عمله وهذا ظاهر والله أعلم ص فرواتم ايخرص النمر والعنب، ش ابن عرف ةوفى خرص الزيتون ثالثها ان احتبيج لأكله أولم يؤمن أهله عليه لرواية أبي عمر والمشهور وابن زرقون عن ابن الماجشون زاد اللخمي عنه وسائر الثمارابن بشيران احتبجلاكل غيرالثمر والعنب فيخرصه فولان بن عبدالحكم ان خيف على الزرع خيامة ربه جعل عليه حافظ ابن رشد وفي وجوب احصاء ماأ كل اخضر بعد وجوب الزكاة ثالثها في الحبوب الاالثمار لمالكوالليثوابن حبيب الشيخ عن ابن عبدوس لا يخسب ماأ كله للحائد لاف الفريك والفول الاخضر وشبهه مالك من قطنية خضراءأو باع خرصه يابسانصاباز كاه يحسيابس وروى محمد أومن ثمنه أشهب من ثمنه انهى وفى الذخيرة واذا احتج الى أكل ما قاننا انه لا يخرص قبل كاله يعنى العنب والرطب فقط ففي خرصه قولان مبنيان على عله الخرص هل هي حاجة الاكل أوان الثمر والعنب بميزللبصر مخلاف غيرها ثم قال قالسندفان كان الموضع لايأتيمه الخارص واحتج الىالتصرف دعاأهم المعرفة وعمل على قولهم فان لم يجدهم وكان سيعرطبا وعنبافي السوق ولايعرف الخرص قال مالك يؤدي منه يريداذا هم إن فيه نصابا أوجهل مازاد فانعلم جلةماباعذ كرولاهل المعرفة فحزروه عايكون من مثله عراأوز بيبافان لم يتعقق النصاب لم يجب عليه شئ انتهى (فرع) قال في أسئلة ابن رشدوأ ما الزرع فلا يجوز خرصه على الرجل المأمون واختلف انلم يكن مأمو ناعلى قولين أصحهما عندي جواز دا داوجدمن يحسنه انهي ص ﴿ تَعْلَمْ تَعْلَمْ ﴾ شقال في الذخيرة قال سندوصفة الخرص قال مالك تعرص نخلة تعلة

القاسم لان البائع باعمالم بكن له أن سعه وهو بعدد اذلو باعمالم مكن له أنسعه لاتبع المشترى بالزكاة مليا كان البائع أومعدما (والنفقة على الموصى له المعان نحزء لاالمساكين أو مكيل فعلى الميت) من المدونة قال مالك ان أوصى بزكاة زرعه قبلطيبه لرجه ل بعينه كان كأحد الورثة وعلىه النفقة معهم لانه استعقه يوم مات المت والزرعأخضر والمساكين لاستحقون ذلك الاممد الوغه وسقمه وعمله فالنفقة عليهمن مال الميت حتى مقبضونه وقال ابن عرفة الموصى لهمعينا قبل وجوبها كوارث والمؤنة عليه وفهالوأوصى تركاته زكيت ولوصار لكل

مسكان مد لانهم انما يستعقونها بعديدسها به ابن القاسم وأشهب ونفقة حظ المساكين من مال الميت بالشيخ من الثلث به ابن رشد والعرية على معينين كالصدقة (وانما يخرص المثر والعنب اداحل بيعهما) من المدونة قال مالك لا يخرص الاالعنب والمثر للحاجة الى أكلهما رطبين و يخرص المحرم عنبا اداطاب وحل بيعه والنفل ادا أزهت وطابت وحل بيعه الاقبل ذلك (واختلفت حاجة أهلهما) انماه داشرط في القسمة وأماهنا فاشرط أحده له وان كان الخرص كاقال ابن الموازمن أجل أن يأكلوه كيف شاؤا رطبا وغيره فقد صارحكا مطردا كالأحكام التي تضبط بالمظنة فانها بعد ذلك تطرد لكن حكى ابن بشير قولين في خرص غير المثر والعنب اذا احتاج أهله لأكله (نخلة تخلة باسقاط نقصها) به الباجي صفة الخرص أن يخرص الحائط نخلة تخلة عادا كل خرصه أضاف بعضه الى بعض قاله مالك ومعني الخرص أن يحزر ما يكون في هذه النضلة من التمر اليابس عند الجداد فعلى حسب ذلك التمر

وجنسه وماعلم من حاله أنه يصبر عليه عندالا ثمار فان كان لا يقر فانه يخرصها على ما كان يكون فيهالو كانت تقرقال في المدونة و يخرص العنب يقال في هذا المعنب كذاوكذا ثم يقال ما ينقص هذا العنب اذا ترب وما يبلغ اذا كان زبيبا فان بلغ خسة أوسق أخذ منه والا فلا وكذاك النخل (لا سقطها) من المدونة قال مالك لا يترك الخراص الا محاب الثمار مما يخرصون شيالم كان الاكل والفساد وقال ابن حبيب يخفف عنهم كذلك وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالتخفيف للواطئة واللاقطة واللاقطة وما ينال العيال * ابن يونس قول ابن حبيب خلاف قول مالك (وكفي الواحد) * الباجي يجوز أن برسل الخارص الواحد لان الخارص حاكم فيجوز أن يكون واحداقال مالك ولا يكون الاعدلاعار فا (وان اختلفوا فالاعرف والا فن كل جزء) * ابن بشير الوابة اذا خرص ثلاثة فاختلفوا أخذ ثلث ما يقوله كل واحد منهم وهذا اذا تساووا في المعرفة وأما اذا اختلفوا فيؤخذ بقول الاعرف منهم * ابن عرفة روى سعنون اذا اختلف ثلاثة زكي ثلث مجموع ما قالوا (فان أصابته جائعة اعتبرت) * الباجي ان أصابت الثرة وعلم عنا الركاة لان أمالة والفلاخر صوان أصابتها بين الخرص والخرص وسقطت الزكاة لان أن الزكاة المائد وصول الثرة الهائرة الهائر منها (١٨٨) * اللخمي ان أجي بعض الثمار بعدا لخرص وسقطت الزكاة لان الزكاة لان الزكاة لان الذكاة المائد وصول الثرة الهائرة الهائرة الهائرة المائرة ا

زكى عن الباقيان كان خسة أوسق فأكثر وان كان أقل لم يكن عليه شئ وسئل ابن القاسم عن عرة تحلسع وفيه خسة أوسق وقد وجبت فيه الزكاة على البائع فان أصابته عائحة نقصته عن خسمة أوسق فقال ابن القاسم ان كانت الجائعة الثلث فأكثر حتى لزم البائع أن يضع ذلك عن المشترى سقطت الزكاة وان كانت أقل من الثلث لم تسقط لانه باع جسة أوسق ولم يردمن النمن شأ

مافيها رطباً فان كان الحائط جنساوا حدالا يعتلف في الجفاق جمع جدلة النحلات وحرزكم ينقص حتى يتمر وان كان مختلف المائية واللحم حزركل واحد على حدته وكذلك العنب ويكون الخارص عدلا عارفاانتهى ص ﴿ والافن كل جزء ﴾ ش قال في الذخيرة من السم عددهم كثلث من ثلاثة انتهى ص ﴿ وان أصابته جائعة اعتبرت ﴾ ش قال اللخمي فان سرقت المثار بعدا لحرص أوأ جعت لم يكن عليمه شئ وان أجيع بعضها زكي عن الباقي ان كان خسة أوسق فأكثرفان كان أقل لم يكن عليه شئ انتهى فان بلغت الجائعة الثلث حين برجع عليه المشترى فلازكاة عليه وان لم تبلغ الثاث ولم يرجع عليه بشئ فعليه الزكاة انتهى ولو باع المئرة و وعلقت الزكاة بنمة شم أصابتها جائعة نقصتها عن خسة أوسق فان بلغت الجائعة الثلث حين برجع عليه المشترى فلا زكاة عليه وان لم تبلغ الثلث ولم يرجع عليه بشئ فعليه الزكاة قاله في ساع يعيى - ص ﴿ وان زاد ت على تعزيم عص عارف فالاحب الاخراح ﴾ ش فان نقصت فجز م في الجلاب بأن الزكاة لا تنقص وظاهر كلام الجواهران في ذلك خلافا وقال ابن جاعة في فرض العين فان وجداً كثر أخرج الماهر يحمع به بين النقول وماذكره ابن جاعة في و ولا بن رشد والله أعلى والف في الذخيرة طالم الحسمة به بين النقول وماذكره ابن جاعة في و ولا بن رشد والله أعلى والف في الذخيرة قال بالقاسم واذا ادعى رب الحائط حيف الخارص وأني بخارص آخر لم يوافق لان الخار ص حاكم انتهى والله أعلى والله وأحد من الحد كيف كان كالمؤرثو عاأونو عين والافن أوسطها هاكم انتهى والله أعلى التهى والله أعلى المناهر وعائونو عين والافن أوسطها هاكم انتهى والله أعلى المناهر وعائونو عين والافن أوسطها هاكم انتهى والله أعلى التهى والله في الحدين الحدي والمناهر الحدي الحدين الحدي كان كالمؤرثو عاأونو عين والافن أوسطها هاكم انتهى والله أن المناهر والله أنهر والله أن أوسله المناهر والله أوسله الحديد الحدين الحدي كان كالمؤرثو عاأونو عين والافن أوسطها المناهر والله أوسله المناهر والله أوسله المناهر والله أوسله المناهر والله أوسله المناهر والسه أونو عين والافن أوسله المناهر والله أوسله المناهر والنه أوسله والمناه أوسله والمناهر والمناهر والله أوسله والمناه أوسله والمناهر والمناهر والله أوسله والمناه أوسله والمناه أوسله والمناهر والمناه أوسله والمناهر والمناهر والمناهر والمناهر والمن

(۳۷ = حطاب - نی) للجائعة ابن رشدوه و کافال لان ماتلف منه ضانه من البائع ان کان الثلث فأکثر وان کان أقل فضانه من المشتری (وان زادت علی تغریص عارف قالاً حب الاخراج وهل علی ظاهره أوالوجوب تأویلان) من المدونة قال مالله من خرص علیه أربعة أوسق فرفع خسة أوسق أحببت له أن یزکی * ابن یونس قال بعض شیو خنا لفظة أحببت ها هناعلی الایجاب و هو صواب کالحا کم یعکم تم یظهر انه خطأصراح * ابن عرفة علی هذا جلها الا کثر و جلها ابن رشد و عیاض علی الاستعباب (وأخد من الحب کیف کان وان اختلفت أنواعه فن کل بقدره انظر النصوص عندقوله و تضم القطانی و عندقوله کقمح (کالتمرنوعا) من المدونة قال مالك اذا کان الحائط صنفاوا حدامن أعلی التمر أوادناه أخذ منه (أونوعین) * ابن شاس النوع المالك اذا کان الحائط أجناسامن التمر أخذ من أوسطها * الباجی یلزم أن بقال فی الذهب والورق مثل هذا * ابن من المدونة قال مالك اذا کان الحائط أجناسامن التمر أخذ من أوسطها * ابن بشیر لاخلاف ان نصاب الورق مائتا در هم شرعی انظر فی شاس النوع الثالث کا قالنقد بن (وفي مائتی در هم شرعی) * ابن بشیر بن دینارا) أبو مجمدا جمعت الامة أن لاز کان من الدوله و والدنانير الاندلسية (أوعشر بن دینارا) أبو مجمدا جمعت الامة أن لاز کان من الذهب و والدنانير الاندلسية (أوعشر بن دینارا) أبو مجمدا جمعت الامة أن لاز کان من الذهب

ش يعني أن الزكاة تؤخذ من الحب كيف كان فان كان جيدا أخذت منه وكذا ان كان رديمًا أو وسطافان كان نوعين أوأنواعافانه يؤخ نمن كلنوع عشره أونصف عشره قال اللخمي اذا كان القمح مختلفا جيداور ديئاأ خدمن كل شئ بقدره ولم يؤخذ الوسط وكذلك اذا اجتمع القمح والشعبروالسلت أواجمع أصناف القطابي أخذمن كلشئ يقدره ولحرؤ خذمن الوسط وكذلك أصناف الزبيب واختلف في التمر فقال مالك ان كان جناوا حدا أخذمنه ولم يكن علمه أن مأني بأفضل منهوان كان أجناسا أخدمن الوسط وقال في كتاب محمديؤ خدمن كل صنف بقدره انتهى وقال في المقدمات فاما المكيل مثل القمح والشعبر والسلت الذي هو صنف واحدومث ل القطاني التي هي صنف واحد على اختلافها ومثل الحائط من النفل بكون فيه أنواع من التمر مختلفة فالحكم أن يؤخذ من كل شئ منه قل أو كثرما يحب فسه عشر أو نصف العشر الاأن تكثراً تواع أجناس الحائط من النغل فيؤ خدمن وسطها ماتجب فيه الزكاة كالها اذلا بلزمه أن يعطى من أرفعها ولايلزمهأن يعطى من أوضعها وقدقيل انهدؤ خذمن أوسطهاوان كان الحائط جيدا كله فياسا على المواشى فهندايدل على انهاذا كان في الحائط من الثمرنوع أونوعان أخذ من كل إيحسبه فقول ا بن غازى لم أقف فيه على نص غير ظاهر فتأمله (فرع) قال في المقدمات فان أرادأن بحرج مر صنف آخر ماوجب عليه منه بالكيل جازمن الأرفع ولم يجزمن الأدني وفي مائتي درهم شرعىأ وعشر ين دينارافا كثرأ ومجمع منهما بالجزءربع العشرقال بنعر فةونصاب الفضة خسل أواق مائتادرهم ووزنه خسون حبة شعيرا وخسان والذهب عشر ون دينار اوزنه اثنان وسبعون حبة وقول ابن حزم وزن الدرهم الى آخر ما تقدم نقله عندقول المصنف كل خسون وخساحبة ثم تكلم على معرفة النصاب بغير الدرهم والدينار الشرعيين ولنذكر كلامه ومتهمع زيادة تفسير لهونصه ومعرفة نصابكل درهم أودينارغيرهما يعنى غيرالدرهم أوالدينار الشرعيين بقسم مسطح أى الخارج من ضرب عدد النصاب المعلوم يعنى الشرعى وهومن الذهب عشرون دينار اومن الورق مائتادرهم وحبات درهمه وهي خسون وخساحية من مطلق الشعبر وديناره بعني وحبات ديناره وهي اثنان وسبعون خبة على حبات الجهول نصامه يعنى على عدد حبات الدرهم الجهول نصابه أوعلى عدد حبات الدينار المجهول نصابه والخارج النصاب لأنه أي لأن مسطح عدد النصاب المعاوم وحبات درهمه أوديناره ضرورة أى بالضرورة مسطح عدد حبات الدرهم أوالدينار الجهول نصابه وعدده أىعددالنصاب الجهول لان نسبة حبات الدرهم الشرعى الى حبات الدرهم الجهول كنسبة النصاب المجهول الى النصاب الشرعى والقاعدة في هذه النسبة انهمتي جهل أحد الوسطين أن تسطح الطرفين وتقسم الخارج على الوسط المعاوم فبغرج الوسط المجهول ومن خواصهاأن مسطح الوسطين كمسطح الطرفين مثاله نسبة ثلاثة الى خسة كنسبة شئ مجهول الى خسة عشر مثلافاحد الوسطين مجهول فتسطح الطرفين أي تضرب أحده إفي الآخر والطرفان في المثال المذكور ثلاثة وخسة عشرف عصل خسة وأربعون تقسمها على الجسة المعاومة التيهي أحد الوسطين بخرج تسعة فنسبة الثلاثة الى الجسةوهي ثلاثة اخاس كنسبة التسعة الى الجسة عشر وهي ثلاثة احاس أيضاواذا ضربت الوسطين وهما خسة وتسعة حصل خسة وأربعون وهي الحاصلة من ضرب ثلاثة في خسة عشر فتبين ان مسطح الطرفين كمسطح الوسطين اذاعر فت ذلك فجبات الدينار الشرعى عندنا هى الطرف الأول وحبات الدينار المجهول نصابه هي الوسط الاول والنصاب الجهول هو الوسط

فيأقل من عشر بن د سنارا وان في العشرين نصف دينار (فأكثر) الرسالة فازاد فصساب ذلكوان قل وفي المدونة وقاله على ا بن أبي طالب وخالف في ذلك أبوحنيفة (أومجمع منهمابالجزء) من المدونة قالمالك عسمع الذهب والفضة فيالزكاة ومضي ان صرف دسار الزكاة عشرة دراهم فنالهمائة درهم وعشرة دنانير أو مائةدرهم وعشرة دراهم وتسعة دنانير فعلمه الزكاة ويخرج ربع عشركل صنف منها ومن لهمائة درهم وتسمعة دنانير قمتهامائة درهم فلاز كاةعليه وانما منظر في هـندا الى العدد اذا تـكافأ كل دسمار بعشرة قلت الدنانير أو كثرت انتهى وعبارة ابن عرفة يضم جزء نصاب أحدهمالكل الآخرأو جزئه وانظر نصاب دراهمنا التيهى الاوقية منها عانية وثمانون درهاعلى مقتضى ماقررابن جزى فى قوانينه مكون النصاب مائة

الثانى والنصاب الشرعى هو الطرف الثاني فأحد الطرفين مجهول فتسطح الطرف ين وتقسم

الحاصل على الوسط المعلوم فيحصل الوسط الثاني وقد علمت ان مسطح الوسطين كمسطح الطرفين فكاناقسمنامسطح الوسطين على أحدها فرج الوسط الآخرلان من المعاوم انضرب عدد في عدد وقسمة الحاصل على أحدا لعددين مخرج للعدد الآخروهذ امعنى قوله وخارج قسم مسطح عددين على أحدهاهوالآخر وهذاهو المسمى عندأهل الحساب بالار بعة اعداد المتناسبة ولهخواص كثيرة وبهيستخرج غالب المجهولات والله أعلمقال في التوضيج لماتكام على الاوسق فقدر المائتي درهم من دراهم مصرمائة وخسة تمانون درهما ونصف درهم وثمن درهم انتهى وذكر القرافي ان وزن النصاب من دراهم مصرمائة ونمانون درهماو حبتان وانوزن الدرهم المصرى أربعة وستون حبة وستة اعشار حبةوهاذا بناءمن القرافي على مامشى عليه تبعالا بنشاس على ان الدرهم الشرعى سبعة وخسون حبة وسنة اعشار حبة وعشر عشر حبة كاتقدم نقله عندقول المصنفكل خسون وخساحبةواللهأعلم (قلت) وقدتقدمانوزنالدرهمالمصرى ستةعشرقبراطا فيكونوزن الدرهم الشرعى أربعة عشر فيراطاو ثلاثة أرباع قيراطون فمضخس فيراط وان شئت قلت خسة عشرقيراطاالاثلاثةار باع خس قيراط وقد تقرر أيضاان الدرهم الشرعى سبعة اعشار الدينار الشرعى فيكون وزن الدينار الشرعى احدى وعشرين قبراطاو حس قيراط وسبعى ربع خس قيراط ويكون وزن النصاب من الذهب ستة وعشر ين درهما ونصف درهم وربع قيراط وعن خس قيراط وثلاثة أسباع خس قيراط فيكون من الذهب السلطاني الجديد والذهب البندقي أربعة وعشرين دينارا لكنها تزيدعلي النصاب بمانية قراريط ونمر خس قيراط وثلاثة أسباع ثمن قيراط ويكونمن الذهب السلطاني القديم والقابتبايي والجقمقي والبيبرسي والغوري خسة وعشرين دينار الكنهائز يدعلي النصاب ثلاثة اخاس قبراط ونصف خس فيراط وأربعةاسباع تمن خس فيراط واشتهر ان كل عشر ملحقة من هذه الملحقات وزنها ثلاثة دراهم فيكون النصاب من الفضة سمائة ملحق وتسعة وخسين ملحقا وهذا كلهعلىانالدرهم المصري الآن قدرالدرهم الذيكان فيزمن الشيخ خلمل ومنيغيأن يختبرذاك فقدذ كرالشيخ انهاعتبرذاك بالشعير فجاءقر يبامن ذلك فيؤخذ من وسط الشعير خسون وخساحبة فانجاوزتها خسة عشر قيراطاالا ثمن قيراطور بع عشر قيراط أوقر يبامن ذلك فهو باق على حاله والافقد تغير و زن القيراط من الشعير ثلاث حبات وثلث حبة وثلث خس خس حبةتقر يباواللة أعلم وقوله فاكثر يشير الى فوله في المدونة بعدذ كره نصاب الذهب والفضة ومازاد على ذلك قل أوكثرا خرج منه ربع عشره قال في مختصر الوقار ولوقيرا طاوا حداوقال في الرسالة وما ادفعساب ذلكوان قل قال ابن ناجي ظاهره وان كان لا يمكن الاخراج من عينه فيشتري به طعاما أوغيره بما بمكن قسمه على أربعين جزأ وفال في التلقين وماز ادبحساب ذلك ماأمكن وهكذا قال ابن الحاجب قال ابن عبد السلام فكان بعض أشياخي براه خلافاللاول و يحقل أن قال الامكان المأخوذ من القول الأول هو الذي أوجب في الثاني لانه رعاز ادالنصاب زيادة محسوسة لاعكن أن يشترى بهاما ينقسم على أربعين جز أوحل ابن عرفة مافى التلقين على الخلاف قال وقبله المازري وبردبأن ماوجب وتعدر بذاته وأمكن بغيره تعين ذلك الغيرلاجله كغسل جزءمن الرأس وامساك جزءمن الليل انتهى وقال أبو الحسن حمل الشيوخ كالرم عبد الوهاب على التفسير ولم يفسر

مثقال وستة وسبعين مثقالا وأما الذهب فهو على وزنه النصاب نعوسبعة عشر عينا (ربع العشر) هذا هو المخبر عنسه بقوله وفي مائتي درهم وقد تقدم نص المدونة يغرج ربع عشر كل صنف

الامكان ماهو والاحتمال الذي ذكره ابن ناجي ظاهر وبه معصل الجع بين الكلامين وهذا البعث جارفها يقتضي من الدين بعد النصاب وما يخرج من المعدن بعد النصاب قال في المدونة بحرج منه وان قل وذكر أبوالحسن فيه تقميد عبد الوهاب قال وجله الشيوخ على التفسير والله أعلم (فرع) قال في المدونة اذا كان عنده فاوس فيهامائتا در هم فلاز كاة عليه انتهى (فائدة) الدنانير في الاحكام خسة ثلاثة كل دينار اثناعشر درهماوهي دينار الدية ودينار النكاح ودينار السرقة وتسمى دنانيرالدم واثنان كلدينارعشر ةدراهم وههادينارالز كاةودينارالجزية ونسمى دنانيرالذمى واللهأعلم ص ﴿ وان لطفل أومجنون ﴾ ش يعي ان الزكاة تعب في مال الطفل ومال الجنون فاماان كان الوصي يتجرفي مال اليتيم فتجب الزكاة فيه قولاوا حداقاله اللخمي وغيره وأماان كان لايتجرفيه ولاينميه فالمنصوص في المله فعيا مالك وجوب الزكاة بلحكي ابن الحاجب الاتفاق على ذلك فقال ويجب في مال الاطفال والمجانين اتف اقاعينا أوحرثا أوماشية وتخريج اللخمي النقد المتروك على المعجو زعن انمائه ضعيف قال في التوضيح يعني ان أموال اليتامي ان كانت تنمو بنفسها كالحرثوالماشيةأوكان نقداينمي بالتجارة وجبت فيهالزكاة ولاتخر يجفيه وانكان نقداغير منمي فالمذهب وجوب الزكاة فمه أيضاوخر جاللخمي أيضا خلافامن مسائل وهي مااداسقط المال منه تم وجده بعداً عوام أو دفنه فنسي موضعه أو ورثمالا فلم يعلم به الابعدا عوام فقد اختلف في هؤلاءهل يزكون لسنة أولجميع الاعوام أويستأنفون الحول ورده ابن بشير بماحاصله ان العجز فى مسئلة الصغير من قبل المالك خاصة مع التمكن من التصرف والعجز في هذه المسائل من جهة المماول وهوالمال فلاعكن التصرف فيهو يلزم اللخمي على تخريجه اسقاط الزكاة عن مال الرشيد العاجز عن التنمية واليه أشار بقوله ضعيف انتهي (قلت) ولفظا بن بشير مذهبنا وجوب الزكاة على من ملكما كاحقيقيامكلفا كان أوغير مكلف كالصيبان والمجانين وهذالاخلاف فيه عندنافي سائر أنواعالز كاة ثم ذكر كلام اللخمى ثم قال وهذا الذي قاله غير صحيح لأن المال هاهنامهم أللهاء وانما العجزمن قبل المالك ولاخلاف ان من كان من المكلفين عاجز اعن التنمية يجب عليه الزكاة فهذا الاجاع عليه وانماا لخلاف اذالم يقدر على المال انتهى وقبل ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هارون والمصنف في التوضيح كلام ابن بشير و رده ابن عرفة بانه تفريق صورى ثم قال بل يردمعني كلام اللخمى بان فقد المال يوجب فقد مالكه وعجز الصى والمجنون لا يوجبه انتهى (قلت) قد مقال ان كلام ابن بشير يرجع المه فتأمله والله أعلم وقال الشيخ يوسف بن عمر وجاءعن مالك انه لازكاة على الصغار في العين انتهى (قلت) وهذا الذي نقله عن مالك غيرمعر وف له ولم أرمن نقله عنه والنقول المتقدمة ترده والله أعلم (تنبيهات؛ الأول) المخاطب بزكاة مال الصي والمجنون ولهماماداما غيرمكافين قال في النوادر في كتاب الزكاة قال ابن حبيب وليزك ولى اليتم ماله و يشهد فان لم يشهدوكان مأمو ناصدق انتهى وأصله لابن حبيب في الواضحة ونصدقال ابن الماجشون وعلى ولى البتيج أن يزكى ماله وينبغي له أن يشهد على ذلك و يعينه يقول هذا زكاة فلان قال عبد الملك فأن أضاع الاعلان بهافهو مصدقاذا كان مأموناانتهي وقال اللخمي في كتاب الزكاة الأول قال ان حسب ويزكى الولى لليتيم ماله ويشهد فان لم يشهد وكان مأمو ناصدق وهـ ندا يحسن في كل بلدالقضاء فمه بقول مالك ولوكان بلدفيه من يقول بسقوط الزكاة عن أموال الصيان لرأيت أن يرفع الى حاكم الموضع فان كان يمن برى في ذلك قول مالك أمر وباخر اج الزكاة وحكم له بذلك وان كان بمن لابرى

(وانلطفل أومجنون) من المدونة قالمالك تجب الزكاة على الصيبان والمتاعى في العين والحرث والماشية وفيايد يرون لتجارة قال ابن القاسم والمجانين عندى عنزلة الصيان

دَلْكُ لِم يزكه هو وقد قال مالك في كتاب الرهون فيمن مات فوجد في تركته خران الولى رفع ذلك للسلطان قال خوفا أن يتعقب عليه ير بدمن الاختلاف هل يخدخلا وكذلك الزكاة الا أن يكون الولىمن أهلالاجتهادوممن برى فى ذلك قول مالك وخنى له اخر اجهاللجهل بمعرفة أصل ماوضع يده عليه فليخرجها انتهى وأصله للشيخ أبي محمدفي النوادر قال في كتاب الزكاة بعدان ذكران الوصى بزكى مال اليتم وهذاا تماهواذالم يخفأن يتعقب عليه بأم وكأن يخفى له ذلك فأماان لم يخف له وهولا مأمن أن متعقب مأمر لاختلاف الناس في زكاة مال الصي العين فلا يزكى عنه كما قالوااذاوج دفي التركة مسكر اوخاف التعق فلانكسره انتهى وقال ابن بشير قال الاشماخ ان الوصى بحـ ترز في اخر اج الزكاة من خلاف أبي حنيفة فان خفي له وأمن المطالبة أخرج من غير مطالبة ما كموان ماذر المطالبة رفع الى الحاكم وعولوا على قوله في المدونة في الوصى يجدفي التركة خرا انه برفع أمرها الى الحاكم حتى يتولى كسرهاوهو محاذرة من مذهب الجيز تعليلهاانتهى وقال ابن عرفة في كتاب الزكاة الشيخ واللخمى انماير كى الوصى عن يتيمه ان أمن المتعقب أوخفي له ذلك والارفع كقولهم في النركة بجدفيها خرا انتهى وقال في كتاب الوصاياوفي الموازية ويزكى أىولى اليتيماله ويخرج عنه وعن عبده الفطرويضحي عنهمن ماله الشيخان أمن أن يتعقب بأمر من اختسلاف النساس أوكان شيئا مخفى له وفي زكاتها و يودمها الوصى عن اليتامي وعبيدهم من أمو الهم (قلت) ولقول الشيخ المتقدم قال غير واحدمن المتأخرين لابركى الوصى ماله حتى رفع الى السلطان فاقاله مالك اذاوجد في التركة خرالابر مقها الابعد مطالعة السلطان لئلا مكون مذهبه جواز التخليل وكذا يكون مذهب القاضي سقوط الزكاةعن الصغير وقال بعضهما تمايلزم الرفع في البلاد التي مخشى فهاولاية الحنفي وأماغسرها فلاقاله ابن محرز وابن بشير في آخر ترجة أحكام نماء المال انتهى (قلت) فتحصل من هذا ان الوصى اذا كان مذهبه وجوب الزكاة في مال الاطفال اماباجتهاده اذا كان مجتهدا أو بتقليد من يقول بوجو بها انه يعب علمه اخر اجهاولا ينظر في ذلك الى مذهب أبي الصي لان المال قد انتقل عنه ولا الى الصي لا نه غير مكاف ولا تخاطب مها فان لم يكن هناك حاكم يقول بسقوطها لزم الوصى اخراجها ولا محتاج الى الرفع الى الحاكم نعم يشهد على ذلك فان لم يشهد صدق ان كان مأمونا وانظر ان كان غير مأمون هل يلزم الغرم أو يحلف لم أرفيه نصا وان كأن هناك حاكم برى سقوط الزكاة عن مال الاطفال فان خفى للوصى اخراج الزكاة لزمه اخراجهاولا بازمه أن يذكر ذلك الصي بعد باوغه كالفهم من كلامهم السابق فيأمره باخراجهاوان لم يحف له اخراجها فان تعدد الحكام في البلد فكان بعضهم يرى وجوب الزكاة وبعضهم برى سقوطها وكان الوصى برى وجوبها فالذي يظهر من كلامهمانه بلزمه الرفع للحاكم الذي يرى وجوب الزكاة كايلزمه اذاوجه في التركة خراوكان يرى وجوب كسرها كايظهرمن كلام ابن بشير السابق فيأمره باخراجهاو يحكم له بذلك وأنه لا يحوزله الرفع للحا كم الذي يرى سقوطها وان لم يكن في البلد الاحاكم برى سقوطها فالذي يظهر من كلامهم أنه لايلزمه الرفع المهولا يجبعليه ويؤخر اخراجها حتى يبلغ الصي فاذا بلغ الصي فان قلدمن مقول بسقوط الزكاة عن مال الاطفال لم يلزمه شئ وهـ نداظاهر وان قلدمن يقول بوجو بهافي مال الاطفال لزمه اخراجها قال في النوادرومن المجموعة قال الشيخ ابن القاسم وأشهب ويزكى أموال الجانين كالصيان واداكان وصى اليتم لايزك ماله فليز لااليتم اذا قبضه لماضي السنين

(أونقصت أو برداءة أصل أواضافة وراجت ككاملة والاحسب الخالص) ابن عرفة نقص عدد النصاب أو وزن آحاده ان كثر ولم تعبز كوازنة مسقط للزكاة اتفاقا وان جازت فقال ابن يُونس قال مالك في الختصر وغيره من له عشرون دينارا انتقص نقصانا وتعبوز بعبواز الوازنة ففيها الزكاة وكذلك في نقصان مائتي درهم وقال في موضع آخر وذلك أن تعتلف الموازين وقال في كتاب ابن المواز اذانقصت نقصانا بينا فلاز كاة فيها الاأن (٢٩٤) تعبوز بعبواز الوازنة قيل فلونقص من كل دينار ثلاث حبات

ولو كان الوصى تسلفه سنين لم يزكه الالعام واحد من يوم ضمنه الوصى انتهى ولو رفع الوصى الامراك كميرى سقوط الزكاة عن مال الاطفال في يسقوطها ثم بلغ الصبي وقلد من يقول بوجو بها في مال الاطفال فالذي يظهر ان ذلك لا يسقط الزكاة فتأمل (الثاني) حكم المجنون حكم الصى (الثالث) السفيه البالغ تجب الزكاة في ماله اجاعا ولاأعلم فيه خلافاولامفهوم لقوله في التوضيح ويلزم اللخمي اسقاط الزكاة عن مال الرشيد العاجز عن التنمية فتأمله (الرابع) علم من هذا الكلام أن الوصى لايلز مه أن ينمى مال اليتيم وقد صرح بذلك اللخمى هنافي أثناء كلامه وقال في كتاب الوصاياوحسن أن يتحرله به وليس ذلك عليه وسيأتي الكلام على ذلك وعلى حكم تسلف الوصى مال يتمه وتسليفه لغيره مستوفى انشاء الله تعالى عند قول المصنف في آخريات الوصاياودفع ماله قراضاو بضاعة والله أعلم ص ﴿ أُونقصت ﴾ ش أى فى الوزن وراجت برواج الكاملة فلاخلاف في سقوط الزكاة سواء كان التعامل بالوزن أو بالمدد كاصر حابن بشير بجميع ذلك وأن حكى ابن رشدخلافافي ذلك ومن ضر ورة هذاأن يكون النقص يسيراا ذلا يتصور أن يك ثرالنقص وتروج برواج الكاملة خصوصااذا كان التعامل بالوزن وان كان النقص في العدد فقط والوزن كامل فتجب الزكاة فهاعلى ظاهر المذهب وانكان النقص في العدد أوالوزن فان كأن التعامل بالعدد فلاشك ان ذاك حاط لهاعن الكاملة اذلا يتصور أن يكون عددها ناقصا ووزنها ناقصا والتعامل بالعددوتروج برواج الكاملة ولذاصر حابن بشير بانهاذا كان النقص في العددوالتعامل بالعدد فلاخلاف في سقوط الزكاة وان كان التعامل بالعدد فعلى ماتقدم ان حطهاعن المكاملة فلازكاة والاوجبت الركاة وبالضرورة بكون دلك يسيرا والله أعلم ص ﴿ أُو بِرِداءة أصل ﴾ شمعطوف على المحذوف الذي قدرناه والمعنى أو نقصت في الوزن أو نقصت برداءةأصل يريدوراجت كرواج الكاملةأى الطيبة الاصل وأطلق عليها كاملة تعبوزا واعلمان رداءة الاصل ان كانت لاتنقص بسيهافي التصفية فتجب الزكاة فيها كاتجب في الطيب وان كانت تنقص قال الباجي لانص وأرى ان قل وجرى كخالص وجبت الزكاة والااعتبرا لخالص فقط قال ابن عرفة والمعتبر فالصهما ورديئهما برداءة معدنه لالنقص تصفيته مثله وبنقص تصفيته الباجي لانص وأرى ان قل وجرى كخالص وجبت الزكاة والااعتبرا خالص فقط وبه فسرابن بشيرالمذهب انتهى والله أعلم ص ﴿ أُواصَافَة ﴾ شيعنى أوكان النقص باضافة ص ﴿ وراجت ككاملة ﴾ ش راجع الى المسائل الثلاث لكن في الرديئة الاصل اعايمتبررواجها برواج الطيبة الاصلادا كانت الرداءة تنقص افي التصفية والله أعلم والاحسب الخالص ﴾ ش

قال فها الركاة قال ابن حبيب ان لم تنقص في العدد ونقصت في الوزن أقل مما ذكرنا أوأكثر وهي تجوز بجوازالوازنة بالبلدفرادى ففهاالزكاة * ابن يونس مافي المختصر أشبه للحدث وهذا أحوط للزكاة ووجهمافي المختصر مع وجه مافي غيره انها وان نقصت كثيرا وكانت تجوز بجوازالوازنةفقد صارلهاحكم الوازنة في الاسم والمنفعة ألاترى انهم قالوالا يجوز التفاضل في خبز الارز عنز القطنية لاجتماعها في الاسم وتقار بهما في المنفعة وجعاوا حكمهما واحدا وكانأصلهما مختلفا يحوز فيهالتفاضل انتهى فظاهر اطلاق خليل أونقصت أنه شهرخلاف قول مالك في الختصر وغيرهو بنىعلى ماقاله ابن حبيب وهوفي كتاب ابن المواز وقد وجهها بن يونس واختاره

اللخمى ويظهر من المقدمات أنه المشهور وانظر مقتضاء ان ذلك حيث تدون الناقصة والوازنة بجريان بحريان المالوصارت الدراهم كلها ناقصة فالواجب أن تراعى فى نفسها بالمعيار المقدر قال بن عرفة وهو أن تنظر كمزنة الدرهم منها من حب الشعير وتحفظه ثم تضرب مائتى الدرهم الشرعية في خسين حبة وخس حبة وتقسم الخارج على عدد حبات در همك والخارج هو النصاب وكذا اتفق فى زماننا حين كانت الدراهم ضرب سبعين فى الأوقية والنصاب على ماقاله ابن جزى فى قو انينه فلمار دت عمانين فى الاوقية بقى السعر على ما كان وصارت تعرى مجرى السبعينية ولكن أفتى الاشياخ أن يرجع النصاب بزيادة السبع على ماذكرا بن جزى بقى السعر على ما كان وصارت تعرى مجرى السبعينية ولكن أفتى الاشياخ أن يرجع النصاب بزيادة السبع على ماذكرا بن جزى

وانظر المسمسئلة من أول رسم من ساع أشهب وابن نافع من الصرف في المعاملة بالدراهم النافصة وأماقوله أو برداءة أصل قبض ابن عرفة ردىء الذهب والفضة برداءة معد نه لالنقص تصفيته كالصائقي ومعاوم ان قول خليل وراجت ككاملة شرط في الناقصة وفي المضافة ولا يصح في الرديئة من المعدن فاقعامه أو برداءة أصل بين الناقصة والمضافة مشكل ثم قال ابن عرفة والرديئة لنقص التصفية قال الباجي لا نص وأرى ان قل وجرى كالص عمله والا اعتبر خالصة فقط انتهى وأما قوله أو اضافة فقال الباجي ما أضيف للذهب والفضة ان كان لضرورة الضرب فكخالص القاضي كدائق في عشرة وان كثر فالمعتبر خالصة وقال أبوعمران ما الدراهم ماليس من جنسها فانظر فان كان قدر ايسيرامستهلكا (٢٩٥) في الفضة فالزكاة بحاله اواجبة فها ولا يلتفت الى شاب الدراهم ماليس من جنسها فانظر فان كان قدر ايسيرامستهلكا (٢٩٥)

ما شابها وان كان الذي خالطها جزء عكن الوصول السه فللتجوز الزكاة حينئذالابعداعتبارمافي الدرهم من الوزن لانها اذا كانت هكذا أشبت الحلي من الذهب والفضة المنظوم بالجواهر والخرز فيعتبر فيذلك الذهب والفضةدونماخالطهما وكذلك الاعتبار في مقدار القطع فى السرقة ومبلغ الصداق قال وأما الفضة لسوداءوالبيضاءوالردىء والجيدمنهاومن الذهب فسواءكا انردىءالتمر ورفيعه سواء وقال ابن رشد الإصهاذا كانت الدراهم أوالذهب مشو بان بنعاس انهلابراعي الاالخالص وقال اللخمى اذا كانت الدراهم غيرخالصة مختلطة بالنعاس مثل الدراهم الجارية اليوم عندنا فاله

أى وان لم ترجر واج الكاملة فيحسب الخالص فقط في الرديئة بالاضافة أو بأصلها وكان ذلك ينقصها وأماالناقصة فتسقط الزكاةمنها (تنبيه) واذا اعتبرا لخالص فيعتبرمافيهامن النعاس اعتبار العروض قاله في التوضيح وقال اللخمي واذا كأنت الدراهم غير خالصة مختلطة بالنداس مثبل الدراهم الجائزة اليوم فانه ينظر الى وزن الفضة وقمة مافيها من التماس انتهى ومعنى ذلك أن ينظر قدية ذلك النماس فيقومه المديرويز كيه المحتكر اذاباع ذلك والله أعلم ص وانتم الملك ﴾ ش جعمل الملك النام للنصاب شرطا وكذا ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم والظاهر انهسب كاقاله القرافي لانحده صادق عليه بخلاف حدالشرط والسبب والشرط الشرعيان وان اتفقافي ان كلامنهم ايلزم من عدمه العدم ولايلزم من وجوده وجود ولاعدم لذاته والفرق بينهماماقاله القرافي ان السبب مناسبته في ذاته والشرط مناسبته في غير ذلك فلك النصاب مشقل على الغني ونعمة الملائفي نفسه والحول ليس كذلك بلمكمل لنعمة الملك بالتمكن من التنمية في جميع الحول انتهي فتأمله (تنبيـه) ذكر القرافي شرطين آخرين أحدهماالنمكن والثاني قرار الملا والاول يؤخذ بمايأتي للصنف في قوله ولاز كاة في عين فقط ورثبت الى آخره والثاني من قوله أومن اكار جرنفسه وسيأتي ص ﴿ وحول غير المعدن ﴾ ش بردعليه الركاز في الصورة التي يؤخذمنه الزكاة فيها فالهلايشترط فيهاالحول ولجينبه عليه لندوره ولانه حينة نشيب بالمعدن ص ﴿ في مودعة ﴾ ش سواء كان المودع حاضرا بهاأ وغاب عنه فقد قال ابن رشد في أول سهاع عيسى فى رواية ابن نافع فى الوديعة انه يزكيها لعام واحد اذلاقدر قله على تنميتها الابعد قيضها هذا اعتراف الاأن يكون معنى ذاك ان المودع غائب عنه فيكون لذلك وجه فظاهر دان الرواية الأولى لأفرق فيها بين أن يكون المودع غائباعنه أملا (تنبيه) وكذلك الحرفي البضاعة قال في سماع أشهب في الرجل يقطع قطعة من ماله قبل أن يحول عليها الحول فيبعث بها الى مصر سناعله باطعاماير بدأ كلهلاير بدسعا قالماأرى الزكاة الاعليه ابن رشدلان العبن في عدنه الزكاة ولاتأث يرلمانواه من صرفهالقوته في اسقاط الزكاة وفي آخر سهاع أصبغ من بعث دنانير يشترى لعياله بها كسوة فان له مثلها كان لم يكن عليه فيهاز كاة أشهدام لم يشهد لان دلك فيابينه وبين اللهوان لمينو تبتلها وجبت عليه ذكانها لانها باقية على ملكه فان بعث باليشترى

ينظر الى وزن مافيها من الفضة وقعية مافيها من النحاس و يحتلف هل تقوم السكة وأن تقوم أبين * انتهت نصوص الاشياخ فانظر ها أنت مع لفظ خليل (ان تم الملك) تقدم نصابن شاس عند قوله كملا (وحول غير المعدن) ابن رشد شرط وجوب الزكاة تمام الحول وهو فى العين مضى عام التلقيين الحول يعض ماسوى المعدن من جيع أنواع الذهب والفضة (وتعددت بتعدده فى مودعة) * ابن رشدر وابة ابن نافع لازكاة فى الوديعة حتى تقبض فتركى لعام واحدا غراق * ابن عرفة لعله يريد تضيع فى مودعة عند من من جيع في المنافع لازكاة فى الوديعة حتى تقبض فتركى لعام واحدا غراق * ابن عرفة لعله يريد تضيع في مودعة عند من من جيع في المنافع لازكاة فى الوديعة حتى تقبض فتركى لعام واحدا غراق * ابن عرفة لعله يريد تضيع في مودعة عند من من حديد المنافع لازكاة فى الوديعة حتى تقبض فتركى لعام واحدا غراق * ابن عرفة لعله يريد تضيع في المنافع لازكاة فى الوديعة حتى تقبض فتركى لعام واحدا غراق * ابن عرفة لعله يريد تفيد في المنافع لازكاة فى الوديعة حتى تقبض فتركى لعام واحدا غراق * ابن عرفة لعله يريد تفيد في المنافع لازكاة فى المنافع لازكاة فى المنافع لازكاة فى المنافع لازكاة فى الوديعة حتى تقبض فتركى لعام واحدا غراق * ابن عرفة لعله يريد تفيد في المنافع لازكاة فى الوديعة حتى تقبض فتركى لعام واحدا غراق * ابن عرفة لعله يريد كله عرفة لعله يريد كله المنافع لازكاة فى المنافع لازكاق لعلم لعنافع لازكاة فى المنافع لازكاق لازكاق

ورد

على

دینا زگاه

ن

ابن الـــ

انتها

ابن

المص

وا

بهانو بالزوجته لان ذلكمن ناحية العدة فلهأن رجع فيهامالم يوجبها على نفسه بالاشهاد انتهى ويأنى فى المديرأنه اذابعث بمال أنهان علم قدره وحالهز كاه والاأخر وزكاه لكل عام وفي الشامل ولو بعث عاله يشترى به ثما باله أولا هله فحال حوله قبل الشراءز كاه انتهى يعني اذاعرف قدره وانه باق والله أعلم (تنبيه) فان تسلب المودع الوديعة أو أقرضها لغيره فا أقامت قبل ذلك فعلى ربهاز كاتهالكل سنةوأمامن يوم تسلفهاأ وأسلفها فانمايز كيهار بهالعام واحد قال في النوادر ويقب لقول المودع والملتقط انه تسلف ذلك أوتركه وأماالمودع فان تسلفها فيزكيها الكلعامان كان عنده وفاء بهاوان أسلفهالغيره في إلغير كحكمه و يجبعلى المودع اذار دهامن اقترضها أن بزكيها لعام ان كان عنده وفاء قاله في سماع أصبغ وغيره ص ﴿ ومتجر فيها بأجر ﴾ ش قال في التوضيح اعطاء المال للتجرعلي ثلاثة أقسام قسم يعطيه قر اضاو فسم يعطيه لمن يتجرفيه بأجر وهذا كالوكيل فيكون حكمه حكوشرائه بنفسه وقسم بدفعه على ان الربح كله للعامل ولاضان فهو كالدين عندابن القاسم بزكيه لعام واحد وعندابن شعبان يزكيه لماضي الاعوام ولاشئ على العامل انتهى وهذا القسم الثالث هوالذي أشار المه المؤلف بقوله ومدفوعة على ان الرج للعامل بالضانوهي فيرسم استأذن من سماع عيسى زادفيه فقال الاأن يكون صاحبها مديرافيز كهامع ماله اذاعد انهاعلى عالهاونصه (مسئلة) واذاقال رجل لرجل هذه مائة دينار اتجرفها ولكر بعها وليس عليك ضمان فليس على الذي هي في بده ولاعلى الذي هي له زكاتها حتى يقبضها فيزكيها زكاة واحدة لسنة الاأن يكون صاحبها ممن بدير فيزكيها معماله اذا علم انهاعلى حالهاقال ابن رشدوقول ابن القاسم انهالاز كاة فيها على الذي هي في يده حجيج لانهاليست له ولا هي في ضانه فسواء كان له بهاوفاءأولم يكن بخلاف السلف قال ابن حبيب فان رج فيهاعشر بن دينارا استقبل بهاحولاوهو صحيح أيضالانه فائدة ادلاأصلله فيزكيه عليه فلاخلاف فيأنه يستقبل بهاحولا وقوله لاركاة على صاحبهالانه لايقدرأن محركها بنفسه فأشبهت اللقطة أنهى وقال اللخمي في بابز كاة القراض لم يختلف في أنه اذا كان المال بيد العامل باجارة بدنا نبر معاومة انه يزكى قبل رجوعه الى ربه انتهى بالمعنى والله أعلم ص ﴿ لامغصوبه ﴾ ش أى فلاتتعدد الزكاة فيها بل يزكيها لعام واحد معلى المشهور وأما الغاصب فانهافي ضمانه ويلزمه أن يزكيهاان كإن عنده من العروض ما يجعله فيها كإقاله في رسم استأذن من سماع عيسى وقوله في التوضيح انه ليس على الغاصب زكاة يحمل على مااذالم يكن عنده وفاء بهافتأمله والله أعلم قال ابن عرفة والنعم المغصوبة ترديع دأعوام ففيها لابن القاسم يزكى لعام فقط ولهمع أشهب لكل عام فخر جاللخمي الاول على عدمرد الغلات وخرج عليهأيضا استقباله بهاعليه في العين ثم فرق برد الولدوهوعظم غلتها ابن بشير لم يقل أحد باستقباله للاتفاق على ردالولدالاعلى قول السيورى انه غلة فنقل ابن الحاجب استقباله نصا وهم اللخمى وعلى رد الغلات الثانى اتفاقا وعلى عدم الردلوز كيت عند الغاصب يحتلف في رجوع ربها عليه زكاتهالانه يقول لوردت على قبل زكاتها لم أزكها ولا يأخي الساعى منك لوعلم انك عاصب الصقلي وعلى الثاني لواختلف قدرها في أعوامها فكمختلف عنه وفيهالو زكيت لم تزك عبدالحق اتفاقا وقول بعض القرويين فيما لخلاف لانه ضمنها فيغرمل بهاما يؤديه الساعى غيرصحيح لان مادفع له واجب عليه والنعل المغصو بة تردمع عمرها تزكى ان لم تكن زكيت عبد الحق بحلاف انهزكها كلعام (ومدفونة النعم في قول لان لربها أخذ قيمتها لطول حبسها فأخذها كابتداء ملكها ولو أخذ قيمة الثر لجذه

(ومتصرفيها بأجر) * ابن رشداذابعث المدير من ماله مضاعة وحاء شهر زكاته قوم البضاعة وزكاهامع ماله انعلمقدرها أوقدر أن سوخاهاوان لم يعلم ذلك أخرز كاتهاحتى يأتىبها الذي هي عنده و يخبره مها فيزكها لمامضي من الاعوام بلاخلاف لانها مالهضانهامنه وريحماله (الامغصوية) النرشد المشهور ان الدين من الغصب يزكيه زكاة واحدة ساعة مقبضه كدين القرض يزكيه غيرالمدير اذاقيضهز كاةواحدة لما مضىمن السنين قال ابن القاسم المال المغصوب في ضمان الغاصب حين غصبه فعلى الغاصب فيه الزكاة ولايكون فيه علىسده الزكاة كلها الاسنةواحدة ومن المدونة قال إبن القاسم منغصبتماشيته فردت المه يعدأعوام فليزكها لعام واحد وقال أيضا هو وأشهب لكلعام مضى الاأن يكون السعاة قد زكتها كلعام ابن يونس الصوابان الماشية كالثمرة يزكها لكل عام الاأن يكون السعاة قدزكهاولم مختلفوا في النمرة ترداليه

وضائعة) سمع ابن القاسم قال مألك اذا دفن الرجل بضاعة له فضل عنه موضعها فلم يجد هاسنين ثم وجد هافانه برسي كم السنة مضل واذا وجد لقطة له سقطت منه فوجد ها بعد سنين فليس عليه الازكاة واحدة * ابن رشد فرق في هذه الرواية بين المال المدفون واللقطة وردمالك في رواية على المال المدفون الى اللقطة فلم وجب الزكاة فهما جيعا الالعام واحد وهو أصح الاقوال في النظر الانه غير قادر على تحريك مله وتنميته في المسئلة بن جيعا (ومدفوعة على ان الربح العامل بالضمان) سمع عيسى ابن القاسم من أعطى رجلامائة دينار وقال له اتعجر فها ولاث من على الذي هي في يده ولا على الذي هي له ذكاتها حتى يقبضها في تركها دينار وقال له اتعجر فها ولاث المناف على الله والمال المناف وما أوجب صاحبار بتعها العيره الم يقدر أن يحركها النفسه فأشبت اللقطة التي سقطت عنه زكانها لعدم قدرته على تحريكها (ولازكاة في عيد بان فقط ورثت) من المدونة تستقبل المرأة بصداقها حولا من يوم سقطت عنه زكانها لعدم ونة وكذلك على دنانير معينة وان قبضها بعد أحوال (٧٩٧) لانه كان فائدة وضانها كان من المروح

فأماما شية بعينها أونخلا بعينها فأثمرت فزكاتها عليها أتى الحول وهي عندالزوج أوعندها لان ضانهامنها ولوقبضت ذلك بعدالحول زكته مكانها ولمتؤخره وكذاماور تهوار ثمن ذلك أومن نخل أوكرم فلإيصل ليهالابعد أعوام فالمصدق بأخالذلك كلعام وكذلك الزرع الاخضر برثه يزكى يوم حماده وان لم يقبضه قالمالك واذاباع القاضي دار القوم ورثوها وأوقف ثمنهاحتى بقسم بينهم ثم قبضوهابعدأعوام فلا زكاةعلهم فيه الايمدحول

الغاصب قبل طيبه أولجهل ملكيتهازكي قمتهاانتهى (قلت) لايصح الأول لانه كبيعها قبل طيبها فاؤ ردها بالغ كل سنة نصاباما ان قسم على سنيه لم يباغه لكل سنة وهو نصاب فأكثر ففي زكانه استعسان ابن محرز وقساسه معالتونسي وعزاأ بوحفص الاوللابي عبدالرجن واختساره والثاني لابن الكاتب قالثم انه رجع الى أنه لو قبض ثمانية أوسق زكى خسة وترك الثلاثة حتى يقبض وسقين انتهى ص ﴿ وضائعة ﴾ شولوأقامت أعواماسوا وحبسها لصاحبا أوليتصدق بهاوان حبسها ليأ كلهافابز كهالعام واحدولاشئ على الملتقط الاأن ينوى حسبها لنفسه فبزكيها لحول من يوم نوى ذاك وقيل محركها والاول هو الجارى على مامشى عليه المصنف في باب اللقطة وقال ابن عرفة وفي صبر ورتها ديناعلى ملتقطها بارادةأ كلها أو بتعريكه لهما نقلاالشيخ عن معنون مع المفروعين ابن القاسم في المجموعة وعزا ابن رشد الأول لروايتي ابن القاسم وابن وهب انتهى والله أعلم وعـبر المصنف بالضائعة لمعم الملتقطة وغيرهالان حكمهما واحدكاصر حبدابن رشدفي رسم استأذن سيده منسماع عسى ابن دينار وعلى هذافقول البساطى انمن شرط الضائعة أن تلتقط ليس معيد والله أعلم ص وومد فوعة على أن الربح العامل بالاضان ﴾ ش قد تقدم الكلام عليها فوق هذا واحترز بقوله بلاضان تمالو كان ضامنا لهافاتها حينئد تصرسلفافي ذمته والله أعلم ص وولاز كاة في عـ ين فقط ورثت ان لم يعلم بها أولم توقف الابعد حولها كه ش عبارة صاحب الشامل أحسن من عبارة المصنف حيث قال وان ورثت عينا استقبل بها حولامن قبضه أوقبض رسوله ولوأقام أعواماأوعلم بهأو وقف لدعلى المشهور ويزكى الحرث والماشية مطلقا انتهى كائن القيودالتي في

(٣٨ - حطاب - نى) من يوم فبضوه وكذلك من ورث مالا بمكان بعيد فقيضه بعد سنين فلا بركيه الابعد حول من يوم فبضه (ان لم يعلم بها) ليس هذا بالمشهور ونص المدونة ان ورث مالا بمكان بعيد فبعث في طلبه رسولا بأجراً و بغيراً جرفقيضه يعدا عوام حسب له حول من يوم قبضه رسوله فيز كيه به ابن عرفة فقو لها ان قبض رسوله بعدا عوام فحوله من يوم قبض لعين أصله بمن العرض به به ابن يونس لا نه مال موروث لم يصله عليه و كاته الابعد حول من يوم يقبض العين أصله بمن العين الموروث وقبض عن العين الموروث كما ان عرض التجارة الموروث لان العرض الموروث كالمين الموروث وقبض عن الموروث كما ان عرض التجارة كدين التجارة وقبض عن عرض التجارة كقبض دين التجارة فكذلك الميراث (أولم توقف) ابن يونس ان ورث مالا يعني بمكان يعيد فأوقفه له القاضي بيدر جل فليز كه لما مضى من السنين به ابن يونس وهذا صواب لان يد المودع كيده وسواء علم به أولم يعلم خلافا للغيرة لان فعل القاضي ونظره لغيره كفعله لنفسه وان ضمنه القاضي لأحد فليز كه اذا قبضه لعام واحد قال مالك وكذلك اذا قبضه الوكيل في سه بسه مناذنه ان كان له عذر من خوف طريق الوكيل في سه بسه باذنه ان كان له عذر من خوف طريق المخصوم المنافي والمنافية المنافي والمنافية والمنافية المنافي المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية والمنافية المنافية والمنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية والمنافية المنافية المنافي

السنين أنتهى بالمعنى الذي ينبغى أن تكون به الفتوى (الابعد حول بعد قسمها وقبضها) لوقال الابعد حول بعد قبضها لجاء منه أن من ورث ما لا بمكان بعيد ولم يوقفه له القاضى بيداً حدثم قبضه بعد سنين فلم يزكه الابعد حول من يوم قبضه وقد تقدم نص المدونة ونقل ابن يونس فاقحام ه هذا لفظ قدمها صعب تفسيره وقد تقدم نص المدونة اذاباع القاضى دار القوم ورثوها وأوقف ثمنها حتى يقسم بينهم ثم قبضو ابعداعوام فلازكاة عليهم الابعد حول من يوم قبضوه فانظر أنت اذا كان هذا مطابقا للفظ خليل (ولاموصى بتفرقها) من المدونة لو وقت عينا أو ابلالتفرق في السبيل أو الفقر اء أوثمنها فلازكاة في أدرك الحول من ذلك * ابن رشدلان دلك في من المدونة ان الدنانير لازكاة فيها خليلها كين أوعلى معينين ومثله (٨٥٧) في كتاب ابن المواز وأما الماشية فينبغي على مذهبه في المدونة اذا كانت

كالرم المصنف رجه الله غيرمعتبرة على المشهور ونبه على ذلك بن غازى صر بعد قسمها وقبضها ش قال ابن عرفة وفيها حول ارث الاصاغر من يوم قبض وصيهم معينا لهموان كانوا كبارا أوصغارا لميكن قبض الوصي قبضالهم حتى يقسمو افيستقبل المكبار بحظهم حولاو يستقبل الوصي للصغار بحظهم حولامن يوم القسم أنتهى ابن فرحون والمشهور ان قبض وكيله كقبضه أنهى وصرحبه في المدونة وابن عرفة ونصه وقبض رسول الوارث كقبضه ومدة تحلفه لعذر كمدته قبل قبطه ويحتلف في لغومدة حبسه الوكيل تعدياوكونه كذلك انتهى وفي لفظه اجحاف ولفظ اللخمي ويحتلف اذا حبسه الوكيل تعدياهل يستأنف بهحولاأو بزكيه لعام واحدولاخلاف انهلابز كيه لكل عام لأنه صارديناعليهانتهي ص ﴿ولاموصى بتفرقتها ﴾ شالظاهرانهأرادالمين و يحتملأن ير يدمعها الماشية والحكوفيها كذلك سواء كانت على مجهولين أوفي السبيل أوعلى معينين على مذهب ابن القاسم خلاهالاشهب يعنى في الماشية قاله الرجر اجي في شرحه على المدونة وقال اللخمي وكذلك النعل قال في النوادر في ترجة زكاة الاموال توقف لتفرق أعينها ومن كتاب ابن المواز وكتاب ابن عبدوس ومن رواية ابن القاسم وأشهب عن مالكواذا كانت دنانير يعرف أصلها فلم تفرق حتى أثاها الحول فلاز كاة فيهاقال في كتاب بن المواز كانت على معينين أومجهو لين أوفى السبيل كانت وصية أوفى الصحة قال بن القاسم وكذلك الابل والبقر والغنم تفرق رقابها في السبيل أوتباع لتفرق أثمانها فيأتى عليها الحول قبل أن تفرق فلاز كاة فيها كالعين قاله مالك قال أشهب في المواشي اداكانت تفرقعلى غيرمعينين فهى كالعين وان كانت تفرق على معينين فهم كالخلطاء والزكاة على من في حظة منهم مافيه الزكاة منها وأماالعين تفرق على معينين فلاشئ عليهم وان كان نصيب كل واحد مافيه الزكاة وان كانت تفرق على مجهولين فالعين والماشية سواء لاز كاة في ذلك ورواه ابن القاسم وأشهب عن مالك في العين انتهى كلام النوادروالله أعلم ص ﴿ ولامال رقيق ﴾ ش قال في الشامل ولا تجب على عبدوان بشائبة اد ملكه لم يكمل ولاعلى سيده عنه فان عنى استقبل

تفرق على معينين أن يزكى كلمن صار في حظهمنهم ماتجب فيهالزكاة وهو نص أشهب (ولا مال رقيق) من المدونة ليس على عبد ولاعلى من فسه علقةرق زكاة في عين ولا حرث ولاماشية ولافيايدير للتجارة ولسى علىه في شئ من الأشماء زكاة ولاعلى السمدعنه ولانؤخذ من عسد المسلمان ومكاتبهم زكاة اذا اتجروا (أومدين) قال مالك من له مال وعليه من الدين مشله ولاشئ له ععله في مقابلة دينه فلا زكاةعليه وهوفىغير الحرث والماشة اذلا يسقط الدين زكاة حرث ولاماشية (وسكة) ابن بشير أما المسكوك فلا خلاف انه لايلتفت

الى قيمته بل الى وزنه انظر عند قوله أواضافة (وصياغة وجودة) ابن بشير وأما المصوغ فان كانت الصياغة غير مباحة فلاخلاف أن قيمته بل النه وان كانت مباحة فظاهر المدهب على قولين ومن المدونة قال مالكومن اشترى حلياللتجارة فيه الذهب والفضة والياقوت والزبر بحد واللؤلؤ في المحولة وهو غير مدير نظر الى مافيه من الذهب والفضة وزكاه بريدزكي و زنه ان استطاع بزعه أو يتعراه ان له يستطع قال ولايز في مافيه من الحجارة حتى يتبعه فيزكيه حينئذ قال وان كان مدير ازكى قيمة الحجارة في شهره الذي يقوم فيه ويزكى و زن الذهب والفضة ولا يقومه قال ابن القاسم وان اشترى مدير آنية ذهب أوفضة فيمتها الفدرهم ووزنها خسمانة زكى وزن الذهب والفضة ولا يقومه قال ابن القاسم وان اشترى مدير آنية ذهب أوفضة فيمتها الفدرهم ووزنها خسمانة ولاي وزنه لا قيمته قال ابن القاسم و ممايدل على هذا أن لو اشترى اناء مصوغاوزنه عشرة دنانير وقيمته بصياغته عشر ون ولامال له غيره فتم له عنده حول انه لازكاة فيزكيه ساعة بيعه وقاله مالك * الله خمى يحمل فوله في الاناء اله برا دالم تجمل دون الاستعمال المناسبة و المناسبة المناسبة

ولوكان للاستعال ردالبيع وكسرانتهى انظر هذامع ما تقدم عند قوله واناء نقد (وحلى وان تكسران لم يتهشم) من المدونة قال مالك لازكاة فيا انتحد النساء من الحلى للبسنة أوليكرينه ولافيا انتخد خالر جل مندللباس أهله وخدمه والأصل له ولافيا انكسر منه فيسلا للا للا في ابن يونس يريدا ذا انكسر كسر الاسلاح ولم يتهشم وأمالوتهشم حتى لا يستطاع اصلاحه الا أن يسبكه ويستدى عمله فهذا يزكيه فهذا الزكاة عمل فوضوع المسئلة اذن في حلى النساء أعم من أن يتخده الرجل أوالمرأة أماان انتخده الرجل فقال المخمى هو على تسعة أوجه الاول المتجارة فهذا يركيه الثانى أن يتخده قنية لزوجته أو أمته أو بنته في الحال تقدم نص المدونة انه لا يزكيه الوجه الثالث لي صدقه امن أه يتزوجها أوجادية بين مسامة والمالة والمناق المنه قال ابن رشدوهو أظهر لان في عينه الزكاة ولا تسقط الاللانتفاع به في الحال الوجه الرابع لمتله امن أة اذا تزوجها أو أمة ادا اشتراها يزكيه على قول ابن القاسم وهو أصوب الوجه السادس المكراء روايتان عن مالك والأبين وجوب الزكاة وهو قول ابن مسامة وابن المالك وابن القاسم وهو أصوب الوجه السادس المكراء روايتان عن مالك والأبين وجوب الزكاة وهو قول ابن مسامة وابن الماجة وابن الماجة وابن الماجة وابن الماجة وابن المابعة أو حجاله الوجه السادس المحراء ووايتان عن مالك والأبين وجوب الزكاة وهو قول ابن مسامة وابن الماجة والمالة والأبين وجوب الزكاة وهو قول ابن مسامة وابن المابيعة أولحاجة الوجه السابع المرابع المنابعة أولحاجة الوجه السابع المابعة أولحاجة المسابعة أولحاجة المنابعة أولحاجة المنابعة أولحاجة والمنابعة أولحاجة المنابعة أولحاجة المنابعة أولحاجة المنابعة أولحاجة المنابعة أولحاجة المنابعة أولحاء المنابعة أولحاجة والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء المنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولعاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولعاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولحاء والمنابعة أولعاء والمنابعة المنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة

ان احتاج فى المستقبل يزكيه على قول ابن القاسم رآه كالعين يزكيه وان لم غلاء هاالوجه التاسع ورثه ولم ينو به شيئا يزكيه على قول ابن القاسم انتهى حكم طى النساء اذا انخذه المرأة فقال اللخمى هو على ستة أوجه الساسه الازكاة لا ننة أوجه الساسه الوزكاة لا ننة أوجه الساسه الوزكاة لا ناته المرابع الساسه الوزكاة المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع الساسه المرابع ال

حولابالنقدوالماشية كسيدهان انتزعهما وأماغيرها فعلى حكمه انتهى ص وحلى شي يعنى لازكاة في الحلى اذا الم مماسياتي ذكره سواء كان لرجل أوام رأة واعلم ان الزكاة تسقط عن حلى الرجل في وجه واحد باتفاق وهو ما اذا اتخذه لز وجته أو أمته أو ابنته أو خدمه أو ما أشبه ذلك اذا كانت موجودة واتخذه لتلبسه الآن وكذلك خاتمه الفضة وحلية لسيفه ومصحفه وتجب في وجه واحد باتفاق وهو واحد باتفاق وهو ما ادا اتخذه المتجارة و يختلف في اعداد الك مماسياتي و دسقط الزكاة عن حلى المرأة في وجهين باتفاق وهو ما اذا اتخذته التجارة ص المن الم يتهشم في من فان تهشم فتجب الزكاة فيه وبعد حول من يوم ما اذا اتخذته التباري و نس على المدونة قال وقاله بعض أصحابنا وقال ابن عرفة الباجي روى محمد لازكاة في التبروا لحلى المتصورير بدأه اله اصلاحه انتهى فلعله ير بدبالتبرا لحلى المتهشم وأما التبر المأخوذ من المعدن فيبعد أن يكون مرادا والله أعلم ص وله ينوعدم اصلاحه شه شهدا

لماتلسه الآن كذلك لاز كاة النجارة تركيه لاجارة أوكراء روايتان انهى وقد تقدم نص المدونة ما اتحد النساء من الحيكرينه لازكاة على من فيه والذي حكاه ابن حبيب عن مالك وأصحابه أن الرجل بركى والمرأة لا تركى قال لا نهمن لباسهن وهن لوشئن أن يلسنه لسنه ومقتضى كلام الباجى ان هذا هو المشهور أعنى الفرق بين أن تتخذه المرأة المكراء أوالرجل وقال مالك في المدونة في المرأة تتخذا لجيب التكريه المعرائيس لازكاة عليها فيه الميانية في المرأة الوابة أشد من روابة ابن حبيب لان الجيب عمان تتخذا لمعرائيس خاصة فهو كتزالا أن تريد به الاجارة الوجه السادس تعسمه لا بنة لها الوابة أشد من روابة ابن حبيب لان الجيب عمان المخمى ولم بذكر اذا حبست المرأة الحلى ولم تنبو به شيئا وذكره في الرجال وقال انه بن كيه على قول ابن القاسم والذي لا بن يونس عن ابن حبيب لو اتخذت المرأة الحلياء لا بنته لها الميكن عليها فيه انه بن كيه على الموال المياب المياب والموات المياب والمياب والمياب والموات المياب والمياب والمياب والموات المياب والمياب والمياب

يتهشم فانظر أنت هل يفهم من هذا ان الحلى اذا انكسر ولم يتهشم ونوى صاحبه عدم اصلاحه انه يزكيه (أوكان لرجل أوكراء الامحرم اللبس العلى اخلل من الماسخ اذلو قال الاان كان لرجل أوكراء أو محرم اللبس لصح اذقد تقدم نص المدونة انه ان كان لام أة لكراء انه لا زكاة على اقال ابن رشد أجع أهل العلم لام أة لكراء انه لا زكاة على اقال ابن رشد أجع أهل العلم

أأعممن قوله في المدونة ولاز كاذفيا الكسرمن الحلي فحبس لاصلاحه ومن قوله في النوادر ولا زكاة في الحلي من ذهب أوفضة يتخذه الناس وكذلك ما الكسر منه مماير يدأه الماصلاحه انتهى وكان المصنف رجمالله تعالى يرى انه اذالم يتهشم ولم ينوصا حب عدم اصلاحه فكا نه حبسه الاصلاحة فتأمله والله أغلم ص ﴿ أُوكر اء ﴾ شكدلك ما اتخذ العارية قاله اللخمي ص ﴿ الاحرم اللبس ﴾ ش قال البساطى وفي بعض النسخ الامحرما بغير لبس قال هي التي نشرح عليهاوهي الاحسن لأنهاتشمل الحلي المحرم سواء كان ملبوساأولاانتهى بالمعني ودخل في كلام المصنف حلي الصبيان فانه على ماشهر وأول الكتاب محرم اللبس اذ قال وحرم استعمال ذكر محملي أعم من أن يكونصغيرا أوكبيرا وقال الشيخ زروق فىشرح الارشادوحلية الصيان من المباح على المشهور انتهى وماذكرة الشيخ زروق في حلي الصبيان تبع فيه صاحب الشامل وهو تابع للخمي فالخلاف فى النوادرومن انعذاً نفامن ذهب أوربط به اسنانه فلاز كاة فيمانهي (فرع) قال في التوضيح قال في الجواهر قال ابن شعبان وماجعل في ثياب الرجل أو الجدر من الورق فان كان يمكن أن عفر ج منهقدر يفضلعن أجرة عامله زكيان كان فيه نصاب أوكمل به النصاب ذهبا كان أو ورقا وتحلية غيرالمصعف من الكتب لاتحوز أصلاانهي وغال قبله (فرع) وأماتحلية الكعبة والمساجد بالقناد ال وعلائقها والصفائح على الأبواب والجدر وما أشبه ذلك بالدهب والورق فقال ابن شعبان مزكمه الامام لكل عام كالحمس الموقوف من الانعام والموقوف من المال المعين للقرض قال عبدالحق وأعرف في المال لاصلاح المساجد والغلات المجبسة في مثل هــــــذا اختلافا بين المتأخرين فىزكاة ذلك قال والصواب عندى فى ذلكأن لازكاة فى شئموقوف على من لاعبادة عليه من مسجد وضوه والله أعلم انتهى وقال الشيخ زروق فى شرح الارشادويزكى ما اتخذ لتجر أوحلية كعبةولوقنديلا ونعوه أوصفيعة يجدار ونعوه انهى ص ﴿ أوصداعًا ﴾ ش قال اللخمى وكذلكاذا انحذه ليلبسه لزوجة لم يتزوجها الآن أو لجارية يشتر بهابعد ذلك أولابنة له اذا كبرتأو اذاوجدت فتجب الزكاة عندمالكوابن القاسم خلاعالاشهب ص ﴿ أُومنو يابه التجارة ﴾ شولو كانأصلهالقنيةو ينتقل التجارة كإقاله ابن الحاجب وغيره (فرع) ولوورث حلياولمينو به تجارة ولاقنية قال اللخمي في تبصرته يزكيه على مذهب ابن القاسم ولايزكيه على مندهب أشهب فرأى ابن القاسم انه كالعين تجب فيه الزكاة مالم تكن بنية القنية وهي استعماله ورأى أشهب انه كالعرض لازكاة فيمه حتى ينوى به التجارة والى هذا ذهب مالك في مختصر مالبس في المختصر انتهى ص ﴿ والانعرى ﴾ ش أى وان لم يمكن نزعه بلاضرر فيتعرى زنة مافيه من النقد فيزكيه وأماالجوهر الذي معه أوالسف ونحو ذلك فانه كالعرض ان كان مدير اقومه وزكاه لكل عأموان كان محتكر افاذاباعه فض الثمن على قمة النصل وقمة الحلي مصوغافيزكي ماناب النصل

على ان العين من الذهب والفضة في عينه الزكاة تبراكان أومسكوكاأو مصوغاصياغة لامجوز اتحادها (أومعداللعاقبة) تقدم نقل ابن يونس ان اتعدته عدة للدهر فعليهن زكاته (أوصداق) تقدم قول اللخمي الوجه الثالث ليصدقه احرأة إنه يزكيه (أومنو يابه التجارة) تقدم نص اللخدمي ان الرجل والمرأة في هذا سواء مزكمان حلى التجارة وقال ابن رشد الحدلي الجائز اتعاده ذهب مالك الى انه في الاشتراء والفائدة على مانوى مالكه فان نوى مه التجارة زكاه قال في المدونةماورثالرجلمن الحلى فسسه سنوى له المجارة أولعله محتاج المه فى المستقبل ولم يعبسه للىس فلنزك وزنه كل عام ان كان فيهمايزكي أوكان عندهمن الذهب والورق ماتتم به الزكاة (وان رصع معوهر وزكى الزنةان نزع للاضرر والاتعرى) تقدم

نص المدونة من اشترى حليا فيه الياقو ب زكر ما فيه من الذهب والفضة بريدزك وزنه ان استطاع نزعه أو يتحر اه ان لم يستطع قال ابن شاس النوع الرابع زكاة التجارة والفوائد والديون وفيه ثلاثة أبواب الباب الاول زكاة التجارة وهي تتعلق بعروض التجارة على وجهين ترصد الاسواق وزيادتها من غيرادارة واكتساب العروض ليديرها و ببيع بالسعر الحاضر و محلفها كفعل أرباب

الحوائية (وضم الربح لاصله) من المدونة قال ابن القاسم من كانت عنده عشرة دنانير فتعربها فصارت بر معهاعشرين دينارا قبل الحول بيوم فيزكم التمام الحول لان ربح المال منه وحوله حول أصله كان الاصل نصاباً م لا كولادة الماشية ومن المعونة اذا حال الحول على نصاب عنده فلم يخرج زكاته حتى ابتاع به سلعة فباعها بربح فانه يزكى المال الاول ولا يزكى الربح لم يحل عليه الحول ولا يكون تابع الاصله (كعلمة مكترى للتجارة) * ابن بشير غلة (٣٠١) ما اكترى للتجارة لاخلاف انها من كاة على

حول الاصل ان يونس من كتاب ابن الموازمن اكترى دارالسكر بهافا غلمنها ممافعه الزكاة فليزكه لحول من يومزكى مانقد من كرامًا لامن يوم اكتراهاوهذااذااكتراها للتعارة والعلة (ولو رج د بن لاعوض له عنده) * الباجي لواشترى سلعة عانة ولس لهمال فباعها عائة وثالاثين فروى ابن وهب الربح فائدة لانه لاستندالي جنس مال تعافيه الركاة فلرتعب فيه وكاة وروى أشهب اذاأقامت السلعة عنده حولاز کی ال ع مکانه لباجي ومن تسلف عرضا فتجرفه حولا فرجمالا فردماتسلف فليزك الربح رواه ابن القاسم وكذلك لوتسلف مائة دينار فرج فها بعد حول عشرين دينار افانه يزكى العشرين قال ابن القاسم والى هـ ندا رجع مالك * ان رشد

من ذلك أو يزكى مازاد من الثمن على مازكى تبحريا قالة ابن رشد في سماع أشهب والله أعلم وقال فى النكت المايفض الثمن على قمة الحجارة وقيمة مافيهامن الحلية لاعلى وزن ذلك فيصير زكاته أولى على تعرى الوزن وفضه الثمن حبن المبيع لاعلى الوزن انتهى وهوظاهر والله أعلم وهـ نااذا كان التجارة وان لم يكن المتجارة ف الرجب في ثمن العرض ذكاة والله أعلى ص ﴿ وضم الرج لأصله ﴾ ش الر بحمازاد من ممن سلع التجارة على تمنها الاول ذهباأوفضة قال ابن الحاجب وانما النقدر بح وفائدة وغلة ص ﴿ ولو رج دين لاعوض له عنده ﴾ ش يعني ان الرجيزكي لحول أصله ولوكان نشأعن دين لاعوض له عنده امارأن يكون استلف دنانير وتجر فيهاحولا أواستلف عرضا وتجرفيه حولا أواشترى عرضاللتجارة بثمن في ذمته وتجرفيه حولا قال ابن رشدالاأن حول الذي تسلف الدنانير وتجرفيها محسوب من يوم تسلف الدنانيرلانه ضامن لها بالسلف وفي عينها الزكاة وحول ربح الذي تسلف العرض ليتجر فيسه محسوب من يوم تجرفي العرض لامن يوم استلف من أجل ان العرض لاز كاة في عينه وحول ربح الذي اشترى فتجرفيه محسوب من يوم أشتراه ان كان اشتراه للنجارة وان كان اشتراه للقنية ثم بداله فتجر فيه فهو محسوب من يوم باعه وقيل من يوم نض ثمنيه في يده انتهي من رسم أوصى من سماع عيسي وقول المصنف في التوضيع وصورة المسئلة فمن تسلف عشرين دينار افاشترى باسلعة أقامت حولا تم اعها بأربعين ولم يكن عنده عوض للعشرين بوهم انه يشترط في السلعة المشتراة مرور حول عليهاأو ان الرجيز كى لحول الشراء وليس كذلك كاتقدم في كلام ان رشد نعمذ كر ابن عرفة قولافي المسئلة أنالر بحرك لحول من الشراء وذكر ابن فرحون ان الباجي وابن شاس وابن راشد قالوافى فرض المسئلة رجل تسلف عشرين دينار افبقي المال بيده حولائم اشتري به سلعة أقامت عنده حولاتم باعها بأربعين ثم قال قال والدي وهذاليس بشرط بل لواشة ي بهمن يومه وحال الحول على السلعة كان الحكم سواء انتهى وقدعامت أن مرور الحول على السلعة ليس شرطا أيضا (تنبيهات * الاول) نص في العتبة على ان الرج هنا لابد أن يكون نصابافا كثر وهو ظاهرلان الفرض أن الاصل لامال له في ولاعوض له عنده ولا تعد الزكاة على أحد فما دون النصاب قال في رسم أوصى من السماع الملك كورفه ن تسلف عرضا فتجر فيه حولا ثمرد مااستسلف من ذلك وفضل له ما يحب فيه الزكاة انه يزكى هذه الفضلة وقال في رسم أوله لم بدرك من السماع المذكور وقال مالك في الذي يتسلف ما تقدينا روليس له مال غيرها فيشتري سلعة فيرج فيهاماتجب فيهالزكاة فقال اذاباع السلعة قضى المائة وزكى مابقى ان كان مابقى تجب فيه الزكاة

وذلك كله محيم على المشهور في المذهب ان الارباح من كاة على أحوال الأصول الاان حول رج الذي تسلف العرض وتجرفيه من يوم تجرفي العرض لامن يوم استسلفه وحول الذي تسلف الدنانير لانه ضامن له ابالسلف وفي عينها الزكاة به ابن يونس عن ابن المواز من عنده مائة دينار حال عليها الحول ثم اشترى بها سلعة فلي ينقد ثمها حتى باعها برج ثلاثين دينار او تجرفها من يوم تسلف الدنانير فأحب الى أن يكون حول الرجمن يوم ادان أواشترى قال ابن القاسم والى هذا رجع مالك لان ثمن السلعة في ذمته والمائة التي في يده له تصل الى النائع ولم دضعنها به ابن يونس بريد فالربح ليس للمائة فيزكيه لحولها وا عاهذا اشترى سلعة بدين في ذمته

(ولمنفق بعد حوله مع أصله وقت الشراء) انظر قوله وقت انماهو بعداد عبارة ابن عرفة باختصار فى تزكية من أنفق خسسة من عشرة حولية اشترى ببعضها لتجر ماباعه بخمسة عشر ثالثها قول ابن القاسم ان أنفق بعد الشراء الباجى وجهه لما اشترى السلعة قبل الانفاق و باعها بخمسة عشر تبين ان قيمتها كانت خسة عشر فكمل بقيمتها و بالخسة دنانير النصاب بيده حين ابتاع السلعة ووجبت فيها الزكاة انتهى فانظر قول ابن عرفة بعد الشراء وقول الباجى لما اشترى قبل الانفاق ولنرجع لنص المدونة أذ المقصود نقل المسائل مبسوطة مجردة من الخلاف الذي ليس (٧٠٧) بمشهور ونص المدونة قال ابن القاسم اذا مضى لعشرة دنانير

اذا كان قد حال على المائة الحول قال ابن رشد بريد من يوم تسلفها انتهى وفي رسم العتق من سماع عيسى من كتاب الزكاة مايدل على ذلك أيضا والله أعلم (الثاني) هذا اذا كان المال دينا وأما لوأعطى لهمال على أن يتجر فيه ولاضمان عليه فيه فانه دستقبل الربح حولاا تفاقا كاتقدم في كلام ابن رشد (الثالث) يفهم من كلام المصنف بالأحرو ية انه لوكان عنده مثل الثمن الذي اشترى به ولم ينقده حتى حال الحول انه بزكى الربح لحول الأصل وهذا هو المشهور وقسل لحول الشراء وقيل يستقبل به حولا (الرابع) اذا كان سده دون النصاب وحال علمه الحول مح اشترى به سلعة و باعها بعد يوم أوشهر أوشهر بن فانه يزكى الجمع يوم بدع و يكون حوله من يومه وأمالو كانعنده نصاب وحال عليه الحول ولم يزكه مم اشترى به سلعة فباعها بعد الحول بيوم أوشهر أو شهرين فانه يزكى المال الذي حال عليه حوله ولا يزكى الربح الالحول من يوم وجبت الزكاة في أصله قاله في سماع ابن القاسم من كتاب الزكاة والله أعلم ص ﴿ ولمنفق بعد حوله مع أصله وقت الشراء * ش قال الشارح في الكبير بتعلق وقت الشراء بضم وليس بظاهر لان الضم انما وقع بعديه عالسلعة ولأنه لايفيد حينئذان الانفاق وقع بعد دالشراء وهو المقصود لأنهشر طالضم عندابن القاسم وعلقه البساطي عنفق لأنه قال والمال المنفق وقع انفاقه بعد الشراء بأصل الربح أومع الشراءانهي وفي تصور الانفاق والشراء في وقت واحد بعدو دخول في عهدته اذا لمنقول الماهوفي حكم الانفاق بعدالشراءأ وقبله ولابدمن تكلف بأن يقول بربدأ وبعده وقال بن غازى وقت الشراء بمعنى بعد الشراء وهوظاهر الاأن كون وقت معنى بعد بعيد والظاهرأن بعلق بمحذوف ويكون حالامن الربح والتقدير وضم الربح لمال منفق بعدأن حال عليه الحول مع أصل الربح حالة كون الربح مقدر احصوله وقت الشراء فيفهم منه أنه ان حصل الانفاق بعد الشراء ضم الربح للنفق لأنه يقدر حصول الربح حيئة فوان حصل الانفاق قبل الشراء فلايضم لاز الربح حينئذ لم يقدر حصوله ويقيدأ يضاان هذا القول مبنى على تقدر برالر بجموجودا من يوم الشراء وهذامذهب المدونة قال في تصحيح ابن الحاجب وهو المشهور والله أعلم (تنبيه) لوكان الانفاق قبل الحول لم يضم الربح للنفق اتفاقا نقله ابن عرفة ص فرواستقبل بفائدة تجددت الاعن مال كعطية ﴾ ش تصوره واضم (فرع) قال في البيان في سماع معنون من كتاب الزكاة قال سئل سعنون عن الذي يتصدق على الرجل بألف درهم وعزلها المتصدق فأقامت سنبن فلم يقبلها المتصدق علمه أوقبلها قال ان قبلها استقبل بهاحو لاوسقط مامضي من السنين وان لح يقبلها رجعت الى

عنده حول فاشترى منها سلعة عنمسة م أنفق الجسة الباقية ثم باع السلعة بعد ذلك بأيام أوسنة أوسنتين مخمسةعشر فانهزكى عن عشر بن وهـ وكن أقرض رج الاعشرين دينارا ثم اقتضى منها خسة بعدسة أشهر ثم اقتضى الجسة العشر الباقية بعد ذلك فانه ركى حىنئذنصف دىنارقال ولوأنفق الحسة عشرقبل شراء السلعة ثم اشتراها ماللمسة الماقسة فباعها بخمسةعشر فلا ز كاةعلىه حيى سعها بعشرين * ابن يونس جى ابن القاسم على رواسة المتقدمة في الذي عنده مائة فابتاع ماسلعة نح باعهاقبل أن بنفق عنهافر ج ثلاثين فرأى أن الرج كا عاملك من يوم الشراء فعل الحولمنه وكذلك جعل في هذه ان الربح كان ملكا له من يوم الشراء وانما

البيع كشفه فلذلك زكى اذاباع بغمسة عشر لانه كانبيده خسة مع هذه الجنة عشر ابن شاس الباب الثابى في زكاة الفوائد (واستقبل بفائدة تعددت لاعن مال كعطية) * ابن عرفة الفائدة ماملك لاعن عوض ملك لتجر يستقبل بها ان كانت نصابا * التلقين ما كان من الفوائد من نماء المال حكمه حكم أصله يزكى لحوله كان أصله نصابا أودونه اذاتم نصابابر بحه وما كان من الفائدة مماسوى النماء كالميرات والحبة فلايضم الى النصاب الذي ليس منه واستقبل به الحول ان كان نصابا ومن المدونة قال مالك ان ورث عينانا ضاأودينا فليزكه بعد حول من يوم قبضه قال وغلة الدور والدواب والرقيق فائدة وان ابتيع لفلة واجارة

الأجيرفائدة ويستقبل بهاحولا بعد القبض (وغيرمزكي) تقدم ئص المدونة غلة الدور والدواب والرقيق فالله ق مقشى) من المدونة لازكاة فيها شترى من العروض للقنية أو اشترى للتجارة ثم نوى به القنية بها بن الموازقال ابن القاسم ومالك فان باعه فلا شئ عليه به ابن يونس لان الأصل في العروض القنية والتجارة فرع طارى عليها فهي ترجع الى الاصل بالنية ذون العقد كالمسافر ينوى الاقامة وانه يتم لان الاصل الاقامة والسفر فرع طارى عليها انتهى انظر لو باعه الى أجها عند قوله لاعن مشترى للقنية وباعه الى أجل فلى هناك حكاية ومن المدونة من ورث عرضا أوحيوانا أوطعاما فنوى التجارة حين ورثه أو وهبله أوتصد ق معليه لم يكن للتجارة بسبب نيته ولاز كاة عليه فيه حتى بسعه و يستقبل بثمنه حولا (٣٠٣) بعد قبضه (وتضم ناقصة وان بعد تمام

لثانية أو لثالثة) * ابن عرفةتضم ناقصة لمابعدها نصابالذاته أوبها محقال والكاملة تنقص قبل حولها كناقصة التداء ومن المدونة من أفاد خسة دنانير ثم أفاد قبل تمام حولها بيوممن غير رجهامافيه الزكاة أوما مكون مع الاول فسهال كاةفلاز كاةعليه لتمام حول الاول لانهليس بن رسحها وليستقبل بالجيع حـولامن ومأفاد آخر الفائدتين وانكان الاول فيه الزكاة والثاني ممافيه الزكاة أملاف كلمال على حولهمادام في جاتهامافيه الزكاة فان رجعا الى مالا زكاة فيهاذا جعاوماءعلى دلكحول بطل وقتاهما ورجعا كالواحدان أفاد من غيرهما مايتم به معهما مافيه الزكاة استقبل بالجمع حولامن بومأفاد

صاحبها وأدىء نهاز كاة مامضي من السنين قال ابن رشد وفي النوادر لابن القاسم من رواية سعنون عنمه انقبلها المتصدق عليه استقبلها حولاولم تسقط عنمه الزكاة وجمهقول معنون انهلاته دقالته دقبالدنانير والمتصدق عليه أن لايقبلها صارت الصدقة موقوفة على قبوله فانقبل خرجت من ملك المتصدق يوم تصدق بهافلم بجب عليه زكانها ووجه قول ابن القاسم ان المتصدق عليه لما كان له أن يقبل ويرد بماأ وجب له المتصدق على نفسه وكان ان قبل وجبت له الصدقة بالقبول وجبأن لا بحرج عن ملك المتصدق الابالقبول فكان عليه زكاتها ثم قال ولوكانت هده الصدقة من ماله غلة لكانت الغلة على قول ابن القاسم للمقصدق الى يوم القبول أن قبل وعلى قول سحنون تكون للتصدق عليه ان قبل انتهى ونقله ابن عرفة اثر كلامه على زكاة الدبن الموهوب (فرع)قال في الشامل ولاز كاة في الغنمة على المشهور انهى ص ﴿ أُوغِيرِ مَنْ كَ ﴾ ش يعى أوتجددت عن غيرمز كى كثمن عروض القنية ص ورفضم ناقصة وان بعد تمام الثانية أو ثالثة الابعد حولها كاملة فعلى حولها كالكاملة أولائه شيعي ان الفوائد اذا تعددت فان كانت الأولى ناقصةعن النصاب عانها تضم للثانية ولوكان النقص عارضا لهابهدأن كانت نصاباتا ماأذالم بخل عليها الحول وهي نصاب فاذا ضمت الأولى للثانية صارنا كأنهما فائدة واحدة فانحصل منهما نصاب كان حكمه حكم مااذا كانت الأولى نصاباوان كان مجموع الاولى والثانية أقل من نصاب ضم لى الثالثة وهكذا قال في النوا درومن قول مالك وأحدابه ان من أفاد مالابعد مال فانه ان كان الأول ليس فيهما يزكى فانه يضم الى مابعده حتى يبلغ عدد مال الزكاة ثم ماأفاد بعدداك كان له حول مؤتنف وانكان المال الأول فيه الزكاة فلكل ماأفيد بعده حول مؤتنف انتهى وقوله الابعد حولها كاملة يعنى ان الأولى اداعرض لها النقص مضم الثانية الااذاكان النقص انماعرض لها بعدأن حال عليها لحول كامله فانها حينئدلا نضم لما بعدها بلتزكى على حولها بريدادا كان فيهاوفها بعدها نصاب قال في المدونة فان رجعامها الى مالاز كاة فيه اداجعتا بطل وقتاه باورجعا كال واحدلاز كاة فيه عانأ فادمن غيرها ممايتم بهمعهما مافيه الزكاة استقبل بالجيع حولامن يومأ فادالمال الثالث انتهى وقوله كالكاملة أولايعين ان الفائدة الأولى ادا كانت كاملة من أول الأمر فانها لانضاف الى مابعدهاولايضاف البهاوكالهاامان أصلها كاادا استفادعشر بندينار اواستمرتفي بدمحتي

المال الثالث انتهى أنظر فول خليل وان بعد عام هل ثم هو كقول ابن عرفة الكاملة تنقص قبل عام حولها كناقصة ابتداء وانظر هذا أيضامع قوله بعده في الكاملة أولا (الابعد حولها كاملة فعلى حولها) تقدم نص المدونة ان كان الاول فيه الزكاة والثانى عمافيه الزكاة أم لافكل مال على حوله وعبارة ابن بشير باختصار اذا حال حول الأولى من عام آخر وقد نقصت عن النصاب فان بق من الثانية ما يكملها بهزكاه و بسق كل مال على حوله على المشهور وقال ابن شاس لواً عاد نصابا ثم أعاد بعده دونه فزكى النصاب لحوله والناقص لحوله ثم دار الحول فلا يضم الى الفائدة الثانية لنقصه بجزء الزكاة بل بزكيه على حوله والثانية على حوله الكاملة أولا) تقدم أنى لم أفهم هذا مع قوله وان بعد عام فانظره أنت

(وان نقصتافوج فيهما أوفى احداهما عام نصاب عند حول الأولى أوقبله فعلى حولهما) من المدونة ان رجعا الى مالاز كاة فيه وتجرفى بقيسة المال الأول والآخر أوفيهما فصار باقهما مع ماريج فيهما أوفى أحدهما قدر ما تجب فيه الزكاة فأكثرا فاجع قال ابن المواز وفلك قبل عام حول الاول والثانى من آخريوم زكاه فانه يرجع كل مال على حوله (وفض رجهما) ابن رشدان رجعا جميعا الى ما تجب فيه الزكاة بالربح فيهما أوفى أحدهما قبل أن يأبى حول المال الثانى بقياجهما على حولهما المتقدمين بأعيانهما يزكى كل مال منهما على حوله بربحه ان كان الربح فيهما جميعا وقد خلطهما أولم بخلطهما غيرانه ان لم يخلطهما بقى كل واحدمنهما بربحه الذي ربحه فيه وان كان قد خلطهما (٢٠٤) فض الربح عليهما فركى مع كل واحدمنهما ما قومه من الربح وان كان قد خلطهما والم يعد الذي وحدمنهما ما قومه من الربح وان كان واحدمنهما والم يعد وان كان قد خلطهما والم يعد والم يعد والم يعد وان كان والم يعد وان كان واحدمنهما والم يعد والم يعد والم يعد وان كان واحدمنهما والم يعد ولم يعد والم يعد وليم يعد ولم يعد

حال عليها الحولوز كاهاأوكانت دون النصاب وربح فيهاما كلت به نصاباقب لمحولها لان الرج يضم ألى أصله كاتقدم قال في المدونة قال مالكمن أهاد خسة دنانير عم أهاد بعد خسة أشهر خسة أخرى فتجرفي الجسة الاولى فصارت برجها نصابازكي كل عائدة لحو لهاولو تجرفي الخسة الثانية قبل عام حولهافر بح فيها خسة عشر فا كثرأضاف الجسة الأولى الى حول الثانية انتهى (تنبيه) قدع لم مما تقدمأن الأولى اذاأتي عليها حولهاوهي نصاب امامن الاصل أوبر بعهاز كيت كل فائدة على حولها واناستمرت القصةمن أصلها أونقصت قبل الحول واستمر بهاالنقص حتى أتى حول الثانية انها تضم البهاو بق صورة وهي مااذا أتى الحول على الأولى وهي ناقصة ثم كلت ر معها قبل حول الثانية والحكم فيهاان تزكى الأولى حين كالهاو يكون حولهامن يومئه دوتكون الثانسة على حولها ص ﴿ وَان نقصتافر بح فيهما أوفى احداهما تمام نصاب عند حول الأولى أوقبله فعلى حولهما وفض ربحهماو بعدشهر فنهوالثانية على حولهاوعند حول والثانية أوشك فيهلامهما فنه كبعده لله ش أى نقص مجموع الفائدتين عن النصاب ير يدبعد أن حال الحول على الاولى وهي كاملة وكانت كل فائدة تزكى على حولها وقدتق دمعن المدونة انهما صارا بمنز لةمال واحدو يضمان لمابعدهمامن الفوائده فاأذالم يحصل فيهمار بحوأها ان اتجرفيهما أوفي أحدهمافر بحما يكمل بهمعهمانصاب فانه ينظر في وقت كالهابال بح ولا يحلوا لحال فيه اماان يكون قبل حول الأولى أوعنده أو بعده وقبل حول الثانية أوعنه حول الثانية أو بعد موقدتكام المصنف عليها جمعها (تنبيهات * الأول) قوله وفض رجهما يعني إن الربح اذا كان فيهما جيعابريد وقد خلطهما فانه بفض عليهما بقدر عدد مهماويزكي معكل واحدة ما مخصهاوان لم يخلطهمازكي كل واحدة بر يحهاوان كان الربح في احداه افقط زكاها برجهاو زكى الأخرى بغير ربح وهندا جار في جميع وجوه هذه المسئلة أعنى قوله وان نقصنا الى آخر ه وصرح به في رسم الثمرة من سماع عيسى الثاني * قوله و بعد شهر فنهلاخصوصية الشهربل المرادأن بكون بعدحول الأولى وقبل حول الثانية وأشار الى ذاكف التوضيح (الثاني) قوله أوشك فيه لايهما المتبادران المراداذا شك في الربح لاي الفائدتين هوفانه يزكى لحول الثانية ويزكى الجميع لحولها وهداوالله أعلم كاقال ابن غازى الما يتصور فى الفائدتين الناقصة ين من الاصل لافى الراجعة ين النقص بعد التمام وذلك لأن الراجعة ين

فهما في أحدهازكاه بر محه وزكى الآخر يغير ربح وسيأتي الحكم اذا شكفي أيهما الرج (و بعد شهرفنه والثانية على حولها) ابن القاسم لو حال حول الاولى وهما ناقصتان فلم بزك شمأحتي مضى شهران أوثلاثة وذلك قبل حاول حول الثانية شمرج في احداه إمار جعتا به الىعدد تجب فيه الزكاة زكى الاولى ورمحها حنئذ ان كان الرجفها صار يومئذحو لهاومانقي حول الثانية تحاله اذا حيل زكاهاعلمه وزكى رعيها معهاان كان الرج فهاخاصة وانكان انمار بحفهما جمعا فضضت الرجينهماعلى قدرهاوز كستالأولى ور محها بوم الر بحوا نفست الثانيةور محهافاذاحل حولهاز كسهمع ما يخصها

من الربح (وعند حول الثانية أوشك فيه لا يهما فنه) من كتاب ابن معنون من أفاد خسة عشر دينارا ثم الى ستة أشهر أفاد ثلاثة دنانير فغط المالين ثم أخد من جلته ماثلا ثة دنانير فغر فها فرج سيتة دنانير فقسم الربح على المالين فناب المال الاول خسية فصار بربعه ما فيه الزكاة فايزكه لحوله والثاني لحوله ان كان هذا الربح قبل أن يضمهما حول آخر ها ولوضه مما حول آخر ها قبل الربح لم يرجعا الى حولين و يبقى حوله إواحدا ولو تجرفى أحدالمالين فربح فيه ستة دنانير ثم لم يدرأ يهما هو فليزكهما على حول آخرها ولا يفضه بالشك فقد يزكى الاول قبل حوله (كبعده) * ابن بشير أن حل حول الاول وها ناقصان عن النصاب وحسل ربح قبل حاول الثاني انتقل حول الاول اليه و بقى الثاني على حوله وان حصل بعد حاول الثاني صار حوله إجمعا واحدا وان حصل

لوتحققناان الربح انمانشأعن الثانيفلم يجعل حول الجيعمن حولهابل ننظرمني حصل الربح محسب الأوجه المتقدمة وأما الناقصتان من الأصل فقد تقدم أنه لوحصل في الاولى ربح كملت به نصاباز كيت كل واحدة على حولها وان لم تعصل في الأولى وحصل في الثانية ضمت الأولى اليها فاذا شكهل هوللاولي أوللثانية فيجعل للثانية وتضم الأولى الهالا بالوجعلناه للاولى أوقدهناه بينهما وزكينا الأولى لذلك على حولها لاحتمل أن يكون انمانشأعن الثانية ونكون زكينا الأولى قبل الحول وهذاظاهر ولم بذكر أحديمن رأت هذا الفرعالافي الناقصتين من الأصل ومحتملان بكون معنى قوله أوشك فيهلام ماأى شكفي الربح لاي الحولين حصل هل عند حول الاولى أوعند حول الثانية وهندا اذافرض على هندا الوجه فالظاهرانه ععل عندحول الثانية ولم أقف علمه منصوصا والله أعلم (الثالث) ولو زكاها على حولهماماشاء الله ثمر جعابعد أن زكى أحدهما الى مالاتجب فيهالز كاةثم بالربح فيهماأوفي أحدهماقبل أن يأتى حول المال الثاني بقياجيعا على حولهما المتقدمين باعيانهما يزكى كلمال منهماعلى حوله بربعه أنكان الربح فيهما جمعا وقدخلطهما أولم مخلطهم اغبرأنه ان لم مخلطهمازك كل مال منهماعلى حوله بر محه الذي ر محه فيه وان كان قد خلطه فض الربح عليهمافزكي معكل واحدمنهماماينو بهمن الربحوان كان الربح في أحدهازكاه بربغه وزكي الآخر بغير رجح انتهى من البيان من رسيم الثمرة من ساع عيسي فرعمنه أيضاولو زكاه إعلى حولهماماشاءالله ثمرجع الىمالاز كاة فيهاذاجعاثم أتى حول الأولى وهاناقصتان عمانعم فمه الزكاة فترك تزكيتهماثم بعدأشهر وقبلأن يأتى حول المال الثانى ربح فيهماأوفي أحدهامافمه النصاب فانه يزكى الاولى حمنتذ ويترك الثانمة الىحولها تم يعدأن ترك الثانمة الىحولها نقصت عماتجب فيمالز كاة وأتىحول الثانيةوهي ناقصة فترك تزكيتهمائم بعدأشهر رجعتابالر بحفيهما أو في أحدهم الى مافعه الزكاة فانه تركي الثانية الآن أيضاوتيق الفائد تان على هذين الحولين انتهى (فرع) وانحل حول الأولى وفهاماتعت فيه الزكاة فزكاها فنقصتاع افيه الزكاة فحل حول الثانية وهما حينئذ ناقصتان فلم يزل شيئام رجعاقبل أن يحول حول الاولى يعنى الحول الثاني الى مافسه الزكاة فانه يصير يومئذ حولاللثانية وتبقى الاولى على حولها ويصنع في الربح كاوصفنا انهى بالمعنى من ابن يونس (فرع)قال في النوادرومن كتاب ابن معنون ومن أفاد خسة عشر دينار اتم اليستة أشهر أفادثلاثة دنانيرفخلط المالين ثمأخذمن جلتهما ثلاثة فتجرفيهافر بح ثلاثة فليقسم الربح على المالين فينوب الجسة عشر دساران ونصف والثلاثة نصف دينار وبيق المالان على حولهما ريد حول آخرهاولو ربحستة دنانير وقع للالخسة فيصير بربحهمافيه الزكاة فيزكيه لحوله والمال الثانى لحوله بريداذا كان هذا الربح قبل أن يضمهما حول آخرها قال ولوضمهما حول آخرها قبل الربحلم برجعا الىحولين ويبقى حولهاواحدا ولوتجرفي المالين فربح فيه ستة دنانير تملم يدرأهما هوفليز كهماعلى حول آخرهم اولا يفضه بالشك فقد يزكي المال الاول قبل حوله انتهي والله أهلمص ﴿ وانحال حولما فانفقها ثم حال حول الثانية ناقصة فلازكاة ﴾ ش يعني أنه اذا حال حول الفائدة الاولى ثمأ نفقها بعدحو لهاثم حال حول الفائدة الثانية ناقصة عن النصاب فلاز كاة فيها وهذاهو المشهو روقول انن القاسم وسواء كانت الفائدة الاولى نصاباوز كاهاأودون نصاب قالفي المدونة ومن أعادما فيه الزكاة تم أفا دبعده ستة أشهر مالازكاة فيه فزكي الاول لحوله ثم أنفقه قبل حول الثاني فاذاحل حول الثاني لم يزكه الاأن يكون عنده مال أفاده معه أوقيله وبعد الاول ولم يتلفه

مع حول الثاني فكذلك أنضانعسير حولها جمعا واحدا (وانحالحولها فأنفقها محالحول الثانية نافصة فلازكاة) *الليخمي اختلف اذاجع الغائدتين الملك ولم مجمعهما الحول مثل أن يستغيد عشرة فتبقى سده سيتة أشهر م أفاد عشرة فأفامت بده ستة أشهر فحال الحول عــلى الاولى فأنفــقها تم أقامت الثانية ستةأشهر فتمحو لهافقال ابن القاسم لازكاة علسه لانهسالخ Despara

وفيهذاالاوسط مع المال الثالث مافيه الزكاة فلنزكهما لحول آخرهما لتهي وقال في التوضيم لو ملاءهر ةفي المحرم وعشرة في رجب وحال حول المحرمية ثم أنفقها وضاعت محال حول الثانية ناقصةعن النصاب فهل تسقط الزكاة عنهاأم لاقال بالسقوط ابن القاسم لانه نشترط اجتاعهمافي الملك وكل الحول ولم يعصل الاجماع في كل الحول وقال أشهب بوجوب الزكاة لانه اعاد شترط اجتماعهمافي بعض الحول قال واحترز بقوله ضاعت الاولى بمااذا ضاعت الثانية فانهما متفقان على سقوط الزكاة ويقوله يعدحولهم اممالوأنفق الاولىقبل حولهافانه لاخللاف اذدال في سقوط الزكاة وينقصان الشانية ممااذاحال حول الثانية كاملة فانهما حينئذ يتفقان على وجوب الزكاة فى الثانية و محتلفان في الاولى انتهى ص ﴿ و بالمجدد عن سلع التجارة بلابيع لها كغلة عبد ﴾ ش أى واستقبل بالمتجدد عن سلع التجارة ان كان في عينه الزكاة كالدنانير والدراهم والااستقبل بثنه حولا كاصرح بهفي المدونة وكان ذلك فائدة أفادها وفهم منهمن بابأحرى اله يستقبل بالمجدد عن السلع المشتراة للقنية وهو كذلك أيضا يستقبل بالمجدد عن السلع المكتر اة للقنية وأما السلع المكتراة للتجارة فانغلتها كالربح على قول ابن القاسم الذي مشي عليه المؤلف ولوقال عن رقاب التجارة عوض قوله سلع لكان أوضي لان الحكم في علة الرقاب هو الحدي في علة السلع أولوقال عن رقاب التجارة وسامهاا وتعوذلك والله اعلم قال الشيخ أبو الحسن الصغير في الشرح الكبير وأمامنافع الرقاب فلا معلوأن تكون متولدة عما اشترى للقنية أوعما اشترى للتجار ذأوعما كترى للتجارة فان كانت متولدة عما اشترى للقنية فلازكاة فيهااذهي تبع للاصلحتي بمضي لهاحول من يوم قبضها قولاواحداانتهى وقولهمن يومقبضها ريدأوقبض تمنهاان كانت تمرة هذاحكم منافع السلع المشتراه للقنية وأما السلع المكتراة للقنية فصرح بهابن الحاجب والمصنف أماا لمصنف ففهوم قوله قبل هذا وضم الربح لاصله كغلة مكترى للنجارة وصرح بالمفهوم فى التوضيح وقوله بعدهذا الاان لم يكن أحدهما للتجارة والله أعمل وهذاحكم سلع القنية مشتراة أومكتراة أوالتي ليست التجارة ولاللقنية وأماللجدد عن سلع التجارة فلامخلواماأن تكون تلك السلع مكتراة أومشتراة فهي المرادة هنابقول المصنف وبالمتجدد عن سلع النجارة الى أن قال وعرقمشترى وأطلق رجه الله في أن عن عمرة المشترى للجارة وستقيل به حولاسواء وجبت الزكاة في عين الثمرة أم لم تجب وهو كذلك على المشهور بل المنصوص وأماقوله وان وجبت زكاة في عينها فرجع الى ماقبله وهو قوله ولوا كترى وزرع الى آخره وما ذكرت انه المشهور قاله ابن عبد السلام وابن عرفة ولم بجعل ابن عرفة مقابله الاتخريج ابن بشير ونصابن عبدالسلام فيشرح قول ابن الحاجب كمن اشترى أصولا للتجارة فأثمرت فالمشهور كفائدة يعنى أن مثال الغلة ماذ كره وهو ان من اشترى أصولا للتجارة ولاثمرة فها فأثمرت فالمشهور من المذهب ان هذه النمرة فالدة فان كان في عينهاز كاة ز كاهاوان لم يكن في عينها الزكاة كالتفاح والرمان أوكانت ولكنها قصرت عن نصاب فللزكاة ثم ان باع الغلة في الجميع استقبل حولاوالشاذانه بزكي الثن على حول الاصل الافيافي عينه الزكاة وكان نصابا فان حل تمهمن يوم زكى عين الغملة انتهى وقال ابن عرفة وفي كون نمن غلة ما بتبع لتجرولاز كاة فهالحبسهاأو عدم نصابهافا مدةأو ربحا قولا المشهو رونقلابن بشيرمع الصقلىوهي روايةزياد ولوكانت مزكاة فغي تزكية ثنها لحول من يوم بيعهاأوزكانها نقل الشيخ عن رواية محمدمع ظاهرها وتغريجا بن بشيرعلي كون تمن غيرز كاهار بحافجعلها بن الحاجب المشهور وهم انتهى وماعزاه من القول الثاني لتفريج ابن بشير فقط نقله الشيخ أبو الحسن الصغير قولا فانه نقر في منافع ما اشترى

(وبالمجددعن سلع البعارة بلابيع كفله عبد) من المدونة قال مالك من اشترى غنمالله عبد ذلك بأشهر فهو قائدة قبضه وكذلك لبنها وسمنها قال وكذلك كراء المساكن المسدكاة قائدة

التجارة أواكترى لها ثلاثة أقوال وأطلق في تلك فقال الاول انهاليست بفائدة ويزكى ذلك لحول من يومأفاد الثمن الذي اشترى قبضه وهو قول أشهب بهوا كترى بهأو زكاه وهي رواية زيادعن مالك الثاني ان ذلك كله فائدة دستقبل ماحولا بعدقيضه الثالث غلة مااشترى للتجارة فائدة وغلة مااكترى للتجارة ليست بفائدة وهوقول ابن القاسم وهوأشد المذاهب ولافرق بين مااشترى ليباع فيرج فياءأوا كترى ليكرى فيرج فياءومن غلةماا كترى للتجارة مسئلة المدونة هذه انتهى وهي المسئلة الآتية في قول المصنف ولو اكترى والله أعلم وقوله أشد المذاهب كانه استضعفه من جهة النظر عنده والافهو المشهور وبمكن أن بحمل كلام الشيخ أبي الحسن وروابة ابن زياد على مااذالم نعب الزكاة في عبن الثمرة وكلام ابن الحاجب الذي أشار المه ابن عرفة بالتوهيم هو مائلت في بعض نسخه ونصه فأن وجبت زكاة في عمنها زكى الثمن بعد حول من تزكمته على المشهور قال فالتوضيج وقع هذافي بعض النسيز ولوقال بعد تزكيتها لكان أحسن والمشهور نقله لابن بونس عن مالك لكنه انمانقله فعااذا اكترى أرضافزر عفيهاللتعارة وقسده هو فقال بريداذا كترى الارض التجارة واشترى طعاماالتجارة وزرع فمهاالتجارة وكان الأحسن على تقدير ثبوت هذه النسخة ان توخر عن فوله ولو اشترى أوا كترى للتجارة وزرع اللتجارة. وكذلك وقع في بعض النسخ انتهى وأنت ترى ان هذا الذي ذكره ابن الحاجب على تقدير ثبوته انما محله في المسئلة الآتية وهيمن اكترى للتجارة ولذلكذكره المصنف فيهذا المختصر بعدها فعلمن هذا ان من اكترى المجارة فغلت مرج تزكى على حول الاصل الاأن تجب الزكاة في عين الشمرة أو الزرعفانه يزكى لحول التزكية والى هذا أشار المؤلف بقوله أولاوضم الرج لاصله كغلهمكترى التعارة وبقوله بعدوان اكترى وزر عالتجارة زكى يعنى يزكى الثمن لحول الاصل يريداذالم مكن في عن ماخر جزكاة بدلدل قوله بعد وان وجبت زكاة في عينهاز كي ثم زكي الثمن لحول النزكية فهوانما يرجع الى هذاالفرع فقطومن رده الى الغلة من حيثهي فقد جل كلام المصنف على خلاف المشهور بل على التخريج فانه قد صرح في التوضيح بانه يستقبل بالثمن اتفاقا ونصه في شرح قول ابن الحاجب وفي الحاق سلع التجارة بالربح أو مالفو آئد اذالم مكن في عنهاز كاة قولان احترز بقوله اذالم مكن في عسنهاز كاة ممالوكان في عسهاز كاة كالواغتل نصابان الشمرة أوالحفانه بزكيه زكاة الثمرة اتفاقام ان باعه استقبل بثمنه اتفاقا انتهى وكذلك قاله ابن رشد فهانقل عنه ابن فرحون وماحلناه علمه بوافق مافي المدونة فانهفيها كذلك ونصهاومن اكترى أرضاوا بتاع طعاما فزرعه فبهاللتجارة أخرجز كاته يوم حصاده فاذاتم له عنده حول من يوم زكاه قومه ان كان مديرا وله مال عين سواه وان لم يكن مديرا فلايقومه فاذاباعه بعد حول من يوم أدى زكاته زكي الثمن وانباعه قبل حول التربص فاذاتم حول والثمن في بديه وفيه ما تجب فيه الزكاة زكاه انتهى وفي الجواهر ومن اكترى لمكرى زكيت أجرته لحول أصله وغلة مااشة ي للكراء والقنمة فائدة يستقبل بها الحول وكذلك غلة ماأنسترى للتجارة وروى انهاتزك لحول أصلها وأما غله الاراضي فان كانت الارض مكتراة للتجارة والزرع للتجارة زكيما يخرج منهاان كان نصابا وان كان دونه زكى ثمنه مح يستقبل بالثمن حولامن يوم زكاة عينه أوثمنه وان كانت للقنية استقبل بالثمن حولا كان المبيع نصاماً ودونه وان كان أحدهما للتجارة والآخر للقنيسة فذكر الخلاف الذيفيه نمقال ولواشتري أصولاللتجارة فأثمرت فان قلنابان الغلات فوائد استقبل بالثمن حولا كانت بماتجب الزكاة في عينها أم لاوان أوجبنا الزكاة على حكم الأصول

بين أثماتها اذا باعهاعلى حول الأصول ان لم تجب الزكاة في عينها وان وجبت عند ابتداء الحول يومزكاها انتهى وكلامه كلدموافق لماقلناه الاقوله في اكتراء الارض للتجارة وان كان دون النصاب زكى ثمنه ثم استقبل بالثمن حولامر بومز كاة عينه أوثمنه ولوقال زكى ثمنه بعد حول الأصل المكترى به ثم استقبل بالثمن حولامن يوم زكاة عينه فيمااذا كان نصاباً وثمنه ان لم يكن نصابا لكان أحسن والله أعلم (تنبيهات * الأول) ماوقع في نسخة الشيخ خليل من ابن الحاجب بعد الكلام على زكاة الغلات من قوله فان وجبت زكاة في عينهازكي الثمن لحول من تزكيته على المشهور فرجعه لمثرة الاصول المشتراة التجارة وقال الشيخ في التوضيح المشهور نقله ابن يونس لكنه اعانقله فيااذا اكترى أرضاللجارة وزرعهاللهارة انتهى فكانه لم يقف على مافي ابن عبد السلام ولاعلى مافي الجواهر فتأمله ومن رأى كلامه واقتصر عليه حل كلامه في هذا الختصر على مثل ذلكوالظاهر انهليس مراداوالاكان قدمه على قوله ولواكترى كاتقدم بيانه فتأمله والله أعلم (الثاني) هذا الذي تقدم حكم مااذا اشترى الأصول بلاغرة وأغرت عنده وباع الغرة مفردة وأمالوابناع الاصول بثمرتهافان كانتمؤ مرة في كمهاماسيد كره المصنف وان لوتكن مؤمرة فهى أيضاغله على المشهور يستقبل بثمنها الاأن يبيعها فبلطيهامع أصولها فتكون تبعالأصلها قاله ابن الحاجب وأماان اشترى الأصول بلاعر ثم أغرت عنده ان جدالغرة و باعهافلا كلام أنها غلةوان باعهامع أصلهاف لايخلوذلك اماأن يكون بعدطيب الثمرة أوقبل طيبهاهان كان ذلك قبل طميها فهوتبع فيضم تمنها الى تمن الاصل وكان الجميع ربحايز كى على حول الاصل سواء اشترى الأصول بلاغرة أواشتراها بثمرة قبدل طيبهاو باع الأصول بثمرتها أيضاقب لطيبها وأماان باع الأصول بمرتها بمدالطيب فلاعلواماأن تكون قدوجبت الزكاة في عين الثمرة أولافان كانت الزكاة تجبفي عينهافض الممن على الأصل والمثرة فاناب الاصل زكاه على حوله وماناب المرة زكاه زكاة الحرث وان لم تجب الزكاة في عينها امالانهامن جنس مالازكاة فيه أو كانت من جنس مافسه الزكاة ولكنها قاصرة عن النصاب فاختلف فيها هلهي غلة أوتكون تابعة لاصلهاعلى الخلاف في الثمرة بماذا تمكون غلة هل بالطيب أو بالمس أو بالجداد ثلاثة أقو الذكر هااللخمي ولم يعز هاقال ابن عرفة وعزافي النوادر كون عمرة النفل غلة بالزهو لعيسي عن ابن القاسم مع ابن عبدوس عنه مع أشهب ونقل ابن الموازأن ثمن الثمرة يضم الى ثمن الاصل ويزكى الجيع لحول أصل الثمن كذا نقل ابن عبد السلام وابن عرفة وقال ابن عبد السلام الجاري على قول ابن القاسم خلاف مأقاله إبن المواز وانه يفض الثمن على الأصول والثمرة فثمن الاصول ربح وثمن الثمرة فائدة وكلام ابن المواز انماهواذالم بجذالئمرة أمالوجذها فان غنها فائدة بلا كلام كاتقدم انظر ابن عبد السلاموابن عرفة والله أعلم (الثالث) علم ماتقدم ان الغلات اما أن تكون متولدة عن السلع المشتراة للقنية أوالمشتراة التجارة أوالمشتراة للبكراءأوعن السلع المكتراة للقنية أولاتجارة والحيكم في الجميع يستفادمن كلام المصنف لانه قددكر ان غلات السلع المشتراة للتجارة يستقبل مأ فيستقبل بغلات سلع القنية من باب أولى وأما المشتر أة للكر اءفهى كالمشتراة للتعارة أوللقنسة وقال في النوادرمن قول مالك وأحدامه ان غلة مااشترى للتجارة أوللكراء أوللقندة أو ورثت فذلك كله فائدة انتهى وأماغلات السلع المكتراة للتجارة فذكر حكمها في قوله كغلة مكترى للتجارة وقوله وأن اكترى وزرع للتجارة وأماغلات السلع المكتراة للقنية فن مفهوم ماذكره والته أعلم (وكتابة) *اللخمى اختلف فى المكتابة هل هى غلة أو ثمن الرقبة قاذا قلنا انها غلة والى غلات ما اشترى التجارة فائدة لم تجب الزكاة فها أخذ من المدونة فهى فائدة يستقبل من المدونة ثم من المدونة ثم من المدونة في فائدة يستقبل شمنها حولا بعد قبضة فيصبر حول الثمرة على حدة وحول الاصلى على حدة ومن كتاب ابن المواز من ابتاع نخد الالتجارة ثم باعها بمرها وقد طابت فانه يفض الثمن على قمية النحل من الثمرة فاوقع النحل كاه على حول أصل المال وما في الثمرة لم يركه الابعد ائتناف مولمن يوم يقبضه وعليه الآن ركاة المثمرة العشر أونصف العشر ولوكان ثمرها لم يطبو باعها به لزكر جميع المثن لحول الاصل ولذلك وكانت عمرة جوز أوما لازكاة فيه فياعها وقد طابت الاانه لم يعذها (٢٠٠٩) فأما لو جذه اثم باعها ما مهما أومفردة فلا

زكاة في أعن الممرة ويستقبله حولامن بوم يقبضه وأماان لم يفارق الاصلفهي تبع وكذلك التى تزكى الاانها لم تطب كال العبد سعه به ر به فعلمه في جيع الثن الزكاة ان كان العبد للتجارة ولو انتزع المال ثم باع العبدكان المال فالمة لازكاة فيه لآن (الاالمأبورة والصوف التام) النكت اذا اشترى غنا للتجارة علما صوف تامفهذا الصوف كسلعة ثانية اشتراها للتجارة يزكى عنهاذالاعه بعدحولمن الأصل وكناك النغل يشتربها وفهاعرمأبور وقال اللخمي اذا اشترى غناللتجارة وعليهاصوف فخزه ثم باعه فقال ابن القاسم انهمشترى يزكمه

وكتابة المهافر المشهورولو باعالكتابة قال ابن عرفة في كون تمنها غلة أو تمناقولان انتهى والظاهرانه غلة يستقبل بهاحولا لانهاذاجعلنا الكتابة غلة فقمتها بمزلتها كثمن العروض المأخوذة في منافع سلع التجارة والعروض الناشئة عنها والله أعلم ص ﴿ الاالمؤبرة ﴾ ش يعني ان سلع التجارة اذااشتراها وفيها ثمرة مؤ برة فليس غلة بلهى كسلعة مشتراة للتجارة كذاذكر في التوضيح عن عبد الحق قال فيه فيزكى ثمنها لحول الاصل انتهى وهذا اذالح تجب الزكاة في عينها لكونهامن جنس مالا بزك أودون النصاب فان وجبت الزكاة في عينها فانه يزكيها تح هل يستقبل به أو يزكيه لحول التزكية الجارى على قولهم أيضا كسلعة مشتراة أن يزكيه بعول التزكية هذاعلى ماتبع المصنف فيهاصاحب النكت قال في التوضيح وذكر ابن محرز أن أهل المذهب قالوا يستقبل بثمن لثمرة المؤ برةوان كانت مؤبرة يوم شراء الارض قال والقياس أن يزكيه على مذهب ابن القاسم انهى وقال فى النوادرقال على وابن نافع عن مالك لوابتاع زرعاللجارة مع أرضه فز كاه تم باعه فليأتنف بثمنه حولامن يوم قبضه قال ابن نافع وهذا اذا كان حين ابتاعه مع الارض لم يبدصلاحه انتهى فظاهراطلاق الرواية كافال ابن محرز وعلى ماقيدها به ابن نافع يأتى كلام عبدالحق وماذكرنا انه الجارى عليه في الذاركي المرة تم باعها والله أعلم ص والصوف التام ، ش قال اللخمي اختلف اذااشترى الغنم وعليها صوف تام فجزه ثم باعه فقول ابن القاسم انه مشترى يزكيه على الأصل في المال الذي اشتريت به الغنم وعندأشهب أنه غلة والأول أبين لانه مشتري يزاد في الثمن لاجله ولو ئبت أنبائع الغنم باع الصوف قبل بيعه اياها لرجع المشترى فياينوب ذلك الصوف انتهى وظاهر كلام اللخمي ان القولين في ذلك منصوصان وظاهر كلام عبد الحق انهما مأخوذان من مسئلة كتاب العيوب ولواشترى الغنم وليس صوفها ناماوتم عنده فان جزه وباعه فهوغلة وان باعه مع الغنم فهل يكون غلة أملا بحرى ذلك على الخلاف في الصوف بم يكون غلة وهو كالخلاف في الممرة تمامه كالطيب وتعسيله كاليبس وجنزه كالجذاذذ كرذلك اللخمي فال ابن عرفة وعزافي النوادر كونه غلة يجزه لحمد عن ابن القاسم وسعنون والله أعلم ص فروان اكترى وزرع التعارة زكى ﴾ ش تصوره ظاهر ولم يتبع المؤلف ابن الحاجب في قوله لو اشترى أو اكترى لقول

على الاصل في المال الذي اشترى به الغنم * ابن بونس بجرى هذا على الاختلاف اذا اشتراها وعليها صوف تام فجزه ثمر دها بعيب فابن القاسم يقول بردالصوف معها أومته له ان فات لا نه قدوقع له حصة من الثمن فينبغي على قول ابن القاسم انه يزكى محمله في المنظمة ليست منصوصة ولم أجد فيه ولا في اللخمى المؤبرة (وان الترى وزع المتجارة وكل المنظمة ليست منصوصة ولم أجد فيه ولا في اللخمى المؤبرة (وان الترى وزع المتجارة في العمل كأنه يقول وان اكثرى المتجارة هل هو من باب التنازع في العمل كأنه يقول وان اكثرى المتجارة وادام و من المدونة من اكترى ارضا واشترى طعاما فزرعه في اللتجارة فاذا حصد زرعه أخرج زكاته يوم حصاده فاذا تم له حول عند من يوم أدى زكاته قومه ان كان مدير اوله مال عين سواه وان كان غير مدير فلا تقويم عليه حتى بيدع فاذا باعه بعد الحول من يوم أدى زكاته قومه ان كان مدير اوله مال عين سواه وان كان غير مدير فلا تقويم عليه حتى بيدع فاذا باعه بعد الحول من يوم أدى زكاته قومه ان كان مدير اوله مال عين سواه وان كان غير مدير فلا تقويم عليه حتى بيدع فاذا باعه بعد الحول من يوم أدى زكاته قومه ان كان مدير اوله مال عين سواه وان كان غير مدير فلا تقويم عليه حتى بيدع فاذا باعه بعد الحول من يوم أدى زكاته قومه ان كان عبد عليا المنازع في المنازع في

ركاته ركى النمن مكانه وان باع قبل الحول تربص فاذاتم الحول ركى * ابن ونس بر بدانه اكترى الارض المتجارة وأمالو اكترى الارض بزرع فيها طعاما لقو ته ثم بداله فزرع فيها المتجارة فانه اذا أدّى زكاة الحب ثم اعه بعد ذلك فان ثمنه فائدة دستقبل به حولا من بوم باعه كافى كتاب مجد قال ان اكترى دارا لسكناه ثم أكر اها لامر حدث له فان غلتها فائدة وان اكتراها المتجارة ثم أكر اها فاغلم نها ما في المنازكة فاير كه لحول من بوم زكى ما اكتراها به (وهل بشرط كون البدر لها تردد) قال ابن عرفة زرع ما كترى وزرع محب لتجرفي الثلاثة وافقنية في الثلاثة فائدة * الباجي اتفاقافهما والافستة أقو الراجع المتبيها ن واللخمى والنكت والذي ينبغي أن تكون به الفتوى على ما لابن بونس انه ان كانت الثلاثة مقتى ففائدة ومن النكت ما في حده ولا والنكت والذي ينبغي أن تكون به الفتوى على ما لابن قدور ثهر يديذ الثال الزرع التجارة ثم أقام الطعام بعد أن حمده عنده حولا وباعه لازكاة عليه في ثمنه الاان كان أصل الطعام قد اشتراه المتجارة الان ما أصله القنية لا ينتقل الى التجارة الولغير التجارة أو فيرا لتجارة أو فيروعه للمنادة التحديد على المدونة ان ابتاع (٣١٠) أرضا المتجارة أو فيرا لتجارة أو فرعها المتجارة أو فيرا لتجارة أو فيرا كان أحدهما الشعارة المتجارة المتحد المتحد ولا للدونة ان ابتاع (٣١٠) أرضا المتجارة أو فيرا لتجارة أو فرع المتحد المتحدد ولا المتحد المتحد المتحدد ولا المتحدد ولا المتحدد وله المتحدد ولا المتحدد

ابن عبدالسلام ماذكره من فرض المسئلة فين اشترى أرضاللتهارة ليس بصحيح لان غلة مااشترى للنجارة فائدة انتهى وكذاك المصنف قداعترض عليه وقال مارأيت من فرض المسئلة في الشراء وانما فرضها في الكراء (فرع) قال المغيرة فمين بني دارا ثم باعها بعد حول فان بناها للتجارة وابتاع القاعة للتجارة زكى الثمن كله لحول ان بلغ مافيه الزكاة وان كانت القاعة للقنية زكى ماقابل البنيان من الثمن ان بانع مافيه الزكاة انهى وقوله زكى أى زكى ثمن ما يخر جلول الاصلير بداذا كان الخارج لازكاة في عينه كاتقدم بيانه عندقوله و بالتجدد عن سلع التجارة واعلم أن المراديقوله زكى تزكية الثمن من ان فرض المسئلة ان الخدار جلاز كاة في عسه وانه لحول الاصل لالحول مستقبل لخالفته بينه و بين المجدد عن سلع النجارة ص ﴿ لا ان لم يكن أحده التجارة وشمر التنبية واجع لاكترى الارض والزراعة وهومشكل فانه يقتضى عفهومه أنهاذا كان أحدهم النجارة وجبت الزكاة لحول الاصل وليس كذلك بلهو مخالف لاول كلامهلانه انماجعله بزكى لحول الاصل بشرط أن يكون الاكتراء للجارة والزراعة للجارة ولوقال لاان لم يكوناللتجارة لكان أحسن قال ابن عرفة ولوزر عالمقنية والارض والحب النجر فلانص ومقتضى المذهب فائدة انتهى كاله بعنى لانص مع تقييده الفرض بكون الحسالتجارة والافهى داخلة في قولهم ان لم يكن أحده ماللجارة وعلى التقييد المذكور فالظاهر ان الحب عند زرعهانتقل للقنية بالنية فتأمله ص ﴿ وان وجبت زكاة في عينها ﴾ ش هذا خاص عشلة المكترى للتجارة ولا يرجع لجميع ماتقدم والله أعلم ص ﴿ وانمان كان اصله عينا بيده أوعرض تجارة وقبض عينا ﴾ ش كماذكر حكم الفوائد والغلات والارباح أتبع ذلك

وأدى كاته حيافلانكاة عليه فيه للإدارة ولافي عنهان باعه حتى بقبض الثمن ويستقبل بهحولا بعدقبضه كغلةالربع والنخل (وان وجبت زكاة في عينهازكى ثمزكى الثمن معول التزكمة) تقدمنص المدونة مذاعندقولهوان اكترى وزرع للتجارة وقال اللخمى ان أخرجت الارض دون خسة أوسق وكان ذلك كله للتجارة زكى الثن على حول أصل ذلك المال قبل الحرثولا مسقط الحول الاول الااذا وجد خسة أوسق فأكثر الباب الثالث في زكاة

الديون (واغايزكدين ان كان أصله عينابيده أوعرض تجارة) *ابن شاسكل دين ثبت في ذمة ولم يخرج البهامن يدمن هوله ولا بدل عنه فلاز كاه فيه على الاطلاق حتى يحول عليه الحول بعد قبضه وان خرج هو أو بدل عنه ليس بعرض قنية عن يدا لمالك الى ذمته فلايزكيه ما دام في تلك الدة حتى يقبضه بعد عام أو أعوام عالم يكن مديرا وقد استوفى ابن رشدا لكلام على هذا الفصل فلنذكر ما تكون به الفقوى في جميع نقله مجموع المتبين الفروق بين مسائله ثم أحيل عليه عند تقرير ألفاظ خليل فحمل ابن رشد الديون أربعة دين من فائدة ودين من غصب ودين من قرض ودين من تجارة فأما الدين من الفائدة فانه أربعة أوسام القسم الاول أن يكون من ويراث أوعطية أوارش جناية أومهرا من أة أو ثمن خلع وما أشبه ذلك فهذا لازكاة فيه حالاكان أومو جلاحتى يقبض و يحول الحول عليه من بعد القبض ولا دين على صاحبه يسقط عنه الزكاة وان ترك قبضه فرار امن الزكاة لم نوجب عليه ذلك الزكاة فيه خلالا نكاة فيه حتى يقبض و يحول عليه الحول بعد فيه * القسم الثاني أن يكون من ثمن عرض أفاده بوجه من وجوه الفوائد فهذا لازكاة فيه حتى يقبض و يحول عليه الحول بعد فيه * القسم الثاني أن يكون من ثمن عرض أفاده بوجه من وجوه الفوائد فهذا لازكاة فيه حتى يقبض و يحول عليه المن يوران المناف قولين هل بيق القبض وسواء كان باعه بالنقد أو بالتأخير خلاف المغيرة وابن الماجشون فان ترك قبض و رامن الزكاة تضرح ذلك على قولين هل بيق

على حكمة أو يركيه للمضى من الأعوام * والقسم الثالث أن يكون من غن عرض اشتراه بناض عنده للقنية فهذا ان كان باعه بالنقد لم تجب عليه فيه ذركاة حتى يقبضه و محول عليه الحول بعد القبض وان كان باعه بتأخير فقبضه بعد حول زكاه ساعة يقبضه وان تولا قبضه فراد المن الزكاة زكى للمضى من الاعوام ولا خلاف في وجه من وجوه هذا القسم انتهى نص ابن رشد في هذا القسم واذكر هنا حكاية حدثنى شيخى الاستادا بوعد الله الصناع رجه الله ان بعض الشيوخ قرر في الميعاد هذا القسم مقلد الأبن رشدان من اشترى دار اللقنية أوقرية أوكر ما تم بداله و باعه عال منجم زكى كل نجم ساعة يقبضه في هذه المسئلة وقد كانت هذه المسئلة عندى ولا سمعنا بهذا قط فار تفعت المسئلة الذي كان له الظهور في الفقه فقال ابن رشد مخطئ في هذه المسئلة وقد كانت هذه المسئلة عندى مساعة هكذا الى أن طالعت ابن عرفة فرأيته جعلها طريقين وملخص كلامه ان حول غن عرض القنية الحال من يوم قبضه اتفاقا وفي المتأجل طريقان اللخمي عن المشهور أيه كذلك ابن رشد هذا الوقار الذي الترمه معه ابن عرفة ولكن قال في المدونة ما نص فوله من يوم على باين رشد وهذا الوقار الذي الترمه معه ابن عرفة ولكن قال في المدونة ما نصاحل الأجل مطل بالثن كل سلمة اشتراها رجل للقنية دار اكانت أوغير مدير وانظر بعد علي سنين أو أخره بعد الأجل في عدد الأجل معول بعد قبضه في من مديرا أوغير مدير وانظر بعد سنين أو أخره بعد الأجل قبضه فليستقبل به حولا بعد قبضه في من ولاز كاة عليه في من مديرا أوغير مدير وانظر بعد

هذاقبل قوله ولوكان أولاللجارة وعندقوله أو نية قنية قال ابن رشيد القسم الرابع أن يكون الدين من كراء أواجارة فه أنا ان كان قبضه بعد استفاء السكني والخدمة في القسم الثاني وان كان فيضه قبل استيفاء العمل مثل أن يؤاجر نفسه ثلاثة أعوام بستين دينارا فيقبضها معجلة في ذلك ثلاثة أقوال الذي يأتي على

بعكم زكاة الدين وقوله بيده متعلق بأصله واحترز مخااذ الم يكن أصله بيده واغاكان في يدمور ته أومن وهبله أو نحو ذلك و بدوكيله كيده وقوله أوعرض تجارة أى احتكار لان الكلام هنافيه وسيتكلم على دين المدير وكذا خصص في التوضيح قول أبن الحاجب أوعرض زكاة بذلك فقال أى عرض احتكار وأماد بن المدير فسيتكلم عليه وكذلك ابن عبد السلام ونعه في شرح قول ابن الحاجب زكاة واحدة وكلام المؤلف يدل على انه اغاتكلم على دين المحتكر وأماد بن المدير فلاشك انه لايشترط في تزكيبه القبض بل يزكيه في كل حول اماعددا أوقعة على ماسياً بي المدير فلاشك انه لايشترط في تزكيته القبض بل يزكيه في كل حول اماعددا أوقعة على ماسياً بي النهى وصدرا بن عرفة المحتث يقوله ودين المحتكر واحترز به مما لو كان أصله عرض قنية أوميرات أوهبة وعن مهر المرأة وأرش الجابية ونحوذ لك وقوله وقبض عينافيه شرطان أحدها أوميرات أوهبة وعن مهر المرأة وأرش الجابية بي ش أى تعب الزكاة في الدين اذا قبض ولو قبضه فلا كان القبض به بيان يكون مديرا ص مؤولو بهنة في ش أى تعب الزكاة في الدين اذا قبض ولو هو المشهور وقبل لا تجب عليه زكانه وكذا حله ابن غازى وضه قراه ولوجية أى فيرمن هو عليه وقبضه فيزكيه الواهب منه وهندا فيض الموهوب كقبض الواهب وجعله اغياء القبض بدل على ، واده فان الموهوب للدين لاقبض قبض الموهوب كقبض الواهب وجعله اغياء القبض بدل على ، واده فان الموهوب للدين لاقبض قبض الموهوب كله بي الوهوب كقبض الوهوب كقبض الوهوب كقبض الواهب وجعله اغياء القبض بدل على ، واده فان الموهوب للدين لاقبض قبض الموهوب كقبط المواهد و المقادة على على الموهوب كله في المدين لا قبض الموهوب كله الموهوب كله الموهوب كله الموهوب كله الموهوب كله الموهوب كله المواهد و الموهوب كله الموهوب

منده مالك في المدونة الهلاز كاة عليه في الجميع * وذكر ابن الحاجب في هذا أربعة أقوال وسيأتي هذا قال الذي يأتي على مافي ساع سعنون وعلى قياس قول ابن القاسم في المدونة انه بزكي اداحال الحول ما يجب له من الاجارة و دلك عشر ون دينار الابها قد بقت في بده مند في بضاحولا كاملائم بزكي كل مامضي من المدة شئ له بال ما يحب له بالكر اءالي أن بزكي جميع الستين بانقضاء الثلاثة الأعوام ابن رشد وأما الدين من الفصب هل شهورانه بزكيه زكاة واحدة ساعة يقيضه وأمادين القرض فيزكيه غير المدير المعنون قبضة زكاة واحدة لمامضي من السنين وأما المدير فظاهر المدونة أنه يقوم كل عام وأمادين النجارة فلا خلاف ان حكمه حكم عروض المجارة يقومه المدير و يزكيه غير المدير اداقيضه زكاة واحدة لمامضي من الاعوام (وقبض عينا) من ابن يونس مامعناه ليس في الدين ذكاة حتى يقيض ولا في العروض حتى تصبر عينا ومن كانت عنده سلعة للتجارة فياعها بعد حول عائة دينار قلمز كه الذا في المين ذكاة والمناف المناف على رجل دين له أحوال وهو قادر على أخذه منه فو هيه له فلاز كاة فيه على رجل دين له أحوال وهو قادر على أخذه منه فو هيه له فلاز كاة فيه على رجل دين له أحوال وهو قادر على أخذه منه فو هيه له فلاز كاة فيه على رجل دين له أحوال وهو قادر على أخذه منه فو هيه له فلاز كاة فيه على ربول على المناف المناف

فيهأصلاانتهى وفهممنه أيضاانه انماير كيه بعدان بقبضه الموهوب لهوهو كذلك قال بن الحاجب فلو وهب الدين لغير المدين فقبضة ففي تزكية الواهب قولان انتهى قال ابن عبد السلام وهما جاريان على الخلاف في الزكاه هل هي واجبة في الدين وانما يمنع من اخر اجها خشية عدم الاقتضاءأوا نمانعب بالقبض وانماوه فالدين للدين فلاز كاة على الواهب قال في المدونة ومن كانله على رجل دين له أحوال وهو قادر على أخذه منه فوهبه له فلاز كاة فيــه على ربه ولاعلى الموهوبله حقى يتمله عنده حول من يوموهبله وهذا ادالم يكن لهمال غيره فان كان له عرض سواه فعليه زكانه وهبله أولا وقال غيره عليه زكانه اذاوهبله كان لهمال أولم بكن له انتهى ونقله في التوضيح (تنبيه) قولنايز كيه الواهب منه أي من الدين الموهوب قال ابن عرفة وفي زكاة واهب دين لغير مدينه بقبضه وسقوطها فولاابن القاسم وأشهب انتهى وقال في التوضيح وتؤخذ الزكاة منها أى الهبة لامن غيرها بن محرز قال شيخنا أبو الحسن الماتؤ خيذ الزكاة منها اذاقال الواهب أردت ذلكوان لميكن أراد ذلك فقدقال ابن الفاسم في باذم الزرع بعدوجو ب الزكاة إن الزكاة على البائع ان لم يشترط ذلك على المشترى وقال أشهب بنقض البيع في حصة الزكاة بريداذ اعدم البائع ان لم يشترط ذلك على المشترى وتأمل ماحكاه عن أشهب فأنه مخالف لماحكاه في التوضيح في زكاة الحرث فانه حكى عنه ان البيع ماض ولارجو ع على المبتاع بشئ وينبغي أن يجرى على ماتقدم من الخلاف فمين وهب زرعه بعد وجوب الزكاة فيه فهل تحس الزكاة على الواهب أومن الزرع الموهوب بعدى بالواهب انهماوهبه ليزكيه والله أعلمص وأوباحالة وشولا يشترطقبض المحال الدين قاله ابن رشد وتجب على المحمل الركاة بنفس الاحالة وتأول ابن لباية انها الاتجب حتى يقمضهاوهو تأويل فاسد لاوجهله انتهى ونقله ابن عرفة وصاحب التوضيح ونص ابن عرفة وفي زكاة المحيل المليء ماأحال بهبالحوالة أوقبض المحال قول ابن القاسم وتأويل ابن لبابة قول أصبغ وضعفه ابن رشدانتهي وعلى المحال زكاتهاا ذاقبضهاأ يضاوكلالك المحال عليه أيضاعندأ دائها لان الانساناذا كانعليه دين وعندهمال حال عليه الحول وهوملي، فلايعطيه في دينه حتى يزكيه قال ابن الحاجب وعلى تزكيته فهو مال يزكيه ثلاثة ان كانوا أملياء انتهى يعني المحيل والمحال بهوالمحال عليهقال في المتوضيح فان قلت لانسلم انه يركيه ثلاثة وانمايز كيه المحال والمحال عليه وأما المحيل فانما بزكى عنوفجوا بكأن معنى زكاة الثلاثة أي خوطب بزكاته ثلانة انتهى ولوفي قول المصنف ولو بهبةأواحالة إشارة لقول أشهب في الهبة وتخر بج اللخمي في الحو الةمن قول أشهب في الهبـة ورده ابن عرفة بانتفاع المحسل في الحوالة قال ونقله ابن الحاجب وابن بشير نصالاً عرفه انتهى فتأمله (تنبيه) وهيذا اذا كانت الهبة والحوالة بعديم المحول والالم تجب على الواهب والمحيل زكاة وهوظاهروفي كلام ابن يونس وابن عبدالسلام اشارة الى ذلك والله أعلم صد كل بنفسه ش كااذا اقتضى عشر بن دينار ادفعة أوعشرة بعدعشرة ونحو ذلك ولو كان الدين أصله نصابا عشرون دينارا فأخذعنها مائة درهم لمتجب عليه زكاة وكذالوكان أصلها مائتي درهم فأخذعنها عشرة دنانير وأمااذا كانأصل الدين أقلمن نصاب وأخند عنه نصاباهانه يزكيه على المشهور منأن الر بحير كى على حول أصله قاله في سماع أصبغ ص ﴿ ولوتلف المتم الله أى المقتضى أولابانفاق أوضياع على المشهو رفى الضياع ومقابله وهو المشار اليه بلوانه اذاتلف من غيرسبيه الميضمنه وتسقط زكاة باقي الدين ان لم يكن فيه نصاب وهذا القول لابن المواز واستظهره

(أو احالة) ابن القاسم اذاأحال عائة عليه قدحال علماحولعلىمائةلهعلى غريم قد حال أدضا عليها حولان على الحيل زكاتها اذاقبضها المحال بها وعلى المحال بهاز كاتها أيضا * اللخمى فبزكى هذه المائة اثنان (كلينفسه) من المدونة قال مالك من له د بن على رجل من بيع أوقرض مضىله حول فاقتضىمنه مالاز كاةفيه في من قأو مرارفلايزكيه حتى يجمع مافيه الزكاة فيزكيه نومئذ كله ثم يزكى قليل ما يقتضى وكثيره * ابن القاسم وانما لم يزك اذا اقتضى دون العشرين لانه لا يدرى أنقتضى غيرهاأملا ولا ز كاة في أقل من عشرين (ولوتلف المنم) * اللخمي انأنفق المقتضي من الدين كان الحكوفيه عنزلة مالو كانقائم العين فان اقتضى عشرة دنانير فأنف قها مح اقتضى عشرة زكى العشرين جمعاوا ختلف ان اقتضى من دينه عشرة فضاعت ماقتضى عشرة فقال بن القاسم وأشهب يزكى العشيرين جميعا

(أو بفائدة جعهماملك) * اللخمى ان كان له دين عشرون دينار احال عليه الخول م أفاد عشرة فيقيت بيده حولا م أنفقها م اقتضى عشرة زكى عن عشرين دينار انصف دينار لان الفائدة تضم الى ما اقتضى بعدها ولا تضم لما اقتضى فيلها وان اقتضى عشرة أولا فأنفقها م أفاد عشرة فأقامت بيده حولا لم تضم للأولى لا نهمالم يجمعهما ملك وحول فان اقتضى بعد ذلك عشرة زكى عن ثلاثين فالعشرة الأخيرة أوجبت الزكاة في العشرتين الأولتين لان الاقتضاء يضم بعضه الى بعض وهو عشرون وفي ذلك الزكاة ولولم تتقدم الاقتضاء الاول ولوكان الاقتضاء ولولم تسكن الفائدة والفائدة تضاف لما اقتضى بعدها وهما عشرون وفي ذلك الزكاة ميا واذا نظر تالى الفائدة مع ما اقتضى بعدها وجدته أيضا خسة عشر ولاز كاة ميا اللخمي ان اقتضى بعدها وجدته أيضا خسة عشر ولاز كاة أيضا في فان اقتضى بعد ذلك خسة زكى عن الثلاثين (وحول) اللخمي ان اقتضى عشرة فلم ينفقها حتى أفاد عشرة ثم أنفق عشرة الاقتضاء ثم حال الحول على الفائدة (٣١٣) لزكى عن العشرين على قول أشهب

لانهماقدجعهمااللك ولم بزكهماعلى قول ابن القاسم Kinal & sasyal cel أو بمعدن)وهنامسئلتان اذاخرجمن المعدن نصف نصاب وقبض من دينه الذي حلحوله نصف نصابأو كان بيده نصف نصاب فائدة حلحولها أماالمسئلة الاولى فقال المأزرى زاد عبدالوهابزيادةأغرب ماوأحسن فى التنبيه علما انه يضم مايقبض من الدين لمايأخدمن المعدن لانهلا كان لايعتبرفي زكاته الحول أشبه مام علمه الحول فضمالي مااقتضاه من الدين لاجتماعهما في وجوب الزكاة وأما المسئلة

ابن رشدوأماالتلف بانفاق فهوكذلك بلاخلاف قال فى المقدمات وهذا الاختـــلاف انمــا يكون اذاتلف بعدأن مضيمن المدةمالو كان ماتجب فيه الزكاة يضمنه وأماان تلف بفور قبضه فلا اختلاف انهلايضمن مادون النصاب كالايضمن النصاب وقول ابن المواز أظهر يعني مقابل المشهور لأنمادون النصاب لازكاة فيه فوجب أن لايضمنه في البعد كالايضمنه في القرب ووجمه قول ابن القاسم وأشهب مراعاة من يوجب الزكاة في الدين وان لم يقبض فهو استحسان انتهى وسيأتي كلامه برمته عند قول المصنف في زكاة العروض فكالدين ص ﴿ أَوْ فَائْدَة جعهـما ملا وحول * شأى كل بف أندة جعهما والدين ملك وحول فان حال الحول على الفائدة وهي في وللنصاحب الدين سواء كملحو لهاقبل الاقتضاء أومعه ومعلوم أن الدين لايزكى حتى يكون قد مضى لأصله حول فقدجعهما الملك والحول واحترز نابقو لناقبل الاقتضاء أومعه ممااذا كان لا يكمل حول الفائدة الابعد الاقتضاء فانه لايزكى الدين حينئذ بل تؤخر الزكاة ختى يكمل حول الفائدة فتركى حيننذ قال بن عبد السلام أن بقي المقبوض الى حين حول الفائدة ولذا اعترض على ابن الحاجب قوله أو بعده مع قوله زكاه عند قبضه والله أعلم صرعلى المقول بش مقابله وهوعدمضم الممدن عزاه ابن عرفة للصقلي عن المدونة وفال في التوضيح لمأر القول بعدم الضم لكنه يأتى على مافهمه ابن يونس في المدونة ان المعدن لايضم الى عين حال حوله انتهى وقال ابن عبدالسلام لاخصوصية لهذا الفرع ببابزكاة الدين بل الخلاف فيضم العين التي حال حولها للمدن ولذلك شرط اجتاع المالين في الملك والحول عام في ماب زكاة العين بل في سائر أبواب الزكاة انتهى ولذلك قال بنعرفةوفي ضم المعدني لغيره مقتضى أوغيره قولا القاضي والصقلي عنها انتهى ص ﴿ لسنة من أصله ﴾ ش أي يزكى الدين بعد مضى حول على أصل الدين لاعلى الدين فلوكان وها

فى المسئلة الاولى وجعل التردديين عبد الوهاب و بعض الاسماخ ولاشك انه ابن يونس بعد أن ذكر مضمن ها ان الدين يزكى والمسئلة الاولى وجعل التردديين عبد الوهاب و بعض الاسماخ ولاشك انه ابن يونس بعد أن ذكر مضمن ها ان الدين يزكى بعد قيضة ان كل بنفسة أو نفائدة أو بمعدن وهذه طريقة عبد الوهاب قال ان خرج من المعدن دون نصاب وعنده ما حل حوله اذا ضمه الما المماخر جمن المعدن لان شرط الزكاة قد وجد فيهما فوجب ضمهما قال ابن يونس ها اخلاف المدونة و يلزم عبد الوهاب على هذا لو خرج له من المعدن عشرة دنانير ثم انقطع ذلك النيل ابتدأ نيلا آخر نفر جمنه عشرة أخرى والعشرة الاولى بيده أن يضم ذلك و يزكى لانه يقول لو كان له عشرة حل حولها الاضافها المحده الى هذه الى خرجت له وهذا كله خلاف قول ما الله (على المعدن النه يزكيه لسنة من أصله) وين التجارة ودين القرض بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرج له الدين من الغصب ودين القرض بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرج له الدين من الغصب ودين القرض بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرج له الدين من العمن ودين التجارة ودين القرض بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرج له الدين من الغربين وسيال المورد بن القرض بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرج له الدين من المنافع ودين القرض بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرج له الدين من المنافع ودين التجارة ودين القرض بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرج له الدين من القرف بالنسبة المدين القرض بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرج له الدين من المنافع وخرب القرف بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرج له الدين من القرف بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرب له المنافع بالمنافع بالنسبة للمنافع بالنسبة للدير بعدهذا وهذا كله صحيح وخرب له والمنافع بالنسبة للدين بنافع بالمنافع بالنسبة للمنافع بالمنافع بالمنا

ميرات أوهبة أوارش فقتضاه انه يستقبل به اذالم يكن أصله عينابيده ولاعرض تجارة وهذا أيضا صحيح وخرج له أيضا الدين من من كراء أواجارة له حكم آخر سينص عن عرض أفاده بوجه من وجوه الفوائد انه يستقبل به وهذا أيضا صحيح و يخرج له أيضا الدين من كراء أواجارة له حكم آخر سينص عليه بعدهذا و يبقى النظر في الدين من عن عرض اشتراه بناض عنده للقنية ولاشك انه ينطبق عليه ان أصله عين بيده وقبضه عينا فعلى هذا يزكيه الآن لسنة من أصله في كون هذا أيضا على طريقة (٣١٤) ابن رشد وقد تقدم السكلام على هذا (ولوفر بتأخيره

عنده نصاب عانية أشهر تم داينه لشخص فأفام عنده أربعة أشهر تم اقتضاه زكاه اذ دال انتهى وما اقتضاه قبل كالالحوللابزكيه ولايضمه لمايقتضيه بعده قال في المدونة وكذا اذا أنفقه قبل الحول أيضًا ص ﴿ وَلُوفُو بِتَأْخِيرِهِ ﴾ ش قال ابن عرفة ولو أخره فار ا ففيهاز كاة لعام واحدوسمع أصبغ ابن القاسم لكل عام انتهى ص ﴿ إن كان عن كهبة أوأرش لاعن مشترى للقنية و باعه لأجل فلكل فه ش هذا الشرط لا عله لان كلامه في دين القرض أودين عرض التجارة الذي للاحتكار وهذاالذى ذكراناهوفي دين الفوائد كداجعلدابن رشدوجعل المصنف في التوضيح مشل جعله في المختصر وأدخل كلام ابن رشد في دين الفائدة في شرح كلام ابن الحاجب في دين القرض والتجارة فتأمله ولوقال المصنف لاإن كان عن هبة أوأرش فيستقبل به حولا ولاعن مشتري للقنية لصح الكلام واعلم ان المصنف حاول على اختصار كلام ابن رشدفي المقدمات فليتيسر له الاتيان به على وجهه قال في المقدمات الدين على أربعة أقسام دين من فائدة ودين من غصب ودين من قرضودين من تجارة انتهى فهذه الثلاثة الأخيرة الحكم فيهاسواء على المشهور تجب الزكاة فيها لسنة واحدة على حول أصل المال ويؤخذ حكمهامن كلام المصنف أمادين الغصب فقد قدمأن المغصوبة يزكيهالعام واحدفي قوله لامغصو بةوأمادين التجارة والقرض فن هناوهذافي غيرالمدير وسيأتى حكم المديرفان فربالتأخير فالذى مشى عليه المصنف اعايز كيه لعام واحدأيضا وأمادين الفائدة فقال ابن رشدينقسم أيضا على أربعة أفسام أحدهاأن يكون من مبراث أوعطية أوأرش جناية أومهر امرأة أوئمن خلع وماأشبه ذلك فهذالازكاة فيه الابعد حول من يوم قبضه حالا كان أو مؤجلاولوفر بتأخيره وهذاهو الذي أشار اليه المصنف بقوله انكان عن كهبة أوأرش ولهذا قلناانه لوقال لاان كان عن كهبة فيستقبل يصح كلامه وفي بعص النسخ المصلحة ولوفر بتأخيره ان كان عن كهبة أوأرش استقبل الثاني أن يكون من عن عرض أفاده بوجه من وجوه الفوائد فان كان حالايستقبل بهحولامن بوم قبضه اتفاقاوان كان مؤجلا ففيه قولان المشهور انه كالحال والثاني لابن الماجشون والمفيرة يزكيه لحول من يوم بيعه ولوفر بتأخيره فيتضرج فيمه قولان أحدهاانه يزكيه لكل عام والثاني انه يبقى على حاله كما لم يتركه فراراوقال الرجراجي ان القول بزكانه هنا لعام واحدلابن القاسم ومقابله لابن الماجشون والقسم الثالث أن يكون الدين من كراءا واجارة فهذا ان قبضه بعداستيفاء السكني والخدمة كان الحكم فيه كالقسم الثاني والى هذين القسمين أشار المصنف بقوله وعن اجارة أوعرض مفاد قولان واثماتكم على حكم الفرار فقط واستغنى عنأن يذكر الاستيفاء لانهاذالم يحصل الاستيفاء لم يتحقق الدين واستغنى عن ذكركون القولين

ان كان عن كهبة أوارش) الإسكمنصف انمأخيذ المقدمات هو الذي أخذ فلوقال واغابزكيدينان كان أصله عمنا أوكذاوكذا لسنةمن أصله والافلاولو فر بتأخيره كما لوكان عن كهبةأوارش لتنزل علىما تقدم لابن رشدفانظرأنت هـ نا (لاعن مشـ ترى للقنية وباعه لأجل فلكل) تقدم نص ابن رشدان کان الدينمن ثمن عرض اشتراه بناض عنده للقنية وباعه وترك قبضه فرارا من الزكاة زكى لمامضىمن الاعوام بلاخلاف (وعن اجارة أوعرض مفاد قولان) تقدمنصان رشدان كان الدين من عن عرض أفاده بوجمهمن وجوه الفوائد فهذالازكاة فيهحتي يقبض ويحول الحول عليه بعد القبض ثم استدرك قول المغبرة وابن الماجشون وكأن الفقه هنده ماقدم محقال

فان ترك قبضه فرار امن الزكاة تخرج ذلك على قولين ولم يشهر واحدامهما ولاعزاه فلاشك ان مراد خليل بقوله أوعرض مفاد قولان اذا فربتا خيرة فيبقى النظر فى قوله وعن اجارة لم ينص ابن رشداذ الخرقب فيضافر ارامن الزكاة لكن عبارته ان كان الدين من اجارة فان قبضه بعد استيفاء الحدمة كان الحكم فيه على ما تقدم يعنى فى العرض المفاد بوجه من وجوه الفوائد (وحول المتم من التمام) * اللخمى من كان له مال على غريم ثلاثون دينارا عال عليها الحول فان اقتضى منها عشرة لم تكن فيها زكاة فان اقتضى بعد ذلك عشرة أوالعشر بن الباقية زكاهما جيعا وكان حول الجيع من يوم اقتضى الثانية

(لاان نقص بعد الوجوب) * اللخمى ان اقتضى فى الاولى عشر بن فزكاها مم اقتضى عشرة زكاها أيضاوكان حول الثانية يوم اقتضيت ولم يجمعها وهذا قول ابن القاسم * ابن بشير وهو المشهور والشاذ أن تضاف الى ما بعدها لانها نقصت عن النصاب بالزكاة وسبب الخلاف هل تراعى الطوارى البعيدة أم لا فن لم براعها أبقى (١٥٥) النصاب الأول الذى نقص بالزكاة على الزكاة على

حوله فزكاه اذاحلومن راعاهاأضافه الىمادعده لانهلانأمن علىمابعده التلف ولوتلف لم يعب في الاول زكاة لانه دون النصاب (مُحزكي المقبوض وانقل) تقدم نص المدونة تميزكي فليل مانقتضي وكثيرها بن بشير و مكون حوله يوم قبضه ولوكان ديناراواحدا(واناقتضي دينارافا خوفاشترى تكل سلعة باعها بعشر بن فان باعهماأواحداها بعدشراء الأخرى زكى الأربعين والا إحدى وعشر بن) * ابن عرفة يتصور في هذه المسئلة احدى عشرة صورة منهاأن يقتضي دىنارائم آخر فاشـترى بالاول سلعة تماشيري بالثاني سلعة كذلك عرباع السلعتين معاكل واحدة بعشرين فقال اسشاس وابن بشير بزكي أربعان * ابن عرفة وهذا على قدول أشهب واحدى وعشرين على قول ابن القاسم والمغيرة وحول

مخرجين وانهلايأتي فيهقول آخر بالاستقبال كإفي كلام ابن رشدلان الرجر اجي نقل هنا القولين نصاكاتقدم عنه ولم بذكر الثالث والله أعلم وانكان قبل الاستيفاء ففي ذلك ثلاثة أقوال بأتى ذكرها والكلام عليهاعن دقول المصنف أولكم وجرنفسه بستين دينارا ثلاث سنين حول والقسم الرابع أن يكون الدين عن عن عن عرض اشتراه القنية بناض كان عنده فان كان عالالم تجدز كاته الابعد حول من وم قبضه اتفاقاوان كان مؤجلاففه طريقان طريقة اللخمي فيهقولان والمشهور أنه كالحال والثاني يزكيه لحول من يوم باعه وطريقة ابن رشد يزكيه لحول من يوم بيع اتفاقاوان فربتأخيره زكاه لماضي الأعوام اتفاقاوالي هذا أشار المصنف بقوله لاعن مشترى للقنية وباعيه لأجل فلكل الاأن في كلام المصنف رحه الله اعابز كيه الكل عام اذا كان باعه لاجل مم فر بالتأخير وظاهر كلام ابن رشدانه اذافر بتأخيره مطلقاسواء كان باعه بعال أومؤجل بزكيمه لكل عام ولعل المصنف فهمه من ذكر الفرار بعد بيعه لاجل وظاهر كلامه انه لافرق والله أعلم وماذكرته من التصر مع بالاتفاق و بالمشهور في هذا القسم والذي قبله فهومن نقل ابن عرفة والله أعلم (فرع) ابن رشدفي المسئلة الثانسة من ساع أصبغ من كان له دنانير تعب فيها الزكاة فاشترى عرضا لاغرض له فيه الاالهروب من الزكاة لم يجب علمه شئ باجاع انتهى ص ولاان نقص بعد الوجوب، ش يعني أنه إذا اقتضى من دينه نصاباوز كاه ثم نقص بعد عن النصاب فانه مزكى على حوله ولايضم لما بعده والله أعلم ص ﴿ ثُمْ زَكَى المقبوض وان قل ﴾ ش يعنى فاذا كمل المقتضى نصاباإمافي مرة أومرات فااقتضاه بعدداك زكاه وانقل ويكون حول مااقتضاه بعد النصاب من قبضه كاصر حبه المازري وأبوالحسن وغيرهم ولايضم لما قبله الافي الاختلاط كاسيأني (تنبهان *الأول) اذاقبض نصابا وزكاه واستمر في مده أولم يزكه أوضاع بتفريط أوأنفقه في حواجه فلا كلام في تزكية ما يقتضي بعده وان تلف النصاب منه بغير تفريط فهل يزكي ما اقتضى أيضا بعمده من قليل وكثير وهو قول ابن القماسم وأشهب أولايزكيه حتى يقتضي نصاباوهو قول ابن المواز نقله الرجراجي وحاصله أن عندابن القاسم وأشهب بزكي مااقتضاه بعد النصاب سواء كان باقياأ وضاع بسببه أو بغير سببه وقال اللخمى انه اذا أنفق المقتضى فهو عنز له مالوكان في يديهقال وهمذافي الانفاق ويفرترق الجواب في الضياع فان اقتضى عشرين فز كاهام ضاعت ثم اقتضى عشرة زكاها وانضاعت العشرين قبلأن يزكها وبعدأن فرط فهافكذلك يزكيها ومااقتضى بعدهاوان ضاعت الأولى قبل أن يفرط في زكانهالم يكن عليه فيهاز كاة ولافياا قتضى بعدهاالاأن يكون في الاقتضاء الثاني نصاب انهى والله أعدلم (الثاني) قوله وان قل أنظرهل يقيد بالامكان كاتقدم قال الاقفهسي فيشرح المختصر في قوله وأن قلولو در هماأودونهان أمكن انتهى ص ﴿ وَانْ اقْتَضَى دينار افا تَوْفاشترى بكل سلعة باعها بعشر بن فان باعها أواحد اهما بعد شراء الاخرى زكى الاربعين والااحدى وعشرين ﴾ ش يعنى ان من كان له دين لا علا غيره

رج الثاني من يومئذانتهى انظر هذه الصورة فهى داخلة فى قول خليل فان باعهما فقتضاه انه اتبع بنشاس خلافالا بن القاسم صورة ثانية اشترى بالثانى قبل ثم باع السلعتين معاحكم هذه الصورة حكم الصورة قبلها وهى أيضا داخلة فى قوله فان باعهما فقتضى خليل انه متبع أيضا لا بن شاس وهو خلاف قول ابن القاسم بصورة ثالثة اشترى بهما معالوقت واحدو باعهما معاكلا بعشرين فيزكى أربعين خلاف الغيرة قال ابن عرفة فقول ابن الحاجب ان باعهما معامل بعين واضع ليس واضعا انتهى وهذه الصورة داخلة

فى قول خليل فان اعهما فقولة محيم على قول ابن القاسم وأشهب و صورة رابعة قال ابن بونس ان اشترى بالاول قبل شرائه بالثانى شم بعد شرائه بالثانى الذى هوفى سلعة ثم ان باع بعد شرائه بالثانى باع سلعة الاول بتسعة عشر فانه بركى عن عشر بن هذه التسعة عشر والدينار الثانى الذى هوفى سلعة ثم ان باع السلعة الثانية لم يزك ربحها الالحول من يوم زكى الدينار الثانى وهو يوم زكى الاول وربحه لان ذلك ربح دينار مزكى انتهى وفى مسئلة خليل بركى عن أحدو عشر بن لا به فرضها في البيع بعشر بن وهذه الصورة ينطبق عليها انه اشترى بكل سلعة ثم باع احداها بعد شرائه بالثانى ثم قبل بيعه سلعة (٣١٣) الاول باع سلعة الثانى بتسعة عشر هانه بركى حين تذهذه التسعة عشر اشترى بالأول قبل شرائه بالثانى ثم قبل بيعه سلعة (٣١٣) الاول باع سلعة الثانى بتسعة عشر هانه بركى حين تذهذه التسعة عشر

أو علك مالا بكمل به فاقتضى من دينه دينار اثم دينارا فاشترى بكل واحدمنهما سلعة وباعهما بربح فلذلك احدى عشرة صورة لانهاما ان يشتري بالأول قبل الثاني أو بالثاني قبل الأول أو بهما معافان اشترى بالاول قبل الثانى أو بالثاني قبل الاول أو بهمامعافان اشترى بالاول قبل الثاني فاما أنسيع مااشتراه بالأول قبل أن يشترى بالثاني أو بعد أن اشترى به وقبل أن يسع ذلك أوبعد ان باع ذاك أوسيع مااشتراه بهمامعافهذه أربعصو روكذاك اذااشترى بالثاني قبل أن يشترى بالأول فيهأر بع صوروان اشترى مهمامعافاماأن بسعما اشتراه بالاول قبل أن بسع مااشتراه بالثاني أو بعده أو بسعه معه فالصورة الأولى والخامسة يؤخذ من كلامه انه بزكي فيهما احدى وعشرين لأنه باع مااشترى باحدهماقبل أن يشترى بالآخر ومبنى ذلك أن الربح بقدر حصوله عندابن القاسم يوم الشراء فاذااشترى باحدهم سلعة وباعها قبل أن يشترى بالآخر فيزكى الدينار الأول ورجعه لأنه يضم المه والدينارالآخر لأنهكن اقتضى دينار ابعدنصاب فيضمه المه تم يصبر رج الآخر رج مال وجبت فيه الزكاة فلابزكي الالحول آخر وبقية الصور مقتضي كلامه هناوكلام ابن الحاجب انه يزكى الاربعين وهوظاهر كلام الجواهر والقرافي واللخمي وهذاظاهر على الأصل الذىذكرناوهو تقدير وجودالرجيوم الشراءفي ثلاث مسائل وهي اذااشترى بالدينارين معا ثم باعهما معاأو باعاحداهاقب لالخرى لانر بعهما يقدر وجوده بوم اشترى بهماويضم الدينارين فيزكى للجميع فانكان باعهمامعازكي الاربعين وان باع احداها قبل الأخرى زكى ماناع بهأولامع الدينار الآخرنم بزكى ربحه يومبيع سلعته وأمابقية الصور فالجارى على المذهب انه انما يزكى احدى وعشرين لانه لمااشترى باحده إقبل الآخ يقدر وجودر محمعه يوم الشراء والفرض ان فيه وفي ربحه النصاب فيضم له الدينار الآخر ويزكى عن احدى وعشرين ويصير رج الثاني رجمال وجبت فيمالز كالذفلايز كي عنه فهذا هوالجاري على مذهب إبن القاسم في الصورالباقية وهي ستوقد صرح بذلك ابن عرفة فيهاوا عترض اطلاق ابن الحاجب وكلام ابن بشيروكلام ابن شاس في بعضها وماذكره ابن عرفة أصله في ابن يونس والنوادر وهو الظاهر الذي لاشك فيه لمن تامل وانصف والله الموفق (تنبيه) لوكان الاصل معر بحهدون النصاب ضم للثاني مع ربعه وزكى الجيع يومبيع الثاني نقله ابن يونس وابن عرفة وصاحب الشامل وغيرهم ص

والدينار الاول المقتضي لانهكن اقتضى من دينه دينارام اقتضى بعد ذلك تسعةعشر دينارا مماذا باع السلعة الاولى زكى الربح لحول من يومزكى الدينار الاولوهو بومزكى الثانية ورجها وقاله اسعبد الرحن ابن يونس وغير هذا القول غلط وقال ابن عرفة ليس بغلط وهاده الصورة بنطبق علها انه اشترى بكل سلعة باع احداهم بعدشر ائه بالأخرى فني مسئلة خليل بزكي احدى وعشرين على ماقال ابن يونس انه الفقه وقال خليل بزكي أربعان وقدقال ابن بونس ان هذا غلط ورده ابن عرفة فانظرهأنت ب صورة سادسة اشترى بالثاني قبلشرائه بالاول عج بعد شرائه بالأول باعسلعة الثاني

بتسعة عشر فانه يزكي هذه التسعة عشر والدينار الاول المقتضى لان من اقتضى دينارا فابتاع به سلعة ثم اقتضى تسعة عشر زكى عشرين حينئذ و يكون حول رج الدينار الاول من يومئذ انتهى من ابن عرفة وهذه الصورة ينطبق عليها انه اشترى بكل سلعة باع احداها بعد شراء الاخرى فقال خليل يزكى أربعين وعلى مقتضى ما لابن عرفة انه يزكى احدى وعشر بين فاستظهر أنت على هذا بحصورة سابعة اشترى بالثانى قبل شرائه بالاول ثم قبل بيعه سلعة الثانى باع سلعة الاول بتسعة عشر قال ابن عرفة تجرى هذه الصورة على قبل بن عبد الرحن وغيره يعنى في الصورة الخامسة المتقدمة وهذه الصورة ينطبق عليها انه باع احداها بعد شراء الاخرى فقال خليل يزكى أربعين ومقتضى ما لابن يونس ان هذا خطأ وقد بعث معه ابن عرفة فانظره أنت * صورة ثامنة اقتضى دينارا

أم آخر واشترى بهماسلعتين لوقت واحد مم قبل بيعه سلعة الثانى باعسلعة الاول بتسعة عشر فانه على قول ابن القاسم وأشهب يزسى عشرين ويزكى رج الآخر يوم قبضه كعرض تجربيع بعضه بنصاب ثم باقيه وهذه الصورة بنطبق عليها انه باع احداها بعد شراء الأخرى فقال خليل يزكى رج الآخرى فقال خليل يزكى أربعين ومقتضى قول ابن القاسم انه يزكى احدى وعشر بن فاستظهر أنت على هذا وكذا أيضاه والحكى في صورة تاسعة وهي اذا اقتضى دينارا أنم آخر واشترى بهما سلعتين لوقت واحد ثم قبل بيعه سلعة الاول باع سلعة الثانى بتسعة عشر دينارا فانه يزكى عن عشر بن على قول ابن القاسم وأشهب ويزكى رج الآخريوم قبضه فعلى هذا يزكى في مسئلة خليل احدى وعشر بن وقال هو يزكى أربعين فانظره أنت بهصو رة عاشرة قال ابن المواز لواقتضى من ديناه حول دينارا فقر به فصار عشر بن فليزك احدى وعشر بن دينارا فقط لان الزكاة قدوجيت في الدينار الثانى يوم قبضه ولم يكن في ربحه زكاة كن حلت عليه وكاة عشر بن وينال على المؤل والا احدى وعشر بن وذلك عدي عشر بن وتل المواز وهذه الصورة ينطبق انه باع احداه إقبل شراء الأخرى فهى داخلة في قول خليل والاا حدى وعشر بن وحول ربح الاول من ومئذ وهذه الصورة ينطبق علم النه باع احداه إقبل شراع الله بن قبل شرائه بالاول فانه يزكى احدى وعشر بن وحول ربح الاول من ومئذ وهذه الصورة ينطبق علم النه باع احداه إقبل (٣١٧) شرائه بالآخر فهى داخلة في قول خليل والا

احدى وعشرين انهى وهذافصل عتاجلزيد فهم ومن اجعة المازرى والذخرة وابن بشير لم يعضرنى واحدمنها فى الوقت (وضم لاختلاط أحواله آخرلاول) من المدونة لايزكى مايقتضى من دينه حتى يبلغ عشرين دينه حتى يبلغ عشرين وحول ما يقتضى وكثيره أنف قامازكى أو أبقاء وحول ما يقتضى من يوم

والاقتضاء المثله مطلقا والفائدة المتأخر منه فان اقتضى خسة بعد حول ثم استفاد عشرة فأنفقها فعلى حولها ثم اقتضى عشرة زكى العشرين والاولى ان اقتضى خسة شدة الضم في قوله وضم لاختسلاط أحواله لجميع الاحوال والضم هنالا يجاب الزكاة واسقاطها فالاقتضاء أن يضم بعضها لبعض مطلقا أى لما تقدم وما تأخر وسواء انفق المتقدم كون القياوسواء تعللتهما فوائد أم لاوأما الفوائد فان كانت مفردة عن الاقتضا آت فقد تقدم كيفية زكاتها وماديضم منها ومالا يضم وذكر هنا أيضا أنها اذا اختلطت أحوالها تضم الاولى منها للاخيرة وأما اذا تخللت بين الاقتضا آت فقد تقدم كيفية زكاتها ومالا يضم في فائدة فلا تضم اليها تفياقهما اقتضى وأنفق بعدها حمولها وقبل حلول حولها وقبل حلول حولها أوعند حلولة تضم له وهذا معنى قول حولا كاملا وتضم عند أشهب وما اقتضى بعد حلول حولها أوعند حلولة تضم له وهذا معنى قول حولا كاملا وتضم عند أشهب وما اقتضى بعد حلول حولها أوعند حلولة تضم له عندا بن القاسم أى المنف والفائدة المنافقة عن عد حمولها وقبل حلول حولها لا تضم له عندا بن القاسم أى اذا أنفق المقتضى قبل حلول حولها لواستمر المقتضى باقيا بيده حتى حل حولها فانه اذا أنفق المقتضى قبل حلول حول الفائدة وأمالوا ستمر المقتضى باقيا بيده حتى حل حولها فانه اذا أنفق المقتضى قبل حلول حول الفائدة وأمالوا ستمر المقتضى باقيا بيده حتى حل حولها فانه اذا أنفق المقتضى قبل حلول حول الفائدة وأمالوا ستمر المقتضى باقيا بيده حتى حل حولها فانه اذا أنفق المقتضى قبل حلول حول الفائدة وأمالوا ستمر المقتضى باقيا بيده حتى حل حولها فانه اذا أنفق المقتضى فيل حلول حول الفائدة وأمالوا ستمر المقتضى باقيا بيده حتى حل حولها فانه المقتضى المناقبة عليد المناقبة عندا بن القاسم أنها في المقتضى المقتضى المناقبة عليد المناقبة عندا بن القاسم أنها في المقتضى بالمقتضى بعد حمولة وقبل حلولة عندا بن القاسم أنها المقتضى بالمقتضى بالمقتضى بالمقتضى بالمقتضى بالمقتضى بالمقتضى بالمقتضى بعد حمولة وقبلة بالمقتضى ب

ماير كية قال مالك في غير كتاب الا أن بكتر عليه ما يقتضى و مختلط فير دالآخر الى ما قبله قال أبو مجمد و ذلك أن الدين قد حل حوله وقد اختلف في ذكانه قبل قبضه اختلف فيه قول استمر وقال أشهب انه عزية فلذ الكرد الآخر الى ما قبله (عكس الفوائد) قال سعنون وأما في اختلاط الفوائد فليرد الأول الى الآخر وقاله مالك قال أبو مجمد وهذا أصح لانه اذار دآخر الفوائد الى الأول أدى الزكاة قبل حوله (والاقتضاء لمثله مطلقا) تقدم نص اللخمي ان اقتضى عشرة لم تكن فها زكاة فان اقتضى بعد ذلك عشرة زكى العشرين وتقدم نص المدونة ثميز كي قليل ما يقتصى وكثيره (والفائدة المتأخر منه) تقدم نص المدونة ثميز كي قليل ما يقتصى وكثيره (والفائدة المتأخر منه) تقدم نص المدونة ثميز كي المناز و فائدة جعهما ملك (فان اقتضى خسة بعد حول ثم استفاد عشرة وأنفقها ما اقتضى بعد حوله الم المنظرة والأولى ان اقتضى خسة) ابن يونس لواقتضى من دينه خسسة دنانبر فأنفقها أم أفاد عشرة دنانبر فأنفقها العشرة المقائدة المناز كي المستوائد التي المنظرة القائدة المناز المناز المناز كي المستوائد التي أنفق ولايز كي المستوائد التي أفق ولايز كي المستوائد التي أولالانه قدا قتضى من دينه بها عشرين (وا عايز كي عرض) ابن شاس عروض التجارة على وجهين أحدها ترصد الأسواق من غير أولالانه قدا قتضى من دينه بها عشرين (وا عايز كي عرض) ابن شاس عروض التجارة على وجهين أحدها ترصد المنافس و معلفها أولالانه قدا قتضى من دينه بالسعرا لحاضر و معلفها أولالانه قدا قتضى من العروض و وينيفها الى ما معه ادارة فلا تجب فيها الزياب الحواني المدر بن فيذا بعمل لنفسه شهر امن السنة يكون حوله فيقوم فيه ما عنده من العروض و وينيفها الى ما معه كفعل أرباب الحوانية المدر بن فيذا بعمل لنفسه شهر امن السنة يكون حوله فيقوم فيه ما عنده من العروض و وينيفها الى ما معه كنده من العروض و وينيفها الى ما معالي المناز المناز

من عين ويز كى الجيع (الازكاة في عينه) انظر بعدهذا عند قوله أونية قنية (ملك بمعاوضة) ابن عرفة عرض التجرماماك بعوض ذهب وفضة اللريح أو بدله (بنية نجر) تقدم نص المدونة ما اشترى من العروض للقنيه أواشترى للجارة ثم وى به القنية لازكاة فيه وقال ابن بشير من ملك عرضا بغير معاوضة كالميراث والمدقة (٣١٨) لم تتعلق به زكاة وان قصد به التجارة وان ملكه

يضمهاله ويزكيها وذلك واضع لانه قدحصل الشرط وهواجتماعهما في الملا حولا كاملاوق قال في المدونة وان كان معه عشر ون دينار الم يتم حولها فاقتضى من دينه أقل من عشرين لم يزك شيئامن المالين حتى يتم به حول العشرين فاذاتم حول العشرين زكاهاو زكىما كان اقتضى جمعا قالأبوالحسن يرمداذا كانمااقتضى قائما يدهلانهما يصبران كالواحد ولوأتلف قبل تمام حول العشرين لم بزكه حتى يقتضي تمام عشرين فيزكى حينئدمااقتضي وماأتلف انتهي ثم قال أبوالحسن في الكبير وتعصيل هذان كل مااقتضي من الدين بعد حصول الفائدة وكان اذاأضافه اليها كان فيها النصاب فانه يضيفه الهاوكل مااقتضى من الدين قبل حصول الفائدة أوقب ل حلول خولها فلايضمه اليها الشرج وكلامنافيايضم ومالايضم اعاذلك اذا كان أنفق وأمااذا كان باقيا فانهيضم انتهى وهذاظاهر ومافى التوضيح فى قول ابن الحاجب ويضم الاقتضاء الى الفائدة قبله أو بعدهمانصه كالوكان عنده عشرة فائدة حال حولها ثم اقتضى عشرة وهذاضم الاقتضاء الى الفائدة قبلهاى حال حولهاقبل الاقتضاء وقوله أوبعده كالواقتضي عشرة ثم استفادعشرة أوكانت لم يحل حولهافاذاحل حولهاوالمقتضى باق يزكى المجموع انتهى ثم ذكر فيمه انهلوأنفق المقتضى فبل حاول حولهالم يضمها اليه والله أعلم (الثاني) حل الشارح في الكبير كلام المصنف على ان الجسة المقتضاة أولالم تنفق وهذاغيرظاهر لانك قدعامت أن المقتضى اذا كان باقياحتي حال الحول على الفائدة فانه دضم الهاوهذاظاهر لانهماقد اجتمعافي الملك والحول فيصيران كإقال أبوالحسن مالا واحداولايضر نابعدذلك لفاق أحده إفتأمله وأمافي الوسط والصغير فليتعرض لكونها منفقة أو باقية و يتعين حمل كلام المصنف على أن من اده اذا أنفقت وأمالو كانت باقية فانها تضم الى ما بعدهامن الفائدة والاقتضاء اذا كمل النصاب و يزكى والله أعلم (الثالث) قولنا مااقتضى بعد حلول حولها يضم لهاأى سواءكانت اقية أوأنفقها ولذافرض المصنف رجه الله الفائدة في مسئلة منفقة فقوله ثم استفادعشرة فأنفقها قصديه بيان مانتوهم فيهعدم الضروهي مااذا أنفقت ولم محترزبه من شئ والله أعلم واذاعامت اتقدم ظهر الثالثال الذي فرضه المصنف فانه قال اقتضى خسة بعدحو لهايعني بعدم ورحول على الدين يريدوأ نفقها ثم استفاد عشرة فأنفقها بعدحو لهائم اقتضى عشرة فيضم العشرة الفائدة المنفقة للعشرة المقتضاة بعدها ويزكى العشرين ولايزكي الخسة المقتضاة أولالانهاأ نفقت قبل حاول حول الفائدة فلايضم لهاولا يكملمن الاقتضاآت نصاب فكذلك اذا اقتضى خسة أخرى زكي الخسين لانه حينئذ كمل من الاقتضا آت نصاب وقد علمت ان الاقتضا آت تضم لبعضها ولو أنفق المتقدم والله أعلم ص ﴿ لاز كاة في عينه ﴾ ش هذا هوالشرط الاول كإقال في الشرح الاصغر واحترز به بما في عينه الزكاة كنصاب الماشية فان الزكاة تؤخذمنه فانباع الماشية زكي الثمن بعد حول من يوم زكي الرقاب وأما الحبوب والثمار اذا كانتمشتراة وحدها فلاتتعلق الزكاة بعينها واعاتنعلق الزكاة بهااذا خرجت من الحرث وقد تقدم حكمها في قوله واذاا كترى الى آخره ص ﴿ أُوقنية عــلى المختار والأرجح ﴾ ش يعني

بعاوضة فانكان دفع عنه عيناانصرف بالنهالي مانصرفه بالتجارة أوالقنية وانكان دفع عنه عرضا فان كان التجارة فهو كالعين وانكان للقنية فنوى بالمأخوذعنه القنية فلاشك فى انصر افد الهاوان نوى بهالتجارة فهل ينصرف الهامحصول المعاوضةعلي الجلة أولاينصرف الها لانهمأخوذعن عرضقنية فحكمه حكمه قولان انظر قبل هذاقبل قوله ولوسة (أومع نية غلة) اللخمى ان نوى بشراء العرض التجارة والاحارة كان ذلكأمين في وجوب الزكاة ومشله اذانوى التجارة والاستمتاع بالاستغدام والوطء لانه معاومانكل من نوى التجارة بانفرادها يستمتع فيخلال ذلك بالاستخدام والركوب والكراء الىأن تفقله البيع (أوقنية) ان المواز من اشترى لوجهان كمن ابتاع أمة للوطء والخدمة وانوجد تمناباع فانتمنها كالفائدة وروىأشهب

يزكى عنها بدان بونس و برندا أقول لان القنية والتجارة أصلان كل واحدقائم بنفسه منفر ديحكمه أحدهم بوجب الزكاة والآخر ينفيها فاذا اجتمعا كان الحكم للذي يوجب الزكاة احتياطا كشهادة تثبت حقاوشهادة تنفيه و كقول مالك فيمن تمتع وله أهل بكة وأهل ببعض الآفاق انه يهدى احتياطا فهذا مثله وقال ابن رشد اختلف اذا اشترى لوجهين للقنية والمجارة فغلب ابن القاسم القنية وغلب أشهب المجارة ثم وجهة قول أشهب بعبارة ابن يونس لايشك الهامنقولة منه (على المختار والمرجح) معلوم أن اللخمي أختار وجوب الزُّكاة اذا اشترى لتجارة أوغلة أوليجارة وقنية اذهو الذي فصل هذا التفصيل اذجعل العروض المشتراة على سبعة أقسام وأما ابن يونس فاغاذ كرمع التجارة القنية خاصة ولكن من باب أولى أن (٣١٩) يحتار الزكاة في المشترى المتجارة والغلة

(لابلانية) بنيشير ان فقدت النيةمنه لم تتعلق الزكاةبه لانهرجع الى الاصل والاصلعدم الزكاة في العروض أو نيةقنية) ابن رشد العين والمواشي تجب فهما الزكاة كانا من شراء أو وثوأما العروض كالدور والثياب والطعام والحموان الذي لاتعب في رقابه الزكاةفان أفادهاف لا ز کاه فیرافان نوی سا التجارة ومااشترى من ذلك ونوى به القنية فلازكاة علىه فيه حتى سعه و دستقيل بشمنه (أوغلة) ابن المواز مااشترى لغلة ثم باعه بعد حول فروى ابن القاسم عن مالك أنه يزكى عُنه عم رجع فقال لايزكي وهو كالفائدة وسدا أخداين القاسم *ابن يونس وهذا أصوبالأنالاشتراءللغلة هومعنى من القنية لان الاشتراء للقنية انماهو لوجهين امالينتفع مذلك المشترى بخدمة أوسكني ونحوه وأماليغتله فشراؤه للغلةشراءللقنية وبهأقول وهومدهب ابن القاسم في المدونة (أوهما) ابن بشير

آذا نوى بالعرض التجارة والقنية بأن يشتريه وينوى الانتفاع بعينه وهي القنية وان وجدفيه ربحا باعه وهو التجارة كذفسره ابن عبدالسلام والمصنف في التوضيح فتعلق الركاة به على المختار والارجح ص ﴿ وَكَانَ كَأْصُلُهُ أُوعَمِنًا ﴾ ش يعني انه يشترط في زكاة عروض التجارة أن بكون أصلها عروض تجارة أوعينا قال البساطي وابن غازى حق العبارة أن يقول وكان أصله كهووهذاظاهروقال بعضهم المراد أن يكون أصله عيناأ وعرضاسواء كان عرض تعارة أوقنية انتهى وتأمله فانهلايصير لقوله وكان كاعطه أوعيناهائدة وقال الشارح في شروحه الثلاثة فاحترزبهذا الشرط ممالو كانأصله عرض قنية فانه يستقبل بثمنه انتهي وماذكره الشارح هو المفهوم من كلام المصنف الأأنه خلاف المشهو رمن المذهب كاصرح به المصنف في التوضيح وابن عبد السلام بل قال ابن عبد السلام لايكاد يقبل لشذوده ونص كلام التوضيح عندقول ابن الحاجب وان كان بمعاوضة النجارة بعرض القنية فقولان الباء في بعرض تتعلَّق بمعاوضة يعنى فان كان عنده عرض فنية فباعد معرض بنوى به التجارة ثم باعه ففي عنه اذا بدع قولان يزكى لحول أصله وهو المشهور وقبل بستقبل بهحولابناء على أن الثمن هل يعطى حكم أصل الثاني فيزكى أوأصله الأول فلازكاة لأمه عرض قنسة انهى وقال لما أن عدالشر وطثالهاأن يكون أصلهذا العرض المحتكر اماعينا أوعرص تجارة فاوكان أصله عرض قنية استقبل بثمنه انتهى ونص ابن عبدالسلام هناالشرط الثالث وهوأحدأم بن على البدل أن يكون أصل هذا العرض المحتكرعيناأو يكون عرص تجارة احتراز من أن يكون أصله عرض فية فان كان كذلك فذكر المؤلف فيهقو لين انتهى محقال عندقول ابن الحاجب المتقدم يعني هان باع عرض القنية بعرض ينوى به التجارة فهل يكون ثمن هذا العرض الاخير كالدين أويستقبل وضعفه والله أعلم انتهى وصرح بذلك ابن فرحون أيضاونصه المشهور انهادا كان عنده عرض فنمة فباعه بعرض ينوى به التعارة ثم باع هـ أ العرص قابه يزكى ثمنه كسائر عروض التجارة وقيل انه يستقبل به كثمن عروض القنية أنتهي وذكرابن عرفة فيهطر يقين الأولى للخمي فيهقولان الثانية لابن حارثان كان أصله عروض القنية من شراء فالقولان وان كان بارث فيكون العرض المشترى عرض قنية أيضاا تفاقا ونصه وفي كون ماملك لتجر بعرض قنية تجرأوقنسة طريقان للخمي قولان ابن حارثان كان عرض القنسة من شراء فقولاابن القاسم مع أحد قولي أشهب وقوله الآخروان كان بارث فقنية اتفاقاانتهي الاان عزوه الطريق الأولى للخمى يقتضي انهاله وحده وقال المازري فيشرح التلقين ان الاختسلاف في هذه المسئلة ينقله شيوخنا نقلامطلقا وصرح بعضهم بكون السلعة الثانية للتجارة وان كانتعوضا عن سلعة موروثة ورأيت ابن حارث ينكر الاختلاف فيهااذا كانت عوضاعن سلعة موروثة انتهى فلم يجعل الطريقة الأولى خاصة باللخمى وعز اللازرى القول بأن العرب الثاني يكون المتجارة لابن القاسم واحدقولي أشهب والقول الثاني لقول أشهب الشاني كاعزاه ابن عرفة

ان وى القنية والعلة فعلى مذهب من أحقط الزكاة من المعتل تسقط ههنا الزكاة وعلى مذهب من يوجها يجتمع ههنا موجب ومسقط فقد يختلف قوله الاأن براع الخلاف (وكان كأصله أوعينا) انظر عبارة ابن عرفة عند قوله ملك بعاوضة

واختصر فى الذخيرة على القول الثاني وحكاه سندكأنه المذهب ونص كلام سندفى الطراز إذا ابتاع العرض يعنى عرض التجارة بعرض مقتني فانه يتنزل على حكم القنية ولاتؤثر فيه نية التجارة ويستقبل بثمنه اذاباعه بالعين حولابعد قبضه هذا قول مالك وقال أبوحنيفة والشافعي وابن حنبل بجرى فى الحول من غير ملك عرض التجارة اعتبار اعالو اشتراه بالعين انتهى وعلى ماذكره في الطراز اعتمد المصنف رحمالله هناوتبع في التوضيح كلام ابن عبد السلام ص ﴿ وان قل ﴾ يلزم عليه شي وهو كذلك الأأنه لافائدة فيه والله أعلم ص ﴿ و بيع بعين ﴾ ش هذا الشرط وماقبله بعم المدىر والمحتكر فأماا لمدير فالمشهور انهلا يجبعليه أن يقوم عروضه ويزكمها كماسيأني الااذانض لهشئ ماولودرهم خلافالابن حبيب ولايشترطأن ينض له نصاب خلافالأشهب وعلى المشهور فلافرق بينأن ينضله فيأول الحولأو وسطهأوآخره قال في المدونة واذانض للديرفي السنة درهم واحدفى وسط السنةأوفي طرفيها قوم عروضه لتمام السنة فزكى السنين ابن يونس وادانض للديرشئ فيوسط السنةأوفي طرفيهاالاأنه لميتم الحول لم يكن عندهمن الناض شئ وكان جميع مابيده عروضا فليقومهالتمام الحول ويزكى قال ابن نافع عن مالك و يتبع عرضامنها و يقسمه في الزكاة أو بخرج عرضا بقيمته الى أهلها من أي صنف شاء من عروضه وقال سحنون بل بسع عروضه ويخرج عيناانتهى وفرعابن الحاجب هذين القولين على قول ابن حبيب الهيزكي ولولم ينضله شئو يأتي تفريعهما على المشهور كافي هذه الصورة وفيااذا كان مابيده من العين لايني بزكاة قمةمامعهمن العروض فالصواب ذكرهامطلقين كافعملان يونس والمازري علىمانقل عنه ابن عرفة وشهر في الشامل القول الثاني الاانه اعاد كر القولين على الشاذ كابن الحاجب ولكن المقصود انالثاني هوالراجح وفي الذخيرة فان لم يكن له ناض أوله ولكنه أقل من الجزء الواجب قال مالك بيع العرض لأن الزكاة الما تجب في القيم فاوأخر ج العرض كان كاخراج القمية وهوالمشهور وقال أيضا يخيربين البيع وانراج المثن وبين اخراج العرض انتهي وذكر اتن القاسم في سماع عنى انه بحب علمه أن سمع عروضه كاسم عالناس لحاجاتهم ولم يذكرا بن رشد خلافه ونصه وسئل عن رجل حلت عليه الزكاة وهو بمن يدير ماله في التجارة فاتي شهره الذي يقوم فمههل محب علمهأن مدع عروضه بالغة مابلغت قال علمه أن بيدع كالبيدع الناس لحاجاتهم ويؤدي زكاة ماله قيل له فان لم يبع من العروض حتى تلفت بعدما عالى عليها الحول هل يكون ضامنا المزكاة قال نعم قال النرشدوها اكا قال لان للرجل أن يستقصى في سلعته و محتمد في تسو يقم البؤدي منها الزكاة دون تفريط ولاتأخير ولايلزمه أن بيعهامن حينيه عايعطي فيهامن قليل أو كثيرلأن ذلكمن اضاعة المالفان فرط في بيعها حتى تلفت لزمه ضمان وان تلفت قبل أن يفرط لم إيلزمه ضمان ماتلف ويزكى الباقي ان كان محاتج فد الزكاة وقبل للرمه الزكاة وان لم يبلغ مانجب فيه الزكاةلان المساكين تنزلوامعه لحول الحول منزلة الشركاء فاتلف فنهومنهم ومابقي بينه وبينهم انتهى وعزاابن عرفة هذه المسئلة لسماع عيسي وانجاهي في سماع يحيى والله أعلم ثم قال في المدونه فان لم ينض له شئ في سنته فلا تقوم ابن يونس ولاز كاة ثم قال فيها فان نض له شئ بعد ذلك وانقلقوم وزكاه وكان حوله من يومئذ وألغى الوقت الاول ابن يونس قال ابن مزين هذا قول ابن القاسم وغيره وقال أشهب لايقوم حتى يمضى له حول من يوم باع بذلك العين لأنه يومند دخل في

(وانقل) انظر عندقوله وضم الر ج لاصله (وبيع بعين) ابن بشير اختلف فيمن سيع العروض بالعروض ولارنض لهعين والمشهورانهلا يجبعليه التقو عانظرنص المدونة عندقوله وقبض عينا (وان لاستهلاك) من المدونة قال ابن القاسم من كانت له دابة للتجارة فاستهلكها رجل وأخذمنه بقيمتها سلعةفان نوى ما التجارة زكى يُنهاساعةسعها ان مضى لاصل عن الدالة حولمن نومز کاه وان نوى ماحين أخذها القنية فلاشئ علىه فهاوان باعها حتى يحول على تمنها حول من يومباعها وان أخذفي قيمة الدابة دنانيرأ ودراهم زكاها ساعة بقبضها ان مفى للاصل حول وان الم عض له حول فلا يزكيها ثم ان اشترى بتلك الدنانير سلعة فان نوى ماالمعارة فهى للتجارة وان نوى بها القنيةفهي للقنية لازكاة عليه في عنهاان باعهاحتي مقبضهو محول عليه الحول يعدقيضه

الادارة انتهى (تنبيهان *الأول)قال في التوضيح واذا قلنا بالمشهور انه لا تعب الزكاة الابالنضوض وانهالانجب عليه اذاباع العرض بالعرض فهل يخرج بيع العرض بالعرض عن حكم الادارة قال في الجواهر لايخرجه ذلك عن حكم الادارة وروى أشهب وابن نافع أن ذلك يغرجه عن حكمهاانتهى (الثاني)قال الرجر اجي في المدراذا كان يبع العرض بالعرض ذر يعة لاسقاط الزكاة فلا يجوزله ذاك باتفاق المذهب ويؤخذ بزكاة ماعنده من المال انتهى وقال ابن جزى بعدذ كره المدبر والمحتكر (فرع)من كان يبيع العرض بالعرض ولا ينض له من عن ذلك عين فلاز كاة عليه الاأن يفعل ذلك فرارامن الزكاة فلاتسقط عنه انتهى فيعم المديروالحتكر وذلك ظاهر والله أعلم وأما المحتكر فلا زكاة عليه أيضافي شئمن عروضه حتى سيعه بالعين وسيأتى سان القدر الذي تعب فيه الزكاة اذاباع بهوكيفية ذلك عندقول المصنف كالدين فان كان بسيع العرض بالعرض فلا تعب عليه الزكاة بل قال في المدونة ومن باع سلعة للتجارة بعد حول بمائة دينار فليزكها اذا قبضها مكانه فان أخذ بالمائة قبل قبضهاثو باقمته عشر ددنانير فلاشئ عليه فى الثوب حتى بييعه فان باهه بعشر ة فلاشئ عليه الاأن يكون عنده مال وقد جرت فيه الزكاة اذاأضافه اليه كانت فهما الزكاة وان باعه بعشرين أخرج نصف دينارانتهي وذكره القرافي وقال لأن القيم أمو رمتوهمة وانما يحققها البيع انتهى (فرع) لوأخرج الحتكرز كاته قبل بيع العرض لم يجزه على المشهور نقلهان بشير وسيصرح به حكمه حكم عروض التجارة يقومه المدر ويزكيه غيرالمديراذا قبضه زكاة واحدة لمامضي من الاعوام كابقوم المدرعر وض التعارة ولايزكها غير المدبرحتي سعهافيزكهاز كاة واحدة لما مضى من الاعوام ص ﴿ فَكَالدِينَ ﴾ شجواب شرط محندوف يعني ان العرض اذااجتمعت فيه الشروط المتقدمة مع الشرط السادس وهوأن يرصد به السوق عانه يزكى زكاة الدين ابن فرحون يعنى اله يعتبرا لنصاب في المن فان فيض دون نصاب دون ضم الى ما يقبض بعد موان أنفقه على حكم الدين سواءانتهى وقال في المقدمات واذا قبض من الدين أقل من نصاب أو باعمن العروض بمدأن حال علها الحول بأقلمن نصاب فلازكاة عليه حتى يقبض تمام النصاب أو يبيع بمامه فاذا كل عنده تمام النصاب زكى جميعه كان ماقبضه أولاقا تماأوكان قد أنفقه واختلف ان كان تلف بغير سبه فقال ابن المواز لاضمان عليه لانه بمزلة مال تلف بعد حلول الحول من غير تفر يطفعلي قياس قول مالك في هذه المسئلة التي نظرها بهاتسقط زكاة باقى الدين ان لم يكن فيه نصاب وعلى قول ابن الجهم يزكى الباقى اذا قبضه وانكان أقلمن النصاب وهو الاظهر وقول ابن القاسم وأشهبيزكي الجيع ثم ذكرما تقدم عندقوله ولوتلف المتم فالمقصودان حكم مايقبض مرف ثمن العرض حكم مايقتضي من الدين فاذااقتضي بعدتمام النصاب شيئاز كاهوان قسل ويكون حوله من ذلك اليوم فان كثرعليه واختلط ضم الآخرمنه اللاول قال في النوادر في ترجمة زكاة الدبن ومن كتاب بن المواز والمختصر قال مالك ومن له دين ليس له غيره وقدمضي له حول فأ كثرف كان يأخذ منه دينارا بعددينار فينفقه أويتلفه فلايزكى حتى يقبض تمام عشرين دينار اثم يزكىكل مااقتضى وانقل وحولما يقبض بعد العشر بن من يوم قبضه فان كثر عليه فلم يعصه فلير دماشاء منه الى ماقبله قال فى المختصر وكدلك فيا يدعمن عرضه شيئا بعدشي كثر ذلك عليه فليضم ماشاءمن ذلك الى ماقبله فكالدين وقال عبد الملك في الجموعة اذا كثر عليه ما يقتضي من الدين بعد العشرين التي زكي منه

(فكالدين ان رصديه السوق) تقدم نص اس شاسعرض التجارة ان ترصدبه السوق فلازكاة فيه حتى ساعقال في الملقين فاذابيع ففيه الزكاة فان أقام أحوالا فلاشئ فيهما دام عرضافاذابيع زكى لسنةواحدة

فليردالآخوالي الأولوقاله ابن نافع وعلى عن مالك وكذلك قال بن القاسم في العرض يبيع منه بعد الحول شيئا بعدشئ فكثر ذلك فلبرد الآخر الى ماقبله قال سحنون فيكثر كثرة الفو ائد فلبرد الاول الى الآخر وقال ابن حبيب برد الآخر الى الاول وفي الفوائد والديون قال أبومجمد وقول مالك وسمنونأص لثلانؤدي زكاة قبل حولهاوالدين قدحل حوله الأنالانعلم أبقيض أملا وقد اختلف فى زكاته قبل قبضه انتهى وقال أشهب وابن نافع عن مالك فيمن قبض من دين له تسعة عشر دىنارا ئى قبض بعد نشهر دىنارافلىز لـ العشر بن بوم قبض الدين و بكون من بوم الحولما فليزكها لحولهاوان نقصتها الزكاة اذاكان بيده ممااقتضي بعدهاما انضم اليهاوجبت فيه الزكاة كالفائدتين يريديصيرمابعه العشرين منفرد الحول فيزكى ذلك لحوله والعشرين لحولها مادام في جمعهاما تحب فسه الزكاة كالفائدتين انتهى وقال قسله فان كثرت الفوائد حتى مضق علىهأن محصى أحوالها فليضم الأول إلى ما بعده من الفوائد حتى يحف عليه احصاء أحواله حتى مصيرهاالى حولين أوثلاثة ونحوه مما مقدر أن يحصيه فان لم عكن ذلك وصدعت عليه ضرجتها الى آخرها وأمافيما كثرمن تقاضى الديون فليضمآخر ذلك الىأوله انتهى وقال في المعونة بعدد كر أحكامز كاةالدين وحكم مانقبض من عن العروض المستراة للتجارة حكم مانقبض من الدين فياعتبار النصاب ومايتم بهان كان المقبوض دونه انتهى وقوله ان رصد به السوق ابن عبد السلام معناه أن يمسكه حتى يعدر بعامعت براعادة فان المدير لا برصد السوق بل يكتفي بماأم كنه من الرج ورعاباع بغيرربج انتهى قال في المقدمات المديرهو الذي يكثر بيعه وشراؤه ولايقدرأن يضبط أحوالهوفي المدونةوالمديرالذى لايكاد يجتمع ماله كله عينا كالحناط والبزاز والذي يجهز الامتعة للبلدان انتهى وقال ابن يونس قال مالك ومن كان يدير ماله في التجارة كل ماباع اشترى مثل الحناطين والفرانين والبزازين والزياتين ومثل التجار الذين مجهزون الامتعة وغيرها الى البلدان بريد بمن لايضبط أحواله فلجعل لنفسه من السنة شهر ايقوم فيه عروضه للتجارة فيزكى ذلك مع مامعه من عين انتهى وفي الذخيرة في زكاة الدين مانصه و يكون المقبوض بعد ذلك يعنى بعد قبض النصاب تبعالعر وض التجارة اذاباع منها بنصاب زكاه ويزكى بعد ذلك ىعنى بعض قبض ماسمع به تبعالتهي وانظر أيضامسائل ابن قداح وقال الشيخ زروق في شرح الارشادالخاصل من كلامه أنه لازكاة في دين حتى بقبض نصاب منه ولافي عرض تجارة أي احتكارحتي بباع فاذاقبض الدينأو بيع العرض وجبت زكاته يوم قبضه لعام واحدانتم حوله ونصابه تح مكون مانقتضي من الدين أو بباع بعد تبعالما قبض أو بيع بزكي معه كربح المال معأصله وسواء بقي الاول اوأتلفه بنفقة أوغ يرهاولولم يكمل الخول امتنانا المهانتهي ص ﴿ والازكى عمنه ﴾ ش وان كان بديرسلعاو حليا فانه يقوم العروض و يزكى الحلي بالوزن ولايعتبرقمة الصياغة قالهفي التوضيح وتقدم حكممااذا كانم صعا بالجواهرأ وحلية لسيف ونعو هوالله أعلم ص ﴿ ولوطعام سلم ﴾ ش هكذا قال أبو بكر بن عبد الرحن وصو به ابن بونس وحكى عن الابياني عدم التقويم لانه رأى أن ذلك كبيع الطعام قبل قبضه وهو ممنوع قال المصنف وفيه نظرلا نانقوم أم الولداذا قتلت والكاب اذا قتل وغير ذلك وقال أبو عمر ان لا يزكي هذا الطعام لا نه لا يقدر على سعه انهى بالمعنى من الكبير ص ﴿ كسلعة ﴾ ش

الى مامعه من عين ونص المدونة بقوم عروضه التي للتجارة ويزكى ذلك مع مامعهمن عين قال وماكان له من د س بر تعبى قضاءه زكاه معذلك أنضا قال مالك وانتأخرقبض دىنه وبيع عرضه عاماأ وعامين زكاهأيضا (الحال|لمرجو والاقومه) من المدونة قال مالك مقوم المدير الدين من عرض وغيره انكان يرتجيه وانكان لارتجيه لم يقومه * ان بونس قوله في الدين يقومه لانه الذي علك منه ألاترى انهلو أفلس فباعه علىه الامام فشمنه كقيمته وقال عبد الملك ما كان له من د س مؤجل فلمقومه ابن المواز قال ابن القاسم يزكى المديردينه المرتجي وانمطل بهسنين لم يأخذه و معس عدده لاقسته * ان تونس صوابلان الدين المؤجل يزكي قيمته لانهاالتي ملك منه الآن وأما الحال فانهركي عدده لانهقادر الآنعلي أخذه فيكا نهيده وقيل حكم الدين المعجل والمؤجل حكم العرض يقومه المدير واستعسنه بعض أصحابنا (ولوطعامسلم) ابن يونس الصواب قول ابن عبد الرحن ان المديراذا كان له طعام من سلم انه يقومه وليس تقو عه بيعاله وقال الابيا بي لا يقومه (كسلعة) تقدم نص المدونة يقوم عروضه مع ما معه من عين ودين (ولو بارت) تقدم نص مالك ان تأخر بيع عرضه عاما أوعامين زكاه أيضاوذكرا بن عرفة في هذا قولين مح قال و خصصه ما اللخمي ببوار اليسير وقال ابن يونس لو بارما بيد المدير أوا كثره أوجيعه لم يقوم قولا واحداواذابار أفله قوم عندا بن القاسم احتياطا للزكاء وفي حد البوار بعامين أوالعادة قولان نقله ما الباجي (لاان لم يرجه) ابن رشدين بغي أن معمل مافي ساع عيسي من ان الدين الذي لا يرتجي اذا كانت له قيمة نصف ثمنه أوثلته (٣٧٣) انه يحسب تلك القيمة ينبغي أن معمل

على التفسير لما في المدونة فكون قوله في المدونة انالدين الذي لايرتعي لا بزكي معناه اذالم تكن له قيمة (أوكان قرضا وتؤولت أيضا بتقويم القرض) ابن يونس قول محى بن عمر وابن حبيب ان دين المديران كان قرضا لميزكه حتى تقبضه صواب لانهليسمن مال الادارة لباجي يقوم المدير عروضه قيمة عدل عاتساوى حين تقو عهالانظرالىشرائها وانماينظر الىقيمتها على البيع المعروف دون بيع الضرورة لان ذلك هو الذي علك في ذلك الوقت والمراعي في الأموال والنصب حين الزكاة دون ماقبل ذلك ومالعده وهل يزكى ديونه اماالدين الذي لم يكن أصله التجارة كالقرض وغيره فهلذا لاخلاف انهلاسزكي انتهى وقال ابن رشد دين القرض مزكمه غيرالمدير اذاقبضه

يعنى اله يقوم سلعه قال ابن رشدوالح كروجوب تقو عسلعه بغير اجمعاف فاذا اجتمع في تلك القيم ماتعب فيهالزكاة زكاه انتهى وظاهره وجوب التقويم وفي الذخيرة وروى ابن القاسم في مدير لايقوم بلمتي مانض لهشئ زكاه ماصنع الاخيراوماأعر فهمن عمل الناس قال ابن القاسم والتقويم أحبالى انتهى فظاهرهانهلا يجب التقويم والاول مقتضى عبارة المدونة وغيرها ثم قال في الذخيرة واداقلنا بالتقويم فيقوم مايباع بالذهب ومابياع غالبا بالفضة بالفضة لانهاقم الاستهلاك فاذا كانت تباع بهما واستو يابالنسبة الى الزكاة يخير والافن قال الأصل في الزكاة الفضة قوم بهاوان قلناانهما أصلان فيعتبر الأفضل للساكين لان التقويم لحقهم انتهى وقال في الشامل وقوم بالذهب مايباع به غالبا كورق وخير فهايباع بهماانتهي (تنبيهات ، الأول) قال أبو الحسن لميذكر في المدونة صفة التقويم وقال عبد الحق قال بعض شيو خناليس على المدراذا نضشهره أن يقوم عروضه بالقمة التي يجدها المضطر في يمع سلعه واعايقوم سلعته بالقمة التي يجدها الانسان اذاباع سلعته على غير الاضطر ارالكث يرانتهي ومقتضي العبارة أن يقول ليس لهأن بيعها على الاضطرار الكثيرالي آخره والله أعلم (الثاني) قال في كتاب الزكاة الأول من الدونة ويقوم المدر رقاب النعل اذاابتاعها التجارة ولايقوم الممرة لأن فهاز كاة الخرص ولانها غلة كخراج الدوروغلة العبيدوصوف الغنم ولبنها وذلك كله فائدة وان كانترقابها للتجارة انتهى قال أبوالحسن معناه ادا كانت الثمرة قدطابت وفيها خسة أوسق فان كانت لم تطب وهي مأبورة أوغير مأبورة أوكانت دون خسة أوسق أوخسة أوسق وهي ممالاتعفه الزكاة جرتعلي قولين فنقال انهالاتكون غلة بالطيب قومتمع الاصلومن قال انها بالطيب تكون غلة لم تقوم مع الأصل الاعلى قول من يقول غلات مااشترى للتجارة مزكاة كالاصل أنهى وقوله أوكانت دون خسة أوسق ير يدوقد طابت (الثالث) ماياعه من هـنـه الفوائد ومن عروض القنية يستقبل بمنهمن يوم ببعه فان أدار مافيعتبر لهاحول من ذلك البوم فان اختلطت أحواله ف كاختلاط أحوال الفو أئد قاله في الذخيرة (الرابع) سئل الشيخ ناصر الدين للقاني همايباع من السلع عند قدومها من الهند و فحوه بجدة لاجهل أن يعطى تنها في المكوس هل فيهز كاة أولاو بعسب على أرباب السلخ أم تسقط الزكاة عنهم في ذلك * فأجاب ما الحق الى بيعه المكس عليه لانسقط الزكاة عنه بذلك وأجره فيا ظلم فيه عند الله تعالى وسئلت عن هذه لمسئلة وفى السؤال انهم قديأ خدون في العشو رسلعا فأجبت انهم ان أخدوا سلعا فلايلزمه أن يقومها وأماان الزمبيع السلع وقبض تمها ودفعه اليهم فيلزمه أن يزكى عن ذلك والله أعلم ص ﴿ أُوكَانَ قُرضًا ﴾ ش قال في التوضيح فان أخر المدر قرضه فر ارامن الزكاة فانه يزكيه لكل

ز كاة واحدة لما منى من السنين وأما المدير فظاهر المدونة أنه يقومه (وهل حوله للاصل أو وسط منه ومن الادارة تأويلان) الباجي هذا الشهر الذي يجعله المدير حوله هورأس الحول من يوم زكى المال قبل أن يديره أومن يوم أفاده ان كان حول ذلك كله واحداقان اختلفت أحواله فعلى حسب ضم الفوائد بعضه اللى بعض وقال ابن عرفة وهندايؤ بده ذعى المدونة وقال اللغ منه المديرة المحتلف في المديرة يجعل لنفسه في السنة شهر ابريدانه لا يجب على المدير أن يقوم عند عام الحول على أصل ذلك المال لا نه حين في في بديه على وجهين اما أن يكون عروضا كله فلاز كان في العروض أو

يكون بعضه ناصلدون نصاب فلاز كاة في ذلك أيضا فلايوم بالتقويم حينئذ لانه على يقين انه لم بحب عليه ذكاة جميع ذلك فجازله أن يؤخر التقويم على رأس الحول لان في الزامه التقويم حينئذ ظلما عليه ولا يؤخر لحول آخر لان في ذلك ظلما على المساكين فأمن أن يجعل لنفسه شهر اليكون عدلا بينه و بين المساكين وان أقي رأس الحول وفي يديه نصاب من العين زكاه خاصة ثم يزكي ما ينض له فان اختلط عليه جعل لنف مه شهر افقد يكثر ما ينض له فيقرب شهره أو يقل في بعد ذلك ولا ورهم واحد قوم وزكي وكان يومئذ في سائر سنته عين وانما كان بيب عالمعرض فلا تقويم عليه ولازكاة عمان نض له بعد ذلك ولو در هم واحد قوم وزكي وكان يومئذ حوله وألني الوقت الأول * ابن يونس ومن أقام بعده مال ناض ستة أشهر ثم جلس به للا دارة فانه يبنى على قول مالك على الأشهر المتقدمة قبل أن يد يرماله وقال أشهب يستأنف الحول من يوم أخذ في الادارة * ابن يونس وقول مالك أحسن (ثم زيادته ملغاة يخلاف حلى التحري والقمح) فيل لأبي عمر ان المدير يقوم عرضه فيزكيه ثم يبعد بأكثر من ذلك فقال لايزكيه لان ذلك حكم مفى وهذا نماء حادث قيل له فالحلى المربوط اذا تحرى ما في يعجز كوجوري فقال هذا يزكي لانه كمن ظن ان ماله مائة فا ذا هو مائتان (والمرتب من مفلس والمكاتب بعجز كغيره) من المدونة من اشترى عبد المتمارة وكاتبه ثم افتضى منه مائة فاذا هو مائتان (والمرتب من مفلس والمكاتب بعجز كغيره) التجارة وكذلك وباع عبد اله من رجل ففلس المبتاع فأخذ

سنة اتفاقاقاله عبد الحق في تهذيبه انتهى ص ولا تقوم الاواني و شقال ابن عرفة ابن رشد في تقويم آلة الحائك وماعون العطار قولا المتأخر بن بناء على اعتبار اعانهما في النجر و بقاء عينهما انتهى وقال قبل هذا اللخمى و بقرح ث النجر وماعون النجر قنية انتهى (فرع) قال في الشامل ولا تقوم كتابة مكاتب ولا خدمة مخدم انتهى (فرع) قال ابن رشد في ساع سعنون اذا بعث المدر بضاعة وجاء شهر زكاته فان كان يعلم قدره أو يتوخى ذلك قومه وزكاه مع ما يزكى والا أخر لقدومه فيزكيه للمضى من الاعوام على ما يعتبره به الذي هو في يديه وهذا امالا أعلم فيه خلافالا نه ماله منه ما المناهم في من الاعوام على ما يعتبره به الذي هو في يديه وهذا امالا أعلم فيه خلافالا نه ماله منه من المناهم المناهم المناهم في من الاعوام على ما يعتبره به الذي هو في يديه وهذا المالا أعلم في من الاعوام على ما يعتبره به الذي هو عن يديه وهو أمال المناقب فالحقوم به وزكر عماليده أنه منه المنافرة المناهم في المناهم المناهم في المناهم المناهم ورأحوال والله أعلم ورأحوال والله أعلم المناهم ورأيت نسختين من ابن عرفة عزا فيهما هذه المسئلة قومها وان اشتراها للكراء لم يقومها انهى ورأيت نسختين من ابن عرفة عزا فيهما هذه المسئلة قومها وان اشتراها للكراء لم يقومها انهى ورأيت نسختين من ابن عرفة عزا فيهما هذه المسئلة لسماع يحي وكذلك البساطي في المغنى ناقلاعنه ولم أجدها فيه بعد التفتيش الزائد والله أعلم صلاسه على وكذلك البساطي في المغنى ناقلاعنه ولم أجدها فيه بعد التفتيش الزائد والله أعلم صلاسه المناهم المناهم

عبده أوأخ نعبدا من غريمه في دينه فان ذلك غريمه في دينه فان ذلك كام برجع الى أصله ويكون المجارة كما كان (وان انتقل المدار للاحتكار بالنية المدير للاحتكار بالنية فقال ابن القاسم لونوى حكرته قبل حوله بشهر صارمحتكر اوتعقبه المازرى بتهمة الفرار وأجاب بأن العرض وأما انتقالهم معا العرض وأما انتقالهم معا للقنية بالنية فقال في المدونة المقنية بالنية فقال في المدونة

لازكاة فيااشترى من العروض للجارة تم نوى به القنية ابن يونس لأن الأصل في العروض القنية فترجع الى الأصل بالنية انظر قبل هذا عند قوله أوغير مزك (لا العكس) الشيخ لا ينتقل ما ملك لقنية ولو بشراء بالنية للتجر (ولوكان أولى للجارة) انظر من رجح هذا القول والذي لا بن بشير وما نقل ابن عرفة غيره ان عروض القنية لا تنتقل الى التجارة بالنية لكن ان نوى بعروض التجارة القنية ثم عادفنوى به التجارة في رجوعها الى ذلك قولان انتهى (وان اجمع ادارة واحتكار وتساو يا أواحتكر الأكثر في على حكمه والا فالجمع للادارة في رجوعها الى ذلك قولان انتهى (وان اجمع ادارة وان أدار أفله ذكى المدار فقط في على حكمه والا فالجمع اللادارة) قال ابن الماجشون ان كان متناصفار كى كل مال على جهته وان كان أحدهما أكثر بالأم المتبان كل عام * ابن يونس هذا أحوط وقال ابن الماجشون ان كان متناصفار كى كل مال على جهته وان كان أحدهما أكثر بالأم المتبان ولس وهذا أعدل * ابن رشد القياس أن يزكى كل مال على سنته كانام تناصفين أو أحدهما تبعا لصاحبه وأماقول ابن الماجشون فهو كلام خرج على غير تدبير ولا تعصيل اذلا يستقيم أن يزكى ما يدار على غير الادارة (ولا تقوم التجرفي يعمل فيه ليس في المرتب فيه من منافعها انتهى وانظر بالنسبة الى السياطريين رأيت فتيالا بن لما بهم لا يقومون صناعتهم التجرفي يعمل فيه ليس في المرتب فيه من منافعها انتهى وانظر بالنسبة الى السياطريين رأيت فتيالا بن لما بهم لا يقومون صناعتهم بلي في تسجم هل ويوخذ منه عشر الفضة والمؤرل وعشرا لحلى والشوب بلنسبة الى الشيابة الى الدي يقدم بالفضة والمؤرث وخذمنه عشر الفضة والغر الموقت بعهم وانظر في كتاب الجهاد في الذي يقدم بالفضة والغرل أو عشرا لحلى والشوب

لامن القراض قال وهو ظاهر قول مالك في كتاب محدوالذى لابن بونس مانصه لانزكى العامل حصته الاعند المقاسمة لسنةواحدة وأمار بالمال فانه اذا جاء شهر زكاته زكى ماله يمد العامل ان كان من مال الادارة ويقوم سلع القراض فيزكى رأسماله وحصة رجه د ابن يونس ر يد فيزكمهمن مال نفسه لامن مال القراض كاتأولنافي ماشية القراض وسأتي الكلام على هذا عند

وفى تقويم الكافر و شوا ابن عرف قال ابن عارث من أسلم وله عرض تجراحتكار استقبل شمنه حولا وفى كون المدير كذلك أو يقوم لحول من يوم أسلم قولا يحيى بن عروه عد بن عبد الحكم انتهى ص و القراض الحاضر يزكيه ربه ان أداراً والعامل و شالقراض مأخود من القرض الذى هو القطع كان رب المال اقتطع ماله الذى عند العامل والمعنى ان رب مال القراض يزكيه لكل سنة اذا كانامدير بن أوالعامل فقط فظاهر هانه يزكى جميع المال وظاهر مافى ابن يونس أنه أغمايزكى رأس المال وحصته من الرجونس مو يزكي رأس ماله وحمة و يزكيه من مال نفسه ولا ينقص من مال القراض (فرع) قال ابن يونس فلوأخر الزكاة انتظار اللحاسبة فضاع لضمن زكاة كل سنة انتهى صور وصبران عاب شابن عرفة وسمع ابن القاسم والشيخ عن الواضحة وروى عن اللخمي ان بعدت غيبة العامل عن ربه لم يزكه حتى العامل فى غيبته عن الواضحة وروى عن اللخمي ان بعدت غيبة العامل عن ربه لم يزكه و يحسب يعلم حاله أو يرجع المه فان تنهى وقال فى المنافر المن عن المنافر كمال القراض حتى يعضر جميعه و يعضر ربه الا أن يكون مدير افيزكه و المنافر المنافر كمافر المنافر كمافر المنافر كمافر المنافر كمافر المنافر كمافر كمافر كمافر المنافر كمافر كمافر كمافر المنافر كمافر كماف

قوله وعجلت زكاة الماشية (أوالعامل) ابن رشدان كان العامل مديرا ورب المال غير مدير والذي بيدا العامل الأكثر أوالاقل على فولمن يقول ان المالين اذا كانايدار أحدهما فانه يزكى المدار على سنة الادارة كان الاقل أوالا كثرفالحكم في هذا كله مثل ما تقدم اذا كانامعامديرين * ابن رشد وكذا هو الحكم اذا كان رب المال مديرا والعامل غير مدير والذي بيده هو الأقل (من غيره) هذا فرع تعجيل الزكاة فبنى على طريقة ابن يونس وعلى ما عزاه اللخمي لابن حبيب ولظاهر قول مالل وتقدم أن ابن رشدما عول على شئ من هذا (وصبران غاب فركى لسنة الفصل ما فيها وسقط مازاد قبلها وان نقص فلكل ما فيها وأزيد وانقص قضى بالنقص على ماقبله) ابن رشدان كان العامل غائبا عن صاحب المال فلا خلاف انه لازكاة فياله بيده حتى برجع الدويع أمره فان رجع اليه بعداً عوام زكى المدير للسنين الماضية على تحوما تقدم في الحاضر و تحوهذا الابن يونس وزاد عن ابن حبيب فان هلك لم يضمن الزكاة فال سنة الأمانة صنائه وفي الثالية ما ثنين وفي الثالث ثلاث في العام الثالث ولا في كل سنة الأمانة صن الربح

(وان احتكرا أوالعامل فكالدين) انظرهذا الاطلاق قال ابن رشد ان كانا غيرمدير بن أوكان العامل غيرمدير والذي في يديه الأكثر فلاز كاة على رب المال في ابيد العامل من مال القراض حتى (٣٢٦) يرجع اليه فان رجع اليه بعد أعوام زكاه لعام

﴿ وان احتكرا ﴾ ش تصوره واضي (فرع) اذاتم الحول على المال بيد العامل وهو عين قبل أن يستغله قال معنون يزكيهر بهوان استغلمنه شيأفلابزكيه حتى يقبضهوان كان معهفي البلدوهو مديرقوم لتمام حوله على سنة الادارة وان كان محتكر اورب المال مدير اقال ابن القاسم يقومه مع حصة ر بحددون حصة العامل انتهى من الذخيرة وهذا مخالف لقول المصنف أوالعامل فانه يقتضى ان العامل اذا كان محتكر افانه يزكى كالدين وهنذا ان كان أكثراً ومساويافهو جار على ماتقدم من اجماع الادارة والحكرة والنصوص الصر بعة هكذا ونعوه في ابن يونس ص ﴿ وحسبت على ربه ﴾ ش يلزم على هذا القول أن تكون زيادة في مال القراض جائزة وهي لاتعجوز وعلىمقابله يلزمأن ينقص من رأس مال القراض وهولا يحبوز انظر الرجراجي ص ﴿ وهل عبيده كذلك أوتلغي كالنفقة تأويلان ﴾ ش يشير الى ماقاله في التوضيح (فرع) وأما عبيدالقراض فيغرجز كاة فطرهم ابن حبيب وهي كالنفقة ورأس المال هو العدد الاول قال وأما الغنم هجمع عليهافي الرواية عن مالك من المدنيين والمصريين ان زكانها على رب المال من هذه الغنم الامن غييرها وتطرح قمة الشاة المأخوذة من أصل المال ويكون مابقي رأس المال عال وهي تفارق زكاة الفطر لانهمذة تزكمن رقابها والفطرة مأخوذة من غسيرالعبيمابن يونس واختلف أحجابنا في قول ابن حبيب هذا فقال أكثرهم وفاقالله ونة وظهر لى أنه خلاف والدليل على ذلك مساواة الامام أبي مجديين ماشية القراض وعبيده في المختصر والنوادرانتهي فكلام المصنف في المختصر والتوضيح يدل على ان شيوخ المدونة اختلفوافي زكاة الفطر عن عبيد القراض هل هي محسو بة على رب المال كركاة ماشيته فيكون قول ابن حبيب خـ للافاأو زكاة فطرهم ملغاة كالنفقة بناء على أن قرل ابن حبيب وفاق وهذا غير صحيح لانه صرح في المدونة في بابز كاة الفطر بان كاة الفطر عن عبيدالقراض على رب الدين خاصة ونصهاوز كاة الفطر عن عبيدالقراض على رب المال خاصة وأمانفقتهم فن مال القراض انتهى فهذا صريح لا يقبل التأويل وانما التأويلان في زكاة ماشية القراض فهل يزكيهار بهامنهاأم من ماله فتقدم في كلام ابن حبيب انه يزكيهامنها فقال ابن يونس اختلف أصحابنافي قول ابن حبيب هفاهل هووفاق أوخلاف ونصعفي كتاب الزكاة الثانى قال مالك ومن أخ نمالا قراضا فاشترى به غنافتم حولها وهي بيدا لمقارض فزكاتها على رب المال في رأس ماله ولاشئ على العامل قال أبو بكر قال أبو مجمد وكذلك زكاة الفطرعن عبيد القراض فساوى بين عبيدالقراض وبين الماشمة وهوظاهر المدونة لانه قال في بابز كاة الفطر وزكاة الفطرعن عبيد القراض على ربالمال في رأس ماله وليس من مال القراض فأمانفقتهم فنمال القراض وتعوه في كتاب ابن المواز وظاهر ذلك المساواة بين الماشية وعبيد القراض وأن فالمتعلى ربالمال في رأس ماله وليس في مال القراض وقال بن حبيب في عبيد القراض ان زكاتهم كالنفقة تلغى ورأس المال هو العدد الاول قال وأما في الغنم فجمع عليها في الرواية عن مالك من المدنيين والمصريين انذ كاتهاعلى ربالمال من هذه الغنم لأمن غيرها وتطرح قمة الشاة المأخوذة من أصل المال و يكون مابقي رأس مال قال وهي تفارق زكاة الفطر لان هندة تزكي من رقابها

واحدان كان في سلع وقد تقدم قبل هذا اذا كان الذي بيد العامل هو الأقل اله ليس كالدين وان الحكوفيه كالحكواذا كاما معامديرين وفي النكت المقارض بالنسبة الى الزكاة بده كدرب المال (وعجلت زكاة ماشة القراض،طلقاوحست على ربه) من المدونة من أخدمالا قراضافاشتري به غنا فتم حولها وهي بيدالمقارض فزكاتهاعلى رب المال في رأس ماله ولا شي على العامل قال أنو محمد وكذاك كاةالفطر عن عبيدالقراض ولا يؤخل ذلك من رأس القراض قال ابن حبيب تؤخذهذه الشاةمن هذه الغنم وتطرح قيمتها من رأس المال ويكون مابقي رأس المال * ابن يونس ظهر لىأن هـذاخلاف المدونة * ابن عرفةفان غاب ربالمال أخذتمن غنم القراض (وهل عبده كذلك أوتلغي كالنفقة تأويلان) ابن يونس قال أبومج دزكاة الفطرعن عبيد القراض على رب

المال في رأس ماله وليس من ، ال القراض وأما نفقتهم فن مال القراض و نحوه في الموازبة وقال ابن حبيب في عبيد القراض ان زكاتهم كالنفقة ملغاة ورأس المال هو العدد الأول

(وزكى رج العامل) ابن يونس لايزكى العامل حصته الاعناد المقاسمة لسسنةواحدة بعنى المدير ومن باب أولى غيره (وان قل) من المدونة لو اقتسما بعددحول فأكثرفناب رب المال بر بعه مافعه الزكاة فالزكاة علهما كان في حفل العامل مافعه الزكاة أملاوان لم يكن في رأس المال وحظ ربه من الرجع مافيه الزكاة فلازكاة على العامل وكذاان اقسما قبل حول من وم أخذه فلازكاة على العامل ويستأنف عا أخذ حولا من يوم اقتسما فيزكيه ان كانفيه الزكاة (ان أقام سده حولا وكاناح بن مسامان بلادين وحصة ربهر يحهنصابوفي كونه شريكاأوأجيراخلاف) ابن بونس اعاتعب الزكاة على العامل عندابن القاسم باجتاع خسةأوجه وهي أنكوناح سمسامين لادى علىماوأن كون رأس المال وحصةر مهمن الربح مافيه الزكاة وأن ىعمل العامل بالمال حولا فتى سقط شرط من ذلك لم نزك العامل * ابن يونس وقول ابن القاسم هذا استحسان رآه مرة ان له حكم الشريك في

والفطرة مأخودة من غيرالعبيدابن يونس واختلف أمحابنافي قول ابن حبيب هذا فقال أكثرهم هووفاق للدونة وظهرلي انهخلاف لمافي المدونة والدليل على ذلك مساواة الامام أبي مجمد في المحتصر والنوادر ولامدخلالمتأويلفي كلاممهمع مايساع دممن ظاهرا لدونة وكتاب مجمدوالقياس وذلك ان اتفقنا ان المقارض اذا شغل بعض المال لم يكن لر به أن ينقص شيأمنه اذعليه عمل العامل فلمشرطه ولاخلاف أعامه بين أحجابنافي هذا فاذاترك الساعي رسالمال وأخذهامن العامل كان النقص من المال بعد اشغاله عان قيل انه اذا أداهارب المال من عنده كان ذلك زيادة في القراض بعداشغال المال وذلك لا محوزقيل اعاالزيادة التي لا تجوز ماوصل ليدالعامل وانتفع به وهذا لانصل الى بده ولو كان ذلك زيادة في القراض الكان في زكاة الفطرعين عبيد القراض زيادة فانقيسل ان الغنم زكانهامن رقابها فلذلك أخذمنها والعبيدز كاتههمن غيرهم فلذلك أخذمن رب المال قيل والدنا نبرز كأتهامنها فيلزمك أن تقول اذا كان رب المال يدير والعامل لابدير وبيده سلع ومال عينأن يزكى عن العين من مال القراض وهـ نداخـ لاف النص فقـ مقال محمد وغيره ان زكاة ذلك على رب المال تقوم مايسد العامل وتزكى من عنده ولايزكي العامل ماسده الابعد المفاصلة لعام واحد وأيضايلز مكأن تكون زكاة الشنق على رب الماللان زكاتهامن غيرها فان فلت ذلك فقد مخالفت ابن حبيب وانفردت بذلك وان قلت على العامل فقد نقصت حجمتك ان كل مايز كي من غير مفهو على رب المال وأيضا فانا نقول الشاة المأخوذة عن الاربعين زكاة عن رقام اوالفطرة زكاة عن رقاب العبيد فاستويا ووجب أن تكون زكاتها على من له الرقبة والمقارض ليس لهشئ في الرقاب وانما الذي سأخله كاحارة فلانسغي أن مكون علمهمززكاة الرقبةشئ فانقلنا اداسقطتقعية الشاةمن أصلمال القراض لميدخل على العامل في رمحه نقص قيل يدخل عليه ذلك اذاحالت أسواق الغنم بزيادة بعد ذلك وهدندا كله اذاكان ربالمال والمقارض معضرة الساعى وأماان غاب ربالمال والمقارض فالساعي أخذ الشاة من العاسل اذ قد لا يجيب رب المال فيؤدى الى اسقاط الزكاة فادا أخذها سقطت قمية الشاةمن مال القراض وكانمابق رأس المال و مكون أخذ الشاة كالاستعقاق ولا محوز لربالمالأن يدفع قمية الشاة الى العمامل فكون ذلك زيادة في القراض بعداشغال المال ويكون القول في هذاما قاله ابن حبيب لما يدخل على الساعي من الضرر من مطالبة رب المال انتهى وقال ابن عرفة وعلى الثاني يعنى على القول الثاني بان الزكاة على رب القراص ان غاب ربه أخذه منهاوالاففي كونه كذلك أومر مال بهنقل بن حبيب عن رواية المصريين والمدنيين وأكثر أصحاب مالك والصقلى عن ظاهرهامع نقله عن ظاهر قولى الشيخ ومحمدانتهى والله أعلم ص ﴿ وزكر بحالعامل وانقل ﴾ ش يعنى ان العامل يزكى ربحه ولوكان دون النصاب هذا مذهب المدونة والقول بان زكاته على رب المال ليس بالمشهور ص فان أقام بيده حولاله ش قال في التهذيب واذاعمل المقارض بالمال أقل من حول ثم اقتسمافزكي رب المال لتمام حوله فلايزكي العامل بعمدة يحول حول من وماقتسمه وفيانا به الزكاة انهى ص ﴿ بلاد بن ﴾ ش قال في المدونة وان سقطت الزكاة عن رب المال لدين عليه فلاز كاة على العامل في حصة وان نابه مافيه الزكاة وان كان على العامل وحده دين يغترق بعه فلازكاة عليه الأن يكون عنده عرض بعمل دينه فيهانتهي ص ﴿ وحصةر به برجه نصاب ﴾ ش قال ابن يونس وان لم يكن في رأس المال وحصةر بهمن الربح مافيه الزكاة فلازكاة على العامل انتهى (فرع) قال أبومجمد قال ابن القاسع ولايضم العامل مارج الى مال له آخرليز كى بعلاف رب المال قال فى العتبية قال اصبغ اذاعمل العامل في المال سنة عم اخذر محه فزكاه وله مال لازكاة فيه له عنده حول فلا يزكيه ولا يضمه الى رج القراض وانكان فيهمع رج القراض عشرون دينار اوكذلك العامل في المساقاة ان أصاب وسقين وأصاب في حائط له ثلاثة أوسق فلاز كاة عليه في حائطه بحلاف رب المال ولبزك ماأصاب في المساقاة ان كان في نصيبه ونصيب رب الحائط مافيه الزكاة انتهى من اس يونس قال عبد الحق والفرق بين المسافاة والقراض ان النمرة في المسافاة عينهالرب المال وما بأخذه العامل منها فاعما بأخذه بعد توجه الزكاة على رب الثرة بطيبها فالذي يستعقه العامل بعد القسمة اعماه وضرب من الاجرة وأمامال القراض أفالعامل قدتقاب فيهوتصرف فيه لنفسه ولرب المال وذهبت عينه واعتاض بدلامنه فالماطلب منه المن بالتصرف والذى فعله في عين المال أشبه الشريك والته أعلم ونحوهذا حفظت عن بعض شيوخنا القرويين انتهى من النكت (فرع) قال ابن المواز قال أشهبوان أخذأ حدعشر دينارافر ج فيها خسة ولرب المال مال حال حوله ان ضمه الى هذاصار فيه الزكاة ابن يونس بر بدوقد مرعلي أصل هذا حول فليزك العامل حصمه لان المال وجبت فيه الزكاة ولو أصابأر بعةأوسق ولرب المال حائط آخر أصاب فيه وسقا فليضم ذلك ويزلئو يقتسهما بقي وبه أخذ معنون انتهى من ابن يونس (فرع) يجوز اشتراط زكاة المال وحده أومعر بعه على رب المال ولا يجوز اشتراط ذلك على العامل وأمازكاة الزرع فبجوز اشتراطها على رب المال وعلى العامل وأماالمساقاة فبجوز اشتراط الزكاة على رب الاصل وعلى العامل لان المزكى هو الثمرة وهو عنزلة الرج نقله ابن بونس والقرافي في الذخيرة (فرع)قال في الواضعة واذا اشترط أحده إعلى الآخر زكاة الربح فتفاصلاقبل الحول أوكان ذلك لازكاة فيه فالمشترط ذلك على صاحبه أن يأخذر بع عشرالر بع لنفسه عم يقتسهان مابقى كالوشرط لاجنبى ثلث الربح فأبى من أخذه فهو لمشترطه منهما ومن المجوعة روى ابن وهب عن مالك انه ان اشترط في المساقاة على رب المال وعلى العامل فهو جائز فان لم يصيبا خسة أوسق وقد مشرطا الزكاة على العامل فان عشر ذلك أونصف عشره في مستى النضي لرب الحائط خالصاوقال سعنون بكون لرب المال مماأصاب خسة اعشار ونصف عشر وللعامل أربعة اعشار ونصف عشرلان ربالمال اشترط عليه أن يؤدى عشر نصيبه فيرجع ذلك اليه وقال غيره يقسم ماأصاباعلى تسعة أجزاء خسة لرب المال وأربعة للعامل ووجه ابن يونس الاقوال كلهاوصوب الاخيرفانظره واللهأعلم (فرع) قالمالك يكره أن تقارض النصراني نقله ابن يونس ص ﴿ ولاتسقط زكاة و ثومعدن و السية بدين ﴾ ش قصره عدد الاسقاط على النسلانة بوهم أن غيرها يسقط بماذكر وليس على عمومه فان الركاز لايسقط بماذكر وكذاك كأة الفطر على أحد القولين اللذين حكاه باللخمى لكن الركاز انماسكت عنه لأنه ا حالة الزكاة شبيه بالمعدن وزكاة الفطر قال في بابهاوان بتسلف (فرع) لوكان انما تسلف فيا أحيابه الزرع والثمرة وقوى به على المعدن والركاز لم يسقط ذلك عنه شيأمن ذلك نقله ابن يونس والله أعلم ص ﴿ أُوفق د أُوأسر ﴾ ش قال في النوادر قال ابن القاسم في الجموعة وتزكى

وانرج المالمنه وحوله حول أصله فاما ترجح ذلك عنده توسط أمره (ولا تسقط زكاة خرث ومعدن وماشية بدين) من المدونة قالمالك لادسقط الدين زكاة الماشية والمثار قال عنه ابن المواز اغاسقط الدسن زكاة العيان فقط لاز كاةماشة ولاحب ولا معدن ولاركاز ولوكان في احساء زرع أو عرة أو عمل معدن (أو فقد أو أسر) * اللخمى الاسير والمفقودتزكي مواشهما وثمارهما وكذلكمن ورث ماشية أونعلا فانهاتزكي لمأضى الاعوام علمالوارث بهاأم لم يعلم وضعت على لد عدل أجلالان التمية فها موجودة مخلاف العبن انتهى انظر قولم ان التمية موجودة في الميدن والماشمة والحرث قالوا يخلاف العين فالمفقود والاسير لابزكي مالهما منعين قال ابن الحاجب لامكان دين أوموت امكان الدينشك في المانع وهو ضعيف وامكان الموت شكفى الشرط وهوقوى ونص السماع بوقف مال المفقودولاتؤدى منهزكاة

لعل عليه دينا * ابن رشدهذه علة صحيحة وأيضالا ندرى لعله مات (وان ساوى مابيده) لا يسقط الدين زكاة حب ولاماشية ولوماثله كن له نصاب غنم وعليه مثلها * اللخمى القياس الاسقاط لانه فقير أوغارم (الازكاة فطرعن عبد عليه مثله) * ابن الموازمن عنده

عبدوعليه عبدمته فابن القاسم لا يوجب عليه زكاة فطر (مخلاف العين) تقدم قبل قوله أوفقد (ولود بن زكاة) من المدونة معه مائة دينارتم حولها وعليه زكاة قد فرط فيهامن عين أوحرث أوماشية لم يزك مافي يديه الا أن يبقى معه بعد اخراج مافوط فيه ماتجب الزكاة فيه فيزك لان الزكاة فيه فيرك المنافز كلها حتى ابتاع ماتجب الزكاة فيه فيزك لان الزكاة اذافرط فيهاضم اوان أحاطت عاله ولوكان له عشر ون دينار اتم حولها فلم يزكها حتى ابت بها سلعة فباعها لتمام حول ثان بأربعين فان كان له عرض يساوى نصف دينار زكى لعامه الثابي عن أربعين (أومؤجلا) * ابن عرفة الدين ولومؤجلا يسقط زكاة مقداره من العين انتهى (أوكبر) من المدونة من معهما ته دينارتم حولها وعليه مهراه من العين انتهى (أوكبر) من المدونة من معهما ته دينارتم حولها وعليه الفقة شهر عشرة دراهم لزوجت قال ابن حبيب لايسقط المهر الزكاة الدين المدونة قال مالك من معه عشرون دينارا تم حولها وعليه لفقة شهر عشرة دراهم لزوجت قد فرضها القاضى عليه قبل الحول بشهر أوأنفقتها على نفسها في شهرا قبل الحول بغير قضية ثم طلبته بها فليجعل نفقتها في بيده في المتعلمة عنه الزكاة ويازمه ما أنفقت على نفسها في شهرا قبل الحول بغير قضية ثم طلبته بها فليجعل نفقتها في ايده من المدونة على نفسها في في المدونة على نفسها في المدونة على نفسها في المدونة على نفسها في المدون المدون المدونة على نفسها في المدون المدونة على نفسها في المدون المد

يسره كان حاضر اأوغائبا أنفقت من عندها أو تسلفت وان كان معسرا فلايضمن لهاما أنفقت (أو ولدان حكوه) * عياض ظاهر المدونة أن نفقة الولدلاتسقط مطلقا وعنابن القاسم انهاتسقط ان قضي ماوعلمه اختصر المدونة أكثرهم (وهلان لم يتقدم يسر تأو دلان) * عباللوعن بعضهماغا ألغى ابن القاسم نفقة الولد فمين حدث وجوب نفقته لعسره بعددسره عبد الحق وظاهر قلولان القاسم لغوهامطلقا (أو والديحكم) * ابن عرفة نفقة الوالددون قضاء لغو

ماشية الأسير والمفقود وزرعهما ونحلهما ولايزكى ناضهما يربدلماعسى أن يكون لهاعدر يسقطها ولايسقا بذلك في غير العين انهى ص ﴿ أُوكِهِم ﴾ ش قال الشيخ زروق في شرح الرسالة والأشهر سقوطها بدينمهر المرأة وانكان بتأخر لموت أوفراق وقاله ابن القاسم خلافالابن حبيب واللخمى انتهى ص ﴿ وهل ان لم يتقدم يسر تأويلان ﴾ ش هذا الاستفهام راجع الى المفهوم أعى مفهوم الشرط لانه كالمنطوق وهلذا كثير في كلامه رجمه الله كقوله في فصل الاستقبال وهلاان أومأالي آخره وقوله في فصل الجاعة الامدرك التشهدوالمعني وان لم بحكم بنفقته فهللانسقط مطلقا وهوتأو بلعبدالحق أولانسقط الاانحدث عسر بعديسر وهوتأو بل بعض شوخه والله أعلم (فرع) قال ابن عرفة اللخمي عن مجد أجر رضاع الولد حيث بجب على الأمفي عدم الابوالولدومثلم الابرضع أوفي موت الابولامال للولدسقط قال هوأحسن ان كانت استرضعت لهم أوامتنعت من رضاء ماشرفها قال ابن عرفة وقوله تسقط هو خبرقوله أجر رضاعها الى آخره والافلا بدمن الزكاة تتوجه المطالبة به من الامام العادل قاله في التوضيح (فرع) قال ابن عرفة وفيا أجر الاجر والجال مسقط ان عملا اللخمي والافلاان لم تكن في الاجارة محاباة لجعله دينه فيه بعض شيوخ عبدالحق الع يعملاأ جرة في قهيته ومابقي منه مسقط انتهى ص ﴿ لابدين كفارة أوهدى ﴿ ش ابن عرفة المازرى الكفارة والهدى لغو انتهى والفرق بين دين الكفارة والهدي وكذلك الفرق بين دين الكفارة وببين دين الزكاة ان الركاة تدعع للرمام العادل فيدين الزكاة تتوجه المطالبة بهمن الامام العادل قاله في التوضيع والله أعلم (فرع) لاتعب الزكاة على المساكين عندابن القاسم نص عليه في الذخيرة ص ﴿ الأَان يكون عنده معشر زكى ابن غازى فأحرى عيه ان لم يزك وكذلك الماشية المزكاة فاوقال الاأن

(٤٠ - حطاب - نى) وفى الموارية عن ابن القاسم وأشهب ان نفقة الابوين لا تسقط الزكاة الاماكان منها بقضاء لان حمالحا كم بذلك يشتها في ذمة الابن فتسقط بها الزكاة وفى المدونة عن ابن القاسم لا تسقطها وان كانت بقضاء (ان تسلف) * المازرى أول الشيخ لغو نفقة الولدوالوالد عا أنفقاه بتحيل لا بسلف (لا بدين كفارة أوهدى) * المازرى دين الكفارة والهدى لغو (الاأن يكون عنده معشر ون دينارا فال لغور الاأن يكون عنده معشر ون دينارا فالمحتلف المعتمد على المنازل العشرين حول على ذلك كلموأ خنالساى شاة فانظر فان كان قيمة التسعة والثلاثين شاة الباقية مثل فية ماعليه فأكثر فليزك العشرين دينارا والالم يزك * ابن يونس وكذلك لو رفع من زرعه خسسة أوسق فزكاها وله مائة دينار حال حولها وعليه مائة دينار فانه يقوم ما بقي من القمح فيع له في دينه و يزكى ماقابل ذلك من المائة التي يمده (أومعدن) سعنون من وجد في المعدن مائة دينار فركاها ومعه مائة أخرى حال حولها وعليه مائة دين فلجعل دينه فيا بقي من المائة المعدنية بعد الزكاة و يزكى مثل ذلك من المائة التي في من المائة المعدنية بعد الزكاة و يزكى مثل ذلك من المائة التي المنازلة المعدنية بعد الزكاة و يزكى مثل ذلك من المائة التي المنازلة المعدنية بعد الزكاة و يزكى مثل ذلك من المائة التي من المائة المعدنية بعد الزكاة و يزكى مثل ذلك من المائة التي المعدنية بعد الزكاة و يزكى مثل ذلك من المائة المعدنية بعد الزكاة و يزكى مثل ذلك من المائة المعدنية بعد المنازلة المعدنية بعد المعدنية بعد المعدن المعذن المعدنية بعد المعدن المعدن المعدن المعدنية بعد المعدن المعدن

بيده بريدان لم يكن له عرض سوى ما بقى (أوقعة كتابة أو رقبة مدبر) من المدونة يجعل دينه في قية رقاب مدبريه وفي قيمة كتابة المكتبين تقوم المكتابة بعرض عاجل ثم تقوم العروض بعبن فان بقى عليه بعد ذلك شهر على قو لها في المدبر يجعل دينه فيه فانه يعدلك عشر ون دينار افعا عداركي والالم بزك (أو خدمة معتق الى أجل) * ابن بشير على قو لها في المدبر يجعله في قيمة خدمة معتقه الى أجل (أو محدم) * أشهب لو كان غيره أخدمه عبد المدة حسب قيمة الخدمة تلك المدة في دينه (أو رقبته لمن مرجعه له) أشهب لو أخدمه عبد المدة حسب قيمة الخدمة تلك المدة في دينه و رقبته لمن مرجعه له) أشهب لو أخدم هو عبده سنين أو أعره قومت رقبته على أن يأخذه المبتاع الى تلك المدة وحسب تلك القمة في دينه و يكون ما عليه من الدين فليرك المائة التي الذي المائة التي في بديه و يكون ما عليه من الدين في الدين الذي المائلة لن كان بوتعيه قال أبن القاسم وان لم يرتج قضاء فلا بركي شيأ * ابن بونس أما ما عليه من الدين في الدين في الدين ونس أما أوفلس خل الموجل في حيث عليه الأنه لومات أوفلس خل الموجل في دينه كل ما يبعه عليه الامام لوفلس في الدين في الدين المومات أوفلس لبيع الموبة قال ابن القاسم من كان معه عشر ون دينار اتم حو لها وعليه وهذا هو الصواب والجارى على قول ابن القاسم (أوعرض) من المدونة قال ابن القاسم من كان معه عشر ون دينار اتم حو لها وعليه دينه وي منه عليه الموبة في المنه والم الموبة والم المناه من كان معه عشر ون دينار اتم حو لها وعليه دينه والى المائم في دينه فان كان في ذلك وفاء دينه والم المن الموبة في المنه المنه المنه من الدينه أما تبدر المدونة ألمائل المنه من الديمة عليه المائم في دينه فان كان في ذلك وفاء دينه والمائم ويمنه في المناه المناه والمناه المناه والمنه المن في المناه والمناه المناه المنه والمناه والمناه

يكون عنده نعم أومعشر وان زكيالكان أبين وأشمل انهى وانظر المعشر غير المزكى وكذلك نم الغير المزكاة هل يشترط فيها مايشترط في العرض أم لا ابن عرفة وخرج المازرى الزرع قبل بدو صلاحه على خدمة المديرا نتهى ص ﴿ أوقدة كثابة ﴾ ش قال ابن بونس فان عجر المكاتب وفي رقبته فضل على مذهب ابن القاسم فذكر عن أبى عمر ان انه يزكى من ماله مقد ارذلك الفضل ابن بونس صواب لانه كعرض أفاده ولا خيلاف في ذلك انتهى ابن عرفة وفيه في قمة طعام سلم أوفى رأس ماله نقلا المازرى عن عبد الجيد وابن شعبان انتهى ومنه اللخمى ان كان غرعه موسرا بنصف دينه جعل نصف ماعلية في نصف ماله وزكى وان جعل منابه في حصاصه جعل في

وفاً، فأقامت بيده ستة أشهر ثم أتته فائدة مائة دينار عند الستة الاشهر فقال يستقبل بالمائة التي كانت عنده سلفاسنة من حين كانله منهاوفا، ولا مضى ممالم بكن له منهاوفا،

«ابن رشدهذا مدهب مالك في المدونة لا نه قال ان الذهب السلف اذا وهب للذي هو عليه بعد حاول الحول وليس له مها وفاء استقبل بها حولا اذلا فرق بين أن يوهب له الله هب بعد أن حال علها عنده الحول أو يستفيد بعد حاول الحول فائدة يكون بها وفاؤها * ابن رشدوه في الموال والصواب لان ما مضى من المدة قبل أن يستفيد ما يجعله وفاء عاعليه من السلف لم يكن له فيها مال لاستغراق الدين ما بيده من المال انهى انظر هذا مع ما تقدم انه مجعل في دينه ما استفاده آخر الحول من معدن أو زرع مركى وكذلك أيضا جعله المائة الرجبية في مقابلة دينه مع كونه ليس له ما يجعل في دينه ما استفاده آخر الحول من معدن أو زرع مركى وكذلك أيضا جعله المائة الرجبية متعلق بيب عقال في المدونة يحمل دينه في كما يبيعه عليه الامام في دينه اذا فلس * ابن المواز قال ابن القاسم من أسلف ما لاوعند مده عرض لا وفاء له به يومشد فول عنى مولس عند الحول قال انمانظر الى قيمة بوم حل الحول * ابن يونس لان زيادة فيمته كر بحقيه وحول به المال حول أصله فهو خلاف عرض أفاده اليوم انهى انظر اذا على هذا مهذا في يعلل ماذكر ناقبل هذا الفرع فانظره أنت (لا آبق وان رجى) من المدونة قال ابن القاسم ولا يحسب دينه في قيمة عمده الآبق اذلا يحوز بيعه خلافالا شهب انه يقوم على غرره (أودين لم برج) تقدم قوله أوقيمة من جو (وان وهب الدين أوما يجعل فيه وله أوم يستمند وين له أحوال وهو قادر على أخذه منه فو هيه له فلاز كاة فيه على به ولا على الموهوب له حق يم عنده حول من يوم وهب له يسمنون وهذا اذا لم يكن للوهوب له مال غيره فان كان له مال اوعرض سواه فعليه زكاته وهب له أمام سئلة اذا وهب ما يععل فيه فقال ابن القاسم لايزكي حتى يكون العرض عنده ابن المواز من له مائة دينار وعلم سعمة مناها فافاد عرضا قبل الحول بشهريف بها فقال ابن القاسم كول عنده على معده ومنه ساله عرف ما فقال ابن القاسم كول العرف عنده المورف عنده المن المورف العرف على معده المورف العرف عنده المورف العرف على المورف عنده المن المواز من له مائة دينار وعلم عداده وعرف المورف ال

من أول الحول بها بن يونس وهذا النقل جارعلى رواية المدونة خيلاف نقل أبي مجمد في مختصره وأمامسئلة أوم لكمؤجر نفسه فقال ابن رشيد الديون في الزكاة على أربعة أقسام القسم الرابع أن يكون الدين من كراء أو اجارة فهذا اذا كان فيضه بعد استيفاء السكنى والخيدمة كان الحيك في العرض المفاد بارث و نحوه يستقبلوان كان قيضة في السيناء العمل مثل أن يؤاجر نفسه ثلاثة أعوام بسيتين دينا را فيقيضها معجلة في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنه بركى اذا حال الحول ما يجبله من الاجارة و فلك عشر ون لانه قد يقيت في يدهمنا في ما معجلة فو ذلك ثلائة أقوال أحدها أنه بركى اذا حال الحول ما يجبله من الاجارة و فلك عشر ون لانه قد يقيت في يدهمنا في ما في ساع سحنون عن ابن القاسم وعلى قياس قول ابن القاسم في المدونة القول الثانى انه السنين بانقضاء ثلاثة أعوام وهذا باتى على ما في ساع سحنون عن ابن القاسم وعلى قياس قول ابن القاسم في المدونة القول الثانى انه بزكى ادا حال الحول يسعة وثلاث بين من الوضف دينار وهذا القول الثالث انه لاز ومن آجر نفسه ثلاث سنين بستين دينار اوقيضها حق بعضى العام الثانى فاذا من تونس عزاه أيضالا بن المواز قائلا ماضه ابن المواز ومن آجر نفسه ثلاث سنين بستين دينار اوقيضها أربعون و بيده ستون فيعل أربعين منها في دينه وزكى عن عشر بن انتهى فانظر أنت هذا وانظر لفظ خليل فانى لم أفهمه ثم أطلعنى وعلى سنة وهي يعده قول النولة في المواز قائلا ما نصالا بن الحال المنافق المدونة انتهى نفسه لا نه لوفر منها في عبده أودابته لكن المهالة الآل والار بعون دينا عليه قال في البيان وهو الذي بأنى على مذهب مالك في المدونة انتهى نصر حمالله و بدنه القدر كنت ملكه أما الاتون دينا عليه وغربي ان ابن رشد ماع الفي المقدمات (١٣٠٧) وأخر ووار شعد مع سقوط لفظ غير من نسختي ملكه في المواز كانت اطلعت عليه و بداله ورديا المقدمات (١٣٠٧) وأخرو ما راين ورنس في منافق المقدمات (١٨٠٧) وأخر ووار شعد مع سقوط لفظ غير من نسختي ملكة في الورد المائي المواز المنافق المقدمات (١٨٠٧) وأخر ووار شعد مع سقوط لفظ غير من نسختي المولة المولة المنتون والمنافي المولة على المولة المولة المولة المولة عنون المولة عنون المولة المولة

من المقدمات وهنا أيضا فرع آخر وهو من أكرى داره خسسنين عائة دينارفتعجلها وحال عليها الحول وهي عنده وليس له مال غير الدار في هذه المسئلة سعة أقوال

قدية دينه والقياس لغوه لأنه لاينبغي بيعه لجهله انتهى ص ﴿ أُولِكَمُوْجُرِنفُسِهِ ﴾ شانظر ماأها دبالكاف واحترز بنفسه ممالو أجره عبده أو دايته فانه يكون عنده ما يجعل فيه واذا حال الحول الثاني فانه يزكى العشرين الاولى باتفاق و ينتقل الخلاف الى العشرين أجرة الحول الثاني والله أعلم ص ﴿ وَزَكِيتَ عَلَى وَقَفْتُ للسلف ﴾ شسواء كانت على معينين أو مجهولين (فرع) اذا أوصى بمال أو دفعه لشخص يشترى به أصل و يوقف فحال الحول على المال قبل الشراء زكى قال في النوادر في ترجة الرجوع في الحبس ولو أوجب التعبيس في مال ناص فأوقفه الى أن

* ابن رشدوالآنى على قول مالك في المدونة انه بركي من المائة فعدر فيمة الدار ولا بزكي بماوجب للعام الماضى ولا بمادسكن بعد ذلك العمال في ذلك أن يزكي من المائة قدر فيركي قدر ماينوب ذلك من العام الاول لا نه هو لا نالدار وفاء بالدين وملكه اله قام مؤخر حتى عضى من العام الثانى ماله قدر فيزكي قدر ماينوب ذلك من العام الاول لا نه هو الذي حال علمه الحول بعد سقوط الدين عنه ثم اذا مضى بعد ذلك أيضاماله قدر ركي ماينوب ذلك كذا أبداحتى ينقضى العام الثانى في خرك بانقضائه ما يقوب ذلك كذا أبداحتى ينقضى العام الثانى في خرك بانقضائه ما يقى من واجب العام الاول (ومدين مائة له مأئة ومله ومائة رجبية بزكي الاولى) قال ابن القاسم من له مائت ادينار حول كل مائة على حدة وعلمه دين مائة فليزل فاذا حل حول الاولى جعل الثانية في دينه وزكي الاولى قال أبو مجمد ولا يزكي الثانية في دينه و كل مائة على حدة وعلمه دينه في كتاب ابن حبيب بزكي كل مائة في حولها و يعمل دينه في الأخرى * ابن يونس أو يبلأ بي محمد أصوب لا نه اذاركي الاولى جعل الثانية في دينه في كأنه قضاها فلم يحب عليه زكاتها * ابن رشد قول ابن القاسم انه بزكي هذه التي حال حولها و يعمل دينه في الثانية في دينه و المنانية في دينه و الله و المولى و المائة و المائة و المنانية في دينه و الأولى التي كي هذه عين وقف المناز و الدراهم و أتبار همافان كان ذلك عين و قفت السلف) * ابن رشد أماما أنه برفلاخلاف ان الزكاة العب في جيم عدن الله في سبل الله المحمل علم المعنين أو للساكين وابن السبل ومن المدونة قال مالله من أوقف مائة دينار لتسلف الناس أوجعل ابلاله في سبل الله المحمل علم المعنين أولله الثان المن والمناز كان الله في ذلك الزالة في سبل الله المحمل علم المعنين أولله المناز كان المناز على المائة على الناس فانه الناس فانه الناس فانه الناس فوجعل ابلاله في منا الدراهم تعبس لتسلف الناس فانه الاتركي اذا أسلفت وصارت دينا حتى فان قبض فان قبض فان قبض فان قبض فان قبض فان قبل المنابلة في ذلك المنافق ذلك

منهانا ابن كوسواء كان الحبس على معينين أومجهولين واذا كانت في ذمة المتسلف زكى عنها من هى في ذمته اذا كان له ما يوفى بها كسائر الديون واذا قبضت زكيت على ملائ المحبس لعام واحد (كنبات وحيوان أونسله على مساجد أوغير معينين كعليهم) أما تحبيس النبات على مسجداً وغير معينين كعليهم في المدونة قال مالك تؤدى الزكاة على الحوائط المحبسة في سبيل الله أوعلى قوم باعيانهم أو بغيراً عيانهم قال سحنون المعينون وغيرهم سواءاذا أخرج من الجيم خسة أوسق ففيها الزكاة * ابن يونس وهنا المحاهر المدونة ووجهه ان المحبس عليهم انحاء كون الحوائط ملك انتفاع لاملك ابتياع ولاميرات وأجرها جارعلى المحبس فكانها على ملكه وقال ابن رشد حوائط النعيل والاعناب ان كانت (٢٣٧) موقو فة على غير معينين مثل المساكين من بني زهرة أو بني تهم

يشترى به أصلا مجسافد لك جائزاذا اشترط فيها ذلك وجعلها بيدغيره قال وفيها الزكاة يريدمنها اذا أتى لهاحول انتهى وأصله من كتاب ابن الموازوير يدبقوله واللهأعلم فدلك جائز أى اذا أشهد بذلك كا قال في كذاب الصدقة من المدونة والله أعلم (فرع) اذا وقفت الدور فلا تحب الزكاة في غلانهالانهالو كانت ملكالم تعبف في غلانهاز كاذالاأن يقبضه ربهاو يقم في مده سنة فكالك المحبسة والله أعلم ص ﴿ كنبات وحيوان أونسله ﴾ ش أما النبان فواضح وأما الحيوان فراده إذاوقف لينتفع بغلته كابنه وصوفه أو يحمل عليها أوعلي نسلها كإقال في المدونة وأماان وقف لتفرق عينه فقد تقدم حكمه عندقول المصنف ولاموصي بتفرقتها وأماقوله أونسله فعناه انه اذا حبس لينتفع بصوفهاأ ولبنهاأ ويحمل عليهاوان أوقف ليفرق فان كان على معينين فلا زكاة على من لم تبلغ حصمه عدد الزكاة وان كان على مجهو لين فالزكاة في جهد الالولاد اذاتم لها حول من وقت الولادة كذاذكر ما بن يونس ص ﴿على مساجداً وغير معينين كعليهم ان تولى المالك تفرقته والافان حصل لكل نصاب شهدا انما رجع الى النبات فقط لاته هو الذي يطابق تفصيله في المنقول وهو قوله كعليهم ان تولى المالك تفرقته قال الرجراجي في شرح المدونة وماتجب الزكاة في غلته دون عمنه كالحوائط المحسة فللصاومين أن تكون محسسة على غيرمعينين أوعلى معيناين فان كانت محبسة على غيرمعينين فلاخلاف ان ثمرهايز كى على ملك الحبس وان الزكاة تجب في ثمر ها اذا بلغت جملة ما تجب فيه الزكاة و ان كان الحسس على معمنين مثل أن بحيس ثمر حائطه وجنانه على قوم بأعمانهم فلا يخملو من أن يكون رب الحائط هو الذي سولي الستى والعلاج دونهمو يقسم الممرة عليهم فان الممرة تزكى على المث المحبس قولاواحدامن غيير اعتبار مايعصل لكل واحدمنهم فن حصل عند دواب من المحس عليهم وان كان المحس علمهم هم يسقون و يعملون لانفسهم فهل هم كالشركاء ويعتبر ماينوب كل واحدمنهم فالمدندهب على قولين قاعين من المدونة أحدهم انهم كالشركاء ويعتبر النصاب في حق كل واحدمهم فن حصل عنده نصاب امامن ثمر الحبس انفرادهاأو باضافتهاالى ثمر جنان له فانه يزكى دون من لم محصل له نصاب وهوقول أشهب في كتاب الحبس من المدونة والثاني انه يعتبر خسة أوسق في جيع عرة الحائط فاذا

فلاخلاف ان عرتهامزكاة على ملك المحسس وان الزكاة تجىفى أرتها اذاللغت جلها ماتعسفه الزكاة واختلفان كانت محسة لمعينين فقال ابن القاسم فى المدونة انهاأ بضامز كاة على ملك المحسس وهذاعلى أصله ان من مات من المحس علم قبل طيب الثرة لمورث عنه نصيه منهاورجععلىأصحابهوأما تعبيس الحيوان أونسله فقد تقدم نص المدونة فدمن جعل ابلافي سبيل الله وقال اللخمى انكان الحبس ابلا أوغنما ينتفع بالبانها وأصوافها زكي جمعها على ملك المحبس اذا كان في جمعها انصاب وسواء كان الحبس على مجهول أومعين (ان تولى المالك تفرقته والا ان حصل

لكل نصاب) لم يذكران بونس وابن رشدهذا وقال اللخمى ان كان الحائط حبساعلى قوم بأعيانهم وكانواهم دسقون و يلون فيرزك من بلغ نصيبه خسة أوسق ومن كان نصيبه دون ذلك لم يزل فان كان رب الحائط يسقى و يلى و يقسم المثرة زكيت اذا كان في جلتها خسة أوسق قال وان حبس أربعين شاة على أربعة نفر لكل واحد عشرة بأعيانها زكيت لانه اعا أعطى المنافع والرقاب باقية على ملكه فهو بخلاف حبس النخل لازكاة في رقابها واعالز كان في الثمار وهي المعطى فصح أن تزكى على ملكهم والغنم غير معطاة فزكيت على ملك أعبس قال وان كان الحائط عبساعلى مسجد أو مساجد وكان في جلتها خسة أوسق زكيت وان لم ينب كل مسجد الاوسق وقال طاوس ومكحول لازكاة في حبس على مسجد وهذا هو القياس لانه ان قدر انه باق على ملك الحباس فيه ذكاة للاحباس على حبسه وهو لازم و تزكية حوائط الاحباس فيه ذكاة للاحباس

كانفيها خسةأوسق أخندت منهاالزكاة من غيراعتبار عايصتح ليكل واحدمن المحبس عليهم ويزكى على ملك المحبس الذي هورب الحائط فان كان ثمرة الحبس دون النصاب أضافها الى مايتم بهالنصاب انكان عنده وهوقول ابن القاسم في كتاب الحبس من المدونة وهو ظاهر قول مالك في كتاب الزكاة الثاني من المدونة انتهى وقال ابن رشدفي المقدمات وأماما تجب الزكاة في غلته ولاتجب في عينه وذلك حوائط النفل والاعناب فان كانت موقوفة على غير معينين مثل المساكين فى بنى زهرة أو بنى تميم فلاخــلاف ان ممرتها من كاة على ملك المحبس وان الزكاة تعجب في ممرتها اذا بلغت جلتها مانجب فيه الزكاة وكذلك ان أثمرت في حياة الحبس وله حوادُّط لم يحسم افاجمع في جميع ذلكماتجب فيهالزكاة واختلف انكانت محبسة على غيرمعينين فقال ابن القاسم في المدونة انها أيضامز كاذعلى ملك المحبس وفي كتاب إبن المواز انهامز كاة على ملك المحبس عليهم فن بلغت حصته منهم ماتجب فيه الزكاة زكى عليه ومن لمتبلغ حصته منهم ماتجب فيه الزكاة لم تجب عليه زكاة وقول ابن القاسم هذاعلي أصل قوله في كتاب الحبس ان من مات من المحبس عليهم قبل طيب الثمرة لم بورث عنه نصيب منها ورجع الى أصحابه ومافى كتاب ابن المواز على أصل فول أشهب فى كتاب الحبس المذكوران من مات من المحبس غليهم بعدا بارها فقه واجب لو رثته انتهى (تنبيهات الأول) التفصيل المذكور في الموقوق عليهم بين أن يكونو المجهولين أومعينين انماهو اذاحر المحبس وأما اذالم يحزفانه بزكى على ملكر بهقولاوا حدامن غيرتفصيل قال ابن عرفة والحبس غبر محوز كال ربه والمحوزان كان ذانبات على مجهول زكى على ملكه وأماعلى معين في كونه كذلك أوعلى ملك المحس فيشترط بلوغ حظ مستعقه نصاباقولاا بن القاسم وكتاب محمد التونسي والصقلي عن ابن الماجشون وأن كانت على مستعقه اسقطت انتهى (الثاني) استفدمن كلام الرجر اجي أنه اذالم يتول المالك التفرقة وحصل لكل واحدمن المعينين مالاز كاة فيه وكان في ملكه جنان في تمرهما يكمل اهبه نصاب انه يضم ماحصل من ثمر الوقف الى ثمر جنائه ويزكى الجيع واضافته الى وقف عليه آخر مثل اضافته الى ملكه فيكون مثله فتأمله والله أعلم (الثالث) استفيد من كلام المقدمات انه حيث كانت الزكاة على ملك الواقف وانه يضم تمر ماأ وقفه أذالم يكن فسه نصاب الى عمر ما علكه من الحوائط انذلك انماهوا ذاأتمرت الحوائطني حياة المحبس وأشار اليهابن غازي في مسئلة الموقوف على المساجدوسيأتي لفظه في التنبيه الخامس (الرابع) تحصل ماتقدم ان الحبس اذا كان على غير معينين أوعلى معينين الاأن الواقف هو المتولى للحبس أن يزكى على ملك واقفه قولا واحدامن غير خلاف وان كان على معينين وهم المتولون له ففي ذلك ثلاثة أقو الأحدها وهو الذي اقتصر عليه المصنف أنهيز كى على ملك المحبس عليهم والثاني يزكى على ملك المحبس والثالث اذا كان الوقف على مستعق الركاة سقطت زكانه والله أعلم (الخامس) هذا تحصيل القول فيا اذا كان الموقوف عليهم مجهولين أومعين ين وأما للوقوف على المساجد فصل ابن عرفة في مثلاث طرق الأولى للتوتسي وهيالتي اقتصر عليها المصنف انه يزكى على ملك الواقف والثانية للخمي انه لازكاة والثالثة لأبي حفص ان ماعلى المساجد من الأوقاف يضم بعضه لبعض وان تعدد واقفوه ونصه وفيا على المساجد طرق التونسي ينبغي زكانها على ملك ربها ينضاف لماله غيرها اللخمي قوله مالك زكاتهاعلى ملك باللعامل والقياس فول مكحول لازكاة فيهالان المتلا علا والمسجد لازكاة عليه كرونهالعبدأ بوحفص لوحبس جاعة كل فعلاله على مسحدقان بلغ محموعها نصابازك

على ملك محبسها (وفي الحاق ولدفلان بالمعسنين أوغيرهم قولان) تقدم ان مذهب المدونة مثل قول سحنون المعينون وغيرهم سواءفكان خليل في غني عن الاتيان بهذا الفرع فهو نظيرقوله فيالنضم لاانشك فهماونظيرقوله فى سع الغائب أومنازعة تماطلعت على نص المقدمات اختلف اذا كان الحبس على ولد فإلن هل عمل ذلك محمل المعسنان أملاعلى قولين قائمين من المدونة في الوصاياوغيرها * ابن شاس النوع الخامس زكاة المعادن وخس الركاز وفيه فصلان

أنتهى ونقله ابن غازى وزادائره وقول التونسي يضاف لاصل ماله يريداذا كان عينا كالمسئلة المذكورة في المقدمات انتهى ويشير بذلك لكلامه المتقدم نحاعترض على ابن عرفة في اقتصاره على مانق له اللخمي فقط ونصه وقد أغفل ابن عرفة قول عبد الحق في التهديب أعرف في المال الموقوف لاصلاح المساجد والغلات المحبسة في مثل هذا اختلافا بين المتأخر بن في زكاة ذلك والصواب عندي أنلاز كاة في كلشئ بوقف على مالاعبادة عليه من مسجدو نحوه وقد نقله صاحب الجواهروالتقييد انهى وبالطريقة الأولى أفتى أبوعمر ونصه على مانقله أبوالحسن الصغير ومن التعاليق *سئل أبو عمر ان عن جاعة حبسوا حبساعلى مسجد أوعلى حصن نخ الأوزيتوناكل حبسه على حدته وفي جميع ماحبسو اماتجب فيه الزكاة وليس في حبس كل واحدمنهم على انفراده ماتجب فيهاالاأن كاةهل تزكى هذه الاحباس أملافقال لازكاة فيهاالاأن يكون في حسس كل واحد منهم ماتحب فيه الزكاة واذا كان في بعضها ما تجب فيه الزكاة وفي بعضها مالا تجب فيه الزكاة فلا يزكى الاماتجب فيه الزكاة انتهى وذكر البرزلي فيأواخرمسائل الصلاة في مسائل مساجد قصر المسيرمثل قول أبى حفص انها تجمع ونصه وفي تعليقة ابن العطار اذا حبس جاعة على مسجد حوائط كل انسان حبس نخلاو جلة ذلك للسجد فان خرج من الجميع خسة أوسق زكاه على المسجدوا عما كانت الحوائط المحبسة تزكى لان مصارف الزكاة غير الفقراء مع الفقراء فلاعسك لاجل ان الثمرة للفقراء لان الساعي قديري صرفها في غيرهم من الأصناف فان كان هناك خوف من العدوصرفت فى السبيل وان كان الأمن والرخاء أعتق الرفاب وان كان زمن شدة أطعم المساكين وان كان الحبس على المساكين فلايصر ف ماسوى الزكاة الاعلى المساكين وأماابن رشد فقال ان كان الحبس على قوم معينين فلاخلاف أنها تزكى على ملك المحبس وذكركلام ابن رشد المتقدم برمت فتأمله والله أعلم (السادس) قول المصنف كعليهم قال ابن غازى أدخل أداة الجرعلي أداة الجر ابثار اللاختصار ومثله قول الشاعر

غدت من عليه بعدماتم ظمؤها * تصلوعن قيظ بزيزاء مجهل

انتهى وفيه نظرلان على في البيت اسم بمعنى فوق كاصرح به أكثر النعاه وأما كلام المصنف فاماأن يحمل على قول من بحيزد خول حرف على حرف وهذا القول نقله المحلى في شرح جمع الجوامع واما أن تُكون الكاف هذا اسمأ وداخلة على اللفظ لامن حيث انها فيه حرف فتأمله والله أعلم ص ﴿ وَانْمَا يَزْ كَيْ مَعْدَنَ عَيْنَ ﴾ ش أفادقوله يزكى ان المأخوذ منه زكاة فيشترط فيهشر وطها من الاسلام والحرية على مااقتصر عليه ابن الحاجب وصاحب الشامل وغيرهما ونقل ابن عرفة في اشتراطهما قولين وقال الجزولي في الكبير في أول بابز كاة العين ان الشركاء في المعدن كالواحدوالعبد كالحر والكافر كالمسلم على المشهور فتأمله ويشترط النصاب وأماالحول فقد نبه على استثناء المعدن من اشتراطه فياتقدم وكذلك نبه على ان الدين لايسقط زكاته وعلم أيضاان المأخوذ منه ربع العشر وأن يصرف مصرف الزكاة الافي الندرة كاصرح به ابن الحاجب وغيره وأفاد كلامهأن معدن غير العين لازكاة فيه ص ﴿ وحكمه للامام ولو بأرض معين الا ماوكة الصالح فله فله ش علمين كلامه رجه الله و عائني به من المبالغة أن المعدن اذا كان في أرض غير مملوكة كالفيافي وماانحلي عنه أهله فحكمه للامام وكذا انكان في أرض مملوكة لغيرمعين

ولا زكاة فيما يخرج من المعدن من ذهب أوفضة حتى يبلغ وزن عشرين دينار امن الذهب أومائتي درهم من الفضة مثل الزرع لابؤخذ منهشئ حتى يبلغ خسة أوسق فيأخذمنها فازاد فعسامه وكذلك المعدن شمكلا اتصل دعد ذلك خروجه مماقل أوكثر أخذ منه ربع عشره (وحكمه للامام ولوبأرض معين الاعماوكة لمصالح فله) من المدونة قال مالك وللامام اقطاع المعادن لمن رأى ويأخذمنها الزكاة وكذلك ماظهرمن المعدن فيأرض العرب وأرض البر برفالامام يلها ويقطعها لمن رأى وبأخذ زكانها وكذلك ماظهرمنهابأرض العنوة فهوللامام وأماماظهرمنها فى أرض الصلح فهو لاهل الصلح لهمأن يمنعوا الناس أن يعملوا فيها * ابن رشد مذهب المدونة ان المعادن ليستتبعا للارضالتي هى فها مملوكة كانتأو غير ملوكة الاأن تـكون فى أرض قوم صالحواعلها فانأساموا رجع أمرها الىالامام ووجههان المعادن التي في جوف الارض أقدم من ملك المالكين لها

فلم يحصل ذلك ملكالهم بملك الأرض فصارمافها بمنزلة مالم يوجف عليه بمخيل ولاركاب قال ابن القاسم وكذلك معادن الزرنيخ

والكحل والنعاس والرصاصهي كعادن الذهبوالفضة للسلطان أن يقطعها لمن يعمل فها

كأرض العنوة على القول بأنه ملك الجيش فحكمه للامام وكذلك ان كان مالكه معينا محماستثني من هذا الحكم مااذا كانت الارض للصالحين فان المعدن يكون لهم قال في المدونة وماظهر من المعادن فى أرض العرب أوالـ بر برفالامام يلها ويقطعها لمن رأى ويأخذ زكاتها سواء ظهرت في الجاهلية أوفى الاسلام وماظهر منهافي أرض الصلح فهي لاهل الصلح دون الامام ولهم أن يمنعو هامن الناسأو يأذنوا لهم فيها وماظهر منهابار ض العنوة فهي الى الامام ابن يونس لأرت الارض للذين أخندوهاعنوة انتهى وقدلخص الرجر اجي المكلام في ذلك وقال المعمدن اماأن يظهر في أرض العنوة أوفى أرض الصلح أوفى أرض الاسلام فالاول لاخلاف ان الحكم فيه للامام والثاني فيه قولان أحدهاأنه للامام وهوقوله في الواضحة والثاني ان النظر فيه لاهل الصلح وهوقول ابن القاسم فى المدونة وقول ابن نافع وهو الصحيح وعليه فن أسلم منهم وفى أرضه معدن هل يستمر له ملكه وهوظاهرقول ابن القاسم ونصابن الموازعن مالكأو يكون النظر فيه للامام وهوظاهر قول ابن القاسم أيضا رواية يحيى بن يحيى والثالث أعنى اذاطهر في أرض الاسلام فان ظهر فى الفيافى فلأخلاف ان النظر فيه للامام وان ظهر في مماوكة محوزة فقال ابن القاسم النظرفيه للرمام وقال ابن سحنون النظر لمالكه انتهى (تنبيهات *الاول) النمثيل بما انجلى عند أهله المررض غير المملوكة قاله ابن عبدالسلام وصاحب التوضيح وغيرهم ويريدون بهما انجلي عنه أهله الكفار وأما المسامون فهو باق على ملكهم والله أعلم (الثاني) ماذكره المصنف مر أن المعدن اذا كان في أرض معين فحكمه للامام ليس عاصاعا كان في أرض العنوة كافرضه الشارح بلهوأعمن ذلك كاهوظاهر كلام المدونة المتقدم وظاهر عبارة ابن الحاجب وابن بشير واللخمى قال ابن بشير وان وجدفى أرض مماوكة لمالك معين ففيها ثلاثة أقوال أحدها أنهلامام والثاني لمالك الارض والثالث ان كان عيناللامام وان كان غير ذلك من الجواهر فلمالك الارض انتهى وقال اللخمى اختلف في معادن الذهب والفضة والحديد والنعاس والرصاص تظهر في ملك الرجل فقال مالك الأمر فيهاللا مام يقطعه لمن رآه قال لان المعادن محمم المهاشرار الناس وقال في كتاب إن سحنون هو باق على ملك ربه انتهى بل فرضه في أرض العنوة معمد على بأرض الحرب وقال حكمه للامام ولمأرأ حداذ كره ولامعنى له لان أرض الحرب ان كان الحر عليها لأهل الحرب فكيف يتصو رأن يحكم فيهاللامام وان زال حكم أهلهافهي عنوة أوصلح أوما انجلى عنه أهله فلاوجه لزيادة هذا القسم وانماذ كره أهل المذهب في مواضع الركاز وهذا ظاهر والله أعلم (الرابع) اذاأسلم أهل الصلح قال في المقدمات رجع أص المعادن الى الامام هـ ندامدهب ابن القاسم و روايته عن مالك في المدونة ومنه هب سعنون انها تبقى لهم انهى مختصرا (الخامس) لم يقهم من كلام المصنف حكم معدن غير العين وقد علم من كلام ابن بشير المتقدم والقول الثالث الذي ذكره أن الكلام فماهو أعممن العين وعلم ذلك أيضامن كلام اللخمي المتقدم وعلى ذلك فهم من شراح أبن الحاجب كلامه وقال أبو الحسن في قول المدونة فالامام يليها ظاهره كانت المعادن مما يزكى أوممالايزكي وقيل أمامعادن مالايزكي فهي لمالكها انتهى وفي الجواهر في كتاب احياء الموات القسم الثاني من المعادن مالاز كاهفيه كمعادن النعاس والرصاص والقزد بروالكحل والزرنيخ والجوهر ونعوذاك فقال بن القاسم وهي مثل معادن الذهب والفضة والسلطان بقطعها

لمن يعمل فهاوغال سعنون لابليها كالعنبروما يخرجمن البعرانهي القول الاول باللفظ والقول الثاني بالمعنى (السادس) حيث يكون نظر المعدن للامام فانه ينظر فيعبالاصلح جباية واقطاعا الباجي انمايقطعه انتفاعالا تمليكا فسلايجو زبيعهمن أقطعه ابن القاسم ولايور نعمن أقطعه لان مالاعلك لايورثوفي اردنيل أدرك قول أشهب ونص شركتها انتهى من ابن عرفة ص ﴿ وضم بقية عرقه وان تراخى العمل ﴿ ش العرق هو الناول والنوال قال عماض وهوماخرجمن المعدن واعلمان هذه المسئلة على أردمة أوجه الأول أن يتصل العرق والعمل فيضم بعضه الى بعض حتى يجتمع منه نصاب فيز كيه ثم يز حى ماخرج بعد ذلك وان قل قال في التوضيح اتفاقا (الثاني)أن يتصل العرق دون العمل قال في التوضيح عن المازري فان انقطع العمل لطاريء كفساد آلة ومرض عامل فلاشك في الضم فان انقطع اختيار الغيرعند و فانظاهر عندي من مندهبنااله يدني بعضه على بعض لان النيل اذاظهر أوله فكانه كله ظاهرو محوز وقدأطاف أحماب الروايات أنالنيل المتصليضم بعضهالى بعض حتى يجتمع من غير تفصيل انتهى وفي الذخيرة وان اتصل النيل وحده فظاهر قول مالك أن الاعتبار بالنيل دون العمل وعند الشافعي ان انقطع العمل بغيرعدر استأنف واناقصل النيل لناان النيل هوالمقصوددون العمل فان انقطع النيل فلازكاة واذا أتصللم يضر انقطاع العمل انتهى ونقل الجزولي أيضاعين غيره انظاهر الرسالة والموطأفي هذا الوجه الضم ولميذ كرخلافه فأشار المصنف الىهذين الوجهين بقوله وضم بقية عرقه وانتراخي العمل بعنى ان عرق المعدن دضم بعضه الى بعض حتى يعتمع منه نصاب فيزكمه عمر تى ما يخر جريعد ذلك وان قلقال في التوضيح أتفاقا الثاني أن يتصل العرق مادام موجودا ولوتراخي العمل بعضه عن بعض وحصل فيه انقطاع فقول الشارح بريد بقوله وان تراخى العمل أن يكون مسترسلاعلي هبة العامل وليس المرادأن يعمل تارة ويبطل أخرى فانة لايضم بعضه الى بعض ليس بظاهر ويتعين حل كلام المصنف على ماتقدم والوجه الثالث أن ينقطع المرق ويتصل العمل قال في التوضيع فالمذهب عدم الضم وعن إبن مسلمة يضم ولم بحك القرافي خلافافي عدم الضم والرابع أن ينقطع العرق والعمل فلاضم اتفافا والى هذين الوجهين أشار بقوله لاعرق لآخر فانه لايضم عرق الى عرق آخر اتصل العمل أوانقطع (فرع) لوتلف ماخرجمن النيل بغيرسبه فهل يضم ما خرج بعددلك المدفيه قولان لابن القاسم ومجد وانماهذا الخلاف اذا تلف لوقت لوتلف فيه المال بعد حوله لم يضمنه نقله ابن عرفة (تنبيهات الاول) فسر في الذخيرة العمل بالتصفية والظاهرمن عبارة أهِل المذهب انه الاشتغال بالانواج من المعدن فتأمله والله أعلم (الثاني) قال في التوضيح وحدالانقطاعهومانقله صاحب النوادر ولفظه ومن الواضعة واذاانقطع عرق المعدن قبل باوغ مافيه الزكاة وظهرعرق آخر فلجر الحكم فيه قاله مالك وابن الماجشون انتهى وفي الموطأنعوه وظاهر هانهلو انقطع العرقنم وجمد في تلك الساعة عرق آخر انهلا بضم أحدهماالي الآخر انتهي (الثالث) اذا وجدعر قافيل انقطاع الأول فظاهر اطلاقاتهم أنه لايض ماحصل من عرف الى عرق آخر وأماعلى الفول بضم ماحصل من المعدن الى معدن آخر ابتدأ في الثاني قبل انقطاع الاول فيضم هنامن بابأولى وفي الشرح الكبيرعن المقدمات كلام يوهم انديضم الاول للثاني وكلام المقدمات اعاهوفي ضم المعادن لافي ضم العروق ويظهر ذلك عراجعة المقدمات ويتأمل آخر الكلام وأوله والله أعلم ص ﴿ لامعادن ﴾ ش يعني ان ماخرج من معدن لايضم لما خرج من معدن آخر اذا كان

(وضم بقية عرقه) * ابن عرفة النيل المتصل كالدين المقتضى يضم مانيل منه الى ماقبله ولوأنفق ابن القاسم ولوتلف بغير سبه (وان تراخى العمل لامعادن) سحنون لوأقطع أربع معادن لم يضم مادصيب في كلواحدمنهاالىمافهاولا يزكى الاعنمائتي درهم فأكثر من كل معدن وكل معدن كسنة، وتنفة في الزرع وليسكنزرع في مواضع يضم بعضه الى بعض اذازرعه فيعام واحد وقال ابن مسامة يضم بعضها الى بعض وبزكي الجيم كالزرع * ابن يُونس وهذا أقيس * ابن زشد وهوالآني على رواية ابن القاسم وقوله في المدونة * الباجي وجه قول سحنون ان النيلين من معدن واحد لايضم بعضهما الى بعض مع قرب المدة فبأن لايضم نيسل الىنيسل في معدنين متباينين أولى وأحرى (ولاعرق لآخر) ابن رشداذانض لصاحب المعدن من نسل المعدن النصاب زكى ثم مازاد فحسابه مااتصل النملولم ينقطع العرق وسواءبق مانض في مده الى أن كل النصاب أوأنفقه قبل ذلك وكذاماتلف من مده بغسر

نان السبه على قول ابن القاسم وأما لوانقطع النيل لتمام المرق موجد عرقا آخر في المعدن نفسه فانه يستأنف في المعدن نفسه فانه يستأنف في المعدن المن من الاول باقيا هذا المناخ المناخ في المناخ في فأحرى أن المناخ في المناخ

كل واحدمهما في وقت بلاخلاف وان كان في وقت واحد فقال ابن الحاجب في ذلك قولان قال في التوضيح القول بالضم لابن مسلمة ابن رشدوه وعندى تفسير للدونة لان المعادن عنز لة الارضيين فكا بضيف زرع أرض الى أرض أخرى فكذلك المعادن ابن يونس وهو أقيس وعدم الضم لمعنون قال في الذخيرة وهو المذهب خلافالابن القاسم لانه اذالح يضم نيل الى نيل فأولى معدن الى معدن والفرق للذهب بين المعدنين وزرع الفدادين ان ابان الزرع واحد والملك شامل قبل وجوب الزكاة فيموالملك في المعدن انماثبت بالعمل ولوكا مافي وقتين لم يضما اتفاقا انهي وظاهرا طلاقه انه اعتمدمانسبه القرافي للذهب فتقييدالشارح كلامه وقصره على المتفق عليمه فيه نظر والله أهلم وقال في الشامل ولا يضم معدن لآخر الافي وقته على الاظهر انتهى والاظهر اختيار ابن رشدو يقابله مانقله في الذخيرة انه المذهب والله أعلم (تنبيه) قال في المتوضيح قال في الجلاب ومن كان له معدنان ذهبوورق ضمما يخرج من أحدهماالي الآخر وزكاه الباجي وهوالجاري على قول ابن مسامة وأماقول سعنون فلاببعدأن بوجدني معدن انتهى ونعوه في الذخيرة ولابدأن يكونافي عرق واحد على ماتقدم اذلايضم عرق لعرق والله أعلم صرفى في ضم فائدة حال حولها ﴾ ش أى وفي ضم الفائدة التى حال حولها نصابا كانتأوغيره الى ماخرج من المعدن دون نصاب تردد فحكى عبدالوهاب واللخمي أبضا الضموخر جاللخمي من القول بعدمضم المعدنين قولا بعدم الضم وفهم ابن يونس المدونة عليه قاله في التوضيح قال عنه وقول عبد الوهاب خلاف المدونة لانه يلزم عليه لو أخرج من الممدن عشرة دنانير ثم انقطع ذلك النيل وابتدأ آخر نفرجله عشرة أخرى والعشرة الأخرى بسده أن يضيف ذلك و تركى لأنه يقول لو كانت له عشرة دنانير حال حو له الاضافها الى هذه العشرة التي خرجتاله أخبراوزكي فاضافتها الي هنده المعدنية أولى انتهى ومقتضي كلامه في المقدمات ان هنده المورة التي ألزمها بن يونس لعبد الوهاب أنه يتفق على الزكاة فيافانه قال ذاانقطع النيل بتهام العرق مح وجدعرق آخر في المعدن نفسة فانه يستأنف من اعاة النصاب وفي هذا الوجمه تفصيل اذلا يخاومانض لهمن النيل الاول أن يتلف من بده قبل أن يبدوالنيل الثاني فلا خلافأنه لازكاة عليهلانه يمزلة فائدة حال حولها وتلفت تم أفادما يكمل به النصاب أو يتلف بعد أن بدافي النيال الثاني وقبل أن يكمل عنده بما كان من النيل الأول نصاب فيتخرج على قولين والحالة الثانية ان يبقى بيده مأحصل من الأول إلى أن كمل عليه من النيل الثاني تمام النصاب ولم مذكر لهاجوابا قال في التوضيح ومقتضى كلامه انه يزكي باتفاق والذي يدل عليه كلام أهل المذهب بل صريحه ماذ كره ابن يونس انهلايضم نيل الى نيل لكن في قوله وانماقاله عبد الوهاب خلاف المدونة أنظر وقدفرق المازري بين المسئلتين بماحاصله انهاذا كانت بيده فائدة قدحال حولها لاسبيل الى انكار الحول عليها لانه أمر محسوس واذا أخرج من يده مائة وهي في حكم ما عال عليه الحول صار الجمع مالاواحداحال حوله بخلاف مااذا أخرج مائة معدنية أولافانه لم عرعلها حول وانماجعلت فى حكم مامر عليه حول تقدير اوهذا التقدير انماقدر ه الشرع فيما توجه الخطاب بالاخراج منه وهاهنا لم يتوجه القصوره عن النصاب انتهى وقال أبو الحسن ذكر ابن رشدهنا كلاما مشكلا ثم ذكره قال وسكت عن الوجم الثالث ومقتضى كلامه انه يزكى باتفاق وليس كذلك اذظاهر قوله في الكتاب فيكون كابتدائه انه بقى في مديه مانض له من النيل الأول وتلف فاذانو زع في هذه الصورة فهومنازع في الثانية من بابأولى وسيأتي في كلام الذخيرة مايدل على انه لايزكي في الصورة وتعلق الوجوب باخراجه أوتصفيته تردد) أمامسئلة ضم فائدة فهذات كرار لقوله وانمايز كدين كل بنفسه أو بمعدن فانظره هناك وأمامسئلة تعلق الوجوب باخراجه أوتصفيته فقال الباجي يجب في (٣٣٨) المعدن الزكاة عند ظهوره ولا ينتظر به

التي ذ كرهاابن رشدوالتي فهمت من كلامه والله أعلم ثم ذ كرالشيخ أبوالحسن كلام عبد الوهاب وكلاما بن يونس بعده وحاصله ان القول بضم الفائدة لما يكمل بهانصابامن المعمدن هو الذي نص عليه عبدالوهاب واللخمي ومقابله تخريج اللخمي وفهمابن يونس ولذلكذ كرالقرافي عن سند ماقاله عبد الوهاب ثمذ كرعنه قولا آخر بعدم الضم فالقول بالضم هو المنصوص فكان ينبغي للصنف الاقتصار عليه ولذلك قال في الشامل ويصم ناقص لغير حوله وان ناقصاعلي المنصوص انتهي وقد تقدم في زكاة الدين ذكر كلام أبن عرفة وابن عبد السلام (تنبيه) ماتقدم أول الكلام عن التوضيحانه يضم المعدن للفائدة كانت نصاباأ ودونه وهو المفهوم من كلام الشامل ومن كلام جماعة غيره خلاف ماصر حبه في الذخيرة عن سندمن ان عبد الوهاب المايقول بالضماذا كان المال الذي حال علمه الحول عنده دون النصاب قال ولو كان معه نصاب حال علمه الحول ثم استخرج من المعدن دون النصاب لابزكيه خلافاللشافعية وهو نقض على عبد الوهاب ولواستخرج دون النصاب و بعد مدة دون النصاب لايضم عندا لجيع انتهى فتأمله ص ﴿ وتَعلق الوجوب باخر اجه أوتصفيته تردد ﴾ ش أى اختلف المتأخرون في داك فنقل الباجي ان الوجوب يتعلق بنفس خروجه من المعدن ونقل غيره اعايتعلق به الوجوب بالتصفية وفائدة الخلاف فيااذا أمفق شيئا قبل التصفية هل محسب جلته أملاوعن الجزولى الأول لظاهر الرسالة والثاني للسليمانية قال ويني عليه اداأخر جهولم يصفهو بقى عنده أعوامانم صفاه فعلى مافى السلياسة يزكيه زكاة واحدة وعلى ظاهر الرسالة يزكيه لكل عام والله أعلم ص ﴿ وجاز دفعه باجرة غير بقد ﴾ ش من اده باجره شئ معاوم و يكون ما مخرجمنه للعامل بمنز لقمن أكرى أرضه بشئ معاوم فال ابن زرقون وروى ابن نافع عن مالك في كتاب ابن معنون جوازه ومنعه معنون وروى أيضاعن معنون الجواز وعلى هذا لا يجوزأن بكرى بدهب وفضة كالاتكرى الأرض عايحر جمنها ولابطعام فى المشهو رهكداقال فى النوضيح وعليه حل الشارح وحل قوله وعلى ان الخرج للدفوع له واعتبر مالك كل على الفرع الدى في كلام ابن الحاجب وهو مااداأعطى المعدن لجاعة يعماون على أنما يخرج منه لهم فقال سعنون كالشركاء لاتجب الزكاة الاعلى حرمسلم بالغة حصته نصابا وحل كلام المصنف على مذين الفرعين ويكون سكتعن فرع وهو الاستئجار عليه بأجر معاوم لوضوحه أولى من حمل بن غازى كلامه على هدا الفرعوعلى الفرع الأول ويكون الفرع الذى في كلام ابن الحاجب وهوما ادا أعطى المعدن لجاعة مسكوتا عنه لأن الحاجة الى ذكر فرعماذا أعطى لجاعة أمس من ذكر فرعما ادااستؤجر عليه باح معاوم لوضوحه والله أعلم صيرواعتبرملكك شهدا احدالقولين اللذين دكرها بن الحاجب ونصه ولوأذن لجاعة ففيضم الجميع قولان قال ابن عبد السلام عناه اداد فع المعدن لجاعة يعماون فيه اماعلى أن يكون جميع ما يخرج منه لهم أوعلى أن له جز أجما يحرج منه ولهم بقية ذلك على أحد القولين يعنى فى دفعه بجزء ومل يكونون كالشركاء يعتبر نصيب كل واحدمنهم وهو الظاهر أو يكونما بأخف ونهمنه كالعامل في المسافاة و يزكى الجميع على ملك ربه في ذلك قولان انتهى ص ﴿ و بِجزء كالقراض قولان ﴾ ش القول بالجوار لمالك ونسب لابن القاسم وهو احتيار

الحول (وحارد فعه بأحرة غير نقد وعلى أن المخرج للدفوع لهواعتبرملائكل ويعزء كالقراض قولان) لوقال وحاز دفعه بأجرة وتكراء بغير نقدعليان المخرج للدفوع لهو مجزء كالقراض قولان واعتبر ملك كل لتنزل على مالتقرر أماجواز دفعه بأحرة فقال ابن عرفة وعمله مستعقه بأجرة واضع وقال انرشد وجه المعاملة في العمل في المعادن هوأن مكون على سيل الاجارة الصمحة وأماجواز دفعه بكراء بغير نقد علىان المخرج للدفوع فقال مالك في رواية ابن نافع انه محوز دفع المعدن بكراء وعلى ان المخرج للدفوعله وقال أشهب كما تكرى الارض للحرث واختلف قول سمنون في هذاقال اللخمى وعملي الجواز فكامنع ابن القاسم كراء الارض بعنطة أو بعسل كذلك عنعكراء معدن الذهب والفضة بذهبأو فضةوأماجو از دفعه يحزء كالقراض و معتبر حمنئذ ملككل فقال اسرشيد

اختلف هل تجوز المعاملة في المعادن على الجزء منها فقال أكثر أصحاب مالك لا نجوز وقاله أصبغ وابن المواز وقال ابن القاسم في الأسدية انها تجوز واختاره الفضل بن مسلمة قال لان المعادن لمالم يجز بيعها جازت المعاملة فيها على الجزء منها كالمساقاة والقراض

ول ابن شاس فاذا أجزنا ذلك على أحدالقولين فهل يكونون كالشركاء في الزرع يعتبرالنصاب في حق كل واحده على انفراده أو تجب الزكاة بدون ذلك فيه خلاف قال وكذلك لوكان العامل عبدا أو ذميا في وجوب الزكاة في الخارج خلاف منشؤه انهم كالأجواء أو كالشركاء انتهى والذي لابن يونس قال ابن الماجشون الشركاء في المعدن كالواحد والعبد كالحر والذي كالمسلم وذوالدين كمن لادين عليه كالركاز بجده من ذكرنا وقال سعنون لازكاة فيه الاعلى حرمسلم كي الزكاة وقاله المغيرة قال سعنون والشريكان فيه كشريك الزكاة وقاله المغيرة قال سعنون والشريكان فيه كشريكي الزرع (وفي ندرته الجس) * الباجي المعتبر في تمييز الندرة المشبه بالركاذ فقه المفيدة والقلب فاذا كانت القطعة خالصة لا تعتاج الى تعليص فهي الندرة المشبه بالركاذ ففها على رواية ابن القاسم هو مالم يشكلف القاسم عن مالك المهدول المالك فيه عمل تقدم عليه ملك أم لا وأما اذا كانت محازجة التراب وتعتاج الى تعليص فهي المعدن (كالركاذ) من المدونة قال مالك فيه عمل تقدم عليه ملك أم لا وأما اذا كانت محازجة التراب وتعتاج الى تعليص فهي المعدن (كالركاذ) من المدونة قال مالك ما وجد في أرض العرب كأرض المين والحجاز وفيا في الارض من ركاز ذهب أوفضة فهو لمن وجده وعليه فيه المعدن أن شروع مائتي درهم أصابه غني أوفقير أومدن (١٣٥) ولايسع الفقير أن يذهب بجميعه لموضع فقره أوكثير اوان نقص عن مائتي درهم أصابه غني أوفقير أومدن (١٣٥) ولايسع الفقير أن يذهب بجميعه لموضع فقره أوكثير اوان نقص عن مائتي درهم أصابه غني أوفقير أومدن (١٣٥) ولايسع الفقير أن يذهب بعميعه لموضع فقره

انتهى وانظر قوله كالركاز لعنی فیزکی کا بزکی المعدن انظر أين مكون المصرف أماخس الركاز فقدقال اللخمى انمصرفه ليس كصرف الزكاة واغا هو كمس الغنائم يعل للأغنياء وغيرهم وأما مصرف خس الندرة من المعدن فلم أجده ومقتضى رواية ابن القاسم المتقدمة انه كالمغنم والركاز وانظر بعدهذاعندقولهأووجده عبد (وهودفن جاهلي) من المدونة قال مالك مانيل من دفن الجاهلية بعمل أوبغبر عمل فهوسواءوفيه

الفضل بن مسامة وصدر به في الشامل ومقابله لأصبغ واختاره ابن المواز قال في المقدمات وهو قول أكثرأ صحاب مالك والله أعلم واذاقلنابالجواز فانظرهل يزكى هناعلى ملك ربه أويعتبر ما يحصل لكل واحدفتأمله واللهأعلم ص ﴿ وفي ندرته الجس ﴾ ش قال في التوضيح المعتبر في تمييز الندرة من غيرها هو التصفية للذهب والتخليص لهادون الحفر والطلب فاذا كانت القطعة خالصة لاتحتاج الى تخليص فهي القطعة المشبهة بالركاز وفيها الجس وأما اذا كانت ممازجة للتراب و تعتاج الى تخليص فهي المعدن وتجب فهاالزكاة حكاه الباجي عن الشيخ أبي الحسن انتهي وظاهر هسواء كانت الندرة نصابا أو دونه وكذاقال بن يونس قال ولوقال قائل لا تكون ندرة ولايؤ خذمنها الخسحتى يكون نصابالم أعبه انتهى ص ﴿ كَالْرَكَازُ وهُودُ فَنْ جَاهِلِي ﴾ ش قال البخارى في كتاب الزكاة قال مالك وابن ادريس الركاز دفن الجاهلية في قليله وكثيره الحسوليس المعدن بركاز قال ابن حجر الركاز بكسر الراء وتحفيف الكاف وآخره زاى المال المدفون مأخوذمن الركز بفتح الراءيقال ركزه يركزه اذا دفائه عال وقوله دفن الجاهلية بكسر الدال وسكون الفاء الشئ المدفون كالذبح بمعنى المدبو حوأما الفتح فهو المصدر ولايرادهنا انتهى ومشله الخرص معني المخروص ص ﴿أُو وجده عبدأُوكافر﴾ ش (فرع)قال في التوضيح في باب الجهاد في مسئلة ماغنمه العبدوالذمي قال التونسي ولانعلم نصخلاف انما أصامه النساء والصيان من ركاز بخمس أنتهى بالمعنى ونقلها بنعرفة أيضاهنا ونصه التونسي لاخلاف في تخميس كاز وجده صبي أوامرأة انتهى صر الا لكبرنفقة أوعمل فى تخليصه فقطفالزكاة ﴾ ش فى بعض النسخ فى

الجس (وان بشك) *الباجى ماوجد عليه سيا أهل الاسلام فيسمى كنزاو حكمه حكم اللقطة وماوجد عليه سيا أهل الكفر فهو الركاز وفيه الجس وأماما جهل أمر ه وأشكل حاله فقال سعنون ان جهلت الارض فلم يدر حكمها فهو لمن وجده و يخمسه *ابن رشد قال سعنون هذا مراعاة للخلاف فقدروى عن مالك انه لمن وجده سواء وجده في أرض صلحية أوعنو ية أوعر بية (أوقل) تقدم نص المدونة كان قليلا أوكثيرا (أوعرضا) من المدونة قال ابن القاسم ماأصيب في دفن الجاهلية من الجواهر والزير برجدوا لحديد والرصاص والنحاس واللؤلؤ والياقوت وجيع الجواهر فقال مالك من المجسون (أووجده عبداو كافر) ابن نافع هو لمن أصابه و يخمسه ابن القاسم و بهذا أقول *الباجي و به قال ابن نافع ومطرف وابن الماجشون (أووجده عبداو كافر) ابن نافع هو لمن أصابه و يخمسه واعراق عبدا أوامرأة (الالكبير نفقة أوعمل في تخليصه فقط فالزكاة) من المدونة قال مالك أولا في دفن الجاهلية يخمس سواء نبل بعمل أم لا ثم قال آخر امثل ما في الموطأ قال سمعت أهل العلم يقولون انما الركاز دفن الجاهلية مالم يطلب عال وكبير عمل أصيب من قدون من قفير ركاز قال عياض وقد قيل في هذين القولين انهما خلاف وقيل هما وفاق هنا

فى المعدن والأولى فى الدفين (وكره حفر قبره والطلب فيه) من المدونة قال ابن القاسم كره مالك حفر قبور الجاهلية والطلب فيها ولست أراه حراما وما أصيب في امن من المدونة قال مالك ما أصيب في أرض العنوة من ولست أراه حراما وما أصيب في المن مال ففيه الجس (و باقيها لمالك الارض) من المدونة قال مالك ما فتحها ولا وحده دونهم وفيه الجس و يقسم حسه في موضع الجس أشهب ان لم يعرف من افتحها ولا ذريتهم فهو لعامة المسلمين انتهى انظر هذا مع ما تقدم عند قوله وان بشك اللخمي قول مالك الركاز لبائع الارض أحسن من قول ابن القاسم ان ما في داخلها بمن المناف خارجها بابن عرفة بريد (٢٤٠) ببائعها محيها الاغيره انتهى انظر على هذا فلاز كاة ركاز

محصله وهو المراد بالتخليص أي تخليصه من الارض وقوله فقطاي كبير العمل أوالنفقة يعتبر في تعصيله واخراجه فقطلافي تصفيته اذالفرض انهركاز والتصفية اعاهى في المعدن والله أعلم (فرع) قال في النوادروما كان في جدار من ذهب أوفضة لوتكلف اخراجه أخرج منه بعد أجرة من يعمله شيئافليز كهوان لم يخرج منه الاقدر عمله فلاشئ فيه انتهى ص ﴿ وكره حفر قبره ﴾ ش أى قبرالجاهلي قال في الشامل وماوجد فيهمن مال ففيه الجس انتهى وباقيه لمالك الارض وان جيشا قال في الشامل مملو رثتهم وقيل للواجدوعلى المشهو رلوا نقرضو ا فلامسامين وقيل للفقراء انتهى ص ﴿فاواجده ﴾ ش أىوان لم يوجد في أرض عماوكة بل وجد في الفيافي والقفار فهو لواجده ص ﴿ والادفن المالحين فلهم ﴾ ش قال في الشامل ثم لورثتهم فان انقر ضوافكال جهلربه فان وجده من ملكها عنهما فله وقيل لهم وفي الاخير نالتهالوا جده فان كان دفن صلحي فلهانعم والافلهم وذوعلامة اسلام وغيره فاواجده ويخمس وماجهل لعدم علامة أوطمسها فلواجده وشهر وقيلان وجدبفيافي الاسلام فلقطة أمامن وجده في ملكه فله اتفاقاانتهي وقال في التوضيح لووجدالر كازفي موضع جهل حكمه فقال سعنون هولمن أصابه وبخمس انتهي قال في التوضيح فرع وحيث حكمنا به لأهل الصلح فقال في الجلاب بخمس وقال في المدونة لا يخمس انتهى ص ﴿ الا أن يعده رب دار بهافله ﴾ ش مراده من أهل الصلح وان لم يكن منهم فهو لهم نقله غير واحد كابن عرفة وغيره (فرع) قال ابن عرفة في كون ركاز الارض اذابيعت لمشتريها أو لبائعها قولان لابن القاسم ومالك واللخمي وقول مالك هو الصواب انتهى ص ﴿ ودفن مسلم أودمي لقطة ﴾ ش قال في التوضيح قال إبن عبد السلام ومالم تظهر عليه علامة الاسلام والكفر حلعلى انه من دفن الكفرلان الغالب أن الدفن والكنزمن شأنهم أي فيكون لواجده وعليه الجس وقال بنرشدان لم يوجد عليه علامة الاسلام والكفر أوكانت عليه وطمست فقال سندانه بكونلن وجده قياساعلى قول سعنون المتقدم فما اذاأوجده في أرض مجهولة بجامع انهلايعرف الملذفيهما قالسند وقال بعض أصحابناهو لقطة اذاوجدبارض الاسلام تغليباللدارقال والاول هو المشهو روقدا تفقواعلى انه يخمس ولوكان لقطة ماخس قال وهذا اذا وجدفىالفيافى فى بلاد المسلمين وأمااذا وجدفى ملكأ حدفانه له عندهم اتفاقا ولوكان لقطة لاختلف حكمه في البيان انهى كلام ابن راشد خليل وانظر كيف ذكر سندأولاأن كونه للواجد مخرج على قول ابن محنون ثم قال انه المشهور انتهى وتقدم كلام الشامل في ذلك والله أعلم ص ﴿ وما افظه البحر كعنبر فلواجده بلاتخميس ﴾ ش قال ابن عرفة وفيها وما لفظه البحر

بالاندلس ولوكان من دفن الجاهلية واغماهو لقطة للذين افتتعوهاوان سعت علىقول فابيع الاماظهر * ابن يونس روى على عن مالكمن وجدركازا في موضع اشتراه أوفي منزل غيره فهولرب المنزل دون من أصابه وقال ابن نافع هولمن وجده ونعو هذافي كتاب اسمعنون وقال اللخمى يختلف اذا استأجر المشترى أجرا محفرله فوجد الأجركنزا هل يكون للشترى أوللبائع أوللأجير (ولوجيشا) من المدونة قالمالكمن وجديله الحرب ركازا فهو لجيع الجيش الذين معملانه اغانال ذلك بهم قال في كتاب ابن المواز و يخمس (والافاواجده) انظرعند قوله كالركاز وعند قوله وان بشك (والادفن المصالحين فلهم الاأن يجده رب داريها فله) من المدونة قال مالك

ماوجد من ركاز بأرض الصلح فهوللذين صالحوا على أرضهم ولا يخمس ولا يؤخذ منهم شئ قال معنون و يكون لاهل تلك القرية دون الاقليم الا أن يجده رب الدار وهو من أهل الصلح فهوله الاأن يكون رب الدارليس من أهل الصلح في كون ذلك لاهل الصلح دونه (ودفن مسلم أوذى لقطة) تقدم نص الباجى ما وجد عليه سيا أهل الاسلام لقطة وقال ابن الحاجب ان كان من دفن الاسلام فلقطة لمسلم أوذى (وما لفظه البحر كعنبر ولو الحرف اجده بلا تعميس) ابن عرفة ما لغظ البحرولم علل كعنبر ولو لؤفه ولآخذه دون

تخميس تصيدومن المدونة ما وجد ممالفظه البعران كان لمسلم لقطة وان كان لمشرك نظر فيه الامام زاد في سماع عيسى وان شكفه و لقطة راجع ابن عرفة في هذا الموضع فيمن أسلم دابته في سفر آيسامنها فأخذ هامن عاشت عنده ومن طرح متاعه خوف غرقة فغاص عليه آخر وأخذه وكيف لورده الغائص من حيث أخذه ومن أسلم متاعه بفلاة لموت راحلته فجاء به آخر وما وجد على وجه الارض أو بساحل البحر من مال الجاهلية من تصاوير الذهب والفضة ومالفظه البحر من مال الحر بيين وهم معه في فصل ابن شاس خاتمة في قسم الصدقات وهي ما بان الباب الاول في (٣٤١) بيان الأصناف الثمانية الباب الثاني في كيفية الصرف

الهم ولماذكر في الاحماء التضييق في صرف الزكاة قال ولعل من لا بدرك غرض الشافعي بتساهل و للحظ المقصود من سداخلة وماأبعده عن التعصمل فانواجبات الشرع ثلاثة أقسام قسم تعبد محض لامدخل للحظوظ والاغراض فيه وذلك كرمي الجارفي الحج وقسم المقصود منه حظ معقول وليس نقصه منه التعبد كقضاء الدين وردالغصوب وقسم المقصود منه الاص انحظ العباد وامتعان المكلف بالاستعباد والزكاة من هذا القبيل فظ الفقير مقصود في سدالخلة وهو جلىسابق الىالفهم وحقالتعبدفي اتباع التفاصيل مقصود الشرع قالهذا مرشعا لنع الشافعي اخراج الدراهم عن الدنانير ومن نعوهداقول ابن القاسمين

ولم يملك كعنبرولو لولاخذه دون تخميس كصيدوما وجديم الفظه البحران كان لمسلم لقطة ولمشرك لقطة الامام لالواجده وزاد في ساع عيسي وماشك فيه لقطة ابن رشده مالفظه من مال مغصوب لقطةاتفاقا بخلاف ماألقاءر بهلجاة نفسه وفيهاما وجدعلي وجه الارض من مال جاهلي أوساحيل المحرمن تصاو برالذهب والفضة فلواجده مخماونقل ابن بشيرمالفظه المحرمن مملوك مسلم أوذمي لواجـــده مطلقاخلاف تفصيل ابنرشد بين ماألتي لنجاة أو كان عطبا ابن بشير وما لفظه لحر بي ان كان معه وأخذه بقتال أولخو فهمن أخذه لعدم حصوله في قبضة الاسلام فله محمسا وان لم يخف فلواجده وقول ابن الحاجب ان أخذ بقثال خس والافلاوقال في الشامل فلور آه أحد قبادر اليه غيرهأو جاعة فللسابق فان كان مماو كافهل لمالكه أولواجده قولان الالحربي فلواجده كان أخدهمنه بقتال هو السبب والاففيء انتهى والله أعلم (فرع) قال ابن عرفة وفهاماغسل من تراب ساحل بحر وجدبه ذهب أوفضة معدن اللخمي انكان من بقية مال جاهلي وقلت مؤنة غسله فركاز واختلف فيهقول مالك ان كثرتوان أتت بهسيول من معدن احتمل كونه معدناوا لاظهر فائدة كقول مالك في زيتون جبلي لم يجن حيزمنه نصاب (قلت) الاظهر تحميسه لندرة لقوة الشهة انهى (فرع) قال ابن عرفة وسمع ابن القاسم لمن أسلم دابته في سفر آيسامنها أخله هامن أخندها وأنفق علمافعاشت وابن رشدلمسامها اتيامها بنية ردهاأ خذها من أخدهاان كان أشهد بذلك أولم يشهدوتركها بأمن وماء وكلا والاففى تصديقه ثالثها بمين وبينة عدم ردها لايأخدها وبغير بينة فيحله على الأول أوالثاني قولان وعلى الأخذفعلي ربهانفقة آخذها لاأجرقيامه عليهاان أفام علم النفسه ولوأفام علمالر مافله أجره ان أشهد بذلك والاففى تصديقه ثالثها بيمين وسمع أيضا لمنطر حمتاعه خوف غرقه أخذه ممن غاص عليه وجله بغرم أجرها ابنرشد هي كالتي قبلها وفاقا وخلافاولسحنونمن أخرج ثوبامن جبوأى ردهلر بهفرده فيه فطلبه ربه فعليه اخراجه ثانية والاضمنه محمدان أخرجه فلهأجره انكان ربه لايصل الميه الابأجر وسمع أيضالمن أسلمتاعه بفلاة لموت راحلته أخذه ممن احتمله بغرم أجرحله ابن رشد أخذه حفظالر به أوتملكا لظنه تركه وآن أخذه اغتفالا فلاحل لهابن شاس ومانرك بمضيعة فقام عليه غيره فأحياه ففي كونه لربه أوأخذه روايتان والثانية أصحانتهي والسماعات المذكورة كلهافي كتاب اللقطة (فائدة) وردفي محيح مسلم لاتقوم الساعةحتي بحسرالفرات عن ذهب فن حضره فلا يأخذ منه شيئاومعني بحسر أي ينكشف قال القرطبي نهى عن أصله من التعريم لانه ليس ملكا لأحدوليس بمعدن ولاركاز فحقه

ذبح شاة زكاته فجز أهاوفر قهافانها لا تجزئه ابن رشدوكذا قال ابن حبيب أيضاوهو الاظهر لانه بمزلة من أخرج عن العين عرضاا نهي وانظر ادادفع الشاة لمن بذبحها للساساكين يفرقها عليهم ظاهر كلام أبي محمد بن أبي زيدان دلك لا يجزيه أيضا لان يدوكيله كيده لمكن اتفق للامام ابن عرفة ان دقيقا عجن بماء ما تت فيه فأرة فوقعت الفتيا بالورع من أكله فانبخس ثمنه من أجل ذلك فدفع الامام ابن عرفة من زكاته لرجل قال له صرفه في يظهر المثوان ظهر المثان تصرفه لاهل السجن يعني أنهم كانوا جياعا وكان زمن

(ومصرفهافقر) ابن عرفة مصرفها الثانية في آية المالصدقات (ومسكين وهوأحوج) أبو عمر عن كل أصحاب مالك مع الجلاب الفقير مرادف المسكين * ابن بشير عن الأكثر الفقير غير المسكين ورواه أبوعلى وعلى هذا روى أبو عمر الفقير دو بلغة والمسكين الاشئ في ابن عرفة ظاهر رواية المغيرة عكس هذا * ابن العربي ليس مقصو داطلب الغرق بين الفقير والمسكين فلاتضيع زمانك في هذه المعاني فان التحقيق فيه قليل والمسكلام فيه عناء اذا كان من غير تحصيل اذ كلاها تعلى اله الصدقة (وصدقا الالربية) سمع ابن القاسم تصديق مدعى الفقر * اللخمي مالم يكن معروف الملافي كلف اثبات دها به ولوادع عيالا صدق الطارئ ومن تعذر كشفه انتهى انظر تم البلوى بهذا بالنسبة لمتولى تفريق المكفارة والأمم الاشك فيها أضيق الانهان أعطاه لرأسين وهو برأسه وحده لم تبر إالذمة بعلاف الزكاة الشعبي لا يقبل قول الرجل ان عنده من يستحق كفارة الاعان الابينية ولوكان فاضلاد بنالم يقبل قوله الان شهادته تجرالي نفسه (ان أسلم وتحر ر) ابن عرفة شرط الفقير والمسكين الاسلام والحرية وسمع ابن القاسم و يعطى أهل الاهواء ان احتاجواهم من المسلمين * ابن رشد ان خف هواهم كتفضيل على انتهى انظر قول ابن رشده خالة قال عياض الاولى سدهذا الباب ذكرهذا حين عرف بأني (٣٤٧) عمر ان الفاسي وان محته بسبب ان جعل تفرقه راجع المدارك * ابن أبي زيد

أن يكون في بيت المال انتهى وقوله عن أصله لعله على أصله فتأمله والله أعلم

ص فصل ومصر فهافقد ومسكين وهو أحوج في ش (فرع) اذا لم يوجد الاصنف واحد من الاصناف الثمانية فالاجماع على الهاتعطي لهم وتعزى واذا اجتمعت الاصناف فللدهب انه لا يعب استيعابها بل لو أعطيت لصنف واحد أجز أنقله القرافي في الذخيرة وقول ابن عرفة صرفها في احدها غير العامل مجزى على اطلاقا بن الحاجب والشامل والقرافي وغيرهم وسيأتي السكلام على ذلك في التنبيه الرابع في شرح قول المصنف وندب ايثار المضطر دون عموم الاصناف والله أعلم ص في وصدقا الالربية في شقال في الشامل وصدق من ادعاها أي الفقر والمسكنة الالربية وبين ذهاب مال عرف به وان ادعى عيالاليا أخذ لهم وهومن أهل المكن كشف عنه ان أي كن وان الدعى دينا بيينة مع محزه عنه انتهى وفي الذخيرة في الحكم الثالث من أحكام الصرف في الاثبات وفي الجواهر ما خوي مكن الكشف عنه في كشف والغازي معلوم بفعله فان أعطى يقوله ولم يوفي استرد و يطالب الغار م البينة على الدين والعسر ان كان من مبايعة الااذا كان طعام أكله وابن السبيل و يطالب الغار م البينة على الدين والعسر ان كان من مبايعة الااذا كان طعام أكله وابن السبيل والله أعلم صفو وعدم كفا قبقل أوانفاق أوصنعة في شيعني انه يشترط في كل واحد من الفقراء والله أعلم صفو وعدم كفا قبقل أوانفاق أوصنعة في شيعني انه يشترط في كل واحد من الفقراء والمساكين أن يكون عادماللكفا بة المان لا يكون أن يكون أن يكون عادماللكفا بة المان لا يكون له شئ أصلا ولاله من ينفي عليه ولاله صنعة أو

والمصلى أولى من غيره ويعطى غيرالمصلى آذا كان ذاحاجة ببينة * ابن العسر بي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاياً كل طعامك الاتق فن الحق الافضل ان تعمد بمعروفك فعنه أجو بة منها أن الذي يتصدق عليه مع كفره ولا نسامه الى الهلكة فكيف يتصدق عليه مع كفره ولا نسامه الى الهلكة فكيف يتصدق عليه مع كفره ولا فعامن الحرمة ما لها وقد عامنم مثالها ومنها انه ينبنى

ان بواسى بروحه فيوم بالطاعة ومنها أن يقال للسائل عن هذه النازلة ألاتستهى من الله تجرى الرزق الدغد والكسوة السابغة على أهلت وهم لا يتقون ثم تعتذر في المحتاج عالا تفعله مع من تحوط ان هذا الموالنفاق أوالعظم ومنها أن يقال له وكا نك لم ترمن المنكر الاظم هذا لنفسه حتى تحتى نفسك هذه الجمية له أين ظم الغير للغير من هذا المقام أبدا به واغضب له واهجر فاعله ولا تصله عالك ولا يشرك و بعد ذلك تتردد في هذا الذي هو يموت جوعاهمات اعامد اتعلى على الصدقة حرصاعلى الخل (وعدم كفاية يقليل أوانفاق) من المدونة قال مالك يعطى منها من له أربعون در هماان كان أهلالذلك لكثرة عبال ونحوه قال مالك من له داروخادم لافضل في ثمنهما عن سواهما أعطى من الزكاة زادالشيخ عن مالك وفرس وقال المغيرة ان كان يفضل من ثمن الدار والخادم عشر ون دينا رالم يعط * ابن رشد من مالك من الذهب والفضة ما تعب فيه الزكاة أو عدل ذلك سوى ما يحتاج الى سكناه أو استخدامه لم تحل له الزكاة وان كثر عياله (أوصنعة) اجاز مالك أن يعطى الشاب الصحيح من الزكاة وان كثر عياله (أوصنعة) اجاز مالك أن يعلم الشاب الصحيح من الزكاة وان كثر عياله (أوصنعة) اجاز مالك أن يعلم العناب الصحيح من الزكاة وان كثر عيالة وقي بين أن يكون غنيا عال أوصنعة يقوم منها عيشه وان له يعط ولا فرق بين أن يكون غنيا عال أوصنعة يقوم منها عيشه وان له يكن ذا صنعة ولم يجدما يعترف به أعطى وان كان يجدما يعترف به لوتكاف ذلك كان موضع الخلاف كفاينه وان كسدت أولم يكن ذا صنعة ولم يجدما يعترف به أعطى وان كان يجدما يعترف به لوتكاف ذلك كان موضع الخلاف

مكون لهشئ قليل لا يكفيه أوله من ينفق عليه نفقة لاتكفيه أوله صنعة لا كفاية له فما يحصل منها قال ابن الحاجب ويشترط فهماأي الفقير والمسكين الاسلام والحرية اتفاقا وأن لا يكون بمن تلزم نفقته ملااوكذلكان كانتلاتلزم ولكنه في نفقته وكسوته قال في التوضيح يعني انه يلحق الملتزم النفقة والكسوة عن تلزمه في الأصل وسواء كان التزامه لهاصر يحا أو عقتضي الحال وسواء كان من قرابته أولاقاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال فان انقطعت النفقة أوالكسوة عن أحد الشخصين فانه مجوزأن بدفع له من الزكاة ما يقدر عليه من النفقة والكسوة انتهى (تنبهات * الاول) قال ان فرحون ظاهر كالرم المؤلف انه سواء كان المليء مجر بهاعليه أم لالأنه قادر على أخذ هامنه بالحكم وينبغي أن يستثني من هذا مالوكان المليءلا يمكن الدعوى عليه أوتعذر الحكم انتهى وفي البرزلى عن السيورى من له ولد غنى وأبي من طلب نفقته منه يعطى من الزكاة البرزلي لأنها لا تعب الابالحكم فكانه لم يكن له ولد فاو كان الامر على العكس ففيه نظر على مذهب إبن القاسم وأشهب انهى وفى المدونة قال ابن القاسم واذا كان رجل فقير وله أب غنى لايناله رفقه فلا بأس أن يعطى من الزكاة هان كان يناله رفقه فغيره بمن لايناله رفق أحداً ولى أن يؤثر انتهى فقوله أولى أن يؤثر بدل على انه يعطى وهوموافق لما تقدم عن التوضيح لان قوله يناله رفقه يفهم منه أنه ليس ملتزماله بالكفاية فاوالتزمله بالكفاية لم يعط (الثاني) ظاهر ماتقدم في التوضيح أن من لهمن ينفق عليه ويكسوه لايعطى من الزكاة ولواحتاج الى ضروريات أخر لايقوم لهبها المنفق والظاهرانه بعطى بقدر مايسد بهضرور يانه الشرعية فقدقال البرزلى وسئل السيورى عن كافل بتيمة تخدمه وهو يطعمهاو يكسوهاه ليعطى من الزكاة ماترتفق بهفي كسوتها أوتنجمل بهفي العيدأومتي تزوجت فقال المسائل ليسعن مشل هاذا تسألني مع كثرة المسائل التيعندك فعلها معلومة وماسنى علمه موجود عندك البرزلي لم يعطه جوابا وأحاله على ماقيده والدي سمعت عن بعض شموخنا وأظن انى فيدته منمانها تعطى من الزكاة مايصلحها من ضرور يات النكاح والامي الذي براه القاضي حسنافي حق المحجور قال والصواب في هذه المسئلة المفروضة أنه ان قابل بشئ من الزكاة خدمتها فلا تجزى ولانه صون بهاماله وان لم يقابل ويعلم أنه لولم تحدمه لم يعطها شيأفلا تعطى أيضاوان لم يكن شئ من دلك بأن كان غيرهاأ شدحاجة منها فلا يعطيها وان استوب الحاجة فغيرهامن يصرفهافي أهم ممانصرفه هي فيه خير وان اشتد حاجتهاعن غيرها أعطيت ماتدعو الضرورهاليهمن أسباب النكاح انهى ويؤخذ بمايأتي عن النوادر في قوله ودفع أكثرمنه (الثالث) يعطى المحجور من الزكاة وتدفع لوليه ويدفع له القدر الذي محتاج السه في وقته قال البرزلي وسئل السيوري عن فقير خالط عقله شئ هل يعطى من الزكاة وكذا فليل الصلاة فأجاب من فقد عقله سقطت الصلاة عنه و يعطى لوليه من الزكاة ما ينفقه عليه وان لم يكن كذلك في عقله فيعاد السؤال عليه وقليل الصلاة لا يعطى من الزكاة البرزلي لم تجب على من يفقد عقله في وقت دون وقت وجوابه ان كانت حالته وقت الصحو كالة الصحيح الرشيد فيعطى من الزكاة ولايضرب على يدبهوان كان بحيث لايضبط ماله فحكمه حكم المحجور يعطى القليل الذي يضطر اليه في ألحال ولوليه الكثير يصرفه اليه فيأوقات الضرورة وأماجوابه في مضيع الصلاة فعلى وجه الشدة ولو أعطاه لمصى انتهى (الرابع)قال البرزلى وروى المغيرة لابجر بهاعلى الابتام البرزلي قيدناعن شيخنا لامام ان معناه أن يخرجها لهم كسوة وطعامالانه من باب اخراج القيم في الزكاة وأمالو أخرجها

بعينهاوعينها لم معله صرفهاعليهم انتهى (الخامس) قال في ساع عيسى يعطى من الزكاة أهل الهوى الخفيف الذي يبدع صاحبه ولا يكفر كنفضيل على على سائر الصحابة وماأشبه ذلك وأماأهل الاهواءالمضلة كالقدر يةوالخوار جوماأشبههمفن كفرهم بمقتضى قولهم لم يجز أن يعطوامن الزكاة ومن لم إيكفرهم أجازأن يعطوامنها اذا نزلت بهم حاجة وهو الأظهر ومن البدع مالا يختلف فى انه كفركن يقول ان علياهو النبي وأخطأجبر يل ومن يقول في كل أمةر سولان ناطق وصامت وكان مجمد صلى الله عليه وسلم ناطقا وعلى صامتاومن يقول الأئمة أنبياء يعامون ما كان وما يكون فهؤلاء ومن أشبههم لايعطون من الزكاة باجماع لانهم كفار وقد قال ابن حبيب لا يعطى تارك الصلاة من الزكاة وقال ان ذلك لا يحزي عمن فعله وهذا على أصله انه كافر وهو بعيدانتهي وقال في النوا در ولم يجزابن حبيب ان بعطاها تارك الصلاة وقال ان ذلك لا يجزى عن فعله وهذا قول انفرد بهوان كانغيرهم أولى فلابأس أن يعطوا اذا كان فيهم الحاجة البينة انتهى ونقل ابن عرفة جميع ذلك مختصر اونصه الشيخ عن محمد عن أصبغ لايعجبني اعطاؤها داهوي الاخفيف الاخوان لايعطى ذاهوى ومن فعل أساءوأجزأته وسمع عيسي ابن القاسم يعطى أهل الاهواءان احتاجوا من المسامين ابن رشدان خف هو اهم كتفضيل على على الصحابة والقدري والخارجي على القولين فى تكفيرهم ومنعها ابن حبيب غير المصلى على أصله الشيخ اللصلى أولى منه ويعطى ان كان ذا حاجة بينة وتقدم قول البرزلي في جواب السيوري في التنبيه الثالث في قليل الصلاة انه لا يعطي على وجه الشدة ولوأعطى لمضي وقال البرزلي اثرهذا الكلام ومثله أهل المجون والمعاصي اذا كانوا يصرفون الزكاة في محلهامن ضرورياتهم ولوكانوا يصرفونها حيث لا ترضى غالبا فلاتعطى لهم ولاتجزىءمن أعطاهم لانه بتوصل بذلك الى المعصبة ولايحل ماأحر الله به مانهي عنه وهذاعلي القول بانهم مسامون وعلى مذهب من يكفر تارك الصلاة فلاتجزى ونص عليه ابن حبيب وأهل الأهواء بسلك بهمهذا المسلك الذي أصلناه وفي النوادرعن أصبغ ونقل ماتقدم عنه ثم قال فيه بعد هذاودفع الزكاة الى الاصلح عالاأولى من دفعها الى سي الحال الاأن يخشى عليه الموت فيعطى واذا غلب على الظن ان المعطى ينفقها في المعصية فلا يعطى ولا تجزى ان وقعت انتهى وقال في مسائل بعض القروبين في أينام تعللهم زكاة لهم خادم غير مصل ولامنفق فيحرمون من أجله فأجاب يعطون من الزكاة ويأكل خادمهم منها بالاجارة وقد بلغت محلها يتصرفون فيها كيف شاؤا انتهى (السادس) قال في النوادر في ترجة وجـه اخراج الصـدقة في الاصناف روى على وابن نافع عن مالك في المرأة يغيب عنهاز وجهاغيبة بعيدة فتعتاج ولا تجدمسلفا فلتعط منها انتهى يعني من الزكاة وهوظاهر وهذا اذا كان يعلمأن زوجهاموسر والافتعطى ولو وجدت من يسلفها لان الزوج اذا كانمعسر الم تلزمه النفقة والله أعلم (السابع) تقدم في كلام البرزلي حكم أهل المجون ومن يصرف الزكاة في المعاصي قال اللخمي ولو أتلف ماله في الا يجوز لم يعط بالفقر لانه يصرفه في مثل الاول الأأن تعلمنه تو بةأو يخاف عليه انتهى ص ﴿ وعدم بنوة لهاشم والمطلب ﴾ ش معني انه يشترط فىالذى يحلله أخذالز كاة أن يكون عادمالبنوة هاشم والمطلب أى لا يكون من بني هاشم ولامن بني المطلب وعمناهذا الشرط وانكان كلام المصنف في الفقير والمسكين لانه قدد كر القرافى وغيره ان هذا الشرطعام في جميع الاصناف وكذلك الحرية والاسلام الاالمؤلفة على القول المشهور فيهمو يعنى بقوله المطلب المطلب بن عبدمناف وهوأ خوهاشم وليس المرادبه عبد المطلب

(وعدم بنوة لهاشم والمطلب) ابن الموازقال ابن القاسم في حديث لاتعل الصدقة لآل محمد اعادلك في الزكاة وليس فى النطوع وانماهم بنو هاشم أنفسهم قالعنه أصبغ ولابأسأن يعطى لموالهم * ابن حبيب لا مدخل في آل محد الذين لاتعللم الصدقة من فوق بنى هاشم من بنى عبدمناف وبني قصى ويدخل في ذلك من دون بني هاشم من بني عبدالمطلب وبني بنيهم ماتناساواالىاليوم

ابن هاشم حتى اعترض عليه بان بنوة هاشم كافية عنده لان من كان من بنى عبد المطلب فهومن بنى هاشم بلقال ابن رشد في الاجو بة لم يعقب أحد من بني هاشم الاعبد المطلب ومامشي عليه المصنف

منأن الالهم بنوهاشم وبنوالمطلب هوقول عزاه في الاكال لبعض شيو خالم الكية وذكره الرجراجي ولم يعزه واقتصرعياض عليه في قواعده وقال الشيخ زروق في شرح الوغليسية هو المنهب وكانه اعتمد كلام المصنف هناولكن الذي عليه مالكوأ كثرا صابه انهم بنوهاشم فقط (تنبيه) قال الوانشر يسي في المعيار وسئل سيدي محمد بن مرزوق عن رجل شريف هل يواسي بشئ من الزكاة أوصدقة النطوع وقدعامتم مافي ذلك من الخلاف وحالة هذا الرجل وغيرهمن الشرفاء عند نالاسهامن له عيال تحت فاقة فالمرادمانعقده في ذلك من جهتكم فاني وقفت على جواباللاماما بنعر فةقيل فيه المشهورمن المذهب انهم لايعطون من الزكاة وبذلك احتججت على من تسكامت معه في ذلك من طلبة بلدنا فقالوالى ان وقفنا على هذا وشبه مات الشرفاء وأولادهم وأهالهم هزالا فان الخلفاءقصروافي هذا الزمان في حقوقهم ونظام بيت المال وصرف ماله على مستعقيه فسدوالأحسن عنديأن يرتكب في هذا أخف الضررين ولاينظر في حفدة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بموتوا جوعافعارضني بماقلت لكم و بماقاله الشيخ ابن بشمير في ذلك في الاجو بة فأجاب المسئلة اختلف العاماء فيها كإعامتم والراجح عندى في هذا الزمان أن يعطى وربما كانأعطاؤه أفضل من اعطاء غيردوالله أعلم ونقله في الماز ونية عنه باللفظ المذكور وعبل مناف اسممه المغيرة ومناف اسم صنم أضيف عبداليه ولهمن الاولاد الذكور أربعة هاشم بن عبد مناف والمطلب بن عبدمناف وهؤلاء الثلاثة أشقاء والرابع نوفل بن عبدمناف والله أعلم ص ﴿ كَسبعـلى عـديم ﴾ ش قال في المدونة ومر كان اله دين على رجـل فقـير فلا يعجبني أن محسبه عليه في زكاته قال غيره لانه تاو ولاقمة له أوقمة دون قال في التوضيح وقد صرح ابن القاسم بعدم الاجزاء وقال أشهب يجزئه انهي وقال أبوالحسن قوله لا يعجبني على للنع وقول الغير تفسير وتنميم قال وفي الحواشي عن بعض الشيوخ يلزم على قول الغير ان الدين دًا لم يكن تاويا يحسب عليه في زكاته مثل أن يكون له دار وحادم اذلوقام رب الدين على الغريم لبيعثاله الدار والخادم وكذلك قوله على يتيمة ربع دينار يحتسب بهفي مهرهاو يتزوجها الشيخ وهذاغير بين لانهاذالم يكن تاويافان قعيته دون لان الدين اغايعتبر قعيته وقعيته دون اذهو كالعرض فلابحسبه علمه وكذاكمن لهعلي يتمةر بعدينار لايحتسب بهعليهافي مهرهالانه يؤدي اليأن يتزوج بغيير النصاب انتهى فعلىهذالا يكون لقوله على عبديم مفهوم لمباذكره أبوالحسن والناوى الهالكوقال المشذالي أخذمنه أن من أهدين على رجل وقد أخذبه رهناانه يجوز أن يعطيه له فى زكاته لانه ليس بتاو وقال ابن عرفة وكذاعندي لوأعار رجل شيألمن يرهنه في دين عليه أنه يجوز لهأن يعطيه مايفك بهماأعار وولايتهمأ نهقصد نفعالا نهفعل معر وفين انتهى وهو ظاهر عندى والله أعلموقال الشيخ زروق في شرح الارشاد ولا يحسب في دين على فقير ومن فعل لم يجز ه خلافالا شهب بناءعلى الكراهة أوالمنع وبه أفتي ابن رشدانتهي ص ﴿ وجاز لمولاهم ﴾ ش قال في التوضيح هذاهوالمشهور والشاذلطرف وابن الماجشون وابن نافع وأصبغ ثمقال وأخذاللخمي بقول أصبغ لحديث أبى رافع قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلامن بني مخزوم على الصدقة

المدونة قالمالك من كان المدونة قالمالك من كان له دين على فقير فلا يعجبنى قال غيره عليه في ذكاته قال غيره عنده لانه تاو لاقيمة له أوله قيمة دون ابن عرفة جلها بعضهم على المنعوى ابن رشد بعدم الجزائه (وجاز لمولاهم) تقدم عند قوله وعدم بنوة له المهم والمطلب

فقال لأبى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم احجبني في انصيب منها فقال لاحتى آنى رسول

(وقادر على السب) تقدم عند قوله أوصنعة (ومالك نصاب) قال المغيرة لا يعطى من له المسكن والخادم من الزكاة اذا كأن فى ذلك فضل يبلغ ما تجب فيه الزكاة ابن رشد هذا ظاهر بين اذبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا على الصدقة وأمره أن يأخذها من أغنيا تهم فيضعها فى فقر الهم والفقير من توضع فيه والغنى من تؤخذ منه قال أبو عمر لا معنى لمن قال مالك النصاب غنى فانه يدخل عليه الاجماع على ان من ملك خسة أوسق من شعير (٣٤٦) قيمة ها خسة دراهم أن الصدقة عليه فيها وهو مع ذلك عندهم فقير

اللهصلى الله عليه وسلم فاسأله فسأله فقال ان الصدقة لاتحل لناولا لمو اليناوه و صحيح ذكره النرمذي فىمسنده انتهى كلامه فى التوضيح وبقول أصبغ قطع ابن عبد البرفى التمهد فى شرحديث بريدة وهوالثالث لربيعة ونصه قال أبوعمر أماالصدقة المفروضة فلاتحل للني صلى الله علمه وسلم ولالبني هاشم ولالمواليهم لاخلاف بين عاماء المسامين في ذلك الأن بعض أهل العلم قال ان مولى بني هاشم لا يحرم عليه شئم من الصدقات وهذا خلاف الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث المتقدم الاأنه فال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تعل لناوان موالى القوم منهم انتهى فهذامن اجاعاته وقد حذر وامنها والله أعلم ص ﴿ وقادر على الكسب ﴾ شهذا هوالمشهورومقا بله ليميي بنعمر ومحل الخلاف في القادر على الكسب الذي له صنعة غير كاسدة وأما العاجزومن لاصنعة له أوله صنعة وكسدت فهوخارج عن القولين كما قاله اللخمي ونقله في التوضيح ص ﴿ ومالك النصاب ﴾ ش هذاهو المشهور قاله في التوضيم قال في المدونة ومن له دار وخادم ولافضل في تمنهما من سواها أعطى من الزكاة وان كان فيهما فضل لم يعطى منهامن له أربعون درهما ان كان أهـ لالذلك لكثرة عمال أو نحوه أبو الحسن قوله فيهما فضل بر مدفضل مغنمه لو باعهما واشترى غيرهما وقال المغيرة ان كان يفضل من تمهما عشر ون دينارا لم يعط انتهى وهذا على أصله في ان مالك النصاب لا يعطى أبو الحسن انظر جعله هنا ان كان له دار وخادم بعطي من الزكاة وفي الاعمان من له دار وخادم عليه أن يكفر ولا بجز ته الصوم والفرق ان الكفارة حقعليه وأخلالزكاة حقاله والغنى المراعى العين وعروض التجارة أوفضله بيتهعلى القنية فان كانت له دار وخادم لافضلة فيهماأو كان فيهما فضلة يسيرة أعطى من الزكاة وان كان فضلة بينة لم يعط انتهى وقال في النوادر في آخر كتاب الهبات قال مالك لابأس أن يعطى من الزكاة من له المسكن والخادم الاأن يكون كثرة النمن فيه فضل انتهى وفي ابن يونس عن المدونة قال عمر بن عبدالعزيز لابأس أن يعطى منهامن له الدار والخادم والفرس أبوالحسن عن بعض الشيوخ هـذافي بلديحتاج فيه للفرس انتهى (فرع) قال أبوالحسن الصفير وهل يعطى منها الفقيه اذا كانتله كتب يحتاج اليها كإيحتاج المجاهد للفرس وهذا الذي يقتضيه النظر انتهى وفي التوضيح خليل والظاهر انه يجوز الاعطاء للفقيه الذيءنده كتب فياساعلي قول عمر وقاله أبوالحسن انتهى ويعني بهأبا الحسن الصغير وبعده في التوضيح اللخمي ونقل عنه كلاما آخر فيتوهم كثير انه عزاه للخمى وليس كذلك وفي البرزلي في جله سؤال سألت ابن أبي زيدمان مفاوكانت له كتب فقه قيمها كثيرة فقال هذا الاغنى له عنها البرزلي كان شخنا الامام يقول اذا كانت فيه قابلية فيأخذها ولوكثرت كنبه جدا وانلم تكن لهقابلية فلايعطى منها شيأ الاأن تكون كتبه على

مسكين غيرغني فاذهب المهمالك والشافعيأولي بالصواب ابن أبى زيدمن كان له نصف نصاب عينا ومن العروض مايساوي النصف الا خر فلا يعطى من الزكاة وان كان له خسة أوسق من طعام ولم تساونصاب العين فلايضره وان ساواه فلا يعطى بعلاف الكتب ولوكانت له كتب فقه قميها أكثر من نصاب بانه يعطى لانه لاغنى له عنها ابن عرفة هذاان كانت فيه قابلية والافلايعطى منهاشيأ الا ان تكون كتبه على قدر فهمه خاصة فتلغى وهذاعلي القول معواز بيعهاوعلى مدهب المدونة بالكراهة فالشرع لايعبرعلى مكروه راجع نوازل السيد مفتى تونس البرزلي قال وهذا كتزويج أم الولد لعسر سيدها ومغيبه وقدقال نحوهداعن بعض الشيوخ في الحكم بالاجارة على الصلاة اللخمى قيلمن

كان له أكثر من نصاب ولا كفاية فيه حلت له الزكاة وهذا ضعيف لانه غنى تجب عليه الزكاة فلم يدخل في اسم الفقراء ولانه لا يدرى هي سريعيش الى ذهاب ما في يديه ان الزكاة واجبة عليه وهو في عدد الاغنياء واذا كان ذلك لم يحل ان يعطى انتهى انظر أنت هذه النصوص وانظر قول اللخمى لانه لا يدرى هل عليه وهو في عدد الاغنياء واذا كان ذلك لم يحل ان يعطى انتهى انظر أنت هذه النصوص وانظر قول اللخمى لانه لا يدرى هل يعيش فن نحوه فدا أيضا عطاء اليتامى لشوار وقد نص شارح الرسالة ابن الفخار انه لا يجهز على المتامى من الزكاة

قدر فهمه خاصة فتلغي وهـ ندا كله على القول بجواز بيعها وعلى المنع فهي كالعدم وعلى مـ ندهب المدونةمن البكراهة فقال بعض المغاربة فلانمنعهمن أخيذالز كاة ولاتباع علمه في الدين لانه مكروه والشرع لابجبرعلي مكروه البرزلى ولعلها تجرى على مسئلة تزويج أمولده في غيبته وعدم وجود ماننفق عليها انتهى وفيشر حالرسالة للجزولى الشيخ واذا كانت عنده كتبهل يعطى أوتباع علمه فان كانت كتب التار يختباع علمه وان كانت الطب نظر فان كان في البلد طبيب غيره سعت علمه ولا يعطى من الزكاة وان لم يكن في البلاطبيب لا تباع عليه و يعطى من الزكاة وان كانت الفقه نظرفان كان ممن ترجى امامته أعطى من الزكاة ولاتباع علمه وان كان ممن لاترجى امامته تباع على القول محواز بيعهاوعلى القول بالمنع لاتباع ويعطى من الزكاة انتهى وقال الثعالي بعد ذكره كلام أبي الحسن وقداختلف فمهذكر الخلاف فمها بنرشد والقماس على من لهدار وخادم وفرس أنه أخذوهذا فمن كانت في عقله فضلة وكان مدر سافقها الايستغنى عنها والاحسن في هذا أن أخن وأما كتب النعو والأدب فليست مثلها انتهى ثمذكركلام الغزالي في الاحماء بلفظه وقال في آخره وهو حسن مو افق لما قدمناه من أصول المذهب (فرع) تقدم عن البرزلي أن المتممة تعطيمن الزكاة ماتصرفه في ضروريات النكاح والام الذي يراه القاضي حسنافي حق المحجور فعلى هذا فن ليس معهامن الامتعة والحلى ماهو من ضروريات النكاح تعطي من الزكاة من ما الولى فتأمله والله أعلم (تنبيه) قال في التمهيد في شرح الحديث الثاني عشر لزيد بن أسافى قوله علىه الصلاة والسلام من سأل وله أوقية الحديث فيه ان السؤال مكروه لمن له أوقية من فضة والأوقمة اذا أطلقت فاعاراه ماالفضة دون الذهب وغير هذاقول العلماء والأوقمة أربعون درهما فن سأل وله هذا الحد والعددمن الفضة أو ما تقوم مقامها فهو ملحف والالحاف في كلام العرب الالحاح لاخلاف بين أهل اللغة في ذلك والالحاح على غير الله مذموم فقال مدح الله قو مافقال لادسئلون الناس الحافا ولهذا قلت ان السؤال لمن ملك هذا القدر مكروه ولم أقل انه حاملا يحللان مالا بحل يحرم الالحاح فيه وغيرالالحاح و محرم التعرض له وماجاء من غير مسئلة فائزله أنبأ كله ان كان من غيرالز كاة وهذا مالا أعلم فيه خلافاولا تحل الزكاة لغني الالجسة علىماذ كرنامن حديث ربيعة وأماغيرالز كاةمن التطوع فجائز للغنى والفقيرثم قال المعروف من مذهبه بعني مالكا انهلا يحد في الغني حدا لا يتجاوز الاعلى قدر الاجتهاد المعروف من أحوال الناس وكذلك برد مايعطى للسكين الواحدمن الزكاة الى الاجتهاد من غير توقيت مم أطال في ذلك فانظره وانظر حدس زمدين أسلم أدضا اعظوا السائل وانجاء على فرس وهوالحدث السابع والاربعون لزيدبن أسلم وقال فيشر حالحديث الثالث من أحاد بثر ببعة في قوله صلى الله عليه وسلم لاتحل الصدقة لغني الالجسة يريد الصدقة المفر وضة وأما التطوع فغير محرمة على أحد غبرمن ذكرناعلى حسب ماوصفنافي هذا الباب الاأن التنزه عنها حسن وقبو لهامن غيرمسئلة لابأس به ومسئلتها غيرجا نزة الالمن لم يجديدا انتهى وفي تبصرة ابن محرز قال أبوالحسن القصارمن كان معه ما يقوم به لأدنى عيش لم يحزله أن يسأل وان لم يكن له شئ فالمسئلة له حلال و يحوز أن يعطى في دفعة واحدة ما يقوم بعيشه الى آخر عمره (قلت) والاصل في هذا حديث من سأل وله أوقمة فقدسأل الحافافنع صلى الله عليه وسلمن كان عنده أوقية من السؤال ولعلهالا تكون غناءلثله وأمااعطاؤهمن الزكاة فان الزكاة تجب لكل فقير ولانحل للاغنياء فن كان غنيا متكففالم

بحزأن يعطى منهاوالغنى في الناس مختلف فنهم من يغنيه القليل لقلة عياله وخفة مؤنته ومنهم من لانغنىه الاالكثير لكثرة عماله وشدة مؤنته فهذاهما تعتهدفه وأمااعطاء الفقيرما نغنه أويزيد علىغناه فان ذلك سائغ لانه في حال ماأخذ كان فقيرا والصدقة مباحة للفقراء ولم يؤخذ علينافيها حدمعاوم وبالله التوفيق انتهى ونقله البرزلي وقال في العارضة في باب من تعلله الزكاة مانصه المسئلة الخامسة وقد مكون السؤال واجباأ ومندو باأماوجو به فللمحتاج وأما المنيدوب فان بعنب وتتبين حاجتهان استعماهومن ذلكأو رحاء أن مكون سانه أنفع وأنححمن سان السائل كاكان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل لغيره في أحاد بث كثيرة انتهى ورأبت مخط بعض المغار بة ماصورته قال بعضهم الانسان بالنسبة الى أخذا الصدقة على قسمين طالب لهاوغيرطالب فالطالب لهاعلى قسمين محتاج وغيرمحتاج فالمحتاج بحوزله الاخدمطلقا وغبرالمحتاج بحزم علمه الاخلم طلقاوأعني بالمطلق سواء كان يأخذه من المتصدق واجباعليه كالزكاة أوتطوعا وأعنى بغيرالحتاج من عنده قوت يومه بالنسبة الى طلب التطوع أوقوت سنة بالنسبة الى طلب الواجب والمحتاج على عكسه والقسم الثاني وهوغير الطالب لهاعلى قسمين أيضامحتاج وغيرمحتاج فالحتاج يجوزله الاخذوغير المحتاج يجوزله الأخمذمن التطوع دون الواجب وأماقمدر المأخوذلن يجوزله الأخذ فلاحد له ولاغاية انتهى مارأيته وهو حسن الاانه غيرمعز ووالله أعلم ص ﴿ ودفع أَ كَثْرَمْنِه وَكُفَّا بِهُ سِنة ﴾ ش قال في الذخيرة واذاأ عطى المحتاج فروى ابن نافع ذلك غير محدودو يعطيه قوت سنة بقدر المقسوم وقدتقل المساكين وتكثرو روى المغبرة لايعطى نصابا وقاله أبوحنيفة لان الدقع لوصف الفقر فلايخرج به عنه وعلى الأول يعطيه قوت السنة وان اتسع المال زاده ثمن العبدومهر الزوجة وفي الجواهر يعطى الغارم قدر دينه والفقير والمسكين كفائتهما وكفاية عمالهم والمسافر قدرمايوصله الىمقصده أوموضع ماله والغازى قدر ما يقوم به عالة الغزو والمؤلف الاجتهاد والعامل أجرة مشله ومن جع صنفين استعق سهمين وقال القاضي أبو الحسن بالاجنباد قال سند قال ابن القاسم يعطى منها العامل بقدر كثر ذعمله وقلته وكثرة التحصيل وقلته انتهى ويأتي الكلام فى دفعها جميعها للعامل عند قوله وندب ايتسار المضطر وفي النوا درروى على وابن نافع كمأ كثر مايعطى الفقير منهاوالصدقة واسعة قال لاحدفيه وذلك على قدر اجتهاد متولها قسل فيعطى قاسمها للفقيرقوت سنةثم يزيده الكسوة قال ذلك بقدر مايرى من كثرة الحاجة وقلتها ثم سئل عنها والمسددله قوتشهر دعطي تمام قوت سنةقال يعطى بالاجتهاد وقديكون أفقرمن يوجد فعطي وقديكون غيره أحوج فيؤثر الاحوج نمسل عنهاقيل والفقير يعطى منهاالشئ الكثير مثل العيد أوماينكح به قال ان كان بييع ذلك للساكين فيعانوا بذلك لم أربه بأسا ولكن أكره أن مأخذ هذاحظ مساكين كثيرة بهذا التفصيل الواسع انهى وفى البرزلى سئل اللخمى عن شيخ زمن له ببت مكر به بنعو الدرهمين في الشهر وغر فة تصدق بهاعلى ولدموهو يسكن معه أترى أن يعطى من الز كاة والكفارة وليس لهما يعيش به الامن كراء ذلك البيت ولا يكفيه فأجاب اذا كان كسب الشيخماذ كرتفهوفي عدادالفقراء فيأخذالز كاةوالكفارة والفطرة البرزلي لم يوجب عليه بيع البيتوأ كلهالأنه عنده لايكفيه فأشبه الفقير الذي له القليل انهي ويأتى عن النوادرفرع من هذا عندقوله جاز اخراج ذهب عن ورق ص ﴿ وفي جواز دفعها لله بن ثم أخذه اتردد ﴾ ش هذااذالم بواطئه على ردهافان واطأه لم يجز كاجزمه ابن عرفة والمصنف في التوضيح وأمامع

(ودفع أكثرمنه) ابن عرفة لم يحك ان رشدغير قول المغيرة عنع اعطاء نصاب وفي الجلاب أجاز مالك اعطاءما نغنه نصايا فافوقه اللخمي أرىان كان يخرج بذلك البلد زكاةواحدة فىالعاموسع لهفى العطاءما برى انه نغنيه لذلك الوقت (وكفاية سنة) ماوجدت هناالأماذ كرته منقول اللخمي أرى الى آخره (وفي جواز دفعها لمدين ثم أخدهامنه تردد) ابن عبدالسلام لوأعطاها مديناله حاز أخددهامنه فى دينه مالك عنع اعطاء الزوجةز كاتها لزوجها الباجي منع هذا لانه كمن دفع صدقته لغر عهدستعين بهاعلى أداءدسه اسعرفة وهذاخلاف قول ابن عبد السلام والاظهران أخده بعداعطائه بطوع الفقير دون تقدم شرطه أجزأه وكرها كذلكان كانله ما يواريه وعيشه الامام والافلاو بشرطفكالمنعطه (وجاب ومفرق) ابن بشيرالعام اون هم جباتها وموصلوها الى الامام حتى يفرقها أو يتولون تفرقتها قال فى الواضحة وفى كتاب ابن الموازان كان الامام غير عدل لم يحل للعامل عليها الا كل منها ولا الاستنفاق ولا يعلم الامكرها انتهى ولم يل قط زمن شيخى ابن سراج رجه الله عدل صيفى وقال لبعضهم ان قبلت صيفيا قطعت شهادتك (حر) قال ابن القاسم لا يستعمل على الزكاة عبد ولا نصراني فان فات ذلك أخذ منهما ما أخذ او أعطيا من غير الصدقة بقدر عنائهما بي محمد من حيث يعطى العمال والولاة وذلك من الفي وكره مالك أن يرتزق القضاة والعمال من الزكاة الاالعامل عليها (عدل عالم بحكمها) به ابن محرز لا يستعمل عليها امرأة ولاصي (غيرها شمى) اللخمى لا يستعمل عليها من (ه ٢٤) كان من آل النبي صلى الله عليه وسلم لان أخذها على وجه

الاستعمال عليهالا يخرج عن اوساخ الناس وعن الاذلال في الخدمة لها وفي سبها (وكافر) تقدم قبل قوله عدل عالم (وان غنيا) الليخمى و مجوزان يستعمل عليهاغني لانه بأخذذلك وجه الاجرة وأبوعمر وتكون الاجرة معاومة بقدرعمله ولا ستأجر محزء منها فان فرق انسان زكاة ماله بنفسه فلا تأخذ أجرا (و مدى مه اللخمي سدأ من الزكاة بأجر العاملين ثم بالفقراء على العتق لان سدخلة المؤمن أفضلوان كان عمو لفة بدى بهملان استنقاذهم من النار بادخالهم فى الاسلام وتثنيتهم عليه ان كانواأسلموا افضل من اطعام فقير واذا خشى على الناس بدى

عدم التواطؤ فهومحل الترددقال ابن عبد السلام بجوز والمفهوم من كلام الباجي المنع لكن الجواز أظهر كارجحه المصنف في التوضيح وابن عرفة قال ابن عبد السلام لو دفع اليه الزكاة جازله أن يأخذها من دينه خليل وانظر هل هذا مع التواطؤ على ذلك أولاوهو الظاهر وأمامع التواطؤ فلاينبغى أن يقال بالاجزاء لأنهكن لم يعط شيئاا أنهى وقال ابن عرفة وقول ابن عبد السلام لوأعطاه اياهاجاز أخذهامنه في دينه خلاف تعليل الباجي ورأستا بن حبيب منع اعطاء الزوجة زوجهابانه كن دفع صدقته لغر عه ليستعين بها على أداء دينه (قلت) الاظهر ان أخذه بعدا عطائه له طوع الفقير دون تقدم شرط اجزاؤه وكره ذلك ان كان لهما يوار بهمن عيشه الايام والافلا كقولها في قصاص الزوج ة بنفقتها في دين عليها ويشترط لمن الم يعطها انتهى ونقله الشيخ زروق في شرح الارشاد ونصه قال ابن عبد السلام فاوأعطاهاله جاز أخذهامنه في دينه ابن عرفة ان أخذها منه كرهاوهومكني حازوكذا انأعطاهاله طوعامن غيرشرط وان أعطاهاله بشرط ردهاالسهلم يجزانهي ص ﴿ وجاب ومفرق ﴾ ش قال في الشامل والكاتب والخارص والقاسم مثله انهى وهناهوالذيذ كرمان العربي خيلاف ماذكر والباجي انه محوزأن يستعمل في الخراصة العبد والذمي لانهاا جارة محضة ونقلها في المتوضيح (فروع * الأول) قال في الشامل ولا ينبغيلهأن بأكل ولاأن ينفق ان كان الامام غير عدل والاجاز انتهى (الثاني) قال في النوادر في ترجة اخراج الصدقة فى الاصناف قال بن القاسم لايستعمل على الصدقة عبدولا نصراني فان فات ذلك أخذمنهما ماأخذا وأعطيامن غيرالصدقة بقدر عنائهماانتهي وقال في الشامل ولو استعمل عبداأ ونصرانيا فأجرتهما من الفي ولامنها على الأصحويرد ما أخذامنها (الثالث) قال فى العتبية قلت فان كان العامل له عليهامديانا أ أخذمنها مثل ما يأخذ الفارمون قال لاالاأن تعطمه السلطان منهاعلى وجه الاجتهاد قال ابن رشدانما قال أوالعامل على الزكاة اذاكان مديانا لابجوزلهأن بأخدمنها كإبأخذالغارمون من أجل أنههوالذي يقسمها فلايحكم لنفسه وبجوز الرمام أن يعطيه من أجل دينه سوى ما يجب له بعم النه انتهى من سماع سحنون من زكاة الماشية ص ﴿ وأخذا الفقير بوصفيه ١٠ شوكذا كل منجع وصفين أخذ بهما كاتقدم في كلام الذخيرة (تنبيه)

بالغز و وقال ابن الماجشون أحب الاصناف الى ان يجعل فيه الزكاة وأرجى للاجر الفقر اء الاان يكون غز و قد حل فالغز و بها أفضل (وأخذ الفقير بوصفيه) ابن بشيران استعمل على الزكاة فقيراً على يحق الفقر والاستعمال ابن عرفة هذا ان لم يغنه حظ عمله وقال ابن القاسم ان كان العامل مدينا لم يأخذ منها لغر مه الاباعطاء الامام بالاجتهاد وانظر رسم البز من سماع ابن القاسم من البضائع أجاز مالك لن بعث معه عال المنقطمين ان يأخذ منه اذا احتاج (ولا يعطى حار س الفطرة منها) ابن المواز ولا يعطى من صدقة الفطر من يخرجها وليعط من غيرها ابن رشده لذا تحوقول ابن القاسم عن مالك انظره عند قوله باجرة من الني ومؤلف كافر ليسلم وحكمه باق) ابن بشير الصحيح ان حكم المؤلفة قاو بهم باق قال أبو محمد لكن لا يعطون الاوقت الحاجة اليهم واختلف في صفتهم فقيل هم صنف من الكفار يعطون ليتألفو اعلى الاسلام وقيل هم قوم أسلموا في الظاهر ولم

يستقر الاسلام فى قلو بهم فيعطون لية كن الاسلام فى قلو بهم وقيل هم قوم من عظماء المشركين أسلمواولهم أتباع يعطون ليتألفوا اتباعهم على الاسلام وهذه الاقوال متقاربة المعنى والقصد بجميعها الاعطاء لمن لا يمكن اسلامه حقيقة الابالاعطاء فكانه ضرب من الجهاد وقد عامت الشريعة ان المشركين ثلاثة أصناف صنف يرجع باقامة الدليل واظهار البرهان وصنف بالقهر والسيف وصنف بالاعطاء والاحسان فليستعمل الامام الناظر للسلمين مع كل صنف ما يكون سبب نجاته و خلاصه من المكفر وعزا ابن عرفة القول الاول لابن حبيب والثاني للباجي عن المذهب والثالث لنقل اللخمي (ورقيق) قال مالك ولابأس ان يتناع الامام من الزكاة رقابا يعتقهم و ولا وهم للسلمين وكذلك من ولى صدقة نفسه لابأس ان يشترى منهار قبة فيعتقها كا يعتقها لما ولك و ولا وها النالي القاسم فان أعتقها عن نفسه لم تجزه وعليه الزكاة ثانية لان الولاء له انظر هل يعمل قيمة لمه وكه ويعتقه عن زكاته نزلت هذه المسئلة و وقع فيها (٥٠٠) نزاع (مؤمن) من المدونة قال مالك لا يعطى من الزكاة ولامن

انمايعطى العامل بوصفيه اذالم يكن في حظه لأجل العمل مايصير به غنيا والله أعلم ص ولاعقد حريةفيه ﴾ ش تصوره واضح قال في النوادر ومن ابتاغ مدبرا أومكاتبا من الزكاة فأعتقه فعلى قول مالك الاول لا يجزئ و برد وعلى قول الآخر لا بردولا يجزئه ص ﴿ وَانَ اشْـَـتَرَطُهُ لَهُ ﴿ شَ هـ ناهو المشهور ان العتق صحيح ولا مجزئه وقال أشهب مجزئه وشرطه باطل و ولاؤه للسلمين وجعل اللخمى المسئلة على ثلاثة أوجه فقال ومن اشترى رقبة من زكاته ثم قال هي حرة عن المسلمين و ولاؤهالي كان ولاؤه اللسلمين وشرطه باطل وهو مجزى عنه واختلف اذاقال حرعني وولاؤه للسامين نمذكر القولين واختار الاجزاء ثم قال ولوكان له عبد يملكه فقال هو - رعيني و ولاؤه للسلمين لم يجزه قولا واحدا انتهى ص ﴿ أُوفَكُ أَسِرا ﴾ ش هذا هو المشهور ومقابله لابن حِييب قائلاهو أحق وأولى من فك الرقاب التي بأيد بناو وافقه ابن عبد الحكم (فرع) لوأخرجها فأسرقبل صرفها جازف داؤه بهاولو افتقر لإيعطها وفرق بعودهاله وفي الفداء لغيره قاله في الشامل ونقله ابن يونس وغيرة (تنبيه) قال ابن عرفة ابن حارث لو أطلق أسير بفداء دبن عليه أعطى اتفاقالاته غارم انتهى ونقله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب ونصه قال ابن قداح أماان قاطع الاسيرعلى نفسه وخرج الىأرض المسامين وطلب منهم فانه يعطى من الزكاة لانه غارم انتهى والظاهرانهاذا أطلق في بلادالكفار وطلبهامن المسلمين المتأخرين في تلك البلادانه يعطى كا يؤخذمن لفظ ابن عرفة ومن التعليل بأنه غارم (فرع) قال ابن الحاجب ولاتصرف في كفن ميت ولاباء مسجد ولالعبدولا احافر قال ابن فرحون في شرحه نبه على ذلك لئلا يتوهم ان صرفها فيهذه الوجوه حائز لان المتلابوصف الفقر ولابالغني ولاتصرف لقاض ولالامام مسجد ولالفقيه ولالغازلان أرزاقهم نبيت المال فعلى هذا التعليل اذا انقطع ذلك عنهممن

جميع الكفارات الا المؤمن حركا لانعتق منها الاعبدمؤمن (ولو بعب) الباجيعن ابن حبيب يجزي المعس قالهمالك وأصحابه (يعتق منها) انظرهل بكون هذاحالا من رقيق مؤمن (لاعقد حرية فيه) ابن رشد لا يجو زالرجل ان يعتق منزكاتهمكاتبهولامدره ولاأمولده انتهى وانظر هـل متـق من زكاته مكاتب غيره أومدرهأو أم ولده قال أصبغ ان الذي رجع اليه مالك انه مجزئه وفي المدونة قال مالك لا يعجبني ان يعان م امكاتب قال في المجموعة

وان كان يتم بهاعتقه قال أصبخ فان فعل فليعد أحب الى ولا أوجبه للاختلاف (و ولاؤه للسامين) تقدم عندقوله و رقيق (وان اشترطه له أوفك بها أسيرالم تجزه) أمامسئلة من اشترط الولاء لنفسه فقال اللخمي من اشترى رقبة من زكانه تم قال هي حرة على المسلمين ولاؤها كان ولاؤها للسلمين وشرطه باطل وهو يجزى عنه وان قال هو حرعني و ولاؤه للسلمين فقال ابن القاسم لا يجزئه وأمافك الاسير فقال أصبغ ولايفك الاسير من الزكاة فان فعل لم يجزه وقال ابن حبيب يجزئه لا نهار قبة قدملكت بملك الرق فهي تغريب من رق الى عقق مل ذلك أحق وأولى من فكال الرقاب التي بأيدينا * ابن بشير المشهو رانه لا يجزئ * ابن عرفة وهو منده بالنام من له مال منده بالنام من له مال المنام والا فهو غارم فقي ربع طي بالوصفين وقال ابن عرفة من الثمانية التي تصرف لهم الزكاة الغارم وهو مدين آدمى لا في فيا وأعدم لا بن بشير و دين الكفارة كالزكاة (ولومات) ابن عرفة في صرفها في دين ميت قولان لابن حبيب و محمد فها وأعدم لابن أعدوب ابن بشير و دين الكفارة كالزكاة (ولومات) ابن عرفة في صرفها في دين ميت قولان لابن حبيب و محمد فيها وأعدم لا بهاغصوب النام ميت قولان لابن حبيب و محمد فيها وأعدم لا بهاغصوب النام وجوب المناب و من المقاولة في من ميت قولان لابن حبيب و محمد فيها وأعدم لا بهاغصوب ابن بشير و دين الكفارة كالزكاة (ولومات) ابن عرفة في صرفها في دين ميت قولان لابن حبيب و محمد فيها وأعدم لا بهاغصوب المناب المناب المناب المناب و معمد فيها وأعدم لا بابن عرفة في صرفها في دين ميت قولان لابن حبيب و محمد فيها وأعدم لا بهاغ سولا المناب و مناب المناب و مناب و منا

[يحبس فيم) اللخمى يعطى الغارم بشرط أن يكون الدين لآدمى و مما يحبس فيه (لا في فساد) تقدم قبل قوله ولومات (ولا لاخذها) ابن بشيران استدان لا خذالز كاة لم يمكن منها (والاان سوب على الاحسن) قال اللخمى قال محمد بن عبد الحكم اذا حسنت الغمن تداين في فساداً عطى من الزكاة * ابن بشير وقيل لا يعطى (ان أعطى ما بيده من عن وفضل غيرها) من المدونة قال ما الله من بيده الف وعليه الفان وله دار وخادم لا فضل في ما يساو بان الفين انه لا يعطى من الزكاة الا ان يؤدى الالف في دينه في المالك من بيده الف في غير الفان ولك ونك الجهاد والرباط * اللخمى و يعطى الغازى الفقير حيث غزوه الفنى بيلده و يعطى الغزاة المقيمون في أحر العدو وان كانوا أغنياء حيث غزوه الفنى بيلده و يعطى الغزاة المقيمون في أخر العدو وان كانوا أغنياء حيث غزوه الفنى بيلده و يعطى الغزاة المقيمون في أخر العدو وان كانوا أغنياء حيث غزوه الغنى المن الاستئلاف لمشقة في أخر العدو وان كانوا أخذه في معنى المعاوضة والاجرة اذا كان أوقف نفسه لذلك ولان في اعطائه ضربا من الاستئلاف لمشقة ما يكلفون من بذل النفوس وقيل لا يعطى المان يكون فقيرا وعلى هذا القول يكون كابن السبيل الالمن عزم على الخروج المال الموصى به في السبيل الالمن عزم على الخروج الا عابع طي * ابن رشدوه نا خوف ان يأخذ المال ولا يغرج وروى ابن وهب لا يأخذ الفرس العطى في السبيل الامن يعلم من نفسه القوة على المقدم الملاسنة ولم ينقل اللخمى غيرقول ابن عبد الحكم (٥٠٠) بمعلمن الزكاة نصيب في الحملان والسلاح من نفسه القوة على المقدم الملاسنة ولم ينقل اللخمى غيرقول ابن عبد الحكم (٥٠٠) بمعلمن الزكاة نصيب في الملان والسلاح من نفسه القوة على المقدم المسلم المناون المناون السلم المناون السلم المناون ال

ويشترى منهاالقسى والمساحى والحبال وما يحتاج اليه لخضر الخنادق والمنجنيقات للحصون وتنشأ منها المراكب لغزو منها للجواسيس الذين منها للجواسيس الذين كانوا أونمارى ويبنى منها كانوا أونمارى ويبنى منها حصن للسلمين وأرى ذلك

بيت المال بحوز صرفها لهم انتهى ص بريحبس فيه به ش قال في الشرح الاصغر واحترز به ممالا يحبس فيه كدين الزكاة والكفارة وقال البساطى فلا يعطى من عليه دين لولده على قول من لا يحبس المعسه واعلم انه ان أريد أن يكون من شأنه أن يحبس فيه خرجت هذه الصورة وان أراد يحبس بالفعل خرج من ثبت عدمه انتهى وانظر قوله ان دين الزكاة لا يحبس فيه مع ما نقله صاحب الشامل وغيره ونصه وان عرف منعها ولم يظهر له مال حبس انتهى (فرع) قال ابن فرحون وانظر هل يدخل في الغار مين المصادر وقال بعضهم لا يعطى لان الاعطاء والحال هذه الدليلاله وفي الوجه بن تخليص من الاسر والظلم ورباكان وفي من المادر مستمر العقو به يحلاف الاسير انتهى والظاهر انه غارم والله أعبل ص فو آلته به ش قال ابن عبد الحكم وفي صلح العدوانتهى ونقله ابن عرفة وقبله والشيخ بهرام والشيخ وزروق في شرح الارشاد وغيرهم والله أعلم ص فو غير معصية بهي خروق في شرح الارشاد وغيرهم والله أعلم ص فو غير بب محتاج لما يوصله في غير معصية بهي خروق في شرح الارشاد وغيرهم والله أعلم ص

وفي سيل الله * وقال ابن بشير المشهور لا يعطى منها في بناء الاسوار التي يتقي هامعرة العدو ولا في انشاء الاساطيل المفصود مها بردا لغز و ولا فياهو في معنى ذلك من الآلات انهى انظر جعل هذا هو المشهور ولم يعزه ولم يقله اللخري وانظر هلي يقال فرق بين بناء سو ر لمدينة يتقي هامعرة العدو و بين بناء حصن الرباط يقيم به أهله للنب عن جميع من و راء هم من أهل الاسلام فقد قال في المواية لاشئ لمن خرج بعد الوقعة من الغنيمة الاأن تكون المدينة لغز ومحرساه ثل محارس المنسبة بر والحصون التي على ساحلنا ومثل بعض مواضع الاندلس فالغنيمة لمن برز ولمن لم يبرز قاتل أولم يقاتل رآه العدو أولم بره لان هؤلاء كيش مجمع وانظر عنسه قوله في الجهاد وخراجها ان الفيء يبدأ منه اصلاح حصون السواحل و يشترى منه السيلاح والكراع (كجاسوس لاسور وم كب) ما نقل اللخمي في السور والمركب والجاسوس الاالجواز وكل ذلك معز ولا بن عبسد الحكم فانظر أنت من فرق بين السور والجاسوس قبل ابن بشير (وغريب) * ابن يونس ابن السبيل هو الغريب المنقطع بدفع الميه قدر كفايته وان كان غنيا بلده ولا ينزي نسبيل ليستعين بذلك على التوصل الى بلده أوعلى استدامة سفره (في غير معصية) * المخمى يعطى ابن السبيل المناف فلا يعطى وقال ابن القاسم يعطى (وهو بشير يعطى ابن السبيل مسلفا فلا يعطى وقال ابن القاسم يعطى ولو كان غنيا بلده (وصدق) روى محمد يصادق ذوهيئة الفقر أنه ابن السبيل والمقيم سنة أوسنتين يقول أقت لفقر ما أتحمل به ان عرف صدقه أعلى أخاف أن يأخذو يقيم أوسنين يقول أقت لفقر ما أتحمل به ان عرف صدقه أعلى أخاف أن يأخذو يقيم

ش هذاهوالصنف الثامن وهوابن السنيل وفسره المصنف بأنه الغريب المحتاج لما يوصله الى بلدهاذا كانسفره في غير معصية ير بدولو كان معه شئ ينفقه على نفسه كايؤ خد ذلك من قوله وان جلس نزعت منه فامه اذا كان فقير الاينزع منه مايستحقه بوصف الفقر قاله اللخمي وقال ابن بونس قالأصبغ عناس القاسم يعطى منها الغازى وابن السبيل وان كاناغنيين عوضعهما ومعهما مايكفيهماولاأحب لهماأن يقبلاذلك فان قبلافلابأس قالأصبغ أماالغازى فلابأس أن مطي وان كان ملياوهو له فرض وأما بن السبيل فلا يعطى اذا كان معهما بكفيه لانه حينئذ لا بعدمن أبناء السيبل قال ابن القاسم وابن السسل هو الذي في غير بلده وقد فرغت نفقته وليس معهما تعمل به الى بلده وان كان في غير غز وولا تحارة فهو ابن السيمل كائتاما كان من المسامين انتهى صيروان جلس نزعت منه ﴾ ش قال اللخمي ومن أخذر كاة لفقره لم يردها ان استغني قبل انفاقها مح ذكر الغازى وابن السميل كاقال المصنف وقال فعه الاأن مكون ذلك القدر دسوغه لفقره وان لم مكون ابن سبيل قالوفى الغازى بأخذ مايقضي بهدينه ثم يستغنى قبل أدائه اشكال ولوقيل بنزع منه لكان وجهاانتهى ص ﴿ وندب ايشار المضطر دون عموم الاصناف ﴾ ش قال في المدونة ومن لم مجد الا صنفاواحدامماذكرالله تعالى في كنابه أجز أه أن يجعل زكاته فيهم وان وجد الاصناف كلها آثر أهل الحاجة منهم وليس في ذلك قسم مسمى انهي وقال في الذخيرة وان لم يوجد الاصنف واحدأج أ الاعطاء لهاجاعاوان وجدالاصناف كلهاأجزأه صنف عندمالك وأبي حنيفة وقال الشافعي يحب استيعابهم اذاوجدواواستحبه أشهب لثلايندرس العلم باستعقاقهم ولمافيهمن الجمع بين مصالحم الخلة والاعانة على الغزوو وفاء الدين وغير ذلك ولما يرجى من يركة دعاء الجميع ومصادفة ولى فيهم وانعقدالاجاع على عدم استيعاب آحادهم انهى (تنبيهات الاول) قال اس عبد السلام وأما اجزاؤها اذا دفعت الى صنف واحدمن الثمانية أوالى شخص واحدمن ذلك الصنف ففيه الاضطراب المعاوم بين علماءالامصار والذي تسكن النفس اليه هو تعميم الاصناف يحسب الامكان وقداستقر ذلكمن المذهب انتهى ففهرمنهان دفعها الى الشخص الواحدمن الصنف كدفعها الى الصنف في جرى الخلاف فيه فيكون المذهب فيه الاجزاء وهوظاهر (الثاني) قال اللخمي يبدأ في الركاة بأجر العاملين مج بالفقراء والمساكين من العتق لان سدخلة المؤمن أفضل من ذلك لان من حق من وجبت عليهم الزكاة أن لاتصرف زكاتهم لنسير الفقراء الابعد سدخلتهم لان صرفها الى غيرهم يوجب عليهم المساواة لأولئك قبل العام التالىوان كان هناك مؤلفة بدأبهم لان استنقاذهم من النار بادخالهم في الاسلام أو تثننهم عليه ان كانواقد أساموا أفضل الاعمال وذلك أولى من اطعام فقير وقديبدأ بالغز واذاخشي على الناس وببدأ باس السسل على الفقراذا كان مدركه في مقائه وتأخره ضرروالفقير في وطنه أقل ضررا انتهى وذكره القرافي وصدره بقوله * الحكم الثاني الترتيب ولاشكان هاذا البيان ماهو الأولى أن يعمل ولعله ص اد المؤلف بقوله وندب ايثار المضطرولم بذكر اللخمى تبدئة المساكين على الفقراء لأن المشهو ران المسكين أحوج ومعلوم أن الاحوج مقدم ولم يذكر أيضار تبة الغارمين (الثالث) قال سندان استون الحاجة قال مالك يؤثر الادين ولا يحرم غيره وكان عمر يؤثر أهل الحاجة ويقول الفضائل الدينية لها أجورفي الآخرة والصديق رضى الله عنه يؤثر بسابقة الاسلام والفضائل الدينية لأن اقامة بنية الأبرار أفضل من اقامة بنية غيرهم لما يترتب على بقائها من المصالح انتهى ونعوه في النوادر وماذ كره عن العمرين

(وان جلس نزعت منه كفاز وفىغارميستغنى تردد) *اللخمي من أخد زكاة لفقره لم يردها ان استغنى قبل اتلافها وان أخذهالمغزوبها فحلس انتزعت منهلان الغزوفي معنى المعاوضة فاذالم يوف بهردت منه وكذلك ابن السبيل بأخدما يتعمل به الى للده فلا بفعل تنتزع منه الاأن يكون ذلك القدر يسوغله لفقره وان لم يكن ابن السبيل وفي الغارم بأخذ مايقضى بهدينه ثم دستغنى قبل أدائه اشكال ولوقيل منتزعمنه لكان وجها (وندب إشار المضطر دون عموم الاصناف) من المدونة قال مالكان وجدالاصناف كلهاآثر أهلالخاجةمنهم وليسفي ذلك قسممسمى * قال عبدالوهابالابتعان عليه فرض جيع الاصناف بل حائزان يقتصر منه على الواحدوالاثنين أوالثلاثة *قالمالك وكتب عمر بن عبدالعزيز الىمصدق له اقسم نصفها قال أشهب تأولنافعل عرانه لمركن بهمن الحاجة أول عام كاجتهم في الثاني (والاستنابة) من المدونة قال مالك لايعجبني أن يلي أحدقه م صدقته خوف المجدة والثناء وعمل السر أفضل ولكن يدفع ذلك الى رجل يثنى به فيقسمه فان وليها هو فلا يعطيها لأحد من تلزمه نفقت (٣٥٣) (وقد تجب) ابن الحاجب الاولى الاستنابة وقد تجب

*ان عبدالسلام قوله وقد تحب يريد والله أعلم انظره فيهومن المدونة قال الكوادا كان الامام يعدل لم دسع أحداأن مفرق زكاة مالة الناص ولاغسره ولمدفع زكاة الناض الى الامام * قالمالك وابن القاسم وان طلت فقال قـد أخرجها فان كان الامام عدلا فلانقيل منه وقال أشهب بقبل منه ان كان صالحا (وكر هله حسند تخصيص قريبه) من المدونة قال مالك أمامن لاتلزمه نفقته من قرابته فالانعجبني أنراليهو عطاءهم ولابأسأن يعطهم من الى تفرقتها بغير أمره كالعطى غيرهم ان كانوا لها أهلا * اللخمي كره مالك ذلك خـوف أن عمدوه علها وقال ابن حبيب لابأس بذلك قال مطرف وحضرت مالكا معطى زكاته قراسه ونقل الواقدى عن مالك انهقال أفضل من وضعت فيه زكاتك قرارتك الذين لاتعول باللخمى وهذا أحسن وقال اس العربي الصدقة على الاهل أفضل من الصدقة على الاجانب

رضى الله عنهما عكس مانقل ابن يونس وأبو الحسن وغيرهما عنهما الاانهمانقلاعن عمرانه قال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لقسمت ذلك قسماوا حداولتن بقيت الى قابل لا لحقن الاسفل بالاعلى والله أعلم (الرابع) أطلق القرافي وابن الحاجب وصاحب الشامل وغيرهم القول بان دفعها لصنف مجزى وقال في التوضيح وقيد ذلك بن عبد السلام وابن هار ون عاعدا العامل قال اذ لامعنى لدفعها جمعهاله قال المصنف ولعل هـ ثدا اعاهو إذا أتى بشئ له بال وأما ان حصلت له مشقة وجاءبالشئ اليسيرفينبغى أن يجو زاعطاؤه الجيع وهو مقتضى كلام الباجي ثمذ كرهوما قاله ظاهر وجزم به الشارح في شرحه الكبير وقال الاشكال في تبدأ به العامل لا نه المحصل لها فهو مقدم على غير محتى انه لو حصلت له مشقة و جاء بالشي اليسير الذي يرى انه لا يساوى مقدار أجرته لاخذه جميعه ولاشئ لغيره انتهي * وقال ابن عرفة بعد ذكره الأصناف الثمانية وصرفها في أحدها غيرالمامل مجزى انتهى ويقيد عاقاله صاحب التوضيحوا لحاصل انها لودفعت لصنف واحد أجزأ الا العامل فلاتدفع اليه الاأن تكون قدر عمله والله أعلم ص ﴿ والاستنابة وقد تجب ﴾ ش قال في المدونة ولا يعجبني أن بلي أحد تفرقة صدقة ماله خوفي المجدة والثناءوعمل السرافضل ولكن يدفع ذلك الىرجل شق بهفيقسمه أبوالحسن قال صاحب التقريب لاأحب وهذابين انلايعجبني علىمعني الكراهةوأرادخوف قصد المجمدة ولوجز مأنه قصدالمجدة لصرح بالمنع ولوجزم الهيسلم من دلك لصرح بالجواز انتهى ولابدأن يكون عالما احكامها ومصرفها والاوجب أن يسترها عرب أعين الناس قال وقدقيل الاظهار في الفرائض أفضل قال شارحه قال ابن بطال لاخلاف بين أئمة العلمان اعلان صدقة الفرض أفضل من اسرارهاوان الاسرار بصدقة النوافل أفضل من اعلانها مح د كرعن ابن عطية وغير وخلافافي صدقة الفرض لكن ضعف القول باسرارهائم قال ومابدأ به المؤلف هو القول المرجوح المطعون عليه وانما قدمه لانهم فص مالك أنهى وقال الشيخ زروق في شرح القرطبية فأماسة رهافستعب لمايعرض من الرياء الاأن يكون الغالب على الناس تركها فيستعب الاظهار للاقتداء انتهى وهذا عكس ماقال ابن عطية على مانقل القباب فأنه قال كثرا لمانع لهاوصار اخراجهاعر ضةللرياءانهي وهذاوالله أعلم يختلف باختلف الأحوال فنأبقن بسلامتهمن الرياء وحسن قصده في الاظهار استحب له ذلك ومن غلب عليه خوف الرياء استحبله الاسرارومن تحقق وقوع الرياء وجب عليه الاخفاء والاستنابة والله أعلم (فرع)عن عياض في آدابها أيضاد فعها بالهمين وقال يستعب للصدق والامام الدعاء والصلاة على دافعهاانتهى ونعوه في القرطبية وغيرهاوفي الذخيرة ولايجب على الساعى الدعاءلن أخذمنه الصدقة خلافا لداود واستحبه الشافعي انهي وفي الجواهر ولا يجبعلي الامام ولاعلى نائبه أن يدعولصاحب الصدقة اذا أخـندهامنه لكن يندب الى ذلك انتهى (فائدة) قال في التمهيد في شرح الحديث الثانى عشرلزيد بن أسلما أن قال الاعرابي لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك لتعطى منشئت معمل أن يكون هذامن الاعراب الجفاة الذين لامدر ون حدود ماأنز لالله على رسوله وفي هذا الحديث دليل على ماقال مالك ان من تولى تفريق الصدقات لم يعدم من ياومه قال

(٥٤ - حطاب - نى) كانت فرضاأ وتطوعا فأن قيل يخاف المجدة قلنا لابدأن يحمد الرجل على مافعل من الخير وانما المذموم أن يحد أن يحمد بما لم يفعل واذا خرج الرجل بصدقته الى ذى رحه الذى لاتلز مه نفقته فقد فعل خصلتين عظيمتين أدتى الزكاة ووصل

وقدكنت أتولاها منفسي فأوذست فتركت ذلك انتهى (فرع) قال سندفى الكلام على مصرف الزكاةمن دفعت المهز كاة لمفرقهافي أهلها وكان هومن أهلها حازأن مأخسد منها بالمعروف قال مالكمن أعطى مالافى خر وجه لحج أوغز وليصرفه على من قطع به فقطع به فليأخذ منه بالمعروف وهو بين لأن علة الاستعقاق قائمة فلافرق بينه و بين غيره مر . المستعقين انتهى وماذ كره في الموازية تتحوه في النوادر في كتاب الزكاة وفي كتاب الحج الثاني فيمن بعث معهجزاءأ وفيدية أو جزاء صيدانه لايأ كلمنه قال الاأن يكون الرسول مسكينا فجائز أن يأكل قال في الطراز في شرحه ونظير والكفارة والزكاة تدفع لبعض المساكين ليفرقها على المساكين فلهأن يأخذ نصيبه منها بالعدلانتهي وقال أبوالحسن الصغير يؤخذ من شرح هذه المسئلة ان من أعطيت له صدقة يفرقها أنهجو زلهأن بأخذمقدار حظهاذا كان مسكناوهي مسئلةفها قولان وسلهماالوكمل هلهو معزول عن نفسه أملاوهل المأمور بالتبليغ داخل تحت الخطاب أملاو يقوم منه ان من جعل ماله فىالعطاش انهيشرب منهان عطش انتهى وفى رسم البرزلى من سماع ابن القاسم من كتاب البضائع والوكالات ابن رشدا جازلن بعث معه بمال في غز وأوحج ليفرقه على المنقطعين أن يأخذ منه اذا احتاج بالمهر وف والمعروف أن لايحابي نفسه فيأخذ أكثر مما يعطي غير ه واستعبله ان وجد من يسلفه أن يتسلف ولا بأخذ منه شيئا واستعب له اذارجع أن يعلم ربه بذالك فان لم يمضه وجب غرمه لهوان فات ولم مكنه اعلامه لم مكن عليه أن محاشى منه لانه أحاز له الأخذ ابتداءوان قال صاحبه ان احتجت فخد جازله أن بأخذ باتماق مثل ما يعطى غيره ولا يجو زله أن بأخذ لنفسه أكثر الأأن يعلم أن صاحب المال رضي بذلك انتهي (تنبيه) تقدم عندقول المصنف أوفك أسيرا انه لوافتقر صاحب الزكاة لم يعط منها ونقله اللخمي أيضاعن محمد بن عبد الحكم باثر الفرع المتقدم أعني من أخرج زكانه فلم تنفذ حتى أسر فقال قال محدبن عبدالح كإلبأس أن يفدى منها ولوافتقر لم يعط منها (فرع)وفي رسم الشجرة من ساعابن القاسم من كتاب الحبس فعين حبس على دوى الحاجمة انه يعطى منهاو رثته ان احتاجو اوالله أعلم صر وهل عنع اعطاء زوجة زوجها أو يكره تاو ملان ش تصورالتأو بلين واضح قال اللخمي واذاأعطى أحد الزوجين الآخر ما يقضي به دينه عاز لأن منفعة ذلك لا تعود للعطى انتهى قال ابن فرحون الرنقله هذا وفي التبصرة إن الرجل ادا أخرجمن زكاتهما يقضي بهدين أبيه وأبوه فقير تلزمه نفقته جازلان المنفعة لاتعود على المعطى انتهى وانظرمام ادهبالتبصرة فاني لمأره في اللخمي وقال الشيخ أبوالحسن في شرح هذه المسئلة فىالمــدونةو يؤخذمنهأنمن دفعز كاتهلابو بهالفقيرين لقضاءدين عليهماان دلك يجزئهوذ كر كلام اللخمي المتقدم والله أعلم ص ﴿ وجاز اخراج ذهب عن و رق وعكسه ﴾ ش قال في النوادر وفي ترجة قدرما يعطى من الزكاه ولابأس أن يجمع النفر في الدينار أو يصرفه دراهم اذا كانت الحاجة كثيرة وانزكى دراهم فلايصرف مايخرج منهاد نانير ولايصر فهابفاوس لكثرة الحاجة ليعمهم ولكن ليحمع النفر في الدرهم انشاء وان صرفها فلوسا وأخرجها فقلد أساء وأجزأءانهي فقوله فىالذهب علىمقابل المشهو روقوله فى الفلوس على المشهو رمن أن من أخرجالقمةأساءوأجزأته كاشهره غيرواحه ونقله فيالتوضيج خلاف مايغهم من كلام المصنف الآني من ان القيمة لا تجزئ حيث قال في آخر الفصل أوطاع بدفعها لجائر في صرفهاأو بقمة لم

رحه (وهسل عنع اعطاء زوجة زوجها أو يكره تأويلان) من المدونة قال ابن القاسم لا تعطى المرأة وجهامن زكاتها حملها ابن زرقون وغيره على عدم الاجزاء وروى ذلك ابن القصار على الكراهة قال اللخمى وان أعطى أحد الزوجين للآخر مايقضى به دينه جاز (وجاز وحكسه

بصرف وقته) من المدونة قال مالك من كان له دنانبر وتبر مكسور ووزن جيع ذلك عشر ون دينار ان كي و يحرج ربع عشر كل صف و كذلك الدراهم والنقر قال ولاه أن يحرج في زكاة الدنانبردراهم بقيمتها و يحرج عن الورق ذهبا بقيمته * ابن المواذ قلت القيمة أو كثرت عبد الوهاب لان ذلك معاوضة في حق فكانت بالقيمة كسائر المعاوضات قال ابن المواذ وان أراد أن يحرج عن الفضة الون الذي وجب عليه وليكن يحرج منها بعينها أوقيمته من الذهب المواذ الملابعيز به لا به يحرج أقل من الوزن الذي وجب عليه وليكن يحرج منها بعينها أوقيمته من الذهب انتهى وانظر لم أجد نصا في اخراج الفاوس عن الذهب والفضة وقد آل الحال بنافي زماننا المسكين لا يحد بأبد بنا الاد بانبرالنعاس وسميها ذهب المنابر النها المنابر المنابر المنابر النها عليه في المنابع ولا يحملت عهدة وسميا المنابع المنابع ولا يحملت عهدة ولا يحرب المنابع ولا يحملت عهدة ولا المنابع ولا يحملت على المنابع ولا يحرب والمناب المنابع ولا يحرب والمنابع والمنابع ولا يحرب والمنابع والمنابع والمنابع ولا يحرب والمنابع ولا يحرب والمنابع ولا يحرب والمنابع والمنابع ولا يحرب والمنابع والمناب المنابع والمنابع والمنابع والمنابع والمنابع والمنابع والمنابع والمنابع والمنابع والمنابع وقال المنابع والمنابع والمنابع

حبيب عرج قيمة الدينار مالم تنقص قيمته عن عشرة دراهم فلاينقص (بقيمة السكة)* اللخمى اذا أخرج عن الذهب فضة أوعن الفضة ذهبافاله عزج قيمة ذلك لان المساكين بذلك الجزء كالشركاء فجاز له أ ن شتر به عا كان بيعه الفقير

عبر والته أعلم ص بربقية السكة على شير يعنى اذا أخرج ذهباعن و رق مسكول أو و رقاعن ذهب أربد ص بربقية السكة عنه شيرة ولو انعدنوع في شيرة ولواتعدنو على الناخراج قبة السكة معتبرة ولواتعدنو على المعتبرة ولواتعدنو عالمخرج والمحرج منه ص برلاصياغة فيه شيرة ولواتعدنو عالمخرج والمحرج منه ص برلاصياغة فيه شيرة ولواتعدنو عالمخرج والمحرج منه ص برلاصياغة في المساغة في غير النوع تردده احل المواحد ص بروفي غيره نردد في التوضيح وكلام غيره (فروع بالأول) اداوج بجزء ذهب أوفضة فاخرج أدنى أوأعلى بالقيمة فقال ابن الحاجب فيه قولان تبعالا بن شاس وقبله ما ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح وقال ابن عرفة ونقل ابن الحاجب جواز اخراج أدنى أوأعلى بالقيمة لاأعرف بلقال من وعه جيدا بل قمة ردى والذهب فضة وعكسه أومنه انهى

لودفع ذلك اليه واذا كان مع الرجل أربعون دينار امسكوكة أخرج دينارا منها وان كانت عشرين دينارا صحاحا كان بالخيار فانه أحب أخرج قيمة نصف دينار امنها مسكوك أوخرج دينارا فياعه واعطى المساكن نصف ثمنه وأمسك لنفسه نصفه لانه لا خلاف انه مخرج عن الأربعين دينارا منها مسكوكا أو مثله في كذلك اذا كان الواجب فيها نصف دينار فانه يخرج منه (ولو في نوع لا صياغة ولا يحرج عن ردى و قيمة من نوعه جيد المن قيمة ردى و الله عن و في الله عنه أو من غيره وكذلك ركاة نقر الذهب والفضه به ابن رشدوه في او علا صياغة عنه) مع عابى القاسم بخرج في زكاة الحلى منه أو من غيره وكذلك ركاة نقر الذهب والفضه به ابن رشدوه في الكال ان له أن يحرج زكاة ذلك منه أو من غيره وكذلك ركاة نقر الذهب والفضه به ابن رشدوه في ان كان قطع الحلى عضر و في غيره تردد) راجع ابن عبد السلام ان كان معناه هذا وأمالو قال وجاز اخراج ذهب عن ورق و عكسه بصر ف وقته مطلقا مسكوكا كان أو مصوغا أو غيرها بقيمة السكة وفي تقويم الصماغة تردد لناسب ما تقدم المنجم والسماع المتقدم و ما يتقر و مناسل كان و تسمى و القيامي و ابن أبي زيد قال من له حلي وزنه عشر ون دينارا فانه مخرج ربع عشر و مشل وزن فلا شبكان المساكن ان ونس و هو قول جيد ولكن ظاهر المدونة خلافه به ونقل ان يونس أنضاعن أبي اسعاق اذا كان في وزن الحلي عشر ون دينارا وهو للجارة وقيمة الصياغة تكون فلاشبه أن بخرج عن ان ونه وندينارا نصف دينار و مؤخر الاخراج عن بقية قيمته حتى بيبعه ان كان لايد يرلان الصياغة كعرض لا تعب فها الزكاة الا عشرين دينارا نصف دينار و مؤخر الاخراج عن بقية قيمته حتى بيبعه ان كان لايد يرلان الصياغة كعرض لا تعب فها الزكاة الا المناه المن المناه المناه المناه المناه المناه القالات عشرين دينارا ان هذا المناه و خر الاخراج عن بقية قيمته حتى بيبعه ان كان لايد يرلان الصياغة كعرض لا تعب في المناه المناه

(الثاني)لا يجوز اخراج العرض والطعام عن الورق أوالذهب لانهمن باب اخراج القمة ولا يجوز اخراجهاا بتداء فاوأخرجعر ضاأوطعامار جععلى الفقير بهودفعله ماوجب عليه فان فاتفىد الفقير لم مكن له عليه شي لأنه سلطه على ذلك وذلك اذا أعامه أنه من زكاته وان لم يعامه لم يرجع مطلقا فاتأولم يفت لأنه منطوع قاله مالك نقله في التوضيح وابن يونس وقال ابن عرفة ولا يخرج غيرهماعن أحدهمافان وقع فالمشهور لايعزى ابن حارث قاله أصبغ عن ابن القاسم وقال أشهب ان أعطى عرضا أجزاه انتهى وأعاده في باب المصرف بلفظه وفي اجزاء عرض عن عين كقيمته نقلاابن حارث عن أشهب وابن القاسم (الثالث) قال البرزلي وسئل ابن أبي زيد عن وجبت عليه زكاة فاشترى ماثمابا أوطعاماوتصدق به فقال ابن القاسم لا يجزئه وقال أشهب بجزئه (قلت) أجزأها على لو أخرج ذلك من عنده لأن يدوكيله كيده واختار اللخمي فيااذا كان ذلك خير اللفقراء جوازه الهومحسن ص ﴿لا كسرمسكوك شاعالم عزكسر المسكول لانهمن الفسادفي الارض وظاهره سواءكان كاملاأور باعياأماال كامل فباتفاق وأماالر باعى ففيه قولان وكائه رجح المنعفى توضعه واحترز بالمسكوائمن غيره فانه يجو زقال ابن عرفة وسمع القرينان له اخراجزكاة حلى التجر منه ابن رشدلا كراهة في قطعه (قلت) ان كان فيه فساد ففيه نظر والله أعلم ص ﴿ ووجب نيتها ﴾ ش يعنى انه يجب عند اخر اج الزكاة أن ينو بهاوهذا هو المشهور واحترز بذلك مما يعطى وقت الدراس أوالجذاذ لبعض المستمقين (فروع *الأول)لوأخر جالز كاةعنه غيره مغير عامه وغيرا ذنه فقال القرافي في الفرق الحادى والسبعين والمائة بين قاعدة ما يجزى في فيه فعل غير المكلف عنهو بين قاعدة مالا يجزئ فيه فعل غيرالم كلف عنه اعلم أن الأفعال المأمور بها ثلاثة أقسام قسم اتفق الناس على محة فعل غير المأمور به عن المأمو ركدفع المغصوب للغصوب منه ودفع النفقات للزوحات والاقارب والدواب وقسم اتفق على عدم اجزاء فعل غير المأمور بهوهو الاعان والتوحيد والاجلال والتعظيم للةتعالى وقسم اختلف فيههل يجزئ فعل غيرا لمأمور بهعرس المأمور ويسدالمسدأم لاوفيه أربع مسائل المسئلة الاولى الزكاة فان أخرجها أحد بغير علم من هي علمه وغيرا ذنه في ذلك فان كان غير الامام فقتضي فول أحاسا في الاضحمة بذيحها غير مانغبر عامه واذنه ان كان الفاعل لذلك صديقه ومن شأنه أن يفعل ذلك له يغيرا ذنه لا نه عنز لة نفسه عنده لتمكن الصداقة بينهماأجز أتالاضحية انكان مخرج الزكاة من هذا االقبيل فقتضي قولم في الاضعية أن الزكاة مجزئة لان كلم ماعبادة مأمور ماتفتقر للنمة وان كان ليس من هذا القبيل لاتجزى عن ربها لافتقار هاللنية على الصحيح من المذهب لاجل شائبة العبادة وعلى القول بعدم اشتراط النية فهالنبغي أن مجزئ فعل الغيرمطلقا كالدين والوديعة ونحوهما مماتقدم في القسم المجع عليه وهذاالقول أعنى عدم اشتراط النية قاله بعض أحجابنا وقاسه على الديون واستدل بأخذ الامام لها كرهاعلى عدم اشتراط النية وباشتراطهاقال مالك والشافعي وأبوحنيفة وأحدبن حنبل رضي الله عنهم لمافيهامن شائبة التعبدمن جهة مقاد برهافي نصهاوالواجب فيهاوغيرذلك انتهى ولايقال فى كلام القرافي في الفرق بين الاضحية والزكاة أن الاضحية تعينت لان المشهور انها لاتتعين الا بالذبح والندر فتأميله وقال المازرى في شرح التلقين في أول كتاب الوكالة لماأن تكام على الاشهاء

عن زكانها قدمة ذلك دراهم قال ابن القاسم وكذلكمن قدم بلداتعوز فيها الدراهم النقص فلا معوز لهأن يقطع دراهمه قال مالك وأماقطع الدنانير حليالنسائه فلابأس بذلك (ووجب نبتها) تقدم نص ابن المواز أن ماتصدق به من ماله لا محسبه من زكانه اذا نوى به صدقة التطوع أوأعطاه ولانبةله في تطوع ولازكاة * اس سسراذا قلناان المساكين شركاء عقدارالزكاة وانهاتكون كر دالو دىعة وقضاء الدين فلا تفتقرالي نية وان غلبنا علما حكم العبادة افتقرت الى النية ولكن لاخلاف في المذهب ان الامام بأخذها ممن وجبت علىهو محز ئهوهذا بانانها لاتفتقر الىنمة وأماعلي انها تفتقر الىنمة وهو قول اس القصار فاذاأخد الامام الزكاة مع علمن وجبت علله فذلك المقصود بالنمة وأماان أخذها وهو لايعلم فأجراه اللخمي على الخلاف فسمن أعتق عن انسان في كفارة بغير اذنه وفيمن ذبح أضحية انسان دغيراذنه بداس رشد

الأظهرانها تجزى من أخذت منه كرهالانها متعينة في المال فاذا أخذها منه من اليه أخذها أجز أت عنه كا تجزى الصي والجنون اذا أخذت من أمو الهاوان لم تصومنه ما النية في تلك الحال

موضع جستمنه كانت منعينأوحرثأوماشة الاأن مفضل عنهم فضلة فتجعل فيأقرب البلدان الهم وان لغه عن بعض البلدان أنسنة وحاجة نزلت مم فينقل الهمجل تلك الصدقة رأست ذلك صوابالانالسامينأسوة فماسنهم اذانزلت الحاجة وروى ابن نافع ماعلى أمال من علها كحلها * معنون وكذامادون مسافة القصر (بأجرة من الفيء والاسعتواشترى مثلها) روى ابن القاسم عن مالك بتكارىعلى حل العشور الى موضع الحاجة من الفيءأو بسعه قال ابن رشد عنابن القاسم بسعه و نشرى بمنه طعاما بالموضع الذي ير يد قسمته ولايتكارى عليه من الفيء الاأن مؤدى الى ذلك اجتهاد وهو معنى مارواه عن مالك والاجتهاد في هذاأن ينظر الى ماينتقصه من الطعام في سعه هناواشترائه هناك والىمايتكارىبه عليه فان کان شکاری علیه بأكثر باعه والاأكرى علىهمن الفيء وروى ابن وهبومطرف عنمالك

التى تجوز فيها الوكالة وأماالز كاةفانها تصح النيابة فيهامن مال من ينوب عنه ومن مال من وجبت عليه الزكاة وان كانت من القربات فهي عبادة مالية وقد استناب الني صلى الله عليه وسلم علياً على نعرالبدن ونعرهاقر بةانتهى وسيأتي في زكاة الفطر عندقول المصنف واخراج أهله شئ من هذا المعنى والله أعلم (الثاني) قال في الذخيرة قال سندلو تصدق بجملة ماله فان نوى زكاة ماله ومازاد نطوع أجزأ والافلاخلافا لابى حنيفة محتجا بأنه لم يبعد عن المقصود ويشكل عليه بمالوصلي ألف ركعة ينوى اثنين للصبح والبقية للنف لبأنها لاتجزى انتهى ولفظ سندمن وجبت عليهز كاة في ماله فتصدق بجميعه فان نوى أداءز كاته ومازاد فهو تطوع أجز أه وله الفضل كن أطعم في كفارته مائة مسكين وان لم ينو بشئ منه الزكاة لم يجز وهو قول أحجاب الشافعي وقال أحجاب ألى حنيفة بجزئه واعتلوا بأنه تصرف فيهتصرفالم يتعدفيه فوجب أن لايضمنه وهو فاسدلأنه بجبعليه فعل الفرض وهولم ينوه فأشبه مالوصلي مائة ركعة بنية التطوع فانه لا يجزئه عن فرض ولايسلم انه لم يتعد بل تعدى تصر فه القدر الواجب بنية النطوع انتهى فتأمل آخر كلام سندمع مانقله عنه في الذخيرة واللهأعلم ونحوهذا ماذكره البرزلي عن بعض الافريقيين انهلو دفع مستغرق الذمة مائطه بعد الخرص للساكين عن تبعاته وليست التبعات لشخص معين ونوى دخول الزكاة فيه أن ذلك بجزئه (الثالث)قال القرافي في كتاب الامنية في الباب السابع قال سندلو عزل زكاته بعدوز نهاللساكين ودفعهالهم بعددلك بغبرنية أجزأه اكتفاء بالنية الأولى الفعلية انتهى كلامه بلفظه وقال في الذخيرة قال سندوينوى المزكى اخراج ماوجب عليه في الزكاة ولونوى زكاة ماله أجز أه ونجب بالتعيين فاوتلفت بعدعز لهاأجز أتواذاعينهالم يحتج الىنيةعند دفعهاللساكين وان لم يعينها ويعز لهاعن ملكه وجبت النية عند التسليم لان صورة الدفع مشتركة بين دفع الودائع والديون وغيرها انهى ولفظ سند والنية واجبة في أداء الزكاة عند كافة الفقهاء وقال الاوزاعى لا تعب لان ذلك دين كسائر الديون فينوى اخراج ماوجب عليهمن الزكاة في ماله ولونوى زكاة ماله أجزأه وينصرف ذلك الى الحق المستعق منه وتعب الزكاة عند تعسينه لانه مؤتن على احراجها ودفعها فتعمنت بتعسينه كالامام فاذا قلناتمين بتعيينه فسواءنوى عند دفعهاللساكين أبهاز كاة أولا يجزئه ذلك لان الحق لماتعين لم يلزم فيه نمة عندتسلمه كافى ردالو ديعة والعارية والرهن وشبه ذلكوان لم يعين الزكاة أو يعز لهاعن ماله وجبم اعاة النية عندأدائها لان دفع المال قديكون فرضا وقديكون تطوعا وقديكون وديعة وغير ذلك انتهى ص ﴿ وتفرقه ا بموضع الوجوب أوقر به ﴾ ش يعنى ان الزكاة يجب أن تفرق في الموضع الذي وجبت فيه أوقربه كالوكان زرعه على أميال من البلد فانه يجوز له أن يحمله الى فقراء الحاضرة انظر التوضيح وانظر فرض العين لابن جاعة فانهذكر انه يستأجرعلي نقلهامنها وقدذ كرهذاصاحب الطرازعن ابن حبيب فانظره (مسئلة) وسئل السيوري عن قادمين الى بلدهل يعطون من الزكاة كما يعطى فقراء البلدأو بخص ماأهل البلد «فأجاب أهل بلدهم هم الذين يعطون البرزلي كانأ كثرمن لقيناهمن الشيوخ يقول يعطون كاهل البلدو بعضهم يفرق بين أن يقيم أربعة أيام فأكثر يعطى والختار لا يعطى و مجر بهاعلى مسئلة قرطبة اذاحبس على مرضاهاهل يعطى منهامن أقام بهاأر بعة أيام فأكثراً ملاوالصواب الاعطاء مطلقالا به امامن أهلها

يتكارى عليه منه والوجه في هذا بين اذكا يجو زللما مل عليها أن يأخد منها يجوز أن يأخد منها من يوصلها وأماان لم يكن ثم في وفلا خلاف في جواز الاكتراء على حلها منها ان كان أرشد من بيعها

أوابن السبيل وكل واحدمنهماله حق بنص التنزيل انتهى من البرزلي ص ﴿ كعدم مستعق ﴾ ش تصوره ظاهر *مسئلة اذافاض المال ولم يوجد من يقبله بعد نزول السيد عيسي قال الأبي قال الشيخ يعنى ابن عرفة اذا أفضى الحال في المال الى أن لا يقبله أحد و لاتسقط الزكاة واذا لم يعد الانسان من يستاجر لعمله عمل بنفسه فان عجز وجبت اعانته لان المواساة كانجب بالمال تجب بالنفوس الأبي وماتقدم للنو ويمن نسخ الجزية حينش فالاببعد أن تكون الزكاة كذلك وهو في الزكاة أبين لانها الماشرعت لارفاق الضعفاء (فان قلت) الماأسقط قبول الجزية نسخها لما ذكرمن الاحاديث (قلت) وهذه أيضا كذلك لقوله ولتتركن القلاص فلابسعي عليهاأحد انتهى ثم قال في شرح هذه الجلة عن عياض انه لابيعة لاخذز كانهاسعاة زهادة فيها لفيض المال معانهاأنفس مال العرب والقلاص جعقلوص وهي من الابل كالفتاة من النساء والحدث من الرجال انتهى ص ﴿ وان قدم معشر أأودينا أوعرضا قبل القبض الح ﴾ ش ذكر رجه الله سبع مسائل لاتجزى وبهاالزكاة (الاولى) اذاقدمز كاة المعشرات والمعنى ان من قدمز كاة زرعه فانهالاتجزيه يريداذاقدمهاقب لوقت الوجوب قالفي التوضيح لماذ كرتقد ديمالز كاةقبل الحول وهذاخاص بألحيوان والعين وأماالزرع فلاعبوز تقديمها لأنه لم علك بعدنقله في الجواهر انتهى (قلت) وقدصر حبه اللخمى فقال في تبصرته الذكر الخلاف في تقديم الزكاة وهذا فى العين ولا يصح فى زكاة الحرث والزرع والنمار لأنهاز كاة عمالم علك بعد ولا يدرى ماقدره و مجوز في المواشى اذا لم يكن ثم سعاة على مثل ما محوز في العين وسيأتي لفظه في تعجيل زكاة الماشية (فرع) أمااذاأخر جالز كاة بعدوقت الوجوب وهوافر النالحب وطب الثمار وقبل الحصاد والجذاذ فانهاتجزيه قالفىالطراز لوعجلز كاةزرعهقبل حصاده وهوقائم فيسنبله قالمالك عن ابن سعنون بجز يه ولاأحب له أن ينطوع بهامن قبل نفسه يقول لا يفعله أحد الاأن يلجئه الساعى الىذلكوان فعل جازلان الزكاة قدوجبت بطمب الزرع انتهى ونقله في الذخيرة وتقدم عندقول المؤلف والوجوب افراك الحب مابدل على ذلك والله أعلم وقوله أودينا أوعرضا فبسل القبض بعني أزمن زكى دساقبل قبضه فانه لا مجزئه وكذلك اذازكي عن ثمن عرض الاحتكار قبل قبضه لم يجزه قال بهرام في الاوسط قوله قبل القبض اي قبض الدين وقبض ثمر العرض انهي وقال البساطي قبل القبض ظرف لهما والمرادفي العرض قبل قبض ثمنه انتهى ونقل سندعن المدونة لمااحتج لمالك على أن الدين لا يزكى قبل قبضه فانه لو وجب عليه زكاته قبل قبضه لم مجب عليه أن بخرج من صدقته الادينا يقطع بهلن يلي ذلك على الغرماء من أجل أن السنة أن تخرج زكاة كل مالمنهو بذلك احتج أيضافي عرض التجارة انهلايزكي حتى يباعو يقبض ثمنه انتهى وقال بعده أيضاان ابتاع العرض بثن فليقبضه حتى أخف بعرضالم تلزمه ذكاة المثن لانه كان دسافالم ينضفهو كالمرض فكائنه ابتاع عرضا بعرض انهي وقال المشيدالي أيضافي قوله ولوأخيله بالمائة فبل قبضها ثوباوذكرانها معارضة لمسئلة كتاب العيوب والاستعقاق قال والجوابان القبض الحسى هنامطاوب وعدمهمؤثر لأن الدين قبل قبضه عرض مبيع بعرض انتهى فعلممن هذاان اليمن لايزكى حتى يقبض وانهان زكاه قبل قبضه لم يجزه وذلك واضح لانه مالم يقبض فهودين والدين لابزكي قبل قبضه وقدتقدم فيشر وطزكاة الدين أن يكون أصله عينا أوعرض تجارة وليس له صورة الاأن بيع العرض ولم يقبض عنه وسواء كان حالا أو مؤجلا في الذخيرة قال في

(كعدممستحق) ابن عسرفة الرواية نقلهاان لم يوجد بعجلها مصرف للاقرب وكذاان فضل منها على أهل محلها والا فطريقان راجعه فيه (وقدم ليصل عندالحول) محداذا نقلت الزكاة وجب أن يبعث بهالقدر تمام حولها بوصولها وقال الباجي لايبعث بهاحتى يتم حولها وان قدم معشرا أودينا أوعرضا قبل القبض أوعرضا قبل القبض

أونقلت الدونهم أودفعت باجتهاد لغيرمستمق وتعدر ردها الاللامام أوطاع بدفعها لجائر في صرفها أو بقيمة لم تجزى أماتقديم لا كالمعشر فقال اللخمي زكاة الزرع والثمار لا يصح تقديم الانهازكاة عمالم يكن بعد و يجوز ذلك في المواشي على نحو ماجاز في العين ان لم يماة وأمازكاة الدين والعرض قبل القبض في المدونة ان أراد أن ينطوع باخراج زكاة عن دين قبل قبلة قبل بيعه وقد مضى حول فلا يجزئه وأمااذا نقلت الدونهم فقتضى المذهب عندا بن رشد و نحوه في الحكافي الم تجزئ قال ابن رشد قول سعنون لا يجزئه أن يضع زكاته في غير قريته اداكان في قريته صعفاء بريد في الاستحسان الا اله يجب عليه اعادتها وقد قال ما الثن من زرع من أهل الحاضرة وقال أيضا واسم أن يبعث من من زرع من أهل الحاضرة وقال أيضا واسم أن يبعث من زكاته الى المواق وأحب الى أن يؤثر من عنده من أهل الحاجة * ابن رشد والزكاة ليست لمساكن بأعيانهم فتضمن ان دفعت الى غير هم وأماان الزكاة الا تجزئ ان دفعت لغير مستحق فقال اللخمى (٢٥٩) ان أعطاها لغني أولعب مدأ ولنصر انى وهو عالم الى غير هم وأماان الزكاة الا تجزئ ان دفعت لغير مستحق فقال اللخمى (٢٥٥) ان أعطاها الغني أولعب مدأ ولنصر انى وهو عالم

لم تعزوان لم بعلم وكانت قائمة بأيديهم انتزعت منهم وصرفت لن ستعقها فان أكلوهاغرموها عملي المستحسن من القول لانهم صانوابها أموالهم وانهلكت بأمرمن الله غمرموها ان غروامن أنفسهم وان لمنغروالم يغر مو هاوهل بغرمهامن وجبت عليه وكذا الامام ومن جعلله تفريقها انظره فسه وقال أبوعمر ختلف قول مالك وأحماله وأهل المدنة قبلهم فممن أعطى من زكانه غنيا أو عبداأوكافر اوهولانعرف قسلانهقداجتهد ولاشئ علىه وقبل انه لاتجزئه وهو

الكتاب اذاباع مطعة للتجارة بعد الحول فانه يزكى حينتاذ بعد القبض انتهى وفال سندأيضا عن المدونة قال ابن القاسم فيمن كانت عنده سلعة للتجارة فباعها بعد الحول عائة ديناراذا فبض المائة دينارز كاهامكانه تمقال فرع فاوباعها بمائة الاأله أخذ بهاعرضا فيمته عشرة لم بكن عليه شئ لان الدين لايزكي والعرض لايزكي فان بأع العرض بأقله ن عشر بن لم يكن عليهزكاة الاأن يكون عندهما يكمل بهالنصاب انتهى ونقله في الذخيرة وقال فيهلان القيم أمور متوهمة والبيع يحققها والله أعلم ص ﴿ أُونقلت لدونهم ﴾ ش قال البرزلي تقدم للباجي ان كل ادون ما تقصر فيه الصلاة كالبلد الواحد وقد تقدم مافيه انتهى والذي تقدم هو قوله في الكلام على نقل الزكاة الباجي وهذا اذا نقل ذلك المافة القصر وأمادونهم فهم في حكم البلد الواحدوعندى انهنا الجرى على الخلاف في مسمى قوله تعالى ذلك لمن أهله عاضرى المسجدالحرام وفيه ثلاثة أقوال انتهى وانظر التوضيح في قوله وتفرقتها بموضع الوجوب أوقربه وانظر البيان في نوازل معنون وانظر النوادر في ترجمة نقل الزكاة من بلدالي بلد ص ﴿ أُود فعت اجتهاد لغير مستعق ﴾ ش قال إن رشد في نوازله في مسائل الحبس في أول الو رفة الرابعة من مسائل الحبس وأما الذي زكى مال بتسمه ثم انكشف انه أهطاه غنيا وهو يظنه فقيرا فلم يكن عليه أكثر مماصنع لان الذي تعبدبه انماهو الاجتهاد في ذلك ألاثري ان من أهل العلم من يقول انهاذا أعطى زكانه لغني وهولايع إجزأته زكانه ولاخلاف في انه يجب أن تستردمن عنده اذاعلم به وقدر عليه انتهى (فرع) فان دفعها لشخص يظنه غنيا ثم تبين انه فقر رفانها تعزئه الأأنه لا توابله لأنه آثم انتهى من عارضة الاحوذي لابن العربي وانظر الذخيرة ص ﴿ أُوطاع بدفعها لجائر في صرفها ﴾ ش قال ابن الحاجب واذا كان الامام جائر افيها لم يحزه

قاس قول مالك في كفارة المين وأما عدم اجزاء الزكاة ان طاع لدفعها لجائر فقال ابن العربي هل جوز أن يحتجز من زكاته عن الوالى ما يعطى للحتاج قولان و بالجواز أفول لانه قادر على استخراج حق مسلم من يدغاصب فوجب عليه شرعا * اللخد مى اذا كان الامام غير عدل ومكنه صاحبه منها مع القدرة على المخفائها عنه لم يحتوره وجب اعادتها انتهى وتحوره في الله وينها المتحدة وليسه في ساع عيسى وقول ابن وهب وأصبغ ان ما يأخذه الولاة من الصدقات تجزى وان لم يضعو هاموضع هالان دفعها اليهم واجب لما في منعها من الخروج عليهم المؤدى الى الهرج والفساد فاذا وجب أن تدفع اليهم وجب أن تحزى وانظر أذا أخذ الوالى من التركة ثقافا هل يتراجع فيه الورثة مهذا جرت فتما ابن لب الى هلم جرا وقد أشار السيد البرزلى الى ترشيح هذا في نوازله وانه يجرى على براءة الذمة بدفع الزكاة لم قال وعلى هذا فتما ابن عبد الرفيع في رجل عليه دين لرجل هرب فأجر على دفع ذلك الوالى عن صاحب الدين الهارب في كم ببراءة ذمة الغربم قال ومثل هذا فسم العاصب وانظر من هذا المعنى في المجاد عند قوله الالتأول على الاحسن وانظر أيضا آخر مسئلة من الاستحقاق روى ابن نافع من جحد نصف ماعنده وصدق وأخذ

بركاة ضعفه ظالم لم بجزه عما جحده البرزلي هدامعني فتياشيو خنااذا أخذها الظالم بغيراسم الزكاة فلا تجزي واماان طاع بدفع القيمة فقال مالك في المدونة من جبره المصدق على ان أدى في صدقته دراهم رجوت أن يجز به ذلك اذا كان فيه وعاء بقيمة ما وجب عليه وكانت عند محلها وقال ابن القاسم ان أخذه بزكاة زرعه بعدما بيس أو بزكاة غنمه أوماله قبل محله فان كان بقر ب محلها أجزأه والزرع أبينه قال عيسى سألت ابن القاسم عن العامل يقف على الرجل في زكاة زرعه أوصد قة ماشيته في قاطعه منها بالدراهم طوعا أو كرها وهله أن يشترى صدفة من العامل بعد أن يدفعها اليه قال ابن القاسم بعبترى عبها و يعتد بدلك اذا كان العمال يضعون ما يأخذون من الصدقة مواضه اولا أحب لأحد أن يشترى صدفة به والكان تعد أن يقبضها العامل بعد أن يدفعها أماد فع الصدقة ولئلات كون القيمة أقل مجاعليه في كون قد بعس أماد فع القيمة المنافرة ولئلات كون القيمة أقل مجاعليه في كون قد بعس المساكين حقهم وأما شراؤه الصدقة من العامل بعد أن بدفعها اليه فهو أخف في الكراهية اذلا يكره الامن وجه واحد وهو ما في ذلك من معنى الرجوع في الصدقة ولئلات دفعها الله معان الحدث انجاور دفي طدفة التطوع فاذا أكرها لامام على أخذ القيمة منه لم يكن عليه في ذلك من معنى الرجوع في العامل معد أن بدفعها الااذا اشتراها من المسكن الذي دفعها المام على أخذ القيمة منه لم يكن عليه في ذلك من معنى الرجوع في العامل معن المعامن المعامل وأما شراؤه من العامل من صدقة التطوع فاذا أكرها لامام على أخذ القيمة منه لم يكن عليه في ذلك مناس وأما شراؤه من العامل من صدقة التطوع فاذا أكرها لامام على أخذ القيمة منه لم يكن عليه هذه المناس في ذلك من المناس وأماشر الومن العامل من صدقة التطوع فاذا أكرها لامام على أخذ القيمة منه لم يكن عليه عن المناس والمناس المناس المناس

دفعهاالية قال في التوضيح أى جائرا في تفرقه اوصرفها في غيره مصارفه آلم يجزه دفعها اليه لأنه من الب التعاون على الاثم والواجب حينة للجحدها والهر وب فيها ما أمكن وأمااذا كان جوره في أخد المالا في تفرقها تعلى المشهورة المنافعة على المشهورة القي المشهورة القي المشهورة القي التوضيح التهى ص الاان أكره الهن شقال ابن الحاجب فان أجبره أجز أعلى المشهورة القي التوضيح الى فان كان الامام جائرا أواجبره على أخذها الفي الجواهر فان عدل في اجزائه وان لم يعدل في اجزائه وان المي يعدل في اجزائه الوائم الموائم المناف المشهور من القولين الاجزاء وهذا بين اذا أخذها أولا ليصرفها في محارفها أبيان المعدان الميد الميد الميد الميد الميد الميد الميد الميد الميدان الميد ا

غيره فذلك جائز ان كانوا تضعون ذلكفي موضعه وان كانوا لايضعون ذلك مواضعه فقيل ان الشراء منهمسائغ لان السعمم جأنزا عاعداؤهم على الاعان قاله ابن حبيب في الوالي يغرم العال الظامة لنفسه فيلجئهم ذلك الى بيع أمتعتهم ورقيقهم والصحيح مافى هذا السماع ان ذلك لايحلولا يجوزلانه بسع عداء اذ الواجب أن تقسم على المساكين على ماهى عليه ولاتباع الاعلى وجهنظرمثل أن معتاج

الامام أن ينقل الزكاة من بلد لى بلد لحاجة نزلت بذلك البلد في عان يذهب الكراء ببعضها فيرى أن يباع و يشترى في دلك البلد بالثمن مشله فيقسم أو يقسم الثمن فيه فيسد للساكين مسده فا داباع الزكاة يستأثر بها أوليتعدى فيها فهو كن تعدى على سلعة برجل في المثن مشله في المن الكرم) * ابن رشدان أكره الامام على دفع القيمة فلا بأس (أو فلت الثالم) أماعلى ما تقدم لا بن رشدوال كافي فن باب أولى أن تجزئ ادا فلت لمثلهم (أوقد مت في عين) في ساع أشهب في الذي يعجل كاة ماله الله ولمن الناهرة بل الزوال أوالصبح قبل طاوع الفجر أليس يعيد قال في كذلك الذي يؤدى زكاة ماله قبل أن يحول على ماله الحول قال ابن رشد ظاهر هذه الزوالة انها لا تعزيه وان كان قرب الحول قال ابن نافع ولوساعة وقال ابن المواز تعزئه ان أخرجها قبل الموارية ويمن قال ابن حبيب أو عشرة و روى عيسى عن ابن القاسم أوشهرا و نعوه وفي المسوط الشهر ان و نعوها * ابن المول بيوم أو يومين قال ابن حبيب أو عشرة و روى عيسى عن ابن القاسم أوشهرا و نعوه وفي المسوط الشهر ان و نعوها * ابن رشد الأظهر انها تعزيه اذا أخر جها قبل الحول بيسير لان الحول توسعة فليس كالصلاة (وماشية) تقدم قول اللخمى المواشى في تقديم زكانها مثل العين في تقديم زكانها مثل العين في تقديم زكانها مثل العين في تقديم زكانه المثل العين في تقديم زكانها مثل المهار ال

بخرجهابعد محلهاانتهي من أول رسم من سماع أشهب والمشهو رهو مذهب المدونة وقال ابن رشدفي الرسم المذكورانه الاظهر قال في كتاب الزكاة الاول من المدونة ولاينبغي انواجز كاهشئ من عين أوحرث أوماشة قيل وجو به الاأن كون قبل الحول بيسبر فبجزئه ولا محزئه فيابعد قال أبوالحسن قوله هنالا بنبغي هنا معنى لا مجوز ثم قال وقوله الاأن يكون قبل الحول راجع الى مايشترط فيه العين والماشية انتهى (تنبيهات * الأول) لمأرفى شئ من النسخ تقييد التقديم بالزمن اليسير ولابد منه كاتقدم في لفظ المدونة ونقل أبوالحن الاتفاق على انهالا تعزي فهابعد وهوظاهر كلام اللخمى فالهقال من عجلز كاذماله لعام أولعامين أوفي العام بنفسه قبل أن يقرب الحول لم يجزه واختلف اذاقرب الحول انتهى ولاأعلم في عدم الاجراء اذا قدمت قبل الحول بكثير خلافافي المذهب كاصر - بذلك الرجر اجى في شرح المدونة (الثاني) لح يبين في المدونة حد اليسيروذ كرابن رشد فى المقدمات وفى الرسم المذكور من سماع أشهب فى حدد أربعة أقوال أحدها انه اليوم والمومان ونعوذلك وهوقول ابن المواز الثاني انه المشرة الايام ونعوها وهوقول ابن حبيب في الواضعة الثالث انه الشهر ونحوه وهو رواية عيسي عن ابن القاسم الرابع انه الشهر ان ونحوهما وقع ذلك فى المدوط هكذا قال في البيان وقال في المقدمات الرابع انه الشهر ان فدادونهما وهوروا بهذياد عن مالك انتهى ونقل اللخمي الاقوال الثلاثة الاول ولم يقل فيها ونعو ذلك كاقال ابن رشد بل قال في قوله محدادا كان مثل الموموالمومين أجزأه ولا يجزئه مافوق ذلك ونقل الاقوال الثلاثة عماض وزادهو واللخمي غامسا ولمنعزواه وهو نصف شهر ونقل ابن بشير وابن الحاجب في حداليسير قولين آخرين أحده النه خسة أيام والثاني اله ثلاثة أيام قال ابن عرفة ولاأعرفه النهي (قلت) القول بالثلاثة الايام نشبه قول ابن المواز والسومان ونعوهما ويؤيد ذلك ان آبن بشير وابن لحاجب لم ينقلاقول ابن المواز وكلام ابن بشيرصر عفى انه هو الثالث وجه صاحب الطراز قول ابن القاسمان حداليسرالشهر فانهاذابقي لحولها ثلائون بوماونعوها فقددخل شهر زكاته وكان ذلك أول وقت الأداء وقديكون بالفقراء حاجة مفاحة فيتسامح في اخراج ماويكون ذلك أصلح للفقر اءوفي كلامه ميل الى ترجيح هذا القول قانه فرع عليه وهو الظاهر وقال الشريف الفاسي في تصحيحا بن الحاجب وعليه اقتصر خليل في مختصر ، فلعله وقع في نسخة من المختصر كذلك ولو فال المصنف أوقدمت بكشهر في عين وماشمة لافاد المسئلة بن أعنى التقسد باليسمر وتعديده والله أعلم (الثالث) ماذكره في الماشية محله اذالم يكن سعاة وأمااذا كان الساعي يخرج و مصرفها في مصارفها فقد تقدم أنها لا تعزى عمن اخرجها قبل مجيئه ولو كان ذلك بعد كال الحول على المشهور وصرح بذلك اللخمي هنا فقال لماذكر التقديم و يجوز في المواشي اذالم مكن سعاة على مثل ما يجوز في العين أو كان سعاة على القول انها تجزى اذا أخرجها قبل مجى والساعى انتهى وقاله في الطراز ونقله في الذخيرة والله أعلم (الرابع) قال الشارح في الكبير الذي يظهر لي أنحرف الجرفى قوله في عين وماشية للسببية كقوله عليه الصلاة والسلام دخلت امرأة النارفي هرة والتقدر ان قدمت اذاوجيت بسب عين وماشية انتهى (قلت) الذي يظهر انه للظرفية أي قدمت في زكاة عن وماشدة فهي ظرف التقسد عمر أنت الساطى انهاللظر فدة والله أعلم (الخامس) مفهم من كلام المصنف أن الخلاف انماه وفي الاجزاء بعد الوقو علافي الجواز ابتداء وهو كذلك فقد اعترض المصنف على ابن هرون في قوله المشهور الجواز بانه انمانقل صاحب الجواهر والتلمساني

(فانضاع المقدم فعن الباقى) انظر أنت مامعنى هذاوهل نقص هناشي فاعاهدا الحكم انعاهوادا، في وقت لم بحز قال ابن المواز لو أخرج زكانه بعد الحول بيوم وشبهه فنلفت فأرجو أن لا يكون عليه غيرها قال مالك ولو أخرجها قبل الحول بأيام يسيرة فنلفت فانه يضمها * ابن المواز مالم يكن قبله بيوم أو يومين وفي (٣٦٠) الوقت الذي لو أخرجها فيه لأجز أنه * ابن يونس بريد فانها

الخلاف في الاجزاء قال في التوضيح وهو الأقرب لانه لأشك أن المطلوب ترك ذلك ابتداء انتهى وقدتق دم في لفظ المدونة أنه لا ينبخي وقال أبو الحسن ان معناه انه لا يجوز وفي سماع عسى وأرى الشهرقر بباعلى زحف وكره وقوله على زحف بالزاى والحاء المهملة أى استثقال والله أعلم ص ﴿ فَانْ صَاعِ المقدم فعن الباقي ﴾ ش يعنى فان قدمز كاة مله قبل الحول وضاع المقدم قبل وصوله الىمستعقدفانه بخرج الزكاة عن الباقي ان كان الباقي نصابا وظاهر كلامه سواء قدمها قبل الحول بكثير أوبالزمن اليسير ألذي مجوز تقديمها فيهوه فالهو الذي ذكره القاضي عياض في التنبيهات عن ابن رشد وقبله ونقله المصنف عنه في التوضيح ونصه ادا أخرجها قبل الحول فضاعت فانه يضمن قاله مالك في الموازية قال مالك مالم يكن قبله بالموم والمومين وفي الوقت الذي لو أخرجها فيهلأ جزأته قال في التنبيهات قيل معناه تجزى ولايلزمه غيرها بخلاف الايام وذهب ابن رشدالي أنهمتي هلكت قبل الحول بيسيرانه يزكى مابقى انكان فيهزكاة فال ابن رشد كذايأتي عندي على جميع الاقوال وانما تجزئه اذا أخرجها ونقدها كالرخصة والتوسعة فأمااذا هلكت ولمتصل الى أهلها ولابلغت محلها فانضانها ساقط عنهو يؤدى زكاة مابقى عند حوله الاعلى مأتؤول على ماقاله ابن المواز كاليوم واليومين انتهى كلامه في التنبهات انهى كلام التوضيح وقوله بخلاف الايام أي بخلاف مااذا أخرجها قبل الحول بأيام كثيرة فضاعت فانهالا تجزى فانه تقدم عن ابن الموازأنها اذاقدمت على الحول لا تجزي الاباليوم واليومين فقط كإقال اللخمي أو نحوهما كالثلاثة كما قال ابن رشدوا قتصر في التوضيح في أول كتاب الزكاة لماتكم على الحول على تقييدا بن المواز ولم يذكر كلام أبن رشدوذ كرالرجر أجي كلام ابن رشدوتقييد ابن المواز وجعله مخالفاله وماذكره عن ابن رشدهو معنى ما في المقدمات ونصها فصل في أنفق الرجل من ماله قبل الحول بيسر أو كثير أوتلف منه فلاز كاه عليه فيه و بزكى الباقي اداحال عليه الحول وفيه ما تجب فيه الزكاة وكذاك اذا أخرج زكاة ماله قبل الحول بيسيرأو كثير فتلفت أوأخرجها فنفذها في الوقت الذي لا يجوزله تنفيذها فيه يزكى الباقى ان كان فيابقى منه ما تجب فيه الزكاة اذاحال عليه الحول انتهى (قلت) ومادكره! بن رشدخلاف مايقتضيه كلام صاحب الطراز ونصهاذا جوز دفعها قبل الحول بنحو الشهر على قول ابن القاسم في العتبية فدفع نصف دينار عن عشر بن دينار اأوشاة عن أر بعين و بقي بقية ماله بيده حتى تمالحول فهل يكون ذلك زكاه مفروضة أملا ظاهر كلام ابن القاسم انهاز كاة وهوقول الشافعي في الزكاة المعجلة وقال أبوحنيفة لاتكون زكاة ثم قال فاوتلف ذلك من بدالساعي قبل كال الحول وقبل أن يدفعه للساكين لم يضمنه على مقتضى المذهب لانهاز كاة وقعت موقعها وذلك الوقت فيحكم وقتوجو بهاوعندالخالف لايقع ذلكموقع الزكاة بنفسه بليقع على مراعاة شرائط الأداء عندانغلاق الحول تمقال واختلفوا اذاتغيرت أحوال ربالمال قبل الحول فات أوار تدأوتلف

تحزيه ولايكون علسه غيرها وأما ان كان قبل الحول بأيام فانه يزكى مابق لاماتلف انتهى ثم أطلعني ناسع هذا الشرح على كارم المؤلف في توضيعه قال مانصه ذهب ابن رشد الى انهمتى هلكت الزكاة قبل الحول بيسيرانه يزكى مابقى ان كانت فيهزكاة كذارأتي عندى على جميع الاقوال واغاتجزتهاذا أخرجها كالرخصة والتوسعة وأما اذاهلكت ولم تصل الى أهلها ولا بلغت محلها فان الضمان فيهاساقط و مؤدى زكاة ما بقي عند حوله انهى وعلى هـ ندا النقل كنت أقتصر لوكنت اطلعت عليه وهدوفي التنبيهات (وان تلف جزء نصاب ولم عكن الاداء سقطت)من المدونة قال مالك من اشترى عال حال حوله قبل أن يزكى خادما فاتت فعلمز كاته قال وكذلك لوحل حول المال بسده ففرط في اخراج زكاته حتى ضاع فانه دخمن

زكاته قال وان لم يفرط حتى ضاع كله أو بقى منه تسعة عشر دينارا فلاز كاة عليه به ابن يونس القياس قول ابن الجهم انه يزكى التسعة عشر وجه قول مالك إنه لما كان له أن يعطبهم ذكاته من غيره لم يتعين حظهم فيه ولماضاع بغير تفريط فقد ضاع قبل امكان اخراج ذكاته فهو كضياعه قبل حوله فله لك لم تجب عليه ذكاة فيابقى

(كعزلها فضاعت) مالك لو أخرج زكانه حين وجبت ليبعث بهالمن يفرقها فسرقت أو بعث بها فسقطت لأجزأته * ابن يونس لان المال لو هلك بعد الحول وامكان الاداء لم يلز مه شئ فهلاك الزكاة بعد اخراجها من غير تفريط في وصولها الى الفقراء كتلفها مع جلة المال * ابن رشدهذا ان أخرجها قرب الحول بيوم و نحوه قان أخرجها بعد الحول بأيام فتلفت ضعنها قاله مالك في كتاب ابن المواز وهو مفسر لما في المدونة قال ابن القاسم شمان وجدها بعد أن تلف ماله وعليه دين فلينفذها عن زكاته ولاشئ لأهل الدين فيها * ابن يونس لانه لماكان ضياعها من المساكين وجب أن تكون لهم اذاوجدت (لاان ضاع أصلها) سمع ابن القاسم سئل مالك عن رجل أخرج زكاة ماله فسرق منه المال و بقيت (٣٩٣) الزكاة قال أرى أن يخرجها ولا يعبسها * ابن رشد يريد

وانسرقمنه المال بالقرب فى الموضع الذى لوتلف قبلأن يخرج منه الزكاة لم يلزمه ضمان الزكاة والوجـ مفى ذلك انهرأى اخراج الزكاة عندمحلها قسمة محمدة بينه و بان المساكين فوجب أن يكون ضمان المال منه دونهم كا بكون ضمان الزكاة المخرجة منهم دونه الاأن عسكها بعد اخراجها فملزمهضانها التعدى منه في حبسها وأما لوسرق منه المال على بعد من اخراج الزكاة لم يشكل انعلمه اخراج الزكاة (وضمن انأخرها عن الحول) تقدم نص المدونة لوحال الحول ففرط في اخراجز كاتهحتى ضاع ضمن الزكاة (أوأدخل عشره مفرطا لامحصنا والافتردد) من المدونة قال ابن القاسم من حصد

ماله هل له أن يستر دماد فع فقال أبو حنيفة ان كان ذلك قائما بيد الامام استرجعه وان وصل الى الفقراءلم يكن له اليه سيل وقال الشافعي وابن حنبل له استرجاعه بكل حال وهذا اذابين عند الدفع انهزكاة معجلة ثم قال ولونغير حال الفقير عندالخول فارتدأومات أواستغنى بغيرالزكاة قال أبو حنيفة قدوقعت موقعها ولايستردمنه وهو مذهب ابن القاسم في العتبية تم ذكر مذهب الشافعي وابن حنبل وفيه تفصيل فليراجعه من أراده وقال ابن العربي في عارضته فان قدمها لشخص فقير ثم استغنى عند الحول فان كان غناه من الزكاة فلا كلام في الاجزاء وان كان من غيرها في تخرج فيها القولان فياأذا أعطى لشخص ظنه فقيرا فتبين غنيا قال ابن القاسم في الاسدية يجزئه وقال في الموازية لا يجزئه انتهى (قلت) الجارى على قول صاحب الطراز إنهاز كاة انه لا منظر الى تعدير الاحوال والجارى على ماقاله ابن رشدان ينظر الى تغير حال المال وربه والفقير وقد جزم في الجواهر بانهاذاقدمهاقبل الحول ع تلف المال انه يستردها ونصه ولوعجل الزكاة قب ل الحول بالمدة الجائزة على الخلاف فيهائم هلك النصاب قبل تمام الحول أخذها ان كانت قائمة بعينها وعم أي هلاك النصابأو بينانهاز كاةمعجلة وقت الدفعوان لم يبين ذلك لم يقبل قوله وأمالو دفع الزكاة معجلة ثم ذبح شاةمن الار بعين فجاء الحول ولم ينجبر النصاب لم يكن له الرجو علانه يتهمأن يكون ذبح ندما لبرجع فباعجل انتهى ونقله في الذخيرة بلفظ لوعجل بالمدة الجائزة فهلك النصاب فبالمام الحول أخذها ان كانت فأئمة ان ثبت دلك والافلايق لقوله انتهى ونقل كلام صاحب الطراز وقال ابن العربى في عارضته اذا قدم زكاة العين في الوقت الجائز ثم هلك المال قبل الحول فانه يرجع فى زكاندان كانت قائمة وبين انهاز كاة ولوقدم زكاة الغنم تم ذبح منها مانقصها عن النصاب لم برجع لانه يتهم نعم لوضاعت بأجرمن اللهرجع انهى فتعصل من هذا أنهاذا عجل الزكاة بالزمان اليسير وضاعما عجله فبلوصوله لمستحقه فهل يجزئه وهوظاهر كلام الطراز وكلام ابن المواز الاأن اليسير عندابن المواز اليومان والثلاثة كاتقدم وظاهر كلام صاحب الطراز انه على الخلاف السابق فيه أولاتجزئه وهو الذي جزميه ابن رشدوظاهر كلام المصنف انهمشي عليه والله أعلم صير كعزلها فضاعت ﴾ ش أي فانهلايضمنها اذاعزلهاعند وجو بهافضاعت من غير تفريط (فرع) فان وجدهالزمه اخراجها ولوكان حينئذ فقيرامدينا انتهى من ابن عرفة والمسئلة في سماع أبي زيد ص ﴿ وضمن ان أخرها عن الحول ﴾ ش مسئلة قال في المعلم للامام تأخير الزكاة الى الحول الثاني

ماتعب الزكاة ولم مدخله بيته حتى ضاع القمح من الأندر والتمر من الجرين فلايضمن زكاته وكذلك لوعزل عشر ذلك في أندره ليفر قه فضاع بغير تفريط فلاشئ عليه ليفر قه فضاع بغير تفريط فلاشئ عليه فكذلك هذا قال مالك وان أدخل ذلك بيته قبل قدوم المصدق فضاع ضمن ابن رشدان ضيع أوفرط حتى تلف فهو ضامن با تفاق سواء أدخله منزله أولم يدخله ضاع جميعه أوعشره وقال الثونسي ان خشي على عشره في الأندر فأدخله بيته على باب الحرزله فضاع لم يضمن شيأ * ابن رشده في الا يحتلف فيه وانمائي تلف أدالم بعلم على أي الوجه بن أدخله منزله فرة ضمنه ولم يصدقه انه فعل

ذلك على النظر وانه أراد حرزه بادخاله منزله ومن قصدقه بأن فعله أي النظر فأسقط عنه الضان هذا الذي أعتقده في هذه المسئلة وهي في الكتاب مشكلة حضرت المناظرة فيها عند شيخنا أي جعفر فتناز عنافيها زاعا شديدا وكثر المراء والجدال (وأخذت من تركة الميت) انظر مامعني هذا وانظر عند قوله ولا تبدأ ان أوصى بها (وكرها وان بقتال وأدب) بها بن رشد من أقر بفرض الزكاة ومنعها فانه يذرب وتؤخذ منه كرها الأأن يمنع في جاعة و بدفع بقوة فانهم بقاتلون عليها حتى تؤخذ منهم (ودفعت بغرض الزكاة ومنعها فانه يذرب وتؤخذ منه كرها الأأن يمنع في جاعة و بدفع بقوة فانهم بقاتلون عليها حتى تؤخذ منهم (ودفعت للامام العدل وان عينا) تقدم نص المدونة عند وله وقد تجب (وان غرعبد بحرية في الأرجح) ان غرعبد فقال انى حوفاً على من الزكاة فأفات ذلك ففي منظر هل يكون في وقيته كالجناية لانه غره أو يكون في ذمته لان هذا المنافر وزكي مسافر وينس الصواب انها جناية في رقبته لانه لم يتطوع الدفع به ابن الالما أعلمه انه حروغ وغره فلا يجب أن يختلف في ذلك (وزكي مسافر وينس الصواب انها جناية في رقبته لانه لم يتطوع الدفع به ابن

اذا أداه اجتهاده اليه قاله في أوائل الزكاة من المعلم في حديث العباس رضي الله عنه والله أعلم ص ﴿ وكرهاوان بقتال ﴾ ش ابن عرفة وفي تصديق من قال مامعي قراص أو بضاعة أوعلى دين أولم بعل حولى دون عين ظرق اللخمي وعبد الحق في المتهمر والمتان لها ولغير هاالصقلي تالثها غير المتهم لها ولنتله وابن مزين وغيرهما ثالثها مفسرهما اللخمي سئل أهل رفقة القادم فان لم يوجد مكذب صدق ولأيصدق مقيرفي دعوى حدوث عتقه أواسلامه لظهوره و مكشف في دعوى القراض والدين ويصدق في دعوى عدم الحاول انتهى (فرع) قال الشيخ زروق في شرح الارشادوا ختلف فيمن أخذتمنه كرهام ماسمل تلزمه عادتها لفقد النبة أم لاص في ودفعت الرمام العدل في ش ابن عرفة وفيهاان غلبواعلى بلدوأ خلدواز كاة الناس والجزية أجزأتهم الصقلي روى محمد والمتغلبون كالخوارج (قلت) ولذاقال ابن رشدعن سعنون في ذي أربعين شاة عشرة تعت كل أمير بالاندلس وأفر يقيةومصر والعراقان كانواعدولاأ خبره وأتى كلمنهم بشاةللامير ربعها فانأخنه كلمنهم بربع قمتهاأجزأته الشيخ عن ابن عبدوسعن أشهب انطاع بهاالخارجي أجزأه التونسي انطاعلوال جائر لايضعهاموضعهالم تجزه انتهي وقال ابن الحاجب واذاكان الامام جائرا فيهالم بجزه دفعها المهطوعافان أجبره أجزأته على المشهور وكذلك الخوارج قال بن فرحون فى شرح قولة فان أجبره أجزأته على المشهور قال ابن عبد السلام وهذا الخلاف ان صح كاقال المؤلف فيكون مقصور اعلى مااذا أخذهاليصر فهافي مصارفها اما ان أخذهالنفسه كم هوالغالب في هذا الزمان فلايتجدأن يكون المشهور الاجزاء وكذلك الحكوفي الخوارج على الخلاف المذكور ولو كانوا يضعونها في مواضع افهم أحق انتهى ونعوه في التوضيح و يؤخذ منه أنه يجوز أخذالز كاة من الخوارج فن الولاة المتغلبة أولى والله أعلم ص ﴿ فَصَلَ بِحِبِ بِالسَّنَةُ صَاعَ أُوجِزُوهُ ﴾ ش لمافر غرجه الله من الكلام على زكاة الأموال أتبع ذاك بالكارم على زكاة الابدان وهي زكاة الفطر وسميت بذلك لوجو بها بسبب الفطرو يقال

Le cosill * (asolo من كان في سفر أن يزكى مامعه ولا يؤخره الى بلده (وماغاب ان لم یکن مخرج ولاضرورة) *اللخمي اختلف في زكاة ماخلف المسافر في بلده فقال مالك بزكمه الاأن معتاج ولاقوت معهفليؤخر الاأن يجدمن يسلفه فيستلف بريد يحرح الزكاة ويتسلف مايحتاج اليمه وقال أيضا يؤخر ز كاته حتى بقسم في بلاده وهوأس أن كون فقراء من كانفهم ذلك المال أحمق مزكاته وأدضا فان الزكاة متعلقة بعين ذلك المال فليس مجب على المالك أن مخرج عنه من ذمته انتهى ونص المدونة من حل عليه حول بغير

بلده زكى عمامعه وعماخلف ببلده وكذاك ان خلف ماله كله ببلده الأمن يخاف الحاجة ولا يجدم سلفا فليؤخر الى بلده وان وجد من يسلفه فليخرج زكانه أحب الى وقد كان يقول يقسم فى بلده واللخمى وعلى من أراد سفرا أن يوكل من يحرج عنه عند حوله ان علم أنه لا يعود الا بعد الحول و فصل و قال ابن شاس النوع السادس زكاة الفطر (يجب بالسنة) ابن عرفة في حكم زكاة الفطر طرق الباجى واللخمى واجبة أبوعم قول بعض أصحاب مالك سنة ضعيف وقول الشيخ سنة فرضهار سول الله صلى الله عليه وسلم عمر يض لاشئ (صاع) و ابن رشد مكيلة زكاة الفطر صاعمن كل ما يؤدى منه القباب وهذا الصاع هو كيل مدينة فاس فى وقتنا بعض شيوخ غرناطة هو مد بحسوح من أمداد غرناطة أو يغرف الانسان أربع حفنات بكاتا بديه و ابن حبيب مدالني صلى الله عليه وسلم حفنة باليدين جيعامن رجل وسط و الصاع أربع حفنات كداك بكف الرجل الذى ليس بعظيم الكفين (أوجزؤه) سند من قدر على بعض الزكاة أحرجه على ظاهر المذهب (عنه) التلقين زكاة الفطر تلزم الرجل عن نفسه

لها صدقة الفطرو بهعرابن الحاجب قال بعضهم كانهامن الفطرة بمعنى الخلقة وكانه يعني انهامتعلقة بالابدان وعكن أن يوجه بكونها تجب الفطر كاتقدم واختلف في حكمها فالمشهور من المذهب انها واجبة لحديث الموطأعن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان وقيل سنة وحل قوله فرض على التقد رأى قدر وهو بعيد لاسماو قد خرج الترمذي بعث رسول الله صلى الله عليه وسلمناديا ينادى في فجاج مكة ألاان صدقة الفطرمن رمضان واجبة على كل مسلم وعلى القول المشهو ربوجو مها فاختلف في دليل الوجوب فالمشهو رانها واجبة بالسنة كاتقدم وقيل بالقرآن وعلى وجو مهابالقرآن فقيل بعموم آبة الزكاة وقيل باتية تحصها وهي قوله قدأ فلح مرف تزك أى أخرج زكاة الفطرود كراسم رمه فصلى أي صلاة العيد والظاهر ان المراد بقوله تزكى في الآبةأي تزكى بالاسلام وصلى الصاوات الخمس قال اللخمي وهو الأشبه لقوله تزكى وانما مقال لمن أدى الزكاة زكى على انهليس في الآية أحروا تماتضمنت مدحمن فعل ذلك و يصح المدح بالمندوب والى تشهير القول بوجو ماوالقول بأن دليل الوجوب السنة أشار المصنف بقوله بجب بالسنة (فرع) قال ابن يونس لايقاتل أهل البلدعل منعز كاة الفطرانهي وحكمة مشر وعمنها الرفق بالفقراء في اغنائهم عن السؤال بوم الفطر وأركانها أربعة الخرج بفتح الراء والخرج بكسرها والوقت الخرج فيه ومن تدفع المه وتسكلم المصنف على جمعها فيدأ بالسكلام على الركن الأول وهو المخرج بفت الراء ويتعلق الكلام باعتبار قدره وجنسه ونوعه فبدأ بالكلام على قدره فقال انه صاع أوجزوه يعنى ان الواجب في زكاة الفطرفدره صاعب اعالني صلى الله عليه وسلم أوجزه صاع ولا بحب أكثر من ذلك أماالصاعفني حق الممالخرالقادرعليه عن نفسه وعن كل واحد عن تلزمه نفقته بسبب من الاسباب الآتية وأماجز ، الصاع فني العبد المشترك والمعتق بعضه كاسيأتي وفي حق من لم يحد الا جزءصاعقاله في الطر ازومن قدرعلي بعض الزكاة خرجه على ظاهر المذهب لقوله صلى الله علمه وسلماذاأمرتك بأمر فأتوامنه مااستطعتم انتهى وجل الشارح والبساطي والاقفهسي كلام المصنف على هذا الأخيروقال ابن غازى حله على الواجب على سيد العبد المشترك والمبعض أولى من جله على ماقاله سندولو أراده المصنف لقال أو بعضه (قلت) وحمله على ماذكر ناه أولى فدكون مراده بيان قدر الواجب في زكاة الفطر (تنبهات الأول) لوف درعلي اخراج صاععن نفسه وعلى اخراج بعض صاع عن تلزمه نفقته فالظاهر اله بلزمه ذلك قياساعلى ماقاله سند (الثاني) إذا تعددمن الزمه نفقته ولم تعدالاصاعاوا حدا أو بعض صاعفهل يخرجه عن الجميع أو يقدم بعض ن تلزمه نفقته على بعض كاسبأتي في باب النفقات ان نفقة الزوجة مقدمة على نفقة الولد والوالدين واختلف هل تقدم نفقة الابن على نفقة الابوين وهما سواء على قولين لمأر في ذلك نصا والظاهر انها ما بعة السنة والله أعلى (الثالث) قدر الصاع أربعة أمداد عده عليه الصلاة والسلام وتقدم ان المدوزن رطل وثلث وتقدم سان الرطل فى زكاة الحبوب وقال الرجراجي فى آخركتاب الزكاة عن الشيخ ألى محدانه قال بحثناعن مدالني صلى الله عليه وسلم فلم نقع على حقيقته يعنى حقيقة فدره وأحسن ما أخذناه عن المشايخان قدر مدالنبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يحتلف ولا يعدم في سائر الأممار أربع حفنات محفنة الرجل الوسط لابالطو بلجدا ولابالقص يرجد اليست بالمسوطة الأصابع جداولا عقبوضها جدالانها ان بطت فلاتحمل الاقليلا وان قبضت فكذلك قال الرجراجي وقدعارضنا ذلك بمابوجداليوم بأيدى الناس ممايز عمون انهمدالنبي صلى الله عليه وسلم

فوجدناه صحيحالاشك فيهوكان عندسيدناوقدوتناشيخ الطريقة وامام الحقيقة أبي محمدصالح الدكالي مدعبر عدزيد بن ثابت رضى الله عنه بسند صحيح مكتوب عنده فعابر ناه على هذا التعبير ف كان ملوء ذلك القدرانتهي وقال في القاموس الصاع أربعة أمدادكل مدر طل وثلث قال الداودي معياره الذي لا يختلف أربع حفنات بكف الرجل الذي ليس بعظم الكفين ولاصغيرهما اذليس كل مكان بوجد فيه صاع الذي صلى الله عليه وسلم انتهى وجربت ذلك فوجدته عجماانتهى كلام القا، وس (الرابع) تقدر هابالصاع في جميع الأنواع هو المعروف من المذهب لان ظاهر الحديث العموم وقال ابن حبيب تؤدى من البرنصف صاعو به قال أبوحنيفة وجاعة من الصحابة (الخامس) قال الفاكهاني فىشرح الرسالة ويقال المخرج بفتح الراء فطرة بكسر الفاء لاغير وهي لفظة مولدة لاعربية ولا معر بقبل اصطلاحمة للفقهاء ومعنى المعربة أن تكون الكلمة عجمية فساقتها المربعلي منهاجها وكانهامن الفطرة التيهي الخلقة أي زكاة الخلقة انتهى ونعوه للدميري من الشافعية قال ووقع في كلام بعض أصحابنا ضعهما انتهى وقال ابن عرفة زكاة الفطر مصدرا عطاء مسلم فقير لقوت بوم الفطرصاعامن غالب القوت أوجزئه الممي للجزء والقصور وجو بهعليه ولاينقص باعطاء صاعثان لأنهز كاة كالاضحية ثانية والاز يدمرة واحدة واسماصاع الى آخره يعطى مسلمالي آخره ص ﴿ فضل عن قو ته وقوت عماله ﴾ ش لمافر غمن ذكر قدر الخرج ذكر الخرج عنه والضمير المحرور بعن عائدالي المخرج عنه المفهوم من سياق الكلام في قوله بحداد الوجوب لابدله من مأمور به ولوقال على حرمسا فضل عن قوته وقوت عماله لكان أحسن وأوضح قال في الذخيرة الفصل الثاني في الواجب عليه وفي الجواهر هوالحر المسلم الموسر فلاز كاة على معسر وهوالذى لايفضل عن قوته ذلك اليوم صاعولاوج ـ دمن يسلفه وقال في التوضيح المشهو رانها تعب على من فضل عن قوته ان كان وحده وعن قوته وقوت عياله ان كان له عيال صاعوهو الذي في الجلاب وغيره اللخمي وهو موافق للمدونة وقيل بحب على من لا بعجف به في معاشه قال في التوضيح فعلى هذا لوفضلعن قوته صاعأوأ كثر وكان اذاأخرجها يحصل له الاجحاف في معاشه لاحب عليه اخراجها وقيل تجب على من لا يحل له أخذها وسيأتي الكلام على من يحلله أخذها حكى هذه الثلاثة ابن الحاحب وغيره و زادابن عرفة رابعاوهو وجوبها على من ملك قوت خسة عشر بوماقال في التوضيح وذ كرصاحب اللباب ان المذهب لم مختلف في أنه ليس من شرطهاأن علك الخر جنصاباو فعوه للخمى انتهى وعن اللخمى نقله ابن عرفة ولفظه في تبصرته ولم يختلف المنهب في أنه ليس من شرط الغناء أن علك نصاباو علم من هذا أن المنهب لا يعتبر ما فالته الحنفية من أنها الاتعب الاعلى من علك نصابا خارجاعن مسكنه وأثاثه بل تجبعلى من له دار محتاج الماأوعيد محتاج البهأى فحدمته أوكتب محتاج اليها أن يبيع ذلك لأداءز كاة الفطر فتسامله والله أعلم وقال اللخمى واختلف هل تحب على من له عبد ولاشئ له سواه أو بعطاها فقال مالك في المسوط فمن له عبدلا علك غبره عليهز كاة الفطر ورآه موسرابالعبدوقال في موضع آخر لاشئ عليه وقاله أشهب في مدونته ورأى أنهام واساة وسبيل المواساة أنلا كلفهامن هذه صفته انتهى ونقله عنه ابن عرفة وبانى ذكر الخلاف في اعطام المالك العبدوالله أعلم ص فروان بتسلف لل شريعني ان زكاة الفطر تعب على من قدر عليها ولو كان ذلك بان يتسلف قال في المدونة و يؤديها المحتاج ان وجد من بسلفه فان لم يجد لم يلزمه ان أيسر بعد أعوام قضاؤها لماضي السنين وهذا هو المشهور وقال ابن الموازوابن

(فضل عن قوته وقوت عياله) * اللخمى قال مالكفي المدونة فدمن تعل لهزكاة الفطر انه رؤدما قال این حبیث اذا کان عنده فضل قوت نومه أخرجها يريد فضلعن قوته وقوت عاله وهاذا راجع الى مافى المدونة وقال عبدالوهاب عزجها اذا مكانلاللحقه ضرر باخراجها مو افساد معاشه أوجوعه أوجوع عيالهمن المنتقى مانصهان كانعند الفقير مايخرج منه زكاة الفطر دون مضرة تلحقه لزمه اخراجها وبهقال الشافعي وقال أبو حنيفة لايلزمه الاأن يكون له نصاب مال مائتادرهم وانظر المفلس انه بترك له ولاهمه ولولده الصغير مانعيش به هو وأهله الايام قال في الواضحة الشهر ونعوه ومن المدونة قال مالك لا يجزئه أن يدفع في الفطرة عنا وروى عسى عن ابن القاسم فان فعل أجزاه قال ابن عرفة في وجو بها علكهاز ائدة على واجدقوت نومه أو معدم اجحافها بهأو علكه قوت خسةعشر يومارانعها بغنائه المانع أخدها (وان بتسلف) من المدونة ان كان محتاجا ووجدمن بسلفه قليتسلف * ابن رشدالتسلف مستعب (وهل بأول ليلة العيد أوالفجر خلاف) روى أشهب عن مالك الها تجب بغروب الشمس من ليلة الفطر * ابن يونس وهذا مذهب ابن القاسم في المدونة * اللخمي على هذا القول تجب على من مات بعد الغروب وتسقط عن توالد أو أسلم في ذلك الوقت وتكون في البيع على البائع دون المشترى (٣٦٧) وفي الطلاق على الزوج دون الزوجة وفي

العتق على السمد دون العبد اذا كان البيع والط الق والعنق بعله غروب الشمس انتهدي وروى ابن القاسم عن مالك لاتحب على من هو منأهلهاالابطاوعالفجر قال این رشد وهـنا هو الأظهر * اللخمى على هذا القول تحسعليمن كان حما أو باع أوأعتق أوطلق بعدطاوع الفجر أوتو الدأوأ سلمقبل وتسقط عمن مات أوطلق أوأعتق أوباع قبلطاوع الفجر أوتوالد أوأسل بعددلك وتكون الزكاة على المشترى والزوجة والعبد (منأغلب القوت) * ابنرشد قول ابن القاسم ورواسه عنمالك أنها تحرجمن غالب عيش البلدمن تسعة أشياءوهي القمح والشعير والسلت والارز والذرة والدخن والتمر والزييب والاقط فانكان عيشه وعيش عماله من هذه الأصناف من غيرالصنف الذي هو

حبيب لايلزمهأن يتسلف لأنهر عاتعدر وجودالقضاء فبتى فى دمته وذلك من أعظم الضرر ولوقال بتسلف لكان أجرى على عادته لأن الخلاف مذهبي (تتبيه) المايارمة أن يتسلف اذا كان يرتجي وجؤدالقضاءقال أبوالحسن قوله في المدونة أووجد من يسلفه معناءاذا كان يرتجي القضاء قال ابن حبيب وابن المواز ولعل المحتاج على قول مالك اذا كان له شئ برجوه ان يتسلف قال بن محرز قال ابن القصار سمعت من يقول انه انا تسلفها من كان له من حيث يؤد بها و يسن لن يتسلفها منه أنه بخرجهاز كاةعنهفتى فتهله ردصحمن تبصرة ابن محرز انتهى كلام أبى الحسن (فرع) واختلف فى زكاة الفطرهل يسقطها الدين قال اللخمي قال أشهب لانسقط بخلاف العين انتهى والقول الثانى لعبدالوهاب وقال الشبيي الظاهر ان الدين لا يسقطها انتهى وقال سند ظاهر الكتاب يسقطها الدين انتهى من الذخيرة وقال ابن فرحون القول بالسقوط لابن القاسم وقال أبوالحسن اختلف هل يسقطها الدين أم لاقولان مشهو ران انتهى والله أعلم ص ﴿ وهل بأول ليلة العيدأو بفجره خلاف ﴾ ش هيذا بيان للوقت الذي يتعلق به الخطاب يزكاة الفطر وذكرفى ذلك قولين مشهور ين الاول منهما ان الخطاب بها يتعلق باول ليلة العيد وذلك اذا غر بت الشمس من آخر يوم من رمضان فن كان موجود افي ذلك الوقت تعلق به الخطاب ما فلومات بعدذلك أخرجت عنهومن ولدبعد الغروب أوأسلم أوأيسر لم يجب عليه وشهر هذا القول بن الحاجب وغيره والثاني ان الخطاب بهاا عماسها وعالفجر من يوم العيد فن كان موجودا فى ذلك الوقت تعلق به الوجوب ومن مات قبل طلوع الفجر أو ولد بعده أوأسم أوأيسر لم يجب عليه وهذا القولشهره الابهري وقال بنالعربيانه الصحيح ورواه بن القاسم ومطرف وابن الماجشون عن مالكوفي المسئلة قولان آخران بل ثلاثة أحدها ان الواجب الذي يتعلق به الخطاب طلوع الشمسمن وم العيدو صحيحه ابن الجهروأ نكره بعضهم وقال لاخلاف ان من مات بعدالفجر بجبعليه الزكاة وصوب القاضي عياض قول هذا المنكر والثاني انه يمدمن غروب الشمس ليلة الفطرالي غر وبالشمس من يوم الفطر والثالث انه عتدمن غر وب الشمس ليلة العيدالى زوال يوم العيدذ كره في التوضيح وعزاه لابن الماجشون وفائدة هذا الخيلاف ان من مات قبل دخول وقت الوجوب لاتتعلق به الزكاة وكذلك من باع رقيقا قبل وقت الوجوب سقطت زكانه عن البائع وكذلك من طلني زوجته قبله وكذلك تسقط عمن ولدبعد وقت الوجوب أوأسلم أوأيسر وجبت عليه وكذلك من استجدملك رقيق أواستجدز وجة والله أعلم ويتعلق الكلام بالوقت فى زكاة الفطرمن أربع حشيات الوقت الذي يتعلق به الوجوب والوقت الذي يستحب اخراجهافيه والوقت الذي يحرم تأخيرها البهوت كام المصنف على جميع ذلك والله أعلم ص ومن أغلب القوت من معشر أوأقط غير علس

غالب عيش البلد أخرج من الذي هو غالب عيش البلد كان الصنف الذي خص به نفسه أدنى أو أرفع الاأن يعجز عن اخراج أفضل ما يتقوت فلا بلز مه غيره هذا على مذهب إبن القاسم وروايته عن مالك في المدونة (من معشر أواقط غير علس) انظر هذا مع عبارة ابن رشد حصر ابن رشد المخرج في تسعة و حصره خليل في كل معشر الاالعلس وفي كتاب ابن عبد الحريم كل ما تجب فيه الزكاة فانه يخرجه في زكاة الفطر ومن المدونة فال مالك لا تعزى عن كاة الفطر في شيء من القطنية وكره مالك أن بخرج فيها تينا

الاان يقتات غيره به ش هذابيان للجنس الذي تخرج منه ذكاة الفطر فذكر انها تؤدي من أغلب القوت يعنى أغلب قوت البلدالذي يكون فيه الخرج لها اذا كان ذلك الاغلب من المعشرات أومن الاقط الاالعاس فلاتؤ دى منه فان اقتات أهل بلدغير المعشرات أخرجت زكاة الفطر ممايقتاتونه هذاحل كلامهر حمالله وتبعر جمالله فيه كلام صاحب الحاوى وهومشكل على مذهبنالانه مقتضي ان كل معشر ادا كان غالب قوت أهل بلد تؤدى منه زكاة الفطر فتؤدى من القطاني والجلجلان وغيرذلكولو وجدأحد الاصناف التسعة الاتنىذ كرهاوظاهركلام أهل المذهب خلاف ذلك وظاهرهأ يضاانه اذا اقتيت غير المعشر مخرج منهولو وجد المعشر وحينئذ فلاحاجة للاستثناء فلو اقتصرعلى قولهمن أغلب القوت لكان أخصر والذي يظهر من كلام أهل المذهب خلاف هذا وانهاتؤديمن أغلب القوتمن هذه الاصناف التسعة التيهي القمح والشعيروالسات والنمر والزبيب والأقطوالدخن والذرة والارزفان كان غالب القوت في بلدخلاف هذه الاصناف التسعة من علس أوقطنية أوغيرذاك وشئمن هذه الاصناف موجودلم تخرج الامن الاصناف التسمة فان كان أهل بلدليس عندهم شئمن الاصناف التسعة واغانقنانون غبرها فبجوزان تؤدي حيننذمن عيشهم ولوكان من غير الاصناف التسعة قال في المدونة قال مالك وتؤدى زكاة الفطر من القمح والشعير والسلت والذرة والدخن والارز والتمروالزبيب والاقط صاعمن كلصنف منهاو يخرج ذلك أهل كل بلدمن جل عيشهم من ذلك والتمرعيش أهل المدينة ولا يخرج أهل مصر الاالق مح لانه جلعيشهم الاان بغلوسعرهم فيكون عيشهم الشعيرفيجزئهم قال مالك ولا يجزى في زكاة الفطر شئ من القطنية وان أعطى في ذلك قيمة صاعمن حنطة أوشعير أوتمر مالك ولا يجز لمان بخرح فيها دقيقاولاسو يقاوكره مالكأن يخرج فيهاتيناوأ ناأرى انهلا يجزئه وكلشئ من القطنية مثل اللوبيا أوشئ من ها الاشياء التي ذكر ناانها الا تعزى اذا كان ذلك عيش قوم فلا بأس به ان و دوامن ذلك ويجزئهم انتهى قال ابن ناجى في شرح كلام ابن القاسم الاخبرهذا تفسير لقول مالك المتقدم وماذ كره ابن القاسم هو المشهور وقيل لاتؤدى من القطنية وان كانت عيش قوم قاله محمدورواه حكاه اللخمى ولاخصوصية لماذكره بل الخلاف في كل مايقنات حتى لو كان لجاأ ولبنا انتهى فقوله في المدونة انهالاتودي من القطنية ان حل على ان من اده ان لم يكن جل عيش فلاخصوصية لها بذلك لان الاصناف التسعة التي ذكرها كذلك ويصركلامه الاخيرليس فيه كبير فائدة فيتعين ان يحمل كلامه أولاعلى ان المراداذا كانتهى جلعيشهم وغيرهامو جودالاانه ليس محل العيش ويدل على ذلك قوله أجزأ اذا كان ذلك عيش قوم فان الظاهر ان معناه أنه ليس عيشهم الادلك ولايوجدشئ عندهمن الاصناف التسعة فيجزئهم حينئذ الاخراج مندفتأمله وقال ابن الحاجب وقدرهاصاعمن المقتات في زمانه صلى الله عليه وسلمين القمح والشيعير والسلت والزبيب والتمر والاقط والذرة والأرز والدخن وزادابن حبيب العلس وقال أشهب من المنة الاول خاصة قال في التوضيح تقديرها بالصاع في جميع الانواع هو المعروف وقال ابن حبيب تؤدي من البرمدين الاصاعا وقوله في زمانه أي في سائر الاقطار ولم يرد بلدامعينا كافهم ابن عبد السلام واعترض م قال والظاهر أن محل الخلاف بين ابن حبيب والمذهب في العلس وبين أشهب المذهب في الثلاثة اذا كان العلس والثلاثة غالب عيش قوم وغير ذلك موجوداً وكان الجيع سواء فابن حبيب يرى الاخراجمن العلس في الصورة الاولى والمشهور مخرجمن التسعة وأشهب يرى الاخراجمن

قال إن القاسم وأنا أقول انهلاعز بهالااذا كانت القطنية أوشئ من هانه الأشماء التي ذكرنا انها لاتعزى اذا كان ذلك عيش قوم فلا بأس أن ، ودو من ذلك و يجزئهم (الأأن مقتات غيره) انظر أنت على ما متنزل هذا وقال ابن الحاجب لواقتيت غيرها كالقطاني والسويق والتين واللحم واللين فالشهور تعزى وفي الدقيق ر يعهقولان وفي المدونة لا يعزى وأن يخر-فى زكاة الفطر دقيقاقال ان حبب انما كره اخراج الدقيقمن أجل الريع في أخرج منه قدر ما يز ما على كمل الطعام أجزاه وقال أصبغ قال عبدالحق ولس هذا علاف لمافي المدونة وكذلك اذا أعطى خبزاانتهى وسأتى في كفارة اليمين اللخمي وابن يونس والباجي وابن بشير في قول ابن حبيب انهليس مخلاف المدونة وعزاهفي النكت لغبر واحدمن القرويين

السيتة انتهى تمقال ابن الحاجب فلوافتيت غيره كالقطاني والتين والسدو يق واللحم واللبن فالمشهورانه يجزى قال في التوضيح أى فاواقتيت غيرماذكر فهل يجزئ الاخراج منه المشهور اله يحزئ لان في تكليفه غيرقو ته حر حاعليه ورأى في القول الآخر الاقتصار على ماورد في الحديث ورواه ابن القاسم في القطاني انهالا تخرجوان كانت قوته انتهى فيتعين ان يحمل قول ابن الحاجب فاواقتيت غيره على إن المرادأ نهلم مكن لهم قوت غير ذلك بدليسل ماذكره في التوضيح الهاذا كان العلس جل عيش قوم وغيره من الاصناف التسعة موجود فالمشهو رانها تمخرجمن الاصناف التسعة فتأمله منصفاوذ كرفي التنبيهات انجاعة من القرو بين رووا المدونة على القول الثاني قال واختصرها علىه حديس (تبيهات * الاول) قال الشيخ أبو الحسن المغير ماتؤدي منهزكاة الفطرعلي ثلاثة أقسام تؤدي منهزكاة الفطرسواء كان جل العيش أولاوهو القمح والشيعتر والسلتاذا كانجل عيشهم جسل هذه الثلاثة تؤدى من همذه الثلاثة وتحزثه والثلاثة فهابينها يخرج الاعلى عن الادنى ولانعكس وغيره أده الثلاثة التي هي السبعة الباقسة من العشرة لايخرج منهاالااذا كانتجل عيش أهل البلدوغيرها دالعشرة لايخرجمنه اذالم مكن جل العيش واختلف هل بخرج منها اذا كانتجل العيش أملاعلى قولين انتهى (الثاني) قال ابن ناجي فيشر حالمة ونة قال بعض شمو خناالمعتبر بالغالب مايا كلونه في شهر رمضان لاماقيله وكان شخناهيجيه ذلك وهو كذلكلان كاة الفطرة طهرة للمائين فيعتبرمانؤ كل فيهلانه سيب ولانه بفراغه تعيب وعارضني بعض أعدابنا عاذ كروه في الخليطين وانهلا بعتبراجهاعهما وافتراقهما قرب الحول وأجبته بان ذلك معلل مالتهمة على الفرار من الزكاة واتهام ما أقرب من انهام أهل البلد وبان رمضان هو السبب بذاته في زكاة الفطر لاجمع العام وفي مسئلة الخليطين السبب جميع العام لاالشهر الذي وقعت فعم الخاطة انهى (قلت) وماذ كره عن بعض شيوخه ظاهر وكالله ما أحاب به واصطلاحه انه بمدير ببعض شيموخه عن ابن عرفة ولم أقفله في مختصره على ما ذكره عنه فلعله ممعهمنه أوسمعهمن شمخه البرزلي محكمه عن شمخه اس عرفة أو وقف له علمه فى فتما أوغير ذلك وقال الشمخ يوسف بن عمر في شرح الرسالة والمعتبر في الجل العام كله وقال بعض الفقهاءاتماراعي يوم الوجوبانتهي (قلت)ماذكرهمن اعتبار العام كله مخالف لماذكرها بن ناجي عن ابن عرفة والظاهر ماقاله ابن عرفة وأماماذ كره عن بعض الفقيها عمن اعتبسار يوم الوجوب فيعمد جدا لأزمن المعاوم الذي جرت به العوائد ان غالب الناس بأكلون بوم العيد خلاف مايا كلونه في قية الايام والله أعلم وقال الشيخ يوسف بن عمر لأن بعض الشيوخ بقول يعتبر الجل بالفرن انتهى (قلت) هذا اذا كان الفرن متعدافي البلد وعلم انهم لا يغبر ون في سوتهم والافتختلف الجمل محسب الحارات والله أعلم (الثالث) اذا كان اللحم واللبن قوت قوم وقلنا مخرجون فقال ابن ناجى في شرح المدونة اذا فرعناعلى المشهو رفكان شدخنا أبو محمد الشيبي مفتى بأنه مخرج من اللحم واللبن وشمهمامقدارعيش الصاعوكان شخنايعني البرزلي لا برتضيسه و يقول الصواب انه بكال كالقمح وهو بعيدلأن اللحم وشمه لا يكال ولابعر في فيها نتهي (قلت) وماقاله الشبيي ظاهر والله أعلم (الرابع) إذا اقتات أهل بلد نوعين أوثلاثة على حدسوا ، ولم يكن في البلدجل فالظاهر انه يخر جكل أحد مر · قوته ولم أرفيه نصاوالله أعلم (الخامس) قال الفاكها بي فيشرح الرسالة اختلف في القطنية فقال ابن القاسم اذا كانت جل عيش قوم أجز أتهم وقال ابن

(وعن كل مسلم عونه بقرابة) التلقين زكاة الفطر تازم الرجل عن نفسه وعن تازمه نفقة من المسلمين من ولد صغير لامال له أوكبير زمن ومن المدونة قال مالك يؤديها الرجل عن كل من يحكم عليه بنفقة عمن الاحرار والعبيد من المسلمين ولا يؤديها عن عبده أو المراته أوام ولده النصارى ومن لزمه نفقة أبو به لحاجتهما أدى زكاة الفطر عنهما *اللخمي ولو استأجر حرابطعامه لم يلزمه اخراجها عنه انتهى انظر قول اللخمي هذا فقد تضمن ان زكاة الفطر ليست بتابعة للنفقة ومن لزمته شرع الاتسقط عنه الابنص كالزوجة تفتدى بنفقة بنها الى سقوط ذلك عن الاب شرعا فانه لا يلزمها أن تخرج عنهم زكاة فطر وفي المدونة من قول مالك ان نفقة المخدم على الذي أخدم وزكاة فطره على من له مرجع الرقبة وقد قال أبو عمر قول مالك انه لازكاة على الرجل في أجبره لا نه لا يلزم الرجل فقته في الشريعة لامن طريق التطوع ولا المعاوضة ونحوهذا قال الباجي والاصل في الشرعان صدقة الفطر لا تلزم الرجل أداؤها عن نفسه وعن امر أنه وان كانت مليئة وانظراذا لم يكن له من أبن يخرجها هل يجب عليها أن تخرج عن نفسها قال في التفريع انها تخرجها عن نفسها وتعطيها زوجها الفقير بها بن يونس لوطلق المدخول مها حقة علمها واداء الفطر (٣٠٠) عنها بخلاف لوطلقها بائنا وهي حامل فلا يزكى عنها وان كانت النفقة عليه مها واداء الفطر (٣٧٠) عنها بخلاف لوطلقها بائنا وهي حامل فلا يزكى عنها وان كانت النفقة عليه مها واداء الفطر (٣٧٠) عنها بخلاف لوطلقها بائنا وهي حامل فلا يزكى عنها وان كانت النفقة عليه مها والمنافرة بالمنافرة بالمنافرة بها وان كانت النفقة عليه مها والمنافرة بنفسها و تعلق المنافرة بالمنافرة بعنها والمنافرة بالمنافرة بالمن

(وان لأب وخادمها) *
النحبيب وأصبغ وابن وأسخم وابن يؤديها عن زوجة أبيه الفقير وخادمها اللخمي ويؤديها عن خادي أبو به الفقير بن ان كانالاغني لها مالك و يؤديها عن خادم مالك و يؤديها عن خادم المي التي لابد لهامنها (أو رق) التي لابد لهامنها (أو رق) عن تلزمه نفقته من اللحواد تقدم المسامين انهي وانظر سرية عبده وعبد وانظر سرية عبده وعبد

عبده فلا يخرج هنهما لا السيد ولا العبد قاله مالك في المدونة (ولومكاتبا) من المدونة فقة المكاتب على نفسه وعلى السيد ركاة الفطر (وآبقار جي) من المدونة قال مالك من المدونة قال مالك من المدونة قال مالك من البائع أولم البائع أولم المجلسة والمبتاع الخيار فيه ثلاثة أيام أو باع أمة على المواضعة فعشيهم الفطر قبل أول أيام الخيار والاستبراء فنفقتهم وزكاة فطره على البائع وسواء ردالعبد مبتاعه الخيار أم لا (ومخدما) من المدونة قال ابن القاسم والفطرة على الموصى بعد مده رجلا أمدا فصدقة الفطر على والفطرة على الموصى بعد مده رجل و برقبته لآخر على صاحب الرقبة ان قبل الوصية كمن أخدم عبده رجلا أمدا فصدقة الفطر على سيده الذي أخدمه (الالحرية وعلى مخدمه) روى الباجى الخدم برجع لحرية زكاة فطره على ذى خدمته (والمشترل والمبعض بقدر الملك ولا شيئ على العبد على العبد على المدونة من اله ونف عبد وباقيه حرفل ويؤدى النصف نصف صدقة الفطر عن حصته وليس على العبد أن يؤدى النصف نصف صدقة الفطر عن حصته وليس على العبد طلاقه وحده وسقوط الحبح عنه في كذاك الزكاة ساقطة عنه ويؤدى السيد بقدر ملكه فيه كايلزمه اذاكان بينه وبين غيره أو بينه وبين عبد فيؤدى عن حصته ولا يلان من المدونة قال مالك من وبين عبد فيؤدى عن حصته ولا يلزم العبد أن يؤدى عن حصته شيأ (والمشترى فاسد اعلى مشتريه) من المدونة قال مالك من الشترى هيم الها المناس الفطر وهو عنده فنفقته وزكاة الفطر على المشترى ده يوم الفطر أو بعده لان ضائه منه حتى برده ومن المدونة قال مالك من المدونة من مده المعلم المناس من المدونة قال مالك من مدونة من من المدونة قال مالك من من المدونة قال مالك مالك من من المد

وتلزمه نفقته لحديث أبي عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعامن تمرأ وصاعامن شعيرعلى كلحر أوعبدذ كرأوأنئي من المسلمين متفق عليه وقوله من المسلمين قال ابن حيجر في تخريج أحاد مث الرافعي التهرت هذه الرواية عن مالك وقال أبو قلابة ليس أحديقولها غيرمالك وليس كذلك بل تابعه جاعةوذ كرهم واغاقال يمونه لماجاء في حديث ابن عمر رضى الله عنه أمررسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبيروالحروالعبد يمن تمونون رواه الدار قطني والبيهق واناتعب زكاة الفطرعن تلزمه نفقته بسبب من الاسباب الثلاثة التي ذكرها * الاول القرابة وذلك في الاولاد والابوين * الثاني الزوجية وذلك في زوجة الشخص فنخر جعنهاوان كانتمليئة وكذلك عن زوجة أسهو يستنبع ذلك أيضا خادم الزوجة وخادم زوجة الاب كاقال وان لاب وخادمها ولايلزمه أن مخرج عن أكثر من خادم واحدة الاان تكون ذاتقدر وقال ابن يونس وأبوالحسن وانماتجب عن الزوجة اذاد خل الزوجها أودعي الى الدخول ماوأماان كان ممنوعامن الدخول مافلاتجب عليه قال أبوالحسن وأمامع المساكنة ففيه فولان أحدهما انه كالمدعوللدخول فتجبعليه النفقة والفطرة والثاني انه كالمنوع فلاتجب علىه ونقله ابن بشير وقال الشيززر وق في شرح الارشادو مخر جعن ز وجت المه خول بها أوالمتهيئة لهعلي المشهو روسيأتي في باب النفقات المشهو ران النفقة انماتجب على الزوج اذا دعى الىالدخول؛ السبب الثالث الرق فتجب زكاة الفطرعن عبده وانكان زمناأ ومهر وماقاله في المدونة وتجب عن مدبره وعن المعتق الى أجل وعن المكاتب على المشهو روقيل لا تحب عنه وقمل تعب على المكاتب نفسه وتعب على العبد المرهون والاعمى والمجنون والمجذوم قاله في الطراز فالولوغاب العبدغبةطو للهفي سفرمن غبراناق ولم يعرف موضعه قال في الموازية فليؤدعنه زكاة الفطر انتهى وقال فى الذخيرة وتحب على العبدالمور وث اذالم يقبض الابعد يوم الفطر انتهى وقوله وآبقارجي قالسندفي الطراز كعبد خاف من سيده لجرعة ارتكمهافهر بمنه ولم دمر ف إله مذلك سابقة ولا عن تغرب و مصرعلى الاسفار أو تكون ذلك فعله كل حين مهرب عم يعود فهذا على حكم المسافر والغائب الذي ينتظر قدومه والله أعلم وحكم المغصوب حكم الآبق ان رجى خلاصه وجبت والافلا انتهى (تنبيهات * الاول) يدخل في كلام المصنف من أعتق صغيرا فانه تلزمه نفقته والزكاة عنه وذلك بسبب الرق السابق قال في مختصر الوقار و مخرج الفطرة عن المرضعاذا أعتقه حتى سلغ الكسب على نفسه فتسقط عنه نفقته انتهى ومشله من أعتق زمنا فقدألزمو هالنفقة عليه واختار سندسقوط النفقة بعتق الزمن قاله في بابز كاة الفطر واختلف هل هي واجبة على السيدأصاله أونيابة عن العبدقال سندمقتضي المذهب انهاوا جبة على السيد فىالاصل وفهممن كلام المصنف انهلوكان عونه بغيرهذه الاسباب الثلاثة لاتازمه زكاة الفطرعنه كن التزم نفقة ربيبه أوغيره وكمن استأجر بنفقته من حرأ وعبدقال ابن ناجي في شرح الرسالة عندقوله وبخرج الرجلز كاة الفطرعن كلمسلم تلزمه نفقته هو كلام عام أريد به الخصوص فانمن التزم نفقة من ليس قريب كالربيب أوقر بالاتلزم نفقته بالاصالة فانه لايلزمه ان بخرج عنهز كاة الفطر باتفاق انتهى ونقله الجزولى وغيره أيضا والمستأجر بنفقته نصعليه صاحب الذخيرة وغيره وكذلك البائن اذا كانت حاملا بخلاف الرجعية فانه يلزمه ان يخرج عنهالان الطلاق الرجعي كاقال ابن بشير في كتاب العدة لا يمنع العصمة وانمايهم باللقطع فالعصمة باقية قال ابن يونس

ولوطلق المدخول بهاطلقة رجعية لزمته النفقة عليها وأدى الفطرة عنهالان أحكام الزوجية بافية علها وأمالو طلقها طلاقا بائنا وهي حامل فلايزكي عنها الفطرة وانكانت النفقة عليه لهالان النفقة المحمل لالها انتهى من بال زكاة الفطرو نقله أيضاعنه ألوالحسن (الثاني) يستثني من قوله يمونه المكاتب والمخدم فانه يخرج عنهماز كاة الفطر ولامجب علمه نفقتهما أماالمكاتب فنفقته على نفسمه وأما المخدم فنفقته على من له الخدمة قاله ابن يونس وحكى أبو الحسن فيه قو لين قبل على مالك الرقبة وقيل على المخدم وقال ابن عرفة و روى الباجي المخدم يرجع لحر بة على ذي خدمته ولربه في كونها عَلَيهُ أُوعِلَى المُخدم ثالثها ان قلت خدمته وفي نفقته الثلاثة انهى وعلى الاول مشي المصنف حيث قال ومخدما الالحرية فعلى مخدمه (الثالث) لا يؤديها عن عبد عبده ولاعبد مكاتبه قاله في المدونة قال في العلراز وتسقط أيضاعن العبدوالمكاتب (الرابع) لوكان الكافر عبدمسلم مثل ان يسلم في يده فى مهل شوال قبل ان بنز عمن بده أوتسلم في بده أمولده فقو قف في قوله أو يكون له قر الة مسلمون تجبعليه نفقتهم مثل الابوالاموالابن الكبير يبلغ زمنائم يسلم فقتضي المذهب أنهلا محتعلمه وهو قول أبي حنيفة وقال أحد تجب والشافعي قولان انتهى من الطراز (الخامس) لوار تدمسلم فدخلوقت الزكاة وهومر تدثم تاب مده وله رقيق مسامون فالمذهب ان الزكاة تسقط عنه وعنهم وكذاك وكأن مسلما وقت الوجوب ثم ارتد ثم تاب سقط عنه ذلك انتهى منه أيضا (السادس) قال في الشامل وان جنى عبد جناية عمدافها نفسه فلم يقتل الابعد الفطر ففطرته على سيده انتهى (السابع) قال في الطرازلو كان الزوج فقير الايقدر على نفقة الزوجة فلانفقة عليه حال عسره ولها الخيار في المقاممعه أوفراقه فان أقامت معه فنفقتها عليها وكذلك فطرتها حتى يوسر فان قدر على النفقة فقطلم ملزمها الفطرة اذلاتازمها نفقة وتسقط عنه كاتسقط عنه فطرته ويستحب لهاذلك فان أرادت المرأةأن نخر جعن نفسهاوأ بى ذلك زوجها وهوموسر لم يحزلان الخطاب متوجه على دونها و يختلف في هذا الفر عوالذي فبلدوهوفر عمن قدرعلي النفقة فقط في ابتداءوجو بها هل هي على مخرجها أوالخرج بسببه حسباتقدم في الزكاة عن العبدونص ماقدمه هو قوله اذا ثبت وجوبها على السيدفتنافس أهل العلم في أصل وجو ماهل هو على السيدو بكون العيدسيد وجومها أوتجب على العبد ويتحملها السيدو بكون الرق والملكمة سي تعملها فقتضي المدهب انها واجبة في الاصل على السيدواختلف فيه أمحاب الشافعي رضي الله عنهم انتهى ومفهوم قوله وأبي ذلك ز وجهاوهوموسرلم بجزأنه لولم يأب ذلك لجاز و يأتى الكلام على ذلك عندقول المصنف واخراج أهله والله أعلم (الثامن) اذا كانت الزوجة حنفية والزوج مالكيافهل مخرج عنه امدان من القمح على المجهاأ وأربعة أمداد على مذهب فكرالشيخ الهان البحيرى في شرح الارشاد في ذلك قولين (التاسع)لوكانصى في حجرر جل بغيرا يصاءوله بيده مال رفع أمره الى الحاكم فان لم يرفع وأنفقعليه وأخرجعنهزكاة الفطر فهومصدق فيالزكاة وفي نفقة المثل نقلدابن راشدو بهرام في الشامل زاد في الشامل ويؤديها الوصى عن اليتامي وعن رقيقهم من أمو الهم انتهي (العاشر) قال في الذخيرة قال في الكتاب اذا أمسك عبيد ولده الصغار خدمتهم ولامال للولدسواهم أدى الغطرة عنهم مع النفقة نم يكون له ذلك من مال الولدوهو العبيد لانهم أغنياء انهى ص فيل الصلاة ﴾ ش الظاهران مراده قبل صلاة العيد قال في المدونة و يستحب أن تؤدى بعد الفجر من يوم الفطرقبل الغدوالي المصلى فان أداها بعد الصلاة فواسع انتهى ونعوه في ابن الجلاب

(وندب اخراجها بعد الفجر قبل الصلاة) من المدونة استعبمالك أن تؤهى ذكاة الفطر بعد الفجر من يوم الفطر قبل الغدوالي الملي لقوله تعالى قدأ فلح الى فعلى أى من أخرج ذكاة الفطر ثم غدا ذاكر الله الى المعلى فعلى

أن يعرجمنه فان أخرج بن الغالب أجزأه وان كان بأكل دون القوت الغالب كانعليهأن بخرج الغالب اذا أمكنه وان لم عكنه أخرج مماماً كل (وغربلة القمح الاالغلث) الغلث الخلط غلثت البربالشعير من المدونة ليس غر بلة القمح بواجب (ودفعها لزوال فقرأو رق ومه) أمامن زال فقره بوم الفطر ففي المدونة قال مالكمن أسار بعدطاوع الفجرمن وم الفطر أحبت له أن رؤدى زكاة الفطر وقال بن حبيب ان أعطى الفقير منهامافه فضل عن قوت ومدذلك فلغرج من ذلك الفضل الجلاب الاخراج مستعب وابن حبيب انلم يدخل عليه شئ الافي غدوم الفطرفلا شئ عليه لان يوم الفطر قدزال وأمامن زال رقمه أما القن فقدكان أخرج عنهساده (۲) وأماالمعتق يعضه (وللرمام العدل) من المدونة قال مالك لا يدفع زكاة إلى الامام انكان لايعدلوانكانعدلالم يسع أحدا أن يفرق شيأ من الزكاة وليدفعها اليه فنفر قهاالامام في مواضعها

واللخمى وعياض وابن الحاجب وغيرهم وقال في الشامل واستحب اخر اجهابعد الفجروفيل صلاة العيدان وجبت انهى وقال ابن عبد السلام في شرح ابن الحاجب وأما الوقت الذي يستعب اخراجهافيه فن طلوع الفجر الى الغدوالى الملي انتهى قال الشيخ أبو الحسن قوله في المدونة قبسل الغدوالى المصلى هوصفة الفعل ومحل الاستحباب انماهو قبل الصلاة فلوأدى قبل الصلاة بعدالغدوالي المصلي فهومن المستعب انتهى بالمعنى وقال اللخمي وقوله الأول في المدونة أحسن قال القباب فجعله اللخمى اختسلافاو الظاهرانه ليس باختسلاف وان الاول عند دقبل الصلاة وانأداهابعدهافليس باتم لان وقت الاداء باقانتهي وعندالجرولي والوغاران الافضل اخراجهابع دالفحروقبل صلاة الصبح قال الجزولي فيشرح قول الرسالة ويستعب اخراجهااذا طلع الفجرمن بوم الفطروا خراجها بعد الفجر وقبل صلاة الصبح أحسن انتهى وقال في مختصر الوقار أفنل الأوقات لاخراجهافي صبعة الفطر بعدطاوع الفجر وقبل صلاة الصبح انتهى (فروع * الاول) قال أبوالحسن المستعب اخراجهاقب ل الغدوالي المصلي و بعد الفجر وان لم يعطها حتى طلعت الشمس فقد فعل مكروها م قال في موضع آخر قال القاضي أبو بكرولا تكون طهرة للصاغم الااذاأديت قبل الصلاة انهى (الثاني) قال في الذخيرة قال سندولا يأتم بالتأخير مادام بوم الفطر قائمافان أخرها عنه أنم مع القدرة انتهى ونقله في الشامل وغيره (الثالث) قال في المدونة ومن مات البلة الفطرأو يومه عن يلزمك أداء الفطرة عنه لم يزلها موته وان مات رجل يوم الفطر أوليلة الفطر فأوصى بالفطرة عنه كانت من رأس ماله وان لم يوص بهالم تعسر ورثته علها ويؤمرون باكر كاة العين تعلى عليه في مرضه فاتما يكون في الثلث من ذاك كله ما فرط فيه في عجمة ثم أوصى به فانه ببدأ من ثلثه على سائر الوصايا الاالمد برفي الصحة انتهى ونحوه فى مختصر الوقار قال وان أوصى باخراجها عنه وعمن بلزمه اخراجها عنه أخرجت من ماله وقضى بذلك عليهم انتهى ص ﴿ ومن قوته الاحسن ﴾ ش يعنى من كان يقتان أحسن غالب قون البلدفانه يستعبله أن بخرجمن قوته الاحسن ولا يجب عليه ذلك فاذاكان غالب القوت الشعير وهو يقتات القمح فالمستعب أن يخرج من قوته (تنبيه) قال في مختصر الوقار ومن كان عنده قح في منزله وأراد شراء الفطرة من السوق فان كان ابقاء القمح الذي في منزله صيانة لجودته فلايفعل ذلكوفيه الفضل والخياروان كان ابقاؤه لأنه قوت أهله فلابأس بذلك ص ﴿ الا الغلث م ش بالثاء المثلثة أى فتجب غربلته قال القرافي ولا يجزى المسوس الفارغ بخلاف القديم المتغير الطعم عند ناوعت الشافعية انتهى ص ﴿ ودفعه الزوال فقر ورق يومه ﴾ ش وكذا يستعبلن أسلم بعدوقت الوجوب قاله في المدونة وكذا يستعب له أن بعر جعن المولود بعد وقت الوجوب قاله في الطراز ص ﴿ وللامام العدل ﴾ ش قال في المدونة و يفرقها كل قوم في أمكنتهم من حضر أو بدوأو عود ولايد فعونها الى الامام اذا كان لا يعدل وان كان عدلا لم يسع أحداأن يفرق شيأمن الزكاة وليدفعها الى الامام فيفرقها فيمواضعها ولا بخرجهامها الاأن يكون بموضعهم محتاج فيغرجها الى أقرب المواضع اليهم فيفرقها هناك انتهي ونعوه في مختصر الوقار وزاد وأهل السفر في سفرهم قال في الذخيرة وليس للامام أن يطلب ا كايطلب غيرها انهى ص ﴿ وعدم زيادة ﴾ ش بعقل أن يكون من اده عدم زيادة على الصاعو يشير بذلك لقول القرافي

(وعدم زيادة) قبل اللكية دى المدالاً كبرقال لاعده عليه السلام فان أراد خبرافعلى حدة القرافي سدالذر يعة تغيير المقادير

قيل لمالك أترضى بالمدالا كبر قال لابل عده هليه السلام فان أراد خيرا فعلى حدة سدالذر يعة تغيير المقاديرالشرعية انتهى ويحمل أن يكون مراده عدم زيادة المسكين على صاع كاذكرابن بونس ولابعار ضهقوله بعدودفع صاعلسا كين وآصعلوا حدلان المراد هناسان المستعب وهناك بمان الجوازو عكن أن يكون المصنف أرادهمامعافعمل كلامه على عدم الزيادة على الصاع وعلى عدم زيادة المسكين على صاعمشيرا به لكلام القرافي وابن يونس ص ﴿ واخراح المسافر وجاز اخراج أهله عنه ﴾ ش ابن رشد في لماللباب المخرج فيه موضع المال وان أدى أهل المسافر عنه أجزأته فان لم يكن عكانه محتاج ففي أقرب المواضع المهانتهي قال في التوضيح عند قول ابن الحاجب وان أدى أهل المافر عنه أجز أهذا ظاهر اذا كانت عادتهم أوأوصاهم والا فالظاهر عدم الاجزاء لفقدالنمة انتهى ونقل كلامه هذاعند قوله وعن كلمسلم يمونه بقرامة وقال ابن عرفة وفها وورما المسافر حث هو وان أداها عنه أهله أجز أه وسمع القر بنان يؤدما عن نفسه اذلا بدرى أتؤدى عنه أم لالاعن أهله لعلهم أدوا (قلت) فملزم الاول و مجاب بالمشقة اس رشدوهذاان تركمارؤ دونهامنه ولحرباص هم بأدائها عنه ولوأم هم بأدائها عنه لم يؤدهاولو لم يترك مابؤدون امنه لزمه أداؤها عنه وعنهم انتهى وماعز اه لسماع القر بنين هوفي سماع أشهب في الرجل يغيب عن أهله أرى أن يؤدى زكاة الفطرعن نفسه لانه لا يدرى أتودى عنه أم لا وأماأهله فأرى أن يؤخر لعلهمأ دواعن أنفسهم قال ابن رشدهذا ان ترك عندأ هله مادؤ دون منه الزكاة ولم يأمرهم فهواذا لم يدرما يفعلون فيؤدى عن نفسه ولايؤدى عنهدملان الأقسر سأن يؤدوا عن أنفسهم ولا بؤدواعنه ولوأمرهم أنبؤدواعنه في مغسمهم مكن علىه أن دؤدي عن نفسه ولولم بترك عندهم مابؤدون منه الزكاة لزمه أن بؤدي عوضعه عنه وعنهم لان الزكاة علمه في هذا الوجه في هذه المسئلة وفى مختصر الوقار و بخرجها عنه لولم يؤدها المسافر عن نفسه وعن بازمه اخراجها عنه بالموضع الذيهوفيه الاأنكون أمرأهله بأدائهاعنه وعنهم فبعزى ذلك عنهوعنهم انكان أهلهموضع الثقة بماأمر هم به انتهى وقول المصنف وحاز اخراج أهله أطلق فسبق جو از اخر اج الاهل كاهو مطلق في كلام المدونة المتقدم في كلام ابن عرفة وكذلك ابن الحاجب ونصه واذاأدي أهل المسافر عنه أجزأ وقال أبوالحسن اثر كلام المدونة المتقدم قوله وان أداها أهله عنه أجزأ أبوالحسن ويعران أهله أدوهاعنه بأن يوصيهم باخراجها ويترك مايخرج منهويثق مهمانتهي وقال في التوضيح اثر كلام ابن الحاجب المتقدم هذاظاهراذا كانتعادتهم وأوصاهم والافالظاهرعدم الاجزاء لفقدالنية انتهى واستعسن في الطراز الاجزاء وان لم يعلم به ولم يأمرهم بذلك ولم يكن ذلك عرفه معهم ونصه فانلم بخرجها المسافروأ خرجها عنهأهله فقال في الكتاب يجزئه وذلك له صورتان احداهما أن يكون أم هم بذلك أو كان هـ وعرفهم معـ ه فجزى بلا اشكال وكانه استنابهم والثانية لم يامرهم ولم يكن ذلك عرفه معهم فهذا مختلف فيه على الخلاف فمن كفرعن غيره من غيرعامه واذنهوأن بجز بهأحسن لانه حق مالى فيسقط عنه اذاأدى عنه وان لم يعلمه كالدين ولا يجوز للتقط أن يتصدق باللقطة عن ربها ثم اذاعلمها بعد ذلك ورضي جازوان لم يستحق الصدقة عليه ففياهومستعق أولى واعتبارا بمن يضمى عنمة أهله بأضعية ليكفوه مؤنة ذلك فانه يجزئه انتهى (فرع) قال ابن فرحون في ألغازه فان قلت هل يجزى اخراج الاب زكاة الفطر عن ولده الغني أم لا (قلت) الجواب فيها بالاجزاء أوالنفي خطأوا لجواب ان كان الولد صغيرا جازوان

الشرعية (واخراج المسافر وجاز اخراج أهله عنه) من المدونة يؤديهاالمسافر حيثهو وانأداهاعنهأهله أجزأ (ودفع صاعلسا كين

وأصعلواحد)من المدونة لابأس أن يعطى الرجل زكاة الفطرعنه وعن عياله لمسكين واحد واستعب مالك في رواية مطسرف أن يعطى كل مسكين ما أخر جعن كل انسان من أهله قال في كتاب ابن المواز لوأعطى زكاة نفسه وحدهمسا كين لم يكن به بأس (ومن قوته الادون الا لشم) ابن عبدالسلامان اقتات نوعاأدني من غالب قوت البلدلشي لزمه الاخراجمن غالبقوت البلدوان كان لفقر لالشم فالظاهر اجزاءقوتهعنه وقدتق دمت عبارة ابن رشدان كان الصنف الذي خص به نفسه أدنى فلا يخرج منه الاأن يعجز واخراجه قبله بكالمومين وهل مطلقا أوالا لمفرق تأو ملان) من المدونة قال ابن القاسم ان أداهاقبل الفطر سوم أو يومسان أجزأه *الباجي المشهور أنهلا يحزئه وقاله سعنون * ان ونس معمل أن يكون ابن القاسم انماأراد باخراجهاقبل الفطربيوم أو يومين أن يدفعها لمن يلي الصدقة ومن حمله على ظاهره لزمه أن مقول محزئه لوأخرجهامن أول الشهروذلك لايجوز

كان كبير الم يجزعلى القول باشتراط النية في الزكاة والمذهب اشتراطها قاله ابن الحاجب انتهى بريد والله أعلم اذالم يعامه الاب بذلك وهوظاهر من قولهم لم يجزعلى القول باشتراط النية في الزكاة فتأمله والله أعلم ومثل ذلك من تطوع عنه بزكاة الفطر غيره وهوموسر ومسئلة سند المتقدمة فى التنبيه السابع من شرح قول الصنف وعن كل مسلم بمونه بقرابة أوز وجية وهي مسئلة الزوجة اذاأرادت أن تغرج زكاة الفطرعن نفسهاوأ بي زوجها ذلك وهوموسر ومسئلة سندالمتقدمة والظاهر في جميع ذلك الاجزاء وسقوط الزكاة عن المخرج عنهم اذاأ عامهم المخرج بذلك وأماان لم يعامهم بذلك فلاتجزئ لفقدان النية كاتقدم في كلام التوضيح والله أعلم وتقدم في باب الزكاة عندقول المصنف ووجب نينهافي كلام القرافي فمين أخرج الزكاة عن غيره بغير عامه وغيراذنه في ذلك وكلام المازري أيضاو الله أعلم (فرع)قال اللخمي في تبصرته وان أخرج عن أهله أخرج من الصنف الذي يأكلونه وان أخرجوا عنه فن الصنف الذي يأكله انتهى وقال الاقفهسي في شرح الرسالة ولوكان مسافر اأخرج عن نف من الصنف الذي يأكل منه أهـ آل البلد أو يأكله هولا لشحوا ختلف اذاأرادأن يزكى عن أهله أواراد أهله أن يزكوا عنه هل المعتسبرموضعه أوموضع أهلة قولان انهى ص ﴿ وأصعلوا حد ﴾ ش أصع بهمزة ثم ألف تم صاد مهملة مضمومة تم عين مخففة جمع صاعولم أقف على هذا الجع في القاموس ولافي الصحاح فقد قال في القاموس الصاعوالصواع بالضم والكسر والصوعو يضم الذي يكال به وتدور عليه أحكام المسامين ثمقال الجع أصوع وأصوع وأصواع وصوع بالضم وصعان وهذا جعصواع انتهى وقال في الصحاح جعه أصوعوقد تبدل الواوالمضمومة همزة لكن وقعت في كلام النووي في كتاب تعريراً لفاظ التنسه على ان هـ ندا الجمع صحيح وانه، نباب القلب فانجمع صاع أصوع ثم قلبت الواوهمزة ثم نقلت الى موضع الالف فصاراأ صعثم أبدلت الهمز ةالثانية ألفافصار آصع فالوأنكرا بن مكي هذا الجعوفال الهمن لحن العرام قال وهذ الذي قاله إن مكى خلاص يح و دعول بين لفظه آصع عديمة فصحة مستعملة في كتب اللغة والاحاديث الصعيحة انتهى مختصرا وانما قلبت الواوهمزة في أصوع لنقل الضمة على الواوقاله ابن مكى ص ﴿ ومن قونه الادون الا الشج ﴾ ش يعي أن الواجب اخراجها من أغلب قوت أهل بلده و يستحب اخراجها من قوته ان كان اغلاقان كان قوته أدون قان كان لغيرشح فيعزيه وانكان لشح فلابجزيه وظاهر كلامه انه بجوزا خراجها من قوته الادون اذالم يكن يقتاب الادون لشحسواء كان يقتانه لفقر أولعادة قال في التوضيح كالبدوي يأكل الشعير الحاضرة وهو ملىء قال ففيه قولان ولم محك في الوجه الاول وهومن اقتات الادني لفقر خلافا فيكون المصنف ترجح عنده أحدالقولين فلداك أطلق هناوالله أعلم ص ﴿ وهل مطلقاأو لمفرق تأو يلان ﴾ ش كل واحدمن هذين التأولين قول مشهور والارجح الاجزاء مطلقا لأنه ظاهر لفظ المدونة قال الشيخ زروق في شرح الارشاد قيل وعليه الأكثرانتهي وقال صاحب الشامل بعدأن ذكرتشهير القولين وعلى الاجزاء طلقا الاكثر وغالعالقرافي أيضاوفي كلامه تضعيف لمن تأمل المدونة على الاجزاء للفرق فقط وهو طاهر والمه أعمر (تنبيه) وهذا الخلاف انماهو اداأتلفهاالففيرقبل وقت الوجوب قال اللخمي بعدذ كره الخلاف وانعلم أنهاقائة بيدمن أخذها الى الوقت الذي تعب فيه أجزأت فولا واحد الان لدافعها ان كانت لا تعزى أن ينتزعها فاذاتركها كان كن ابتدأ دفعها حينئذولأنه مستغن ببقائها عن طواف ذلك اليوم انهى والله أعلم ص

ولاتسقط بمضى زمنها، ش قال في المدونة وان أخرها الواجد فعلمه قضاؤها لماضي السنين انتهى وقال في مختصر الوقار ومن فرط فيهاسنين وهو واجدلها أخرجها عمافرط من السنين عنهوعمن كان محسعلمه اخراجهاعنه في كل عام يقدر ما كان مازمه من ذلك ولو أتي ذلك على ماله اذا كان صححاوان كان مريضا وأوصى مهاأخرجت من ثلثه انتهى وقال ابن راشدو بجب قضاء مافات مخلاف الاحدة فاذاأخرجهافي وقتهافضاعت لمنضمن وان أخرجهافي غير وقتها ضمن انتهى وقال ابن يونس ولوتلف مأله و بقيت لزمه اخر اجها انهى وقال القرافي وحيث تعنت تم ذهبت أوذهب ماله أولحقه دين تم وجدها فالسند فال ابن المواز بنفذها ولاشئ علىه لأهل الدين كن أعتق عبده ثم لحقه دين انهى (تنبيه) فان قبل ما الفرق بين زكاة الفطر والاضعيمة في أن من أخر الأولى وجب علمه قضاؤها مخلاف الثالمة فالجواب ان المقصود في زكاة الفطر سد الخملة وهوحاصل في كل وقت والمقصود في الاضعمة اظهار الشمائر وقدفات ولان القضاءمن خواص الواجب والله أعلى ص في وانماند فع لحرمس لم فقير ﴾ ش خستم الباب بيان مصرف زكاة الفطر فقال واغاتد فع لحرمسلم فقير يمني انه يشترط فمين تدفع له زكاة الفطر ثلاثة شروط (الاول) الحرية (والثاني) الاسلام (والثالث) الفقرولاخيلاف في ذلك عندنافلاتدفع لعبدولالمن فمه شائمة رق ولاا _ كافر ولالغني قال في المدونة ولا بعطاها أهل الذمة ولا العبد قال أبوالحسن بريد ولاالاغنتاء فانأعطاهامن لابحوزلهأخنها عالما بذلك لميحز دولاضان عليهم وانام بعلم نظر فانكانت قائمة بأبدتهم استرجعها وانأ كلوها وصونوا بهاأمو الهم ضمنوها وانهلكت بسيب من الله نظرفان غرواضمنواوان لمربغر والمربضمنوا انتهى (تنبيهات الأول) قال اللخمي واختلف في صفة الفقر الذي تعلى له فقيل هو من تعلى له زكاة العان وقال أبوم عد لا بعطاها من أخرجها ولانعظى فقبرأ كثرمن زكاة انسان وهوصاعوهذاهو الظاهر لقوله علمه السلام أغنوه وعن طواف هذااليوم فالقصدغناء ذلك الموم والقصد عاسواهامن الزكاة مايغنيه عايحتاجهمن النفقة والكسوة في المستقبل وقد قمل معطى مافيه كفاف لسنة ولذا قبل لا بأس أن يعطى الزكاة وربيله نصاب لا كفاية فيه ولاأعامهم معتلفون أنه لايعطى زكاة الفطرمن علك نصابا انتهى فأول كلامه مخالف آخر ولان قوله من تحل له زكاة العين بقتضي جواز دفعها لمالك النصاب وقال في آخر كلامه لاأعلمهم يحتلفون أنهالا تعطى لمن علك نصاباالاأن بقدة أول كلامها خره والظاهرمن كلاماين بشبرانه لم يعتبر ماقاله اللخمي آخر افانه قال واختلف في صفة من محل له أخذها على قولين أحدهما أنهمن معلله أخذالزكاة والثاني انه الفقيرالذي لم أخذ نمنها في يومه ذلك وعلى الاول يحوزأن بعطيئ كثرمن صدقةانسان واحدوعلى الثاني لايحوزأن بأخمذأ كثر من ذلك انتهي ونحوه في الجواهر والذخيرة وهوظاهر كلام ابن راشدفي الباب الآبي وقال ابن عرفة وفي كون مصرفها فقبرالز كاةأوعادم قوت يومه نقل اللخمي وقول أبي مصعب وخرج علمها اعطاؤهامن ملك عبيد فقط ولانتم الابعجز قمته عن نصاب أوكو نه محتاجا المهانتهي فانظره فالذي تعصل من كلامهمان الفقيرالذي تصرف له الفطرة هو فقيرالز كاة على المشهور على ماقاله الجاعة وقيل ماقاله اللخمى بأن لا يكون مال كاللنصاب والله أعلم (الثاني) قال ابن الحاجب ومصرفها مصرف الزكاة وقمل الفقيرالذي لم بأخذمنها وعلى المشهور يعطي الواحدعن متعدد قال في التوضيح ظاهر كلامة أنهاتصرف في الاصناف الثمانية وليس كذلك فقدنص في الموازية على اله لا يعطى منها

(ولاتسقط عضى زمنها) من المدونة قال ابن القاسم من لم مكن عنده شئ حتى مضى لذلك أعوام ثم أسر المبازمه قضاؤها لماضي السنين قال مالك وان أخرها الواجدسنان فعليه قضاؤها لماضى السنين (واعاتدفع لحرمسل فقير) من المدونة قال مالك لا يعطى منها أهل الذمة ولا العبيد ولاأعامهم مختلف ون أنه لايعطى زكاة الفطرمن علا فاصابا * ابن عرفة في كون مصرفها فقير الزكاة أو عادم قوت يومه نقل اللخمي وقول أي مصعب

من يليهاولامن يحرسها وظاهر كلامهم أنه لا يعطى منها المجاهدون وأكثر كلامهم أنها تعطى للفقراء والمساكين انتهى ونعوه لابن عبدالسلام وقال الشارح في الكبيرظاهر كلام الشيخ هنا أنها لاتعطى للؤلفة قلوبهم ولواحتج الهم وهوأ يضاظاهر المدونة اذاقلنا انهم كفار على ماتقدم ويعطى منها ابن السبيل اذا كان فقيرا عوضعه ولوكان غنيا ببلده لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم عن طواف هذا اليوم وهذا اذا كان محتاجالم يستغن عن ذلك وانظر هل محوزاً ن نشتري منهاالرقيق ويعتق اذافضل عن حاجة فقراء بلدهاأ ولم بوجد مه فقيراً ملاؤ ينقل مافضل الى غيرهم وهل يعطى الغارم منهاأم لاوظاهر كلام ابن الحاجب اجازة جميع ذلك لأنه قال ومصرفها كالزكاة أى فتصرف في الاصناف الثمانية واعترضه الشيخ خليسل بما تقدم عن الموازية وغيرها وظاهر كلامه في المدونة ان المنع مقصور على أهل الذمة والعبيد والغني على تقييد أبي الحسن الصغير وانه مجوز دفعهالغيرهم فانظرهمع كلام الشيخ انتهى كلام الشارح (قلت) أماماذكره في ابن السبيل فلااشكال فيهلأنها نماأخذ حينئذ بوصف الفقر وأمالو كان معهما يكفيه وهومحتاج الى مابوصله الى بلده فظاهر كلام ابن عرفة المتقدم أوصر بعه انهالاتصرف له وانهالاتصرف في شراء رقيق ولالغارم وهوظاهر كلام ابن عبدالسلام والمصنف وكذلك قال ابن راشدفي اللباب ونصه والخرج المهمن لهأخذالز كاةمن الفقراء على المشهور وقيل الفقيرالذي لميأخذمنها في ومه أتهى قال في الجلاب ولاتدفع الاالي حرمس لم فقار وأما كلام المدونة فليس فيه ما مقتضي صرفها لغيرالفقير وأما كلام ابن الحاجب فعترض كاتقدم وقداعمد الشارح في شامله على نحو ماذكره هناك لكنه حكاه بقيل فقال ومصرفها حرمسا فقير وقيل مصرف الزكاة وهوظاهر هالالغني وعبدومؤ اسانتهي فأشار بقوله وقيل الى ماقاله انه ظاهر كلام ابن الحاجب فتأسله والله أعلم (الثالث) قال الشارح في الكبيرنب المصنف بقوله فقير على انهانا فع للساكين من باب أولى الما عامت أنه على المذهب انه أشد حاجه من الفقير انهى وماقاله ظاهر وقد تقدم في كلام التوضيح أنه قال أ كثرعباراتهم انها تعطى للفقراء والمساكين وهكذا قال ابن عبد السلام والله أعلم (الرابع) قال في الشامل ولابأس بدفعهالأهله الذين لاتلزمه نفقتهم على الأظهر وللرأة دفعها لزوجها الفقير ولا يحوز له دفعها لها ولو كانت فقيرة لان نفقتها تلز مه ومن أيسر بعداً عوام لم يقبضها انتهى وثقله الشيخ زروق في شرح الارشاد (الخامس) الحديث المذكوراً عنى قوله صلى الله عليه وسلم أغنوهم يعنى المساكين عن طواف هذا البوم رواه البيهق وابن سعدفي الطبقات مذا اللفظ و روى أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم وروى أغنوهم في هذا اليوم والله أعلم انتهى ﴿ كتاب الصيام ﴾

قال في المقدمات الصيام هو الامساك والكف والترك وأمسك عن الشيء وكف عنه وتركه فهو صائم قال الله تعالى الى نذرت للرحن صوماأى صمتا وهو الامساك عن الكلام والكف عنه قال النابغة

خيل صيام وخيل غير صائمة به تعت العجاج وأخرى تعلك اللجا بريد بما تمة واقفة بمسكة عن الحركة والجولان وقولم صام النهار معناه اذا انتصف لأن الشمس اذا كانت في وسط الساء فكائها واقفة غير متحركة لابطاء مشيها والعرب قد تسمى الشئ باسم ماقر ب منه انتهى و نحوه قول القاضى عياض الصيام في اللغة الامساك قال تعالى الى نذرت

﴿ كتابالصيام ﴾ ابن شاس ينظرفي هـ ندا الباب في الصوم والفطر في سببه وركنه وشرطه وسنيته وأما الفطر فالنظر في مبداته وموجياته

الرجن صوماأى امساكاانتهى وقال في الصحاح قال الخليل الصيام قيام بلاعمل والصوم الامساك عن الطعام وصام الفرس اى قام على غيراعتلاف وأنشد بيت النابغة المتقدم وصام النهار صوما اذاقام قائم الظهـ يرة واعتـ دل والصـوم ركود الرج * والبكرات شرهر الصائمه ويعنى التى لاتدور وقوله تعالى انى نذرت للرحن صوما قال ابن عباس صمتا وقال أبوعبيد كاممسك عن كلام أوطعام أوسيرفهو صائم والصوم ذرق النعامة والصوم التبعة والصوم الشجرفي لغةهديلانتهي وقال غيره الصوم شجرعلي شكل شخص الانسان كربه المنظر انتهي وقال غيره البيعة بكسر الموحدة واحدة بيع اليهود وقال البيضاوي الصوم في اللغة الامساك عماتنز عالمه النفس انتهى سمي الصائم سائعا قال فيجم الامهات للسنوسي وعنه علمه الصلاة والسلام انه بقال السائحون الصائمون لإن الله تعالى اذا ذكر الصائمين لم يذكر السائحين واذاذكر السائحين لميذكر الصائمين انتهى والصوم في الشرع قال في الذخيرة الامساك عن شهوتى الفم والفرج ومايقوم مقامهما مخالفة للهوى فيطاعة المولى فيجيع أجزاء النهار وبنمة قبل الفجر أومعه ان أمكن فماعه دازمن الحيض والنفاس وأيام الاعياد وقال ابن عرفة الصوم رسمه عبادة عدمية وقت طاوع الفجر حتى الغروب فلايدخل ترك ماتركه ورعامدم اقتضائه الداته الوقت المخصوص وقد محدبانه كف بنية عن انزال يقظة ووطء وانعاظ ومذى ووصول غذاءغبرغال غمار وذماك وفلقة بين الاسنان لحلق أوجوف زمن الفجرحتي الغروب دون اغماء اكثرنهاره ولايرد بقول ابن القاسم فمين حلف ليصومن غدا فبيت وأكل ناسيافلا شئ علمه لقول النارشد هذارعى للغوالاكل ناسباوالازيد اثرجوف غيرمنسية في تطوع وقال ابن رشدامساك عن الطعام والشراب والجاعمن طاوع الفجر الىغروب الشمس بنية ببطل طرده قولهافيين صفى حلقهماء ومن جومعت للمةومن أغمى عليه أكثرنهاره وأمذي أوأمني يقظة انتهى (فائدة) أجعت الامة على وجوب صيام رمضان فن جحدوجو به فهومي تدومن امتنعمن صومهمع الاقرار بوجو به قتل حداعلى المشهور من مذهب مالك قال ابن عرفه صوم رمضان واجب جحده وتركه كالصلاة انتهى وقال في فرض العين والممتنع من صومه يقتل وكذلك الممتنع من الصلاة والوضوء وغسل الجنابة ولايقت له الاالسلطان وقال في التوضيح وقول ابن حبيب بالقتل كفرافى تارك الصلاة أفوى منه في الصوم لانه لا يوجد له من الادلة ما يوجد الصلاة لانالانعلم حدايوافقه على ذلك الصوم الاالحكم بن عيينة بخلاف الصلاة فانهوا فق فيهاجاعة من الصمابة والتابعين انتهى (قلت) فعلممنه ان المشهور انه يقتل حدا فقول عياض في قواعده انه يحس و منعمن الافطار مخالف للشهور فقد صرح بقتله لترك الصوم ابن يونس وغيره والله أعلم واختلف في الصوم الواجب في أول الاسلام فقال في الذخيرة قيل عاشوراء وقيل ثلاثة أيام من كلشهرانتهي ودكرالمهدوى عن معاذ ان الواجب في أول الاسلام عاشوراء وثلاثة أيام وذكرعن عطاء انه عاشوراء واختلف فى قوله تعالى كاكتب على الذين من قبلكم فقسل المراد مهرمضان والذبن كتب علمهم الانساء وأعمهم وانه كان واجباعلى من فبلنا فجاء في الحر فحولوه وزادوافيه قاله الشافعي وقال التشبيه في مطلق الصوم وان اختلف العدد وقيل غيرذلك والله أعلم (تنبسه) أول مافرض رمضان خسر بين صومه وبين الاطعام لقوله تعالى وعلى الذين بطيقونه فدية طعاممساكين عم نسخ ذلك بقوله تعالى فن شهدمنكم الشهر فليصمه وكان في أول

لامرا عايباح الشرب والاكل والجاع بعد الغروب الى أن ينام المكاف أو يصلى العشاء فيحرم عليه جيع ذلك ثم وقع لقيس بن صرمة بكسر الصاد المهملة وسكون الراء انه طلب من امر أنه ما يفطر عليه فندهبت لتأيى له به فوجد ته قد نام فأصبح صاعًا فغشى عليه في أثناء النهار فنزل قوله تعالى علم الله انكر الآية وروى ان عررضى الله عنه أراد وطء امر أته فرعت أنها نامت فكذبها وطعها ثم خون نفسه وذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وذكر ذلك جاعة من الصحابة عن أنفسهم فنزل قوله تعالى علم الله أنكر كنتم تحت انون أنفسكم الآية و يحمل ان الأمرين سبب لنزو لها فأبيج جيع ذلك من غروب الشمس الى طلوع الفجر وحكمة مشر وعية الصوم هو مخالفة الموى لا يه يدعو الى شهوتى البطن والفرج وكسر النفس وتصفية من آة العقل والاتصاف بصفة الملائكة والتنبيه على مواساة الجائع والله أعلم

ص ﴿باب شت رمضان بكال شعبان ﴾

ش يعنى ان رمضان بشت بأمرين أحددهما الرؤية وسيأتى الكلام عليها والثانى اكال شعبان ثلاثين يوماوذلك اذالم والهلال لغم أونعوه وكذلك الحكم فيغير رمضان من الشهور ولوتوالي الغيم فى شهور متعددة فقال مالك يكماون عدة الجميع حتى يظهر خلافه اتباعاللحديث ويقضون انتين لم خلاف ماهم عليه فان حصل الغيم في رمضان وماقب لهمن الشهور فكملوها ثلاثين ثلاثين ثمان رأواهلال شوال ليلة ثلاثين من رمضان لم يقضو اشيأ لجواز أن يكون رمضان ناقصافان رأواشوالا ليلة تسع وعشر ينمن رمضان قضوا بوماوا حداوان رأوه ليلة نمان وعشرين قضوا يومين وان رأوه ليلة سبع وعشرين قضو اثلاثة أيام والله أعلم ونقله في الذخيرة (تنبيهان *الاول) في كالرم المصنف جواز استعمال رمضان من غيرذ كر الشهر وهو الصحيح كاصر ح بذلك القرطى فى تفسيره وابن الفرس في أحكام القرآن وكما يفهم من كلام صاحب الطراز والقرافي والجزولي وقال في الا كال في كتاب الا عان في شرح قوله صلى الله عليه وسلم وتصوم رمضان انه ير دفول من كره أن يقال صمنار مضان حتى يقال شهر وقال انه اسم من أسماء الله تعالى وهو لا يصح وحكى الباجي عن القاضي أبي بكر بن الطب انه قال انها بكره ذلك في المس مثل جاء رمضان و دخل رمضان وأماصمنار مضان فلابأس به انتهى وقال القرطى قوله وتصوم رمضان فيه دليل على جواز قول القائل رمضان من غيراضافة الشهر المه خلافالمن يقول لايقال الاشهر رمضان تمسكافي ذلك معديث لايصح عمذ كركلام الاكال وقال في المتبطية اختلف هل يقال جاءر مضان فذهبت طائفة الى أن ذلك لا يجوز وقال بعضهم بحو از ه لحديث أبي هر مرة اذا دخل رمضان انتهى وظاهر كلامه أن الخلاف في الجواز وعدمه والذي يقتضيه كلام الا كمال ان الخلاف انماهو في الكراهة وهو الظاهر كإسيأتي في كلام النووي وقال في الا كال في كتاب الصوم نحوماتقدم عنه في كتاب الايمان وذكر الدميرى من الشافعية في شرح سنن ابن ماجه وابن حجر في شرح البخارى أن مذهب مالك انه لا بجوزأن يقال رمضان وتبعافى ذلك النووى فانهقال في شرح مسلم في كتاب الصوم في هذه المسئلة ثلاثة مناهب قالت طائفة لابقال رمضان على انفر اده بحال وانما بقال شهر رمضان وهذا قول أحاب مالك وغيرهم وقال أكثرا صابناوابن الباقلاني ان كان هنالك قرينة تصرف الى الشهر فلاكراهة والافتكره والمذهب الثالث مذهب البغارى والمحققين انهلا كراهة في اطلاق رمضان

(يثبت رمضان بكال شعبان) ابن يونس للعلم بدخول رمضان شلاث طرق وهى الرؤية والشهادة عليها فان لم يوصل الى ذلك فا كال عددة شعبان ثلاثين يوما بقرينة و بغيرقر بنة وهذا المذهب هوالصواب والمذهبان الأولان فاسدان انتهى الاأن كلام النووي ليس فيه تصر بح بأن ذلك لا يحوز بل ظاهر عبارته ان ذلك مكروه والعجب من الأبي في نقل كلامه وسكوته عليه وعدمذكره كلام القاضي عماض ومن ابن الفاكهاني في شرح العمدة فى نقله كلام النو وى وعدم تنبيه على ماذسبه لأحجاب مالك مع أنه اعترض علمه مأن في كلامه مؤاخذة عليه في أربعة مواضع وذكرها (قلت) ومانسبه لاحجاب مالك غر بدغيرمعروف في المذهب وقدتكرر في لفظ مالك في الموطأ في المدونة لفظ رمضان من غيرذكر الشهر والله أعلم ونقل المسئلة النووي أيضافي تهذيب الاسهاء واللغات الاأنه لم يصرح بنسبة ذلك لأحعاب مالك ونصه اختلف العلماء هل بكره أن بقال رمضان من غيرذ كرالشهر فدهب بعض المتقدمين الى كراهته وقال أحابناان كانتهناك قرينة تدل على ان المراد الشهر كقوله صمت رمضان وجاءرمضان الشهرالمبارك لم يكره افراده وان لم تكن هنالثقر بنة كره كقوله حاءرمضان ودخل رمضان قالواحتجو اعددث أيهر برة لاتقولو ارمضان فان رمضان اسم من أسهاء الله تعالى واكن قولواشهر رمضان وهذا الحديث رواه البيهق وضعفه والضعف بن عليه قال وروى الكراهة في ذلك عن مجاهدوالحسن البصرى قال البيهق والطريق اليهافي ذلك ضعيف والصعيم ماذهاالمهالنعارى وجاعةمن المحققين أنهلا كراهة في ذلك مطلقا كيفاقيل لان الكراهة لاتثنت الابالشرعولم شتفى ذلكشئ وقدصنف جاعة لا محصون في أساء الله تعالى فلم شتواها الاسم وقدثنت في الاحاديث الصححة جواز ذلك فني الصححين اذاجاء رمضان فتحت أبواب الجنة الحديث وفي بعض الروايات اذا دخل رمضان وفي رواية مسلم اذا كان رمضان انتهى وقال الحزولي فىشرح الرسالة اختلف فى رمضان هل هو اسم الشهر وهو المشهور أواسم من أسهاء الله تعالى قاله مجاهدو جاعة انهي (الثاني) قال الجزولي لا يجوز أن بضاف الشهر الي اسمه و مقال شهر كذا الا رمضان وربيعان فيقال شهر رمضان وشهر ربيع الاول ولايقال شهر رجب وشهر شوال واعا يقال رجب وشوال انهي وم اده بعدم الجواز والله أعلمن حمث اللغة فقد ذكر النو وي وغيره عن الفراء أنه بقال هناشهر رمضان وهاشهرا ربيع ولايذكر الشهرمع أسهاء سائر الشهور العربية وقال في المتبطية الشهور كلهامانكرة الاجادي وقال ابن درستو يهليس منهاشئ بضاف المهشهر الارمضان والرسعان وماكان منهااس اللشهر أوصفة قامت مقام الاسم فهو الذي لا يجوز أن ضاف الشهر المه كالمحرم وصفرانتهي باختصار ونقل الجلال السيوطي في همع الهوامع ان سيبو يهأجاز أضافة شهرالي مائرأع لام الشهور ومنع ذلك المتأخر ون فقال أبوحيان لم تستعمل العسرب من أساء الشهور مضافالي شهر الارمضان وربيع الاول وربيع الآخر ولايق ال شهر المحرم ولاشهر جادى انتهى وهندا والله أعلم مبنى على القول الضعيف ان رمضان اسم من أسهاء الله تعالى وأماعلى القول المشهور انهاسم الشهر فلافرق بين رمضان وغيره وفي مختصر المتبطية اشارة الى هذا فانه قال والعلة في اختصاص هذه الثلاثة بذلك ان رمضان قد جاء انه اسم من أسماء الله تمالى وأمار بسع فلزمه الشهر لشلايلتيس بفصل الربسع لان العرب كانت تسميم بمعاأول والخريف وبيعاثآنياانتهى وقال القباب قالأهل اللغة المشهور في التلفظ باسم الشهرمع الشهر على ثلاثة أقسام قسم لابد فيسه من الجمع بينهما وهوشهر ربيع لاتقول جاءر بيع الأول أوالآخر وانماتقول جاءشهر ربيع الأول أوالآخر ورمضان أنت فيه مخيران شئت أثبت وان شئت تركته (أو بوقية عدلين) ابن عرفة يشتر رمضان وغيره بشهادة عدلين حرين في مصر صغير مطلقا وكبير في غيم ومن المدونة قال مالك لا يصام ولا يفطر ولا يقام الموسم الابشهادة رجلين حرين مسامين عدلين على رقية الهلال ولا يحوز فيه شهادة بحاعة النساء والعبيد والمكاتبين ولا شهادة رجلوا حدوان كان عدلا قال سعنون ولو كان مثل عربن عبد العزيز ما جمت ولا أفطرت بشهادته المخمى منع مالك أن يصاع بشهادة الواحدادا أخبر عن رقية نفسه لا على وجه الوجوب ولا على الندب ولا على الاباحة قال سعنون ولو كان مثل عمر بن عبد العزيز بن ابن يونس لا نه حكم يشت في البدن فلا يقبل في الشهادة عليه واحدام المدالة المناح والطلاق * ابن عرفة وان الملاحق والمنافق والنام والشيخ من عبد العزيز بن عارث اتفاقا وتحريج المنحمى قبوله من قول ابن ميسر والشيخ وان الماجشون اذا كان الناس مع الماج يضيع أمن الهلال فلا يدعو اذلك من أنفسهم فن بست عنده مرق يتمن يتق يصدق ما عليه وأفطر وحلى عليمه وانفطر وحل عليمه وانت عمل من يقتدى به المنحق المناح والملالة على مثل ذلك لا يه لا يحوز أن يفعل عند عدم الامام حاللامام أن يحمل الناس على مثل ذلك لا يه لا يحوز أن يفعل عند عدم الامام حاللامام أن المام علي المناح والأول يعبر عن رق يتفسه والثاني يعبر عايمت به عيره وعلى هذا يجوز أن يفعل منده وعلى هذا يجوز أن يفعل مند وحده والأول يعبر عن رق يقفسه والثاني يعبر عايمت به عيره وعلى هذا يجوز أن يفعل مند و مناب المناح ورأن يفعل بلال وألزم الامساك بقول ابن أم مكتوم وحده والأول يعبر عن رق يقفسه والثاني يعبر عايمت به عيره وعلى هذا يجوز أن يفعل بقول أن يفعل بلال وألزم الامساك بقول ابن أم مكتوم وحده والأول يعبر عن رق يقفسه والثاني يعبر عايمت به عيره وعلى هذا يعوز أن يفعل بقول أن الناس أقام وملائل فأشه بعد المحوز أن يفعل مندود الناس الفام وملائلة فأسه بلال والمداد المناح و الشهس فان قبل المؤذن في هذا يعلال في المؤلف الناس الناس الناس قام وملائلة الناس قام وملائلة فأشه بالله في المؤلف المؤذن في هذا يعلال فلك المؤلف المؤذن في هذا يعلن فلك في المؤلف المؤلفة ا

الوكيل قيل يلزم على هذا أن يجوز مشل ذلك فى الهلال اذا أقاموا واحدا لالتماسه لهم فيعملون على ما يخبرهم به من هلال رمضان أوشوال راجع اللخمى وقد حصل بهذا أن

وسائرالشهورلا يجوز أن تلفظ منعها باسم الشهر وانما تقول جاء المحرم وكذلك سائرها هذا نقل أهل اللغة انتهى وفهم من كلامه أن عدم الجواز انماهو بحسب اللغة ولعل هذا في الأكثر والله أعلم صهرة و بقعدلين في شهداه والأمر الثانى الذى يثبت به رمضان وهو الرؤية وهي على وجهين مستفيضة وسيئاتي الكلام عليها وغير مستفيضة ولا بدفيها من شهادة عدلين وهاندا في حق من لم يراه للل بنفسه وأمامن رآه فانه يازمه الصوم كاسيئاتي وعلى هذا فينبغي أن يقال كاقال اللخمي الصوم والافطار يصبح بثلاثة أشياء الرؤية فان لم تكن شهادة في كال العدة ثلاثين

المارة الن رشدة الناسام المسلم المسل

انتهى ثم يفصل في الشهادة الى مستفيضة وغير مستفيضة بل بأني في كلام صاحب المقدمات أن الصوم يعب باحد خسة أشماء وماذكر ناه أولاهو طريقة ابن شاس وابن الحاجب وماذكره المصنف من اشتراط عدلين في الشهادة هو المشهور قال في المدونة لانصام رمضان ولا يفطر فيه ولا مقام الموسم الانشهادة رجلين حرين مسامين عدلين انتهى فلاشت بشهادة رجل واحرأة خلافا لأشهب ولابشهادة رجلوام أتين خلافالا بن مسامة قال في النوادر ولايصام ولا يفطر بشهادة صالحي الارقاء ولامن فمعلقة رق ولايشهادة النساء والصمان ولافرق في ذلك من رمضان وغيره من الشهور فلاشبت شوال وذوالحجة وعبرهمامن الشهور الابرؤ بةعدلين وهذا هوالمعروف وقال في النوادرأ بضا قال بن عبد الحكر أن أعلمكة بذهبون في هـ لال الموسم في الحجمد هما لاندرى من أين أخفوه انهم لايقبلون في الشهادة في هلال الموسم الأربعين رجلا وقيل عنهم خسين والقياس أن يجوز فيه شاهداعدل كإيجوز في الدماء والفروج ولاأ للم تسيأفيه أكثرمن شاهدين الاالزناانهي ونقله اللخمي فقال واختلف في موسم الحج هل بكتفي في ذلك بشهادة شاهدين فالظاهر من قول سالك وغيره من أعدامه الجواز شمذكر كلام اس عبدالح وقال بعده وهوموافق لقول سحنون فيأنهلا مكتفي بشاهد بنانتهي ويعني قول سعنون في مسئلة شهادة الشاهدين في الصدو بالمصر الكبير ونقل ابن الحاج في مناسكه كلام ابن عبد الحرونقله التادلي وذكر بعده كلام اللخمي لكنه يوهمان قول سعنون في هدلال الموسم وليس كذلك وقال سندبعدان ذكر كلام ابن عدالح وعندى انهم رأوا شأن الحجمن أعظم العبادات البدنية وأعظم الحقوق بعتب رفسه خسون رجلا وهو القسامة في الدم انتهى (تنسهان * الأول) علم مماذكرناه انهليس المراد بقولم شترمضان بكذاخصوصة الثبوت عندالقاضي وانماالمراد ماهوأعممن ذلك وهوأن شتحكمه ويستقر وجوده عندالقاضي وغيره وسأتىفى كالرماس رشدوا بن عبدالسلام ما مدل على ذلك (الثاني) قال ابن فرحون في الالغاز اذا تعلق برؤ بة الهلال فرض كالصوم والفطرفلالدمن اثنين وأمااذاأر يدبذلك علم التاريخ عانه يقبل في ذلك رؤية الرجل الواحدوالعبدوالمرأة لانه خبرفيقبل منهم ونقله عن الطرطوشي في أول تعليقه الخلاف ودخل في قوله اذا تعلق برؤ بة الهلال فرض كل حكم شرعى فاذا تعلق برؤ بة الهلال حاول دين أو ا كالمعتدة عدتها فلابد في ذلك من شاهدين والله أعلم (فائدة) قال في الاذكار روينا في مسند الداري وكتاب الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذار أي الهلال قال اللهم أهله علمنا بالعن والاعان والسلامة والاسلامر بي وربك الله قال الترمذي حديث حسن وفي مسند الدارمي أيضا كانرسول الله صلى الله عليه وسلم اذارأي الهملال قال الله أكر اللهم أهله على الألمن والاعان والسلامة والاسلام والتوفيق لماتحب وترضى ربناور بك الله وفي سنن أبي داود كان نبي الله صلى الله عليه وسلم أذار أى الهلال قال هلال خير ورشد هلال خير ورشد آمنت الذي خلفك ثلاث مرات ثم يقول الحدلله الذي ذهب بشهر كذاو جاء شهر كذا انتهى وقوله هلال خررور شده كذاذكره فى الاذ كارمر، تين وصرح بذلك الدميرى في شرح المنهاج فقال وفي أبي داود كان يقول هلال رشدوخبرم تين انهى ورأيته في نسخة مصعحة من أبي داو دمكر ر اثلاثاقال الدميري بعدان دكر ماتقدم ويستحان قرأ بعد ذلك سورة الملائلا ثرور دفسه ولانها المجمة الوافية قال الشيزيعني تق الدين السبكى وكان ذلك لانها ثلاثون آمة بعدد أيام الشهر ولان السكينة تنزل عند قراء تهاوكان

صلى الله عليه وسلم يقرؤها عند النوم (فائدة) أخرى قال في النهاية في حرف السين كان صلى الله عليه وسلم يقول اذادخل شهر رمضان اللهم سلمني من رمضان وسلم رمضان لى وسلمه مني قوله سلمنى من رەخان أى لابصيبى فيە مامحول بينى و بين صيامه من مرض أوغيره وقوله سلمهلى هو أنلايغم عليه الهلال في أوله أو آخره فيلتبس عليه الصوم والفطر وقوله وسلمه مني أي يعصمه من المعاصي فيهانهي وانظرقوله هوأن لابغم عليه الهلال في أوله مع قوله اذا دخل شهر رمضان ولعل المراد بدلك انه كان يقوله في الوقت الذي يتراءى الناس فيه الهلال قبل حصول الرؤية ص ﴿ ولو بصحو عصر عش أشار باولقول سحنون لاتقبل شهادة الشاهدين اذالم يشهدغيرهافي المصر الكبير والصحوقال واي ريبة كبرمن هذا نقله في النوادر وغيرها (قلت) ولم أرمن نقل عنه كم يكفى فى ذلك وهكذا قال اللخمى بعدان حكى كلامه مانصه ولم يروعنه فى العدد الذي يكتنى به فى ذلك شئ انتهى صرفان لم ير بعد الائين صحوا كذباب شتصوره واضع قال ابن غازى ليس بمفرع على شهادة الشاهدين في الصحو والمصر كاقيل بلهو أعم من ذلك انتهى (قلت) وماقاله ظاهر قال في النوادر ومن الجموعة من رواية ابن نافع وهوفي ساع أشهب في شاهدين شهداعلى هلال شعبان فيعدلذلك ثلاثين يومائم لميرالناس الهلال ليله احدى وثلاثين والسماء مصحية قال هذان شاهداسوء انتهى وهوظاهر لان الحكم عليهما بكونهما شاهداسوءا تمايظهر حينك وأمامع وجود الغيم أوصغر المصر وقلة الناس فبعمل أمرهما على السداد ولمأقف على هذه المسئلة في سماع أشهب من كتاب الصيام ولامن كتاب الأقضية ولامن كتاب الشهادات ولعلها في سماعه في غيرهذا الكتاب ويشيرابن غازى بقوله كاقياللابن الحاجب وشراحه وابن الجي والشارح فانهم فرعواهانه المسئلة على المشهور في المسئلة السابقة و بوجد في بعض نسخ ابن الحاجب نسبته اللدونة وليست فيها ولهذاقال في التوضيح قوله فيها عائد للسئلة (حكاية) قال ابن ناجي في شرح المدونة وقعت هذه المسئلة بالقير وان وجلس شيخناأ بومهدي لرؤية هلال شوال بجامع الزيتو نةلملتين ولمير وأنحرف على قاضي القير وان في تسرعه لقبول الشهادة ولوكان تثبت ماوقع في مسئلة وقال مالك في شهودها ماقال ولم يقع في عصر ناقط ولا بلغنا انها وقعت في غيره (فرع) قال ابن عبد السلام بعد ان تكام على المسئلة وعلى هذا فيجب أن يقضى الناس يومااذا كانت الشهادة على رؤية هلال شوال وعدالناس ثلاثين بوماولم بر واهلال ذي القعدة وكذلك بفسيد الحج اذاشهدوا برؤية هيلالذي الحجة انتهى ونقله في التوضيح وابن فرحون (فلت) وقد أخبرني والدي رحدالله الهوقع لهم في سنة من السنين أنجاعة شهدوا بمكة بهلال دى الحجة ليلة الجيس حرصاعلى ان تكون الوقفة بالجعة ثم عدالناس ثلاثين يومامن رؤيتهم ولميرأ حدالهلال لكن لطف الله بالناس ولم يفسد حجهم بسبب انهم وقفوا بعرفة يومين فوقفوا يوم الجعة ثم دفع كشيرمنهم حتى خرجوامن بإن العامين ثم رجعواو باتوابها ووقفوا بهافي يوم السبتويقع بمكةفي مثل هذا الحال أعنى اداوقع الشكفي وقفة الجعة خباط كثير عالباوالله أعلم ص ﴿ أُومستفيصة ﴾ ش هـ نداهو الوجه الثاني من وجهي الرؤية وهي الرؤية المستفيضة وفي الجواهرأماسبيه أي الصوم فاثنان الاول رؤيه الهلال وتعصل بالخير المنتشر وهذا الكلام ونعوه لابن الحاجب وقال في العمدة فيلزم برؤية طاهرة ونعوه في الارشاد وثبوت الهلال بالاستفاضة من باب الثبوت بالخبر المستفيض لامن باب الثبوت الشهادة قال في التوضيح في شرح فول ابن الحاجب امابالخبر المنتشر أو بالشهادة الخبر المنتشر هو المستفيض المحصل للعلم أوالظن

(ولو بصعو عصر) اللخمى يصع الاقتصارعلي شهادة رجلين في الغيم وان عظم المصر وفي الصعوفى المصر الصغير واختلف اذا كان الصعو والمصركبير والظاهرمن قول مالك وأصحامه الجواز * این رشد وهوظاهر المدونة (فان لم ربعد ثلاثان صحوا كذما) قال مالكفىشاهدينشهدافي هلالشعبان فعدلذلك ثلاثان بوما تملم ير الناس الهلال لملة احدى وثلاثين والساءصاحمة قالمالك هذانشاهداسوء (أو مستقيضة)من اس يونس قال ان عبد الحكوف أتى من رؤ بة الهلال مايشتر حتى لايعتاج فسهالي الشهادة والتعديلمثل أنتكون القرية كبيرة فرراه فهاالرجال والنساء والعبيد عن لا عكن فيهم التواطؤ على الباطل فيلزم الناس الصوم منباب استفاضة الأخبار لامن بالسهادة

القريب منهانتهي وقاله ابن عبد السلام وقال الأبي في شرح مسلم قال المازري بثبت الهلال بالرؤ بةالمستفعضة ثمقال الأبي فسرابن عبدالحكم الاستفاضة بانها خبرجماعة دستعمل تواطؤهم على الكذبعادةوان كانفهم عبد ونساء وهذاالذي فسرهابه اعاهوفي الحقيقة التواتر وفسر الأصوليون الاستفاضة بانهاماز ادنقلته على ثلاثة وهي مهندا التفسير أعم مافسرهابه انتهى (قلت) لفظ النوادر قال محمد بن عبد الحروقد بأتي من رؤ بقه مادشنهر حتى لا معتاج فيه الى الشهادة والتعديل مثل أن يكون قرية كبيرة فيراه الرجال والنساء والعبيد يمرس لا يمكن فيهم التواطؤعلى باطل فملزم الناس الصوم بذلك من باب استفاضة الاخبار لامن باب الشهادة انهى (قلت) وماذكره الأبي في تفسير الاستفاضة عن الأصوليين قاله ابن الحاجب ونصه والمستفيض مازادنقلته على ثلاثة وقال ابن السبكي من الشافعية وأقله اثنان وقيل ثلاثة وظاهر كلام ابن عبد الحكم بلصر يحهوظاهر ماتقدم عن ابن عبد السلام والمصنف أن مرادهم بالاستفاضة هنا خلاف ماقاله الأصوليون وانهلا بدمن جاعة محصل مهم العلم أوالظين القريب منه وان لم يبلغوا عدد التواتر فتأمله ص ﴿ وعمران نقل مماعنهما ﴾ ش يعني ان الحركي شبوت رمضان يعم كل من نقل المهاذانقل بهماأى بشهادة عدلين أونقل باستفاضة وقوله عنهما سواء كان المنقول عنه بشهادة عدلين أواستفاضة فالاقسام أربعة وسواء كانت الشهادة المنقول عنها تثنت عندحا كمعام كالخليفة أوخاص على المشهور وقال عبدالملك اذا كانت الشهادة عندحا كمخاص فلاتعم الامن في ولايته قال ابن عب دالسلام وهذا الخلاف فبانقل عن الحاكم المحصوص وأماما ننقل عن الشهودأوالخبرالمنتشر فلاتعتص بهجهدون جهةونقله في التوضيج (تنبيه) قال ابن عرفة قال ابوعمروأ جعواعلى عدم لحوق حكرو بةمابعد كالاندلس من خراسان انهى صيلا عنفردي ش محقمل أن تكون مخر حامن قوله برؤ يةعدلين والمعنى أنه لاشت الهلال برؤ ية العدل الواحد وهذاهوالمذهب قال ابنء فةوالمذهب لغورؤ بةالعدل لغبره ابن حارث اتفاقا انتهي وظاهر كلامهأنهلاخلاففه وقال اللخمي منع مالكأن يصام بشهادة الواحدلاعلي وجه الوجوب ولا على وجه الندب ولا الاباحة قال سعنون لوكان مثل عمر من عبد العز بزماصمت بقوله ولا أفطرت نمنقل عن ابن الماجشون اجازة الصومارؤ ية الواحدو يحمل أن يكون خرجا بمايليه والمعنى انهلانشت الهللابنقل العدل عن رؤية العدلين أوعن الرؤية المستفيضة ومحمل أن يكون راجعا لهامعافلايثبت برؤية العدل ولانقله أمارؤ ية العدل فالحكم فيها كذلك على ماتقدم وأمانقل العدل فاختلف في ثبوته به فأجازه ابن ميسر وأباه أبوعمران ورجح الشيخ ابن أبي زيد وابن يونس وابن رشدقول ابن ميسر بلقال ابن عرفة وفي نقل بينة بخبر الواحد قولا الشيخ مع نقله عن ابن ميسر وأبي عمران قائلاان ماقاله ابن ميسر فيمن بعث لذلك وليس كنقل الرجل لأهله لانه القائم علمهم وصوب ابن رشد والصقلي قول الشيخ وقال لافرق بينه و بين نقله لأهله ولم يحك اللخمي والباجي غيره انتهى فاذاحلنا كلام المصنف على انهر اجع لنقل العدل أو راجع للرؤ بةوالنقل فمكون مخالفالمارجحه هؤلاء الشموخ لكنهقال في توضعه قمل والمشهور خلاف ماقاله ابن ميسر فلعله اعتمد على ذلك وقدمشي على ذلك صاحب الشامل فقال بعد ان ذكر النقل عن الشهادة والاستفاضة بأحدهمالا بمنفر دعنهما على المشهور وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب والقول الثاني لا بدمن شاهدين وهو المشهور قاله في التوضيح (تنبيهات * الأول)

(وعمان نقل بهما عنهما لا ينفرد

على القول بقبول النقل بخبر الواحد الذي رجحه الشيوخ فلافرق بين أن يخبرهم مذلك ابتداء من نفسه أو يبعثوه ليكشف لهم عن ذلك و يخبرهم قال في المقدمات وانحا بفترق ذلك في حق الامام فانهان بعث رجمالااليأهمل للدلخبره عن رؤيتهم فأخمره انهم صاموا رؤية مستفيضة أو بثبوت الهلال عندقاضيهم وجبعليه أن يأمل الناس بالصيام لذلك اليوم وان أخبره بذلك من غير أن برسله وجب على الامام الصيام في نفسه خاصة ولم يصيله أن رأم الناس الصيام حتى بشهد عنده بذلك شاهد آخرلانه حكوفلا يكون الابشاهدين انتهى وظاهره ان الذي يبعثه الامام يكتني بقوله بالاخلاف بل يفهم من كلام أبي عمران أن غير الامام ادابعث من يكشف له عن رؤ ية الهلال اغايلزمه العمل بما يخبره به كاتقدم في كلام ابن عرفة الذي نقله عن أبي عمر ان ونقله عنه أيضا المصنف في التوضي وغيره وعلى هذا فيستثني من قول المصنف لاعنفر دمن برسله الشغص لمكشف لهعن الهـ لال فيلز مه الصوم باخباره (الثاني) قال ابن عبد السلام ظاهر كلام ابن الحاجب ان الخلاف في الواحد عن الشاهد بن وليس كذلك فان الخلاف انماهو في النقل عماشت عند الامام أوعن الخبر المنتشر لاعن الشاهدين انتهى وهوظاهر فان النقل عن الشاهدين نقل عن شهادة ولا يكفي في نقل الشهادة واحدفتاً مله والله أعلم (الثالث) قال في المقدمات صيام رمضان بحب احد خسة أشماء اماأن برى الهدلال أو مخبر الامام انه قد ثبتت رؤ بته عنده واماأن مغبر العدل بذلك أوعن الناس أنهم رأوه رؤية عامة وكذلك اذا أخ برهعن أهل بلدانهم صاموا برؤية عامة أوبثبوت رؤية عندقاضهم وأما ان مخبره شاهدان عدلان أنهماقدر أياه واماأن مخبر بذلك شاهدوا حدعدل في موضع ليس فيه امام متفقداً من الهلال بالاهتبال به انتهى ففيه اشارة الى ماقاله اس عبد السلام وأماقوله انهاذاقال لهالامام ثمتت رؤية الهلال عندي الهيلز مهفذاك ظاهر وليس هومن خبرا لعدل الواحدوالله أعلم قال الساطى في المغنى وهذا الطاهراذا كان الحاكم مو افقاللخبر وأمالو أخسر شافعي مالكيا ففيه نظرانتهي (قلت) ينبغي أن يسئله عاداثبت عنده فان أخبره انه ثبت بشاهدين فلااشكال وان أخبره انه ثبت بعدل جرى على الخلاف في المسئلة الآتية والله أعلم أمالور آه القاضي أوالخليفة وحده لميلزم الناس الصوم برؤيته لابه من رؤية المنفردكافي التوضيح ونقله ابن عرفة وغيره (الرابع) أذاقال شخص رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرني أن الله أول رمضان لم يصح بذلك الصوم لماحب المنام ولالغيره بالاجاع كإقال القياضي عماض وذلك لاختلال ضبط النائم لاللشك فى رؤيته صلى الله عليه وسلم نقله النووى فى شرح المهذب عن القاضى عياض ونقله الدميرى وغيره (الخامس) ان قيل وردفي الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام انه قال شهرا عبد لا ينقصان رمضان وذوالحجة ولاخلاف انهاذا شهدعدلان ليله ثلاثين من رمضان أومن ذي الحجة قبلا (فالجواب) انه ليس المرادانه لايتصور نقصهما فقدقال ابن مسعود صمنامعر سول الله صلى الله عليه وسلم تسعاوعشرين أكثر بماصمناثلاثين وقال بعض الحفاظ آن الني صلى الله عليه وسلم صام تسع رمضانات اثنان ثلاثون ثلاثون وسبعة تسعة وعشرون تسعة وعشر ون وقيل في معنى الحديث نهمالا سنقصان من عام واحدوقي للاستقص أجرهما والثواب الملتزم عليهما وان نقص عددهما وهذاهوالاصرفي معنى الحديث والله أعلم صدالا كاهله ومن لااعتناء لهرمام وشانجعلنا قول المصنف لا عنفر دمخر جامن مسئلة النقل صوالاستثناء و مكون المعنى ان نقل المنفر دعن ثبوت الهلال عند القاضي أوعن الرو نة المستفيضة له ثبت به الهلال الااذانقل ذلك الرجل الى

الا كا هله ومن لااعتناء هم بأمره) فدخصت من المقدمات وابن يونس واللخمي وابن عرفة ما أتعمل عهدته ان أفتيت فانظر أنت هل يستزل كلامه على ذلك واستظهر عليه

أهله ومن في عياله كالاجمر والخادم أوالي أهل بلدليس لهم فاض أوجاعة لا يعتنون باهم الهلال وضبط رؤيته ونقلفي التوضيح فى ذلك قولين عن ابن الماجشون وسعنون وكأنه ترجح عنده قول ابن الماجشون وهو الظاهر وأمامس له النقل الى الاهل فقتضي كالرم ابن الحاجب ان فيماقولا بانه لايكني ونصه ويقبل النقل بالخبرالي الأهل ونعوهم على الاصبح قال ابن راشد ولم أقف عليه وقال ابن عرفة لاأعرفه وقال ابن فرحون مقتضي قوله على الأصحان مقابله لا يكفي ولم بذكر أهل المذهبفي فبوله خلافاويبق على المصنف الكلام على ثبوت الهلال برؤية العدل الواحداذالم يكن هناك من يعتني بامرا لهلال فان المشهور حينه فيبوت الهلال برؤ ية العيدل الواحد ويمكن أن يقال يؤخذ ذلك من قوله انه يكتني حينئذ بنقل العدل فيكتني أيضا برؤ ية العدل الواحد اما بطريق القياس أومن باب الاولى قال في التوضيح وظاهر قول معنون انه لابد من الشهادة بشرطها كان ثم ما كم أولم يكن لانه قال لما قبل له أن أخبر لـ الرجل الفاضل بانه رآه قال لو كان مشل عمر بن عبدالعز بزماصمت ولاأفطرت انتهى قال الشارحفي الكبيروفي هذا الاخدنظر ولعل معنونا انماقاله حيث كان هناكمن يعتني باعراله الال وأمااذا جعلناقول المصنف لاعتفرد مخرجامن رؤية العدلين أوراجعاللرؤية والنقل جيعافيت كلقوله الاكاهله فانه يقتضي انهادارأي الشخص الهلال وحده في بلد بها قاض يعتني بالهلال أوجاعة يعتنون به انه بلزم أهله الصوم بر ويته وليس كذلك اعامار مأهم له الصوم برؤيته اذالم يكن هناكمن يعتني بام الهلال (تنبهان * الاول) المراد بقوله ومن لااعتناء لهم باهره قال في النوضيج المابان لا يكون لهم المام ألبتة أولهم المام وهو يضم أموالم ولايعتني انتهى وقال الابي اعاتعتبر البينة في بلدم اقاض لانه الذي ينظر في أمر البينة وعدالتهاو متنزل منزلة القاضي جاعة المسامين منظرون كنظره فان لحركن في البلدمعتن بالشريعة من قاض أوجاعة فذلك عدر بيم الا كِنفاء بالخير بشرطه من الصبط والعدالة انهى وقال ابن فرحون في شرح قول ابن الحاجب وان لم يكن معتنون بالشريعة كفي الخبر يعني على شرطه من لضبط والعدالة وعلى هـ ذا يقبل فيـ مقول المرأة والعبد وتكون هذه ضر و رة تبع الانتقال من الشهادة الى الخبر كاينقله الرجل الى أهل داره بل هوأولى وفي المنتقى اذالم يكن بالموضع امام أوكان وضع فن ثنت عنده رؤ ية نفسه أو برؤ ية من شق به فيصوم بذلك و يفطر و عمل عليه من يقتدى به نقله الباجي وغير معن عبد الملك انتهى (الثاني) سئل أبو مجدعن قرى بالبادية متقاربة يقول بعضهم لبعض اذارأينم الهلال فنير وافرآه بعض أهل القرى فنير وافأصبح أصحابهم صومائم ثبتت الرؤ ية بالتعقيق فهل يصح صومهم قال نعم قياساعلى قول عبد الملك بن الماجشون في الرجل يأتي القوم فيغبرهم ان الهلال قدر وي نقله عنه المشذالي في حاشية المدونة (قلت) أمااذا كان يعلم ان المحل الذىفيه الناريعلم بهأهل ذلك البلدويعلم انهم لاعكنون من جعل النارفيه الااذائبت الهلال عند القاضىأو برؤية مستفيضة فالظاهر انه ليس من باب نقل ألوا حدوهذا كاجرت العادة بانه لا يوقد القناديل في روس المنائر الابعد ثبوت الهلال فن كان بعيدا أوجاء بليل و رأى ذلك فالظاهر ان هذا يلزمه الصوم بلاخلاف فتأمله والله أعلم صب وعلى عدل أوص جور فعرويته كش المراد بالمرجو من رتجي قبول شهادته بأن بأتي بمن يزكيه قال ابن عرفة الشيخ عن أشهب بحب رفع المرجو ولو علم جرحة نفسه انتهى ونقله ابن يونس ونقله ابن ناجى في شرح المدونة وقال انه ظاهر المدونة ونصه وظاهرالكتاب برفع للامام ولوعلمن نفسه انه ليس من أهل القبول وهو كذلك قاله أشهب في

(وعلىءــدل أومرجو رفعرۇ يتە

والمختبار وغيرها وأن أفطر وافالقضاء والكفارة الاستأو بل فتأو بلان)من المدونة قال مالك من رأى هلال رمضان وحده فليعلم الامام لعل غيره رآهمعه فتجوزشهادته ماوانام بره غبره ر دالامام شهادته ولزمه الصوم في نفسه فان أفطولزمه القضاء والكفارة * أشيب الاأنكون متــأولا انتهى نص ابن تونس وذكر اللخمي قول أشب كأنه المنهب ولم بعز ه وقال عبد الوهاب اذا كان فاسقا أوعبداأو امرأة فليسعليه رفعه * اللخمي القول الآخر أبين لانه قديجمع منهم مايقع بقولهم العلم وأيضا فان ذلك يؤدى الى ظهور الشهادة لان كثيرامن الناس يقف عن الشهادة على رؤ بة الهـ لال خوف أن بؤدى الى انفر اده انتهى وهذا كانصوا أن الأم بالمعروف والنهي عن المنكر فرض برأسه لاسقطه عدم تأثيرا لمنكر علمه ألاترىأن انكار القل فرض وهولاأ ثرله في دفع ذلك المنكر الاعتجم) ابن يونس لاينظر في الهلال الى قول المنعمين لان الشرع قصر ذلك على الرؤ بة أوالشهادة أوا كال العدة فلريجز اثبات زيادة

المجوعة نقله ابن يونس انتهى ولمأرمن ذكرفي هنداخلافا معلاف مسئلة من شهدعلى عدوه فانه اختلفهل يخبر بالمداوة وعليه مشى المصنف في باب الشهادات أولا مخبر بهاو صححه ابن رشدوهي في رسم الشجرة من سماع إبن القاسم من كتاب الشهادات وقال المشذ الى ولو علم الشاهد من نفسه مالو أظهره بطلت شهادته على رفع قال بعض المشارقة بجرى على من شهد بحق وهو عدو للشهو دعليه هل يخبر بالعداوة فتبطل أولالئلايضم الحق فيه خلاف والمسئلة في رسم الشجر ةمن سماع ابن القاسم من كتاب الشهادات وكررت في نوازل معنون انتهى (قلت) وكا تعلم يقف على النص المتقدم في المسئلة والله أعلم ص ﴿ والمحتار وغيرهما ﴾ شيمني انه اختلف في وجوب رفع الشهادة على غير العدل وهو الفاسق المعاوم فــقه والمرجو وهو المجهول الحال واختار اللخمي القول بوجوب الرفع وهذا القول تقله ابن بشير وابن الجلاب وعزاه في التوضيح لابن عبد الحكم وقال ابن عرفةان لمربكن عدلاولا مرجوافني استعباب رفعه وتركه نقلا اللخمي عن أشهب والقاضي ونقل ابن بشير بدل استعبابه وجو به لاأعرفه انتهى (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن اللخمي اختار القول بالوجوب والذى فى كلامه في التبصرة انماهو اختيار القول بالاستحباب وقدنبه الشارح على هذا في الوسط والله أعلم ص ﴿ وان أفطر وا فالقضا، والكفارة الابتأويل فتأويلان ﴾ ش يعنى ان من رأى هلال رمضان وحده وسواء كان عدلاأ ومي جوا أونحو همافانه بحب عليه الصوم فان أفظر متعمدا أومنته كالحرمة الشهر فعلمه القضاء والكفارة وان أفطر متأولا فظن انه لاملزمه الصوم برؤيت منفر دافق وجوب الكفارة تأويلان والقول بوجوب الكفارة هو المشهور ولذلك جزم به المصنف بعد ذلك لماذ كرالتأو بل البعيد والله أعلم (فرع) قال في التوضيح فأن صام هذا الرائى وحده ثلاثين لومائم لم رأحدا لهلال والساء مصعبة فقال محمد بن عبد الحيكم وأبن المواز هـنامحال وبدل على انه غلط وقال بعضهم الذي ينبغي أن يعمل في ذلك على اعتقاده الأول و يكتم أمره انهى (قلت) والقول الثابي بعيد لانه قد تقدم ان الشاهدين بكذبان فكيف بالمنفر دوالعجب من اقتصار صاحب الشامل على القول الثاني وظاهر كلامه في التوضيح انه لو كأن غيم يعمل على رؤيته وهوظاهر والله أعلم ص ﴿ لا يمجم ﴾ ش يهني ان اله اللا يشبت بقول المنجم انه يرى بلولا يجو زلاحد أن يصوم بقوله بلولا مجوزله هو أن يعمد على ذلك كاسأتي عن المقدمات وسواء فى ذلك العارف به وغيره وقدأ نكر ابن العربى فى العارضة على ابن سريج الشافعى فى تغريقه بين من يعرف ذلك ومن لا يعرفه قال في الموضيح وروى ابن نافع عن مالك في الامام الذي يعتمد على الحساب انه لا يقتدى به ولا يتبع انتهى (تنبهات الأول) ظاهر كلام أصحابنا ان المراد بالمنجم بالحساب الذي يحسب قوس الهلال ونوره و رأيت في كلام بعض الشافعية ان المنجم الذي برى ان أول الشهر طاوع الجم الفلاني والحاسب الذي يحسب سير الشمس والقمر واذالم يعمل بقول الحاسب فن باب أحرى أن لا يعمل بقول المنجم (الثاني) قال ابن الحاجب ولا يلتفت الى حساب المنجم ين اتفاقاوان ركن اليه بعض البغداديين قال في التوضيح فوله وان ركن اليه بعض البغداديين يشبر بهالى ماروى عن ابن سريج وغيره من الشافعية وهو مذهب مطرف بن عبد الله ابن الشخيرمن كبار الثابعين ابن بزيزة وهي رواية شادة في المنهب رواها بعض البغداديين عن مالك انهى وقال ابن عرفة وحساب المجمين لقول ابن بشير ركون بعض البغداد بين له باطل قال ابن عرفة قلت لاأعرف لمالكيبل قال ابن العربي كنت أنكر على الباجي نقله عن بعض

الشافعية لتصريح أعمم الغوه حتى رأيته لابن سريج وقاله بعض التابعين انهى وقدر دابن العربي فى عارضته على ابن سر بجو بالغ فى ذلك وأطال وظاهر كالرم المصنف فى النوضيم ان ابن الشخير بقول بعتمدعلى حساب المتعمين وليس كاللك اعانقول له انه بعمل على ذلك هو في خاصته كا سيأتي بيانه في كلام المقدمات وقال القرافي في الفرق الثاني والمائة بين قاعدة أوقات الصلاة يجوز اثباتها بالحساب والآلات وكل مادل عليها وقاعدة رؤية الأهلة في الرمضانات لا يجوزا ثباتها بالحساب وفيه قولان عندناوعندالشافعية والمشهورفي المذهب عدم اعتبار الحساب قالسند انكان الامام برى الحساب فأثبت الهسلال بهلم بتبيع لاجاء السلف على خسلافه مع ان حساب الاهلة والخسوف والكسوف قطعي فان الله سبحانه أجرى عادته بانحكات الافلاك وانتقالات الكوا كبالسبعة على نظام واحدطول الدهر وكذلك الفصول الأربعة والعوائداذا استمرت أهادت القطع كااذار أنناشخا نجزم بانه لمولد كذلك بلطف الاللعادة والافالعق ليجو زولادنه كذلك فالقطع الحاصل فيهانماهو لاجل العادة واذاحصل القطع بالحساب فينبغي أن يعتمد عليه كاوقات الصاوات والفرق هاهناوهوع عدة الخلف والسلف ان الله تمارك وتعالى نصب زوال الشمس سيالوجوب الظهر وكذلك بقيةالاوقات فنعلم شيئاباي طريق لزمه حكمه فلذلك اعتبر الحساب المفيد القطع وأماالاهلة فلرينصب خروجهامن شعاع الشمس سبباللصوم بلنصب رؤية الهلال خارجاعن شعاع الشمس هو السبب فاذالم تعصل الرؤية لم عصل السبب الشرعي ولايثبت الحكرو يدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموالرؤ ية الهلال وأفطر والرؤ بته ولم يقل لخروجه عن شعاع الشمس قال في الصلاة أقم الصلاة لدلوك الشمس أي ميلها انتهى أكثره الفظه وفمه اثمات القول بالاعتماد على حساب المنجم بن كانقله صاحب النوضي وغيره ومافرق بهبين أوقات الصلاة ورؤية الاهلة حسن وقدقبله ابن الشاط وله في الذخيرة بحوذلك الثالث لوشهد عدلان رؤ بة الملك وفال أهل الحساب انهلاء كن رؤ سه قطعا فالذي نظهر من كلام أحداننا أنهلا لتفتاقول أهل الحساب وقال السبكي وغيره من الشافعية الهلاتقبل الشهادة لان الحساب أمرقطعي والشهادة ظنية والظن لايعارض القطع ونازع في ذلك بعض الشافعية والله أعلم (الرابع)ذ كرابن ناجى في شرح المدونة ان ابن هارون اعترض على ابن الحاجب في حكامة الاتفاق بأن مطر فامخالف في ذلك و ردعله مأن مطر فاللذكو رئيس هو مطر فالمالكي وانما هومن كيار التابعين انتهي (الخامس) بكره الاشتغال عابؤ دي الي معرفة ناقص الشهو روكاملها قال ابن رشدفي كتاب الجامع من المقدمات بعدأن ذكر ان الاشتغال بالنجوم فها بعرف بهسمت القبلة واجزاءاللمل حائز بلمستحب وأماالنظر في أمرها فماز ادعلي ذلك مما تتوصل به الى معرفة نقصان الشهورمن كالهادون رؤبة أهلها فذلك مكروه لانهمن الاشتفال عالابعني اذلا بحوز لاحيدأن يعول في صومه وفطره على ذلك فيستغنى عن النظر إلى الاهلة تاجاع من العاماء وانما اختلف أهل العلم فيمن كان من أهل هذا الشان اذا أعمى الهلال هل له أن بعمل على معرفته مذلك أملافقال مطرف ابن الشخير انه يعمل في خاصته على ذلك وقاله الشافعي أيضلفي رواية والمعلوم من مدهبهماعليه الجهو رمن أنهلا يعمل على ذلك وكذلك ما يعلم به الكسوفات لانهلا يعني وقال صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه ولانه يوهم العوام انه يعلم الغيب ويزجر عن ذلك و مؤدب علمه انتهى باختصار (قلت) ولا محرم الاشتغال به لا نه ليس من علم الغمب وانماهومن طريق الحساب والله أعلم (السادس)قال ابن رشد في المقدمات اثر كلامه السابق اختلف أهل العلم

في معنى فول النبي صلى الله عليه وسلم فاقدر واله فذهب مالك الى أن قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الثاني فاكلوا العدد مفسرله وذهب الطحاوى الى أنه ناسخ له والى أن معنى التقدير كان قبل النسيخ بأن ينظر اذاغم الهلال ليلة الشك الى سقوط القمر في الليلة الثانية فان سقط لمنزلة واحدة وهي ستة أسباع ساعة علم انه من تلك الليلة وان عاب لمنزلتين علم انه من الليلة الماضية فقضوا اليوم وهنداقول خطأاذلا يسقطالقمرفي أولكل ليلهمن جيع الشهركان الشهركاملاأ وناقصا استةاسباع ساعة هذا يعلم بقينا عشاهدة بعض الاهلة أرفع وأبطامغيبامن بعض وأيضا فانه خلاف ظاهرالحديث ومقتضاه فيأن التقديرا نماأمربه ابتداء قبل الفوات ليصوم أوليفطر لافي الانتهاء بعدالفوات ليقضى أولايقضي والذي أفول بهفي معنى التقدير المأمو ربه في الحديث اذاغم الهلال أن ينظر الى ماقبل هذا الذي غم الهلال عند آخره من الشهو رفان كان توالى منهاشهر ان أوثلاثة كاملة عمل على ان هذا اللشهر ناقص فأصبح الناس صياماوان كانت توالت ناقصة عمل على أن هـ ناالشهر كامل فأصبح الناس مفطرين أذلاتهادى أربعة أشهر ناقصة ولا كاملة على ماعلم عا أجرى الله به العادة ولا ثلاثة أيضانا قصة ولا كاملة الافي النادر وان لم يتوال قبل هذا الشهر الذي غم الهلال في آخره شهر ان فا كثر كاملة ولا ناقصة احتمل أن يكون هذا الشهر ناقصا أو كاملااحمالا واحدا يوجب أن يكمل ثلاثين يوما كإفي الحديث الآخر فيكون على هذا الحديثان جيعا مستعملين كل واحد منهمافي موضع غير موضع صاحبه وهذا في الصوم وأمافي الفطراذاغم هلال شوال فلايفطر بالتقدر الذي يغلب فيه على الظن أن رمضان ناقص انتهى وتفسير مالك هو الحق الذى لاغب ارعليه وماعداه فيه مافيه وقدقال ابن رشدفي المقدمات في كتاب الصيام والصواب ماذهب اليه مالك من تفسير حديث ابن عمر بحديث ابن عباس لان التقدير يكون بمعنى النمام قال الله تعالى قد جعل الله لكل شئ قدر اأى تماما انهى والله تعالى أعلم (السابع) قال ابن عرفة ابن حبيب بحوز تقليد المؤذن العدل العارف فان أكل في اذان سأله ان كان كذلك والاقضى الباجيءن بعضر يؤذن مؤذنه عند الفجر في وجوب كفه باذانهم وهو برى ان الفجر ماطلغ وبعدأذانهم وهوبرى أنالشمس غربت راوية ابننافع وعيسى عن ابن القاسم في المدونة انتهى وقال في النوادل قال ابن حبيب و بجوزله تصديق المؤذن العدل المارف فأن مع الأدانوهو يأكلولاعلم لهبالفجر فليكف وليسئل المؤذن عن ذلك الوقت فيعمل على قوله فان لم يكن عنده عد لاولاعار فافليقض وان كان في قضاء رمضان فليقض و يباح له فطر ذلك اليوم والنادىوان كان في تطوع أتمه ولاقضاء عليه انتهى وقول ابن حبيب ولاعلم عنده بالفجر يفهم منه أنهلو كاناه علم اعتدعليه فهو موافقار وابة عيسى عن ابن القاسم وهو الظاهراذا أمن من الاطلاع عليه والاقتداء به والله أعلم ص ﴿ ولا يفطر منفر دبشوال ولوأمن الظهور الا يميع ﴾ ش يعي أن من انفرد برؤ به هـ لال شوال فلا يجوزله الفطر سواء خاف أن يظهر عليه أوأمن من الظهو رعليه الاأن يحصل له عندر يبيح الافطار من من أوسفر أوحيض فيجو زله الفطر قال ابن ناجى فى شرح المدونة ولاخلاف فى جوازه اذا كان العدر مما يحفى معه الفطر ونصه بعدأن ذكر الخلاف فهااذا أمن من الظهور وكل هذامالم بكن عذر يحفي معه الفطر فان كان فلاخلاف في جوازه انهى قال ابن عبد السلام ولو كان من عكنه معد الصوم بلامشة فلير هومن

عليه (ولا يفطر منفرد بشوال ولوأمن الظهور الاعبيج) قال مالكوابن القاسم وأشهب انرأى هلال شوال وحده فلا يفطر قال أشهب ولينو الفطر بقلبه ويكف عن الفطر بقلبه ويكف عن عليه في الأكل والشرب وليس التغرير بنفسه في هتك التغرير بنفسه في هتك التغرير بنفسه في هتك الله أن يكون وحده في عرضه قال ابن القاسم اللأ أن يكون وحده في اللخمي لا يمنع بسفر مطلقا اللخمي لا يمنع بسفر مطلقا

نفسه المشقة ويفطر وأمااذالم يحصل عدر يبيح الافطار فلا يجوز لهأن يفطراذا خاف أن يظهر عليه اتفاقا وأمااذا أمن من الظهو رفقال مالك في العتبية وغيرهالا يجو زله الفطر وهو الصحيح لماقاد يتطرق اليهمن الأذي مع تعصيل غرض الشرع بالفطر بالنية وقبل انه حائز قاله ابن الجلاب وحكاه ابن الحاجب فقال لم يعز افطاره على الاصد واعترضه المصنف في توضيعه بقوله لم أره منصوصاوا نماخرجه اللخمي من مسئلة الزوجين تشهدعلهما شاهدان بالطلاق ثلاثاوالزوحان يعامان أنهماشهدا بزور فقدقيل انه لابأس أن دصيبها خفية فالاكل مثله من باب أولى لأن التخفي في الأكلأ كرمن الجاع وكذلك ابن عرفة لم ينقله الاعن اللخمى وكاعتهما لم يقفاعلى كلام ابن الحاجب (تنبيهات الاول) هذا كله في الافطار بغير النية وأما الافطار بالنية في كي ابن عرفة عن ابن رشدأن المنهب وجو به وعن ابن حبيب استعبابه وضعفه و نصه والمنفر دبشوال في استعباب فطره حضرابنية ووجو بهنقلاا بنرشد عن ابن حبيب مضعفاقوله والمذهب وعنع بالاكلولو أمن اللخمي لاعنعان أمن معضر ولابسفر مطلقاانهي ومأذ كره عن ابن رشدهو في سماع أبي زيدونصه وأمااذارأي هلالشوال وخده دون الناس وهو فيجاعة فقال انهلا بحو زلهأن يفطر الاباجتاع من الناس والفطر له فهايينه وبين الله جائز بل هو الواجب عليه لنهيه عليه السلامعن صام يوم الفطر لكنه حظر ه عليه لمافيه من تعريض نفسه للنهمة والعقو بة ومثل هذا في المدونة والموطأوغيرهمامن الدواوين وأبينه ساع أصبغ من طلاق السنة واستعب بن حبيب أن ينوى الفطر ولانظهره والصحيح أنههوالواجب علسه وان كانذلك مخالفاللر وايات لان الصوممن أفعال القاوب فلامجو زلهأن يعتقبه وهو يعلمأنه حرام انتهى وقال ابن ناجي في شرحه الكبير ونقل ابن يونس عن أشهب ولينو الفطر وهو محمل القولين انتهى وقول ابن رشدوان كان ذلك مخالفاللر وايات يعنى لظاهر الروايات في قولهم لا يجو زله الفطر والافليس في الروايات ما يقتضي وجوب الامساك بالنية بلقالوا اذاحصل عذربيبوله الفطر أفطر بلاخلاف وسيأنى في كلام ان عبدالسلام أن ذلك واجب فدل هذا على أن الاص الامساك انماهو في الظاهر فقط والله أعلم (الثاني) قال ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح وان أمكنه أن يأكل عند طاوع الفجر أوعند الغروب فحسن لانه ان ظهر عليه حيند لم ينسب الى الغلط (الثالث) قال ابن عرفة قال الباجي يفطر المسافر وحده لاحتمال رؤية غيره ولوعلم عدم رؤية غيره وجب صومه ابن زرقون هذاوهم لان للسافر الفطر الاأن يريدسفر غيرالقصر قال ابن عرفة لعله تبع ساعاً بي زيد لايفطر مسافر في جاعة وان كان بمغارة وحده أفطر (قلت) ماذ كره ابن زرقون ظاهر وأماما في ساعأبى زيدفيتمين حله على أنهر يدانه لايجو زله أن يفطر على أن فطره للعيد وأمااذا أصبح مفطرا على ان فطره للسفر فهذاهو الواجب عليه قال ابن الحاجب فان كان عذر مخفيه كالسفر ونعوه أفطرقال ابن عبدالسلام في شرحه والحاصل ان الاصلوجوب الفطرعليه والمانع منه خشية نسبته الى الفسق فاذازال المانع بقى الوجوب على ماكان عليه ولم سكم ابن رشد على مافى سماع أبى زيدمن جهة فطره للسفر بل تسكلم على حكم من انفر د بهلال رمضان أوشو ال وذكر كلامه الذيذ كرناه أولاوالله أعلم (الرابع) فهم من كلام! بن عبد السلام انه اذاحصل العند وجب الافطار وهوظاهر (الخامس)قال في التوضيح فان ظهر على من مأكل وقال رأيت الهلال فقال أشهب يعاقب ان كان غيرمأمون الاأن يكون ذكر ذلك قبل وأودعه وان كان مأمو نالم يعاقب (وفي تلفيق شاهد أوله لآخر آخره ولزومه بحكم الخالف بشاهد تردد.) أما المسئلة الاولى فقال بحي لوشهد واحد على هلال رمضان وآخر على شوال لم يفطر بشهاد تهما انتهى نقل ابن يونس وأما ابن (٣٩١) رشد فنقل هذا ثم قال وقال غيره من أهل العلم معنى

ذلكاذا شهدالشاهدعلي هلال رمضان انهر آميعد المان يوما من رؤية الشاهدالأولعلى هملال شعبان اذليس في شهادة الثاني تصديق للشاهد الأول وأمالورآه الشاهد لثاني بعدتسمة وعشرين بومامن رؤية الأول لوجب أن تجوز شهادتهما لان الشاهد الثاني يصدق لشاهدالأول اذلايصوأن مصدق الشاهدالثاني الا والاول صادق في شهادته ر مدفيصام لنمام من رؤ سه * ابن رشدوليس هـنا بينوالصحيح عندىأن لافرق بين المسئلتين وانهما جمعاندرجان على فولتن لانهما جمعامتفقان على العاب الصيام لتمامن رؤ بة الأول وان اختلفا فهاشهدا به اذقد اختلف الشاهدان فيشهادتهما واتفقا فمالوجبه الحكم والشهورأن لاتجوز وقال اللخمي انشهد الاول انه رآه ليلة الأحدوكان الغيم فان شهد الثاني انهرأي هلال الشهر بعده لسلة الثلاثاء لفقت وانشهد انهرأى لملة الاثنين لم تلفق

وتقدم اليه أنلابعودفان فعل عوقب الاأن يكون من أهمل الدين والرضانقله اللخمي انتهي وفي تبصر ةاللخمى الاأن يكون من أهل الدين والرضاف الايعاقب و يغلظ عليه في الموعظة انتهى ص ﴿ وَفَي تَلْفِيقَ شَاهِداً وَلَهُ لَآخِر آخِرِهِ وَلَزْ وَمَهِ بِحَمْ الْخَالَفُ بِشَاهِ لِـ دَرُدد ﴾ ش ذ كرّ مسئلتين ترددالمتأخرون فى كل واحدة منه ماالاولى اذاشهد شاهدوا حدفى أول شهرمن الشهو رفلم يثبت ذلك الشهر بشهادته لانفراده وشهد آخرفي آخره برؤية الشهر الذي بعده على وجه يتضمن تصديق أحدهما للا خرفهل تضمشهادة أحدهماللا خرأولاتضم وذلك المصور تان لان الشاهد الثانى اماان يشهد بعد تسعة وعشر بن من رؤية الأول أو بعد ثلاثين فان شهد بعد تسعة وعشر بن يومامن رؤية الأول فشهادته مصدقة لشهادة الاول اذلا يمكن رؤية الهلال بعد عانية وعشرين يوماعان كان ذلك في رمضان فقد اتفقت شهادتهما على أن اليوم الاول من رمضان فيلزم فضاؤه ولا يفطرون لانشهادة الاوللانوجبكون هذااليوم من شوال لجوازكون الشهركاملا وانشهدالثاني بعد ثلاثين بوما من رؤية الاول فقدا تفقاعلي أن هذا اليوم من الشهر الثاني فيجب الفطران كان ذلك فيشوال ولايلزم قضاء اليوم الاول لانهمالم يتفقاعلي انهمن رمضان اذاعم ذلك فقال يحيى بنعمر لاتلفق الشهادتان بحال وقال بعضهم تلفق الشهادة في الصورتين على قول من يلفق الشهادة في الافعال وقال بعضهم تلغق في الصور ة الاولى دون الثانية وقال بعضهم بعكسه ان كانت رؤية الثاني في غيم والابطلنا قال ابن عرفة وفي ضم منفر دلآخر فيايليه ثالثها ان رآه ليله ثلاثين لرؤية الاول لاأحد وثلاثين ورابعها عكسهان كانت رؤية الثاني في غيم والابطلتا وعز القول الأول في كالرمه وهو الضم مطلقالتخريج ابن رشدعلى ضم الشهادتين الملفقتين فبايوجب الحكم والقول الثاني وهوعدم الضم مطلقالصي بنعر والقول الثالث لنقل ابن رشدعن بعضهم والقول الرابع للخمي وذكر المصنف في التوضيح عن إن زرقون انه قال والصواب قول يحيى بن عمر لا تلفق الشهادتان بحال وقال فى المقدمات الصحيح عندى أنه لا فرق بين السورتين وانهما يتخرجان على القول فى لشاهدين اذااتفقا على ما يوجبه الحكم واختلفافيا شهدا به والمشهو ران شهادته مالا تجوزانهي مختصرا ونقله في التوضيح (قلت) اذاعلم هذافكان ينبغي للمنفأن يقتصر على قول يحيى بن عمر لترجيح ابنرشد وابن زرقون له والله أعلم (المسئلة الثانية) اذاحكم المحالف في الصوم بشهادة واحد كالشافعي فهل يلزم ذلك جميع الناس ولا يجو زلأ حد مخالفته لأنه حكم وافق محسل الاجتهاد وقاله بن راشد القفصي أولا بلزم المالكي الصوم في هذالان ذلك فتوى وليس بعكم وقاله القرافي في الفرق الرابع والعشرين والمائتين وقال سندلوحكم الامام الصوم بشهادة واحدام يسع العامة مخالفته لأن حكمه صادف محل الاجتهاد فوجب أن لا يخالف وفيه نظر يرجع الى تحقيق الحكم فان الحاكم اعاحصل منه اثبات الشهادة فقط من غيرز الدواذا قال الحاكم شهدعندى فلان وحده وقدأ جزت شهادته وحكمت بالصوم تهزل ذلك منزلة فتوى لاحكم انتهى باختصار قال في التوضيح ولم يقل بن عطاء الله في هذا الفرع شيئابل تردد فيدانتهي (قلت) وكلام سنديقتضي انه متردد في ذلك أيضاانتهي (تنبيه) وانظر اذا قلنا يلزم المالكي الصوم كاقال بن راشد فصام وأسملوا

* ابن عرفة هذار ابع الأقوال وأمامسئلة لزوم الصيام بحكم المخالف بشاهد فقال القرافي عن سندلو حكم الامام بالصوم بالواحد لم مخالف وفيه نظر لانه فتوى لاحكم ولوكان امام برى الحساب فأثبت به الهلال لم يتبع لاجاع السلف على خلافه ثلاثين ولم يرالهلال فحكم الحاكم الشافعي بالفطر على الراجح عندهم فهل مجو زللالكي أن يفطرمعهم ولولم يرأحدا لهلال أو مخالفهم في الفطر ويصبح صائما والذي يظهر انه لا يجوزله الفطر وقدقال مالك في المدونة ويقال لمن قال يصام بشهادة وأحدار أيت ان أغمى آخر الشهركيف يصنعون أيفطرون أميصومون واحمداوثلاثين فان أفطروا خافواأن يكون ذلك اليوممن رمضان انتهى وقدوقعت هـ نده المسئلة وصمنا بحكم الخالف فلما كانت ليلة احد وثلاثين لم ير الناس الهالال بعد الغروب فلم يلتفت الشافعية الى ذلك وكبر واوصار العامة يسئلون عن الفطرمع عدم رؤية الهلال فأقول لهم قال الشافعية يجوز الفطر وعند المالكية لايجوز الافطار فيقولون نحن لانعمل الاعلى مذهب المالكية ثم لطف الله سبحانه فرؤى الهملالحين حصل ابتداء الظلام ص ﴿ ورؤيته نهار اللقابلة ﴾ ش يعني انه اذار وي الهـ لال نهار ا فانه انمايحكم بهلليلة القابلة فيستمر الناس على ماهم عليه من فطر ان وقع ذلك في آخر شعبان أوصوم انوقع فى آخر رمضان وسواء رؤى بعدالزوال أوقبله على المشهور وقيل ان رؤى قبل الزوال فهو لليلة الماضية فمسكون ان وقع ذلك في شعبان ويفطرون ان وقع في رمضان ويصاون العيد رواه ابن حبيب عن مالك وقال به هو وغيره قال واذار ؤى بعد الزوال فهو للا تية سواء صليت الظهر أم لم تصل (تنبيه) فاذارؤي الهلال نهار ا عملير بعد الغروب لغيم أوغيره فان كان ذلك من يوم ثلاثين كماهوالغالب فلايلتفت حينئه الىرؤ يتهليلالا كال العدة وان وقع ذلك في يوم تسعة وعشرين فالظاهرمن كلامأ محابنا ان الهلال شبت برؤيته نهارا وكلام القرافي في شرح الجلاب كالصريح فى ذلك و يمكن أن يقال كلامهم انماهو اذا وقع ذلك في يوم ثلاثين بدليل اختسالا فهم فى كونه للقابلة أولل اضية واذا وقع في يوم تسعة وعشرين فلاقائل بأنه للماضية اذلا يكون الشهر ثمانية وعشر ينوصر حالشافعية بان ذلك لأيكفي عن رؤيته ليلة الثلاثين وانه لاأثرلرؤ يتهنهارا فتأمله مرأيت في مختصر الواضعة لابن حبيب الهلابرى في يوم تسع وعشر بن الابعد الزوال ونصه وهو برى بعدالزوال بوم ثلاثين و بوم تسع وعشر بن ولا ترى قبل الزوال في يوم تسع وعشرين لأنه للاضيةولا يكون هلالا قبل تمام تسع وعشرين واذارؤي بالعشي يوم تسع وعشرين فاعاأهل ساعته انتهى وهو يقتضى انه ثبتت رؤيته بذلك ولولم يربعد الغروب والله أعلم ص ﴿ وَانْ ثِبَتْ بَهَارِ الْمُسْكُولُا كَفُرِ انْ انْهَكُ ﴾ ش يعني اذالم بثبت الهلال ليلاوا عاثيت نهارافانه يجب الامسالة في ذلك اليوم على من أكل وعلى من لمياً كل وان كان صومه غير صحيح لعدم النية المبيتة لحرمة رمضان و يجب قضاء ذلك اليوم وان بيت الصوم فيه على انه من رمضان المدم الجزم فان أكل وشرب أوحامع بعددلك فان كان عالما يحرمة ذلك وانتهك حرمة الشهر فعلمه الكفارة قاله في المدونة وحكى امن بشير وابن الحاجب قولا بعده الكفارة وأنكره ابن عرفة وقال لاأعرفه وان فعل ذلك غيرمنتهك بل تأول انه لمالم يصحصوم ذلك اليوم لعدم النية جازله الفطرقلا كفارة عليه ولمأقف على خلاف فيه وآلى هذا اشار بمفهوم الشرط فهـ ندامن التأويل القريب فيضم الى المسائل التي يذكرها المصنف من التاويل القريب بعده في الته أعلم ص ﴿ وان عَمِتُ ولم يرفصيحة يوم الشك ﴾ ش عمت بالبناء للفاعل يعنى أنه اذا كانت السماء معمة ليلة ثلاثين ولم تثبت رؤية الهلال فصيحة ذلك اليومهو يوم الشك الذى وردالنهي عن صيامه وأما اذالم تكن السهاء مغمة فليس ذلك بيومشك وقال الشافعية اذا أطبق الغيم فليس ذلك بيومشك

(ورؤ شهنهار اللقابلة) ابن يونس اذارأى الهلال آخر يوم من شعبان أو من رمضان فهو لغده ري ىعدالزوالأوقبله *ابن بشيرها ناهوالمشهور (وان ثبت نهارا أمسك والا كفرانانتهك) من المدونة قال مالك ان أصبي منوى الفطر ولايع لمأن يومه ذلكمن رمضان تم علم أول النهار أوآخره قبلأن أكلأو شرب أو دعد ماأ كل أوشرب فلكف عن الأكل بقية يومد عمان أكل بعد عامه مذلك لزمه القضاء بالا كفارة الاأن مأ كلمنتهكا لحرمته عالماعلى متعمد الفطر فيه فلك كفر (وان غمت ولم يرفصيعته يوم الشك) ابن بشيراذا التمس الناس الهـ الله ولم يروه والساءمصعمة فلاشكوأم ان كانتمتعمة فالشك طمسل فننغىأنست الامساك ليستبرى عمايأتي بهالنهارمن أخبارالسفار فان ثبت نفي الرؤية عول عليه وان ثبت اثباتها استدع الامساك

(وصبيم عادة وتطوعا وقضاء ولنية رصادف لااحتياطا) من المدونة قال مالك لاسبغي أن يصام السوم الذي من آخر شعبان الذي شك فيه أنه من رمضان بريداحتياطا و يحرو زنطوعا قال في لواضعة ومن صامه حوطة معلمأن ذلك لايجوز فلمفطر متى أفاق لذلك وجه قول مالك انه يصام تطوعا قوله صلى الله عليه وسلم الاأن يوافق ذلك صوما كان نصومه أحدكم فليصمه ومن المدونة قال مالك ومن صامه حوطة أوتطوعاتم ثبت انهمن رمضان فليقضه انتهى من ابن يونس وقال ابن بشير يصوم يوم الشيك من نذره أومن استدام الصوم وفضاه بابن عرفة انصامه قضاء فانثت كونه مين رمضان في اجزائه خلاف انظره عند قسوله بزمن أبي صومه * ابن عبد السلام معنى صومه نذراموا فقته أياما تذرهاولونذربوم الشك من حيث هوشك سقط لانهندر معصية ابن عرفة كونهمعصية بردبأن المشهور عدم كراهة صومه

واعابوم الشك اذالم يطبق الغيم وتعدث الناس برؤية الهلال ومال ابن عبد السلام الى هذا ص ﴿ وصم عادة ﴾ ش يعنى انه يجوز صوم نوم الشك لمن كانت عادته سرد الصوم أوصوم نوم بعينه كالخيس والاتنين فوافق ذلك وقاله في التوضيم ص ﴿ وتطوعا ﴾ ش يعني اله يجوز أن يصومه وحده بنية التطوع كما قال في الرسالة ولمن شاء صومه تطوعا أن يفعل وهذا هو المشهور وعن ابن مسامة كراهة ذلك ونقسل عنسه اللخمي الجواز فلعلله قولين وقال الشارح ان ظاهر كلام الكافئ أنه لا يجوز وقال ابن ناجي اثر كلام صاحب الرسالة المتقدم ظاهر كلامه سواء كان منشأنه أن يسردال ومأملا انتهى ص فوقضاء في ش أى كمن عليه صوم من رمضان فقضاه فيه فانه مجوزتم ان لمشت كونهمن رمضان فقدأجز أموان ثبت أنهمن رمضان لم مجزهعن القضاء ولاعن رمضان الحاضر وعليه قضاء يوم رمضان الحاضر وقضاء مافى ذمته قال ابن عرفة وفي اجزائه قضاء وان ثبث كونه من رمضان خلاف يأتى انتهى وكأنه يشير الىمسئلة صوم رمضان قضاء عن رمضان آخر وفيه ثلاثة أقوال والمشهورانه لا يجزى عن واحدمنهما وحكم كل صوم واجب كحكم القضاء فلونواه للكفارة أونذرغ يرمعين أجزأه الاأن يثبت انهمن رمضان فلا مجزئه عن رمضان الحاضر ولاعمائواه وعليه قضاء يوم عن رمضان الحاضر ويقضى مافى ذمته من كفارة أونذرأوفديةأوهدى كاصرحبهصاحب التلقين وغيره وأن كان الندر معينافهي التي أشار الماالمؤلف بقوله ص ﴿ ولنذر صادف ﴾ ش والمعنى انه يجوز صومه أيضا لنذر صادفه كن نذرأن يصوم بوماأ وأياما فوافق بعضها كمن نذرأن يصوم بوم الاثنيين أوالجيس فيسوافق فللنأوندرأن يصوم بوم قدوم زيد فقدم ذلك اليوم فلا يجوزله صومه وبجزيه ان لم يثبت كونه من رمضان فان ثبت كونهمن رمضان فانه لا مجزى عن الندر ولاعن الفرص وعليه قضاء يوم لرمضان الحاضر ولاقضاء عليه للندر الكونه معينا وقدفات قاله في التلقين واحترز بقوله صادف ممالوندرهمن حيثانه يوم الشائفانه لايلزم لكونه نذرمعصية هكذاقال ابن عبدالسلام والمسنف في التوضيح (قلت) وظاهره انه لا يجوزله ذلك و يحرم عليه صومه كذلك لقوله انهمعصية ولعله ناعلى القول بأن صوم بوم الشك احتياطا حرام والافسيأتي انه اذاصامه للاحتياط اختلف فيههل هومكروه أوحرام فينبغي أن يكون صومه لنذره اياه كذلك مختلفافيه وأما عدم لزومه فلااشكال فيه لكونه مكروها ونذرالمكروه غيرلازم لكمه لايصير فعل ذلك المكروه حراماعلى انه يشكل برابع النحرفانه بكره صيامه تطوعاو يلزم ناذره بالتعميان وكأنهم راعوافيه الخلاف فتأمله واللهأعلم وهذاأ يضااذاقصدالنذرمن حيث كونه يوم الشك ليمتاط به فاوقصد ندره بخصوصه من حيث كونه بجوز صومه تطوعا فالظاهر انه بازمه ولهذا قال ابن عرفة لمانقل قول ابن عبد السلام لوندريوم الشكمن حيث هو يوم شك سقط لأنه معصية (قلت) كونه معصية برد بأن المشهور عدم كراهة صومه انهى يعني تطوعا وكذانق لهعننه ابن ناجي لكن يقال مرادابن عبدالسلام اذاقصد نذره من حيث كونه يوم الشك لحتاط بهوالحاصل أنه يرجع فى ذلك الى نية الناذر فان نذر صوم يوم الشك من حيث كونه يوم الشك احتياطا ف الايلزمه لأنهاماحرام أومكروه وكلاهمالا يلزمه نذره وان نذره لامن تلك الحيثية أعنى نذره لاللاحتياط فانه الزمه ويصح صومه فان تبين أنه من رمضان فالحكم ما تقدم عن التلقين والله أعلم صرر الاحتماطاي ش راجع الىأصل صيام يوم الشك لالمسئلة الندروان كان ذلك صحيحا في نفسه كما بيناه لكنه

ليس مراد المصفوا عامرداه أن يوم الشك لانصام لاجل الاحتياط للنهي عن دلك وهو ما محمد الترمذي من حديث عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أباالقاسم ورواه أبو داو دوالنساعي وابن ماجه ولم يبين المصنف كابن الحاجب حيث قال والمنصوص النهي عن صيامه احتياط اللعمل هلالنهى على الكراهة أوالتعريم قال في التوضيح وظاهر الحديث النعريم وهوظاهر مانسبه اللخمي لمالك لأنهقال ومنعهمالك وفي المدونة ولاينبغي صيام يوم الشكوحلها أبوالحسن على المنع وفى الجلاب يكره صوم يوم الشائوقال ابن عطاء الله الكافة مجمعون على كراهة صومه احتياطا انتهى ونحوه في ابن فرحون وزادوا جازت صومه احتماطاعائشة وأساء وأحازه ابن عمر وابن حنبلفى الغيم دون الصحو وقال ابن مسامة يكره أن يؤمر النامر بفطره لئلا يظن انه يجب علمهم فطرقبل الصوم كا وجب بعده انتهى وقال ابن عبد السلام الظاهر ان النهي على التعريم لقوله عصى أباالقاسم انتهى وزادأ بوالحسن عن ابن بونس من الواضعة ومن صامه حوطة معمران ذلك لايجوز فليفطرمتي ماعم انتهى ونقمله ابن عرفة عن الشيخ بلفظ آخر النهار وقال ابن أن يبت الامساك (لالتزكية العاجي في شرح الرسالة وحل أبو اسعان المدونة على المنع انتهى وقال الفاكهاني في شرح الرسالة صوم يوم الشكفي الحياطة من رمضان مكروه ولا يكره صومه تطوعا وقال بعده فقول المصنف ولايصام بوم الشك بريدعلي الكراهة لاعلى التحريم انتهى ثم قال وقيل يصام احتياطا ولاأعلمه في المذهبانتهي وخرج اللخمي وجوبصوم يومالشكمن مسئلة الشاكفي الفجرومن الحائض اذاجاوزتعادتها وردعليه ذلك النبشير وغيره و محث في ذلك النعر فة فلمنظر ممن أراده (فرع) قال الفاكهاني اتفقوا اذا كانت السهاء مصعية على كراهة صومه احتياطااد لاوجه للاحتياط فى الصحو وانما الخلاف المتقدم اذا كان الغيم انتهى صهوندب امسا كه ليتحقق بيش يعني أنه يستحب الامسالةعن الافطار في يوم الشك الى أن يتعقق الامر بأن يأتي المسافرون من نواحي البلد وينتشر الناس وتسمع الاخبار قال ابن عبد السلام فان ارتفع النهار ولم يظهر موجب الصيام أفطر الناس ووقع في الرواية ماظاهر مالكف جميع النهار وهو بعيداذ داك في صورة صيام يوم الشكاحتياطابانهمن رمضان وهوخلاف المذهب انتهى قال ابن عرفة قول ابن عبد السلام الرواية ظاهرها الكف جميع النهار لاأعرفه انتهى (قلت)قال القرطبي في شرح مسلم يستحب امساك جياع النهار والله أعلم ص ﴿ لالتر كية شاهد بن ﴾ شيعنى أنه اداشهد برؤية الهلال شاهد ان واحتاج الحال الى تزكيتهما فلايستعب الامساك الذلك وهذا الفرع نقله في النوادر هن ابن عبد الحكم ولفظه قال ابن عبدالحكم ولو شهدشاهدان في رؤ بة الهلال فاحتاج القاضي الى الكشف عنهما وذلك يتأخر فليس على الناس صيام ذلك اليوم هان زكوا بعد ذلك أمر الناس بالفضاء وان كان في الفطر فلاشئ عليهم فياصاموا انتهى (تنبيه) تأمل هذا الكلام فان الذي سبادر منه عندي أنه اذاشهدعنه دالقاضي عدلان في الليه ل واحتاج الحال الى تزكيتهما وكان دلك يتأخر الى المهار فليس على الناس أن سيتوا الصام وعلى تقدير كون ذلك فهااذا شهدالشهو دنهار افظاهر الروامة أنالمنفي وجوب الصيام لااستعباب الامساك وعلى تسليم ان المراد نفي الوجوب والاستحباب فقيد ذلك في الرواية بأن يتأخر ذلك والذي يفهم منه انه اذا كان ذلك يحتاج الى طول وأمالوشهد شاهدان عندالقاضي برؤ بةالهلال نهار افطلب القاضي تزكتهما وكان ذلك أمراقر سافاستعباب الامساك متعين بلهوأوكدمن الامساك في الفرع السابق لانه اداأم بالامساك لاحتمال أن

(وندب امساكه ليتعقق) تقدم نصابن بشيرىنبغى شاهدین) این بونسقال ابنعبد الحكولوشهد شاهدانفيالهلالفاحتاج القاضيأن كشفءنهما وذلك ستأخر فليس على الناس صمام ذلك الموم فان زكوا بعد ذلك أمر الناس بالقضاء وان كان في الفطر فالشئ علمهم فما olae! (أو زوال عندر مباحله الفطر مع العلم برمضان) عبد الوهاب من أفطر فى رمضان لعذر ثم زال عدره فى بقية يومه فان كان عدرا يبيح الفطر مع العلم بأن اليوم من رمضان لم يلزمه أن عسك بقية يومه كالحائض والمريض وان كان عدرا انحاسا غله الفطر لعدم العلم بانه من رمضان ثم علم أو تستعر بعد الفجر ولم يعلم أو أكل سهو اأوشبه ذلك فان زوال العدر موجب للامسال كمضطر قال مالك فى المجموعة ومن أفطر فى رمضان لعدر من عطش شديد أومرض ثم تلذذ (٣٥٥) فأصاب أهله بعد ذلك فأخاف عليه قال عبد

الملك ان بدأ باصابة أهله كفروان بدأ باكل أوشرب لم يكفر وان أصاب أهله بعد ذلك انتهى نص ابن بونس وقال اللخمي منأصبح صائمافي رمضان ثماضطره ظأ فشرب فالأقس قيول معنون ان له أن مأكل و نطأ لانه أفطر بوجه مباح قياسا على المتعطش اذاكان يعلم انه لا يوفى بصامه الاأن دشرت فی نهاره مرة واحدة فانلهأن سيت الفطر وبأكل ودميب اله ولو كان رجل مرض معتاج من الدواء في نهاره الى الشئ السير بشريه لم يؤمر بالصيام ولابالكف عاسوى مانضطراليه * ابن رشد روى داود عن مالك مثل قول سعنون وقال ابن حبيب لايفطر الانقدرماردرمقهو عسك فان أفطر بعد ذلك فلاشئ علمه ونقلا بن محرزعن مالك في الذي يعالج من صنعته فبعطش فيفطر

يأتى من يشهد بالهلال فن باب أحرى اذا شهد به وتوقف الحال على تزكية الشاهد بن وكان ذلك أمرا قريباقدر مايستحب الامساك الى أن رتفع النهار ويأتى الناس وعلى هذا فيتعين حل كلام المصنف على مااذا كان في تزكيتهما طول كافي الرواية وقدأشار الى ذلك الشارح في الكبير فقال ظاهر كلام المصنف الاطلاق وينبغى أن يقيد عااذا كان أمر الشاهدين في التزكية يتاخر ليوافق المنقول والله أعلم ص ﴿ أُورُ وال عندر مبيح له الفطر مع العلم برمضان ﴾ ش يعني أن من كان له عدريبع له الافطار مع العلم برمضان فأصبح مفطر الذلك مزال عده فانه لايستحب له الامساك في بقية بومه كألحائص تطهر والمسافر اذاقدم مقطرا والمجنون اذاأفاق والصي اذا احتلم وكان مفطر افانه لايستحب لهم الامساك في بقية يومهم واختلف في المغمى عليه يفيق بعد الفجر فقال ابن حبيب لاعسك بقية يومه ذلك والذي يقتضيه المذهب أنه يسكه لأنهصوم مختلف فيمه هل مجزئه أملاا نتهى (تنبيهان الأول) اذاأصبح الصي صائما عماحتم فانه بمادى على صومه لانه قد انعقد نافلة قاله في الطراز (الناني) يدخل في كلام المصنف من أكره على الافطار وقد صرح صاحب الطراز وابن بونس وصاحب النوادر بأنه يجب عليه الكف بعدروال الاكراه ص ﴿ كَفَطْر ﴾ ش يعنى أنمن أصير صاممانم حصلت لهضر ورة اقتضت فطره من جوع أوعطش فهل له أن يستديم الفطر بقية يومه ولو بالجاع أجاز ذلك معنون وقال ابن حبيب يزيل ضرورته فقط قال اللخمى والاول أقيس لأنه أفطر لوجه مباحقياسا على المستعطش اذا كان يعلم أنه لايوفي بصيامه الاأن يشرب في نهاره من ةواحدة فان له أن بيت الفطر و يأ كل و تصيب أهد له ولو كان برجل من ص محتاج من الدواء في نهاره الى الشي اليسر يشر به لم يؤمر بالصيام ولابالكف عماسوى ما يضطر اليه انتهى والخلاف في هذه المسئلة كالخلاف في مسئلة المضطر لا كل الميتة قال في التوضيح أي ان قلناله أن يشبع ولتزودوهو المشهور جازله التمادي معني في هذه المسئلة وعلى قول ابن حبيب انه انماياً كل قدرسدرمقه يريدهناضر ورتهانتهي وقال البرزلى والمشهور فيمسئلة الميتة انهبأ كلويشبع ويتزودوكذاهنايشربحتى يشبعو يأكلو يجامعان شاءانتهى ذكرذلك اثرسؤال سئلعنه ابن رشدونصه سئلابن رشدعن يصيبه العطش الشديد فيشرب هليأكل بعده و يجامع في بقية يومهأملا فأجاب اختلف فيه والصحيح ان عليه القضاء والكفارة الاأن يتأول ويرى جوازه قال البرزلي قلت مااختاره هوقول ابن حبيب فيه وفي مسئلة الميتة انه يأكل مايسلار مقه خاصة والمشهورانهيأ كلويشبع ويتزود وكذاهنايشربحتي يشبعو يأكلو مجامعانشاء وفي المدونة اذااحتاج لركوب الهدية ركبهاوليس عليه أن ينزل اذا استراح وكذا اذا أبيوله تزو عجالامة بالشرطين فالمشهورانه صارأه للالتزو مجهاوكذامن حلف بطلاق من نتزوج الى سنين بدركها

فقال لا ينبغى الناس أن يتكافوا من علاج الصنعة ما يمنعهم من الفرائض وشدد فى ذلك فقال ابن محرز بحمل أن يكون انماشد فى ذلك لمن كان فى كفاية من عيسه أو كان يمكنه من التسبب مالا بحتاج معه الى الفطر والاكره له بخلاف رب الزرع فلاحرج عليه مطلقا فوازل البرزلى الفتوى عندنا ان الحصاد المحتاج له الحصادوان أدى الى الفطر والاكره له بخلاف رب الزرع فلاحرج عليه مطلقا لحراسة ماله وقدنهى عن اضاعة المال

مُخاف العنت فانه اذا أبيح له من فقد سقطت يمنه انتهى (قلت) وعلى المشهور من أن له أن يجامع فليشترط أن يكون التي يجامعها كنابية أوطهرت في ذلك اليوم أوص غيرة ولم تكن صائمة وهذا ظاهر كاسيأتي واللهأعلم ص ﴿ فلقادم وطءز وجةطهرت ﴾ ش يعني أن القادم من سفر قصيرنهار ااذابيت الافطار ووجدز وجت وقدطهرت في ذلك الموممن حسفها فله وطؤها في نهار رمضان لان كل واحدمتهماز العدره المبيرله الفطر مع العلم برمضان ومشل ذلك مااذا كانت زوجته صغيرة ولمتصم كاصرح بذلك اللخمي وانظراذا كانت صغيرة وبيت الصومهل مجوز لهابطال صومهاواذا كانت زوجته كبيرة جازله وطؤهاعلى ظاهر المذهب سواء كانت طاهرة قمل ذلكأوطهرت يومقدومه قال في التوضيح واختلف اذا كانت زوجته نصرانية وظاهر المذهب الجواز لانهاليست بصائمة وقال ان شعبان لا يجوزوان وجدهاماثر الطهر لانهامتعد به يترك الاسلام وقال بعض فقها ثنا يجوز أن يطأها اذا كانت كإطهرت كالوكانت مسلمة ولايطؤها اذا كانت طاهراقبل قدومه قال في الكبيروفي كلام المصنف مناقشة لأنه ان أراد بقوله زوجته المسلمة فلاوجه لتغصصها بالحكم لماعامت ان ظاهر المنه ها التساوى بين المسلمة والكتاسة وان أراد الاطلاق فلابستقم التقييد بالطهر حين قدومه لان ظاهر المذهب جواز وطئها وان أراد الغصيص في قوله طهرت دون ماقبله فبعيدوفيه تكاف انهى صي وكف لسان مخ ش دمني انه د انعالمائم أن كف لسانه عن الاكثار من الكلام الماح والكلام بغيرذ كرالله سعانه وأما كف اللسان عن الغيبة والنمية والكلام الفاحش فواجب في غيره الصوم ويتأكد وجو به في الصوم ولكنه لا يبطل به الصوم والله أعلم (تنبيهات ؛ الأول) لا بقال من ادا لمصنف انهمستعب بالنسبة الى الصوم افدصح الصوم بدونه ولكنه غير كاسل أولا بترتب عليه ثواب كاسمأتي وبالكف محصل كال الصوم لانانقول صحة الصوممع عدم الكف لاتصيره مستعبابل هو باق على وجو به لكنهليس بشرط فيصحةالصوم وقدقال ابن ناجي وغيره فيشر حالرسالة نبغي هناللوجوب قال وانماخص رمضان وان كان غيره كذلك لان المعصية تغلظ بحسب الزمان والمكان انهي وأما ماذكره الشيخ بوسف بنعمر عن بعض الشيوخ فغيرظاهر فتأمله ونص ماذكره عن بعض الشيوخ انه قال في شرح قول الرسالة و ننبغي للصائم أن يحفظ لسانه وجوارحه ننبغي على مامه لان كف اللسان عن المعصية والنميمة وغير ذلك وان كان واجباالا أنها كان لاتأثيراه في فساد الصوم حل على الاستعباب (الثاني) روى عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال خس مفطرن الصائم الكذب والغسبة والنمين الكاذبة والنظر بشهوة ذكره في الاحياء قال العراقي في تخر معهرواه الازدي في الضعفاء وقال في الاحتاء قال سفيان الغيبة تفسيد الصوم وعن مجاهد خصلتان مفسدان الصوم الغسة والكادب انهي فال القسطلاني فيشرح المغاري والجهورعلى أن الكذب والغيبة والنميمة لاتفسد الصوم نمذكر ماذكره في الاحياء عن سفيان ومجاهدتم قال والمعروف عن مجاهد خصلتان من حفظهما سلاله صومه الغيبة والمكذب رواه اين أبي شيبة ثم نقل عن السبكي ان ملابسة المعاصى تمنع ثواب الصوم اجماعاقال وفيه نظر لمشقة الاحتراز نعران كثرتوجهت المقالة انتهى (قلت) دشهدلماحكاه السبكي حددث المفارى من لم مدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن بدع طعامه وشرابه وروى أحداب السنن ورواه الطبراني بلفظ من لم يدع الخناوالكدب فلاحاجة لله أن يدع طعامه وشرابه ذكره في الترغيب والترهيب

(فلقادم وطء زوجـة طهرت) من المدونة قال مالكمن علم في رمضان انه يدخلبيته من سفره في أول النهار فليصبح صائما وانأصبح ينوى الافطار عُدخل بيته قبل طاوع الشمس فنوى الصوم لم محزه وعلىه قضاؤه ولهأن يأكل في بقية يومه و يطأ امرأته ان وجدها قد طهرت قال أبو محد قال بعض أحجابنا فان كانت نصرانية وهي طاهر في يومها فليس له وطؤها لانهامتعدية فماتركتمن الاسلام والصوم ابن عرفة هذا ثالث الاقوال (وكف لسان) الرسالة ينبغى للصائم أن معفظ لساته وجوارحه

وحددث ابن ماجه والنسائى رب صائم ليس له من صيامه الاالجوع والعطش رواه الحاسم وقال صحيح على شرط البغاري وابن حبان في صحيحه ذكره في الـ ترغيب أيضا (الثالث) وردفي الصحيعين عنه عليه الصلاة والسلام قال اذا كان صوم يوم أحسكم فلا يرفث ولا يصخب فأن سابه أحدأوقاتله فليقل اني صائم اني صائم هذالفظ البخاري والرفث يراد به الجاع والفحش من القول وخطاب الرجل المرأة فبالتعلق بالجاع قال صاحب الترغيب وقال كثير من العلماء المرادبه في هذا الحديث الفحش وردىء الكلام أنتهى والصخب الصياح واختلف في قوله صلى الله عليه وسلم فليقل انى صائح فقيل انه يقوله بلسانه ويسمع ذلك للذي شاتمه لعله ينزجر وقيل يقوله بقلبه لينكف مه عن المشاتمة قال النووي في الاذكار والأول أظهر انتهى (قلت) وهو الذي يظهر من كلام ابن حبيب في الواضحة فانه قال بعد أن ذكر الحديث بلفظ فان امر وقاتله أوشاته فليقل اني صائم قال عبد الملك يعنى ان الصيام بحجزنى عن الردعليك انتهى قال النووى ومعنى شاتمه أظهر شمه متعرضا لمشاتمته وقال في العارضة في قوله عليه السلام انجهل على أحدكم جاهل فليقل أني صائم لم يعتلفوا انهيصر حبذلك في الفريضة واختلفوا في التطوع والاصم انه لايصر عبه وليقل لنفسه انى صائم فكيف أقول الرفث انتهى وانظر حاشية الموطأللج للال السيوطي وقال فيجامع الأمهات للسنوسي روى أبوداود عن أبي بكرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم انى قترمضان كلهوصمته كله فلاأدرئ أكره النزكية أوقال لابدمن نومة أورقدة ولابأس أن يقول الرجل انى صائم معتذر اولا يقوله متعدثا ولامتزينا انتهى ص ﴿ وتعجيل فطر وتأخير سحور كه ش قال في التنبيهات السحور والفطور بفتح أولها اسم لما يتسحر به ويفطر عليه كالسعوط والوقودو بالضم للفعل غال ابن الانبارى وأجاز بعضهم الفتح في الوجهين والاول هو المعروف الذي عليه أهل اللغة أنتهي وقال النووى السحور في سينه الفتح والضم وقال الأبي بالفتح اسم لما يتسحر بهمن الطعام والشراب وبالضم المصدر والفعل والصواب الفنم لان البركة في الفعل لافي الطعام يشيراني قوله صلى الله عليه وسلم تسحر وافان في السحور بركة ومعنى كلام المصنف انه يستعب الصائم أن يعجل الفطر وأن يؤخر السحور وماذكره المصنف من الاستحباب صرح بهاللخمي وغيره وجعل ذلك في الرسالة سنة فقال ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور قالأبوالحسن في الكبير قال الحفيد أجعوا على أن من سنن الصوم تأخير السحور وتعجيل الفطر انتهى وقالصاحب الجواهر تعجيل الفطرسنة وتأخير السحور مستعب والامرفي ذلك قريب والاصل في ذلك ماور دفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لايزال الناس بعير ماعجلوا الفطر وفيسنن الترمدي قال رسول اللهصلي الله عليه وسلم قال الله تعدالي أحب عبادي الىأتجلهم فطرا وروىمالك فيالموطأ منعمالالنبوة تعجيسا الفطر والاستيناء السحور وفي جهيم البغارى ومسلم انه كان بين فراغهمن سحوره ودخوله في صلاة الصبح قدرقراءة خسين آية وروى الامام أحدبسنده من حديث أبى ذرأن رسول اللهصلي الله عليه وسلم قال لاتزال أمتى بخسر ماعجلوا الفطر وأخروا السحور والمراد بتعجيل الفطر أن يكون ذلك مد تحقق الغروب وعدم الشك فيملأنه اذاشك في الغروب حرم عليمه الفطر اتفاقاوفي النوادرقال ابن نافع عن مالك واذاغشيتهم الظلمة فلايفطروا حتى يوقنو ابالغروب انتهى وكذلك يستحب تأخير السنحورمالم بدخل الى الشك في الفجر قاله في المجموعة (تنبهات م الأول) هل المطاوب تعجيل

(وتعجمل فطر وتأخير سعور)الرسالةمن السنة تعجمل الفطر وتأخير السعور * ان يونس كانرسول الله صلى الله علىه وسلم بتسحر و يقوم لملاة الغداة قال أنس كان بن ذلك قدر خسين Tة أشهد ستعد تأخير السعور مالم بدخل الى الشك في الفجر القباب روى إبن نافع عن مالك اذا غشتهم الظامة فلانفطروا حتى يوقنو اللغرب ابن حس انا لكره تأخير الفطر استنانا وتدينافأما لغرذلك فلاكذا قاللي أحكالمالك

الفطرقبل صلاة المغربأو بعدها قال الباجي في المنتقى لماتكم على وقت المغرب في شرح قول عمر رضى الله عنه المغرب اذاغر بت الشمس لاخلاف بين أهل السينة أن تعجيلها في أول الوقت مستحب لانهاتصادف الناس متهيئين لهاور فقابالصائم الذي شرع له تعجيل الفطر بعدأداء صلاته انتهى وفى كتاب الصيام من الموطأ مالك عن ابن شهاب عن حيد بن عبد الرحن ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعثمان بن عفان كانا يصلمان المغرب حين منظران الى الليل الاسود قبل ان يفطرا مم نفطر ان بعد الصلاة وذلك في رمضان انهى وفي النوا درعن ابن حبيب ولارنبغي تأخير الفطر حتى برى النجوم ولابأس لمن رأى سواد الليل أن يفطر قبل أن يؤذن و يصلى اذار أى سواد الليل قدطلعمن موضع يطلع منه الفجر تنبعث منه الظلمة انهى وفي سنن أبى داودعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بفطر قبل أن يصلى على رطبات فان لم يجدر طبات فقرات فان لم يجد غرات حساحسوات من ما عفهذا الحديث مخالف كلام الباجي وماتقدم عن الموطأ الاأن عمل هذاعلى الفطر بالشئ اليسير وكلام الباجي ومافي الموطأعلى ان المراديه العشاءوه فاهو الظاهر وقدقال في العارضة كان الني صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلى على شئ يسبر لا يشغله عن الصلاة وقال الجزولي انهيفطر بالشئ اليسبر ويصلى وحينتذيا كللانه يستعمله تعجمل الفطر قبل الصلاة ولو بالماءانهي وروى ابن عبد البرفي التهيدعن أنس قال مار أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دصلي حتى بفطر ولوعلى شرية ماءذكره في شرخ الحديث الخامس لعبد الرحن بن حملة هذاهوالظاهرالذي عليه عمل الناس والله أعلم (الثاني) تقدم في الحديث ما يفطر عليه وهكذا قال القرطى في تفسيره انه يستحب الفطر على رطبات أوتمر ات أوحسوات من ما ، وذكر الحدث وعد القاضى عياض والشبيبي وغبرهمامن مستحبات الصوم ابتداء الفطر على التمرأوالماء وقال في من سأن الصوم وقت الفطر * تعجمله بالماء أو بالتمر

قال الشيخ زروق في شرحها من سان الموم تعجيل الفطر رفقا بالضعفا ، واستحيا باللنفس و مخالفة للهود وكونه بالخرأ وما في معناه من الحلاوات لانه بردالبصر ماز اغ منه بالصوم كاحدث به وهب فان لم يكن فالماء لانه طهور انهى فتقديم الماء على الغرفي قول الناظم تعجيله بالغرأ و بلااء المحاهو لاجل الوزن وقال الده يرى من الشافعية في شرح المنهاج ظاهر الحديث انه لا بدمن ثلاث بمرات و بذلك صرح القاضى أبو الطيب ونقله عز الدين ونقله عن الشيخ محسالدين الطبرى القصد أن لا بدخل جوفه شيأ قبله قال ومن عكة استعبله الفطر على ماء زمز م لبركته فان جعينه و بين المغر في سن قال والحكمة في المغر أن المصوم يفرق البصر والمغر مجمعه ولهذا قال الروياني فان لم يحد الغرفعلى حلاوة أخرى فان لم يحد فعلى الماء قال القاضى حسين والأولى في زماننا أن يفطر على ماء بأخذه بكفه من النهر لان الشهر الناس المنه على الماء قال القاضى حسين والأولى في زماننا أن يفطر على ماء بأخذه بكفه والمواب المغرثم الماء قال الحديث ان تلقي والمناب كلام الدميرى وقال الجزولي ان كان عنده حلال ومتشابه أفطر بالحلال ولا يفطر بالمتشابه لانه جاء في الحديث ان تلقيق كل ليلة من رمضان سبع المعتملة عتيق من النار الامن اغتاب مساما أو آذاه أو شرب خرا أو أفطر على حوام انتهى (الثالث) في سنن أبي داود أنه صلى الله عليه وشيا الاجران شاء الله حمل وعلى رزقك أفطرت وانه كان يقول ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الاجران شاء الله وقال الشيخ زروق في شرح القرطبية و يقول عند الفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وانه كان يقول عند دالفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وانه كان يقول عند دالفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت والمورات وانه كان يقول عند دالفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وقول المعروب وقول المهروب وقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت والقرط عليه والمورات وانه كان يقد وله في المنافي الله على معت وعلى رزقك أفطرت والقرط على وقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت والمؤلم المهم المنافية ولمنافية على والمهم المنافية ولما المهم المنافية ولماء ولماء المنافية ولماء ولماء المنافية ولماء ولماء المنافية ولماء ولماء ولماء ولماء ول

فاغفرلى ماقدمت وماأخر تأوغير ذلك فانالصائم دعوة مستجابة فيل بين رفع اللقمة ووضعهافي فيه والله أعلم (قلت) ولم أقف على الزيادة التي ذكر ها الشيخ زرون أعني قوله فاغفر لي ماقدمت وما أجرت قال في الادكار والظمأمقصورمهموز وهو العطش قال الله تعالى لا يصيبهم ظمأ قال وانما دكرت هذاوان كان ظاهر الاني رأىت من أشتبه عليه فتوهمه ممدودا قال وروينافي سنن أبي داود وابن السنى عن معاذبن زهرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أفطر قال الجد الله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت قال وروينافي كتاب بن السني عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلماذا أفطر قال اللهم لل صمنا وعلى رزقك أفطر نافتقب لمناانك أنت السميع العلم وأماحد بث الصائم دعوة مستجابة فقال النووي روينافي كتابي ابن ماجه وابن السني عن عبدالله بن أى ملكة عن عبدالله بن عمر و بن العاصى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أفطر يقول ان الصائم عند فطره لدعوة ماثرد قال ابن أبي ملكة معتعبد الله ابن عمر واذا أفطر يقول اللهماني أسئلك برحتك التي وسعت كلشئ أن تغفرلي انتهى زادفي الترغيب في رواية أن نغفرلى ذنو بى وقال رواه البيهق قال في الاذ كارور وينافى كتابى الترملدي وابن ماجمه عن أبيهر رة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ترددعو تهم الصاغم حتى يفطر والامام العادل ودعوة المظلوم قال الترمذي حديث حسن قال النووي الرواية حتى بالمثناة فوق (قلت) دكره في الترغيب وذكر فيه رواية حين بالمثناة والنون والله أعلم (الرابع)قال في العارضة في قوله عليه الصلاة والسلام للصائم فرحتان فرحة عندافطاره وفرحة عندلقاءر به الفرحة عندافطاره بلذة الغذاء عندالفقهاء ومخلوص الصومهن الرفث واللغو عندالفقراء وفرحة عند لقاءر بهما برى من الثواب وليس هـ ندالمن أدى الفرض وانم اهو لمن أكثر سن التطوع انتهى وماقاله من النعصيص غيرظاهر ولا يوافق عليه والله أعلم (الخامس) قال إبن ناجي في شرح الرسالة قال الباجي تعجيل الفطرهوأن لابؤخر بعد الغروب على وجه التشديد والمبالغة واعتقاد أنه لا بحوز الفطر عندالغروب على حسب ما يفعله البهودوأمامن أخره لام عارض أواختمارا مع اعتقاد انه لايجو زالفطرعند الغروب على حسب ما يفعله الهو دوأمامن أخره لأص آخراختمار امع اعتقاد أنصومه قد كل بغروب الشمس فلايكره له ذلك رواه ابن نافع في المجوعة انتهى وقال في النوادر فالأشهب وواسع تعجيل الفطر وتأخيره للحاجة تنوب وبكره ان يؤخره تنطعانت ان لامحزيه وهومعنى الحديث في ان لا يؤخر تم قال وانما يكره تأخير الفطر استنانا و تدينا فامالغير ذلك فلا كدال قاله أحماب مالك انهى (السادس) قال ان ناجى في شرح المدونة اختلف في التأخيراذا أرادالوصال فقيل حائز وقيل لاوكلاها حكاه اللخمي واختار جوازه الي التسحير وكراهيته الي اللملة لقابلة انتهى وقال ابن عرفة وكره مالك الوصال ولوالى السحر اللخمي هو المهمباح للحديث من أرادأن بواصل فلمواصل الى السحور انتهى وقال في الا كالقال بعض العماء الامساك بعدالغر وبالابجوز وهو كالامساك بومالفطر ويومالنحر وقال بعضهم هوجائز وله أجر الصائم واحتج هولاء بان في أحاديث الوصال ما يدل على ان النهى عن ذلك تعفيف ثم ذكر عن ابن وهب اجازته وعن مالك كراهته وقال اللخمي اختلف في الامساك بعد الغر وببنسة الصوم فقيل غيرجائز وهو بمزلة الامساك يوم الفطر ويوم النحر وقيل ذلك جائز وله أجر الصائم انتهى وظاهركلام اللخمى أن القول الاول يقول ان الامسال حرام فيكون مخالفالقول مالك

بان الوصال مكروه والله أعلم (السابع) قال ابن ناجي في شرح المدونة قال عياض اختلف اذاحضرت الصلاة والطعام فنهب الشافعي الى تقديم الطعام وذكر نعوه ابن حبيب وحلى ا بن المندر عن مالك انه بدأ بالصلاة الاان يكون الطعام خفيفا (قلت) الاقرب ردهماالى وفاق وهوالبداءة بالصلاة انلم بكن بتشوق للطعام فيكون الخلاف خلافافي عال و بهذا التفصيل كان شيخناالشسيي مفتى انتهى (قلت)ماذ كره عن عماض ذكره في الا كال في شرح قوله صلى الله علىه وسلولا صلاة معضرة الطعام ولا وهو مدافع الاخبثين وقوله عليه الصلاة والسلام اذاقرب العشاء وحضرت الصلاة فابدؤا به قبل ان تصاوا صلاة المغرب قال القاضي عياض ووقع في غير مسلم في غيرهذا الحديث زيادة حسنة تفسر المعنى وهوقوله صلى الله عليه وسلم اذا وضع العشاء وأحدكم صائم فالدؤاله قبل ان تصاوا وألزم الدار قطني مسلما اخراجه قال الاان مكون لم ببلغ مسلما وما ذكر والابي عن شيخه ذكر الماز ري نعوه فقال لماذكر الحديثين المتقدمين معناه إن به من الشهوة الى الطعام ما يشغله عن صلاته فصار ذلك عنزلة الحقن الذي أمر باز التعقبل الصلاة انتهى وقال في الطراز في ما الصلاة ما لحقن ومن يلغ به الجوع ثم حضر الطعام والصلاة فلب ا بقضاء حاجتهمن الطعام لانه يتفرغ فالشالصلاة فان بدأ بالصلاة فان كان باله مشغولا محسث لابدري ماصلى معدد ذلك أبداوان كان دون ذلك ولكن تقلقه و معجله فحسن ان معيد في الوقت وان كان انماتنوق نفسه الى الطعام من غيران دشغله فلاشئ علمه انتهى باختصار وقال الجزولى اذا حضر الطعام والصلاة فان كان عاف ان مفله قدم الطعام وان علم أنه لانشغله افطر منه بشي يسير وصلى لانه يستحب القطر قبل الصلاة ولوبالماء انتهى (الثامن) ذ كرالمنف حكم تعجيل السحور ولم بذكر حكوالسحور وقدعده القاضى عماض في قواعده في سنن الصوم وقال في الاكالأجعالفقهاءعلى أنالسحو رمندوب المه ليس بواجب انتهي وقال اللخمي السحور الاكل عندالسحر ولاخلاق أن السحو رمستحت غير واجب انتهى ونقله الشمخ أبوالحسن فى الكبير وقدو ردفي الحث عليه أحاديث كثيرة ففي الصحيحين قال رسول الله صلى الله عليه وسلمتسحر وافان في السحو ربركة وفي صحيح مسلم فصل مايين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر (التاسع) قال في الا كمال قوله فان في السيحور بركة أصل البركة الزيادة وقدتكون هذه البركة القوة على الصيام وقدجاء كذلك مفسرافي بعض الآثار وقد تكون الزيادة في الاكل على الافطار وهومما اختصت به هذه الامة في صومها وقد تكون البركة في ز مادة الاوقات المختصة بالفضل وهذامنها لائه في السحر وقد جاء في فضل ذلك الوقت وقبول الدعاء والعمل فيهوتنزل الرجة ماجاء وقدته كون البركة مانتعلق بالسيحر من ذكر وصلاة واستغفار وغبرهمن زيادات الاعمال التي لولا القيام السحو رلكان الانسان نائماعنها وتاركالها وتعديد النبةالصوم ليخرجمن الخلاف والسحو رنفسه بنية الصوم وامتثال الندب طاعة وزيادة في العمل انتهى (العاشر) قال في الا كال أيضاوقوله فصل ما بين صومنا وصوم أهل الكتاب أكلةالسحرصوا بهنفتح الهمزة والروابة فيهبضمها وبالضم انماهو بمعنىاللقمة الواحسة وبالفتحالا كلمرة واحدة وهو الاشبههنا والفصل بالصاد المهملة الفرق بين الشيئين انتهي قال ابن ناجي في شرح المدونة والرسالة قال التادلي فهاقاله نظر والاشبه مافي الرواية لمافيه من التنبيه على قلة الاكل باللقمة الواحدة بخلاف الاكل مرة واحدة فانه قد مكون فيها الطعام الكثير

(وصوم بسفر)من المدونة قال مالك الصوم في السغر أحبالي لنقوىعلمه وكل واسع * ابن حبيب الافيالجهادفانالفطرفي سفر ه أفضل ليتقوى كا فطر يوم عرفة أفضل للحاج (وانعلم دخوله بعدالفجر) انظر هذه الغاية كائهوالله أعلم يقول الندبمستصحبولوعلم انه يدخل أول النهار اذقد يتوهم أنالصوم حينند واجب وليس كناك (وصوم يوم عرفة انلم Ex.

والشبع المذموم أنهى وقال النووى ضبطه الجهور بفتح الهمزة وهي الرواية المشهورة في رواية بلادنا وقال القاضي عياض أن الرواية في مبالضم ولعله يريد في رواية بلادهم انتهى (الحادي عشر) قدتقدمان السحور الاكلوقت السحر قال النووي في شرح المهذب ووقتهمن نصف الليل الى طلوع الفجر انتهى وقال في النوادر ويستحب تأخير السحور مالم يؤخرالى الشكفي الفجر ومن عجله فواسع يرجى لهمن الاجر مابرجي لمن أخره الى آخر أوقاته انتهى و محصل السحو ر تقليل الا كلوكثيره ولو بالماءلمار وي ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تسحر واولو مجرعة من ماء والله أعلم (فائدة) قال ابن ناجي وقعت نازلة ببغداد فى رجل حلف بالطلاق وهو صائم ان لا يفطر على حار ولا بار دفافتي ابن الصباغ امام الشافعية محنثه اذلالدلهمن أحدهما وأفتي الشبرازي بعدم حنثه قاثلاانه بفطر على غيرهم اوهو حصول الليل لقوله عليه الصلاة والسلام اذاأقبل الليل من ههناوأ دبرالنهار من ههنا فقدأ فطر الصائم وفتوى ابن الصباغ أشبه عذهب مالك لانه دعتبرا لمقاصدوفتوي الشيرازي صريح مذهب الشافعي انتهي ص ﴿ وصوم بسفروان علم دخوله بعد الفجر ﴾ ش يعني أن الصوم في السفر الذي يجو زفيه الافطار أفضل من الافطارير يدلن قوى على ذلك وهذا هو المشهور لقوله تعالى وان تصوموا خير ليك ولان الصوم في رمضان أكثراً جرا لانه أشد ومقيد ليل ان من أفطر في رمضان عليه الكفارة ولا كفارة على من أفطر في قضاء رمضان وقد صرح في رسم الشريكين من سماع ابن القاسم بأن مالكايستحب الصوم في السفر و مكره الافطار وقوله وان علم دخوله بعد الفجر يعني بهأن المسافر لا يجب عليه الصوموان علم انه يدخل الى بلده بعد الفجر في أول النهار بل هو باق على استحباب الصوم (تنبمه) لافرق على المشهور بين أن بدخيل بلده في أول النهار أوفي آخره وقال في الطراز ان علم انه مدخل في آخر النهار لم يكن علمه أن سيت الصوم ولا يندب الى ذلك كما مندب المه الاول قاله مالك في المختصر وقاله في المجوعة ابن الماجشون وأشهب وابن وهب وابن نافع انتهى (قلت) وهذايأتي على مقابل المشهو رالذي يستحب الافطار في السفر ولعمل هذامرادصاحب الطراز كإنفهمن قوله كإنندب البه الاول فيفهم من كلامه ان الذي يدخل في أول النهار يندبله الصوم حتى على قول ابن الماجشون فتأمله وسيأتي بمان السفر الذي بجوز فمه الافطار واستحمان الماجشون الفطر لقوله تعالى بريدالله بكراليسر ولابر يدبكرالعسر ولحديث أبي داودوليس من البرالصام في السفر ولحديث ان الله محسان تؤتي رخصه ولمالك في المختصر ذاك واسع صامأ وأفطر وعن ابن حبيب يستحب الافطار الافي سفرالجهاد وذكره ابن عرفة فتحصل فى ذلك أربعة أقوال والفرق على المشهور بين الافطار والقصر ان القصر تبرأمعه دمة المكاف بخلاف الفطر وأيضا فان صومهم الناس أسهل من الانفر ادفي صومه غالبا وأماالاتية والحدث فحمولان علىمن كان تعصل لهمن الصوم مشقة شديدة بدليل أن في صدر الحديث انه رأى رجلانظلل عليه فقال عليه الصلاة والسلام ذلك (فائدة) روى الحديث المذكور بابدال لام التعريف في قوله البروالصام والسفر مهاوهي لغة حبر ص ﴿ وصوم عرفة ان لم تحج ﴾ شيعني انه يستحب صوم يوم عرفة لغيرالحاج لقوله صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفرالسنة التي قبله والسنة التي بعده رواهمسلم وأبوداود وأماان حج فيكره له صومه لحديث أبي داودنهي عليه الصلاة والسلام عن صيام عرفة بعرفة ولانه صح أنه عليه الصلاة والسلام كأن فيه

مفطراقال في المتبطية ويكره للحاج ان يصوم عني وعرفة متطوعاوهو حسن لغيرا لحاج لان بالخاج حاجة شديدة الى تقو ية جسمه لصعو بة العمل وكثرته في ذلك الموقف ورعاضعف بالصوم فقصر هن بعضه فلذلك كره انتهى وقوله في المسطمة عني بعني في يوم الترو ية يسمى عند المفارية يوم مني وصومه مستحب كإقاله فى الرسالة وغيرها فانه قال ابن يونس وصاحب الذخيرة ورد انه كصيام سنة ونحوه في المقدمات قال وصمام عشر ذي الحجة ومني وعرفة مرغب فمه و روى أن صيام بوم عرفة كصيام سنتين وان صوم بوم منى كصوم سنةوان صوم يوم من سائراً يام العشر كصيام شهر انتهى وقال في التوضيح روى ابن حبيب في واضعته عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال صوم يوم التروية كصومسنة وهوحدىث مرسل وأماغيرالتروية من أمام مني فالمطاوب فيه الافطار كإسبأتي ص وعشر ذى الحجة و ش يعنى أنه يستحب صيام عشر ذى الحجة لانه روى ان صيام بومنها كصامشهر هكذاقال في المقدمات وقال في الذخيرة روى أن صنام كل يومنها يعدل سنة قال في المقدمات وقيل في قوله تعالى وليال عشرانها عشر ذي الحجة وان الشفع يوم النحر وان الوتر بوم عرفةوفي قوله وشاهدومشهو دأن الشاهديوم الجعة والمشهو ديوم هرفة والمراديعشر ذى الحجة التسعة الايام من أول الشمهر قاله في الشرح الكبير وهوظاهرا ذلايصام يوم النحر وعطفه على بوم عرفة من عطف الكل على الجزء عكس مافعل القاضي عياض في قواعده فإنه قال في الصمام المستحب والعشر الاول من ذي الحجة وصوم يوم عرفة قال القباب هومن باب عطف الجزءعلى الكل لانه آخرهاوهو آخرمايصاممنها ومراده بقوله صوم يوم العشر التسع خاصة وهومعظم العشر ومجو زاطلاق الكلوالمرادالبعض انتهى وهنذا لغيرالحاح وأما الحاج فيصوم سبعة فقط لانه قد تقدم في كلام المتبطى أنه يكره الصوم بعرفة ومي للحاح وان المراد بمني يوم التروية (تنبيه) قال في المواهب الله نية عن هبة بن خالدعن امرأته عن بعض أز واج الني صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم سعدى الحبجةر وامأ بوداودعن عائشة رضى اللهءنها قالت مارأ سترسول الله صلى الله عليه وسلم صاغافي العشرقطار وامسلم والترمذي وهذا يوهم كراهة صوم العشر وليس فيها كراهة بلهي مستحبة استحباباشديد الاسياالتاسع منها وهو يوم عرفة وقد ثبت في صحيح البخارى أنهصلي الله علمه وسلمقال مامن أيام العمل الصالح فيهاأ فضل منه في هذه بعني العشر الاول من ذي الحجة ثم قال وقد التت الفضيلة لانام عشرذي الحجة على غيرهامن أيام السنة وتظهر فضلة ذلك فمن بذر الصيام أوعملامن الاعمال بأفضل الايام فلوأفر ديومامنها بمين يوم عرفة لأنه على الصحيح أفضل أيام العشرالمذكور نمقال والذي بظهرأن السبب في امتياز عشرذي الحجة امكان اجباع أمهاب العيادة فيه وهي الصلاة والصوم والصدقة والحج ولانتأتي ذلك في غيرها وقال أبوأ مامة بن النقاش فانقلت أعا أفضل عشردي الحجة أوالعشر الاخيرمن رمضان فالجواب ان أبام عشر ذي الحجة أفضل لاشتمالها على اليوم الذي مارؤي الشيطان في يوم غيريوم بدر أدحر ولا أغيظ منه فيهوهو يوم عرفة ولكونه يكفر بصيامه سنتين ولاشتاله على أعظم الايام حرمة عندالله وهو يوم النحر الذي سماه الله تعالى وم الحج الاكبر وليالي عشرر مضان الاخير أفضل لاشتما لهاه ليلة القدر التي هي خبر من ألف شهرومن تأمل هذا الجواب وجده شافيا كافيا أشار اليه الفاضل المفضل بقوله مامن أبامدونأن بقولمامن عشر ونعوه ومن أجاب بغيرهذالم بدل عجة صحيحة صريحة انهى

وعشرذی الحبحة) *ابن
حبیب ورد الترغیب فی
صیام العشر و بوم التر و بة
من العشر كصیام شهر بن
من غیره وصیام بوم التر و بة
کسنة وصیام بوم عرفة
کسنت به أشهب و ابن
وهب و ابن حبیب و فطره
أفضل المحاج لیقوی

(وعاشوراء) من ابن يونس مانصه فصل وصيام يوم عاشوراء مرغب فيه وليس بلازم وفيه تكسى الكعبة كل عام وقدخص بشئ ان من لم يبيت صومه وحتى أصح ان له أن يصومه أو باقيه ان أكل وقدروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن غير واحدمن السلف وجاء الترغيب في النفقة فيه على العيال وقدروى أن رسول (٤٠٣) الله عليه وسلم قال من وسع على

أهله نوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة وان أهلمكة والمدينة يتحرون ذلك حتى كائنه نوم عسد انتها نص ابن يونس وقال ابن العربي أما النفقة في بوم عاشوراء والتوسعة فخاوفة باتفاق وانه مخلف الله الدرهم عشرة أمثاله ورأستالا بن حبيب لاتنس لا ينسك الرحن عاشورا واذكر ولازلت في الأحماء مذكورا فال الرسول صلاة الله تشمله قولا وجدناعلمه الحق والنورا أوسع عالك في العاشور فضلا وجدناه في الآثار مأثورا من بات في ليلة الماشور ذاسعة كن رميسته في الحول مسرورا وأنشدني شخى الأستاذ أبوعبداللهالمنثورىجدد الله على وحمدة قال أنشدني الخطب أبو بكر بن جزى بومعاشوراءقال أنشدني

(قلت) ولايفهم من هذا الجواب ان ليالي عشر ذي الحجة لا فضيلة فيها فان أكثر المفسرين على أن المراد بقوله تعالى وليال عشر العشر الاول من ذي الحجة ولاشك أن الاقسام بها يقتضى اختصاصها بمزيدفضل وهوظاهر والله أعلم ص ﴿ وعاشو راء ﴾ ش يعمني انه يستحب صيام عاشو راء لقوله عليه الصلاة والسلام صيام يوم عاشو راء احتسب على الله ان يكفر السينة التى قبله روامسلم وغيره قال ابن حبيب ويقال فيه تيب على آدم عليه الملاة والسلام واستوت السفينة على الجودي وفلق البحر لموسى عليه الصلاة والسلام وأغرق فرعون و ولدعيسي عليه الصلاة والسلام وخرج بونس عليه الصلاة والسلام من جوف الحوت وخرج يوسف عليه الصلاة والسلام من الجب وتاب الله سبحانه فيه على قوم يونس وفيه تكسى الكعبة كل عام (تنبهات *الاول *قال في الذخيرة وهو عاشر المحرم وقال الشافعي التاسع لانه مأخو ذمن اظهاء الابل وعادتهم يسمون الثالث ربعاوالرابع خسا (قلت) ظاهر كلامه في المقدمات أن الخلاف في المنهب ونصه واختلف فيه فقيل العاشر وقيل التاسع فنأرادأن يتحرى صامهما انتهى وفي صحيح مسلم عن ابن عباس انه قال اذارأيت هلال المحرم فاعددواصب ووم التاسع صائما فقيل له أهكدا كان رسول اللهصلي الله عليه وسلم يصوم قال نعم لكن يعارضه مار واهمسلم أيضا انه عليه السلام قال اثن بقيت الى قابل لاصومن التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفى قال في الا كال قبل في عاشو راءانه التاسع وقال مالك والاكثرهو العاشر وهو الذي تدل عليه الاحاديث كلها وقوله لأن بقيت لاصومن الماسع بدل على انه كان يصوم العاشر وهذالم يصمه انهى وقال الشيخ زر وق فى شرح القرطبية اختلف فيه فقيل التاسع وفيل العاشر واستعب بعض العاماء يوم قبلد ويوم بعده وهذا الذي ذكره عن بعض العاماء غريب لم أقف عليه والله أعلم وقال الشيخ يوسف بن عمر ويستحب صيام التاسع وفال بعضهم وكدلك الحادى عشراحتماط العله نقص الشهر وقال فيه أيضا قيل سمى عاشوراءلان عشرة من الانساء أكرمهم الله فيه بعشر كرامات (الثاني) قال في المقدمات أفضل الأيام الصيام بعد رمضان يوم عاشوراء وقدكان هو الفرض قبسل رمضان قال الفاكهاني في شرح الرسالة انطر تفضيله عاشوراء على يوم عرفة وقدجاء في الصحيح ان عرفة تكفر السنة التي قبله والتي بعده وان عاشوراءتكفرالتي قباله والتكفيرمنوط بالأفضلية فن ادعى خلاف ذلك فعلمه الدلمل انتهى (قلت) ففي كالرمهميل الى تفضيل بوم عرفة وهو الظاهر (الثالث) قال في التوضيع وانما كان يوم عرفة يكفرسنتين وبوم عاشوراء يكفرسنة لان بوم عرفة بوم هجدى ويوم عاشوراء بوم موسوى (الرابع) قال ابن حبيب يستعب في يوم عاشوراء التوسعة على العيال وقال في المدخل الموسم الثالث من المواسم الشرعية يوم عاشوراء والتوسعة فيه على الاهل والاقارب واليتامي والمساكين وزيادة النفقة والصدقة مندوب اليها بحيث لايجهل ذلك لكن بشرط عدم التكلف وأن لايصير دلك سنة يستن بهالا بدمن فعلها فان وصل الى هذا الحدلا بدأن يفعلها سياان كان من أهل العلم وعمن

الخطيب أبوعلى القرشي ومعاشورا ، قال أنشدنى الخطيب أبوعبدالله بن رشيد لنفسه بوم عاشورا ، وذكر أنه نظمه يوم عاشورا ، صيام يوم عاشورا ، أتى فضله * في سنة محكمة قاضيه * قال النبي المصطفى انه تكفير ذنب السنة الماضيه * ومرز بوسع بومه لم يزل * في عامه في عيشة راضيه يقتدى بهولم يكن لمن مضي فيه طعام معاوم لا بدمن فعله وكان بعض العاماء يتركون النفقة فيه قصدا لمنهواعلى أنهاليست بواجبة وأماما يفعاونه اليوممن أنعاشوراء يختص بذبح الدجاج وغيرها وطبخ الحبوب وغسيره فلم يكن السلف يتعرضون في هداه المواسم ولايعرفون تعظمهاالا بكثرة العبادة والصدقة والخيرلافي المأكول ثم قال ومماأحدثوه فيهمن البدع زيارة القبور وزيارة القبور فى هذا اليوم المعاوم بدعة مطلق المرجال والنساء ومن البدع التي أحدثها النساء فيد دخول الجامع العتيق بمصر واستعمالهن الحناء في هذا اليوم على كل حال فن لم تفعلها فكانها ماقامت بحق عاشوراء ومن ذلك محرهن الكمان فيهوتسر يحموغزله وتسيضهو يشلنه لخطن بهالكفن ويزعن ان منكر اونكيرالايأتيان من كفنه مخيط بذلك الغزل وهذا فيمه من الافتراء والتعكم في دين الله ماهوظاهرومماأحدثوافيهمن البدع النفور فن لحيشة منهن في ذلك اليوم ويتبغر به فكائنه ارتكب أمراعظهاوكونه سنةعندهم لايدمن فعلهاوا دخارهن لةطول السنة بتنغر نهالي أن اتي عاشوراء الثانى ويزعمن انهاذا تخربه المسجون خرجمن سجنمه وانهبرى عمن العين والنظرة والمصاب والموعوك وهذاأص خطرلأنه يحتاج الى توقيف من صاحب الشريعة فلريبق الاأنه أمر باطل فعلنه من تلقاء أنفسهن (قلت) وقد سئل الحافظ عبد الرحم العراقي الشافعي عن أكل الدجاج والحبوب يوم عاشوراء أهومباح أومحرم فأجاب بأنهمن جلة المباحات فان اقترنت بهنسة صالحة فهومن الطاعات قال وذكرأن بعض أهل المصر أفتى بتعر بمذلك في هذا اليوم وانه لايستحب فيهشئ غيرالصوم قال فسألت عنه فاذاهو بمن ينتعل فتاوى الشيخ تقى الدين بن تمية فنظر تبعض فتاوى الشيختق الدين المتعلقة بذلك فوجدته سئل عن أشياء تتعلق بيوم عاشوراء ومن المسؤل عنه ذبح الدجاج وطبخ الحبوب في هذا الموم فأحاب لس شئ من ذلك سنة في هذا اليوم بلهو بدعة لم يشرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فعلهاهو ولا أحدامة ذكر حديثا عن أبي هريرة يتضمن الأمر بصيامه والتوسعة فيه على العيال واحياء ليلته والصلاة فيه وانمن اغتسل فيهلم بمرض الامرض الموت ومن اكتصل فيهلم ترمدعينه في تلك السنة تم قال وقد علم أنهلم يستحبأ حدمن أثقة الاسلام ولاروى أحدمن أئقة الحديث مافيه استعباب الاغتسال يوم عاشوراء ولاالكحلوالخضاب وتوسيع النفقة ولاالصلاة المذكورة ولااحماء لملة عاشوراء ولاأمثال ذلك ما تضمنه هذا الحديث ولاذ كروافي ذلك سنةعن أحجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلى مابلغني في ذلك مارواه ابن عبينة عن مجمد بن المنتشر انه من وسع على أهله يوم عاشورا، وسع الله علمه سائر سنته قال ابن المنتشرجر بناه ستين سنة فوجدتاه حقا ثم اعترض على ابن المنتشر فما ذكره محقال العراقي ولقد تعجبت من وقوع هذا الكلام من هذا الامام الذي تقول أحجابه انه أحاط بالسنةعاماوخبرة وقوله لم يستعبأ حدمن أئمة الاسلام توسيع النفقة على الاهل يوم عاشوراء وقد مقال بذلك عمر بن الخطاب وحابر بن عبد الله وهجد بن المنتشر والمده وأبو الزبير وشعبة و محيى بن سعيد وسفيان بن عيينة وغيرهم من المتأخرين ، وأماقوله ولار وي أحدمن أثمة الحدرث مافيه استعماب ذاك فليس كذلك فقدر واءمن أئمة الحديث في كتبهم المشهورة الطبراني فى الكبير والبيهق في الشعب وابن عبد البرفي الاستذكار وغيرهم من أثمة الحديث وأماقوله ولا ذكروافي ذلك سنة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس كذلك فقدر واه ابن عبد البرفي الاستذكارعن عربن الخطاب باسنادجيد ثمذكرمن حديث شعبةعن ابن الزبيرعن جابرأ نهقال

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من وسع على نفسه وأهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائرسنته قال جارجر بناه فوجدناه كذلك وقال بن الزبير مثله وقال شعبة مثله رواه ابن عبد البرفي الاستذكار ورجاله رجال الصحيح ثم ذكرمن حديث ابن مسعود نحوه وقال رواه الطبراني في الكبير ثم ذكر حديث ابن مسعود من طريق آخر بزيادة فيمه وهي أنا الضامن له كل درهم ينفق يوم عاشوراء بريدبه ماعندالله حسب بسبعائة ألف في سبيل الله وكان عندالله أ كثر ثو اباممن في السعوات والارض ومن تصدق في يوم عاشوراء في كانتهات على ذرية آدم صلوات الله عليه وسلامه قال ابن عسا كرحديث غريب جدا قال العراقي هو حديث منكر تمقال العراقي واعلم أن حديث ابن مسعود في التوسعة ليس في شئ من الكتب الستة فلا يغتر بذكر إن الأثير له في جامع الأصول فان ذلك وهم عجيب قال وهذا الكتاب كا نه ليس عدر رفان فيه عدة أوهام وأعجب من ذلك أن أخاه ذكر في اختصاره لجامع الأصول هذا الحديث وعلم عليه علامة الغارى ومسلم وهذاغلط فاحش منهما والحديث ليس في شئ من الكتب الستة البتة ثم ذكرمن حديث أيهر رة نعو حديث عابر المتقدم وقال رواه البهق في الشعب ثمذ الرحديث أبي هر رة الذي ذكره ابن تممة وقال ان ابن الجوزي ذكره في الموضوعات وقال هذا حديث لايشك عاقل في وضعه وانا بن تمية قال لا يحوز أن يقول هذا مؤمن فضلاعن أن يقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم مم قال العراقي والحق ماقاله ان الجوزى وابن تمية من أنه حديث موضوع م ذكرمن حديث أبي سعيد الخدرى وابن عمر نعو حديث جابر المتقدم محقال هذا ماوقع لنامن الاحاديث المرفوعة واعجها حديث جابر من الطريق الأولى ثمروى بسنده عن عمر بن الخطاب موقوفامن وسع على أهله ليلة عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة قال يحيى بن سعيد جرينا ذلك فوجدناه حقا قال واسناده جيدانتهي ملخصامن جزء للحافظ العراقي نعوالكراس وذكر السخاوي عن العراقي في أماله أنه قال في طريق جابرالتي ذكرها في الاستذكار إنها على شرط مسلم (قلت) وقدعلممن هذا الهلم يقف على شئ في الخصال التي بذ كرانها تفعل في يوم عاشوراء غيرالصوح والتوسعة على العيال وقدروي الحاكم والبهق من حديث ابن عباس مرفوعامر اكتعل بوم عاشوراء بالاثمد لم ترمد عينه أبدا قال الحاكم انه منكر قال ابن حجر هو موضوع أورده اس الجوزي في الموضوعات قال الحاكم والاكتمال يوم عاشوراء لمرد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه أثر وهو بدعة ابتدعها قتلة الحسين ذكر ذلك السخاوى في المقاصد الحسنة وفي الأثرالذي ذكره عرالتوسعة على الأهل في ليله عاشوراء وفي الاحاديث السابقة التوسعة على الأهل في يوم عاشوراء فينبغي أن يوسع على الأهل فيهما وقال الشيخ زروق في شرح القرطبية فيوسع بومه وليلتهمن غيراسراف ولامرا آة ولامماراة وقدجرب ذلك جاعة من العاماء فصح انهى وقال الشيخ يوسف بنعمر في باب جلمن الفرائض ويستحب التوسعة في النفقة على العيال ليلة عاشوراء واختلف هل هي ليله العاشر أوليله الحادي عشرانتهي (قلت) وقد ذكروافها يفعل ومعاشوراء اثني عشرخصلة وهي الصلاة والصوم والصدقة والاغتسال والاكتمالوزيارةعالموعيادةالمريض ومسحرأس اليتم والتوسعة على العيال وتقليم الاظفار وقراءة سورة الاخلاص ألف مرة وصلة الرحم وقد نظمها بعضهم فقال في يوم عاشوراء عشر تنصل * مهااثنان لهافضل نقسل

صم صلصل زرعالماعد واكتعل * رأس البتيم المسع تصدق واغتسل وسع على العيال قبلم ظفرا * وسورة الاخلاص ألفاتقرا (الخامس) قال في المقدمات وقد خص عاشو راء لفضله عالم بخص به غيره من أن يصومه من لم يستصيامه ومن لم يعلم به حتى أكل وشرب وقد قبل ان ذلك انما كان حين كان صومه فرضااتهي (قلت) ظاهر كلامهان ماقاله هو المنهب وليس كذلك بل هوقول ابن حبيب قال ابن الحاجب والمشهوران عاشو راء كغبره قال في التوضيح أي في انه لا يجزى الابنية من الليل والشاذ لابن حبيب صحة صومه بنية من النهار انتهى وقال ابن عرفة والمشهور أن عاشورا، كغيره الباجي عن ابن حبيب خص بصحته من لم سيت مأوا عمدا كل انتهى وسمأتى الكلام على صوم مقضاء أو تطوعالمن عليه قضاء رمضان عند قول المصنف وتطوع قبل نذرأ وقضاء والله أعلم *فائدة قال القباب قال القاضي أبو الفضل في المشارق عاشوراء اسم اسد لامي لا يعرف في الجاهلية قاله ابن در بدانتهى ولفظ المشارق بوم عاشورا ، ممدود قال ان در بدسمى في الاسلام لم يعرف في الجاهلية وليس في كلامهم فاعولاه * وحكى عن ابن الاعرابي أنه سمى خابور اءولم شته ابن در بد ولاعرفه وحكى أبوعمر والشيباني في عاشوراء القصرانتهي ص ﴿ وتاسوعاء ﴾ ش يعني أنه يستحب صومتاسوعاء لماتقدم عن صحيمسلمانه علىه الصلاة والسلام قال لتن بقست الى قابل الأصومن التاسع ولأنه قد تقدم ان العلماء اختلفوافي يوم عاشوراء هل هو التاسع أوالعاشر وقال ابن رشد من أراد أن يتعرى صامهما (تنبهات * الاول اقال القرطي في تفسيره ولم يصم النبي صلى الله عليه وسلم التاسع قطبينة قوله لئن بقست الى قابل الحديث (قلت/حديث ابن عباس السابق بدل على انه كان بصومه فتأمله (الثاني) بق من الأيام التي ورد الترغيب في صمام اأيام أخر لم يذكر هاالمنف منها تألث المحرم والسابع والعشر ونمن رجب ونصف شعبان والخامس والعشر ونمن ذى القعدة قال في التوضيح واستحب ابن حبيب وغيره صوم السابع والعشر بن من رجب لان فيه بعث الله محمد اصلى الله عليه وسلم والخامس والعشرين من ذي القعدة لأن فيه أنزلت الكعبة على آدم عليه الصلاة والسلام ومعم الرحة وثالث المحرم فيه دعاز كريار به فاستجيب له انتهى من آخر كتاب الصيام من التوضيح وذكرها في الشامل وعز اهالابن حبيب فقط وفي شرح الارشاد الشيخ زروق ولابن حيب استحباب السبعة الايام التي منهاثالث المحرم والسابع والعشر ون من رجب والخامس والعشر ونمن ذي القعدة انتهى وبقية السبعة تاسوعاء وعاشوراء وبوم التروية ويوم عرفة وأمانصف شعبان فذكره ابن عرفة لماذكران مماور دالترغيب في صومه شعبان فقال خصوصا يوم نصفه فتصير الايام المرغب في صيامها في السنة عمانية أيام (الثالث) من الايام المرغب فى صمامها في الجمعة يوم الخيس ويوم الاثنين نص على ذلك اللخمى وابن رشد قال في المقدمات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الاثنين والخيس وقال ان الاعمال تعرض على الله سحانه وتعالى فهماوأ ناأحب أن يعرض عملى على الله سحانه وأناصائم فصيامهمامستحد انتهى (الرابع) عد القاضى عياض في قواعده من الصوم المستحب صوم العشر الأول من الحرم قال القباب في شرحهاتقدم الحديث فى فضل صيام المحرم وعاشو راء وأماالعشر الأول منه فلم أقف فيه على شئ فلعل المؤلف علم فى ذلك شيأ والله أعلم (الخامس) قال الشيخ زروق فى شرح القرطبية صيام المولد كرهه بعض من قرب عصره بمن صح عامه وورعه قال انهمن أعياد المسامين فينبغى أن

(وتاسوعاء) * ابن عرفة الرواية أن يوم عاشوراء هو عاشر المحرم * ابن شاس و يستحب صوم يوم تاسوعاء * ابن يونس كان ابن عباس يوالى صوم اليومين خوا أن يفوته يوم عاشوراء وكان يصومه في السفر ونقله في الشهاب السفر ونقله في الشهاب

لايصام فيه وكان شيخنا أبوعبد الله القورى بذكر ذلك كثيراو يستحسنه انهى (قلت) لعله بعنى ابن عباد فقد قال في رسائله الكبرى مانصه وأماللولد فالذي يظهر لى أنه عيد من أعياد لمسلمين وموسم من مواسمهم وكل مايف عل في ممايقة ضيه وجود الفرح والسر و ربذاك المولد المبارك من ايقاد الشمع وامتاع البصر والسمع والتزين بلبس فاخر الثياب وركوب فاره الدواب أمرمباح لاينكر على أحدقياسا على غيره من أوقات الفرح والحكوبكون هذه الاشياء بدعة فيهذا الوقتالذي ظهرفيه سرالوجود وارتفع فيسهعهم الشهود وانقشع فيسه ظلام الكفر والجحود وادعاء انهذا الزمان ليسمن المواسم المشروعة لاهل الايمان ومقارنة ذلك بالنبيروز والمهرجان أحرمستثقل تشمئزمنه القلوب السلمة وتدفعه الآراء المستقمة ولقد كنت فهاخلامن الزمان خرجت في يوم مولد الى ساحل الحرفاتفق أن وجدت هناك سيدى الحاج ابن عائسر رجدالله وجماعة من أحصابه وقدأخرج بعضهم طعاما مختلفالياً كلوه هنالك فلماقدموه لذلك أرادوامني مناركتهم فيالأكل وكنتاد داك صائما فقلت لهم انني صائم فنظر الى سيدى الحاج نظرة منكرة وقال لى مامعناه ان هذا اليوم بوم فرح وسر وريستقيم في مثله الصيام عنزلة بوم العيد فتأملت كلامه فوجدته حقاو كاني كنت ناعًافاً بقظني انتهى ص ﴿ والمحرم ورجب وشعبان ﴾ ش هكذا فالاللخمي الأشهر المرغب في صومها ثلاثة المحرم ورجب وشعبان ثم قال والاصل في هذا قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصيام بعدر مضان شهر الله المحرم أخرجه مسلم وقالت عائشة رضى الله عنهاما رأت رسول اللهصلي الله عليه وسلم أكثرمنه صياما في شعبان اجتمع عليه الصعمان انهي وقال فالمقدمات وصيام الأشهرالحرم أفضل من غيرهاوهي أربعة المحرم ورجب وذو القعدة وذوالحجة انتهى وقال فى التوضيع قال ابن يونس روى انه عليه الصلاة والسلام صام الاشهر الحرم انتهى ولم أره في شئ من كتب الحديث بل يعارضه مار واهمالك والبخاري وملم وأبوداود والترمذي عن عائشة الهاغالت كان رسول اللهصلي الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر و يفطر حتى نقول لايصوم ومارأ بترسول اللهصلي الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الارمضان ومارأ بشهفي شهرأ كثرمنه صيامافي شعبان وهندا لفظ الموطأ والذيجاء في الأشهر الحرم مارواه أبوداود والنسائي وابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صم من المحرم واترك صم من المحرم واترك صم من المحرم واترك وهال بأصابعه الثلاثة فصمها وارسلها وفي مسلم عنه عليه الصلاة والسلام أفضل الصام بعدر مضان شهر الله المحرم وأمشعبان فروى أبوداود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها انها فالتكان أحب الشهور الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يضومه شعبان تم يصله برمضان وعنها أيضا أنهاقالت مارأ يترسول الله صي الله عليه وسلم في شهرا كثر صيامامنه في شعبان كان يصومه الا فليلاوفي رواية لمم ليعد الاقليلابل كان يصومه كله وعن أمسامه رضي الله عنها قالت مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهر بن متنابعين الدشب ان ورمضان انتهى كلام التوضيح وما ذكره عنابن يونس ذكره صاحب النوادر وقوله انه يعارضهاماذكره الجاعة المذكورون ظاهر لكن يعارض مارواه الجاعة أيضاحديث مساروحديث أمسامة السابقان انتهى (تنبهات، الاول) لمهنذكر واشيأ يدل على فضل صوم رجب بحصوصه الاقوله صممن المحرم واترك وقدذكر جاعة أحاديث في فضل صومه وفي النهي عن صومه وقد تكام العاماء في ذلك وأطالوا وقد جع في ذلك شيخ شيوخناالحافظ شيخ الاسلام ابن حجرجز أساه تبيين العجب بماور دفى فضل رجب فرأيت أن

(والمحرم ورجب وشعبان) لوقال والمحرم وشمبان لوافق المنصوص نقل ابن بونس خص الله الأشهر الحرم وفضلها وهى المحرم ورجب وذوالقعدة وذو الحجة قال وقدرغب في صيام شعبان وقيل فيمه ترفع الاعمال ورغبفي صام بوم نصفه وقيام تلك الليلة قيل ورغب أيضا في صيام سبعة وعشرين من رجب فيه بعث النبي صلى الله عليه وسلمو يوم خسة وعشرين من ذي القعدة أنزلت الكعبة ومعها الرحة انتهى مناس بونس

أذكر ملخصه هناوقدافة تحهر حهالله بذكر أسمائه فذكر لهستة عشر اساوهو رجب لأنهكان يرجب في الجاهلية أي يعظم أولترك القتال فيه يقال اقطع الرواجب والاصم لانه لاتسمع فيه قعقعة السلاح والاصب عوحدة لانهم كانواية ولون ان الرحة تصبفيه ورجم الجم لان الشياطين ترجم فيه والشهرالحرام لأنحرمت قديمة والمقيم لأنحرمت فابتة والمعلى لأندر فيع عندهم والفر دوهواسم شرعى ومنصل الأسنة ومنصل الآل أى الحراب ومنزع الأسنة وشهر العتيرة لانهم كانوا يذبحونها فيه والمبدى والمعشعش وشهر اللهقال ابن دحمة ذكر بعض القصاص ان الاسراء كان في رجب قال وذاك كذبقال الحربي كان الاسراء ليله سبع وعشرين من ربيع الأول ثم قال فصل لم يرد في فضله ولافى صيامه ولافى صياء شئ منهمعين ولافى قيام ليلة مخصوصة فيه حديث محير يصلح للحجة وقد سبقني إلى الجزم بذلك الامام الهروى الحافظ رويناه عنه باسناد صحيح وكذار ويناه عن غيره ولكن اشتهران أهل العمليتسامحون في ايراد الاحاديث في الفضائل وأن كان فهاضعيف مالم تكن موضوعة انتهى وينبغي مع ذلك اشتراط أن يعتقد العامل كون ذلك الحدث ضعيفا وأن لاسهر ذاك لثلايعمل المراجحديث ضعيف فيشرع ماليس بشرعا وبراه بعض الجهال فيظن انهسنة محمحة وقدصر ح يمنى ذلك الأستاذ أبومجد بن عبد السلام وغيره ولمدند رالمرءمن دخوله تعت قوله صلى الله عليه وسلمن حدث عنى محديث يرى انه كذب فهو أحد الكاذبين فكنف عن عمل به ولافرق في العمل بالحديث في الأحكام أوفي الفضائل اذالكل شرع ثم نرجع فنقول ان أمثل ماور دفيه مارواه النسائي من حديث أسامة قلت بارسول الله لم أرك تصوم من شهرمن الشهور ماتصوم من شعبان قال ذلك شهر بغفل الناس عنه بين رجب و رمضان ففيه اشعار بان في رجب مشابهة برمضان وان الناس يشتغلون فيهعن العبادة عايشتغلون بهفي رمضان و يغفلون عن نظير ذلك في شعبان ولذلك كان يصومه وفي تخصيصه ذلك الصوم اشعار بفضل صيام رجب وان ذلك كان من المعلوم المقر رلديهم ومن ذلك مار واه أبو داوداً نه عليه الصلاة والسلام قال ليعض أحجابه صممن المحرم وانولاصم من المحرم وانولا صم من المحرم وانولا فقال باصابعه الثلاثة فضمها مح أرسلها فغي هذا الخبر وان كان في اسناده من لا يعرف ما يدل على استعباب صيام بعض رجب لأنه أحد الاشهر الحرم وأماحد بثأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم من صاممن كل شهر حوام الجيس والجعة والسبت كتب اللهله عبادة سبعهائه سنةفر ويناه في فوائد عام الرازي وفي سنده ضعفاء ومجاهيلي واما الأحاديث الواردة في فضل رجب أوفي فضل صيامه أوصيام شئمنه صريحة فهي على قسمين ضعيفة وموضوعة فن الضعيف مار واه النقاش في كتاب فضل الصيامله والبهتي في فضائل الاوقات له وغيرهماعن أنس بن مالك رضي الله عنيه موقو فاقال ان في الجنة نهر ابقال له رجب ماؤه أشيد بماضامن اللبن وأحلى من العسل من صام بومامن رجب سقاه اللهمن ذلك النهر قال الحافظ ابن حجروج دناه شاهدا الاأنه باطل قرأت بحط الحافظ السلني بسنده عن أي سعيد الخدري م فوعا ان في الجنة نهر القال له رجب ماؤه الرحيق من شرب منه شر ية لم نظراً بعدها أبداأعده الله لصوام رجب وهو من وضع السقطي (قلت) وظاهر كلام البهقي في الشعب أن الحديث مرفوع فعرر ذلك ومن ذلك مار واه الطبراني في الاوسط والبيهق من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل رجب قال اللهم بارك لله في رجب وشعبان و بلغنار مضان قال وقد وجدت لهذا الخبراسناداظاهره الصعة فكانه موضوع فأردت التنبيه عليه لثلا يغتربه ومن ذلك

مار واءالبيرقي من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصم بعدر مضان الارجب وشعبان وهوحديث منكرتم قال ووردفي فضل رجب من الاحاديث الباطلة أحاديث لابأس بالتنبيه عليهامنها حديث رجب شهر الله وشعبان شهرى ورمضان شهرامتى رواه النقاش المفسر ورواما بن ناصر في أماليه عن أبي سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عدة الشهور عندالله اثناء شرشهرافي كتاب الله يوم خلق السموات والارض منهاأر بعة حرم رجب لابقار نهمن الاشهر أحدولذلك يقال لهشهر الله الاصم وثلاثة أشبهر متواليات يعني ذا القعدة وذا الحجة والمحرم الاوان رجباشهر الله وشعبان شهرى ورمضان شهر أمتى فن صام من رجب بوماا عانا واحتساما استوجب رضوان اللهالا كبر وأسكنه الفردوس الاعلى ومن صام من رجب يومين فله من الاجر ضعفان وان كل ضعف مثل جنان الدنيا ومن صام من رجب ثلاثة أيام جعل الله بينه و بين النار خندقاطول مسيرة ذلك سنةومن صاممن رجب أربعة أيام عوفي من البلا آت من الجنون والجذام والبرص ومن فتنة المسيح الدجال ومن عذاب القبر وهو حديث طويل فركره من طرق وفي بعضها زيادة على بعض فني بعض طرقه خبرة اللهمن الشهو رشهر رجبون الاحاديث الباطلة ماذكره أبوالبركات هبة الله بن المبارك السقطى عن أنس م فوعافضل رجب على اشهور كفضل القرآن على سائر الاذكار وفضل شعبان على سائر الشهو ركفضل مجمد صلى الله عليه وسلم على سائر الانساء وفضل ومضان على سائر الشهور كفضل الله على عباده ومنها حديث رجبشهر اللهو مدعى الاصروكان أهل الجاهلة اذادخسل رجب بعطاون أسلحتهم الحديث قال وهوان كان معناه معتما فانه لأرصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها حديث رجب شهرالله الأصم من صام من رجب وماايانا واحتسابا استوجب رضوان الله الا كبر وهومتن لاأصل له بل اختلقه أبو البركات المقطى ومنها حديث من صام ثلاثة أيام من رجب كتب الله له صمام شهر ومن صام سبعة أيام أغلق عنه سبعة أبواب النارومن صام ثمانية أيام فتح الله له ثمانية أبواب الجنة ومن صام نصف رجب كتب الله له رضو انه ومن كتب الله له رضو انه لم مدنيه ومن صام رجبا كله عاسبه حسابا يسيراومنها حديث من فرجعن ، ؤ ، ن كرية في رجب أعطاه الله في الفردوس قصر امد بصرهأ كرموارجبا كرمكم اللذبألف كرامة وهومتن لاأصلله بلاختلقه السقطى ومنها حديث رجسمن أشهر الحرم وأيامه مكتو بهعلى أبواب السهاء السادسة فاداصام الرجلمنه يوماوجود صامه بتقوى الله نطق الباب ونطق البوم فقالايارب اغفر له وادالم يتم صومه بتقوى الله لم دستغفرله رواه النقاش في فضائل الصمام له ومنها حديث من صام يوما من رجب كان كصمام سنة ومن صامسيعة أمام غلقت عنه أبواب جهنم ومن صام نمانية أيام فتحت له نمانية أبواب الجنة ومن صام عشرة أيام له بسأل الله شبئا الأعطاه ومن صام خمسة عشريوما نادى منادمن السهاء فدغفراك ماسلف فاستأنف العمل ومن زادزاده الله وفي شهر رجب حل نوح في السفينة فصام وأصمن معه أن يصوموارو بناه في فضائل الأوقات البيهق ثمذ كرهمن طريق أخرى و زادفيه بعد فوله فصام وأمرمن معه أن يصومواشكرالله وجرت السفينة بهم فاستقرت على الجودي في يومعاشو راء وفى رجب تاب الله على آدم وعلى أهل مدينة بونس وفيه فلق البحر لموسى وفيه ولدا براهم وعيسى ومنها حديث فى فضل الصلاة بعد المغرب في أول ليلة من رجب عن أنس من فوعا قال من صلى المغرب فيأول الملةمن رجب تم صلى بعدهاعشرين ركعة يقرأفي كل ركعة بفاتحة المكتاب وقل

هوالله أحدم ، قويسلم فيهن عشر تسليا ، أندر ون ما ثوابه عان الروح الأمين جبريل عامي ذلك قلت الله و رسوله أعلم قال حفظه الله في نفسه وأهله وماله و ولده وأجير من عداب الفبر وجاز على الصراط كالبرق بغير حساب ولاعقاب وهذا حديث موضوع ومنهاأ يضاحه يثعن ابن عباس م فوعامن صام بوما من رجب وصلى فيه أربع ركعات يقرأ في أول ركعه ما ته مرة آبة الكرسي وفي الركعة الثانية قل هو الله أحدمائة من قلم عن حتى رى مقعده في الجنة أو يرى له وهذا حديث موضوع ثمذ كرعن ابن عباس موقو فالنه قال من صلى ليلة سبع وعشر بن من رجب اثنتي عشر قركعة بقرأفي كل كعة منها بفائحة الكتاب وسورة فاذافرغ من صلاته قرأ فاتحة الكتاب سبع مرات وهوجالس ثم فالسبحان اللهوا لجدلله ولا إله الاالله والله أكبر ولاحول ولاقوة الابالله العلى العظيم أربع مرات ثم أصبح صا عاحط الله عنه ذنوب ستان سنة وهي اللملة التي يعث فها مجمد صلى الله عليه وسلم ومنها حديث صلاة الرغائب وفيه عن أس م فوعار جب شهر الله وشعبان شهرى ورمضان شهرأمتي قيل يارحول القهمامعني قولك رجب شهرالله قال لأنه مخصوص بالمغفرة وفيه تحقن الدماء وفيه تاب الله على أنسائه وفيه أنقذأ ولياءهمن بدأعدائه من صامه استوجب على الله مغفرة فيجميع ماسلف من ذنو به وعمره فيابق من عمره وأمانامن المطش بوم الفزع الأكر فقامشيخ ضعمف فقال انى يارسول الله لاعجز عن صمامه كله فقال صلى الله علمه وسلرصم أول يوممنه فان الحسنة بعشر أمثالهاوأ وسطورمنه وآخر بوممنه فانك تعطى ثواب من صامه كله ثم ذكر صلاة الرغائب الحديث بطوله تمقال الحافظ وهذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله علمه وسلم ومنهاحديث على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شهر رجب شهر عظيم من صام يومامنه كتب الله له صوم ألف سنة ومن صام منه يومين كتب الله صوم ألفي سنة ومن صام منه ثلاثة أيام كتب الله له صوم ثلاثة آلاف سنة ومن صام منه سبعة أيام أغلقت عنه أبواب جهنر ومن صاممنه ثمانية أيام فتحتله أبواب الجنة الثمانية فيدخل من أبهاشاء ومن صام منه خمسة عشر يوما بدلت سيئانه حسنات ونادى منادمن السهاءقد غفراك فاستأنف العمل ومن زادزاده الله قال الحافظ وهوحمديثموضو علاشمائفيه ثمذ كرأعاد سأخركها باطلةوفدذكر البهقي في الشعب بعض هذه الأحاديث وكذلك الجزولي في شرح الرسالة وذكر الدميري في شرحسان ابن ماجه عن الحلمي انه لم يوجه لصوم رجب ذكر في الاصول المعر وفة سوى ماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم سلل عن صوم رجب فقال ابن انتم من شعبان وهذا يحمل ان معناه ان رجبا قدظهر فضله فانهمن الحرم وكان معظمافي الجاهلة فلاتسئلواعنه واسئلواعن شعبان وحنثذ مجو زأن مكون صومهمستحبا ومحمل أن مكون معناه الهمنفصل عن رمضان فيؤكالاشهرالتي فبله وانما المتصل برمضان والتنسه بهعن بعض الوجوه شعبان فان فمه ليلة النصف كافي رمضان ليلة القدر فاستاوى عنه لاعن رجب قال الحلمي وهذاأشبه لأن ذاالقعدة من الحرم ولم ردفي صامه شئ (الثاني)أخرج إبن ماجمه في سننه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن صمام رجب قال الدميري فيشرحها انفر ديه المصنف وهوضعيف وذكره الحافظ ابن حجر عن سنن ابن ماجه بلفظ نهى عن صوم رجب كله وقال رواه الطيراني في الكبر والبهق في فضائل الأوقات وقال ان فيه داودبن عطاء لينه ابن معين و رواه السهقي في فضائل الاوقات من هـ ذا الوجه وقال داودبن عطاءليس بالقوى وانماالرواية فيهمن فعل النبي صلى الله عليه وسلم فحرف

الراوى الفعل الى النهي تم ان صح فهو محمول على النهزيه والمعنى فيهماذ كره الشافعي في القديم قال أكره أن يتخذالر جل صوم شهر يكمله من بين الشهو ركا يكمه لرمضان قال وكذلك أكردأن متخذالرجل يومامن بين الأيام وانما كرهت ذلك لئسلا ستأسى حاهل فيظن ال ذلك واجب قال الحافظ ابن حجر والحدىث الذي أشار المهاليهي من رواية ابن عباس أخرجه من طريق عنان ابن حكم عن سعيد بن جبيرعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم حتى نقول لانفطرو بفطرحتي نقول لانصومرو بناه في كتاب أخبارمكة للفاكهي باسنادلا بأس بهعن ابن عباس انهقال لاتتخذوار جباعيداتر ونهحتما شلرمضان اذاأ فطرتم مندصمتم وقضيموه وقال عبد الرزاق في مصنفه كان ابن عباس ننهي عن صيام رجب كله لئلا تتغذ عبد اواسناده صحيح ومثل هذا مارويناه في مسند سعيدين منصور ان عركان دضرب أيدى الرحال في رجب اذار فعوهاعن الطعام حتى يضعوها فمه ويقول اغاه وموسيكان أهل الجاهلية يمظمونه قال الحافظ امن حجر فهذا النهي منصرف لمن يصومه معظالا من الجاهلية أمامن صامه لقصد الصوم في الجلة من غيران بجعله حما أويخص منهأيامامعمنة بواظب على صومهاأولمالي معمنة بواظب على قمامها محمث نظن انهاسنة فهمذامن فعلهمع السمالمة بمااستثني فلامأس بهفان خص ذلك أوجعله حنافها امحظو روهو في المنع معنى قوله صلى الله علىه وسلم لا تعضوا يوم الجعة وصام ولالملتها بقيام رواه مسلم وان صامه معتقدا انصامه أوصام ثنئ منه أفضل من صام غير دفني هدانظر و نقوى جانب المنعمافي الصحيح عن ابن عباس مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعرى صوم يوم فضله على غيره الانوم عاشو راءوهذا الشهر بعني شهر رمضان وعن أزهر بن سعيد عن أمهانها كانت دخلت على عائشةفذ كرتلهاانهاتصوم رجب فقالتعائشة صومي شعبان فان فعالفضل فقذذ كرلرسول اللهصلي الله علمه وسلم أناس بصومون رجبافقال رسول اللهصلي الله علمه وسلم وأبنهم من صمام شعبان رواه عبدالرزاق عن زيدبن أسلم وقال بعده قال زيدوكان أكثر صيام رسول الله صلى الله عليه وللم بعدر مضان شعبان وبحتمل أن تحريه صلى الله عليه وللمصيام يوم عاشور اءبعينه كان لغيرهذا المعنى لانهصدرأن صومه كان مفترضا قبل مضان وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذافعل شيئامن الطاعات واظم علمه وأماحد مثعاثثة مارأنت رسول اللهصلي الله علمه وسلمأ كمل شهر اقطالا رمضان ومارأت أكثرمنه صياما في شعبان فظاهره فضيلة الصوم في شعبان على غيره لكن ذكر بعض أهل العلمأن السبب في ذلك انه كان صلى الله عليه وسلم ر بماحصل له الشغل عن صيام الثلاثة أيام من كل شهر اسفر أوغيره فيقضيها في شعبان فلدلك كان يصوم في شعبان أكثر مما يصوم في غيره لان لصام شعبان فضلة على صام غير مومما يقوى هذا التأويل مارواه أبوداودوغيره من حديث العلاء بن عبد الرحن عن أبيه عن أبي هر يرة ان الني صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل النصف من شعبان فلاتصومواوفي رواية فلابصومن أحدوفي رواية اذادخل النصف من شعبان فامسكواعن الصيام وقدذ كربعض أهل العلمان معنى هذاالنهي للبالغة في الاحتماط لثلا محتاط لرمضان ماليس لغيره ويكون هذا عمى نهيه عن أن يتقدم أحدرمضان بيوم أو يومين قال أبو بكر الطرطوشي في كتاب الحوادث والبدع يكره صوم رجب وهي على ثلاثة أوجه أحدها أنه اذاخصه المسامون بالصوم فى كل عام حسب العوام أنه فرض كشهر رمضان واماسنة ثابتة كالسبن الثابتة وامالان الصوم فيسه مخصوص بفضل ثواب على ثواب افى الشهو رولو كان من هذا شئ لبينه صلى الله عليه

وسلمقال ابن دحية الصام عمل برلالفضل صوم رجب فقد كان عمر ينهى عن صيامه والله أعلم انتهى كلام الحافظ ابن حجر وقال الدميرى سئل الحافظ أبوعمر بن الصلاح عن صوم رجب كله هل على صاغمانم أمله أجروفى حديث يرويه ابن دحية انهقال قال رسول اللهصلي الله عليه وسلم انجهنم تسعرمن الحول الى الحول لصوامر جب هل يصوذلك فاجاب لاانم عليه في ذلك ولم يؤثمه بذلك أحدمن عاماء الأمة فمانعامه بل فالحفاظ الحديث لمشت في صوم رجب حديث أى فضل خاص وهندالا بوجب زهدافي صومه عاور دمن النصوص في فضل الصوم مطلقا والحدث الواردفي سننأبى داودفي صومالأشهر الحرع كاف في الترغيب وأماحديث تسعرجهنم لصوامه فغير صحيح ولا تحل روايته وسئل الشيخ عز الدين بن عبدالسلام فيانقل بعض المحدثين عن منع صوم رجب وتعظيم حرمته وهل يصير بذرصوم يوم جعة أملا فأجاب ندرصوم رجب لازم لانه يتقرب الى الله بمثله والذى نهى عن صومه جاهل بأخذا حكام الشريعة وكيف بكون منها عنه مع ان العلم الذين دونوا الشريعة لميذكر أحدمنهم اندراجه فياكره صومه بليكون صومه فرية الى الله تعالى لما جاء في الاحاديث الصحيحة من الترغيب في الصوم مثل قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصوم وقوله خلوف فم الصاغم أطيب عندالله وزرع المسك وقوله صلى الله عليه وسلم ان أفضل الصمام صمامأخي داودوقد كان بصوم يوماو يفطر يومامن غير تقييد عاعدار جمين الشهور ومن عظم رجبابغ يرالجهة التي كان أهل الجاهلية بعظمونه لها فليس عقد الجاهلية وليس كل مافعلته الجاعلية منهاعن ملادسته الااذانهت الشريعة عنه ودلت القواعد على تركه ولايترك الحق لكون أهل الباطل فعاوه والذي نهى عنه من أهل الحديث جاهل معروف بالجهل لايحل لمسلم أن يقلده في دينه اذلا محوز التقليد الالمن اشتهر بالمعرفة بأحكام الله تعالى و عأخفها والذي بضاف المه ذلك بعسدعن معرفة دين الله تعالى فلايقله ومن قلده فقدغر بدينه انهي وقال الدميري في منظومته

تقيم الاصب صومه ندب * لكل قادر وبالنذر بجب وأحد كرهه اذا انفرد * والمانع المطلق قوله برد والنهى عند قدروى ابن ماجه * وضعفه النسائى فى الديباجه والشيخ عز الدين قال من نهى * عن صومه فى كل حلة سها وشدد النكبر فى الرد علمه * وقال لا يرجع فى الفتوى المه اذ الذين نقاوا الشريعه * ماكر هواصيامه جمعه وفى عموم طلب الصوم اندرج * وزال عن صائمه به الحرج وابن الصلاح قال من روى رجب * فيه عذاب صائمه به الحرج غير صحيح لا تعلل نسبته * الى رسول الله ضل مثبته في عموم الفضل للصوم نصوص * تدل لا ستعبا به على الخصوص في عموم الفضل للصوم نصوص * تدل لا ستعبا به على الخصوص

(الثالث) قال ابن عرفة لماذكر ماور دالترغيب في صيامه من الايام والشهور وفي صوم الاشهر الحرم المحرم ورجب وذي القعدة وذي الحجة وهذا أولى من عدها من عامين انتهى (قلت) قال السهيلي في أوائل الروض الانف لماتكم على النماة الذين نسؤ اوالاشهر الحرم قول ابن هشام أول الاشهر الحرم المحرم هذا قول وقد قبل ان أولها ذو القعدة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأبه

(وامساك بقية اليوم لمن أسلم) أشهب من أسلم قبل الفجر فليصم ذلك اليوم وان أسلم بعد الفجر فله أن يأكل في ذلك اليوم ويشرب ولم ينقل ابن يونس خلاف هذا * الباجي وقاله ابن القاسم (٤١٣) * الباجي ومن قال من أصحابنا ان الكفار مخاطبون

بشرائع الاسلام وهو مقتضى قول مالك وأكثر أصحابه أوجب عليه الامساك في بقية لومه ورواه ابن نافع عن مالك وقاله الشيخ أبوالقاسم (وقضاؤه) من المدوية غال مالك من أسلم في رمضان فليس عليه قضاء مامضي وليصم باقيه واستحب له فضاء البوم الذي أسلم فيه (وتعجيل القضاء ومتابعته) * اللخمى يستحب أن بقضى رمضان متتابعا عقب محته أوقدومه لان لمادرة الى امتثال الطاعات ولىمن التراخي عنها واراء الذمةمن الفرائض أولى ولنعرج عن الخالف لقول من يقول القضاء على الفور ولقول من يقول القضاءمتنابعا (ككل صوم لم لزمتابعه) من لمدونة قال مالك ماذكرالله من صيام الشهور فتتابع وأما الايام فشل قضاء رمضان وكفارة المين وصيام الجزاء والمتعة وصيام ثلاثة أيام في الحج فالأحب الى أن سايع ذلك كله فان أفرقه أجزأه او مدأ بكصوم

حين ذكر الاشهر الحرم ومن قال المحرم أولها حيم بانه أول السة وفقه هذا الخلاف ان من نذر صيام الاشهرا لخرم فيقال له على القول الاول ابدأ بالمحرم ثم برجب ثم بذي القعدة وذي الحيجة وعلى القول الآخريقال لهابدأبذي القعدة حتى يكون آخر صيامك في رجب من العام الثابي انتهى (قلت) هذالازمان نذرأن يصومهام تبة والافالظاهر انه على جهة الأولى والله أعلم (الرابع) ذكرابن عرفة في الاشهر المرغب في صيامها شو الاولم أره في كلام غيره من أهل المذهب لكن وقفت في جع الجوامع للجلال السيوطى على حديثذكره فيه ونصه من صامر مضان وشو الاوالار بعاء والجيس دخل الجنة وقال عقبه أخرجه البغوى والبيهقي في الشعب عن عكرمة عن خال عن عريف من عرفاء قريش عن أبيه انتهى وذكرهذا الحديث أيضا بن المهادفي كشف الاسرار والله أعلم ص ﴿ وامسال بقية اليوم لمن أسلم وقضاؤه ﴾ ش يعني ان الكافر اذا أسلم في أثناء نهار رمضان فانه يستحبله الامساكفي بقية ذلك اليوم ولا يجب عليه الامساك في بقيته و يستحب لهقضاؤه قال في التوضيح اختلف في الكافر اذا أسلم في أثناء نهار رمضان هل يجب عليه الامساك أويستعب عياض والاستعباب لمالك في المدونة وهوقول ابن القاسم وأشهب وعبداللك وابن حبيب وابن خو يزمندادلانه لماغفر الله له ما تقدم ساوى المجنون يفيق قال الباجي ومن قال من أحجابنا بخطاب الكفار وهومقتضي قول مالكوأ كثرأ صحابه أوجب عليه الامساك وعلى هذا فيكون ظاهر المذهب وجوب الامساك لكن قال عياض هو تخريج بعيد ولو كان كذلك ال اختص البوم الذيأ سلمف مماقبله ولافرق بينهو بين ماسيقه لفوات صومه شرعا كالبوم السابق ولوكان على ماقاله لكان القضاء والامساك واجبين على القول بخطابهم ولم يقل بوجوب ذاكأ حدمن شيوخناوا عااستعب ليظهر عليهم صفات المامين في ذلك اليوم انتهى ونقل اللخمى عن أشهب في المجوعة أنه قال لا يملك بقية اليوم قال وعلى قوله لا يقضيه وهو أحسن لان الاسلام بجب ماقبله عياض وتخريج اللخمي ترك القضاء على القول بترك الامساك واستعبابه على استحباب الامساك فيه نظرفانه لايطرد اذالحائض ممنوعة من الامساك والقضاءعلما واجب والناسي في الفرض مأمور بالامساك وعليه القضاء والمغمى والمحتم لايمسكان ولاقضاء والناسي لصومه يفطر في النطوع مأمور بالامساك ولاقضاء فلاملازمة بينهما نتهى كلام التوضيح (فرع) قال في مختصر الوقار وكذلك الصبية تعيض أول حمضها في يوم، نشهر رمضان فانه يستعب لها قضاء ذلك اليوم انتهى وادابلغ الصبى أوالصيبة وهوصائم قانه تمادى لان صومه انعقد نافلة ظاهراو باطناهان كان مفطرافهو كالحائض فاله سندأى فلايستحب له الامسال ولا بجب علمه قضاء مامضي من رمضان ولاقضاء اليسوم الذي بلغ فيه وانظر اللخمي في كتاب الصمام ص ﴿ وَتَعْجِيلُ القَصَاءَ ﴾ ش تصوره ظاهر (مسئله) قال في النوادر واذالم بزل مريضا من الأول الى انقضاء الثاني فليبدأ أذا أفاق بالأول فان بدأ بالثاني أجزأه انتهى ص ﴿ و بدء بكصوم تمتع ان لم يضق الوقت، ش قال في النوادر وان كان عليه صيام ظهار وقضاء رمضان بدأ بأيهما

تمتعان لم يضى الوقت) من المدونة ومن عليه صوم هدى وقضاء رمضان فليبدأ بصوم المدى ان لم يرهقه رمضان الثانى فليقض رمضان ثم يقضى صيام الهدى بعد ذلك * ابن يونس الما أص أن يبدأ بصوم الهدى ليصل صومه بما كان صام في الحج وان له تأخير قضاء رمضان الى شعبان وان لم يصم للهدى ولا القضاء حتى دخدل رمضان الثاني فصامه فليبدأ بعده بصوم قضاء رمضان لا نهقد فوق

بينهماجيعاوصوم قضاء ر، ضان آكدفين بغي أن يبدأ به (وفدية لهرم أوعطش) * اللخمى ان كان مع الشيخ الكبير من القوة مالا يشتق معه الصوم أوكان في زمن لا يشق ذلك عليه (٤١٤) فيه لزمه أن يصوم وان كان في شدة حر ولو كان في غيره لقوى على

شاءالاأن لايدركهماقبل رمضان فليبدأ بقضاء رمضان قبل نذره انتهى ص وفدية لهرم وعطش ﴾ ش المرادبالهرم الشيخ الكبيرالذي لايقدرعلى الصوم بوجهمن الوجوه وأماالذي يقدر عليه في زمن دون زمن فيؤخر الزمن الذي يقدر فيه على الصوم ولاقائل في المذهب بأنه يطعم انظر الجزولي (فرع) قال في مختصر الوقار في المستعطش ولابأس أن يشرب اذا بلغ الجهدمنيه ولايعد الشرب الى غيره ولاقضاء عليه ص ﴿ وصيام ثلاثة من كل شهر وكره كونها البيض كيتةمن شوال ب ش قال في القيدمات روى عن النبي صلى الله عليه و الم أنه قال من صام ومضان وأتبعه بستمن شوال فكانماصام الدهركله فكره مالك رجمه الله ذلك مخافة أن يلحق رمضان ماليس منمه أهل الجهالة والجفاء وأماالرجل في خاصة نفسه فلا يكره له صمامها وكذلك كره مالك رحمه اللةأن يتعمد صيام الايام البيض وهو يوم ثلاثة عشر وأر بعة عشر وخسة عشرعلى ماروى فيها مخافة أن يجعل صيامها واجبا وروى ان صيام الايام الغر وهي أول يوم ويوم عشر ويوم عشرين صيام الدهر وان ذلك كأن صوم مالك رحمه الله انهى وقال في فرض العين المرغب فيممن الشهو والحرم ورجب وشعبان ومن الايام ستمن شوال ويستحب أن لاتوصل بيوم الفطر انهى وقال في الذخيرة وفي مسلم من صامر مضان وأتبعه بست من شوال الحديث واستعب مالك صيامهافي غيره خوفامن الحاقهار مضان عندالجهال وانساعينه الشرع من شوال الخفة على المكلف بقر به من الصوم والافالمقصود حاصل من غيره فيشرع التأخير جعا بين المصلحتين ومعنى قوله فكاءاصام الدهرلان الحسنة بعشر أمنالها فالشهر بعشرة أشهروالستة بستين كلت السنة فاذاتكرر ذلك في السنين فكاغاصام الدهر واستحب مالك صيام ثلاثةمن كلشهروكان بصومهاأوله وعاشره والعشرين وهي الايام الغر واختار أبوالحسن تعجيلهاأوله وهى صيام الدهر انتهى وفي العمدة لابن عسكر ويستحب صيام البيض وثلاثة أيام من كل شهر ويوم الاثنين والخيس انتهى وقال الشبيي أنماكر ههامالك مخافة أن تلحق رمضان وأماالرجل في خاصة نفسه فلا يكر دله صيامها واستحب صيامها في غيرشوال لحصول المقصود من تضاعف أيامها وأيام رمضان حتى تبلغ عدة الايام كافال النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكاعما صام الدهر كله وصيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام من شوال بشهر بن فذاك صيام سنة ومحل تعييها في شوال على التخفيف في حق المكاف لاعتباده الصيام لالتعصيص حكمها بذلك اذلوصامها فيعشرذي الحجمة لكان ذلك أحسن لحصول المقصودمع حيازة فضل الأيام المذكورة والسلامة بما تقادمالك انتهى ونقل في التوضيح قوله لوصامها في عشر ذي الحجة الخ عن الجواهر وقال في العارضة وصل الصوم بأوائل شو المكروه جدالان الناس صاروايقولون تشييع رمضان وكالابتقدم لايشيع ومن صامر مضان وستةأيام كمن صام الدهر قطمالقوله من جاء الحسنة فله عشر أمثالها كان من شوال أومن غيره واعما كان من غيره أفضل ومن أوسطه أفضل من أوله وهدنا بين وهو أحوط للشريعة وأذهب البدعة

الصوم أفطر وقفني اذا صارالي غيرذلك الوقت وانبلغ بهالكبر الىالعجز جلة أفطر ولاشي علمهن اطعام ولاغيره وهداهو الصوادمن المذهب وأما المتعطش بتوجه علمه الصوم في شدة الحرفله أن بفطرو مقضى في غبرذلك الوقت وانكان لاقدرأن وفي بالصوم في شتاء ولا صف لحاجته للشرب لعلة مه أفطر فان ذهبت عنه تلك الملة قضى والافلاشي علب انهی ولمیذکر اللخمى غيرهذاوفي الرسالة * ويستعب للشيخ الكبير اذا أفطر أن يطمم وقال الباجي لااطعام علمه واستعبه معنون وقال. ابن عرفة ضعف بنية الصعب وأساندوخته كالريض (وصوم ثلاثة من كل شهر وكرهكونها البيض) * اللخمي رغب في صام ثلاثة أبام من كل شهر وفي الترمدي عن أبي ذر قال قال لى رسول الله صلى الله عليهوسلم اذاصمتمن الشهر ثلاثة أيام فصم ثلاثة عشر وأربعةعشر وخسة عشر و ابن عرفة الايام

البيض الثالث عشر وتالياه وروى الشيخ كراهة تعود صومها واستعبه إبن حبيب ؛ ابن رشدانما كره مالك صومها لسرعة أخذ الناس بقوله فيظن الجاهل وجوبها وقدروى أن مالكا كان يصومها وحض مالك أيضا الرشيد على صبامها (كستة من شوال)

بعض الشيوخ لعل الحديث لم ببلغ مال كاومال اللخمي لاستعباب صومها (وذوق ملح وعلل ثم عجه ومداوات حفر زمنه) من المدونة كره مالك للصائم ذوق العسل والملح وشهه وان لم بدخل جوفه وكر ممضغ لعلك أومضغ الطعام للصي أو يداوي الحفر في فيه وعجالدواء وكره للذي يعمل أوتار العقب أنءر ذلك في فيه عضفه أو بامسه بفيه * الباجي فن فعل شأمن ذلك فجه فقدسلم بن حبيب ولاشئ عليه وان دخل جوفه شئ منه فعلمه القضاء قالهمالك الرزلي وغزل المرأة الكتان المصرى حائزه طلقا عنلاق الدمني فيسوغ لهاذلكان كانتضعفة والافتكره (الالحوف ضرد) * شهب الابأس عداواة الحفر نهارا ان کان فی صده للىل فرر * ان حيب و يقضى لان الدواء يصر الى حلقه برالباجي الذي عندى انسلم فلاشي عليه (وندر يوم مكرر) من المدونة قالمالك من ندر صومكل خيس بأنى لزمه فان أفطر منه خيسامتعمدا قضاه وكره مالكأن منذر صوم يوم يوققه الباجي والندر المطلق جائز اجاعا

وروى ابن المبارك والشافعي أنهامن أول شوال ولستأراه ولوعامت من يصومهامن أول الشهر وملكت الاحر أدبته وشردت بهلان أهل الكناب عثل هنه الفعلة غيرواديهم انتهى وقال في الذخيرة اثر كلامه السابق سؤال في قوله فكالماصام الدهر يشترط في التشبيه المساواة أوالمقارية وههناليس كذلكوالأج على قدر العمل ولامداناة بين عشر الشئ وكلهجو الهمتناه فكاعا صام الدهرلو كان من غيرهذه الأمة (ثنيية) هذا الأجر مختلف فعمسة أسداسه الناشئة عن رمضان أعظم أجرال كونها ثواب الواجب وسدسه ثواب النفل واتماقال بست ولم يقل بستة وهو الأصل لوجوب تأنيث المذكر في العددلان العرب تغلب الليالي على الأيام لسبقها انتهى كالرم الدخيرة (فرع) من المكروه الوصال والدخول على الإهل والنظر الهن وفضول القول والعمل وادخال الفم كل رطب له طعم والا كثار من النوم بالنهار نقلها القاضي عياض وابن جزى والله أعلم ص ﴿ ودوق ملح وعلائم عجه ﴾ شقال في المدونة و يكر مله دوق الملح و الطعام ومضعه وان لم يدخل الى جوفه ومضغ العلائ أبوالحسن يعني ليداوي به شيأ بدل عليه مقار نته مع ماقبله ويعني أيضا ادامضغه منة واحدة وأمالومضغه من اراوابتلع ريقه فلاشك انه يفطر لانه ستلع بعض أجزائه معرر يقهو بدل على ذلك أيضامقار نتهمع الملح والطعام انتهى من أبى الحسن الكبير وفي الصغير يعني اذامضغه ليعله فيموضع واماليتلع الريق فانه يفطر لان الكراهة انماهي مرة واحدة انتهى وقال في الكبيرقبل ماتقدم الكراهة على التنزيه وانماكره مخافة أن يصل الى حلقه شئ من ذلك فحاصله اذا ابتلع ريقه فانه يفطر والله أعلم وفي النوادر عن الجموعة قال ابن نافع عن مالك وأكره للصائم مضغ الطعام للصى ولحس المداد فان دخل جو فهمنه شئ فليقض ومن صاممن الصمان فلجتنب ذلك كله ولابذوق الصاغم الملح والعسل وان لم يدخل جو فهقال عبد الملك وان وصل منه الى جوفه من غير تعمد فليقض وان تعمد فليكفر قال أشهب وأكره له لحس المدا ذومضغ العلك وذوق القدر والعسل في الفرض والنافلة ومن كتاب ابن حبب و يكره له دوق الخل والعسل ومضغ اللبان والعلا ولمس المعقب ولحس المداد والمضغ الصي قان فعل شياً من ذلك ثم مجه فالشيء علمه فان جازمنه شئ الى حلقه ساهيا فليقض وان تعمد فليكفر ويقض وكل مايلزم فيه الكفارة في رمضان من هذاأ وغيره ففيه التطوع القضاء وكل ماليس فيه الاالقضاء في رمضان فليس فيه في التطوع قضاء وأماقضاء رمضان وكل صومواجب ففيه القضاءفي هذين الوجهين انتهى وقوله واس العقب شل قوله في المدونة بمدما تقدم أويامس الاوتار بفيه أو عضغها قال في الصعاح والعقب التعريك العصب الذى وحملمنه الاوتارالواحدة عقبة تقول منه عقبت السهم والقدح والقوس اذالو يتشأمنه عليه انتهى وقال بعضهم والفرق بين العقب والعصب ان العصب يضرب الى الصفرة والمقب يضرب الى البياض ص ﴿ ومداواة حفر زمنه ﴾ ش قال في المدونة اثر السكلام المتقدم أو بداوى الحفرفي فيه وبمج الدواءانتهي وقال ابن عرفة وفيها كراهة مداواة الحفر في فيه الشيخ عن أشهبان كانفى صبره لليل ضرر فلابأس بهنهارا ابن حبيب عليه القضاءلان الدواء بصل لحنقه الباجي لاشئ عليه عندي كالمضمضة ولو بالع جوفه غلبة قضى وعمدا كفر وكذامادكره اس زرقون فيصبر المباح والمكروه سواءان سلم فلاشئ عليه وفى الغلبة القضاء وفى العمد الكفارة ابن حبيب انوصل حلقه قضى انتهى وقال في الذخيرة كره مالك ذوق الاطعمة و وضع الدواء في الفرالحفر

(ومقدمة جاع كقبلة وفكر ان عامت السلامة والاحرمت) * ابن القاسم شدد مالك في القبله الصائم في الفرض والتطوع قال أشهب ولمس المدأ يسرمن المباشرة والمباشرة والمباشرة أيسرمن العبث بالفرج على شئ من الجسدو تولا ذلك كله أحب المينا ومالك يشدد في القبل في الفريضة ملايشد دفيما في التطوع ولا بقضى قبلة ولا جسة وان انعظ حتى يمذى وكان الأفاضل يتجنبون مناز لهم في نهار رمضان خوفاعلى أنفسهم واحتياطا أن يأتي من ذلك بعض ما يكرهون * اللخمى القبلة والمباشرة والملامسة غير محرمات في أفسهن وأمرهن متعلق (٤١٦) بالاباحة والتعريم عا يكون عنها فن كاريعلم من حاله السلامة

أوعقباأوغيره قال سندفان وجدطعمه في حلقه ولم يتيقن الازدر ادفظاهر المذهب افطاره خلافا للشافعية وقاسوا الطعم على الرائحة والفرق ان الرائحة لاتستصحب من الجسم شيأ بخلاف الطعم انتهى قال أبوالحسن الحفر بسكون الفاء وفتعها وحكاهماني الصحاح وهو تزليع في أصول الاسنان قال في الصحاح يقال حفرت أسنانه اذا فسدت أصولها صير ومقدمة جاع كقبلة وفكران عامت السلامة والاحرمت في ش ذكرأدناها وهو الفكر و واحدامن أعلاها وهو القبلة ليعلم الحكم في بقيتها فاواقتصرعلي الاعلى لتوهم ان الأدنى جائز ولواقتصر عليه توهم أن الاعلى محرم مطلقا ومعنى قوله ان عامت السلامة قال في التوضيح من المذى والمني وقال الشيخ زروق في شرح الارشاد في قوله والقبلة والملاعبة وماذكره منكراهة القبلة ومافى معناها هوالمشهوران عامت السلامة من المني والمذى والانعاظوان علم نفيهاأ واختلف حاله حرمت وكذاان شك على الارجح من قولين حكاهما ابن بشير بالكراهة والتصريم ولاقصاءفي مجردها فانأنعظ أوأمدي قضيعلي المشهوروان أمني قضي وكفرعلى المشهورانتهي وماذكره في الفكرهو الذي ارتضاه في توضيحه آخراعانه قال في قول ابن الحاجب والمبادى كالفكر والنظر والقبلة والمباشرة والملاعبة انعامت الملامة لمتحرم وان علم نفيها حرمت وان شك فالظاهر التحريم قال لم يذكر اللخمي وابن بشير التفصيل الى ذكره المصنف الافي الملاعبة والمباشرةوا قبلة وأماالنظر والفكرفنص ابن بشيرعلي أنهاذ الميستدامالم بحرما تفاقاوقد يجاببان كلام ابن بشير مجمول على مااذاعلمت السلامة والافبعد لأن يقال بالجوازمع كونه يعلمانه يميأو عذى انتهى وقال قبله قوله لم تحرم نفيه التحريم لايقتصي المكراهة ولاالاباحةوقد كرهواذلك في المشهور وقدجعلواص اتبالكر اهة تتفاوت بالاشدية على نحو مارتب المؤلف المبادى والفكر أخفها وأشدها الملاعبة انهى ص ﴿ وحجامة م يض فقط ﴾ شومثلهاالفصادة فالفىالارشادوتكره الفصادة والحجامة قال الشيخ زروق العلمةفي كراهنها واحدةوهي التغريرانتهي وهذافين مجهل حاله وأمامن يعلممن نفسه السلامة فهي جائزة باتفاق وعكسه عكسه قال ابن ناجى فى شرح الرسالة ولا بدمن تقييد هذا أعنى اذالح يعلم من نفسه السلامة بان لا يكون التأخير يضر به والاوجب عليه فعل ذلك وان أدى الى الفطر والله أعلم (تنبيه) قال فى التوضيح الباجي فان احنج أحد على تغرير ثم احتاج الى الفطر فلا كفارة عليه لأنه لم يتعمد

من ذلكوانهلا بكون عنه انزال ولامدى كانمياحا ومن كان يعلمن عادته انه لايسلم عند ذلك من الانزال أو سلم من ولايسلم أخرى كانذلك محرماعلهوعلى هذا عمل قول مالك في المدونة فمن قبل احرأته قبلة واحدة في رمضان فعليه القضاء والكفارة وانكان لادسلم من الامداء كانعلى الخيلاف فمن أفسد به الصوم كان الامساك عن مسيبه واجما ومن لم نفسه به كان الامساك مستعبا والقولانالمذىلايفسد أحسن وانماور دالقرآن بالامساك عماينقض الطهارة الكبرى دون الصغرى ولووجب القضاء عامنقض الطهارة الصغرى لفسد الصوم عجرد القبلة والماشرة والملامسة وان الميكن مذى واتفق الجميع

انه لا يجب في عده كفارة ولا يقطع التنابع ادا كان الصيام ظهار اأوقتل نفس وقال أبو عمر في تقبيل النبي صلى الله عليه وسلم أهله وهو صائم ان من أمن فله ذاك ومن خاف على أمة محمد صلى الله عليه وسلم مالم بحفه عليها بيها فقد باء من التعسف عالا يحفى ولما كان التأسى به مند و با اليه استعال أن يأتي منه خصوصاله و يسكت عليه (وحجامة صريض فقط) من المدونة اعاتكره الحجامة للصائم من موضع خيفة التغرير فان احتجم فسلم فلاشئ عليه الباجى فن أحس من نفسه بضعف أولم يعرف حالة نفسه كرهت له الحجامة فان احتجم فاحتاج الى الفطر فقد أوقع المحظور و بكون عليه القضاء دون كفارة وان سم فلاشئ عليه ومن علم من نفسه القوة على ذلك فالحجامة مباحقه

 حال

1

عبدى الىبشئ أحبالى ماافترضت عليه انظر أيضا بالنسبة الى أرباب النصوف عندهم تقديم المهم على الأهم حظ نفس ورؤ به للنفس وقدقالوا كل عمل اتصلت بهرؤ مثك فلاتعتسبه ورشيها بنرشد رواية ابنوهب انصوم يوم عاشوراء تطوعا احسن عا روىأن رسول اللهصلي الله عليه وسلمصلي ركعتى الفجر قبل الصبح بعدطاوع الشمس وانظر أيضامن ترتب عليه قضاء أيام من رمضان الفارط وأيام أخر من رمضان قبله بأمهما سدأقال أشهب سدأ مقضاء الأول قال و معزئه

الغطر انتهى ص في وتطوع قبل نذر أوقضاء ﴾ شيعني انه يكره التطوع بالصوم لن عليه لذرمن الصامأ وعليه قضاء رمضان وهذافي الندر المضمون وأماالندر المعين فاذاجاء زمنه لم يجزله التطوع فيهفان فعلأثم ولزمه القضاء ظاله في جامع الامهات للشالي نافلاله عن المنتق و مفهم منه ان التطوع بالصوم قبل الندر المعين اذالم مجيئ زمنه لا يكره وهو ظاهر (تنبيهات * الأول) الظاهر أن كل صوم واجب في معنى الندار كايفهمن كلام اللخمي ومن كلام صاحب الطراز الآتي (الثاني) قال في الطر از فان تطوع صحصومه قال ابن نافع في الجموعة بتم تطوعه ثم يقضي ماعليه وقدأخطأ في تطوعه قبيله وهذابين فان الزمان صالح النطوع وغيره فابهما وقع صح وانما كان القضاءأوجب لان الدمة من تهنة به فيسعى في براء تهائم يتطوع عماأ حسانتهي وهذا كالم صاحب الطراز الذي أشرنااليه (الثالث)قال في التوضيح واختلف في المتأكد من نافلة الصوم كماشوراء هل المستعب أن بقضى فيدرمضان و مكر دأن بصومه تطوعاوهو قوله في سماع ان وهد أوهو مخر ثلاثة أقوال حكاهافي البيان أمامادون ذالثمن تطوع الصيام فالمنصوص كراهة فعله قبل القمناء انهى (قلت) والمسئلة في رسم المحرم من ساعابن القاسم من كتاب الصيام وأطال ابن رشد فيها الكلام وقال ان هذا كله على القول بان قضاء رمضان على التراخي وأماعلي القول بانه على الغور وهو ظاهر المدونة في كناب الصيام فلا يجو زله ان يصوم يوم عاشو راءاذا كان عليه قضاء رمضان قال فيأنى في المسئلة أربعة أقوال انتهى وقال في المدونة وجائزان يقضى رمضان في العشر الاول من ذى الحجة انهي قال أبو الحسن استحب عمر بن الخطاب ان يقضى رمضان في عشر ذي الحجة وقاله ابن القاسم وسالم قال ويقضى في ومعاشوراء قال ابن يونس اعا استحبو اذلك لفضلها فاذالم يكن التطوع فضى فيهاالواجب انتهى صروالانعبر إشهداالقول الذي صدر بهفي الشامل وفرع

(٥٠ - حطاب - نى) العكس (ومن لا عكنه رؤية ولا غيرها كأسر كل الشهور) ابن بشير لاشك أن الأسير اذا كان معلقا انه يبنى على العدد فأكل كل شهر ثلاثين يوما (وان كان معلقا انه يبنى على العدد فأكل شهر ثلاثين يوما (وان التست وظن شهر الأصامه) ابن بشيران التبست عليه الشهور اجتهد و بنى على ظنه (والا تعرى) ابن هدوس وابن القاسم وعبد الملك وأشهب ان أشكل رمضان على أسير أوتاج ببله حرب تعراه اللخمي صام أى شهر أحب (واجز أمابعده) من المدونة ان التبست الشهور على أسيراً وتاج وأوغيره في أرض العدون منهر اينوى به رمضان فان كان قبله لم يعزه وان كان بعده أجز أه وان التبست الشهور على أسيراً وتاج وغيره في أرض العدون انه صام قبله قاله أشهب وعبد الملك وسعنون وقال ابن القاسم يعيد اذلا بزول فرض بغير يقين به ابن و نس وقول أشهب أبين لا نه صار فرضه الى الاجتهاد وهو قد اجتهد وصام فهو على الجوازحي ينكشف فرض بغير يقين به ابن و نس وقول أشهب أبين لا نه صار فرضه الى الاجتهاد وهو قد اجتهد وصام فهو على الجوازحي ينكشف خلافه أصله من اجتهد في وم غيم وصلى فلم يدر أصلى قبل الوقت أو بعده (بالعدد) من النكت من كتاب أحكام القرآن لا بن عبد الحكاد اصام شو الا فليقض بوم الفطر ان كان رمضان الذي أفطر ومشل عدد شو ال الذي صامه من الأيام وان كان شوال الذي المدر المناد المناد على المدر الله على المناد المناد

صامه ثلاثين يوماور مضان دسعة وعشرين يومافلانس عليه وليس عليه قضاء يوم الفطر لانه قدصام سعة وعشرين يوما وليس عليه الاعدة الأيام التي أفطر (لافبله) تقدم فول اس القاسم عليه الاعدة الأيام التي أفطر (لافبله) تقدم فول اس القاسم

عليه ابن الحاجب ومقابله يصوم السنة كلها قال أبو الحسن في شرحه الكبير ثم اذا فر عناعلي القول باله انمايصوم شهرا واحدافلوشك في الشهر الذي هو فيه هل هو شعبان أو رمضان فانه يصوم شهرين الذى هوفيه لاحتمال كونه رمضان والذي يليه لاحتمال أن يكون الاول شعبان وان شك في الشهر الذي هوفيه هلهو رمضان أوشوال صام الذي هوفيه لاأ كثرفان كان رمضان فقدصامه وان كان شوالا كان قضاء وان شلك هل هو شعبان أو رمضان أوشوال صام شهر بن الذي هو فيه والذى يليه انتهى وأصله للخمى ونقله ابن عرفة وقال فهاا داشك هلهو رمضان أوشوال وقلنا يصوم الذى هو فيه فقطير يدفان ساوى عدده عددما قبله قصى يوماوان كان شهر مأقل قضى يومين والاف النهى ص ﴿ أُو بقي على شكه ﴾ شالذي جزم به اللخمي انه اذالم يتبين له شيئ ولاحدثأمر يشككه سوى ماكان عليه أجزأه وانشك هل كان رمضان أو بعده أوشك هلكان رمضان أوقبله قضاء انتهى (فرع) قال اللخمي وان صام الاسيرشهر اتطوعاتم تبين انه رمضان لم يجزئه عندابن القاسم و يجرى فيه فول آخر اله يجزئه قياساعلى قوله فيمن صام رمضان عن عام فرط فيه انه مجزئه عن العام الذي هو فيه ولا يضرمانوي لانهمستحق العين انتهى ورده ابن عرفة بان نية قضاء الواجب أقرب لأدائه من نية تطوعه انتهى والاول مذهب المدونة وسمع عيسى ابن القاسم من كان في أرض العدوفعمي عليه رمضان وكان عليه صمام شهر نذر فصام رمنان لنذره وهولا براه رمضان تم تبين له قال لا يجز به لرمضان ولالنذره ابن رشد أمار مضان فلانه لم ينوه وأمانذره فيدخل فيه الخلاف من مسئلة من صام رمضان قضي عن غيره انتهى ص ﴿ وفي مصادفته تردد ﴾ ش الذي قطع به اللخمي الاجزاء وحكاه كانه المذهب وهو الذي جزم به في الطراز وعز امقابله للحسن بن صالح ورده وقال انه فاسد وليس شكه في رمضان كشكه في يوم الشك وقال ألاتري انه اذاشك في هلال شوال انه يصومه و يجزيه ص ﴿ وحدتُه مطلقا بنيةميية أومع الفجر ﴾ ش يعني أن شرط صحة الصوم مطلقا أى فرضا كان أو نفلامعينا أوغير معين ان يكون بنية لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات رواه الشيخان وقوله لاصيام لمن لم بيت الصيام من الليل واه أحجاب السنن الاربعة ولايقال الصوم ليس بعمل فلايتناوله الحديث وانماهو كفلانانقول الكفعل ولقوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن ربه كل عمل ابن آدم له الاالصوم فانه لي وأناأ جزي به وقول الطحاوي ان الاستشاء مقطع بعيد عاله في التوضيح ويشترط في حجة الصوم أيضا أن تكون النية مبيتة من الليل للحديث المقدم ويصح أن يكون اقترانها مع الفجر لان الأصل في النية ان تكون مقارنة لاول العبادة واعاجوز لشرع تقديمها لمشقة تعر والاقتران وحكى في السيان قولا بأنه لا يصح القاعهام عالفجر وقال في فرص العين وصفتها انتكون ميتةمن الليل العديث المتقدم ويصحان يكون افتراعها مع الفجر للصومسواء كانصوم واجب أوتطوع أونذرا وكفارة وانتكون مبيتة من الليل أومقار نة للفجر وانتكون جازمة من غير ترددوينوى أداء فرض رمضان انتهى قال ابن جزى أما الجزم فيتحرز بعمل

قبل قوله بالعدد (وفي مصادفته تردد) ابن رشد اذاصامعالى أعرى عم خرج وعلم انه أصابه بتعربه فلايحزائه عالى مدهب ابن القاسم و مجزئه علىمدهبأشهب وسعنون * ابن عرفة ولم أجد ماذكره عنابن القاسم وأخلدهمنساع عيسى معمد وماذكر اللخمي الاالاجزاء خاصة وساقه كائه المنه هب ولم يعزه (وعنه مطلقاننة مستة) ابنعرفة شرطكل صوم نيته ليلا لابشرط تاوها الفجر والمشهورعاشوراء كغيره انتهى وقد تقدم لابن يونس في عاشوراء خلاف هذاوماذ كرغيره (أومع الفجر) قال مالك في كتاب ابن عبد الحكم لا يجزئه الصيام الابنية قبل طاوع الفحر * ان رشد والأصح أن ايقاع النية معالفجر ممايجزيءان عرفةتبع ابن رشد اللخمي فىهذا وهومردودانظره فيه وانظر بعد هذا عند قوله وكاكله شاكا في الفجر وانظر هلىكون

هذا كقولهم اذا اجتمع كسوف وعيد كقولهم اذابلغ أثناء الصلاة قالسيدى ابن سراج رحمه الله احتجت هذا الفرع لمسئلة ابن الاستاذلا بدأن يلفظ بالشهادة بعد البلوغ لانه غير مخاطب قبل البلوغ وقال أبوط مدفى احيائه لوأر ادم بدأن يقدر وقتامعينا على التحقيق يشرب فيه منسحر او يقوم عقبه ليصلى الصبح فليس معرفة ذلك فى قوة البشر

نذرمتابعة ماليس بعينه فالنمة في أوله لجمعه تجزئه * ابن رشد وأماما كان من الصام بحوز تفريقه كقضاء رمضان وصيامه في السفر وكفارة المين وفدية الأذى فالأظهر من الخلاف اذانوى متاسعة ذلكأن تعزئه نيةواحدة بكون حكمهالاقماوان زالعمنها مالم بقطعها بنسة الفطر عامدا وامامالم بنومتابعته من ذلك فلاخلفأن عليه تجديد النبة لكل بوم وقال ابن القاسم عن مالك لا يجزى الصيام في السفرالا بتبسته فيكل لله داين وأس لواز الفطرله قاله ابن الجهم والذى يقضى رمضان عليه التسيتكل لسلة انظر ابن ونس فانه رشم هذا بنقل نعوه عن ألى محمد (لامسر ود و يومعين ورولت على الاكتفاء فهما) ان بونسقال في لختصر وكتاب ابن حبيب من شأنه سردالصيام أو شأنه صوم بوم بعينه ليس علمه التست لكل يوم * الأبهرى القياس ان علىمن عودنفسه صوم يوم بعينه وعلىمن شأنهسرد الصوم التبيت كل لسلة لجواز وطره ابن يونس لعلمال كاأراد بقوله فين شأنه صوم يوم بعينه أوسر دالصيام بنذركان نذره فاذا كان بندر نذره أجزأته

الترددفن نوى ليلة الشك صيام غدان كان من رمضان لم يجزه لعدم الجزم ولايضر التردد بعد حصول الظن بشهادة أو باستصحاب كاسخر رمضان أو باجتهاد كالاسير انتهى وقال في النوادر في كتاب الصيام في ترجة التبيت في الصيام ومن المختصر قال مالك والتبيت أن يطلع الفجر وهو عازم على الصيام وله قبل لفجران بنراؤ يعنزم فاذاطلع الفجر فهوعلى آخر ماعزم عليهمن فطرأوصيام وفالفي موضع آخر واذابيت أول الليل الصوم فليس عليهان بكون ذاكر الذلك الى الفجر قال ابن حبيب ومن نوى أن يصرح صائما فهو بالخيار انشاء تمادي وانشاءترك مالمنطلع الفجر انهي ولاتكفي النمة تهم اراخ لافالمن أجاز ذلك اذا لم أكل قال في العارضة أخرنا الخطب أبو المطهر عن أبي بكر الحجندي في تعليل هذه المسئلة ان النية هي القصد والقصد الى الماضي محال عقد الاوانعطاف النمة معدوم شرعائم ذكرعن الحجندى انه أجاز لمن أكل في يوممن الايام أن سنوى بعد ذلك النف لصوما قال وهذا خرق للاجاعانتهي وقال في الموضيح فرع ولا مجوز تقديم النية قبل الليلة وهو قول الكافة انتهى وقال فى البيان في سماع عيسى والذي يوجبه النظر أن ايقاع النية قبل غر وب الشمس من ليلة الصوم لايصح لقوله صلى الله عليه وسلم لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل (تنبيه) قال في المقدمات الذي يلزم من النية في صيام رمضان اعتبار القرية الى الله باداء مااف ترض عليه من استغراق طرفى انهار بالامساك عن الطعام والشراب والجاعانهي وله نحو ذلك في الصلاة وقال فيه واستشعار الاعان شرط في صحة ذلك كله عمقال فان سماعن استشعار الاعان لم يفسد عليه احرامه لتقدم عاميه قال وكذلك انسهاعن أن ينوى الوجوب وجوب الصلاة والقصد الى أدائها والتقرب ما الى الله لم يفسد احرامه اذاعين الصلاة لان التعسين لها يقتضي الوجوب والقربة والاداء لتقدم عامه بوجوب تلك الصلاة فكذلك هنا اذانوى صوم رمضان أجزاه لان تعيينه قتضى الوجوب لتقدم العلم به الى آخر ذلك والله أعلم (فرع) قال البرزلي من بيت على صوم التطوع عاستيقظ فظن طاوع الفجر فواقع أهله مم تبين انه لم يطلع فالاولى امساك ذلك اليوم (قلت) ان كان قطع النية قبل الفجر فالاستحباب واضي اذا أعاد النية قبله لانه نوى عبادة فالاولى عامهاوان لهيعدالنية حتى طلع الفجر فلا فائدة في عام النهار لانه غيرمنوى وأمالوتم على نية أول النهار وفعل الوطءنسياناأوعمدا واعتقدانه غيرضار فالصواب فيهلذا انتمادت هذه النية حتى طلع الفجر أنه بحب عمامه ص ﴿ وَكَفْتُ نِيهُ لما يحب تتابعه ﴾ ش يعنى ان الصوم الذى بجب تتابعه مكفي فيه نمة واحدة في أول ليلة من بعد الغروب والصوم الذي محب تتابعه هو رمضان في حق الصحيح وكفارة القتل والظهار والفطر في رمضان والصوم المنف و رفتكفي في دلك كله نيمة واحدة في أول ليلة منه على المشهور وعن مالك وجوب التسبت كل ليلة قال في البيان وهو شدود في المدهب انتهى (تنبيهان *الاول) فهممن قول المصنف المجب تتابعهان المافروالمر يضلابه لهمامن التبييت كلليلة لان التتابع لاجب عليهما وهو كالك كاسيأتي بيا به عند قول المنف لاان انقطع تنابعه (الثاني) قوله وكفت دشعر بان المطاوب التبيت كل ليلة وهوكذاك وقدصر حالقاضي عباض في قواعده والشيبي وغيرهما بانه يستحب تعديد النية الكل يوم من رمضان والله أعلم ص ﴿ لامسر ودو يوم معين و رويت على الا كتفاء فيهما ﴾ ش

النية الأولى * ابن رشديازم على هذا أن لا يحتاج أول يوم من رمضان الى نية لان شأنه صومه بعينه ولم يقل بهذا الاابن الماجشون انتهى انظرابن يونس فانه ردعيلى ابن الماجشون وهومع ذلك يقول لا يضر تعلل الفطر وسمع عيسى ابن القاسم من نذر صيام يوم الاثنين فأصبح يوم الاثنين في المعام فيضرانه يوم الاثنين اله يتم صيامه ولا شئ عليه يوم الاثنين فأصبح يوم الاثنين اله يتم صيامه ولا شئ عليه

سردالصوم تنابعه قاله في الصحاح والمعنى ان من عزم على سرد صوم أيام أونوى صوم بوممهين كيوم الاثنين أوالجيس داعا أونذر ذلك فانه لايصح صومه الابنية مجددة كل ليلة ولا يكتفي بنية واحدة ودخل فى ذلك من أراد قضاء رمضان متنابعا ومن عزم على صوم رمضان في السفر أو في المرض فلابدلهمن تجديد النبة كل لبلة وعن مالك انه بجز ثه نبة واحدة في الصوم الذي عزم على تتابعه وكاداك اليوم الذي نوى صومه أوندره (تنبيه) تأمل قول المصنف رويت عليها فانه لم يذكر في التوضيح من واهاعلى القولين ولم أقف على ذلك في شرح المدونة ص ﴿ لا ان انقطع تتابعه بكمرض أوسفر إد ش هذا مخرج من قوله وكفت نية لما يجب تتابعه فيعقل أن يكون على حذف مضاف والقد برلاان انقطع وجوب تتابعه والمعنى ان النية انما تكفي فها بحب تتابعهمالم بحصل فيهما يقطع وجوب التنابع كالمرض والمفرفان حصل ذلك فيه فلاتكفي النية السابقة واوارا دالمكاف اسقر ارهعلى الصوم ومتابعته فلابدله من التجديد كل ليلة قال في التوضيح وماذ كره يعني ابن الحاجب من الاكتفاء بنية واحدة انماهو في حق الحاضر وأما المسافر فلابدله من التبييت كل ليلة قاله في المتبية والمريض ملحق بالمسافر وحكى سندقولا ثانيا في المسافر بالا كتفاء بنية واحدة وأشار اللخمي الى انه يتخرج على القول بالا كتفاء بالنية الواحدة في السردانهي (قلت) وتغريج اللخمي ظاهر وصرح إين رشد في البيان مان الا كتفاء النية الاولى هوقول مالك في المنسوطوقال الفاكهاني في شرح الرسالة من نوى جيع رمضان من أوله تمسافر في أتنائه اختلف فيدقول مالك فقال في المبسوطلا يحتاج الى تجديد نية وقال في العتبية يحتاج الى تجديد النية واستظهر في البيان الاكتفاء بنية واحدة من أوله ونصه في رسم حلف من ساع عيسى وأماما كان من الصيام مجوز تفريقه كقضاء رمضان وصيامه في السفر وصيام كفارة المين وفدية الاذي فاختلف اذانوى متابعة ذاك هل تجز يهواحدة في أوله أوملزمه نحمد بدالنية لكل يوم لجواز الفطر على قولين الاظهر منهما أنه تجز مهنية واحدة في أوله يكون حكمها باقيا ولو زال عينها مالم يقطعها بنية الفطر عامدا وأمالولم ينومتا بعتهمن ذلك فلا اختلاف في ان علمه تحديد النبة لكل يوم انهي والذي أشاراليه صاحب التوضيح في العتبية هو في سماع موسى ونصة قال مالك لا يجز به الصيام في السفر الأأن يبيته في صيام رمضان ابن رشد معناه أنه لا بحز تعالصيام في السفر في رمضان الاان يبيته كل ليلة وان نوى ان يتابع الصيام في سفره وأماان لم ينومتا بعة الصيام فلاخلاف أنه لابدله من التبييت في كل ليلة وفي المبسوط لمالك انه لاتبيت على من شأنه سرد الصبام ومثله في الواضعة وقال أنو بكرالابهرى ومحمدين الجهم وهذا استحسان والقساس ان عليه التست في كل ليلة لجواز الفطر فاله فى المسوط السالك خلاف قول مالك في هذه الرواية وقدمضي هذا المعنى في أول رسم سلف من سماع عيسى و بالله التوفيق انتهى وعلم من كلام المصنف ان المسافر اذافر غ من سفره وأقام فلابدلهمن تجديد النية البقي من صومه الذي يجب عليه فيه التتابع من باب احرى

ابن رشد مشل هدا قال أشهب وقالهمالك أيضافي مختصران عبدالحكوقد روى عنابن القاسران فالثلا يجوزوهو الصواب الآني عملي قول مالك في المدونة في المرأة تعدض في رمضان ثم تطهران الصام لا يعزم االاأن تعدد النه ولاعمرى بالنبة الاولى من أجمل الفطر الذي تحلل الصامان وهذاهو الصحير انهلا بدمن تجديد النية في المسئلتين اذلو أجزأت النمة في الاولى في الصمام الشاني ولم يراع مايينهمامن الفطرلوجب أنلايحتاجفىأول رمضان الىنىةلتقدم النية فى صيامه قبل دخولهانتهي انظر التلقين فهو موافق لمافي مهاع عيسى ولاشهب ومالك فى كتاب ابن عبد الحكم وقدتقدم كلامان يونس (لاان انقطع تتابعه بكمرض أوسفر) ابن القاسم قال مالك لا يجزى ع الصيام في السفر في رمضان الاستة في كل للة وابن رشدير يدسواء نوىأن

يتابع الصيام فى سفره أملا * ابن يونس لجواز الفطرله انظر هذا مع ماللخمى عند قوله و كفت نية لما يجب تتابعه وقال أبو محمد يتبين لى أن من سافر فى رمضان مم قدم أن عليه أن يستأنف التبييت و كذلك المرأة تحيض ثم تطهر والرجل عرض ثم يفيق وقد قال مالك فى المعتكفة اذا خرجت المحيضة ثم طهرت نهار افلا تعتدبيوم تطهر في ولكن ثرجع الى المسعد الاأن تطهر قبل الفيحر وتنوى المسام وتدخل حين تصبح فيجزيها فقوله وتنوى الصيام دليل على أن من من شم أفاق انه يأتنف التبييت (و بنقاء) ابن رشدم في منهما لكن شروط وجوب الصيام وصدة فعله الطهارة من دم الحيض والنفاس لان الصيام (٢٧٤) لا يجب عليه ما ولا يصح منهما لكن

القضاء واجب علمهما (ووجدانطهرتقبل الفجر) من المدونة قال مالك ان عاضت امرأة وطهرتفى رمضان أول النهار أوآخره فلتفطر نقسة نومها وكذلك ان رأت الطهر بعد الفجر وأماان رأته قبل الفجر غنسلت بعمد الفجمر وأجزأهاصومها (وان لحظة)ان بونس الظاهر من الملقف اله لاراعي فراغها من الغسل في الصوم يخلاف الملاة لان الموم يعسى بغير غسل فلاعتاج الى تقدر الفراغ منهل بارتفاع الحيض يصير حكمها حكم الجنب (ومع القضاء انشكت) من المدونة قال مالك ان استقظت مدالفجير فشكت أطهرت قبل الفجر أو بعده فلتصم بومهاذلك وتقضيه اذلا يزول فرض بغير بقين فأمرتها بالقضاءخوف أنكون طهر هابعدالفجر وأمرتها بالمومخوف أنكون طهرهاقبل الفجر انتهى انظر هذامع ماتقسمانه لالدلن طهرت أن تعدد

وكذلك المربض اذاصح لان مابعه السفر والمرض كووم بتدأ وكمذلك الحائض وكل من أفطر لعذر أولغبرعذر فلا تكفيه النية الأولى لأنهاذا كانت النمة الأولى ينقطع حكمها بارتفاع وجوب النتابع ولوكان التنابع حاصلافاحرى ان رتفع حكمها بانقطاع التتابع حسا قال في التلقين وأماقطع النيسةفهو بافسادالصومأوتركه على الاطلاق لعذر أولغير عذر أولحصول الوجه الذي يسقط معه الانحتام وانأثر الصومعه كالسفر والمرض أو لاينقطع استدامتها وانماينقطع استصحاب ابتدائها اننبى ففههم من قوله بافساد الصوم انهلو فسد صوم يوممن رمضان أومن الصيام الذي بجب تتابعه فانحكم النية ينقطع ولوكان بالفطر فيه ناسيا ولا بدمن تجديدها لمابق منه وقدصر حبذلك في التوضيح وقال انه اذا انقطع التتابع بفطر لمرض أوحيض أوسفر أونسيان فانه يلزمه تعديد النية على المشهور قال وعبرعنه في التنبيهات بالمعروف انتهى معان الفطر ناسيالا يقطع التنابع بلاخلاف كإسبأني تحقيقه في كتاب الظهار وان كلام المصنف يقتضي ان في مخد لاهاوفهم من قول التلقين أو بحصول الوجه الذي يسقط معه الانحتام ما تقدم في حق المسافر والمريض وقوله ولايقطع استدامتهاالي آخره يعني به ان حصول المرض والسفر في اثناء النهار لا يقطع استدامة النية حكافى ذلك اليوم وانما يقطع استعمام افي اشداء الصوم فيادمد ذلك والله أعلم وقال في التوضيح وانظر اذاأ فطرمتعمد الغيرعدر هل يلزمه التعديد اتفاعا ويجرى فيداخلاف وعبارة ابن بشيرلوطرأفي رمضان ماأباح الفطرهل يفتقر الى اعادة التبييت في المذهب قولان انتهى (قلت) قال فىالذخيرة الحكم السابع من أحكام الافطار قطع النية الحسكمية وفي الجواهر تنقطع بافساد الصوم أوتركه على الاطلاق لعذرا ولغبرعذرا وبزوال التعتم كالسفر والمرض انتهى وأصله في التلقين كما تقدم فتأمله والله أعلم ومحمل أنبر يدالمسنف قوله لاان انقطع تنابعه ان الصوم الذي يحب تنابعه وتكفى فيه النية الواحدة اذا انقطع التنابع فيه بحصول الفطر بوجهمن الوجوه المتقدمة فلابد من تجديد النية لمابق منه وأمااذا حصل مايقطع وجوب التتابع ولم ينقطع التنابع بالفعل فيستفاد حكمه من مفهوم قول المصنف أولاوكفت نية لما يجب تتابعه كاتقدم بيان ذلك والله أعلم ص موو بنقاء كه ش يعنى ان شرط صحة الصوم النقاء من دم الحيض والنفاس ير يدفى جميع النهار وانماذكرهذا الشرط هنامع أنه قدقدم في باب الحيض ان الحيض والنفاس عنعان صف الصوم ووجو بهليفر ععليهماسيد كردولايقال قوله هناان النقاءمن دم الحيض والنفاس شرط في صة الصوم يقتضي أنهمشي على القول بالهشرط في الصعة لافي الوجوب وهو خلاف ماقدمه في فعل الحيض وخلاف مندهب الاكترلانانقول قوله انهشرط في الصعة لاينفي انهشرط في الوجوب وقول الشارح في الكبيران الأكثر على انه شرط في الوجوب لافي الصعة ليس بظاهر اذلاخلاف فىأنه شرط فى الصحة ونقله عن ابن عبد السلام وليس فى كلام ابن عبد السلام ولا المصنف في التوضيه مايدل على ذلك ص ووجب ان طهرت قبل الفجروان لحظة كه ش هذا هوا لمشهور كاصر حبه غير واحدوقال ابن الماجشون ان طهرت قبل الفيحر بزمن يسع الغسل فلم تعتسل حتى طلع الفجر أجزأهاصومهاوان كان الوقت ضيقالا يسع الغسل لم بعز هاصومها أنهى من التوضيع

النية قال ابن حبيب واذار أن المرأة في توبها دم حيض في رمضان لاتدرى متى أصابها وصلت أياما كدلك فلتنظهر وتقض يوما واحدامن الموم وتعبد الصلاة من أحدث لبسة لدسته هذا ان كانت تنزعه وان كانت لا تنزعه فتعبد الصلاة من أول مالبسته انظر

هذامع ماتقدم عندقوله و بشك في حدث (و بعقل) ابن رشد من شروط الصيام وصحة فعله العقل (وان جن ولوسسنين كثيرة أو أغمى يوماأوجله أو أقله ولم يسلم أوله فالقضاء) أمام سئلة من جن سنين فني المدونة قال مالك من بلغ وهو مجنون مطبق ف كث سنين مم أفاق فليقض صوم تلك السنين ولا يقضى الصلاة كالحائض وأمام سئلة من أغمى عليه يوما فقال ابن بونس القول في المغمى عليه كالقول في المجنون وهو مخلاف النائم قال ابن القاسم في المدونة من أغمى عليه ليلافي رمضان وقد نوى صوم ذلك اليوم فلم بفق الا عند المساء و بعد ما أضحى لم يحزه صوم ذلك اليوم و يقضيه وأمام سئلة من أغمى عليه جل اليوم فني المدونة قال مالك من أغمى عليه قبل في المدونة من نوى صوم ذلك اليوم فلم يفق الابعد ما أصحى لم يجزه صوم ذلك اليوم فلم يفق الابعد ما أصحى الم يجزه صوم دلك اليوم فلم يفق الابعد ما أضحى لم يجزه صوم دلك اليوم فلم يفق الابعد ما أضحى لم يجزه صومه خلاف (٢٧٤) النائم لو نام الفجر فانته قبل الغروب أجزأه صومه ولوكان ذلك الفجر فلم يفق الابعد ما يعزه صومه ولوكان ذلك

وظاهر هانه يجوز لهاالا كل عنده فانه قال بعد وقال محمد بن مسامة تصوم وتقضى وفي كلامه في الطرازمامال على ذلك والله أعلم ص ﴿ وان جن ولوسنين كثيرة ﴾ شيعني أن من جن في رمضان فعليه قضاؤه سواء طرأعليه الجنون بعدالباوغ أوبلغ مجنو ناوسواء كانت السنون تثرة أوقليلة وهذامذهب المدونة وقيل ان قلت السنون فعليه القضاء وذلك كالجسة الاعوام وان كثرت فلاقضاءذكر واللخمى عن ابن حبيب عن مالك والمه أشار بقوله ولوسنين كثيرة وقسل انبلغ مجنو نافلاقضاء عليه وان طر أعليه الجنون فعليه القضاء ص ﴿ أوجله أو أقله ولم دلم أوله ﴾ شهذاهوالمشهور في المذهب قاله في الطراز وقال ابن حبيب ولايؤم بالكف بقية نهاره انتهى ولم سقل خلافه ذكره في باب المغمى وفي مسئلة من قدم من السفر ص ولاان مم ولو نصفه كش انظر اذاطرأ الجنون بعدالفجر ولمنطل هلهو كالاغماء أملا ظلهر كلام ابن عددالسلام أندليس كالاغماء فانه قال في شرح قول ابن الحاجب وان كان في أقله وأوله سالم ف كالنوم بريدان كان الاغماء في أقل النهار معسلامة أوله فلاأثراه كالنوم وذلك لكثرته في الناس ولا بلزم على هذا الحاق الجنون مه في هـ ذالقلته انتهى وظاهر كلام صاحب الطراز ان حكم الجنون والاعماء سواء فانه قال في باب الاعتكاف اذا أغمى عليه أوجن وكان في عقله حسن الفجر أوأ كثر النهار ولم مغرجه: المسجد حتى دخل اللسل معزئه عكوفه ذلك الموم على مام في صحة صومه انهى ص ﴿ و بترك جاع واخراج مني ومندي وق، ﴾ ش ظاهر كلامه ان هنداشرط رابع وقال الشارح الاحسن ان بعده فامن الاركان الاأن يكون المراد بالشرط مالاتص الماهمة بدونه كان داخه الأوخار جاوهذا جار في أكثر الشروط التي ذكرها في هذا الباب وفي الشامل وركنهامساك من طاوع الفجر الصادق الغروب عن ايلاج حشفة أومثلها من مقطوعها ولو بدير

الاغماء لرض بهلم معزه صومه د ان ونس لان المغمى عليه غيرمكاف فلم تصلحله نبة والنائم مكلف لونبه انتبه (الاانسلم ولو نصفه) من المدونة من أغمى عليه بعد أن أصبح ونيته الصومفأفاق نصف النهار وأغمىعليه وقدمضي أكثرالنهار أجزأه صوم ذلك اليوم (وبترك جماع واخواجمني ومذي وقيء) أمامسئلة الجماع واخراج المني فقال اس مشعر لاخلاف أنالجاع ومافى معناهمن استدعاء المني محرم في الموم وقال اللخمي بجب الامساك عن الجاعوان لم مكن الزال أوعن الانزال

وان لم يكن جماع كالذى يسمتع خارج الفرج ولا يفسد بالانزال عن الاحتسلام وان كان دلك عما يوجب الغسل وأمام عله المفال بن رشد المدى عن تذكر أو نظر دون قصد اللذة ان توبع نافض وأماان نظر على غسر قصد او تذكر فأمذى دون أن بتابع دال النظر أوالتذكر فقيل عليه القضاء وسمعه ابن القاسم في النظر والتذكر محمول عليه وقيل انه لا قضاء عن مالك في المذكر والنظر محمول عليه اذلا فرق بينهما وهذا القول اظهر لان المذى لا يجب به القضاء عن الشافعي وأبي حنيفة وأكثر أهل العلم وقد قال البغداديون ان القضاء على من قبل أوأمذى في منده بمالك انماه واستحباب انظر قبل هذا عند قوله ومقد مات جاع وأمام سئلة اخراج التيء في المدونة قال مالك من ذرعه التيء في رمضان فلا شئ عليه وان تقيأ فعليه القضاء بها بن رشد قال ابن القاسم والفريضة والنافلة في ذلك سواء به ابن يونس فان فعليه المنافي والمنافلة في دلك من المنافز والمنافلة والمنافلة في دلا منافلة على المنافلة والنافلة في دلا منافلة والنافلة في دلا منافلة والنافلة في دلا منافلة والمنافلة والنافلة في دلك منافلة والنافلة في دلا منافلة والنافلة والنافلة في دلا منافلة والنافلة والنافلة في دلا منافلة والنافلة والنافلة

أوفر جميتةأو بهمةواخراج منى ولاأثر للستنكح منه ومن المذى انتهى ولاجل اخراج المستنكح من المنى والمذى والتيء الغالب والاحتلام قال المصنف واخراج منى الخوخرج به أيضامن أمذى عجر دالفكرأ والنظرمن غيراستدامة فانه يصدق عليه انه ماأخر جالمدي كاسمأتي في كلام ابن بشيرفتأمله (تنبيه) لم بذكر المصنف الانعاظ وذكر في المدونة فيه قولين قال فيه روى ابن وهب وأشهب عن مالك فيمن قبل احراته أوغمزهاأ وباشرها في رمضان فلاشئ عليه الاأن عدى فيقضى انهى فهذا يقتضى انه لاقضاء في الانعاظ ثم قال قال بن القاسم وان جامعها دون الفر جأو باشرها فأنزل فالقضاء عليه والكفارة وان باشرها فأمندى أوانعظ وحرك منه لدة وان لم عذفليقض وان لم بنزل ذلك منه شيأولا انعظ ولاحرك دلك منه لدة فلاشئ عليه انتهى فقول ابن القاسم يقتضي انه ملزمه القضاء في الانعاظ على المباشرة وقال في البيان في رسم طلق من سماع ابن القاسم ان نظر قاصدا الى التلذ دبالنظر أوتذكر قاصدا الى التلذذ بذلك أولمس أوقبل أو باشر فسلم فلاشئ عليه وان انعظ ولو بمذوني دلك ثلاثة أقوال أحدهاأن عليه القضاء وهي رواية ابن القاسم هذه والثاني لاشئ عليه وهي رواية أشهب عن مالك في المدونة والثالث الفرق بين المباشرة ومأدونها من قبلة أولمس فان انعظ عن مباشرة فعليه القضاء وان انعظ ممادونها فلاقضاء عليه وهو قول ابن القاسم الذي أنكره سحنون انهي وقال ابن الحاجب وفي المذى والانعاظ قولان قال في التوضيح والقول بالقضاء في لانعاظ رواه ابن القاسم في الحديسية ابن عبد السلام وهو الأشهر وبعدمه رواه ابن وهب قال في التنبيها ب وانما الخلاف عند بعضهم ادا حصل عن ملاعبة أومباشرة وأماان كان عن نظر أو لمس فلاشئ عليه وأطلق في البيان الخلاف انتهى ثمد كوكلامه المتقدم وأفظ عياض على كلام المدونة المتقدم قوله وانالم ينزل دلك منه شيأوى رواية ابن عتاب لم ينزل دلك منه شيأوعلى الروابتين فقدتيين أنهاد اانعظ ولم عدعليه القصاء ومثله لمالك في العتبية والحديسيه في المباشرة والقبلة وعبد التومطرف لابريان في الانعاظ شيأمن مباشره أوفيله ووافقهما ابن القاسم من رأيه في العتبية في لقبلة وظاهر رواية أشهب وابن وهب في الكماب لاقضاء فيهما لقوله وان لم عد فلاشئ عليه وكذا نقلها الباجي من رواية ابن وهب عن مالك نصاوفيل انما الخلاف اذا انعظ عن مباشرة أوفيلة وأماعن نطر ولمس فلافضاءعليه الأأن يمذى التهي تمال ابن الحاجب فان نظر أوفكر فلم يستدم فلافضاء نعظ أوأمدى للشقة فالفي التوضيح تقييده هنا بعدم الاستدامة بقتص أن الخلاف الذي قدمه في المدى والانعاظ مع استدامته (فانقلت) هل يمكن حسل كلامه الاول على ما اداحصل من ملاعبه أومباشره والناني ماادا كانعن نظرو بكون كلامه سنماعلي الطريقة التي ذكرهاعماص قيل لالأن المصنف لماقيد كلامه بنفي الاستدامة دل على أنه لواستدام لكان الحكم حلاف دالت وتلك الطريقة ليس فيها تفضيل وماد كرهمن انه ذاأمذي من غييرا ستدامة لاقضاء عليه محالف المدونة نعم يوافى ماد كره المصنف ومختصر الواضحة انتهى وفى التنبيه لابن بشيرنبد أباوائل الجاعومقنص مات الشهوة على لترتب ونذكر ما تكون عليها الأول عالاول فنقول ان من فكر فالند بقلبه فلاحكم للده وهذا مماسقطه الشريعه لأن تكليفه حرج فان أنعط بذلك أيضافان أمدى نظر بهل استدام أم لاعان استدام كان عنزلة من أمدى قصد افيومر بالقضاء وهل بحب أولاقولان وان لم يستدم فلاشئ عليه لأنهلو كلف القضاء لأذى الى الحرج الذي تسقطه الشريعة السمحة وان أمني فان استدام فضي وكفروان لم يستدم فالقضاء بلا كفارة الاأن يكون دلك علة فيسقط القضاء

عليه وهوكن أمسك ما، فى فيه فغلبه ودخل علقه يقضى ولا يكفر للشقة وان نظر فالتذبقبلة فلاحكم لماقده ناه وان انعظ فكذلك وان أمني فان استدام فالقضاءهلي ماتقدم وان لجيستدم النظر استعب القضاء ولم يجب وان أمذي ذان استدام قضي وكفر وان لم يستدم فالقضاءوهل كفرجهو رأهل المدهب أنهلا يكفر وألزمه الكفارة أبوالحسن القابسي فانقيل فالتان قلبه فلاشئ عليه وان أنعظ فقولان عمقال فان باشر أولاعب ولم عاند فلاشئ عليه الاأن ينعظ فقولان على ماتقدم انهى وكالرم ابن بشيرهذا موافق للطريقة التى ذكرهاعياض في عدم التقييد بالاستدامة في النظر والفكر وهي الظاهرة ويؤخذ من كلام صاحب الشامل فانه بعدأن ذكر القبالة والمباشر ةوالملاعبة قال فانأمادي وأنعظ قضي على المشهو راكنه لم يتعرض لحميم مااذا كانذلكعن نظر وفكر والتعاعلم وقال بنعبدالسلام اثرقوله والاشهر وجوب القضاء والأقرب سقوطه لعدم الدليل الدال على وجو بهوالله أعلم ص فجوا يصال متعلل أوغم يرمعلي المختار لمدته إ شوعلى مااختاره اللخمي اقتصر في الجلاب والتلقين فانظره ورجحه ابن يونس أيمنا (فرع) إذا البتلع الصائم في النهار ماييق بين أسنانه من الطعام لم يحب عليه قضاء لأنه أمر غالب وقال ابن الماجشون وان كان متعمد الأنه ابتدأ أخد دفي وقت يحوز له وهو بعد قاله ابن رشد في الرسم الأول من سماع أشهب من كماب الصلاقفي مسئلة من خرج من المسجدوفي يده حصباء والله أعلم ص مع بعضة عائم م ش قال في المدونة وتكره الحقنمة والسعوط للصائم فان احتقن في فرض أو واجب بشئ يصل الى جو فعفا يقض ولا يكفر وقال بعده وان قطر في احليله دهناأو استدخل فتائل أوداوى جائفة بدواء مائع أوغير مائع فلاشئ علم مانتهي عماض الحقنة مايستعمله الانسان من دوائه من أسفله انتهى أبوالحسن في الكبير والكراهة على بابه الأبالانعلم ونقطع أنه يصل لجوفه ولو قطعنا انه يملكان حراماأ وانه لايصلكان مباحافاه انساوي الاحتالانكان مكر وهائم ان فعل فان وصل الى جو فعلزمه القضاء وان لم يصل لم لز مه شئ وان شك حرى على الخلاف فمن أكل وهوشاك في الفجر المخمى واختلف في الاحتقان بالمائعات هل يقع به فطر أولا يقع بهوالايقع بهأحسن لأن ولك ممالايصل الى المعددة ولا الى موضع بتصرف منه ما فغادى الجسم بحال عياض وقوله بعمد في الحقنة بالفتائل لاشئ عليه دل على أن كلامه في الفطر انماهو في الحقنة المائمة توهى التي فيها الخسلاف كافال اللخمي وان كان القاضي أبوهجدد كرالخسلاف فيالحقنه مجملا وأماغمير الماثعات فلاخسلاف فيها واعمترض أبواسصق بأصله في الرضاع أنه لإيحر مالاما كان غداء وهذالايلزملأن المواعى فى الرضاع ماينبت اللحم وينشئ العظمولا يشترط همذافي الصوم بلما يصل الىموضع الطعام والشراب تمايشه غل الممدة ويسكن كلب الجوعانتهي منأبى الحسن وقال في قوله أواستدخل فتائل يعتى في دبره وسواء كان عليها دهن أملاانهي وفولأنى الحسن واذا تعقق وصول الحقنة بريدواللة أعلم اذالم يضطر لهاوأمامن اضطر لها فلابحرم عليه والله أعسلم ممقال في المدونة ولايكفر ظاهره وان تعمدوه داهو الظاهر نعمقال عبدالحق قال ابن معنون ولاتجب الكفارة فياوصل من غسير الفرمن عين أوأذن أوغيرهماوان تعمد ذلك فهو يصل الى حلقه انتهى (فائدة) قال في الموضيح قال ابن حبيب في كتاب له في الطب كان على وابن عباس ومجساهد والشعبي والزهرى وعطاء والنصيى والحكم بن عبينة وربيعة

اختلف فى الصائم سلع الدرهم والحصى فقال ابن الماجشون له حكم الطعام عليه في السهو القضاء وفي العمد القضاء والكفارة وقال ابن القاسم لاقضاء علىه الاأن كون متعمدا فيقضى لتهاونه بصوميه فحل القضاءمع العمدمن باب العقو بة والأول أشبه لان الحصى دشغل المعدة اشغالا ماوسمع اصبغ ابن القاسم بلع الدرهم والحصى واللوزة بقشرها لغوفي النفل ولوعمدا والفرض ان كان سهوا والاقضى والعابث سواة أوطبن تنزل في حلقه لغو فى النفل مطلقاوفي الفرص كاء كل لتغذيبهما وان نسى قضى فقط (لمعدنه) تقدم نصابن عرفة ومن المدونة قال بن القاسم اذا داوى جائفة بدواء مائع أوغسر مائع فسلاقضاء عليه ولا كفارة لان ذلك لايصل الى مدخل الطعام والشراب ولووصل السملاتمن ساعته (معقنة عائع)من المدونة كره مالك الحقنة للمائم فان احتقن في فسرض أو واجب بشئ يصل الى جوفه فليقض

ولا يكفر وسئل مالك عن الفتائل تجعل للحقنة قال أرى ذلك خفيفا ولاشئ عليه قال ابن القاسم وان قطر الصائم في احليله دهنا فلا شئ عليه وهو أخف من الحقنة. (أوحلق) تقدم نص ابن عرفة عند قوله وايصال متعلل (وان من (٤٧٥) أنف) من المدونة قال ابن القاسم كره مالك السعوط

للمائم أشهب لقوله صلى الله عليه وسلم بالغ في الاستنشاق الاأنتكون صاغا أشهب وأرى علمه القضاء اذلا يكاديسلم أن المال حلقه (واذن وعين) اللخمي اختلف فى وقوع الفطر عاصل من العين الى الحلق قال في المدونة عليه القضاء والا كتعال جائزلمن يعلم منعادته انه لايصلالي حلقه فانعمل منعادته الهيصلمنع على قول سن أوقع به الفطر وقدروي شهبعن مالكفه الجواز وقال ما كان الناس يشددون في هذه الأشياء هكذا وعلى هاذا يحرى لجواب فهايقطرفي الاذن فجوز اذا كان لايصل و مختلف اذا كان يصل ومن المدونة لا تكتعلمن كان دصل الى حلقه و مخور) این لبانه یکره استنشاق النعور ولانفطر عبد الحق من السلمانية من مخر بدواءفو جدطم للخان في حلقه قضى وكذا ان وجد طعم دهن رأسه فانه يقضى وفي التلقين يعب الامسال عما مصل الى الحلق ممانهاع أولانهاع أنم قال ومثلها الكحل

ابن هر من يكر هون الحققة الامن ضرورة غالبة ويقولون لانعر فها العرب وهي من فعل العجم وهي ضرب من عمل قوم لوط قال ابن حبيب وأخبرني مطرف عن مالك انه كرهها وذ كرأن عمر بن الخطاب كرهها وقال وهي شعبة من قوم لوط قال عبد الملائسمعت ابن الماجشون بكرهها ويقول كان علماؤنا يكرهونها غال ابن خبيب وكان بمن مضى من السلف وأهمل العلم بكرهون التعالج بالحقن الامن ضرو رةغالبة لاتوجدعن النعالج بهامندوحة انتهى ومثل مالك في مختصر ابن عبد الحكم عن الحقية فقال لابأس باالابهرى اعاقال ذلك لابها ضرب من الدواء وفيهامنفعة للناس وقد أباح النبي عليه السلام النداوي وأذن فيمفقال ما أنزل الله من داء الا أنزل له دواءعامه من علمه وجهله من جهله فتداووا عبا دالله انتهى خليل فظاهر ممعارضة النقل الاول و عكن تأويله على حالة الاضطر ارالهافيتغي النقلان والله أعلم في أوحلق في شمسئلة قال البرزلي من رعف فامسك أنفه فخرج الدمن فيهولم يرجع الى حلقه فلاشئ عليه لان منفذ الأنف الى الفيردون الجوف قهوما لم يصل الى الجوف لاشئ فيه انهى ص ﴿ وان مِن أَنف وأَدْن وعين ﴾ ش قال اللخمى يمع الاستعاطلانه منفذ متسع ولاينفك المستعطمن وصول ذلك الى حلقه ولم يختلف في وقوع الفطر انتهى من أبي الحسن الكدير قال في المدونة ولا يكتمل ولا يصب في أدنه دهنا الأأن يعلم انه لا يصل الىحلقه فان اكتمل بانمدا وصبرا وغيره أوصف في أذنه دهنالوجع به أوغيره فوصل ذلك الىحلقه فليهادفي صومه ولايفطر بقية يومه وعليه القضاء ولايكفران كان في رمضان فان لم يصل الي حلقه فلاشئ عليه وغاله أشهب قال أبوالحسن قد تقدم أن ذلك على ثلاثة أوجه ان تعقق الهيصل الى حلقه لمبكن لهأن يفعل وان تحقق أمه لايصل لم يكن له أيضاعلط ولعسله من الناسيخ وصوابه لم يكن عليه شئ كإيظهر بأدنى تأمل وهذا الحكم ابتداء عان فعل فقال أبوالحسن في الصغيران علم اله يصل الى جوفه فليماد وعليه القضاء وكداان شك وان علمأنه لم يصل فلاشئ عليه وهذاأصل في كل ما يعمل بن الحناء والدهن وغيره انتهى من الصغير وفي الكبير قال بعض الشير خوه فاأصل لكل مايعمل في الرأس حناء أودهن أنه ان كان يصل الى حلقه فليقض الشيخ و يختبر نفسه في غير الصوم انهى (تنبيه) قال سندبعدذ كرهذه الاشياء من الكحل والصب في الاذن والاستعاطوالحقنة (فرع) ادائبت هذا فالمنع في جميع دلك اعاهولمن فعله نهار اوأمامن فعله ليلافلاشي عليه ولايضره هبوطه نهارالأنداذاغاص فيأعاق الباطن ليلالم تضرح كتهو يكون بمثابة ما يتعدر من الرأس الى البدن من غيرطريق الفهانتهي وقال ابن الحاجب والجائفة كالحقنة مغلاف دهن الرأس وقيل الاأن يستطعمه قال ابن عبد السلام هو خلاف في حال وقال في التوضيح كلامه يقتضي السالم هو خلاف المشهور سقوط القضاء في دهن الرأس ولواستطعم ولم أرالاً ول واقتصر آبن شاس على الثاني وكذلك قال ابن عرفة انهلا يعرف الأول وانظرابن غازى وقال البرزلي عن مسائل ابن قداح مسئلة من عمل في أسه الحناء وهو صائم فان استطعمها في حلقه قضى والافلاوكذامن التحل (قلت) ونقل ابن الحاجب عدم الفضاء فياوصل لحلقه من رأسه والأول في السليمانية وكذا الخلاف في الثانية وثالثها والفرق بين النفل والفرض وسبب الخلاف أن هذه منافذ ضيقة و وصولها الى الحلق نادر فتجرى على الخلاف في الطواري البعيدة النادرة هل يختلف الحكم فيها أم لا ولا كفارة في العمد مطلقا انتهى ص ﴿ وَبَعُور ﴾ ش أي بخو ريصل الى حلقه كافال في تهذيب الطالب عن

(٥٤ - حطاب - نى) والدهن والشموم الواصلة الى الحلق وان من الانف وقال في الطراز لوحك الحيظل تعترجله

قوجد طعمه في فه أوقبض على الثلج فوجد برده في جوفه لم يفطر (وقي ءو بلغم ان أمكن طرحه مطلقا) تضمن كلامه ومحته بئية مينة و بترك جاع واخراج منى وايصال في ء بلغم قال ابن يونس قال ابن حبيب التي ء الغالب اذاعر في صاحبه انه رجع الى حلقه منه شئ بعد وصوله الى فيه فليقض في الواجب ولا يقضى في النطوع وقال اللخمى ان رجع الى حلقه قبل فصوله فلا شئ عليه فان رجع بعد فصوله مغلوبا أوغير مغلوب وهو ناس فقد اختلف في ذلك عن مالك وأما البلغم فقال اللخمى لا شئ في البلغم اذا نزل الى الحلق وان كان قاد راعلى طرحه القباب بعض من لم يقف على هذا كان يتكلف في صومه اخراج البلغم مهما قدر عليه فلحقته بذلك مشعة لتكرره عليه وفي كلام اللخمى بيان انه مالم يصل الى الله وات غير مختلف فيه وان كان قاد راعلى طرحه اللخمى اختلف اذا وصل الى الله وات عمر من تعدف و للسانه فلا شئ عليه وعبارة ابن يونس قال ابن حبيب من تنغم ثم ابتلع تخامته من بين له واته أو من بعد فصوله الى طرف لسانه فلا شئ عليه وقد (٢٧٤) أساء لان النحامة ليست بطعام ولا شراب ومخرجها من الرأس وقال من بعد فصوله الى طرف لسانه فلا شئ عليه وقد (٢٧٤) أساء لان النحامة ليست بطعام ولا شراب ومخرجها من الرأس وقال من بعد فصوله الناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس قال المناس و المناس و المناس المناس و المناس و المناس المناس المناس و المناس المناس و المناس المناس المناس و المناس المناس و المناس و المناس و المناس المناس و المناس و المناس و المناس و المناس و المناس المناس و المناس و المناس و المناس و المناس و المناس و المناس المناس و المناس و المناس المناس و الم

السلمانية فمن تبخر بالدواء فوجد طعم الدخان في حلقه قال يقضي بوما بمنز لة من ا كمعل أودهن رأسه فيجدطع ذلك في حلقه فيقضى وقال أبو محد أخبرني بعض أصحابناعن ابن لبابة انه قال من استنشق بخورالم يفطر وأكره لدلك انتهى من التوضيح فيعمل قول ابن لبابة على من شم الرائعة ولم يجدطهم البغو رفى حلقه فيتفق النقلان والله أعلم قال أبوالحسن فى الصغيرقال ابن الماجشون وانما يفطر عايصل الى حلقه من طعم دواء لامن طعم ريح ونعوه في النوادر ممذ كركلام صاحب النهديب عن السلمانية وابن لبابة تمقال الشيج وأما المسك وغيره فلاخلاف أنه لا يفطر قال ابن بشمير والفطر يقع بجزء من المتناول لابدخول رائعته انتهى وقال في الكبيره ذا بحلاف استنشاق رواثح المسكوالغالية هذالم يحتلف فيأنه لايجب منه قضاء الشيخ واستنشاق قدر الطعام بمثابة النفور لأن ريح الطعام له جسم ويتقوى به الدماع فيعصل به ما يحصل بالا كل انتهى فكأنه بقول اداوجمد طم دخان القدر بفطر والله أعلم (تنبيمه) قال الشارح في الكبيرقال في التلقين بجب الامسالذعن الشموم ولم بفصل انتهى وكاعنه فهم هذا من قوله والذي مجب الامساك عنه في الصوم نوعان أحده اليصال شئ الى داخل البدن والثاني اخراج شئ عنه فالذي يوصل الى داخل البدن مايصل الى الحاق ميناع ويقع الاغتلاء بدأ ولايناع ويتطعم أولايتطعم وذلك كالطعام والشراب المغذيين وكالدرهم وألحصا وسائر الجادات التى لاتنطع ولأتناع ولايقع بها غذاء ومثلها الكحل والدهن والشموم وغير ذلكمن المائعات والجامدات الواصلة الى الحلق وصلت من مدخل الطعام والشراب أومن غيرمدخلهما كالعين والأنف والأذن وماتحد رمن الدماغ بعمد وصولهمن بعض هذه المنافذ انتهى وكائنه اعتمدهذا في الشامل فقال فيمه ولايشم شيئا من الرياحين انتهى وتبعه الشيخ أحدزروق في شرح الارشاد فقال ولايشم شيئامن الرياحين انتهى وانظره نامع مايأتي في فصل الاعتكاف ان المعتكف يجو زله أن يتطيب والمعتكف الايكون الاصاعاوالله أعلم ص ﴿ وغالب من مضمضة أوسواك ﴾ شقال الشيخ زروق في شرح

الباجي وجه قول ابن حبيب انهلم بتعمد أخذه من الارض وانماهو مجتمع فى فيه معتاد كالريق الاانه يكره ابتسلاعه لامكان الانفكال عنه بخلاف الريق * ابن رشد روى أصبغ عن ابن القاسم في النخامة انه لاشئ عليه في ابتلاعهاياهاعامداالقباب ومضى عماض في قواعده معابن حبيب وهوالراجح انتهى انظرماعز اهالشيوخ لابن حبيب قدحكاه ابن رشدعن أصبغ عن ابن القاسم وقدوجهه الشبوخ ورجحوه كاتقدم وقال محنون علمهالقضاء وسكت في الكفارة فانظر أنت قول خليل ان أمكن

طرحه مطلقا وانظر أيضالو فاس ماء أوطعاما ثمر ده بعد وصوله الى طرف لسانه أوالى موضع بمكن طرحه منه قال ابن حبيب هو يخلاف البلغ عليه القضاء والكفارة في عمده لانه طعام وشراب ومخرجه من الصدر ويقضى في سهوه قال وهو يقطع صلاته إن فعله فيها غيدا كايفسد صومه وان رده من بين لهوا ته ومن موضع لا يمكنه طرحه منه فلاشئ عليه وقاله بين الما جسون والباجى وجه قول ابن حبيب ما احتج به من أن القلس طعام بخلاف النخامة قال وفي المجهوعة قال مالك في الذي يبتلع القلس ناسيا لاقضاء عليه وقال ابن القاسم وهذا يقتضى انه لا كفارة في عمده ووجه قول مالك هذا انه خارج يسير الى الفي فأشبه النخامة (أوغالب من مضمنة) من المدونة قال مالك لا بأس أن يغتسل الصائم ثم يقضمض من حر يحده وذلك يعينه على ماهو فيه قال فان تضمض لذلك أولوضوء الصلاة فسبقه الماء الى حلقه فليقض في الفرض والواجب ولا كفارة عليه وان كان في تطوع لا يقضى * ابن القاسم و يجوز بلع ريفه اذا يحد من المدونة فلك فان تحلل فان تحلل وصل لهي خلافات تحلل وصل المحقة في كلم من المدونة وله وان باستياك بحوزاء

(وقضى فى الفرض مطلقا) ابن عرف قب قضاء رمضان وواجب الصوم المضمون بفطره بأى وجه كان ولو مكرها والمعين بفطره عمد الختيار اومن المدونة من أكل أوشرب أوجامع فى رمضان ناسياف علمه القضاء فقط البن عرفة كف المفطر ناسيافى رمضان والندر المعين واجب (وان بصب فى حلقه نامًا) من المدونة قال ابن (٤٧٧) القاسم من أكره أوكان نامًا فصب فى حلقه رمضان والندر المعين واجب (وان بصب فى حلقه نامًا) من المدونة قال ابن (٤٧٧) القاسم من أكره أوكان نامًا فصب فى حلقه المناسبة المناس

الماءفي رمضان فعليه القضاء الركفارة وانكان صامه متطوعافلاقضاء عليهعند مالك (كجامعة ناعة)من المدونة قال ابن القاسم لو جومعت ناعة في ار رمضان فعلها القضاء فقط لانه كالا كراه قال ابن حسوتكفءن الاكل بقة بومهاوالكفارة على سن فعل ذلك بها (وكا كله شاكافي الفجر)من المدونة كره مالك لمن شك في الفجرأن مأكل * ابن عرفة فان فعل فبان كون أكله قبلأو بعد فواضح والافني المدونة بقضي * عماض حمل بعض أحماينا قول مالك يقضى على الاستعسان وقال أبو عرانبلالقضاءواجب علمه * ابن يونس لان الصوم في ذمت مبيقي فلا بزول عن ذمته الاسقان ولا كفارة عليه لانه غير قاصدلانتهاك حرمةالشهر وقال ان بونس قوله حتى متمان ر مدحتی تقار بوا

الارشادوابتلاع ماءالمضمضة بوجب القضاء لابقاياه معالريق بعدطر حهبال كلية فاله لايضروفهين ابتلع دماخر جمن بين اسنانه غلبة قولان حكاهافي الجواهر انتهى من جامع الأمهات للسنوسي (مسئلة) قال ابن عرفة وغيره ابن شاس وابتلاع دم خرج من بين اسنانه غلبة لغو وان ابتلعه وهو قادرعلى اخراج ذلك أفطر وقيل لايفطر (قلت) ولفظا بن قداح من وجد في فه دراوهو صائم فجه حتى ابيض فلاشئ عليه ويستحبله غسله اذاقام الى الصلاة أوالى الأكل فان لم يفعل فلاشئ عليه ومن كثرعليه الدم إذا كان من علة داعة فالاشئ عليه ابتلع منه شيئا أولم يبتلع انتهى ص وقضى فى الفرض مطلقا ﴾ ش أحكام الافطار على الاجال سبعة الامسال والقضاء والاطعام والكفارة والتأديب وقطع التتابع وقطع النية الحكمية واللة أعلم وقال الجزولى مفسدات الصوم عشرون عشرة متفق علياوعشرة مختلف فهافالمتفق عليها تعرى الصوم من النية والأكل والشرب والجاعوان لم يكن انزال والانزال وان لم يكن جاع والمذى مع تقدم سببه ومدا ومته والحيض والنفاس وخروج الولدوالاستفاءا ذارجع من القيء شئ والمختلف فيها الفلقة من الطعام وغبار الدقيق وغبار الطريق وماوصل من غيرمدخل الطعام والشراب بلمن أنف وأذن أوعين وما يحدر من الرأس وابتلاع مالا يتعلل مثل الحصاة والمذى ادالح يتعمد سببه والاستقاءاذالم يرجع من القئ شئ والقي غلبة اذارجع منه شئ والردة و رفض النية ص ﴿ وان بصب في حلقه ناعما كم عامعة ناعمة ﴾ ش قال في المدونة ومن أكره أوكان ناعًا فصب في حاقه ماء في رمضان أوفي نذر أوظهار أوصيام كفارة القتل أوفى صيام متتابع أوجومعت امرأة نائمة في رمضان فالقضاء في ذلك كله يجزى بلا كفارة وتصل القضاء في ذلك عا كان من الصوم متنابعاوان كان في صوم تطوع فلاقضاء عليه انتهى ونقله ابن عرفة ولفظه وفيهالا كفارة على من جومعت ناعمة أوصب في حلقه ماء كذلك ولاعلى فاعله معنون هذه خبر من قوله الاكراه بالوطء قال في التوضيح في مسئلة من أكره زوجته أوأمته على الوطء لماذ كرأن المشهوران عليه أن يكفر عنهما مانصه عرضت هذه المسئلة عن أكره شخصاوصب في حلقه ماه فانه نص في المدونة على انه لا كفارة عليه نعم أوجها ابن حبيب وقد يفرق بينهمابان المكره لزوجته وأمته حصلت لهلذة فناسبأن تعب عليه الكفارة عنها وأما من صب في حلق انسان فلم يعصل له شئ و يؤ بده انه لوأ كره غيره على أن يجامع لم يكن عليه كفارة عند الأكثرانهي وبقل قبله عن التنبيهات انهقال أكثر أقوال أحجابنالا كفارة عليه وعن عبد الملك ان عليه الكفارة والله أعلم (فرع) قال في الطراز في آخر باب الافطار بالا كراه و محرى التفريع فيالاكل كرهاعلى حكم الاكل سهوافي وجوب القضاء في الواجب وسقوطه في التطوع وفى الكف معه وعدم قطع التتابيع وكل ذلك مذكور في المدونة موضحا انتهى ونقل ابن يونس أيضاانه بعب الكف والله أعلم ص ﴿ وَكَا كُلُّهُ شَا كَافِي الْفَجِرِ ﴾ ش أي واستمر على شكه وأما

بيان الخيط كاقال فادابلغن أجلهن بريدقار بن ولافرق بين أول النهار وآخره ف كالا يجوز أن غطر حتى يدخل جزء من الليل ف كذلك لا يأكل الدونة قال مالك من المدونة قال مالك من المدونة قال من المدونة قال من المدونة قال مالك من المدونة قال من المدونة قال من المدونة قال مالك من المدونة قال مالك من المدونة قال مدونة قال مالك من المدونة قال مدونة قال مدونة قال مدونة قالمدونة قال مدونة قا

ينادى ابن أم مكتوم وكان رجلاً عمى لاينادى حتى بقال له أصبحت أصبحت فأوله علماؤنا قاربت الصباح اللخمى ومن تسحر في تطوع ثم تبين له ان الفجر قد كان طلع فان كان بيت الصيام أمسك بقية يومه قال في المدونة ولاقضاء عليه وان كانت نيته من أول الليل أن يقوم في تسحر ثم يعقد الميام بعد سحوره كان له أن يأكل بقية يومه ولاقضاء عليه وكذلك اذا لم ينوالصيام من أول الليل (ومن لم ينظر دليله اقتدى بالمستدل والاحتاط به ابن بشير من بدالصوم ان كان بحيث لا دليل له على الفجر فله أن يقتدى بالمستدل وفيه وردا لحديث ان بلالا ينادى بليل الحديث وان لم يكن له من بسمعه فله التحرى والاخذ بالاحوط قال ابن حبيب يجوز تصديق المؤدن العارف العدل ان الفجر فلي كف و يسئل المؤذن عن ذلك

انتبين انه قبل الفجرأو بعده فيعمل على ماتبين ولا كفارة فيه اتفاقاوان شك في الغر وبحرم الأكل اتفاقاو وجب القطاءالبرزلي وهذامادام على شكه أوتبين الخطأأما اذاتبين انه صواب فهو بمنزلةمن سلممن ركعتين على شك مم تبين أنه سلم من أربح انتهى وقال الجزولى فهين أكل شاكا في الغروب وان علم أنه أكل بعد الغروب لاقضاء عليه لانه غروب سلم وان علم انه أكل قبل الغروب فعليه القضاء بلاخلاف وفي وجوب الكفارة خلاف وان بقي على شكه فلا كفارة عليه وهل يجب القضاءأولاولا كفارة وقال فيأول الكلام اذاشك في الغروب لا يجوز له الاكل باتفاق انهي وقال ابن ناجي في شرح الرسالة والمشهو والتحريم انتهى يعنى في مسئلة من شك في الفجر ومفهوم كلام أبن الحاجب انه لو تبين أنه أكل بعد الغر وبالاقضاء (مسئلة) ومن أكل في آخر يوم من رمضان متعمداتم تبين انه يوم الفطر فقيل عليه الكفارة وقيل لاذ كرهذا ابن القصار ص ﴿الاالمعين لمرض أوحيض أونسيان ﴾ ش تبعرجه الله ابن الحاجب في تشهير القول بعد النسيان من مسقطات القضاء في الدار المعين وقبله في التوضيح أيضا وهو خلاف من ندهب المدونة قال فيهاومن تسحر بعد الفجر ولم يعلم بطاوعه أوأكل ناسيالصوه مفان كان في تطوع فلاشئ عليه ولايفطر بقية بومه فأن فعل قضاه تمذ كرحكم الذر المطلق ثم قال وان كانت أياما بعيم ا أوكان في رمضان فلينهاد على صومه وعليه القضاء انتهى وقدوهم ابن عرفة ابن الحاجب في تشهير القول بعد النسيان من مدقطات القضاء في الندر المعين فقال بعدأن حكى في وجوب القضاء بالفطر فيه نسيانا ثلاثةأقوال الاول وجوب القضاء والثاني عمدمه والثالث التفصيل بينأن يحتص بفضل فلايجب القضاءأولا يختص فبجب وجعل ابن الحاجب الثاني المشهور وهم ونص كلام ابن عرفة برمته وبجب قضاءر مضان وواجبه أى واجب الصوم المضمون باي وجه كان ولومكرها والمعين بهأى بفطره عمدااختمار اوفي وجوب قضائه بفطرمرض في الحضر ثالثهاان لم يختص بفضل اللخمي عن رواية المبسوط مع عياض عن رواية ابن وهب في بعض رواياتها والمشهو روعبد الملا الشيخ عن المغيرة من صام أول شهر لذر معينا فرص بافيه أو وسطه وصام باقيه فلاقضاء عليه ولو أفطر أوله اختيارا فرض باقيه قضى جيعه ولونذرا أرفطره فصام بومافرض بافيه فلاقضاء عليه وفيسه بنسيان الثلاثة للشهو روالشيخ عن معنون مع ابن محر زعنه مع ابن عبدوس وتقل النبخ قول عبد الملك في فطره

الوقت فلمعمل على قوله فانلمكن عنده عدلا ولا عار فافليقض وان كان في قضاء رمضان فلمقض ومباحله فطر ذلك الدوم والتمادي (الاالمعين لرض أوحيض أونسمان) أما انهلايقضي المعين لمرض ففي المدونة قال ابن القاسم من نذرصوم شهر بعينه فرضه كله لم يقضه وان أفطره متعمدا يريدأو ناسياقضي عددأيامه انتهى نص ان يونس وأما انها لاتقضى المعين لحيض فني المدونة ان نذرت احرأة صومسنة عانان فلاتقضى أيام حيضتها لان الحيضة كالمرض قال مالك وان نذرت صوم الجيس والاثنين مابقت فحاضت فيهن أومرضت فارقضاء علها قال وأما السفرفلا أدرى ماهو قال ابن القاسر

وكانى رأيته يشتعب له القضاء فيه قال بن القاسم وان نذرت صياماً يام حيضها فلاقضاء عليها فيها وأماا به لا يقضى المعين لنسيان فقد تقدم قول ابن يونس بر بدأوناسيا ومن ساع ابن القاسم من حلف بالطلاق أن يصوم غدا فأصبح صائما وأكل ناسيالا حنث عليه به ابن رشد بعظلاف ما اذا أسبح مفطر الاسبياليمينه ومن رسم جاع من نذر يوم الخيس فأصبح يأكل يظنه يوم الاربعاء يكف عن الطعام بقية يومه و يجب عليه القضاء به ابن رشد هذا سحيح حكمه حكم ومضان الافى الكفارة وقال ابن عرفة المشهور ان من أفطر نسيانا في صوم نذره من انه يقضى انهى فالحاصل انه لا يقضى المعين ان أفطر علم صناو حيض و يقضيه ان أفطر هنسيانا أو محداوه خدار ابع الاقوال

بمطلق غلبة وجعل بن الحاجب الثاني المشهور وهم انهى وجعل صاحب الطراز قول المغيرة خلاف الراجح فانظره واقتصرصاحب التلقين على القول بسقوط القضاءوأما المرض فالمشهور ماذكر والمصنف وهوفول ابن القاسم وأشهب والفرق بين المرض والنسيان أن المرض لاصنع لهفيه فهومعذور والناسى معهضرب من التفريطوالحيض مثل المرض وحكم النفاس حكم الحيض (فرع) وأما السفر فقال في التوضيح أمالوأ فطرفيه لسفر وجب عليه القضاء اتفاقاً نقله ابن هارونانتهي (قلت) وقد حكى بن عرفة الوجوب والاستعباب ونصه وفيه لسفر سماع القرينين وجوب القضاء وفهالاأدرى ابن القاسم وكائنهأ حب قضاءه انتهى وصرح المصنف في آخر الباب بانه عجب القضاء فقال ولا للزم القضاء بخلاف فطره لسفر ولولم يصرح بدلكان حصره سقوط القضاء فهاد كريؤ خدمنه تشهير سهاع القريئين والله أعلم (قرع) فان أفطر في المعين متعمد افقال في المدورة في كتاب الصيام ومن نذرصوم كل خيس يأتي لزمه فان أفطر خيسامتعمد افضاء انتهى فاوأكره على الافطار فقال في التلقين وأما المتعين سوى رمضان فيلزم فضاؤه مع العدر في فطره ولايلزم معالعذ القاطع كالمرض والاكراه والانفاء والحمض والنفاس وخطأ الوقت والسهوالا أن في هذنين بجب الأمساك في بقيته فان لم يفعل لزمه قضاؤه وليس منه السفر انتهى وماذكره موافق للشهو والافي السهو وخطأ الوقت فان المشهور فيهما وجوب القضاء وكذلك الاكراه على ماذكره في الطراز فاندجعله كالفطرناسيا (فرع) تقدم في كلام المدونة انه اذا أفطر في لندر المعين ناسيافه عليه أن عسك في بقية يومه ويقضيه وكذلك لو ندرصوم يوم الحيس فاصبح مفطر ايظنه بوم الاربعاء فجب عليه أن عسك في بقية يومه و يقضيه و بجب عليه الكف في بقية اليوم ولوأ كلوشرب فالهفى رسم سلف من سماع عيسى قال ابن رشدهده مسئلة صححة بينة على أصولهم فى حكم الندر المعين في الوجوب كحيكم رمضان الافي وجوب الكفارة على العامدانتهي (فرع)فاوندرصوم يوم الجيس فأصبح يوم الجيس مفطر اوهو غيردا كرله ثم أصبح يوم الجعة صاعًا يظنه يوم الجيس فانه يجزئه من قضاء صوم يوم الجيس قاله في أول رسم من سماع ابن القاسم قال ابن رشدقوله انه يجزئهمن قضائه صحيح لأن صوم يوم الجيس واجب علمه كوجوب قضائه فناب في النمة فرض عن فرض فذاك مثل قو لهم في الأسير مخطأ في الشهور فيصوم شو الاوهو برى انه زمضان فلااختلاف انه بعز به انتهى (تنبيه) هنالغز وهوأنه قد يجب على الحائض والمريض قضاء الصوم المعين والجواب ان ذلك فها اذا نذر أحدهماأ ربعت كف أياما بعينها م جاءه العدر فانه يقضى ذلك وفي رسم جاعمن مماع عيسى قال مالك من جعل عليه صيام بوم الحيس والاثنين فأصبح بوم الحيس وهو يظنه الاربعاء فلم يأكل حتى علم قال مالك يصوم ولاشئ عليه و يكفيه ايجابه على نفسه أولا في نية فال ولو أصبع يوم الاربعاء صائما وهو يراه يوم الخيس ثم علم ذلك فان عليه أن يتم ذلك اليوم و يصوم يوم لخيس فيل لمالك فالوجاز يوم الخيس فاما كان يوم الجعة أصبح صائما وهو يراه يوم الخيس قال يحزيه عن يوم الخيس قال ابن رشدهذه ثلاثة مسائل قدمضي القول على المسئلة الأولى منها في وسم ملف فبل هــندا وعلى المسئلة الثالثة في أول رسم من سماع ابن القاسم وايجاب ابن القاسم عليه في المسئلة الثانية أن يتم الموم بدل على أنه ان أفطره وجب عليه القضاء خلاف قول أشهب في المدونة أنتهى والذى قدمه في رسم سلف إن الصحيح الهلا يجز يهلانه لا بدمن التعديد وهو الذي مشي عليه المؤلف في قوله لامسر ودو يوم معين (مسئلة) قال في رسم الف من سماع إن القاسم من كتاب الصياموهي مكررة في هذا الرسم من الاعان الطلاق ومافي سماع أبي زيدمنه قال في الذي يحلف بالله

(وفي النفل بالعمد الحرام ولو بطلاق ت الالوجه كوالدوشيخ (٤٣٠) وان لم تعلفاً) * ابن رشد في الحديث ما يدل على جواز

أو بالطلاق أوغيره أن يصوم غدافيضيع صائماتم بأكل ناسيالاشئ عليه قال ابن رشدا عاقال لاشئ عليه اذا كان ناسيا أى لاحنث عليه بخلاف مالوأصبح مفطر اناسياليمينه مراعاة للخلاف أى في وجوب القضاء على من أفطر في التطوع عامداأ وفي رمضان ماهيا لماجاز في ذلك كذافي البيان انتهى والله أعلمص وفي النفل بالعمد الحرام شنعني انه بجب القضاء في صوم النفل بالفطر اذا كانعداحراما كنشرعفي صوم النطوع ثم أفطره بن غيرضر ورة ولاعدر فان اتمام صوم النفل واجب ولا يجوز قطعه ابن عبدالسلام هذاهو المذهب ومذهب المخالف عندى أظهر للاحاديث الواردة في ذلك انتهى واحترز بقوله العمد من النسيان والاكراه وبالحرام من أفطر ولشدة الجوع والعطش والحر الذي بخاف منه تعبده من ضأوزياد ته وفطر ه لاهم والد به وشيخه قال ابن ناجي في شرح الرسالة في قوله ومن أفطر في تطوعه عامدا قال التادلي حقه أن يقول بعد قوله عامدا حراما كا زادا بن الحاجب في قوله و يعب في النفل بالعمد الحرام خاصة وأراد بذلك اخراج ما كان عمدا للسبب كجبرالوالدولده والسيدعبده اذاتطوع بغيراذنه انتهى وفى السفر روايتان مذهب المدونة انه ليس بعدر وروى ابن حبيب انه عدر يسقط القضاء وكذلك أوجب في المدونة القضاء على من تطوع بالصوم في السفر مم أفطروفي الجلاب رواية أخرى بسقوطه انتهى جميعه من الثوضيح ونص المدونة ومن يتسخر بعدالفجر وهولايعلمأوأ كلناسسالصومهفان كانفي تطوع فلاشئ علمه ولايفطر بقية يومه فان فعلل قضاءانتهي قال ابن ناجي ظاهر الكتاب قوله لاشئ عليمه نفي الوجوبوهل قضاؤه مستعب أملاسمع ابن القاسم استعباب قضائه ولم يحك ابن رشدغيره وقال ابن بشير في استحباله قولان ومفهوم مانه لو كان أكل عامدا انه يقضى وهو كذلك وقع للقاضى عيشى بن مسكين الأفريق الساحلي ما يقتضي انه لا يقضى في قوله لصديقه لما أمر ه بالاكل معهوقال انى صائم توابك في سرو رأخيك المسلم بفطرك عنده أفضل من صومك ولم يأمره بقضاء فظاهره نفيه كقول الشافعي واليه كان شخنا حفظه الله بذهب ولم يرتض قول عباض في مداركه قضاؤه واجب وانمالم بذكر ملوضوحه انتهى وقوله مفهومه بلصر بعه فانه قال اذاأكل ناسالا مفطرفان فعل قضى وهذاصر يح ولهذا قال ابن الحاجب لوأ كل ناسيا حرم علمه الاكل ثانيا انهى وماذكره عن سماع ابن القاسم هو في رسم اغتسل من سماع ابن القاسم من كتاب الصيام وعلم من قوله العمد الحرام وانهلوأفطر متأولالاقضاء عليه وقال ابنناجي ظاهر كلام الباجي يقتضي انمن أفطر في تطوعه متأولاانه لا يقضى لقوله كلايسقط الكفارة في رمضان يسقط القضاء في التطوع انتهى (تنبيه) وحيث يفطر في تطوعه عامدا فهل مجب عليه الكف قال ابن الحاجب قولان وقال ابن عرفةالشيخ روى ابن نافع لاوجه لكف مفطره عمد االالعذرونقل ابن الحاجب وجوب الكفلا أعرفهانتهي (فرع) قال في المدونة ويكره أن يعمل في صوم النطوعما يكره أن يعمل في صوم الفريضة أبوالحسن مثل الحقنة والسعوط وذوق الملح والطعام ومضغ العلك وسائر ماتقدم بما يكره فى الفرض انهى (تنبيه) هنالغز وهوأن يقال لناصائم متطوع أفطر ناسياو يجب عليه القضاء والجواب انهمن اعتكف أيامامتطوعا بهافى غيررمضان فانهاذا أفطر بومامنها ناسيافانه يقضه ويصله بأيام اعتكافه وهو أحدالقولين في المسئلة وهوظاهر المدونة صرولو بطلاق بت كوالد وشيخ وانام يعلفا كالف المشار الياء باوهوماقال ابن غازى قال بعضهم الوجه المشار اليه في

الفطر ان أصريح صاعًا متطوعا والىهذا ذهب ا بن عباس وكان ابن عمر لايعيزه ويقول هذاالذي هو للعاصومه والى هذا ذهب مالك فقال انه لا يفطر وان أفطر لغبر عدر فعلمه القضاء وقال مطرف ان حلف عليه أحد بالطلاق أو بالعتق أن يفطر فلحنث ولايفطر الاأن يرى لذلك وجها وان حلف هـو فلمكفر ولانفطر وانعزم عليه أبواه أوأحدهما في الفطر فليطعهما وان لم علفاعليه اذا كان ذلك رقة منهما علمه لادامة صومهقال استغالب حرمة شفعه كرمة والدبه وقال الشاطى في موافقاته ترك الاعتراض على الكبراء مطاوب وانهمبعد بين الشيخ والتاميذحتى قالوامن قال لشغه لم فانه لا نفلح ثم ذكر حكاية أبي يزيد في الشاب الذى قالو الهكل معنا فقال الى صائم فقال أبو بزيد دعوا من سقط من عين الله ومن ابن بونس قال ان الموازفي وطء الحائض والصائم في رمضان وكل وط، نهى الله عنه قول أحداب مالك كليم * ابن القاسم وأشهب وابن وهب وابن عبدالحكم وأصبغ ان دلك لا يحل ولا يحصن ورووه عن مالك قال ابن حبيب ان وطئها في صوم تطوع أوقضا عرمضان أوندر

الرواية أن تكون الطلقة التي حلف بهاهي الثالثة والاقرب في قوله الالوجه رجوعه الى طلاق البت و يكون الوجه ماقال أبوالحسن الصغير ونصه الشيخ انظر قوله الاأن يكون لذلك وجه ولعل الوجم مثل أن تكون الامة التي حلف بعتقها والمرأة التي حلف بطلاقها علق بها الحالف و يخشى أن لايتركهاان حنث فالوجه حينئذ الفطرأ وغيرهذا ممايعرف عندالنزول انتهى ويكون قوله كوالد وشيخ تشبيه لافادة الحروهو الذي يظهر من الرواية وسياقها واعلم أن فطره الموالدين مقيد بأن يمكون رقة على الادامة صومه وأن المراد بالشيخ الشيخ الذي أخذ على نفسه أن لا يخالفه كذا قيده في التوضيع وقال ابن ناجى فى شرح الرسالة بعدمستلة الوالدقلت ظاهر المذهب ان شيخه الذي يتعلم عليه العلم لايتنز لمنزلة الأب وكان بعض من لقيته يفتى بأنه كهوانتهى واذاأ فطر لطاعة والديه أوشغه فالظاهرأن لاقضاء عليمه وقال بنغازي بللا بدمن القضاء كإيأتي في كلام عياض انتهى وكلام عياض المشار المههو ماتقدم انهجاء عن عيسى بن مسكين أحد فقهاء المالكية انه قال لصاحبله في صوم نطوع أمره بفطره ثوابك في سر ورأخيك المدلم بفطرك عنده أفضل من صومكولم يأمره بقضاء فقال عماض قضاؤه واجب ولم يذكره بعني ابن مسكين لوضوحه انتهى وفى أخذوجوب القضاء من هذا الكلام بعدلأن في هذه الحالة لايباح له الفطر كاعال ابن عرفة هذا خلاف ظاهر المذهب وأمافي مسئلتنا فالفطر مباح فلا يجب القضاء ولايعلم شئ يباح لاجله الفطر فى التطوع ويلزم القضاء والمسئلة نقلها ابن حبيب عن مطرف وتقدم فى القولة التى فبل هذه ما نقله ابن ناجى فى شرح الرسالة عن التادلي انه لا يقضى والله أعلم (فرع) لو حلف هذا الصائم ليفطرن كفرعن يمينه نقله في النوادر والله أعلم (فائدة) روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها فالت قال رسول اللهصلى الله عليه وسلم من نزل على قوم فلايصومن تطوعا الاباذنهم قال في العارضة حديث منكر السندجيج المعنى لانهم يتكلفون له فيفسد عليم فينبغي أن يعامهم حتى لا يخسروا انتهى ص ﴿ وَكَفُر ان تَعمد ﴾ ش ابن عرفة وتعب الكفارة في افساد صوم رمضان انتها كابموجب الغسل وطأوا بزالا والافطار عايصل الى الجوف أوالمعدة من الفموأ كل الناسي ومخطئ الفجر وظان الغروب لابوجها وفى جاع الناسى ثالثها يتقرب بمااستطاع من الخير لها ولابن الماجشون في المسوط انتهى (مسئلة) من تعمد الفطر في يوم ثلاثين عجاء الثبت انه يوم العيد فلا كفارة علمه ولاقضاء وكذلك الحائض تفطر متعمدة ثم تعلم انها حاضت قبل فطرها وعن ابن حديس وجاعة من الطلبة عليهاالكفارة نقلهالبرزلى ونقل أبوالحسن في الكبير في ذلك قولين قال البرزلي اثر كالم ما لمتقدم ومثلهامن تزوج امرأة معتقدا انهافي العدة عم تسين انهاخرجت منهاغر وسلم قاله ابن حبيب ومن سلم معتقداعدم اتمام صلاته تمتين تمامها كذلكوان كان التونسي اختار ابطالهالانه قاصد لابطالها بسلامه وكذا ان حلف في مسائل الغموس معتقد اللكذب أو حلف على الظر في أو الوهم أو الشك للقطع تم تبين موافقة ماحلف عليه يقينا انظر بقية كلامه في الصاغم وانظر المقدمات في قصل السهو ص ﴿ وجهل ﴾ شأى بلاجهل فلا كفارة على الجاهل قال اللخمى اختلف في الجاهل فجعله ابن حبيب كالعامد فقال في الذي يتناول فلق حبة ان كان ساهيا فلا كفارة عليه وان كان جاهلا أوعامدا كان عليه القضاء والكفارة والمعروف من المذهب أن الجاهل في حكم المتأول لا كفارة علم لانه لم يقصدانهاك صومه ولو كان رجل حديث عهد بالاسلام يظن ان الصيام الامساك عن الاكل والشربدون الجاعلم تعبعليه الكفارة انجامع انتهى ثم استشهد بقول مالكفين سافر دون

لأيام نغير أعيانها فوطئه يحلو بحصن اجماعا من قول مالك وأصحابه ولأنه لوأفطر بوما من قضاء رمضان أومن نذر بغير عينه ساهيا جاز له فطر باقيه ان شاء ويقضيه فريبوجهل قريبوجهل القصرا أوقدم ليلاقأص مفطراوفي المرأة تطهر ليلا فلم تغتسل الابعد الفجر فتفطر قال فكل هؤلاءأفطرواعلى الجهل بموجب الحكم فيكون المرادبالجهل مالم بثأول شيألاتأو يلاقر بباولا بعيداوقال الجزولى في الكبير واختلف في الجاهل فقال ابن القاسم لاثبئ عليه وقال ابن حبيب عليه الكفارة ولايعدر بالجهل واعايتصور هذافين كان قريب عهدبالاسلام أسلهدار الحربولم بعلم صوم رمضان هل هو فرض أم لاانتهى وليس المرادبالجهل بوجودر مضان فان ذلك واضح ولم أرأحدا ذكرفيه خلافابل المدهب انمن أكلفي ومالشك قبل أن شت الهلال ثم ثبت انهمن رمضان لاكفارة عليه وكذلك الاسير اذالم يعلم ومضان لمهذكر أحدقو لا يوجوب الكفارة عليه والله أعلم وفان قيل فاالفرق بين الجاهل والمتأول فانه جاهل أيضا بالحكم قاالفرق بينها ثم انهم فرقوا فى المتأول بين التأويل والقريب والبعيد وفالجواب انه لافرق بينهما الااداحل الجاهل على من كان حديث عهد بالاسلام فجهل وجوب رمضان أو بعض ما عنعه رمضان من أحكامه المشتهرة والمتأول من أفطر لوجه معنى حكمه بل قال بعض العلم، تحواز الافطار بهو عاصل كلام المخمى الهلافر ق مين المتأول والجاهل وانهلا كفارة علم مابوجه ولأن الكفارة انماهي على المنتهك فن لم ينهك وادعى وجهابعدربه وجاءمستفتيا قبل منه ومن ظهر عليه نظر فهابد عيه فان كان قريبا مماري ان مثله بجهل ذلك صدق وأماان كال دميد المرصدق قال اللخمي اثر كلامه المتقدم وذكره التأو بل البعيد مانصه الشيخ أصل المدهب ان الكفارة الماتجب على من قصد الفطرجر أفوانها كاواذا كان كذاك نظران من أفطر بتأويل فانجاء مستفتا ولإنظهر عليه صدق فها بدعيه وانهلم بفعل ذلك جرأة فلا كفارة عليه وانظهر عليه نظرفها يدعيه فان كان بمن برى ان مثله مجهل ذلك صدق وان أني عا لايشبه لم يصدق وألزم الكفارة وهذه فائدة قولهم ان هذا منوى ولامنوى الآخرو مصرعلي الكفارة ولوكان اخراج الكفارة المهاذا ادعى مالابشبه لم بكن للتفرقة وجه وهذاهو الأصلفي الحقوق الني لله محانه في الأموال فن كان لا يؤدي زكانها أووجيت عليه كفارة أوعتق عن ظهار أوقتل أوهدى فامتنع من أداء ذلك أنه لا مجبر على انفاذه وقاله مجمد بن المواز فمين وجبت عليه كفار دفات قبل اخراج ذلك انهاتؤ خدمن التركة اذالم يفرط فان قبل الكفارة مختلف فيهاهل هي على الفور أو على التراخي فكيف بجبرعلى اخراجهامع القول انهاعلى التراخي قبل المايصي أن يؤخفها مون كانمعتقدا انه يخرجها وأمامن علمنه جحودها وانه بقوللاشي علمه فلانؤ خذبها وهدافي الحقوق التي تجب لله امال ولم يوجهاعلى نفسه واختلف فمانطو عامحابه على نفسه فقال مالي صدقة للساكين في غير عين فقال بن القاسم لا يجبر على انفاذ ذلك وقال في كتاب الصدقات من كتاب محمد يعبر وبقية مأتعلق بذلك مذكور في كتاب الهبات انتهى بلفظه ونقله أبوالحسن وصاحب التوضيح في كلامه على الكفارة ونقله ابن عرفة أيضاولم يتعقبوه بردولاغيره والله أعلم (تنبهات * الاول) علمن كلامه انه مجبر على الكفارة وقال القر افي قال اللخمي قتضي المذهب الاجبارعلى الكفارة ولايوكل الىالامانةفن ادعى سقوطها بجهلأ وتأويل لم يصدف الاأن يأني عايشبه وقال صاحب القبس هي موكولة الى الامانة انتهى (الثاني) قال القر افي وتستقر الكفارة في الذمة عند العجز عنها انهي (الثالث) قال الجزولي لا يجوز لانسان أن يفطر بالتأويل دون أن يسمع فيه شيأانتهى وهذام عاوم أنه لا محل للانسان أن يفعل شيأدون أن يعلم حكم الله فيه والله أعلم ص ﴿ في رمضان فقط ﴾ ش قال في الشامل ولا يكفر في دهر منذور صومه على المشهور انتهى

فىرمضان فقط

جاعا) * ابن عرفة تعب الكفارة في افساد صوم رمضان انتهاكا له السكافي وكل واجب غير رمضان لا كفارة على المفطر فيه عامد اومن المدونة من شرب الخرفي رمضان جلد للخمر ثمانين ثم يضر ب للافطار في رمضان وللامام أن يجمع ذلك عليه أو يفرقه ابن بشير فان أفطر متأولا فان قرب تأويله واستندالي أمر موجود فلا كفارة عليه وهذا الممثله في السكتاب فيهن أفطر ناسيا فظن بطلان صومه فأفطر متعمد او المرأة ثرى الطهر ليلافي رمضان فلا تغتسل فتظن ان من لم يغتسل ليلافلا صوم له فتأكل والرجل يدخل من سغره ليلافيظن انه لاصوم له الأأن يدخل نهارا فيفطر والعبد بخرج راعيا على مسيرة ثلاثة أيام فيظن انه سفر بيع الفطر فانه لا كفارة على جميع هؤلاء قال ابن القاسم كل مارأيت مالكايسئل عنه من هذا الوجه على التأويل فم أره يجعل فيسه كفارة قال اللخمي ومعروف المذهب ان حكم الجاهل كذي تأويل فريب (٤٣٣) فاوجامع حديث عهد باسلام لظنه قصر الصوم

على منع الغداء لعدرقال وعله المنهب الانتهاك فن جاء مستفتياصدق ولا كفارة ومن ظهر علمه صدق فهايشبه ولزمته فها لايشبه قال ابن يونس وأوجب الرسول صلى الله عليه وسلمعلى منتهك حرمة الشهر بالوطء الكفارة قال في المدونة وان طاوعته امرأته في الوطء أول النهار عاضت في آخره فلاله لهامن القضاء والكفارة وهذا يخلاف من أفطر يوم ثلاثين حرأة تمحاء الثبت انه يوم العدد لا كفارة عليهلان الموملم يكن من رمضان قال عبدالوهاب لان الكفارة لافساد الصوم لالهتك لحرمة الشهر بدليل انهلوأفطر

وقال في البيان في سماع سحنون وسئل سحنون عن نذرأن يصوم الدهر كله فأفطر يوما قال محنون الأفطر ماسيا أومن عدر فليس عليهشئ والأفطر ممن غيرعد رفعليه الكفارة قبل وما الكفار وقال اطعام مدأخبر بهأبور بدعن ابن القاسم قال ابن رشد سحنون في كتاب ابنه ان عليه اطعام ستين مسكيناو وجدهدا انهلا أفطر متعمدا مالا يجدله قضاء أشبه الفطرفي رمضان متعمدا فانهلا يحدله قضاءا ذفدجاءانه لايقضيه بعسيام الدهر وانصامه ووجمه القول الاول القياس على كفارة التفريط لانها كفارة وجبت الفطر متعمدا في موضع لا يجوز الفطر فيه وهذا أفطر متعمدافي موضع لايجوز فيه الفطر واختلف فمين نذرصيام الدهر فلزمه صيام ظهار أوكفارة يمين فقال ابن حبيب بصوم ذلك ولاشئ عليه وقال سحنون يصوم و يطعم عن كل يوم مدا و بالله التوفيق وقال في النوادر ومن الواضعة قال إن الماجنون ومن بذرصهام الدهر فأفطر بوماناسا فلاشئ عليه وان فعل عامدا فعليه الكفارة من أفطر يومامن رمضان اذلا يجدله قضاء وقال سحنون فى كتاب ابنه كفارة اطعام مساكين قال سحنون وان لزمت كفارة يمين بالصوم فليصم ثلاثة أيام ليمنه ويطعم عن كل يوم مداقال إن حبيب ومن نذر صيام الدهر أونذر صيام الاثنين والجيس تمازمه صوم شهر بن لظهار فليصمها لظهاره ولاشئ عليه لمانذرمن صيام الدهرمن الايام المساققاله مالك وعلى قول سحنون يطعم لعدة ماصام لكل يوممدا وهذاأ دنى الكفارة في الصوم انتهى ومثل صيام الكفارة صيام الهدى والفدية وغيره ممايشبه والله أعلم وانظر كالم التوضيح في قوله ولا تجب الكفارة فيغير رمضان ونقل في التوضيح عن الشيخ أبي الحسن المقدسي المالكي اله قال فيمن نذر صيام الدهر ثم أفطر بومامتعمدا قال كافة الناس لا في عليه وليستغفر الله وانظر بقيته ص ﴿ جاعا ﴾ ش قال سندوكدلك يوجب الكفارة لو وطئ اص انه في دبرها أوفر جميتة او بهيمة انهى من الذخيرة (فرع) قال عبد الوهاب ومن احتم في نهار رمضان لم يفسد صومه ولا قضاء عليه لماروى ثلاثة لايفطرن الصام فذكر الاحتلامين ذلك تقله الشيخ بهرام في الكبيروالله اعلم ص ﴿ أُو رَفَعُ نَيْدُ بَهَارًا ﴾ ش يعني بعدان أصبح صائما فأحرى ادا أصبح ناو ياللفطر وسواء استمر

(٥٥ - حطاب - نى) فلزمته كفارة تم عاد ثانية فى اليوم نفسه لم تلزمه أخرى قال مالك فى المدونة ومغيب الحشفة بوجب الكفارة و يفسد الحج والصوم به ابن بونس أنهى بعضهم هذا الى ستبن وجها وعبارة ابن عرفة و تحب الكفارة فى افساد صوم رمضان انتها كاله بموجب الغسل وطأ وانزالا (أو رفع نية نهارا) من المدونة قال مالك من أصبح فى نهار رمضان و نيته الافطار فلم يأكل ولم يشرب فليقض ولي كفر ولونوى الصوم قبل طاوع الشمس لم ينفعه ذلك بريد لانه بيت الفطر قال ابن القاسم ولونوى الفطر بعدما أصبح نهاره كله الاانه لم يأكل ولم يشرب فقد قال مالك فى ذلك شيأ فلاأ درى قال القضاء والكفارة أو القضاء بلاكفارة وأحب بعدما أصبح نهاره كله الانه لم يأكل ولم يشرب فقد قال مالك فى ذلك شيأ فلاأ درى قال القضاء والكفارة أو القضاء بلاكفارة وأحب الى أن يكفر ومن النكت من رفض صلاته أورفض صومه كان رافضا بحد المدف من رفض احرامه أو رفض وضوء و بعد كاله أو فى خلاله وقد اختلف أصحابنا فياهو أيسر من هذا فعين حالت نيته الى نافلة وهو فى فريضة هذا على انه فعل ذلك سهوا فأما العابث العامه فلاخلاف فيه انه يفسد على نفسه وقال ابن يونس قول أشهب لا كفارة على من نوى الفطر لعله بريداذا كان تقدمت له نية الصوم فلاخلاف فيه انه يفسد على نفسه وقال ابن يونس قول أشهب لا كفارة على من نوى الفطر لعله بريداذا كان تقدمت له نية الصوم فلاخلاف فيه انه يفسد على نفسه وقال ابن يونس قول أشهب لا كفارة على من نوى الفطر لعله بريداذا كان تقدمت له نية الصوم

شم توى الفطر فهذا الاتر تفض النيسة الاولى عنه الابالف على وقال الدخمى اختلف في وقوع الفطر بالنية اذا كانت النية بعدائعة اد الصوم وصحته فعله في المدونة مفطر اوهوا حسن لان الامساك لا يكون قر به لله الابالنية فاذا أحدث هذا نية انه لا يمسك بقية يومه لله لم يكن مطيعا ولامتقر باتركان عنزلة من حلى من الفريضة ركعتين ثم نوى انه ينمها على انه غير متقر بله عابق من عمل تلك الصلاة وهوذا كرغير ناس لما دخل فيه أوغسل بعض أعضائه بنية الطهارة ثم أتم ذلك على وجه المتبرد فانه لا يجوز شئ من ذلك وان كان نوى أن يغطر بالفعل بالأكل أو الشرب أوغيره ثم بد اله وأتم على ما كان عليه أجز اه صوفه وليس كالاول لان الأول نوى أن يكون في امساكه غير متقرب لله وهذا نوى أن يفعل شيأ يفطر بافع بقطر بافع وقط) (٤٣٤) * ابن عرفة تجب الكفارة في افساد صوم رمضان انتها كاله بما فهو باق على طهارته (أوأ كالرأو شربا بغم فقط) (٤٣٤) * ابن عرفة تجب الكفارة في افساد صوم رمضان انتها كاله بما

بمدذلك على نية الفطرأ ونوى الصوم نهار اقبل أن يأكل وصرح بذلك جيعه في المدونة و يؤخيذ حكمهمن كالرم المصنف وقال ابن عرفة وفي اصباحه ينوى الفطرقول ابن الفاسم مع مالك وأشهب معروايتى أبى الغرج وفيهالوأ صبح ينوى الفطر نم نوى الصوم قبسل طاوع الشمس كفرأشهب لا كفارة السقني لعله فيمن صام بعضه ادلاتر تفع نيته الابفعل ولوكان أول صومه كفرا تفاقاوفها الشك في قول مالك بكفارة من نوى الفطر بعد الصبح ابن القاسم أحب الى أن يكفر سحنون لاكفارة وقضاؤه نستحب فرجهماعياض على محةر فعنه وامتناعه الشيغ عن ابن حبيب من نوى الفطر بعدالغجو نهاره لم يغطر بالنية أنهى (فرع) لاكفارة على من ارتدفي نهار رمضان ذكره في المعوية وفي العسمدة مختصرة المعونة والردة مبطلة ولايازم قضاء ماأ فطره فيها اذا أسلم كالكافرالاصلى انتهى ص ﴿ أَوَا كَلاأُوسُرِ بِا ﴾ ش انظر مامراده بالا كل هـل هو الاكل المعتاد فلاتلزم الكفارة بالحساوالتراب ونحو وأوم ادوماق مرانه يقبع به الافطار فيعم دلك الجميع قال ابن الحاجب في كلامه على الكفارة وفي تحو التراب وفلقة الطعام على تغريع الافطارةولان قالابن عبدالسلام الاقرب سقوط الكفارة انهي والظاهرمن كلام المصنف وفوع الفطر بذلك لانهمشي على مااختياره اللخمي والذي اختياره هوقول عبيد الملك بن الماجسون وهو برى الكفارة في ذلك في العمد ونص اللخمي في أب ما يقع به الفطر واختلف في الحصى والدرهم فقال ابن الماجشون في المبسوط له حكم الطعام فعليه في السهو القضاء وفي العمد القضاء والكفارة وقال بن القاسم في كتاب ابن حبيب لاقضاء عليه الأأن يكون متعمدا فيقضى لتهاونه والأول أشبه لان الحصى يشغل المعدة اشغالاو ينقص من كلب الجوع النهي ص عرباطعام ستين مسكينا ﴾ ش ولوأطعم مسكينا واحداستين يومالم يجزه فان قيل المقصو دسدستين خلة وهو حاصل فلملا بجزي قيل المقصو دسدخلة ستين لانه أبلغ في الاجر ولتوقع أن يكون فيهم ولي مقبول الدعاءنقله القرافي (فائدة) وقع في الموطأفي حديث عطاء الخراساني في حديث الجامع في رمضان

يصل الى الجوف أو المعدة من الفم ، ابن رشد لاخلاف في سقوط الكفارة في الواصل الى المعدة أوالحلق من غير الفم خلافا لابي مصعب ظن ان الشريعة علقت الكفارة بوصول شئ الى المعدة مع القصد والعمد (وان باستياك بجوزاه) ابن حبيب من جهل أن يمج ما تعمع في فيه من السواك الرطب فلاشئ عليه ١١٠٠ الباجي في هذا نظر لانه يغير الريق وماكان مده الصفة فقي عمده الكفارة وفي التأويل والنسيان القضاء فقط انتهى انظرأغرب من قول ابن حبيب مافي نوازل ابن الحاج ان من استاك بالسوالة المتخدمن أصول

الجوزليلافعليه القضاء وفي الذخيرة من اكتعل ليلالا يضره هبوط الكحل في معدته نهارا (أومنيا) تقدم نصابي عرفة نجب الكفارة بموجب الغسل وطأوا نزالا وتقدم نص اللخمي الانزال باحتلام أوملاعبة موجب الغسل و بالنسبة الصيام بينهما فرق (وان بادامة فكر) ابن بشير من فكر فالتذبقليه فلا حكم الذة فان أنعظ فكذلك فان أمذى نظرت هل استدام أولم يستدم فان استدام كان بمنزلة من أمذى قصداوان لم يستدم فلاشئ عليه وان أمني فان استدام قضى وكفروان لم يستدم قضى بلا كفارة الاأن يكون ذلك غلبة فيسقط القضاء (الا أن يخالف عادته على الختار) انظر نص اللخمي عند قوله ومقدمة جاع (وان أمنى بتعمد نظره فتاويلان) * ابن بشيران نظر فأمنى من غيرأن استدام النظر فألزمه القابسي الكفارة وتأوله عن ابن القاسم اداقصدالى النظر ورأى ان قوله بالسقوط انما هو مع عدم القصدابن يونس يظهر لى ان قول القابسي خلاف ظاهر المدونة وقال بعض أصحابنا انه وفاق وقد تقدم كلام اللخمي وابن رشد (باطعام ستين مسكينا

لكل مد) من المدونة لم يعرف مالك في الكفارة الاالاطعام وهو اطعام ستين مسكينا مدامدا * البالجي عدالنبي صلى الله عليه وسلم ولا يُجزّ نُه أن يطعم ثلاثين مسكينا مدّين (وهو الافضل) * ابن بونس استحب مالك الاطعام على العتق و الصيام لا يه أعم نفعا * ابن عرفة بادر بحي ابن بحي الامير عبد الرحن حين سأل الفقهاء عن وطئه (٤٣٥) جارية له في رمضان لكفار ته بصومه

فسكت حاضروه ثم سألوه لملم عنر في أحد الثلاثة فقال لوخبرته وطئ كل يوم وأعتق فلم ينكروا وتعقب هذا فخرالدين بأنه بماظهر من الشرع الغاؤه وقداتفق العاماء على الطاله قال ابن عرفة وتاول بعضهمان المفتى بذلك رأى ان الامير فقير وما بيده تماهوللسامين ابنعرفة ولابرد هدارتعليل المفتى عاذكر لائه لاينافيه والتصريح به موحش انظرقدنقل عياض ان الرشد حنث في عين فقال له غيرمالك علىك عنق رقبة فقال له مالك علىك صيام ثلاثة أيام فقال لرشيد قدقال اللهفي لم يعد فأقتنى مقام المعدم قال يا أمير المؤمنين كلمافي مدك ليسلك علىك صيام ثلاثة أمام (أوصمام شهر بن أوعتقرقبة) في الموطأ أمر رسول الله. صلى الله علمه وسلم رجلا أفطرفي رمضانأن مكفر بعتق رقبة أو بصام

بعدذ كرالرقبة هل تستطيع بدنة قال لاقال في النهيدوهذا غير محفوظ في الاحاديث المسندة الصحاح ولامدخ للبدنة في كفارة الوط في رمضان عندجم و رائعلها ، وذكر المدنة هو الذي أنكر على عطاءتم قال ولانعلم أحداكان يفتى به الاالحسن البصرى فانه كان يقول اذالم يجد الجامع في رمضان عامدارقبةأهدى بدنة الى مكة انتهى مختصرا ص ﴿ لـكل مد ﴾ شقال ابن عرفة أشهب المدأحب الىمن الغذاء والعشاء ونقله في الشامل بلفظ انشاء (تنبيهات * الأول) فاوأطعم ثلاثين مدين مدين في يوم أوأ كثر لم يحزه حتى يطعم ثلاثين آخرين انتهى من الذخيرة وهومندهب المدونة أبو الحسن ولهأن يسترجع ثلاثين مدامن المساكين ويعطيها غيرهم فأن فوتوهالم يكن له عليهم رجوع كن عوض من صدقة ظامالزومها انهى (الثاني) قال ابن عرفة اللخمي صنفها ككفارة العبن قال ابن عرفة وفي كون اطعام الكفارة لايام من رمضان واحدكيمين واجدة لا يأخذ منها المسكين لواحدالاليوم واحدأ وأيامه كايمان يجز يهأخذه لليومين نظر وهذا أبين وقول الجلاب لوأطعم ستين لاحدى كفارتيه نمأطعمهم في اليوم الثاني للاخرى أجز أه مفهومه لو أطعمهم عنها في يوم واحدام بجزه وفيه نظراتهي (الثالث) قال ابن الحاجب وغيره وتتعدد بتعدد الايام ولاتتعدد في اليوم الواحدقبل التكفيرا تفاقاولا بعده على الاصح المعروف من المذهب وقاله في التوضيح وقال ابن عرفة وتتعدد بتعدد أيامموجها ولوقب ل اخراجها لابتعددموجها قبله اتفاقاو بعده نقلا ابن بشسرعر المتأخرين انتهى والله أعلم ص ﴿ وهو الافضل ﴾ ش قال ابن يونس وان كان حرا مالك التصرف ويكفر العب دوالأمة بالصيام الاأن يضر ذلك بالسيد فيبتى دينا عليهما الاأن يأذن السيدفى الاطعام وتقله المصنف في التوضيح واذا فعل السفيه موجب المفارة وقلناانهاعلى التخيير كإهوالمشهورأمره وليهبالصيام لحفظ ماله وان لم يقدرعليه وأبي كفر عنه وليه بالاقل من العتق والطعام عبد الحق و يحمل أن تبقى فى دمته اذا أبي من الصوم قال وهوالابين انتهى من التوضيح (تنبيه) قال ابن عرفة الباجي أفتي متأخر وأصحابنا بالاطمام في الشدة والعتق في الرخاء وأبو ابر هيم بصوم ذي سعة وبادر بحيي من يحيي الاسير عبد الرحن حين سأل الفقهاءعن وطء جارية له في رمضان بكفار ته بصومه فسكت حاضروه شمسألوه لم لم تخسيره في أحدالله لائة فقال لو خيرته وطئ كل ومواعتني فلم ينكروه عياض وحكاه فخرالدين عن يعضهم وتعقب مانه مماظهر من الشرع الغاؤه واتفق العلماء على الطاله (قلت) وتأول بعضهمان المفتى بذلك رأى الاميرفقيرا مابيده انمساه وللسامين (قلت) ولايردهذا بتعليل المفتى بذلك بمسا ذكولانه لاينافيه والتصريح بهموحش انتهى وقال القرافي فيشرح المحصول للفخرها المثال قديتعيل فيهأنه ليس بماأ بطله الشرع لاجل قيام الفرق بين الملوك وغيرهم وان الشرعانما شرعالكفارة زجراوالملوك لاتنزج بالاعتاق فتعين ماهو زجرفي حقهم فهذانوعمن النظر

شهر بن متتابعين أواطعام ستين مسكينا (كالظهار) * الباجى مقتضى الحديث التغيير مخلاف الذلهار فالكفارة فيه واجب ثرتيها الاأن مالكا استعب الاطعام في كفارة الصيام ابن عرفة قول ابن الحاجب هي اطعام ستين مداد اكالظهار موهم أنها بالله الهاشمى فد الظهار غير مد كفارة الصيام وقال ابن شاس لا مجزى من العتق في الظهار الاما مجزى في الصيام من كون الرقبة كاملة غير مافقة سليمة محررة وتعربوها أن يبتدى اعتافها

(وعن أمة وطنها)نقل أبو مجمدان وطئ أمته كفرعنها وان طاوعت الان طوعها كالاكر اهالمرق؛ ابن يونس الاأن تطلبه هي في ذلك وتسأله فيه فيلزمها الكفارة (أو زوجة أكرهها) (٤٣٦) من المدونة ان أكره امر أنه في نهار رمضان فوطنها فعلهما

المصلحي الذي لاتأباه القواعدانتهي ص ﴿ وعن أمة وطنَّها أوزوجة أكرهما ﴾ ش انماقال في الامةوطئهاوالزوجة أكرهها لينبه على ان طوع الامة كالاكراه فاذاوطئها وجيت علمه الكفارة سواء كانت طائعة أومكر هة يخلاف الزوجة فاتما كفرعنها اذا كانت مكر هة وماذكره في الأمة هوالذى ذكره في النوادر قال في النوضي وقال في النوار قال بعض أصحابنا ان وطئ أمة كفر عنهاوان طاوعتهلان طوعها كالاكراه المرق ولذلك لاتحد المستعقة وانكانت تعلمأن واطتهاغير مالك قال ابن بونس الاأن تطلبه هي بذلك وتسئله فيه فيلزم الأمة الكفارة وتحدالمسته قة ان لم تعذر بجهل التهى وينبغى أن يلحق بالسؤ المااذاتزينت ولمأرفى كتاب الاصحاب خلاف مانقله الشمخ أبو محمدانتهي كلام التوضيح (فرع) فان أعتقها قبل أن يكفر عنها فالاطعام عنها لازم له انتهى من أبي الحسن الكبيرعن ابن يونس وانظر تغصيصه التكفيرعنها حينئذ بالاطعام والظاهرانه لامفهومله وانماذكر ولانه الأخف غالباوالا فحين صارت حرة فيصيح التكفير عنها بالعتق والتداعلم (فرع) قال فى النوادروان فعل العبد ذلك بمن يلزمه أن يكفر عنه فهي جناية اماأن يسامه السيدفيها أو يفديه بالاقلمن ذلكأومن قيمته ولوطلبت المفعول بهاأخ ندذلك وتصوم عن نفهالم يجزهاوان رضي السيدبذاك لانه لم يجب لها فيصر عنها الصيام والصيام لا عن انتهى وقال في التوضيوان أكره العبدزوجته فقال بنشعبان هوجناية انشاء السيدأ سامه أوافتكه بأقل القيمتين من الرقبة أوالطعام وليس لها أن تأخذ ذلك وتكفر بالصيام اذلا عن له ابن محرز ومعني قول ابن شعبان الرقبة التي يكفر بهالارقبة العبدالجاني وهو خلاف ماحكاه أبوهمد في نوادره وهو أشبه بالأصول بماحكاه أبوهجد ويحقل عندى أن يفتديه السيدبالا كثرمن الامرين لان المرأة مخسرة فباتكفر بهوهمذا الوجمأقوىءندىمن الأول الاأنه لاحظ في الاول كون المكفر انما يكفر بأخب الكفارات لاباثقلها انهى بمعناة خليه لي وقوله خهد الخ يريدلان عبارة الشيخ أبي محديف يه بالاقل من ذلك أومن قيمته فهذا يقتضي قيمة العبدوليس حرالجناية المتعلقة برقبة العبد كهذابل يفشكه بارش الجناية أو يسلمه وعلى هذا فني نقل أبي مجد نظر فاعلمه انتهى كلام التوضيح (قلت) وليسماقالاه متعينافي كلام الشيخ أبي محمدول عكن حلهعلى خــلاف ماقالابان كمون قولهمن دلكر اجماالى مايكفر به وهوالرقبة والطعام ويكون الضمير في رقبت و اجعالى ذلك والمعنى انه يغير بين ان يسلمه أو يفتكه بالاقلمن الرقبة والطعام أوقمية الرقبة والطعام والله أعلم وقوله المرأة مخيرة يعني فهااذا كانت تكفرعن نفسها وأمااذا كفرالز وجفالخياز لهولهذا اعما يرجع بالاقل واعا أرادأن يبسين انهكان ينبسغي ان يلاحظ أكثر القيمتين لكون المرأة لو كفرت عن نفسها كانت مخيرة فتأسله والله أعلم وظاهركلام النوادر انهلوأ كرهأمة فالحكم كالزوجية بلصر يحمه وهوظاهر واللهأعم (فرع)قال أبوالحسن في الكبير قال ابن محرز واذا أكره المرأة على الوط، رجلان فالكفارة على الاول منه مادون الثاني وذلك أن الثاني لم يفسد صومها ولاأوجب عليها بوطئه مالم يكن واجبا

القضاء وعليه عنها وعنه الكفارة قالمالكان وطنهافي نهار رمضان أياما فعلىه لكل يوم كفارة وان وطنهافي بوم مرتبن فعلمه كفارة واحدة لانهاعا أفسد بوماواحداقال وانطاوعته امرأته في الوطء أول النهار وحاضت في آخره فلالد لهامن القضاء والكفارة نماية فلانصوم ولانعتق عن أمة وان أعسر كفرت ورجعتان لمتصم بالاقل من الرفية وكيل الطعام) ابن بونس اذا كفرالرجل عن نفسه خير في العتق والصمام والاطعام واذا كفرعن زوجته خنرفي وجهان العتق والاطعام واذا كفرعن أمته فليس لهالاالاطعام ولايعوزله العتق لان ولاءه له النكت اذاوطئ زوجته مكرهة فوجبعلمه أنكفرعنها فلمكن عنده ما تكفر به فكفرت المرأة منمال نفسهابالاطعام رجعت على الزوج بالاقلمن مكملة الطعام أوالثمن الذي اشترت به ذلك الطعام أو قمة العتق أي ذلك أقل

رجعت به وليست كالحيسل يشترى ما يحسمل به من عرض أوطعام و يدفع ذلك للطالب فهدنا يرجع بالثمن لان الحيسل مأخوذ بذلك والزوجة لم تكن مضطرة الى أن تكفر عن نفسها ولا مأخوذة بذلك فانماهي كا تجنبي ﴿ ابن عرف قوان كفرت عن نفسها بصوم لم نرجع بشئ

* عماض مداتأول بن أى زىدالمدونة قال القابسي لاتكفر عنها عساض وهذاظاهر المدونة (وفي تكفيرمكره رجل لجامع قولان) * الباجي ذهب أكثر أعجابنيا الى اله لا كفارة على من أكره على الجاع واغاعلمه القضاء غاصة وقال ابن الماجشون علمه الكفارة لانهملتذ بالجاع * الباجي هذاغير عجي لان الالتدادلانوجب كونه عاصاً لانه ليسمن فعله ولاموقوفا على اختماره وقال اس عرفة نقل اس لحاجب وجوب الكفارة على مكره رجل على وطء لأعرفه الامن قول اللخمي ومن قول ابن حبيب انتهى أمانص اس حبيب فانظره عندقوله كجامعة نائة وأما نص اللخمى فقال قال مالكمن أكره رجلاعلى الشرب عليه الكفارة وقال أيضامن جامع زوجته وهى ناعد علما القضاءولم ععمل في ذلك كفارة وقول سعنون لاكفارة على المرأة اذا أكرهت الوطءأحسن لان المكره أعذرمن الناسي وتكفر المكره عن نفسه وعن اجترائه على انتهاك صوم

انتهى ص ﴿ وفي تكفيره عنهاان أكرهها على القبلة حتى أنزلاتاً ويلان ﴾ ش قال في التوضيح اختلف في الذي يقبل امرأته مكرهة حتى ينزلا فقال ابن القاسم يكفر عن نفسه فقط وعليها القضاء وقال الشيخ أبو مجدو جديس ويكفرعنها وكلأول المدونة على ماذهب اليهو رجح مذهب ابن أى زيدلان الانتهاك من الرجال خاصة انتهى ص ﴿ وَفَي تَكْفِيرِ مَكْرُهُ رَجِلُ لِعِلْمُعُ قُولَانَ ﴾ شابن عبدالسلام الاقر بالسقوط لانهمتسب والمكره مباشر ويظهر من كلامه في التوضي أنهلا كفارة على المكره بكسر الراءعنه دالا كثر ولكن أول كلامه مقتضي ان داك اعما هو في حق المكره بفته الراء (تنبيه) وهذا الخلاف المايتفر عملى القول بسقوطها عن المكره بفتع الراء وقال في التوضيح المشهو رانه لاتجب عليه كفارة قال في التنبيهات وأختلف فى الرجل المكره على الوط ، فقيل عليه الكفار ه وهو قول عبد الملك وأكثراً قو ال أصحابنا انه لا كفارة علىه ولاخلاف ان علىه القضاء والخلاف في حده والا كثر على العاب الحد انتهى من شرح قول ابن الحاجب فلا كفارة في الاكراه وقال ابن عرفة وفي الرجل المكره على الوطء فولان لها ولابن الماجشون عماض ورواه ابن نافع وتبع المصنف رجه الله في نقل القولين في المكره ابن الحاجب وقد قال ابن عرفة ونقل ابن الحاجب وجو بهاعلي مكره رجل على وطء الأعرفه الامن قول ابن حبيب في النائم وقول اللخمى انهاك صوم غيره كنفسه انتهى فعلى هذا لكون المكره لكسرالراء لاخلاف في سقوط الكفارة عنه واعدا الخلاف في المكره فعليه منبغي ان بقرامكر مفي قول المصنف وفي تكفير مكره رجل بفتر الراء يعني الذي أكرهه رجل على الوطه وفيه تكلف جداوالله أعلم (فرع) قال ابن عرفة ولا تجب الكفارة على مكره على أكل أو شرب أوامرأه على وطه انتهى (مسئلة) قال عبد الحق عن أبي عمر ان فيمن غر رجلا وقال له لم يطلع الفجروجعليا كلانهلا كفارةعلى الغارلانهغر وربالقول قال ولوأطعمه بمدهلقمة وجعل الطعام في فيه فهمنا يكفر عنه لانه غرور بالفعل ولا كفارة على الآكل لانه غير منتهك اذالم يعلمانه كذب وغره انتهى من المسائل الملقوطة قال نقله من خط القاضي جال الدين الاقفهسي ص ﴿ لاان أفطر السياك ش هـ فاهو الافطار بالتأويل وقدتق دم انه على قسمين قريب وبعيدوقال فى التوضيج تبعالا بن عبدالسلام القريب ما كان مستند السب الى أمر موجود والبعد مااستندالي سدغيرمو جو دوقال بن عرفة القريب المستند لحادث وقوله أفطر ناسيايعني أنمن أفطر ناسافظن ان ذلك بيجله الافطار بعد ذلك لكون صومه قد بطل و وجب عليه قضاؤه فافطر بعدذلك متعمدا معتقداأن التمادي لابجب عليه فعليه القضاء ولاكفارة عليه وهذاهو المشهور وقيل تعب الكفارة وثالثهاان أفطر بجماع كفر وبغبره لاكفارة عليه ص عر أولم يغتسل الابعدالفجر ﴾ ش يعني ان من وجب عليه الغسل من حائض أونفساء أوجنب فلم يغتسل الا بعدالفجر فظن ان ذلك بفسد صومه ويديه لافطار فافطر متعمد افعليه القضاء ولا كفارة عليه ولم بعك ابن عبد السلام ولا المصنف في التوضيح ولا ابن عرفة في هـ نه خلافالكن قال ابن عبدالسلام العدر في هذه أضعف من التي قبلها ولهذا عكن اجراء الخلاف فيهاص ﴿ أُوتَسحر قربه ﴾ ش يعني انمن تسحرقر بالفجر فظن أنصومه بطلوان ذلك يبيح له الافطار فأفطر بعد ذلك متعمد افعليه القضاء ولا كغارة والعدر في هذا أضعف من المسلمين قبله ان لم يقل أحد

غيره ولافرق بين أن يفسد صوم نفسه أوصوم غيره (لاان أفطر ناسيا أولم يفتسل الابعد الفجر أوتسحر قربه

ان من تسحر قرب الفجر يبطل صومه قال الشارح في الكبير ولا يبعد اجراء الخلاف فيها ص ﴿ أُوقدم ليلا ﴾ ش يعني أن المسافر اذا قدم ليلافظن ان الصوم انما يلزم من قدم نهار افأصبح مفطرا فعليه القضاء ولا كفارة عليه وعذره في هذه أضعف من المسئلتين الاولتين قال ابن عبد السلام اذلم بذهبأ حدالى ماتوهمه انتهى وهوقر سمن الثلاثة ولمأر فمه خلافالكن سعمه اجراء الخلاف فيها والله أعسلم ص ﴿ أوسافر دون القصر ﴾ ش يعنى ان من سافر دون مسافة القصر فظن أن ذلك يبيع له الافطار فنوى الافطار وأصبح مفطر افعليه القضاء ولا كفارة عليه وعذره هناأقوى من المسائل الثلاث التي قبله اذقدذهب بعضهم الى ان ذلك يبيح الافطار وأما منأصبح في الحضرصائدافسافردون القصر فأفطر فالظاهر الهيجرى فيهاالخلاف فيمن سافر سفراتقصر فيه الصلاة فأفطر لذلك وسيأتي الخلاف فيسه بلهوأ حرى في وجوب الكفارة ص ﴿ أُو رأى شوالانهارا ﴾ ش يعني ان من رأى شوالانهار اثلاثين في رمضان فظن ان ذلك سيها الافطار فأفطر فعلمه القضاء ولاكفارة علمه وظاهره سواء كانتر ويتهقبل الزوال أوبعده وهوظاهرالر واية فقدحكاهافي التوضيح فيمن رأى هللالشوال نصف النهار وكذلك ابنء وفة ولاشك ان من رآه قبل الزوال أعذر ولوجو دالخلاف في اباحة الافطار ص في فظنوا الاباحة ﴾ ش راجع الى المسائل الستواحترز به ممن عسلم انه لا يجو زله الافطار بذلك فأفطر متعمدافلاخلاف في وجوب الكفارة عليه (تنبيهات * الأول) تقدم من التأويل القريب مسئلة وهي مااذا ثبت هلال رمضان نهارا فظن ان ذلك لا يوجب الامساك لعدم التثبت فافطر بعد ثبوت الهلال فلا كفارة عليه وكأتى منه مسئلتان الاولى من أصبح صائما ممافر فافطر لغير عدر متأولاأن السفر يبيحله الافطار الثانية اذا أصبح صائماتم عزم على السفر فافطرقبل خروجه ظانا ان عزمه على السفر يبيح له الافطار بل ظاهر كلام المصنف انه لا كفارة علم ولو أفطر متعمدا وسيأتى الكالم على ذلك ولميذ كرالمصنف هاتين المسئلتين هنالماسيذ كر معد ذلك والله أعلم (الثاني) يفهم من قول المصنف فظنوا الاباحة انهم لوشكوا في الاباحة لزمهم الكفارة وأحرى ان لم يكن عندهم الاتوهم الاباحة وهذاظاهر لانهم معظن الاباحة يسقط عنهم الانح كا سيأتىمن كلام ابن رشدوأمامع عدمظن الاباحة فلابجو زلهم الاقدام على الفطر وهمآ تمون في اقدامهم على الافطار مع الشك أومع التوهم فان أفطر وافعليهم الكفارة والله أعلم (الثالث) كل من ذكرنا أنه لا كفارة عليه لظنه الأباحة فالظاهر أنه لااثم عليه لانه لم يقصد ارتكاب محرم وقدفال ابن رشدفي آخر سماع عيسي من كتاب الصوم في مسئلة من أصبح صائما ثم عزم على السفر فافطر قبل خروجه ومسئلة من أفطر بعدخر وجه متأولا أظهر الاقوال أنلا كفارة علمهلأن الكفارة انماهي تكفير للذنب ومن تأول فهم بذنب وانماأ خطأ والله تعالى قد تعاوز لامة نبيه صلى الله عليه وسلمعن الخطأ والنسيان ووجه قول من يوجب الكفارة في شئ من ذلك هو أنه لم يعذره بالجهل اذأ كان ذلك عنده من الامور التي لايسع جهلها فادّ الم يعلم فكانه يلزمه ان يتوقف حتى يسئل فاذالم يفعل فاقدامه قبل ان يسئل يوجب عليه الكفارة لقوله تعالى فاسألو اأهل الذكران كنتم لاتعلمون انتهى ص ﴿ بخلاف بعيد النَّاو بِل ﴾ ش أى فان عليه الكفارة وقد تقدم عن ابن عبد السلام والمصنف ان التأويل البعيد هوما استندالي سبب غير موجود لكنه لايطرد فى جميع هذه المسائل التي ذكر ها المصنف ص ﴿ كُرا عولم يقبل ﴾ ش قال ابن عبد السلام

أوقدم ليالأوسافردون القصر أو رأى شوالا نهار افظنوا الاباحة) أما من أفطر ناسافظن الاباحة فتادى على فطره فقد تقدم نص المدونة انه لا كفارة علىه فانظر دعندقوله للا تأو بلاقر ساوانظر هناك أنضامسئلة من لم نعتسل الابعد الفجر وأمامن تسحر قرب الفجر فقد تقدم نص ابن يونس من أكلشا كافي الفجرقضي ولاكفارة علىه انظرقول خلىل قر به وأما مسئلة منسافر دون القصر فقدتقدم عند قوله بلا تاويل قريب وأمامسئلة من رأى هلال شوال نهار ا فقال ابن القاسم في قوم رأوا الهالال يوم ثلاثين من رمضان في اصف النهار فأفطروا اغاعلهم القضاء لانهم انما أفطروا على تأويل (بخيلاف بعيد التأويل) ابن بشير ان استند تأويله الىسب مفقود فالمشهور وجوب الكفارة نظرا الى الحال وهدا كسيئلة المفطرة تعو يلاعلى انغدايوم حمضتها (كراء ولم بقبل) الظاهر منابن بونس ان هذالا كفارة علمه وجعله اللخمي المذهب انظره عندقوله وعلىعدل آوم حو

(أو لحي ثم حم أولحيض ثم حصل) من المدونة قال ابن القاسم مارأيت مالكا يجعل الكفارة في شيء من هذا الوجه على التأويل الاامرأة قالت غداأ حيض فأفطر تأول النهار وحاضت آخره والذي قال (١٩٩٤) اليوم أحم فأفطر تمحم * ابن يونس

لانهما تأولاأص المينزل بهمابع د وهو قديكون ولا يكون وأصلهم في هذا أنلاحكمله بدابن ونس والأقيس قول ابن عبد الحكم انهمايعذرانوفي توازل البرزلي قال عبد الوهاب الكفارة لافساد الموم لالهتك الحرمة فلو كور الفطول لم تكور الكفارة وكذلك لوأتي لثبت انه يوم العيد أوانتهاء حضها بقية اليوم فلا كفارة فلت وكدامن تزوج امرأة في عدتها فشت انها فدكانت انقضت غروسلم انتهى نص البرزلى فانظر هذاالنقلمع نص التلقين تعب الكفارة الكرى بالخروج هن صوم رمضان على وجه الهتك لايسقطها عن يوم وجو بهاطروعدر بعد ذلك عرض أو يحيض (أوحجامة) ابن القاسم من احتجم في رمضان فتأول أن له الفطرفة كل فليس عليه الاقضاء ذلك اليوم * ابنرشد وأوجب ابن حبيب عليه المفارة وهـ دا نعومن أصبح في الحضرصامًا في رمضان ثم

تأويله أقرب من تأويل المسافر يقدم ليلا (قلت) وأقرب من تأويل من تسحر قرب الفجر وتقدم أنفى وجوب الكفارة عليه تأويلين وهما قولان لابن القاسم وأشهب فابن القاسم يقول بالوجوب قال في التوضيح وهو المشهور وأشهب يقول بالسقوط وهو الظاهر قال في التوضيح والمشهور وجوب الكفارة وقالأشهبلا كفارةعليه وهماخلاف فيحال هيله وتأويل قريب أو بعيد وجعل ابن الحاجب وغيره قول أشهب خلافا واليه ذهب ابن يونس ونقل أبو الحسنءن الشيوخ انهم جعلوه تقييدا انتهى وذكرالمصنف فباتقدم التأويلين وجزم هنا يوجوب الكفارة وانهمن التأويل البعيد فكانه ترجع عنده والله أعلم ص ﴿ أولجي ثم حم أولحيض مُحصل ﴾ ش يعنى ان من كانت عاد ته ان تأتيه الجي في يوم بعد يوم أو بعد يومين فاصبحفي ومالجي مفطر اقبل أن تأتيب الجيريد وهو قادر على الصوم اذالم تأنه الجي شمجاءته الجيفي بقية يومه فعليه القضاء والكفارة على المشهو رلانه ثأو يل بعيد لانه مستند لسبب لم يوجد بعدوكذلك المرأة اذا كانت معتادة أن يأتيها الحيض في يومهن الشهر فأصبحت في ذلك اليوم مفطرة قبال ان يأتيها الحيض ثم جاءها الحيض في أثناء النهار فعليها القضاء والكفارة لانه تأويل بعيد كالمسئلة التي قبلهاوقال ابن عبدالحكم لاكفارة في المسئلة بن ورآ من التأويل القريب ص ﴿ أُوحِجَامَةِ ﴾ ش حله الشارح على ان مراده ، فن احتجم في نهار رمضان فظن ان صومه قدبطل فافطر فعلسه القضاءمع الكفارة ثم اعترض عليه بان ذلك قول ابن حبيب وهو خلاف قول ابن القاسم زادفي الكبير فذكرعن النوادر مانصه قال ابن حبيب كل متأول في الفطر فلا بكفرالافي التأويل البعيم مشلان يغتماب أو يحتجم فتأول أنه أفطر لذلك نح قال ومن العتبية غال عيسى عن ابن القاسم فيمن احتجم في رمضان فتأول ان له الفطر فليس عليه الاالقضاء وقال أصبغ هذاتأو يلبعيد انتهى كلام النوادر ثم قال الشارح فانظر كيف جعل مسئلة الحجامة من التأويل البعيد وهو خلاف قول ابن القاسم اللهم الاان تعمل مسئلة ابن حبيب على فاعل الحجامة كاهوظاهر لغظه ومسئلة بنالقاسم على المحتجم كانص عليه انظهر بينهمافرق انهي (قلت) ماذ كره عن النوادر هو كذلك والاحتمال الذي أراد الجمع مه بعيد أما أولا فلايظهر ان بين تأويل الحاجم والمحتجم الافطار فرقالان مستندكل منهمافي تأويل الافطار قوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحتجم رواه البخاري معلقاعن الحسن عن غير واحدم رفوعا ورواه أصحاب السنن وأماثانيا فقدنقل بن يونس واللخمي وأبوالحسن الصغير كالرم ابن حبيب بلفظ يحتجموجعلوه خلاف قول ابن القاسم وكذلك المصنف في التوضيح وابن عرفة وغيرهما من الشيوخ فرضوا المسئله فيمن احتجم وجعلوا قول ابن حبيب خلاف قول ابن القاسم ولماذكر ابن رشد فى رسم سلف من سماع عيسى كلام إبن القاسم المتقدم قال فى شرحه وأوجب عليه ابن حبيب فىالواضحة الكفارةو رآممن الثأويل البعيم انتهى واذا كان ابن حبيب بقول بالكفارة في المحتجما ذاتأول فالحاجم مثله أوأحرى بوجوت الكفارة ولفظابن حبيب في مختصر

بدالهان يسافر فتأول انله الفطرفأ كل قبل الخروج ثم خرج فسافر ففيه خلاف وقال ابن القاسم لاأرى عليه الاقضاء يوم لانه متأول وهذا أظهر الأقواللان الكفارة انماهي تكفير الذنب ومن تأول لم يذنب انهى فانظر هذامع مسائل خليل (أوغيبة) ابن حبيب يكفرذوالتأويل البعيدكان يغتاب فيتأول انهأ فطر بذلك فيأكل

الواضحة لفضل بن مسلمة صالح لان بحمل على كل منه ما أو علم ما جيعافا به قال وكذلك الذي يتأول الافطار مع الحجامة فيفطر فعليه الكفارة انهى فتحصل من هذا ان مسئلة المحتجم فيها قولان لابن القاسم وابن حبيب كإحكاء أهل المذهب وأمامسئلة الحاجم فليس فيها الامايفهم من كلام صاحب الذوادر الذي نقله عن ابن حبيب وكونهامساوية لمئلة المحتجم أوأحرى بوجوب الكفارة وأمامانقلوه عن ابن القاسم فليس فيه تعرض لنفي الكفارة فيها الاان الذي يظهرأنه لافرق بينهماوان ابن القاسم يقول بمقوط الكفارة فهاأ يضالماذ كرناه وان قوله أظهر من قول ابن حبيب لانه تقدم أن ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح قالا ان التأويل القريب هوما كان مستند السبب موجود والنأو يل البعيدما كان لسبب غيرموجود كمشلتي الجي والحيض ومثله أيضايقال في مسئلة الفينة أعنى من اغتاب في نهار رمضان فظن ان ذلك يبطل صومه فافطر لذلك ولكني لم أرفها الاقول ابن حبيب بوجوب الكفارة (تنبيها في الاول) جزم البساطي بعمل كلام المصنف على الاحتمال الذي ذكره الشارح فقال قوله أو حجامة يعني من حجم غيره وأمامن احتجم فعليه القضاء فقطعندابن القاسم قال ، فان قلت ما الموجب لهذا الحقل ، قلت اذا اطلعت على الروايات علمت وجه ذلك ثم ذكر كلام النوادر ثم قال وهذا يوجب الحل على ماحل ثم قال فأن فلت لعل المشهور ماقاله ابن حبيب وان كلامه عام فيمن حجم أواحتجم اوخاص بمن احتجم وتأول كلامه (قلت) هومحمل على المعنى الثانى لكن في تأويل حجم باحتجم بعدائمي (قلت) وقد تقدمت نصوص أهل المذهب وان الذي يظهرلى أن كلام ابن حبيب وكلام المصنف عام فمن حجم غيره أو احتجم وان ابن القاسم مخالف في الوجهين وان قوله الراجح والله أعلم (الثاني) تقدم ان افساد الصوم بالغيبة حكى عن سفيان وعن مجاهد وأما الحجامة فحكى صاحب الطراز عن أبن حنبل وابن اسحاق أنهما فالايفطر الحاجم والمحجوم وقال وعن ابن حنبل واية ان فيه الكفارة قال وهوقول عطاءواختاره ابن المنذر ومحمد بن اسحق واحتجو ابالحديث السابق واحتم الجمهور بانه صلى الله عليه وسلم احتجم وهوصائم (الثالث) أجاب العلماء عن الحديث المذكور بوجوه اماانه منسوخ كاجزم به الشافعي أو بان معناء تعرض للافطار أما المحجوم فللضعف وأما الحاجم فلانه لايأمن من ان يصل الى جوف مشئ بالمص أو بان معناه نقصان الاجر والله أعلم (الرابع) من التأويل البعيد مسئلة الصيام في السفر من بيت الصيام ثم أفطر متأولا فان عليه الكفارة على مندهب المدونة الذي مشي عليه المصنف وسواءأ فطرفي السفرأو بعدد خوله الى الحضر كاتقدم بيانه ص ﴿ ولزم معها القضاء ان كانت له ﴾ ش يعني ان كل من لزمته الكفارة بلز مه معها القضاء اذا كانت الكفارة له أى للكفرواحترز بذلك ممااذ الزمته الكفارة عن غيره فان القضاء عن الغير لأن الصوم لا يقبل النيابة وعلى هذا حل الشارح كلام المصنف في الصغير وهو الصواب وجعل في الكبير والوسطالفميرفي قوله له عائداعلى رمضان ولاوجه له والتدأعلم صروالقضاء في التطوع بموجبها بهش فلايفسدمع الجهل والنسيان والاكراه الاالفرض وقال الشيخ زروق فى شرح الارشادانتهي (تنبيه) قال الشارح في الكبير وفياقاله المصنف نظر فان أفطر في تطوعه ناسيافظن ان صومه قد فسد فأفطر ثانيا فانه يقضيه هكذا قالوا انتهى وفياقاله نظر فانهم انماذ كروا القضاء فها اذاأفطر ثانيامتعمداوأما المتأول فظاهر كلام ابن ناجي المتقدم انهلاشئ عليه فعم يرد على المصنف مسئلة وهيمن أصبح صائمافي الحضر ثم سافر فأفطر لسفره من غيرعدر فانهسيأتي أن لا كفارة

(ولزم معها القضاء) التلقين يلزم قضاءر مضان بافساده أو بتركه على أى وجه كان جلةمن غير تفصيل (ان كانتله) انظر لاشكان منوجبتعليهالكفارة الكبرىعن نفسه فعلمه معهاالقضاء وان وجبت عليه عن غيره فالقضاء على الغراد الغراد لادعوم أحدعن أحدوهنا نعوماتقدم فمنأكره زوجته قالعلمهما معا القضاء وعلمه وحدهأن يكفرعنه وعنهاانظرعند قوله أو زوجة أكرهها (والقضاء في التطوع لموجها)انظرهلهو يعني ان القضاء يازم في التطوع لموجب الكفارة في الفرض وهلكون هذا مو افقالكافي قال مانصه من أكل أوشرب أوجامع عامدادا كرالصومهفان كانصومه تطوعا فعليه القضاء وانكان ذلك في رمضان فعلمه الكفارة مع القضاء وان أفطر في تطوعه لعلدرميض أو حمض أونسمان فلاقضاء عليه وعلى الناسى الكف في نقبة نومه عن الأكل والشربوالجاع

(ولاقناء في غالب في،) الناقين لايف مدالصوم ذرع في، ولاحجامة ولاركوب أثم لا يخرجه عن اعتقادوجو به ومضيه على نيشه وامسا كه كالغيبة والنمية والقدف (وذباب) من المدونة قال مالك في الصائم يدخل حلق الذباب أو يكون بين أسنانه فلقة حبة أو تحوها في بلعها مع ريقه فلاشئ عليه ولوكان في صلاة لم يقطع ذلك صلاته (وغبار طريق) قال ابن الماجشون في الغباريك ثرفى حلق الصائم حتى يتجاوز الى جوفه فلاقضاء عليه في فريخة ولا نافلة لانه أص غالب قال في المجموعة ولا أعلم أحدا أوجب فيه شيأ (أو دقيق) من الذخيرة الاظهر في غبار الدقيق لصائعه لغوه وهو قول ابن الماجشون وعبارة الجلاب من دخل في حلقه غبار الدقيق أوغبار الطريق فلاشئ عليه من ابن يونس قال أشهب الدقيق يدخل (٤٤١) غباره في حلق الصائم ليقضى في رمضان

والواجب ولا يقفى في التطوع (أوكيل) انظر أنتهذا (أوجس) المعزو لسعنون وأشهب وابن الماجشون ان غبار الطر بقء فولغلبته قال أشهب عنلاق الدقيق سق النظر في غبار الحياسان قال ابن سدر أماغمار الجياسين ومافي معناه مالانغذى و منفرد بالاضطر ارالهـ معض الناسفهل مكون كغبار الدقيق أوكفيار الطريق فانعللنا غبار الطريق بأنهمن جنس مالانغذى فيذامثله وانعللناه بعموم الاضطرار فيدا عظافه وقال التونسي في لغوغبار الطر بقوالجس والدباغ الصانعيه نظر لضرورة لصنعة وامكان غيرها البرزلي نظير ذلك المستأجر نفسه في البناء ونعوه

عليه في ذلك اذا فعله في رمضان على المشهوروان عليه القضاء في التطوع على مذهب المدونة الذي مشى عليه الموسنف فياسيأتي صرولاقضاء في غالب قيء وذباب وغبار طريق أودقيق أوكيل أوجبس لمانعه ش قوله وذباب قال في الجلاب أو بموض قال الشيخ زروق في شرح الارشادو يغتفرغبار الطريق وكيل القمح والدقيق انتهى وقال بنعر فقعب دالحق عر السليانيةان وجمدطعم دهن رأسهقضى وقال التونسي وفي لغوغبار الدقيق والجبس والدباغ لصانعه نظر لضرورة الصنعة وامكان غيرها بنشاس اختلف في غيار الجباسين وروى ابن محرز لايفطرمن عطش في رمضان من علاج صنعته والتشديد في منع ما يمنعه فرضا والوقف عن الكفارةبه ابن محرز والقياس جوازه لسفر التجرنم خرجه على الخلاف في القدح المجوز للجاوس في المصلاة وابتلاع حبة بين أسنانه ان غلبته لغوانتهي المشذ الى في قوله وابتلع فلقة اختلف المذهب في القضاء في ذا الباب وأجرى عليه الشيه وخلو حلف لايا كل من هذا الطعام بعد أن أكل منه وتبقى منه بقية فلقة فابتلعها فقالوا اللازم على القضاء الخنث وعلى العدم العدم (قلت) وخوج ابن رشدفي ساع أشهب من نسى حصاة في يده من المسجدة أوفي نعله انه ان ردها فيسدن وليس بواجب على من ابتلع فلقة لانه أمر غالب فكاله لاقضاء فكذلك لاردانتهي وقال البرزلي مسئلة الحكفي غبار الكتان وغبار الفحم وغبار خزن الشيعير والقسمح كالحكم في غبار الجباسين قال وعلى هذايقع السؤال في زماننا ذاوقع الصيام في زمان الصيف فهل يحوز للاجير الخروج للحمادمع الضرورة للفطر أملا وكانت الفتياعندناان كان محتاجال منعته لمعاشه مالهمنها بدفله ذلك والاكره وأمامالك الزرع فلاخلاف في جوازجمه زرعه وان أدى الى فطره والاوقع في الهيعن اضاعة المال وكذاغزل النساء الكتان وترقيق الخيط بافواههن فان كان الكتان مصر يافجائز مطلقاوان كان دمنياله طعم يتعلل فهي كذوى الصناعات ان كانت ضعيفة ساغ لها ذلك وان كانت غير محتاجة كره لهاذلك في نهار رمضان وأفتى ابن قداح اذاغز لت الكتان المعروف فوجدت طعم ماوحته فى حلقها بطل صومها وهو نحوما قدمناه ومن ابتلع خيطا من غزل أوحر برفعليه القضاء أنلم تكن صنعته فهي كابتلاع النواة وان كانت صنعته ففيها نظر كغبار الدقيق لذى الصنعة ص ﴿ وحقنة في احليل ﴾ ش قال في التوضيح قال عياض الاحليل

(٥٦ - حطاب - نى) لايقدرعلى الذهاب الصلاة كالحرم الذى لا بداه من الحل على رأسه أو يكون الحل على رأسه صنعته وقيدت عن شيخنا الامام يستأجره ويقول له صل ومن قال له وقت الصلاة لا تعمل لى شيأفه وأحسن (لصانعه) قد قررت ما تخيرته من النصوص و تقدم هذا عند قوله كمضطر فانظر هأنت (وحقنه في احليل أودهن جائفة) الاحليل مجرى البول و تقدم هذا عند قوله محقدة ما عن النصوص و تقدم هذا عند قوله عند النافر ومنى مستنكح أومذى) ابن بشير انزال مجرد الفكرة دون تتابع ان كثر لغولل شقة وابن عرفة فالنظر احرى انظر لحيد كر الاحتلام وقال ابن عرفة يبطل الصوم المنى بلذة يقظة (ونزعما كول أومشر وبأوفر حطاوع الفجر) ابن حبيب ان طلع عليه الفجر وهو يأكل فليلق ما في فيه ولينزل عن امر اته ان كان يطأو يجزئه الصوم الاأن يخضف الواطئ بعد ذلك قاله ابن طلع عليه الفجر وهو يأكل فليلق ما في فيه ولينزل عن امر اته ان كان يطأو يجزئه الصوم الاأن يخضف الواطئ بعد ذلك قاله ابن

بكسرالممزة ثقب الذكرمن حيث يغرج البول انتهى ونعوه في الصحاح والقاموس وقال في النهاية والاحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة ص ﴿ وَجاز سُواكُ كُلُ النَّهَارِ ﴾ ش ابن عرفة والسواك باليابس كل النهار وفيهاولو بلويكر وبالرطب خوف تحلله ابن حبيب الالعالم ثم قال الباجي في قوله ان جهل مج ما اجتمع من سواك الرطب فلاشئ عليه نظر لأنه يغير ريقه ففي عمده الكفارة وفي نسيانه وتاويله الفضاء انتهى (فائدة) قال عليه السلام لخلوف فم الصائم أطيب عنداللهمن ريح المسلئ الخاوف بضم الخاء المعجمة واللام وسكون الواو وفاء وقال بعضهم بفتح الخاء فقيل خطأو قيل لغة قليلة وهو تغيير رائحة الفم واختلف في معناه لإنه تعالى منزه عن استطابة الروائح الطببة فقال المارزي مجازلانه جرت العادة بتقرب الروائح الطيبة هنافاستعبر ذلك لتقريب الصوم من الله فالمعنى انه أطيب عند الله من المسك عندكم أي يقرب اليه أكثر من تقر بب المسك الميكم وقيل ان ذلك في حق الملائكة وانهم يستطيبون ريح الخاوف أكثر مما يستضيبون ريح المسكوقيل المعنى ان الخلوف أكثر ثوابامن المسك المندوب اليه في الجمع والاعماد وصححه النووى ونقل القاضى حسين ان الطاعات يوم القيامة ريحافر المحة الصيام بين العبادات كالمسك (فرع) قال النووى في شرح المهذب وقع نزاع بين ابن الصلاح والشيخ ابن عبد السلام في أن هذا الطيب في الدنيا والآخرة أم في الآخرة خاصة فقال ابن عبد السلام في الآخرة خاصة لان في رواية مسلم أطيب عند الله من رج المدل يوم القيامة وقال بن الصلاح هو عام في الدنيا والآخرة واستدل بأشياء منهامافي روايةا بن حبان لخلوف فم الصاغم حين محلف الخ وروى الحسن ابن سنين في مسنده أعطمت أمتي في شهر رمضان حساقال وأماالثانية فانهم بمسون وخلوف أفواههم أطمالخ حسنه السمعاني في أماليه وكلوا حدمن الحديثين صريح في أنه وقت وجود الخلوف في الدنيا تحقق وصفه بكونه أطيب من ريح المسك فال وقدقال العلماء شرقاوغر بامعنى ماد كرمفي تفسير الخطاى طبيه عندالله رضاه بهوتناؤه ان عبد البرمعناه أزكى عندالله وأقرب البه وأرفع عنده من ريح المسك البغوى معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله القدوري الحنفي معناه أفضل عندالله من الرائحة الطيبة ومثله للبوني من قدماء المالكية وكذا قال الصابوني والسمعاني وابن الصفار الشافعيون وابن العربي المالكي فهؤلاء أئة المسلمين لم يذكر واسوى مأذكرته ولم يذكرأحد منهم وجهافي تخصصه بالآخرة معان كنهم عامعة للشهور والغريب ومعان رواية يوم القيامة في الصحيح بل جرموا بانه بمدني الرضاو القبول لماهو ثابت في الدنيا والآخرة وأماذكر بوم القيامة في تلك الرواية فلا "نه يوم الجزاء وفيه يظهر رجيحان الخلوف على المسك انتهى مو طشية الموطأللشيخ جلال الدين السيموطي وانظر العارضة ص ﴿ ومضمضة لعطش ﴾ ش قال ابن عرفة ابن القاسم و بلع ريقه الباجي بريد بعد زوال طعم الماء منه وفي مجهاأ كره غسل الصائم رأسه في الماءانة بي المشذالي وسئل عز الدين عن دمي فه فج الدم ولم يغسل فهل بيطل صومه بايتلاعه الريق النجس فأعاب بأن الصائم لا يعلله ابتلاع الريق النجس وببطل صومه ن فعللان الرخصة الهاوقعت في ريق مجوز ابتلاعه لما في طرحه من الحرج واذا كان ابتلاعه محرما فالصوم وغيره بطل صومه بابتلاعه لانتفاء سبب الترخيص في ابتلاعه المشفالي قال البرزلي هنابينان لم منقطع أثر الدم وأماان انقطع فقد تقدم أنه لايضر لأنه له بق الاأثر النجاسة الحكمية لاعينها قال ويلزم على ماحكى عبدالحق في مسئلة الدلو الذي دهن بزيت فاستنجى به ان الماء كله

القاسم انظرهدامع ماتقدم قبلهذا عندقولهأوطرأ الشيك وفي نوازل ابن الحاج بلقي مافي فيه وسمضمض وفي نوازل البرزلي من نام قبلأن مقضمض حتى طلع الفجر فلاشئ عليه (وجازسواك كل النهار)من المدونة قال مالك لا مأس بالسبواك أولالنهار وآخره بعود ياسسوان له بالماءوأ كرهه بالعود الرطب خـوف تحلله * ابن حبيب الا لعالم (ومضمضة لعطش) تقدم نص المدونة بهذا عندقوله أوغال مضمضة (واصباح بعنامة) الرسالة لايحرم على الصاغم الوطء في ليله ولابأسأن يصبح جنبامن الوطء

نجس أن يقول هذا كله نجس ولو انقطع أثر الدم حتى بغسله بالماء كإقال هاذا الشيخ انتهى والذي تقدم قبله في الصيام عن ابن قداح مانصه ويقضى ان جاوز حلقه الدم وان بسقه حتى ابيض فلاشئ عليه ويستعب غسله للصلاة والاكل وان لم يفعل فلاشئ عليه قاله ابن قداح وهو بحرى على التطهير بالمائع غيرالماء والمشهور عدم الاجراءبه في الصلاة ولايضر بالنسبة الى الاكللان عين النجاسة زالت الاأن يتكرر ذلك فيسقط القضاء حينئذ كالمتكرر غلبة كالذباب واستعب أشهب فيه القضاء انتهى والله أعلم ص ﴿ وصوم دهر ﴾ ش يعنى أنه عائز وهل هو الأفضل أوالافضل خلافه قالمالك سردالصوم أفضل قال بنرشدفي أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الجامع فىشر حمسئلة منه معنى كلام مالك ان سردالموم أفضل من الصوم والفطر اذالم يضعف بسببه عنشئ من أعال البر وان ضعف فالصوم أوالفطرانهي وذكر البرزلي عن عز الدين بن عبد السلام الشافعي أنصوم الدهرأ فضل لمن قوى عليه لقوله من جاء بالحسنة فله عشر أمثا لهاوقوله فن يفعل مثقال ذرة خيرايره وقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر وبن العاص لاأفضل المن ذلك فانه قالله اذافعلت ذلك نقهت نفسك وغارت عينك ولأن أكثر الصحابة ما كانوا يسئلون عن أفضل الاجمال الالختاروه وكذاقوله أفضل الصيام صيام أخى داود ومجمول على من سألأيغب الصوم وتفريقه أفضل ويجبأن يعمل على ماذكرت توفيقابين الاحاديث البرزلي هذا الذى قاله الشيخ هو قول مالك في النوادروجل ماوردمن النهى على من يشقى عليه أوعم صومه حتى صام ما يحرم صومه انتهى وقدور دحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه فيما أظن بفضل صوم الدهر ص ﴿ وفطر بسفر قصر ﴾ شأى و جاز فطر بسفر قصر أى في السفر الذي تقصر فيه الصلاة وهوماأشار اليه في فصل صلاة المسافرسي لمسافر غيرعاص به ولاه أربعة برد فان قيل جعلهنا الفطرفي السفرجائز اوهو مخالف لماقدمه أولامن أن الصوم في السفر مستعب وقد صرح بن رشد في رسم الشريكين من ساع ابن القاسم بأن الفطر في السفر مكروه فالجواب والله أعلم ن مراده هنابالجائز مايقابل المنوع فيشمل المكروه والمباح ونص كلام ابن رشدا ثوفول العتبية قال مالك في المسافر يقيم في المنزل يوماوما أشبه ذلك فجوزله أن يفطر ما كان يجوزله أن يقصروهذا كإقال وهوممالاا ختلاف فيه لقول الله عزوجل فن كان منكم مريضا أوعلى سفر فعدة من أيام أخر الاأن مالكا استعباله الصيام و يكره له الفطر لقول الله عز وجل وأن تصوموا خير لكمانتهي وفهممن كلام المصنف انه يجوز الفطر للسافر في الحراذا كان سفر اتقصر فيه الصلاة لانه سفر قصر وقدصر - بذلك في رسم باع غلامامن سماع ابن القاسم من كتاب الصيام ونقله ابن عرفة وغيره ونص السماع وسئل عن المسافر في الحرير يدأن يفطر فقال له ذلك قال ابن رشدوهذا كما قال ان المسافر في البر والبعرسواء في جواز الفطر لقوله تعالى هو الذي يسيركم في البروالعر ووجوب القصروهذا عالااختلاف فياحفظه انتهى ونصابن عرفة وسفر القصر يدي فطره وممع ابن القاسم المحر كالبرالشيخ وروى ابن نافع لوأقام ببلدمالا يوجب أتمامه انتهى وانظر التلقين والمعونة وفهم أيضامن كلام المصنف انه يفطر ولوأقام يومين أوثلاثة مالم ينواقامة أربعة أيام لانه سفر قصروصرح به في النوادر وتقدم نقله عنه في كلام ابن عرفة المتقدم (فرع) قال الجزولي ويفطرفي السفرالواجب والمندوب منغ برخلاف واختلف فيالمباح والمكروه والمحظور والمشهور بجوزله الفطرفي المباح ولا يجوزني المكروه ولاالمحظور انتهى (تنبيه) رأيت بعط بعض

(وصوردهر)قالمالك وابن القاسم لابأس بصيام الدهر وقدسرده قوم صالحون الاالايام التي منع صومها وقال ابن حبيب حسن لمن قوى عليه فحماوا النهى على ذى مشقة أو تعميم فيامنع (وجعة فقط) الباجي مذهب مالك أن صام بوم الجعة بحوزلن أرادصيامه لانه يومن الاسبوع فجاز افراده بالصوم كغيره من الأيام ومنع الشافعي صيامه لن لم يصله بصيام قبله أو بعده للحديث وقال الداودي لعلمالكا لم يبلغه الحديث (وفطربسفرقصر) من المدونةقال مالكمن سافر سفر اما القصر في مثله الصلاة فانشاءأ فطروان شاءصام والصوم أحب الى قال في المختصر وان قدم بلدة نوىأن بقيم بها اليوم واليومين فليفطر حتى بنوى اقامة أربعة أيام فيازمه الصوم كإبلزمه الاعام

طلبة العلم عن شارح الرسالة الزهرى أن من تعمد السفر في رمضان لاجل الفطرانه لا يفطر و يعامل بنقيض مقصوده وهف اظاهر لان سفره حينئذلا مكون مباحااذ الم مكن له غرض الاالافطار قال وكذلك من كان له مال سلغه الحج فتصدق محله ليسقط عنسه الحج ذكر ذلك عندقول الرسالة وان حاضتلار بعركعاتمن النهار وانهالو كانت تعلم ان ذلك يوم حيضتها وأخرت الصلاة الى ذلك الوقت عمدافانه يلزمها القضاءانتهي وذكر الشيخ يوسف بن عمرهذه المسائل الثلاث الأنه قال ان الحائض لابلزمهاقضاء وهي عاصمة والمتصدق دسقط عنه الحجوالمسافر لابلزمه الاالقضاء وزاد المقم رؤخوالصلاة الى آخر الوقت فيسافر و يصلها صلاة قصر له ذلك وكذلك الجزولي ذكر هذه المسائل كا ذكرالشيخ بوسف بن عمر مم قال وهذا مؤ مع فالمائل كا ذكر الشيخ بوسف بن عمروالجزولى في المسائل المذكورةذكره اللخمي في زكاة الخلطاء مر و تبصرته الأأنه قاله وجمع ذلكمكر وهونصه ومن المخارى قالأنس قال الني صلى الله عليه وسلم لايفرق بين مجمع ولامعمع بين مفترق خشمة الصدقة نم قال اختلف في الحديث همل محمله على الوجوب أوالندب والمعروف من قول مالك وأحجامه أن المعروف محمل الحديث على الوجوب و روى عنه في مختصر ماليس فى الختصر فعين باع اللابعد الحول مذهب فرار اأنه يزكي زكاة الذهب فعلى هذا المحمل الحديث عنده على الند ولانه فرقبل الوجوب ولوتصدق رجل من ماله بقدر ماد سقط عندالحج وعلمذاك أوسافر في رمضان ارادة لسقوط الصوم عنه الآن أوأخر صلاة الحضرعن وفتها لمصلمها فيالمه فرركعتين أوأخرت امرأة صلاة بعددخول وقتهارجاء ان تحيض فحاضت قبل خروج وقنها فحمدع ذالتمكر وه ولا تحب على هذا في السفر صمام ولاأن يصلى أربعاولا على الحائض قضاء انهى ونقله ابن عرفة في الخلطة وقبله الاأنه ناقشه في احتجاجه على حل الحديث على الندب بالمسائل المذكورة ونصه اللخمي محمل الحسديث على الوجوب ورواية ابن شعبان من باع اللابعد الحول مذهب فرارازكي زكاة العين على الندب ثمقال واحتجاج اللخمي على حله على الندب بأن من قصد سقوط الحج عنه بصدقته ماينفي استطاعته أوسافر في رمضان اسقوط صومه أوأخر صلاة لسلمهافي سفره قصراأوام أة التعيض فتسقط لم بعاما وابنقيض مقصودهم يرد بأنه في الحج لتكلف مالانطاق وبأن السفر والتأخير غيرمنهي عنهما والتفريق والاجماع منهي عنهما وتعييره بالندب دون الكراهة متعقب انتهى قوله وتعبيره بالندب دون الكراهة متعقب بعني به انه كان الأولى أن تقول هل محمله على الوجوب أوالكراهة بدل قوله أوعلى الندب قال الونشر سي في قواعده من الاصول المعاملة بنقيض المقصود الفاسد وخالفواهذا الاصل في المتصدق بكل المال لاسقاطفر ض الحيج ومنشئ السفر في رمضان للافطار ومؤخر الصلاة الى السفر للتقصيرأ والي الحبض للسقوط انتهى فاقاله الزهري من أنه لايفطر ويعامل بنقيض مقصوده مخالف لماقاله اللخمي وغيره الأأن ماقاله ظاهر اذالم مكن لهغرض من السفر الاالافطار في رمضان لان سفره حنئذلا تكون مباحاوق دتقدم في كلام الجزولي انه مأثوم في هذا كله وهذا يقتضي عدم الجواز وصرح فى المدخل بأنه لا يجوز له التصدق بماله وتقدم كلام الشيخ يوسف بن عمر فى الحائض انها عاصية وصرح اللخمي بأنجمع ذلك مكروه فالفطر في هذه الحالة لايتأتي على المشهور من أنه لايجوزله الفطرفي السفرالم كروه أوالحرام كاتقدم في كلام الجزولي فتأمله والله أعلم صرفترع فيه قبل الفجرولم ينوه فيه ش ذكر لجواز الفطر في السفر ثلاثة شروط الاول أن يشرعفيه

(شرعفيه قبل الفجر) الباجى منسافر قبل الفجر فلاخلف انه يجوزله الفطر لان وقت انعقاد الصوم كان مسافرا فكان له الفطر (ولم ينوه فيه

والاقضى ولوتطوعا ولا كفارة الأأن سنو به دسفر") من المدونة قال مالكمن أصبح في حضره صائاني رمضان وهو ير يدسفرا فلايفطر ذلك الموم قبل خروجه ولا بعد خروجه لكن انأفطر قبل خروجه وجستعلمه الكفارة قاله في المختصر وان أفطر بعد أنسافر لزمه القضاء بلا كفارة قاله في المدونة قال مالك وانأصبح في السفر صائما فى رمضان أع أفطر لغير عندر فعليه القضاء والكفارة لانه كان في سعة أن يفطر أو يصوم فاما صاملم عكن أن مخرج منهالالعدرقال مالكوان اصبح في الحضر صائدا متطوعا ثم سافر فأفطر وصام في السفر متطوعا شم أفطر فان كان من عدر فلاقضاء علمه والافليقض انتهى وأظن ان لهنده الفروع أشارخليل فانظر هال يتازل كلامه علما (كفطره بعد دخوله) تقدم أنه اذا أصبح صامًا في

الثاني أن يكون شر وعه قبل الفجر واليهماأشار بقوله شرع فيه قبل الفجر الثالث أن لا يكون نوى الصيام فيه أى في السفر فلا يجوز له الفطر ولاأن سيته قال اللخمي لم يختلف المندهب انه لا يجوزله الفطر قبلأن يتلبس بالسفرانتهى وقال ابن عرفة ومبيح تبيت الفطر الاتصاف به لابيت أبوعمر اتفاقاانتهى وفي النوادرومن يريد السفر في صيام يوم فواجب عليه ان بيت الصام انتهى ويأتى في كلام أى الحمن الحكم فيااذالم يبت وانشرع في السفر بعدالفجر فلاشك انه يلزمه البيات ويأتى حكمه ان لم يبيت فاذا يبته تم سافر فاختلف فيه هل يجوزله الفطر أولاقال في التوضيح الاصهوهو المشهو رعدم الجواز وقيل يجو زقال اللخمي وهوظاهر المدونة وسيأتي لفظهاوان شرعفى السفرقبل الفجر فلاشكانه مجوزله تسيت الفطر والصوم أفضل فأنبيت الصوم فهل يحو زله بعد ذلك الفطر قولان المشهور والأصحانه لا يجو زله الفطر والله أعلم ص ﴿ والاقضى ﴾ ش أى وان لم يشرع في السفر قبل الفجر بل عزم عليه فيلزمه ان يبيت الصوم قال أبوالحسن في الكبير ولاخلاف انه ان لم بيت الصوم وأصبح مفطرا ان عليه القضاء والكفارة سواءسافرأم لاانتهى وان بيت الصوم ثم أفطر قبل شروعه في السفر أوبعد شروعه في السفر فعلمه القضاء وكذلك اذانوى الصوم في السفر مم أفطر فيلزمه القضاء ولااشكال في ذلك واعاد كره المصنف أيرتب عليه قوله ولو تطوعا والمعنى ان من أصبح صاعماته وعافى الحضر ثم سافر فافطر من غيرضر ورةأونوى الصومف السفر تطوعاتم أفطرمن غيرضر ورة فعليه القضاء في الصورتين قاله في المدونة وقوله ولا كفارة الاأن ينو يه سفرظاهره انه يرجع الى الصور كلها المفهومة من الشروط المتقدمة فاذابيت الصوم وأصبح صائما وعزم على السفر فافطر قبل نح وجه فلا كفارة عليه وكذلك لوأفطر بعدخ وجهوكذا لوبيت الفطر قبل خروجه وانه اناتحب الكفارةفي الصورة الرابعة وهيمااذانوى الصومفى السفر مح أفطر فاماماذ كره في هذه الصورة الرابعة من وجوب الكفارة ومافهمن كلامه في الصورة الثانية من سقوط الكفارة أعني فعما اذابيت الصاموسافر بعدالفجرتم أفطر بعدسفره فهومذهب المدونة وأماالأولى وهي مااذابيت الصوم وهوير يدالسفرنمأ فطرقبل خروجه فلميصرح في المدونة بوجوب الكفارة فيهاولا بسقوطها وأماالثالثة وهومااذابيت الفطر فيالخضر قبلخر وجه فقدتقدم فيكلام الشيخ أبي الحسنان الكفارة واجبة بلاخلاف فيتعين اخراجهامن كلام المصنف فقال في المدونة فان أصبح في السفرصا عافى رمضان تمأ فطرلعذر فعليه القضاء فقطوان تعمد الفطر لغيرعذر فليكفر مع القضاء قال الخزومى وابن كذانة لا يكفر وقال أشهب ان تأول مالك وأشهب وان أفطر بعدد خوله الى أهله نهارافعليه القضاءوالكفارة مالك كان فطرهفي أولالنهارأوآخره أشهب ولايعذرأ حدفي مثل هذاانتهى والىقول مالك وأشهب أشار المصنف بقوله ص ﴿ كَفَطْرُ وَبِعِدْ حُولُهُ ﴾ ش يعني انهاذابيت الصيام في السفر مح دخل القربة فافطر فتلزمه القضاء والكفارة بلاخلاف م قال مالك ومن أصبح في الخضر صاعما في رمضان وهو بر بدسفر افلا يفطر ذلك اليوم قبل خر وجه ولاأحب لهأن يفطر بعدخر وجه فان أفطر بعدأن سافرلزمه القضاء فقط وقال المخزومي وابن كنانة يلزمه القضاء والكفارة انتهى وقدذكرابن الحاجب وابن بشير واللخمي وصاحب الشامل في وجوب الكفارة فبالذابيت الصام تم أفطر قب ل سفره أربعة أقوال وجوب الكفارة وعدم وجوبها وثالثها تجب ان لم يأخذ في أهبة السفر و رابعها تجب ان لم يتم سفره ولم يرجدوا قولامنها الاأنه عزى

الأول في التوضيح لمالك وأبي حنيفة والشافعي وسعنون والثاني لأشهب والثالث لابن حبيب والرابع لسحنون أيضا وأشهب وقالفي البمان فيسماع عيسي بعدحكانه الأقوال الاربعة وأظهرالاقوالأنلا كفارةعليه محاللان الكفارةاند اهى تكفيرللذنب ومن تأول لم مذنب والله تعالى مجاوز عن الامة الخطأوالنسمان ومااستكرهوا علمه انتهي ونص كلامه برمتسه فى رسم سلف قال ابن القاسم ولوان رجلاأ صبح فى الحضر ة صائما فى رمضان ثم بداله أن يسافرفتأولانلهالفطرفأ كلقبلالخرو جفرجفسافر لمأرعليهالاقضاء يوملانهمتأولقالابن رشدهده مسئلة قداختلف فمهاعلى أربعة أقوال أحدهاان علمه القضاء والكفارة سافر أولم يسافر والثمانيانعليه القضاءولا كفارةعليهسافرأولميسافر والثالثالفرقبينأن يسافرأو لايسافروالرابعانهانأ كلقبلالاخذفي أهبة السفركفرسافرام لميسافروان كلبعدالاخذفي أهبةالسفركفران لميخرج وأظهرالاقواللا كفارةعليه بحال الى آخر كلامه المتقدم رمته نمقال ولابن القاسم فيالجهوعةان منأر ادسفر الحبسه مطرفأ فطرفانه يكفرلانه من التأويل البعيد انتهى وتقدم بعض كلامه هذا عندقول المصنف فظنو االاباحة وأمااذ بيت الصام في السفر تم أفطر فقد تقدم التصريح في كلام المدونة بوجوب الكفارة وظاهر هاسواء كان متعمداأ ومتأولا وقد صرح بذلك في العتبية قال ابن عبد السلام وعندي ان ظاهر المدونة كافي العتبية واعتمده في الشامل فقال وحرم فطره ان خرج نهارا أونواه بسفر على الاصحولا كفارة في الاول دون الثاني ان تأول والافشهو رها كفر في الثاني فقط و رابعها عكسه انتهى وصرح ابن الحاجب مأنه لاكفارة على المتأول فقال في التوضيح هذا مخالف لنص العتبية نمذ كره مم قال لكن أعترضه التونسي يعني نص العتبية وقال فيه نظرو ينبغي أن لا كفارة عليه كإقله أشهب في المدونة وقال ابن عبدالسلام وظاهر المدونة عندي كافي العثبية وذكر لفظها المتقدم وأمااذا بيت الصيام في الحضر وسافر ثم أفطر بعدسفره فقدصر حفى المدونة بعدم الكفارة وظاهره متعمدا أومتأولا وهوظاهر كالرم الشيامل وقال أبوالحسن وان أفطر بعد سفره فان تأول فظاهر المذهب لا كفارة عليه وان لميتأول فقولان وصرح ابن الحاجب بأنهان تأول فلا كفارة عليه ولم يحك فيه خلافاوان لم يتأول المسئلة ينجيعا أعنى مسئلة مااذانوى في السفر ثم أفطر ومسئلة مااذاساقر بعد الفجر ثم أفطر فقال فمهمافان أفطر متأولا فلا كفارة وان لم يتأول فثالثها المشهور تجب الكفارة في الاول دون الثاني ورابعها العكس قال في التوضيح فظاهرها تعب الكفارة لالتزامه الصوم وفطره منغير عدر وقيل لافيهمام اعاة للخلاف والمشهور تبجب فيها اذانوي في السفر دون ما إذا صام في الحضر ثم سافر لان طرة السفر مبيح لمن لمربكن بخلاف من أنشأ الصوم في السفر فانه لم يطرأ علم مبيخ وعكس المشهور للخزومي وابن كنانة و وجههان حرمة الصوم في حق من أنشأ الصوم في الحضر أقوى لانه لا مجوز له حين الانشاء الاالصوم بخلاف من أصبح في السفر صائما فانه كان مخسرا في الفطر ابتداء انتهى ولعل المصنف انماتكام على مسئلتي المدونة لآن مراده بيان حكم من أفطر في السفر وأمامن أفطر في الخضر فسكت عنهاعتادا علىهذا الظاهرمن وجوب الكفارة ولاشكان هندا القولهو الأقوى لانه نسبه لمالك (تنبيه) قول المصنف كفطر ه بعدد خوله ولو تركه لج محتج المه لانه مفهوم بالاحرو يةمن قوله الاأنينو بهبسفر لانهاذا كانمن نوى الصوم في السفر ثم أفطر في السفر تجب عليه الكفارة فاحرى اذا أفطر بعدوصوله الىأهله قال ابن غازى وكانه شبه الاضعف الذي عالف فيه أشهب

سفره فأفطر فيه فانه يكفر قن باب أولى ادا أفطر بعد دخوله فغير خليل يأى بهذين الفرعين لاجيل في كرهم الخلاف لان الفرع وهذا الفرع وافق عليه أشهب في عن الاتيان به الا أن قصده كاتقدم استيفاء قصده كاتقدم استيفاء في النضح أوفهما

(أو بمرض خاف زيادته أو بما ديه ووجب ان خاف هلا كاأوشد بدادى) انظر هل يتنزل هذا على ما يتقرر قال أشهب في مريض لو تكاف الصوم لقدر اوالصلاة قا ثمالقدر الاانه بمشقة وتعب فليفطر وليصل جالساودين الله يسرانتهى من ابن يونس وكانه لامعارض له ذابل اتبعه بقول مالك رأيت ربيعة أفطر في مرض به ولو كان غيره قلت يقوى على الصوم وقال الله خمى صوم ذى المرض ان لم شق واجب وان شق فقط خيروان خاف طوله أو حدوث آخر منع فان (٤٤٧) صام أجز أه وقال ابن بشير يعرم الصوم مع

المرضاذاأدى الىالتلف أوالى الاذى الشديد (كامل) اللخمي صوم الحامل ان لم يشق واجب وانخيفمنه حدوث علة علهاأوعلى ولدهامنع وان كان الصوم بجهدها أو يشق علما ولا تعشى ان هى صامت شيأ من ذلك كانت بالخيار بين الصوم والفطر والذيرجع اليه في المدونة انهاان أفطرت لشئ من هذه الوجوه التي بكون لها أن تفطر لاجلها كانعلماالقضاء دون اطعام لانهامر يضة انتهى انظرماق كالرم الفقهاء انها النسبة لمرضهافي ذانهايبقي النظر اذاأصمحت صاغةوهي صححة وشهتراتعية وقدسئلت قد عاوأ نابالبيازين عن حامل شهت ماهو محرم علما والعامة تشهدأن اضطرارهااليه كاضطرار ذى الغصة فانظره وفي نوازل ابن رشدان للمائم أن يعلى في ثقب ضرسه

بالأقوى الذي يوافق عليه واستوى مع ذلك ذكر الفرعين المنصوصين فلهذا لم يستغن عن ذكر الأحروى واللةأعلم فتحصل من هذاان مسائل الفطر للسافر خس مسائل الأولى اذاعزم على السفر بعد الفجر ولم يسافر فجب عليه أن ببيت الصيام فاذابيت الافطار فصر ح أبو الحسن بأنه لاخلاف انعليه القضاء والكفارة وظاهره سواء كانعامداأ ومتأولا وهوظاهر الثانية اذابيت الصيام في الحضر ثم عزم على السفر فلا يجوزله الافطار قبل خروجه ولم أرفى ذلك خلافاوقال ابن عرفة اللخمي لايفطر قبل تلبسه بها تفاقا فان أفطر قبل خروجه ففي ذلك أربعة أقوال حكاها بن الحاجب كاتقدم ولم يبين هل ذلك في العامد أو المتأول وحكى في البيان في آخرهماع عيسي الأربعة الاقوال التي حكاها ابن الحاجب في المتأول كاتقد م وحكى عن ابن القاسم سقوط الكفارة واستظهره وظاهر كلامه أن العامد عليه الكفارة وهوظاهر وعزاابن عرفة ماذكره ابن الحاجب لطريق اللخمى ثمذكرطريق ابن رشد الثالثة اذا أصبح صاغاتم سافرفهل يجوزله الافطارأم لا فالمشهورمن المندهب انهلا يجوزله الافطار وقال القاضي أبوالحسن بن القصار يكره وقال ابن حبيب معوزله الفطرحكاها الباجي ونقلهافي التوضيحوا بنعر فةوعلى المشهورفان أفطر متأولا فلأكفارة عليه كإصرح مهابن الحاجب ولم يحكوا فمه خلافاوان أفطر عامدا فالمشهورانه لاكفارة عليه كاصرح بهابن الحاجب وقبله في التوضيح الرابعة اذابيت الصيام في السفر هل يجوز له الفطر أملاالمشهورانه يجوزله الفطروقال ابن الماجشون يجوزله الفطر نقله في التوضيح وعلى المشهور فان أفطر متأولا فظاهر المدونة ان علمه الكفارة وصرح بذلك في سماعموسي من العتمية وقال ابن رشدانهمبين لمذهب مالك في المدونة انه عليه الكفارة وان تأول وقال أشهب في المدونة لا كفارة عليه قال ابن رشدوهو الأظهر وعليه اقتصرابن الحاجب وقال ابن عبد السلام ظاهر المدونة عندي مثل مافي العتبية وان أفطر متعمد افالمشهور ان عليه الكفارة ولمالك في المدونة لا كفارة عليه حكاه فى البيان وتقدم أن الفرق على المشهور بين من أصبح صائمًا ثم سافر فأفطر و بين من بيت الصيام فى السفر عم أفطر أن طر ووالسفر عندر مسحطر ألم يكن بخلاف الذي بيت الصوم فى السفر فانه لم يطرأ عليه مميح وان المخرومي عكس ذلك فقال بالكفارة مع العمد في المسئلة الثالثة دون الرابعة لأنهرأى أنحرمة الصوم في حق من أنشأه في الحضر أقوى لأنه لا يجوز له حين الانشاء الا الصوم بخلاف من أصبح صائما في السفر فانه كان مخيرا في الفطرح ين أنشأ الصوم والله أعلم الخامسةمن بيت الصوم في السفر ثم دخل الحضر فأفطر بعد دخوله فلا يجوز له الفطر بلاخلاف وعلمه الكفارة وظاهر كلامهم أنه لاخلاف في ذلك فتأمله والله أعلم ص ﴿ أُو بمرض خاف زيادته و ش قال البرزلي عن ابن أبي زيداذا كان الصوم يضر به ويزيده ضعفا أفطر ويقبل

لوبانا ليسكن وجعه و يجبعليه أن يقضى هذا اليوم (وص ضع لم يمكنها استئجار ولاغيره) اللخمى المرضع اذا كان الرضاع غير مضر بها ولا بولدها وكان مضر ابها وهناك مال يستأجر منه للابن أوللاب أوللام والولديقبل غيرها لزمها الصوم وان كان مضرا بها تعافى على نفسها أو على ولدها والولدلا يقبل غيرها أو يوجد وليس هناك مال يستأجر منه لرمها الافطار وان كان يجهدها الصوم ولا تعافى على نفسها ولا على ولدها والولد لا يقبل غيرها كانت الخيار بين الصوم والافطار قال في المدونة ومتى أفطرت لشئ من هذه الوجوه التى ذكر ناها قضت وأطعمت وقال في المختصر لا اطعام عليها وهو أحسن قياساعلى

قول الطبيب المأمون انه يضربه ويفطر الزمن اذا أضربه الصوم وكندا كل صوم مضريب الفطر * البرزلي هي تخرج على مسئلة التيم والصلاة فلاخلاف اذا عاف الموت واختلف اذا غاف مادونه على قولين والمشهور الاباحة وذهب بعض السلف الى أن مطلق المرض ولوقل بيم الفطرانظره في المقدمات انتهى «قال إن يونس قال في المجوعة عن أشهد في مريض لوتكلف الصوم لقدر علمه أوالصلاة فأعالقدر الاأنه عشقة وتعب فلنفطر و يصلى حالساود بن الله يسرفال مالك أبت ربيعة أفطر في من صلوكان غيره القلت بقوى على الصوم اعداد لك بقدر طاقة الناس قال أبومجد من قول أحجابنا ان المريض اذاخاف ان صام يوما أحدث عليه زيادة في علته أوضررا في بصر مأوغيره من أعضائه فله أن يفطر ص ﴿ والقضاء بالعدد ﴾ ش هو معطوف على فاعدل وجبفى قولهو وجبان خاف هلاكا وألمعني انه يجب قضاءر مضان اذا أفطر فيمه وسواء كان الفطرلعذر أولغيرعلذر ولاخلاق فيوجوب قضائه والمشهور اله يحب قضاؤه ادا أفطره كله بالعددأي يحسب عدد شهر رمضان الذي أفطر مسواء ابتدأفي القضاء بالهلال أو بغيره لقوله تعالى فعدة من أيام أخر وروى ابن وهب أنه ان صام بالهلال أجز أه ذلك الشهر سواء وافقت أيامه عدد رمضان الذي أفطره أوكان عدد القضاء أنقص و بحب تكميله ان كانت أيام شهر القضاء أكثرقال في التوضيح هكذا نقل صاحب النوادر وغيره وكلام المصنف يعني ابن الحاجب يقتضي أنهاذا كان رمضان تسعة وعشر بن وصامتهرا فكان ثلاثين وجب عليه اعمامه وهذالابدل على العكس لاحمال أن بقال اذا كان رمضان ثلاثين مجان بكون القضاء كذلك و بفرق بالاحتماط والنقل كا تقدم انهى (قلت) الذي دكره في التوضيح أولاليس فيه تصريح انه بجب اكال الشهر ثلاثين اذا كان رمضان تسعة وعشر بن وكلام ابن عرفة يقتضي وجوب ذلك فانهقال والواجب عددالاول ولوقضي شهر اللهلال عن آخر فني كون المعتبر عددالأول أوكل الثاني فبعزى وان كان أقل فيكمل وان كان أكثر قولان لنقل اللخمي عن المذهب مع الشيخ عن ابن عبد الحيكم والشيخ عن أى بكربن مجمد عن رواية ابن وهب مع نقل اللخمي قائلاهذا وهم ونقله ابن الحاجب بقيدا كاله ان كان أكثردون اجرائه ان كان أقل لاأعرفه (تنبيه) والمشهورانه لايجب قضاء رمضان على الفورقال في الذخيرة بحوز تأخيره الى شعبان و بحرم بعده وقيل بحب القضاءه ليالغورنقل القولين الرجراجي وغيره وقال ابن بشيرلاخ للف انهلا بجبعلي الفور وتبعه ابن الحاجب على حكاية الاتفاق وكذلك ابن ناجي في شرح المدونة وحصل ابن عرفة فيه ثلاثة أفوالالاولانه على الفورالثاني انه على التراخي لبقاء قدره قبل تاليه بشرط السلامة فان صح بعد رمضان قدر زمان القضاء ولم يقض فيه ثم أصابه من ض أوسفر واتصل ذلك الى رمضان الثاني فعلمه القضاء الثالث انه على التراخي حتى ببقي قدر ماعليه من الايام من شعبان مطلقا واعترض على أبن الحاجب فيحكايته الاتفاق وقال في الاكال في شرح قول عائشة رضي الله عنها يكون على الصوم من رمضان فلاأستطيع أن أقضيه الافي شعبان للشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم فيه حجة على انقضاء رمضان ليس واجباعلى الفور خلافاللداودي في ايجابه من ثاني شو الوانه آثم متى لميمة فاذالم يكنعلى الفورفوقت موسع مقيدببقية السنةمالح يدخل رمضان آخر لكن الاستحباب المبادرة انتهى ص ﴿ بزمن أبيح صومه

ابن القاسم عن مالك وكذلكان اشتدعلها الخر فى ندر معان تفطر وتطعم وتصوم بعد ذلك * ابن رشدلانه كرمضان الافي كفارة الانتهاك (خافتا على ولدمهما) تقدم نص اللخمي خوفهماعلى ولدها كخوفهما على أنفسهما فانظر هذه العبارة (والاجرة في مال الولد ثم هل في مال الأب أوما لها تأويلان) اللخمي اذا كان الحكم الاحارةله فانهسدأعال الولدفان لم يكن فال الأب فان لم يكن فالالام ولم مذكر ابن عرفة غيرهذا (والقضاء بالعدد) ابن تشرمن أفطر في رمضان أيامافلاخلافانهلاعب عليه الاعدنها فانأفطر جمع الشهر وابتدأ القضاء متفرقاأ وفي أثناءشهر ثان فلا عب عليه الاعدد الايام فان ابتدأ القضاء فى شهر وعول على المتابعة من أوله فان كان كعـدد الاول فلاشك في الاجزاء وان كان هذا الثاني أكل فهل بحب عليه صيام جمعه أوكان أنقص فهل يكتني بهفي المذهب قولان (بزمن أبيح صومه) اللخمى قضاء رمضان

يصع فى كل زمان يصع فية صوم التطوع ولا يجوز في الايام المنهى عن صيامها ولا في شهر نذر صيامه ومن المدونة قال مالك يصوم اليوم

الرابع من أيام التعرمن نذره أونذرذى الحجة ولا يصومه متطوعاً ولا يقضى فيه رمضان ولا يبتدأ فيه صيام واجب متتابع من ظهار أوغيره (غير رمضان) قال ابن القاسم في الرجل يصوم رمضان ينوى به قضاء (٤٤٩) رمضان قد كان أفطره في سفر أومى ض

قال لا يجزى عنه صيام رمضان عامه ذلك ولاالذي نوى صامه قضاء عنه وعلمه أنسدى قضاء الشهر الذى أفسد صومه بمانوى ثم يقضى الاول الذي كان أفطره في مرض أوسفر لانه أفسد الآخرحين نواه قضاء لما كانعليه من الصوم ولم بجزهنه في القضاء لان رمضات لا تكون قضاءعن غيره ابن رشدهداقول مالك وعلى وأشهب ومحنون وابن حبيب وابن المواز وهاذاهوالصعيم الذي يوجبه النظرأن لايجزئه عن واحدمنهماوقدروي عن ابن القاسم فعن صام رمضان في سفرقضاء عن غيره أنه لاعتزئه فكنف عنصامهعنه فيحضر ورأى غيره انه معزئه ان فعل وهو القماس لان له فطره ولونواه عنهما جمعا لوجب أن يجز عدهذا الرمضان ولا يجزئه هن لقضاء لانهصامه عماوجب علىهأن دصومه له فلا تفسد نبتهمازاد فها ممالا محوز من ندة القضاء وقاله ابن

غیر رمضان ﴾ ش یعنی ان الزمن الذی پباح فیه قضاء رمضان هو کل زمان أبیح صومـه غير رمضان فخرج بقوله أبيع صومهما حرمصومه كيوم الفطر والنعر واليومان بعده وماكره صومه كاليوم الرابع قال في الشامل فأن وقع في تومعيد لم يجزه كالايام المعدودات على المشهو روثالثها بجزيء الثالث انهى ونقل بن الحاجب وغيره الخلاف في الأيام المدودات وصرح في التوضيح بتشهير ماشهره في الشامل وصرح ابن بشبر بتصحيحه وخرج بقوله أبيع صومه أيضا ماوجب صومه كرمضان للمحاضر فان صومه ليس بمباح بل واجب فاو صاممه قضاء عن رمضان الماضي لم مجزعن واحدمهماقال في التوضيح قال ابن الجلاب انه الصميح من الأقوال وقال ان رشدهو الضواب عند أهل النظر كلهم و وجهه ان رمضان لا يقبل غيره فلا مجزى عن القضاء وأماعدم اجزائه عن الأداء فلانه لم مجزه وقيل مجزى عن القضاء لأن الأعمال بالنيات وقيل بجزى عن الأداء لان رمضان لا يقبل غيره والقولان لمالك ولفظ المدونة محمل لهما لان فها وعليه قضاء الآخر وقوله غير رمضان خرج به رمضان في حق المسافر فلا مجزي فيه قضاء رمضان (تنبيات الأول) إذا قلنالا يجزى رمضان في الحضر عن واحدمنهما فقال ابن المواز مكفرعن الاولمن الكل يومو بكفرعن الثاني كفارة العمدفي كل يوم أيو محمد بريدالاأن يعذر يجهل أوتأو يلوقالأشب لاكفارة علىه لانه قدصامه ولم يفطره أبوهمد وهو الصواب انتهى من التوضيح واقتصرابن عرفة على كلام ابن المواز ولم يتعرض لذلك في الشامل (الثاني) خرج بقوله أبيح صومه أيضا مالوندرصوم شهر بعينه فلايقضى فيه رمضان فان قفى فحكمه حكم رمضان قاله اللخمى (الثالث) قوله أبيح صومه فيه اشكال لأنه اذا أراد به المباح الشرعى المستوى الطرفين فليس في السنة يوم أبيح صومه بهذا المعني لأن التطوع بالصوم مندوب اليهوان أراد بالمباح الجائز الشامل الواجب والمندوب والمكروه والمباح دخل فيهرابع النحرلان صومه تطوعامكروه على المشهور فتأمله فان قبل المراد بقوله أسحصومه ان الزمان من بباح فيه الصوم وليس المرادانه مباح بالنظر الىالمكاف فلنافي هذاالفرق نظر ولوسامنا ذلك فيخرج من كلامه الايام والشهور التى ندب الشرع الى صيامها فاوقال المصنف بزمن لم بمنع فيده من التطوع لصح كلامه واستغى عن قوله غير رمضان والمنع يشمل المحرم والمكروه (الرابع) من نذر صوم الابدع لزمه قضاء رمضان أو صومظهار اوكفارة يمين فعليمة أن يصوم مالزمه قال بن حبيب ولاشئ عليه وقال سحنون عليه أن يطع عن كل يوم مسكينا نقله في ساع معنون من كتاب الصيام وتقدم كلامه برمته مع كلام النوادر عندقول المصنف رمضان فقط (الخامس) قال بن عرفة بن عبدوس عن أشهب من دام ص ضه من رمضان حتى انقضي آخر بدأ بالاول و يجزي العكس انهي (السادس) أيام رمضان هـ ل يحب قضاؤها علىالترتيب فينوى اليوم الاول من أيام القضاء اليوم الاول من الايام الفائنة لم أر فيه نصا صر يحاالأن والظاهر انهلاجب وقال سندفى فصل السهوفى شرح مسئلة من سهاعن سعدة ثم قام الى الثانية في أثناء كلامه وأما يام رمضان فليس الترتيب فيها بمقصود واعاهو من ضرورة التعيين انتهى ص ﴿ وتمامه ان د كر قضاءه ﴾ ش تصوره واضحو يقرب منه ماقال ابن قداح مسئلة

(٧٥ - حطاب - نى) حبيبا (وتمامه ان كرقضاءه) ابن عرفة لوذكر فى قضاء رمضان انه قضاه فنى المدونة انه لا مجوز فطره الشيخ فان أفطر قضاه وسمع ابن القاسم من اعاد فى جماعة فصادفهم فى آخر سجوده ولم يعلم ودخل معهم فليسلم مع الامام ولاشئ عليه وله أن يتم نافلة * ابن رشدا تما خفف له القطع لانه لم يدخل على نية النافلة وانماد خل على نية الفريضة فلم يلزمه مالم ينو

(وفي وجوب قضاء القضاء خلاف) في كتاب الضائمين المدونة من أفطر في قضاء رمضان فا نمايقضي يوما واحدا ورواه يحيى عن ابن القاسم وفي كتاب الحجمن المدونة ان عليه يومين قال ابن القاسم وان أفطر في قضاء التطوع من غير عند وفليقض يومين *
ابن يونس وجه قولهم انه يقضى اذا أفطر في قضاء رمضان يوما واحدا فلانه اذاقضى القضاء فقد صح القضاء الاول لرمضان فلاشئ عليه غير ذلك وهذا أحب الى (وأدب المفطر عمدا الا أن يأتى تائبا) اللخمي من ظهر عليه انه يأكل ويشرب في رمضان عوقب على قدر ما يرى ان فيه رد حاله ولغيره من الضرب أو السجن أو يجمع عليه الوجهان جيعا الضرب والسجن والكفارة ثابتة بعد ذلك و يعتلف في من ألى مستفتيا ولم يظهر عليه فقال مالك في المبسوط لاعقو بة عليه ولوعو قب خشيت ان لا يأتى أحد يستفتى في مثل و يعتلف في ن ألى مستفتيا والم يعلم الله عليه والسلام لفرط في قضاء رمضان عثله عن كل يوم لسكين) ابن يونس كفارة تائبا قال في قضاء رمضان حتى دخل عليه ومضان آخر مدلكل مسكين عن كل يوم وكذلك ان مات فأوصى به * ابن عرفة من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر مدلكل مسكين عن كل يوم وكذلك ان مات فأوصى به * ابن عرفة المشهوران قدره ذه الكفارة مدنبوى مطلقا (٥٠٥) (ولا يعتد بالزائد) من المدونة قال مالك لا يجزى عأن يطم امدادا كثيرة المشهوران قدره ذه الكفارة مدنبوى مطلقا (٥٠٥) (ولا يعتد بالزائد) من المدونة قال مالك لا يجزى عأن يطم امدادا كثيرة

من تلبس بصلاة الظهر مح ذكر أنه صلاها فهل يقطع أم لاالظاهر انه يتمادى على نافلته ومن تلبس بصلاة العصرتم ذكرانه صلاهافان كان عقدركعة أضاف البهاأ خرى وسلم بنية النافلة وان لم يعقد ركعة قطع انتهى ومنه أيضاما قاله سندفى شرح المسئلة الثانية عشرمن باب الهدى من الحج الثاني انمن أحرم بعج عاعليه تم تبين أنه قد أدى ماعليه قبل عامه فانه يتعين عليه ماأحرم به الأأن الواجب الاول انتهى والله أعلم ص ﴿ وفي وجوب قضاء القضاء خلاف ﴾ ششهر ابن الحاجب في كتاب الحج القول بعدم وجوب قضاء القضاء وذكر الشارح في الصغير عن وجيزا س غلاب أن المشهور وجوب قضاء القضاء ص واطعامه عليه الصلاة والسلام لفرط في قضاء رمضان لثله عن كل بوم لسكين ﴾ ش قال في الشامل فاوفر طفي قضاء رمضان لمثله أوحتى دخل عليه رمضان الثأو أكثرأطع مدامع القضاءأ وبعده انتهى فلوقال المصنف لمثله أوأ كثرلدخل هذاالفرع والله أعلم ونقله ابن ناجى فى شرح الرسالة (تنبيه) غال البرزلى سئل السيورى عن دخل عليه رمضان قبل قضاءرمضان قبله نسيانا هل يعطى كفارة التفريط فأجاب الناسي لااطعام عليه البرزلي ظاهر المدونة وجوب الاطعام ولايعذرالا بمالايقدر على الصوّم من زمن تعيين الى دخول رمضان الثاني انتهى وقوله عن كل يوم لسكين قال ابن عرفة ومصرفهامسكين واحدوفها الايجزئه أمداد لمسكين واحد (قلت) بريدمن رمضان واحدلان فدية أيام رمضان الواحد كامداد اليمين الواحدة والرمضانان كالعينين انتهى وقال ابن عبد السلام والظاهر على مذهبنا جو از اعطاء المسكين مدين من عامين أو مدين متغايرى النسبة وان كان سببهما يوما واحدا كالحامل مثلااذاأ فطرت يومامن رمضان ولم

لمسكين واحدول كن مدا اسكل مسكين فان الم يخرج ذلك حتى مات وأوصى أن يطعم عنه فذلك في ثلثه فان لم يوص بذلك لم يلزم الورثة الا أن يشاؤوا ابن عرفة يريد بقوله فيها لا يجزى ع امدادكثيرة لمسكين واحد بر مدمن رمضان واحد لان فدية الرمضان الواحد كامداد المين الواحد والرمضانان كالعمنين (انأمكن قضاؤه في شعبان لا ان اتصل مرضه) من المدونة قال مالك من أفطرفي رمضان لمرض

أوسفر مصح أوقدم قبل دخول رمضان الثانى بأيام أقل من شهر أوشهر فلم يصمها حتى دخل عليه رمضان المقبل فعليه عند هذه الأيام التي فرط فيها امداد يفرقها اذا أخذفي القضاء أو بعده وان تمادى به المرض أوالسفر الى رمضان الثانى فليصم هذا الداخل ثم يقضى الاول ولا اطعام عليه لانه لم يفرط بريد وكذلك لوصح أوقدم بعد خروج رمضان فنادت به الصحة أوالا قامة حتى دخل شعبان فرضه كله أوسافر فيه فلا اطعام عليه لان له أن يؤخر القضاء الى شعبان وهذا كن أخر الظهر والعصر الى قدر خسر كعات من النهار ثم أنجى عليه أو عاضت امر أة فانها لاقضاء عليها لذلك ادالوقت قائم بعدف كذلك هذا (مع القضاء أو بعده) لوقال مع القضاء أو بعده أوقبله بعد الوجوب لتنزل على ما يتقرر به من المدونة يفرق هذه الامداد اذا أخذ في القضاء في أوله أوفى آخره وان لم يفرقها حتى فرغ من القضاء فليفرقها بعد ذلك به ابن حبيب المستحب في تفريق هذه الامداد اذا أخذ في القضاء ومن عمل عالم مسكينا قال أشهب ومن عجل كفارة النفريط قبل وجو بهالم يجزه فان كان عليه عشرون يوما فلما بي المائن عشرة أيام كفر عن عشر بن وما لم يجزه منه الاعشرة أيام كفر عن عشر بن وما لم يجزه منه الاعشرة أيام

(ومندوره) ابن عرفة بحب الوفاء بندر جابز (والأكثران احمله لفظه بلانية كشهر فثلاثين ان لم ببدأ بالهلال) ابن بشير الاصل في الندرانه التزام من المكاف على نفسه فيعادى فيه قصده ومانص عليه فان لم يقصد شيأ وكان اللفظ يحمد الأقل والأكثر فقيل انه يلزم الأكثر لا نه لا تبرأ ذمته الا به وقيل ببرأ بالأقل حتى ينص على الأكثر و ينفر طفي هذا الحسالة أن ينسدر صيام شهر و يبدأ في أثناء الشهر فقيل يجز عه تسعة وعشر ون يو مالانها الأقل وقيل يلزمه اكل ثلاثين لا نها الأكثر و نص المدونة قال مالك من نذر صوم أيام أوشهر أوشهو رغير معينة فليصم عدد ذلك ان شاء نابعه أوفرقه به ابن يونس لانه اذا أنى اقصى عدة أيامه أجزأ وولم يلزمه تتابعه أصله قضاء رمضان قال مالك وان نذر صيام شهور بغير عنها متنابعة فله أن يصوم اللاهلة ولغير الاهلة فان صامها اللاهلة فكان الشهر تسعة وعشر بن يوما أجزأ ومن صامعه لغير الاهلة أكل ثلاثين يوما انتهى انظر هنامستلة حلف انساء زماننا يصيام المسلمين كان سيدى ابن سراج رحمه الله يفتى فيها يصوم واحد قائلا صوم المسلمين شرعا وعرفا من الفجر الى غروب الشمس وانظر أيضا الحالف يصوم عامساً بى انه يازمه ونحن نقطع ان قليلامن يصومه (٤٥١) والدى أنا أفتى به ان هذا الانسان ان صام بطول العام الحالف يصوم عامساً بى انه يازمه ونحن نقطع ان قليلامن يصومه (٤٥١) والدى أنا أفتى به ان هذا الانسان ان صام بطول العام الحالة والم المناه وعن نقطع ان قليلامن يصومه (٤٥١) والدى أنا أفتى به ان هذا الانسان ان صام بطول العام

الله أيام من كل شهر والستةأيام بعديوم الفطر من شوال وأطعم عشرة مساكين فقد برئت ذمته على قول جاعة من العاماء المعمدين الاانه تارك للورع فان ترك هذا المأخدمن صامهده الأيام معالاطعام وسوف صيام العامفهو مجترى على الله أماصيامستة أيام بعد يوم الفطر فامافى الصعيمأنه من صاميا فكاعا صام لعام وأمامن صام ثلاثة أيام من كل شهر فقد قال الامام احدين حنبلان من ندر صيام الدهر برئت ذمته بصام ثلاثة أيام من كل شهر

تقضه حتى دخل رمضان آخر وكالمفطر متعمداأ وترك قضاءه الى أن دخل رمضان ثان آخر قال المصنف وقد يقال بل الظاهر انه مكروه على ماقال مالك ص فومندوره في ش تصوره واضح قال المشدالي مسئلتين من قال للدعلي صوم ولم بنوشيئا فقال ابن عرفة يلزمه يوم و يستعب ثلاثة أيام ولوقال الصيام يلزمني ولانية له يلزمه ثلاثة أيام لانها أقل الواجب من الصيام (قلت) أماجو ابه في الاولى فواضح ونعوه لابن سهل ونوان ل سعنون من الندور وأماجوابه في الثانية فاعايتم لوقال الناذرالصيام اللازم والصواب عندي في الصيام يلزمني يوم واحد قياسا على قو لهم الطلاق يلزمه ولانيةله فا عاتلز مه واحدة انتهى (فرع) قال إن عرفة وفطر ناذر الدهر نسيانا أولعذ رلغو وعمد افي كونه كذاكولز ومكفارة التفريط والانتهاك قولاسعنون وابئ حبيب معروا يته فيه وفي صوم من نذرالاثنين والجيس أبد الظهاره انتهى وقد تقدم عن التوضيح معوه ص ﴿ كشهر فثلاثين ﴾ ش هدامثال لما يحمل اللفظ فيه الا كثر والاقلى ويلزم الا كثر ودخل تعتم ما ذا نذر نصف شهر أوثلث شهرأ وتعروذ للثفيازمه في النصف خسة عشر وفي الثلث عشرة أيام ولو نذر نصف شهر فابتدأ فيه بعدمضى خسةعشر يومافكان الشهرناقصافانه يكمل خسةعشر يوماعلى المشهور وحكى ابن الماجشون أن الاربع عشر التي صامها نصف شهر ووجه المشهو ران نصف الشهر اما خسةعشرا وأربعةعشر ونصف ومن وجبعليه نصف يوم وجبعليه تكميله و وجهماحكاه ابن الماجشون ان الناذر لمانذر نصف يوم وليس هوطاعة لم يحب الوفاء به قاله في التوضيح قال وانظر هل يتخرج على هذه المسئلة اذانذ رنصف عبادة كالونذر نصف ركعة أونصف حجوذ كراللخمى فيهذا الاصل خلافافاخر جهمن مسئلة مااذانذ راعتكاف ليلةقال ابن القاسم يلزمه يومهاوقيل

وأماالاطعام فقد قال الامام بن لبان الحالف بصوم العام لا يتعتم عليه الصيام وان كان مقتضى المذهب قانه قد حكى عن ابن القاسم الاجتزاء عن ذلك بكفارة عين وحكى مشل ذلك عن ابن وهب وهذا هو المشهور عن مذهب الشافع قال أبوعمر بن عبد البروهو أولى ماقدل في هذا الباب ورجعه واحتج له وانظر آخر العواصم من القواصم فانه قدم بدهذا المأخذوعز اه أيضا لمالك وسئل المازرى هل النساء رخصة اذاحنان في صوم العام فأجاب الرجال والنساء سواء يؤمن ان ولا يجسران من أجل أن المين بالصوم لم تعرب بقصد الشبور ولزوجها منعها من تعجيل قضاء رمضان الظاهر لالأن لها أن تبادر لا براء ذمها ونقل ابن بونس أنها ان تلبست بصلاة تطوع أن له قطعها وضمها اليه وللمازرى أيضاما يذكر من الرخصة في الكفارة عن المشي للضرورة لا ينقض المنه عن بسبق مطلوبا اذا وجيد السبيل وقال اللخمي الكفارة بالاطعام مذهب لعائشة لا بباعده القياس في يحد السبيل للشي ونحوه المسيورى انتهى انظر ابن بشير ولهذا أشار ان كل ماخر ج مخرج اللجاج والعضب أن الاشياخ مالوا الى أن كفارته عين قال و يعدونه نذر افي معصة انظر هذا كله

(وابتداً سنة وقضى مالايصح صومه في سنة) به اللخدمي اختلف في المتابعة فين نذر صياما مضمونا أياما أوشهرا أوسنة على ثلاثة أقوال فقال مالك في كل ذلك هو بالخيار ان شاء تابع وان شاء فرق ومن المدونة قال مالك من نذر صوم سنة بغير عينها صام اثنى عشر شهر اليس فيهار مضان ولا يوم الفطر ولا أيام النعر وفي المختصر وغيره ولا أيام منى وهذا بين لا نهاسة بغير عينها فصار اليوم الرابع لم ينذره وهو لا يصومه عنده الامن نذره قال ابن القاسم في اصام من هذه السنة على الشهور فعلى الاهدة وما كان منها يفطر مثل ومضان و يوم الفطر و يوم الذبح أفطره وقضاه و يجمل الشهر الذي أفطر فيه ثلاثين يوما فيقضى على هذا اذا كان شوال ناقصا يومين انتهى من ابن يونس واللخمى وانظر اذا كان ذوا لحجة ناقصافنص اللخمى انه يقضى أربعة أيام و على مقتضى ابن يونس يقضى خسة أيام (الاأن يسمها أو يقول هذه و ينوى (٤٥٢) عاقمافه و ولا يلزم القضاء) صوابه أو يقول هذه و ينوى

لايلزمه شئ انتهى ص ﴿ وابتدأ سنة ﴾ شيعني ان من نذرصوم سنة فانه يجب عليه أن يبتدئ صومسنة كاملة وليس المرادانه يلزمه أن يبدأ صوم السنة عند حنثه وسيأتي انه لا يلزمه التتابع فيها على المشهور وماصام من هذه السنة بالاهلة احتسب به وماأ فطر فعه من الشهور فانه كمه ثلاثين نقله الشارح في الكبير ص وقفى مالايم عصومه في سنة في شأى مالايم فيه صوم الندر امالكونه يجب فيمه الفطركيوم الفطروالنعر واليومين اللذين بعمده أويكره كاليوم الرابع أو لكونهلايهم أن يصام ص ﴿ولايلزم القضاء﴾ شأى قضاء ما تقدم وهور مضان و يوم الفطر والنحر واليومان اللذان بعده وأمااليوم الرابع فانه يصومهمن ندرصوم سنة بعينها وقال في آخر سماع إبن القاسم من كمّاب الصيام مسئلة وسئل عن احرأة جعلت على نفسها يوماسمته من الجعة ماعاشت نم نذرت بعد ذلك صيام سنة لامر شكرت فيه أترى علىها قضاء ذلك اليوم الذي كانت نذرته قبل نذر السنة اذاهى قضت السنة قال لاأرى علياقضاء ذلك اليوم قال ابن رشد معناه ان السنة التي نذرت بعينها فلاتقضى اليوم الذي صامته بالنذر الواجب علها ولان رمضان التي صامته لفرضها ومثل هندافي المدونة انهالا تقضى رمضان ولانوم الفطر ولاأيام الذبح وقال فهاان من نذر صيامذى الحجة ان عليه أن يقفى أيام الذبح في عبد الحق عن بعض شيوخه ان هذا الخلاف لايدخل في شهر رمضان لانه قدصامه وحكى عن غيره انه بدخل في ذلك وان ذلك موجو د لمالك في كتاب الابهرى فعلى هذا يدخل الخلاف أيضافي هذه المسئلة ويكون علماقضاء اليوم الذي صامته لنذرها اذلافرق بين ماصامته لنذرها أولفرضها وأمالو كانت السنة التي نذرت لأمرشكرت فيه بفرعة بالكان علماأن تصومسنة كاملة سوى أيام نذرها وأيام صومها لفرضها قولاوا حدااتهي والله أعلى ص وصبحة القدوم في بوم قدومه ان قدم ليلة غير عيد ﴾ شقال في المدونة ومن نذر صوم يوم قدوم فلان فقدم ليلاصام صبحة تلك الليلة وان قدم نهارا وبيت النادر الفطر فلاقضاء عليه وان نذر صوم يوم قدومه أبدافق مو يوم الاثنين صام كل اثنين فعايستقبل ومن نذر صوم يوم

باقيها أمامسئلة اذاسمي السنة فقال في المدونة قال مالكان نذر صوم سنة بعينها صامها وان أفطر منها يوم الفطر وأيام الذبح ويصوم آخرأيام التشريق لانه قدر نذره ولا قضاء عليه فيهن ولا في رمضان الاأن ينوى قضاء ذلك كن نادر صلاة نوم فلس عليه في الساعات التي لانعمل الصلاة فها قضاء وان جاءالمنعمنه فعليه القضاء قال ابن القاسم وما أفطر من السنة المعنة لعدر من من ص أوغيره فلاقضاء علىه فمه وان أفطر منهاشهرا لغيرعدر قضاه فان كان الشهر تسعة وعشرين توماقضي عدد أيامه قال ابن القاسم وأحب

الى أن يقضيه متتابعا فان فرقه أجزاه قال مالك وان أفطر منه بوما قضاه الاأن يكون لمرض وأمامسئلة اذاقال هذه و نوى باقيها فسمع عيسى ابن القاسم من قال لله على صوم هذه السنة وقد مضى نصفها قال عليه صيام اثنى عشر شهرا بها بن رشدالاأن يكون نوى مابق له من السنة فتكون له نيته قاله مالك واستشكل اللخمى هذا وقال انه مثل من قال في نصف النهار لله على "ان أصلى هذا اليوم فليس عليه الاصلاة مابق منه (بحلاف فطره لسفر) من المدونة قال مالك من نذر صيام شهر بعينة فلا يقضى أيام من صهوكذلك من نذرت صوم سنة بعينها لا تقضى أيام حيضتها وأما السفر فلا أدرى ماهو قال ابن القاسم وكاثني رأيته يستعب له القضاء انظر قبل هذا عند قوله الالمعين (وصبيحة القدوم في يوم قدوم ان قدم ليلة غير عيد والافلا) من المدونة قال ابن القاسم من نذر صوم يوم قدوم فلان فقدم ليلا فليصم صبيحة تلك الليلة ولوقدم نهار اونية الناذر الفار فلاقضاء عليه لذلك اليوم به أشهب ولوقد م فلان ليلة الفطر فلاقضاء عليه كناذر صوم غدف كان يوم غديوم الأضحى وهو يعم أولا يعم

هذا عند قوله كشهر فثلاثين وعندقوله وابتدأ سنة (وان نوى رمضان في سفره غيره أو قضاء الخارج أونواه ونذرالم يعز عن واحدمنها)أما اذا نوى رمضان في سفره غبره فلأجده وأمااذانوى برمضان في حضره غيره فقال ابن القاسم من صام في الحضر شعبان ورمضان سوى بهماالظهار لم معزه رمضان لفرضه ولالظهاره وأما اذانوي برمضان في حضره قضاء الخارج فقال ابن القاسم من صام رمطان في حضره بقضى به رمضان کان علیسه أجزاه لهاداوكان علسه قضاء الاول * اللخمي هذاهوظاهرالمدونةوأتي مه ابن يونس نصاللدونة وقال

غدفاذاهو يوم الفطرأو يوم الاضعى وقدعلم به أم لافلايصومه ولاقضاء عليه فيه أبوالحسن هذاعلي احد قولى مالك فمين نذرصوم ذي الحجة وعلى القول الآخر عليه وهذا اذاعلم أنه بوم الفطرأو يوم الاضحى أماان لم يعلم فلاقضاء عليه الشيخ وفى العنبية فهن حاف ليصومن غدافاذا هو يوم الفطر أوبوم الانحى لاشئ عليه لأنهائها أرادصياما يثاب عليه انتهى وقال ابن عرفة وسمع سعنون ابن القاسم ان نسى ناذر صوم يوم قدوم فلان يوم قدومه صام آخر أيام الجعة يعنى ابن رشدير يدوندره أبداولداقال يصوم آخر أيام الجعة بريدأ بداولونذره لاابداقضاه على قول أشهب مطلقا وعلى قول ابن القاسم ان قدم ليلاأي يوم شاء اتفاقا (قلت) ينقض الاتفاق قول سعنون في التي قبلها وفي النوادرمانصه ومن العتبية فالسخنون قال ابن القاسم ومن نذرصوم يوم قدوم فلان فنسى يوم قدومه صام آخر يوم من الجمعة انتهى والتي قبلهاهي قوله وان نسى يوماه عينا فقال الشيخ عن سعنون يصومأى يومشاء وقال أيضابوم الجعة ثمقال الجعة كلها قال ولونذرأ بداصام الابدانتهي والمشهور صوم الجعة كلها كاأشار اليه المؤلف ص ﴿ وصيام الجعة ان لدى اليوم على المختار ﴾ شوالراد الجعة كلها كايفهم من قوله على الختار (فرع)فان صام اليوم المعين الذي نذره ثم أفطر فيه ناسياتم نسى أي يوم كان من الجعة قال في المقدمات في قضاء الصاوات الفوائت مجز به يوم واحد بنوى به ذلك اليوم فلوظن انه يوم بعينه فنواه لقضائه ثم انكشف له انه غير ذلك اليوم قال الظاهر عندى انه لا يجزى والله أعلم ص ﴿ ورابع التعرلنا ذره وان تعيينا لاسابقيه الالمقتع ﴾ ش قال الشبيبي واختلف في اليومين اللذين بعد يوم النحر لغير المتمتع الذي لا يجدهد يا أومن كان في معناه فينع على المشهور من المذهب وأما اليوم الرابع فيكره صومه على المشهور الالمن كان في صيام متتابع أونذره انتهى محقال وفى صيام اليومين اللذين بعديوم التعرلغير المتمتع وشهدقولان بالتعريم والكراهة وفي صيام اليو مالرابع ثلاثة أقوال الكراهة وهوالمشهو رالالمن تذرهأو كانفى صيام مثنابع قبل ذلك وقيل باباحته وقيل بنعر عمانتهى ص وليس لامرأة يحتاج لهازوج تطوع بلااذن له ش ظاهر كلامه أن غير التطوع لاتحتاج فيدالى استئذانه وليس

فالنكت هذاهوأصوب القولين أن يجزئه ذلك عن الشهر الذي حضر ويقضي الاول وهومعني مافي الكتاب قال عبد الحق فاذا أجزأه عن هذا الشهر الذي حضر على هذا التأويل فعليه الاطعام عن الشهر الاول لتفريطه الى أن دخل رمضان تان انظر هذا معما تقدم لا بن رشدان الصحيح في النظر ان لا يجزيه عن واحدمنهما وأما اذا نوى برمضان في سفر ه قضاء الخلاج فقد تقدم قول ابن القاسم من صامر مضان في سفر ه رمضان و فدره فل أجده وأما اذا نوى في حضر ه رمضان ونذره فل أجده وأما اذا نوى في حضر ه رمضان ونذره فقال اللخمي اختلف اذا قضى رمضان في رمضان آخر وظاهر قول ابن القاسم انه تجزيه له لذا وعليه قضاء الاول قال وعلى هذا يجرى الجواب اذا صامه قضاء عن ظهار أونذر مضمون قال في المدونة لا يجزى عن واحدمنهما و يجرى فيهما الخلاف المتقدم وكذلك اذا أشرك في صومه راجع اللخمى (وليس لامرأة يحتا – لهاز وجها تطوع ملااذن) من المدونة من عامت عاجة زوجها لم تصر الاباذ نه وان عامت عدم ها فلا بأس * ابن

عرفة الأفرب الجوازان جهلت لانه الأصل بدابن رشد ومثل الزوجة في هذا السرية وأم الولدومن ابن يونس اذاتلست النافلة فلزوجها أن يقطعهاعلها انظر بعده فاعندقوله وانأذن لعبد أوامرأة ومن الذخيرة الفرقيين صوم العيد والصلاة في الدار المغصوبة أن نفس العبادة في صوم العمدهو المنهى عنها مخلاف الصلاة في الدار المغصوبة انما النهى عنه الصفة المقارنة للعبادة فأحكام الصفات لاتنتقل الى الموصوفات وكذلك العكس

﴿ كتاب الاعتكاف ﴾ وحقيقته اللبث في المكان وفي الشر بعة اللبث في المسجدوهوقر بةامن نوافل الخير ثم النظر في ثلاثة فصول فيأركانه وحكم الندر وحكم الاعتكاف (وعنهلسلميز) *ابن شاس الركن الثاني المعتكف وهوكل مسلم عاقمل فيصم اعتكاف الصى والرقيق (عطلق صوم) *ابنشاس الركن الثالث الصوم ولايصم الاعتكاف دونه ولانشترط کو نه له

كذلك بلكلا أوجبته على نفسهامن نذرأوكفارة يمين أوفدية أوجزاء صيدفي الاحرام أوفى الحرم فحكمه حكم التطوع مخلاف قضاءر مضان وحكم أم الولدوالامة التي للوطء كالزوجة وأماا لخادم التي للخدمة والعبد فليس عليهما استئذان السيداذ الميضر الصوم محدمة السيد قاله في رسم الشجرة من سماع ابن القاسم قال واذاأذن لهم في صيام النطو علم بكن له أن برجع في الاذن وان صامو اباذنه لم لم يكن له أن يفطر هم انتهى (فرع)قال ابن عرفة البداجي من صام منهن ولودون ادن لم يجز فطره وانظرهل للزوج افطارهن انهي وظاهر كلام الشيخ أبى الحسن ان له أن يفطرهن ولذلك جزم ابن ناجى فى شرح المدونة قال فى شرح قولما واذاعامت المرأة ان زوجها محتاج المهافلا تتطوع بالصو موله أن يفطرها ان شاء انتهى فانظره (فرع)قال في رسم الجامع من سماع أصبغ من كتاب الصيامقال أصبغ سمعت ابن القاسم وسئل عن النصر انية تحت المسلم أ يفطرها في صيامها الذي تصومه مع أعل دينها قال لاأرى أن يكرهها على ماعليه أهل دينها وملتها يعنى شرائعها ولاعلى أكل ما يجتنبون في صيامهم أو يجتنبون أكله رأساليس ذلك في القضاء قال أصبغ ولاعليه منعها امامكرها ولهله وقدقال الله تعالى لااكراه في الدين وقر أقل ياأم الكافرون لاأعبد ماتعبدون حتى بلغ اكردسك ولى دين قال اين رشدوهذا كاقال وهو ممالا اختلاف فعه انه ليس أن عنعها مما تتشرع بهواختلف هل له أن عنعهامن أكل الخنز ر وشرب الجروالذهاب الى الكنيسة فقال في المدونة ليس له ان عنعهامن ذلك وقال في كتاب إبن الموازله منعهامن أكل الخنزير وشرب الجر لان ذلك ليس من دنياوله منعهامن الكنيسة الافي الفرض

ص ﴿بابالاعتكاف نافله ﴾

ش قال ابن عرفة الاعتكاف لز ومسجد مباحلقر بة ناجزة بصوم معز وم على دوامه يوما وليلة سوى وقت خر وجه لجعة أو بمعينه الممنو عفيه انهى وقوله نافلة أي مستعبة قال ابن الحاجب الاعتكاف قربة قال في التوضيح لمبين مارتبته في القرب والظاهر انه ستعب اذلو كان سنة لم بواظب السلف على تركه انتهى وقال ابن عرفة القاضي هوقربة كالشيخ نفل خير الكافي في رمضان سنة وفي غيره جائز العارضة سنة لايقال فيهمباح وقول أصحابنا في كتبهم جائز جهل ابن عبدوس روى ابن نافع مارأيت صحابيا اعتكف وقداعتكف صلى الله عليه وسلم حتى قبض وهم أشدالناس اتباعافه أزل أفكرحتي أخذ بنفسي انه لشدته نهاره وليله سواءكان كالوصال المهي عنهمع وصاله صلى الله عليه وسلم فاخذابن رشدمنه كراهية مالك انهى وحكمة مشر وعيته التشبه بالملائكة الكرام في الاستغراق في العبادة وحبس النفس عن الشهوات قاله في التوضيم ص ﴿ وصحته عطلق صوم ﴾ ش قال ابن عرفة ولو منع مرض صومه فقط فني بقائه عمد كفه وخر وجه حتى بصحقولاالقاضي مع تغريج اللخمي على قولهاان صحأوطهرتور واية الجموعة ويغرج منهلطر وحيض أومرض يمنعه أواغماء أوجنون انتهى قال اللخسمي ويختلف في اعتكاف من لايستطيع الصوم كالرجل الضعيف البنية والمستعطش والشيز الكيبرقياسا على المعتكف في المرض وهوقادر على الاعتكاف سوى الصوم أو عرض مرضا لا يقدر معه على المقام فنفرج ثم يصحفى بعض يوم وكذا الحائض تطهر في بعض يوم هل يرجعان حينئذومن مضى له يوم الفطر وقدبق عليه بقيةمن اعتكافه فاختلف في هذا الاصل ان يكون في معتكفه وهو مفطر أو

إونسقال عبد الملك للرجل أن يعتكف في قضاء رمضان وفىكلصوم واجبعلمه فأمامن نذر اعتكافا فلا يعتكفه في صوم واجب عليه من رمضان ولافي فضائه ولافي كفارة ونحو ذلك لانهقد لزمه الصوم للاعتكاف فلاعجز مهمن صومارمه لغيرذلك كالو نذرمشما فلاتعمله في حجة الفريضة وقاله سعنون وقال ابن عبد لحكم له أن يجعل اعتكافه الذىندرهفىأبامصومه التي نذرها (ومسجدالا لمن فرضه الجعمة وتعب بالجامع) * الباجي الركن الرابع المعتكف وهو المسجدو يستوى فى ذلك جميع المساجد الااذانوي مدة سعان عليه اتبان الجعة في أثنام السعين الجامع (عاتصرفهالجعة) * اللخمي لا بعتكف في بيت القنادىل لانه لا مدخل الا باذن ولاعلى ظهر المسجد ولافى صومعته قالفى المدونةو معتكف في عجز المسجد وفي رحامه (والا خرج وبطل) قال عبد الملكان اعتكف فيغير الجامع تمخرج الى الجعة فسداعتكافه وقاله سعنون انشاس هذاهو المسهور

لابعودولا يكون في معتكفه حتى يصح منه الصوم فقال في المجوعة اذامرض فاقام في المسجد على اعتكافه الاانهلا يقدرعلى الصومهن الضعف فيفطر فقال يعتكف وهو مفطر ليس هذااعتكافا ولكن بخرج ثم يقضى وهذاهو ظاهر المدونة وقال أبومجمد عبدالوهاب لا بخرج الالمرض لايستطيع معمه المقام وقال مالك اذاصح المريض أوطهرت الحائض في بعض يوم رجعا حين للفاختلف فيله قوله فقال فيمن أتى عليه يوم الفطر وقد بقي عليه من اعتكافه بقية هل يخرج لاجل انه مفطر أو يكون ذلك اليوم فيمعتكفه على اعتكافه وهذا كله أصل واحدفعلى فوله في المجموعة لا يعود المريض ولاالحائض اذاطهرت حتى تغرب الشمس و يكون الآخر يوم العيد في بيته وعلى قوله في المريض والحائض بعودان في بعض و بكونان على اعتكافهما وهامفطران لا بخر جالمريض اذا غلب على الصوم ولا يعرج الآخر يوم الميدوهذاأصو بهمالماروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرجمن معتكفه اذاأصبحفيه دليل على جواز الاعتكاف بغيرصوم ولقول غير واحد انه يجو زالاعتكاف بغيرصوم لان الليلة الاخيرة بعتكفها ولايصوم صبيحتها ولقول سحنون في الحائض اذاخرجت لاتتصرف وهي على الاعتكاف وكذاأرى أن لاعنع من كان صححاعا جزا عن الصوم انتهى وماقال انه ظاهر المدونة قال المصنف في التوضيح انه مذهب المدونة وعلى ذلك اعتمد في المختصر حيث قال كان منع من الصوم لمرض أوحيص أوعيد ص ﴿ ولونذرا ﴾ ش أي الاعتكاف كإقال في الوسط والكبير أي ولوكان الاعتكاف منذور اوهذا محل الخلاف الذي نقله بن الحاجب وقال في الصغير ولو نذر أي الصوم وليس هو المرادومقابل المشهو رأن المنذور لا مكفى فيهمطلق الصوم فلا يصحف رمضان والله أعلم ص ﴿ ومسجد ﴾ ش أى في صحته عطلق مسجد أيمسجدمباح قال بنرشد وأماالاعتكاف فيمساجد البيوت فلادصح عندمالك لرجل ولاامرأة خلاف قول أبي حنيفة في ان المرأة بعنكف في مسجد بينها انتهى من رسم مرض من ساعابن القاسم (فرع) قال البرزلي في نوازل ابن الحاج يجو زالاعتكاف داخل الكعبة لانهمسجد قال الله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام ولقوله صلى الله عليه وسلم الا المسيجد ولجواز النافله فيهاولا يضران يرقى اليهابدرج كالمسجد يرفى اليه كدلك وهو جائز قال البرزلي فيه نظرلان في البيت تعجيرا خاصا وهو غلقها في أكثرالا وقات وليس محلالمرض على المشهور وعلى القول بعواز الفرض فيها يجرى على الخارف في المقاصير المعدة لصلاة الجمعة للامراء وقد تقدم دال وكذاعندي يجرى الخلاق في صلاة الجمعة فهاأى على الكعبة على القول بحواز الفرض وعلى عدم الاجزاء والاعادة في الوقت لا نصح الجمعة فيها - ومن هذا النظر بيت القناديل والصومعة وظهر المسجد وغير ذلك وفي الاعتكاف في بعضها خلاف وكذلك صعود المنار والسطح واختلف في الاذان والافامة لانه عشى لمقدم المسجد وكدامن في الكعبة لا بدمن خروجه منها والصلاة خارجهاعلى مذهب من عنع الفرص وعلى قول من لانشترط المسجدوهوا بن لبابه والشافعي يصح الاعتكاف في الكعبة بالاطلاق وظاهر القرآن السجد خصوصة في الاعتكاف لذكره فيه ص ﴿ وتعبيه ﴾ شقال السارح الباء بمعي مع والضمير عائد الى الاعتكاف أى لمن فرضه الجعة ونوى اعتكافا تعب فيه الجمعة أى قبل القضاء زمسر الجاع أنهى فتقديره بدل على ان الباء عمى في وان مجر و رهاعائد للاعتكاف على حدف مضاف أي به أي تعب في زمن اعتكافه ص ﴿ والاخرج و بطل ﴾ ش انظرلولم بخرج هل يبطل الاعتكاف بعصاله أولا يبطل

عَامَة الامرانة آثم وهو الظاهر والله أعلم ص ﴿ كَرْضَ أَبُو يُه ﴾ ش أى فانه بجب عليه ان يخرج لعيادتهماأوعيادة أحدهماولو بطل اعتكافه ومفهوم كلامهان مرض الابوين لايخرج لهوليس كذلك ومقتضى كالرمهأنه يجب عليه الخروج وهو كذلك عال في التوضيع قال ابن القاسم ومخرج المعتكف لعمادة أبو مه اذامرضا و سندى اعتكاف و رأى ذلك واجماعا في الرهما انتهى وفالسندأرى أن ذلك يجبلا برارهماو وجو بهبالشرع فوق وجوب الاعتمكافي بالنذر الاانه ليسمن جنس الاعتكاف ولامن الحوائج الاصلية التي لاانفكاك لاحد عنهاوا في اوجب الخروج لعارض هو كالخروج لنخلص الغرماءأوالهرمي فان ذلك عمب ونفسد الاعتكاف انتهى وقال ابن رشد فى رسم من صلى بهار امن سماع ابن القاسم فى كتاب الصيام وهو كاقال لان الخر وجالهمامن برهما وبرهمافرض ينص القرآن وهوآ كديمادخل فيهمن الاعتكاف لان الاعتكاف يقضه ومأفاته من برأبو بهلا يستدركه ولايقضيه انتهى وقال ابن عرفة وسمع ابن القاسم بخرج لرض أحدأبو بدو يبتدئ اعتكافه ابن رشدلانه لايفوت وبرهما يفوت انتهى وفهممن كلام المصنف انهلا يخر جلعادة غيرهما ولايحو زله الخرو جوانه ان خرج بطل اعتَكَافُه فهذا رقيد اطلاق قوله فهارأتي كعيادة وجنازة ص ﴿ ولاجنارتهـ مامعا ﴾ ش أى فلا يخرج للزة أبويه اذاما تامعا قاله مالك في الموطأ وقبله الباجي وابن رشد قال الباجي اذا كاناحيين لزمه طلب مرضاتهما واجتناب مادسخطهما فمخرج لمماولا يلزمه الخروج لجنازتهما لانهما لايعرفان بحضوره فيرضهما ولابتغلفه فيسخطهما قالهمالك فيالموطأ اذليس في تركشهود جنازتهماعقوق لهما انتهى ولم برنض صاحب الطر ازماقاله الباجي فقال بعدان ذكر كلامه وفياقاله نظرلان دالثمن حقوق الوالدين يعودهما اذامر ضاويصلي عليهما اذاماتا ولعل مالكا انماأرادانه لايخر ج لجنارتهما في اعتكافه أي لانصح اعتكاف اذاخر جالداك وكذاك في عدادتهما وبكون خروجه في العمادة مسطلاله كموفه الاانه أصون لقضاء حقيما وكذلك في الحنازة وما معلل بهالباجي للزمه علمه اذامات أحدهمافان تخلفه عنه ممادسخط الآخر ولابرضاه و معتقدانه يفعلبه كذلك فيسوؤه ذلك انتهى وما ألزمهمون خروجهلوت أحدهاملتزم فادامات أحدها والآخرحي فانه يؤمر بالخروج لمايخشي من عقوق الحي وغضبه علمه ونقل ابن عرفة كلام ابن رشدالمتقدم ولم سعقبه نشئ واصهوفي الموطألا بخرج لجنازتهمااين رشدلانه غسرعقوق انتهى ص ﴿ وَكَبْطُلُ صُومَهُ ﴾ ش قال الشيخ بهرام في الكير فوله كبطل صومه كالحيض والوطء ليلاأونهار اعامدا أوناسياأومغلو باوكالاكل والشربنهار امتعمدا فال في المدونة فان أفطر يومانا سمافليقضه واصلاباعت كافه فان أفطر يوماعامدا أوجامع في ليل أوتهار عامدا أوناسيا أوقبل أوباشر أولامس فسداعت كافه وابتدأه فأوجب الاستثناف لجميعه ممع العمدلان الاعتكاف لما كانت سنته التتاسع زل منزلة العبادة الواحدة التي اذافسد جزؤها فسلدت كلها بخلاف نسيان الاكل فانه وجب معه القضاء متصلاما تخره لانه نشبه المرض والحمض الذي ليس للسكاف فيه خبرة انتهى وقال في الوسط ير بدكالحيض والوطء عامدا أوناسما أومغاو باوكالا كل والشهرب بهارامتعمدا وقاله كله في المدونة انتهى وقال في الصغير أي فيبطل الاعتكاف لبطلان شرطه انتهى وقال البساطي وكمبطل صومه اذالصوم شرط ومبطل الشرطمبطل للشروط انتهى ونعوه

مفوت (لاجنازتهمامعا) الموطأ فالمالك لايخرج المعتكف مع جنازة أنو له ولاغيرهما * ابن رشدلانه غبرعقوق ومنابن يونس قال مالك لا يخرج المعتد كف مع جنازة لانعجبني للعتكف أن الصلى على الجنائز وانكان في المدعد وانانتهي المهز عام المملين قال ابن حبيب ولا يخرج الصلاة على جنازة أبو له (وكشهادة وانوجبت ولتؤدبالسجد أوتنقل عنه) روی این نافع لايخرج لاداء شيادة ولمؤدها عسجاده روى العتى بؤدمانه وتنقل عنه * این محرز کادی عدر لمرض وغزه (وكردة وكبطل صومه) * ابن رشد الردة والسكر المكتسب مانعان من صحة الاعتكاف قارنا الابتداء أوطرآ وعم استئنافه بطرواحدهما ومن المدونة ان أفطر المتكف انتقض اعتكافه ان عرفة وتبطله القبلة والمباشرة للمنة ولو لسلا * ان القاسم ولوسهواعياض اتفاقا وأما الاحتسلام فهولغو (وكسكره ليلا) من المدونة ان سكر لملا

انأحدث ذنبا مانهي عنه في اعتكافه ابتدأه قال ابن القاسم فان سكر المعتكف لبلا وصعاقبل الفجر فسلد اعتكافه واسداه * سعنون مال على هذا قول ابن شهاب في الذنب الذي أحدثه انتهمى مالابن يونس (و بعدم وطء وقبلة شهوة ولمس ومباشرة) ابن شاس الركن الاول استقرار الاقامة على عمل مخصوص معالكف عن الجاع ومقدماته انظرعند قوله وكردة (وان لحائض ناسة أونائمة) * ابن بونس لو مسها زوجها أو باشرها وهي حائض فسداعتكافها وكذا لو وطئها مكرهةأو ناسة لافرق بين السهو والاكراه * ابن يونس وكداعندى اذاوطماناتة فسداعتكافها مخلاف مالواحتامت لان الاحتلام لاصنع لآدمى فسه (وان أذن لعبدأوام أةفى ندر فلامنع)انظر آخر مسئلة قبل هذا الباب (كغيره ان دخلا) * ابن عرفة الزوجة وذورق كغيرهما و مفتقران لاذن الزوج والسيد ومن المدونةوان

للاقفهسي وأماابن الفرات فنقل بعض كلام المدونة ولم يعرج على حل كلام المصنف ولم ينب ابن غازى على هذا الموضع وهومشكل فانه يقتضي انه اذا بطل الصوم بأي مبطل بطل الاعتكاف وكلام الشيخ بهرام في الشرح الصغير والبساطي والاقفهدي صريح في ذلك وأما كلامه في الشرح الكبير والاوسط فكالمتدافع وكانه واللةأعلم سقط من كلام المصنف شئ وأصله وكمبطل صومه همدا بغير الجماع ومقدماته قال ابن الحاجب والجماع ومقدماته من القبلة والمباشرة ومافي معناها مفسدة لسلاونهاراولو كانت حائضا قال في التوضيح قوله مفسدة أي عمدا لاسهوا أوغلبة نم قال ابن الحاجب و بعب الاستئناف بجميعه بالفسد عمدا و بعب القضاء بغيره والبناء قال في التوضي يعنى انمفسدالاعتسكاف اذافعل على سيل العمد مبطل لجميع الاعتكاف لأنهلما كانت سنته التماسع تنزل بذلك منزلة العبادة الواحدة فاذلك كله يفسد صومه بفساد جزئه وقوله وبغيره أى وان لم يكن عمدابان كانسهوا أوغلة فانه بجب القضاء متصلابا تخره وظاهر كالرمسه ان القبلة والمباشرة بل والوطء سهو امما يقضي فيهو بدني وليس كذلك ففي المدونة انجامع فى ليله أونهاره أوقبل أو باشر أولامس فسداعتكافه وابتدأه نم قال فى التوضيح وان أفطر ناسياني النطوع فقال عبدا الماث عليه القضاء وهوظاهر المدونة لقوله من أكل يوما من اعتسكافه ناسيابقضي يومامكانه فعمم وكذاقال بعضهم ان مذهب المدونة القضاء مطلقا وحسل بعضهم المدونة على الندر المعين وأما النطوع فلايقضى فيه بالنسمان وهو قول عبد الملك وابن حبيب عماض وهو أصحوا نظرعلى الاول ماالفرق بين الصوم والاعتكاف انهى وفرق القاضي عبد الوهاب بين الصوم والاعتكاف في المسئلة الآتية وهي أنمن نذراعتكاف أيام بعينها فرص فيهاأ وحاصت المرأة فانهاتقضي الاعتكاف ولاتقضى الصوم قاللان الاعتكاف أشبه الحجوالعمر قمن حيث تعلقه بالمسجدوتحر بمالمباشرة وقال ابنعرفة ويجب انصال أيامه وابتداء كلمبافسا دبعضه عمدا مطاقا ونسيانا بغيرفطر الغذاءو به يقضى بانياان كان من رمضان الباجي أوواجب غسيرموان كانفي نفل فغي عدم قضائه نقل الباجي عن ابن الماجشون مع ابن رشدعن سحنون ورواية ابن زرقون مع ظاهرهاعندهوابن رشدعن ابن القاسم قائلابشرط اتصاله الصقلي قول ابن حبيب لاقضاء خلاف قول مالك و محتمل الوهاق وقول ابن الحاجب سهوغ يرالأ كل كالاكل وهموما مرض فيهمن نذرمبهمأو رمضان قضاه ومن غبره في قضائه ثالثهاان مرض بعمد دخوله انتهى والفرق بين الوط والأكلأن الاكل ليس من مخطو رأب الاعتكاف وله ف الما للعتكف في غمير زمن الصوم يحلاف الوطء فانهمن محظو راته قال في المدونة وانجامع في ليل أونهار ناسيا أو قبل أوباشر أولامس فسداء تكافه وابتداءانهي والله أعلمص ووفى الحاق الكبائر به تأويلان ش فهممنه النالصغائر لاتبطل الاعتكاف وهو كذلك قال في التوضيح يقيد بما اذالم تحكن الصغيرة مبطلة الموم كالنظر للاجنبية اذاوالاه حتى أمذى فينبغي ان يبطل اعتسكافه ابتهي وهذا وانجامع في ليل أونهار ناسما أوقبل أو باشر أولامس فسداعتكافه وابتدأه قال أبوالحسن يريد ان قصد اللذة أو وجدها انتهى ولهذا قيد المصنف القبلة بقوله بشهوة قال ابن عرفة قال عياض

(٥٨ - حطاب - نى) أذن لهمافليس له قطعه ان دخلا * ابن رشد له منعهمامالم يدخلا قال ابن القايم وان جعل العبد على نفسه اعتكاف أيام بغير عينها ولو كانت بعينها فنعه

تقبيله مكرهالغوان لميلت انتهى وقال أبوعمران وطءالمكرهة كالمختارة الصقلي والنائمة كاليقظانة والاحتلام لغو انتهي وقال ابن ناجي ظاهر الكتاب انه لايشترط في القبلة والمباشرة وجوداللذة وهوقول مطرف حكاه ابن رشد وشرط اللخمي وجوداللذة وعليه تأول المغربي قولها فقال بر بداداوجد اللذة أوقودها أنهى ص ﴿ وأتمتُّ ماسبق منه أوعدة ﴾ ش يعنى ان المرأة اذا اعتكفت تمطرأ عليها مايوجب العدة من طلاق أومون فانهاتم اعتكافها ولاتمخر حلاجل العدة وأماان سبق موجب المعدة فلاتعتكف حتى ثتم العدة قال في المدونة وان أبانهاز وجهاأومان عنهالم تعزج حتى تتم اعتكافها مم تتم باقى عدتهافى يتهار بيعةوان حاضت فى العدة قبل ان ينقضي اعتكافها خرجت فاذاطهر نرجعت لتمام اعتكافها فان سبق الطلاق الاعتكاف فلاتعتكم حتى تعل انهى (تنبيهات * الاول) اذا حاضت المتكفة فخرجت للحيض فطلقهاز وجهافانها ترجع للسجداد اطهرت لتكمل اعتكافها كالوطلقها وهي في المسجد قاله في أول سهاع ابن القاسم (الثاني) قال ابن رشداد اسبق الطلاف أو الموت الاعتكاف أوالاحرام لم يصح لهاأن تعتكف ولاان تحرم حتى تنقضى العدة لانها قدارمتها فليس لهاأن تنقضها انتهى من رسم مرض من سماع عيسى عن ابن القاسم من كتاب الصيام والاعتكاف ونقله الشيخ خليل في التوضيح وقال اثره وقال أبوالحسن اذا أحرمت بعد مون زوجها نفذت وهي عاصة فانظره مع كلام صاحب البيان الاان يحمل قوله في البيان لا يصح على معنى لا يجوز انتهى والله أعلم (الثالث) قال ابن يونس اداندرت صوم شهر بعينه فطلقهاز وجها أومان عنهاقبل ان يأتى دلك الشهر فالهانستمر في عدتها وميتها في بيتها وتصوم ذلك الشهر ولافضاء عليهاللاعتكاف ظهر ليه فاأولاتم ظهرلى بعددلك نتخرج الى المسجد فتعتكف فيدلان الاعتكاف كانلاز مالهاقبل العدة وهي كمن نوت الاعتكاف ودخلت فيه لان الدخول في الاعتكاف بوجب مانوى منه والندر يوجب مانادر منه وان لم تدحل فيه فالدخول فيه والنية كالندر المعين انتهى وماظهر لى أولاذكره عبدالحق فى النكت ولم يذكر غيره صيف وان منع عبده نذرافعليه ان عتق ﴾ ش قال الشارح يريدان كان مضمو ناوأ ما الايام المعينة فلاشئ علمه ان منعه الاعتكاف فيها انهى (قلت) ظاهر ه انه متفق عليه وليس كذلك قال في التوضيح في قول ابن الحاجب وان منعه بذر افعلمه ان عتى ظاهره سواء كان معينا أومضمونا فيل وهوظاهرقول ابن القاسم في المدونة وقال سحنون ان كان معينا فلاقضاء عليه انتهى ونص قول ابن القاسم في المدونة فان نذر عبد عكو فافنعه سيده كان دلك علمة ان أعتق و كذلك المشى والصيدقة اذاندر ذلك فلسيده أن يمنعه فان أعتق بومالزمهما نذرمن مشي أوصدقة ان بقي ماله ذلك بيده وان أذن له السيدوهو رقيق فف عل ذلك أجزأه انتهى (فرع) قال في التوضيح وليس للسيدأن يسقطه عنه مطلقا بعلاف الدين ص ﴿ وَلَمْ يُومُ انْ تَدْرَلْيَلَةُ ﴾ ش قال في المدونة ومن نذراعتكاف بوم أوليلة لزمه يوم وليلة قال ابن يونس قال سحنون فأماان نذراعتكاف يوم لزمه يوم وليلة ويدخل اعتكافه عندغر وبالشمس من ليلته وان دخل فيه قبل الفجر فاعتكف يومه لم يجزه ابن يونس لأنه نذراعتكاف يوم فيلزمه يوم تام وذلك لسلة ويوم وأماان نوى اعتكاف يوم فدخل فيه قبل طاوع الفجر لأجزأه انتهى وقال في الطر از فرع فان اعتكف من نذراعتكاف بوممن قبل طاوع الفجرالى غروب الشمس هل يجزئه يختلف فيه فقال سعنون

السيدفها عمتق لمبازمه قضاؤها (وأتمت ماسبق منه أوعدة) من المدونة قال مالك اذا طلقت المعتكفة أومات زوجها فلقض على اعتكافها تهمه مم زجع الىست زوجهافتتم فيماقي العدة فان سبق الطلاق الاعتكاف فلاتعتكف حتى تعيل (الاأن تعرم وان بعدة موت فينفذو سطل) انظر فى العدة عند قوله ومضت المحرمة والمعتكفة (وانمنع عبده نذر افعلمه انعتق) تقدم هذاعند قوله كغيره ان دخلا (ولا عنع مكاتب دسيره) من المدونة ان نذر المكاتب اعتكافايسير الاضررفيه هلى سماده فليس له مذهه (ولزم يوم ان ندرلمة) *اللخمي اختلف ان نذر اعتكاف يوم واختلف أيضا اذا نذر اعتكاف ليلة وقال ابن القاسم اذا نذر اعتكاف يوم أو اعتكاف ليله لزمهأن يعتكف تؤما وليلة وساوى بانالسوالين

(لابعض يوم) القرافي لو نذر عكوف بعض يوم لم يصبح عندنا خلافاللشافعي (وتتابعه في مطلقه) ابن شاس ان قال لله على أن أعتكف شهر الزمه التنابع وان لم يشترطه و يكفيه شهر بالأهلة (ومنو يه حين دخوله) في المجوعة له أن يترك مانوى قبل أن يدخل فيه * ابن الحاجب فاذا دخل وجب المنوى مخلاف الجوار لا يجب الاباللفظ * ابن يونس انما كان يلزمه مانوى من الاعتكاف يدخل فيه يخلاف من نوى صومام تتابع فلايلزمه بالدخول فيه الااليوم الاول منه لان الاعتكاف ليله ونهاره سواء فهو كاليوم الواحدوصوم الايام المتنابعة يتخللها الليل فصار فاصلابين ذلك وانمايشبه النوم (١٥٥) جوار مكة الذي ينقلب فيه في الليل

الىمنزله لكون اللسل فاصلاو حكى عن أبي عمران انهلاملزمه في هذا الجوار شئوان دخل فيه اذلاصوم فه لانه لمانوى أن بذكر الله والذكر يتبعض فا ذكر فله نصير أن يكون عبادة وكالله لونوى قراءة معاومة فلاللزمه جمع مانوى ولودخل فيهلان مافيه بثاب عليه علاف (٢) (كطلق الحوار) الذي لابن رشد لاعتكاف معب المابالندر وامابالنيةمع الدخول فيه لاتصال عله وكذلك الجوار اذاجعل على نفسه فيه الصام انتهى وان لم يغمل على نفسه فيه الصيام واعا أرادأن يعاور كجوارمكة بغيرصام فلابلز مهالنية مع الدخول فيهمانوي من الايام اه فذكر ان مطلق الجوارلا بكون كالاعتكاف الااذاجعل على نفسه فيه

لا يحز به واختار القاضي انه يحز به ولمالك في المسوط نعوما ارتضاه القاضي ص ﴿ لا بعض يوم ﴾ ش قال سندلوندر عكوف بعض يوم قال عبدالوهاب لايصح ذلك وينبغى أن يازمه ذلك من غير صوم ولايكون عكوفاوا غما يكون جوار انذره بلفظ العكوف وكاللزم العكوف اذاقصا معناه ونذره بلفظ الجوار بلزم الجوار اذاقصد معناه ونذره بلفظ العكوف انتهى صيكطلق الجواري ش قال في التنبيهات الجواريضم الجيم وكسرهامن المجاورة مثل الاعتكاف انتهى قال سندمن قاللله على أن أجاور المسجد لملاأونهار اعدة أيام فهذا نذر اعتكاف بلفظ الجوار فلافرق في المعنى بين قوله أعتكف عشرة أيام أوأجاور عشرة أيام فملزم فى ذلكما لزم في الاعتكاف و عنع فسعما يمتنع من الاعتكاف واللفظ لابراد لعينه وانما يراد لعناه ولولم يسم اعتكافا ولاجوارا الاأنه نوى ملازمة المسجد العبادة أيامامتو النة وشرع في ذلك فانه للزمه سنة الاعتكاف ص ﴿ لا النهار فقط فباللفظ ﴾ ش قال سند اما الجوار الذي بفعله أهل مكة فاعاهو لزوم المسجد بالهاردون الليلوذاك خارج عن سنة الاعتكاف ولاعتنع فيهشئ مما يمتنع في الاعتكاف قال مالك في المجموعة له أن يفطر و مجامع أهله قال الباجي و بحر ج في حوا مجه ولعمادة المريض وشهودالجنائز ويطأز وجنه وأمته متىشاء وذلك أن الشرع لماوضع الاعتكاف على وجه يعسر اقامته على جل الناس شرع في بابه ما يسر اقامته على جل الناس فشرع الجوار فالمجاور معضر المسجدو يكثرجعه ولايلتزم المكن والتلازم كاللزمه المعتكف ولاخسلاف بين الائمة أن ملازمة السجدمن نوافل الخيرووجوه القرب ثم قال ولاتحرم فيه المباشرة ولانشي ترطف الصومولا محر مالوط على المجاور وان كان تمنو عامنه في المسجد المرمة المسجد حتى لو حامع خارج المسجد لم أثم انتهى مختصرا وقال أبوالحسن الجوار مندوب السهمين نوافل الخير انتهى وقوله فباللفظ يعنى ان الجواريلزم اذا بذره بلفظه ولااشكال في ذلك قال في التوضيع وأماعقده بالقلب فداك جارعلى الخلاف في انعقاد المين بالقلب وأماان لم يكن الامجرد النية فان نوى يوماأ وأيامالم يلزمه مابعد الاولوهل بلزمه اليوم المنفر دأواليوم الاول فمااذانوي أياما بالدخول فهاابن يونس حل المدونة على النروم قال و تدلك ان دخل في الموم الثاني لزمه وقال أبوعمر ان لا يلزمه هذا الجواروان دخل فيهاذ لاصوم فيهلأنها بمانوى أن يذكر اللهوالذكر يتبعض انتهى والى ه ذاأشار بقوله ص ﴿ وفي يوم دخوله تأويلان ﴾ ش أى وفي لزوم البوم الذي دخل فيه

الصيام فالرواختلف هل يلزمه مجاورة اليوم الذي دخل فيه أم لا على قو اين والاظهر انه لا يلزمه وله أن يخرج متى شاء من يومه ذلك ادلم يتشبث بعمل يبطل عليه بقطعه قال ابن القاسم وجوار مكة أصريت قرب به الى الله مثل الرباط ومن نذر جوار ممجه مثل جوار مكة لزمه في أى البلاد كان ادا كان سا كنا بذلك البلد قال مالك ومن نذر أن يصوم بساحل من السواحل كالاسكندرية أو بموضع يتقرب التيانه الى الله مثل مكة والمدينة لزمه الصوم في ذلك وان كان من أهل مكة والمدينة قوايليا قال في المستفرجة وأما ان نذر ذلك في مثل العراق وشبها فلا يأتها و يصوم دلك بكانه قال ابن القاسم ومن نذر اعتبكاف شهر في مسجد الفسطاط و يعتبك بموضعه ولا يجب الخروج الا الى مكة والمدينة والملياء وان نذر اعتبكاف شهر بمسجد

النبي صلى الله عليه وسلم فليأنه للحديث الذي جاء قال وهذا لمانذر الاعتكاف فيه فقد نذر أن يأتيه يريدو كذلك لو نذر ذلك بمسجد مكة أومسجد اليلياء فليأته مالذلك ولا يعزيه في غيرهما قال ابن (٤٦٠) يونس ولونذر اعتكافا بساحل من السواحل فليعتكف

وعدم لزومه تأو يلان وسواء كان اليوم الذي دخل فيه أولاأ وثانيا أوثالث أوغيره فان المعني ان الجوارلايلزمه بالنية وحدهاواذاانضم اليهافعل وهوالدخول فابعدالموم الذي دخل فيهلا بلزمه بذلك الدخول واختلف في السوم الذي دخل فيه هل بلز مه جيعه أولا بلز مه تأو بلان تأو مل ابن يونس المدونة على اللزوم وكذلك عبدالحق قال في النكت اذانوي عكوف أيام أوشهر أو شهورلزمه بالدخول في يوممن أيامهالان ذلك لاتصاله كيوم واحمد بخلاف من نوي صوماهذا وان نواه متتابعالاً يَلزمه الااليوم الذي دخل فيه خاصة لأنه ليس عمل الصوم متصلالان الليل فاصلعن الصوم والعكوف عمله متصل بالليل والنهار فهو كاليوم الواحيد في الصوم والجوار اذا كان ينقلب فيه بالليل الى منزله مشل الصوم لايلز مه بالنية والدخول الى أول بوم منه ايما يترتب بدخوله فيمه وأمامالا ينقلب فيه فهو كالعكوف وبالدخول في يوم منه بلزمه جيعه انتهي وتأول أبوعمران المدونة على عدم اللزوم وفرق بينه وبين الصوم بان الصوم لا يتبعض والجوار يصيرفي بعض اليوم وكل جزءمن أجزاء الليل محصل للجاور أجره انتهى ونعوه في الطراز قال فرع فان نوى جواربوم نم بداله كانله ذلك قبل أن يدخل فيه و بعدد خوله لانه الم يحب فيه صوم فيقدر بزمانه بقاءمطلقافي جميع ساعات النهار فلايتعلق بعضها ببعض ولايختلف فيهأرباب المداهب انتهي وقال في المقدمات الاعتكاف بجب بأحدوجهين امابالنف روامابالنية مع الدخول فيه وكذلك الجوار اذاجعل على نفسه فيه الصيام وان لم يجعل على نفسه فيه الصيام واعاأر ادأن يجاور كجو ارمكة بغير صيام فلايلز مه بالنية مع الدخول فيسه مانوي من الايام واختلف هل بازمه مجاو رة الموم الذي دخلفيه أملا على قولين أحدها الهيلزمه والثاني الهلايلزمه وله أن يخرج متى شاء من يومه ذلك وهوالاظهراذلم يتشبث بعمل يبطل عليه بقطعه انتهي وهاندا هوالظاهر بل ظاهر كلام سندانه متفق عليه كاتقدم (فرع) فاونوى جوارالمسجد مادام فيه أووقنام عينالم يلزم ببقية ذلك اليوم على ماقاله سندوا بن رشدواً بوعمر ان وكذاعلى قول ابن يونس وعبدالحق فعايظهر وقدصر بذلك في المدخل في أوله في نية الخروج الى المسجد فقال وينوى الاعتكاف فيه على مذهب من برى ذلك أوالجوار فيه على مذهب مالك وغيره ممن يشترط في الاعتكاف أياما معلومة انتهي وقال أبوالحسن فى قوله في المدونة والجوار كالاعتكاف معناه انه يلزمه الصوم فيه أن نواه أولم تكن له نية وأماان كانت لهنية الفطر فله ذلك انتهى فقول المصنف ﴿ ولا يلزم فيه حينتُذَصوم ﴾ ش أى اذا نوى مجاورة المنهار فقط فانه بازمه باللفظ فاذا نذره بلفظه ولزمه لم بلزمه حينند صوم قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وفي الحاوى لابي الفرج اذا نذرجوار افي أى مسجد كان فهو كالاعتكاف وعليه الصبام الى أن ينوى الرجوع الى منزله ليلافلا يكون عليه صيام انهى وفي اللباب واذانذرجوارمكة لايلزمه فيهصوم ولهأن مخرج بالليل الىمنزله ليبيت فيهولا يلزمه بمجرد النية دون النية رالااليوم الاول فيلزمه بالنية لدخوله فيه انتهى (تنبيه) فهم من كلام أبي الحسن المتقدم انه اذانوي مجاورة المسجد ليلاونهار اأونوي مع ذلك عدم الصيام أنه يصح ويلزه وباللفظ وهو الظاهرواللة أعلم ص فواتيان ساحل لندرصوم به مطلقا كاش يعني ان من ندر أن يصوم بساحل

عوضعه مخلاف الصوم لان الصوم لاعتمه من الحرص والجهاد مخلاف الاعتكاف فانه عنعه من ذلك فهو عوضعه أفضل (لا النهار فقط فاللفظ ولايلزمفيه حينتدصوم) تقدم ان الاعتكاف يلزم بالنذر و للزمالدخول فيه بخلاف الجوار ان لم معمل على نفسه فيه الصام فلا يلزمه بالنيةمع الدخول فيهمانويمن الايام وتقدم قول ابن رشد ان الاظهر انهلاللزمه أيضا الموم الاولوسق النظراذانذر أن مجاور أياما وفي المدونة قالمالك من ندر مشل جوارمكة بحاورالهاالنهار وينقلب الليل الى منزله فليس علنه في جواره هذا صيام قال مالك ولايلزمه هذا الحوار بالنمة الاأن يندر ذلك فيلزمه بذلك اليوم الأولانتهي انظر هذامع قول خليل كطلق الجوار (وفي يوم دخوله تأويلان) تقدمقول ابن رشد الاظهر مين القولين انه لايلزمه الااليوم الاول وكذلك حكى ابن يونس عن أبي عمران

(واتيان ساحل لنذر صوم به مطلقا) تقدم نص مالك من نذر صوما بساحل لزمه وان كان من أهل مكة أو المدينة بخلاف من نذر اعتكافا بذلك و تقدم ان مثل نذر الصيام بالسواحل هو نذر الصيام بالمساجد الثلاثة في كان بنبغي أن بنص على هذا خليل (والمساجد الثلاثة فقط لناذر عكوف بهاوالافموضعه) تقدم من نذرا عد كافا بمسجد الفسطاط فليعتكف بموضعه ولا يخرج الاالى المساجل الثلاثة وتقدم قول ابن يونس لو نذرا عنكافا بساحل فاعتكافه (٤٦١) بموضعه أفضل (وكره أكله خارج المسجد) في المجموعة

تكره للعتكف أن يخرج رأ كل دان دى المسجدولا مأس به داخيل المنيارة و نغلق علمه بابها وقال الباجي لارأكل الاداخل المسجد فانأكل غارجه بطلاعتكافه (واعتكافه غبرمكني) من المدونة لانأس بحروجه لشراء طعامهان لم تعد كافيا نم قال لاأراه ابن رشداعا اختلف قوله بالجواز والكراهة لن لم عد كافيا في التسداء اعتكافه فان دخلفلا كراهةفي خروجه لذلك ولاسطل اعتكافه * اسعرفة هذا خلاف روالةأبي عمر (ودخوله منزلة وانلغائط) * ابن حس مكره دخوله منزله المسكون لحاجة الانسانفاندخلأسفله وأهله فيعلوه فلابأس ومن المدونة أكرهه في ستهخوف الشغل بأهله واشتغاله (بعلم وكتابة وان مصعفاان كثر)من المدونة لايعلس بحالس العاماء ولا تكتب العلم الاماخف وتركه أحب الى مالك (وفعل غيرذ كر وصلاة اوتلاوة) ابن عرفة المشهور

من السواحل فعليه أن يأتيه ليصوم فيه يريدان كان ذلك الساحل محل رباط يتقرب الى الله تعالىباتيانه * وقوله مطلقاير بدولو كان الناذر في بلدأ شرف منه كمن عكة والمدينة والمسجد الاقصى اذانذرالصوم بساحل من السواحــل فانه يلزمه الاتبان اليــه وقاله في المدونة (فرع) فن نذر الصوم عكة أوالمدينة أوبيت المقدس لزمه الاتيان اليهمن باب أحرى وصرح بذلك في المدونة وفي أولساع ابن القاسم ويؤخذ دلكمن المسئلة الآتية فمين نذر الاعتكاف بموضع فالهلا بلزمه الاتمان اليهالافي المساجد الثلاثة ولابلز مه الاتمان المرعق كلف ولو نذره وساحل من السواحل كاصرح بذلك ابن يونس (فرع) ولونذرصوما بغيرالمساجدالله لاثة وغير رباط لمرلزمه الاتمان البهو يصوم عوضعه قاله في أول رسم من ساع ابن القاسم ص ﴿ وَاعْمَا كَافْهُ عَارِمَكُ فِي ﴾ ش قال في المدونة ولا بأس أن بحر ج فيشتري طعامه اذالم يحدمن مكفسه ذلك ثم قال لاأرى ذلك والاحساليأن لايدخل معتكفه حتى بفرغمن حوائعه وقال عنهابن نافع ولايخر جاشراءطعام ولاغيره ولابدخل حتى يعدمانصاحه ولايعتكف الامن كان مكفياحتي لايخر ج الالحاجة الانسان فان اعتكف غيرمكفي حاذأن يخرج لشراء طعامه ولايقف مع أحد عديه قال ابن القاسم ولا عكث بعدقضاء حاجته شيأأ بوالحسن قول ابن نافع تفسير لقول مالك الآخر وقوله لا نقف على أحد محدثه لأنه يخرج بذلك من عمل الاعتكاق وحرمة الاعتكاف علمه كالراعف ننصرف لغسل الدموحرمة الصلاة علمه فان اشتغل محدث فداعتكافه لانه صار غير معتكف انتهى ص و و كمانة وان مصعفاوان كثر ﴾ ش يعني أنه مكره كتابة المعتكف سواء كانت على أومصعفا فاحرى غبرذاك محم قساداك بالكثرة فلاتكره كتابة الشئ السيرمن العلم وغيره وهو كذاك كانقله فىالنوا دروغبرها فالضمير في الكتابة راجع للعتكف وكتابة مرفوعة عطفا على اشتغاله وفي كثير من النسخ بالجرعطفاعلى علم والاول أقعد والله أعلم ص ﴿ وفعل غيرذ كروصلاة وتلاوة ﴾ ش قال الشيخ زروق فيشمر حالارشادودعاء واستغفار ونحوه انتهى وهمذا داخل في كلام المصنف قال ابن ناجى فى شرح الرسالة ولاخلاف ان المعتكف بحاكى المؤذن انتهى (فرع) قال التامساني فيشرح الجلاب قال ابن محرزو معوز له الطواف بالبيت لان الطواف بالبيت صلاة انتهى ونقلهأ بوالحسن عنأبي عمران وفي ابن عرفة عن النوادر ومن اعتكف تمكة لهأن مدخل المعبة انتهى (فرع) قال في سماعا بن القاسم وترقيع ثو مهمكر وه ولا ننتقض به اعتكافه ص ﴿ كعيادة وجنازة ولولاصقت ﴿ ش ظاهر كلامه ان العيادة والجنازة كره له فعلهما في المسجدوغيره وليس كذلك بلالكراهة انماهي اذاكان ذلك في المسجد وأماان كان في غسر المسجد فلامحوز قال في المدونة قال مالك ولا بعجبني أن يصلى على جنازة وهو في المسجد قال عنه ابن نافع ولوانهي البهز عام المصلين عليها ولابعود مريضامعه في المسجد الأأن بصلي الى حانبه فلايأس أنيسلم عليهولا بقوم ليعزي أوليهني أوليعقد نكاحافي المدجد الاأن يغشاه ذلك في المسجد فحيسه فلابأس بهانتهى وقال بعدذلك ولا يكون معتكفاحتي يجتنب عيادة المرضى والصلاة على الجنائز واتباعهاوغيرذلك ممايجتنبه المعتكف بننافع عن مالكوان شهدجنازة وأعادم يضا أوأحدث

قصر عمل المعتكف على الذكروالصلاة والقراءة (كعيادة) من المدونة لا يعود المعتكف بالمسجد مريضا ولا يقوم بالمسجد ليعزي أولهني أوليهني أول

سفراصنع ذلكمتعمد اوجب عليه الابتداء ولاينفعه أن يشترط ذلك عند دخوله انتهى وقال اللخمي ولايحوزله أن يخر جلعبادة مريض ولالشهو دجنازة ولالأداء شهادة فان فعل فسه اعتكافه انتهى وقال قبله واختلف في صلاته على الجنازة وهوفي مكان وكرهه في المدونة وفي المعونة اجازته ويؤخذه فامن قول المصنف فياتقدمكرض أبو يهوتأمله هل يصوالاخدمنه أولاوالله أعلم ص ﴿ وترتبه للامامة ﴾ ش هذا أحدقولى سحنون وحكى في الا كال عنه مقولين هذا والقول الثانى الجواز وعليه اقتصر الشيخ أبومحمد بنأبي زيدفي الرسالة واللخمي وقال ابن ناجي في شر حالرسالة انه المشهور ص ﴿ واخراجه على مدان لم ملديه ﴾ ش قال في المدونةوان خرج يطلب حداأود يناأ وأخرج فياعليه من حدأودين فسداعتكافه وقال ابن نافع عن مالك ان أخرجه قاض لخصومة أوغيرها كارهافأحب الى أن يبتدى اعتكافه وان بني أجزأه ولاينبغي له اخراجه لخصومة أوغيرها حتى يتم الاأن يتبين له انمااعتكف لددافيرى فيهر أيها نتهي من التهذيب الاقوله الحصومة أوغيرها الثاني فانهمن ابن يونس ص ﴿ وَجَازَ اقراء قرآن ﴾ ش قال في الجلاب ولابس أن يكتب في المسجد وأن يقر أأو يقرى عيره القرآن اذا كان في موضعه انتهى ونقله الشارح وزاد مانصه يريد وان كثرالأنه فكرمن الافكار الاأن يكون قاصدا التعليم فلاانتهى وكذاقيده في الشامل وهذا التقييد غيرظاهر ولم يقيد به التاميياني كالرم الجيلاب وجمل صاحب الطراز مافي الجلاب خلاف المذهب فانهقال في شرح قوله في المدونة ولا بشتغل في مجلس العلم وذلك بين لايستحب له أن بتشاغل بتدريس العلم ولا يدرسه ولا باقراء القرآن وهو قول ابن حنبل وفىالتفر يعلابأسأن كتبفى المسجد ويقر اعليه القرآن اذا كان في موضع وهوقول الشافعي ووجه المذهب أن الاعتكاف عبادة شرع لها المسجد فلايستعب له اقراء القرآن وتدريس العلمانتهى وقال قبل ذلك المعتكف دخل على التزام نوعمن العبادات ماشر عله المسجد وذلك الصلاة والذكر والتسديو تلاوة القرآن ثم قال فليس له قطع ما لتزمه بشئ من أمور الدنيا ولانشئ من العبادات كالصلاة على الجنازة وتعلم القرآن وتعلمه و تمانه انه ليس من عمل الاعتكاف انهي فيحمل كلام المصنف على ان المرأد قراءة القرآن على الغير وسماعه من الغير ص ﴿ وَتَطْمِيهِ ﴾ ش قال في المدونة ولا بأس أن يتطيب المعتكف قال في الطرار ذهب مالك وأبوحنيفة والشافعي الى جواز دلك من غيركراهة وقال ابن حنيل يستعمله أن لا يتطيب ولا للس الرفسعمن الثمال انتهى وانظر هذامعماذ كرصاحب الشامل ان الصاعم لانشم الرياحين والمعتكف لأيكون الاصاماو تقدم التنبيه عليه في باب الصوم عند قول المصنف و معور ص ﴿ وَأَخَذُهُ اذَاخِرِ جَ لَكُعُسِلُ جَعَةٌ طَفُرا أُوشَارِبا ﴾ ش فهمنه انه يجوز أن يخرح لعسل الجعة وقدنص عليه في المدونة وخرج اللخمي جوازه لخروجه لغسال الجعة على جواز خروجه للعيد ورده صاحب الطراز وقال التاساني فيشرح قول الجلاب ولا بخرج المتكف من المسجد العيادة مريض قال ابن القاسم ومخرج المعتكف لغسل الجعة و وجهه ان الجعة واجبة عليه وهو مخاطب الغسل انهى وذلك لا يكون في المسجد انهى (فرع) قال في الطر از ولا بأس أن حرج لنفسل ماأصابه رواه ابن وهب وأنه من باب دفع الحاجة (فرع) محقال و صفر ج لفسل الجنابة اجاعا ولايؤخر ذاك لأنه يحرم عليه اللبث في المسجد فان تعذر عليه الخروج والم تعدله سيلايتم لاستباحة

السجدللاذان واختلف قوله في صعود المناروجل قوله الكراهة قال ابن القاسم وهذا رأى وكره مالكأن قم الملاة لانه عشى الى الامام وذلك عل (وترتب اللامامة) سمع مطرف أيؤم القوم المعتكف قال لا بأس بذاك وما أنكرذلك أحدعياض سعيه صلى الله عليه وسلم الى موضع امامته من موضع معتكفهوامامتهغيرقادح فى الاعتكاف أى هومن بالماهوفيه ومنعسحنون في أحدقو ليه امامة المعتدف في الفرض والنفل والكافة على خلافه (واخراجه لحكومةان المراديه روى ابن نافع ان أخرجه قاض لخصومة أو غيرها كارهافأحسالي أن ستدى ولا سبغى السه اخر اجه الاأن سنن له أنه اغااعتكف لوذاناوفرارا من الحق (وحار اقراء قرآن) الجلاب لارأس أن مقرى عفسره القسرآن عوضعه (وسلامه على من بقريه) ابن نافع لا بعود م يضامعه في المسجد الا أن بصلى الى جنبه فيسئله عن حاله و يسلم علمه ولا

يقوم لاحد (وتطيبه وان ينكح وينكح مجلسه) من المدونة لابأس أن يتطيب وينكح مد ابن حبيب لا يحرم عليه عقد نكاح له أولغيره في مجلسه الا أنه يكر وله الاشتغال بشئ من مثل هذا كله (وأخاده ا داخرج لكفسل جعة ظفر ا أوشار با) الذخيرة ا ذاخرج لغسل الجعة فله في بيته نتف ابطه وتقليم أظافره وحلق العانة وكره له ذلك المسجد لحرمة المسجد وسمع إبن القاسم لا بأس أن يغتسل حيث بخرج لحاجة والمجمعة أو تبردا وانتظار غسل ثو به أو تتحقيفه وندب اعداد ثو به الذي في الدونة لا بأس أن يحرج لغسل الجعة والجنابة ولا ينتظر غسل ثو به من الاحتلام و تجفيفه وأحب الى أن بعد ثو با آخر بأخذه اذا أصابته جنابة (ومكه ليلة العيد) ابن عرفة بعرج في عبر العشر الأواخر من رمصان لغروب آخر أيامه وفي العشر يؤمن بللكث لطاوع الفجر فيخرج منه لصلاة العيد وفي كونه وجو باأواستعبابا قولان (ود خوله قبل الغروب وصمان وخل قبل الفجر) ابن عرفة معنى قول مالك يدخل المعتكف معتكفه قبل الغروب الاستعبابا قولان (ود خوله قبل الغروب وصمان وخل قبل الفجر) على علوع الفجر في وقت بصم له الصوم أجزأه معتكفه قبل الغروب الاستعباب لا اللزوم وفي المعونة اد خل معتكفه قبل (٤٦٣) طاوع الفجر في وقت بصم له الصوم أجزأه

(واعتكاف عشرة) الرساله أحب ما هـو لاعتكاف اليناعشرةأيام (وبا خر السجد) من المدونة وليعتكف في عجز الممجدولا بأسأن بعتكف في رحابه (وبرمضان وبالعشر الأواخر لللة لقدر الغالبة به وفي كونها بالعامأو برمضان خلاف) ابن حبيب أفض_ل الاعتكاف في العشر لأواخر من رمضان لالتماس ليلة القدر * ابن يونس الذى كثرب به الاخبار إنها من رمضان في العشر الأواخر والذي قالابن العربي اختلف في ميقات رجانها فقس هوالعام كله وقيل انها في رمضان * ابن عرفة بتعصل فها تسعة عشر قولا (وانتقلت والراد بكسابعة مايق)

اللبث واستباحة الصلاة وهل يخرجمن غيرتمم أولا يخرج ولايمشى في المسجدحتي يتمم قولان و كرهمافي التمم (قلت) وتقدم الارجح عدم التميم ثم قال وهل يذهب الي الحام وقال في المجوعة فى المعتكف في الشتاء يعتلم و معاف الماء البارد لاينبغي له أن يدخل الحام وهذا اداو جدمن ذلك بداأوأمكنه أخذالماء من الجام ويتطهر في بيته فان لم يمكمه جازله بل وجب عليه ولايتمم الجنب مع قدرته على استعمال الماء انهى ثم قال اذا احتاج المعتكف الى قص أطفاره وشاربه جازله أن يخرج يدهمن المسجد ثم يقلم أظفاره ويدبي رأسهلن يأخذمن شعره ويصلحه ولا يحرج في ذلك الى ييته ولاالى دكان حجام لانه لايقدر على ذلك وهوفي المسجد قال و يجوزله أن يقلم أظفاره وينتف ابطهو يحلق عانته في بيته يوم الجعة اذاخر حالى غسل الجعة لا به من كال التنظيف ومتعلق بالفسل نم قال ولا تجوزله الحجامة في المسجدولا الفصادة وانجعة كالايجوزله البول والنغويط فان ضطرالى داكخر حوان فعله في المسجد عنتلف فيه فن راعي في ارتكابه مانهي عنه أن يكون كبيرة لم يبطله ومن لم يراع أبطله تم قال وكره مالك أن يستاك في المسجد من أجل ما يلقيه من فيه انتهى (تنبيه) يفهم من قول المصنف وأخذه اذاخر جلكفسل جعة ظفر اانه لا يخرج لذلك مستقلا كاصر حبذلك سندفى كلامه هذا وانظرابن عبدال الاموابن عرفة وكلام المصنف في التوضيح ص ﴿ وانتظار غسل ثو به وتجفيفه ﴾ ش قال في المدونة ولاينتظر غسل ثو به وتجفيفه قال أبوالحسن للشيوخ هناتأو يلان منهم من قال لاينتظر واحدامن الامرين لاالغسل ولاالتجفيف وصهمهن قال بلمعناه ينتظر التجفيف وأماالغسل هانه يغسمه انتهي وفهمها بن الحاجب على الاول فقال لاينتظر غسل ثو به ولا تجفيف انهى وظاهر كلام ابن عرفة الثاني لقوله وفها لاينتظر فى خروجه لغسل جنابته جفافى ثو به انتهى ص ﴿ ومكث ليلة العيد ﴾ ش هذا هو المشهور ان مكتهليلة العيدمستعب فاوخر جفهالم يفسداعة كافه عندمالك خلافالسعنون قاله في رسم شك منساع ابن القاسم ولا يبطل الاعتكاف أيضا بفعله مايضاد الاعتكاف فاله في التوضيح والشامل خلاهالا بن الماجشون ص ﴿ و با حر المسجد ﴾ ش قال اللخمي وللعتكف أن يطلب فضيلة الصف الاول انهى ص ولليلة القدر الغالبة به وفي كونها بالعام أو برمضان خلاف، شيعني انه

قال مالك في حديث التمسو الدلة القدر في التاسعة والسابعة والخامسة قال أرى والله أعلم اله أراد بالتاسعة من العشر الأواخر ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خس وعشرين * ابن يونسير يدهذا في نقصان الشهر (وبني بزوال انجماء أوجنون) ابن شاس أماز والى العقل من غيرا كتساب كالجنون والاغماء فيوجبان البناء دون استئناف (كان منعمن الصوم لمرض أوجيض) من المدونة قال ابن القاسم ان عجز عن الصوم لمرض خرج فاذا صحبني قال سندان كان من صفالا يحوجه للخروج من المسجد وجبت الاقامة لما تي من العبادة بالممكن وروى عن مالك مخرج حتى يقدر على الصوم اذلااعتكاف الا بصوم فان صح من من صف في بعض المهار وقوى على المصوم فل مدخل المسجد حينان ولا يوجروق مقال مالك في المعتكفة اذا طهر تمن المدونة النهار ابها ترجع الى المسجد ساعة طهر ت على على مامضى من اعتكافها وعيد وخرج عليه حرمته) من المدونة

يستعب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان لاجل طلب ليلة القدر التي يغلب كونها فيه ونحوهذا لابن الحاجب قال بن عبدالسلام أما كون العشر الاواخر من رمضان أفضل فذلك لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف فيه في أكثر الأمر وأماطلب ليله القدر فاعاهو بالانحر ار ألاترى ان الاعتكاف لايختص بالليل لكن حديث التمسوهافي العشر الأواخر الناسعة والسابعة والخامسة يشهد لماذكر مالمصنف انتهي وقال في التوضيح اختلف في ليلة القدر على ثلاثة أقوال الأول انهافي الملة بعنهالا تنتقل الاأنهاغ برمعروفة ثم اختلف هؤلاء فقيل انهامهمة في العام كله وقيل في رمضان كله وقيل في العشر الأوسط والاخير وقيل في العشر الأخير فقط الثاني انهافي ليلة معينة لاتنتقل معر وفة واختلف هؤلاء فقيل احدى وعشرين وقيل ثلاث وعشرين وقيل سبنع وعشرين والقول الثالث انهاليست في لملة بعنها وانما تنتقل في الاعوام وليست مختصة بالعشر الاواخر والغالبمن ذلكأن تكون في العشر الأواخر والىهذاذهب مالكوالشافعي وأحدوأ كثرأهل العلم وهو أصح الأقاو يل انتهى (مسئلة) تتعلق بليلة القدر قال المشذ الى في حاشية المدونة (قلت) وههنامسئلة تتعلق للملة القدر قال تق الدين مذهب الجهورانها في رمضان وقيل في السنة قالوا لوقال لزوجت في رمضان أنت طالق لهذا لقدر لم تطلق حتى بأتى عليها السنة لأن كونها مخصوصة برمضان مظنون وصحة النكاح معلومة فلانزال الابيقين وفسه نظر لأنهااذ ادلت الاحاديث على اختصاصها بالعشرالأواخر كانازالة السكاح بمستندشر عىوهوالاحاديث والاحكام المقتضية لوقو عالطلاق يحوز بناؤهاعلى الاحاديث ويرتفع بهاالنكاح ولايشترطفي رفع النكاح وأحكامه استناده الى التواترأ وقطع أتفاقا المشذالي وماذكر هذقي الدين اغايصم على مذهب الشافعية وأماعلي مذهب مالك رجهالله فلامحتاج الى فظر ولاالى تفصيل بل مجزعليه الطلاق مطلقا الوانوغي وعلى انها ارتفعت فهوكالوقال أنتطالق أمس المشذالي ذكرصاحب الاستغناء ونحوه لابن محرزانه لايلزم فى أستطالق أمس لانه كذب ومحال الأأن ير بداخبار هاانه كان طلقها وظاهر ابن الحاجب الهلازم البرزلي عن شيخه الامام اله كقوله ان شاء الحجر وفي النوادر تقييد الطلاق بالماضي كطلاقه فهو كظاهراين الحاجب انتهى والله أعلم ص ﴿ وَانْ أَخْرُ مُبْطِّلُ ﴾ ش قال في شرح أولمسئلة من سماع أبن القاسم واذاطهر ت الحائض في بعض يومها فرجعت الى المسجد فلاتصائعن الاكل بقية يومهاولا تعتديه في اعتكافها الاأن تطهر قبل الفجر فتنوى صيام ذلك اليوم وتدخل معتكفها في أول الوفت انتهى ص ﴿ وَانْ السَّاسُرُطُ سَقُوطُ القَصَاءَ لَمُ يَعْدُهُ ﴾ ش ويصح الاعتكاف على المبسهور وقيل يبطل الشرط والاعتكاف وقيل ان اشترطه من قبل الدخول بطل الشرط والاعتكاف وان اشترطه بعد الدخول بطل الشرط وصح الاعتكاف قاله الجزولى والشيخ يوسف بنعمر وقال فى التوضيح عندقول ابن الحاجب ولايسقطه الاشتراط وحكى عن إبن القصار انه قال ان اشترط في الاعتكاف ما يغير سنة فلا يلزمه ذلك الاعتكاف والاول هو المعروف انتهى وقال ابن عرفة وشرط منافيه لغوعب الحقعن البغداد يين لونذره كذلك لم للزمه الالدخوله فببطل شرطه انهى وقال أبوالحسن الصغير قال ابن يونس وحكى لناعن ابن القصاراته ان شرط في الاعتكاف مالا يجوز فيه فلا بلزمه ذلك الاعتكاف وقال عبد الحقعن بعض البغداديين ان دخل في الاعتكاف بهذا الشرط لزمه المضى عليه ولم يحرج الالضرورة وانخرج لغيرضر ورة انتقض اعتكافه ولزمه أن يقضيه وان لم بدخل فيمه لم يلزمه انظر النكت

قال ابن القاسم من اعتكف يعض العشر الأواخرشم مرمن فصيح قبل الفطر يبوم فانه يغرج ولايلبث يوم الفطر في معتكفه اذلا اعتكاف الابصام ويوم الفطر لايضام فاذا مضى بوم الفطر عادالي معتكفه فيبنى على مامضى وروى ابن نافع يشهد العيد مع الناس و برجع الى المسجد لاالىيته ولايعته دندلك اليوم (وان أخر مبطل) ابن حبيب ان أخر المريض الرجوع الى المدجد بعد افاقته أوالحائض بعد طهرها كان ذلك في ليل أونهار فلسند ثاالاعتكاف (الالملة العدو يومه) تقدم نص المدونة لايلبث يوم الفطرفي معتكفه قال أبو اسحق وظاهرالمدونة انه لايبيت ليلة الفطر في المسجد وكان نبغي عالي هذاانلاستفى المسجد لانهالملة لايصي فهاتست (وان اشـ برط سـ قوط القضاءلم يفده الرسالة ولا شرط في الاعتكاف * ابن عرفة شرطمنافه لغو بعض البغداديان لونذره كذلك لمبلزمه الاندخوله فيبطل شرطه

انتهى وقالصاحب الشامل فان شرط سقوط القضاء لحدوث مرض أوغيره لم يفده على المشهو ر وثالثهان وقع بعد الدخول والابطل انتهى والله أعلم

乗しいとう乗

ص إباب فرض الحج وسنة العمرة من في ش يعني ان الحج بحب من ة واحدة في العمر وهذا هو المعر وفي من مذهب العلماء لحديث أبي هريرة رضي الله عنه خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لناياأيها الناسان اللهفرض عليكم الهج فقال رجل أكل عام يارسول الله فسكت عنه حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لوقلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذرونى مانركتكم فانماهلكمن كانقبلكم بكثرة سؤالم واختلافهم على أنسائهم فاذاأص تكم بأم فاتوامنهمااستطعتم واذانهيتكم عنشئ فدعوه رواهمسلم قال ابن عبدالسلام ومن طريق ابن عباس عند النسائي لوقلت نعم لوجبت ثم اذالاتسمعون ولا تطبعون ولكنها حجمة واحدة انتهى قال الفاكهاني انهم لماسألواعن ذلك نزل قوله تعالى ياأبها الذين آمنو الانسئلواعن أشياء ان تبدلكم تسؤكم والرجل السائل هوالأقرع بن حابس كذاجاء مبينا في غيرهذه الرواية من طريق النسائي ذكره ابن الحاجب في مناسك وحكى غير واحد الاجاع على وجوبه منة واحدة في العمر وقال بعض من شذانه يجب في كل سنة وعن بعضهم أنه يجب في كل خسة أعوام لماروى انه عليه الصلاة والسلام قال على كل مسلم في كل خسة أعوام أن يأتي بيت الله الحرام قال ابن العربي في عارضته رواية هذا الحديث حرام فكيف اثبات حكم به دعني أنه موضوع وقال فى القبس وذكرعن بعض الناس انه بجب فى كل خسة أعوام لحديث رووه فى ذلك وهوضعيف انتهى وهذالا يلتفت المداشذوذه وقال النو وى هذا خلاف الاجاع فقائله محجوج باجاعمن قبله وعلى تسليمور و ده فعمل على الاستعباب والتاكد في مثل هذه المدة كإحل العلماء الحديث الصحيح الآني ذكره على ذلك ولا يجب بعد المرة الأولى الاأن ينذره أو يريد دخول مكة فبعب عليه الاحرام بأحد النسكين أوبهما ويستعب الحج في كل سنة لن حج الفرض ويتأكد دلك فى كل خس سنين لحديث أبي سعيد الحدرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى بقول ان عبد احدمت له جسمه و وسعت عليه في الميشة عضى عليه خسة أعوام لاعضى الى لحروم رواه ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه قال ابن فرحون في مناسكه قال العلماء هومجمول على الاستحباب والتأكد في مثل هذه المدة انتهى وهذا مالحيود الى اخلاء البيت عمن يقوم باحيائه في كل سنة فانه بجب احياؤه في كل سنة فرضاعلى الكفاية كادكره المصنف في باب الجهاد فانه عدفيه دزيارة الكعبة في كل سنة من فروض الكفاية وفي مصنف عبدالر زاق بسنده الى بن عباس لوترك الناس زيارة هذا البيت عاماواحداماأه طرواوذ كره ابن الحاج في مناسكه عن بن عباس بلفظ لو ترك الناس زيارة هـ الليت عاماما أمطروا وقال التادلي بعـ د كلام صاحب القبس المتقدم وهذامالم يؤدالي اخماه البيت عن يقوم باحيائه في كل سنة وأمااذا خيف اخلاؤه فانه يجب فرضاعلى الكفاية احياؤه فى كلسنة نص على ذلك النووى في روضته فقال ومن فروض الكفاية احياء الكعبة بالحجنى كلسنة هكذا أطلقوا وينبغى أنتكون العمرة كالحجبل والاعتكاف والصلاة في المسجد الحرام فان التعظيم واحياء البقعة يحصل بكل ذلك (قلت)ولا

(باب) اینشاس ﴿ كتاب الحج ﴾ وهـو ركنمـن أركان الاسلام والنظرفيه في ثلاثة أقسام * القسم الاول في المقدمات وهي اثنان المقدمة الاولى الشرائط المقدمة الثانية المواقب وهى زمانية ومكانية *القسم لثانى في المقاصدوفيه ثلاثة أبواب الاول في وجوب أداء النسكاين من افراد أوقران أوتمتع الباب الثاني في أعمال الحج من الاحرام وسننه وسنن دخول مكة وواجباته والسعى والوقوف بعرفة وأسباب التعلل والمبيت عزدلفة والرمى وطواف الوداع وسان مايجبر بالدم وحكم الصبي لباب الثالث في محظورات الحج والعمرة من اللبس والتطسوتر جمل الشعر والحلق والجاع ومقدماته واتلاف الصيد بالقسم الثالثفىاللواحقوفيه بابان الاول في موانع الحج من الاحصار والحبس والرق والزوجية والأبوة والدين الباب الثاني في الدماء فيأحكام الهدايا

معصل مقصود الحجما ذكره فانه يشتمل على الوقوف والمبيت عز دلفة ومنى والرمى واحياء تلك البقاع بالطاعات وغيرذلك وهذاالذي قاله لايبعد قول مثله على أصل المذهب فان عمارات المساجد غيره بالجماعات من فروض الكفايات فكذلك عمارة الكعبة بالحجوالعمرة وهوأولى انهى كلام الشادلى وهوظاهروالله أعلم فينبغي لمن حج الفرض أنينوى القيام بفرض الكفاية ليعصلله ثواب ذلك وقال في الاحياء في كتاب النكاح مكره للحاضر عكة مقماأن لا محج في عل سنة قال والمراد بهذه الكراهة ترك الأولى والفضيله انتهى (قلت) والظاهر انهمو افق لله هبنا والله أعلم (تنبيه) تعصل مماتقه مان الحج على ثلاثة أقسام فرض عين وفرض كفاية وتطوع قال الزركشي من الشافعية وهذاالثالث يحتاج الىتصو يرلان القاصد للبيت انكان عليه فرض الاللام سقط عنه وكان قائما بفرض الكفاية أيضا ومن لمرتكن عليه فرض الاسلام كان قائا بفرض الكفاية فلا بثصور لناحج تطوع قال وصوره بعضهم في العبيد والمسان لان فرض الكفاية لا يتوجه البهم قال وهذافيه النزام السؤال بالنسبة الى المكلفين ثم انه لايبعد وقوعه فرضاو يستقط بهم فرض الكفاية عن المكلفين كافي الجهاد وصلاة الجنازة قال وقبل هناجهتان جهة تطوع وهي من حيث انهليس عليه فرض العين وجهة فرض الكفاية من حيث احياء الكعبة قال وهندافيه التزام السؤال لانهام يخلص لناحج تطوعفال ولايقال اذا أتي بهمن يحصل به الاحماء لا يكون فرضافي حق غيره لأنه لا يقع الافي زمن واحدوان تقدم احرام بعضهم على بعض لأنهم حكموا بان ما كان فرض كفاية لا يختلف الحال فيه بين أن يحصل في زمن واحد وأرمان كما عالو افي صلاة الجنازة ورد السلامانتهي وهذا والله أعلما تمايشكل على مذهبه في أن من كان عليه فرص الاسلام وأحرم بنفل ينقلب فرضاوعلى مانقتضيه كلامهمن أنهاذاخوطب بهعلى جهمة الكفاية كان حكمه مساويا لحكوفرض الاسلامهن أنهاذاأ حرم بنفل بنقل فرض كفاية وأماعلى منه بنافي ان من أحرم بنفل انعقدا الرامهوان كان عليه الفرض فيمكن تصو يره وذلك ان من حيج فرض الاسلام بطلب باحياء الكعبة بالحج على جهدة الكفاية فاذاقام بذلك جاعة مقط الظلب بفرض الكفاية عن الباقين وصار وامطلوبين به على جهة الناب فن جاء منهم بعد ذلك ونوى القيام بفرض الكفاتة حصلله ومن لم بنو الاالتطوع فجه نطوع بللولم يقريفرض الكفاية أحد وأحرم الجمع بندة النطوع انعقدا وامهم تطوعاولا بحصل لهم تواب فرض الكفاية الابنية فتأمله والله أعلم وتحصل أيضاان فرض الاسلام بحب م ة واحدة في العمر وفرضة ذلك ثابتة بالكتاب والسنة والاجاع ولايعتاج لتطويل بالشهرتها وفياتقدم كفاية فن جحدوجو به فهوم تديستتاب فان تاب والا قتل ومن تركه بعد الاستطاعة المه فقال في الرسالة فالله حسيبه قال الجرولي أي لا يتعرض له وقال القاضيعياض في قواعده وعظ وزجر ووج انتهى وقال بعض العلماءانه يقتل والله أعلم وأنكرت الملحدة الحجوقالت ان فيه التجرد من الثياب وهو يخالف الحياء وفيه السعى وهو يحالف الوقار ورى الجارلغيرمى فصاروا الى ان هذه الافعال كلها باطلة اذلم يعرفو الهاحكمة وجهاوا انهليس من شرط العبدمع المولى أن يفهم المقصود بحمد مارأمي ه به ولاأن يطلع على فائدة تكليفه واعدا يتعين عليه الامتثال ويلزمه الانقيادمن غيرطل فائدة ولاسؤال عن مقصود ولهذا كان قوله علمه السلام لبيك حقاحقالبيك تعبداو رقااتهي من القرطي في سورة آل عمر ان والله أعلم وأما العمرة فهي سنةمؤ كدة مرة في العمر وأطلق المصنف رجمه الله في قوله انها سنة مرة في العمر ولا

وأنواع الدماء وأزمان اراقتها (فسرض الحج وسنت العمرة من) ابن يونس الحجفرض على مستطيعه من الاحرار المكلفين من واحدة في العمر قال مالك والعمرة سنة واجة كالونرلاينبغي تركها قال وهي مرة واحدة في العمر

مدموز يادة كونهامؤ كدة كاصر حمه غير واحسمن أهل المذهب قال في الرسالة والعمرة سنة مؤ كدة مرة في العمر وقال في النوادر قال مالك العمرة سنة واجبة كالوتر لاينبغي تركها نتهي وقال ابن الحاج في منسكه هي أو كدمن الوتر وفي الموطأ قال مالك العمرة سينة ولانعلم أحدامن المسلمين رخص في تركها انتهى قال أبوعمر حل بعضهم قول مالك في الموطألا نعلم من رخص في تركها على انها فرض وذلك جهل منه انتهى وقال ابن الحاج في منسكه قال مالك العمر ة سنة موع كدة وليست بفرض كالحج وهي أوكدمن الوتر وقدقيل ان قوله تعالى العمرة للة بعد قوله وأتمو المحج والعمرة لله كالرممو تنف وقد قرئت بالرفع وقبل اعاأمي باعامهامن دخل فهاوقال اس حبيب وأبو بكر ابن الجهم هي فرض كالحج و به قال الشافعي و به قال جاعة من أهل المدينة والمشهور الأول لقوله عليه الصلاة والسلام الحججها دوالعمرة تطوع زواه الترمندي وقال حمد بتحسن وفي بعض الروايات حسن صحيح ونازعه النووى في تصعده ولانها انسك غيرمو فق فلا تكون واجبة كطواف النطوع ولعدم فكرهافي حديث بني الاسلام على خس انتهى وقال ابن حارث عن ابن حبيب هي فرض على غبرأ هل مكة وقال الزكشي من الشافعية كره مالك الاعتمار لاهل مكة والجاورينها وقال باأهمل مكة ليس عليكم عمرة انماعمرتكم الطواف بالبيت وهوقول عطأه وطاوس مخلاف غيرهم فانهاوا جبة عليهم انهى (قلت)وهو غر سالا بعرف في المدهب عن مالك قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وعن عطاء أنه قال العمرة واجبة على الناس الاعلى أهل مكة لانهم يطوفون بالبيت انتهى (تنبيه) ولاخلاف أنها تحب بالنذر و يجب اتمامها بعد الشروع فهاوالله أعلم وحكمها بعد المرة الأولى الاستعباب قال الشيخ أبوالحسن الكبير في أواخر كتاب الحج الثاني قال أبو محدوالعمرة سنة مؤكدة من قف العمر وأماأ كثرمن من قفنتني عنها التأكيدوتيق بعد داك مستعبة انتهى ويستعب في كل سنة من و وكره تكرارها في العام الواحد على المشهور وقاله مالك في المدونة لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكررها في عام واحدمع قدرته على ذلك وقد كرهه جاعة من السلف وأجاز ذلك مطرف وابن الماجشون وقال ابن حبيب لابأس بهافي كل شهر مرة وقال أبو الحسن وغسيره وفرطت عائشة رضى الله عنهافي العمرة سسم سنين عم قضتها في عام واحدور وي عن على رضى الله عنه في كل شهر من قور وي عن ابن عمر أنه اعتمر ألف عمرة وحجستين حجة وحل على ألف فرس في سيل الله وأعتق ألف رقبة انتهى وقال سند كره مالك تكررها في السنة الواحدة تأسيابالني صلى الله عليه وسلم لانه اعتمر في كل عام ص ة وحكى كراهة ذلك عن كثير من السلف وماروى ان عليا كان يعمر كل يوم وان ابن عمر كان يعمر في كل يوم من أيام ابن الزبير فعمل أن يكون قضاءعن نذر أولوجه رآه كاروى ان عائشة فرطت في العمرة سبع سنين فقضها في عام واحدولو كان مستحبالفعله عليه الصلاة والسلام والائمة بعده أوندب المعملي وجه يقطع العندراننهى ملخصاونق اللخمي عن مطرف وابن الموازجوازتكر ارهافي السنةم رارا واختاره ونصه قال مطرف في كتاب بن حبيب لابأس بالعمرة في السنة مرارا قال أرجوأن لا يكون به أس قال اللخمي ولاأرى أن عنع أحدمن أن يتقرب الى الله بشئ من الطاعات ولامن الاز ديادمن الخير في موضع الم أت بالمنع منه نص انتهى وكلامه يوهم أن ابن المواز قال ذلك في الاعتمار مرارا وظاهر كلام ابن الموازأنه اعاقاله في المرتين فقط قال في التوضيع عند قول ابن الحاجبوفي كراهة تمرار العمرة في السنة الواحدة قولان المشهور الكراهة وهومذهب

المدونة والشافلطرف اجازة تكرارها ونعوه لابن الموازلأنه قال أرجوأن لا يكون بالعمرة مرتين في سنة بأس وقداع تمرت عائشة مرتين في عام واحد وفعله ابن عمر وابن المنكدر وكرهت عائشة عمرتين فيشهر وكرهه القاسم بن محمدانتهي وماذكره صاحب التوضيح عن ابن الموازهو كذلك في النوادر وهوأولى مماقاله اللخمي ونص النوادر قال بن المواز وكره مالك أن يعمر عمرتين في سنةوا حدة ير يدفان فعل لزمه قال محمد وأرجوأن لا يكون به بأس انتهي (فرع) وعلى المشهورمن انه يكره تكرارهافي السنة الواحدة فاوأحرم بثانية انعقدا حرامه اجاعاقاله سندوغيره وتقدم ذلك في كلام ابن الموازحيث قال ريد فان فعل لزمه وقال في المدونة والعمرة في السنة انماهي منة واحدة ولواعمر بمدهالزمته كانت الاولى في أشهر الحج أم لاأر ادالحج من عامه ذلك أم لا انهى (تنبيه) قال المصنف في مناسكه وعلى المشهور من انه يكره تكرارها في العام الواحد فأول السنة المحرم فيجو زلمن اعتمر في أواخر ذي الحجة أن يعتمر في المحرم قاله مالك قال ابن القاسم ثم استثقله مالكوقال أحسالي لمن أقام بمكة أن لايعمر حتى يدخل المحرم أى لقرب الزمن انتهى وقوله ثم استثقله أى استثقل أن يعمّر في أواخر ذي الحجة ثم يعمّر في المحرم لقرب الزمن أي فلا يفعل الاواحدة واذا كانلايفعل الاواحدة فهل الأولى أن تكون في أواخر ذي الحجة أوالمحرم قال أحب الى لمن أقابمكة أن لايعقرحني يدخل المحرم فتضمن كلام مالك الثاني مسئلتين احداهما استثقال الاتيان بعمرة فىذى الحجة ثم اخرى في المحرم والثانية استعباب أن تكون العمرة في المحرم لمن أقام عكة وكذلك نقلهاالنادلى مسئلتين وقال في المواضع المختلف فهافي العمرة الثالث هل يستعب للحاح أن تكون في المحرم أولاقال مالك أحب الى أن تكون في المحرم لان فعلها في غير أشهر الحج أفضل له وقيل له فعلها بعدحجه وسسالخلاف هل ذوالحجة كلهمن أشهر الحج أملاالرابع اذااعتمر بعدحجه هل لهأن يعتمر أخرى في المحسر معن مالك وابتان انتهى فقوله لقرب الزمن تعليل الاستثقال فقط وأما استعباب كونهافي المحرم فلتكون فيغبرأشهر الحج على ماقاله المادلي ولاينبغي أن مفهم من قول المصنف وعلىالمشهور فأول المنةالمحرم الحان فيأول السنةخلافاهمل هوالمجرم أوذوالحجة اذ ليس في كلامهما بدل على دلك ولافي كلام مالك والالعلل استثقاله العمرة في المحرم بعد العمرة في ذي الحيحة مان ذلك في سنة واحدة وهذا انماع لله يقرب الزمن وقال صاحب الطراز واذاراعمنا العمرة في السنة مرة فهل هي من الحج الى الحبح أومن المحرم الى المحرم واختلف فيه قول مالك قال في الموازية ولابأس أن يعمر بعداً يام الرى في آخر ذي الحجة ثم يعمر في المحرم عمرة أخرى فيصرفي كلسنةص ةثمر جع فقال احب الى لمن أقام أن لا يعتمر بعد الحج حتى يدخل المحرم فعلى هذا يعتمر قبل الحجوبعده وكمون انتهاء العمرة وقت فعل الحجوعلى الاول اذااعتمر قبل الحج فلايعتمر بعده حتى يدخل المحرم انتهى وماقاله غيرظاهر وليس في كلام مالك مايدل عليه فأول السنة المحرم على كل حال واللهأعيم (فرع) يستثني من كراهة تبكر از العمرة في السنة من تكرر دخوله الى مكة من موضع بجب عليه الاحرام منهوهو الظاهر ولمأرمن صرح بهلانه ان أحرم يحج فقدأ حرم قبل وقته وان لم يحرم دخل بغيرا حرام والله أعلم (فرع) قال مالك ولا بأس أن يعتمر الصرورة قبل أن يعج انتهى وبعنى بذلك أنءن قدم في أشهر الحجوهوصر ورة فلابتعين أن يحرم الحج بل يجوزله أن يعتمر وأمااذاقدم الصرورة قبل أشهر الحج فالمطاوب منه يومئذ الاحرام بالعمرة من غيرخلاف والله أعلم (فرع)قال في الطراز و مجوز لمن دخل مكة معتمر اأن مخر جبعد انقضاء عمر ته وفي كتاب ابن حبيب

أحب للعتمر أن يقيم لعمرته ثلاثا يمكه وفي الموطأعن عثمان انه كان اذا اعفر لم يحطط عن راحلته حتى يرجع والله أعلم وقول المصنف فرض الحج وسنة العمرة الموجود في غالب النسخ بالبناء للفعول ورفع الحجوالعمرة على النمابة للفاعل ونصبص ةعلى النبابة على المفعول المطلق والعامل فيم العمرة ويقدر مثله للحج لان العمرة والحجمصدر ان يقدركل واحدمنهما بأن والفعل والمعنى فرض بان محجمرة وسن أن يعتمر ص ة ولا يصح أن يكون العامل فيه فرض وسنت لأنه انما يفيدان الفرض والسنة وقعمن الشارع مرة ولايفيد المعي المرادلان المفعول المطلق قيدفي عامله ويجوز أن ينصب مرة على التمييز المحول عن النائب عن الفاعل والمعنى فرض المرة من الحجوسنة العمرة من العمرة ويوجد في بعض النسج فرض الحج بفتح الفاء وسكون الراء على انه مصدر مرفوع بالابتداء وبرفع سنة بالعطف عليه و بجرالجج والعمرة بالاضافة ومن من فوع على انه خرير وعليها شرح البساطى ويتعين حينئذأن بكون المصدر بمعنى اسم المفعول اى المفروض من الحجص والمسنون من العمرة مرة والله أعلم وانعا أطلت الكلام هنا لان هذه المسائل محتاج اليها ولم ينب الشار حمليا (ولنشرع) في الكلام على اشتقاق الحجو العمرة ومعناهم الغة وشرعا وما يتعلق بذلك فنقول الحجفى اللغة القصدوقيل القصد المتكرر قال ابن عبد السلام الحجفى اللغة القصد وقيل بقيد التكرار انتهى وكذافال فى التنبهات أصل الحج القصد وسميت هذه العبادة حيجالما كانت قصد موضع مخصوص وقبل الحج مأخوذمن التكرار والعود من ة بعد أخرى اتكرار الناس عليه كإقال الله تعالى شابة للناس أي يرجعون اليه ويشوبون في كل عام انتهى وعلى الثاني اقتصر صاحب المقدمات وصاحب الطراز ونقله القرافي عن الخليل وهوظاهر الصعاح لقوله الحج القصد ورجل محجو جأي قصودوقد حجبنو فلان فلانااذا أطالوا الاختلاف المهانهي والظاهرأنه مستعمل في اللغة بالوجهين لقول صاحب القاموس الحج القصدوالكف والقدوم وكثرة الاختلاف والتردد وقصدمكة للنسك ويشهد لذلك حديث مسلم المتقدم ان الله فرض عليكم الحج فحجو اوقول الرجل أكلعاميار سول الله الحديث لانه يعقل أن بكون سؤاله لهذا المعنى و يحقل أن يكون لعني آخروهوان العاماء اختلفوافي الأمرالطلق هل يقتضى التكرار أولا يقتضمه أويتوقف فمازاد على من قعلى البيان فلا بعكم باقتضائه قال إبن القصار وهو عندمالك مقتض للتكرار وخالفه بعض أحجابنا فيعمل أن يكون السائل برى بعض هذه المذاهب والتدأعلم واختلف في اطلاق الحج على العبادة المشروعة فقيل حقيقة لغوية وإن الحج مستعمل في معناه اللغوى الذي هو القصدأو القصد المتكر رغبرأن الشارع اعتبر مع ذلك أمور الابدمنها وهندامدهب القاضي أبي بكر الباقلاني وقيل انه حقيقة شرعية نقلها الشارعمن المعنى اللغوى الى المعنى الشرعي من غير ملاحظة للعنى اللغوى وان صادف أن بين المعتمين علاقة لأمر اتفاقى وهذا ، فدهب المعتز لة وقال بهجاعة من الفقهاء وقيل انه نقل الى المعنى الشرعى على سبيل المجاز لمنه المعنى اللغوى وهذا مندهب الامام فخر الدين والمازري وجاعة من الفقهاء قال ابن ناجي وهومندهب الحققين من المتأخرين وهنده النظائة الأقوال جارية في الحقائق الشرعية كالصلاة والصوم والزكاة وغيرها وكلام صاحب القاموس المتقدم يشهد للاول لانه جمل قصد مكة للنسك من جلة معاني الحج فى اللغة وعلى القول الثالث فوجه المناسبة بين معنى الحج في اللغة وعلى القول بأنه القصد ظاهر وأما على القول بان معناه في اللغة القصد المتكرر فقيل في وجهمنا سبة الحج في الشرعله

كون الناس يأتونه في كل سنة قال ابن مشدين فحكم التكرار باق في كل سنة فرض كفاية على العموم قال وذهب جاعة من العاماء الى أنه واجب على الامام أن يقيم مناره كل سنة بنفسه أو بغيره وقيل لأن الناس يعودون الى البيت بعد التعريف يوم المعرثم يعودون المه لطواف الوداع وقال التادلي قال في الا كال ما كان مقتضى الحج التكر ارمن حيث الانستقاق واتغقوا على إن الحج لابلزم الامرةواحدة كانت العودة الى البيت تقتضي كونهافي عمرة حتى بحصل التردد الى البيت كالقنضاه الاشتقاق انتهى فيتعصل في معنى التكرار فيه ثلاثة أقوال انتهى كلام التادلي وقد أشبع القاضي عياض في الا كال في أول كتاب الصلاة الكلام في ذلك والله أعلم وأمافي الشرع فقال التادلي قال صاحب الحكم هو القصد الى التوجه الى البيت بالاعمال المشر وعة فرضا وسنة انتهى وقال صاحب المقدمات فحج البيت في الشرع قصده على ماهو في اللغة الأأنه قصد على صفةمًا فى وقت ما تقتر ن به أفعال مّا انتهى قال المتادلي و يردعلي الاول كونه لم يذكر الاعمال المشروعة فيه بلأطلق وعلى الثاني مافيهمن الاجال لانمن شرط الحدأن يكون مبينالذات المحدودانهي وقال ابن عرفة قال ابن هارون لا يعر ف لانهضر ورى للحكم يوجو بهضر ورة وتصور الحكوم عليه ضرورة ضرروى ويردبأن شرط الحكم تصوره بوجهما والمطلوب معرفة حقيقته وابن عبد السلام لعسره ويردبعدم عسرحكم الفقيه بثبوته ونفيه ومحته وفساده ولازمه ادراك فضله أو خاصته كذلك وعكن رسمه بانه عبادة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عشرذى الحبجة وحده بزيارة وطوافذي طهراخص بالبيت عن يساره سبعابعد فجريوم النعر والسعيمن الصفاللر وةومنها البها سبعابعه طواف كذاك لايقيدوقته باحرام في الجيع انتهى وقوله ولازمه ادراك فصله أوخاصته كذاكأي دون عسر وقوله وطواف ذي طهر باضافة طواف الى ذي بمعنى صاحب وقوله أخص أى من الحدث والخبث وقوله بعدطواف كذاك أي ذي طهر الخوقوله لا يقيد وقته يعني ان وقت السعىليس بمقيدكو قتطواف الافاضة ووقت الوقوف بليصح السعى في كلوقت كإسبأتي انشاءالله تعالى وقوله باحرام أيمع احرام والله أعلم واعترض عليه بعضهم بان لزوم الوقوف بعرفة ذائى لانهركن فلايصير أن يكون رسمااذلا يؤتي فيمه بالذاتيات وانكان اللزوم خارجيما فيلزم بطلان الحدلانه مركب من الذاتي والخارجي قال المشذالي والجواب أنا نلتزم صحة الرسم لانه ذكرفيه الجنس البعيدوالخاصة قولكملز ومالوقوف ذاتي قلنا ممنوعوا نماالذاتي فعل الوقوف وبين الوقوف وبين المفهومين بون بعيدو يلزم تركيبه من التصورات والتصديقات لان اللزوم من عوارض التصديقات انتهى فكانه النزم بطلان الحدو عكن تصححه بان بقال عبادة ذات وقوف بعرفة الى آخره والله أعلم وقال ابن ناجي ولما كان ابن هارون حج أشبه ماقال ولما لم يحج ابن عبد السلام حسن منه أن يقول لعسر هانتهي وأماضبطه فقال ابن فرحون في شرحه الحج بفتم الحاءوكسرهاوكداالحجة فيهااللغتان وأكثرالمسموع فيهاالكسر والقياس الفتم وقال ابن راشد الحج بالكسر الاسم انتهى وقال في الصحاح الحج بالكسر الاسم انتهى ونحوه في القاموس وقال في الا كال الحج بالفتح المصدر و بكسرها وفتعهامعاالاسم و بالكسر أيضا الحجاج انتهى والعمرة في اللفة الزيارة يقال اعتمر فلان فلاناأى زاره قال ابن الحاج ولذا كان ابن عباس لابرى العمرة لاهمل مكة لانهم مافلامعني لزيارتهم اباهاانتهي وقال في الا كال قال الامام المازرى والاعتمار في المكلام لزوم الموضع وهي أيضا الزيارة قال التادلي وقال آخر ون معنى الاعتمار

والعمرة القصدقال الشاعر

لقدسما بن معمر حين اعتمر * فحل أعلى محتمد ومفتضر

أرادحين قصدانتهى وفي الشرع زيارة البيت على وجه مخصوص أوتقول عبادة بلزمها طواف وستفي فقط مع احرام وقولنا فقط لغرج الحج (فائدة) قال الشيخ زروق في آخركتاب الحجمن شرح الارشاد أحكام الحج كثيرة وفر وعه غزيرة والاعتبار بها اليوم قليل لاسياب بلاد الغرب لعدم الحاجة الباوتحقيقها في الغالب يحتاج لطويل البحث ودقيق النظر و بعض الملابسة في الفعل فليعدر المتسكم فيه عند تقصيره ولقد سمعت شخنا أباعبد الله القورى رحم الله يقول حاكياعن غيره ان أحكام الحج على منه ها المالك لا تسكاد تنضبط لزمام قال وا عاقد تنضبط أفعاله و ذكر أنها تسعد عشر فعلاو العمرة فضها وعندى ان أصولها أقل من ذلك فعا يظهر وقد جعتها في أبيات وهي

أحرم ولب ثم طفواسع وزد * في عمرة حلقا وحجا ان ثرد فزد منى وعرفات جعا * ومشعرا والجرات السبعا وانحر وقصر وافض ثم ارجع * للرمى أيام منى وودع وكسل الحجة بالزياره * متقيا من نفسك الاماره فالسرفي التقوى والاستقامه * وفي المقين أكبر المكرامه

ص ﴿ وَفِي فُو رَبِّهُ وَتُرَاخِيهُ لِحُولَ الْفُواتَ خَلَافَ ﴾ ش يعني انه اختلف في الحج هـل هو واجب على الفو رععني انه اذاوج مسبه وشروطه الآتية وجب على المكف المبادرة المه في أولسنة عكنه الاتيان بهفيها ويعصى بتأخير معنهاأوهو واجبعلي التراخي فلاتحس المادرةفي أول سنة وانماتجب عندخوف الفوات امالفساد الطريق بعدامنها أولخوف ذهاب ماله أوصحته أو ببلوغه الستين قال البرزلى وغيره أو يخاف عجزه في بدنه فجب حين المفوراتفاقا ذ كرالمسنف في ذلك قولين مشهورين الاول منهما رواه ابن القصار والعراقيون عن مالك وشهره صاحب الذخيرة وصاحب العمدة وابن بزيزة والقول الثاني منهما شهره ابن الفاكهاني في كتاب الاقضية من شرح الرسالة قال في التوضيع والباجي وابن راشد والتامساني وغيرهم من المغاربة برون انه المذهب انتهى (قلت) يعنى انهم يرون ان مسائل المفهب تدل عليه وليس ص اده انهملم يحكوا خلافه فقدقال ابن رشدفي المقدمات اختلف في الحج هل هو على الفو رأوالتراخي فحكى ابن القصارعن مالك انه عنده على الفور ومسائله تدل على خلاف ذلك شهر ذكر المسائل التى يؤخذ منها التراخى وعاصل نصوصهم ان المذهب اختلف على قولين مشهورين هل وجوب الحج على الفو رأوالتراخي والقائل من القول الثاني برى التوسعة مغياة عاتق دمهن خوف الفوات وذلك يعتلف باختسلاف الناس بالقوة والضعف وكثرة الأمراض وقلتها وأمن الطريق وخوفها وحده سعنون بستين سنةقال ويفسق وتردشها دته اذازادعلها قال في التوضيح قال صاحب التمهيد ولاأعلم أحداقال يفسق وتردشها دته غير معنون انتهى زادابن الحاج والتادلى عن صاحب التمهيدوه فداتوقيت لا يجب الابتوقيف بمن بجب له التسليم قال وكل من قال بالتراخي في هذه المسئلة لا تعدى ذلك والحدود في الشرع لا تؤخذ الاعمن له أن يشرع وقد احتج بعض الناس السعنون عاورد في الحديث المأثو رعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أعمار أمتى ما بين الستين الى السبعين وقلمن مجاو زذلك وهذالاحجة فيهلانه كلام خرج عن الاغلب أيضاولا ينبغى أن يقطع

(وفي فوريته وتراخيه ظوف الفوات خلاف) الجلاب من لزمه فرض في المحج لم يجزله تأخيره الفور دون المتراخي والتسويف وعزاابن عرفة هذا العرافيين وعزا لابن عرز والمغاربة وابن التراخي مالم يخف فونه المونية المونية

بتفسيقمن معت عدالته ودينه وأمانته بمثل هذامن التأويل انتهى والحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم وقال صاحب الطراز اذاقلنا يجب على التراخي فله تأخير مالم يحف عجزه عنه كم يقول في الكفار اتو يلزم على هذا اذا اخترمته المنية أنلايعصى وهو قول بعض الشافعية وانهمتي يخاف الفقر والضعف ولم بعج حتى مات أثم وعصى وغير ممتنع أن يعلق الحكم على غلبة الظن كقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترائخيراالوصيةوانماأراداذاغلبعلي ظنهاذاأخره وهوشاب قتدروفي نيته فعلهفات علىذلك الحال كان ذلك عندراطر أعلى ما يحو زله فعله فلا يأثم بذلك وقال بعضهم يأثم بكل حال وانماجو زله التأخيربشرط السلامة كاجو زلله لمضرب الصيان وللز وحضرب الزوجة بشرط السلامة واختلف هؤلاءمتي يعصى فقال بعضهم يعصى بتأخيره عن أول سنة القدرة اذالتأخير عنهاا عاجاز بشرط وقال بعضهم يعصى بتأخيره عن آخر سنةلم يمكم الحج بعدها انتهى ورأى بعضهم الأول والثانى عائداعلى الشافعية كاصرح بهالقرافي فى ذخيرته ونعوهذاذ كرابن الحاجءن القاضي أبى مكر ونصه قال القاضي أبو مكر وانماسه ين وجو به اذا غلب على ظن المكاف فوانه و بجرى هذاالجرى اباحة التعز يرللامام تمقال فاذاأخر الرجل حجمه عن ذلك الوقت الذي يغلب على ظنه العجزعنه يعدعاصياوان اخترمته المنية قبل أن يغلب على ظنه الفوات فليس بعاص ومعني هذاأن يبلغ المكلف المعترك فيغلب على ظنه انه اذاأخره في المستأنف توفي قبل أن محج أوتكون الطريق آمنية فنخاف فسادهاأ وبكون ذامال فنخاف ذهاب ماله بدليل يظهر له على ذلك كله فان عجله قبل أن نغلب على ظنه ماذ كرناه أو ببلغ المعتر لافقد أدى فرضه وتعجيله نفل كالصلاة التي تعد باول الوقت وجو باموسعافان عجلها فقدادي فرضه وتعجيلها نفل انتهى فاماترجح عند المؤلف تعديده مغوف الفوت لايستين سنة كافال محنون جزم به فقال لخوف الفوات لكن من خوف الفوات بلوغ الستين كانقله ابن الحاج عن القاضي أبي بكر في كلامه المتقدم حيث قال ومعنى هذاأن سلغ المكاف المعترك أي معترك المناياوهومن ستين الى سبعين قال الفا كهاني وتسمهاالعرب دقاقةالرقاب انتهى فحاصله انهاذا خنف الفوات ببلوغ الستين معترك المنايأو بغسره تعبن على الفو راتفاقاواذالم محف الفوات فقولان مشهو ران نقل العراقبون عن مالك أنه على الفورورأواانه المذهب وشهره القرافي وابن بزيزة ومصنف الارشادوشهر الفاكهاني في كتاب الاقطيمة من الرسالة التراخي وقال في كتاب الحجمنها انه ظاهر الميذهب والباجي وابن رشدوالتامساني وغيرهم من المغاربة برون انه المذهب وأخذوه من مسائل فأخذه اللخمي من قول مالكلاتحرج المهالمعتدةمن الوفاة قال ابن عرفة وهوضعف لوجوب العدة فورا اجاعا نتهي وأخنه اللخمي أيضاوابن رشدمن روابة ابن نافع يؤخر لاذن الابوين العام والعام القابل فان أذناله والاخ جلانه لوكان على الفو رتعجل علممالان التأخير معصة قال في التوضير وأجب عن هـ ذا وجهين الاول أن هـ ذامعارض عنه له فقد نقل في النوادر رواية أخرى بالاعجال علما الثانى انطاعة الابوين لما كانت واجبة على الفورباتفاق وكان الحج مختلفا في فوريته قدم المتفق على فو رسه ولا لمزممن التأخير لواجب أقوى منه أن يكون الفو رغير واجب انتهى وهذاالجواب الثاني لابن بشيرورده ابن عرفة فقال بردبقو لهااذابلغ الغلام فلهأن يذهب حيث شاءوسماع القرينين سفر الابن البالغ بز وجته ولوالى العراق وترك ابيه شيخا كبيرا عاجزا

عن نزع الشركة من رجله جائز فقبله ابن وشدوجله ابن محو زعلى عدم الحكم به لاعلى عدم وجوبه بعيدج داانتهى ومسئلة المدونة التي أشار اليهاهي في النكاح الاول في أوائله وسهاع القرينين في رسم الصلاة من كناب المديان وسيأتي ان شاء الله الكلام على هذه المسئلة في موانع الحجاتم من هذاوأ خذه ابن رشدأ يضامن مسئلة الزوجة قال في المقدمات روى أشهب أنهسئل عن حلفأن لاتغرج زوجته فارادت الحج وهي صرورة انديقضي عليه بدلك ولكن ما أدرى ماتعجيل الخنث حلف أمس وتقول أخرج اليوم ولعله يؤخر ذلك سنة وفي كماب ابن عبد الحكم أنه وخر ذلك سنة وكذلك بقضى عليه وهذا يدل على ان الحج عند معلى التراخي اذلو كان عنده على الفور لماشك في تعجيل الحنث في أول العام بل القياس ان يحنث في أول العام وان كان الحج على التراخي لان لهاان تعجله وان لم يجب تعجيله انتهى قال في التوضيح وأجيب بان مالكافهم عنها قصدالاضرار لقوله حلفأمس وتخرج اليوم واذاتأملت ذلك وجدت دلالته على الفور أقرب انتهى وله نحوذ لك في أو اخرسهاع اشهب من كتاب الإيمان بالطلاق من البيان واستدل للقول بالنراخي بان فرض الحج نزل سنةست وأخره النبي صلى الله عليه وسلم الى سنة عشر وأجبب بان الذي نزل في سنة ست قوله تعالى وأتمو االحج والعمر ة لله وهو لا يقتضي الوجوب وانما فرض الحج بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سيملاو هذه نزلت سنة تسع قال سند وقيل سنةعشروعلي الاول فلعل الوقت كان لايتسع بان نزلت في آخر العام انتهى بالمعني فتأمله والله أعلم (تنبيهات الاول) سوى المصنف رحه الله هناس القولين مع انه قال في توضيحه الظاهر قول من شهرالفور وفي كلام ابن الحاجب ممل المه لانه ضعف حجة التراخي ولان القول بالفور نقله العراقمون عن مالك والقول بالتراخي اعاأ خدمن مسائل وليس الاخدمنها بقوى انتهى وقدم في مناسكه القول بالفور يةوعطف عليه الثاني بقيل فقال والحج واجب مرة على الفور وقيل على النزاخي وقال بنعبد السلام اذاتأملت المسائل المأخوذ منها التراخي وجدتها أقرب الى دلالتها على الفور انتهى وقال ابن الفرس في أحكام القرآن الذي عليه رؤساء المذاهب والمنصوص عن مالك الفور انتهى اذاعامت ذلك فقد ظهر لكأن القول بالفور أرجح ويؤ بدذلك ان كثيرامن الفروعالتي يذكرها المصنف في الاستطاعة مبنية على القول بالفور فكان بنبغي للؤلف ان يقتصرعليه والله أعلم (الثاني) تقدمان الحجعلى الفورعلى من بلغ الستين وقدنقل ابن معلى والتادلى عن الباجي وابن رشد الاجاع على انه تعين على الفو رعلي من بلغها أوكاد وفي حكاية الاجاع نظرولم أقف عليه في كلام ابن رشدوتقدم عن سعنون انه أذا بلغ الستين يفسق وتردشهادته وقول صاحب التوضيح عن صاحب التهيد انه قال لاأعلم أحداقال ذلك غيرسعنون (الثالث) وعلى القول بالفور فاوأخره عن أول العام عصى ولا يكون قضاء خلافالابن القصار نقل ذلك المصنف وابنعر فةوغيرهماوقال في الشامل فاوأخره عن أول عام فقضاء وقيل أداءانتهي وهومشكل لانه توهمأن ماصدر به هوالراجح وليس كذلك اعاقال به ابن القصار وفي كلام صاحب الطر ارانه اذا أخره عن أول سنة الامكان لايسمي قاضيا اجاعاونصه في الاحتجاج للقول بالتراخي ولانه اذا أخر الحجعن أولسنة الامكان لايسمي قاضيا اجاعاوان كان قدتعين عليه في تلك السنة لوجب اذاأخره عنهاان يفوت أداؤه ويسمى قاضيا كاتقول اذا أفسده انه يقضيه وأجاب عن هذا الاستدلال بقوله وأمااسم القضاء فلاعبرة بهلانه اعما يستعمل فمامختص وجو به يوقت بعينه وهمذا لايحتص واعما

يجب وقتامكانه في الجملة فهو كوجوب رد المفصوب والعارية لمالم يحتص بوقت كان فعله أول وقتوجو به كفعله فيابعده في تسميته أداء بحلاف الاحرام اذا أوقعته في وقت معين فانه قد تعين بوقوعه فاذا أفسد فسمينا عزمت لهقضاءانهي وكناك حكى الاجاع على ذلك بن الحاج في مناسكه والله أعلم وأماعلي القول بالتراخي فتقدم عن ابن الحاج وغيره انهلو اخترمته المنية قبل ان بغلب على ظنه الفوات لم يعص وان أخره بعد أن غلب على ظنه الفوات عصى (الرابع) قال سنداذاوجدتشرائط الحجوجب فانكان بينهو بين زمانه وقتواسع كان وجو بهموسعافتي سعى فيه معى في واجبه وان مات قبل فوت وقته سقط عنه وان لم يخرج حتى فات الحج فقد استقر الوجوب عليه فانمات سقط الوجوب عوته ولايلزمور تته ولاماله اذالم يوص به و به قال أبو حنيفة وقال الشافعي واس حنيل ان مات قبل مضى زمن الحج فلاشئ عليه وان مات بعد فذلك في رأس ماله انتهى (الخامس) قال أشهب في مسئلة الزوجة فان أرادت الحجوهي صرورة انه يقضى عليه بذلك يفهم منهأنها لولم تكن صرورة انه لايقضى عليه وهوكندلك ولوندرته وله منعها قال في التوضيحفي كتاب الندو رفيها وللز وجمنع زوجت اذاندرت المشي كاعنعها من النطوع لأنهامت مدية عليه انتهى وانظر النوادر والله أعلم ص ﴿ وَحَدْتُهِ مَا بِالسَّلَامِ ﴾ شيعن أن شرط صة الحج والعمرة الاسلام فلانصحان من غيرمسلم وهذامتفق عليه وفهم من كلام المصنف هنا ومماذكر فيشروط وجوب الحجأن الاسلام ليسشرطاني وجوبه بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشر يعةوهداهو المشهور صرح بمشهور يتهفى الذخيرة ونقله عنه في التوضيح وقال في التنقيح أجعت الأمة على خطابهم بالايمان واختلفوافي خطابهم بالفروع قال الباجي وظاهر مذهب مالك خطابهم ها خلافالجمهور الحنفية وأبي حامد الاسفرايني انتهى وقال القرطبي في تفسيره في سورة آل عمران الكفار عند نأمخاطبون بفر وع الشريعة ولا خلاف فيه في قول مالك انتهى والظاهرأن من ادالقرطبي نفي الخلاف فيه في قول مالك نفســـه لابين أحجابه فقدنقل جاعة فيه الخلاف منهم ابن رشد كاسيأتي وقيل ان الاسلام شرط في وجوب الحجبناء على ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة قال ابن رشد في شرح المسئلة الثالثة من سماع عبدالملائمن كتاب الجامع وهو الصحيح من الأقوال وقال في كتاب الصلاة من المقدمات الظاهرمن مذهب مالكأنه يرىأن الكفار مخاطبون بشرائع الاسلام وحكى فى الزكاة والحج القولين من غيرتر جيح وفي كلامه في الصيام ميل الى عدم الخطاب وكانه والله أعلم برجح القول بعده مالخطاب من حيث الدليل و رجح القول بالخطاب بالنظر الى مسائل مندهب مالك والله علمواذاقلناانه شرط في الوجوب فيكون شرطافي الصحة أيضا اذلم يقل أحدان العبادة تصحمن الكفار وعلى هذافاذ كرهالشارح في الكبير وفي الشامل وتبعه عليه غيره من حكاية ثلاثة أقوال قول بانه شرط في الصحة وقول بانه شرط في الوجوب وقول بانه شرط فيهما يوهم ان الثاني تقول دصحته من الكافر ولم يقل به أحدوقد قال ابن عرفة في باب الجمعة ماهو شرط في الوجوب فهوشرط فيالأداء والاأجزأ الفعلقبلوجو بهعنهبعده ولاينقض باجزاءالز كاةقبل الحول بيسير لأنه بناءعلى انماقارب الشئمثله والاأجزأت قبله مطلقااه ونص كلامه في الشامل وهل الاسلام شرط في معته ورجم أوفي وجو به أوفيهما خلاف ويمن تبعه الشيخ زروق في شرحه فقال يعنى ان الاسلام شرط في صحة الحجوالعمرة وقيل شرط في الوجوب وقيل شرط فيهما انتهى

(وصفتهما باسلام) ابن شاس ولايشسترط لصعة الحجالا الاسسلام ثمقال وتساوى العمرة الحج فى جعيم فلك خلاالوجوب

وكان الحامل للشيخ بهرام على ذلك أنه وقع في عبارة أهل المدهب انه شرط في الوجوب وفي عبارة بعضهم انهشرط في الصحة وفي عبارة بعضهم انهشر طفيهما فحملها على ظاهر ها نظهر ذلك من كلامه فى الشرح الكبير ونصه وقد اختلف في الاسلام هل هو شرط في الوجوب والمه ذهب ابن يونس والجزولي وغيرهما بناءعلى عدم الخطاب أومن شروط الصحة والبد فدهب ابن شاس وصاحب الذخيرة وهوظاهرمافي التبصرة وجعله عبدالوهاب في المعونة من شروط الصحة والوجوب معا وحكى الأولى في المقدمات ولم يرجح شيأ انتهى فتأمله وفائدة الخلاف في خطاب الكفار بفروع الشريعة انماهي في تضعيف العداب فقط وذكر البساطي عن بعضهم ان لذلك فائدة أخرى وهى وجوب الاستنابة عنه من ماله اذا أسلم ومات في الحال على القول بان الاسلام ليس شرطافي الوجو وعلى القول بصحة النيابة في الحجوا عا تجزي عن الفرض وأماعلى القول بانه شرط وجوب فلا يؤخذ من ماله شيخ (قلت) وهذا الايصح لأن الاستنابة عن الميت من ماله اذا لم يوص بذلك لاتعب عندناولوكان المستمسامامستطيعا ولاأعلم فى ذلك خلافاوقد اعترض المصنف على ابن الحاجب في كون كلامه يقتضي الخلاف في ذلك وكذلك ابن عرفة كما سيأتي بيانه ان شاءالله واعترض البساطي على ماذ كره بان ذلك لزم أيضاعلى القول بانه شرط في الوجوب لأنهل أسلم تعلق به الوجوب وان كان لايستطيع الحج فانه يستطيعه بالنيابة وهوظاهر والأولى رده عا ذ كرناه والله أعلم وفهمن كالام المنف أيضاأنه لاسترط في معتبه غير الاسلام وهو المعروف وحكى ابن عرفة عن الباجي أن العقل شرط في محته أيضاوا عترضه بانه خلاف النص بعني نص المدونة وجعلابن الحاج الاستطاعة أيضامن شروط الصحة ونقله عن التادلي وجعله في الشامل مقابل الأصحوتبعه الشيزز روقونص كلامابن الحاجفي مناسكه وشروط وجو بهثلاثة البلوغ والعقل والحرية ولأدائه شرط واحدوهو الاستطاعة مم قال ولاخلاف أن الاستطاعة شرط في أداء الحجوا عاالخلاف في تعيينها انتهى وهو كلام غيرظاهر ولمأره لفيره أعنى نفى الخلاف والله أعلم وقدبسطت الكلام على ذلك أيضافي شرح المناسك فن أحبه فليراجعه والله أعلم (تنبيه) قال ابن جاعة في منسكه الكبير لواعتقد الصي الكفر لم يكفر عند الشافعية فلوحج أواع هر في تلك الحال فقال أبو القاسم الروياني لا يصحوقال والده يصح بخللف الصلاة ومنه هب الثلاثة ان ارتداده ارتداد فلانصعمنه انتهى والله أعلمص فمعرم ولى عن رضم عوجر دقرب الحرم بش يعنى فبسبب أنهلا يشترط في صحة الحجوالعمرة الاالاسلام صح الاحرام بالحج والعمرة عن الصي ولوكان رضعا لأنه محكوم له بالاسلام وكذلك المجنون المطبق وهنداهو مندهب المدونة وهو المشهو رفى المذهب وفي الموازية لابحج بالرضيع وأما بنأر بع سنبن أوخس فنعم قال اللخمي وعلى قوله هذا فلاحج بالجنون المطبق وكانه فهم كلام الموازية على المنع ولذاقال ابن عرفة وفي صحته يعنى الاحرام لغيرالمميز قولان لهاوالمخمى معرواية ابن وهب محج بابن أربع لابرضيه وفي الجنون قولان لهاولتغريج اللخمي على الصي وقول الباجي عدم العقل منع صحته خلاف النص ونقله ابن عبد السلام عن بعض شارخي الموطأمن المتأخر بن تعمية أوقصو رانتهي وقال فى التوضيح وجل عياض قوله في المواز ية لا يعج بالرضيع على كر اهة ذاك لامنعه ابن عبد السلام و وقع في كلام بعض شارحي الموطأمن المتأخر بن أن الحج لا يصحمن المجنون نف لا ولا فرضاوهو خلاف نص المدونة انتهى كلام التوضيح وكلام ابن عبد السلام المتقدم ذكره في

فانهاسنة مؤكدة (فيعرم ولى عن رضيع وجرد قرب الحرم) من المدونة ويصع الحج لغير المبر وللجنون ويعرم منهما ولهما بتبريدها ناويه ولايلى عنهما ويجسره المناهز من ميقاته وأمامن لاينتهز كابن عمان سنبن فيعرد قرب الحرم شرح قول ابن الحاجب وأما المميز والعبدفعن أنفسهما واعانهت على هذا لأن الشميخ في التوضيح نقله في غيرهذا الموضع وقال ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب يعب بالاسلام الى آخره بعدان ذكر كلام الموازية فال الباجي هو على الاستعباب انتهى فهذا تصريحمن ابن عبد السلام عن الباجي انه حل كلام الموازية على الاستعباب ويعني به أن ترك الاحرام بالرضيع مستحب والله أعلم والأصل في الحج بالصغير مار واه مالك في الموطأ انه صلى الله عليه وسلم من بامرأة وهى في محفتها فقيل له اهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذت بضبعي صبى كان معها فقالت ألهذا حج يارسول الله فقال نعم ولك أجر رواه مسلم في صحيحه قال في الا كالولاخلاف بين أعةالعلم في جواز الحج بالصبيان الاقومامن أهل البدع منعوه ولايلتفت لقولهم وفعل النبي صلى الله عليه وسلم لذلك واجاع الأئة والصحابة يردقو لهم وانما الخلاف للعاماء هل ينعقد على محكم الحج وفائدة الخلاف الزامهم من الفدية والدموالجبر مايلزم الكبيرام لافابو حنيفة لايلزمهم شيأ واعا يتجنب عنده ما يتجنب المحرم على طريق التعليم والتمرين وسائرهم بلزمونه ذلك ويرون حكم الحج منعقدا عليه اذجعل له النبي صلى الله عليه وسلم حجاواً جعوا على انه لا يجز يه اذا بلغ من الفريضة الافرقة شندت فقالت بعز بهولم يلتفت العاماء الى قولها ثم اختلفوا فمين أحرم وهوصبي فبلغ قبل عمل شئ من الحج فقال مالك لا يرفض احرامه ويتم حجه ولا يجزئه عن حجة الاسلام قال وان استأنف الاحرام قبل الوقوف بعرفة أجزأه عن حجة الاسلام وقيل بجزيه ان نوى باحرامه الأول حجمة الاسلام وقال أبوحنيفة بازمه تجديد النية ورفض الاولى وقال الشافعي تجزئه ولا يحتاج الى تجديدنية وكذلك اختلفوا على هذافي العبديحرم ثم يعتق سواء واختلف عن مالك في الرضيع ومن لايفقه هل يحج به وحل أصحابنا قوله بالنع انماهو على الاستعباب لتركه والكراهة لفعله لاعلى النعر بمانتهي كلامصاحب الاكالوماذ كرهصاحب الاكال من الاجزاء اذا استأنف الاحرامأونوي باحرامه الأول الفرض مخالف لنص المدونة وسيأني الكلام على ذلك مستوفي في شرحقول المصنف وشرط وجو مه كوقوعه فرضاحر بةوتكليف واذا صح الاحرام بالحج والعمرة من الصي ولوكان رضيعاومن المجنون فيعرم عنهما وليهماقرب الحرم وتعديد كل منهما بنوى الاحرام فقول المصنف قرب الحرم متعلق بقوله فيعرم والمعنى فيعرم الولى عن الرضيع فرب الحرم وذلك بان ينوى أنه أدخله في حرمة الاحر امواذا أراد الاحرام بهجر ده ولو قدم قوله فرب الحرم على قوله وجر دلكان أحسن وأبين فان كلامه يوهم انه متعلق بجر دبل هو المتبادر فيفهم منهأن الولى يحرم عنهمن الميقات ويؤخر تجريده الىقرب الحرم وهذامشكل فان مذهب المدونةانه عجرداحرامه يجنب مايجنبه الكبير وذلكأن غيرالبالغ ثلانة أقسام مناهز ورضيع وبين ذلك وبحو زللولى ان بدخل الجيع بغير احرام وان يحرم بهم من المقات أو بعده أوقرب الحرملكن الأولى ان يؤخر احرام الرضيع ومن فوقه بمن لا يجتنب ماينهي عنه الى قرب الحرم وان يحرم المناهزمن الميقات قال في الأمقال مالك والصيان في ذلك مختلفون منهم الكبير قد ناهز ومنهم الصغير ابن سبع سنين وغان سنين الذي لا يجتنب مايؤ مربه فذلك يقرب من الحرم عم يحرم والذى قدناهز فن المقات لانه مدع ما يؤم بتركه قال مالك والصغير الذي لا يتكلم الذي اذاجرده أبوه ير يد بجريده الاحرام فهو محرم و بعنبه ما يجتنب الكبر برانهي وقال ابن أبي زمنين في اختصار المدونة قال مالك ومن أراد أن يحج صبيا صغير الايتكام فلايلبي عنه و يجرده اذا دني من الحرم واذا

جرده كان محرماو محنبه ما يجتنب الكبير ومن كان من الصبيان قدناهز و يترك مايؤ مربتركه فهذا يحرمهن الميقات ومن كان منهم ابن ثمان سنين أوسبع فلا يجتنب مادو مرباجتنا به فهذا أيضابقر بمن الحرمو يجنب مايجتنب الكبيرانتهي وقوله ناهزأي قارب البلوغ قال أبوالحسن الصغير والمناهز بكسرالهاءالمراهق انتهى وقال سندقال مالك والصيان في هنا مختلفون منهم الكبير وقدناهز ومنهم الصغيرابن ثمان سنين وسبع لايحتنب مابوعم به فهذا بقرب من الحرم ثم محرم والذي قدناهز فن المقات لانه يدعمايوس بتركه وهدابين لان من لاينزج ويقع في محظورات الاحرام لاسعديه المسافة بخلاف من ينزح وجاز تأخيرا حرامه لان التأخيرا نحايؤم بهمن عر بالمقات وهوم بدللنسك وهمذا يختص عن هومن أهل الوجوب وذلك البالغ المكاف والصى ليسمن أهل الوجوب سماالصغير فانهلا بتعقق منه ارادة الاحرام وحكم الجنون في ذلك حرالصغيرالذى لاتميزله في جميع أموره قاله ابن القاسم في الكتاب وأسقط البراذعي ذكره في تهذيبه وذلك خلللانه قدم حكم المغمى عليه معرم به غيره أنه لا معز به والصي معزية فلا بدمن ذكر الجنون ليعلم من أى البابين هو وهو بالصغير أشبه لان غفلته دائمة كغفلة الصغير والانجاء مرض يرتقب زواله بالقرب انهي (قلت) ولعلمسئلة المجنون سقطت من نسخته من تهذيب البراذعي والافهى موجودة فيارأ يتهمن نسج التهذيب وقال في مختصر الواضحة الصيان مختلفون فن كان كبيرا قدعقل وعرف مايو أمر به وينهى عنه فان أهله محرمون بهمن المتقات ع قال ومن كان منهم صغيرالاستكلم أوكان قدتكم الاأنه لايعرف مايوس بهو ينهي عنمه فان أهمله لابحرمون بهمن المقات ولكن يؤخرون به الى قرب الحرم تم محرمون بهو محردونه من مخيط الشاب و كشفون رأسهو يجنبونهما يحتنب المحرممن الطيب وغيره الاأنهم لايلبون عنهانتهي وقال في التوضيح فيشرح قولابن الحاجب فعرم الولى عن الطف لوالمجنون بنجر بده سوى الاحرام لاأن ملى عنيه لابقيال ذكره التجر بدمخالف لقوله في الميدونة واذاحج الصي أبوه وهولا يحتنب مانوعم بهمثل ابن سبع سنين أوتمانية فلايجرد حتى يدنومن الحرم لانه انماقال اذاحيج ولادلالة في ذلك على انه أحرم به قبل ذلك وهو كقول الجلاب لا بأس أن يؤخرا حرام الصي عن المقات الى قرب الحرم انتهى (قلت) وهكذالفظ التهذيب وقد تقدم ذلك في لفظ الأم صر يحاقال ابن فرحون في مناسكه للولى أن محج بالصي و يلى الطفل الذي يتكم والذي لايتكم لايلي عند وكيفية إحرام الصي أن ينوى الولى ادخاله في الاحرام ولايلزمه أن يدخله عند الميقات بلله أن يؤخرا حرامه حتى مدنومن الحرم واذانوى ادخاله في الاحرام جرده من المخيط فيعقد احرامه بذلك الفعل انتهى (تنبهات * الأول) علم من هذه النصوص ان الصي يؤخراح امه الى قرب الحرم ولم أرمن قال انه يحرم به من المقات ويؤخر تعريده الى قرب الحرم الاماوقع فى كلام شارح العمدة وابن بشير في التنبيه وكذلك ماوقع في عبارة ابن عبد السلام فانه وهم ذلك لانه حكى لفظ المدونة السابق أعنى قوله واداحج بالصي أبوه الى آخره بلفظ قال في المدونة واذاأحرم بالصي أبوه وهولا يجتنب مادو من يهمثل ابن سبع سنين وعالية فلايجر دهحتي يدنو من الحرم قال ابن عبد السلام فقديقال انه يخرجمن هذه ان الاحرام ينعقد بالنية دون أن ينضم الم اقول ولافعل فهو خلاف ما يقول المؤلف وغيره لكن المؤلف جعل من الافعال التي ينعقد بهاالاحرام مع النية وتقوم مقام التجر دالتوجه على الطريق فبدلك بنعقد احرام الصي الصغير الذي لا يجرد من الميقات انتهى (قلت) وماذكره عن المدونة أعنى

قولهواذا أحرم بالصبي لمأرمن ذكره مهذا اللفظ الاابن المنير في اختصاره لتهذيب البراذعي ولمأره في في من نسخ التهذيب منا اللفظ والذي رأيسة في الأم وفي نسخ التهديب وفي اختصار ابن أبي زمنين وابن يونس والشيخ أبي مجدين أبي زيد وصاحب الطراز أغاهو بلفظ واذاحج بالصي أبوه كاتقدم وهوالصواب وقدتقدم في نص المدونة أنهاذا أحرمه يحنبه ما يحتنب الكبير ونص كلام شارح العمدة في احرام الصي ولا مجاوز المقات الامحر مالكن لا محر د الطفل الصغير جدامن المقات الشقة وخوف الاضرار به حتى بقارب الحرم ويفدى عنه انتهى ونص كلام ابن بشير في التنبيه ومتى مجردالصى من المخيط أماالكبيرف كالبالغ وأماال فعرفاذ اخيف عليه أخر تجريده وأفدى عنمه انتهى فكلامهماأيضا يوهم انهلا يؤخرا حرامه وهو خلاف مذهب المدونة كإتقدم وجعل البساطي ماذكرته فيحل كلام المصنف احتمالا ونقله عن الشارح ورده وقدعامت ان ما حلناعليه كلام المصنف وذكره الشارح احتمالاهو المتعين ونص كلام البساطي وهدندا التجريد مخالف لتجر يدالمحرم فانه انما بكون قرب الحرم وهو معمول مجردوأجاز الشارح أن بكون قيدا في محرم وجرد معا ولكن قوله في المدونة ولا مجر دالا قرب الحرم دليل على ماقلنا * فان قلت قد قال في الجلاب ولابأس أن يو خراح الصيعن المقات الى قرب الجرم وفلت محمل على نجر يده واللهأعلم فعلى المعنى الاول يوعخر الفعل عن النبة وعلى الثاني لايوعز انهي فاقاله مخالف لماتقدم فان كان وقف على كلام التوضيح وقصد خد الافه فالصواب معصاحب التوضيح وان كان لم يقف عليه فهو معذور وماذكره عن الشارح هو المتعين وانماقاله في الشرح الكبير فقط ونصه وانظر قوله قرب الحرمهل سعلق بقوله فعرمو بقوله ج دمعاحتي تكون النية من الولى مقرونة بتجريد الصي لما عامت ان الاحرام لا ينعقد الابنية مقرونة يقول أوفعل أو يعتفر في حق المغيرمالا بغتفر في حق غيره فينوى عنه عند المقات و بحر دقر ب الحرم وهوظاهر عبارة الشيخ انتهى وأما الصغير والوسط فلم يعرج على ذلك بل في كلامه في الصغيرماننافيه وهوانه قال فىشر حقوله ومطبق أى فعرم عنه الولى و مجرده وليس كالصى فى تأخير تعرب بده انهى ونعوه كلام الاقفهسي فيشرحه وقدتق دمأن حكم المجنون وحكم الصي الذي لاعيز وانهيو خر احرامه وعبارة الشامل أحسن من عبارته في الشرح ونصانوي ولى عن كرضيع وجرده قرب الحرم انتهى ولما اضطربت هذه النقول وغيرها على بعض من عاصر مشايخنا جعل في المسئلة قولين فقال في منسكه و يجرده قرب الحرم وهل يحرم به عند الميقات أوعند تجر يده قولان انهي والله أعلم (الثاني) علم بماذ كرناه أن احرام الولى عن الصي ليس خاصا بالرضيع وكذا تأخير الاحوام لقرب الحرم ليس غاصا به كا قديوهمه كلام المصنف بل ذلك عام في غير المميز ولكنه رحهالله خص الرضيع بالذكر ليتبه على ان المشهور صة حجه وجو ازه خلافالماذكره اللخمي عن الموازيةمن منع الحجه ولوأتي بالكاف فقال عن كرضيع لكان أحسن وقال ابن عبد البرفي التمهيد بعدان ذكرجواز الحج بالصبيان عن مالك والشافعي وفقهاء الحجاز والثوري وأبى حنيفة والكوفيين والاوزاعي والليث وغيرهم من أهمل مصر والشام وكل من ذكرناه يستحب الحج الصيان ويأمربه ويستعسنه وعلى ذلك جهور العاماء في كل قرن وقالت طائفة لابحج بالصبيان وهو قول لايشتغل بهولابعر ج علمهانتهي وقال ابومهدي اتفقو اعلى انه يسنعب لكافل الصيغرين على العبادات حتى تصيرله كالعادات واختلفواهل بحب ذلك على

كافله واختلف القائلون الوجوب فيوقته ولاخلاف من العاماءان الصي بثاب على ما مفعله من الطاعات ويعنى عمايجترحه من السيئات وان عمده كالخطأ وقال في مختصر الواضعة ولاتعب فريضة الحج على الصغير والصغيرة حتى يبلغ الصغيرالحلم والصغيرة الحيض ولكن لابأس أن يحجبهما وهومستحب عمليه رسول اللهصلي اللهعليه وسلم انتهى نمذكرعن طلحة من مصرف قال كان من أخلاق المسامين أن يحجو المنائم و يعرضونهم لله وعن ابن عباس أيماصي حجربه أهله أجزأ ذلك عنه وانأدرك فعلمه الحجانتهي وهذا الحدث فيأبي داودونصه قال علمه الصلاة والسلام اعاصى حجبه أهله فات أجز أعنه هان أدر لافعليه الحجوا عاعبد حجبه أهله أجز أعنه فان عتق فعليه الحج انتهي من الذخرير ةذ كره في باب شروط الحجوالله أعلم (الثالث)قال في التوضيح في شرح كلام ابن الحاجب السابق وحاصله انه يدخلهماأى الصي والمجنون في الاحرام بالتجريد والتجر مدفعل فسكون كلامه هنامو افقالماسيق لهوأن الاحر املامدفي انعقاده من قول وفعل لان التجريد فعلمانتهي (قلت) وهذافي الذكروفي الانثي مكون الفعل كشف وجهها وكفها والتوجه على الطريق والله أعلم (الرابع) علم من قول المصنف وجرد أن الرضيع بحرد كاتقدم في لفظ المدونة على اختصارا بن أى زمنين وقال البرادعي أيضاواذا كان لاستكام فلاسلى عنه أبوه واذا جرده أبوه يريد بنجريده الاحرام فهو محرم ويجنبه ما يحنب الكبيرانهي وقال القاضي سندمسئلة وسثل عن صغىرلانتكام حجمهأ بوهلاملي عنه أبوه في قول مالك قال ولكنه يحرده انتهى وقال ابن عرفة اثركلامه المتقدم وعلى ححته أي حجة احرام غيرالمميز والجنون محرم عنهما ولهما بتجريدهماناويه ولابلي عنهما انتهى ولاشكأن غير المميز في كلامه شامل له والرضيع لقابلته له يقول الموازية لايحر مبالرضيع والله أعلم وقال ابن الجلاب لا يجر دالرضيع ونحوه للاحر اموا عا يجرد المتحرك من الصغار وقبله شارحاه التامساني والقرافي قال القرافي لا يجردغبر الممزلانه لا يحقق منه ارادة لاحرام والمجنون مثله في جميع أموره انتهى وكذلك قال الشيخ أبوالحسن لا بجرد الرضيع لان في تجر بده تضييعاله لانه لاعسك ما يجعل عليه من الثياب انتهى وتحوه في منسك ابن الحاج وهذا كله مخالف لماتقدم عن المدونة وغيرها فيتحصل في ذلك قولان والله أعلم (الخامس) يشمل قول المصنف ولى الاب والوصى من قبله أوقب ل القاضي ويتنزل منزلة الولى كل من كان الصبي في كفالته ولو بغير وصيةمن فريب أوغيره قاله في الطراز (السادس) سيأتي أن سفر الولى بالصي والكافل له على وجهاين جائز وممنوع ففي الوجه الجائزلةأن محرم بهلانهامصلحة دينية ولا كبيرضر رفهاعلى الصبى وكذالله أن يحرم به لأن التمرى انما كان قبل فاذاوصل الى المقال كان احرامه أولى وأفضل وزيادة النفقة على ولمهانتهي وكلامه في الطراز بقتضي انهمنصوص عليه في الموازية فانه قال فان أحرم به في الوجه الممنوع فاصاب صيدافني الموازية أن ذلك في مال الاب انتهى فدل كلامه على أن احرامه ينعقد والالمالزمه جزاء الصيد والله أعلم (السابع) تقدم في التنبيه الثاني عن ابن عبد البرقي التمهيد الامريالحج بالصيبان والامر باستعسانه واستحبابه وانجهو رالعاماء على ذلك وقال فيهأيضا غيرمستنكر أن تكتب للصى درجة وحسنة في الآخرة بصلاته وزكاته وحجه وسائر أعمال البرالتي يعملها ويؤدمها على سنتها تفضلامن الله كاتفض العلى المت بان يؤجر بصدقة الحي هنه ألاترى أبهم أجمواعلي أمر الصي بالصلاة اذاعقلها وصلى صلى الله عليه وسلم بانس واليتم وأكثرالسلف على ايجاب الزكاة في أموال اليتامي ويستحيل أن لايؤ جرعلي ذلك وكذلك وصاياهم

وللذي يقوم بذلك عنهم أجر لعمرى كاللذي يحجهم أحرفضلامن الله ونعمة وقدروي عن عمر انه قال كتب الصغير حسناته ولاتكتب عليه سيئاته ولاعملت له مخالفا عن بحب اتباع قوله انتهى وفي الا كالقال كثيرمن العلماءان الصي شاب على طاعته وتكتبله حسناته دون سيئاته وروى ذلك عن عررضي الله عنه واختلف هل هم مخاطبون على جهدة الندب أوغر برمخاطبين وإنما مخاطب أولماؤهم بحملهم على آداب الشر يعةوتمر ينهم عليها وأخذهم باحكامهافي أنفسهم وأموالهم وهذاهو الصعيع ولايبعدمع هذاأن سقضل الله بادخار ثواب ماعم لوه من ذلك لهمانتهي وقال في أوائل المقدمات المصى حالان حال لا يعقل فهامعني القربة فهو فها كالبهمة والمجنون ليس عخاطب بعمادة ولامندوب الى فعل طاعة وحال بعقل فهامعني القرية فاختلف هل هو فيها مندوب الى فعل طاعة كالصلاة والصيام والوصية عندالمات ومأشبه ذلك فقيل انهمندوب البه وقيل انهليس عندوب الى فعلشئ وانوليه هوالخاطب بتعلمه والمأجو رعلى ذلك والصواب عندي انهما جيعامندو بان الي ذلك مأجو رانعلمه قال صلى الله علمه وسلم للمرأة وللأجرالح دس المتقدم والله أعلم وقال ابن جاعة وعند الاربعة أن الصي شاب على طاعته وتكتب له حسناته كان بمزا أوغير بميز ويروى ذلك عن عمر رضي الله عنه ونقل بعض العاماء الاجاع على ذلك و بدل له ماقد مناه في باب الفضائل عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال جهاد السكبير والصغير الحج والعمرة وحددث المرأة التي رفعت صيبا انتهى من منسكه الكبير وسيأتي الكلام على مااذا بلغ الصي بعد داحرامه عند دقول المؤلف وشرط وجو به الى آخره (الثامن) قال في المدونة ولا بأس أن محرم بالاصاغر الذكور وفي أرجلهم الخلاخلوفي أيديهم الاسورة وكرور الخالصيان الذكور حلى الذهب انتهى والكلام على هذا من وجهين الاول اباحة لبس الحلي لهم وهذا محله عندقول المصنف وحرم استعمال ذكر محلي والثاني كونه لم يأمي هم بنزعه عند الاحرام فقال في الطر از لا يختلف المذهب ان الصي عنع من لباس الخيط ويعتنب مايحتنب الكبير وانماخر جقوله فى ذلك مخر جقوله فى مختصر ماليس بالمختصر لابأس أن المس المحرم الخاتم فل مععله من جنس المخيط ولافي معناء ومن منع الخاتم للر جال منع أيضاللصي الخلخالين والسوارين انتهى وقول ابن عرفة وفي كتاب محمد لابأس أن يترك عليه مثل القلادة والسوارين ثم ذ كرمسئلة المدونة وكلام الشيوخ في اباحة المحلي لم ثم قال عن التو نسي يشغل السوار والخلخال محله خلاف فوله بنزع السكبير في احرامه ما بعنقه من كنب انتهى وقدر أيت كلام التونسي في تعليقه فعلم أن كلامه في المدونة هنا مخالف لشهور مذهبه وكذلك كلام الموازية الذي نقله ابن عرفة والله أعلم ص ﴿ ومطبق ﴾ شهوصفة لمحذوف أي وكذا يحرم الولى عن المجنون المطبق قرب الحرم و مجرده كاقال في المدونة والمجنون في حميع أموره كالصي انتهى وقال الشارح فى الصغيرة وله ومطبق أي فعرم عنه الولى و يجرده وليس كالصي في تأخير تجريده انتهى وتبعه الاقفهسي وهومخالف لمافي المدونة وغيرها ولماقاله ابن الحاجب والمصنف في التوضيح وغيرهما (تنبيهان *الاول) قال الشارح والمطبق هو الذي لا يمز بين السهاء والارض ولابين الانساب والفرس انتهى (قلت) ولا يختص عن هو في هـ اده الحالة والاحسن في تفسير ه أن يقال هو الذي لا مفهم الخطاب ولا محسن ردالجواب ولوكان عمر بين الانسان والفرس كا بأتى في الصي (الثاني) قال الشارح في الكبير واحتر زبقوله ومطبق بمااذا كان يجي أحياناو يفيق أحيانا فانه ينتظر به حال افاقته فان على العادة انه لا يفيق حتى ينقضى الحج صار كالاول انتهى وتعوه في الشامل ونصه

(ومطبق) تقدم نعها بعرم عن الجنون وليه اللخمى الرضيع كالهيمة وأما ان أربع سنين فيختلف اذا عقد وليعلم الاحرام وكذلك المطبق والجنون فأجازه في المدونة بحلاف المعمى فلاينعقد عليه احرام

والمطبق ومن علمانه لايفيق قبل الفوات كالصغير على المشهو رلاغ يرهما كالمغمى انتهى ونعوه للساطى وهوظاهر والله ص ﴿ لامغمى ﴾ ش يعنى ان المغمى عليه لا يحرم عنده وليه بريد ولاغيره فاوأحرم عنهأحد لميصم احرامه عنه كافاله الشارح وغيره وفدتق دم الفرق بينهوبين المجنون المطبق ان الاغماء من ض مترقب زواله بالقرب غالبا بعلاف المجنون فانه شيه بالصي لدوامه وصهالاحرام عن الصبي لانه يتبع غير مفي أصل الدين والله أعلم وسواء أرادواأن بعرمواعن المغمى علمة بفريضة أونافلة وسواء خافواأن يفوته الحج أملا كايفهم ذلك من كارم صاحب الطراز وكايفهمن كلام المدونة قال البراذعي ومن أني الميقات وهو مغمني عليه فاحرم عنه أصحابه معمدة أو عمرة أوقران وتماد وافان أفاق وأحرم بمثل ماأحرموا عندأو بغيره ثم أدرك فوقف بعرفة مع الناس أو بعدهم قبل طاوع الفجرمن ليلة الحرأجز أه حجه وأرجوان لايكون عليه دم لترك الميقات وأن مكون معذور اوليس مأحرمو اعنمة أحكامه بشئ وانماالاحرام مأحرم به هو وقوله وان لم يقف حتى طلع الفجر من ليلة النحر وقدوقف به أصما به لم يحز وحجه انتهى فعلم من هذا انه لا يصيران محرمواعنه لابفريضة ولانافلةأماالفريضة فواضح وأماالنافلة فلالانهذ كرالعمرةوهي نافلة ولقوله وانالميفق حتى طلع الفجر لم يجزه حجه وله يقل و يكمل حجه و يجزي نافلة فتأمله قال ابن بونس في شرح كلام المدونة المتقدم لإن الاح ام هو الاعتقاد بالقلب الدخول في الحج والعمرة والاعتقادات النيات ولاينوب فيهاأحمدعن أحدوالمغمي عليه لانصيرمنه نية ولاتنعقد علمه عبادة لانه غير مخاطب بهافي حال اغمائه ولاخملاف في ذلك أنتهي اذاعا وذلك فن اغمى عليه عنسد الاحرام فينتظر فان لحيفق من اغمائه حتى خرج الوقت فقد فاته الحجوان أهاق من اغمائه قمل فوات وقت الوقوف فلا مخاوا ماأن بفيق بعرفة أويفيق قبل يوم عرفة فان أهاق بعرفة أحرم منها حمئلة فان كان ذلك بعدالز وال فانه بلي ثم يقطع مكانه على المشهو روقيل بلي حتى يرمى جمرة العقبة كإسيأتي وانأفاق قبل بوم عرفة قال سندفان أمكنه أن رجع الى الميقات فالاحسن له أن برجع فان لم يفعل وأحرم من موضعه أجز أه وهل عليه دم قال ابن القاسم لاأحفظ فيه عن مالك شئآ وأرجو الايكون عليهشئ وهو بين فأن دم مجاو زة الميقات الماشت في حقمن مجاوزه م ما اللحج أوالعمرة أولدخول مكة على خلاف في الاخيروهذا لم يكن عند المقات م بداأصلا فاشمه المجنون المطبق اذاحاوزيه أهله المقات معوفي فافاق وأحرمهن موضعه لا يختلف فيهانه لادم علمه انتهى وهذا كله فمن أغمى علمه قبل الاحرام وأماه ن أغمى علمه بعد الاحرام فسمأتي الكلام علمه أنشاء الله عندقول المصنف أوباغماء قبل الزوال فتعصل من هذا ان للغمي عليه قبل الاحرام أربع حالات الاولى أن لا يفيق أصلامن أول الحج الى كاله الثانية أن يفيق في أثناء الحج بعدوقت الوقوف فهذا قدقاته الحج في الصورتين الثالثة أن يفيق بعر فة فهذا محرم حينئذو يليى الي الزوال ان كانت افاقت قبل الزوال وان كانت اهاقته بعد الزوال فيلبي تم يقطع في حينه على المشهور الرابعة أن يفيق قبل عرفة فحكم هذاماقاله سندمن أنه ان أمكنه أن برجع الى المقات فمحرم منه فالأحسن له أن يرجع فان لم يفعل وأحرم من موضعه أجراه ولادم عليه والله أعلم ص ﴿ وَالمَمْرُ بِأَذَنَّهُ وَالأَفْلِهُ تَعْلَيْلُهُ ﴾ ش يعني أن الصبي المميز بحرم عن نفسه لكن بأذن وليه فانأحرم بغيرا ذنوليه انعقد احرامه وكاناللولي تحليله منهوله اجازة فعله وابقاؤه على احرامة بحسب مابرى من المصلحة فان كان رتجي باوغه فالأولى تحليله ليحرم بالفرض بعد باوغه

(لامغمى) من المدونة انأحرم عن المغمى عليه أصحابه فلم يفق حتى طلع الفجر من ليسلة النعرلم بجزه حجه (والممز باذنه) * ابن شاس الممز محرم باذن الولى و مباشر منفسه (والافله تعليله) * ابن عرفةشك ابن عبد السلام فى جوازتحليل الصفير والكبيرالسفيه وليه قصور لغبول الشيخ والصقلي قول أشهب آو عتق أو بلغ عقب تعليله سياده أو وليه فأحرم لفرضه أجزاه وسمعابن القاسم احرام المولى علمه لسفه انظر عند قوله وللولي منع سفيه

فان أحرم باذنه لم يكن له تعليله قال الشارح وانظر اذاأر اد الرجوع بعد الاذن وقبل الإحرام هلهذلك كافي العبدأم لاانتهي (قلت) الظاهر ان له الرجوع كالعبد بلهو أولى لاسمااذا كان لمصلحة (تنبيهات *الأول) فهمن هذاأن احرامه بغيراذن وليه منعقدوان تحليله حائز أماالاول فقال سند الصي يصع حجه فان كان مميزاأذن لهوليه فاحرموص احرامهوان كان صغيرا أحرم عنه وليه فيصير الصي محرماء اينو به وليه من حج أوعمرة فان كان الصي عمز افاحرم من غيراذن وليهفهل ينعقد احرامه قال مالك في العتبية والموازية في الرجل المولى عليه محرم بالحج ان ذلك من السفهلا بمضي وظاهر هذا أنهلا ينعقدوقال أشهب في الموازية اذاأ حرم العبد فحلله سيدهثم أعتق أو حلل الصي ولمه تم بلغ فلحر ماالآن بالحجو بحزم ماعن حجة الاسلام وهذا بقتضي انعقادا حرامه وانما للولى النظر في امضائه ورده وهو الاظهر لأنه تنعقد صلاته واختلف في هذا الفرع أصحاب الشافعي انتهى ولم يفهم الشيوخ رواتة العتبية كافهمها القاضي سندكم سيأتي الآن وأماالثاني وهو جواز التصليل فقال ابن عبد السلام تأمل هل يجوزله أن يحلله وأي فائدة في تعليل الصي اذاحصل هناك بعدأن أحرم الاأن يخشى من تماديه على الاحرام أن يدخل على نفسه ما يوجب عليه فدية أو جزاءفان صع هاذاوجب أن يلحق به السفيه البالغ انتهى وقال ابن عرفة وللسيد تعليل ذي رقة حرم بغيراذنه وشك ابن عبد السلام في جواز تحليل الصي والكبير السفيه قصور لقبول الصقلي والشيخ قول أشهب لوعتق أوبلغ عقب تحليله سيده أو وليه فأحرم لفرضه أجزأه وسماعابن القاسم احرام المولى عليه سفه لاعضى وقبله الشيخ وتعليله ابن رشد بانه قبل انتهاء الحج ومقاته بعب دانتهي والله أعلم (الثاني) قال الساطى والممزهو الذي عقل الصلاة والصام وقال ابن جاعة الشافعي في منسكه الكبير حقيقة المميزاً به هو الذي يفهم الخطاب ومحسن ردالجواب ومقاصد الكلامولا ينضبط بسن مخصوص بل صقلف باختلاف الافهام انتهى وهوكلام حسن ونعوه لابن فرحون (الثالث) لمينين المصنف من أين بحرم لان الأصل في الاحرام أن يكون من الميقات وقد تقدم في كلام المدونة أنه يحرم من المتقات (الرابع) هل ينعق الحوام الممزباح ام وليه عنه كافي غير الممز لمأرفيه نصاوللشافعية قولان والأصع عندهم الانعقاد والجارى على المدهب انه لا ينعقد لأن القاعدة ان كل فعل يمكن الصي فعله فلا يفعله الولى عنه ولا شك ان المميز عكمه مباشرة الاحرام فلا يصيح أن يفعله الولى عنه فتأمله والله أعلم ص ﴿ ولاقضاء بعلاف العبد ﴾ ش يعنى ان الصي اداأ حريفير اذنوليه فحلله الولى من ذلك الاحرام فلا يجب عليه قضاؤه لاقبل البلوع ولا اعده بخلاف العبدعان عليه قضاء ماحلله منه سمده في حال الرق ان أدن له السيد في القضاء وان لم يأدن عادا عتى قال في الشامل ويقدم حجة القضاء على الفريضة ونصه وعليه القضاء اذاعنى على المشهور مخلاف الصي وقدمه على الفرض خلافالأشهب انتهى وقوله خلافالأشهب اجع لقوله وعلمه القضاء لالقوله وقدمه وتبع صاحب الشامل في الجزم بتقديم حجة القضاء على الفرض الشيخ زروق في شرح الارشاد فقال وعليه القضآء اذاعتق على المشهور بخلاف الصي ويقدمه على الفرض خلافالأشهب انتهى وكذاجرم ابن الاقطيع في منسكه اله بقدم حجة القضاء على الفرض وهوطاهر كلام التوضيح وسيأنى انشاء اللهمز بدبيان لذلك في فصل الموانع وماذ كره المصنف من وجوب الفضاء على العبدهوقول ابن الفاسم وقال أشهب ومعنون لاقضاء عليه كالصي وأختاره ابن المواز والتونسي اللخمي والأول هوالمشهور والفرق بين الصي والعبد أن الصي ليسمن أهل

(ولافضاء) انظر عند قدوله وللولى منعسفيه (بخلاف العبد) ها بن هرفة للسميد تعليلذي وقاً وم بغيراذته الجلاب وعلى العبد قضاؤه بعد عتقه (وأمر مقدور موالاناب عنه ان قبلها كطواف لاكتلية وركوع

التكليف بعلاف العبدوالله أعلم ص وأمره مقدوره والاناب عنه ان قبلها كطواف لا كتلسة وركوع يش يعنى ان الولى اذاأ حرم عن الصبي فانه بأمره أن يأتي من أفعال الحج عاتقدر على فعله ومالا بقدرعلي فعله فانه منوب عنه في فعله ان قبل ذلك الفعل النماية كالطواف والسعى والرمى وانلم يقبل النيابة فانه يسقط عن الصبي كالتلبية والركوع للاحرام والركوع للطواف وعلاتحوقوله في التوضيح قاعدة انكل مايمكن الصبي فعله بنفسه ومالايمكن فعله فان قبل النماية فعل عنه والاسقط انتهى وفيه نظرهن وجهه كون فعل الطواف وماأشمه يقبل النيابة فان حقيقة النيابة أن بأتى النائب الفعل دون المنوب عنه قال في الصحاح ناب عنى فلان أى قام مقامى وليس الأمرفي الطواف والسعى كذلك بللا مدأن بطاف بهو يسمعي محمولا والأولى أن بقال ضابط دلك كل ما عكن الصي فعله مستقلافعله ومالا عكنه مستقلافعل له كالطواف والسعى وما لاعكنه فعله مستقلاولاأن مفعل به فان قبل النماية كالرجى فعل عنه والاسقط كالتلبية والركوع على المشهو رفيهما وفي كلام ابن عب دالسلام اشارة الى ذلك ونصه و بالجلة ان كل ما عكن أن مف عله الصي فلا بفعل عنه ومالا عكنه فعله مستقلا ولاأن بفعل به والاصل سقوطه كالثلبة واختلف في الركوع والأشهر سقوطه لماثبت انه لايصلى أحدعن أحد وقال حديس وغييره يركع هنه لان ركوع الطواف خء من الحج الذي تصح النيابة فيه انتهى وبقي عليه التصريج بأن يقول وما لا عكنه فعله مستقلاولاأن بفعل بهوقبل النمابة فعل عنه كالرمى فانهلا عكن من الصبي استقلالا ولا عشاركة فيفعل عنه ومالا بقبل النيابة سقط والله أعلم (تنبيهات ؛ الأول) ماذكره من أن التلبية لاينوب عنه فيهاهوالمشهور قال في الطراز واذا كان الصي شكلم فانه لقن التلبية وان كان لا يتسكام لصغر وسقط حكم التلبية في حقه كايسقط في حق الاخرس الكبير واذاسقط وجوبها وأساسقط حكم الدم عنهااذالح بترك واجباوعلى القول بأن التلبية ركن كتسكسيرة الاحرام بلي عنهوليه كابنوى عنهانتهي والقول بأن التلبة كتكسرة الاحرام لابن حسب وقال الشارح لايلى عنه لأن التلبية من أعمال الابدان الصرفة ولم يعمل أحد عن أحد ولم أرمن حكى في ذلك خلافاقال المصنف في التوضيح والظاهر أنه لا يتخرج من قول ابن عبد الحكم مجواز الركوع عنه قول بجواز التلبية عنه مجامع ان كلامنهما عبادة بدنية معجوز عنهالأن الركوع لما كان كالجزء من الطواف والطواف بقبل النيابة ناس أن يركع عنه مخلاف التلبية انتهى وفي قوله ان الطواف يقبل النيابة نظر تقدم سانه وتقدم في كلام صاحب الطراز أنه ملى عنه على القول مأن التلسة ركن وذاك لأن الاركان لا بدمن الاتمان ماوان كانتمن الأعمال البدنية ألاترى أن النية من أعمال القلبومع ذلك ينوب عنه فيهالأنه لاينعقد الاحرام الابها والظاهر في توجيه القول بأنه يركع عنه للطواف ان الطواف لما كان من الأركان وكان الركوع من واجبانه التي لا بدمنها و يعبد الطواف لأجلها انكان عكةأوقر يبامنهاصار كالجزء منه فامربالركو عهنه ووجه المشهورأن الركوع لماكان ليس شرطافي صحته والالرجع لهمن بلده واذالم مكن شرطافي صحته سقط اعتباره وعلمهن هذا انهلاير كع عنه الاحرام بلاخلاف لأن ذلك من سنن الاحرام اتفاقا وأما القول بأنه يركع عنه للطواف فليذكره صاحب الطراز ولاابن عرفة ولمأره في النوادروذكره ابن بونس وعزاه لجديس عر ابن عبد الحكوهكذا قال المصنف في التوضيح وعزاه ابن عبد السلام لجديس وغيره (الثاني) ذكرابن فرحون في ألغازه في باب الحجان الصغير الذي لا يمز الطهارة ولا يمثل

مايؤمر بهيشترط في صحةطواف سترالعورة وطهارته من الخبث ولايبطل طوافه بطرق الحدث الأصغر وليس به ملس (قلت) هو الصغير الذي لا يميز الطهارة ولا يمثل ما من به انتهى (قلت) والظاهرانه يشترط في طوافه بقية شروط الطواف من طهارة الحدث وكون البيت عن يساره والخروج عن الشاذروان لانهم لماذكرواهذه الشروط لم يخصوها باحدولقول ابن فرحون ولا يبطله طروالحدث فظاهره انه يطلب أولابالطهارة من الحدث ولقوله في الذخيرة وان لم يقدر الصبي على الطواف طاف به من طاف عن نفسه مجمولا على سنة الطواف انتهى وقال ابن جاءة الثافعي في منسكه الكبير في الكلام على شروط الطواف قال الشافعية وا داطاف الولى بغير الممزفان كانا غيرمتوضئين لم يصح الطواف وكذا ان كان الصي متوضئا والولى محدثا وكذلك مذهب المالكية وان كان الولى متوضئا والصي محدثا فوجهان ومذهب مالك انه يصح انتهى وما ذكره عن المالكة في الفرعين غرب (الثالث) حكم المجنون المطبق في جميع ماذكرته حكم الصى كاغاله في المدونة ونصه بعدذ كره الاحرام بالصي والطواف به والسعى به والرمي عنه والجنون فى جيع أموره كالصبي انهى ص ﴿ وأحضرهم المواقف ﴾ ش الضمير للرضيع والمطبق والصى والممز معنى ان الولى لابدأن معضر الطفل غير المميز والمجنون والمميز مواقف الحج والمراد بهاعرفة ومن دلفة ومني ولاينوب عنهم فى ذلك وقال البساطى لماقدم أنه ينوب عنهم فمن لايقدرون عليه خاف أن يتوهم من ذلك أنه لافائدة في احضارهم المواقف فاجاب بزوال ذلك انهي وقال الشارح في الصفير الضمير في احضارهم عائد على الصي والمجنون والمعمى اذاطر أعليه بعد الاحرام انتهى وليس بظاهر لأن من طرأعليه الانجماء بعد الاحرام لم يتقدم لهذكر في كلام المؤلف وماذكرته في تفسير المواقف بدل له قوله في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب و يعضره المواقيت فيمه نظر لان الميقات واحد ولعمله يريد المشاعر كعرفة ومن دلفة ومني انتهى وفسر معضهم المواقف معرفة قال وجعت اعتباران كلموضع منها مصحفيه الوقوف وهذا ليس بظاهر لأنهلا يطلب منه احضاره في جيع أحراء عرفة ومثله تفسير بعضهم المواقف بعرفة ومن دلفة وقال أقل الجمع اثنان لأن مني مر المواقف أيضا لأنه يطلب باالوقوف إثررمي الجار والله أعلم ص ﴿ وزيادة النفقة عليه ان خيف ضياعه والأفوليه ﴾ شيعني ان ولى الصي اذاخر جه الى الحج فزادت نفقته في السفر على نفقت في الحضر كالوكانت نفقته في الحضر ربع درهم في اليوم وفي السفرنصف درهم فالزيادة في مال الصيان كان الولى يخاف عليه الضيعة اذاتر كه ولم يستصحبه معه وانكان لايخاف عليه الضيعة بعده فالزيادة في مال الولى فقوله والاشرط مركب من ان الشرطية ولاالنافية ليس استثناء كإقاله الشارح في الصغير وجلة الشرط محذوفة وقوله فوليه الفاء دخلت لربط الجؤاب الشرط ووليه مبتدأ حذف خبره أي فوليه عليه الزيادة وقال في الكبيرأ وكمون خبرميتدأ محدوق أي والافالز ائدعلي ولسه والأول أظهرانهي وهدا متنع لمافيهمن حدف حرف الجروسوا، في ذلك الأب والوصى وكل من كان الصي في كفالته من أم أوغيرها قال في المدونة وليسلام الصيأوأبيمه أومن هوفي حجره من وصيأوغيره أن يخرجه و محجه وينفق علمه من مال الصبي الاأن محاف من ضمته بعده أولا كافل له فلمأن بفعل به ذلك والاضمن له ماأكرى له به وأنفق عليه الاقدرما كان ينفق عليه في مقامه انتهى (تنبيهات الأول) لم بذكر المصنف حكم السفر بالصى وفالسندفي الطراز السفرفي أصله مضرة بالصيفي بدنه ولما كان

وأحضرهم المواقف) القرافى انالميقو الصي على الطواف طاف بهمن طاف عن نفسه محمولا على سنة الطواف ولايركع عنه ان لم يعقل الملاة لتعدر النيابة فها شرعا ولهأن يسعىعنه وعن الصيسعيا واحدا مخلاف الطواف اذا كان المي يتكلم لقن التلبية والاسقطتكا تسقط عن الأخرس واذا سقط وجو بهاسقط دمها ويخرج بهيوم التروية ويقف بهويست به بالمزدلفة وان أمكنه الرمي رمي والارمى عنه ولابرمى عنه الامن رمى عن نفسه لان الأصل عدم تداخل الاعمال البدنية (وزيادة النفقةعلمان خلف ضمعة والافولمه) من المدونة ليس لولى الصي أن محمده و ينفق عليهمن مال المسى الأأن يعاف من ضبعته بعده اذلا كافل لهفله أن يفعل ذلك بهوالا ضمن ما أكرى وأنفق عليهمن مال الصي الاقدر ماسفقعليهفىمقامه

مشقةقصرالمسافر وأفطرفي رمضان والصبي لابسلائ بهوليه الاسيبيل المصلحة فان كان السفر مخو فالشــدة حرأو برد ونحو دلم يجز لهأن يخرج به لمافيــه من التغرير به وان لم يكن مخو فاالاأنه لاحاجة به المه فالأن له أن عماد معه لماله في عجمت حدث كان من حسن النظر ولكال شفقته وله أن بتركه بعده لماعلمه في السفر من المشقة والكلفة وغيرالأب لايخرج به اذا وجدمن تكلفه بعده فانخاف ضمعته جله ونفقة الصيى في ماله اذاسافر لصلحته لانسفر ومصلحة له في هذه الحالة وله حنئه نأن معرم به لانهام صلحة دينية لا كبيرضر رفيها على الصي لانهمع وليه انتهى وقال قبله لامحج بالصمى الاوليه أووصيه ومن له النظر في ماله لان ذلك يتعلق بانفاق المال فكان أحر ملن له الولاية في ماله وذلك الأب ووصيه و ولى الحاكم ولو كان في كفالة أحد بغير ايصاء فهل له ذلك معتلف فمه وقدقال مالك في الصية من الاعراب تأخذهم السنة فيضمها الانسان ويربها ويربد تزو مجها من أنظر لهامنه فعلى هذا اذا كان الصي تعتجناح أسمه وخاله وعمه وأخمه وشبه ذلك يحوزله أن بحج بهوهومذهب الكتاب انتهى (قلت) قوله محوزله أن محج به بعني اذا غاف عليه الضبعة وأماان لم يخف علمه الضعة فلا يحجريه الاالأب كاتقدم ذلك في كلامه وأماالأم فقال في الطراز فى شرحمسئلة أخرى ان كان الأن حياف التسافر به الاباذنه وان كان مينا ولاوصى له فلها أنتسافر به انخافت ضمعته بعدها ونص المسئلة وشرحها وسئل مالك عن الوالدة أتكون عنزلة الوالد قال نعم هذا يختلف فيه وقدم ذكره وظاهر الحديث جوازه للام لقوله عليه السلام للرأة ولكأجر ولميقل ولوليه ولاشرطه في احرام الصي وبه احتج مالك فان الذي رفع النبي صلى الله علمهوسلم من المحفة انمارفعته احرأة فقالت ألهذاحج فقال الني صلى الله عليه وسلم نعم والثأجر ولم تذكران معهوالده قال فاذاأ حرمت أمه عنه في هذا الحديث وعاز الاحرام فأرى كل من كان الصي فيحجره بحوزلهماجازللام ووجه ذلكمن حبث المعنى هوان الولدفي كفالة أمه فاشبهمالو كان في حجر وصابنها ولان اللام أخل النفقة من الأب وتصرفها في حق الولد وتنظر في بعض شأنه فكان نظرها علمه في ذلك جائز اكنظرها في غيره عايصلح شأنه الاان الام لاتسافر به الابادن الأب فان كانمىتاولاوصى لەفلوائن تسافر مەان خافت ضىعتەدىدھاانتى ، (قلت) ظاھر كلامـــەانها ان لم تحف عليه الضبعة لاتسافر به و بنبغي أن يكون لهاأن تسافر به وان لم تحف عليه الضبعة اذالم مكن له وصى لما لها عليه من الشفقة كالأب بل هي أعظم وأمالو كان له وصى ف للتسافر به الاباذنه فنظر الولى للصي ماهو الأصلحاه وزيادة النفقة في ذلك كله على من يسافر به اذا لم عنف عليه الصعة كاتقدم في كلام سند (قلت) وهذا كله والله أعلم إذا كان السفر بعيدا مما تسقط به الحضانة وأماان كانقر يبافيجو زلام أن تغرج بهمعهامن غيرا ذن الأب والوصى كاسيأتى في باب الحضانة ولمأره منصوصاهنا واللهأعلم وأماحكم احرامه فتقدم الكلام عليمه في التنبيه الثاني فيشرح قوله فيعرم ولى عن رضيع (الثاني) تقدم في لفظ المدونة ان من خرج بالصي يضمن لهماأ كرى له ولم يفصل في ذلك وقال في الطر ازكراء الدابة على من سافر به الاقسد ركراء بيته فى مدة سفره ان كان مسكنه الكراء انتهى وهو ظاهر وقال بعده ولو كان كراء الصي ونفقت في السفر قدرنفقته في الاقامة ضمن الولى الكراء أدخلته في السفر بدون أجرة الكراء وعدم حاجته اليه انتهى وفيه نظر والله أعلم (الثالث) قال في الطراز ولاضان على الولى فماطرأ في السفر من صنع الله على نفس الصيمن غير تفريط مثل أن يغر فأو عوت أو يقتل اذ لاصنع

للآدمى في ذلك انتهى ذكرهذا فيه اذاسافر به ولم يخف عليه الضبعة والله أعلم ص ﴿ كَجِزاء صيدوفدية بلاضرورة ﴾ ش هذا الكلامه كلفانه معمل أن بكون التسبيه راجعالقوله والافولمه فيكون المعنى ان الجزاء والفدية اذالم بكن عن ضرورة على الولى مطلقاسواء خيف على الصبي الضعة أم لاولا يفصل في ذلك كافصل في زيادة النفيقة وعلى هذا حسل الشارح كلام المصنف في الصغير وكذا الاقفهسي والساطي وهذا أحدالأقوال الثلاثة في المسئلة وهوظاهر قولهافي الحج الثالث واذاحج بالصغير الذى لابعقل والده فأصاب صيدا ولبس وتطيب فالجزاء والفدية على الأبوان كان الصيمال وكذلك كلشئ وجدعلى الصيمن الدم في الحج فذلك على والدهلأنهأ حجه ولانصوم عنه والده في الجزاء والفدية ولكن بطعم أو مدى انتهي قال ابن يونس وحلهابعض أصحابناعلى ظاهرهاس أن ذلك على الاسوان كان خروجه بالولد نظر اله اذلا كافل لهقال لانه كان قادر اعلى أن مخرج به ولا معجه فاما أدخله في الحج كان ماوج على الصي من أمور الحج على من أحجه ثم ذكر عن مالك في المو از به انه يفصل في ذلك كالنفقة ثم قال وهذا خلاف مايتأوله من ذكرناوان كان ماقاله له وجه في القياس لكن الصواب ماقاله مالك لان ما يتخوف أن يطرأعليه في احجاجه اياه من الجزاء والفدية أص غيرمتيقن واحجاجه طاعة وأجر لمن أحجه كما فى الحديث فهذا حج تطو عالمصى وأجرلن أحجه لا بترك لام قد يكون وقد لا يكون وهذا أصلنا انهلايترك أمر محقق لأمرقد مكون انتهى ثمذكر القول الثالث أن ذلك في مال الصي مطلقا وتأول صاحب الطراز المدونة على مافي الموازية وذكر أبوالحسن الصغير الاقو ال الثلاثة ونقل كلاماين يونس على وجه يفهم منه انه رجح القول الثالث ان ذلك في مال الصبى مطلقا وليس كذلك لما قد عامتأنه انمارجح مافي الموازية من التفصيل كزيادة النفقة وحكى الاقو ال الثلاثة ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما وقدعامت ان ظاهر المدونة هو القرول الاول وان ذلك واجب على الاسمطلقا وعزاها بنعرفة للتونسي عن ثالث حجها وقال في التوضيح قال في الكافي هو الاشهر لكن قيد المصنف هذا القول بأن تكون الفدية لغيرضر ورة ولم يقيده غيره بذلك ومفهوم كلام المصنف اذا كانت الفدية لضرورة تكون في مال الصي وقسله الشارح قال وقاله ابن شاس (قلت) وليس في كلاما بن شاس التصريح بأنها في مال الصي فانه حكى في الفد مة وجزاء الصدقولين الاول التفصيل كزيادة النفقة وصويه والثاني انذلك في مال الصي وعطفه مقدل ثم قال ولوطم الولى الصى فالفدية على الولى الااذاقصد المداواة فكون كاستعمال الصى انتهى من آخر الباب الثاني فانت تراه لم يجعل ذلك في مال الصبي وانماجعله كاستعمال الصبي وقد حكى في استعمال الصبي القولين المتقدمين واذاحلنا كلام المصنف على القول الاشهروان الفيدية في استعمال الصي الطب على الولى فكذلك اذاطس الولى الصى ولوكان لضرورة فلاحاجة الى تقسد ذلك بقوله للاضرورة فتأمله ومحمل أن يكون التشبيه في أصل المسئلة وانه يفصل في ذلك كزيادة النفقة وهو الذي صدر مه في الجواهر واختار مابن يونس كاتقدم وقال سندفي باب من يولى عليه نصيب صيدا اله المشهور وقال ابن عبد السلام انه المروى عن مالك وحل الشار ح عليه كلام المصنف في الكبير والوسط الكن يشكل عليه قوله بلاضر ورة لأنه مقتضى ان الفدية اذا كانت بغيرضر ورة يفصل فيها وان كانت لضرورة لايفصل فيها وهوعكس المنقول كاتقدم عن الجواهرانهااذا كانت لغبر ضرورة تكون على الولى ولايفصل فيهاوان كانت لضرورة تكون كاستعمال الصي

(كجزاءصيد وفدية بلا ضرورة) و ابن المواز قال مالك ماأصاب الصبي من صيد أومافيه فدية ففي مال الأب الاأن يخرج به نظرا لأنه لوتر كه ضاع فيكون في مال الصبي (وشرط وجو به كوفوعه فرضاح ية وتكليف وقت احرامه) و ابي شاس الايشترط لعمة الحج الايشترط لوقوعه والمبي ولايشترط لوقوعه الاسلام والحربة والتكيف ويشترط لوجوب حج الاسلام ما عدا الاسلام من هذه الشرائط مع الاستطاعة (بلانية نفل) النفل لم يجزه عن الفرض النفل لم يجزه عن الفرض النفل لم يجزه عن الفرض

فيفصل والاحتمال الأول أقرب وأولى ويترك العمل بمفهوم قوله بلاضر ورةأو يجعمل من باب مفهوم الموافقة لأنهاذا كانت الفدية التي بالاضر ورة على الولى فاحرى التي لضرورة فتأمله والفرق حينئذ بين زيادة النفقة وجزاء الصيدوالفدية ماذكره ابن يونس ان الولى كان قادراعلي ان يصحبه من غيرا حرام فلما أدخله في الاحرام صاركانه هو الذي ألزمه ذلك (تنبيهات ، الأول) لوأصاب صيدافي الحرم فقال اللخمي يفصل به كزيادة النفقة ولاتأثير لكونه أحرم به أم لاونصه وانأصاب صيداقب لالاحرام في الحرم كان في مال الوصى اذا أخرجه تعدياوان أخرجه بوجه جائز كانماأصاب في مال الصبي لأنه لولم يحرم لكان ذلك في ماله فلم يؤثر الاحرام في ذلك شيأ أنهى وقال ابن عرفة والتونسي واللخمي وجزاءصيد بالحرم دون احرامه جناية ان خيف اى فيكون في مال الصي والافعلي وليه وقال صاحب الطراز لماذ كرحكم ما ذالم يعف عليه الضيعة وزعم بعض المتأخرين من أصحابنا أنه في هذه الحالة اذا أصاب صيدا في الحرم كان في مال الذي أخرجه وليس بالبين لأنهاجنا بقمن الصي كالوقت ل انسانا أو دابة في سفره فانه يضمنها في ماله أنهي (قلت وماقاله صاحب الطرازهو الظاهر واللة أعلم(الثاني) لم يذكر المصنف حكم الهدى ودلك لأن موجب الهدى لا يكون غالبا الابتفريط من الولى فاذا فرط فذلك عليه ويؤخذ دالنمن قوله في المدونة وكل شئ وجبع له الصبي من الدم في الحج فذلك على والده والله أعلم ولا مفهوم لقوله في الحجوالعمرة والحج في ذلك سواء (الثالث) فالألمصنف في مناسكه واذاأفسد حجه فعليه القضاءوالهدى انهى وذكره غير واحدوأصله في المواز يةوقال في الطراز بعدان ذكر كلام الموازية وخلاف الشافعية فيه أماعلي قول أصحابنا فان أعطينا وطأه حكم الجماع في نقض الطهارة لم يبعد أن يجب عليه القضاء وان لم نعطه حكم الغسل والحدث فلاقضاء فيه انهى وانظرهل يصح منه القضاء في حال صباء للشافعية في ذلك فولان ودكر ابن جماعة الشافعي فيمنسكه الكبيرعن المالكيةما يقتضي صحة ذلك فانهقال في محرمات الاحرام في السكارم على جاعالصي وعند المالكيةان حجه يفسد بذلك وعليه القضاء والهدى والهاذا بلغ في أثناء القضاء فلايقع عن حجه الاسلام انتهى ولم أرفيه نصالا صحابا والظاهر من اطلاف أهل المدهب وقياسا على العبدالصحة والله أعمل ص ﴿ وشرط وجو به كوفوعه فرضاحر ية وتكايف وقت احرامه بلانية نفل ﴾ ش شروط الحج على ثلاثه أضرب شرط في الصحة وشرط في الوجوب وشرط في وقوعه فرضا فلد كرالمصنف اولاشرط الصعه وهو الاسلام فقط وذ كرهما شروط وجو بهوشر وط وقوعه فرضافقال وشرطوجو بهفرضااى آحره يعيى انشر وط وجوب الحج الحربه والمكليفاي كون الشخص مكلفا وهوالعاف البالغ وشرط وفوعه فرضا الحريه والمكليف وخلاه عن نيه النفل فيكون شروطوجو بهثلاثه الحريه والبلاع والعقل وشروطوفوعه فرضا أربعة هذه الثلاثة وخلاه عن نبة النفل فلا يجب الحج على عبدولا على من فيه شائبة رقمن مكاتب ومدبر ومعتنى لأجل وأمولد ومعتق بعضه ولوكان اكثره ولأعلى من ليس ببالغ ولاعلى مجنون ويصيمن جمعهمادا كانوامحكوماباسلامهم ولايقع فرضا بمن دكرناولو بووا الفرض وقوله وقتاحرامه راجع الىالأخبريعي أنالحر يةوالسكليف المايعتبران في وقوعه فرضاوقت الاحرام بهفن كان وقت الاحرام حرامكافاصح احرامه بالفرض ومن لم يكن حراأ ومكلفاوقت الاحرام الذى أذن فيه السيدأ والولى فلايصح منه الفرض ولوصار من أهل الوجوب بعد ذلك قبل

الوقوف بمرفة فأوأحرم العبدفي حالرقه نم عتق أوأحرم الصي قبل بلوغه أوالجارية قبل بلوغها ثم بلغاف الا ينقلب ذلك الاحرام فرضا ولا يجزى عن الفرض ولو رفضوه ونو واالاحرام بحج بالفرض لم يرتفض وهم باقون على احرامهم ولوحصل العتق والبلوغ قبل الوقوف بعرقة هذا هوالمعر وف في المدهب وقال الشافعي وان حنب ل يجزيهما اذا كان العتق والباوغ قبل الوقوف وأما أبوحنيفة فوافقهما في العبيد ومنع انعقادا حرام الصي بللكية وقال في الا كال اختلف العلماء فيمن أحرم وهوصبي تم بلغ قبل عمل شئ من الحج فقال مالك لا يرفض احرامه ويتم حجه ولايجزيه عن حجة الاسلام قال وان استأنف الاحرام قبل الوقوف بعرفة أجزأه لحجة الاسلام وقيل بحزئه ان نوى في احرامه الاول حجة الاسلام انتهى قال المصنف في المتوضيح اثر نقله كلامه ولمأرمن وافقه على الاجزاء فهاادا استأنف الاحرام وأمااذا نوى باحرامه الاول الفرض على أنه يمكن ان محمل قوله وان استأنف الاحرام على ان يكون ص اده اذالح يكن محرما فانظره انتهى (قلت) هذا الجل بعيدمن لفظه وماذ كره القاضي عياض مخالف لنص المدونة قال فيهاولوأحرم العبدقبل عتقه والصي والجارية قبل الباوع تادواعلى حجهم ولم يجز لهمان يجددوا احراماولاتجزيهم عن حجة الاسلام انهى ولفظ الطراز أبين فانهقال قال مالكفي الصي معرم ثم يبلغ عشيةعرفة أوقبلها فيصددا حراما الهلايجزي عن حجة الاسلام وكذلك الجارية التهي وقال فى مختصر الواضحة قال لوان غلامام اهقاأ حرم بالحج ثم احتلم مضى على احرامه الأول ولا يجزيه عن حجة الفريضة ولايحزيه ان يردف احراماعلى احرامه الأول انتهى وقال سندفى الردعلي الشافعي لأن احراسه انعقد نفلاأجنا عاوماعة مدنف لالابنقل فرضا كسائر العبادات انتهي وقال في التوضيح قبل نقله كلام الا كال السابق اذا أحرم الصي بالحجو بلغ في أثنائه لزمهان بتمادى على ماأحرم به ولامجز بهعن فرضه لأنهائه المانعقد نفلا وهذاهو المذهب فقدذ كرصاحب اللبابعن مالك عمدم الاجزاء سواء جدداحراماأم لاونعوه للتلمساني والقرافي ومعوه في الاستذكار ثقوله اختلف في المراهق والعبد محرمان بالحج محتلم هذاو يعتق هذاقب لالوقوف فقال مالك لاسبيل الى رفض احرامهما و بقاديان ولانحز بهماعن حجة الاسلام تم ذكرمذهب الشافعي وأبى حنيفة ثم قال انتهى ععناه ونص غير واحدعلى أنه يلزمهما التمادي ولايكون لهمار فض مُ ذ كر كلام صاحب الا كال المتقدم ولا بن عبد البر في التمهيد مثل ماله في الاستذكار وقال المشذالى في حاشيته بعدأن ذكر كلام صاحب الاكال وهذا النقل لا يعرف لغيره انتهى والله أعلم (تنبيهات؛ الأول)هذا الذي ذكرناه ظاهر اذا أحرم الصي باذن وليه والعبدباذن سيده أوأحرما بغيراذن الولى والسيدتم أجازاه فانأحرم الصي بغيرا ذن ولمهو العبد بغيراذن سيده ولم يعلم الوني ولا السيد بذلك حتى بلغ الصي وعتق العبد فلمأر في ذلك نصاصر عداو الذي يظهر من كلامهم أن للولى ان يحلل الصي ولو بلغ اذا كان سفيه الأنه سيأتي في كلام المصنف في فصل المو انع أن للولى ان يحلل السفيه اذا أحرم بغيراذنه وقاله غير واحدفي للهمن هذاالاحرام النفل لحرم بفر يضة الحج وهذا ظاهر وأمااذا بلغ الصيى رشيداوا نفك عنه الحجر فالظاهر انه ليس لة تحليله وكذلك العبداذ اأحرم بغيراذن سيده تمعتق فليس لسيده أن يحاله بعدأن عتق ويتادى على حجه وعليه حجة الاسلام وهذا يؤخذمن قول ابن الحاجب ولوتجاو زالميقات العبدأ والصيي فاعتق أوبلغ أحرم عن فريضته ولو بعر فات لياتها ولادم كالوأسلم نصراني أمالوكان أحرم قبلهما باذن معتبر فلا الضمير في كان

عائدعلى أحدالمتقدمين العبدوالصي وقوله قبلهما أي قبل البلوغ والعتق قاله في التوضيح ففهم من قوله باذن معتبرانه لوأ حرم بغيرا دنأو بادن من لابعت برادنه ان للولى ان يحلله وكلامه هذا بالنسبة الى الصي ظاهر لان للولى تعليل السفيه وأما بالنسبه الى العبد فلا لأن بالعتق ارتفع حكم السمد عنه و عجب عليه التمادي فتأمله والله أعلم وانظر مناسك بن فرحون (الثاني) لوأحرم الولى عن المجنون المطبق ثم أفاق بعد احرام وليه عنه فالظاهر ان احرام الولى يلزمه وليس له ان برفضه و يجدد احراما بالفرض والله أعلم (الثالث) قال البساطي في شرح كلام المصنف ولا يجب على صبى ولامجنون ولامعتوه انتهى (قلت) ان كان من اده بالمعتوه المجنون وهو الذي فسره به ابن رشدفي أول رسم من سماعا بن القاسم من كتاب الصلاة فقال المعتود الذاهب العقل لا يصح منه نية يعيدمن ائتم بهأ بدافلا يصح عطفه عليه وانكان مراده به ضعيف العقل كإهو الغالب في استعمالهم فالظاهر أن الحج لايسقط عنه (الرابع) ان قيل ظاهر الكلام يقتضي ان وقوعه فرضالا يستلزع كونهوا جبابان يقع فرضاولم يكن واجبالمقار نشكج بينهما بتشبيه أحدهمابالآخر قيل نعم هو كذلك لأنهاذا حصلشرط وقوعه فرضاوهوالحرية والتكليف لا يكون واجباحتي محصل سبب الوجوب وهو الاستطاعة فلوكان حرامكافاغيرمستطيع وتحمل المشاق والكلف وحج قبل حصول الاستطاعة سقط عنه الفرض مع انه أولاليس بواجب عليه سواء فلنا الاستطاعة عنده شرط أوسبب لان الشئ لا يجبم فقد شرط وجو به ولامع فقد سبب وجو به (فان قبل) كيف يجزى عماليس فرض عن الفرض (فالجواب) كاقال سندانه في الحقيقة لما حصل عوضع الحج والتمكن منه وجب علمه فأجزأه فعله ولم بكن علمه قبل ولايتعقق ان مجزيه عن فرض الابعد ثبوت الفرض علمه انتهى وقال في التمهيد في شرح الحديث الاول لابن شهاب عن سلمان بن يسار الاجاع على أن الفقيرا داوصل الى البيت بحد، ة الناس أو بالسؤ ال أو باي وجه كان فقد تعين علمه الفرض وجب علىه الحج وأجاب البساطى بان الشئ قد مجزى عن الواجب وان لم مكن واجبا كالجمعة لاتجب على المرأة والعبدوتجز بهماعن الظهر انتهى (قلت) انماأجزأت الجمعة عن الظهر لأنها بدلمنهاعلي أحدالقولين وعلى القول الآخر فلاستقرار وجوبشئ في الذمة بحلاف مئلتناوالله أعلم (الخامس) نظرهل على ماقاله سندانه لا يتعقق ان يجزيه عن الفرض الابعد ثبوت الفرض عليهما حكم من كان غير مستطيع وأحرم بالحجمن بليده أومن موضع بتعقق انه لايستطيع لحجمنه ثم تكاف بعد ذلك الوصول الى مكة على وجه بتعقق الهلابوجيه الشرع على فهل يعزئه عن الفرض أملالم أرفيه نصاصر عا وظاهر نصوصهم انه يجزيه قال سندلم اقسم شروط الحم ومنهاما يمنع فقده الوجوب دون الاجزاء وهو الاستطاعة انتهى وقال القرافي في ذخيرته وأماعدم السبب الذي هوالاستطاعة فيمنع الوجوب دون الاجزاءانهي وقال في الجواهر ولايتسترط لوقوعهعن حجة الاسلام الاالاسلام والحربة والتكايف وهذا ظاهركلام المصنف هناوكلام غبره ويمكن ان تخرج المسئلة على ماذكره القرافي في الفرق الثالث والثلاثين وغيره فيها ذا كان الحكم سبب وشرط فانهان تقدم عليهمالم يعتبرا جاعاوان تأخر عنهماا عتبرا جاعاوان توسطينهما اختلف فيه كتقدم الكفارة قبل الحنث الذي هوشرطها بعد الحلف الذي هوسبها وكاخر اج الزكاة بعد جريان سببهاالذي هو ملك النصاب وقبل وجوب شرطها الذي هو دو ران الحول وتعوذلك و يختلف التشهير في هذه المسائل بحسب مدارك أخر فنقول كذلك الحج اذا وقع بعد شروطه

وقبل سيه مختلف فمه و تجه حينند القول بانه اذالم تحصل الاستطاعة لم يصح الحج و يكون معناه انه لايسقط الفرض بناءهلي أحدالقولين ويويدهاذا ان بعضهم جعل الاستطاعة شرط صعة كا سيأتى وانغير المستطيع لايجزئه حجه عن حجة الاسلام فيكون القولان في هذه المسئلة قول أكثرالشيو خان الاستطاعة شرط فى الوجوب وقول بعضهم انها شرط فى الصحة وهذا انما يكون فيمثل هذه الصورة التي فرضناها وهيأن يحرم وهوغ يرمستطيع وأمامن كان بموضع غير مستطمع فتكلف وأتى وماحصل منه الاح ام الابعد وصوله من موضع بجب عليه الحجمنه لكونه مستطيعافلا معتلف في وجو به ولافي صحة حجه واجرائه عن الفرض كاتقدم عن صاحب التمهيد ولايقال بازمأن نقول بالاجزاء على أحدالقولين فيااذا خصل السبب وهو الاستطاعة وفقدت الشروط أعنى الحرية والتكليف لانانقول يلزم من عدم الشروط عدم السب الذيهو الاستطاعةلان العبدوالصي والجنون غيرمستطيعين لان الماوك لاتصرف لهفي نفسه والصي والمجنون محجور عليهمافي التصرف فيأمو الهما وقوله بلانية ونفل يعنى بهان من شرط وقوع الحجفر ضاأن مخلوعن نسة النفل بان سنوي الفرض أو ينوى الحج ولم يعدين فرضا ولانفلا فانه ينصرف الىحجة الاسلام كاقاله سندونصه ولونوى الحج ولم يعين حجة الاسلام انصرف طلق بنية الى حجة الاسلام عند الجميع اذا كان صرورة وذلك لتأثير قربه واعا اختلف الناس اذانوى النفل هل منصر في الى الفرض أولا فقال الشافعي منصر في الى الفرض و كذاك أو أحرم به عن غيره وهوصر ورةقال ينصرف الى فرض نفسه انتهي فكعصل من هذاأ يه ان نوى النفل انعقدولم ينقلب فرضاخلافاللشافعي وكرهله تقديم النفل على الفرض قاله الجلاب والتلقين وغيرهما وكذلك يكره لمن عليه نذر تقديمه على فرض قاله سندفى باب بقية من أحكام الاجارة ولوقرن النفل مع الفرض فجعله البساطى بمنزلةمن نوى النف ل ولمأره لغيره ونص كلامه وأماقوله يعنى المصنف بلانمة مفل فمظهر أنهقال أيخال من نبة نفل سواء لم بنو الاالنفل أوقرنه على أن هذا غير محتاج البه انهي وهو فيعهدة فولهأوقر نهوقوله غيرمحتاج البدلأنهان عني بدقوله أوقرنه فظاهروان عني بدقول المصنف بلانية نفل فغيرمسلم ولايقال قوله بلانسة نفل يغنى عنهمافهم من قوله وقت احرامه وهو انه اذاأحرم الصيثم بلغ أوالعبدثم عتق فقدا نعقدا حرامهما نافلة ولاينقلب فريضة وكذلك نفل غيرهما لانانقول لايلزممن عدم انقلاب نفلهما الى الفرض وعدم انقلاب نفل غيرهما لانأول أركان الحجوهو الاحرام حصل منهما وهاليسامن أهل الفرض ألبتة قال بن عبد السلام فحال أن سقل النفل فرضافي حقمن لايصم منسه الفرض بحلاف نفل من كان وقت الاحرام من أهل الفرض فقد مقال انه يمكن أن ينقلب فرضا فلذلك نبه عليه والله علم (السادس) تقدم أن شر وط وجوب الحج الحرية والباوغ والعقل وانها أنضامن شرط وقوعه فرضاوهذا اذاقلناان المميزعاقل وأساان قلنالاعقل الاللبالغ فيكفى اشتراط العقل عن البلوغ قاله ابن بشير وقال أيضا وأماالحر يففذهب الجهور انها شرط فى الوجوب لان العبيد مستغرقون بحقوق السادات والحجمشر وعبالاستطاعة وهم غير مستطيعين وقيل في اسقاطه عنهم انهم غيردا خلين في الخطاب وقد اختلف الأصوليون في دخولهم فىخطاب الاحرار والصعيح دخولهم انهى وكون شروط الوجوب الحرية والباوغ والعقل هو على ماقاله القرافي لانه لم يعمل الاستطاعة شرطا بل جعلها سبا وهوظاهر كلام المؤلف في هـ ذا الكتاب وعلى قول أكثرالمذاهب من انهاشرط فنقول شروط الوجوب الشلاثة المذكورة

(ووجب باستطاعة بامكان الوصول) * ابن عرفة بجب بالاستطاعة (بلا مشقة عظمت) تحوه فا لله المان على نفس ومال) وأمن على نفس ومال) الاستطاعة الامكان غير المستطاعة الامكان غير المضرمن غير تحديد و يعتبر الأمن على النفس والمال الأمن على النفس والمال

والاستطاعة وبعضهم يزيد تخلية الطريق وامكان السيروه بإداخلان في فروع الاستطاعة وأبوحنيفة وابن حنبل يزيدان شرطا آخروهو المحرم في حق المرأة وليس شرطاعند ناوتقدم أيضاان شرط الصحة هوالاسلام فقط وهنداهوالمشهور وعلى قول الباجي هو والعقل وعلى مانقل ابن الحاج وغيره هاوالاستطاعة والله أعلم صرووجب باستطاعة له شلاكان الحكم الشرعى يتوقف على وجوب شرطه وسببه وانتفاء مانعه وفرغ المصنف من بيان شروط الحجذ كرهناسب وسيذكرفى آخرالحجموانعه فقال ووجب باستطاعة يعنى انسب وجوب الحج الاستطاعة وأفرادها عنشروط الحج وعدم عطفهاعلها وادخال الباءالدالة على السببة عليها يدلعلي انهأر ادماذكرناه وهكذا قال القرافي في الذخيرة ونصة قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاوترتيب الحكم على الوصف يدل على سبية ذلك الوصف لذلك الحكم كقولنازنا فرجم وسرق فقطع وسهافسجد وقدرتب الله سعانه الوجوب بحرف على للاستطاعة فتكون سببا لهانتهي وتبعه التادلي وابن فرحون في مناسكه وأكثراً هل المذهب بجعاون الاستطاعة من شروط الوجوب وعلى ذلك مشى ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب والمصنف في مناسكه وابن عرفة وغيرهم وتقدم عن بعضهم أنهامن شروط الصعة منهم بن الحاجب ونقله عنه التادلي بعدذ كره القول الأول والمهأشار فيالشامل فقال والاستطاعة شرط في وجو به لافي صحته على الاصح انتهى ونقله الشيخ أحدزروق ونصه والاستطاعة هي شرط وجوب لاصحة على الأصح انتهى ومقابل الاصح هو ماتقدم عن ابن الحاجب وغيره ونعوه في عبارة التلقين ونصه وشرط أدائه شيئان الاسلام وامكان السيرقال موالفطرر التلقين عده امكان المسيرشرط أداء وهوشرط وجوب اذهومن لواحق الاستطاعة ووجهقوله هذا هوأن لايتصورله حج الاعلى وجه يغررفيه بنفسه وماله وقد تحققه فيكون حجه على هذامعصية ولا يكون قربة فلاتبرأ به ذمته ويكون كحج الكافر قبل اسلامه فيتوجه على هذا أنيقال هوشرط للاداء والوجوب انتهى وقدتق دمأنه انمايتصور هذاحيث يقع الاحرام وهوغير مستطيع وأمالوتكاف حتى صارفي الموضع الذي يكون منه مستطيعا ثم أحرم صححه ولايتصور فيهنزاع لانه قدصار واجباعليه كاتقدم فيتحصل فهاثلاثة أقوال أحدها انهاسب الثاني انهاشرط فى وجوب الحج وههامتقار بان الثالث أنهاشرط في الصحة وهوضعيف كابينا في شرح المناسك وقال البساطي يعنى انه يتعتم الوجوب بالاستطاعة ولذلك عبر بالفعل انتهى وفي كلامه نظر لانه يقتضى ان الحج بحب بدون الاستطاعة و يتعتم بوجودها ولا أعلم أحدا يقول بوجو به بدون الاستطاعة والله أعلم (تنبيه) فاذا وجدت شروط وجوب الحجو وجد سنب الوجوب أعنى الاستطاعة فان كان بينه و باين زمانه وقت واسع كان وجو بهموسه اومتي سعى فيه سعى في واجبه وان ماتقبل فوت وقته سقط عنه كااذاطرأ الهذر في وقت أداء الصلاة فان لم يخر جالى الحجحتي فات الحج فقد استقر الوجوب عليه لكنه اذا مات سقط الوجوب عنيه بموته عنيدنا ولايلزم ورثته ولاماله شئ اذالم يوص بذلك قال صاحب الطراز وبهقال أبوحنيفة وقال الشافعي وأجدين حنبل ان مات قبل مضي زمن الحج فلائي علمه وان مات بعده فذلك في رأس ماله انتهى ص ﴿ بامكان الوصول بلامشقة عظمت وأمن على نفس ومال ﴾ ش لماذ كرأن سب وجوب الحج الاستطاعة أخذ يفسرهاوذكرانهاامكان الوصول الىمكة بلامشقة عظمت مع الامن على النفس والمال وهذا هو المشهور في المذهب قال مالك في كتاب مجدوفي ساع أشهب لماسئل عن قوله تعالى

من استطاع المه سيملا أذلك الزاد والراحلة قال لاوالله ماذاك الاطاقة الماس الرجل يحدالزاد والراحلة ولانقدر على المسبر وآخر بقدرأن عشى على رجله ولاصفة في هذا أبين تماقال الله تعالىمن استطاع المهسملاوزادفي كتاب هجه ورس صغيراً جلدمن كبير ونقل في المقدمات كلام مالك تم قال بعده فن قدرعلي الوصول الى مكة امار اجلابع مركبير مشقة أورا كبابشراء أوكراء فقد وجب عليهالحجانتهي ونقله فيالتوضيح أيضا وفيل الاستطاعة الزادوالراحلة وهوقول سعنون وابن حبيب قال فى التوضيح ودليه أى قول معنون وابن حبيب مار واه أبو داودوالترمذي أنه صلى الله عليه وسلمسل عن الاستطاعة فقال هي الزاد والراحلة النرمذي وتـكلم بعض أهل العلم في راويهمن قبل حفظه وأجيب عنه بالهخر بجخر جالفالب فلامفهوم له أواله فهم عن السائل أنهلا قسدرةله الابذلك انتهى قال ابن رشدفي ساع أشهب وماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزاد والراحلة معناه في بعيدالدارانتهي قال في التوضيح قال في الجواهر وتأول أي قول معنون وابن حبيب على من بعدت داره انتهى ويشير بذلك لتقييد الشيخ أبي مجدقو لهمافي اعتبار الراحلة بالبعيد حسث قال في نوادره بر بدالراحلة في بعيدالدار وقبل المتأخر ون تقسده بذلك وذكره ابن يونس عن معنون ونصه قال سعنون الاستطاعة الزادوالراحلة لمعمد الدار والطريق المساولة انتهى مل حكى سندالاجاع على انمن كان دون مسافة القصر لا بعتبر في حقه وجو دالراحلة واصه والدليل على الاعتبار بالقدرة دون الملكأن التمكن من المشي الى الحجوه ومنه على مساف لا تقصر فها الصلاة لم يعتبر في وجو به عليه الراحلة اجاعاوما كان شرطافي الوجوب استوى فيه كل احد كالعقل والبلوغانتهي وعلى هنانقول صاحب الشامل ومن تبعه وثالثها بعتبرال ادوالراحلة لن بعد مكانه مشكل لانه يوهمان تقييدا لشيخ أبي محمد خلاف وان التقييد بالبعيد دراجع الى الزاد والراحلة ولم مذكروه الافى الراحلة أوأما الزاد فلابدمن اعتباره قال ابن الحاجعن مجدبن وضاح انهسمع رجلامن أهل مكة بقول لابن قنبل المسكى ماالاستطاعة التي توجب علمنا الحجوقال خيزة نتزودوهاالى عرفة انتهى (تنبيهات * الأول) قوله هنابلامشقة عظمت هومعني قوله فى منسكه من غير مشقة عادحة بالفاء والدال والحاء المهملتين اى تقبلة عظمة من فدحه الدين اذا أثقله واحترز بذلكمن طلق المشقة فان السفرلا يخاوعنها ولذلك رخص فيها للسافر بالقصر والفطروقد قال علمه الصلاة والسلام السفر قطعة من العذاب متفق علمه وقال سندالمشقة على حسب الاحوال فاهان تحمله لم يؤثر وماصعب أثر انتهى (الشاني) اذافسرنا الاستطاعة بامكان الوصول كماهو المشهو ردخل في ذلك امكان المدير وأمن الطريق وان فسرناها بالزاد والراحلة قال سندفهما شرطان زائدان قالأصحاب الشافعي ومعظم أصحاب أبى حنيفة هاشرطا وجوبوهو الجارى علىأصول أصحابنا وقول ابن حنبل وبعض الحنفة هاشرطا أداءاه وعلى هذافعطف المصنف الامن على النفس والمال على امكان الوصول من بال عطف الخاص على العام لزيادة الاهتامية (الثالث) معنى امكان المسران بيق بينه و بين الحجز مان عكنه المسرف السيرالممتادلان فعل العبادة لايجب الابامكانه كسائر العبادات قاله سند قال ابن جاعة الشافعي اثرنقله كلام سندوقال غيره من المالكية ان كان عكنه حل المشقة في ذلك لزمه الحج انتهى (قلت) والظاهرانهذا ليس مخلاف لماقاله سندلانهاذا كان عكنه جل المشقة وليست عظممة فهو مستطيع فيلزمه الحجوان كانت المشقة عظيمة فالظاهر أنهلا بقول أحد نوجوب تحملها واذالم

يبق بينه و بين زمن الحجز من عكنه فيه المسير فلا بلزمه الحج في هذه السنة و يكون موسعاعليه فيه الى الوقت الذي عكنه فيه المسيرمن السنة القابلة فيجب عليه حينة ذا الحروج والله أعلم (الرابع) قال في الطراز اذا كانت له طريق وتعارت عليه تحو فهامين عدواً وغو رمام هاوشبه ذلك مما يتعذر معه السفر فان كانت له طريق أخرى لم يسقط الوجوبوان كانت أبعد كالايسقط الوجوب عمن بعدت داره الاأن مكون في كلا الطريقين عند قاطع انتهى وأصله للخمي ونصه الحج بجب في البرعلى الطريق المعتاد من غير عزم يغرمه انع طريق فان منع من ذلك الطريق و وجه السبيل من غيره وان كان أبعد منه لم يسقط الحج وان كان أوعر بأم يدركه فيه مشقة أوكان مخوفا من سباع أوعيد وأواصوص أوماأشبه ذلك لم يلزمه الحبج انتهى ونقله صاحب الشامل ونصيه ويعتبر الامن على النفس اتفاقا وعلى المال من اصوص على المشهو رأوما بأخذ ظالم مما يجحف به أوغير معلومان لم تعدطر بقاسواه أو كانت مخوفة أو وعرة تشق والاوجب كاخله مالا يجحف على الاظهران لمينكث انهى وجعل اللخمى من العدران تكون الطريق الثانسة أوعر بأم لدركه فيه مشقة بريد المشقة العظيمة كاتقدم (قلت) واذا كان له طريقان عكن ساوك كل منهماواحداها توصل فيعام والاخرى فيعامين تعبن علمه ساوك القربي على القول بان الحج على الفور ويترجح سلوكها على القول بالتراخي كاسمأني ان شاءالله للخمي في مسئلة سلوك البر والبحر (الخامس) السلطان الذي يخاف انهمتي حج اختل أم الرعية و يفسد نظامهم من خوف عدوالدين أوالمفسدين من المسامين ونغلب على الظن وقوع ذلك فالظاهر أنه غير مستطيع كابؤخذ ذلكمن كارم النارشدالة في عندقول الصنف وفضل حج على غز و * وسئلت عن ذلك وعن حكم استئجارهمن بحج عنه بمانصه ماقولكرفي سلطان عليه حجة الاسلام وغاف انهمتي حج بنفسه اختل أمر الرعمةوف دنظامهم واستولى الكفاعلي بالادهم فهل مجوزله ان يستأجرهن يحجعنه أملاوما الحكم في ذلك * فأجبت اذا تحقق ماذكر من اختلال أمر الرعية وفساد نظامهم واستملاء الكفار على بلادهم يسبب حج هذا السلطان فلا كلام في سقوط الج عنه لا نه غير مستطيع و يصر الحج في حقه غيروا جب والمشهور في المذهب كراهة هذه الاجارة حينند فيه وصحتها ان وقعت والحالة هذه والله أعلم ومقابل المشهو ريقول بحوازها ابتداء وأجاب سيدى أبوالقاسم ابن القاضي أبي السعادات بانهان كان لا رجي لهزوال ذلك فحكمه حكم المعضوب فسجوزله الاستئجار وان رجي ز والذلك المعزوه وكالمرجو الصحة ونصه الاصل ان العبادة البدنية لا يحوز فيها النماية لكن لما كان الحجمتر كبامن عمل مدني وعمل مالي و ردالنص في الحديث الشر بف بقبول النيابة فيه في حق المصوب وهو كافال ابن عرفة وغيره من لا يرجى ثبوته على الراحلة الباجي كالزمن والمرم فالسلطان المذكو ران تحقق ان ماخشيمين اختسلال أمور الرعية وصف لايرجي زواله فهو كالمعضوب ومشهو رالمذهب جواز الاستنابة فيه يمعنى انله أجر النفقة والدعاء وانرجي زوال ماخشيه فلامحو زفيه الاستنابة كالمريض المرجوصحته ومنفي معناه والحالةهذه ورأيت مخط القاضى عبدالقادر الانصاري صورة استئجار ونصه باختصار لماعظم الله حرمة البيت وأوجب حجه وكان السلطان أبوعبدالله مجد بن نصر الانصاري السمدي الخز رجي ممن شيطت به الديار واشتغل عاتعين عليهمن الجهادفي ذات الله فلحق عن عجزعن زيارة البيت أحب ان يستنيب في الحج على أحدالاقوال في مذهب مالك رضى الله عنه وان كان غيرمشهو را انص عليه بعض العاماء

منأن هذا القول هو الصحيح واستدلله عمافي صحيح مسلم انتهى ولعلى القول الغير المشهور هومامشي علىهمؤلف المختصر من انه بكره للعاجز والقول المشهور هوظاهر كلام ابن الحاجب حيثقال ولااستنابة للعاجز على المشهور فان بعض الشراح أبقاه على ظاهره من المنع فتأمله وقال الابي فيشرحمسلم فيحديث الخثعميه لماتكام على الاستطاعة ونقل ان القادر لايستنيب اتفاقاواجاعا وهذا الذي مفعل اليوم كثيرمن شراء الحجات ويقولون انه على مذهب المخالف هو واللهأعلم انمايفعل في حق من تعذر عليه الوصول وفعله الشيخ أبوعبد الله عام حج فذكر انه اشترى المخليفة سلطان افر يقية الاميرأ حدابي العباس حجة انتهى وأجاب سيدى الامام محمد بنزين الدبن القطان الشافعي امام مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم وخطيبه عانصه الذي رضي به السبكي ونقله البلقيني عن نص الشافعي ان هذا من الحصر الخاص وانه لا يمنع الوجوب و بلزمه الحج ويستنيب من يحج عنه ان أيس من القدرة على ذلك بنفسه ولم يتمكن منه لما يحصل من الضرر وكون كالمعضوت فاذازال عادره وقدر على الحج بنفسه وجب علمه الحج ولانسقط عنه بفعل النائب لكن مقتضى كلام النووى والرافعي في باب الاحصار أن المعتمد في المنه عدم وجوب الحج عليه ولايستقرفي ذمته وان الحصر الخاص عنع الوجوب فيمتنع الاستثجار عند اليأس لعدم الوجوب والله أعلى الصواب (السادس) قال الشيخ زروق في شرح الوغليسية أنظر هل يجب على أهل الخطوات واذافعل هل يجزئه أولا بدمن اعتبار فعله صلى الله عليه وسلم انتهى (قلت) أما الاجزاه فالظاهرانه لامانع منه وأماالوجوب فحل نظر كاقال والله أعلم (السابع) شمل قوله وأمن على نفس الامن من القتل والاسر والامن على البضع ولاخلاف في اعتبار ذلك وشمل قوله ومال الامن على المال من اللصوص جع لص مثلث الاول وهو في الاصل السار ق الكن المرادبه هناوالله أعلم المحارب الذى لابندفع الابالقتال لقوله في التوضيح لايشك في اعتبار الامن على النفس وأما المالفان كان من اصوص فكذلك لانه مؤدالى ضماع النفس من غيرفائدة انتهى وقد يطلق اللص على المحارب وأماالسارق الذي يندفع بالحر اسة فلايسقط به الحجوهو ظاهر وشمل أيضا كلامه الامن على المال من المكاس وهو الذي مأخذ من أموال الناس شمأم رتبا في الغالب وأصل المكس في اللغة النقص والظلم و قال له العشار لانه بأخذ العشور في كثير من البلادومنيه الرصدى الذي برقب الناس على المراصدليا خذمنهم مالاوهو بفتح الراءمع فتح الصادواسكانها قاله الشيخ زكر يافي شرح الروض ولما كانمارا خنه المكاس فيه تفصل نبه على ذلك بقوله عا سأتي وماذ كرناه من اعتبار الامن على المال من اللصوص هو المعروف وحكى المصنف في التوضيح عن أبي محمد عبد الصادق في شرح الرسالة انه قال قال مالك فيمن لايستطيع الحجمن اللصوص هوعذر بين ثمر جع بعدماأفتي بهزمانافقال لانتجى حذرمن قدر و محب علمه الحجقال ابن الموازلج بقل ذلك مالك الافي مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وأماغيرهامن الامصار فهو مخيران شاءأجابوان شاء ترلنوا نظرماوجه التفريق بين المدونة وغييرها وقال في الشامل وعلى المالمن لصوص على المشهور انهى وكائن مقابل المشهو رعنده مانقله أبوهجد عبد الصادق وأبوهجد عبد الصادق نقله عن ابن رشدفي كتاب جلمن أصول العلم وذكرابن فرحون كلام عبدالصادق وجعله مسئلة مستقلة فيوهم كلامه أنه المذهب وليس كذلك بل تعصيل المذهب ماذكره التادلي عن القرافي من التفصيل بين ان بأخذ مالا تحدد أو تحدد و محمف فلا محب و بين ان بأخذ مالا محمف

ففي ذلك قولان كاسيأتي بيانه في القولة التي بعدهذه والله أعلم والالاخد ظالم ماقل لا ينكث على الاظهر ﴾ ش لماذ كرأنه يعتبر الامن على المال استثنى من ذلكما اذا كان عدم الامن عليه انماهولان في الطريق مكاسايا خدمن المال شيأقليلاولاينكث بعدا خده لذلك القليل فذكران فىذلك قولين أظهرها عدم سقوط الحجوالثاني سقوطه قال في التوضيح أن كان ما يأخذه المكاس غيرممين أومعينا مجحفا مقط الوجوب وفي غير المجحف قولان أظهرهاعدم السقوطوهو قول الابهرى واختاره ابن العربي وغيره والآخر حكاه ابن القصار عن بعض الاصحاب انتهى (تنبيهات * الاول) ظاهر كلامه في التوضيح أنه اذا كان المكاس مأخف ما يجمع سقط الحج من غير خلاف وظاهرمانقله التادلى عن ابن العربي انه يحتار عدم السقوط سواء طلب ما يجحف أملا يجمف خلاف مانقله عنه في التوضيح ونصمقال صاحب السراج فان طلب منه الظالم في طريق أو فىدخولمكةمالافقال بعض الناس لايدخل ولايعطيه وليرجع والذي أراه ان يعطيه ولاينبغي أن يدخل في ذلك خلاف فان الرجل باجاع الامة يجو زله ان يمنع عرضه بمن بهتكه بماله وقالوا كل ماوقي به المرء عرضه فهو صدقة فكذلك ينبغي أن يشتري دينه ممن يمنعه اياه ولو أن ظالما قال رجل لاأمكنكمن الوضوء والصلاة الابجعل لوجب عليه ان يعطيه اياه انهى وصاحب السراجهو ان العربي فظاهر كلامه هذا اله لم يفرق بين ما يجدف ومالا يجدف كانقله صاحب التوضيح وفي كلام ابن عبد السلامميل الى هذا فانه قال وتقدم أنه لا يعتبر بقاؤه فقيرا وأنه بييع عروضه وانه يترك ولد الصدقة وذلك يقتضى انه لايراعي ما يجمع فضلاع الاعجمف قال المصنف في التوضيح بعد نقله كلام ابن عبد السلام وقد بفرق بان في الاعطاء هذا اعانة للظالم على ظامه و بغيه انتهى (قلت) و مكن ان يفرق بان تلك الامو رلا بدمنها ولا عكنه الوصول الابها بحلاف هذه فتأمله والله أعلم (الثاني) ظاهركلام المصنفهنا ان محل الخلاف اذا كان المأخوذ قليلا وأماان كان المكاس يطلب الكثير فانه يسقط الحج ولوكان داك الكثيرلا يجحف بالمأخوذ منه وهوظاهر كلام اللخمى أوصر عد وظاهر كلام المدنف في توضعه ومناسكه أن محل الخلاف مالا محمف ولوكان في نفسه كثيراوهوظاهركلام القاضي عبدالوهاب والقرافي وغيرهماقال التادلي قال القرافي يسقط فرض الحجاذا كان في الطريق عدو يطلب النفس أومن المال مالا يتعدد أو يتعدد ومجمف وفي غير المجمض خلاف انتهى ولاشك في تغاير العبار تين لأن المجمف وغير المحمف معتلفان باختلاف الناس فربشغص يجمحف بهالدينار وآخر لا يجمف به العشرة ولهذا قال ابن عرفة لايسقط بعدم اليسيرقال وظاهر قول القاضي ولا بكثيرلا يجمف انتهى (قلت) واعتبار المحمف وغير المحمف ظاهرعبارة الأكثروهو الظاهر ويمكن أن يقال مراد المصنف بقوله ماقل أن يكون المأخوذ قليلا بالنسبة الى المأخوذمنه ولا يجحف بهوان كان كثيرافي نفسه فيتفق كلامه في كتبه الثلاثة وقال سند بعدأن ذكركلام القاضى عبدالوهاب والذي قاله حسن ونص كلامه اذا كان المنع انماهو لمغرم فقال في المعونة اذا كان يجمف لم يلزم فاعتبر ما تبلغ مضرته من ذلك الى حدالا يعتمل وقال أصحاب أى حنيفة والشافعي ادالم مكنه المسير الابدفع شئ من ماله لم يجب عليه وقاله من أصحابنا القاضي أبو عبدالله البصرى المعروف بعلعل والذي قاله القاضي يعنى في المعونة حسن فلايسقط عن الموسر بانتقاص دينار من ماله وضر رذلك محتمل انتهى ومن قال بسقوط الحج بغير المحمض أبوعمران الفاسى فانهأفتى جاعة مشوامع مالحج فطلب منهم اعرابي على كل جل عن درهم بان برجعوا

(الالأخيد ظالم ماقيل لانتكث على الأظهر) ابن يونس قال ابن القصار اختلف أعصانا فمن لا عكنه الوصول الى الحج الاباخ اج المال الى السلطان الجائر فقال بعضهم لا يحب الحج علمه وقال شفناأ بو بكرالأمهرى ان لم عكنه الا باخراج المال الكثير الذي دشق و مخرج عن العادة لمرازمه كالثن في ماء الطهارة والنمن فيرقبة الكفارة وان كان شاقريبا فالحج واجبعلمه وجهالقول الأول لا رؤمن أن يخفرهم و بأخذ أمو الم فيصرون قدغروا بأنفسهم ووجمه القولالثانيانه نغلب من غالب عادتهأنه لا يخفس ماعاهدهم عليه قال أبو اسعاق وهذا أشبه انتهى بالمعنى ابن بونس ولم أجده لابن رشد

فرجعواذ كره الزناتي في شرح الرسالة ونقله ابن فرحون والتادلي وغيرهما والله أعلم (الثالث) قيدالمصنفهناالوجوب كونالظالم لاينكث وأطلق ذلكفي مناسكه وماقاله هناهو المتعين ومحمل كلامه في مناسكه عليه وقد وقع ذلك في كلام القاضي عبد الوهاب وغيره واحترز بذلك ممااذا كان الظالم سنكث قال الشيهزر وق في شرح هذا المحل من المختصر أوجه ل حاله فانه لا يحتلف فيسقوط الحجوسيأتى فى كالرمالبر زلى عن ابن رشدمايدل على ماذ كره الشيخ زروق وقد علم من هذاأن قوله على الأظهر راجع الى قوله ماقل لاالى قوله لاينكث اذلاخلاف في سقوط الحجاذا كان سكتولادومن غدره ونبه على ذلك ان غازى ولوفدم قوله لاسكت على قوله ماقل فقال الا لأخذظالم لانكثماقل على الأظهر لكان أبين (الرابع) قوله على الأظهر يقتضي ان ابن رشد هوالذى استظهر هذاالقول الذي رجحه وقال ابن غازي لوأجده له في القدمات ولافي السان ولافي الأجو بةولاعزاهلها بنعرفةولا المصنف في توضع ولافي مناسكة وانماقال في قول ابن الحاجب وفي سقوطه بغسرالمجحف قولان أظهرهماعدم السقوط وهوقول الأمهري واختارها بن العربي وغيرهانهي (قلت) رأىت في أوائل مسائل الحجمن البرزلي في جواب سؤال عزاه لابن رشد ذكرفيه قولين وصدر بالقول بعدم السقوط مانصه والأول أولى ان سأل يسير اأوعلم عدم غدره قماساعلى عادم المآء بلزمه شراؤه ان كان يسير الا يجحف به وان أجحف لم يلزمه شراؤه انهى فلعل المسنفوقف على هلداال كالام فأشار السهوقال ابن الفرس في أحكام القرآن هوقول أكثر أحاب مالك قال وهو الأظهر وتقدم انه اختمار ابن العربي وان ابن عبد السلام مال المه وتقدم عزو مقابله وممن قالبه أبوعمران كاتقدم في الجاعة الذين أفتاهم بالرجو على طلب منهم نمن دينارعلي كل جل (الخامس) قال سنداماما مأخذه الجندعلي من بذرقة الحجيج ليدفعوا عنهم كل يدعادية فقال الشيخأ بوبكر بن الوليدهي من وجه تشبه سائر النفقات اللازمة لأن أخذ هاللجند جائز اذلا بلزمهم الخروجمعهم فهيأجرة يصرفونهافي الكراعوالسلاحوهي من وجه تشبه الظام لأنأصل توظمفهاخوف قاطع الطريقانتهي ونقله ابن جماعمة الشافعي في منسكه عن الشيخ أبي بكروزاد علمه وقداتفتي على جواز استئجارهم من يحفرهم من الاعراب واللصوص مع تجو يزالغر روقال انأجرة الدليك تجب على المكلف فلايسقط بها الفرض انهى وقال البرزلى في أثناء جواب سؤال ابن رشدولم بقع خلاف فيامأ خذه الحافظ من اللصوص اذافل و وقع الخلاف فيما مأخذه الظالملأنه لايؤمن نكثه والحافظ ليس بظالم فيابأ خذه ان لم يكن مثلهم وانماهو أجير فوجبأن مؤتمن انتهى وقوله لأنه لا يؤمن نكشه تعلمل لوقو عالخلافي فيهوم ادهابه محو زأن بنكث لأنه ظالم ليس له دين بمنعمه وأمالوعم لم نكث مأوشك فيمه فقد تقدم انه لا بجب الحج بلاخلاف وتعصل من هـ ذا أنأج ة الدليلومايأخذه الجنه دومن يحفظ الحجاج من اللصوص لايسقط بهاالحج واللةأعلم والبذرقة بفتح الموحدة وسكون الذال المعجمة ويقال بالمهملة أيضاوفتح الراء وبعدهاقاف تمهاء تأنيث لفظة عجمية معناها الخفارة قاله في القاموس ولم يذكرها في الصحاح وقال النووى في تهذيبه هي الخفير وهو الذي محفظ الحيجاج و محرسهم وكا مهاتطلق على المعنسين والخفارة بضم الخاء المعجمة وكسرها وفتعها حكى ذلك صاحب المحكر ونقله النووي في تهدنيه ولم يعكف الصحاح والنهاية الفئح واقتصر القاضي عياض في المشارق على الضم وفسر هابالذمة وكذاصاحب الصحاح وفسرهافي النهابة بالذمام وهو عمني الذمة وقال النو وي انها جعل الخفير

والله أعلم (السادس)قال الشيخ زروق في شرح الوغليسية قول القائل الحج ساقط عن أهل المغرب قله أدبوان كان الامر كذلك والأولى أن يقال الاستطاعة معدومة في المغرب ومرف لااستطاعةلهلاحج عليهو رأبت كتابافي الرد على قائل هذه الكامة ومن قالهامن العلماء فقصده التقريب الى فهم العامة انتهى (قلت) وقفت على تأليف في الردعلى قائل هذه الكلمة للشيخ أجدبن محمداللخمى السبتي ولعله الذيذ كره الشيخ زروق وأوله سألت أبهاالأخ عن قول من قال الحج ساقط عن أهل المغرب وذلك ، له كورعن بعض من يعزى الى الفقه من المتأخرين و يأبي اللهوالمامون مقوط قاعدةمن قواعد الاسلام وركن من أركان الدين وعلمن أعلام الشريعة عن مكاع ضمه أفق من آفالدنيا أوصقع من أصقاع الارض وهذامع الوم في الكتاب والسنة والاجماع وأطال فى ذلك وحض فى آخر كلامه على ان أمن الطريق الذى هومن أحكام الاستطاعة مفقودعندهم والصقع بضم الصادالمهمله وسكون القاف الناحية ويقال السين واللفظ المذكور حكاء التأدلى عن جاعة فحكى عن المازرى ان الشيخ أباالوليدأفني بقوط الحجعن أهل الاندلس وان الطرطوشي بضم الطاء الاولى أفتى بانه حرام على أهل المغرب وان من غروحج قطفرضه ولكنه آثم بماارتكب من الغرروذ كرعن مدخل بن طلحة ان السبيل السابلة اسم لامكاد يوجد ثمذ كرعنه انهقال لقيت في الطريق مااعتقدت ان الحجمعه ساقط عن أهل المغرب بلحرام وذكرعن ابن العربي انهر دهذا ونصه وفي تعلمق المازري مانصه قدعلق الله الحج على الاستطاعة وبين العاماءأن الاستطاعةهي الوصول الى البيت من غير مشقة مع الامن على النفس والمال والتمكن من اقامة الفرائض وترك التفريط وارتبكاب المناكير وسيب «نه الشروط ان الشيخ أباالوليدأفتي بسقوط الحج عنأهل الاندلس وأفتى الطرطوشي بانه حرام على أهل المغرب فن غروحج سقط فرضه ولكمة أنم عاارتكب من الغرر وهذا قول أعمة المسامين المقتدى بهم فاعلموه واعتقدوه وفيمدخل ابن طلحة السبيل السابلة اسم لايكاد يوجدله مسمى فلقددخلت الطريق من الاندلس الى اشبيلية ثم الى بحاية وعبرت الزقاق وتخيلت وجود السبيل ثم خرجت الى المهدية فلقمت في ملاد المغرب مااعتقدت ان الحج معه ساقط على أهل المغرب بل حرام ثم قال ولكن الانصراف فيابين الله وبين العبدأولى من تقحم هذه المخاطرات ولله الاص من قبل ومن بعد وما أصابكه من مصيبة فيا كسبت أبديكم وردابن العربي على هؤلاء فقال العجب عن يقول الحجساقط عن أهل الغرب وهو يسافرهن قطرالي قطر ويقطع المخاوف ومخرق البحار في مقاصد دينية ودنيوية والحال واحدفي الخوف والامن والحلال والحرام وانفاق المال واعطائه في الطريق وغيره لن لارضى انتهى مانقله التادلي ونقله ابن فرحون وقال ابن معلى اشارة صوفية قال الامام أبوعبدالله المازري حين تبكلم على هــنـه المسئلة أعنى مسئلة سقو طفر ض الحج عمن مكره على دفع مال غيير مجحف به لظالم استغرمه اياه مانصه وقدخاض في هذه المسئلة المتأخرون وأكثر وافيها القول فسكل تعلق عقد ارماي كثر على سمعه من المسافر بن الى مكة شرفها الله من تهو يل ما يجرى على الحجاج قال ولقدحضرت مجلس شخناأ بيالحسن اللخمي بصفاقص وحوله جل من أهل العلمين تلامذته وهم يتكلمون على هذه المسئلة فاكثر واالقول والتنازع فيهافن قائل بالاسقاط ومن متوقف صامت والنيزرجه اللهلايتكلم وكان معنافي المجلس الشيخ أبوالطيب الواعظ وكناما أبصرناه فادخل رأسه في الحلقة وخاطب الشيخ اللخمى وقال يامولاي الشيخ

ان كان سفك دى أقصى مرادهم ﴿ فَاعَلَتْ نَظَرَةَ مَهُم بِسَفَكَ دَى فَاسْتَعَسَنَ اللَّخْمَى هَذَهُ الشَّادُ الشَّادُ فَي فَالْسَارُ مَنْ جَهِةٌ طَرَقَ المُتَصُوفَةُ لامن جَهَةً التَّفْقَةُ انْهَى وَنَقَلَهُ التَّادُ فَي قَالَ وَأَنْشُدُ فِي السَّرَاجِ

فالوا نوق رجال الحى ان لهم به عينا عليكاذا ماغت لم تنم (فقلت) ان دى أقصى مرادهم به وماغلت نظر قمنهم بسفك دى والله لو علمت نفسى عن هو يت بهجاءت على رأسها فضلاعن القدم

والله أهار ص ﴿ ولو بلازادوراحلة لذى صنعة تقوم به وقدرعلي المشي كاعمي بقائدوالا اعتسبر المعجو زعنهمنهما كه ش لماذكرانالاستطاعة علىالمشهو رهي امكان الوصول بلامشقة عظمةمع الامن على النفس والمال مين أن ذلك مختلف اختلاف الناس فقد يعب الحج بلازاد ولاراحلةاذا كانالمكلف له صنعة معملها في الطريق وتقوم به بان قدر على فعلها وتكون نافعة بعيث بعصل منهافوته و يكون قادراعلى المشي كالجال والعكام والخر از والنجار ومن أشبهم وأشار بلو الى قول سعنون وابن حبيب المنقدم وابن أبي سامة زاد الشيزر روق وابن أبي أو يس القائلين باشتراط الزاد والراحلة وتقدم بيان ذلك تمنبه على أنه لا يشترط أن يكون المكف صحيح الأعضاء جمعمافاو كانت بهزمانه في بعض اعضائه وأمكنه الوصول معها الى مكة بلامشقة عظمة معالامن وجب علمه الحجوذلك كاعمى اذاوجد قائدا بقوده في الطريق ولو بأجرة اذاقدر علما وكانت له قدرة على المشي أوكانت له صنعة يعملها في الطريق أولات كون له صنعة و وجد الزاد ومن محمله أوكانت له قدرة على حل زاده ومشله أفطع المدن وأشابهما وأفطع الرجلين وأشلهماوالاعر حاذاقدرواهلي الوصول وكذلك الاصم بلهوأحرى ولذلك أتى بالمكاف في قوله كأعمى بقائد قال اللخمي ومن كانت بهزمانة أوضر ورة نظر أوغير دلك مما يقدر معها على لركوب ولهمال يكترى بدلركو بهومن محدمه لزمه الحجوان كان عجيما يقدر على المتعي لزمه الحج اذاكان بقدر على أن يستأجر من يقوده ثم هوفي الميش على ما تقدم وان كان له مال أوكان بتكففانتهي وقال إبنجاعة مذهب المالكية وجوب الحجعلي الاعمى اذا وجدقائد اولوباجرة وقدرعلى المشىأو وجدالمركوب ومقطوع الرجلين والبدين كفيرة اذا وجدمن يقوم بأص معند الشافعمةوهومقتضيقول المالكية انتهي كأنه بشيرالي كلام اللخمي المتقدم وقوله والااعتبر المعجوزعنه منهماأى وانلم يكن الوصول بلازاد ولاراحلة فيعتبرما عجزعنه منهماأى من الزاد والراحلة في جانب الوجوب ومتى وجد المعجوز عنه وجب و يحتمل أن يعتبر المعجوز عنه منهما في حانب السقوط فتي عجز عن أحدهما سقط وكلامه شامل لثلاث صور لانه اماأن بعجز عن الزاد فقط فمعتبر في حقه وجوده ووجوده الحمله علمه الله بقد موعلى جله أو بمجز عن المشي فمعتبر في حقه وجود المركوب بكراء أو بشراء أو بعجز عنهما فيعتبران جمعا قال سندفان لم تقدرعلى المشي ولم تكن له صنعة اعتبر في حقه وجود الزاد والراحلة فاذا قدر عليهما ولم يكن به مرض ولاضعف عنعهمن الركوب فهذا محب عليه وان لحقته مشقة الاأن تكون عظمة لا عكنه تعملهامثل أن دشق عليه ركوب القتب والزاملة فيعتبر في حقه وجود المحمل وان في مرعلي المشي ولمتكن لهصنعة تقوم بهاعتبر فىحقه وجود الزاد المبلغ الى مكة أوما بردبه الى بلده على ما يأتى من الخلاف فان كانتله صنعة الاأنها لاتقوم به فاذاوجد من الزادمايقوم به مع صنعت موجب عليه

(ولو بلا زادوراحلة) قيل لمالك الاستطاعة الزاد والراحلة قال لاوالله واحد معدزاداوراحلة ولانقدر على السير وآخر يقدرأن عشى راجلا ورب صغير أجلدمن كبير ولاصفةفي هذا أينمن قوله سعانه من استطاع اليه سبيلا (كذى صنعة تقوميه وقدرعلى المشي) * ابن رشدمن قدر على المشي ومايعيش بهفى بلده لايتعذر عليه في طريقه من صناعة لابعدمهاأوسؤال لانعذر علىه فالحجواجب عليهمن مهاع أشهب (وكاعمى مقالد) بداين عرفة قدرة أعمى على وصوله بقائد استطاعة (والااعتبر المعجوز عنه منهما) راجع أول ترجةمن اللخمي فانه قال ان الحج تارة يجب توجهودالزاد والمركب وتارة يعسمع عدمهما وتارة بعب بوجو دأحدهما

الحجولو كانتله صنعة تقوم بهوا كنه لايقدر على المشي اعتبر في حقه وجو دالراحلة انهى (تنسهات * الاول) ظاهر كلام المصنف ان من الهقد رة على المشي مجم علم الحجوان لم يكن المشيء من شأنه وعادته وهكذا قال اللخمي وسيأتى الخلاف فيسه في التنبيه الذي بعده (الثاني) بشترط في الصنعة التي بلزمه الخروج معها أن لا تزرى به قال اللخمي قال القاضي عبد الوهاب من قدرعلى الوصول الى مكةمن غيرتكاف لله مخرج ماعن عادته لزمه الحج قال اللخمي أما الخروجين عادته في المشي اذالم سكن عادته وشأنه فغير من اعى ولم يزل الناس والصحابة معدون ذاك شرفاوان أراد التكفف والسؤال فمن ليس ذلك شأنه فحسن انهى وقوله بذلة متعلق بتكلف وقال ابن عرفةوفي كون قدرة غبر معتادا اشي عليه استطاعة قولا اللخمي والباجي مع القاضي انهى (قلت) وافقهما صاحب الطر از فانه ذكر كلام القاضي ثم قال بعده والذي قاله بين فان قيل المشى في الحج فضيلة قلنانعم غير انه لايلزم والقاضي تكلم فعايلزم انتهى وظاهر كلام المصنف هناوفي مناسكه الازوم وان لم بكن معتادا كا قال اللخمي واما كون الصناعة التي يفعلها يمتبرفهاأنلاتزري بهفظاهر وقدقال ابن فرحون فيشرح ابن الحاجب أمامن قدر على أن يؤاجر نفسه وهو حاج ولا بزرى ذلك به فجب عليه الحج والله أعلم (الثالث) تقييده هذا الاعمى بوجود القائد وادخاله علىه الكاف أحسن من تركه الاص بن في مناسكه لما بيناه ولكن محمل كلامه هناك على ماقال هناوالله أعلم (الرابع) اذاقدرأن عشى بعض الطريق ويركب البعض ووجدالي ذلك سيلالزمه الحج قاله في الطرازوهو واضح (الخامس) اذالم قدر على الركوب على القتب والزاملة الاعشقة عظمة اعتبر في حقه وجود المجل والقدرة عليه كاتقدم في كلام صاحب الطراز قال وأو لحقته المشقة العظمة في ركوب المجل أيضا عتبر في حقه وجود الكنيسة انتهى قال ابن جاعة الشافعي والكنيسة كإقال المطرزي شه الهودج انتهى وغال الشيززكر يافي شرح الروض وهم أعوادم تفعة بحوانب المحمل علىه سرتر بدفع الحروالبرد وسمى في العرف مجموع ذلك محارةوهي مأخو ذةمن الكنس وهو الستر ومنه قوله تعالى الجوار الكنس أي المحجوبة انتهى (السادس)أطلق أهل المذهب في وجوب تعصيل المركوب بشراء أوغيره ولم يقيدوا ذلك بوجوده بمن المثل وأجرة المثل وقد د مفيرهم بان محصل ذلك بشمن المثل وأجرة المثل كانقله ابن جاعة في منكه الكسر والظاهر من كلام أحداناانه اذاطلب منه أكثرمن ذلك وكان قادراعلمه لزمه ذلك والله أعلم ونص ابن جاعة وحيث اعتبرنا القدرة على المركوب وما بتعلق به فالمراد عندغير المالكة أن علكه أو يتمكن من علكه أواستجاره بنمن المثل أوأجرة المثل أو زيادة عند الخناطة كإسائي سانهان شاءالله وقال في الزاد وقال المال كمة انه معصل ذلك بشراء وأطلقوا و بشترط أن مكون مامصر فه في ذلك فاضلاعما شترط كون الزاد فاضلاعنه وسأتى سانه انتهى وقال في الزاد و يشترط عند الثلاثة غيرالخنفية أن يكون فاضلاعن قضاء دين عليه طال أومؤجل وأطلق الحنفية شتراط أن مكون ذلك فاضلاعن الدبون وقال الشافعة والحناملة اذا كان ماله دينا يتيسر تعصيله في الحال فهو كالحاصل في بده والافهو كالمعدوم وهو مقتضي مذهب المالكمة انتهى وقال ابن فرحون في منسكه فن قدر على الوصول الى مكة امار اجلا أورا كبابشراء أوكراء فقدلزمه فرض الحجانتهي (السابع)قال عبدالحق في النهذيب رأست لبعض أهل العلم ان من عام الاستطاعة وجودالماء في كلمنهل ودلك أبه لا لدمنه لكل أحد فيعتبر وجوده في كل منهل لا دفعة واحدة

كالزادوالفرق بينهو بين الزادحث اعتبر دفعةواحدة هوأن العادة في الزاد أن محمل دفعة واحدة لطول الطر ىقوالماء انمامحمل في كل منزل وأيضالجل الزاد دفعة لايشق وفي حل الماء لطول الطريق مشقة شديدة ومؤنة كبيرة من قبل أن الانسان يحتاج الماءأ كثرمن الزاد فيشق حله فالدلك اعتبر وجوده في كل منزل وهذا الذي ذكره كلام مستقيم فاعلمه انتهى ونقله المصنف في توضيحه للفظ ونقل عبدالحق عن بعض شمو خهانه بعتبر في الاستطاعة وجودالماء في كل منهل ونقلها بنعرفة بلفظ وصوب عبدالحق قول بعض العلماء من الاستطاعة وجودالما في كل منهل ونقله الجزولى فى شرح الرسالة بلفظ من شرط الحجانه مجدالماء فى كلمنهل قاله عبدالحق وهو تفسير للذهب ونقله التادلي والاقفهسي والبرزلي وقبلوه قال البرزلي قال شخنا الامام بعنيابن عرفة ولهذالم يحجأ كثرشيو خنالكون الماء يتعذر غالبافي بعض المناهل وحكاه في الشامل بقيل وذلك يقتضي تضعيفه وانه خلاف المذهب وكلام ألجاعة المتقدم من يقتضي اعتباده وانه المدندهب وهوالظاهر والتدأعلم والمراد بذلكواللهأعلم وجوده فىالمناهل التى جرت العادة بوجود الماء فهاغاليالاوجوده في كل مرحلة فان ذلك متعدر قتأمله وقال الأبي في شرح مسلم في حددث الخثعمية لماتكام على الاستطاعة قلت وماذكر عن بعضهم من الأستطاعة وجودا لماءفى كل منزل لاير يدبه منزل كل بوم انماير يدفى كل زمان يحتاج فيه اليه انتهى وقوله في كل منزل يعني المهل كا تقدم في كلام عبد الحق حيث عبر عنه في أول كلامه بالمنه ل وفي آخره بالمنز ل والله أعلم ص ﴿ وان شمن ولدزنا ﴾ ش يعني ان المعتبر في الاستطاعة هو امكان الوصول على التفصيل المذكور وان حصل دلك الامكان شمن مماول للكاف وكان ذلك المماوك ولدز بالان ثمن ولد الزنا حلال الكهلاشبهة فيهلانه عبده واثم الزناعلى أبويه وانمانبه على هذالله اليتوهم أنكون الولد ناشئاعن الزنامالع من الحج بشمنه ولان كلام ابن رشد الآتي بقتضي أن المستحب عند مالك أن لايعج به يعني عمن علك عبره كاسبأتي التنبيه على ذلك وأصل هذه المسألة في الموازية وفي العتبية في رسم المحرم من سماع بن القاسم من كتاب الحج وفي كتاب الجامع أيضا ولفظ الرواية سئل الله هل يحجبشمن ولدالزنا قلأليس من أمته ولدته عن زيافال نعم قاللابأس بذلك فال ابن رشد مذهب الكانه بجوزأن يحج بثمن ولدالز ناوانه بعتق فى الرقاب الواجبة وان كان الاستعباب عند دغير ذلك وروىأشيب عنه في ساعه من كتاب العتق أنه استحسن أن لا بعتق في الرقاب الواجية وقال فالالله سيحانه ولاتميموا الخبيت منه تنفقون وانمامنع ذلك من منعه لحديث أبي هريرة ولدالزنا شر الثلاثةوحدىثلا مدخل الجنةولدزانية وحديث انه عليه السلام سئل عن عتقه قال لاخيرفيه نعلان بعان مماأحب اليمن عتق ولدالزنا وليست الاحاديث على ظاهر هافان الأول اغافاله في رجل بعينه كان يؤذيهو بذلك فسرته عائشة رضى الله عنها لمابلغها ماحدث به أبوهر برة وقالت رحماللة أباهر يرة أساء سمعا فأساءا جابة وقدسئل ابن عمرعن ذلك فقال بل هو خيرا لثلاثة قدأ عتقه عمرولو كانخبيثامافعل وهوكماقال لأنهلا ؤخذيمااقترفهأ بواه وقدقيل في مناه انه حدث عن شر الثلاثةأ بواءوالشيطان لاانهفي نفسه شروالاول أولى لأنه مروى عن عائشة وأماالحد سشالثاني فالمعنى فى ذلك من كثرمنه الزناحتى نسب اليه كانسب الى الشئ من كثرمنه حتى يقال للتحققين بالدنما العاملين لهاأ بناء الدنماولمن أكثرمن السفراس السمل وعلى هـ ندا محمل الحدمث الثالث انتهى مختصرا (تنبيهات *الاول) لفظ الرواية بقتضى أنه مجوز الحج بثمن ولد الزنالاأنه محم وهذا اذا كان معه غيره وأمااذالم مكن معه الاذلك وجب عليه أن يحج به كالقتضاء كلام المصنف

(وان بمن ولدزنا) * ابن رشدمذهب مالك انه بجوزأن بعج بمن ولد الزنا وأن يعتق في الرقاب الواجبة وانكان الاستعباب عنده خلاف ذلكمن رسم المحرم قال عمر هو خير الثلاثة * القرافي ان غصى مالا فجره أجزاه حجه عند الجهور وقال ابن حنبل لا يجزئه وهذا علىأصله في الصلاة في الدار المغصوبة وجوابه ان النفقة حند عند الحج بلهوكن غربنفسه وحجفانه يحز بهومن هذا المعنى منغص فرسا وقاتل عليه قال اللخمي سهماه له لالرب الفرس وقال ابن العربي في مسالكه من قاته لعلى فرس مغصوب فله الشهادة وعلمه المعصمة فله أحر شهادته وعلمه انح معصته

وهوالظاهر وقال البساطي لوترك يعني المصنف خشونة هذا اللفظ في مثل الحج لكان أحسن اه والظاهران ماقاله المؤلف هوالاحسن والله أعلم (الثاني) قول ابن رشدوان كان الاستحباب عنده غير ذلك يحمل أن يكون راجعاالي عتقه والى الحج بثمنه ولامانع من ذلك ولكنه يحمل على من علك غيره كاذكرنا ولمأرمن ذكر ذلك في الحج غيره و معمل أن يكون راجعاالى عتقه لانه الذي يل وفتأمله (الثالث) قول ابن رشداً يضاوا نمامنع ذلك من منعه يقتضي أن بعض العلماء منع من عتقه ونحوه للقاضى عبدالوهاب وليسهذا القول في المذهب بلولاهو المعمد من غيره قال ابن رشد فى أواخرساع أشهب من كتاب العتق وأماولد الزنافعتقه جائز فى الكفارة باجاع من مالك وأصابه وقال القاضي عبدالوهاب في شرح الرسالة هو قولنا وقول فقهاء الامصار وحكى عن قوم منع ذلك انتهى (الرابع) حديث ولد الزناشر الثلاثة رواه أبوداود وتأوله الخطابي عاذكر ابن رشد عن عائشة رضى الله عنها وقال عبد الوهاب ان الراديه ان أبويه كل منهما ينسب الى أبوين وهو لاينسب الى أب وقيل في تأويله اله اله شر الثلاثة اذاعمل بعمل أبويه وقال السهيلي والمرادانه اذا أعامته أمهانه ولدز ناأوعلم ذلك بقرينة حال وجب عليه أن يكفعن الميراث من نسب ابيه ولايطلع على عوراتهم والاكان شرالثلاثة قال وقدتأول الحديث على وجوه هذاأقر بهاالى الصوابوفي آخر كتاب الزنامن النوادرعن ابن مسعود انماقسل شرهم في الدنيا ولو كان شرهم عندالله ماانتظر بأمه أن تضع وقال عمراً كرموا ولد الزناوأ حسنوا اليه وقال أيضا أعتقوا أولاد الزنا وأحسنوااليه واستوصوابهم وقال ابن عباس هوعبد من عبيد الله ان أحسن جوزى وان أساء عوقب وقال الشعى ولدااز ناخير الثلاثة اذااتقي الله فقمل له انه قمل انه شر الثلاثة قال هـ الثي قاله كعبلو كانشر الشلائة لم ينتظر بأمه ولادته وحديث لا يدخل الجنه ولدزنية رواه النسائي وابن حبان وأبونعم في الحلية وأعله الدار قطني فان مجاهد الم يسمع من أبي هريرة وزعم ابن طاهروا بن الجوزى انهموضوع قال الحافظ السخاوى وليس بحيد قال وقال شيخنايعنى ابن حجر قدفسره العلماء على تقدر محته بأن معناه اذاعل بعمل أبو به واتفقو اعلى انه لا يحمل على ظاهره وقيل المراد من يواظب علمه كإيقال للشهود بنوصف وللشجعان بنوالحرب ولاولاد المسلمين بنو الاسلام والحدمث الثالث رواه ابن ماجه في كتاب العتق من سننه من حديث ممونة بنت سعدمولاة رسول اللهصلي الله عليه وسلم ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ولد الزنافقال نعلان أجاهد فهما خيرمن أن أعتق ولدالزناو أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عربن الخطاب رضى الله عنه اله كان يقول لان أحمل على نعلين في سيل الله أحب الى من أن أعتق ولد الزنا وفوله في الحديث ولدزنية هو بكسر الزاي وفعها ويقال أيضا ولدلغية بلام الجر وفتم الغين المعجمة وكسرها وولدفعل ماض ويقال في ضده ولدشرة بكسر الراء وفتحها (الخامس) قال في الشامل وقيل بثمن كلب يشبر به لقول سحنون في الكلب أبيعه وأحج بثمنه وهذا على القول بجواز ببعه وقدشهر وبعضهم لكن الذي مشي عليه المصنف في باب البيع الهلا يجوز ببعه وهو المشهور والمعاوم وعليه فاو بيع فروى أشهب نفسخ الاأن يطول وحكى ابن عبد الحريف وان طال وصدر في الشامل بالاول وعطف الثاني قبل فعلى انه لا بفسخ مع الطول اذاباء ـ موطال الامرازمة أن بعج بثمنه ولو فتله شخص وجبت عليه قميته وكانت حلالالالكه و بعب عليه أن معجبهاان كان فيها كفاية أوكل بهاماعند وهذا كله في الكلب المأذون في اتحاذه وأماغسره فلا

خلاف في عدم جو از بيعه وانه لا يحل ثمنه وانه لا قمية على من قتله والله أعلم ص ﴿ أُوما يَباع على المفلس وشامفرع على القول بالفورو يعنى انه ليس من شروط الاستطاعة أن يكون عنده من الدنانيرأ والدراهم مايصر فه في حجه بل يلزمه أن بيسم من عروضه ما تبيع القاضي هلي المفلس من ربع وعقار وماشية وخيل ودواب وسلاح ومصعف وكتب العطم وفي كلام صاحب الطراز اشارةالى أنهيلز مهبيعهاوان كانمحتاجا اليهاوسيأتي كلامه فيشرح قوله أوبافتقاره ويؤخذ ذلك من كلام المصنف أن كتب العلم تباع على المفاس ولو كان محتاجا البهاو يباع عليه أيضا ثياب جعت ن كثرت قممهاوكان في عمهاما يحج به أوما يكمل ما يحج به والمفلس اسم مفعول من أفلس القاضي الغرج يفلسه تفليسااذا حكم بفلسه قالفي المقدمات والتفليس العدم والتفليس خلع الرجل من مله لغرمانه والمفلس المحكوم عليه بحكم المفلس انتهى والله أعلم ص في أو بافتقاره أوترك ولده المصدقة ان لم يعش هلا كاله ش يعنى انه ادا كان مع المكلف ما يكفيه لسفره لكن اذاسافر وحجيبتي فقيرا لاشئله قال في التوضيح المشهور الوجوب من غير نظر الى ما يؤل اليه أمره انتهى وكذلك ادا كانله أولاد ومعما ينفقه عليهم فاذاحج لم يبعى لهم شئ بأن يتركهم في الصدقة يأ كلون منهافانه بحب عليه الحجو متركهم للصدقة انه يصدق عليه انه مستطيع الأأن بحشى الهلاك على نفسه أوعلى أولاده فانه يسقط عنه حينئذ الفرض فقوله ان لم بخش هلا كار اجع للسئلتين معاوأصل المسئلة في ساع محد بن خالد من كتاب الحج ونصه مال ابن القاسم مال كاعن الرجل تكون له القرية ليس له غيرها أبييعها في حجة الاسلام ويترك أولاده لاشئ لم يعيدون به فقال نعم داك عليه ويترك ولده في الصدقة قال محدين رشدوهذا كاقال من أن الرجل بلزم عأن يبيع صيعته في الحج لان الله أوجب عليه أن بيرع من ماله في الحجم البيع معليه السلطان في الدين وأما قوله ويترك ولده في الصدقة فعناه اذا أمن عليهم الضيعة ولم يخش عليهم اله للاك انتركهم لأن الله تعالى أوجب عليه نفقتهم في ماله كاأوجب عليهم الحج فيه فهما حقان لله تعينا عليه في ماله فاذا ضاق عنهما ولم يحمل الاأحدها وجبعليه أن يبدأ بنفقة الولد لثلام لكوالان خشية الهلاك عليهم تسقط عنهفر ضالحج كالوخشي الهلاك على نفسه وهندا على القول بأنه على الفور وأماعلي القول بأنه على التراخي بلااشكال في تبدئه نفقة الولد وانقيد الحج على نفقة الولد بأنلا يخشى عليهم الهللا وفي التفليس بؤخذ جميع ماله ولايترك لنفقة أولاده الامايه يشون به الايام اليسيرة وان خشى عليهم الضيعة والحلاك (هالجواب) ان الفرق بينهما ان المال في الفلس مال الغرماء والغرماء لايلزمونه من نفقة أولاد الامايلزم جميع المسلمين من المواساة وفي الحج المال ماله وهو يلزمه نفقة أولاده من ماله فافترقا وهذا بين وحكم نفقة الأبوين حكم نفقة الابن انتهى وقال اللخمي وقد قسل فمن له أولاد يخرج ويتركهم وان تكففوا بريد مالم مخش عليهم الموت وأرىأن يقيم معهم لأن في خروجه عنهماذا كانوا يضيعون حرجاوا لحجساقط انتهى والى تقسيد اللخمي وابن رشيدة ول مالك رضي الله عنيه أشار المصنف بقوله ان لم يخش هلا كاوقال ابن الحاجب لابعتبر بقاؤه فقسيرا وقيل مالم يؤدالي ضياعه أوضياع من يقوت ونحوه قول المصنف في مناسكه ولايشترط أن يبقى له شئ بعدما استطاع به على المشهو روقيل مالم بؤدالى ضباعية أوضياع مزيقوت واذاحلنا الضباع في كلام ابن الحاجب والمصنف في مناسكه على الهلاك فيكون كلامهما مخالفا لماقمد به اللخمي وابن رشد قول مالك لأنهما جعلاه خلافاوعلي هذا

(أومايباع على المفلس) ابن شاس لولم مكن لهمن الناض ماعجبه وعنده عروض فيلزمه أنسع من عروضه للحج ماساع عليه في الدين (أو بافتقاره أوترك ولد الصدقة)سشل ابن القاسم عن الرجل تكون له القرية ليسله غبرها أسعها فيحجة الاسلام قال نعم ذلك عليه و بترك ولده في الصدقة (ان لم يخش هلاكا) * اینرشد وقول این القاسم و سرك ولده في الصدقة هذاان أمن ضيعتهم

حلان عرفة كلامان الحاجب واعترض عليه فقال وسمع يحيى بحب بيعه قرية لاءاك غيرها لحجه ويترك ولده الصدقة ابن رشدان أمن ضيعتهم ونقل ابن الحاجب الايعتبرضياعه أوضياعمن يقوت لانعرفه أنهى (قلت) و يمكن أن يفسر المنياع في كلام ابن الحاجب والمصنف في سناسكه بالتكفف ولولم بخش الهلاك على نفسه ولاعلى أولاده فيكون القول المحكى بقيل في كلامهما هواختيار اللخمي الذي أشار اليه بقوله وأرى أن يقيم معهم الى آخر ملكن يبقى القول الأول في كلامهما محتاجاالي التقييد عاقيده به اللخمى وابن رشد وعزاابن عرف المسئلة لسماع معي ولم أرهاالافي ساع محدين غالدوعرا المنف في التوضيح القول المشهور لابي القاسم وقدعلمت انه قول مالك والله أعلم (تنبيهات الأول) منداعلى القول بأن الحج على الفو ركاتقدم في كلام ابن رشدوهكذاقال صاحب الطرازقال وأماعلي القول بالتراخي فيعتبرما ينفق في ذها به وعوده وما ينفقه على من يخلفه ممن تلزمه نفقته الاأن تكون له حرفة توصله وتعود به فيعتبر ما يخلفه لنفقة أهله وسأتي كلامه رمته في التنبيه الذي بعده (الثاني) تقدم في كلام ابن رشدان حكم نفقة الابوين حكينفقة الولد وأمانفقة الزوجة فقال اللخمي وصاحب البيان وصاحب الطرازان قلنا الحجعلي التراخي فلاعب عليه حتى مجدما يتركه لهاوان فلناانه على الغور فجب عليه الحيجوان شاءت صبرت وانشاءت طلقت نفسها ولفظ اللخمي وان كانت لهز وجةوله من المال كفاى حجة فان خلف منه نفقتها لم يبلغه الباقي وان لم يخلف النفقة قامت بالط لاق فانه يحج وعلى القول الآخر عمل حتى يجه انهى ولفظ صاحب البيان في رسم تأخير صلاة العشاء من سماع ابن القاسم من كتاب الحجولو كانتاه زوجة فهوان ترك عنده انفقة لم ببق له ما يحج به وان خرج ولم يترك لها نفقة طلقت نفسها علمه يجرى ذلك على القولين هل هو على الفور أوالتراخي ولفظ صاحب الطراز في أول كتاب الحجالأولان كان عندهمن تلزمه نفقنه وفلنا الحج على التراخي اعتبرق درته على مامنفقه في ذهامه وعوده وماسفق على مخلفيه في غيسته هذا الله تكن له حرفة في سفره فان كانت له وفة توصله وتعودبه اعتبر ماءترك لنفقة أهله فان النفقة من حقوق الآدميين وهمأحوج البها وقال عليه السلام كفي بالمرء انماأن بمنسع من بقوت هذا على قولنا ان فريضة الحج على التراخي فيكون حق الولد والزوجة تقدماعليه كإمقدم على الكفارة وان قلناعلي الفوركان أولي من النفقة لأن نفقة الزوجة لم تنعين ان شاء ت صبرت وان شاء ت فارقت و نفقة الأقارب مواساة تجب في الفصلة فلا بترك لهاما تعين فعله قال ابن القاسم في العتبية فيمن لاعلك الافرية والمولد قال بسعها لحج الفريضة ويدع ولده في الصدقة انتهى (فلت) وهذا والله أعلم مالم يخش العنت من مفارقتها بان يقع في الزنا معها أومع غيرها فقدم نفقتها كاسيأتي في التنبيه الذي بعده وعز ابيع القرية التي لا علا غيرهالابن القاسم كافعل صاحب التوضيح وقد تقدم أنه لمالك والله أعلم (الثالث) من عنده ما يكفيه للحج أوللز واج فعلى القول بالغور يجب علب أن يقدم الحجو بحرم عليه تأخيره الاأن يخشى على نفسه العنت فيتزوج ويؤخر الحجوان لم يخف العنت وقدم النزويج أثم والنكاح صيح بلاخلاف ولايؤخذ من المرأة الصداق قال في رسم تأخير صلاة العشاء من سماع إن القاسم من كتاب الحجوسة لعن الرجل بكون عنده مايتزوج بهأ يتزوج أو يحج قال بل بحج قال ابن رشدوهذا كإقال لأن التزويجوان كان مندو بااليه فالحجآ كدعليه منه وهنذاعلي القول بأنه على التراخي وأماعلي الفورفهو الواجب عليه دون النزويج فليس له أن يتزوج و يؤخر الحج فان فعل كان آثما ولم يفسخ النكاح ولا يؤخذ

من الزوجة الصداق الاأن يحشى على نفسه العنت ان لح يتزوج فله أن يتزوج ويؤخر الحجحتي يجدما محج بهمن الزا دوشراء راحلة أوكرائهاان كان بمن لايقدرعلي المشي على مذهب مالك انهى ونقله ابن عرفة باختصار مجحف وفي البراذعي في آخر كذاب الحج الثاني و منبغي للاعزب يفيدمالاأن محجبه قبل أن ينكح انهى وكذلك اختصرها بن يونس وابن أبي زيد بلفظ ينبغي وقال القاضي سندوستل مالك عن الرجل مكون عز بافيفيدما يكون كفاف الحج أوالتزو يجهابهما يبدأ قال معجولانتز وجوكذلك اختصرها التونسي وقال اللخمي قال مالك انه ببدأبالحجولم ببينهل ذلكواجب أومستعب فعلى قوله انه على الفور بكون واجب اوعلى القول انه على التراخي بكون مستعباولاأعلمهم مختلفون بعدالقول انهعلى الفوران قدم النزويجانه ماض ولابردالالمن الزوجة انتهى وقال سندأ يضافي شرح سئلة الحج الثاني المتقدمة في باب تبدئة الحج على غيره وجلة ذلكان من قدرعلى الحج وهو صرورة فلاننبغي أن بؤخر ذلك اذا قلناعلى التراخي وعلى القيول بالفور محرم التأخير مالم بحف العنت فيبدأ بالنزو يجفاذالم يحنس العنت فنكح فنكاحه محيج ولا ننز عالصداق من الزوجة وذلك عثانة مالوتصدق بالمال أواشترى به عبدا فاعتقه فان الصدقة ماضية والبسع والعتق لوقو عالعقد على شرائطه ومحرح في ماب الحج انهى ويريدوالله أعلم بقوله و معرح في باب الحج ان ذلك حرحة في شهادته لانه فعل محر مافقد صرح في المدخل بأنه لا محوز التصدق بالمال الذي حصلت به الاستطاعة قال وأما التوفير والجع ليصر مستطيعا فلا يحب وقاله غيره هذاحكم الرجل وقال صاحب الطراز وأماالمرأة فان قلناللز وجمنعها فتى قدرت على الحج وعرض لهاالنكاح فلاتنكح حتى تعجفان نكحت قبله فالنكاح محيولانه عقد مصدرمن أهله في محله على شرائطه وان قلنا لا ولك الزوج منعها من الحج فلا يكره لها النكاح انتهى (قلت) والمشهو رانهليس له منعهامن الفريضة (الرابع) اذاخشي العنت لم يجزله تزوج الامة ليستبقى ماعج بهلان الاسقلات كجمع استطاعة الطول للحرة (الخامس) لو كانت له دار يسكنها وخادم معتاج البهالافضل فيهماعن كفايته واذا باعهما وجدمسكنا وخادما يكتريهما ويفضل لهما يعج مه قال صاحب الطراز فعلمه في ظاهر المندهب الحج على القول بالفور لانه عدالسسل المه فوجب عليه كالوكان يبده مال تتعلق به حاجته على الدوام أوكان حاكر عنده كتملا يستغنى عنها انتهى يعنى فبعب عليه بيع ذلك لحجبه ولوكان يعيد ببعض ثمن الدار أوالخادم دارا أوخادمادونهما لوجب عليه الحج من باب أولى (السادس) لوكان عن الدار أوالخادم قدر كفاية الحج ولا يحدما كترى بهلاه لهدارا ولا خادما كان الحسكم في ذلك على ماتقدم في النفقة فبعرى ذلكعلى الخللف في فورية الحجوتر أخيه قال في الطراز فان فلنا الحج على الفو رلم نظر لذلك كالاننظر لنفقة الاهل وانقلناعلى التراخي لم يجب ذلك عليه لانه لما عجز عن الحقين كان حق الآدمى في ماله أولى من حق الحج كاتقول لو كان عليه دين الكفارة انتهى (السابع) من كان لهدراهم يتسببهاويأ كلمن ربحهافحكمها حكوالقرية التى ليسله غيرهاقاله في الطراز بعني فلزمه الحج بذلك الأأن عشى الهلاك على نفسه أوعلى أولاده (الثامن) قال سندفاو كانت له بضاعة لامحسن الاالتقلب فيهاو رمحهابقدر كفايته أوضيعة غلتها بقدر كفايته فهل محب علىه سع ذلك وصرفه في الحج أولا لان في ذلك ضرر اغير محمل فانه قدير جع فقيرا وقد لا يحسن الاكتساب فعتاج الى التصدق وذلة السؤال وذلك فو قضر رالمشى وبهقال أبوحنيفة وجنح المه بعض

(لابدين أوعطية) *
الفرافى اذا لم يكن له مال
أو بذل له لم يلزمه قبوله
عند الجيع لان أسباب
الوجوب لا يجبعلى أحد
تعصيلها وكذلك لوأسلف
لأن الدين عنع من الحج

الشافعة والاول أبين فانه بجدالزاد والراحلة ويقدرعلي الحجفي هذه الحالة فوجب عليه انتهى ويقيد دالثأبينا بمااذالم يخش اله لالاعلى نفسه أوعلى أولاده وهذه الفروع داخلة تعتقول المنف أو بافتقاره (التاسع) اذا كان عليه دين فقضاؤه مقدم على الحج بلاخلاف بعلاف دين أبيه فأنه يقدم الحج عليه سواء قلنا الحج على الفو رأوعلى التراخي وسواء كان الدين مؤجلا أوحالا قاله في الطراز ونصه ولوكان عليه دين وبيده مال فالدين أحق عاله من الخيج قاله مالك في الموازية قيل له وان كان على أبيه دين أيقفى دين أبيه أم معج قال بل معج وهذا بين فان الحجدين عليه قلنا بالفور أو بالتراخى ودين أبيه ليس عليه حالا ولاه وجلاففعل ماجب عليه أولى من فعلل مالا يجب عليه انتهى (العاشر)لوكان الدين الذي علمه من ديون الزكاة وهو يستغرق مايده فهل يحجه ويؤخرد بن الزكاة أو يصرف ذلك في الزكاة ويسقط عنه دين الحج لم أرفيه نصا والظاهر أنه بجب علمه أن يؤدى دين الزكاة ويسقط عنه الحج لانه واجب أداؤه على الفو راتفاقا واجاعا والمتفق عليه أو المجمع عليه مقدم على المختلف فيه ولان دين الزكاة يسقط الزكاة الحاضرة على المشهور ولاشك ان الزكاة الحاضر قمقدمة على الحج فيقدم دين الزكاة على الحجمن باب أولى أمالوكان عليه دين كفارات أوهدا يافالظاهر ان الحج مقدم على ذلك لان هذه على التراخي والراجح في الحج انه على الفو روأن لها مدلاوه والصيام فبرجع اليه و رأيت في مسائل سئل عنها القاب ي فمن حلف بصدقة ربع وحنث وعليه الحج قال ان كان حين حنثه لا علك غير ه فالذي أرى أن يؤخذ من عن الربع قدر ما يحج به نفقة لا ترفه فيها ولا اسراف ولاهدية ولا تفضل على أحدوما بقي بعد ذلك من ثمن الربع تصدق بهانتهي ولونذر صدقة مابيده من المال أوكان اخراج ثلثه من ماله ينقص مابيده حتى لاستى معه مانقدر به على الحج فالظاهر انه لا بلز مهلانه نذر معصية لأنه سيأتي انه لا يحو زله التصدق بالمال الذي صاربه مستطيعا وكذالوكان ماله كله شيئا معينا كعبد أودار ونذر التصدق بذلك فالظاهر انه لابارمه لانه نذرمعصية ولوحلف ليتصدقن بذلك المال فان كانت عينه بالله فليكفرعنها بغيرا اصومان كان الباقي بعدالكفارة عكنه الحج به والافليكفر بالصوم وان كانت يمنه بالطلاق فالظاهر على القول بالفورانه بجب عليه أن بعج ولوأدى لوقوع الطلاق الأأن مخشى العنت على نفسه كاتقدم وبتردد النظرفي ذلك على القول بالتراخي ان لم يخش العنت وهذا كله لم أرفيه نصافليتاً مل والله الموفق للصواب (الحادي عشير) اذاوجد ما يحج به فلا يجوز لهأن بتصدق به قاله في المدخل و كذلك لا يعبو زله أن بعثق به رقبة فان فعل فالعثق ماض والصدقة ماضية لوقو عالعقدعلى شرائطه الاأن ذلا جرحة في شهادته كاتقدم في كالم صاحب الطراز في التنبيه الثالث وتقدم الكلام على حكرمن بتصدق من ماله بقدر ماسقط عنه الحج بأبسط من هذا عند قول المصنف في باب الصوم وفطر بسفر قصر فراجعه والله أعلم (الثاني عشر) من أجر نفسه سنة تمأرا دأن بحج فيها فللمستأج منعه ولوقيل بالفو رولا بمنعه من الصلافلاً نهلا كبيرضر رفيها عليه قاله في الطراز في ماب احرام من يولى عليه (الثالث عشر)قولهم في هذه الفروع المتقدمة هذا على القول بأن الحج على الفو رير بدون أوفى محل يتفق عليه فيه على الفورية كما اذاخيف عليه الفوات وهوظاهر وقاله الشيخ زروق في هذا الحلوالله أعلم ص ﴿ لابدين أوعطية ﴾ شيعني أن من لا يمكنه الوصول الى مكة الابان يستدين مالا في دمته ولاجهة وفاءله فان الحج لا يجب عليه لعدم استطاعته وهذامتفق عليه وأمامن لهجهة وفاء فهو مستطيع اذا كان في تلك الجهة ما يمكنه به

الوصول الى مكة وقدر على بيع ذلك أمااذا كان ماله في بلديعيد لاعكنه الوصول السه فلابلزمه أنيستدين الآن كإيفهم من كلام صاحب المدخل وقوله أوعطية يعنى به أنه اذا أعطى له مال يمكنه مهالوصول الىمكة على جهة المدقة أوالهبة فلانقبله ويحج بهلان الحجساقط وظاهر كلام صاحب الطرازانه متفقءلمه أسالمافي ذلكمن تحمل المنة وظاهركلام البساطي أنفي ذلك خلافاولم أقف علىه الافي مسئلة الولد كاستقف علمه انشاء الله (تنبهات الأول) قال صاحب الطراز اذالم مكن لهمال فبندل له دلك ليعج لم يلزمه قبوله عندا لجيع الأأن يكون الباذل ولده لمافيه من تحمل مشقة المنةوان بذلله قرضالم لزمه أيضالأنه يرجع عليه ديناو علك ذمته بهوان الدين أيضا منع وجوب الحجانتهي وقال القرطبي في تفسير سورة آل عران وأصله لابن المربي ونقله عنه الزهرى فيشرح القواعد الاسلامة فاو وهدرجل لأبيه مالافقد قال الشافعي بلزمه القبول لانالرجلمن كسمه ولامنة علمه في ذلك وقال مالك وأبوحنيقة لايلزمه قبوله لأن فيهسقوط حرمة الأبوةاذقديقال قدجز اموقد وفامواللهأع لمرانهي وماقاله صاحب الطراز أظهر وقدقال ابن رشد في أول رسيمن ساع ابن القاسيم من كتاب طلاق السنة في شرح قول مالك لا بكره السلطان المرءعلى أن محج أماه ولاعلى انكاحه هذاعلى القول بأن الحج على التراخي ومأتى على القول بأن الحج على الفو رانه بازمه ذلك كالزمه أن يشترى لهما الفسله ووضوئه اذ لابسعه أن وخر ذلك من أمر دينه انتهى وقد علمت أن القول الراجح ان الحج واجب على الغور فيلزم حينندالولدأن محج أباه ومجبعلي الوالد القبول وظاهر اطلاق كلام المصنف وافق لماقاله ابن العربى والقرطبي وقال الساطي أماالدين فاذالم مكن لهجهة وفاء ولابرجو مايوفي به فلاشك وأماغبرذلك ففمه خلاف ولوكان الدين لغير الحج وقدر على الوفاء فقال مالك فسعلا بأس أن محج وأما العطمة فلان فها تحمل منة وانظر إذا كان ممن له عادة بالاعطاء انهى (قلت) إن أراد بقوله ممن لهعادة بالاعطاء مسئلة الولدفقد علم حكمهوان أرادغيره فنصوص المذهب صريحة فيأنه لامحت علمه القبول والله أعلم (الثاني) اذاقلنالا مجت علمه الحج بالدين اذالم يكن لهجهة وفاء فهل ساح لهذاك قال في الشامل لا باستعطاء ودين لا وفاء له عنده وروى اباحته انتهى فظاهره انالقول الراجع عدماباحته وذلك عتمل الكراهة والتعريج وكذلك كلام المصنف في مناسكه مقتضى الثعر بموالكراهة فانهقال وبعض الناس يسمعان الحجواجب فيلدهب ويتسلف ولا جهةوفاءلهوهوفعلقبح لانه شغلذمته وكانت رشة اننهي والقبيرهو الفعل المنهي عنه شرعا سواءكان حراماأومكر وهاوقوله في الشاملور وي اباحته يقتضي آن فيه قولا بالاباحة ولمأقف علىه والمنعظاهراذالم بعلمين بقترض منه بانه لاجهة وفاءله وأمااذا أعلمه بذلك ورضي باقراضه فالظاهر عدم المنعول كنه خلاف الاولى لانه شغل ذمته وكانت برئة والله أعلم (الثالث) اذا كان الشخص لهصنعة عكنهان محصل منهاما يصبر به بعدمدة مستطيعا بأن يجمع منها كل يوم ما يفضل عن قو تهوحا جته فلا محب عليه ذلك وله أن يتصدق عايفضل عن قو ته وحاجته قال صاحب المدخل ليس على المكلف ان يحتال في تعصيل شي لم يجب عليه لان السلامة غالبا في براءة الذمة وذمته الآن بريئة فلايشغلها بشئ لم يتعقق براءتها فيه ولاينافي ذلك ان يكون المكاف في نفس محالج و منويه و مختار ولان من شأن المسلم ان مختار طاعة ربه و محبها لكن بقيد محبته بامتثال الامر فبهاولم يأمره الشرعبان يوفرو بعتال ويتسب فى وجوب ذلك عليه بعلاف مااذا وجب عليه

بشرطه فلا يعبوزله تركه فانتركه والحالة هنده فهوعاص واذاوجب عليه الحج فلا يجوزان يتصدق بماينفقه فيمه ويحتج بانه لم يجب عليه لان الصدقة هو بها متطوع والحج فرض عليه والنطوع لايسدمسدالواجب واغاالذي لامجب عليه التوفير والاحتيال في تحصل ما يجب مة انتهى وقال المصنف في مناسكه بعد كالرمه المتقدم وقر يب منه من بذهب الى بعض الناس لجمع بهمعهلان ذمته كانتبر يثةفيد خل نفسه فهاليس واجبا عليه ويتعمل المنة وأقبر من ذلك أن بعضهم بطلب من الظامة الذين يتعين هجر انهم فيكون ذلك سبالطغيانهم لكونهم رونمن يقتدون به يعاملهم مهذه المعاملة قال في المدخل و يطلب من فضلات أوساخهم من دنياهم القدرة المحرمة وقد يغلب على بعضهم الجهدل فتسول له نفسه انه في طاعة وهمات ان يطاع الله عال حرام قال فى المدخل أو يغره غيره بانه على طاعة وخير وهو على العكس نعوذ بالله من الخذلان وأقبر من ذلك الوقوف على أبوابهم وبعض من يطلب منهم يعدهم بالدعاء في الاماكن الشريفة وبعضهم قدا تعند ذلك دكانا يجي منهم بداة كاتقدم وعودة بان يهدى لهم وهو يطلب منهم بلسان الحال وبعضهم لاقدرة لهعلى الاجتماع بمن تقدمذ كرهم لتعذر وصوله البهم فيتشفعوا عندهم بمن برجوأن يسمعوامنه ورجعواالى قوله وينثهي الشافع على من يشفع له عندهم اذذلك بانه من أهل الخير والصلاح يتعطفوا بالدفع اليهفيأ كلون الدنيا بالدين وذلك مذموم في الشرع الشريف انهى كلامه في المناسك وهو مختصرمن كلام صاحب المدخل وذكرفي المدخل حكايات عن بعض الصالحين في معنى ذلك منها انه قال سمعت سيدى أباهجد يعنى ابن جرة نفعنى الله بركاته و بعلومه والمسلمين عسكى انشامامن المغار بة جاءالى الحج فاماوصل الى هذه البلادفر غمابيده وكان يحسن الخياطة فجاءالى خياط وجلس بغيط عنده بالاجرة وكان على دين وخبر وكان جندي أتى الى الدكان فيقعد عنده فينكامون وهولايتكلم معهم بل مقبل على ماهو بصدده فحصل له فيه حسن ظن فلمان جاءأوان خروج الركب الى الحج سأله الجندي لم لا تحج قال ليس لى شئ أحج به فحاءه الجندي بار بعمائة در هم وقال خذهذه فحج بهافر فع الشاب رأسه اليه وقالله كنت أظنك من العقلاء فقال ومارأيت من عدم عقلي فقال له أما أقول لك كنت في بلدى بين أهلي فرض الله على الحج فاما ان وصلت الى هذه المواضع أسقطه عنى لعدم استطاعتي جئت أنت بدراهمك تريدأن توجب على شيأأ سقطه الله عنى وذلك لأأفعله أوكاقال وقدكان أيضابعض المغاربة أيضلجاء الى هذه البلاد ففرغ مابيده فبقي يعمل بالقر بةعلىظهره وكان يعصلله كليوم خسة دراهم وأقسل وأكثرفيأ كلمنها بنصف درهم وبتصدق بالباقى وكان لهمال ببلد دفجاء بعض معارفه من أهل بلد فسألوه ان بمضي معهم الى الحجاز فابى عليهم فسألوه عن سبب امتناعه فقال لهم ان الله لم يغرض على الحج الالمدم قدرتى على الزادوما أحتاجه في الحج فقالو اله خدمنا ما تعتار فقال لم يجب على ذلك ولم أندب اليه فقالو اله تحن نقرضك الى أن ترجع الى بالدك فقال ومن يضمن لى الحياة حتى تأخذوا قرضكم فقالواله نحن نجعلك في حل منه فقال لهم لا يجب على ذلك ولاأندب اليه فقالواله فو فرعم انحصله كل يوم ما تحج به وترجع الى بلادك ومالك فقال لم تفوتي حسنات معجلة لشئ لم يجب على الآن ولاأدرى هل أعيش الى ذلك الزمان أملاأوكا قال وقدمنع سيدى ألوهمد بعض من ينتمي المهمن حجة الفريضة عال بأخذه قرضامن بعض أهل بلده معرغبة صاحب المال في ذلك وتلهفه عليه وصبره الى أن بأخذه من مال المقترض في بلدهم بعدر جوعهم وعلل الشيخ رحه الله ذلك بوجهين أحده إعمارة الذمة بشئ لايدرى هل يفي به

أملاان كان قرصا والثاني المنة فيه وان أخذه على جهة الهبة ففيه المنة أكثر فقال بعض أصحاب سيدى الشيخ له ان صاحب المال لا يمن بل عن الله بذلك فقال ان لم يمن هو يمن أهله وأقار به في بلده فقالواله قدلا يرجع هوالبلديعني المقترض فقال الشيخ تقع المنةعلي أهله وأقار به فان لم يقع ذلك منهم فقدتقع من أهل البلد فيقولون فلان حجج فلانا وفى ذلك من المنة مافيه بشئ لا يجب عليه ولا نند اليه أو كافال هذا فعلهم في الحجة الاولى فابالل مه في التطوع وهذا حال القوم الذين منظرون فىخلاص دهمهم و يفكر ون فى ذلك انتهى والظاهر من حال من ذكر ان له مالا ببلده انكان لايكنه بيعه ولاالتوكيل في ذلك والاتيسان بة والالوقاء رعلي ذلك للزمه والله أعلم ص مؤ أو سؤال مطلقا ﴾ ش يعني ان الحج لا بعب على من لا يمكنه الوصول الى كمة الا بالسؤال وقوله مطلقا أىسواء كانتعادته السؤال ببلده أولم تكن وسواء كانت العادة اعطاءه أولم تكن أمااذالم تكن عادته السؤال فلاخلاف الهلامحب علمه الحجوسواء كانت العادة اعطاءه أم لاوك ذلك اذا كانتعادته السؤال ولمتكن العادة اعطاءه ففي هذه الثلاث صورلااشكال في سقوط الحجولا فى منعه اذالم تكن العادة اعطاءه سواء كانت عادته السؤال أم لالانه من الالقاء بنفسه الى التهلكة وأماادا كانت العادة اعطاءه ولم تكن عادته السؤال فنغتلف في خروجه على قولين الاماحة والكراهة نقلهماا بن رشدفي ساع أشهب والارجح منهما الكراهة كإسأني ونقام ماالمصنف في التوضيحوا بن عرفة وغيرها وأماالصورة الرابعة وهي مااذا كانت عادته في بله السؤال ومنه عيشه والعادة اعطاءه فقال المصنف في توضيعه ومنسكه ان ظاهر المندها نه لا تعب عليه الحج ويكر دله الخر وجوجزم بههنا وقال في الشامل انه المشهور وأقر فيشر وحه كلام المؤلف على اطلاقه وكالالله البساطي والشيخ زروق ولم ينبه عليه ابن غازي (قلت) ونصوص أهل المنهب التي وقفت علىهامصرحة بخلاف ذلك وان الحجواج على من عادته السؤال اذا كانت العادة اعطاءه قال القاضي عبدالوهاب في التلقين فان وجدالراحلة وعدم الزاد لم لزمه الاأن تكون عادته السؤال انتهى وله تعوه في المعونة وقال أبواسحق النونسي في أول كتاب الحج ومن شأنه في موضعه السؤال وهو يقدرعلي المشي والسؤال في طريقه كإيسال في بلده ولابتعث رعلب فعلمه فرض الحج لانه مستطمع والقدر الذي يتسبب به في بلده غير معدوم في الطريق انتهى وقال ابن الحاجفي منسكه وان كانت المسئلة عادته لزمه الحج انتهى وقال صاحب الطراز أصحابنا يقولون اذا كان ذلك معيشته في أهله كان استطاعة في حقه و وجهه ان من لانقدر على حرفة من المساكين فالسؤال في حقه خفيف لاجل حاجته فاداكان في أهله يسئل في واء في حقه قطن أوظعن و يلتحق ذلك بسائر الحرف التى تكتسب باللعيشة انتهى قال النرشد في شرح المشلة الخامسة من سهاعأشهبمن كتاب الحج وان كان ممن بقدرعلى المشيء وغيرمشقة تفدحه ومايعيش بهفي بلده لابتعدر عليه في طريقه من صناعة لا يعدمها أوسؤ اللابتعدر عليه فالحجوا جماعليه انتهى وغال ابن جاعة التونسي و بلزم السائل الفقيراذ اكانت العادة اعطاءه انتهى وقال الزهري في شرحه للقواعدالاسلاميةان كان سبطمع المشي وعيشه في المقام لاستعذر عليه في السفر أوكان عيشه بالتكفف وكان في رفقة لا يخشى الضعة فيهاوجب دلك عليه انهى وقال ابن شهر وهل بحب على المتسئل أمااذا كانت عادته لا تختلف في وطنه وفي الطريق أبجب عليه اذا علم انه يجدمن يعطيه وحسكى اللخمي قولين وهم منزلان على حالين فن تساوت طاله لزمه كاقلنا ومن افتقر الى ذلك من

أوسوال مطلقا) * ابن عرفة لا بحب على فقيرغير سائل بالحضر قادرعلى سؤال كفايت بالسفر استطاعة وقال خليل في مناسكه وظاهر المذهب السؤال اذا كانت العادة السؤال اذا كانت العادة فان لم تكن عادته السؤال العادة السؤال العادة السؤال العادة السؤال العادة السؤال العادة السؤال العادة العادة السؤال العادة العا

أجل الخروج لم يلزمه انتهى (قلت) كلام اللخمي بدل على ان القولين اناهافيمن ليس عادته المؤال فانهقال فيأول كالرمهوان كان بيتطيع المشي وعيشه في المقام من صناعة ولا يتعذر عليه علهافي السفر والعيش منهاأوكان شأنه التكفف وكان سفره في رفقة وجاعة لا بحشى الضعة معهم وجب عليه الحج مع عدم الجيع بعني الزادوالمركب ثم قال لماذ كر قول القاضي عبد الوهاب من قدر على الوصول الى البيت بغيرت كاف بذلة بخرج هاعن عادته لزمه ذلك الشيخ أما الخروج عن عادته في الشي فغير مراعى وان أراد السؤال والتكفف فيمن ليس شأنه فهو حسن واختلف فيمن بضرج يسشل الناس فقال مالك في مختصر ابن عبد الحكولا مأس بذلك وقال أيضالاأرى للذي لا يجدما ينفق ان يخر ج للحج ولا الغزو و يسأل الناس ير بدفيمن كان عيشه في المقام من غير مسئلة انتهى وقال ان عسكر في عمدته و بازم معهمعتاد المشي والسؤال اذاو جدمن يعطيه انتهى وغال ابن جاعة الشافعي في مذ يكه الكبير ومذهب مالك ان من كانت عادته السؤال في بلده وان سألف الطريق أعطى لايعتبر في حقه القدرة على الزادو بلزمه الحج بخلاف من لايستل الناس في بلده وانكان اذاسأل في الطريق أعطى انهى فهؤلاء كلهم لم يحكوا في وجوب الحج في هذه الصورة خلافا وأماا بنشاس فذكر في ذلك قولين صدر بالوجوب وعطف الثاني عليه بقيل ونصه و يجب على المتسئل اذا كانت تلك عادته وغلب على ظنه انه يجدمن يعطيه وفيل لا يجب انتهى ومشله للقرطبي في تفسيره وأنكرابن عرفة حكاية القول الثاني وسيأتي لفظه وتبع ابن شاس على التصدير بالوجوب وحكاية مقابله بقيل ابن جزى في قوانينه والقرافي والتادلي وابن عطاء الله وذكرابن الحاجب القولين من غير ترجيح وقبلهما ابن عبد السلام والصنف في التوضيح وابن فرحون وصاحب الشامل ومن بعدهم و رجحوا القول بالسقوط و بعضهم صرح بتشهيره وكذلك شراح المختصر وقدعامت أن نصوص المدهب المتقدمة كلهامصرحة بان المذهب خلاف ذاك (فان قلت) قدقال المصنف في التوضيح وابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب وفي السائل ان كانت العادة اعطاء هقولان مانصه القولان وابتان ويابن القاسم السقوط و زادفيها الكراهة وهوظاهر المذهب وأظهرمن جهة المعنى و روى ابن وهب الوجوب (قلت) ماذ كراه عن ابن القاسم وابن وهب ذكر دصاحب النوادر وغيره الكنه لم يصرح بان ذلك فيمن كانتعادته السؤال ونصهومن واية ابن وهب ومختصرابن عبدالحكم قيل فيمن يسأل ذاهباو جائبا ولانفقة عنده قال لا بأس بذلك قيل له فان مات في الطريق قال حما به على الله قال في رواية إبن القاسم عنه ولاأرى للذين لا يجدون ماينف قون ان يخرجوا الى الحجوالغز و ويسئلون الناس وهم لايقوون الاعمايس شاون واني لاكره ذلك لقول الله تعالى ولاعلى الذين لا يجمدون ما ينفقون حرج انتهى الفظه فليس في الرواية أن ذلك فيمن كانت عادته السؤال بل الرواية محملة وفسرها الشيوخ بأن ذلك فيمن لم تكن عادته السؤال في بلده كاتف دم في كلام اللخمي حيث قال اثر كلام مالك في مختصر ابن عبد الحركم لاأرى للذي لا يجد ما ينفق ان يخسر ج للحج ولا للغسز و ويسأل الناس ير يدفيمن كان في المقام من غير مسئلة ولماذ كر الشيخ أبو الحسن الصغير الرواية المذكورة دكر بعدها تفسير اللخمي وقال ابن رشد بعد كلامه المتقدم وان كان عيشه من غير السؤال وهو بقدرأن يتوصل الى مكة بالسؤال فلااختلاف في أن ذلك لا محب عليه واختلف هل يساحله أويكره فقيل ان دال مساح وهو قول مالك في رواية ابن عبد الحركم وقيل ان ذلك مكروه وهوقوله فيسهاعا بن القاسم من كتاب البضائع والوكالات انهى فجعل القولين اللذين أشار اليهما

اس عبد السلام والمصنف في التوضيح فيمن ليس عادته السؤال وقبله اسعر فة ونصه وقدرة سائل الخضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة ولا يجب على فقيرغ يرسائل بالحضر قادر على مؤال كفايته في السفر ابن رشداتفاقاوفي كراهته واباحته روايتا بن عبد الحركم وابن القاسم واليه يرجع قول اللخمى اختلف فيمن يخرج يسأل فروى ابن عبد الحكم لابأس به وقال أيضا لاأرى لمن لا يجد ماينفق خر وجمه لحج أوغز و ويسأل الناس اللخمي بريدفيمن كان في مقاممه لا يسئل ونقل ابن شاس سقوطه عن معتاد السؤال ظاناوجودمن يعطيه لاأعرفه انتهى كلام ابن عرفة بلفظه وظاهر كلامه في التوضيح ان القولين اللذين ذكرهما بن رشدغير القولين اللذين ذ كرهاابن الحاجب وليس كذلك كاعلم عاتقدم اذاعامت ذلك فقدظهر لل صحة ماذكرته من ان نصوص المذهب مصرحة بان الحج واجب في هذه الصورة وجمع من تقدم ذكر ممن شيوخ المذهب وأعيان الحفاظ لنصوصه الذين لم ينقلوا في الزوم الحج خلافافهموار واية ابن القاسم على انهافيمن ليست عادته السؤال والافن البعيد عادة أنهم لم يطلعو اعليها أواطلعو اعليها وفهموا انهافمين عادته السؤال وجزموا مخلافها ولم ينبهوا علما ومن البعيدعادة أيضاان ابن عبدالسلام والمصنف اطلعاعلي النصوص المتقدمة وفهاالروابة على خلاف ذلك ولم ينهاعلي ذلك وذاكظاهر لن تأمل وأنصف والله الموفق (تنبيه)حيث حرم الخرو جلكون العادة عدم الاعطاء فقال صاحب المدخل يتعين على من علم عالم اعانهم عاتيسر في الوقت ولو بالشر بة والشر بتين واللقمة واللقمتين ويعرفهم إن ماارتكبوا محرم عليهم لايجو زلهم أن يعود والمثله وقال النووي فى مناسكه انه بواسمهم ولا يو مخهم في خروجهم بلازاد ولاراحلة ونص كلام صاحب المدخل اثر كلامه المتقدم فيشرح قوله لأبدين أوعطية وبعضهم لايصل اليهم يغني الظامة بنفسه ولايقدر على التوصل اليهم بغيره فيخرج بغير زادولام كوب فتطرأ عليه أمو رعديدة كان عنهافي غني منها عدم القدرة على أداء الصلاة وهو متعدفي ذلك ومنهاعدم القدرة والوقوع في المشقة والتعب وتكلف الناس القيام بقوته وسقيه ورعا آلأص هالى الموت وهو الغالب فتجدهم فأثناه الطريق طرحى ميتين بعدان خالفوا أمرالله تعالى في حق أنفسهم فن علم محالهم من أهل الركب فى اعمهم وكذلك بأتم كل من أعانهم بشئ لا يكفيهم في أول أمر هم أوسعي لهم فيه الأأن يعلم ان غيره بعينهم بشئ تتم به كفارتهم في الذهاب والمو دفلا بأس اذن فان لم يعلم ذلك حرم عليه الاعطاء لم لان ذلك سبب لدخو لهم فيالاقدرة لم عليه من العطش والجوع والتعب والافضاء الى الموت وهو الغالب فمكون شريكالهم فبأوقع بهم وفيايقع من بعضهم من التسخط والضجر والسب وهذا بخلاف ما اذا كانوافى الطريق على هذه الحال فانه يتعين على من علم محالتهم عاتيسر في الوقت ولو بالشر بةوالشر بتين واللقمة واللقمتين ويعرفهمان ماارتكبو امحرم عليهم لايجو زلم أن يعودوالمثله انهى واللدأعلم ص ﴿ واعتبرما بردبه ان خشى ضياعا ﴾ ش لماقدم أولاان المعتبر في الاستطاعة امكان الوصول خشى ان يتوهم أنه لا يعتبر ما يردية فقال و يعني انه يعتبر في الاستطاعة مابوصل المكلف الىمكة ومابردبه ان خشى على نفسه الضاعفى مكة واعتبرما بردبه ومرادهما يرد بهالى أقرب المواضع مما عكنه النمعش فيه كذا قال اللخمى وساقه على أنه المذهب واقتصر عليه ابن عرفة وصدر به في الشامل وقال الشيخ زر وق في شرح الارشاد وفي اعتبار ما برد به مشهورها لافرب الاماكن التي يرتجي فهامعاشه أنتهى ونص كلام اللخمي والمراعي في الزاد والمركوب ما

(واعتبر ما برد به ان خشى ضياعا) نص اللخمى وغميره على ان المعتبر في الاستطاعة ما بوصل فقط الأن يعلم انه ان بقي هناك ضاع و خشى على نفسه فيراعي ما يبلغه و يرجع به الى أقرب المواضع عما يمكنه التمعيش و نقل ابن المعلى عن بعض المتأخر بن المعلى عن بعض المتأخر بن المعلى عن بعض المتأخر بن اعتبار الذهاب والرجوع وهو الظاهر

يبلغ دون الرجوع الاأن يعملهانه إن بقي هناك ضاعو خشى على نفسه فيراعى ما يبلغه ويرجع به الى أقرب المواضع بما يمكنه التمعش فيهانتهي وعلى ماقاله اللخمي حل الشارح كلام المصنف ولايستقم حل كلامه على ماحكاما بن معلى عن بعض المتأخرين من اعتبار الذهاب والرجوع الى بلده * وقال المنف فيمناسكه انه الظاهرلان صاحب هذا القول لم يشترط خوف الضياع فلما اشترطه المصنف علم انهانما أرادكلام اللخمي وماذكره ابن معلى عن بعض المتأخرين قاله التلمساني في شرح الجلاب وعلل ذاك بأن على الانسان حرجا عظما في الزامه المقام بغير بلده ولعله هو الذي أشار السمان معلى وقب لالقرافي في شرح الجلاب كلام التامساني وقال الجزولي في شرح الرسالة انه المشهور وظاهرالرسالة أنالعتبر مايوصله الىكة فقط ونقله الشيخ زروق قولا وقال انهظاهر اطلاق الرسالة ونصمائر قول المصنف واعتبرما يردبه يعمني الى محل يأمن الضياع فيه قاله اللخمي وحكى ابن معلى قولاباعتبار ماير ده مطلقا واختاره التلمساني وقيل لايعتبر أصلاوه وظاهر الرسالة وغيرها انتمى (قلت) ولمأرمن ذكرهـ ذا القولولا، وأبقى الرسالة على ظاهر ها الأمايفهم من كلام الشارح في الوسط فانه فالمذهب الرسالة ان الاستطاعة القوة على الوصول الى مكة فقط من غير نظر الى عود موأما في الكبير فقال ظاهر الرسالة ان المعتبر الوصول فقط (تنبيه) علم ماتقدم انهاذا أمكنه المقام في مكة بحرفة أوتسبب فلايعتبر ماير دبه لسكن لابدأن تكون الحرفة لاتزرىبه كاتقدم في الحرف التي يلزمه الخروج معها وهذا ظاهر والله أعدل ص ﴿ والحر كالبر الاأن يغلب عطبه أو يضيع ركن صلاة لكميد ك ش لما ذكر أن المعتبر في الاستطاعة امكان الوصول خشى أن يتوهم ان ذلك خاص بالبرفق ال والبصر كالبريع في ان البصر طريق الى الحج كالبرفيجب ساوكه اذاتع بن ولم يكن ثم طريق سواء كن يكون في جزيرة أومن تعليه سلوك البر خلوف وتعوه وان لم يتعين سلوكه فضير في سلوك وفي سلوك البرعلي تفصيل بأتى ان شاهالله وهوالذي مشي عليه المصنف هو المشهور قاله سند وقال الباجي انه ظاهر المذهب وروي بن القاسم عن مالك كراهة الحج فيه الالمن لا يجد طريقاسوا مكاهل الجزر الدين لا يجدون طريقا غميره ونقله في النوادر عن المجموعة وقال في البيان في رسم سلف من سماعا بن القاسم وقد قيل ان فرض الحج ساقط على من لا يقدر على الوصول الى مكة الاعلى الحر لقوله تعالى بأتوك رجالاوعلى كل صامراذ لم مذكر الاهاتين العفتين وهوقول شاذود ليل صعف لان مكة ليست داخلة في المرفلايصلالها أحدالاراجلاأو راكباركب العرفي طريقه أولم بركب انتهى وذكرفي الموازية قوله تعالى وأذن في الناس بالحج الآية قال ما أسمع للبعرذ كرا وهذا القول النالث نقله ابن الحاج عن ابن شعبان ونصه رأيت في جواب الشيخ أبي عمر ان الفاسي رحمه الله قال رأست لابن شعبان انه قال ليس على أهدل الجزائر حج واستدل بقوله تعالى يأتوك رجالا الآية وذكرلى عن الشيخ أى محد عبد المادق نعوذ لكوكان شيفنا احمد بن محمد بن رزق يستدل على سقوط فرض الحجاذا كان السير اليه في البعر عماروي عن مالك ان أمر را كب البعر في الثلث ومن شرط الحج السبيل السابلة وليس مع الغررأ من سبيل أخبرنا بذلك عنه صاحبنا محمد بن رشدرجه الله انهى قال التادلي اثر نقله هذا الكلام وقد يقال انماجه لمالك أمره في الثلث اذاركبه في حال ارتجاجه وركو به في هذه الحالة حرام بالاجاع حكاه ابن معلى عن صاحب الا كال وأماركو به في حال هدنته فهو محل النزاع وجواب مالك لم يتناوله وقدنص ابن بشير في النكاح الثاني على الحاق

(والمحركالبر الاأن يغلب عطبه) * ابن عرفة البعر لآمن مع أداء فرض الصلاة كالبر والاسقط أويضيع ركن صلاة لكمد) * ابنشاس ان كان غالب راكب البعر العطب أوعلم منحال نفسه انه عدحتي يعطل الصلاة أولا يستطيع الركوعأوالسجود الاعلى ظهر أخده فلا ركبه قال مالك أتركب حست لاصلى و مللن ترك الصلاة قال سندقال بعض العاماءواذا ذكر العشاء صلاها وان فاتالحج فقدم الصلاة الواحدةعلى الحمج

راكسالعربالمريض اذاركبه في حال ارتجاجه فقيد الحالة التي يحكم فهابان أمررا كب البعر فى ثلث معالة الارتجاج فاعام مانهي ومافاله التادلي واضح لاشك فيه (تنبيه) نقل التادلي عن القرافي مانصه قال سند قال مالك لا يحج في الحر الامثل أهل الأندلس الذين لا يجدون البر وهذا مدل على أن من له مندوحة لا يجوزله أن بحج فيه انتهى وهذا الذي نقله القرافي عن سندهو القول الثاني القائل بالكراهة المتقدم لكنه لم نقل كلام القاضي سندجيعه ونصه وكره أن يحج أحدفي الصرالامثل أهل الأندلس الذي لا تعدمنه بداانتهى فتعصل من ذلك ثلاثة أفوال الاول المشهور وجوب الحجلن تمين علمه بشر وطهوجواز ذلك لمن لم يتعين عليه الثاني سقوط الحج عن لا عكنه الحج الامن المحر الثالث كراهة المفرفيه الالمن لا يجد طريقاسواه ودليل الأول قوله تعالى هوالذى يسيركم في البر والبحر وببعدان عن الله على عباده عما حظره علم ولح بعد لهم وحدنثأنس في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم نام عنيدأم حرام نم استيقظ وهو يضعك فقالت مانضحكك يارسول الله فقال أناس من أمتى عرضوا على غزاة في سدل الله يركبون ثبج هـ نا المعر ماو كاعلى الأسرة أومثل الماوك على الأسرة الحديث ومارواه أبودا ودعن عبدالله بن عمر وأنه عليه الصلاة والسلام قال لايركب البعر الاحاج أومعتمر أوغاز في سبيل الله ممذكر المصنف انه يشترط في كون المعرطر يقاالي الحج أن لا يغلب العطب فيه وأن لا يؤدي الى تضييع ركن من أركان الصلاة لاجلميدأوما أشبهه كزحام وضيق أماالشرط الأول وهوأن لايغلب العطب فيسه فظاهر لانمن شرط الاستطاعة الأمن على النفس والمال فاذاغل المط فمحرم ركو بهقال في التوضيع فيعرم ركو بهاذاعرض الخوف على النفس أوالدين وقاله ابن عبد السلام وقد تقدم عن صاحب الا كالحكامة الاجاع على ذلك وقد مقال ان هذا الشرط مستنفي عنه عاتق امم من اشتراط الأمن على النفس والمال في الاستطاعة خصوصااذا جعلنا التشسه في قولنا كالبر راجعا لجمع ماتقدم في المسرمن البرمن اشتراط أن لا تلحقه مشقة عظيمة وأن بأمن على نفسه وماله من اللصوص وأحجاب المكوس على التفصيل المتقدم في البرفيكون التشبيه راجعالذ للثكاء الاأن بقال التشييه أفادا شيتراط الأمن من اللصوص وأعمال المكوس وهندا الكلام أفادا شيراط الامن من البحر نفسه أو يقال التشبيه اعاهو في كونه طر يقاعب الوكه فقط وأعادها الكلام بمانشر وطركو بهأو بقال لعل المصنف انمانيه على هذا الشرط وان فهم مماتقدم لمز بدالاعتناء بهلانها ذافقد فقدحرم السفر حينئذ في الصروانلة أعلم وغلبة العطب فيه بأمورمنه اركو به في غير المانه وعنده بعانه قال ان معلى تنبيه محت على من أراد السفر في الصرأن لارك الغرر المتفق على تعريم موهو ركو مه في غيرامانه ووفت هجامه حكى الاتفاق على ذلك القياضي في اكاله (فانقلت) فعين لناهـ أو الوقت حتى تجتنبه (قلت) قدنص بعض العلماء على انه برجع في ذلك لأهل الخبرة مهندا الشأنفان قالوا ان الغالب فيه العطب امتنع ركو به وقدنص الداودي على أن من ركب الحرعند سقوط الثريابريء من الله تعالى ومنها كون ذلك الحر مخو فاتندر السلامة فيه قال في التوضيح قال القاضي أبو الحسن ان كان المعر مأمونا بكترساوكه للتجار وغيرهم فانه لابسقط فرض الحج وان كان بحرامخو فاتنه در السلامة منه ولا يكثر ركوب الناس له فان ذلك يسقط فرض الحج انتهى ومنها خوف عدو الدين أو المفسدين من المسلمين والله أعلم (تنبيه) تلخص من النصوص المتقدمة انه اذاغل العطف في الطريق حرم الخروج وقال البرزلي سئل

اللخمي فمنخر جحاجافي طريق مخوفة على غرر ويغلب على ظنه أبه لايسلم هل هومن الالقاء بالسالهالتهلكة أوهومأجو ربسب قصاءالى فريضة الحجوالتقرب النفلان كان قدحجأم ليس عأجور ولامأثوم فأجاب الحجمع هذه الصفة من الغرر ساقط وتعامله بعد ذلك لا يسلم فيممن لائم قال البرزلي هذا بين على ماحكي بن رشد من شرط جو از تغسير المنكر أن لا مخاف على نفسه وأماما اختاره عزالدين من أنهجائز ولوخاف على نفسه لان كثيرا بمن رأيته فعل ذلك وسلم فحمل الأمرعلي الغالب فكذلك مكون هنا اذاصلحت نيتهوه فاااذا كان يعلم انه يؤدي فرائض الملاة وتوابعها انتهى فتأمله والله أعلم وأما الشرط الثاني أعنى قوله أويضيع زكن صلاة لكميد فعناه أنشرط ركوب البصر للحج فاحرى لغسير مان يعمل الراكب انه يوفى بصلاته في أوقاتهامن غيرأن يضيع شيأمن فروضها وهندا أيضاليس خاصابالحر بلهوشرط في وجوب الحج مطلقا قال فى المدخل قال علماؤنا اذاع لم المكلف أنه تفوته صلاة واحدة اذا خرج الى لحج فقد سقط الحج وقال في موضع آخران الحج ادا لم يمكن الاباخراج الصلاة عن وقتها وشبه فهوساقط انتهى وقال البرزلي نافلاعن المازري في أثناء جوابه عن سؤال مانصه ان كان يقع فى ترك الماوات حتى تعز جأوعاتها أو مأتى بدل منهافى وقتها ولم يوقعه في ذلك الاالسفر للحج فانهذا السفرلابجوز وقبسقط عنمه فرض الحجانهي ولعمله سقطمنه قبل قوله أويأتي ببدل منها أو مترك بعض أركانها أونحو ذلك والله أعلم ونقل التادلي عن المازري أن الاستطاعة هي الوصول الى البيت من غير مشقة مع الأمن على النفس والمال والتمكن من اقامة الفرائض وترك التفريط وترك المنا كبرانتهي وقال ابن المنير في منسكه اعلم أن تضبيعه لصلاة واحدة سيئة عظمة لاتوفيها حسنات الحج بل الفاضل عليه لان الصلاة أهم فان كانتعادته المدولوعين صلاة واحدة بركوب البحرأ والدابة ترك الحجبل يحرم عليه الحجاذ الم يتوصل اليه الابترك الصلاة ثم قال ولا مقصر فيالاستبراءو بعساعليه والاحتراز مايجب في الحضرانتهي وقال ابراهيم بن هلال في منسكه وبالجلة فلتكن الصلاة التيهي عمادالدين أهمأمو روفليستعدا اثبابا طاهرة يحدها اذا تنجس ثو بهلان السفر مظنة اعواز الماءوهذا اذا كان واجداو بعض القافلين لابستعد الاللذة الملىفة فعمل لذائد الأطعمة ويصلى بالتميرو بالنجاسة ولتفريط الحاج في الصلاة وتأخسرهم اياها عن أوقام القول أهل العلم فيهم انهم عصاة وقد أخذ من قول مالك لا يجوز ركوب الحرالحج اذا أدى لتعطيل الصلاة انهمتي خيف تعطيلها في البرانه لا يجوز السفر الى الحج فقد سثل المازري عن حكالحج فىزمنه فأحاب بأنهمتي وجدالسبيل ولم يحفعلي نفسه وماله وأمن أن يفتن عن دينه وأن بقع فيمنكرات أواسقاط واجبان من صلوات أوغيرها فانهلا يسقط وجو بهقال وان كان يقعفي ترك صاوات حتى بخرج أوقاتها ولم يوقعه فى ذلك الاالسفر للحج فهذا السفر لا يجوزو يسقط عنه فرض الحج قالوان كان انماري منكر ان ويسمعها فهذاباب واسعانتهي ونكر المصنف ركنا لتشمل جمع أركان الصلاة وأدخل الكافءلي كمدلمدخل الزحام والضيق وكثرة النجاسات وغير ذلك وهذاهو المشهور ومال الباجي الى ركوب الحروان أدى الى تضييع بعض أحكام الصلاقلا وقع الاتفاق عليه من ركو به للجهاد وفرق بأن المرادمن الجهاد أن تكون كلية الله هي العلما والقيام بها أشرف من القيام بالصلاة لان عدم القيام بالتوحيد كفروعدم القيام بالصلاة ليس بكفر على المعروف * و بضدها تتبين الاشياء * والحجمع الصلاة بالعكس ا ذهى أفضل وماذكره في الجهاد

فهومجول على مااذانعين وأمااذالم يتعين فبعيدان بقال بركو بهوان أدى لتضييع بعض أحكام المسلاة انتهى ولم ببين الباجي ماالذي يستغف تضييعه وذكر اللخمي الخلاف فهااذا كان لايق درعلى الصلاة الاجالساأ ولايستطيع أن سجد الاعلى ظهر أخده ونصه والحج في الحرواجب على كلمن في الجزائر مشل صقلية والاندلس لانها بعار مارجة اذا كان الراكب يوفي بصلاته ولايعطلها ولاينقص فروضها فان كان يعرض لهسيد عنعه من الصلاة لم يلزمه أن يأتي بفرض ليسقط فروضا وبختلف اذاكان بأتي بصلاته جالساأ ولايجيدموض عالسجو ده لضيق الموضع فقال مالك اذا لم يستطع الركوع والسجود الاعلى ظهر أخيه فلا بركبه أبركب حيث لايصلي ومل لمن ترك الصلاة وقال أشهب فعن لاستطمع السجود الاعلى ظهر أخيه نوم الجعة انه يجزئه وهذا هوالمعروف اذا كان بأي بالبدل وانكان دون الاول في الرتبة ان ذلك جائز كالذي يسافر حيثلا يجدالماء وينتقل للتمم فخرج على قول أشهب في الجمة بالاجزاء لزوم الحجمع ذلك وقاس منع ركو به حيث يصلي جالساعلى قول مالك في منع ركو به حيث يستجد على ظهر أخيه فساوى بين ترك القيام والسجود على ظهر أخسه وقبل ابن عرفة كلامه فقال وفي كونهمع الصلاة جالساأ والسجود علىظهر أخيمه سقطا أولاساع أشمهب وتخريج اللخمي على قول أشهب في الجعة بصحة جعة من سجد على ظهر أخسه واباحة مفر ينقسل للتعم انهى فعز السماع أشهب سقوط الحج بصلاته جالساوليس ذلك في سماع أشهب نصا ولكنه تبع اللخمي في مساواته بان الصلاة حالساوالسجودعلى ظهرأ خد وتبع اللخمي على الماواة بينهما إن فرحون في شرحان الحاجب وهوالذي يفهم من عموم كلام المصنف وكلام البرزلى وصرح بذلك ابنأبي جرة في شرح الاعاديث التي اختصر هامن صحح الخارى فقال اذاعة إشخص من نفسه انه عمدحتى دؤل أمره الى تعطمل الصلاة أوالخلل بشئ منها فلا بجوز له ركو به وهو مذهب مالك اذالم عكنه القيام لأجلخوف الغرق أوالاطلاع على محرم فان لم بدخل على هذه الاشياء وحصل لعشي منعهمن القمام فهذا محوزله أن بصلى قاعدا انتهى وقال الشيخ ابراهيم بن هلال في منسكه وأماالذي عمدحتى عنعه الصلاة فقال مالك لا تركب حيث لايصلي وان كان يصلي جالسا فان اللخمي خرج في ذلك قولين الجواز والمنع وصحح الجوازانهي وسماع أشهب الذي ذكره ابن عرفةهو كلام مالك الذي تقدم في كلام اللخمي فاله في سماع أشهب من كتاب الصلاة وصرح ابن رشد في شرح هذه المسئلة بأنه اذاركبه وكان يسجد على ظهر أخيه انه بعد مأمد اوانظر اذاأ داه ذلك للصلاة عالسا ومقتضى كلام اللخمي السابق أنهمث لاالذي يسجد على ظهر أخمه وهوقول مالك وهومقتضي اطلاق المصنف وكلام البرزلي وماقاله ابن أبي جرة ولم يرتض صاحب الطراز مساواة اللخمي بين صلانه عالساوسجوده علىظهرأ خيسه ونصهو يختلف اذا كان يتعذر عليه السجو دلزعام الناس فذكركلام مالك وقول أشهب في الجعة والتخريج علمه ثم قال وخرج بعض متأخري أصحابنا اذالم مقدر على القيام وقدر على الجلوس على هذا الاختلاف وليس بصحيح فان السجود آكد ولهذا يسقط القيام في النفل وفي حق المسبوق مخلاف الركوع والسبجود فالقيام يترخص بتركه في حال والسجود لايترك الابتعقق الضرورة فى كل حال نعم ان كان يتصرع فلايمسك جالسا فهوكتركه السجودلان الشرعلم برخص فى ذلك الاعند تعقق الضرورة يخللف الجاوس انهى فكائنه بقول اذاقلنا يسقوط الحجلاجل السجود فيقول مالك فلايصح أن يقيس علىه السقوط

بصلاته جالساونقل القرافي كلام سندباختصاره ونقله عنه التادلي وفهمنه عكس المقصود لانه قال عقيه وقد مقال وان كان السجود آكد فقد ترخص فيه فلان مترخص في القيام أولى لكونه دونهانتهى والموجب لذلك الاختصار وقال ابن بشير انه يختلف فيه على الخلف في القياس على الر خص على ماسيأتي ان شاء الله في كلامه وقول اللخمي في كتاب الصلاة و يكره ركوب المحراذا كان لا يقدر على الصلاة الاجالساانتهي فعلى هذا لا يسقط فرض الحج بذلك لكنه خلاف ماسمي عليه المؤلف لكونه قال ركن صلاة فأطلق في ذلك واطلاقه موافق لمانسبه اللخمى في كتاب الحجل الكوقبله ابن عرفة كاتقدم بيانة فقصل من هذا أنه اذا كان ركوب المحريؤدي الى الاخلال بالسجو دفانهلا يركبه ويسقط عنه الحج وان ركبه وصلى أعادأ بداهداهو المنصوص وان أداهالي الصلاة جالسا فقتضي اطلاق المدنف واطلاق البرزلي وماقاله ابن أبي جرة وقياس اللخمي وابن عرفةوابن فرحون ذلك على السمجود على ظهر أخسه انه كذلك ومقتضي كلام اللخمي وكلام صاحب الطراز ان ذلك لاسقط وجوب الحجولا يعيد الصلاة وفي المدونة والعتبسة ومن لم يستطع القيام في المفينة يصلى جالساوسيأتي كلاهمافي التنبيه الاول والله أعلم (تنبيهات الاول) ركوب البعر على ثلاثة أقسام كاصرحبه اللخمي وابن بشير وابن معلى وغيرهم جأزفى حقمن يعلم من نفسه أنه لا عمد ولا بضم الصلاة وممنوع في حق من يعلم من نفسه تضميع الصلاة ومكروه في حق من يشك في ذلك قال ابن بشير في كتاب الصلاة فصل وركوب المحر للاسفار مباح على الجلة مالم بعرض عارض عنعمن ركو بهومن العوارض الاخلال بالصلاة لليدفن علمن حاله أنه عيد حتى تفوته الملاة في أوقاتها أولا بقدر على أدام اجلة فان النصوص من المذهب انه لا ينبسخي له ركوبه ولا الى حج أوجها دوهذالانه يطلب فرضاف ضيع فروضا آكدمنه وان كان يقدر على الأداء باخلال فرض من فروض الصلاة والانتقال عنه الي بدل كمن مع إنه لا يصلي قائم اهذا ان وجد عنه مندوحة لمركب وانالم بعدفقد مختلف فيه على الخلاف في القياس على الرخص فن قال به أحاز ركو به كاله أن ينتقل عن طهارة الماء الى التراب في المفر في الفاز ات وان حله على ذلك مجرد طلب الدنيا ومن منع القباس عليها منعه اذاأدي للاخلال ببعض الفروض وانشك في أمره هل بسلمون المدأم لافقد قالوا يكرداه الركوب ولاعنع لأن الاصل السلامة والقدرة على الاداء انتهى وقوله كالهان ينتقل عن طهارة الماء الى التراب في السفر قال ابن ناجى في شرح المدونة وقد مفرق بينهما بأن الطهارة شرط والقيام ركن والشرط خارج والركن داخل وفيه نظر انظره في كتاب الصلاة الثانى وقوله فبااذاعلم أنه عدلا بنبغي فيهمسا محقبل لا يجوز كاسبأني وقال ابن معلى لا يخاور اكب الصراما أن يعلم أنه عيد يحيث لا يصلي فمنع أولا فيجوز أو يشك فقولان الجواز والكراعة قال بعض المتأخرين والاظهر الكراهة ثم ذكركلام ابن بشيرفها أذاكان يصلي قاعدا وقال اثره قال بعض حداق المتأخر بنأمالوصلي مضطجعا فلاقياس لان الاضطجاع بدل عن القعود الذي هو بدل عن القيام انتهى وقال البرزلى في مسائل إن قداح من غلب على ظنه انه عيد في المصر لم يجز له السفر فمه البرزلي معناه انه يؤدي الى ترك الصلاة أوسقوط بعض أركانها انهى وقال اللخمي في كتاب الصلاة قال مالك يكره ركوب الصر البدخل على الانسان من نقص في صلاته وغير ذلك الشيخ بعني نفسه ركوب البحر على ثلاثة أوجه جائز اذا كان يعلم من شأنه انه بأتى بفرضه قاعًا ولا يميد ومكر وه اذا لمتقدم لهعادة بركو بهولايعلم اذاركبه هل عيد فتبطل صلاته أم لاولايقال انه عنوع لان الغالب

السلامة وممنوعاذا كان بعلمين نفسه انه عمدولا بقدر على أداء الصلاد أو كان لا يقدر على أدائها لكثرة الركاب أولايقدرعلي السجود قال مالك في ساع أشهب اذالم يقدر أن يركع أو يسجدالاعلى ظهرأخيه فلايركب لحج ولالعمر فأيركب حيث لايصلي وبللن ترك الصلاة وتكره اذا كان لايقدر على الصلاة الاجالسا وقال في المبسوط من أراد ركوب البصر وقت صلاة الظهر فأراد أن بجمع الظهر والعصرقبلأن يركب قائمالما يعلمهن شدة البصروانه لايصلي فيه قائما قال بجمعهما في البر قائماأحسالي منأن يصلبها في وقنها قاعدا وقال في العتسة اذالج يقدر واعلى القمام قعدوا ولايأس أن يؤمهم أحدهم و محمل قوله في هذين السؤ البن على ما يفعله من ركب أوعزم على ركو به ليس على ما يختاره لهم من الركوب أوالترك انتهى وماذ كره عن المسوط بوافق ماقاله انه يكره ركو به لمن لايقه زأن بصلى فيه الاجالسا وأماماذ كره عن العتبية فمكن انه بعد الوقوع والنزول فلابدل على الحكم ابتداء وهوفي رسم سلعة سهاها من سهاع ابن القاسم من كتاب الصلاة ونصه * وسئل عن الصلاة في السفينة قائماً وقاعداقال بل قائما فان لم يستطيعوا فقعودا قيل ويؤمهم فعودا قال نعم ادا لم يستطيعوا أن يقوموا قال القاضي وهوكما قاله لان القيام في الصلاة من فروضها فلا مجوز أن يصلى جالسامن يستطيع القيام فان لم يستطيعوا كانوا كالمرضى وحاز أن يؤمهم الامام فعودا وهوقاعدانتهي وفي سماع عبد اللك * وسئل وأنا أسمع عن القوم في المرك يصاون جاوساوهم يقدرون على القيام فال معدون في الوقت وبمده وان لم يقدر وافلابأس أن ، ومهم المامهم وهم جاوس قال القاضى ومذاحميم لان القيام فرض فن تركم عالقدرة فلاصلاة له انهى وقال ابن بشير وانأ مكن من كان في السفينة الخروج الى الشاطئ خرج اليه فان أدى الصلاة في السفينة على الا كاللان الصلاة بالشاطئ أقرب الى الخشوع وآمن من طريان المفسد فان صلى في السفينة وأكل أجزأته صلاته وان أخل بفرض مع القدرة على الخروج بطلت صلاته وان لم يقدر صحت انتهى وقال في كتاب الصلاة الثاني من المدونة ومن صلى في السيفينة وهو قادر على الخروج منها أجزأه وأحبالى أن مخرج منهاوان قدرعلى القيام فلايصلى الفريضة فيهاقاعدا قال ابن ناجي مفهومهمن لم يقدر على القيام صلى جالسا المغربي ونعوه في العتبية ثم وقال في المدونة و مدور ون الى القبلة كلادارت السفينة فان لم يقدروا أجزأتهم صلاتهم انهى قال ابن رشدفي شرح المسئلة المتقدمة في كلام اللخمي عن سماع أشهب وهذا كإقال لان السعجود من فرائض الصلاة فاذاعلمانه لابقدر في السفينة أن بسجد الاعلى ظهر أخيه فلاينبغي له ركو بهافي حجولا عمرة فان فعل وصلى وسجدعلى ظهرأخيه أعادأ بداعلي قوله لانه جعل ذلك كترك الصلاة وهوالذي يأتي على مذهب ابن القاسم في الذي يقدح الماء من عينه فيصلى اعاء انه بعيداً بدا وقال أشهب لااعادة عليه وكذا نقول في الذى لأبقدر على الزحام أن يسجد الاعلى ظهر أخيه انه لا يعيد الافى الوقت وذلك ان الفرض انتقل عنه الى الايماء من أجل الزحام فكان كالمريض لايستطيع السجود فرفع الىجم تهشأ فسجد عليهان ذلك يجزئه وهوعند مالك خلاف المريض يعيدأ بدا ان لم يسجد الاعلى ظهر أخيه أواعاء فان كان مع الامام فان لم يقدر على السجو دالااعاء أوعلى ظهر أخيه حتى قام الامام سجد ما لم يفقد الامام علمه الركعة التي تليهاوان كان ذلك في الركعة الاخيرة سجد مالم يسلم الامام أومالم بطل الاص بعد سلامه على الاختلاف في سلام الامام هل هو كعقدر كعة أم لا انتهى (الثاني) علم من النصوص المذكورة حكوركو بهابتداء على التفصيل المتقدم ومن أثناء الكلام حكم ركو بهبعد الوقوع

مجلاو تحصيله انهاذاركب المعرفهو مطاوب الصلاة فيه على أى حال قدر عليها في الاقسام الشلائة م صناف الحكم في اعادته بعد ذلك فيها ذا أخل ببعض الاركان فني القسم الاول الجائز وهو من عم من نفسه السلامة لاشئ عليه اذاطر أعليه شئ منعه من أداء الصلاة على وجهها ولايشك في علم اعادته وهـ نداظاهر والظاهر ان حكم القسم الثالث المكر وه وهو من شكفي أص م كذلك لانه لم يقدم على الاخلال بالصلاة ولائئ منها وعليه محمل ماتقدم عن المدونة والعتبية انهم اذالح يقدروا هلى القيام في السفينة قعدوا وماتقدم في كلام ابن بشير ان من صلى في السفينة وأخل بفرض مع قدرته على الخروج الى البريطلت صلاته وان كان لا يقدر صحت وأما القسم الممنوع وهومن يعلم من نفسه تضييع الصلاة فقد تقدم بيان حكمه واله بعيداً بداوالله أهم (الثالث) من كان يعلم من نفسهانهاذاركب البحرحصل لهميد بغيب عقلهمنه ويغمى عليه فيترك الصلاة بالكلية فلاخلاف في عدم جوازركو بهومن كان بهذه المثابة فخروجه للحج انماهوشهوة نفسانية بل نزغة شيطانية قال البرزلي ولقد حكى شخنا أبومحد الشبيي عن طالب من المغاربة انه يقال اختصم شياطين المشرق والمغرب أيهمأ كترغواية فقال شياطين المشرق لشياطين المغرب نحن أشدمنكم غواية لانا تعمل المرء على المعاصى وارتكاب الحظورات في مقامات الانساء عليهم السلام فقال شياطين المغرب نعن أشدلانا نجدالرجل في أهله وولده يؤدي الفر انض من الصلاة والزكاة وغير ذلك وهو فيراحة وملائكتهمعه كذلكمن قلة التبعات فاذا قال القوال في التشويق الىأرض الحجاز الخسمه بسكان فيبكى وتعمله على الخروج فيضرج فوز يوم بخرنج تعسمله على ترك الفرائض وارتكاب المحظور اتمن يوم خروجه الى يوم دخوله الى أهله فحسر في نفسه وماله ودينه في شرق الارض وغربها فسلم شياطين المشرق لشياطين المغرب شدة الغوابة قال البرزلي وقدشاهدت فيسفرى للحج بعض هاذا انتهى نسئل الله العافية وانظر اذاحصل لهميد حتى غابعن عقله بالكلبة وخرج وقت الصلاة وهوغائب العقل هل تسقط عنه الصلاة أملا والظاهر انه مجرى على ماتقدم ففي الوجه الجائز والمكروه لاقضاء عليه وفي الممنوع يقصى الصلاة وأنخرج وقتهاقياسا على السكران بعامع أن كل واحدمنهما أدخل على نفيسه شمأ يؤدى الى ترك الصلاة الاأن يكون الاغهاء لمرض غير الميدفقسقط عنه الصلاة والله أعلم (الرابع) اذا ركب في الوجم المنوع فهل بطلب بالرجوعام أرفيه نصا والظاهر انه يطلب بالنزول منهمن أي موضع أمكنه النزول والله أعلم (الخامس) قال اللخمي بترجح البرالموصل من عامة على الحر الماح الموصل في عام آخر على القول بالتراخى ويتعين على القول بالفور فانتساو ياحرى على أبها أحب انتهى بالمعنى ونقله ابن عرفة والتادلي والبرزلي وغيرهم قال البرزلي اثره والظاهر رجحان البر بكونه أكثرنفقة ولمرجوحية ركوب البعرمن حيث الجملة انتهى ويفهم من كلام اللخمي انهلوكان المعرأسر عند بن على القول بالقور (السادس) قال بن معلى بنب في للرء أن لا يقدم على مايتساف لف مالناس من السفر مع الكفرة فانه دائر بين التعريم والكراه - قوماذ كره ابن العربي في أحكامه من اباحة السفر معهم لجرد الجارة خلاف المدهب انتهى قال العربي ت العادة عندنا الدوم السفرفي مراكب النصارى ورعا بكون الاستبلاء لم ور عاقدر وافكان شيضنا الامام ابن عرفة بحكى أنه كالتجارة الى أرض الحرب وفيها بعني التجارة الى أرض الحرب ماذكره المتقدمون من تشديد الكراهة وهلهي وحقام لا قال والصواب اليوم انه خلاف في حال

فان كان أمير تونس قويا يخاف منه النصارى اذاغدروا أوأساؤا العشرة فهو خفيف والاكان خطرا وفيءرضةأخرى قالالصواب انهخطر ورأبتبعضأهلالعلموالفضلسافرمعهم ورآهاضر ورةلتعة رطريق البرقال البرزلي كان يذكرعن القباب أحدفقهاء فاسوابن ادريس أحد فقهاء بجاية واشتهر عنهم انهم من أهدل العلم والفضل سافر معهم وعندى ان هذامن تقابل الضررين فينفي الأصغرللا كبركاقال عليه السلام فينظرما يترتب من المفاسد في ركوبه ومايحصلمن المنافع الأخر ويةوالدنيو يةفكاماعظم المكر وهاعتبر ومتي قل انتفي ثم قالعن المازرى الذي تقدمت أجوبتي اذا كانت أحكام أهل الكفرجارية على من بدخل بلادهم من المسامين فان السفرلا بحل انتهى وقال الشيخ ابراهيم بن هالال في منسكه اثر كلامه المتقدم ومن هذا المعنى ماجرت به العادة الآن من السفر في مرا كب النصارى على عالهم من كونهم يقدر ون أحيانا فكان الشيخ ابن عرفة يقول انه كالنجارة الى أرض الحرب ثم قال أيضا ان كان أمير افريقية يخاف النصاري منه داغدر وا أوأساؤاعشرة فهو خفيف والاكان خطرا (قلت) وللشيخ أبي العباس أحدالقباب في نوازله مانصه وأمامر كبيكون الحكم فيه للنصاري فبعرى الأمر فيه على ماشهرمن الخلاف والتفصيل في السفرلأرض العدو قال وأكثر الشيوخ على النظر فيماينال منه فان كان يؤدى الى أن مكره على مجود اصنم أواذلال للاسلام لم يحز والا كره قال وهذا القدر لم نجر به العادة في من اكبهم لكي رأيت النجاسة فيها لايتأتى منها التعفظ أصلا وأماشر ب الخرفليس رؤية ذاك فبهمنكرا وأماكشف العورة فانكان بكشف عورته ولايتأتي الركوب الابذلك لم يجز ركو بهوان كان يحشى رؤيةعو رةغيره فقال عندى أنه يمكنه الحفظ من ذلك غالباوان وقع بصره على شئ منها بغير قصده لم يضر وانتهى وقال القلشاني في شرح قول الرسالة وتكره التجارة الىأرض الحرب وبلادالسودان الكراهة قيل على ظاهرها وقيل على التعريم وفي المدونة وشددمالك الكراهة في التجارة الى بلدالحرب بجرى أحكام الكفر علهم قال عماض ان تعقق جرىأحكام المشركين عليهم حرمو محتلف اذالح يتعقق هل محرم أويكره قاله شيضناأ يومهدي الغبريني وعليمه السفر معهم في مرا كبهم يجرى على هذا التفصيل قال عياض وتأول الشيوخ ماوقع لهمن جوازشهادة التجارة الى بلادالحرب فقيل معناه تابوا وقيل غلبتهم الريج وقوله بلاد السودان أى الكفارمنهم انتهى (السابع) قول المصنف أويضيع يصو أن يقر أبفتو أوله والنعفيف فيكون ثلاثيامن ضاع يضيع و برفع ركن على الفاعلية أو بضم أوله وتشديد ثالثه فيكمون رباعيا من ضيع يضيع و بنصب ركن صلاة على المفعولية والله أعمل في والمرأة كالرجل الافي بعيد مشي وركوب بعر الاأن تغص عكان ﴾ ش يعني أن حكم المرأة كحكم الرجل فيجيع ماتقدم من وجوب الحج عليهامرة في العمر وسنية العمرة كذلك وفي فورية الحج وتراخيه وشروط صحته وشروط وجوكبه وغسيرذ لكالدخولها فيعموم فوله تعالى ولله على الناس حج البيت وقوله عليه السلام بني الاسلام على خس الحديث الاانها الضعفها وعجزها اعتبر الشرع فى حقهاشر وطاأشار المصنف اليهابقوله الافي بعيد مشى الى آخره أى فلا بجب علما الحج ماشة من المكان البعيد لخوف عجز هاوليست كالرجل الذي يجب عليه المشي ولا بحب عليهاأن تحجف البرخوف الانكشاف بليكره لهاالخروجني الصورتين قاله في التوضيع ولم يبين المصنف حدالقربالذى يلزمها المشيمنه وقال في التوضيح مثل مكة وماحو لهاونصه المنقول عن مالك في

(والمرأة كالرجل) * ا منشاس المرأة كالرجل الافي استصعاب الولى * ابن الموازليس النساء كالرجال وانقوين لانهن عورة في مشهن الاالمكان القرسمثل أهلمكةوما حولها أقرب منها اذا أطقن المشي وكره مالك حج المرأة في العر لانها تنكشف (الافي بعيد مشى وركوب معر) تقدم نص ابن المواز وكراهة مالك حجهافي العر (الا أن تحض عكان) * اللخمى ركوب النساءفي المعرادا كانتفىسرير أوما أشهه ممادستغني به عن خالطة الرحال عند حاجة الانسان والالم يحز ومن مناسك خليل والمرأة كالرجل الافي المشي من المكان البعد وركوب الحر واختلف في الزامها ذلكعلى قولين وظاهر المذهب عدم اللزوم فهما قال عماض الافي المراكد الكبار التي تعتصفها

الموازية كراهة المشي لهن قاللأتهن عورة في مشيهن الاالمكان القريب مثل مكة وماحولها انتهى ومثله في النوادر ناقلاله عن محمد عن أصبغ ولفظه بعد أن ذكر حكم الرجال وليس للنساء في المشي على ذلك وان قو بن لأنهن عورة في مشهن الاالمكان القريب مثل أهل مكة وماحولها وماقرب منهااذا أطقن المشي انتهى وذكره في المقدمات وقال في آخره حكاه ابن الموازعن أصبغ وقال اللخمى مثل مكة من المدينة ونصدقال مالك في كتاب محمد لاأرى عليها مشياوان قو يتعليه لأنمشين عورة الأأن كون المكان القريب مشلمكة من المدينة انهى (قلت) والظاهرانه يختلف باختسلاف الأشغاص فنساء البادية لسن كنساء الحاضرة وفهم منه انه ادا كان المسكان قر يباوقو بن على ذلك برى عليهن المشى كافهم من كلام المصنف وليس في كلام الموازية لفظ الكراهة ولعل المصنف فهمها من قوله لأن مشيهن عورة وانمالم يكرب حراما لأمالم تحقق فيه انكشاف العورة لكن الغالب عليهن الضعف والعجز فيؤلبها الحال الى التعب المؤدى الى انكشاف العورة والله أعلموماذ كره المصنف من عدم لزومها المشي من المكان البعيدهو المنصوص كاتقدم بيانه والقول بلزوم الشي لهاولو كان المكان بعيدا قال في التوضيح خرجه اللخمى من مسئلة المشى من قول مالك في المدونة في الحانث والحانثة والمشي على الرجال والنساء سواءانهي قال في تبصرته لأن الوفاء بعجة الفريضة آكدمن النف رانهي قال في التوضيح وقديفرق بين ذلك بأنها لوكلفت بالمشي في الحجازم منه عموم الفتنة والحرج بحلاف النذر فانها صورة نادرة وقد ألزمت نفسهاذاك بمينها ألاترى ان الانسان اذا لم يكن عنده الاقوت يوم الفطرلا للزمه اخراجه فى زكاة الفطر ولو نذر إخراجـ ملزمه انتهى وظاهر كلام المؤلف انه لا يجب على المشي من المكان البعيد ولوكانت متجالة وهو كذلك على اطلاق كالرم مالك المتقدم وقال في الا كاللاخلاف في وجوب الحج على المرأة كالرجل اذا استطاعت وأن حكم احكمه في الاستطاعة على اختلاف العلماء فيها الاأن الحجلا يلزمها اذاقدرت على المشي عندنا بحلاف الرجللأن مشبها عورة الافياقرب من مكة انتهى فظاهره أيضا الاطلاق وقال اللخمي بعدأن ذ كرالفر يج على قول مالك في المدونة وذكر بعده كلام مالك في كتاب مجمد مانصه وهذا يحسن فى المرأة الرائعة والجسمة ومن ينظر لشاماعند مشيها وأما المتجالة ومن لايؤ به بهامن النساء فجب عليها كالرجل انتهى فيكون قوله هذا الااوكذا جعله ابن عرفة فقال وفي كون مشيهامن بعد كالرجلأو عورة نالثها انكانت غير جسمة ورائعة للخمي عن قوله فيها نذر المشي عليهما سواءورواية مجمدواللخمي وردابن محرز الأولين للثالث انتهى فبكون وفاقاو كذا قال البساطى بعمل الوفاق ثم قال ابن عرفة قلت أخف اللخمي منها خلاف رواية مجمد هومناقضتها ابن الكاتب مهاو بردالي أن معناها المشي الواجب عليهما سواءأي في اكاله والعودلة لافيه وغير ذلكلأن مشيهماسواء في الوجوب فلفظ عليهما متعلق بنذر لابسواء انتهى وحاصل كلامه انهما سواءفهاوجب عليهماف كانه يقول ان المشي في الندر بجب عليهما فهما فيمسواء وليس الحكم كذلك في الحجبل يفرق بين الحجوالنذر ولم يذكر فرقافليس في كلامه ما يردعلي اللخمي لان اللخمي لم يأخ فالوجوب من قوله والمشي على الرجال والنساء سواء وانما أخف من ايجابه المشي عليها فى النفر فقال الفرض أولى فا محسن الردعليه الابالفرق بين الحج والنذر والفرق الذي تقدم عن التوضيح حسن وماذ كره المصنف من عدم ركوبها البعر وماقلناه من أنه يكره هو

قول مالك المنصوص له قال في التوضيح المقول عن مالك في الموازية كراهة سفر النساء في البعروفي المجوعة والعتسة نهي مالك عن حج النساء في الحرانتهي ونص كلامه في الموازية علىمانقل اللخمى وأماحجهافي العرفقال مالك في كتاب محدما لهاوللحر الصرهو شديدوالمرأة عورة وأخاف أن تنكشف وترك ذلك أحسالي قال الشيخ معني نفسه وقدوردت السنة بجواز ركوب النساء في البحر في حديث أمر ام فركوب النساء في البصر جائز اذا كانت في سربرأو ماأشبهذلك مماتستترفعه وتستغني فمهعن مخالطة الرحال وعندحاجة الانسان وان كانعلى غيمر ذلك لم يجز ومنعت انتهى قال بن الحاجب وفي ركو بها المرقولان تبعالا بن شاس و يحتلف في الزامهاالحجمع عدمالمحرم واذاوجدت فقتمأمونةومع الحاجتابي النعر أوالمشي انتهي ولميعز ابن عبدالسلام ولاالمصنف ولاابن فرحون القول الثاني لأحدولاذكر وامن ذكره وانماقال في التوضيح وأخذالقول بجوازركو بهن البصر مماور دفى السنة بجوازركو بهن البحرفي الجهاد ثمقال وبجاب عنه بماتقدم انتهي ويشيرالي الفرق المتقدم عندقوله ومال الباجي الي ركوب المعر وان أدى الى تضييع بعض أركان المسلاة أنظر شرح قول المصنف أو يضيع ركن صلاة وقال ابن فرحون بعدد كرمكلام الموازية المتقدم وقيل لاعنع والخلاف في حال انتهى والموجود في المسئلة انماهو قول مالك المتقدم وقول اللخمي وابن رشدالذي أخذا ممن الحديث المتقدم ولذا قلل بنعرفة وفي كون المرأة فيه كالرجل وسقوطه به عنها قولا النخمي وساع ابن القاسم معروايته في المجوعة انتهى (تنبهات «الأول) قال في التوضي بعد كلام مالك في الموازية والعتبية وأشار اللخمى الى أن هذا انما يحسن في الشابة ومن بو به مها وأما المجالة ومن لابو به مهافهي كالرجل انهي وماذ كروعن اللخمي لم أروهناوا عاذ كره في المشي البعيد كاتقد م نقله عنه هناك (الثاني) قال في التوضيح اثر كلامه المتقدم وقيد عياض ماوقع لمالك عاصفر من السفر لعدم الامن حينتذمن انكشاف عوراتهن لاسماعندقضاء الحاجة قال وركومهن فهاكرمن السفن وحمث مخصصن باما كن يستترن فهاجائز انتهي (الثالث) ظاهر كلام المصنف هناوفي المناسبة انهن اذاخصين باماكن وجب عليهن الحجوصر ح مذلك المساطى في شرحه وكذلك الاقفيسي أيضافي شرحه قائلافانهاتصير كالرجال في الوجوب وعدمه انتهى ونص كلام المصنف في مناسكه والمرأة كالرجل الافي المشيمن المكان البعسد وركوب الصر فاختلف في الزامها ذلك على قو لين وظاهر المذهب عدم النزوم فيها قال عياض الافي المراكب الكبيرة التي يخصصن فيهاماماكن انتهى ففهوم كلامه هذاأوصر يعهموافق لمافي الختصر وشرحه عليه الساطي والاقفهسي والذيفي كلام عماض المتقدم في كلام التوضيح في التنبيه الذي قبل هذاا فاهوا نتفاء الكراهة حمنتذ فقط من جواز الركوب ومانقله عنه هو في الا كال في كتاب الجهاد في شرح حديث أم جرام ونصه و ركو بهن فيا كبرمن السفن وحيث يخصصن بأما كن يستترن فيهاجأئز انتهي وفي كلام الشارح الصفير اشارة الى ذلك حيث قال بعدد كره كلام القاضى عياض واليه أشار بقوله الاأن تخص مكان أى فتنتفي الكراهة انتهى ولعل المصنف فهم الوجوب من كلام القاضي حيث جعل كوبهن حينئذ جائز الأنهاذا كان جائز اصار البصرطر مقالهن محسساو كهافو جب علمهن الحج فتأمله (الرابع) هـ نه الحال التي ذكر القاضي عياض انه يجو زلمن ركوب المعرفه اجعلها اللخمي وابن رشدهى محل المراهة قال في رسم سلف من سماع ابن القاسم من كماب الحم سئل مالك

(وزيادة عرم أوزوج) * ان عرفة المعروف شرطه على المرأة بصعبة زوج أوذى محرم (كرفقة أمنت) الباجي لا يعتبر صيةزوج أوذى عرمفى كبر القوافيل وعامي لطرق المأمونة بدابن رشد جاعة الناس كالمحرم (بفرض) ﴿ ابن حبيب لهاان تخرج للفرض بلا ذن الزوج وان لم تعد محرما ولابدفي التطوع من اذنه والمحرم وقال خلسل في مناحكه ليس من شروط استطاعة المرأة وجود زوج أوعرم على المشهور بليكتني بالرفقة المأمونة هذافي حج الفريضة وأما فى النافلة فلاوسواء الشابة وغيرها (وفي الا كتفاء بنساءأو رحالأو بالجوع تردد)عياض اختلف فى تأويل قول مالك تخرج معرجال أونساءهل بمجموع ذلك فيجاعة أو فيجاعةمن حدالجنسين وأكثرمانقله أحمابناعنه اشتراط النساء وقالان عبد الحكم لاتغرج مع رجال ليسوامنها بمحرم وأماا لمتجالة فتسافركيف شاء تالفرض والتطوع معالرجالأوذى عرم

عن حج النساء في المعرفكره ذلك وقال لاأحب وعابه عيباشد بداقال ابن رشدانما كرههمن ناحية السرتر مخافة أن ينكشفن لأنهن عورة وهندااذا كن في معزل عن الرجال لا يخالطنهم عندحاجة الانسان وفي معقيقدرون على الصلاة وأماان لميكن في معزل عن الرجال أوكن في ضبق بمنعهن من اقامة الصلاة على وجهها فلاعدل لهن أن عجج بمن محقال وفي دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم حرام أن يجعلها منهم لسؤ الهااياه دليسل على جواز ركو به للنساء وذلك على الصفة الجائزة التهى وكلام اللخمي تقدم كره قبل التنبيهات (الخامس) رأيت في شرحابن الحاجب لابن فرحون عزوكلام الموازية المتقدم للدونة وكانه سهومن الناقل والله أعلم (السادس) قال في الشامل في المكر وهات وركوبها البحر وهلان كانت متجالة أومالم تخص مكان بسفينة عظيمة تأويلان انتهى فاطلق التأويل على غيركال مالمدونة وكان التأويل عنده ليس خاصا بالمدونةو يسقط من قوله ان كانت منجالة لفظة غير وتبع فى ذلك كلام التوضيح وقسه عامت ان اللخمي لم يذكر المجالة في هذاوا عاد كرها في المشي البعيد كاتقدم بمانه والله أعلم ص ﴿ و زيادة محرم أو زوج كرفقة أمنت بفرض ﴾ ش يعنى ويشد ترط في وجوب الحج على المرأة أيضاوجو دزوج أو محرم فان لم بكن لهامحم مولازوج فجب عليها الخروج للححفى الفرض فيرفقة مأمونة والأصل في هذاماور دفي الحديث الصعيرور وي مالك في جامع الموطأ عن أبي هر برة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لاص أدَّنو من بالله والموم الآخر تسافر مسيرة بوم وايلة الامع ذى محر ممنهاو رواه المفارى ومسلم بروايات مختلفة وقوله صلى الله عليه وسلم تؤمن بالله واليوم الآخر على جهة التغليظ بريدان مخالفة هذاليس من أفعال من يؤمن بالله و بحاف عقابه فيالآخرة قال الباجي والعلة في منعها من السفر مع غيرذي محرم كونها عورة يجب عليها التستر وبحرم عليهاالتبر جحيث الرجال مخافة الفضعة والاختلاط عن التقييد معدود الشريعة (تنبيه) قال في التوضيح وقاس العلماء الزوج على المحرم بطريق الأولى انتهى (قلت) وفي كلامه هماذا نظر لأنهور دالنص على الزوجفي الصحيعين قال في التوضيم والمحرم يشمسل النسب والرضاع والصهرلكن كرهمالك سفرهامع ربيبها امالغساذ الزمان لضعف مدرك التصريم عند بعضهم وعلى هذافيلحق به محارم محرم الصهر والرضاع وامالما بينهمامن العداوة فسمفرها معه تعريض لضيعتها وهذاهو الظاهر وقدصر حابن الجلاب وصاحب الثلقين بجو ازسفر المرأةمع محرمها من الرضاع في باب الرضاع انتهى وتأمل قول المصنف ، دران التصريح وقال ابن عبد السلام أما لفسادالزمان فلاتقوى الحرمة اذاكان التعريم طارئا انتهى وماذكره عن مالك بفهم منه أنه كرهه مطلقا وليس كذلك انما كرهه اذا كان أبوه قدطاقها ونز وجت بعدد ونصه في رسم حلف ليرفعن من سماع ابن القاسم من كتاب النكاح وسئل مالك عن سفر الرجل باحر أة أبيدة أثراهذا محرم فقال قال الله سبعانه أمياتكم وبناتكم فاتم الآبة وقال هؤلاء ذوالحرم فاما الرجل يكون أبوه قدطلق المرأة وتزوجت أزواجاتم بريد أن يسافر معها فلاأحب ذلك قال ابن القاسم وما يعجبني أن يسافر بهافار قهاأ بوءأولم يفارقهاوا يماكان هذامن مالك حجة ولمأره بعجبه ابن رشدا حمجاج مالك بالآية بدل على انه حل قوله صلى الله عليه وسلم لاتسافر امرأة مسيرة يوم وليله الامع ذي محرمنها على عومه فى جيع ذوى الحارمين نسم أو رضاع وكر اهيته أن يسافر بهااذا كان أبوه قدطلقهاونز وجتالأزواج استعسان مخافة الفته عليمه اذليست في تلك الحال زوجة لابيه

وكره ابن القاسم أن يسافر بها فارقها أبود أولم يفارقها لاحتمال أن يكون أر ادالنبي صلى الله عليه وسلمذوى محارمهامن النسب دون الصهر فقول مالك في حل الحديث على ظاهره من العموم أظهر وقول ابن القاسم أحوط انتهى ومافهمه ابن القاسم عن مالك يوافق اطلاق المصنف وفي رسم الحجمن سماع أشهب من كتاب الحجمانصه وسمعته سئل أتخر جالمرأة تريد الحجمع ختنها فقال تخرج في جاعة الناس اس رشد ظاهر قوله اله لم يرأن تخرج مع ختنها الانه ليس من دوى محارمهااذا كانتله حلالاقبلأن يتزوج ابنتهاومنه لهذافي ساعابن القاسم من كتاب النكاح من كراهيته السفو للرجل معزوجة أبيه أوابنه وحمل مالك رجه الله الحديث المتقدم على السفر المساح والمندوب اليه دون الواجب بدليل اجاعهم على ان المرأة اذاأسامت في بلدا لحرب لزمها الخروج منهاالى بلدالاسلام وان لم يكن معهاذ ومحرم خلافا لأهل العراق في قولهم ان فرض الحج يسقط عنها بعدم المحرم وقول مالك اصم لأنه بخصص من عموم الحديث الهجرة من بلد الحرب بالاجاعوحج الفريضة بالقياس على الاجاع انتهى وقال التامساني في شرح مامع الجلاب وأماسفر الحج فانهاتسافرمع جاعة النساء اذالم يكن لهامحرم قال الأبهرى لأنهالوأ ساحت في دار الحرب لوجب عليهاأن تغر جمع غيرذي محوم الى دار الاسلام وكذاا داأسرت وأمكنهاأن تهرب منهم الزمهاأن تغرجمع غيرذي محرم فكذلك بلزمهاأت تؤدي كل فرض عليها ادالم يكن لهاذو محرم من حج أوغيره انتهى ونقله القرافي في شرحه أيضا ودكر ابن عرفة في الزناعلي القول بتغرب المرأة ان لم يكن لهاولي تغرج في جاعة رجال ونساء كج الفرض والي هاذا أشار المصنف يقوله كرفقة أمنت بفرض أي فان لم يكن لهامحرم ولازوج فجب عليها الخروج للحج الفرض في رفق مأمونة لكن ظاهر كلام المصنف يقتضى ان المطلوب في حقها وجودز و ج أو محرم أور فقة مأمونة فن وجدمن الثلاثة خرجت معه وظاهر النقول التي وقفت عليها انهاا عامر جمع الرفقة المأمونة عندعدم الزوج والمحرم أوامتناعهماقال مالك في الموطأ في الصر ورةمن النساء التي لم تحج قط انها ان لم يكن ذو محرم بحر جمعها أو كان لها فإرستطع أن يخرج معها انهالا تترك فريضة الله عليها في الخج ولتغر جفي جاعة من النساء انتهى وقال ابن الحاجب هان أى أولم يكن فرفقة مأمونة انتهى ويعوه في المدونة والرسالة وغيرهما وسيأتي كلام المدونة (تنبيهات * الاول) اداامتنع الزوج أوالمحرمين الخروجمعهاالاباج وفهل يلزمها ذلك وتحرجمع الرفقة المأمونة لمأر فيده تصاوعال بنجاعة الشافعي في منسكه الكبيران مقتضى مذهب المالكية ان الاجرة تلزمها (قلت) أمامع عدم الرفقة المأمونة فلاشك فيلزوم ذلك لهاوأمامع وجود الرفقة المأمونة فظاهر النصوص لزوم دلك لهاأسا لانهم لم يحيز والهاالخر وجمع الرفقة المأمونة الاعتدامتناعه من الخروج وحيث طلب الاجرة وكانتقادرة عليها فلايصدق عليه الهامتنع وفي كلام ابن رشدفي رسم ان خرجت من سماع يسي من كتاب الصدقات والهبات انه يجوز للزوج والمحرم أخذ الاجرة على الخروج معها واللدأ لم (الثاني) تقدمان المحرم يشمل المحرم من النسب والرضاع والصهر واختلف في عبدها فقيل انه محرم وقال ابن القطان انه الصحيح وقب لليس عحرم ورجحه ابن الفرات وهو الظاهر وقيل ان كان وغداو عزاما بن القطان أالكوا بن عبد الحركوا بن القصار قال ابن فرحون واختلف هل بكون عبدها محرما محلوبها ويسافرهمهافيه قولان وعلى القول بالجواز فهل يشترط ان يكون وغداو بهقال مالكأ ولايشترط ذلك ذهب القاضي اسماعيل وغيره الى جواز دلك قال ابن القطان

وهوالصحبح وذهب ابن القصار وابن عبدالحكم الى المنعمن ذلك والشافعية القولان قال الاسفرايني والصحيح المنعانتهي من كتاب النظر في أحكام النظر لابن القطان انتهى كالرماين فرحون من شرحه وذكره في مناسكة أيضا وماذكره عن ابن القطان هو في الياب الثاني منه وقال في النوادر وكر معمر بن عبد العزيزأن مخرج بهاعبد هافيل له انه أخوهامن الرضاعة فلم ير مذلك بأسااتهي وقال ابن الفرات وقد سئل ابن جاعة الشافعي عن مذهب مالك في العيدهل هومن ذوى المحار مفجو زللرأة النظر لهأملا كذارأبته في ورقة مخطه ومراده والله أعلم عبدها ولمأرجوابافي الورقة والجواب لالانهم صرحوابانه معوز للعسد أت ينظر من سيدته مايراه ذوالحرم الأأن مكوناله منظر فسكرهأن برى ماعدا وجههاولها أنتؤا كلهان كان وغدادينا يؤمن منه التلذ ما يخلف الشاب الذي لا يؤمن فهذ الا يقتضي انه يتنزل منز لة المحرم في أنه يسافريها وقد تقدم انمالكا كره السفرمعر بيها فابالك بعبدها الذي محل لهاعندزوال ملكهاعنه فهو عنزلة من حرمصفة كاخت الزوجة وعتها وخالنها وقدد كرالفا كهاني الماليكي فىشر حعدة الاحكام ضابطاني المحرم الذي معو زمعه سفرالم أة والخاوة عن الشافعة وهوكل منح معليه نكاح المرأة لحرمته على التأسديسسمباح فعلى التأسد احتراز من عيدالزوجة وعنهاوخالنها وقوهم بسبب مباح احترازمن أم الموطوءة بشهة فانهاليست محرما فانوط ءالشهة لابوصف بالاباحة وقوله لحرمتها أحترازمن المالاعنة هان تحر عهاليس لحرمتها بل تغليظ قال الفاكهاني ولاأعلم مامحالف ذلك عندناانتهى وقدنقل الباجي في المنتقى عن القاضي أبي محمدانه قالليس عبدهامن ذوى محارمهاالذي معوز لهاالسفر معهلأن حمتهامنه لاتدوم لانه يمكن أن تعتقه في سفر هافعل له تز و معها بعد أن قدم الباجي تفسير الحرم في حامع المنتقى عن تأبد تحريمها على المرو (الثالث)قال ابن فرحون وأما الكافل فانه لا مخلو عكفولت، و يسافي معيالانه كالاب لهامن الطر رلابن عات نقله من كتاب الاستغناء لابن عبد الغفو روحكاه ابن عشون انتهي من مناسكه ونعوه فيشرحه وقال في ما الحضانة ان للوصى والولى غير المحر مين أن يسافر ابالصية اذا لمركن لهاأهل تخلف عندهم وكانامؤمنين و مختلف فيهاذا كانالصية أهل وهو مأمون ولهأهل واللهأعلم وانظرمن أرسلت معه أمة لشخص هل يحو زله أن بصحبها معه أملا والظاهرانه يجوز له ذلك اذاأمن من أن نقع في الخلوة المحرمة قال اللخمي في أول كتاب الوديعة ولا تودع المحرم لغير ذى محرم الأأن حكون مأمو ناله أهل لقول الني صلى الله عليه وسلولا تعاون رجل مام أقلس بينهو بننها محرم وأحاز مالكلن ادعى أمة انه اذاأقام شاهداأ وأقام خطاووضع القيمة أن يسافر بها اذاكان مأمو ناومنعهأصبغ والمنع أصوب للحديث لايخلون ولان الخوف عليهامن المدعىأشد لانه بقولهي أمتى وحلال لى فهو يستبحها اذاغاب علمها انتهى وفي ابن سلمون و وثائق الجزيزي انالجار بةلاتدفع علمه حتى شبت انه مأمون علمها أو بأتى بأمين بتوجه مهامعه فيستأجره هو والله أعلم (الرابع)ماذ كره المصنف من السفر مع الرفقة المأمونة هو قول مالك وهو المشهور قال فى التوضيح ونقل ابن بشير وابن بزيزة في هذه المسئله ثلاثة أقوال قيل لاتسافر الاباحدها للحديث كانتصر روةأملا وقيل تسافر معالر فقةمطلقا والمشهور تسافر في الفريضة خاصة ثم قال ونقل صاحب الا كال الاتفاق على المنع في غربر الفريضة وقال ابن عبد الحركم لا تخرج مع رجال ليسوامنها عجرم وهل مراده على الانفر اددون النساء فيكون وفاقا لماتقدم انتهي وحل

سندقول ابن عبدالح على الكراهة انهى كلام التوضيح وماذ كرمعن سندهو كذلك لكن بعيدان تأوله على ما تأوله عليدالهاضي ونصداذا ثبت ان المحرم معتبر فهل تخر جمع ثقات الرجال قال ابن عبدا لحكوالى آخره وقوله عندنا محمول على رجال لاامر أة معهم فيكره لها الخروج معهم لمافيسهمن دعاءالحاجة الى مخالطتها لهم وكشفهاعليهم في بعض الماسر بفان كان معهم نسوة ترتفق بهن وتستند اليهن لمبكر وذلك انتهى فحمل سندوعياض قول ابن عبدالح على الوفاق وجله اللخمي على الخلاف واختساره قال بن عرفة اللخمي قول ابن عبد الحكولا تعرج معرجال دونهأ حسن من قول مالك رجال أوزساء لابأس بهم انتهى ونقل الثلاثة الاقوال المتقدمة الشيز بهرام فى الكبيرعن الفاكراني في شرح الرسالة لابز وج أومحرم وهوكذلك فها كان على مسافة يوم وليلة فأكثر وسواء كانتشابة أومتمالة وقيدالقليل (الخامس) حكم سفرها الواجب جمعه حكم سفرها لحج الفريضة في الخروج مع الرفقة المأمونة قاله القاضي عبد الوهاب وغيره وتقدم في كلام ابنرشه والتلمد انىعن الابهرى اشارة الى ذلك وذلك كسفرها لحجمة الندر والقضاءوكل سفر مجب علمها وفي قول المصنف بفرض اشارة الى ذلك فعمار ته أحسن مهز قول صاحب الرسالة الافى حج الفريضة خاصة (السادس)فهم من قول المصنف بفرض ان سفر هافي التطوع لا يحوز الابزوج أومحرم وهوكذال فياكان على مسافة يوم وليلة فأكثروسواء كانتشابة أومتعالة وقيد ذلك الباجي بالمدد الفليل ونصدهذا عندى في الانفر ادوالعدد اليسيرفاما في القوافل العظمة فهي عندى كالبلاد يصح فبهاسفر هادون اساء وذوى محارم انتهى ونقله عندفي الاكال وقبله ولم لذكر خلافهوذكره الزناتي فيشرح الرسالة على انه المذهب فيقسديه كلام المصنف وغسره ونص كلام الزناتي ادا كانت في رفقة مأمونه ذات عددوع لد ذاوجيش مأمون من الغلبة والمحلة العظممة فلا خلاف في جواز سفرهامن غيرذي محرم في جيم الأسفار الواجب منهاوالمندوب والمباحمن قول مالكوغيره إذلافرق بين ما تقدم فكره وبين البلد هكذا فكره القابسي انتهى (السابع) قوله يعرض في موضع الحال من المرأة المفهومة من السياق فهو متعلق بمحذوف وقال الشيخ بهرام الهمتعلق بقوله أمنت واحترز بذلك عمااذا كالتار فقة غيرمأمونة أومأمونة وهي متطوعة بالحبج فلابباح لهاذلك انتهى من الشرح الكبير وقوله أومأمونة وهي متطوعة مخالف لماتق لمرالا أن معمل على العدد اليسير وقال البساطى قوله بفرض متعلق بالتشبيه لمافيسه من معنى الفعل أي ويشبه المحرم رفقة أمنت في فرض وقول الشارح متعلق بأمنت لامعني له انتهى فتأمله (الثامن) قول المصنف وزيادة محرمأو زوجلوقال عوضه واستصعاب محرم أوزوج لكان أولى لامهام لفظ الزيادة بخلاف قول ابن الحاجب والمرأة كالرجل وزيادة استصعاب زوج أوذي محرم لانه صدربه المستثنيات فكان أمكن قاله ابن غازي وهو ظاهر والله أعمر (التاسع) همل يشترط في المحرمالبلوغأو يكفي فيهالتمسيز ووجودالكفاية لمأرفيه نصاوالظاهرانه يكفي فيذلك وجود الكفاية وللشافعية فى ذلك خلاف والله أعلم (العاشر)في صحيح مسلم فى أثناء حديث انه قام رجل فقال بارسول الله ان امرأتي خرجت عاجة والى اكتتبت في غزوة كذا فقال انطلق فحجمع امرأتك قال القاضى فيه وجوب الحج على النساء والزام أزواجهن تركهن وندبهم الى الخروج معهن وان ذلك أفضل من خروجه الى الفزولان المعونة على أداء الفريضة مؤكدة وقدتكون فيريضة في بعض الوجوه انهى والظاهر انهسقط منهقبل قوله مؤكدة لفظ سنة والله أعلم والظاهر أيضاندب الجرم

الى الخروج مع محرمه كالزوج والله أعلم (الحادى عشر) اختلف رواة الحسيث في مسامة السغر الممنوع فروى يوم وليلة وروى فوق ثلاث وروى مسيرة ثلاث و روى يومين و روى مسيرة ليلة وروى مسيرة يوم و روى لاتسافر امرأة الامع ذي محرم وهذه كلمافي مسلم وروي بريداوهي عنسد أبى داودوالبريد مسيرة نصف يوم قالفي التوضيح وقد حلواهذا الاختلاف على حسب اختلاف السائلين واختلاف المواطن فان ذلك معلق بأقل ما يقع عليه اسم السفر انهي ونقله ابن فرحون قال النووى قال البهبي كانه صلى الله عليه وسلم سئل عن امرأة نسافر ثلاثابغ برمحرم فقال لا وسئلءن سفرها بومين بغيرمحرم فقال لاوسيقل عن سفرها بومافقال لا وكذلك البريدفأدي كل ماسمعه وماجاء مختلفاعن راو واحد فسمعه في مواطن وكله صيروليس في هدا كله تعديد لأفل مانقع علمه اسم السفر ولم ردصلي الله عليه وسلم تعديد أقل مايسمي سفر اعالحاصل ان كل مايسمي سفرانهى عندالمرأة بغير زوج ومحرم سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماأو بريدا أوغسبر فالث كرواية ابن عباس المطلقة وهي احدى روايات مسؤلاتسافر امرأة الامع ذي محرم وهذا يتناول جميع ماسمى سفراوالله أعلم انتهى من شرح مسلم ف كتاب الحج وقال في الا كال وقد عكن أن بلفق بنوا بأن الدوم المذكور مغر دأواللياة المذكور تمغر دة عمى الليابة واليوم المحوعين لان الليل من اليوم واليوم والليل ويكون ذكره يومين مدة عيهافي هذا السفر في السير والرجوع فأشار مرة لمدة السفرومرة لمدة المغيب وعكداذكر الثلاث فقد مكون اليوم الوسط الذي بين السغر والرجوع الذى تقضى فيدعاجم افتنفق على هذا الأعاديث وقد تكون هذا كله تمشلالأقل الأعدادللواحد اذالواحدأول العددوأقله الاثنان أول الكثرة وأقلها والشيلات أول الجع فكانه أشار الى مثل هذا فىقلة الزمن لايحل لهاالسفر فيممع غبرذي محرم فكيف عاراد ولهذا قال في الحديث الآخر ثلاثة أيام فصاعدا انتهى وقال القاضي عبدالوهاب في شرح قول الرسالة ولا بنبني ان تسافر المرأة مع غير فىمحرد منهاسفر يودوليلة والفرق بينادون البوم واللسلة وينتهما هوأنهالو منعتسن السفر والسيرفي الارض جملة الامع ذي محرم لشمق ذلك عليها ومناق وأدى الى فوات أكثر حوائعها وكائن الكثير بمنوعة منه فاحتبج الىمدة نضرب للفرق بين الفليسل والمكثير فوجد تااليومأو الليلةأول حدضرب لتغيرهنة من همات السفروهي القصر والفطر والصلاة على الراحلة فاعتبر سفرالمرأة بهانتهي وقال الجرولي فوله ولاينبغي أي لا يعوز وانظر قوله يوم وليله هله مفهوم وانداذا كان أقسل معوز أن تسافر مع غبردي مرم فيكون معارضا لقوله ولاعفاو رجل وامرأة ليست منه بمحر مالى آخره أملا مفهومله قال الفقيه أنوهم انسائه كلم هناعلي الجاعة فقال لاجبوزان تسافرمع الجاعة كثرمن بوموليلة وبجوزان تسافر مهرأفل من ذلك وأمامع الواحد فلايجوز مطلقا تم قال قال أوعمر بن عبد البرور دفي الباب أعاديث مختلفة قد كرهائم قال اختلاف الجواب على اختلاف السؤال والصعيم أن لاتسافر معديدي غدير المحرم أصلا قال عبد الوهاب أما أقسلمن يوم وليلة فبجوز أن تسافر مع غيرذي محرم مهائم قال وهذا الذي قاله عبدالوهاب اذا كانواجاعة وأمامع الواحد فلاانتهى ونقل الشج يوسف بن هروالزناتي كالم عبد الوهاب المتقدم فقصل من سفرها أقل من يوم وليلة قولان والظاهر ماقاله في التوضيع وغيره والله أعمل (الثاني عشر) قال في التوضيح قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لا من أة نكرة في سياق النفي فتعم وهو فول الجهور وقال بعض أحجابنا تحوج بنه المعالة لانها كالرجل وردبان الخلوة بها يمنوعة انتهن

وقال ابن فرحون فول المؤلف المرأة تدخل فيه الشابة والمتعالة وهو قول الجهور وقال ابن راشد انكانت متعالة أوبمن لايؤ به به لم تمنع من الخروج ير بد مخلاف الشابة ثم نقل كلام التوضيح وما ذ كر في التوضيح من الردغيرظاهر لانه يننقض عااذا سافرت معمن ترتفع معه الخلوة وأماحيث الخلوة فذلك ممنوع بلااشكال وقال النووى في شرحمسلم قال القاضي قال الباجي هذا عندى فى الشامة وأما الكبيرة غير المشهاة فتسافر حيث شاءت في كل الاسفار بلازو حولا محرم وهـ نا الذى قاله الباجى لا يوافق عليه لان المرأة مظنة الطمع فهاومظنة الشهوة ولوكانت كبيرة وقد قالوا لكل ساقطة لاقطة ويجمع في الاسفار من سفل الناس وسقطهم من لا يرتفع عن الفاحشة بالعجوز لغلبة شهوته وفلة دينه انتهى وماذ كره عن الباجي اعانقله في الا كال عن غيره فانه ذكر عن الباجي الفرع المتقدم في التنبيه السادس وهوكون القوافل العظيمة كالبلد ثم ذكره في ال غيره فقال وقال غيره وهندا الى آخر ه والله أعلى الثالث عشر) قال في باب العدة اذا خرجت معزوجهالحج الفريضةفات أوطلقهافي ثلاثة أيام أونعوها انهاترجع ان وجدت ثقة ذامحرم أوناسا لأبأس مهم وان بعدت أو كانت أحرمت أو أحرمت بعد الطلاق أو الموت وسواء أحرمت بفرض أو نفلأولم تجدر فقة ترجع معهم فانها تمضي ولاشكأن حكم المحرم كذلك الا أنهالا ترجع في الثلاثة الايام اذا كانت الرفقة مأمونة والله أعلم (الرابع عشر)قالوا أيضافي باب العدة اذاخر جتمع زوجها لحجنطو عأولغز وأورباط أوغير ذلك فاتعنهافي الطريق اتها ترجع لتتمعدتها ببيتهاأن عامت أنهاتصل فبل انقضاء عدتهاان وجدت ذامحرم أور فقة مأمو نةوالاتمادت معرفقتها وقياسه في المحرم اذامات عنهاانهاان لم تعدم ماولار فقة مأمونة أن عضى معرفة بالااشكال وان وجدت المحرم أن ترجع معهوان وجمدت رفقة مأمونة والتي هي فيها أيضامأمونة فلابحلوا ماأن يكون مامضي من سفرهاأ كترممابق أوبالعكس ففي الاولى تمضى معرفقتها بلااشكال وفي الثانية محل نظر والظاهر الرجوع ارتكابالاخف الضررين الاأن يكون هناك مايعارضه والله أعلم (الخامس عشر) اذاقلناتسافرمع الرفقة المأمونة فالظاهران لهاأن تعودمعهاأ يضابعد قضاء فرضها وكذلك لوسافرت مع محرم ثم مات بعد أداء فرضها فالظاهر أن لهاأن تعودمع الرفقة المامونة لان في الزام االاقامة بغربلدهامشقة عظمة لاسمافي بلادالحجاز والله أعلى (السادس عشر) يستثني مماتقدم مااذاوجد الرجل المرأة في مفازة ومقطعة وخشى على الهلاك فانه يجب عليه أن يصحبها معه وأن رافقها وان أدى الى الخلوة بهالكن معترس جهده والأصل في ذلك قضية السمدة عائشة رضى الله عنها في حديث الافك قال القاضي عياض في الا كال فيه حسن الأدب في المعاملة والمعاشرة مع النساء الأجانب لاسمافي الخلوة بهن عندالضرورة كافعل صفوان من تركه مكالة عائشة وسؤالها واندلم بزدعلى الاسترجاع وتقديم مركبها واعراضه بعدذلك حتى ركبت ثم تقدمه بقودها وفساغاثة الملهوف وعون الضعيف واكرام من له قدر كافعل صفوان في ذلك كله والله أعلم (السابع عشر) الظاهرانه يكفى في المحرم أن يكون معهافي رفقة ولايشترط أن تيكون هي واياه مترافقين فالوكان في أول الرفقة وهي في آخرها أو بالعكس محيث انهااذا احتاجت لليه أمكنها الوصول بسرعة كفى ذلك والله أعلم (الثامن عشر) الخنثي اذا كان واضحاف كمه حكم الصنف الذي لحق به وان كان مشكلافقال ابن عرفة في كتاب النكاح في بعض التعاليق محتاط في الحج لا معج الامع ذي محرم لا مع جاعة الرجال فقط (قلت) الا أن يكون جو اربه أوذوات محارمه انتهى وانظر هذا الذي نقله عن

اشد

وما

ندى

الما

قالوا

دوز

عن

عن

حت

أو

ايام

142

بعض التعالية وأقره كائه المندعب والظاهران ماقاله خاص بحج التطوع أما حج الفرض فالظاهرانه يكنى خروجهمع جماعة الرجال والنساء الاهلى القول الذي يشترط في الرفقة مجموع المسنفين والله أعلم وقدطال الكلام بناوخر جناعن المقصود فلنرجع الى كلام المؤلف ص ﴿ وَفِي الْا كَنْفَاء بِنْسَاءَأُو رِجَالُ أُو بِالْجَمُوعِ تُردد ﴾ ش لماذكر أن المرأة تعفر جمع الرفقة المأمونة أخذيفسرهاويذكر الاختلاف فيهاوأشار بالترددلا ختسلاف الشيوخفي نقسل كلام المدونة فاختصر هااأبراذعي بلفظ فانأبي المحرم أولم يكن لهاولي ووجدت من تعفر جمعهمن وجال أونساء مأمونين فلنفرج قال أبوالحسن الصف مروكذا اختصرها ابن يونس بالالف واختصرها ا من أبي زمنين بألو او ولفظه قال مالك واذا أرادت المرأة الحجوليس لهاولي فلنفر معمون تشفى به من الرجال والنساء وكذا اختصر هاسندونمه قال مالك في المرأة تعج بلاولى اذا كانتمع جاعة رجال ونساء لابأس معالم فلا أرى بأسا أن تحجمعها مالوان كان لهاولى فأبي أن معمافلا أرى بأسا أن تخر جمع مشل من ذكر تالث انتهى قال الشيخ أ بوالحسن وهو كذلك في الأمهات بغيرالفاءفي قوله ونساء كذا نقلها القرافي ونصه قال مالك في الكتاب يحج بلاولي مع وجال مرضين وان امتنع وليها وقال تخرج مع المرأة الواحدة المأمونة اذا ثنت ان المحرم ليس مشرط فهل تخرج مع الرجال الثقات قال سندمنعه ابن عبد الحكم قال وهو محمول على الكراهة انتهى قال الساطي اختلف الشيوخ هل الواوعلى عالها فلابد من المجوع أوهي للجمع الذي يقصد به الحكرعلى أحد النوعين انتهى وقال في الا كال جعل أبو حنيفة المحرمين جلة الاستطاعة الاأن تكون دون مكة بثلاث ليال وذهب مالك والشافعي وجاعية الى انه ليس بشرط و بلزمها الحج دونه لكن الشافعي في أحد قو لمه يشرط أن يكون معها نساء ولو كانت واحدة تقية مسامة وهو ظاهر قول مالك على اختلاف في تأويل قوله تخرجمع رجال ونساءهل عجموع ذلك أم في جاعة من أحدا لجنسين وأكثر مانقله عنه أعجابنا اشتراط النساء وقال ابن عبدالحكولا تغرجمع رحال المسوامنها عحرم ولعل مراده على الانفراددون النساءف كون وفاقللا تقدم عندناوتأول صاحب الطراز قول ابن عبد الحرعلي ما تأوله عليه القاضي عماض وجله على الكراهة وجله اللخمي على الخلاف واله يقول لا تحرج الامع زوج أوعجر مواختاره (تنبيهات ، الأول) تعصل من كلام القاضي عماص ثلاثة أقوال أحدها اشتراط المجوع الثاني الاكتفاء بأحد الحنسين الثالث اشتراط النساء سواء كن وحدهن أومعرجال وهوظاهر الموطأ كاتقدم وظاهر كلام القاضىعياضان المرأة الواحدة تكفي في دلك وهوظاهر كلامصاحب الذخيرة وأما كلام المصنف فلايفهم منه الاقولان الاكتفاء بأحدالجنسين واشتراط المجموع ولذلك كررالباءفي قوله أو بالمجموع و نظهر من كلام صاحب الا كمال أن ها ما و تلان على المدونة فكان الأليق بقاعدة المصنف أن يقول تأويلان والله أعلم (الثاني) يو يد القول بالا كتفاء بأحد الجنسين كون البرادعي وابن يونس اختصرا المدونة بأوكا تقدم في كلامهما وتبعهما على ذلك ابن المنبر في مختصر الذي اختصر فيه التهاذيب وفال في خصر الواصحة ان لم يكن ذو محرم فعجاعة نساءصوالخفان لمتحددامحرم ولاجاعة من النساء حازلها أن تحر جمع جاعة من الحاجشالة كانتَأُونَجُوزَاوَعَلَمَاحَفُظُ نَفْسَهَاوَدَيْهَاوَهَذَافِي حَجَالْفُرِيضَةَ انْهَى (الثَّالَثُ)لُوتُركُ المؤلف قولهأو بالمجوع لكانأ حسن لابهام كلامه انه داخل في الترددولا تردد فيهولو قال وفي الاكتفاء

بنساءأو رجال ترددأو وهل رجال أونساء أوالمجموع ترددلكان أحسن وبكون ضمير هي راجعا الى الرفقة المتقدمة وفي كارم الدساطي اشارة الى فالدوالله أعلم ص مع وصوبالحرام وعصى ك ش يعنىأن الحيج يصحبالمال الحرام ولكنه عاص في تصرفه في المال الحرام قال سنداذ اغصب مالاوحج به ضمنه وأجزأه حجه وهو قول الجهو رانتهي ونقله القرافي وغمير منعمين حج بمال ع ام فيجه غير مغبول كاصر م به غدير واحد من العاماء كاستقف عليه ان شاء الله وذلك لفقدان شرط القبول لقوله تعالى المانتقبل اللهمن المتقان ولامنا فاديان الحكوبالصعة وعدم القبول لان أثر الغبول في ترتب الثواب وأثر المحة في سقوط الطلب والله أعلم وقوله الحرام بشمل جميع أتواعه الغصب والثعمدي والمسرقة والنهب وغمير ذلكواننا قال صيرولم بقل سقط ليشمل كالرمه النغل والغرمن فان الحي بالصعة بشملهما والسقوط غاص بالفرض وعاز اجتماع الصعة والعصيان لانفكاك الجهمة لان الحج أفعال بدنية والماسلال ليتوصل بداليه فاذا فعله لم يقدح فيعمانقه مهمن النوصل اليه كمن خرج مغررا بنفسه راكباللخاوف وحج فانه يحز بهوهذا فول مالك وهومذهب الجهور وقال ابن حنسل لاعفزائه لانعست غيرمشر وعوهو حارعلي أصله فىالملاقق الدار المفسو بةوذكر ابن فرحون في منسكه رواية عن مالك يعيد والاجزاء كقول الامامأحه وسيأني كلامه ونقل سيدى الشيخ احدزروق فيشرح هذا الحلمن الختصرعن ابن العربي والمسمطلان المسلاة في ذلك كذهب الامام أجدوظاهر كالاسمأن الروالة المذكورة فى المذهب وقال الثاولي بعد أن ذكر كلام سند المتقدم عن القرافي في شرح الرسالة لعبد الصادق ونقلهمن كثاب حسل من أممول العلم لابن رشد قال وسألته عن حج عال حرام أترى أفذلك مجزىء ويغرم المسال لأحمانه فالرأمافي منسعينا فلايعز أدذلك وأمافي فول الشسافعي فذلك عائز ويره الممال ويطبسناه حجه وقول الشافعي هذا أفرب اليمذهب مالك بن أنس انتهى ونقله ابن فرحون في مناسكه وقال قلت ورأيت في بعض الكتب ولم يحضرني الآن عن مالك عدم الاجزاء وأنه وقف في المدجد الحرام ونادي أمها الناس من عرفي فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنامالك بن أنس من حميح عمال حو ام فليس له حج أو كلام هما استادانتهي فظاهر هذه الروارة عدم الاجزاء كقول الامام أحدو جلهاعلى عدم القبول بعيدوفي مناسك ابن معلى قال العاداء بعس على مريد الحجأن بحرص أن كون نفقته حلالالاشبة فهالقوله نعاني وتزودوا الآبة وقوله انمايتقبل الله من المنقبين ولاتبيمه والخبيث منه تنفقون ولقوله علىه السلامان الله تعالى طب لا يقبل الا الطيب الحديث المشهورف سلم قال القرطى في شرحها الحديث قوله صلى الله عليه وسلم يطيل السغر أشعث أغسر يغيدانه سفر الحج لان الصفتين المدكو رتبن غالبالا يكونان الافيه قالوا فلوحج عال وام فحبده معيم هندمالك والشافعي وأبي حنيفة وقال ابن حنبل لايجز به وحجه باطل (تنبيه) قال بعض الفضلاء المنفق من غير حل في حجه جدير بعد م القبول وان سقط الغرض كا قاله الاعمة الثلاثة قال يعض المحققين من العداء المتقدمين أماعدم القبول فلاقتران الغمل بالمعصية وفقيدان الشرط وهو التقوى فال الله نعالي انجابتقبل اللهمن المتقين وأماحصة العبادة فينفسها فلوجود شروطها وأركانها فالولاتناقصفي ذلكلان أثرعدم القبول يظهر في سقوط الثواب والعياذ بالله وأثر الصعة بظهر في سقوط الفرض عنه وابراء الذمة منه (قلت) وقد أشار جاعة من العلماء الى عدم القبول منهم القشيري والغزالي والقرافي والقرطي

(وصهالحرام وعمى) تقدم انهاداهو مدهب الجهور

والنووى ونقله الغزالى عن ابن عباس وكفي به حجمة وقال في آخر كلامه آكل الحرام مطرود محروم لايو فني لعبادة وان اتفق له فعل خير فهو من دود عليه غير مقبول منه وذكر القرطى فى شرحمسل أن الصديق رضى الله عنه شرب جرعة من لبن فيه شبهة وهو لا يعلم علم العلم استقاءها فأجهد مذلك فقيلله أكل ذلك في شربة لبن فقال والله لولم تخرج الابنفسي لأخرجتها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل لحم نبت من سحت عالنا رأولى به (قلت) واذا كانت لحال هذه فسيسل المرء أن يتقى الله في سره وعلانيت و بحافظ عني شروط قبول عبادته وقد قال بعض العلماء ان اعمال الجوارح في الطاعات مع اهمال شروطها عكة للنسطان لكثرة النعب وعدم النفع وقدروي من حجمن غيرحل فقال لبيك قال الله له لالبيك ولاسعد بكانتهي وهذا الحدث ذكرهابن جاعة في منسكه الكبير بروايات مختلفة قال روى عن سيدى رسول الله صلى الله عليه وسفرانه قال اداحج الرجل بالمال الحرام فقال لبيك اللهم لبيك قال الله تعالى لالبيك ولاسعديك حتى تردماني بديك وفي رواية لالبيك ولاسعد مك وحجك مي دود علسك وفي رواية من خرج يؤم هذا البيت كسب حرام شخص في غيرطاعة الله فاذابعث راحلته فقال ليك اللهم ليك ناداه مناد من المهاء لالبيك ولاسعديك كسبك وامورا حلتك واموثنابك واموزادك وامارجع مأزوراغ برمأجور وأبشر بمايسوؤل واداخر جالر جل عاعاء ال حلال و بعث راحلته وقال لبيك اللهم لبيك ناداه منادمن السهاء لبيك وسعديك أجبت بماتحب احلتك حلال وثيابك حلال وزادك حلال ارجع مبروراغيرمأزور واستأنف العمل أخرجهنه الرواية الاخيرة أبوذر وعن الني صلى الله عليه وسلم أنه قال رددانق من حرام بعدل عند الله سبعين حجة وأنشدوا

اذا بحجت عال أصله سكت * فاحججت ولكن حجت العير لا يقيل الله الاكل طيبة * ماكل من حج بيت الله مبرور

وقيلان هذين البيتن لاحدين حبل وقيل انهما لغيره و بر وى أنقلام من عبد الله بن عام بن كر بزم منه الذى مات فيه أرسل الى ناس من الصحابة و فيهم عبد الله بن عمر رضى الله عنهم فقال المفد بؤلى ما ترون فقالوا كنت تعطى السائل و تصل الرحم وحفرت الآبار في الفيلوات لا بن السبيل و بنيت الحوض بعر عات فانشك في تعاتل وعبد الله بن عرسا كت فايا أبطأ عليه قال يأبا عبد الله و بنيت الحوض بعر فقال عبد الله اذا طابت المكسبة زكت النفقة وسترد فتعلم انتهى من الباب الثانى وقال فيه وما أغبن من بذل نفسه وماله على صورة قصد الله تعالى وقعد مده فيه غيره فيبوء على مان وغضب الرحن انتهى والروايتان الأوليان أخرجهما الحافظ أبو الفرج في مثير الغرام الى زيارة البيت الحرام قال ولدكن بلفظ عالمن غير حله في الرواية الأولى و بلفظ هذا الى زيارة البيت الحرام قال ولدكن بلفظ عالمن غير حله في الرواية الأولى و بلفظ هذا من منزله والمحت بضم الحاء واسكانها قال في القاموس الحرام وما خبث من المكاسب وقد نظم الشيخ أبو عبد الله يحد بن رشيد البغدادي في قصيد نه التي في المناسك المسان بالذهبية معني هذا الحدث فقال

وحج عالمن حالل عرفته * وايال والمال الحسرام واياه في كان بلمال الحرم حجه * فعن حجه والله ما كان أغناه ادا هو لي الله كان جوابه * من الله لالبما حج رددناه

كذاكروينافي الحديث مسطرا * وماجاه في كتب الحديث سطرناه قال ابن عطاء الله في مناسكة وانما أتى على كثير من الناس في عدم قبول عباداتهم وعدم استجابة دعواتهم لعدم تصفية أقواتهم عن الحرام والشهات انتهى وقال النو وي فان حج عال حرام أو بشبهة فجمه معيرول كنه ليس عبرور انتهى واعترض علمهان المبرور هو الذي لا مخالطه مأثم ومن وقع في الشبهات لم يتحقق وقوعه في الاثم وقد حمل العلماء قوله صلى الله عليه وسلم ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام على وجهين قال الفا كهاني في شرح عمدة الاحكام أحدهماان من معاطى الشبهات وداوم عليه أفضت به الى الوقوع في الحرام والثاني ان من تعاطى الشهات وقع في الحرام في نفس الامروان كان لايشعر بها فنعمن تعاطى الشهات لذلك انتهى ونعوه في شرح الاربعين فن تعاطى مافيه شبه لا يحرم فانه آثم الاعلى القول بأن الشبهات حوام وقيل انهاحلال وصوب القرطي في المفهم القول بالكراهة انهى من شرح الاربع بن للفا كهاني ولانهم عدوامن الشبهات مااختلف فيه العلماء كاصرح به الفاكها بي والزناتي وغيرهم وابن ناجي ومنارتكبماا ختلف فيمه العلماء لانقول فيمهاثم فكان الاولى أن يقول فانحج بشبهة خيف عليمأن لا بكون حجهم وراوقداختلف العلاء في الحيلال هل هوماعلم أصله أوماجهل أصلهورجح جماعة كثيرون الثاني منهم الشيخ الفاكهاني وأبوعلى المجاثي ذكره في شرح الاربعين ولاسمافي هذا الزمان واللةأعمل وقال المصنف في منسكه ثم ينظر في أمر الزادوما ينفقه فيكون من أطيب جهة لان الحلال بعين على الطاعة ويكسل عن المعصية وكان السلف رضى الله عنهم يتركون سبعين بابامن الحلال مخافة الوقوع في الحرام هذاوهم متلسون بغير الحج فابالك بالحجانتهي وقدقال صلى الله علمه وسلممن أكل الحلال أطاع الله شاءأوأ بي ومن أكل الحرام عصى الله شاء أوأبي ذكره في المدخل وقال عليه السلام طلب الحلال فريضة وقال علمه السلامين أمسى وانيامن طلب الحلال بات مغفور اله وقوله وانيامن قولهم ونااذا تعب وعن عائشة رضي الله عنهاأنهاقالت يارسول اللهمن المؤمن قال الذي اذاأصبح سألمن أين قرصه واذاأمسي سألمن أين قرصه قالت يارسول اللهلوعلم الناس لتكلفوه قال قدعامو اذلك ولكنهم غشمو اللعيشة غشما اى تعسفوا تعسفا وقال ابن عبدوس عماد الدين وقوامه طمالطع فن طاب كسبه زكاعمله ومن لم يصمح في طيب مكسبه خيف عليه أن لا تقبل صلاته وصيامه و حيده وجهاده وجدع عدله لان الله تعالى يقول انما يتقبل الله من المتقين انتهى (تنبيات الاول) قال ابن معلى قال الغز الى من خرج لحج واجب عال فيه شهة فليحتهد أن يكون قوته من الطب فان لم قدر فن وقت الاحرام الى التعلل فان لم يقدر فلجنهد يوم عرفة لئلا بكون قمامه بان بدى الله تعالى و دعاؤه في وقت مطعمه فمه حرام وملسه حرام فاناوان جوزناه فاللحاجة فهونوعضرورة فأن لم يقدر فليلزم قلبه الخوف والغملاه ومضطر اليهمن تناول ماليس بطيب فعساه بنظر اليه بعين الرحة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوف وكراهته انتهى ونقله النادلي وقال قبله وجدت بخط الشيخ الصالح أبي اسعق ابراهيم بن محى المعروف بابن الامين من تلامذة ابن رشد على ظهر شرجه اكتاب الموطأ مانصه قال أحدين خالد قال ابن وضاح يستحب لمن حج عال فيهشئ أن ينفقه في سفر مومار بدمن حوائعه وليتحر أطبب ما يحدفن في قدمن حين يحر مبالحج فهاماً كل و بلبس من ثمال احرامه وشبه هذاورأ يته يستحب هذاو يعجبني أن يعمل به وحكى عن بعض السلف انتهى ونقله ابن

فرحونجيعه قالوذكره بعض السلف انتهى والله أعلم (الثاني) اذا عجزعن المال الحلال السالممن الشبهة والحرام فقال صاحب المدخل فليقترض مالاحللا يحج به فان الله تعالى طب لايقبل الاطيبااتهي وفي منسك بن جاعة الكبير وان اقترض للحج مالاحلالافي ذمته وله وفاء به ورضى المقرض فلابأس بهانتهي فهذالا بدمنه أعنى رضا المقرض ومع ذلك فهو ورعفى حجه غير ورعفى قضاء دينه كمن يقترض مالاحلالالمنفقه ويقضيه من مال فيه شبهة وقدد كر البرزلي طرفا من هذه المسئلة في كتاب الغصب فانظره والله أعلم (الثالث) كاطلب منه أن يكون المال الذي بحج به خالصامن الحرام والشبهة كذلك هو مطاوب باخلاص النية لله تعالى بل هو أهم فللعزرج ليقال انه حاج أوليعظم أوليعطى الفتوحات فان هذا كله رياء والرياء حرام بالاجاع فال ابن جاعة فى منسكه الكبير وأهم ما بهتم به قاصد الحج خلاصه لله وحده فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ته قال اذاجه عالله الناس لمو ملار سفيه نادى منادمن كان أشرك في عمل عمله لله أحدا فليطلب ثوابهمن عندغيرالله فان الله تعالى أغنى الشركاء عن الشرك وفي الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى أناأغنى الشركاءعن الشرك من عمل عملاأشرك فيه غيرى تركته وشركه أنهى وقال في كتاب الحجمن الاحياء ولجعل غزمه فالصالوجه الله عز وجل بعيد اعن شوائب الرياء والسمعة وليتحقق انه لانقبل من قصده وعدله الاالخالص فان من أفش الفواحش أن يقصدبيت الملك وحرمته والقصود غيره فليصححمع نفسه العزم وتصحيحه باخلاصه واخلاصه اجتناب كلمافيه رياء أوسمعة ولمدرأن يستبدل الذي هوأدني بالذي هو خيرانهي واستحبواله أيضاأن تكون يده فارغة من التجارة ليكون قلبه مشغولا بماهو بصده فقط الاان ذلك لا مقدم في صحة حجه ولا يأنم به قال القرطي في تفسير قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلامن ربكم لآبة دليل على جواز التجارة في الحج للحاجم أداء العبادات وأن القصدالي ذلك لا يكون شركا ولايخرج بهالمكافعن رسم الاخلاص المفترض عليه خلافاللفراء أماالحجدون تجارة فهو أفضل لعروهاعن شوائب الدنياوتعلق القلب بغيرها نتهى وقال التادلي قال صاحب السراج قال العاباء لاتعارض التجارة نية الحج لقوله تعالى ليس عليكم جناح الآية قالوا يعني في مواسم الحج انتهى وقال ابن معلى قال الشيز عي النووي وغيره من العلماء رضي الله عنهم يستحسلر بدالحج أنتكون بده فارغة من مال التجارة ذاهباور اجعالان ذلك يشغل القلب قال فان اتجر لم يؤثر ذلك في صحة حجه (قلت) اطلاق الشيخ استعباب ترك التجارة في مفرالحج وتعليله بشغل القلب ينبغ أن يكون مقددامن حين اح امه الى آخر حجه لان الاشتغال بها حين فيمبدد للخاطر ومصرف عن المطلوب من الاقبال بالظاهر والباطن وأمافي ابتداء السفر فلاوجه لاستعباب تركه الذ ليس له ما شغله النجارة عنه الاأن يقال هو وان اشتغل بهافي ابتداء سفره فقد يكون ذلك سببا لكمادسلعته وعدم نفادها في الموضع الذي يقصده فمتنع بسب ذلك من المبادرة الى الحج أولا يسعه الوقت لحاولة بيعها فيقطعه عن مقصوده وهذا يقع كثيراسمعت بعض الناس يقول خرجت للحج فالادخلت تونس أشارعلي بعض الناس بشراء سلعة أجلها للاسكندر بة ففعلت فدخلتها في سابع عشر بن من رمضان فضاق الوقت عن سعها فعزمت على القعود الى سنة أخرى فقيض الله لى مسلفا فحرجت في الحين قلت فاذا كانت سبالذلك فالجزم تركهاأو يقال وجه استعبابه اخلاص النية للعبادة حتى لايشو مهاشئ من أعمال الدنياوهو الظاهر من كلامه لانه استعب تركها ذاهبا

وراجعاانهى كلام ابن المعلى وقداء ترض على الشيخ يحيى النو وى فى قوله راجعاادالم تكن معه فىالذهاب ولمنشغله ممقال وقوله فان المجراني آخره يريدبشرط أن يحلص للحج النية وتكون التجارة يحكم التبعية لايالعكس وقدبالغ ايضافي مسئلة الاخلاص في النية وحكم العبادة اذا كان الباعث عليهاأغراضا دنيو يةوح ره غاية التصرير الامام القرطى فيشرح فوله صلى الله عليه وسلممن قاتل لتكون كلةالله هي العليا الحديث فقال يفهم منه اشتراط الاخلاص في الجهاد وكذلكهو شرط فيجمع العبادات لقوله تعالى وماأمروا الالمعسدوا الله مخلصين له الدين والاخلاص مصدر أخلمت العسل اذاصفت من شوائب كدره فالمخلص في عبادته هو الذي يخلصها من شوائب الشرك والرياء وذلك لايتأنى له الابأن يكون الباعث له على عملها قصد التقرال الله تعالى وابتغاء ماعنده فامااذا كان الباعث علماغبرذاك من أغراض الدنمافلاتكون عبادة بلتكون مصيبةمو بقةلصاحبهافاما كفروهو الشرك الاكبر وإمارياء وهو الشرك الاصغر ومصيرصاحبه الى النار كاحاء في حديث أي هريرة في الثلاثة المذكورين فيه (قلت) الحديث المشار اليهفي مسلم ونصه عنه رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان أول الناس بقضى عليه توم القيامة رجل استشهد في سيل الله فأتي به فعر فوالله نعمه فعر فهاقال فاعملت فيهاقال قاتلت فيكحتي استشهدت قال كذبت ولكن قاتلت ليقال فلان حيء فقد قبل نم أمريه فسحب على وجهه حتى ألقي في النارور جل تعلم العملم وعلمه رقر أالقرآن فأتى به فعر فه نعمه فعرفها قال فاعملت لى فيها قال تعلمت العلم وعملته وقرأت فمك قال كذبت ولكنك تعلمت العلم وعلمته وقرأت القرآن ليقال هوقاري، فقد قيل ثم أمريه فسمت على وجهه حتى ألقى في النار ورجل وسعالله علمه وأعطاه من أصناف المال كله فأني به فعر فه نعمه فعرفها قال فافعلت فيها فال ما تركت من سبيل تحب أن منفق فها الا أنفقت فهالك قال كذبت ولكذبك فعلت ليقال هو جواد فقد قيل تم أمر به فسمع على وجهه حتى ألق في النار قال الامام المذكو رهذا اذا كان الباعث على تلك العبادة الغرض الدنيوي وحده بحيث لوفقد ذلك الغرض لترك العمل وأمالو انبعث للعبادة عجمو عالباعثان باعث الدين وباعث الدنما فانكان باعث الدنباأقوى أومساويا لحق بالقسم الأول في الحكم بانطال العدمل عنداً منه هذا الشأن وعليه مدل قوله عليه الدلام حكامة عن الله تعالى من عمل عمل الشرك معي فيه غيرى تركته وشركه فأمالو كان باعث الدين أقوى فقد حكم المحاسى بابطال ذلك العمل متسكابالحديث المتقدم ومافي معناه وخالف الجهور وقالو ابصحة العمل وهوالمفهوم من فروع مالك رضي الله عنه ويستدل على هذا يقوله صلى الله عليه وسلم ان من خبرمعاش المناس رجلاممسكا فرسه في سمل الله فعل الجهاد مما يصرأن تنفذ للعاش ومن ضرورة ذلك أن مكون مقصو دالكن لما كان باعث الدين الاقوى كأن ذلك الغرض ملغي فسكون معفواعنه كإاذا توضأ قاصدارفع الحدثوالنبرد فامالوا نفردماعث الدين بالعمل ثمعرض باعث الدنيافي أثناء العمل فأولى بالصحة انتهى كلامهر حه الله انتهي كلام ابن معلى والقرطبي الذي ذكره هوالامام المحدث أنو العباس أحمدين عمرين ابراهم مات سنة ست وخمين وسمائة والقرطى المتقدم صاحب التفسيرهو العلامة أبوعبد الله مجدين أجدين أبي بكرين فرجمات سنة احدى وسبعين وسبعائة والله أعلم وولقرافي في قواعده كلام محالف ماذكره ابن معلى رأيت أن ذكره بكاله كاذكرت الأول لتتم الفائدة وبحيط الناظر بهاعاما ونصه الفرق الثاني والعشرون

14

والمائة بين قاعدة الرياء في العبادة وبين قاعدة التشريك فيها اعلمأن الرياء شرك وتشريك مع اللةتعالى فيطاعت وهوموجب للعصة والانم والبطلان فيتلك العبادات كانص عليه المحاسي وغيره ويعضده مافى الحديث الصحيح خرج مسلم وغيره أن الله تعالى يقول أما أغنى الشركاء عن الشرك فن عمل عملاأشرك فيه غيرى تركته له أوتركته لشريكي فهذا ظاهر في عدم الاعتداد لذلك العمل عنسدالله تعالى وكذلك قوله تعالى وما أحروا الالمعبدوا الله مخلصين له الدين مدل على أنغير الخلص لله تمالى غير مأمور به وماهو غيرمأمور به لا يجزى عن المأمور به فلايمته بهذه العبادة وهوالمطاو وتحقيق هذه القاعدة وسرها وضابطها أن بعمل العمل المأمور به المتقرب مه الى الله تعالى و مقصد مه وجه الله تعالى وأن بعظمه الناس أو معضر بم فيصل المه نفعهم أو مندفع مه ضررهم فهذاهو قاعدة أحدمهمي الرياءوالقدم الآخر أن يعمل العمل لايريدبه وجه الله ألبتة بل الماس فقط ويسمى هذا القسم رياءالاخلاص والاول رياءالشرك وأغراض الرياء ثلانة التعظم وجلب المصالح ودفع المضار الدنيو يةوالأخيران يتفرعان على الأول فانه اذا عظم انجلبت اليه المصالح والدفعت عنه المفاسد فهو الغرض الكلي في الحقيقة وأمامطلق التشريك كمن مجاهد لنعصيل طاعة الله الجهاد ولعصلاه المال من الفنمة فهذا لانضره ولا يحرم علمه بالاجاع لان الله جعلله هذا في هذه العباد وففر ق بين جهاده ليقول الناس هـ ذاشجاع أوليعظمه الامام فيكثر عطاءه من بيث المال هذا وتعودرياء حرام وبن أن معاهد لتصصيل السياياواليكراع والسلاح من جهة أموال العدومع أنه قدشرك ولانقال لهفدار ماءسمان الرياءأن بعمل ليراه غيرالله من خلقه والرؤمة لاتصرالامن الخلق في لابري ولابيصر ولابقال في العيمل النسبة المدريا، والمال المأخوذ في الغنمة ونحو ولايقال انه برى ويبصر فلايصدق على هذه الاغراض لفظ الرياء لعدم الرؤية فها وكذلكمن حجوشرك في حجه غرض المتجر وتكون جل مقصوده أو كله السفر التجارة خاصة ومكون الحج امامقصو دامع ذلك أوغير مقصودو بقع نابعا اتفاقافهذا أيضالا بقدح في محة الحج ولايوجبائا ولامعصية وكذاكمن صامليص جسده أولعصل لهزوال مرض من الامراض التي منافها الصومو ككون التداوى هو مقصوده أو بعض مقصوده والصوم مقصودمع ذلك وأوقع الصوممع هذه المقاصد لانقدح في صومه بل أمر بهاصاحب الشرع في قوله يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فلد تزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاءأى قاطع فأمر صلى الله علىه وسلم الصوم لهذا الغرض ولوكان ذلك قادحالم يأمر بهصلي الله عليه وسلم في العبادة الامعها ومن ذلك أن بجد دوضو البعصل له النبرد أوالتنظف وجميع هذه الأغراض لايدخل فيها تعظيم الخلق بلهى لتشريك أمور من المصالح ليس لها ادراك ولانصلح للادراك ولاللمعظم وذلك لانقدح في العبادات فظهر الفرق بين قاعدة الرياء في العبادات وبين قاعدة التشر بك فهاغرض آخرغير الخلق عان الجيع تشريك نعملا عنعان هله الاغراض المخالطة للعبادة قدتنفص الأجر وان العبادة اذاتجردت عنهاز ادالأجر وعظم الثوابأما الانموالبط لان فلاسبيل اليمه ومنجهته حصل الفرق لامنجهة كثرة الثواب وقلت انتهى وظاهر كلامه ان التشريك بجميع وجوه الابحرم وليس كذاك لان الاخلاص فرض ومن كان الباعث الاقوى عليه باعث النفس لم مخلص وظاهر كلامه أدمنا أن مطلق الرياء ولوقل معبط العسمل ويصير لانواب له أصلا وف انظر وانظرأول كتاب الحهادمن البيان وقد حرر الكلام في ذلك حجة الاسلام أبوحامه

الغزالى فى كتاب الاخلاص من رفع المجيات وكتاب الرياء من المهلكات وفي الهاج وحاصله ان العمل لاجل حظالنفس داخل في الرياء عارعن الاخلاص كمن صام ليستنفع بالحية ومن يعتق عبد المخلص من مؤنته أو يغز وليمارس الحرب وتحوذلك قال وليس الاعتبار بلفظ الرياء واشتقاقه من الرؤية وسميت هذه الارادة الفاسدة رياء لأنها أكثرماتقع من قبل رؤية الناس قاله في المهاج وتلخمص الحكوفي ذلك ان العمل اذا كان خالصالله فهوسب النواب وان كان خالصا للرياء أولحظ النفس فهوسب العقاب لالأن طلب الدنيا حرام ولكن طلها بأعمال الدين حوام لمافيه من الرياء وتغسر العبادة عن وضعها وان اختلط القصدان فان كان الباعث الديني مساويا للباعث النفسى تقاوماوتساقطاوصار العمل لالهولاعليهوان كان الباعث النفسي أقوى وأغلب فليس العمل بنافع بلهومضرنع هوأخف من العمل المجرد لخظ الدنياوان كان الباعث الديني أقوى فله ثو اب بقدر مافضل من قوة الباعث الديني لقوله تعالى فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا بره وقوله ان الله لايظ مثقال ذرة وليس من خرج بنية التجارة والحجمن أمثلة هذه المسئلة لانه اذاسلم من قصد الرياء فانما محمله على الاحرام ومباشرة المناسك الباعث الديني لانه كان مكنه أن معضر الحجو تجرمن غسيرا حرام نعملو كان كلمن أحرم بالحج يعطى لهمال لامكن أن يفرض من صور المسئلة ويصيركن خرج للجهاد بنية الغنيمة وإعلاء كلة الاسلام فيأتي فيه التفصيل وأما مفره من ملده الى مكة فيدخله التفصيل وقدقال حجة الاسلام في الكتاب الذكور الاجاع على ان من خرج حاجا ومعه تجارة صوحجه وأثيب علمه وقدامتزح بهحظ من حظوظ النفس نع يمكن أن بقال اغايثاب على أعمال الحج عندانتهائه الى مكة وتجارته غير موقو فة عليه فهو خالص واعا المشترك طول المسافة ولكن الصوابأن يقالمهما كان الحج هو الحرك الأصلي وغرض التجارة كالمعين والتابع فلا ينفك نفس المفرعن ثواب وماعنمدي ان الغز اةلايدركون في أنفسهم تفرقة بين غزوالكفار فىجهة تكثرفها الغنائم وبينجهة لاغنمة فهاويد مأن بقال ادراك هندة النفرقة يحبط بالكلمة موابجهادهم بل العدل أن يقال اذا كان الباعث الأصلى والمزعج القوى هو اعلاء كله الله وانما الرغبة فى الغنمة على سيل التبع فلا عبط به الثواب نعم لا يساوى ثوابه ثواب من لا يلتفت الى الغنمة أصلافان هذا الالتفات نقصان لامحالة وقال بعده ويبعدأن بقال من كان داعسه الدينية تزعجه الى الغزو وان لم تكن غنمة وقدرعلي غزوطائفتين من الكفار احداهماغنية والأخرى فقبرة فالالىجمة الاغنياء لاعلاء كلة الله وللغنمة انه لانواب له على عزوه ألبتة ونعو ذبالله أن يكون الام كذاك فأن هذا حرج في الدين ومدخل للبأس على المسامين لان أمثال هذه الشوائب التابعة قد لاينفك الانسان عنها الاعلى الندور فيكون تأثيرهذافي نقصان الثواب واما أن يكون في احباطه فلانع الانسان فيهعلى خطرعظم لانهر عايظن أن الباعث الاقوى هوقصد التقرب ويكون الاغلب على سره الحظ النفسي وذلك مما يحفي غاية الخفاء انتهى والله أعلى ص ﴿ وفونل حج على غزوالالخوف ﴾ ش يعني أن الحج أفضل من الفزوالاأن يكون خوف فلا يكون أفضل هذا حلكلامهوفي المسئلة تفصيل وأصل هذه المسئلة في الموازية وفي رسم يوصي من سماع عيسي من كتاب الصدقات والهبات من العتبية ونصها سئل مالك عن الغزو والحج أيهما أحب اليك قال الحج الاأن بكون سنة خوف قبل فالحجوا اصدقة قال الحج الاأن تكون سنة مجاعة قيل له فالصدقة والعتققال الصدقة قال اسر شدقوله ان الحج أحب الى من الغز والاأن يكون خوف معناه في حج

(وفضل حج على غزو) روى ابن وهب تطوع الجهاد أفضل من تطوع الحج ونقل القرافي عن سندقال مالك الحج أفضل من الغزو (الالخوف) سمع عيسى ابن القاسم الخج أحب الى من الغزو الافي الخوف ومن الصدقة الافي الخوف ومن الصدقة أفضل من العتق

التطوعلن قدحج الفر يضةوا تماقال ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم العمرة الى العمرة كفارة لمابينهماوالحج المبرور ليس لهجزاء الاالجنة ولان الجهاد وان كان فيه أجرعظم اذالم يكن خوف قدلايني أجره فيه بماعليه من السيئات عندالموازنة فلايستوجب به الجنة كالحجواما الغزومع الخوف فلاشك أنه أفضل من الحج التطوع والله أعلم لان الغازي مع الخوف قدباع نفسه من الله عز وجل فاستوجب به الجنة والبشرى من الله بالفوز العظم قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم الآبة وانما قال ان الحج أحب اليهمن الصدقة الاأن تكون سنة مجاعة لانهاذا كانتسنة عجاعة كانت المواساة عليه بالصدفة واجبة فاذالم يواس الرجل في سنة مجاعة من ماله بالقدر الذي يجب عليه بالمواساة في الجلة فقد أثم وقدر ذلك لا يعامه حقيقة فالتوقي من الاثم الاكثار من الصدقة أولى من التطوع بالحج الذي لا يأتم بتركه واعاقال ان الصدقة أفضل من العثق لماجاء في الحديث الصحيح من ان ممونة بنت الحارث أعتقت وليدة لها ولم تستأذن النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان يومهاالذي بدور عليهافيه قالتأشعرت بارسول اللهاني أعتقت وليدتى قال أوفعلت قالت نعم قال أما انكلوأعطيتها أخوالك كانأعظم لاجرك وهذانص من النبي صلى الله عليه وسلمفي دلك برفع مؤنة الاستدلال علمه بالظواهر وبالله التوفيق انتهى وللسئلة أربع صور حج التطوع مع الغزو التطوع فيغيرسنة الخوف وحج الفرض مع الغزو والتطوع فيغسيرسنة الخوف أيضا وحج الفرض معالغزو والتطوع في غيرسنة الخوف وحج التطوع مع الغزو وفي سنة الخوف أيضا وفهممن كلامان رشدحكم الثلاث الاول ثنتان بالمنطوق وواحدة بالاحروية أما الاولى فقدصرح محكمهاوان النطوع بالحج أفضل من التطوع بالغزو وهدنداه والراجح وهو قول مالكوروي بن وهب تطوع الجهاد أفضل من تطوع الحج قال ابن عرفة في أوائل الجهاد ابن سعنون وروى ابن وهب تطوع الجهاد أفضل من تطوع الحج انتهى وبهذه الرواية أفتي ابن رشد في نوازله كاسيأتي ويؤخذكم الصورة الثانيمة بالاحروية على المشهور وهو تقديم الحجاعلى الجهاد ندباعلى القول بالتراخى ووجو باعلى القول بالفور وعلى مقابل المشهور أعيى وابة ابن وهب المتقدمة تجرى على الخلاف في الحج هل هو على الفور في قدم أوعلى التراخي فيكون تقديم كالنفل فيقدم عليه الجهاد لدبافي غيرحق حاة الدين والقائمين بهو وجو بافي حقهم لان الجهاد صار فرضاعا يهرم بنعينهم له فهو ولى من تقديم الحج الامن بلغ المعترك فيتعين عليه الحيج لان الحيج فرض عين بالاصالة والجهاداتما صارفر ضاعلهم بتعينهم لهوالله أعلم وسيأتي كلام ابن رشدوحكم الثالث ة تقديم لجهاد كاتق دموأما الرابعة فان قلت الحج على التراخي فيقدم الجهادوان فلناائه على الفور نظر الى كثرة الخوف المتوقع وقلته هذاماظهرلى فيها ولمأر فيهانصا الاأنه يؤخذ من مفهوم قوله وأما الغزومع الخوف فلاشكأنه أفضل من حبج التطوع وان الفرض مخسلاف ذلك ويؤخذ من كلامه في الأجو بة اجراؤها على القولين في فورية الحجوتراخيه فعلى الفوريقدم الحجوعلى التراخي يؤخر وهووان كان لم يذكر الخوف لكنه معلوم لان بلاد الاندلس كانت اذذاك فيها الخوف وهذا كله فها اذالم يجب الجهاد على الاعبان بأن يفجأ العدومدينة قوم فان وجب فلاشك في تقديمه كاسيأتي في كلام ابن رشيد في الاجو بةونصه جوابك رضي الله عنك فمين لم يحجمن أهل الاندلس في وقتناهذا هل الحخ أفضل لهأم الجهاد وكيف انكان قدحج الفريضة فأجاب فرض الحج ساقط عن أهل الاندلس في وقتنا هذا لعدم الاستطاعة التي جعلها الله شرطافي الوجوب لان الاستطاعة القدرة على الوصول مع

الامن على النفس والمال وذلك معدوم في هذا الزمان واذاسقط فرض الحج لهذه العلمة صار نعلا مكروها لتقحم الغمرر فيمه فبان بماذكرناه ان الجهادالذي لاتعمى فضائله في القرآن والسنة المتواترة والآثار أفضل منهوان ذلك أبين من أن محتاج فيه الى السؤ ال عنه وموضع السؤال اعاهو فعين قدحج الغريضة والسبيل مأمونة هل الحج أفضل أم الجهاد والذي أقول به ان الجهادله أفضل لماور دفيه أمن الفضل العظم وأمامن لم محج الفريضة والسبيل مأمونة فيتخرج دلك على الخلاف فيالحج هلهوعلىالفور أوالتراخى وهلذااذا سقط فرض الجهادعن الاعيان لفياممن قاميه وأمافي المكان الذي يتعين فيمعلى الاعيان فهوأ فضلمن حج الفريضة فولاوا حداللاختلاف فيه هملهو على الغور أوعلى التراخي وبالله النوفيق وسئل عن أهل العدوة هل هم كاهل الأندلس فقال سبيلهم سبيل أهدل الانداس اذا كانوالايصاون الى مكة الابحوف على أنفسهم أوأمو الحموان كانوا لايخافون على أنفسهم ولاعلى أموالم فالجهاد لهم عندى أفضل من تعجيل الحج اذقد قيل انهعلى التراخي وهو الصصيح من مذهب مالكر حمدالله الذي تدل عليه مماثله وهمذافي غيرمن عدامن يقوم بفرض الجهاد وأمامن يقوم به من حاة المسلمين وأجنسادهم فالجهاده والواجب علهم افلايتعين تعجيل الحج منهم الاهلى من بلغ المعترك لان الواجب على التراخي له علة يتعين فها وهوأن بغلب على ظن المكاف أنه بغوث بتأخيره والحدفي ذلك قول رسول الله صلى الله علمه وسلمع ترك أمتى مابين الستين الى السبعين انتهى ونقله النعرفة مختصرا في أواثل الجهاد وقال قلت في قوله نف المكروه انظر لان النف لمن أقسام المندوب وهو والمكروه صدان والشئ لايجامع الأخص من ضده في موضوع واحد الأأن بر مدنفلا اعتبار أصله مكر وها باعتبار عارضه كقسم المكروه من النكاح مع أن مطلق النكاح مندوب اليه انتهى وحذا هو المراد ولكن في قولهمكروها نظرلانه حينثذ بمنوعلا مكروه كاتقدم واللهأعلم وقال ابن عرفة فى قوله من أدى فرضه فجهاده أفضل (قلت) هونق الشبخ عن رواية ابن وهب انتهى كاتقدم التنبيه عليــه وتقدمأيمنا التنبيه على قوله ومن لم يؤد فرضه يمخر ج على القولين في فورا لحج وتراخب فان ذلك على رواية ابن وهب التي أفتي بهالاعلى المشهور وقوله وان تعين آلجهاد هلى الاعمان فهو أفضل من حجالفر يفةقولاواحدابل تتعين حينئذالجهادوترك الحج ارتحكابالأخف الضررين فسلامحوز لة الخروج وقوله وهذافي غيرمن عدامن يقوم بغرض الجهادالح كانه تأكدفي حق هؤلاء لكونهم عينواله فصار واجباعليهم بخلاف غيرهم فنالم بعج فالجهاد أفضل لهمن تقدم الحمج وقوله الامن بلغ المعترك أي فيتعين عليه الخرو جالمحيج وترك الجهاد وهذا كله على مااختاره وزانه على التراخي ومن ان تطوع الجهاد مقدم على تطوع الحج وكالرمه هناية يدم تقدمت الفتيابه عنيد قول الصنف وأمن على نفس ومال في سلطان مخاف اذاحج أن يستولى الكفار على بلاده و محاف أن يفسد أمر الراعمة فانهاذا تعقق ذلك سقط عنه الفرض والحاصل ان من لم توجد في حقه الاستطاعة فاشتغاله بالجهادأولى وخروجه للحج مكروه بلهو ممنوعومن وجدت في حقه الاستطاعة فان وجب الجهاد على الأعيان قدم على الحج الفرض وقول ابن رشدهو أفضل من الحج الفرض ريد والله أعلم أنه المتعين الذى لاجب سواه وانلم بحب الجهادعلى الاعيان فلا مخاو الشخص اما أن يكون قدحج أولا فن حج فلا يخلوا ماأن يكون في سنة خوف أم لافان كانت سنة خوف فالجهاد أولى اتفاقاوان لم تكن سنةخوف فالحج أولى على المشهور والجهاد أولى على رواية ابن رشدوفتوى ابن وهب وهذاوالله

أعلم فى حقى غير المتعين للجهاد لان أولئك الجهاد فرض علم فهو المتعين عليم وهذا الم يصرح به ابن رشدول كنه يؤخذ بالأحرو يةمما سيقوله في القسم الآني وأمامن لم يحج فلا يحلو أيضا من أن تكون سنة خوف أملا فان لم تكن سنة خوف فعلى المشهور لااشكال في تقديم حج الفريصة وجو باعلى القول بالفورية وندباعلى القول بالتراخي سواء كان من القائم ين بالجهاد أومن غيرهم وعلى رواية ابن وهب وفتوى ابن رشدينظر فان قلناعلى الفور قدمه سواء كان من القائمين بالجهاد أم لاوان قلنا بالتراخي قدم الجهاد ندباان كان من غير القائمين بالجهاد ووجو با ان كان منهم الامن ملغ المعترك فيتعين عليمه ألحجوان كانتسنة خوف فصرح في الرواية بتقديم الجهاد على الحج لكن حله ابن رشد على حم التطوع كاتقدم ومفهومه ان الفرض مخلاف ذلك وكالرمه في الاجوية يقتضى ان ذلك يتخرج على الخلاف في فورية الحج وتراخيه أعني قوله وأمامن لم يعج الفرض والسبيل مأمونة الخلان فرض المسئلة مع وجود الخوف كاكان حال أهـ ل الاندلس في زمانه فعلى اختياره انهعلى التراخي وانتطوع الجهاديقدم عليه ولاشك في تقديم الجهاد وعلى القول بالفور وانتطوع الحجمقدم على تطوع الجهاد فالظاهر تقديم الحج ويؤخذ من مفهوم كالرمابن رشدكا تقدم التنبيه عليه ويتردد النظرهما اذاقلناانه على التراخي وقلنا انهمقدم على تطوع الجهادوالظاهر أنه ينظرالي أخف الضررين فيرتكب والله أعلم وقول القرافي في الفرق التاسع والمائة قالمالك الحج أفضل من الغزو لأن الغزوفرض كفاية والحج فرض عين قديوهم ان صاد مالك الحج المفضل حج الفريضة وليس كذلك كاتقدم في كلام ابن رشد والله أعلم وأمامسله الصدقة فقدنص في الرواية على تقديم الحج علمها في غيرسنة المجاعة وحمله ابن رشد على حج التطوع فأحرى الفريضة وتقدم في كلام صاحب المدخل انهلا محوزله أن بتصدق عاعيج به وهو ظاهر وأما فيسنة المجاعة فتقدم الصدقة على حج التطوع ويفهم منه أنهالا تقدم على الحج الفرض وهو كذلك على القول بالفور وعلى القول بالتراخي فتقدم عليه وهذامالم تتعين المواساة مأن يحدمحتا عاسعت علمه واساته بالقدر الذي يصرفه في حجه فيقدم ذلك على الحجلوجو به فورامن غيرخلاف والحج مختلف فيه وقدروي أن عبدالله بن المبارك رحمالله تعالى دخل الكوفة وهو بريدالج فادابام أة جالسة على مز بلة تنتف بطة فوقع في نفسه أنهاميتة فوقف وقال ياهده أميتة أم مدبوحة فقالت مبتة وأناأر بدأن آكلها وعمالي فقال أن الله قدحرم أكل المبتة وأنت في هذا البلد فقالت ياهنا انصرف عني فلم يزل براجعها الكلام حتى عرف منزلها ثم انصرف فحعل على بغل نفقة وكسوة وزادا وجاء فطرق الباب ففتحت فنزل عن البغل وضر به فدخل البيت شمقال للرأة هذا البغل وماعليه من النفقة والكسوة والزادلك تم أفام حتى جاء الحج فحاءه قوم مهنئو نه الحج فقال ماحججت السنة فقالله بعضهم سمان الله ألم أودعك نفقتي ونحن ذاهبون الى عرفات وقال الآخرأ فمتسقني في موضع كذا وكذاوقال الآخر ألم تشتر لي كذاوكذا فقال ما أدرى ماتقولون أما أنافغ أحجالعام فاما كان من الليل أتى في منامه فقيل له ياعبد الله بن المبارك قدقبل الله صدقتك وانه بعث ملكاعلى صورتك فحج عنك انتهى من مناسك بن جاعة وقوله الصدقة أفضل من العتق ظاهر وسيأتي في كفارة الأيمان عن ابن العربي ان الافضل من الخصال الثلاثة ماتدعو الحاجة اليه فالطعام في الغلاء والعتق في الرخاء فتأمل هل يأتي مثله هنا والله أهلم (فرع) قال القرافي الصلاة أفضل من الحج وسيأتي كلامه بكاله وهذا الفرض لاشك فيه ان صلاة واحدة فريضة أفضل من الحج الفرض والتطوع لانهاذا خيف فواتها سقط وجو بهوأما النافلة فلا يمكن أن يقال من صلى ركعتين افضل من حج حجدة تطوع ولا أظن أن أحدامن المسامين بقوله بللوفر ض أن شغصا خرج لحج التطوع واشتغل آخر بالنو افلمن حين خروجه الى الحج الى فراغه منه لكان الحج أفضل كاسمأتي في الكلام على الصوم وأما الحمج والصوم فلم أرفى ذلك نصا أعنى في كون أحدهما أفضلمن الآخر وذلك اذا كانشخص بكثرالصومواذا سافر لايستطيع الصوموالظاهر ان الحج أفضل لانه أفضل من الجهاد الذي جعل صلى الله عليه وسلم عدله الصيام الذي لا افطار فمه والقمام الذىلافتورفيهمدة خروج المجاهدور جوعمه كارواه مالكوا لبخاري ومسلم وغميرهم ولفظ الموطأ عن أبي هر وةرضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الماغم القاغم الداغم الذي لايفترمن صلاة ولاصيام حتى يرجع انتهى وقال الزركشي من الشافعية أفضل العبادات الحج لانه يشتمل على المال والبدن وأيضا فأنادعينا اليه في الاصلاب كالاعان والايمان أفضل الاعمال فكدلك الحجانتهي وذكر الحب الطبرى في الفريي انه اختلف فيأفضل الأعمال دعد الاعان والجهاد على ثلاثة أقو القال الحد (أحدها) الصلاة لقول الني صلى الله علىه وسلم واعاموا أن خيراً عمال كم الصلاة وقوله الصلاة خبر سوضوع (الثاني) الصوم أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم في الصوم لامثل له الصوم لي وأناأ جزي به (الثالث) الحج انتهي (فرع) قال القرافي أفضل أركان الحج الطواف لأنهمشتمل على الصلاة وهوفي نفسه شيبه بهاوالصلاة أفضلمن الحج فمكون أفضل الأركان فان قمل قوله صلى الله علمه وسلم الحج عرفة يدل على أفضلية الوقوف على سائر الاركان لان تقديره معظم الحجوقوف عرفة لعدم انحصاره أى الحج فيه بالاجاع قلناسلمقدرغير ذلكوهوادراك الحجءرفةوهو مجيم علىهانتهي (فرع) قال في المدونة قال ابن القاسم والطواف للغرياءأ حسالي من الصلاة ولم تكن مالك يحيب في مثل هذا وفي الرسالة والتنفل بالركوع لاهل مكة أحب المنامن الطواف والطواف للغرباء أحب المنامن الركوع لقسلة وجود ذلك لهم وهذا لمالك في الموازية قال القاضي عبد الوهاب في شرح الرساله فذكر رحم الله العلمة في الفرق بينهماوهي إن أهل مكة مقدمون فلاستعدر عليهم الطواف أي وقت أرادوه فكان السفل بالصلاة أفضل لانهافي الاصل أفضل من الطواف والغرياء كالف ذلك لانهم برجعون لاوطانهم فلا مفكنون من الطواف فكان الطواف أفضل لانه تعانى فواته انتهى وقال الشيز يوسف بن عمر وهذا فىالموسم لئلا بزاحوا الغر باءفى الطواف والغرباء من ليس بمكة انهى وقال ابن ناجى قال الفاكهاني تعلمله بقلة وجو دذلك للغرباء فيه نظر لان التنفل بالصلاة أفضل من التنفل بالطواف ولذا كانت الصلاة لاهل مكة أفضل من الطواف واذا كان كذلك فننبغي أن لا مفرق بين الغرماء وأهل مكةاذ المحافظة على الأفضل أولى من المحافظة على المفضول لاسماعلى القول عساواة النفل للفرض في الفضل انتهى فحاصله أن التنفل بالصلاة أفضل من التنفل بالطواف وان ور دفي بعض الاحاديث مايقتضي خلاف ذلك وقال مهبعض العاماء كإذكره المحب الطبرى في القربي وغسره ولكن لاينبغي للانسان أن مخلى نفسهمن الطواف في كل يوم فقد قينل من الحر مان أن يقيم الانسان عكة عضى علمه يوم بلاطواف وقدور دفيه فضل كبير فعن ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول اللهصلى الله علىه وساريقول من طاف مذا البيت محصه كتب له بكل خطوة حسنة ومحيت عنه سيئة ورفعت لهدر جة وكأن له عدل رقبة أخرجه الترمذي وحسنه ومعنى محصيه أى تحفظ فيه لللانغلط

فالهفى شفاءالغرام وعنجابر بن عبدالله رضى الله عنهما قال قال النبى صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت سبعاوصلى خلف المقامر كعتين وشرب من ماءز مزم غفرالله له ذنو به كلها بالغة ما بلغت أخرجه أبوسعيدالجندي ذكره في القربي وفيه أيضاعن ابن عباس رضي الله عنه ماقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طاف البيت خير من ذخرج من ذنويه كيوم ولدته أمه أخرجه الترمذي وقال حدث غريب قال المفاري وانما يروى عن ابن عباس والمرا دوالله أعلم خسون اسبوعايدل عليهماروى عن سعيد بن جبير قال من حج البيت وطاف خسين اسبوعا كان كاولد ته أمه وكذا روى عن ابن عباس ومثله لا يكون الاموقوفاو جاء الحديث أيضا خسين أسبو عامكان مرةوهذه الرواية في معجم الطبراني ومصنف عبدالر زاق ففهار دلمن قال ان المراد بالمرة الشوط قال أهل العلم وليس المرادأن مأتي مهامتو المة مل المرادأن توجد في صحيفة حسناته ولو في عمره كله وعن ابن عباس أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنزل كل يوم وليلة على هذا البيت عشر ون وما تترجة ستون منهاللطائفين وأربعون للعاكفين حول البيت وعشر ون للناظرين للبيت وفي رواية منزل الشعلى هذا المسجد مسجدمكة كل يوم وقال فيه وأربعون للصلين ولامضادة بين الروايتين لجوازأن ير مديمسجدمكة البيت لقوله تعالى فولوجهك شطر المسجد الحرامو يحتمل قسمة الرحمات بينهم وجهين الاول أن تكون على الرؤس من غير نظر الى قلة عمل ولا الى كثرته و مكون لمن كثر عمله ثو الممن غبرهذا الوجه والثانى وهوالأظهرأن كون القسم ينهم على قدر الأعمال ومحمل أنضا أن مكون لكلطائف ستون أوالمتون لجميعهم والله أعلم قاله في القر بي وقددَ كرابن جاعة رحمالله ونقله هنهصاحب شفاءالغرام انصاحب القربي ذكران بعض أهل العلمذكران تعدد الطواف سبع مراتب الاولى خسون أسبوعافى اليوم والليلة للحديث المتقدم الثانية أحدوعشر ون فقد فيل سبع أساسع بعمرة ووردثلاث عر محجة الثالثة أربعة عشر فقدور دعرتان محجة وهذافي غير رمضان لان العمرة فيه كجة الرابعة اثناعشر اسبوعا خسة بالنهار وسبعة بالليل وروى انهطواف آدموفعلها بن عمر رضى الله عنهما الخامسة سبع أساسع السادسة ثلائة أساسع السابعة أسبوع واحد والله أعلم وأما الطواف والعمرة فنص الحب الطبرى على أن اشتغاله بالطواف أفضل من اشتغاله بالعمرة ويهقيد قول الشافعية بأنه يستحب الاكثار منهابان لانشغله ذلكعن الطواف ولا بضعفه محبث بقطعه عن الاكثار منه وعلل ذلك بأن شغل فدر وقت العمر ة بالطواف أفضل من شغله بهاانتهى والله تعالى أعلم ويستحب لاهل مكة والمقمين فيهاأن يتركو االطواف أيام الموسم توسعة على الحيجاج وقدقال في المدخل بعدأن ذكر صفة ما نفعل من أحرم بالحجوانه بطوف طواف القدوم عرسعى مانصه فان كان آفافيا يستحب له أن مكثر الطواف بالبيت ليلاونهار الايستثنى منه في مذهب مالك الاوقتان بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب فانه لاينبغي لاحدأن بطوف في هـ نس الوقتين الالحاجة تدعوه المطواف في ذلك الوقت لان من سنة الطواف أن مأتي عقبه كعتين ويجوزله أنبطوف طوا فاواحدافى كل واحدمهما ويؤخر الركوعله الى بعدطلوع الشمس أومغسها ولهأن ستعمر ففحوا تجهوضروراته فاذافرغ رجع الى الطواف فان تعب صلى ركعتين وجلس في موضع مصلاه تجاه الكعبة فحمل له النظر الى الكعبة وهو عبادة لقوله عليه السلام النظر الى البيت عبادة و محصل له استغفار الملائكة فاذاذهب تعبه قام وشرع في الطواف يفعل ذلك الى اليوم وهذا مخلاف أهل مكة فان المستحب لم أن يكثر وامن التنف ل بالصلاة والفرق

بينهماان لآوقي هـ أه العبادة معدومة عنده فيبغتها محلاف أهل مكه فانهامتيسرة تم عليهم طول سنتهم فلاحاجة ندعوهم الىمزاحة الناس في الموسم انتهى وقدا نجر الكلام الى مسئلتين احداهما أن المحرم بألحج اذاطاف طواف القدوم وسعى هل يطلب بالطواف والا كثار منه قبل الخروج الىعرفة أملاوالثانية في بيان الاوقات التي يباح فيها الطواف أو يكره أو عنع والأليق بالثانية أن بكون الكلام عليها عندقول المصنف وركوعه للطواف بعدالغروب قبل تنفله وأماالاولي فنذكرهاهمناحيثجرى ذكرهافي كلام صاحب المدخلوان كان قول المصنف بعدهذاوكثرة شربهاءزمزم ونقله أيضامنا سبالذكرها عنده فنقول الذي ينقله أكثراهل المندهان المحرم معجاذافرغمن طواف القدوم والسعى فهومطاوب مكثرة الطواف كاتقدم في كلام صاحب المدخل وقال ابن الحاج في مناسكه ثم يعود الى التلمية بعد فراغه من السعى بين الصفاو المروة وسبقى على حاله من احرامه متصرفافي حواتجه مجتنبا لمأمر به في احرامه ولدكثر من الطواف في الليل والنهار بالارمل ولاسى بين الصفا والمروة ويصلى لكل السبوع ركعتين خلف المقام فانه يستعب كثرة الطواف مع كثرة الذكر انتهى وقال أيضافي مختصر الواضحة في ترجمة العمل في الطواف فاذا فرغت من السعى بين الصفاوالمر وة فارجع الى المسجد الحرام وأكثر من الطواف ما كنت مقها عكةومن الصلاة في المسجد الحرام الفريضة والنافلة انتهى وهذاصر عفى استعباب كثرة طواف له وهوالمعروف من المنهم وهوأيضا ظاهر في كلام المصنف في مناسكه لقوله في آخر فصل السمى ثم تعاود التلبية بعد السعى كاتقدم ولتكثر من الطواف في مقامك الخوالله أعدلم ص ﴿ وركوب ﴾ ش يعني أن الركوب في الحج على الابل والدواب لمن قدر عليه أفضل من المشي لانه فعله صلى الله عليه وسلم ولانه أقرب الى الشكر قال في النوادر قال مالك الحج على الابل والدوابأحبالي من المشي لمن يجدما يتعمل به انتهى وقال القرطي لاخلاف في جو از الركوب والمشى واختلف في الأفضل منهما فذهب مالك والشافعي في آخرين الى أن الركوب أفضل ودهبغيرهم الىأن المشي أفضل ولاخلاف أن الركوب في الموقف بعرفة أفضل واختلفوا في الطواف والسعى فالركوب عندمالك في المناسك كلها أفضل للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم انتهى وكلامه الأخير يوهم أن الركوب عندمالك في الطواف والسعى أفضل وليس كذلك بل المشى فيهماعنه دومن السنان المؤكدة ومن واجبات الحج الذي يجب بتركه دم والله أعلم وقال المؤلف فى مناسكه والركوب لمن قدر علم أفضل على المعروف لانه فعله صلى الله عليه وسلم ولانه أقرب الى الشكرانتهي (ننبيهات * الاول) ظاهر اطلاقات أحجابنا ان الركوب أفضل ولو كان الحجمن مكة وهو صريح كالم القرطى من تفسيره المتقدم ذكره (الثاني) ماذكرناه من ركو به صلى الله عليه وسلم هو المعروف ولايلتفت الى تصحيح الحاكم حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم حجهو وأصحابه مشاة من المدينة الى مكة لان المعروف إنه صلى الله عليه وسلم لم بحج بيت الله الحرام بعد الهجرة الاحجة الوداع وكان صلى الله علمه وسلم راكمافيها بلاشك قاله ابن جاعة (الثالث) اختار اللخمي وصاحب الطر از تفضيل المشي على الركوب للا أدالواردة في ذلك وأجابا عن ركو به صلى الله عليه وسلم بأنه لومشي ماوسع أحداال كوب وبأنه صلى الله عليه وسلم أسن فلم يكن من أهل المشى وليظهر الناس فيقتدون به ولهذا طاف على بعيره ونص كلام صاحب الطراز ذهب بعض الناس الى أن الحج أفضل راكبامنه ماشيا لأن الني

(وركوب) روى محمد الحج على الابل والدواب أحب الى من المشى واختسار اللخمى عكس هذا

صلى الله عليه وسلم فعله هذا غير صحيح لاتفاق الكافة على ان من نذره را كباوحج ماشياانه يجزئه ولونذره ماشياماوسعهأن بعجه الاماشيا اذاكان يطيقه فلوكان راكباأفضل ماأمر بالمشي بل كان يندب الى الركوب وفي البخارى عنه ملى الله عليه وسلم ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فمسه النار وقال ابن عباس وددن انى حججت ماشيا وفعله الحسن بن على وجاعة من السلف أماالنبي صلى الله عليه وسلم ففعل ذلك لوجوه منهاأنه كان يقصد التخفيف على الأمة ولومشى ماركبأحدين حجمعه ومنهاانه كان يقتدى مفي فعله وكان يظهر للناس على بعيره و يلحظونه ولهندا طاف على بعيره وان كان ذلك ممنوعالغيره ومنهاانه لم يكن من أهل الشي فكان فيه في حقه أكبرمشقة وقدكان الني صلى الله عليه وسلم يتنفل جالسالمشقة القيام فكيف بالمشي أنهى ونعوه للخمى قال أرى أن أمشى أفضل لقوله عليه السلام مااغ برت قدما عبد الحديث فدخل فيهالمشى للحج والمساجد والغز ولان كل ذلكمن سبيل الله وقدروى عنه علمه السلام انه خرج لجنازة ماشياور جعرا كباوفي الترمذي عن على من السنة أن يخرج العيدين ماشيا وقال مالك يستعب المشى للعدين وقال فمين خرج للاستسقاء بخرج ماشيامتواضعاغير مظهر لزينة وكل هذه طاعات يستحب العيدأن أتى مولاه متل اللاماشيا وقدرى وبعض الصالحين بمكة فقيلله أرا كباجئت فالماحق العبدالعاصي الهارب أن رجع الى مولاه راكباولو أمكنني الجئت على رأسى وأما حجه عليه السلام فلائنه قد كان يحسما خف على أمته وقد كان أسن فسكان أكثرصلاته بالليل بالساانتهي وقدور دتأحاديث كثيرة في فضل المشي فروى ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كأني أنظوالي موسى بن عمر ان منهبطا من ثنية هرشي ماشياوروي ابن ماجه عن ابن عباس ان الانبياء صلوات الله علم كانوايد خلون الحرم مشاة حفاة ويطوفون البيت ويقضون المناسك حفاة مشاة ويروى ان آدم عليه السلام حج على رجله سبعين حجة أخرجه الازرقى وعن استعباس أن آدم عليه السلام حج أربعين حجة من الهندعلى رجليه قبل لمجاهداً فلا كان يركب قال واى شئ كان بحمله أخرجه ابن الجوزى وعن مجاهدأن ابراهيم واسماعيل عليهما السلام حجا ماشيين رواه البهق وذكر الازرقى أن ذاالقرنان حجماشياوعن إن عباسما آسى على شئما آسى على أنى لم أحجماشها رواه البهق وروى عنه أيضاأنه من فجمع أهله وبنيه فقال لهميابني انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسليقول من حجماشيامن مكة حتى رجع اليهاكتب له بكل خطوة سبع إنة حسنة من حسنات لحرم فقال بعضهم وماحسنات الحرم قالكل حسنة بمائة ألف حسنة قال ابن جاعة ورواه الحاكم وصحح اسناده ويروى ان الملائكة تعتنق المشاة وتصافح الركبان وفعدقال بعضهم قدم المشاة على الركبان في الآية لمزيل مكابدة مشقة المشي والعناء بفرح التقديم والاجتباء انتهى جميع ذلكمن مناسك بن جاعة (الرابع)قال في المدخل والمستعبأن يسمى على رجليه وكذلك في جميع المشاعر الاالوقوف بعرفةورمي جرة العقبة فان الركوب فهماأ فضل وقدكان ابن عباس بمشى المناسك كلهاوالمشاعر والنجائب تقاد الى جانبه وقد نقل في تفسير الحج المبر و رانه اطعام الطعام ولين الكلام والمشى في المناسك والمشاعر أشداستعباباوهي من مكة الى مني ثم الى عرفات ثم الى من دلفة ثم الى منى ثم الى مكة ثم الى المحصب ثم الى مكة لطواف الوداع انتهى وفي قوله المستعبأن يسعى على رجليه نظر لأن الشي في السعى سنة يجب في تركه الدم لامستعب كاتقدم بيانه اثر كلام

القرطى وكاسيأتي ان شاء الله وكذلك أيضاماذ كره عن ابن عباس فيه نظر انماهوعن الحسن بن على لا بن عباس كاتقدم والله أعلم (الخامس) قال ابن جاعة في منسكه الكبير في باب العمرة ان المشي فها كالمشي في الحج فيأتي فيه ما تقدم من الخلاف قال وسئل بعض العلماء عن العمرة لمنهو عكةهل المشي فهاأفضل أميكتري حارابدرهم قال انكان وزن الدرهم أشدعليه فالكراء أفضل من المشي وان-كان المشي أشدعليه كالاغنياء فالمشي له أفضل انتهى (السادس) قال في المدخل في فصل التاجر من اقليم الى اقليم و ينبغي له أن يجعل لسفره مركو با جيدا يأمن عليه خشية أن ينقطع في أثناء سفره ف كذلك الحج والله أعلم ص ﴿ ومقتب ﴾ ش أى وفضل المقتب على المحمل يريدلن قدرعليه كاقال في منسكه ونصه والمقتب أفضل من المحمل لمن قدر عليه لو افقته عليه السلام ولاراحة الدابة انتهى وقال ابن فرحون والحج على القتب أفضل من المحمل اقتداء برسول اللهصلي الله عليه وسلم وأصحابه وكرهوا الهوادج والمحامل الالعندر أوضر ورة وليست الرياسة وارتفاع المنزلة عدرافي ترك السنة انتهى وقدا تفق على ذلك جميع من استحب الركوب قال في فيركب في المحمل وان كان بدعة لكن لا بأس به عند دالضرورة وأرباب الضرورات لم أحكام تخصهم وانعا كان بدعة لان الذي صلى الله عليه وسلم وأحجابه لم يفعلوا ذلك وأول من أحدثه الحجاج ابن يوسف فركب الناس سنته وكان العلماء في وقته يتركونها و يكرهون الركوب فيها قال الامام أبوطالب مكى رحه الله في كتابه وأخاف ان بعض ما يكون من تفاوت الابل يكون ذلك سببه تقل ماتعمله ولعمله عدل أربعة أنفس وزيادة معطول المشقة وقلة المطعم وقال بن مجاهد كان ابن عمر اذانظر الى ماأحدث الحجاج من الزي والمحامل يقول الحاج قليل والركب كثيرانتهي وعن استعق بن سعيد عن أبيه قال صدرت مع إبن عمر رضى الله عنهما بوم الصدر فرت بنار فقة عانية رحالهم الادم فقال عبدالله بنعمر من اختارأن ينظرالي أشبه رفقة وردت الحج العام برسول الله صلى الله عليه وسلم وأحجابه اذاقدموافي حجة الوداع فلنظر الى هنده الرفقةر واه البيهق انتهى من منسك ابن جاعة ذكره في فضل حج الماشي وفيه في الباب الرابع ويستعب الحج على الرحل والمقتب دون المحمل لن فوى على ذلك ولم يشقى عليه افتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أشبه بالتواضع والمسكنة ولايليق بالحاج غير ذلك وعن أنس رضى الله عنه قال حج النبي صلى الله عليه وسلم على رحل رث وقطيفة تساوى أربعة دراهم أوتسوى ثم قال صلى الله عليه وسلم اللهم حجةلارياء فيهاولاسمعة رواه ابن ماجهو بعث النبي صلى الله عليه وسلم مع عائشة أخاها عبد الرحمن رضى الله عنهما فأعرهامن التنعيم وحلها على قتب رواه المفارى تعليقا بصيغة الجزم ويروى أفضل الحج الشعت التفل واختلف علماء السلف في كراهة ركوب الحمل لفسر حاجة فقال بعضهم لابأس به وأكثرهم على الكراهة لمافيه من زى المتكبر بن والمترفهين وقال طاوس حج الابرار على الرحال وقيل أول من اتحذ الحامل الحجاج وعنه قال كنت جالساعند جابر بن عبدالله اذامرت بنا رفقةمن أهل المين قدا حقبوا بالماءوالحطب قال جابررضي الله عنده مارأيت رفقة أشهتنامع رسول الله صلى الله عليه وسلمن هؤلاء رواه عبد الرزاق انهى وفي الترمذي عنه عليه السلام وسئل عن الحاج فقال الشعث التفل انتهى (تنبيه) والمقتب بالتشديد اسم مفعول من باب التفعل كذافي النسخ التي وقفت عليها ولم أقف من كلام أهل اللغة على استعمال قتب بالتشديد بل الذي في

(ومقتب) الجوهرى القتب رحل صغير على قدرالسنام واقتتبت البعير القتب قال خليل في مناسكه المقتب أفضل من المحل ان قدر عليه لموافقته عليه السلام ولاراحة الدابة

الصحاح والقاموس أقتب بالهمز بالبعير من باب الافعال وقياسه أن بقال مقتب بالتخفيف كمرم اسم مفعول من باب الافعال ولعمل المصنف وقف عليمه وعلى كلحال فهو على حمدف مضاف أي وفضل كوبعلى مقتب والمقتب سواء كان بالتشديد أو بالتعفيف هوالذي جعل له قتب والقتب بفتح القاف والمثناة الفوقيةر حل صغيرعلي قدر السنام قاله في الصحاح والمحمل قال في القاموس كمجلس واحدمحامل الحاج وكسفر جسل عسلاقة السيف انتهى ورأبت في نسخة حاشية الصحاح عن السيدان مجمل الحاج بكسر المرالزولي وفتر الثانية والله أعلم ص ﴿ وَلَطُو عُولِيهُ عَنَّهُ بغيره كصدقة ودعاء ك ش أى وفضل تطوع ولى المتعنب بغيرا لحج كصدقة عنه والعتق عنه والاهداء عنهوالدعاء لهعلي تطوعه عنه بالحج وأتي بالكاف ليدخل ماتقدم من العتق والاهداء كإقال في المدوّنة ونصهافي كتاب الحج الثاني ومن مات وهو صرورة ولم يوص أن يحج عنه أحمد فأرادأن بقطوع عنه مذالث ولدأ ووالدأ وزوجة أوأجني فليتطوع عنه بغيرهذا يهدى عنهأو يتصدق أو يعتبق انهى وقوله وهوصر ورةنبه به على ان غير الصر ورة أولى بأن لا بحج عنه وقال ابن يونس فالمالك لاينبغي لاحدأن يحيعن حيزمن أوغسره ولاأن بقطوع بهعن مستصرورة كان أولا وليتطوع عنه بغير ذالثأحب الىأن بدىعنه أويتمدق أويمتق انهى قالفي التوضيروانا كانتهذه الاشياء أولى لوصولها الى الميتمن غير خلاف بخملاف الحجانهي وقال الشارح في الكبير والدعاء جارمجرى الصدقة انهى وقال ابن فرحون في شرحه على ابن الحاجب لان ثواب هذه الاشياء يصل الى الميت وثواب الحجهو للحاج وانماللحجو جعنه بركة الدعاء وثواب المساعدة وعلى المباشرة بماتصرف من حال المحجوج عنه انتهى تمقال في التوضيح فائدة من العبادات مالا مقبل النمانة بالإجاع كالاعمان بالله تعالى ومنهاما بقملها اجاعا كالدعاء والصدقة وردالديون والودائع واختلف في الصوم والحج والمدهب انهما لايقب لان النيابة وكدلك القراءة لاتصل على المذهب حكاه القرافي في قواعده والشيخ اين أبي جرة وهو المشهور من مذهب الشافعية ذكره النووى فى الاذكار ومدهب أحدوصول القراءة ومدهب مالك كراهة القراءة على القبور نقله سيدى ابن أبي جرة في شرح مختصر البخاري قال لانامأ مورون بالتفكر فهاقيل لهم وماذالقوا ونحر وكالفون بالتدبرفي القرآن فالرالام الياسقاط أحدالعملين انتهي وقال بن فرحون فيشرحه اختلف في الصوم والحج والمشهور انهمالا نقب لان النماية من الحيي والعاجز وأماالقادر فلا يقبلان اتفاقافان أوصى بالحج ومات نفذت وصيته على المشهور وأماا اصلاة فلاتقبل النيابة وفي النقر سعلى التهذيب وقال النعبدالحك محوز أندستأجرعن المتمن يصلىعنه ماذاته من الصاوات ذكره في ما الحجانتهي وقال الوالفرج البغدادي في الحاوي لوصلي أنس عن غيره معنى انه دشركه في تواب صلاته جاز ذلك ذكره في الحج وأما الوصية بأن يقرأ على قسيره بأجرة فتضدوصيته كالاستئجار على الحج قال أبوعبدالله بنعات وهور أى شيوخنا بخلاف مالو أوصت عال لمن يصلى عنهاأو يصوم والوصية بذلك في الثلث ذكر ما بن سهل في الوصايا في مسئلة جامعة لوجوه من الوصاياوفي الققر يب على التهـ نـب في باب الاجارة ذكر قولين في الاجارة على الحج قال وكذلك من استأجر قارئا يقرأعنه في محة ذلك قولان انتهى وقوله والوصية بذلك في الثلث يعنى الوصية بالحج و بأن يقرأ على القبر بأجرة ولابر يدالوصية لمن يصلى عنه أو يصوم فان دلك غير نافدواللة أعلم وصرح المازرى في شرح التلقين في أول كتاب الوكالة لما أن تكلم على الاشماء

(وتطوع وليه عنه بغيره كمدة ودعاء) يه ابن ونس لا ينبغى لأحدان يتطوع الحج عدن ميت صرورة وليتطوع عنه بغير أو يتصدق أو يعتق الما التلقين من مات قبل أن يومى به أن يومى به أن يومى به أن يومى به أن يومى به

التي لا تجوز فيها الوكالة بأن الصوم لا يقبل النيابة لاعن الحي ولاعن الميت ولم مذكر خلافا ونصه وأماالصوم فلائنه لاتصح النيابة فيهمع الحياة وأمامع الموت فعند ناانه لايصوم أحد عن أحد حيا كان أوميتا وقدور دفى الصحيح فى الحديث المشهور من مات وعليه صوم صام عنه وليه والخالف أخذ مذاعلي حسب ماذكرناه في كتابنا المدلم ويه أخذالشافعي في أحد قوليه انتهى فتعصلمن هندا ان الصلاة لاتقبل النيابة على المعروف من المذهب خلافالماذ كره صاحب التقريب عن ابن عبد الحكم وذكره أبو الفرج في الحاوى وكذلك الصيام على المذهب كاقال فى التوضيح أوعلى المشهور من المذهب كاقال ابن فرحون فلاتنفذ الوصية بالاستثمار عليهما ولا أعلف ذلك خلافا بخلاف الحج فتنفذ الوصية بهعلى المشهور وكذلك الاستئجار على القراءة على القبرتنغذالوصية بذلك على المشهور والله أعلم (تنبيه) لايفهم من كلام المصنف هناحكم التطوع عن المت الحجماهو وحكمه الكراهة كاصرح به في المدونة وصاحب الطراز وغيره و يؤخذ من قول المصنف بعدهذا ومنع استنابة صحيح في فرض والاكره وقول المصنف عنه وليه أعممن أنكون المتطوع عنه حما أوميتاوهو كذلك قال في الطراز وكما يكره عن الميت فهو عن الحي أشدو بصحعن المتوان لميستنبه أحدوكذلك عندنافي الحيان وقعولا يكون في الفرض بوجه انتهى وقال قبله والكلام هنااغاهوفي الكراهة والجوازوان أحرم عن الميت حكم الجيع بانعقاد احرامه انتهى ومسئلة قال في كتاب كنزالزاغبين العفاة في الرمز الى المولد والوفاة ولم أقف على اسم مؤلفه ولكنه متأخرجها فانه كان ينقل عن الشيوخ الدين أدركتهم كالشيخ ذكريا والشيخ كال الدين بن حزة الدمشقى قال مانصه وأجاز بعض المتأخرين كالسبكي والبارزي وبعض المتقدم ينمن الحنابلة كابن عقيمل تبعالعلى بن الموفق وكان في طبقة الجنيد وكابي العبلس مجمدا بن اسعاق السراج من المتقدم بن اهداء ثواب القرآن له صلى الله عليه وسلم الذي هوتعصيل الحاصل مع كلام السبكي الذي سقناه قريباوابن عبد السلام مع ما يأتي من كلام المانعين وقال الزركشي فيشر حالمهاج كان بعض من أدركناه عنع منه لأنه لا يتجرأ على الجناب الرفيع الى آخر لفظه قال الزركشي وكذلك اختلفوافي الدعاء له بالرحة وان كان معنى الصلاة لمافى الصلاة من معنى التعظيم مخلاف الرحمة المجردة وقال ان قاضى شهيمة في شرحه كان الشيخ تاجالدين القروى بمنعمنه الى آخر كلامه ثم قال ابن قاضى شبهة وهو المختبار والأدب معالكبارمن الأدبوالدين واعمال الأمةمن الواجبات والمندو بات في صفة ملى الله علمه وسلم وذكر ابن الحاج الحنبلي في اختيار ات ابن تمية ان اهداء القرب له صلى الله عليه وسلم وهي أعممن القرآن وغيره لايستحب بلهو بدعة وانه الصواب المقطوع به ونقل عن ابن مفلح فى فروعهانه قال لم يكن من عادة السلف اهداء الثواب الى موتى المسلمين بل كانوا بدعون لمم ف الا ينبغي الخروج لهم ولم يره من له أجر العامل كالذي صلى الله عليه وسلم ومعم الخير معلاف والد الشغص فانله أجراكا جرالولد لان العامل شابعلى اهدائه فيكونله أيضامثله كافي الحديث الصحيح اذامات ابن آدم انقطع عمله الامن ثلاث صدقة بعارية أوعلم ينتفع به أو ولدصال يدعوله قال وأقدم من بلغنا أنه فعل ذلك على بن الموفق وأنه كان أقدم من الجنيد وأدرك الامام أحدوطبقته وعاصره وعاش بعده وأصحابنا انما قالوا انهفي طبقة الجنيد وسئل الشيخ عمادالدين ان العطار تامد ذالنووي رجهما الله هل تجوز قراءة القرآن واهداء الثواب اليه صلى الله علمه

وسلوهم لفيه أترفأ جاب بماهذا لفظه أمقراءة القرآن العز بزهن أفضل القربات وأما اهداؤه النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينقل فيه أثر عمن يعتديه بل ينبغي أن عنع منعل افيه من النهجم عليه فما لح أذن فيه معان تواب التلاوة حاصل له بأصل شرعه صلى الله عليه وسلم وجيده أعمال أمته في ميزانه وقدام نا الله بالصلاة عليه وحث صلى الله عليه وسلم على ذلك وأم نابسو ال الوسيلة والسوال بعاهه فينبغي أن يتوقف على ذلك مع ان هدية الأدنى للأعلى لاتكون الابالاذن انتهى كلامه قال صاحبنا الشبخ شمس الدين السخاوي تاميذ شيخنا قاضي القضاة ابن حجر في مناقبه التي أفردها أنه سئل عمن فرأشيأمن القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ماقر أته زيادة في شرف رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجاب هذا مخترع من متأخرى القراء لاأعلم لم سلفافيه وقال الشبخ زين الدين عبدالرجن الكردى في كتاب النصحة وقع السؤ العن جواز اهداء القر آن النبي صلى الله علىه وسلم والجواب ان ذلك شي لم روعن السلف فعله ونعن بهم نقتدي و مذلك نهتدي ثم نوسع في المسئلة وليتهاقتصر على كلامه الاول الكنه قال وأجاب بعضهم بجوازه بل باستحبابه قياساعلي ما كان مدى البه في حياته من الدنيا وكاطلب الدعاء من عمر وحث الامة على الدعاء بالوسيلة عند الأذان وعلى المسلاة عليه ثم قال وان لم تفعل ذلك فقد اتبعت وان فعلت فقد قبل به وقال الشيخ زين لدين خطاب هذه المسئلة لا توجد في كلام المتقدمين من أعتناوا كثرا لمتأخر بن منع من ذلك وفال الشيخ نجمالدين القاضي ابن عجلون قد توسع الناس في ذلك وتصر فوافي التعبير عنه بعبارات متقاربة في المعنى كقولهم في محيفته صلى الله عليه وسلم أو نقدمها الى حضرته أو زيادة في شرفه وقد تقترن بذلك هيئات تحلى الادب معه صلى الله عليه وسلم وما ألجأهم الى ارتبكاب ذلك مع ان جيع حسنات الامةفي صحيفته وقدقال صلى الله عليه وسلم دعماير يبك الى مالاير يبك قال فالذي ينبخي ترك ذلك والاشتغال عالارم فيه كالصلاة عليه صلى الله عليه وسلوسؤ ال الوسيلة له وغير ذلك من أعمال البرالمأثورة في الشرع فانها يحمدالله كثيرة وفهامايغني عن الابتداع في الدين والوقوع في الامور المختلف فيها وقال الشيخ كال الدين بنحزة الحسني الشافعي ابن أخت الشيخ نجم الدين المذكور وقد سئل عن شخص عارض ما أفتى به خاله المشار السه ان ذلك بجوز اهداء الثواب على الوجه الله كور بدعة ولاخلاف فيه وانما الخلاف بين العاماء في الهمن البدع الجائزة أم لاوحيث كان الامركذاك اتجهما أفتى بهشيخنا الشيع نجم الدين المشار اليه فان من القواعد المقررة ان درأ المفاسدأولي من جلب المصالح فاذا دارالاحربين المنه والجواز فالاحوط الترك ومن ثم قال الصوفية اذاخطر للأأمر فزنه بالشرع فان شككت فيمهل هومأمور بهأومنهي عنه فأمسك عنه انهى تم قال صاحب الكتاب والمشهور من مذهب امامنا الشافعي وشخه مالك والاكثرين كإقاله النووي في فتاويه وفي شرح مسلمانه لا يصل ثواب القراءة لليت قال بعض المفتيين فاهداء من لا يعتقد الوصول عبث مكروه مم تكلم على اهداء القراءة لليتوذكر كلام النووى في شرحمه لموفى الاذكارتمذكرعن الشيخ بهاءالذين الحوارى بضم الحاءالمهملة وتشديد الواوا لمفتوحة وكسرالراء منسوب الىقرية حوران كاضبطناه وآخرهاراء مفتوحة مهملة وياء مقصورة الهسشل عمن بقرأالفانحةعقب الساع مرات لجماعة وآخرا لكل يسئلهاله صلى اللهعليه وسلم فقال المشهور من مذهب الشافعي ان تواب القراءة لا يصل الى الميت قال وهو هجول على ما اذا توى القداري ا بقراءته أنتكون عن الميت وأماالنفع فينتفع الميت بان مدعوله عقبها أو يسلل جعل أجره

له أو يطلق على الختار عند النووى وغيره لنزول الرجة على القارئ عم تنشر ولهذا تصع الاجادة على القراءة عند القبر لحصول النفع بها ولايقال كاقال ابن عبد السلام انه تصرف في الثواب غيرمأذون فمهلان التصرف الممنوعما يكون بصيغة جعلته لهأو أهديتمله أماالدعاء بجعل ثوابه لهفليس تصرفابل سؤال لنقل الثواب اليه ولامنع فيهوأما اهداء الثواب لرسول اللهصلي الله عليه وسلم فكان الشيخ تاج الدين الفزارى عنع منه ثم ذكر كلام الزركشي والقاضي تقى الدين ابن شهبة ثم قال وجوزه بعض المتأخر بن وهو السبكي ثم قال وأماســؤال الفاتعة له فينبغي ان بمنع منه جزمالم الابحني انتهى كلامه فهؤلاء الجماعة كالهم قالوا بالمنع من هذاوذ كروا تعليله ودليله حتى من أفتى من الشافعية بالجواز وفصل وحصل ومابتي بعدهذا شئ والله الهادي الموفق انهى كلامصاحب المولدوكلام ابن السبكى وابن عبد السلام الذي أشار البعفي أول كلامه بعنى بهماذكر ادمن ان أعمال أمته صلى الله عليه وسلم كلها في صحيفته والله أعلم ص فواجارة ضان على بلاغ ﴾ ش يعنى أن الاستئجار للحج على وجه الضان أفضل من الاستئجار على وجه البلاغ وسيأتي تفسيرذلك انشاءالله قال في الذخيرة فالسنداتفق مالك والاغتمال الرزاق في الحجوأ ماالاجارة باجرة معاومة فقال بهامالك والشافعي ومنعها أبوحنيقة وابن حنبل انتهي والرزقة هو ان يدفع للحاج شيأ يستعين به على حجه عن الميت من غير عقد اجارة في ذمته وسواء كان قدر كفايتهأم لاوقال فيغنية الفقير في حج الاجير وقد فرق الاصحاب بين الرزق والاجارة بان الرزق هو ان سنظر الى قدر كفايته فيدفعه اليه وذلك بزيد وينقص لكثرة عياله وقلتهم وأما الاجارة فهوشئ مقدور قصرعن كفايته أوزاد انتهى ولفظ سندفى الطراز الذي اتفقت الامة على محتمان يكون دالئرزقة لااجرة صححه الكافة مالكوأ توحنيفة والشافعي وأحدوغيرهم وأماعقد الاجارة باجرة معاومة فصححه مالك والشافعي ومنعه أبوحنيفة وابن حنبل ودليلنا انه عمل تدخيله النيابة فجاز الاجرةعليه وأماالاستئجار بالنفقة فنعه الشافعي وزعم انهاأجرة مجهولة ونقول لافرقهين ذلك وبينالر زقة وكاستجار الظائر بمؤنتهاا دائبت دلك فالمعاوضة في الحج على ثلاثة أضرب حج اجرة معاومة وحج بنفقة مابلغت وتسمى أجرة على البلاع وحجباجرة على وجمه الجعالة وهوأن يلزم نفسه شيأولكن ان حج كان له من الاجرة كذاوهي من وجه البلاع انهي مختصر ا (فلت) فالوجه الاولوهو الحج باجرة معاومة هو الذي سماه المصنف اجارة ضمان وفي أثناء كلام صاحب الطراز بعد ذلك انه على وجهين تارة يكون معينافي عين الاجير قال مثل ان يقول استأجر تك لنحج عنى بكذاقال وان قال على ان تعج عنى بنفسك كان تأكيدا واضاف ة الفعل السه تكفي في ذلك انتهى وتارة يكون مضمونافي ذمته قال مثلان يقول من يأخذ كذافي حجة أومن يضمن ليحجة بكذا ولمريعين لفعلهاأحدا وقال أبوالحسن الصغيرقال بعض المتأخرين المعاوضة في الحج على وجهين معين ومضمون والمعين على وجهين اجارة وبلاغ والبلاغ على وجهين بلاغ في الحيج وهو الجهل ولا شئ له الابنامها وبلاغ النفقة والمضمون على وجهين ضمان بالسنة وهوكومها غيرمعينة اذا فاتته هذه السنة بأتى في سنة غير معينة وضمان بالنسبة إلى الاجير فاذامات استؤجر من ماله من بحجانتهي وهو يشيرالى ماتقدم الاأن قوله ضمان بالنسبة يوهم انهقسم مستقل وليس كدلك بل كل قسم من الاجارة باجرة معينة سواء كان في عين الاجيرأوفي ذمته ومن اجارة البلاغ ومن الجعالة منقسم إلى مضمون بالنسبةالى السنة وهوان تكون السنة غيرمعينة والىمعينة في السنة وقوله معين مراده به تعيين ا

(واجارة ضمان على بلاغ) * عبد الوهاب نصي الاحارة عندنا على الحج القرافي انما صححناها لانها محل اجتهاد فلا بقطع بالبطلان وهي على ثلاثة أوجه على وجه الجعالة وهوأن لايلزم نفسه شيأ ولكن ان حج كان له كذاوالافلا القسم الثاني أن تكون بالنفقة وتسمى البلاغ وهوأن يدفع اليهمالالحجبه فان احتاج الى زيادة رجعها وانفضلشئ رده القسم الثالثأن تكون بأجرة معلومة قال محمد وهـذا أحبالي من الاجارة على البلاغ

الاجير ومراده بالاجرة التى جعلها قسم المعين الاجارة المضمونة فالقسم الاول في كلامهمن المضمون هوماأشار اليه المؤلف بقوله وعلى عام مطلق والثاني هوالذي أشار اليه بقوله قام وارثه مقامه فيمن يأخذه في حجه والله أعلم فالذي يتحصل من كلام الشيوخ في تقسيم المعاملة على الحج أنالمعاملة على الحج على أر بعة أوجه الاول استجار باجرة معاومة تدفع للاجير و كمون ضمانهامنه وعلم مجمع مامحتاج المه والفضل له والنقصان علمه ويكون الحجمتعلقا بعين الاجرير والثاني الاستئجار على الحج باجرة معلومة كاتقدم ويكون الحج فى ذمة الاجير والثالث الاستئجار بالنفقة وهوالمسمى بالبلاغ وسيأتى تفسيره في كلام المصنف والرابع الاستنجار على وجه الجعالة فالقسمان الاولان يسمهما المصنف اجاره ضمان وذكر القسم الثاني أيضا في قوله وقام وارثه مقامه فمن يأخذ في حجه والقسم الثالث أشار اليه بقوله والبلاغ اعطاء ما ينفقه الخ والرابع أشار اليه بقوله وعلى الجعالة وفي الوجه الثاني خلاف والذي يفهم من كلام المصنف الجواز والله أعلم ووجه تسمية القسمين الاولين بالضمان ان الاجر برلزمه الحج بذلك العوض دون زيادة علم ولاردمنه قال ابن عرفة والنيابة بعوض معلوم بذاته أجرة ان كانت عن مطلق العمل وجعل ان كانت عن تمامه وبلاعان كانت بقدر نفقته وفيهاالاجار ذأن يستأجره بكذا وكذاد بناراعلى ان مججعن فلان لهمازاد وعلمه مانقص والبلاغ خذهذه الدنانبر فج ماعنه على ان علمنامانقص عن البلاغ أو يحم منهاعنه والناس يعرفون كيف أخذون ان أخذواعلى البلاغ فبلاغوان أخذواعلى انهم ضمنوا الحج فقد ضمنوه (قلت) بريدبالضان لزومه الحج بذلك العوض دون ريادة عليه ولا ردمنيه انتهى وقال في المتبطية ماقدمناه من أن الاستئجار على الحج يعني باجرة معاومة في غير الاجير والبلاغهو المشهورمن المذهب ويبقى وجهانذ كرهابعض أهل العلموهما الحج المضمون والجعل في الحج تم قال قال أحدين سعيد سمعت أهل العلم يقولون انه لا يقوم من الكتاب الا الوجهان الأولان وكانابن لبابة يخالف فى ذلك و يقول ان قوله فى المدونة ان أخذوا المال على انهم قدضمنو االحج فقدضمنو وانهوجه ثالث من ان الحج استئجار و بلاغ ومضمون و بقول فى الذى أخذ على الحجة المضمونة انه اذامات قبل اكالماانه يردجم عالمال ولا يحتسب بقدر ماقطع من الطريق وقاله أبوب بن سلمان ومحد بن وليدوغيرها و تعوه في أقضية ابن زيادو به كان مقول اس زربقال اس المندى ومن عسه في المقالة ان لم يكفل ذهب عناؤه باطلا وانماوقع في الكتاب المضمون على الاستنجار منجمة أن يكون للسنأجر مازاد وعلمهمانقص فهوالذي أرادبانهم ضمنوا الحج تمول والحج المقمون لا يكون الموصى له الاغيرمعين وهوأحوط للمت ان كان أوصى بهاوات لم يوص بها فلا يتعدى قوله من استئجار أو بلاغ هذا هو المستحسن في ذلك وذكرابن العطار عن بعض قضاة قرطبة انه كان لا يدفع المال الاعلى انها مضمونة وان كان المستأوص بالاستنجار وفاله ابنزرب قال ابن العطار وهداعندي نقض لعهد الموصى ومخالف لوصيته الاان يوصى بأن تكون مضمونة فيوقف عندعهده تمقال وهذه الحجة ان تولاهاقابض الدنانير بنفسه أواستناب فيهاغيره سواء وانمات ولح يوفها استؤجر من ماله على تمامها انتهى وهذا يؤخذمن قول المصنف وقاموارثه مقامه فعين بأخذه في حجة وأما كونه يستنيب في حماته فانه سيأتى عندقول المصنف ولزمه الحج بنفسه أنماذ كره المصنف هو المشهور وان مقابله بقول له الاستنجار وانابن عبدالسلام قال ان محل الخلاف مالم تقمقر ينة على التعيين أوعلى عدمه فان

اقاستقر ينة تدعلي التعيين عمل عليها والقرينة هنادالة على عدم التعيين حيث جماوها مضمونة بلذلك صريحفي عدم التعيين فتأمله والله أعلم وذكرالجز ائري في وثائقه الخلاف في المضمون وذكره أبضاالجزول فيشرح الرسالة والشيخ يوسف بن عمروفي كلامه في النوادر اشارة الي صحته وسأتى لفظهه في قوله فالمصمونة كغيرها (قرع) قالسندفي باب بقية من أحكام الإجارة الإجارة المعنة ننبغي ان يتصل فيهاالعمل بالعقد ولا مجوز تراخهاعنه كافي سائر الاجارات المعقودة على خدمة رجل بعينه في شهر بعينه فاجاز في ذلك جازهنا وماامتنع امتنع ههنافان كانت الاجارة في أرض الحجاز فالاحسن أن تكون في أشهر الحج فيشرع في الحج عقب العقد وان كانت في بلاد فاصية جازت في كل وقت بحر جفيه إلى الحج وان تراخى الخرو جالايام انتظر في تجهيزه ولو استأجره ليعيج ماشيافي العام الثابي وكانت المشاة تغرج لذلك اليوم جاز لانه شرعفي الاجارة من وقته وهذا في الاجارة المعينة أما المضمونة فجوز تقديم عقدها على فعلها سنين وهو كالسلم فانه لا بقيض الىسنين انتهى ونعود للتيطي ونصوقو لنافى النص معتقد يمالنقد وأحذفي النجهيزهو الصواب لمار ويعن مالك ان تقديم النقدم تأخير الشروع في العمل لا يجوز فان كان الاستئجار في غيرابان الخروح الى الحجب النقد على الشرط وجاز على التطوع انتهى والله أعلم ص ﴿ والمضمونة كغيره ﴾ ش بحمل ان يكون من ادوأن اجارة الضمان وان قلنا انهاأ فضل من اجارة البلاع فهي كغيرهافي الكراهة ويكون كقوله في النوادر بعدأن ذكر اجارة البلاع وهذه والاجارة في الكراهة سواء واحب السان يؤاجر الاسان نفيه بشي مسمى لانه ادامات قبل ان ببلغ كان ضامنالذلك بريد محمد ضامنا المال و بعاسب عاسار ويؤخذ من تركته ما بقي فكان هذا أحوط من البلاغ وليس بعني ان يؤاجر من ماله غيره لانه شرط عليه ان يحج ينفسه فالفسخ ذلك بموته الاان تكون الحجة انماجملت في ذمته انتهى بلفظه ويساعدهذا انه وقع في بعض النسخ والضمونة كغيرها وعلى النسخة الاولى فاعاد الضميرمة كراباعتبار النوع أي كالنوع الآخر ويعتملان ويدماقاله الشارحان الاجارة المضمونة على الحج كالاجارة على غيرالحج في الضمان وعدمه فيكون الفضللة والنقصان عليه وهذا لفظ الشرح الصغير ويشير لذلك بقوله في الجواهر وقسم هواجارة بعوض تكون تمناللمافع كالاجارات كلهاف كمون الموض ملكاللستأجرفان عجزعن كفايته لزمه اتمامه من ماله ومايقي كان له انتهي (تنبيه) اذا وقعت الاجارة في الحج لزمت وان كانتمكر وهة قال في النوادر ومن استؤجر ليحج عن ميت ثم بداله لما بلغه في ذلك من الكراهة قل ابن القاسم الاجارة تلزمه انتهى وقال اللخمى قال ابن القاسم فان أجر نفسه ثم أراد نقض الاجارة المبلغة أن لا يحيج أحدى أحدلم يكن ذلك له انتهى ص ﴿ وَنَعَيْنَتُ فِي الأَطْلَاقَ ﴾ ش معنى انالاجارة المضمونة تتعين في اطلاق الموصى فاذا أرصى الميت ان يحج عنه ولم يبين هل ذلك على الضمان أوعلى البلاغ فتتعين المضمونة قال في المتبطية بعدأن ذ- كرصفة ما يكتب في المسلاغ وقولنافيه ان ذلك كان من عهدة المتوفى صواب فان لم يكن من الموصى عهدة فلا يكون الساظران يفعله لانه تغر بربالمال انتهى وعلى هذاشرحه الشارح في الكبير والاوسط والبساطي وظاهر كلامه في الصغيران الوصى اذالم يبين في عقد الاجارة هل هي ضمان أو بلاغ تعينت المضمونة وهو ظاهر كلام الاقفهدي وابن الفرات وهذا ليس بصحيح فالهلابد في بيان عقد الاجارة من بيان الاجرة ماهي هل النفقة أوشئ مسمى فتأمله والله أعلى تنبيه) تقدم أن المضمونة نوعان نوع في عين

(والمضمونة كغيرها) الجلاب الاجارة المضمونة هوأن يستأجر الرجل على حجةموصوفة من مكان معاوم بأجرة معاومة فيكون الفضلله والنقصان عليه فانمات قبل الفراغمن الحج كان له من الاحق بعساب ماعمل وأخل الباقى من ماله * ابن شاس هى كالاجارة كلها وتعينت في الاطلاق) ، ن وثائق أبي القاسم الجزائري الاجارة عندابن القاسم على ثلاثة أوجه استئجار وبلاغ ومضمون ولا بعرف غيره المضمون اذ لايضمن العمل واغايضمن المال ولو ضمن العمل لوجب على ورثته اكال الحج انمات وكان بعض القضاة يقضى بالمضمون وقال غيره اغايضمن الحجة لا الاحارة وكذلك سنة السلف وفى المدونة دليل على جوازه واختار بعضهم الجعل واعتمد في تقييدذلك على مايعهديه الموصى فان لم يفسر فعلى عادة اللد (كيقات الميت) في العتبية من استقرح على الحج عن ميت فعليه أن يحرم من ميقات الميت (وله بالحساب ان مات) تقدم نص الجلاب كان له من الأجر بعسب ما عمل حتى هاته الحج كان له من الأجر بقدر ما بلغ وانفسخ الباقى عن الذى استأجره ثم برجع الأص الى حكمه في نفسه هان صده عدو حل مكانه و إن عن قبل أن يحرم (٤٥٥) رجع وان كان قد أحرم أقام حتى مكانه و يحل بعمرة

ولاشئ له في تعاديه وكذلك ان فاته الحج بعظا العدد ولاشئله بماديهلان العام الذى استؤ ج عليه دهب أوفى معنى الذاهب وانما تماد مه لحق الله سمانه فما بنعل به من الاحرام ولو أقام على احرامه لقابل لم يكن لهشئ وانحملمن أحرامه قصى قابلا ولاشئ لهوان كانت الاحارة على حجةمضمونة فصدهعدو حل عنظر فانكان لانشقعليه المبر لقابل لم تفسيخ الاجارة وان كان دشق عليه كان بالخيار بين أن يصبرأو مفسع وكذلك انمرض وفاته الحجقبل أن يحرم هو بالخيار اذا كان على بعد ولاخمار له اذالح تدركه مشقة في الصبر وان كان أحرم وأقام على احرامه لقابل وحج أجزأه واستعقجيع الأجرة بقدر الباقي من مكة الى عرفة وما بقم لاعماله حتى بقضى الحج وقال ابن حبيب بأخذالأجرة كلها لانهبلغ مكةوهداضعيفلانعدة ما استو حرله قديق عليه

الاجير ونوع في ذمته وان في الثاني خلافاوأن الذي يفهم من كلام المصنف الجواز فان عين الموصى أحده إتعين وان لم يعين فالاحوط أن يدفع على ان الحجمضمون في الذمة كايفهم من كلام المتبطى المتقدم بلتقدم عنهأنه نقلعن بعض قضاه قرطبة انهكان لايدفع المال الاعلى انهامضمونة وان أوصى الميت بالاستئجار في عين الاجيروان ابن زرب قال به فتأمله والله أعلم ص و كميقات الميت ﴾ ش يعنى انمن استؤجر على ان محج عن ميت من بلدذلك الميت فانه يتعين عليه ان يحرمن ميقات الميت وان لم يشترط عليه ذلك في العقد بريد وكذلك لواستأجر ان يحج عن الميتمن بلدغير بلدالميت فانه يتعين عليم الاحرام من ميقات ذلك البلد قال اللخمى قال ابن القاسم و يحرم من ميقات الميت واللم يشترطوا ذلك عليه وقال أشهب في كتاب محمد يحجون عنه من الموضع الذي أوصى ير يدادا كان بغير بلده قال محمد بن عبدالحكم أذا كان من أهل مصرفان بخراسان وأوصى بالحج عنم حجعنهمن خراسان وهلذا أحسن والما يحجمن بلد الميت اذامات الاأن لا يحجمن يستأجر بتلك الوصية من موضع وصي به انتهى كلام اللخمي وقال فى الطراز المستأجر في الحج لا يحلواما أن يشترط عليه موضعا يحرم منه أولا يشترط فان لم يشترط فالمدهب أن المقد صيح ثم ذكرعن الشافعية في ذلك خلافاتم قال و وجمه ماقلنا أن الاحرام له عرف شرعى وهوميقاته فينصرف اليهوان لم يذكر ثم قال فاذا أطلق هل مجب الاحرامهن نفس الميقات أومن موضع لايكون فيه نقض الميقات حتى بجب فيه دم فقول ابن القاسم في المكتاب فيمن اعترعن نفسه من الميقات م حج عن الميت من مكة لا بجزئه عن المت مبنى على صرف الاطلاق الىنفس الميت ووجهه بين فان الاطلاق يقتضمه وفي الاسدية انه ان حجمن مكة يجزئه الاأن يشترط عليه من أفق من الآفاق وقال ابن القاسم في العتبية وسواء شرطوا عليه الاحرام من ذي الحليفة أولم يشترطو الان من استؤجر عن ميت فعليه ان يحرم من ميقات الميت انتهى يريداذا استؤجر من بلد الميت والافاعاعليه أن يحر ممن ميقات البلد الذي استؤجر منه والمسئلة في العتسة في أول رسم من سماع ابن القاسم قال فيهاان من دفع اليه مال لصح به عن ميت فليحرم من ميقات الموضع الذى بحرم منه وقبله ابن رشد فاوقال المصنف كيقات محل العقد كان أشمل وأبين وسيأتى في شرح قوله ولاعبو زاشتراط كهدى تمتع عليه من كلام صاحب الطراز مابدل على ذلك و بأنى السكلام على ماادا خالف ذلك عندقول المنف أوخالف ميقاتاشرط وعندقوله وهل يفسخ ان اعتمر لنفسه فى المعين وقول الشارح ان كلام المصنف يقتضي ان من حج عن مصرى فانه يلزمه الاحرام من الجحفة ولوأوصي بذلكوهو فيالتمن بعيمه وكلامه يقتضي انه فهمه من كلام اللخمي السابق والظاهيرُ انه ليس فيمما يدل على ذلك فتأسله والله أعلم (فرع) قال في النوادر ومن كتاب بن المواز قال مالك في رجل بمكة أرادأن يحج عن رجل فليحرم من ميقات الرجل أحبالى وان أحرم من مكة أجزأه انهى ونقله ابن عرفة ص ﴿ وله بالحابان مات

كالوقو و بعرفة وغيره فان استوج بنفقته على عام بهيئه فصده عدو حل ورجع وله نفقة رجوعه وان تمادى وأقام بمكة حتى حجم تكن له نفقة من الموضع الذى صدفيه حتى رجع اليه وله النفقة من الموضع الذى صدفيه حتى رجع وكدلك ان من ضقبل أن يحرم له نفقته ما أفام من يضا ولاشئ في رجعته وقد وياله بنالي القاسم وان كان قد أحرم عادى وله نفقته في تماديه وفي رجعته

على الذى دفع اليه المال ليميم به لانه لما أحرم لم يستطع الرجوع وان مات وكان الحج على الاجارة كان له بقدر ماسار واسترجع منه الباقى وان كانت الاجارة بنفقته كان له ما أنفق واسترجع الفاضل وان كانت جمالة لم يكن له فياسار من الطريق شئ وكل هذا اذا كانت الاجارة على عينه وان كانت الحجة مضمونة في الذمة (٥٠٠) استؤجر من ماله من يتم من بقية الطريق (ولو بمكة)

ا ولو عكة ﴾ ش يعنى ان الاجير على الحج ادامات فله من الاجر بحساب ماسار من سهولة الطريق وصعو بتها وأمنها وخوفهالا بمجر دقطع المسافة فقد يكون ربع المسافة يساوي نصف الكراء فيقال بكر محج مثله في زمن الاجارة من الموضع الذي خرج منه و بكم محجمثله من المكان الذي مات فيه في زمن وصوله المه فانقص الاقرب عن الابعد فله بحسابه من الاجرة قلت أو كثرت مشلا الحج منموضع خروجه بعشرة ومنموضعموته بثانية فيردأر بعة أخاس الاجرة قاله في الطرازوكذا الحكم فيما اذاصدوسواء بلغ مكةأومات قبلهاهذاهو المشهور في المذهب وقال ابن حبيب ادامات بعدد خول مكة فله الاجرة كاملة وضعف قاله في التوضيح والبه أشار بقوله ولو بمكة فانكان الاجيرلم يأخذمن الاجرة شيأفاور ثته أن يأخذوا بعساب ماسار وانكان قدقبض جميع الاجرة فله منها بحساب ماسار ومافضل عن ذلك برجع به في تركته و دؤخذ مهاوسوا ، كانت الاجرة باقية بعينها أوتلفت وسواء كانتلفها بسببه أو بغير سببه وهمذافي الاجارة باجرة معلومة في عين الاجير وأما اذا كان الحج باجرة معلومة وكان مضمونا فسيأتي انه اذامات يقوم وارثه مقامه في ذلك ولكن ليس ذلك بلازم للورثة بل يؤخذ من تركشه أجرة حجه قاله المتبطى وسند وسيأتى عندقول المصنف وقام وارثه مقامه وأمافي البلاغ فله بقدر ماأنفق وليسله في الجمالة شئ والله أعلم ص ﴿ أوصدوالبقاءلقابل ﴾ ش يعني وكذلك بكون للاجير بحساب ماسار اذاصدفي أثناء الطريق واعلمان الاجيراذاصد لايخلو اماان يكون باجرة معلومة أوعلى البلاغ أوعلى الجعالة فان كان باجرة معاومة فلا غداد أيضا أن يستأجر لمعجفي عاممعين أولم يعين العام فان لم يعين العام فلم فسيخ الاجارة للعذر سواء أحرم أولم يحرم وله يحساب ماسار ولهالبقاء الى قابل أو يتعلل نم يقضيه والاجرة في ذلك هي المسمى لاتز يدولا تنقص وان كان العام معيناف لهالفسخ اذاخشي الفوات سواءأ حرمأ يضاأولم يعرم ولهمن الأجرة بقدر ماعل فان فاته الحج في تلك السنة لم يكن له شئ فيافع لمه بعد ذلك أقام على احرامه أو تعلل بعمرة ثم قضاه قاله في الطر أز ونعوه المخمى وهذا أحدالقولين اللذين ذكرها بن الحاجب في قوله فلوأراد بقاء أجارته الى العام الثاني محرماأ ومتحللا فقولان قال في التوضيح هاللتأخرين فيمن رأى انهلا تعذرالحج فيهذا العام انفسخت فصارله دين في ذمته بأخله عنه منافع مؤخرة منع لأنه فسيزدين فى دبن ومن رأى أن هـ ناالنوع أخف من الاجارات الحقيقية ولم يقدر الانفساخ لأنه اعاقبض الاجرة على الحج وقد صار الاص السهجاز واختسارابن أبى زيد الجوازانتهي وقال في شرح العمدة فلومات أوصدكان له بحساب ماعمل ورجع عليه أوعلى تركته بالباقي يستأجر بهمن حيث انتهى عمله لحصول النيابة الى ذلك الموضع فان لم يجدوا أولم يوف عادمير اثافان أحصر وأراد المقام على احرامه لقابل أو تعلل وأراد بقاء الاجارة الى قابل فهل له ذلك قولان الجواز لانه ابقاء

القرافي قال ابن حبيب في الأجيراذ امات بعد دخول مكةله جلة الأجر وهوضعيف نمأتي بعبارة اللخمى المتقدمة (أوصد) تقدم نص اللخمي من استؤ جرعلى حج عام بعينه فصده عدوكان لهمن الأجر بقدر مابلغ (والبقاء لقابل) تقدم قول الدخمي ان كانت الاجارة على حجة مضمونة فمدهعدوحل وصبرلقابلان كانلانشق علىه الصروالافهو بالخيار انشاءصبرلقابلوانشاء فسيخ فانظرأنتان كان خليل عني هذاأو بكون لافرق عنده مان المضمونا والمعينةوهي طريقةاين رشد ان السينة لاتتعين كاجارة على سوق قلةماء اليوم ان لويسقها وجب خلف ماء بالغدوقال خليل • في مناسكه ولوصد الأجر أومات سواءعلى الضان وعلى البلاغ ففي الضمان له بحساب ماسار بقدر صعوبةالطريق وسهولتها وأمنهاوخوفهالابمجرد قطم

المسافة فقد يكون ربعها يساوى ثلث الكراء وفي البلاغ بردما فضل تم يستأجر له من ذلك الموضع ان أمكن لانه قد حصلت النيابة اليه فان أراد بقاء اجارته الى العام المقبل جازفي البلاغ أماا جازته في البلاغ فلا "ن ما أخذه الأجير فيها ليس دينا في الذمة وفي جو ازه في المضمونة قولان للتأخرين فن رأى انه لما تعدر الحج انفسخت الاجارة فصار له دين لم بجزله التأخير لان فيه فسح دين في منافع بتأخر فبضها و من رأى ان هدنه الاجارة أخف من غيرها وان المقصود الحج أجاز ومتى لم تتعبن السنة ففي البطلان قولان وظاهر

دين في ذمته والمنع لانه فسيزدين في دين انتهى وقال ابن فرحون إثر كلام ابن الحاجب المتقدم في كلامه اجماللانه لميمين هل وقعت الاجارة على عام معين أوعلى حج مضمون أوعلى البلاغ قال بن راشدوالظاهر انهأر ادالاجير باجرة معينة على عام بعينه اذاصدوأصابه مرض أوأخطأ العدد لان الاجارة تنفسخ ولهمن الاجرة بقدرما بلغ فان أرادأن يبقى على اجارته وقد تحلل من احراميه أوبقي محرمافلامتأخرين قولان أحدهماأن ذلك غييرجائز لانه فسنزدين فيدبن والآخر الجوازلانهما لم بعملاعلى ذلك وقدسئل ابن أبي زيدعن ذلك فأجازه وقال لاينتهي الى ماقيل لكوانه فسخدين فيدين اذلم يعملاعلمه لكن لوتعا كاوجبت المحاسبة ووجهمن قال انه فسخدين فيدين انهلاتمذرالج فيهذا العامانفسضت الاحارة فصارت لهدينافي ذمته يؤخ ندعنه منافع مؤخرة والقائلبالجوازيري همذاالنو عأخف من الاجارات الحقيقية ولايقدر الانفساخ لانه انماقبض الاجرة على الحجوقدصارالام اليهقال ابن راشدولو كانت الاجارة على عام غيرمعين فقد تقدم ان الاجارة لاتنفسخ اذاكان الصبرلقابل لايشق عليه فان شق عليه فهو بالخيار وجعل ابن عبد السلام وصاحب التوضيح فرض هذه المسئلة في الحج المضمون لاعلى عام بعينه والصواب ماقاله ابن راشد لمساعدة النقاله وماعللا بهالقول الاول يوضؤأنهاا جارة علىعام بعينه انتهى وعلممنه ترجيح القول بالجواز (قلت) وعليهمشي المؤلف فأطلق في قوله والبقاء لقابل ولم يقيده بكون العام غيرمعين الا أنهاذا كان العام غبرمعين كان الخيار للاجير وادا كان العام معينالم بكن له البقاء الاباتفاق الاجير والمؤجر ومن طلب منهما الفسخ قضي له به كاتق دم في كلام ابن فرحون وأما في اجارة البلاغ فله النفقة الىالمكان الذي صدفيه وله النفقة في رجوعهمنه فان حصر بعدما أحرم واستمر على احرامه بعد الحصر وامكان التعلل قال سندفلانفقة له في ذلك بعدامكان التعلل لانهم لم رضوا بذلك ولا اقتضاه العقدولا بوجبه لكن ان حجمن عامه كانت له الاجرة على ما اتفقو اعليه وان بقي حتى فاته الحجوقد كانأحرم وسارالي البيت وقدزال الحصر ليتعلل بالعمرة فلانفقة له في ذلك فان تحال وبقي عكة حتى حجمن قابل أو بقي على احرامه لقابل فلاشيخ له ان كانت الاجارة على عامه الاول بعنه وان كانت على مطلق الحجمن غيرتعيين عام بعمنه فراذا يسقط من نفقته ويوم أمكنه أن يتعلل فان سارالي مكة ننية البقاء الى قابل فله نفقة سبره ولا نفقة له في مقامه عكة حتى بأتى الوقت الذي أمكنه فيه التحلل من العام الأول و مذهب بعد ذلك قدر مأسار فيه الى مكة فيكون له النفقة فم ابعد دلك فان سار الى مكة لنسةانه يتعلل فلانفقة لهفي سيره لانه انماسار لمنفعة نفسه لماتأخر تعلله عن موضع الحصر فاذا كان من قابل خرج الى الموضع الذي تعلل منه بالعمرة وهو الموضع الذي أحصر فيه فيعرم منهالحجوالاحسن أنمحرممن الميقاتان كانأ بعدمنه ونفقته فيازادعلي الموضع الذي أحصر فمه الى المقات في ماله لانهاز يادة خارجة عن العقدوا تماوقعت يحكم العبادة لا يحكم الاحارة وكذلك انخرج قبل الوقت الذي كان له أن تحلل فيه تكون نفقته في ماله الى ذلك الوقت وله النفقة في رجوعه محرماانتهى مختصرا وأماان أخف المال على الجعالة ثم أحصرفان تحلل فلاشئ لهفان تمادى وحجمن عاميه فله الجعل وان أقام الى قابل ولم يشترط عليه حج عامه فهو على عقده وان شرط عليه فقد سقط العقد قاله في الطراز والله أعلم (قلت) وعلى القول الذي مشي عليه المصنف واختارها بن أى زيدينبغي أن يجز تُه واللَّهَ أعلم ص ﴿ واستؤجر من الانتهاء ﴾ ش يعني ان الاجير اذامات في الطريق قبل اكال حجه أوصدعن الوصول الى مكة وقلنا ن لهمن الاجرة

لذهب الصعة (واستؤجر من الانتهاء) من المدونة ان مات أجير بالطريق فله بقدر مابلغ * القابسي ريستأجر من موضع موت الأول أوصده بحسب ماسار في الصورتين فان وصى المتأوورث يستأجرون من محمم عن المت من الموضع الذي وصل المه الاجبر الاول ولا للزميم أن يستأجروا من محجعن المتمن أول المسافة والله أعلم ص ﴿ ولا بحوز اشتراط كهدى تمتع عليه ﴾ ش يعني إن الاجير اذا استؤجر على أن بحج متمتعاأوقار نافان دمالتمتع والقران على الذي استأجره ولايجو زأن يشترط الهدى على الاجير لانه في حكم مبيع مجهول صفقه ضم الى الاجارة قال في الطراز ومن أذن له في التمتع فتمتع فان الهدى على المستأجر ولوتمتع من غيراذن وقلنا مجزيه كان الهدى عليه دون المستأجر لانه تعمد سببا يجابه ولم يستندالى آذن ثم قال فرع فاوشرط على الاجبردم المتقع وشهه فهذا في حكم مبيع ضم الى الاجارة فان لم تضبط صفته وأجله لم يجز انتهى فهذا عن ادالمصنف وأنى بالكلف ليدخل هدى القران ويقيدعه مالجواز عااذالم تضبط صفة الهدى وأجله فان منبط ذلك جازعلي المشهور من جواز اجتماع البسع والاحارة وفي كلام الشارح اشارة الى ذلك فانه قال انماامتنع ذلك لان الهدى مجهول الجنس والصفةوالثمن عندالاطلاق وذلك بؤدي الى الجهالة في الاجرة انتهى (تنبيه) قال الشارح نبه بقوله كهدى تمترعلى أن هدى القران و جزاء الصدوفدية الادى كذلك انتهى (قلت) وهدالايصم فى جزاء الصيدوف ية الادى فان دلك على الاجير اشترط عليه أولم مشترط ادا كانت الاحارة مضمونة وان كانت الاحارة على البلاغ فان تعمد سب ذلك كان عليه وان كانت لضر ورةأو خطأ كان في المال كالم كره المصنف في صفة البلاغ وقال في المدونة ومن حج عن ميت قترك من المناسك شيئا بحب فمه الدم فان كانت الحجة ان كانت عن نفسه أجز أت فهي تجزي عن المت وكل مالم بتعمده من ذلك أوفعله لضرورة فوجب عليه هدى أواغمي عليه أيام مني حتى رمي عنه غيره أو أصابه أذى فتلزمه الفدية كانت الفدية والهدى في مال المت وهذا كله في البلاغ وماوجب عليهمن ذلك لتعمده فهو في ماله فاماان أخذ المال على الإجارة فكل مالزمه بتعمد اوخطأفهو في ماله انتهى ونقله اللخمي وغبره وقدنيه الشأرح على ذلك في الكبير فقال بعدأن ذكر نحوما تقدم وهذا واضير الاانهمتى حل على هذا خالف ظاهرما في المدونة تم قال فاذا كان لازماله في الاصل ف الدخر و لاشتراط انتهى (قلت) فالصواب أن معمل على ماذكر ناهمن هدى التمتع والقران المأدون فيهما فقطوجعل الدياطي الضمرفي عليه عائدا الى المستأجر بكسر الجيجوهو بعيد بالادساع عده اللفظ والكلام والله أعلم (تنبيه) في كلام المدونة المتقدم فالدة وهي أنه اذا حصل في حج النائب نقص بوجب الهدى لايضر ذلك في اجزاء الحجويستثني من هذام شلة وهي مااذا جاوز المقات فقد د كرصاحب الطراز في الاجزاء خلافاتأتي انشاء الله الاشارة اليه وقال بعد ذلك من استؤجر على الحج فانحا عليه حجة حصعة وماجاز في حجة الاسلام والناءر وأجز أهنا الاانه بحب فيه مراعاة المافة والاحراممن المقاتلان العقديو جب وان أخل به وجب الاختلاف فيه فاذا أحرم من الميقات فاعليه بعده الاالخروجمن الاحرام باعمال المجعلي وجه الصحة وسواء فعل مايورجب عليه دماأولم يفعل لأن الدم بحبر الخلل الافي افساد الحج فانجامع في الحج فافسده قال ابن القاسم في الموازية تردالنفقة ويترماهوفيه ومحج ثانياللفسادمن ماله ويهدي محيح عن الميت بتلك النفقة نشاءالو رثةوانشاؤا آجرواغبرموقالهأشهب انتهى وبأتىانشاءالله تعالى بقية كلامصاحب الطرازعلي مسئلة افسادالأجبرالحج عندقول المصنف وفسختان عين العام وقال النرشدفي سماعابن أبى زيدمن كتاب الحج فمن أخذالمال على البلاغ وأفسد حجه باصابة أهله لانه يغرم

(ولایجوزاشتراط کهدی تمتع علیه وصمان لم يعين العام وتعين الأول) * ابن الحاجب ومتى لم يعين السنة فني البطلان قولان وعلى الصحة تتعين أول سنة * ابن رشد ان استأجره على حجة ولم يسم في أى سنة فتكون الحجة على الحلول (٥٥٣) فان أف دها في أول سنة أو حصر حتى فاتته كان

علىه قضاؤهاقال سندحت اتصال العسمل بالعقد في الاجارة المعينية كسائر الاحارات وانكانت بالحجاز فالاحسن أنكونفي الاشهرالحرم ليشرعفها عقب العقدو يحوز التأخير فيالمضمونة السنين * ابن ونس حكى عن أبي محدد من استؤجرأن يحج عن ستولم بذكر لهمتي صفرج انهااحارة لاتحوز لانهدصير كا نهدتى شاه خرج الا أن يشترط عليه الشروع فبحوز (وعلى عام مطلق) ابنشاس حكم الاجيرأن سوى الحج عن حجمته فان نوى لنفسه انفسخت الاجارة الاأن يكون استؤجر لعام لا بعسه (وعلى الجعالة) ابن عرفة النيابة بعوض اجارة ان كان عن مطلق العدمل وجعل انكان عن عامه و بلاغ انكانت بقيدر نفقته انظر عبارة غسره قبل هذا روحج على مافهم وجنى ان وفي درنه ومشى) اللخمى في السلمانية لانتبغي لمن أخذ الحجة أن بركب من الجال والدواب

المال ولا يجو زأن يحج عن الميت بماعليه من المال لأنه فسيزدين في دين فالواجب أن يؤخذ منه المال فاداأخذمنه دفع اليه أوالىغير اماعلي الاجارة واماعلى البلاغ انتهى وقوله باصابة أهله لامفهومك وكذلك لوأفسد مبالانزال وقوله دفع المال المديعني بعداتمامه الفاسد وقضائه والله أعلم ص ووصحت ان لم يعين العام وتعين الأول ﴾ ش يعنى ان الاجارة تصحوان لم يعين في العقد العام الذي يحمج فيه الأجير وقيسل لاتصع الاجارة للجهالة غال في التوضيح والأول أظهر كافي سائر عقود الاجارة اذا وقعت مطلقة فانهات موقعه ملهلي أفرب زمن يمكن وقوع الفعل فيمه ابن شاس والقولان للتأخرين انهى فاداصف الاجارة مع عدم تعيين العام الذي محج فيه الأجير فانه بتعين عليه أن محج فيأول عام يمكنه الحج فيهفان لم يحج في أول سنة لزمه الحج فيابعدها قاله في البيان ونقله في الموضير ص ﴿ وعلى عام مطلق ﴾ ش ليس هذابتكرارمع قوله وصحتان لم يعين العام لأن معناءان الاجارة تصيروان لم بعين المام الذي يحج فيه ويتعين الأول ومعنى قوله وعلى عام مطلق انه يميح أن يستأجرعلى أن محج عنه حجة في أي عام شاء وعلى هـ نداحله الباطبي وقال التادلي قال ابن رشد ذكرابن العطار أنهلاتهم الاجارة الابتعيين السنة وقوله خطألأن المنصوص في ساع أبي زيدس كتاب الحجانه مجو زأن يستأجرهلي حجة مقاطعة في غيرسنة بعيها ثم ذكر التادلي عن اس بشير مانصه وأمامن استؤجر على أن بحج من عام لابعينه فان الاجارة ثابتة انتهى وقال ابن بشير لماتكام علىحكم مخالفة الأجيران خالف الأجير فحجعن نفسه وقداستؤجرعلي حجهفي عام بعينه فمخت الاجارة وكذلك لودفع اليعمن غيرشرط وأماان استؤجرعلي الحجف عام لابعينه فان الاجارة ثابتة وبؤمر بحجة أخرى عمن استأجره انتهى فحمل الاجارة على ثلاثة أقسام فتأمله وقال أبوالحسن الصغير في تقديم الاجارة والمضمون على وجهين ضمان السنة وهو كونها غير معمنة اذا فاتته هذه السنةبأتي فيسنةغيرمعينة وضان بالنسبة الى الأجير فاذامات استؤجر من مالهمن بحجانتهي وكلام ان رشد الذي ذكره التادلي هو في أول رسم من ساع ان القامم من كتاب الحج ولكنه لماتكم على المسئلة في سماع أبي زيد وقال مانصه ومعناه أن يستأجر على حجة ولايسمي أيسنة ويكون عليه الحج على الحاول فان أفسدهافي أول سنة أوحصر بعدوأ وخطأ عدد حتى فاته الحج كان عليه قضاؤها في السنة التي بعدها انهى فظاهر كلام ابن رشدهذا أنهراجع لمعني قوله وحمت انالم يعين العام فلا يكون فسمانا لثاوهو خلاف ما يفهم من كلام ان بشير المتقدم ومن كلام التادلي واذامشيناعلى ماذكره ابن رشدفهكن أن محمل قول المصنف على عام مطلق على ماذكر والمتسطى من انه يستأجر على أن يحج في سنة كذاو يفسخ له في قضائه في عام بعد ذلك فانظره وجله الشارح في الكبيرعلي أنهمعطوف على قوله على غزواى وفضل تعيين العام الذي محبج فيه على عام مطلق وفيه بعدوكانه حمل ذلك فرارامن التكراروالله أعلم ص ﴿ وعلى الجعالة ﴾ ش قال في المتبطية ولا بجو زدفع الجمل بشرط الى المجعول له وان تطوع الجاعل بافعهم غيرشرط جاز انتهى وهذا جارعلى حكم الجمل والله أعلم من ﴿ وحج على ما فهم وجنى ان وفي دينه ومشى ﴾ ش هذه المسئلة د كرهافي السلمانية ونصهاعلى مافي تبصرة اللخمي قال لا يتعين لمن أخذ الحجة أن يركب من

(٧٠ _ حطاب _ نى) الاما كان الميت بركبه لانه كذلك أراد الميت أن يوصى ولايقضى به دينه و يسئل الناس وهذه خيانة وانما أراد الميت أن يحج عنه بماله والعادة اليوم خلاف ذلك واله يصنع ما أحب و يحج ما شيا و كيف تيسر

الجال والدواب الى ما كان المت يركب مثله لأنه كذلك أرادأن يوصى ولا يقضى به دينه ويسأل الناس وهذه خيانة وانماأر ادالميت أن محج عنه عاله والعادة اليوم خسلاف ذلك وهوأنه يصنع بهماأحب ويحجماشياوكيفها تيسرله انتهى وساقها المصنف في التوضيح في اجارة الضمان فانهقال في شرح قول ابن الحاجب وهي قسمان قسم عمين فملائ قوله فملك أي يضمنه و مكون الفضل له والنقصان عليه وليس المراد بقوله علك أي الهيفعل به كل ما أرادة ل مالك في السلمانية وذكر ماتقدم ونعوه في مناسكه ومقتضى كلامه في المتبطية أن ذلك في اجارة البلاغ وذلك ظاهر كلام اللخمي فانهساقها اثرال كلام على اجارة البلاغ وقوله وهذه خيانة الذي رأيته في تبصرة اللخمي وغيرهاباكاء المعجمة وكلام المصنف هنايدل على انه الجيم والمسئلة مشكة فان كانت الاجارة وقعت على الضان فالظاهر أنه لا يرجع عليه بشئ وانمايقال فيهاانها خيانة وان كأنت الاجارة وقعت على البلاغ فالظاهرانه يعطى من المال قدر نفقة مثله وأجرة ركو مهو مؤخذ منه الماقي فتأمله والله أعلم ص ﴿ والبلاغ اعطاء ما ينفقه بدأ وعود ابالعرف ﴾ ش قوله اعطاء ما ينفقه بدأ وعود افيه اشارة الى ماقال سندان من أخل نفقة ليحج على البلاغ ومن شرط صحة ذلك أن أخذ من النفقة ماكفيه غالباذاهبا وراجعافان أخذأقل مما يكفيه علىأن ينفق بن عنده ثم يرجع به كالسلفا واجارة وكذلك ان لم يأخذ شيئاوانما استؤجر على أن ينفق من عنده فهو سلف واجارة وسلف يجر منفعة أنهى وقال ابن عسكر في شرح العمدة معنى اجارة البلاغ ان المستأجر بلزمه تبليغ الأجبر ذهاباوايابا بقدر كفايته من موضع ابتداء سفره حتى يعود اليه ويلزمه العمل على ذلك ويكون حكمه في الدفع اليه حكم الوكيل في أنه لا يجوز له صرف شئ في غير ماهو بصدده من الحجوالعمرة وما تلف بغيرشرط لحيضمنه ولايكون لهحسس مافضل وغال في الارشاد الثاني مضمونة وفها متعين قدر الاجارة وصفة الحجة وموضع الابتداء قال الشيخ زروق في شرحه وانما يتعين ماذ كرلانها كسائر الاجارات بلزم في عقدها من معرفة الوجه المعمول عليه والمعمول به ما يلزم في كل أجرة و يصح عقدها كالجعل فلاشئ له الابتهام العمل فان لم يعين الاجرة لزمت أجرة المثل وان لم مذكر صفة الحج لزمه الافرادعلي المشهورلأنه الأصل وقيل القران لانه جامع للحجوالعمرة وان لم يعين الابتداء فن محلهان لم تكن قرينة تصرفه لغيره انتهى (فرع) قال في شرح العمدة الفرق بين البلاغ والضمان ان أجيرالبلاغ علث التصرف في المال على وجه مخصوص والاجهر على الضمان علاث رقبة المال ولذلك بكون الفضل لهوالتلف منه وقوله بالعرف هذا بعد الوقوع وأماأ ولافينبغي له أن يعين النفقة قال اللخمي وإن كانت الاجارة بنفقته جازو ينبغي ان بينهاقبل العقدفان لم يفعل مضي وينفق نفقة مثله قال محمد ينفق مالا بدمنه مثل الكعك والخل والزيت واللحم المرة بعد المرة والثماب والوطاء والخفاف ص ﴿ وفي هدى وفدية لم يتعمد موجهما ﴾ ش هو هجول على عدم التعمد حتى شبت تعمده المجناية قاله في الطراز ونصه أمامن أخذ نفقة لحج منها فيردما فضل فهذا بعتبر فيه قصده وتعمده المجناية وماعدا دالت يكون في المال لان الاحرام أوجب ذلك عليه والأحرام مضمون في النفقة بتوابعه فيكون ماللزمهمن مؤنة الهدى مندرجاتحت النفقة حتى شبت تعمد الجنابة فيكون في خالص ماله وذلك بمثابة من أذن له في التمتع فلمتع فان الهدى يكون على المستأجر ولو يمتع من غيرا ذن وقلنا يجزيه كان الهدى عليه ولم يستند الى أذن انتهى ص ﴿ واستمر ان فرغ ﴾ ش يعني ان الاجير

مالابدلهمنه عمايصلحهمن الكعك واللحم المرة بعد المرة والوطاء واللحاف فادارجعردمافضل (وفي هدى وفدية لم يتعمد موجما) فهامن حج عن ميت فترك من المناسك شمأ فانكانت الحجة لوكانت عن نفسه أجزأته فهي تعزى عن المت وكل مالم تعمدمن ذلك أوفعله لضرورة فوجب بهعليه هدىأوأصابهأذى فأماطه فلزمه فدية كانت الفدية والهدى في مال المتوهدا كله في أخذ المال على البلاغ وماوجب فى ذلك بتعمده فهوفي ماله (ورجع عليه بالسرف واستر ان فرغ) قالخلمل في مناسكه وأما البلاغ في الثن فان أخذ الرجلمالنفقه فانفضل لهشئ رده وانعجز المال وجب على من استأجره تمام نفقته وله أن سفق بالمعروف ممالا بدمنه من كعك وزيت ولحم المرة بعد المسرة والوطاء واللحاف والثياب واذارجعردما فضل من ذلك كله ورد الثاب ومكون له على من استأجره مالزمهمن هدى وفديةاذا لم يتعمدموجب ذلك فان تعمد وزادعلي

المعروف أواشترى شيألا تعلق لهبالج كهدية لاحدابه فان ذلك عليه ولم يلزمهم

(أوأحرم ومن) اللخمى ان من صأجير البلاغ بعدا حوامه عادى ونفقة عاديه ورجعته على مستأجره (وان ضاعت قبله رجع) مقتضى مذهب ابن القاسم على مالابن عرفة وابن يونس ان من أخذ مالالحج به عن ميت على البلاغ فتلف ماقبضه لنفقته قبل احرامه رجع ونفقة رجعته على آجره وفي لزوم الحج من بقية الثلث قولان الاول لاشهب والثاني لا بن القاسم قال مالك وان عادى هذا الذي سقطت نفقته ولم يرجع فهو متطوع ولاشئ عليم في ذها به قال بن اللباد ولا في رجوعه الى موضع سقوطه منه وله من ذلك الموضع الى بالموضع المرابن القاسم الاأن تسقط نفقته بعدا حرامه فليمض (٥٥٥) لانه أحرم ولم يستطع الرحيل و ينفق في ذلك الموضع الى بن القاسم الاأن تسقط نفقته بعدا حرامه فليمض (٥٥٥) لانه أحرم ولم يستطع الرحيل وينفق في

ذهابه ورجعته ويكون ذلك على الذي دفع السه المال لحجيه عن المت قال ابن القاسم ولوأخذه على الاحارة فسقطت فهو ضامسن للحجأحوم أولم بحرم انتهى باختصار وفي مناسك خلسل فان تلف المال في المضمونة فهومن الأجيروان تلف في البلاغ فلاشئ على الاجبرلانه أمين ويختلف الحكم بالنسبة آلى الرجوع والتمادي والنفقة لانهاما أن يتلف قبل الاحرام أو بعده فان تلف قبله رجع ونفقته فى رجوعه عليم على الصحيح وقيل عليه فان تمادى فلاشئ له فى ذهابه ورجوعه الى مكان السقوط قال ابن اللباد ولهمن ذلك الموضع (والا فنفقته على آجره) تقدم قول ابن القاسم ثم قال خليل في المناسك وان تلف بعد الاحرام عادى اذالاحرام

على البلاغ ادافرغت منه النفقة في المؤن والاكرية فانه يستمرعلي المضى الى مكة واكال حجته ولا يرجع وسواء كان فراغه قبل الاحرام أوبعده كاصرح بهسندونقله عنه في التوضيح وقبله قال فيه ونفقته عليهملان العقدباق وأحكامه باقية غاله سندوقو لهفي الشامل ولوأحرم بعدفر اغالمال فلاشئ له خالف لماذكرناه بل لقوله هوفي تعريف البلاغ ونوع يدفع له ماينفق منه ذهاباوا يابا بالعرف و بغرم السرف و يردمافضل و يرجع عاز ادانتهي ص ﴿ أُواْ حرم ومرض ﴾ ش يعني أن الاجير على البلاغ اذاأ حرم ثم مرض فانه يسترعلى عمله وله نفقته مااقام مريضا قال سندله نفقته التي كانت تعباله في حال الصحة لان مطلق العقد الماينصر في للغالب والمتعاهد كافي نفقة الأجير ونفقة الدابة انتهى ومقتضى كلامه انه يؤخذ قدرماكان يصرفه في الصحة في أكله فان احتاج الى أزيدمن ذلك لدواءونعوه كان ذلك في ماله وصرح بذلك فها اذا مرض قبسل الاحرام فانه قال اذا مرض الاجير قبل أن يحرم وكان على الانفاق فله نفقته ذاهبا وراجعابقدر نفقة الصحبح وماز ادفني ماله انتهى وفهممن كلامصاحب الطراز انهادام مضقبل أن محرم حتى فاته الحج انه يرجع وهو كذلكوله النفقة في الخامة مريضاو رجوعه فان تمادي الى مكة فلاشئ له في تماديه قاله اللخمي ونقله أبو الحسن ص ﴿ وانضاعت قبله رجع ﴾ ش يعنى وان ضاعت النفقة قبل الاحرام فاله يؤمر بأن برجع من الموضع الذي ضاعت فيه النفقة وهذا اذالم يكن بينهم شرط قال سندوا ذا تلف المال قبل أن يحرم فانكان بديهم شرطعل بهوان لم يكن بدنهم شرط فالقياس انه لا يرجع الاأن ابن القاسم قال يرجع لانه رأى ان المال لما تعين صاركا نه محل العقد انتهى وله النفقة في رجوعه قال اللخمي الاأن تكون الاجارة على ان نفقته في الثلث فيرجع في باقيه فان كان المدفوع اليه أولاجميع الثلث وعليه راضون فلاشئ عليهم انتهى ونقله في التوضيح (فرع) فان تمادى على الذهاب بعدضاع النفقة فنفقته على نفسه فىذهابهورجوعه لى المكآن الذى ذهبت فيه النفقة قال في التوضيح واختلف فماينفقه في رجوعهمن موضع ذهابهاعلى روايتين احداهما انهاعلى المستأجر وبها أخذابن القاسم والثانية انهاعلى الأجير وبها أخذا بن يونس والاول أحسن (فرع) والقول قول الاجير في ضياع النفقة مع يمينمه لانه يتعذر عليه الاشهاد في الضياع ولا يعرف الابقوله وسواء أظهر ذلك في مكانه أو بعد رجوعه قاله في الطراز والله أعلم ص ﴿ الأأن يوصي بالبلاغ ﴿ فَنِي نَقِيةَ ثَلْتُهُ وَلُو قَدْمَ ﴾ ش فالفى الطراز فان لم يسق للمت ثلث فذاك على العاقد من وصى أوغير ، قال فان قالواله في العقد هناجيع مأأوصى بهالميت لاشئ الثغيره فيازادت نفقتك ولاترد شيأان فضل فهذه أجر قمعلومة

لا يرتفض ثم ان لم يكن بق من الثلث شئ فالنفقة على من استأجره وان بق منها شئ فقال ابن القاسم النفقة أيضاعلى مستأجره وقال ابن حبيب بل في مال الميت وهذا اذاكم يأمن هم أن محجو اعنه بالبلاغ وأماان أمن هم بذلك فيرجع في بقية الثلث ان لم يقسم المال باتفاق قال في البيان وان كان قد قسم فعلى الاختلاف في الذي يوصى أن يشترى عبد من ثلثه فيعتق فاشترى ولم ينفذ له العتق حتى مات وقد اقتسم الورثة المال فقد قيل اله بيشترى عبد آخر من الثلث وهوظ اهر المدونة وقيل لا (الا أن يوصى بالبلاغ فني بقية ثلثه ولوقسم) تقدم قبل هذا من مناسك خليل

(واجزأان قدم على عام الشرط) من مناسك الصنف رحه الله ولوقدم الحج على العام المشترط فقال بعض الأندلسيين يجزئه كالو قدم دينا قبل محله (أوترك الزيارة ورجع بقسطها) من مناسكه (٥٥٦) رحه الله ولواستو جوشرطت عليه زيارة النبي صلى الله

وليستمن هيذا الباب وان قانواان فضل شئ رددته وان زدت شيألم ترجع فان كان المال من القلة محمث دوله الدلامكيفي فهذار جلمت عالزائد وفعل معروفا وكذا ان كان بقطع بكفائه وان كانمشكلافهوعرو يسير لاينفسج عشله العقدلان الوارث اذالم يزدعليه شئ لايؤخذمنه شئ مماوفع من جهته مقامرة ولابرجع يمني الاجير اداضاهت منه النفقة في هذه الوجوه بشيع الاانه لا بلزمه الذهاب ادادهبت النفقة قبل احرامه انتهى وبعوه في المتبطية والارشاد ص ﴿ وأجز أ ان قدم على عام الشرط ﴾ ش هذا الفرع نقله المتيطى ونقله ابن فرحون عن ابن راشدفعز وهلابن راشد قصور ونص المتبطبة واذا أنى بالحبحة في موسم قبله ولم يفسيزله الوصي من ذاك فقال يعض العلماءانه يحزيه لانهمن باب تعجيل دين بحجر ربه على اقتضائه مع أنه لآفائدة في تعيين الموسم الاارادة التوسعة علىه انتهى ثمقال في عقب الوثيقة استأجر فلان الى أن قال في موسم كالمائم قال وفسخاله الناظر فيأن مكون بوفي الحج المذكور في موسم قبل الموسم الذي وقتمله تم قال وقو انا بأبي الحجة في موسم سنة كذاهذاهوالصوابلانالاجارة مفترقة الىأجله بخلاف الجعل وقولنا بعد ذلك ان الوصى فسنجله فيانهان قضى الحجة قبل ذلك فهووفا الهحسن ولامعوز لهأن نفسخ لهقضاء الحجة بعدذاك لانعمن فدخ الدين بالدين وقاله القاضي اين زربواين الهندي واين العطار وغيرهم وأجاز ذلك ابن أى زمنين وعقد بدلات عدا وقال أدركت أك ترشيو خنا بالاندلس بجبزون دلك وحكاه ان مارث في كتاب الشروط عن سامة بن فضل وانه عقد به عقدا انتهى ص ﴿ أُورِكُ الزُّ بارةُ ورجع بقسطها كج ش وكذالوشرط عليه العمرة بعدالحج فتركها رجع عليه بقسط ذلكمن الاحارة قاله في المتبطية والصهوقولنا ان عليه الحج بعد العمرة والقصد الى قبر لنبي صلى الله عليه وسلم هوالأفضل فان ترك مع ذلك الممرة أوالقصد حط لهمن الاجرة بقيدر مايري انتهى ص ﴿ أَو خالف افراد الغيره ان لم يشترطه المبت كه ش قوله لغيره أى لتمتح أوقر ان وماد كره من الاجزاء هوأحدالقولين (فرع) قالسنداداقلنا بجزيه فالهدى على المستأجر لا به تعمد سبب ذلك كدم الجزاء والفيدية ولهجيم الاجرة ولايزا دفهالزيادته نسكاوان فلنالا بجزيه في الانتئ له من الاجرة و يقع ذلكُ نافله للستأجرانتهي والمستأجر بفتح الجيم في الموضعين والله أعلم ص م والافلا) ش أى وان اشترط المت فلا محزبه و تمل كلامه الصور تين المتقدمتين وهماأن محالف الافراد الى التمتع أوالى القران قال ابن عبد السلام والحاصل انه اذا خالف شرط الميت لم يحز تعو تنفسخ الاجارة اذاخالفهالي القران سواءكان العام معيناأ وغيرمعين وان خالفه الى تمتع لم تنفسخ وأعادان لم يكن العام معينا انتهى و تعوه في النوضيع ص ﴿ كَنَمْتُع بِقُرَانَ أُوعَكُسِهُ أُوهِمَا بَافْرَاد ﴾ ش هذهأربع صورنص سندعلى عدم الاجراء فمها الاولى أن نشترط على التمتع فأنى بالقران الثانية عكسهاأن يشترط عليه القران فيأتى بالتمتع الثالثة أن يشترط عليه القران فيفر دالرابعة فأن يشترط عليه النمتع فيفردوذ كرهافي التوضيح الااذاحالف التمتع الى الافراد وتقلها القرافي عن سندونقلها عن القرافي الثادلي وظاهر كلامهم سواء كان ذلك يوصية المتأملا كاهو مقتضي كلام المصنف وزادسندفيااذاخالف التمتع الى الافرادانه لا يجزئه أن يعتمر بعدالحج قال لان الشرط لايتناوله ثم

عليه وسلم فتعذرت عليه فقال ابن أبي زيد بردس الاجرة بقدرمسافة الزيارة وقبل برجع ثانية حتى يزور (أوخالف افسرادا لغيره ان لم يشترطه الميت والافلا) ان شاس لو اشترط علىهالافراديوصةالمت فقرن أوتمتع لم يجزهواو شرط علمه مغير وصية فخالف فني الاجزاءخلاف فان لم شترط فان قلنائم بالاجزاء فههنا أولىوان قلنابع دميه ففي ثبوت الاجزاء هبناونف ثلاثة أقوال مفرق في الثالث بين أن يقصد بالعمرة الموصى فجزئه وينأن بقصدمها نفسه فلايحزثه ثمان تمتع أعاد الحجثانيا وانقرن فسيخت الاحارة لانه خائن ولاتؤمن عودته (كتمتع بقران) القرافي لواستأجر لمقتع فقرن لم مجزه (أوعكمه) خليل في مناسكه ولوشرط عليه القران فأفرد فلاعزته لاتيانه بغير القصود وكذلك لو استؤجرعلي القران فمتع أو بالعكس وقال ابن عرفة في الفرع قبله لم محزه لغير القرافي

(أوههابافراد)أمالواستؤجر علىأن متعفافر دفقال القرافي لا بجزئه و أمالواستؤجر على أن يقرن فأفرد فقال خليل في مناسكه لوشرط عليه القران فأفرد فلا يجزئه لا تيانه بغيبرا لمقصود

فالفان قيل الافر ادعندكم فوق التمتع قلنا الاجرة متعلقة بشرط الاجارة ولاينظر الىغيره ألاتري نهلوا ستؤجر على العمرة فج لم يجزئه وان كان لا يختلف ان الحج أفضل من العمرة انتهى وقال ابن عرفة قول القرافي ان أفردأو قرن من شرط تمتعه لم مجزه كمن حج عن عموة لاأعرفه (قلت) قدتقدم انه نص عليه صاحب الطراز (تنبيه)صرح صاحب الطراز بأن من استؤجر على شئ يخالف الستؤجر عليه الهيقع عن نفسه وان كان نواه عن غيره كذا فال في شرح مسئلة من أخذ مالا لحجبه عن ميت فقرن ينوى العمرة عن نفسه والظاهر أن من اده انه يقع عن نفسه نافلة كاصرح به في مسئلة ما إذا غالف الافراد الى التمتع وقد تقدم ص ﴿ أُومِيقَاتَ شَرَطَ ﴾ ش يعني انه اذاشرط عليمه الاحرام من مبقات فأحرم من غبره الهلا يجزئه ويشمير بذلك الى ماقاله صاحب الطراز ونسه ولوشرط عليمان يحرمهن ذاتعرق فضي من طريق البمن وأحرمهن ياملم أوقالوا لهمن ذى الحلي فقفر هومن ذات عرق فظاهر المذهب انه لا مجزئه وبرد المال في الحج المعين الن فات أنتبى ونقله القرافي في الذخيرة والمصنف في التوضيح ويدخل في كلام المصنف أيضامااذا شرطوا عليه الاحرام من الميقات فتعداه وأحرم بعد مجاوز تدوقد ذكر في الطراز عن مالك في الموازية انه قال عليه أن يبدل له الحجة بتعديه وخرج فيه قولا بالاجزاء من مسئلة من اعتمر عن نفسه ثم حج عن الميت من مكة وعال اذا شرط عليه أن يحرم من المبقات فان أحرم قبله فلاشي على الله زاد وان جاوز الميقات ثمرجع فأحرممنه فلاشئ عليه وان أحرم بعدما جاوزه فهل بجز ثه ذلك بختلف فيه على مامرشرحه انتهي (تنبيه) انظر مفهوم قول المصنف شرط عامه يقتضي انه لو لم يشترط عليه ميقات معين ولكن قلنا يتعين ميقات الميت فخالفه أوتعداه انه يجزئه وكلام صاحب الطراز يقتضي انفي الاجزاء خلافاوكذاك ظاهركلام المنف في التوضيح في شرح مسئلة من اعتمر عن نفسه ثم حج عن المت من مكة لكن الجارى على الراجح في المسئله المادكورة أنه لا بحز أه وان الاجزاء انمايتاً في على القول المرجوح في المسئلة المذكورة فتأهله وقد تقدم من كلام صاحب الطراز في هذا المعنى شئ عند قول المصنف ولا يجوز اشتراط كهدى تمتع عليه ص ﴿ وفسخت ان عين العام وعدم ﴾ ش يعني ان الاجارة تنفسخ اذا كان العام الذي استؤجر على أن يحج فيه معينا مثل أن يستأجر على أن يعج في عام كذاوكذا وعدم الحج فيه بان لم يعج الاجرف أوفائه الحج بأحدا وجدالفوات أوأتى به على وجه لا يجزئه كااذا أفسده وكافى الصور المتقدمة التي لا يجزى عفم افعل الاجبرامااذا ترلنا الاجيرا لحجهن غيرعة روكان العام معينا فقد صرح في الطراز بان الورثة يغيرون في فسخ الاجارة والصبرالى عام آخر قالكن أسلم في شئ الى ابان معاوم ففات الابان فان المبتاع يحبر في الفسخ والصبرالي ابان آخر قال وكذا اذا كانت الاجارة مضمونة بخير الورثة لماوقع من الجنابة فأنه خرج هنده المسئلة على مسئلة مااذا أفسد الاجمرا لحج وقال فهااذا أفسد الأجبرا لحج انه يجبعليه اتمام الفاسد وبقضيه من ماله و بهدى مج محج عن الميت ان شاء الورثة وان شاؤا آجر وا غيره قاله ابن القاسم في الموازية وقال الهب مع قال قوله لا يجزئه عن الميت متفق عليه الاماروي عن المازري وذكره حرام فال اذام م الاجبر قبل أن يحرم وكان على الانفاق فله نفقته داهباو راجعا بقدر نفقة الصحيح ومازادفي ماله ثمرده عايطول ثمقال واذالم يحزعن الميت وجبأن يكون لفاعله واذا ثمت ذلك فقد أفسد حجاوجب عنه فوجب عليه قضاؤه ثمذكر ما تقدم في توجيه تخيير الورثة فها اذا كانت الإجارة معينة أومضمونة وفي سماع أبي زيدمن العتبية ماظاهر وخلاف هذا فليتأمل مم

(أوميقاتا شرط) ابن عرفة قال ابن القاسم ان نرطوا اجرامهمن المقات فأحرمهن غيره فعليه البدل (فسفت ان عين العام وعدم)أمافسخ الاحارة ذاعين العام وخالف افرادا لغير ففي مناسكه وحك الاجرأن سنوى لمنحج عنه فان نوى لنفسه انفسخت انعين العام والالم ينفسخ قال في الذخيرة ولوأحرمعن المت مصرفه لنفسهم بجزعنهما ولمستعق الأجرة وان اعمر عن نفسيه تم حجو كان العام معيناانفسختوقيلبل معزى ، وقيل انعادالى المقات أجزأه وبعضهم جعلهذا الثالث تفسيرا للاول

قال في الطراز وللستأجر أن يستُرد النفقة ويبقى على الاجارة حتى يقضى هذا حجه الفاسد وأمامن فاتهالحج بفرض أوغيره فقدنص اللخمي على انلهمن الاجرة يحسب ماسار وتنفسخ الاجرة فبما بقى اذا استؤجر على عام بعينه وهذا على احدالقولين والجارى على مااختاره ابن أبي زيد ومشى علمه المصنف ان عليه البقاء الى قابل كاتقدم عند قوله والبقاء لقابل وأمااذ افعل الاجيرما لا يجزىء كافي هـ نه الصور السبع أعـ ني قوله والافلا كتمتع بقر ان الى قوله ميقا تاشرط فقـ د نص في التوضيع على انه اذاشرط عليه الافر ادبوصية المتفقرن اوتمتع انه لا يجزئه وتنفسخ الاجارة في العام المعين وكذلك نص على انه اذاخالف المقات المشترط تنفسخ الاجارة في العام المعين والظاهر أن حكم بقية الصور كذلك لان العلة في ذلك واحدة وهذا على القول الذي ذكر واللخمي وصاحب الطراز وأماعلى القول الذي اختاره ابن أبي زيدوه شي عليه المصنف في قوله وله البقاء الى قابل فالظاهر أن الجارى عليه أن الاجارة لاتنفسخ فيكون له البقاء الى قابل و يمكن أن يراد بالفسخ ما ذكره صاحب الطراز فيااذاأ فسدحجه وهوان الورثة بالخيار في الفسخ والبقاء الى قابل والله أعلم ص ﴿ كَغِيرِه أُوقِرِن أُوصِر فه لنفسه وأعاد ان تمتع ﴾ ش لماذ كران مفهوم قوله ان عين العام انه اذالم يعين العام لم تنفسخ الاجارة في جميع الصور السبع وليس الحيم كذلك نفي ذلك بقوله كغيره يمني أوقرن كغير المعين اذاخالف الى القران والمعنى انه كاتنفسخ الاجأرة اذا كان العام معينافي الصورالمذكورة كذلك تنفسخ الاجارة اذالح يكن معيناولكنه خالف الي الفران وذلك في صورتين الاولى اذا شرط عليه الافراد بوصية المت فقرن الثانية اذا شرط عليه التمتع فقرن أما الاولى فقدنص في التوضيح على أن الاجارة تنفسخ فهافانه قال اذاشرط عليه الافراد بوصية المت فالفه بقران انفسخت الاجارة سواء كان العام معينا أملاوان خالفه بتمتع لم تنفسخ وأعاد اذا كان العام غيرمعين انتهى وأماالثانية فلمأره نن صرح بذلك فيهاولكن الظاهر أن حكمها وحكم الاولى سواء وأمافوله أوصر فه لنفسه فعناه انهاذا أحرم بالحج عن الميت نم صرفه لنفسه فان الاجارة تنفسخ وظاهره سواء كان العام معينا أم لاولم أرمن صرحبه والظاهر انه كذلك والذي في الطراز فى آخر باب النيابة اذا أحرم الأجير عن المت تع بداله فصرف احرامه لنفسه لم يجزه عن حجهعن نفسه ولاعن حج الاجارة لانه قصد بالعمل نفسه دون المستأجر فلايستعق أجرة في عمل لم يقصديه عمل الاجارة انتهى وحل الشيخ بهرام كلام المصنف على من حج عن نفسه وكان العام معينا بعيدمن اللفظ جداوالله أعلم وأماقوله وأعادان تمتع فيعنى بهانه اذاخالف ما اشترط عليه الى التمتع وكان العام غيرمعين فان الاجارة لاتنفسخ ويعيد الحجفي عام آخر وذلك شامل اصورتين الاولى أن يشترط عليه الافراد بوصية الميت فيخالف الى التمتع وقد تقدم في كلام الموضيح ان الاجارة لا تنفسخ وانه يعيداذا كان العام غير معين والثانية أن يشترط عليه القران فيتمتع ولم أرمن صرح فيها بذلك والظاهرأن حكمهما سواءقال في التوضيح وفرق بين القارن والمتمتع بأن عداء القارن حفي لانه فى النية فلا يؤمن عودته فلها ذالا يكن من الاعادة وعداء الممتع ظاهر فلهد ندامكن من العود قال وفيه نظر لانالو راعيناأم النية لم تجزه نه الاجارة لاحمال أن يحرم عن نفسه م ذكر فرقين ضعيفين جدا (قلت) وفي كلام صاحب الطراز اشارة الى الفرق الذي ذكر نادو يحتمل أن يكون قوله وفسخت راجع الى هذه المسائل السبع التي ذكر أن حج الاعبر في الا يجزئ فأرادأن ببين مايفعل فيهامن الحرج بعدم الاجزاء فذكر انهاذا كان العام معينا وعدم فيه الجج انفسخت

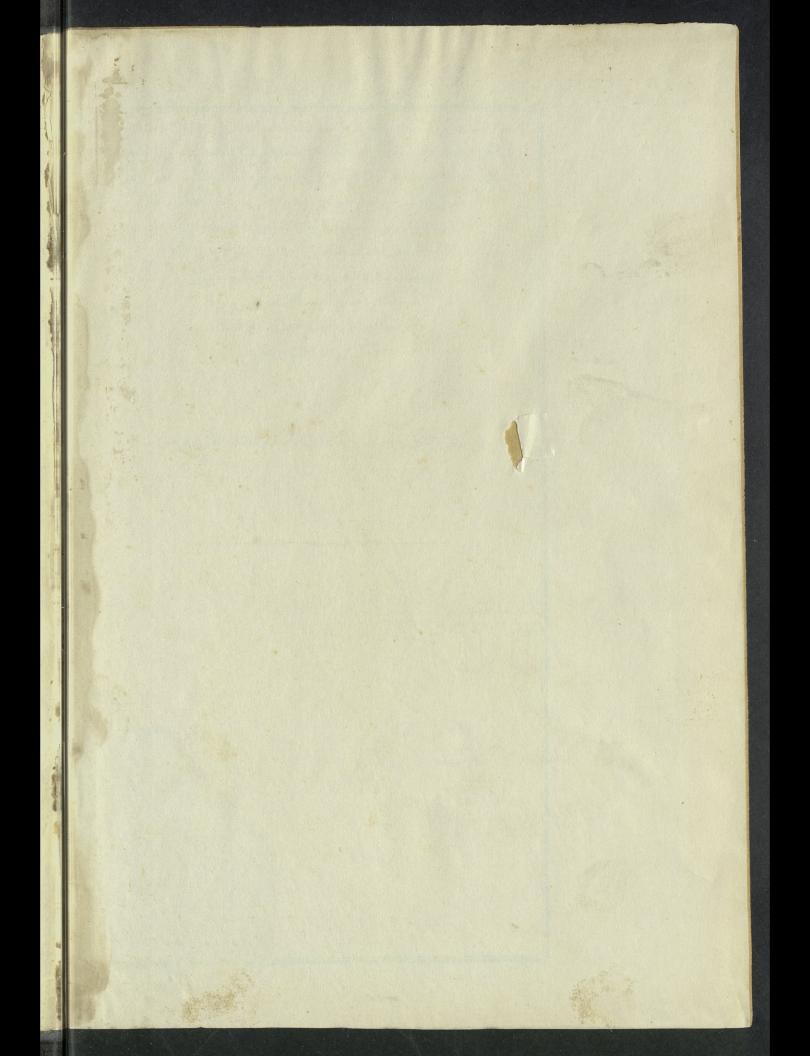
(كغيره) الجلاب من استؤجرعلىأن يعجهن غيره فيلا محوز لهأن يستأجر في ذلك غيره الا باذن من استأجره (أو قرن)انظر هلىتنزل على كلام ابن شاس قبل هذا (أوصرفه لنفسه) ابن شاسحكم الأجير أنينوي الحجلن حجعنه وانانوي لنفسه انفسخت الاحارة الاأن مكون استؤجر على عام لا بعينه (وأعادان تمتع) هذا لفظ ابنشاس قبل هذاقبل قوله كمتع بقران فانظر هلى متنزل alcarlo الاجارة وأمااذا كان غيرمعين فتنفسخ اذاخالف للقران لاللمتع * فان قلت مافائدة قو له وعدم *قلت لعله يشير والله أعلم الى أن الفسخ انما هو حيث فات أن يؤتى الحج على الوجه المشترط اما بفوات وقتماو بتلبمه أوبالاحرام على وجملا بخلومنه الابعد فوات الحج كااذا شرط عليمه الافراد بوصية الميت فقرن أوشرط عليه التمتع فقرن أوشرط عليه القران أوالتمتع فأفرد أوخالف المقات المشترط وأحرم من غيره فأمااذا شرط الافراد فأتي بعمرة في أشهر الحج ليحج بعدها ويكون منتعافقيل لههذا لايجزئه فعادالى البلدالذي خرجمنها وحجمنها بالافراد فيجزئه وهذا ظاهر وكذالوشرط عليه القران فمقتع فتأمله وذكرا بن غازى في كلام المصنف احتمالين آخرين واستظهر أحدهاعلى الآخر وعندي ان الامر بالعكس إداقرن كفيره وقرن بالواو والذي يظهر منسياق كلام ابن غازى انه بأو وانه مسئلة مستقلة والله أعلم ص ﴿ وهل فسيخ ان اعتمر لنفسه في المعين أوالاأن يرجع لليقات فيصرم عن الميت فيجز ثه تأو يلان ﴾ ش لماذ كرحكم مااذاشرط عليه الافراد فمتع وجعل جميع ذلك عن المتذكرهنا حكم مااذا اعتمر عن نفسه ثم حج عن الميت وسواء كانت عمرته عن نفسه في أشهر الحيج أوفى غيرها فان المسئلة مفروضة في المدونة وفي سماع ابن القاسم وفي كلام الاصحاب فيمن أخف مالا بحج به عن ميت من بعض الآفاق فاعتمر عن نفسه نم حجعن الميت من مكة فقال في المدونة لم يجزه عن الميت وعلمه أن يحج حجة أخرى كما استؤجر واختلف الشراح في تأويلها فذكر المصنف في ذلك تأويلين أحدهماان ذلك لا يجزئه سواء أحرم الحجمن مكة أورجع الى الميقات فأحرم منه وأرى انه لا يحز ته الاأن يحج عن المستمن الموضع الذى استؤجرمنه وهلذاتأو يل بعض شيوخ ابن يونس والثاني انه اذارجع الى الميقات وأحرممنه بالحجعن الميت أجزأه وهنداتأويل بن يونس وارتضاه صاحب الطراز وأبواسعاق فتحصل منهذا انهادارجع الىالموضع الذي استؤجرمنه أجزأه على كلاالتأويلين بل لاخلاف فى ذلك كايفهم من كلام صاحب الطراز وأن أحرم من مكة لم يجزه على كلا التأويلان القاسم قول آخرانه يجزئه الاأن يشترطوا عليه أن يحرم من الميقات قال في التوضيح واستبعده صاحب البيانوان رجع الى الميقات فهو محل التأويلين (تنبيه) اذاقلنا يجزئه وكانت العمرة في أشهر الحج فالصحيح انهمتمتع كإسأتي عندفول المصنف وفي شرط كونهاعن واحدتردد قالصاحب الطرازودم المتعة عليه من الهلانه تعمد ذلك قال وظاهر المذهب انه لا يرجع عليه بشئ يعني لما أدخل في ذلك من نقص التمتع و كا نه يشير الى ماذ كره في التوضيح عن التونسي اله لوقيل يرجع عليه بمقدار مانقص مابعدوان قلنالا بجزئه فتنفسخ الاجارة في العام المعين ولاتنفسخ في غير المعين وعلمه أن يأتى محجة أخرى قاله في التوضيح وابن عبد السلام وسندوغيرهم والى هذا أشار بقوله في المعين فان مفهومه أنه اذا كان العام غيرمعين لا تنفسخ الاجارة وان قلنا لا يجز تُه بل يعيد ذلك في سنة أخرى وقاله في الموضيح وأصله في المدونة (قلت) فينبغي لن أخل مالا يحج به عن ميتمن بعض الآفاق أن لايأتي الى مكة الافي أشهر الحجفان جاء قبل أشهر الحجفالأولى أن يحرم بعمرة عن المت تم يرجع الى المية النفيد ومن الميت بالحجوالله أعلم (فرع) وأمالو قرن ينوى العمرة عن نفسه والحج عن الميت فقال ابن عيد السلام المنصوص عدم الاجزاء واختلف هل يمكن ورو الاعادة أوتنفسخ الاجارة انتهى ولها بن فرحون (قلت) والظاهر ان هذا الخلاف فيااذا لم يكن العام معينا وأمافي العام المعين فتنفسخ والجارى على العلة المتقدمة يعني قولهم ان عداء القارن خفي

(وهل ينفسخ ان اعتمر لنفسه في المعين أوالا أن يرجع لليقات فيعرمعن المت فجزئه تأويلان) الذي في المدونة اذا استؤجر على الحجفاعمر عن نفسه وحج عن المت لم بجزه عن المت وعلمه حجة أخرى عنه كما استؤجر * ابن يونس والذي أرى انهان رجع فأحرم منميقات الميت فانه مخزية لانه منه تعدى فأحرم عن نفسه ولمانقل القرافي نص المدونة قال وان كانت الاجارة على عام بعينه وقلنالا يجزئه انه لورجع الى المنقات أجزأه كناستؤجرعلي متاع فقبضه ببعض الطريق ضمنه ولا كراء له لان الغيب كشف اله اعاجله لنفسه ولور دالمتاع تمكل الحولة كانت له جملة الاحرة

الفسع وطلقاومن كلام صاحب الطراز ما بدل لذلك فتأمله والته أعلم (فرع) قال سند فلو استأذنها في القران بالعمرة لنفسه فأد نو اله لم يصرفه شئ لا نه وفاهم بحيا عاهدهم عليه وهل يصح ذلك فالظاهر أنه لا يصح لأنه اشتراك في طواف واحدوسعي واحدو ذلك غير جائز وقال أشهب في مدونته في رجل حج عن رجل واعتمر عن آخر وقد أمره بذلك ان دم القران على المعتمر فرأى ان الشرع لما حصح احرام العمرة وارداف على المحتمر في المتحقق الاجرامان حال الاجرام على كل يتحققان حال الانفراد فادا جازت الاجارة على كل متهما منفر دا جازت علي معمرة له في لا استأذنهم في المتح عمرة له في لا الشكال في عصرة له في لا الشكال في عصرة له والدا علم الشكال في عصرة الله واللدا علم المنافق المتحدة ذلك واللدا علم المتحدة والدا علم المتحدة ذلك واللدا علم المتحدة والمتحدة ذلك واللدا علم المتحدة والمتحدة والمتحدة

﴿ تُمَالِجُزِ وَالثَّانِي * وَيليه الجُزِ وَالثَّالْثُ أُولِهُ وَمِنْعُ اسْتَنَابَةُ صَحِيحٍ فَي فُرضَ الْحَ ﴾

فلو استأذنه. يصح ذلك وقال



الحطاب ،ابو عبد الله محمد مواهب الجليل لشرح معتصر ابى الض مواهب الجليل لشرح معتصر ابى الض AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES

